بهترین لوازم در تحویل شمس حمل داشتن
یکدرم عطر نخیذ گل سرخ است در منزل
کما قال صادق
علیه السلام
کل من کان فی بیته حین تحویل شمس الی الحمل درهماً
من العطر المطبوخ من الورد لا یمسه الحزن و العسر
فی تلک السنة ابداً بل اذهب به حزنه و همه
ویشفی من ضیق صدره و ینور به قلبه و بصره و یرزقه
من حیث لا یحتسب حتماً ۱۲۷۶



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي نبه من لسان العرب الابادي الحسنه وجعل كنز الفصاحة فهو مغني اللبيب عما سواه من الالسنه ونصبه مرقاة
يتوصل بها الى فهم كتاب الله وسنة رسوله وسببا لا ينصرف متعاطيه الا ببلوغ امله وحصول سؤله احمده على كل حال و
اسأله تمييز الصواب في الاقامة والارتحال واتضرع اليه في ان يجعلنا ممن شرح بالحق صدرا وشرع في فتح باب الاشتغال فارتفع
قدرا واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مبنية على الاخلاص معربة عن حصول الظفر بالنجاة والخلاص واشهد ان
سيدنا محمدا عبده ورسوله وصفيه وخليله خلاصة الوجود ولباب الكرم والجود كشاف حقائق التنزيل مفتاح ابواب الفضل
على الجملة والتفصيل افصح من نطق بالضاد ورقت عين مكارمه كل صاد وعجزت جمل الكلام عن وصف مفردات فضله واشتملت
اخباره على محاسن تقرب عن رفع محله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اهل البراعة واللسن المالكين لزمام العز سيدنا ناهيك بامير
المؤمنين ابي الحسن صلاة يعود بركاتها بتسهيل الفوائد ويسفر ضوء صباحها عن تكميل المقاصد وسلم عليه وعليهم اجمعين تسليما
كثيرا اثير الى يوم الدين **اما بعد** فيقول العبد الفقير الى المولى الغني محمد بن ابي بكر المخزومي الدماميني عامله الله تعالى بلطفه الخفي
واجراه على عوايد بره الخفي من المعلوم الذي سال في السهل والجبل وعمت معرفته فليس لاحد بانكاره قبل ما خص الله تعالى به
هذا القطر الهندي من النعمة الكافية والسعادة التي هي من ادواء الزمان شافية بدولة استاذنا بل استاذ اهل الدنيا
وامامنا الاعظم المالك لرق العليا الذي ساد سلاطين الارض وسار معروفه في طول البسيطة والعرض مولانا السلطان
الاعلى والخاقان الارفع المعلى كاشف الخطوب المدلهمة ذي العلوم الزاهية الزاهرة والذوات الزاكية الطاهرة والاخلاق
التي رام النسيم ان يحاكي لطفها فاصبح عليلا والمعالي التي يحاول السلاطين ان يتشبهوا بها فلم يجدوا الى ذلك سبيلا
مهابة تخضع لها اعناق الاكاسرة الاول وتواضع مع رفعة يعجب لها اهل الدول وشجاعة يروي احاديث باسها اهل
وملك وفره الله من السعادة والسيادة اقسامه ورحم لايزال العصاة يرون اخباره عن عطاء ورباح ورأي اذا عرضت
المشكلات طلع في ظلمة الليل طلوع الصباح وسيرة انامت الرعايا في مهاد الامان وتكفلت ايديها بكف عوادي الزمان
وعدل سوى في الحق بين شريف الخليقة وشريفها واحسان صير الشكاة يجري لذوي الحاجات على حرها وقرها وفخامة مملكة
ردا الابصار حسرى وسرير سلطنة اذا استوى عليه احيى ذكر السلف الصالح وامات ذكر كسرى لو ان سر الملك
فيه مختلف قامت شمائله عليه تنطق بمدائح سيرته الرعية واهتدى قلب العدو من المهابة يخفق والدين بعد تفرق متجمع والكفر
بعد تجمع متفرق قد اعز الله به اهل الاسلام واذل بعزته عبدة الاصنام وانطق بشكره حتى افواه المحابر والسنة الاقلام
اعظم به سلطانا كشف بانوار معدلته ظلم الضلالة ولاح حسنه الوضاح واشرق وجه الامامة والكرم شرف المزايا فلا

كيد العدو

كيد العدو عويل وانتحاب وفيلة كالجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب وسيوف تتخطف رؤوسها اعناق المعتدين واهله
والمه قسي ترسل نجوم سهامها على شياطين البغاة المتمردين ورايات تخفق قلوب الخافقين وتخفض رتبتهم لرفعة شأنها
وحمرات تطلع في سماء المواكب شموسا واقمارا وتتلون مصفاتها فتورث وجوه الحساد اصفرارا لا يرتاب متأمله في
انه البحر والعساكر امواجه ومراجعا الدرر التي يظفر طلاب العرف في افواجه الا وهو الامام المقتدى والسلطان الذي تسنم
المعالي حيث تعلق ابهاه مولانا امير المؤمنين وسيد ساداة السلاطين الواثق بالله المستعان ناصر الدنيا والدين ابو
الفتح احمد شاه ابن محمد شاه ابن مظفر شاه السلطان ابن السلطان ابن السلطان دام الله دولته التي يحيى بها
البلد الماحل وابقى رحمته التي ينعم بها المقيم والراحل هذا واني لما تشرفت بالمثول بين يديه في اخر وفادتي عليه بقصد الوداع
لقضاء الوطر من الرحلة الى الوطن وتسكين القلق بالتحرك الى مشاهدة الالف والسكن برز امره المطاع وفرمانه الذي لا
يمكن رده ولا يستطاع بان اعود الى شهر نهروالة التي فيها في هذه السنة الرحالة واقرئ فيها الكتاب المسمى بمغني اللبيب
عن كتب الاعاريب تصنيف الامام العلامة خاتمة النحاة بالديار المصرية جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله
تعالى وضاعف الاحسان اليه وذلك حرصا من مولانا السلطان نصره الله تعالى على بث العلم ونشره وحبا للفضل الذي
يقتضي خلود ذكره واحسانا لاهل العلم جبل عليه ورغبة في خير يجري على يديه فامتثلت امره بالسمع والطاعة وقرأت هذا
الكتاب جهد الطاقة والاستطاعة على قصور باعي في دروس رباعي وعجزي الذي هو وصف لازم وفتوري الذي هو للذهن ملازم و
وشرعت في شرح لهذا الكتاب واسع الاطراف مشرف على الفن من سابقه الاشراف فاذا المدى طويل والخطب جليل لا يتم الا
في سنين عديدة ولا يكمل الا بعد مدة مديدة هذا والحنين الى الوطن يدفع في صدر التأليف والشوق الى الوالد وولد الولد
يمنع من اطالة التصنيف مع اني رأيت ميل المتعلمين الى الاختصار والاقتصار على الايجاز فان ايام العمر قصار فلبيت في الشرح
مقتصرا على الامور المهمة معتنيا بالاشياء التي تحتاج مقاصدها الى تتمة بايراد الشواهد وتحريرها متعرضا الى تسهيل المواضع
الصعبة وتقريرها آتيا من المناقشات بما تيسر ضابطا الالفاظ بما يسهل المرام معه ولا يتعسر متحليا بمحاسن التوضيح و
التصحيح حاسما المواد الشبه المعتلة بالنظر الصحيح وارجو ان يكون هذا التأليف موافقا للغرض اخذا الحق تاركا للعرض وافيا بالمقصود
وان لم يمن من اعترض جاريا على اوجه الصحة ولا ابالي بمن في قلبه مرض وسميته تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب اشارة
الى انه ينبغي ان يقنع بقليله ولا يعتب علي في عدم تطويله فالغريب يقنع منه بايسر التحف ويعد صغيره من اكبر الطرف لا سيما
غريب بادي القلة عازم على الرحلة والله اسأل ان يوفقنا لما يرضيه ويهدينا لما يوجب الانصاف ويقتضيه ويرشدنا الى
خلاصة القول فهو الناقد البصير ويعيذنا من خذلان الحق فهو نعم المولى ونعم النصير **قوله** اما بعد حمد الله الى
اخره **اقول** الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او بغيرها والافضال الاحسان وآله
عليه الصلاة والسلام اتقياء المؤمنين فدخل الصحابة او بنو هاشم وبنو المطلب او عترته ورهطه الادنون فدخل بعض

الصحابة لا كلهم والصحيح جواز اضافة آل الى المضمر كقوله وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك واويل في تصغيره دليل على
ان الفه من واو واما اهيل في تصغير اول فلا داعي الى جعله تصغير اهل لكون الفه بدل الهمزة مبدلة عن هاء بل لا دليل عليه واولى اخو وقرب
ونقيض حديث العهد غيره دنيه وتمهل والقرائح الطبايع جمع قريحة وتجم بمعنى يميل والنون مفتوحة فيه وفي ماضيه وتحصيل الشيء
رده الى حاصله والجوانح الاضلاع مما يلي الصدر واطلقت على القلوب مجازا مرسلا للمجاورة والمنزل من التنزيل او الانزال
وهو هنا اولى لمناسبة المرسل وزنا والذريعة بالذال المعجمة كالوسيلة وزنا ومعنى وافرد كلا منهما مع الاسناد الى اثنين الكتاب
والسنة اشارة الى انهما في معنى الشيء الواحد باعتبار الدلالة على الطريق المستقيم والمراد بعلم الاعراب في علم النحو الباحث
عن الكلم العربية باعتبار اعرابها وبنائها وليس المراد بها الاعراب المقابل للبناء وكان المراد بالصواب الاستقامة من صاب
السهم اذا لم يخطئ الغرض والصوب ايضا المطر او نزوله وقد يراد هنا اما بان يكون الصواب شبهها بالسحاب من قبيل الاستعارة
المكنية واثبات الصوب له مراد به المطر استعارة تخييلية واما بان يكون شبهها بالمطر واثبت له الصوب المراد به نزول المطر
على نحو ما مر والارجا النواحي والقواعد جمع قاعدة وهو حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها منه والحالك الشديد السواد
وشمرت نعت الساتر والساعد العضد واضافته للاجتهاد اما لملابسة اي شمرت عن ساعدي المجتهد او يكون استعارة
تخييلية حيث اثبت للاجتهاد المشبه بالانسان الشديد الاهتمام بغرض على طريق الاستعارة بالكناية وذكر التشمير
ترشيحا وثانيا صفة ظرف او مصدر واستانفت ابتدأت والكسل بكسر السين صفة مشبهة والمتواني اسم فاعل من توانى
بمعنى ونى والتواني والكسل الفتور نعني نفسه كون الفتور صفة له لا ثابتة ولا حادثة فانتفى اصلا ورأسا وتصنيف الشيء
جعله اصنافا والترصيف الضم من قولك رصفت الحجارة اذا ضممت بعضها الى بعض ولم اقف على التضعيف كافعل المصنف
وتتبعت طلبت متتبعا وتشبيه مسائل الاعراب بالخزائن استعارة بالكناية واثبات الاقفال لها استعارة تخييلية و
الافتتاح ترشيح ويحتمل انه شبه الاشياء المشكلة بالاشياء التي يوضع الاقفال عليها من حيث لا يوصل الى الغرض منها
الا بازالة المانع وتكون الاستعارة تحقيقية وكذا تشبيه التحقيق الرافع للاشكال بفتح القفل المفضي للوصول الى ما وراءه
من المطلوب ومعضلات بكسر الضاد صفة محذوف اي مسائل وابحاث فهو جمع معضلة او معضل يقال اعضل الامر اذا
اشتد واستغلق ويستشكلها الطلاب اي يعدونها مشكلة صعبة الادراك ويصح ان معناه يطلبون اشكالها
اي ازالة التباسها يقال اشكل الامر وشكل اي التبس والالتباس والايضاح التبيين والتنقيح التهذيب والكلام المنقح هو
الذي احسن النظر فيه وازيلت عنه الزوايد التي لا يحتاج اليها والفاء من فدونك فصيحة اي اذا كان الامر كذلك فدونك اي
خذ كتابا فهو مفعول فيه حينئذ اقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس ان يحليه بلام العهد لكن نكره تفخيما
ويحتمل ان يكون المفعول محذوفا اي فدونك [illegible] كتابا حال موطئة والرحال جمع رحل يطلق على ما يصحبه الانسان في سفره من
الاثاث وعلى رحل البعير وهو اصغر من القتب وكلا المعنيين ممكن هنا وفي من فيما دونه سببية وما موصولة او موصوفة ودونه

يتعلق

يتعلق بفعل الصلة او الصفة وفحول الرجال جمع فحل وهو اعلاهم همة واعظمهم شانا استعير من فحل الابل وهو ذكرها اذا
كان قويا ومنجبا في ضرابه ويعدونه بفتح حرف المضارعة اي يجاوزونه والواو تعليلية ومتعلقها اما مذكور وهو اسم الفعل او ما
او يقع على سبيل التنازع واما محذوف اي وقع ذلك اي المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول والغرض هو الفائدة
المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وينبغ بكسر السين وضمها مضارع نبغ اذا ضم المحجة الى السد على وجه
مستحكم يداخلها وتشبيه التصنيف بالثوب الرفيع في بديع صنعته وتفرده بحسن سلوكها استعارة بالكناية واثبات
المنوال له استعارة تخييلية والنسج ترشيح ويحتمل ان يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته التي انسج عليها فتكون الاستعارة
هذه الاجزاء تحقيقية لكنها تبعية في الاول والثاني اصلية في الثالث والحث على الشيء الحض عليه والحمل على فعله تاكيد والمقدم
اما بفتح الدال مفعول من قدمت الشيء اذا جعلته متقدما او بالكسر اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم والاعراب الاول من قوله المسمى
بالاعراب عن قواعد الاعراب لغوي بمعنى الابانة والاظهار والثاني اصطلاحي يريد به علم النحو او اجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه
صناعة العربية كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية جريها على قواعد النحو ومنه قولهم هذا كتاب اعراب
القرآن واودع يتعدى بنفسه الى مفعولين تقول اودعت زيدا مالا لكن المصنف ضمنه معنى وضع فعداه الى الثاني
بفي واذخرت افتعلت من الذخر بالذال المعجمة قلبت تاء الافتعال دالا مهملة وادغمت فيها الفاء التي هي ذال معجمة بعد ابدالها
مهملة كما في اذكر على الوجه القوي والشذرة بشين وذال معجمتين قطعة ذهب يلتقط من المعدن بلا اذابة او لؤلؤة صغيرة
والظاهر ان الثاني هو المراد هنا والعقد بكسر العين القلادة والنحر موضعها من الصدر والانسب نفرضه من التدريج في تقليل
ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس فيها ان يقول كقطرة من بحر ولا تظهر جهة حسن للاتيان بها بجمع القلة المنكر وهو قطرات
وبائح اسم فاعل من باح بسره اذا اظهره والتحبير تزيين الشيء في سفره والتحرير التهذيب في اخذ الخلاصة واظهارها بمنزلة جعل
الشيء حرا خالصا وهي اسم للامر المنتفع به والفرايد الدرر التي نظمت وفصلت بغيرها ويقال هي كبار الدرر جمع فريدة شبه
مسائل كتابه النحوية باعتبار ما ادخله بينها من بدايع البيان ونكت التعبير بالدرر اذا نظم وفصل بغيره من الجواهر النفيسة او
شبهها بكبار الدرر في النفاسة وعزة وجود النظير والتمام بمثلثة مضمومة نبت ضعيف له خوص او شيء يشبه الخوص او شيء
يشبه الخوص شبهت به الابحاث الجليلة بما ذكر في كونه سببا للنيل من غير مشقة والالمام النزول ومقاربة الشيء والنجم بكسر
بكسر اي المعجمة السبجية والحسد ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد وطغيان القلم تجاوزه حد الاستقامة
وزلة القدم خروجها عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه والمعنى اذا عثرت اي اطلعت على شيء حادت فيه عن الصواب
نحو جبت عنه بغير اختياره والشريد الطريد والقاصي بمهملة البعيد وهو صفة للمعنى واسناد ينادي الى ضميره مجاز والكشح
الكاف والمثلثة القرب والجواد الفرس الجيد ويكبو يسقط والصارم السيف القاطع وينبو لا يعمل في الضريبة وخبت
النار تخبو اذا طفئت في المراد في البيت مفعول كفى وان تعد معايبه فاعله او مرفوع على انه الفاعل وان تعد معايبه بدل

اشتمال منه ونبلا نبون فموحدة كقفل تمييز وقد يوجد فضلا اسكان نبلا وهو بمعناه وايضا كلمة لا استعمل الا مع شيئين بينهما
توافق وبمكان استغنا كل منهما عن الآخر فرح بالشيئين نحو جاء زيد ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات
ايضا وبامكان الاستغنا نحو اختصم زيد وعمرو ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق فلا يقال شي من ذلك وهو
مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا كما قيل او حال حذف عاملها وصاحبها ووقع ذلك معترضا بين ذكروا والمفعول
الذي هو ثلاثة اوجه والاصل ذكروا فيه ثلاثة اوجه ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة رجوعا او اخبر عما تقدم راجعا الى
الاخبار عنهم بذكر الثلاثة مرجوعا وضمير فيه عايد الى مثل الضمير المنفصل واذا ظرف للخلاف واله محل في محل جر على انه بدل
اشتمال من الضمير المجرور بفي وثم مضاف محذوف اي في جواب آله محل والمعنى ويكررون ذكر الخلاف في جواب قول
السائل اله محل باعتبار ما قبله ام باعتبار ما بعده في محل نصب او رفع على انه محكي بمقدر اي قائلين او مقولا فيه على
ان يكون على الاخير ضمير يكررون او فيه والكوا سبق واشارت الى عجز بيت للفرزدق هو اذا قيل اي الناس
شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع اي الى كليب والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها اي اشارت
الاصابع في حال كونها مع الاكف يعني ان الاشارة وقعت بالمجموع وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة وكما عسل بعض من بيت
رمح وهو لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق والاصل حذف ذكر في لانه ظرف مختص
لكن حذفت شذوذا فانتصب واللدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة اللين وبهز متعلق بيعسل اي تهتز ويضطرب
بهز الكف ومتنه صدره وضمير فيه يعود الى الهز وفي المصاحبة تقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز سعة وذلك دليل
على كثرة لينه واستقصى طلب اقصاه بحيث انتهى الى غاية واطل القلم استعارة تبعية في الفعل فان الاطلال الحقيقي وهو احلال
السآمة وضجر النفس لا يقع على القلم فعليك بمراجعته اي استمسك بها فالباء ليست بزايدة كما ظنه الرضي الكنز المال
المدفون والمراد بسعته كثرته والمنهل اسم لمحل الشرب ترده الشاربة واسم لما فيه من الماء والسائغ السهل الدخول
في الحلق فان جعل المنهل اسما للماء فالاسناد حقيقة والا فمجاز نحو نهر جار وترده تصل اليه نائلا منه وفي القاموس الورود
الاشراف على الماء وغيره دخله او لم يدخله قلت لكن المراد هنا المباشرة والنيل لا مجرد الاشراف تصدر بضم الدال المهملة
ترجع وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الا حرفا واحدا فلا اعراب له اصلا والاستقصاء طلب الاقصى اي
والحوف بحاء مهملة مفتوحة وفاء منسوب الى الحوف وهو ناحية من اعمال مصر مقابلة لبلبيس احد بلاد تلك الديار ومعنى اللبيب
علم بشعر بالمدح فهو لقب واللبيب العاقل وكذا الاريب فلو قال مغني الاريب كان احسن لاشتمال السجع حينئذ على
لزوم ما لا يلزم والخطل بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة الكلام الفاسد المضطرب والمراد بالزيغ الميل عن جهة الصواب
والمعجم اسم مفعول صفة لمحذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر ميمي كالاعجام وعليهما
فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز التفتازاني ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط قلت انما يتم اذا

كان جعل

حرف الالف

كان جعل الهمزة للسلب تقيسا او سموعا في هذه الكلمة والله اعلم بالصواب **قال** الالف المفردة تاتي على وجهين احدهما
ان يكون حرفا ينادى به القريب كقوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل **اقول** هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس المشهوره
والعجز وان كنت قد ازمعت صرما فاجملي وفاطم مرخم على الفصيح ومهلا مصدر امهلي خلف زايده وجعل من الامر اللفظ بالفعل كضرب
زيدا وبعض منصوب به لا بالفعل المبدل منه على الاصح او بمحذوف اغرى اي اترك والتدلل بمهملة التغنج والازماع بالزاء الاجماع على
الشي وتصميم العزم عليه والصرم بفتح الصاد المهملة مصدر صرم اذا قطع وبضمها اسم للقطيعة والاجمال الاحسان و
المعنى لحمل النداء هنا على القريب القرينة وهي ظاهرة لمن تامل **قال** وهذا خرق لاجماعهم **اقول** من جهتين احدهما
جعل الهمزة للمتوسط وانما هي عندهم لنداء القريب والاخرى دعوى انه لم يوضع لنداء القريب غيرها والقدح بخرق اجماع النحاة مبني
على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر ووقع لبعض العلماء فيه تردد **قال** وحقيقته طلب الفهم **اقول** ولو قيل طلب
الافهام لاتجه ففي كلام الجوهري ايماء اليه حيث قال واستفهمني الشي فافهمته وكانه انما عدل عنه لان الاستفعال من المزيد ليس
بكثير **قال** نحو ازيد قائم **اقول** يجوز في نحو هذا واشباهه الرفع على ان يكون خبر المحذوف والنصب بفعل مقدر اي اعني وجوز
بعضهم في مثله النصب على اسقاط الخافض اي في نحو كذا وليس ذلك بمقيس في نحو هذا الموضع **قال** في قراة الحرميين
امن هو قانت **اقول** يعني بتخفيف الميم وليست هذه القراءة لهما خاصة كما يشعر كلامه به بل قرا بذلك المصنف وقد حمزة ايضا
قال ويبعده انه ليس في التنزيل نظيرا **اقول** اعترضه ابن الصايغ الحنفي من معاصري المصنف وقد ادركت انا هذا
المعترض فقال لا ابعاد بمجرد ما ذكر لا نظيره فكم في القران من مفرد لم يقع الا في محل واحد كضيزى والزبانية والعهن قلت هذا
لا يشبه الكلام فيه فان الكلمة البحث في كلمة قرانية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير في القران دون الآخر فاين هذا من
ضيزى وما ذكر معه **قال** اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته **اقول** لان الاستفهام عن الشي يستلزم
الجهل به والجهل على الله تعالى محال بلا شك قال الشيخ بهاء الدين السبكي وفي هذا لبس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طلب
الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى اانت
قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فهو استفهام حقيقي طلب اقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد
العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك ليتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه **قال** ونظيره في حذف المعادل في قول
ابي ذويب دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها **اقول** ابو ذويب هذلي وبعد الذال المعجمة
المضمومة همزة تصغير ذيب وضمير المونث عايد الى المحبوبة وانى لامره سميع حال من القلب معترضة والطلاب مصدر طالب بمعنى
طلب والفعلية الاخيرة معطوفة على الاولى والاستفهامية في محل نصب مفعول ادري وهو معلق والمعنى ان قلبه دعاه
الى طلب الوصل من هذه المحبوبة فجهل حقيقة الحال في ذلك الطلب هل هو رشد او غي وقد انشد المصنف هذا البيت في فصل
ام وانشد بعضه في ترجمة حذف المعطوف من الباب الخامس **قال** ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت

لصحة قولك ما ادرى هل رشد طلابها **اقول** يعني ان الهمزة الواقعة في البيت محتملة لطلب التصديق وحينئذ يستغنى عن
تقدير المعادل بل يمتنع ان يقدر لخروج الاستفهام بتقديره لان يكون تصوريا مع فرض كونه تصديقيا هذا خلف **قال** و
امتناع ان يؤتى لهل بمعادل **اقول** لان الاتيان به يقتضي ان يكون الاستفهام مصروفا الطلبة بسندا او مسندا اليه او غير ذلك
فيكون لطلب التصور وهل انما هي لطلب التصديق فان قلت ينتقض بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا قلت
استشهد ابن مالك به على ان هل تقع موقع الهمزة قبلة المعادل فبناء النقض كما ذكرت لكن لقائل ان يمنع اتصال ام في
هذا الحديث لجواز ان يكون منقطعة فاستفهم اولا ثم اضرب فاستفهم ثانيا والتقدير اتزوجت ثيبا وحينئذ فلا نقض **قال**
وقد قالوا في قوله تعالى افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك اعلم بصدوره **اقول** همزة ان مفتوحة بعد
انا القول بمعنى الاعتقاد او الجزم تقول قال ابو حنيفة هذا الحكم اي اعتقده ورآه وتقول ايضا قال فلان كذا اي جزم به
فالفتح على الاول كما عرفت انك فاضل وعلى الثاني كما في جزمت بانك قائم لكن حذف الجار ويحتمل ان القول بمعناه المشهور
فتكسر الهمزة على الحكاية لكن هذا يتوقف على صدور هذا اللفظ المحكي بعينه منهم ولسنا على يقين منه فان ثبت انهم قالوه
قالوه كذلك فالكسر واضح على انه لو علم صدور المحكي عنهم على هذا الوجه لم يتعين الحكاية وكان لك ان تجعل القول بمعنى الاعتقاد
او الجزم فتفتح ولا يخل ذلك بالغرض اذ المقصود الاعلام بانهم جعلوا التقدير كذا وهو حاصل سواء فتحت او كسرت **قال**
ويكون وجعلوا لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثاني **اقول** فيصير المعنى افمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا
له شركاء وفيه اقامة المظهر موضع المضمر ولم يتضح لي وجه اختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير الثاني دون الاول فتأمله
قال وقالوا التقدير في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه سوء العذاب اي كمن ينعم في الجنة **اقول** الظاهر ان قوله كمن ينعم
في الجنة خبر التقدير الذي هو بمعنى المقدر فلا معنى اذن لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر التقدير محذوفا اي
ثابت ونحو ذلك ويدل على ان ثم مقدرا استغنى بقوله كمن ينعم في الجنة فحسن موقع حرف التفسير **قال** وجاء في التنزيل
موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما اي
افمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الانهار كمن هو خالد في النار **اقول** هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون كمن هو خالد بدلا من
كمن زين له سوء عمله في قوله تعالى افمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله واتبعوا اهواءهم ويكون قوله تعالى مثل الجنة التي
وعد المتقون فيها انهار من ماء غير آسن وانهار من لبن لم يتغير طعمه وانهار من خمر لذة للشاربين وانهار من عسل مصفى ولهم
فيها من كل الثمرات ومغفرة من ربهم معترضا بين البدل والمبدل منه ويجوز ايضا ان يكون كمن هو خالد في النار خبر مثل الجنة
على حذف مضاف يتم به المعادلة ويصح به المقابلة والتقدير امثل ساكن الجنة كمثل من هو خالد في النار وهو كلام في صورة
الاثبات ومعناه النفي لانطوائه تحت كلام مصدر بحرف الانكار ودخوله في حيزه وهو قوله تعالى افمن كان على بينة من ربه
كمن زين له سوء عمله وفائدة حذف حرف الانكار زيادة تصوير لمكابرة من سوى بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وانه بمنزلة

بمن

من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الانهار وبين النار التي يسقى اهلها الحميم **قال** ولهذا اختصت باحكام **اقول**
يعني ان هذه الاحكام لا تثبت لغيرها من ادوات الاستفهام وكان الصواب والاولى ان يقول ولهذا اختصت باحكام لما
ستراه قريبا **قال** كقول عمر بن ابي ربيعة بدا لي منها معصم حين جمرت وكف خضيب زينت ببنان فوالله ما ادري وان كنت
داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان **اقول** المعصم بكسر الميم وفتح الصاد المهملة موضع السوار من الساعد وجمرت من جمار
المناسك والكف مؤنثة ولهذا انث الضمير العائد اليها من زينت وكف خضيب بمعنى مخضوبة اما بالحناء او بغيره مما تزين به
النساء والبنان اطراف الاصابع وقوله وان كنت داريا جملة معترضة بين ادري ومعموله المعلق عنه وهو بسبع وضمير رمين
عائد الى البنان او المحذوف المراة وصواحبها والجمر جمرات المناسك والمعنى انه لم يبال بسبب ما بدا له من محاسن تلك المراة عند
رميها الجمرات فلم يدر مع كونه من اهل الدراية ابسبع حصيات وقع الرمي ام بثمان **قال** ام لم تقدم كقول الكميت طربت
وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني اوذو الشيب يلعب **اقول** الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور
كذا في الصحاح فيحتمل ان يكون في البيت مستعملا لمطلق الخفة تقول حصلت لي خفة لكن لا لاجل شوق الى النساء ولا لاجل
لعب وانما حصلت للحاق المحن باهل بيت النبوة فان الشاعر نظم القصيدة التي هذا مطلعها في رثاء اهل البيت ومدحهم والتالم
لما اتفق لهم من مصائب الدنيا ويحتمل ان يكون مستعملا في الاول للخفة اللاحقة بسبب الحزن وفي الثاني للخفة اللاحقة بسبب
شدة السرور **قال** اراد اوذو الشيب يلعب **اقول** وهذا استئناف على تقدير سؤال كانه قيل لم لا تلعب فقال
اوذو الشيب يلعب على جهة الانكار فاشار الى علة عدم اللعب وهو كونه ذا شيب ولقائل ان يقول هذا اشاهد على حذف
الهمزة لجواز ان يكون مما حذف فيه حرف النفي للقرينة اي وذو الشيب لا يلعب **قال** والاخفش يقيس ذلك في الاختيار
عند امن اللبس **اقول** تخصيص الاخفش بنسبة هذا الحكم اليه يقتضي في عرف المصنفين ان غيره يخالف في ذلك وقد صرح
بعضهم بان حذفها عند امن اللبس من الضرورات قال ابن مالك في الجنى الداني وهو ظاهر مذهب سيبويه قال والمختار
ان حذفها مطرد اذا كان بعدها ام لكثرته نظما ونثرا **قال** وقرأ ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم محيصن بميم مضمومة فحاء
مهملة فياء تصغير فصاد مهملة فنون وانذرتهم في هذه القراءة بهمزة واحدة وهي همزة افعل واما التي للتسوية فمحذوفة **قال**
الثاني انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو **اقول** المراد بطلب التصور السؤال عن ادراك غير النسبة والنسبة في هذا
المثال معلومة لا يطلب ادراكها وانما السؤال فيه عن تعيين المسند اليه هكذا يقول الجماعة واعترضه بعض المتاخرين بان تصور
زيد او عمرو بخصوصه حاصل للسائل عند السؤال فكيف يسال عنه وانما المجهول عنده والمطلوب له نسبة القيام الى احدهما
على التعيين وهو غير التصديق الذي كان حاصلا عنده وذلك لان التصديق بان احدهما لا بعينه قائم حاصل عنده وليس سؤالا
عنه والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما لا بعينه قائم حاصل عنده وليس حيا كزيد بخصوصه قائم وهذان التصديقان
مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبارين تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا

عنده وذلك لان التصديق بان احدهما لا بعينه قائم حاصل عنده وليس سؤاله عنه والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما
معينا كزيد بخصوصه قائم وهذان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه
في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند
او قيد من قيودهما **قال** وهل مختصة بطلب التصديق **اقول** يعني انها لا تكون لغيره لكن عبارته لا تساعد على
هذا المعنى لما صرحوا به من ان المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه الا ترى ان معنى قوله تعالى يختص برحمته من يشاء
يجعل رحمته مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس فكان قضيته هذا ان يقال وهل يختص بها طلب التصديق كما قال صاحب
التلخيص والاختصاص التصديق بها وصوب الشيخ بهاء الدين السبكي وشدد النكير على من خالف هذا الاستعمال وفي
حاشية الكشاف للتفتازاني وان الباء قد تدخل على المقصور عليه كما قال الزمخشري في نخصك بالحمد لله دلالة على اختصاص
الحمد به والشايع العرفي هو الاول هذا كلامه قلت وعلى غير الشايع تمشى ما وقع للمصنف هنا **قال** وبقية
الادوات مختصة بطلب التصور **اقول** يعني ان شيئا منها لا يستعمل لغير التصور وفيه امر ودخول الباء على المقصور
عليه مع انه منتقض بام المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي لطلب التصديق فقط كما صرح به النحاة قلت
وانما استشكل عليهم لام من ادوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان دخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت لها
ما قبلها في كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا ترى انك اذا قلت ازيد قائم او عمرو كان ما بعدها مستفهما عنه كما كان
مع ام المتصلة وان كان المطلوب معها التعيين دون ذا ولم يقل احد بانها من حروف الاستفهام واما المنقطعة فلا نسلم
ان الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة ولكن هذا البحث لا يجدي المصنف نفعا في
دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان ام من ادوات الاستفهام **قال** نحو من جاءك وما صنعت
وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك **اقول** كون الاستفهام في ذلك لطلب التصور واضح اذ السائل يعلم بمجيء شخص
ما وميل المخاطب وتعلق صنعه بشيء وكون ماله ذا عدد وكون بيته في جهة وحصول سفره في زمن فلا يسأل عن ذلك
وانما يجهل عين الجائي وحقيقة المصنوع وكمية المال وعين جهة البيت وزمن السفر فهو يسأل عن ذلك فيكون استفهامه
هذا لطلب التصور فان قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بان احدا جاء المخاطب وفيه التصديق مغاير
للتصديق بان زيدا جاء المخاطب فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني قطعا فيكون من قبيل طلب التصديق دون التصور
على قياس ما سبق في الهمزة مع ام المتصلة نحو ازيد قائم ام عمرو فالجواب ان بينهما فرقا وذلك ان السائل بمن جاءك طالب تصور
حقيقة زيد او عمرو بهذا السؤال فاذا اجيب بزيد مثلا افاده زيادة في تصور المسند اليه بخصوصه ويحصل بحسبه
التصديق ايضا بخلاف قوله ازيد قائم او عمرو وان لا يحصل فيه بالجواب تصور بمجرد التصديق **قال** وعلى النفي نحو الم
نشرح او لما اصابتكم مصيبة **اقول** التمثيل بالآية الثانية للنفي سهو ظاهر فان لما فيه وجودية لا نافية لا يقال الانكار

فيها الانكار

فيها الانكار فهو في معنى النفي لانا نقول كما يكون في معنى النفي ان لو كان ابطاليا وانما هو توبيخي فلا نفي لا بحسب الصورة ولا
بحسب المعنى **قال** وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك تقول اقام زيد ام لم يقم **اقول** يعني ان ام كالهمزة تدخل
على النفي كما في هذا المثال وعلى الاثبات كما في نحو اقام زيد ام قعد وفي هذا اعتراف من المصنف بان ام من ادوات الاستفهام **قال**
فيقولون التقدير في افلم يسيروا افنضرب عنكم الذكر صفحا الاخر **اقول** كان ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا كذا
وكذا فيما في حروف العطف في الموضعين وليس لحذف العاطف مثل ذلك بعض حتى يتكلفه فان قلت وكذا صنع في قوله او
لم يسيروا افلم يسيروا اثم اذا ما وقع فهلا اوردت عليه هناك قلت الفرق واضح وذلك لان نحو جبر مبتدأ او محذوف تقديره هو
اي تقدم الهمزة على العاطف نحو كذا وكذا فهي اخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وعمرو قاعد ويجوز بالعطف وتركه
قياسا وغايته انه حذف هناك مضاف من بعض الاشياء لدلالة ما تقدم عليه اي افلم يسيروا والحوائم اذا ما وقع وفي الكتاب
من ذلك شيء كثير فتنبه للفرق بين الامرين لتكون على بصيرة **قال** واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قائم على كل
نفس بما كسبت **اقول** لا نسلم عدم الامكان فيه لجواز ان يجعل من مبتدأ خبره محذوف من هو لم يوجدوه ويجعل هذه
الجملة معطوفة على جملة محذوفة مناسبة للمقام والتقدير اهم ضالون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوجدوه والهمزة للانكار
التوبيخي **قال** وفي قوله تعالى ائنا لمبعوثون او اباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو انا بانا عطف على الضمير في مبعوثون
وانه اكتفى بالفصل بهمزة الاستفهام **اقول** فيه نظر فان قوله عطف على الضمير يقتضي ان يكون هذا من عطف المفردات
والهمزة انما تدخل على الجملة ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف و
الهمزة مانعة وليس المحل محل تعليق فتعين حينئذ ان يكون اباؤنا مبتدأ خبره محذوف اي مبعوثون فهو اذن من عطف الجمل
قال يقال في افغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما
اقول هذا استشكال وانما جاء الاشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه وتقرير الاشكال ان دخول الهمزة على
الفاء هو نفس توسطها بين الجملتين فكيف توسطها على دخولها بحرف العطف المقتضي للترتيب والتراخي ونص ما في الكشاف
دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون ثم توسطت
الهمزة بينهما هذا كلامه ولا اشكال فيه **قال** والضابط انها الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها **اقول**
ظاهره يقتضي ان المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة وليس كذلك بل هو قائم مقامهما جميعا **قال** ولهذا عطف
وضعنا على الم نشرح لك صدرك لما كان معناه شرحنا **اقول** فيه نظر من جهة اقتضائه ان النفي لو لم يكن مؤولا بالاثبات لم يصح
العطف وليس كذلك بدليل لم يجئ زيد واكرمته من غير تاويل ويمكن ان يقال انما اراد بيان معناه ولهذا اي ولكون الم نشرح خبرا
باعتبار انه للانكار الابطالي جاز عطف وضعنا عليه حيث كونه خبر الامر حيث كونه مثبتا بحسب المعنى **قال** ولهذا كان
قول جرير في عبد الملك الستم خير من ركب المطايا واندى العالمين بطون راح **اقول** المطايا جمع مطية وهي الدابة

نصوف سيرها اي تسرع والذي اسخى والراح الاكف الواحدة راحة وب السخا والي بطونها لان العطا كثيرا ما يكون بها
قال وقول العجاج اطربا وانت قنسري والدهر بالانسان دواري اقول هذان بيتان من مشطور السريع كل
بيت منهما ثلاثة اجزاء وطربا اما مصدر مؤكد للفعل محذوف اي اتطرب طربا او مفعول به لمحذوف اي اتاتي طربا وعليهما فالجملة التي
بعده حالية وقنسري بقاف مكسورة ونون مشددة اما مفتوحة او مكسورة والسين مهملة ساكنة معهما والجملة يحتمل ان يكون
بقاف مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة والسين مفتوحة والمراد بذلك كله الشيخ الكبير كما قال الشيخ ودواري صيغة مبالغة
في اسم الفاعل من دار يدور وزيدت ياء النسب للمبالغة ايضا كقولهم في الخارج والاحمر والاعجم خارجي واحمري واعجمي قال
ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف اقول هذا من قبيل عطف احد المترادفين على الاخر وفايدته تقرير المعنى
في الذهن وما وقع لبعض اهل البيان في باب الاطناب من ان ذلك تطويل لا لفايدة غير مسلم قال ويجب ان يليها الشي
الذي تقرر به اقول هكذا قال غير واحد من علماء البيان وذكر المصنف ايضا في الكلام على ان ام ذلك يجب في الاستفهام
ايضا وقد ذكره ابن الحاجب وغيره قلت وفي كتاب سيبويه ان التقديم في نحو ازيدا لقيت ام بشرا احسن وانك لو اخرت فقلت
القيت زيدا ام عمرا كان جايزا حسنا وفي مقرب ابن عصفور والاحسن توسط الذي لا يسال عنه ويجوز تقديمه ويجوز
تاخيره قال الرضي ام اولى المتصلة مفردا فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء لتكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفرد
والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين
ويجوز المخالفة بينهما ولما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا واجاز احسنا كما قال سيبويه
لكن المعادلة احسن قال ولانه عليه الصلاة والسلام اجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا اقول يعني انه لو كان
الاستفهام عن الفعل والتقرير به لكان الجواب بقد وقع الكسر او لم يقع فلما قال فعله كبيرهم دل على ان المراد التقرير بالفاعل
قال قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي اقول هذا مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به
الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا ان لا يوافق على الاعتذار المذكور لكنه قد وافق على صحته بقوله
والاولى ان تحمل الاية على كذا قال والاولى ان تحمل الاية على الانكار التوبيخي او الابطالي اي لم تعلم ايها المنكر للنسخ اقول
وجه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان الخطاب للكافر المنكر لا على سبيل العناد حمل الاستفهام
على الانكار التوبيخي فان عدم علمه واقع والتوبيخ عليه متوجه وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا حمل الاستفهام على الانكار الابطالي
وهو ظاهر قال وذكر بعضهم معاني اخر لا صحة لها اقول الظاهر ان غرضه من هذا الكلام ان الاستفهام غير الحقيقي الذي يستعمل
له الهمزة منحصر في تلك الامور الثمانية وهذا غير مسلم فاي مانع يمنع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع حملها على حقيقتها يتولد
منها بمعونة القراين ما يناسب المقام خارجا عن تلك المعاني الثمانية الا ترى انك اذا قلت لمن يسيء اليك وهو يعلم انك ادبت
فلانا على اساءته اليك من ان ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه ايضا الم اؤدب فلانا على اساءته على ان المخاطب لا يجهل انك

هذا الكلام

هذا الكلام على حقيقة الاستفهام حينئذ فيتولد منه في هذا المقام التهديد والوعيد وعلى ذلك فقس قال وعلى ذلك
تخرج اللغز المشهور اقول اللغز ما يعمى به المقصود بحيث يخفى على الناظر فلا يدركه الا بفضل تامل وامعان نظر وهو بضم اللام
وغين معجمة تفتح وتضم وتسكن قال كما في قول التفرعي على السن من ندم ... اذا تذكرت يوما بعض اخلاقي اقول
السن واحدة اسنان الفم وقرعها ضربها بطرف الانامل وغير ذلك والندم التاسف على فوات امر او وقوعه والتذكر
التفعل من الذكر القلبي والمراد باليوم هنا قطعة من الزمان كانت ما كانت والاخلاق جمع خلق بخاء معجمة مضمومة ولام ساكنة
او مضمومة وقاف وهو السجية والطبع قال كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يعود الفضل منك على قريش
وتفرج عنهم الكرب الشدادا ... فما كعب بن مامة وابن سعدى ... باجود منك يا عمر الجوادا اقول الفضل الاحسان وقريش
القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة اذا كشفها والكرب بضم الكاف وفتح الراء جمع كربة بضم الكاف
واسكان الراء وهي الحزن والفقر وكعب بن مامة وابن سعدى بضم السين من اجواد العرب المشهورين والجواد السخي
قال وفي الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال ايا جبلي نعمان بالله خليا ... نسيم الصبا يخلص الي نسيمها
اقول نعمان بفتح النون واد في طريق الطايف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك والصبا بفتح الصاد المهملة ريح تهب
من المشرق تعم الابدان وتهيج الاشواق الى الاوطان والاحباب وضمير نسيمها اما ان يعود على المحبوبة او على النسيم المضاف
الى الصبا على ان المراد بالاول الريح وبالثاني نفسها الضعيف قال المحكم والنسيم نفس الريح اذا كان ضعيفا ثم ان كان
الغرض بانشاد هذا البيت الاستشهاد على ان ايا ترد لنداء البعيد فقريب وان كان الغرض الرد على الجوهري كما يظهر من
سياق كلامه فلا وجه له لان ذلك لا يدل على ان ايا لا يكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات قال فاصاخ يرجو ان يكون
حيا ... ويقول من فرح هيا ربا اقول قبل هذا واحدثها كالقطر يسمعه ... راعي سنين تتابعت جدبا ... والمراد بالقطر هنا
ما يقطر هنا ما يقطر من المطر والجدب بجيم مفتوحة فدال ساكنة مهملة المحل خلاف الخصب واصاخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة
استمع والحيا بالقصر المطر ويجوز ان يكون مرفوعا على انه فاعل وكان تامة او منصوبا على انه خبر وكان ناقصة والاسم ضمير يعود
على القطر والمعنى انه رجا ان يكون ما سمعه من وقع ذلك المطر مقدمة مطر عظيم قال معناها الجواب والجزاء اقول
المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام
مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملابستها للجواب على نحو الجواب سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء ان يكون
مضمون الكلام الذي هي فيه فهذا الكلام قد اجبته وصيرت اكرامك جزاء له على اسائته قال والاول كقوله لئن عاد
لي عبد العزيز بمثلها ... وامكنني منها اذن لا اقيلها اقول عبد العزيز هو احد الخلفاء الاموية وضمير مثلها عايد الى المقالة التي
قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه كان امتدحه بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن اعطك فتمنى ان يكون كاتبا له فلم يجبه
واعطاه جائزة يقول ان عاد لي الخليفة بمثل تلك المقالة وامكنني منها لم اتركها اصلا بخلافها كما فعلت اولا قلت وايراد

ايا

إذن

المصنف في البيت شاهدا على وقوع اذن جوابا لانه يخالف القاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب
للسابق واللام التي في البيت مصاحبة لقسم مذكور فان قبل هذا البيت حلفت برب الراقصات الى منى تغول الفيافي نصها
وذميلها فالجواب للقسم السابق لا للشرط اللاحق ولهذا لم يجزم الفعل والا لكان للشرط لجزم والراقصات صفة الابل والى
والى منى يتعلق وتغول بمعنى تهلك والمراد بها هنا قطع المسافة بسرعة فجعل ذلك اهلاكا للارض على سبيل الاستعارة و
الفيافي جمع فيفاء وهي المفازة التي لا ماء فيها وفي بعض النسخ البوادي والنص والذميل ضربان من السير **قال** وقول الحماسي لو كنت
من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا فقوله اذن
لقام بنصري جواب لم تستبح وبدل الجواب جوابا **اقول** كان الاستشهاد بقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة
ربي اذن لامسكتم اولى لانه مثال قرآني ولان الواقع فيه هو الجواب نفسه لا البدل ومازن ابو قبيلة من تميم ومازن ايضا في بني صعصعة
ابن معاوية وفي بني شيبان وتستبح ابلي تستأصلها وتأخذها بجملتها وبنو اللقيطة قوم من العرب وذهل بضم الذال المعجمة واسكان
الهاء والمعشر الجماعة من الناس وخشن بضم الخاء والشين المعجمتين اي ليسوا لينين جمع خشن كنمر ونمر او جمع اخشن وضمت الشين
اتباعا والحفيظة الخصلة التي تحفظ لها اي يغضب ولوثة بضم اللام وهي الضعف او بفتحها وهي القوة والثاء مثلثة فيهما قال الامام
المرزوقي والرواية الصحيحة بضم اللام قال وتعريض بقومه ليغضبوا او تهاجر النصرة وهو في التعريض احسن من التصريح كما انه في
كذلك **قال** والثالث ان يقال انا اتيك فتقول اذن اكرمك اي ان اتيتني اكرمك **اقول** قد يستشكل هذا بان تقدير الشرط
يوجب اهمالها لوقوعها حشوا او يجزم حينئذ او يرفع ولا يجوز النصب وجوابه ان المصنف انما قدر الشرط ليظهر ان ما بعدها جواب لها من
حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنى **قال**
فاما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذا اهلك او اطيرا فمؤول على حذف خبر ان اي اني لا اقدر على ذلك ثم استانف ما بعده **اقول**
ذكر الرضي في تخريجه وجها اخر وهو ان يكون الخبر مجموع قوله اذا اهلك لا اهلك وحده قلت يعني ان المانع الذي هو اعتماد ما بعدها على ما
قبلها انما يتحقق اذا كان المجموع ما هو المعتمد لا ما بعدها فقط وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قولك زيد اذن يقيم بالنصب
على ان يجعل الخبر هو مجموع اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم اباه والشطير الغريب واهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها **قال**
وابن بابشاذ الفصل بالدعاء **اقول** ابن بابشاذ هو الامام ابو الحسن طاهر بن احمد ابن بابشاذ النحوي مات سنة تسع وستين
واربعمائة وبابشاذ كلمة عجمية تتضمن معناها الفرح والسرور والنظر والهاء مهملة او معجمة مخففة او مشددة وهل باؤها الثانية مفتوحة
او ساكنة فلم يتحرر لي في ذلك ما اعتمد عليه **قال** وقرئ شاذا بالنصب فيهما **اقول** لا ينبغي ان يجعل شاذا حالا من النصب
لان تقديم الحال على صاحبها المجرور ممتنع او ضعيف وانما ينبغي ان يجعل صفة مصدر محذوف اي وقرئ قراءة شاذا يقال قرأ قرأ
وقرآنا وقراءة **قال** ان المكسورة الخفيفة **اقول** في بعض النسخ المخففة اسم مفعول من خفف والاول اولى ليكون
المقسم صادقا على كل من الاقسام الاربعة التي ذكرها اما صدقه على المخففة من الثقيلة فلان الكلمة صارت الى الخفة بحذف

إِنِ المكسورةُ الخفيفة

النون

النون منها فيصدق عليها انها خفيفة وانها مخففة بالحذف واما على النسخة الثانية فلا يصدق المخففة على تلك الاقسام الثلاثة الا بتكلف
وهو ان يقال اطلقت المخففة على كل من هي وان لم يسبق لها ثقل اعتبارا بشبهها بالمخففة لكونها موضوعة على حرفين بالاصالة فهو اسم
من قولك خففت الكلمة اي نسبتها الى الخفة كفسقت زيدا اذا نسبته الى الفسق **قال** ومن ذلك وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به
اي وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن به فحذف المبتدأ وبقيت صفته **اقول** والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا وضمير به يرجع الى عيسى
عليه الصلاة والسلام وضمير موته يرجع الى ذلك المبتدأ المحذوف والمعنى ما احد من اليهود والنصارى الا سيؤمن قبل ان يموت
بان عيسى عبد الله ورسوله وقيل ان الضميرين لعيسى عليه الصلاة والسلام فان قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف
مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة فانه لا يقع الا في الشعر قلت انما ذاك اذا لم يكن المنعوت
بعض مجرور بمن او في وهو في الاية بعض مجرور بمن فجاز **قال** وقيل في هذه الاية ان التقدير وان لم تنفع **اقول** يعني
فحذف المعطوف والعاطف ودل على هذا المعطوف ويتجنبها الاشقى والحق ان ان على هذا الراي ليست لحقيقة الشرط ضرورة
ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشيء ونقيضه وهذه هي التي يسميها بعض المتاخرين المتصلة والوصلية ويقع في كلامهم
انها قد تستعمل بدون واو ومعناه انك تجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لا انك تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما
يسبق الى بعض الاوهام لان حذف العاطف بمفرده قليل وقد قيل انه مشروط بضرورة الشعر فلا يرتكب تخريج ما وقع في السعة
عليه **قال** وسمع من اهل العالية **اقول** هي ما فوق نجد الى تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي
ويقال ايضا علوي على غير قياس كذا في الصحاح **قال** فحذفت همزة انا اعتباطا **اقول** يعني لا لعلة موجبة للحذف و
هو بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة ماخوذ من قولهم عبط الذبيحة اي نحرها من غير علة وهي سمينة فتية وقولهم عبط الدواهي
الرجل اي نالته من غير استحقاق **قال** فحينئذ يمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير **اقول** يعني فهي في حكم الموجود في
النطق ومع ذلك لا يتصور الادغام وغايته ان يقال ان العارض لا يعتد به وهو اصل مختلف فيه فذهب بعضهم الى عدم الاعتداد به كما
قال المصنف هنا وذهب بعضهم الى الاعتداد به ومن ثم جاز للقراء في مذهب ورش ان يقرأ الان خفف الله عنكم بثبوت الالف
وحذفها **قال** ومثلها البحث في لكنا هو الله ربي **اقول** قال الزمخشري اصله لكن انا حذفت الهمزة وابقيت حركتها على
على النون لكن فتلاقت النونان فكان الادغام ونحوه قول القائل وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي
اي لكن انا لا اقليك هذا كلامه وهو مبني على الوجه المردود عند المصنف وقد عرفت ما فيه **قال** وان دخلت على الاسمية
جاز اعمالها خلافا للكوفيين **اقول** ظاهر هذه العبارة ان خلاف الكوفيين في الحكم المذكور وهو جواز الاعمال وقضية ذلك
انهم قائلون بكونها مخففة من الثقيلة وان الغاءها واجب عند دخولها على الجملة الاسمية وليس كذلك فان الكوفيين لا يجوزون
تخفيف الثقيلة اصلا وان التي تراها البصريون مخففة من الثقيلة يقولون هم انها نافية ويمكن ان يجاب عنه بان قوله خلافا للكوفيين
يرجع الى صدر المسألة فقط وهو قوله ان يكون مخففة من الثقيلة فان قلت يدفع ذلك قوله لنا قراءة الحرميين وابي بكر وان

دليله منصوب لجواز الاعمال وذلك مقتض لان يكون الاعمال هو المتنازع فيه دون التخفيف قلت يلزم من الاعمال كونها مخففة فقد
تضمن الدليل رد القول بانها النافية لا المخففة وقد اجاد المصنف في التعبير عن المقصد في الكلام على ان المشددة حيث قال
هناك وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف واذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا وخلافا اما
مصدر اي خالفوا في ذلك خلافا واللام للتبيين كما في سقيا لك واما حال اي اقول ذلك خلافا للكوفيين اي ذا خلاف او مخالفا
لهم **قال** لنا قراءة الحرميين وابي بكر وان كلا لما ليوفينهم **اقول** ليس قراءة هؤلاء الثلثة لهذه الآية متفقة من كل وجه
فانهما يقرآن بتخفيف النون والميم من ان ولما واما ابو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم فلو اقتصر المصنف على قوله وان كلا
لصح واما مع تلاوته لبقية الآية فيشكل بانه لا يصح نسبة القراءة الى الثلاثة قطعا سواء شددت ميم لما او خففت ثم
قد قال المصنف في حرف اللام حيث تكلم على لما واما قراءة ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتحتمل وجهين احدهما ان يكون
مخففة من الثقيلة وتاتي في لما ما تلك الاوجه والثاني ان تكون نافية وكلا مفعول باضمار ارى ولما بمعنى الا انتهى كلامه فانت تراه قد
اعترف باحتمالها الوجهين ولم يرجح احدهما على الاخر فكيف ساغ له الاستدلال بهذه القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره ثم للكوفيين
ان يجيبوا عن قراءة الحرميين بمثل ذلك فيقولوا لا نسلم ان كلا منصوب بان بل بفعل محذوف واللام بمعنى الا على ما هو معروف من
مذهبهم **قال** والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا **اقول** اما كونه ماضيا فلان المشددة شبيهة بالفعل الماضي لفظا لبنائها
على الفتح وكونها على ثلاثة احرف ومعنى لانها في معنى اكدت فقصدوا بعد تخفيفها ان يدخلوها على ما يشابهها لفظا ومعنى
وهو الفعل الماضي واما كونه ناسخا فلئلا يزول عنها وصفها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا
عليها اذ الاسمان مذكوران بعدها الا ترى انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا القائم **قال** ان يكون زائدة كقوله ما ان
اتيت بشيء انت تكرهه **اقول** هذا صدر بيت للنابغة الذبياني والعجز اذن فلا رفعت سوطي الي يدي وقوله ما ان اتيت الخ
قسم مذكور في بيت قبله احلف انه ما اتيت بشيء يكرهه الممدوح فان فعل ذلك شلت يده حتى لا يقدر على رفع السوط **قال**
او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا **اقول** المراد هنا بالطب العادة كذا في الصحاح والجبن خلاف
الشجاعة والمنايا جمع منية وهو الموت والدولة بفتح الدال المهملة في الحرب بمعنى النصر والغلبة يقول لم يذهب منا ذهب بسبب
تقصيرنا في الحرب وجبن في القتال ولكن وقع ما اراده الله فجاءت منايانا ودولة اعدائنا فكان ما قدر من هلاك منا وحصول النصر
والغلبة لخصومنا والله مقدر الامور **قال** واما قوله بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم خزف **اقول** غدانة
بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة وبالنون قبيلة والثانية حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة اي الفضة والخزف قال الجوهري
هو الجر وفي القاموس هو الجر وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا يعني ان هؤلاء القوم من شرار الناس لا من خيارهم
قال وتزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب **اقول** انشد المصنف
هذا البيت ايضا في اثناء القاعدة الاولى من الباب الثامن ورجي بتشديد الجيم من الترجية وتعرض كانه من الاعتراض يقال عرضت

لا الغول

لا الغول بفتح الراء وكسرها فعلى الثاني يكون تعرض مفتوح الراء ويحتمل ان يكون تعرض بمعنى تظهر يقال عرض له امر كذا اي ظهر وادناه
اقربه والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر يقال ما خطبك اي ما سبب امرك الذي انت عليه وغلب استعمال الخطوب في
الامور الشاقة الصعبة يقول ان الانسان تمتد اطماعه الى الامور المتعبة عند رجو الظفر ثم تظهر او تعرض دون ما قرب منها عنده
حصولا الامور الشديدة التي تقطع ويذهب طمعه فما ظنك بما بعد تلك الاشياء المرجوة **قال** وبعد ما المصدرية كقوله ورج
الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد **اقول** انشد المصنف هذا البيت ثانيا في فصل ما من حرف الميم وثالثا في
القاعدة الاولى من الباب الثامن والفتى الشاب يقال فتى بين الفتاء فتاء بالمد فهو فتى بالقصر والسن العمر وثم مضاف محذوف
اي زيادة السن وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير واهل لذلك ولا يتعين في البيت
لان يكون شاهد الزيادة ان بل يحتمل ان يكون شرطية وما زائدة داخلة على الجملة الفعلية كما النافية في قول الاعشى واما سريها
لا يقال لنا اما كذلك ما تنتهي وننتقل **قال** وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا احاذر ان تناى النوى
بغضوبا **اقول** سرى بمعنى سار واسناده الى الليل مجاز والكئيب السيء الحال وتناى تبعد والنوى الوجه الذي ينويه المسافر
من قرب او بعد وهي مؤنثة لا غير كذا في الصحاح وغضوبا اسم امرأة بغين وضاد معجمتين على وزن صبور **قال** وقبل
مدة الانكار **اقول** هي مدة تلحق اخر المذكور في الاستفهام بالهمزة خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر
او انكار كونه بخلاف ما ذكر **قال** سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال اانا انيه منكرا ان يكون رايه
على خلاف ذلك **اقول** هذا يحتمل ان يكون مدة الانكار فيه اجتلبت بعد زيادة ان فتكون المدة ياء لانك تكسر النون لالتقاء
الساكنين فلا يكون الزائد الا ياء ويحتمل ان المدة اجتلبت قبل زيادة ان فتكون المدة الفا لمجيئها بعد فتحة نون الضمير و
الاصل اانا ثم زيدت ان بعد النون على الالف فالتقى ساكنان فكسر اولهما وهو نون ان المزيدة فانقلبت الالف ياء **قال**
وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو وانما ذلك في ان المفتوحة **اقول** جزم المصنف رحمه الله بالسهو من غير
ان يستند الى غير مناسب فابن الحاجب امام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو ولم ار احدا من شارحي كلامه
انتقد ذلك عليه وفيهم الائمة النقاد بل اقروا ذلك ولم يغيروه وقال الرضي وزيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول لما ان
جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر **قال** وحملوا عليه واتقوا الله ان كنتم مؤمنين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله
اقول هذا موضع العطف اي ولتدخلن المسجد الحرام ولكن المصنف تركه وقدم التنبيه على مثله **قال** وقوله ا
انغضب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم **اقول** هذا على رواية من رواه بان المكسورة وحزتا بحاء مهملة وزاي
قطعتا وجهارا بكسر الجيم اي مجاهرة غير سر وخازم بخاء معجمة وزاي ينكر على المخاطب غضبه من امر يسير وترك غضبه من امر عظيم
قال او ان المعنى لتدخلن جميعا ان شاء الله لا يموت منكم احد قبل الدخول وهذا الجواب لا يرفع السؤال **اقول**
يرفع بالراء في بعض النسخ وبالدال في بعضها ووجهه ما قال ان الله تعالى قد وعد اولئك المؤمنين جميعا بدخول المسجد الحرام

فلزم تحقق مشيته تعالى لان لا يموت احد منكم قبل الدخول اذ لو شاء موت احد منكم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت
فيلزم الخلف في وعده تعالى وهو محال **قال** او ان الحضر في المنام **اقول** يعني فالشرط على هذين التقديرين صحيح على بابه و
فيه نظر لانه كيف يدخل في كلام الله زيادة من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه محكي ثم لا يدفع الاشكال لان رويا
الانبياء وحي فهذا تحقق من وقوع الموعود وتحقق المشية وكذا في حق الملك لانه لمخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحقق المشية
بوقوعه **قال** كما قال اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجدي من ان تقري بدا **اقول** في الصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه
قيل لا فراق منه ويقال البد العوض ومن ان تقري متعلق ببد او ضمير يعود الى القول المتقدم اي لم تجدي بدا من اقرارك بما قلته
من انك لم تلدني لئيمة تقول اذا ما ذكرنا انسابنا علمت بانه ما ولدت ابن لئيمة وظهر لك ما يلجئك الى الاعتراف بذلك وانما
قال لم تلدني لئيمة لان الام اذا كانت من الكرام فالابن كذلك لان العرب لا يزجرون من دونهم وربما يزجرون من دونهم

ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون قال نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله **اقول** كذا في غير واحد
على انه خبر كان ان يفترى مقدر بمصدر والمصدر مقدر باسم مفعول كما ذكره المصنف في اواخر الكتاب وانما احتيج الى تاويل
المصدر باسم المفعول ليصح الاخبار وجعله من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتاتى في هذا المحل وقال الرضي ان هذه
هي المضمرة بعد لام الجحود محذوفة وهما متعاقبتان فان اتيت باللام لم تات بان وان ذكرت ان لم تات باللام وعليه فالمحل يـ
يحتمل الجر والنصب كنظايره وقدر ابو البقاء الخبر بقوله ممكنا فيكون المحل رفعا على انها وصلتها فاعل بالمحذوف قلت ولو قيل
بان كان تامة وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى ما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى
تاويل **قال** كما سد في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير مسد المفعولين **اقول** هي بالتاء الفوقانية
المثناة وفتح السين من تحسبن ولا يضرها الاقتصار على مفعول واحد له وان كان في غير هذا الموضع ممتنعا على المختار عند
الاكثرين لان ذلك المبدل منه في حكم المنحى المطرح والمقصود انما هو البدل وهو كاف في تمام الكلام لكون ان المفتوحة مع الاسم
والخبر يصلح للوقوع موقع المفعولين اما باعتبار حصول المقصود من تعلق الفعل القلبي بالنسبة التي بين المبتدا والخبر
واما باعتبار الحذف اي لا تحسبن خيرية الاملاء ثابتة على اختلاف الرأيين ولا بعد في ان يكون الكلام لا يصح مع الاقتصار على
شيء ومع الاتيان بالبدل يصح كما في قول الحماسي فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما فانه يمتنع بدون البدل
اذ لا يقال فما كان قيس هلك واحد ويصح معه كما رايت **قال** والمخالف في ذلك ابو طاهر وزعم **اقول** في بعض النسخ زعم
بغير واو على ان الجملة استينافية مبنية على سؤال كانه لما قيل والمخالف في ذلك ابو طاهر قيل فما ذا زعم قيل زعم كذا وفي
بعض النسخ بالواو كانه عطف على محذوف اي خالف وزعم **قال** والجواب على الاول ان فوات معنى الامر في الموصولة بالامر
عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور **اقول**
يعني انك اذا اولت بالمصدر في نحو اعجبني ان قمت وان تقوم فقلت اعجبني قيامك فات معنى المضي والاستقبال كما انك

اذا اولت

ان المفتوحة الهمزة

اذا اولت ان قم بالقيام فات معنى الامر فكما انه لا يضر فوات ما دل عليه الصيغة في الاول لا يضر في الثاني اذ فرق قلت فيه
حيا ان الفرق بان الدلالة على الزمن عند التاويل بالمصدر لم تفت بالكلية والفائت انما هي الدلالة الوضعية فقط والا فالزمان
مدلول عليه بالمصدر التزاما ضرورة ان الحدث لا بد له من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالكلية ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار
الثاني على انا نقول الموصولة بالامر والنهي عند التاويل بالمصدر انما يؤول بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل
كتبت اليه بان قم او بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه فانما فات الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت
عادة الزمخشري في مواضع من الكشاف **قال** اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا
اقول ولا ينتقض بنحو سلام عليكم اذ اصله قبل الرفع سلمت سلاما ثم قصدت الدلالة على الثبوت فرفع فافادة
الدعاء باعتبار كونه في الاصل مفعولا مطلقا **قال** بان الباء تحتمل الزيادة مثلها في لا يقرأن بالسور **اقول** هذا بعض
بيت هو تلك الحرائر لا ربات اخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور وسيأتي الكلام عليه في حرف الباء ان شاء الله تعالى **قال**
ونقل اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة **اقول** اللحياني بكسر اللام وسكون الحاء المهملة وصباح بصاد مهملة مفتوحة ثم
موحدة مشددة فالف فحاء مهملة وضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تانيث **قال** وانشدوا اذا ما غدونا قال
ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب **اقول** البيت لامرئ القيس وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع
حطب اي جمع الحطب وانشده القاضي الفاضل في بعض كتبه الى ان ياتي الصيد وعليه فلا شاهد فيه **قال** وتقدير رفع الفعل
المضارع بعدها كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة **اقول** فيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغائب
عائدا الى من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها وقد جوز المصنف ذلك في الباب الخامس فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو
والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في هذا الفن وانما هو سنة متبعة وكم فيه
من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه **قال** شذ اتصالها بالفعل **اقول** وجه الشذوذ ان الفعل من حقه
ان تقر ان على اسما ليس جامدا ولا دعائيا ووقع متصلا بان غير مفصول بينهما بقد او لو او حرف تنفيس او نفي ومثله شاذ
لقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل **قال** وليس منه قوله ولا تدفنني في الفلاة فانني اخاف
اذا ما مت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم لان الخوف هنا يقين **اقول** هذا البيت لابي محجن الثقفي بكسر الميم واسكان الحاء
وفتح الجيم وقبله اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي في الممات عروقها وقد يقال لا يلزم من تيقن العاقل انه لا يذوقها
بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لاشتهاره بشربها ومقالاته في مدحها امر مشهور وله في ذلك حكايات
مشهورة فلعل ذلك حمله على ان خاف ولم يقطع بما تيقنه غيره ولذلك امر بدفنه الى جانب الكرمة رجاء ان ينالها بعد الموت
ومن ثم قيل ان هذا البيت احمق بيت قالته العرب **قال** وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع
اقول هذا البيت لجرير والفرزدق على وزن سفرجل لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر المشهور وبينه وبين

جريرضا قضات كثيرة واهاج وهربع كبير لقب في عوعة ابن سعيد راوية جرير قال خلافا للكوفيين زعموا انها لا تعمل شيئا اقول
فايدة قوله زعموا كذا بعد قوله خلافا للكوفيين دفع ما يتوهم ان خلافهم راجع الى جميع ما تقدم من كونها ثنائية الوضع وانها مصدرية وانها تنصب
الاسم وترفع الخبر وهم انما يخالفون من ذلك كله في الحكم الاخير فقط وهو العمل قال وربما ثبت كقوله ولو انك في يوم الرخاء سألتني
طلاقك لم ابخل وانت صديق اقول هذا الشاعر يخاطب امراته واصفا نفسه بالجود وقوله في الرخاء للتتميم وكذا قوله وانت صديق
لوقوع كل منهما في كلام لا يوهم خلاف المقصود مفيد النكتة وهي المبالغة في الاتصاف بالجود ويحتمل ان يكون مراده وصف نفسه بمحبة
هذه المراة وانه قد يؤثر ما تختاره هي على ما يختاره هو حرصا على رضاها وحصول مرادها والصديق كالحبيب يستوي فيه الواحد وغيره والمذكر
وغيره ويقال للمراة صديقة بالها ايضا قال وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا اقول الربيع ربيعان
ربيع المشهور وليس المراد هنا وربيع الازمنة وهو المراد هنا فربيع المشهور شهران بعد صفر ولا يقال الا شهر ربيع الاول وشهر
ربيع الثاني الاخر واما ربيع الازمنة فربيعان الربيع الاول الذي يأتي فيه النور والكمأة والربيع الثاني الذي يدرك فيه الثمار والغيث المطر
والكلأ ينبت بماء السماء مريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلأ اي خصب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال اريع الواد
وامرع المطر على انه لو جعل المريع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر والاسناد مجاز لجاز قال وهو متجه اذا قيل كتبت اليه ان
قم فليس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب اقول فهم رحمه الله ان جماعة ارادوا ان قم في المثال المذكور
تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو نفس ذلك الشيء
قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدر اللفظ دالا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير
للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى كلامه قال
ولهذا الوجه تاباه الطبع وكان ان في المثال لو جردت الطبع غير قابل له اقول هذا ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في الاحكام
النحوية لا ردا ولا قبولا قال الرضي ولو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زايدة في مفعول ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع
منه فمعنى امره ان قم قال له قم بتاويل امر بقال وتقدير قال بعده على الخلاف المعروف وان زايدة وهذا يطرد في جميع الامكنة
قال وعلى هذا فيقال في هذا الضابط ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول مؤول بغيره اقول يعني واذا بنينا على
هذا التاويل الذي ذكره الزمخشري فيقال في هذا المقام الذي نحن فيه الضابط بالرفع على انه مبتدا خبره ان لا يكون فيها اي
الجملة السابقة حروف القول الا والقول مؤول بغيره وهذه الجملة الواقعة بعد الا حال من الضمير المستكن في فيها ويحتمل ان يكون
الضابط مجرورا على انه صفة لهذا وقوله ان لا يكون فيها الى اخره خبر مبتدا محذوف والجملة منه ومن خبره معمول القول واعلم
انه قد نقل عن الزمخشري انه قال في غير الكشاف كان الاصل ما امرتهم الا ما امرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية لقضية
الادب لئلا يجعل نفسه وربه معا آمرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولا يبعد ان جعل القول بمعنى الامر على هذه النكتة

قم نفس ح

لم يكن

لم يكن كما انجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فيجعل ان مفسرة له كما تشعر به كلام المصنف قال ولا يجوز في ان الآية
ان تكون مفسرة للامر تبني لانه لا يصح ان تكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسيرا للامر لان المفسر
عين تفسيره اقول ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام اردف به الكلام
المحكي تعظيما لله سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله عز وجل حكاية عن اليهود انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله
يجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه الصلاة والسلام عما يذكرونه وتعظيما
لما ارادوا ابتلاءه وقال ابن الحاجب في اماليه واذا حكى حاك كلاما فله ان يصف المخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن
ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة اخرى كانه تعالى
قال له مرهم بان يعبدوني او مرهم بان يعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى عليه الصلاة والسلام عن نفسه بطريق التكلم و
عنهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى الخطاب حينئذ ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم
لذائقون وكذا قول الشاعر الم تر اني يوم جو سويقة بكيت فنادتني هنيدة ما ليا اي ما لك وسيأتي فيه كلام ان شاء الله تعالى
ولا يمتنع ايضا ان يكون منه تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه كما امر به فلا اشكال
قال ووهم الزمخشري فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة اقول النكتة التي اشار اليها هي ان عطف البيان في الجامد
كالنعت في المشتق والضمير لا ينعت فكذا لا يعطف عليه عطف بيان وليست هذه النكتة من القوة بحيث يتهم الزمخشري بالذهول
عنها ولعله لم يذهل وانما رآها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت له جميع احكامه الا ترى ان المنادى المفرد
المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى قال واما الثاني فلان العبادة لا يعمل
فيها فعل القول اقول يعني بالثاني جعل ان اعبدوا الله بدلا من ما المنصوب قلت ولا يصح لما قاله من ان العبادة لا تقال
قال التفتازاني وكذا لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة لا يقال ايضا قلت وفيه نظر اذ التقدير ما قلت لهم الا امرهم
بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد اسلفنا عن الزمخشري ان الموصول بالامر مؤول بمصدر دال على الطلب
على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا قال وقد فات هذا الوجه هنا فاطلق المنع اقول وقد يكون انما منع بناء على
ان القول بمعناه ليس من الاشياء على ما يرشد اليه قوله لان العبادة لا تقال والاولى اول بالامر لزال المانع وصح جعلها مصدرية
اذ العبادة مما يؤمر بها قال قلنا هذا لازم على توجيه التفسيرية اقول يعني ان ما ذكره السائل من ان فعل الامر لا يتعدى
بنفسه الى المامور به الا قليلا فكذا ما اول به لازم للزمخشري على توجيه التفسيرية حيث جعل القول في معنى الامر وقد تعدى
بنفسه ولكنه لم يعتبر ذلك مانعا بناء على انه لا يلزم من تاويل شيء بشيء ان يكون حكمه حكم ما هو مؤول به وانما قلنا انه لم يعتبره لانه
اجاز التفسيرية وصححها ولم يلتفت الى ما ذكره السائل ولا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه القول بصحة البدل على التاويل
وهو قد منع ذهولا من التاويل في هذا المحل هذا معنى كلام المصنف وقد اشرنا الى وجه اندفاعه قال والعايد موجود حسا

اقول افعد من علم الرد الزام الزمخشري بالاحيص عنه له ولا يستطيع انكاره وذلك انه قال في المفصل ما هذا نصه وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته للتاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يتسدد كلامك **قال** انه لم يقع بين لو وفعل القسم مذكور الا قوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم **اقول** ترى الى في البيت قسم وشرط فيجعل لكان لكم جوابا للقسم اذ هو السابق على القاعدة وقد صرح المغاربة بانه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره وهو ظاهر كلام غيرهم واما ابن مالك فوافق على ذلك ان لم يكن الشرط امتناعيا واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي فظاهر ما قاله في باب القسم ان الجواب للو وانها مع جوابها جواب للقسم وكلامه في باب الجوازم يدل على ان جواب القسم محذوف اغنى عنه جواب لو **قال** او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق **اقول** المراد هنا بالعتيق الكريم لا الحر للزوم التطويل بعطف الشيء على مرادفه وقد يلتزم وفائدته ما اسلفناه عند قول المصنف ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف او يقال العتيق اخص من الحر لان العتيق يستدعي سبق رق بخلاف الحر وجواب القسم هنا على راي الجماعة محذوف وجواب الشرط على احد رايي ابن مالك محذوف اي لو كنت حرا لقاومتك وفي البيت دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذا البا لا تدخل الا عليه على ما ذكره بعضهم وهو مردود **قال** ان يقع بين الكاف ومخفوضها كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر الظبية **اقول** لانه يتعين حينئذ كون الكاف جارة وان زائدة والمذكور رواية من نصب الظبية فعلى ان كان خففت واعملت في الظاهر واما في رواية من رفعها فعلى انها خففت واهملت او اعملت في ضمير محذوف اي كانها ظبية والموافاة الاتيان والمقسم المحسن ماخوذ من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا في القاموس والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل اورق اي صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر معظم وله شوك **قال** بعد اذ كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر **اقول** المعاطاة المناولة واللجة بالام المضمومة وبالجيم معظم الماء وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء اذا غطاه والمعنى ان ترك هذا الرجل تمهل في انقاذه مما كان فيه الى ان وصل الى حالة اشبه فيها من هو مغمور في اللجة فاخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغرق **قال** ولم يعرج كلا تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه **اقول** ولم اقف على وجه الفرق بينهما لاحد ويمكن ان يقال فيما رتب في اية هود على مجيء الرسل لوطا عليه الصلاة والسلام امور وهي سائه وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومجيء قومه يهرعون اليه لم يؤت بان لمنافات معناها لهذا المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الاية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال بمجيء الرسل حتى بعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت في اية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على مجيء الرسل غير مساة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء فاتى بها اشعارا بهذا المعنى والله اعلم **قال** ثم ان قصة الخليل التي

فيها قالوا

فيها قالوا سلاما ليست في السورة التي فيها سيء بهم بل هي في سورة هود وليس فيها لما **اقول** نص التلاوة في سورة هود ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام فما لبث ان جاء بعجل حنيذ فان قلت قصة الخليل عليه الصلاة والسلام التي فيها قالوا سلاما وقعت في هود كما تلوته وفيها ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم فاذن لم يصدق قول المصنف ليس في السورة التي فيها سيء بهم قلت المراد سيء بهم الواقع جوابا للما الزائدة المزيدة بعدها ان وهي التي تلاها ابو حيان وهذه في سورة العنكبوت فقط وهذه السورة لم تقع فيها قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما وانما وقعت في سورة هود وكلام المصنف مستقيم **قال** احدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق **اقول** يعني ومعنى في المحل الذي توارد تا عليه كونهما بمعنى واحد ولا سبيل الى جعل المكسورة مصدرية بمعنى المفتوحة لانه لا قائل به فتعين جعل المفتوحة شرطية كالمكسورة عملا بالاصل السالم عن المعارض وفيه نظر لانه ان اراد بالتوافق الترادف فهو ممنوع وان اراد ان ملتقى التركيب المعنى ان وجد تركيب اخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته فالاصل ان يكون معناهما متفقين لا مختلفين فهو ايضا ممنوع **قال** والثاني مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع **اقول** يحتمل ان يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وان مصدرية كما يقول الجماعة لا شرطية والمعنى لا تفتخر علي لان كنت ذا نفر فان تفخر انت بذلك فخرت انا بمثله فان قومي باقون لم يستاصلهم الزمان فحذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة واقيم السبب مقامه فاطلق عليه الجواب وابو خراشة بخاء معجمة مضمومة وراء وشين معجمة وحكي بعض الكسر في خائه كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة وفائين خفيفتين بينهما الف ابن ندبة بنون مفتوحة وهي امه والنفر عدة رجال من ثلاثة الى عشرة والنفر ايضا الرهط وهو المراد في البيت والضبع على ما زعمه العضد السنة المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف وشبه بقوله لم تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية وقد انشد المصنف هذا البيت ثانيا في فصل اما بالفتح والتشديد وثالثا في القاعدة التاسعة من الباب الثامن **قال** الثالث عطفها على المكسورة كقوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تاتي وما تذر في الرواية بكسر الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة **اقول** بيان الملازمة ان المصدرية تؤول مع صلتها بمصدر وهو من قبيل المفردات والمكسورة شرطية وانما تدخل على جملة وهذه الملازمة التي ذكرها مبنية على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون المسبوك فاعلا لفعل محذوف اي ان اقمت ووقع ارتحالك وحينئذ فانما عطف جملة على جملة **قال** والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة **اقول** من جملة ذلك كله قوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا فهذا اعتراف منه بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطا وقد اشار فيما سبق الى ان المتعين او الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض **قال** وقوله نزلتم منزل الاضياف منا فعجلنا القرى ان تشتمونا **اقول** القرى مقصور بكسر القاف الاحسان الى الضيف والشتم السب شتمه يشتمه ويشتمه بفتح العين في الماضي وكسرها وضمها في المضارع ان المكسورة المشددة

ان المكسورة المشددة

قال وقد تنصبهما في لغة كقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حرسنا اسدا اقول
الجنح بكسر الجيم وضمها طائفة من الليل والخطى جمع خطوة بالضم وهو ما بين القدمين وخفافا جمع خفيفة والحراس جمع حارس
واسد باسكان السين جمع اسد قال الجوهري هو مخفف اسد بضمتين لكنه قال اسد هذا مقصور من اسود وهو منعقد
قال ان قعر جهنم سبعين خريفا اقول وجه الاستدلال به انه قد ورد ان قعر جهنم قعر سبعون خريفا على ما حكاه
الرضي فاجيب بقوله سبعون عن القعر والظاهر ان المراد ان مسافة قعر جهنم اي مسافة السير اليه سبعون خريفا فليكن النصب
كذلك قال اي ان بلوغ قعرها يكون في سبعين خريفا اقول المعنى انه يكون في سبعين خريفا والظرف الغو متعلق
بكان على انها تامة او مستقر خبر لكان على انها ناقصة وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا برواية الرفع لانه قد ظهر بها ان القعر
اسم عين لا مصدر ويجاب بان كونه اسم عين على رواية الرفع لا يمنع من جعله مصدرا مجازا على رواية النصب قلت وعلى كل تقدير
لا يقدح التخريج المذكور في نقل صاحب هذا القول ان نصب الجزئين بها لغة لبعض العرب قال كما قال ان حريم حل الكعبة
يوما يلق فيها جاذرا او ظباءا اقول الجاذر بالذال المعجمة جمع جوذر بضم الجيم مع ضم الذال وفتحها ولد البقرة الوحشية والمراد
يلق فيها صور الحسان من الانس تشبه الجاذر والظباء قال والمعنى ايضا يا باه لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس
اقول فيه نظر فقد قيل ان الحديث ورد فيمن يصور الصور ليعبد من دون الله تعالى وفاعله كافر بلا شك ولا نزاع
حينئذ في ان تكون اهل هذه الجريمة الشنعاء اشد الناس عذابا ويؤيده ان الحديث قد روي بطريق ليس فيها لفظ من
ففي صحيح مسلم اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون هذا انما يقوى تاويل الكسائي قال والجيد الاستدلال بقول
ابن الزبير رضي الله عنه لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها اقول ان وراكبها هو مقول
ابن الزبير المستدل به ويقال ان المقول له ذلك شخص يقال له فضالة بن شريك حكي انه اتى ابن الزبير في حاجة فاقبل عليه فقال
ان ناقتي تعبت فقال ارحلها واعطشها الطريق فقال اسقها فقال فضالة ما جئتك متطببا وانما جئتك مستميحا لعن الله
ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها قلت مستميحا يحتمل ان يكون بالمثناة التحتية من قولهم استماحه اي سأله العطاء ويحتمل
ان يكون بالنون من قولهم استمنحه اي طلب منحته وهو المعنى الاول قال اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا اقول يعني فيتعين
جعلها في كلام ابن الزبير بمعنى نعم قال ومن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرا ان هذان لساحران اقول وحكى بعضهم ان
ابا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقوله عليه السلام ويلكم
لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب الا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهو جواب حسن قال واعترض بامرين احدهما
ان المجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت اقول هذا امر لا يلتفت اليه مع نقل سيبويه وغيره من الفصحاء وتلقي الائمة له بالقبول
فان قلت كيف يصح القول بعدم الثبوت غاية الشذوذ مجيئها بمعنى نعم قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزم الشذوذ
من معنى الخفاء وكانه قيل قد خفي حتى انه لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت قال والثاني ان

الجمع بين

الجمع بين التزام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين المتنافيين اقول وجه ذلك ان التاكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكد والاعتناء وحذفه
يقتضي عدم الاعتناء به فتنافيا ولقائل ان يقول انما يتاتى هذا ان لو كان المؤكد باللام هو المبتدا المحذوف وهو ممنوع
وانما المؤكد نسبة الخبر الى المبتدا سلمنا ان المؤكد هو المبتدا لكن لا نسلم التنافي لان المحذوف لدليل في حكم الثابت وقد صح
الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التاكيد في نحو مررت بزيد وجاءني اخوه انفسهما بالرفع على تقدير هما صاحباي
انفسهما وبالنصب على تقدير اعنيهما انفسهما وقد يقال انه اراد ان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز
واختصار والجمع بين التاكيد والحذف جمع بين امرين متنافيين فيبنى التنافي على هذا لا على ان المؤكد هو المبتدا المحذوف
قال فالاقسام اذن عشرة هذه الثمانية والمؤكدة والجوابية اقول لا ينبغي للمصنف عد بعض الاقسام هنا وذلك
لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد واذا كانت كما قال فعلا ماضيا مسندا الى ضمير الايات كان ذلك جملة فعلية وقد نبه المصنف
فيما بعد هذا على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام ان مثل قوله اما انت ذا نفر ولا من اقسام اما مثل قوله اما قمت وام اقسام الا
مثل الا تفعلوه فكيف خالف ذلك ثم عبارته غير محررة وذلك لانه قال فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث فجعل نفس اللفظ
وهو ان فعلا مسندا او ليس كذلك والعبارة المحررة فيه ان يقال ان فعل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث ان المفتوحة
المشددة قال ومن مناصبها للزمخشري انه يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما اقول فيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادة
الحصر حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما
بالفتح فمن قال بسبب افادة الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما بالفتح لوجود هذا السبب فيها ومن قال السبب اجتماع حرفي
تاكيد قال به في انما ايضا كذلك واما ان السبب كون المفتوحة فرعا فوجه مخدوش قال وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به
ولا نعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرت اقول يعني بما ذكره من ان المفتوحة فرع عن المكسورة وفيه ما عرفت
ثم المردود هو دعوى ابي حيان ان هذا شيء لم يقل الا الزمخشري وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر وهذا ان ثبت
ان غير الزمخشري قال بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا بكون المفتوحة فرع المكسورة فان هذا لا يقتضي
ان يكون القول بافادة انما للحصر معروفا حتى يرد به قول ابي حيان قال والمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا
الاشراك اقول في هذا الكلام النفي بل لا بعد الحصر الواقع بما والا وقد نص صاحب المفتاح وغيره على امتناعه وقد وقع
مثل هذا التركيب في الكشاف في مواضع قال فان للنفي والا للحصر قطعا اقول عليه سؤال وهو ان الا ليست بمفردها
للحصر كما يعطيه ظاهر كلامه بل المجموع ما والا هو المفيد للحصر وجوابه ان قوله للنفي ليس خبرا ان وانما هو متعلق بمحذوف والخبر قوله
للحصر والتقدير فان ما الكافة للنفي والا للحصر او فانما اعنيها كافة للنفي والا للحصر قال نحو بلغني انك هذا زيد تقديره بلغني
كونه زيدا اقول قدره الرضي بقوله بلغني زيديته فان ياء النسبة اذا لحقت اخر الاسم وبعدها هاء التانيث افادت
معنى المصدر نحو الفروسية والضاربية والمضروبية قال الثاني ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم ائت السوق

ان المفتوحة المشددة

مبحث أم

انك تشتري لنا شيئا **قال** هذا المثال كهاه للتعليل عند بعض العرب وانما يتم الاستدلال بذلك ان ثبت ان العربي المتكلم
بهذا الكلام قصد الترجي والا فاللفظ يحتمل الارادة التعليل على حذف اللام **قال** وليس منه قول زهير وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء **اقول** اخال اظن وهو بكسر همزة المضارعة وتفتح على الاصل وفيه اختصاص
الرجال بالقوم على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا
منهن **قال** وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر **اقول** فالاتصال
على هذا بين السابق واللاحق فاطلق عليها ما قبلها وما بعدها انها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين بها
فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وقال بعضهم سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام
بمنزلة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال
بهذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية
فيترجح الوجه الاول لشموله النوعين **قال** لان الاستفهام معها على حقيقته **اقول** يرد النقض عليه بصور كثيرة
وقعت فيها ام متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار والتعجب فان قلت ليس
المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة
التسوية لا استفهام معها البتة والتي بعد همزة ليست للتسوية يوجد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد
وقع للمصنف بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام
الحقيقي ينافي المتصلة عنده **قال** ويكونان ايضا فعليتين كقوله فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام
عادني حلم **اقول** المراد بالطيف هاهنا خيال المحبوبة المرئي في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني واهي بسكون
الهاء بعد الهمزة وفي التسهيل ما يقتضي انه قليل وفي شرحه لمصنفه ان الاسكان في ذلك لم يجئ الا في الشعر وسرت
سارت ليلا وعادني جاءني بعد اعراضه والحلم بضمتين رؤيا النوم وقد تسكن لامه ايضا قال ابن الحاجب يريد اني
قمت من اجل الطيف متنبها مذعورا للفاقة وارقني لما لم يحصل لي اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان لي الاجتماع بالمحبوبة
على التحقيق او كان في المنام ويجوز ان يريد فقمت للطيف واني في النوم اجلالا له حال كوني مذعورا لاستعظامها
وارقني ذلك لما انتبهت فلم اجد شيئا محققا ثم فرط صبابته شككه اي في التحقيق [illegible] ان ذلك حلما على
عادتهم في مبالغتهم كقوله أانت ام ام سالم قلت حاصله احتمال كون القيام في اليقظة او في المنام واما الشك
في الاجتماع هل كان في النوم او في اليقظة فثابت على كل من الاحتمالين **قال** وذلك على الارجح في هي من
انها فاعل المحذوف يفسره سرت **اقول** انما كان هذا ارجح لان الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام
عما يشك فيه هو الاحوال لانها تتجدد واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح المصنف في باب الاشتغال في اريد ازيد النطق في ا

قال واسميتين

قال واسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر الاصل اشعيث بالهمزة
في اوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة **اقول** اما ان الاصل اشعيث بالهمزة فمسلم واما ان حذفها للضرورة فليس
بمتفق عليه كما مر في الالف المفردة واما ان الاصل شعيث بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافي في شرح الكتاب عند انشاد هذا
البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه يهجو هذه القبيلة يقول لم يستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى
سهم قلت فيحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم القبيلة فلا يكون حينئذ حذف تنوينه ضرورة و
والاخبار عنه بابن لا يمنع ارادة التانيث لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين **قال** ومثله بيت زهير السابق
اقول يريد ان بيت زهير السابق انشاده اولا مثل البيت الذي انشده آخرا من حيث وقوع ام فيه بين جملتين اسميتين
وهو معترض بان في البيت الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت التقدير ام هم نساء قلت هو ممكن لكن ينبغي
النظر في تفرقته بين قوله تعالى أانتم اشد خلقا ام السماء وبيت زهير فان ام وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب
الظاهر فتقدير خبر تتم به الجملة في البيت دون الآية تحكم **قال** فان قلت فقد قال ذو الرمة تقول عجوز مدرجي متروحا
على بابها من عند اهلي وغاديا أذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة اراك لها بالبصرة العام ثاويا فقلت لها لا ان اهلي جيرة
لاكثبة الدهنا جميعا وماليا وما كنت مذ ابصرتني في خصومة اراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا **اقول** الرمة بضم الراء
قطعة من الحبل البالية قال الجوهري وبها سمي ذو الرمة والمدرج بفتح الميم مصدر من قولك درج الرجل اي مشى والمتروح اسم
فاعل من تروح اذا ذهب في الزمن المسمى بالرواح وهو من زوال الشمس الى الليل تقول منه راح يروح رواحا وهو نقيض قولك
غدا يغدو غدوا والزوجة منكوحة الزوج ويقال لها زوج ايضا كما يقال لبعلها بدونها وانكر بعضهم مجيء الزوجة بالهاء
للمراة والبيت رد عليه وذو زوجة خبر مبتدا محذوف تقديره انت اخر على سبيل الوجوب عند ابن الحاجب والمصنف وجاء
لكون المطلوب تعيينه هو الخبر وعلى سبيل الاستحسان عند سيبويه كما مر والتقدير اذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة
والجيرة بكسر الجيم جمع قلة للجار والاكثبة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع كالكوم والدهنا موضع ببلاد تميم يمد ويقصر وهو في
البيت مقصور فان قلت عطف غاديا على متروحا مما شكل لانه من معمولات المصدر المخبر عنه بقوله على بابها او بقوله
من عند اهلي فيلزم عليه الاخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته المصدر المخبر عنه قلت لا نسلم ان على بابها او من
عند اهلي خبره بل الكل من معمولات المصدر والخبر محذوف اي حاصل **قال** وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا
سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي
الصحاح تقول سواء علي اقمت ام قعدت ولم يذكر غيره وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني
او لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان **اقول** اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب ما هذا نصه وسواء اذا دخلت
بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سواء علي اقمت ام قعدت واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام

كان معطوفا احدهما على الآخر بأو كقوله سواء علي قمت او قعدت انتهى كلامه وهو نص صريح بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء
كان كذا او كذا او بصحة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء فجميع ذلك مستقيم لا
خطاء فيه ولا شذوذ فان قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا واو لاحد الشيئين
او الاشياء قلت وجهه السيرافي بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء علي قمت او قعدت
فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك
او قعودك سواء وسواء علي قيامك او قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب
الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك وحكى ايضا ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز او بعد سواء فلا يقال سواء علي
قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما وهو لا يجوز قلت ولعله مستند المصنف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في
هذا التركيب وقد رد الرضي كلام الفارسي بما هو مذكور في شرحه للكافية فراجعه ان شئت ثم العجب من ايراد المصنف قول
الفقهاء سواء كان كذا او كذا في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والغرض ان لا همزة في شيء من ذلك كأنه
توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في اول جملتيها فقدر الهمزة اذ لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم
وهذا استدفع بامره القراءة ابن محيصن التي نسبها الكامل الهذلي وهو سواء عليهم انذرتهم او لم تنذرهم بهمزة واحدة
وباو كما دل عليه مجموع كلامه في الالف المفردة ومهما قد وجهها في العربية صحيح على ما قاله السيرافي ولا يلزم حينئذ الاستشهاد
بهذه القراءة على حذف الهمزة كما ادعاه المصنف في اول الكتاب وانما خطأ الفقهاء في قولهم يجب اقل الامرين من كذا او
كذا وان الصواب فيه العطف بالواو وبنى على ان المبني هو الامران جميعا وليس كذلك بل المبني اقلهما والاقل من حيثها
مجاز العطف باو بل يتعين والحالة هذه **قال** اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه **اقول** يرد عليه مثل قوله تعالى
والذين تبوؤا الدار والايمان وقول الشاعر وزججن الحواجب والعيونا وقال الآخر علفتها تبنا وماء باردا ومن كلامهم سرت
بدرهم فصاعدا ففي جميع ذلك حذف المعطوف بدون عاطفه ولعل مراده حذف المعطوف وما له متعلق ان كان فلا يرد
شيء من ذلك **قال** وانما المعطوف جملة اما خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة التي قبلها ان الاصل لا تبصرون فيه اقيمت
الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انا خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه **اقول**
هذا الذي قاله المصنف ماخوذ من كلام الزمخشري فانه قال ام هذه متصلة لان المعنى وضع قوله انا خير موضع تبصرون لانهم اذا
قالوا انت خير فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال ام وكلام الزمخشري
نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه كما تراه فانه قال في الكتاب هذا باب ام منقطعة وذلك قولك اعمرو عندك
ام عندك زيد فهذا ليس بمنزلة ايهما عندك الا ترى انك لو قلت ايهما عندك لم تستقم الا على التكرير والتوكيد و
يدلك على ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انها لابل ثم يقول ام شاء يا قوم فكما جاءت ام ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك

يجي

يجي بعد الاستفهام وذلك انه حين قال اعمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم ادركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه
وكذلك ايضا انها لابل ام شاء انما ادركه الشك حين مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهار تجري من تحتي افلا تبصرون
ام انا خير من هذا الذي هو مهين كان فرعون قال افلا تبصرون ام انتم بصراء فقوله ام انا خير من هذا بمنزلة ام انتم بصراء ثم قال ومن ذلك ازيد
عندك ام لا كانه حين قال ازيد عندك كان يظن انه عنده ثم ادركه مثل ذلك في انه ليس عنده فقال ام لا انتهى كلامه فانت تراه
قد حكم بان ام في الآية منقطعة وقرر انقطاعها بما رأيت فكيف يحكم المصنف بان ما ذكره هو معنى كلام سيبويه مع القول بان
ام متصلة وقال السيرافي في شرح الكتاب اذا كان بعد ام نقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لان السائل لو اقتصر في ذلك
على قوله اعندك زيد لاقتضى استفهامه عن الايجاب نعم او لا فقوله ام لا مستغنى عنه في تتميم الاستفهام الاول وانما ذكره الذاكر
ليبين انه عرض له الظن في نفي انه عنده كما كان قد عرض له الظن في ثبوت كونه عنده وكذا في الآية لو اقتصر على قوله افلا تبصرون لاستدعى
ان يقال له لا نبصر او نبصر وكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه افاد بقوله ام انا خير عروض الظن له في انهم يبصرون بعد ما ظن اولا انهم
لا يبصرون بهذا الكلام **قال** فان قلت فانهم يقولون انا تفعل ام لا والاصل ام لا تفعل قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم
يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها
اقول لو سلم المصنف كون المعطوف محذوفا في هذا المثال لاستغنى عن الاعتذار وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا تفعل
وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في الاول لا في الثاني فيتجه على المصنف من اخذه من جهة تسليمه للسائل
ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان الظاهر كلامه في المثال المذكور ان ام متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فالمنقطعة
غير عاطفة كما صرح به المغاربة وقد علمت ان سيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا **قال** واجاز الزمخشري
حذف ما عطفت عليه ام فقال في ام كنتم شهداء يجوز ان يكون ام متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اي اتدعون على
الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء **اقول** والاستفهام على هذا غير حقيقي وكان على المصنف ان لا يسلم دعوى الاتصال
في هذه الآية عملا بما قال اولا **قال** الثاني ان تكون منقطعة وهي ثلاثة انواع **اقول** هذا الحصر في الثلاثة منقوض بمثال
سيبويه اعمرو عندك ام عندك زيد فان ام فيه منقطعة مع انه ليس شيئا من تلك الانواع الثلاثة اذ ليست فيه مسبوقة بخبر محض
ولا بهمزة لغير الاستفهام ولا باستفهام بغير الهمزة بل سبقت بهمزة الاستفهام الحقيقي **قال** واما الثانية فلان
المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء **اقول** ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي فتفيد مع الاخبار باشراكهم
افادة توبيخهم وهذا اولى من جعلها لمجرد الاضراب كما ذكر قال الزمخشري ام جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار **قال** فقال
في قول الاخطل كذبتك عينك ام رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا انما المعنى بل رأيت **اقول** وغيره يجعلها متصلة
والهمزة المعادلة لها محذوفة اي اكذبتك عينك ام رأيت وواسط بلد بالعراق اختطها الحجاج وهو مصروف وقد يمنع والغلس
ظلمة اخر الليل والرباب بفتح الراء وبموحدتين بينهما الف السحاب الابيض واسم امرأة **قال** والذي يظهر قولهم انها

لانهم لو قالوا انت خير كان بمنزلة
قولهم نحن بصراء فلذلك ام خير بمنزلة
ام انتم بصراء صح صح

المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء وليس على الاستفهام **اقول** لان اراد الحقيقي فلا نظر ولا يرد على البصريين فانهم يقولون انها بمعنى
بل والهمزة سواء كان الاستفهام المفاد بها حقيقيا او غير حقيقي وقد سبق انه يمكن ان يكون في الاية بمعنى بل والهمزة التي للانكار
التوبيخي **قال** ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي
هو جند لكم **اقول** التحقيق ان اهل البلدين متفقون على ان ام تجئ للاضراب وانما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة فهو
امر لفظي وقد صرح التفتازاني في حاشية الكشاف بان ام الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة
ولا منقطعة فحينئذ لا يرد على البصريين شيء مما قاله المصنف وفي كلامه هنا حذف العاطف وتقديم التنبيه على امثلته **قال**
وذلك انه يحرم تحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه **اقول** التبن ما يقطع من اصول الحنطة والشعير عند الدراس
وتشمه بفتح الشين من باب علم يعلم وقد يضم فيكون من باب قتل يقتل **قال** وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي
قال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطي من
مفعول لفظا وتقديرا **اقول** الرئمان بكسر الراء واسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة على ولدها اذا عطفت عليه
واحبته والبو بموحدة مفتوحة وواو مشددة جلد حوار يحشى فيعطف عليه الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة وما استند عليه
ابن الشجري في انكار الرفع من انه يلزم عليه اخلاء تعطي من مفعول لفظا وتقديرا قد يلتزم ولا محذور فيه لان الفعل المتعدي
قد يكون الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول تقول فلان يعطي اي يفعل الاعطاء
فلا يذكر للفعل مفعول ولا يقدر لان ذلك يخل بالغرض واعتبار هذا المعنى في البيت ممكن وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير
من قوله به عائدا على ما الاعلى البو وبه متعلق بيعطي على انه مضمن معنى يجود فلا يكون خاليا من مفعول رئمان **قال** وعلى الرفع فيحتاج
الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه اي رئمان انف له **اقول** هذا مبني على انه بدل بعض او اشتمال ولا يتعين بل لبسه كذلك بل يجوز
ان يكون بدل كل من كل فلا يحتاج الى تقدير رابط **قال** والضمير في بفعلهم لعامر لان المراد به القبيلة **اقول** لو قال المراد به
الحي لكان احسن لان عامر في البيت مصروف باعتبار ارادة الحي ولو اراد به الشاعر القبيلة لمنعه الصرف **قال** كيف
يرجى بازل ام قحلة ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني امي **اقول** هذه ثلاثة ابيات من مشطور
السريع انشدها المصنف ايضا في اواخر القاعدة الاولى من الباب الثامن وسنبينها هناك الا انه جهل قد يتخيل ان فيها العيب
المسمى بالاكفاء وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج بناء على انه في الاوليين نون وفي الثالث ميم وليس كذلك
بل الروي فيها هو الياء ولم يختلف وتنقم اي تكره ما بكسر القاف مضارع نقم بفتحها وما بفتح القاف مضارع نقم بكسرها و
العوان من الحروب التي قوتل فيها مرة بعد مرة كانهم جعلوا الاولى بكرا والبازل اسم فاعل من بزل البعير بزولا اي
انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة والمراد في البيت وصفه بالقوة والجلادة
تشبيها بالبعير البازل لانه يكون في هذا السن كامل القوة شديد الصلابة **قال** انما اصير اليك لهذه المقطعات

والخرافات **اقول** المقطعات جمع مقطعة وهي ما نقص عن عشرة ابيات ويقال لها ايضا المقطوع والخرافات
بتخفيف الراء وضم الخاء المعجمة جمع خرافة وهي الاباطيل والاكاذيب واصله ان رجلا من بني عذرة استهوته الجن فكان يحدث
بما راى فكذبوه وقالوا حديث خرافة فهو معرفة ممنوع من الصرف ثم اطلقوا الخرافة على الموضوع من الحديث **قال** وخرق ابن
مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتدا وزعم انها تعطف المفردات كبل **اقول** قد تعارض هنا
الكلام بقوله بعد في بيت المتنبي واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدا ويكون سداسي خبرا
عنه في وجه الانقطاع كما زعم عند الجمهور فانها لا بل ام شاء وذلك لان قوله عند الجمهور مقتض لوجود الخلاف في لزوم دخول
ام المنقطعة على الجمل وقوله اولا مقتض عدم الخلاف في ذلك فان قلت فقد اعتبر هنا خلاف ابن مالك فعبر بالجمهور واراد
هنا بالاجماع اجماع من عداه قلت تعبيره بخرق الاجماع ثم يؤذن في الظاهر بالغاء هذا القول ونقله الخلاف ثانيا يقتضي عبارة
في التعارض بحسب الظاهر على ان بعض العلماء تردد في اجماع النحاة هل يكون معتبرا بحيث لا يجوز خرقه كما مر في اول الالف المفردة
قال على سبيل التقرير لحصول العلم باحدهما **اقول** يريد لحصول العلم باحدهما معينا وهو الافتراء وهذا
تعليل لكون الاستفهام تقريريا لا حقيقيا ووجهه ظاهر فان حقيقة الاستفهام بالهمزة وام المتصلة انما يكون بحيث
يستوي الامران في علم المستفهم ويكون السؤال عن التعيين وذلك منتف هنا لان المستفهم هو النبي صلى الله
عليه وسلم عالم بوجود احد الامرين على التعيين وهو الافتراء ووقع في بعض نسخ الكشاف لحصول العلم بكون
اخرهما بالخاء المعجمة والراء وهو ظاهر ولا يخفى ان تسليم المصنف للزمخشري اجازة كون ام في الاية متصلة اعتراف
بانه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها ان يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره اولا **قال** ومن ذلك
قول المتنبي احاد ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتنادي **اقول** المنوطة المعلقة والتنادي على حذف
مضاف اي المعلقة بيوم التناد وهو يوم القيامة واثبات الياء هو الاصل وبه قرا ابن كثير قوله تعالى ويا قوم اني اخاف
عليكم يوم التنادي وحذفها حسن لان الكسرة تدل على الياء **قال** فشك اواحدة هي ام ست اجتمعت في واحدة
هذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيد بالجار وشك معلق عن العمل اذ هو فعل قلبي والمعنى
فشك في وحدتها وتعددها بهذا العدد الخاص **قال** وهذا من تجاهل العارف كقوله الا يا شجر الخابور ما لك
مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف **اقول** كان الاحسن ان يقول كقولها لان الشعر لليلى لامراة وهي ليلى بنت
طريف الخارجية ترثي اخاها حيث قتله يزيد الشيباني ووجه التذكير ارادة الشخص كقول من قال والخابور بالخاء المعجمة موضع بناحية
الشام كذا في الصحاح ووقع في القاموس والخابور نهر بين راس عين والفرات اخر شرقي في جهة الموصل
قال ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدا وهو لييلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداسي
اقول قد اسلفنا مناقشة في ان تقديم مثل ذلك واجب ونص عليه سيبويه في الكتاب من انه ذلك اولى

لا واجب في نص عليه ابن عصفور في المقرب وذكره الرضي كما مر **قال** ان هذا البيت اشتمل على لحنات استعمال احاد وسداس
بمعنى واحدة وست فانهما بمعنى واحدة واحدة وست ست **اقول** يحتمل ان يقال ان المتنبي قصد التقسيم والمعنى
الاخبار عن ليلة فراق الاحبة بانها منقسمة الى واحدة واحدة اي ان كل جزء من اجزائها بمثابة ليلة واحدة ثم راى انها اطول
من ذلك فاضرب واستفهم هل باعتبار الاجزاء منقسمة الى ست ست في كل واحد واحد من اجزاء الليلة هذا ان جعلت
ام منقطعة وان كانت متصلة فالمعنى طلب التعيين لاحد من الامرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في
معناه فتامل **قال** واستعمال سداس واكثرهم يأباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة **اقول** و
مثل لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب بناء على ما نقله كثيرون من الائمة ولو كانت مخالفة الاكثرين لحنا لزم ان
يلحن كثير من العلماء الذاهبين الى ما لم يقل به غير القليل وهو عن الانصاف بمعزل **قال** الثالث ان تقع زائدة ذكره
ابو زيد في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير **اقول** يحتمل قوله ان التقدير كذا ان يكون بدلا
من الضمير المنصوب في قوله ذكره اذ هو عائد على وقوع ام زائدة ووقوعها زائدة في الآية يصدق على كون التقدير فيها افلا
تبصرون انا خير فيكون بدل كل ويحتمل ان يكون مفعولا لمحذوف اي ذكر ذلك فقال ان التقدير كذا والظاهر ان الجملة الآتية
في الآية عند ابي زيد استينافية على تقدير سؤال كانه لما قال افلا تبصرون قدر انهم قالوا انا نبصر فقال انا خير **قال**
والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية يا ليت شعري ولا منجى من الهرم ... ام هل على العيش بعد الشيب من ندم
اقول ساعدة اسم هذا الشاعر وكانه منقول من ساعدة الذي هو اسم للاسد وجؤية اسم امه بضم
الجيم وفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية تصغير جؤوة وهي حمرة تضرب الى السواد ولا يخفى ان الجملة الاستفهامية
في محل نصب شعري على ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل اي يا ليت شعري هذا الامر ثابت كما يقوله الرضي او
في محل رفع على انها خبر ليت والشعر بمعنى المشعور كما يقول ابن الحاجب وعليهما فزيادة ام ظاهرة واما الآية فلا معنى
لادعاء الزيادة فيها مع امكان جعلها متصلة او منقطعة كما مر فلذلك لم يجعل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها في البيت
كذلك **قال** واشدوا اذا كخليلا وذو يواصلني ... يرمي ورائي بامسهم وامسلمه **اقول** ذو عند اهل
هذه اللغة موصول وهو هنا بمعنى الذي والسلمة بفتح السين المهملة وكسر اللام واحدة السلام وهي الحجارة يثني على
المشار اليه بانه صديق مواصل حافظ لعهده في الغيبة يذب عنه ويحمي عرضه **ال قال** وهي الداخلة على اسماء
الفاعلين والمفعولين **اقول** هذا ليس في كل موضع كما يعطيه ظاهر كلامه وانما هو اذا لم يكن ال للعهد اما اذا كانت له
كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ولا خلاف على ما صرح به الرضي وانما لم يكن صلة الالف
واللام الا اسم فاعل او اسم مفعول لانهم رادوها موافقة للالف واللام الحرفية في نحو الرجل لفظا وهو واضح ومعنى
لانها للتعريف كالحرفية فلما وافقتها قصدوا ان لا تدخل الا على المفرد كما لا تدخل تلك الا على المفرد للمشابهة المذكورة

مبحث ال

كذا قال

كذا قال ابن الحاجب وفيه نظر لان ال الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم وال الموصولة معرفة لصلتها الداخلة هي عليها
باعتبار ما فيها من العهد على الصحيح فاين احدهما من الآخر **قال** ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع
منه التصغير والوصف **اقول** واللازم يعني باطل فانها لا تمنع من اعمالهما تقول جاء الامير الضارب زيدا والفقير المعطى
دينارا ولو للقائل بحرفيتها ان يلتزم منع الاعمال مع وجودها ويجعل انتصاب المفعول بعد اسم الفاعل والمفعول المحلى بها
مثلا كما في المثالين بفعل مقدر **قال** وليس بشيء لانها لا تؤول بالمصدر **اقول** يعني كما هو الشان في كل موضع
ولا يخفى عدم صحته في مثل جاء الضارب وقد يقال بل يمكن التاويل بالمصدر على ان يكون في الكلام الواقعة هي فيه حذف
فالتقدير في المثال المذكور جاء ذو الضرب **قال** فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه ... فهو حر بعيشة ذات سعه
اقول يحتمل ان هذا بيتا واحدا من تام الرجز مقفى او بيتين من مشطوره ويعرف تعيين احد الامرين من الوقوف وحر
بالحاء المهملة اي خليق وجدير والسعة بفتح السين خلاف الضيق ويطلق على الجدة والطاقة نحو لينفق ذو سعة من سعته
قال والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت رقاب بني معد **اقول** دانت خضعت ومعد ابو العرب
وهو معد بن عدنان الواقع في عمود النسب الشريف النبوي قال الجوهري وكان سيبويه يقول الميم من نفس الكلمة لقولهم
تمعدد لقلة تمفعل في الكلام وقد خولف فيه **قال** والثالث كقوله صوت الحمار اليجدع **اقول** هذا بعض بيت
مشهور وهو يقول الخنا وابغض العجم ناطقا ... الى ربنا صوت الحمار اليجدع الخنا مقصور بالخاء المعجمة المفتوحة والنون
اللفظ القبيح والنطق المتصل بالحروف المفهمة للمعاني لكنه استعمل هنا في مجرد خروج الصوت من محله والمعنى وابغض
اصوات العجم خارجا صوت الحمار وناطقا حال من الضمير المستكن في ابغض ويجدع بالدال المهملة من قولك جدعته اي سجنته
وحبسته وذلك ان الحمار اذا حبس كثر تصويته وعلا نهيقه واما اذا جعل من الجدع الذي هو قطع الانف او الاذن او الشفة
فلا يظهر له معنى وحكى الجوهري في التجديع الذي هو بمعنى السجن والحبس اعجام الذال ايضا **قال** والجميع خاص بالشعر خلافا
للاخفش وابن مالك في الاخير **اقول** يعني فانهما اجازا دخولها في السعة على المضارع ولم يقصراه على الشعر وبنى ابن مالك
ذلك على ان الضرورة عبارة عما لا مندوحة للشاعر من ان يقول صوت حمار يجدع قال وكذا في غيره من الشواهد الواردة في
ذلك وفيه نظر فان هذا يفضي الى عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب
المختلفة وقلما يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هو ما لم يرد الا في الشعر وذلك
اعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة او لا ولانه قد ينقض قوله ان الجميع خاص بالشعر بما حكاه بعضهم من ان رجلا اقبل فقيل له
العربي ها هو ذا فقال العربي نعم الها هو ذا **قال** والصحيح ان ال الداخلة على الآن انها زائدة **اقول** يحتمل ان يكون ابن
عصفور لم يقصد ان ال المنطوق بها في الآن هي التي لتعريف الحضور وانما اراد ال التي هي في الظرف لتضمنه اياها **قال**
او لاستغراق خصائص الافراد وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما **اقول** هذا يصدق على الاستغراق العرفي

نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او صاغة مملكته فان كلا لا يخلف الاداة فيه بتجوز وليت لشمول الخصايص بل الشمول
بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته دون ما عداهم **قال** وقولك لا اتزوج النساء او لا البس الثياب
ولهذا يقع الحنث بالواحد منها **اقول** يعنى بالواحد من الامرين حتى لو تزوج امراة واحدة حنث ولو لبس ثوبا واحدا حنث و
لمانع ان يمنع كونهما فى مثال اليمين الذى ذكره لتعريف الماهية بل هى للاستغراق وما استدل به من وقوع الحنث بتزوج واحدة
من النساء ولبس واحد من الثياب ممنوع فمذهب الشافعى انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث كما صرح به الرافعى فى الطلاق كما نقله
الشيخ بهاء الدين السبكى بناء على ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مسلوبا بها كما ذهب اليه قوم فالشيخ بهاء
الدين يحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى الجمع الكثرة حتى لا يحنث الا باحدى عشرة مثلا **قال** الوجه الثالث ان تكون زائدة
وهى نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى كالتى فى الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة **اقول** فيه نظر فانها قد تحذف
فيقال لذى ولذان ولذين ولتى ولات حكاه فى التسهيل وعليه عمرو ابا عربيا قرأ صراط لذين وفى كتاب الشواذ لابى محمد ابن
عبد السلام المقرى السلامى صراط لذين قرأ ابى بن كعب وابن السميفع وابو رجا بتخفيف اللام حيث كان جمعا او
واحدا **قال** وكالواقعة فى الاعلام بشرط مقارنتها النقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لارتجالها كالسموأل
اقول فيه نظر لان العلم بالفرض هو مجموع اللفظ الالف واللام وما بعدهما فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا
لا يقال بانه زايد **قال** والاولى كالداخلة على يزيد وعمرو فى قوله باعدام العمرو من اسرابه * مراس اراب على قصورها
وقوله رايت الوليد ابن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله **اقول** العمر بفتح العين لغة فى العمر بضمها الا انه
لا يكاد يستعمل الا فى القسم قال الله تعالى لعمرك انهم لفى سكرتهم يعمهون وهو ايضا واحد عمور الاسنان وهو اللحم الذى
بينها والعمر ايضا السيف والنخل الطويل فعمرو العلم المنقول من احد هذه الاشياء ولا شك انه صالح للالف واللام فيمكن
ان يلمح اصله ويدخل عليه الاداة لكنه فارق نحو حارث وعباس وضحاك بان ذاك وقع فى السعة وهذا انما سمع فى الشعر
والقصور جمع قصر وهو المنزل وكل بيت من حجر كذا فى القاموس واعباء الخلافة احمالها جمع عب بالكسر وهذه استعارة تحقيقية
شبه امور الخلافة بما يحتاج اليه من سداد النظر وحسن السياسة بالاحمال الثقيلة التى لا ينال الغرض منها الا بعد نقلها من المحل
التى هى مطروحة فيه والكاهل ما بين الكتفين ويقال له الحارك وشدته بحيث تقوى لحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية الممدوح للامامة
العظمى واهليته لها **قال** كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقى راس زيدكم **اقول** هذا صدر بيت عجزه بابيض
ماضى الشفرتين يمان والنقا مقصور بالنون المفتوحة والقاف الرمل والمراد بالابيض السيف والماضى القاطع وبالشفرتين
بفتح الشين الحدان وباليمانى اليمنى نسبة الى اليمن والالف عوض من اليا ولا يجامعها على ان سيبويه حكى ان بعضهم يجمع بينهما
فتقول يمانى بالتشديد **قال** واختلف فى الداخلة على بنات اوبر فى قوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا * ولقد نهيتك
عن بنات الاوبر **اقول** جنى يتعدى الى واحد تقول جنيت الثمرة اى قطعتها وفى البيت عداه الى اثنين فاما ان يكون

ان يكون الاصل جنيت لك ثم حذفت الجار وانتصب المجرور بالفعل واما ان يكون ضمنه معنى اعطيت فعداه الى المفعولين
والاكمو جمع كمو وهو نبات معروف ويقال للواحد كمو وللجماعة كماة بالتاء على غير قياس وهو من النوادر والعساقل جمع عسقول
بضم العين وهى الكماة الكبار البيض ويقال لها شحمة الارض وبنات اوبر كماة صغار زغبة على لون التراب **قال**
ورده السخاوى بانها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم فكان يخفضه بالفتحة لان فيه العلمية والوزن وهذا سهو **اقول**
السخاوى هو المقرى الكبير شارح المفصل وشارح الشاطبية فى القراات السبع والظنه اول شارحيها يلقب
بعلم الدين ونسبته الى سخا كوره من اعمال مصر وما ذكره عنه المصنف سهو بلا شك ومثل هذا محمول على طغيان القلم
والا فمثل هذا الامر الظاهر لا يخفى على اصاغر الطلبة فضلا عن امام فاضل **قال** وقيل للتعريف وان اوبر نكرة كابن لبون
فال فيه مثلها فى قوله وابن اللبون اذا ما لز فى قرن * لم يستطع صولة البزل القناعيس **اقول** ابن اللبون بفتح اللام
ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية ودخل فى الثالثة ولز شد والصق والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعيران والصولة
الوثبة والبزل بضم الموحدة واسكان الزاى جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم
من الابل والنون فيه زائدة **قال** ويرده انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف **اقول** يعنى ولو كان نكرة لصرف
اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان
لا يكون نكرة فسيبويه يرى فى احمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا للصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبار
وهو العلمية وابن اوبر يمكن مثل ذلك فيه فان اوبر صفة فى الاصل يقال هذا اوبر اى كثير الوبر فاذا جعل علما منع الصرف
بالعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبارا للصفة الاصلية مع الوزن فيحكى ان يكون ال فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف
يتمشى على راى الاخفش القائل بان مثل احمر علما اذا نكر بعد التسمية صرف وللمبرد ان لا يلزمه فلا يتم الرد عليه ولا يخفاك
ان الاعلام الاضافية تجرى على ضربها الثانى حكم ما لو كان علما وحده كابو بر وابو هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل اوبر علما
من جهة ان الكلام فيما اذا كان جزء علم **قال** وجاؤا الجماء الغفير **اقول** الجماء الجم وهو الكثير يقال امراة جماء المرافق اى
كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين لكثرتهم وجه الارض حذفت التاء حملا للفعيل
بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول وهو صفة الجماء اى الجماعة الكثيرة الساترة قاله الرضى **قال** وقراءة بعضهم
ليخرجن الاعز منها الاذل **اقول** ببناء الفعل للفاعل من الخروج ولا معنى لاقتصاره هنا على هذه القراءة وقد قرئ ايضا
ليخرجن بالياء التحتية والبناء للمفعول من الاخراج وقرأ الحسن وابن ابى عبلة لنخرجن بالنون والبناء للمفعول ونصب الاعز
والاذل حكى الزمخشرى القراآت الثلاث فمن ظاهر كل منهما متمسك لزيادة ال فى الحال وخرجها على خلاف ذلك بان قال
ومعناه خروج الاذل او اخراج الاذل ومثل الاذل والنادر الحاق ولاول خاص بالقراءة الاولى والثاني بالثانية ايضا و
الثالث عام للثلاث **قال** كتب الرشيد ليلة الى القاضى ابى يوسف يسأله عن قول القائل فان تحتى يا هند فالرفق

ايمن وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم ... فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم **اقول** الرفق ضد
العنف يقال رفق به يرفق بفتح الفاء في الماضي وضمها في المضارع قال الجوهري والخرق مصدر الاخرق وهو ضد الرفق
وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس انه يقال خرق كفرح وخرق ككرم والايمن ماخوذ من اليمن
وهو البركة والاشأم من الشوم وهو ضد اليمن وزعم ابن يعيش ان في البيت الثاني حذف الفاء والمبتدأ والمعنى فهو اعق
واظلم قلت هذا ابتنى على ان من شرطية في البيت وليس بمتعين لجواز ان يكون موصولة وتسكين القاف للتخفيف كقراءة
ابي عمرو وما يشعركم باسكان الراء واعق خبر المبتدأ الذي هو الموصولة فلا حذف ولا ضرورة ولا فتح **قال** ولان يكون
حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ فلا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا وانما يقع ما
نواه **اقول** فيه نظر لان الكلام يحتمل لوقوع الثلاث على تقدير الحال ايضا بان يجعل للعهد الذكري كما تقدم لي في
احد وجهي الرفع كانه قال والطلاق الذي ذكرت ليس بلغو ولا لعب بل هو معزوم عليه في حال كونه ثلاثا ولا يقدر
حينئذ اذا كان بل اذ كان **قال** لقوله بعده فبيني بها ان كنت غير رفيقة وما لامرء بعد الثلاث مقدم **اقول**
البينونة الفراق وضمير بها عائد على الثلاث المتقدم ذكرها وان قبلها لام العلة مقدرة اي فارقيني بهذه التطليقات
لاجل كونك غير رفيقة اي لم يكن فيك رفق ولين شوم وعنف ومقدم مصدر ميمي من قدم بمعنى تقدم اي ليس لاحد تقدم
الى العشرة والالفة بعد ايقاع الثلاث اذ بها تمام الفرقة **قال** ومن جرا على ذلك فان الجنة هي المأوى **اقول**
وجه التخريج ان الموصول من قوله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى مبتدأ وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء
خبره مع انها خالية عن العائد اليه فجعلوا ال نائبة عن الضمير العائد والاصل فان الجنة هي ماواه **قال** ومررت برجل حسن
الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن **اقول** انما قيد ذلك بالرفع ليحتاج الى الضمير الرابط
فيجعل ال نائبة عنه وذلك ان الوجه اذا رفع في قولك مررت برجل حسن الوجه لم يكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر وقد
وقعت صفة لرجل فيحتاج الى جعل ال نائبة عن الضمير العائد الى الموصوف في الاصل رجل حسن وجهه فحذف ضمير الغيبة
ونابت ال عنه واذا جر الوجه او نصب ففي الصفة ضمير للموصوف فلا يحتاج الى تقدير رابط اخر وكذا ضرب زيد الظهر
والبطن اذا رفع الظهر والبطن فهما في الاصل بدل بعض ولكن اجريا مجرى التاكيد بكل من جهة ان الغرض الاحاطة والشمول
اذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصهما بل المراد ضرب زيد كله وعلى كلا الامرين فلا بد من الربط ولا استعماله في بدل البعض
والتاكيد فيكون الاصل ضرب زيد ظهره وبطنه ثم حذف ضمير الغيبة واثبت الالف واللام عنه **قال** وقال الزمخشري
في وعلم ادم الاسماء كلها ان المراد اسماء المسميات **اقول** انما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير
من عرضهم ولينتظم مع انبئوني باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا اي مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء
بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم **قال** والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب **اقول** يعني انهم حيث

يذكرون

اما بالفتح والتخفيف

يذكرون ان ال تقع نائبة عن المضاف اليه يمثلون بما يقتضي انها نائبة عن ضمير الغائب والزمخشري جعلها نائبة عن الاسم
الظاهر ولا شك ان هذا ظاهر كلامه لكنه نفى ذلك في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى فوجب ان يحمل كلامه على ان الاصل
اسماء المسميات وان الاسماء اريد بها اسماء معروفة معهودة فاكتفى بالتعريف اللامي قائما مقام التعريف الاضافي صح
وليست اللام عوضا من المضاف اليه توفيقا بين كلاميه كذا قال التفتازاني **اما بالفتح والتخفيف قال**
ويكثر قبل القسم كقوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي امره الامر **اقول** جواب القسم قوله بعد
هذا البيت لقد تركتني احسد الوحش ان ارى اليفين منها لا يروعهما الذعر ان ارى في محل نصب او خفض بالجار المحذوف
وهو على او اللام ويروعهما يخيفهما والذعر بضم الذال المعجمة الخوف يقول لقد تركتني هذه المحبوبة لكثرة ما تخيفني بالقطيعة
والفراق احسد الوحش على رؤيته او لرؤيته الالفة بين اثنين منها بحيث لا يخيفهما ذعر يقطع ما الفهما واذا كان يحسد
ما ليس من جنسه فلان يحسد من هو من جنسه اولى **قال** كما انتصب حقا على ذلك في قولك احقا ان جيرتنا استقلوا
اقول الجيرة بكسر الجيم جمع قلة واحدة جار واستقلوا مضوا وارتحلوا **قال** وهو الصحيح بدليل قوله في احقا
ان مغرم بك هائم **اقول** هذا صدر بيت عجزه وانك لا خل هواك ولا خمر المغرم اسم مفعول من اغرم فلان بكذا
اذا اولع به ولزمه والغرام الشر الدائم الملازم والهائم اسم فاعل من هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب من العشق
وغيره والمراد الهيمان من العشق ومعنى انك لا خل هواك ولا خمر انك ليس عندك خل فقط ولا خمر فقط بل شيء ممتزج متحير
فيه والمراد انه ليس عندك محض نفار يقع به الياس ولا محض اقبال يقع به الرجا بل حالك متردد متوقع في الحيرة والتعب
قال وقد يعني في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في الم والا وان ما نافية **اقول** يعني فيما مثل به المالقي
لوقوع اما حرف عرض نحو اما تقوم واما تقعد وقد ذكر ابن قاسم مثل ذلك لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد
من العرض وقد صرح الرضي بان اما تستعمل للعرض نحو اما تعطف علي ثم المصنف قد اسلف في الاستفهام التقريري انه
يجب ان تلي الهمزة الشيء المقرر به وتلك الهمزة هنا هو حرف النفي وما دخل عليه فيلزم ان يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم
القيام وعدم القعود وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعا لما بعد النفي لم يتجه ايضا اذ ليس الغرض من ذلك اما تقوم حمل
المخاطب على ان يعترف بقيامه وهذا واضح **قال** وقد تحذف هذه الهمزة كقوله ما ترى الدهر قد اباد معدا واباد السراة
من عدنان **اقول** معناه التقدير اما ترى وابادا اذهب واهلك وتقدم ان معدا ابن عدنان ابو العرب والمراد هنا اما هو
او القبيلة والسراة بفتح السين الخيار والسادات قال الجوهري هو جمع سري وهو جمع عزيز اي جمع فعيل على فعلة لا غير و
جمع السراة سروات وانكر السهيلي في الروض الانف جمعا وفي القاموس انها اسم جمع وهذا البيت انشده ابن السيد
في كتابه المسمى باصلاح الخلل في شرح ابيات الجمل شاهدا على ما ذكره المصنف وفيه قحطان مكان عدنان قلت ويمكن
ان ما الواقعة في البيت نافية ولا همزة محذوفة والكلام خبر محض خوطب به من يعلمه ولكن عنده غفلة وانهماك في الشهوات

امابالفتح والتشديد

ثم يلا منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم حيث ان علمه بهلاكه بهوانه يقتضى السقط والتحفظ من الاسترسال فى الغفلة والتلطخ بادناس الشهوات وحيث خالف هذا المقتضى بارتكابه ما ارتكب كان كالجاهل الذى لا علم عنده بهذا الخبر **امابالفتح والتشديد قال** كقول عمر بن ربيعة رات رجلا اما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشى فيخصر **اقول** جمع بين الامرين حيث ابدل فى الصدر ولم يبدل فى العجز والمراد بعارضة الشمس اعتراضها فى الافق وارتفاعها بحيث يصير حيال الراس ويضحى يبرز للشمس وماضيه ضحى وضحى بكسر الحاء وفتحها والمضارع منهما مفتوحها ويخصر بفتح الصاد المهملة وبالخاء المعجمة مضارع خصر الرجل بكسر الصاد اذا الم البرد فى اطرافه تقول رات رجلا فقيرا لا ثياب له فهو اذا ارتفعت الشمس برز لها ليدفا واذا جاء العشى الم به البرد **قال** وهى حرف شرط **اقول** قال الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص امام الادوات التى يحصل بها التعليق وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا ونقله عن بعض اصحابنا انها حرف اخبار مضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط وهى من اغرب الحروف لقيامها مقام اداة شرط وجملة شرطية ولكونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب فى المستقبل لان ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا هذا كلامه ومن غير واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط بل فيها معنى الشرط وعلى هذا فكلام المصنف معترض وقد يجاب بانه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها المعنى الشرط لا باعتبار انها موضوعة للشرط والاضافة تكون بادنى ملابسة **قال** قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها **اقول** هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان وروى سيان وبعد ذلك قوله فانما هذه الدنيا وزينتها كالزاد لا بد يوما انه فان وينسب هذا الشعر لكعب بن مالك رضى الله تعالى عنه وروى مثلان مكان سيان وللقائل ان يمنع كونه ضرورة لاستعماله فى السعة ففى الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله ومثله كثير فان قلت جواب اسم الشرط مرفوع بالابتداء ولا بد له من ضمير يربطه به فاين هو فى البيت قلت محذوف والتقدير يشكرها له فان قلت مثلان او سيان لا يصح ان يكون خبرا عن الشر الذى هو مبتدا فكيف امره قلت هو خبر مبتدا محذوف اى هما مثلان او سيان وعند الله متعلق به وخبر الشرط الاول قوله بالشر **قال** وقد يا فى لغير تفصيل وهو اصلها نحو اما زيد فمنطلق **اقول** هذا مخالف لما ذكره فى حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد فى شخصين نسبا لهما او احدهما الى ذلك فهو على هذا للتفصيل اى واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعنى ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذى هو غير لازم التكرار الى هنا كلامه وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل فى الكلام على اما لا يلزم ان يذكر اقسام متعددة بل قد يذكر لها قسم ولا ينافى ذلك ان يكون للتفصيل لانه فى نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك الباقى **قال** ويفصل بين اما والفاء باحد امور ستة

اولا يعنى

اقول يعنى ولا يفصل باكثر من واحد لانهم لما التزموا حذف الشرط لزم دخول اداته على فاء الجواب فى ذلك مستكره فقدمت الضرورة الى الفصل بينهما بشىء مما بعد الفاء والضرورة تتقدر بقدرها والفاصل الواحد كاف فى رفع ذلك الامر المستكره فوجب الاقتصار عليه وعدم التعدى الى الاكثر منه وعلى هذا يشكل ما وقع فى المدارك فى قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربى اكرمنى حيث ادعى ان الظرف متعلق بيقول فيلزم الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فان قلت فيما ذا يتعلق الظرف حتى يتقضى عن هذا الفصل باكثر من جزء واحد قلت بمحذوف تقديره واما شان الانسان اذا ما ابتلاه ربه فيكون الظرف حينئذ من تتمة الجزء الواحد المفصول به وداخلا فى حيزه فلا يعد امرا ثانيا وهو مثال قولك اما احسان زيد الى الفقراء فحسن **قال** والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح الايات **اقول** جعل المصنف الجواب لاما داخلة عليه الفاء جملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور لاما دون الشرط الاخر لوجهين احدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل لاولهما الثانى ان شرطا اما قد يحذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف لها كذا فى حواشى التسهيل للمصنف قلت ظاهره امتناع حذف جواب اما للاجحاف وقد اجازه الزمخشرى كما نقف عليه قريبا ان شاء الله وللقائل ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا تحقيقا بل الجواب المذكور للثانى وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة على الشرط الثانى تقديرا والاصل مهما يكن من شىء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح ثم قدم الشرط على الفاء جريا على القاعدة فى اثبات الفصل بين اما والفاء كراهية لالتقائهما لفظا فالتقى فاءان الاولى فاء جواب اما والثانية فاء جواب ان فحصل الثقل فدفع بحذف الثانية اذ هى التى حصل بها الثقل ولانه فى ذلك جريا على الاكثر الجيد فى نظائره اى حذف اللاحق لدلالة السابق دون العكس **قال** لا ان اما نائبة عن الفعل فكانها فصل والفعل لا يلى الفعل **اقول** لقائل ان يمنع كون اما نائبة عن شىء اصلا ولو سلم انها نائبة عن شىء فانها نائبة عن جملة الشرط باسرها لا عن فعل الشرط وحده فلم يجاور الفعل فعلا انابها عنه ثم يمتنع تقدير الفعل قبل الفاء حتى انه لا يفصل بين اما والفاء باكثر من جزء واحد **قال** ولهذا اهملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع **اقول** يعنى انهم فعلوا ذلك نظرا الى شبهها لما النافية وقد يقال على كلام المصنف انه كان ضعف الفعل لمشابهته الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل اخر فهلا اغتفر ذلك فى اما مع عراقتها فى الحرفية **قال** سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا فانا افضلها **اقول** انما قيد العبيد بالنصب ولم يقيد قريشا لان كتابة الثانى بالالف دالة على نصبه فلم يحتج الى القيد بخلاف الاول ثم النصب فى المثال الاول وان كان مسموعا فقد حكى سيبويه فيه انه لغة خبيثة قليلة وباقى مثله فى الثانى **قال** وفيه عندى دليل على امور الى **اقول** قد علمت ان هذا المسموع الذى استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه فكيف يبنى عليه على ذلك جواز التراكيب العربية **قال** ولا التى فى قول الشاعر ابا خراشة اما انت

ذا انفرفان قوي لم ناكلهم الضبع **اقول** تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الخفيفة فلينظر هناك **قال** و
التي في البيت اما المصدرية وما الزائدة **اقول** قد ناقش ابن ناعر فيه بانها في البيت هي المصدرية مناف لما قدمه
من انها فيه شرطية كما قاله الكوفيون اللهم الا ان يقال ورد الكلام هنا على راي الجماعة لا على معتقده والله اعلم بالصواب

اما المكسورة المشددة

اما بالمكسورة المشددة قال وقد يحذف ما كقوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما اي
اما من صيف واما من خريف **اقول** تحذفت اما الاولى وما من اما الثانية والرواعد صفة للسحائب جمع راعدة يقال
رعدت السحابة اذا اسمع منها صوت الرعد ويقال ارعدت بالهمزة ايضا والصيف بتشديد الياء مطر الصيف
قال وليس بشيء لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال لا مع الشرط لانه لا يلزم ذلك **اقول** الوعل بفتح الواو
واما فتح مع العين او كسرها كالفرس وكتف تيس الجبل هما مشهوران ويقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد
بالوعل تيس الجبل ومعنى كلام المصنف ان جعل ان شرطية يصير الري معلقا بسقي السحاب له في الخريف ومفهومه انتفاء
الري عند انتفاء الشرط وهو مناف للغرض وفيه نظر الا بالانسلام ان المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل حال وانما الغرض
وصف حال الجبل الواقع فاخبر اولا بانه وقع سقي سحائب الصيف له وذلك مقتضى لريه منها ثم اخبر ثانيا بان سحائب
الخريف ان سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر ولو سلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري فيمتنع الاتيان باما التي هي لاحد
الشيئين لانه لا يلزم ذلك **قال** وادعى ابن مالك انها لا تستعمل غالبا الا الواو العاطفة **اقول** يعني ان دخل الواو العاطفة
على اما مقتضي ان لا يكون اما حرف عطف لانه لا يدخل عاطف على عاطف قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب مجموع
قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف
في موضع اخر كما كيا في ايا وعلى هذا لا يتم ما قاله فتامله **قال** ومن غير الغالب قوله يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى
جنة ايما الى النار **اقول** شالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت
رجلاه وانتكس راسه فظهر نعامة قدميه واما قول بعضهم ان مراد العرب بقولهم شالت نعامتهم الدعاء اي اعدمهم الله
وهزمهم حتى يذهبون على وجوههم كما نفر النعامة فلا يليق تفسير ما في البيت به **قال** ولاما خمسة معان احدها
الشك **اقول** اما هي لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما يستفاد
من امر اخر وقد ذكر المصنف ذلك في او وما هنا ولا فرق بين الحرفين في ذلك **قال** ووهم ابن الشجري فجعل من
ذلك اما يعذبهم واما يتوب عليهم **اقول** وانما هي من قبيل الابهام على السامع ولم يبين المصنف وجه الوهم وكانه ما تقرر
من انه لا بد من ان يكون حرف التخيير مسبوقا بطلب ولا طلب هنا ولابن الشجري ان يمنع اشتراط ذلك ويقول المعنى بكونها للتخيير
دخولها بين شيئين او اشياء ويكون للمتكلم او السامع الخيرة في فعل ما شاء من تينك الامرين او تلك الامور من غير
جمع بينهما او بينهن ولا يشترط سبق الطلب ولا شك ان لله تعالى الخيرة في فعل ما شاء من الامرين المذكورين فانه

عز وجل لا يجمع بينهما فيعذبهم مع التوبة عليهم **قال** والخامس التفصيل نحو انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما
على هذا على الحال المقدرة **اقول** لان الظاهر انه حال من الهاء في هديناه والمعنى بينا له الطريق واوضحناه فالحال مقدرة لان المراد
بالشكر العمل بما بين له والعمل بذلك ليس مقارنا للبيان فاحتيج لكون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من
السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تعالى وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجازا وقرا
ابو السمال بفتح الهمزة من اما وهي قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا فبتوفيقنا واما كفورا فبسوء اختياره انتهى قلت هذا يلزم
منه حذف جواب اما وهو ما قدمنا الوعد بتوقيفك عليه وقوله فبسوء اختياره ليس الا على قاعدة مذهبه في الاعتزال وقوله وهو بمنزلة
قوله فقد قيل ذلك ان حقا وان كذبا **اقول** هذا صدر بيت لحسان رضي الله تعالى عنه وقيل العرزة والعجز فما اعتذارك من
قول اذا قيلا **قال** ولذلك وجب تكرارها **اقول** يعني ذكرها مرة اخرى قبل المعطوف عليه لفهم السامع المقصود
من اول الامر **قال** واو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك او غيره ولهذا لم تتكرر **اقول** فيه نظر اذ يجوز ان يكون
المتكلم بقام زيد او عمرو مثلا قاطعا بقيام زيد ثم عرض له الشك في كون القيام حصل منه او من عمرو فعطف باو كما قال
المصنف ويجوز ان يكون شاكا من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه كما تقول جاءني القوم وانت عازم من اول الامر
على الاستثناء فتقول الا زيدا وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع انه
قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طرو الشك طرو الدلالة عليه لان المتكلم بها لا بد ان يكون جازما ثم شك
فتامله **قال** وقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا
اتقيك وتتقيني **اقول** المثقب بضم الميم وفتح الثاء وكسر القاف المشددة والعبدي بفتح المهملة وسكون الموحدة
واظن ان هذه النسبة نسبة الى عبد القيس ويجوز ان يكون في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف اي واما اخوتك حاصلة والغث
الردي والسمين الجيد واتقيك وتتقيني اما صفة عدوا والاصل تتقيك وتتقيه ولكن روعي المعنى فجيء بضميري المتكلم و
المخاطب واما استئناف كانه قيل فماذا يكون اذا اطرحتك واتخذتك عدوا فقال اتقيك وتتقيني **قال** تلم بدار قد
تقادم عهدها واما باموات الم خيالها **اقول** تلم تنزل وعهدها اما بمعنى اثرها الذي يعهد فيها او محلها الذي يتعاهد بالرجوع
اليه بعد الذهاب عنه **قال** والثالث الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين الشاهد في او الاولى **اقول**
لا ادري لم امتنع كون الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى
او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله تعالى وعبده فهو على الهدى وان من عبد
غيره جمادا او غيره فهو في ضلال **قال** وقوله نحن او انتم الاولى الفوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا **اقول** هذا البيت
من بحر الخفيف واخر صدره هو القاف الساكنة من الفوا الحق ومثله يسمى عند العروضيين بالمدرج اي الذي ادرج اول عجزه
في الكلمة التي فيها اخر الصدر فلم ينفرد احدهما عن الاخر بكلمة تخصه ويمتاز بها ومعنى سحقا بعدا فهو كقوله والقى قولها كذبا

ومنها **قال** نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ المعنى لا تفعل احدهما فايهما فعله فهو احدهما **اقول** انظر كيف يصح التمثيل
بهذه الآية الشريفة لما كانت او فيها للاباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المصنف وتلخيصه انها تدخل النهي على ما كان مباحا
وهل في الآية غير ثبات التبعة لان طاعة الآثم او الكفور في الاثم او الكفر لا تباح اصلا بل تحرم ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما
كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها **قال** قاله الكوفيون والاخفش والجرمي
اقول الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم وهو قبيلة من العرب مشهورة وهو ابو عمر وصالح بن اسحق احد نحاة البصرة
كان ذا دين وورع وهو لا يلتفت الى ما اشتهر عند قوم من انه بضم الجيم ولا الى من زعم انه بكسرها زاعما انه رواه في الشاطبية
كذلك عن ابيه عن جده ولا الى من جوز فيه تثليث الجيم لما اراه كلا منهما له مستوعبة في اللغة فكل ذلك خبط وتحريف **قال**
واحتجوا بقول توبة وقد زعمت ليلى بانى فاجر لنفسى تقاها او عليها فجورها **اقول** توبة علم كانه منقول من مصدر تاب من
الذنب توبة وهو ابن الحمير على صيغة تصغير الحمار صاحب ليلى الاخيلية والباء زائدة ويا تقاها بدل من الواو كما في تراث والفجور
الفسق والنفي ظاهر **قال** وقول جرير جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر والذي رايته في ديوان
جرير اذ كانت **اقول** ما رواه لا يقدح في رواية الجماعة وفاعل جاء ضمير عائد الى الخليفة الممدوح ومعنى كانت له قدرا كانت
مقدرة ولا سعي له فيها ويحتمل ان او فيه للشك وكانه قال نال الخلافة لما ارادها لانه احق بها او قدرت له من غير طلب اعتناء
من الله تعالى به فكانه شك اى ذلك كان من جهة كانت فيه الصفات التى هى من اطها احق بالخلافة من غيره ومن جهة كان من
الله بحيث يعتني الله تعالى به فيبلغه اعلى المراتب كذا قال ابن عصفور في شرح الجزولية **قال** وقوله وكان سيان
ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح **اقول** النعم واحد الانعام وهي المال الراعية ويسرحوا مضارع سرح بفتح
العين فيهما يستعمل متعديا كما في البيت تقول سرحت الابل اذا تركتها ترعى ولازما كما في سرحت الابل بنفسها والسوح جمع
ساحة وهي الناحية والفضاء بين دور الحى واغبرارها عدم النبات بها يقول تلك النواحي لا مرعى فيها ولا نبات فلا الراعية فلا
فرق بين ان تسرح وان لا تسرح وقد صرح بذلك في المتن **قال** وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة
اقول النكرة سيان والمعرفة ان لا يسرحوا لان ان مع صلتها في تأويل مصدر معرف بل جعلوه في حكم الضمير و
لقائل ان يقول الاخبار عن النكرة بالمعرفة مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكابه مثل ذلك فيه على ان ابن
مالك قال بجوازه مطلقا **قال** وقول الراجز انها الكمل او زرافة بخ بربين نتقفان لهاما **اقول** الكمل بمثناة فوقية
كافضل علم رجل وكذا زرام براء مكسورة فزاى وخربرين تثنية خارب خربر تصغير خارب وهو اللص والراجز هو الذى
ينظم الشعر بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون الراجز الا اذا كان المقول من غير البحور وما انشده المصنف من مشطور
السريع المكسوف لقوله يا صاحبي رحلي اقلا عذلي قلت انه وجد قبل او بعده ما يعين انه من السريع او ورد والا فهو محتمل
لان يكون بيتا من مشطور الرجز الاول وضربها الثلثة الذي على زنة مفعولن ودخله الخبن **قال** كما تقول زيد او

عمرو

عمرو لص ولا تقول اللصان **اقول** احسن المصنف في التمثيل بهذا المثال الخاص لما فيه من الاشارة الى تفسير خربرين في
الشعر المذكور **قال** وقول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد فحسبوه فالفوه كما ذكرت
تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد **اقول** قبله احكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد
بفتاة الحى زرقاء اليمامة والمراد احكم كن حكيما كما كانت هى حكيمة اذ اصابت ووضعت الشيء موضعه ولا تقبل سعاية فتخلق
ولا كلام واش مفتر وكانت هذه المراة نظرت الى حمام طائر حملته ستة وستون وعندها حمامة فقالت ليت الحمام
لية الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام مائة والثمد الماء القليل الذى لا مادة له وحسبوه بالتشديد عدوه والفوه وجدوه
ويروى كما حسبت كان ذكرت **قال** وقوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم من بين ملجم مهره او سافع **اقول** الصريخ
الصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع هو الآخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية
ومن اما زائدة على راى الاخفش والكوفيين اى رايتهم بين هذين القسمين وعلى كل حال من الاحتمالين فاو بمعنى الواو ضرورة
اقتضاء بين الاضافة الى متعدد ولو اذا كانت او على بابها كان المعنى بين احد هذين القسمين والتعدد في الاحد ولقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد بينه فريق ملجم او فريق سافع فكل من القسمين ذو تعدد فهو كقولك جلست بين العلماء
او الزهاد واو لاحد الامرين وحينئذ فلا اشكال **قال** لانه لو قيل جالس الحسن او ابن سيرين كان المامور به مجالسة احدهما و
لم يخرج المامور عن العهدة بمجالسة احدهما **اقول** هذا مشكل فاى عهدة على المخاطب مع ان الامر للاباحة لا الزام فيه بالفعل
ولا حرج فيه بالترك **قال** وقلده في ذلك صاحب الايضاح البيانى **اقول** يعني الايضاح المصنف في علم البيان و
عنى بصاحبه قاضي القضاة جلال الدين بن عبد الرحمن بن محمود القزويني الشافعي المصنف صاحب تلخيص المفتاح واحترز
الايضاح بالبيانى احترازا من الايضاح المصنف في النحو لابى على الفارسي **قال** ولا تعرف هذه المقالة النحوى **اقول**
بل هى معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافي في شرح الكتاب في مما يقع فيه الواو واو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة
كرجل انكر على ولده مجالسة ذوي الريب والريبة واراد ان يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال له جالس اهل او جالس الفقهاء او
القراء او اصحاب الحديث او قال جالس الفقهاء والقراء واصحاب الحديث فذلك كله بمعنى من كلامه قلت وقد رجع المصنف
عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل ان او تاتي للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على ان او في الاباحة
بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك او ابن سيرين قلت الصواب انه لا فرق فانه
اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة المجالسة وكانه قيل ابحت له مجالستهما ومن ابيح
له المجالسة لم يلزمه ولم يمتنع عليه افراد احدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشيء مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه واذا
ابيح شيئان جاز لنا فيهما اربعة اوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت او وكلهم ينص على ذلك مع او وقد بينا انه مع الواو كذلك
لان الاباحة انما استفيدت من الامر لا من الواو جمعت بين الشيئين في الاباحة **قال** وابن برهان **اقول**

هو بفتح الباء الموحدة ومنع الصرف **قال** تارة للاضراب مطلقا **اقول** يجوز فيه مطلقا ان يكون صفة مصدر محذوف
اى اتيانا مطلقا وان يكون حالا من الاضراب اى باقية في حال كونه مطلقا اى سواء تقدمه نفي او نهي او لم يتقدمه وسواء
اعيد العامل او لم يعد **قال** احتجاجا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم احص عدتهم الا بعداد كانوا ثمانين
او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي **اقول** العيال جمع عيل بتشديد الياء وهو من عال غيره يعوله اذا انفق
عليه وقام بمصالحه وبرمت بكسر الراء ضجرت والاستثناء مفرغ في الاحوال اى لم احص عدتهم الا في حال كوني مستعينا
بعداد وهو كناية عن الكثرة المفرطة **قال** وفي قراءة ابي السمال **اقول** هو بسين مهملة مفتوحة وميم مشددة ولام بعد
الف **قال** نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر **اقول** الحسن ان يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير
بعد الطلب على ما مر في المتن ولا طلب هنا الا ان النزاع في هذا الشرط ماثور فلعل سيبويه ممن لا يعتبره والظاهر ان المصنف
اشار الى وجه النظر بقوله ولا يصح التخيير بين الواقع احدهما يعني ان حال هؤلاء المرسل اليهم دائر بين ان يكونوا مائة الف
فكيف يسوغ الاخبار بانهم ازيد منها وبين ان يكونوا ازيد من ذلك فكيف يسوغ الاخبار بان يكونوا مائة الف فلقائل ان يقول
صاحب الراى لا يلزم ان عددهم كان منحصرا في هذين القسمين بل يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا منهما ولكنهم
عدد كثير جدا بحيث اذا رآهم الرائي كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول ازيد من مائة الف يريد انهم كثيرون كثرة مفرطة
ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص على انه الموجود بحسب الواقع كما اذا جاءك شخص مرارا كثيرة جدا كان لك ان تقول جئتني
الف مرة وان تقول جئتني ازيد من الف مرة ولا كذب في شيء من ذلك لان المقصود تعيين كمية هذا العدد المعين بحيث لا يزيد
ولا ينقص وانما المراد المبالغة في الكثرة وكذا في الآية **قال** ومثل نحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى
اقول يعني ومثل ايضا بنحو الآية الثانية فان قلت كان من حقه ان ياتي بالواو العاطفة فيقول ونحو قالوا اذ ليس هذا
موضع حذفه قلت يحتمل ان تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا او نصارى فيسقط السؤال
فان قلت التلاوة انما هي وقالوا بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله في احاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين
سئل عن الحمر ما انزل فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا هو في مواضع من صحيح البخاري
بدون فاء وسيأتي الكلام في هذه المسئلة مستوفى في حرف الميم ان شاء الله تعالى **قال** وهذا اولى من التعبير
بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود **اقول** لم يتحقق لي الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على
وجه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا اهل التقسيم ثابتا في محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الواو واو ولكن استعمال
الواو اجود **قال** وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم **اقول** هذا عجز بيت صدره وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس
مجروم عليه وجارم والناس مجرور فما زائدة غير كافة او مرفوع فهي كافة ومجروم وجارم اى مجني عليه وجان يقال اجرم فلان
على اهله اذا اذنب وجنى عليهم جناية يقول ننصر سيدنا مع اعتقادنا انه كغيره من الناس تارة يكون مظلوما وتارة يكون

ظالما فنحن ننصره على كل حال ولا يتوقف نصرنا اياه على كونه مظلوما **قال** ومن مجيئه بالواو قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما
صدور رماح اشرعت او سلاسل **اقول** اشرعت صرفت وسددت تقول شرعت الرمح نحو العدو اذا صوبته
نحوه وقصدت طعنه به اراد انه لا بد من القتل او الاسر فاشار باشراع صدور الرماح الى الحالة الاولى وبالسلاسل
الى الحالة الثانية **قال** وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما **اقول** غمزت بالغين المعجمة
المفتوحة والزاي معناه عصرت والقناة معروفة وهي التي جعل فيها سنان الرمح والكعوب هي ما بين النواشز في اطراف الانابيب
فهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها
فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة بكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا مانعا من اعتدالها ولا يفارق
ذلك الا ان تستقيم **قال** واجاب ابن الحاجب عن الاول بمنع كون المعنى مدة انتفاء احدهما بل مدة لم يكن واحد منهما
وذلك نفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح **اقول** حاصله ان الغرض الحامل على جعل او بمعنى الا ينادى
بابقائها على حقيقتها من جعلها عاطفة لاحد الشيئين على الآخر وذلك لان نفي الاحد المبهم يفيد العموم لانه بمنزلة
نكرة في سياق النفي فلا حاجة حينئذ الى جعلها بمعنى الا واجرائها على حقيقتها **قال** وقوله لاستسهلن الصعب
او ادرك المنى **اقول** هذا صدر بيت عجزه فما انقادت الامال الا لصابر والمنى جمع منية وهي اسم لما تتمناه الانسان
وانقياد الامال موافقتها للمراد ومجيئها على حسبه هو استعارة وانت خبير بان جعل او على بابها العطف احد الشيئين
او الاشياء ممكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الا او الى نحو لاقتلنه او يسلم ولالزمنك او تقضيني حقي ونحو هذا البيت
اذ المضارع في المحل منصوب بان مضمرة فيئول مع صلتها بمصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر متصيد من الفعل
المتقدم اى ليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن لزوم مني لك او قضاء منك لحقي وليكونن استسهال مني للصعب
او ادراك للمنى **قال** والحق ان الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل وانها على بابها ولكنها
لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط **اقول** يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدرة اى لاضربنه
مقدرا حياته او مقدرا ثبوته والمعنى لاضربنه على كل حال وكذا يقال في المثال الاخر اى لاشك مقدرا اعطاءك او
حرمانك ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا الى تقدير قد على ما اختاره ابن مالك وجماعة والله اعلم

الا بفتح الهمزة والتخفيف

قال فافادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا والهمزة اذا دخلت على النفي افادت التحقيق **اقول** ليت
كل همزة استفهام اذا دخلت على النفي افادت الاثبات وانما ذلك اذا كانت للانكار الابطالي ولعل هذا هو مقصوده
ثم المراد من التحقيق تاكيد الاثبات وتقويته ولا يلزم من حصول الاثبات تاكيده فمن اين جاء هذا التحقيق والذي ينبغي ان
يقال في ذلك هذه الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي فجاء الثبوت المدعى وانما جاء بطريق اللزوم لانه يلزم من
رفع النفي وجود نقيضه وهو الثبوت فهو كدعوى الشيء ببينته فمن هذه الجهة جاء التحقيق وايضا فنفي النفي اثبات

الا بفتح الهمزة والتخفيف

وانما مثل ما زال وما انفك **قال** ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا يكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم **اقول**
الجملة اسمية يكاد تقع خبر مقدم متحمل الضمير عايد على ذلك الاسم ولا يصح ان يكون عايدا على الا لما يلزم عليه من رفع الواقع بعدها
لغير ضمير عايد على الاسم وهو اما ممتنع او ضرورة او نادر والتقدير على الاول لا يكاد الجملة تقع بعدها **قال** واختها اما من مقدمات
اليمين وطلايعه كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره **اقول** هذا صدر بيت لحاتم الطائي الجواد المشهور والعجز ويحيي العظام البيض
وهي رميم وجواب القسم قوله بعد ذلك لقد كنت اختار القرى طاوي الحشا محاذرة من ان يقال لئيم والرميم البالي يقال رم العظم
يرم اذا بلي قال الجوهري وانما قال الله تعالى من يحيي العظام وهي رميم لان فعيلا وفعولا قد يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع
فيه نحو رسول وعدو وصديق وقال الزمخشري الرميم اسم لما بلي من العظام كالرمة والرفاة فلهذا لم يؤنث والقرى بكسر القاف الاحسان
الى الضيف والحشا ما دون الحجاب مما في البطن من كبد وطحال وكرش وما يتبعه والطاوي الجايع والمحاذرة التخوف كالحذر الا انها
مبالغة واللئيم الدني الاصل الشحيح النفس **قال** الثاني الانكار والتوبيخ كقوله الا طعان الا فرسان عادية الا
تجشوءكم حول التنانير **اقول** الطعان مصدر طاعن بالرمح وهو معروف والعادية امام العدو او العدوان اي سرعة الى
الحرب مستبقة اليها او ظالمة لخصومها بشدة الباس والعرب تمدح به من جهة ما يلزمه من كمال الشجاعة والتجشوء خروج
نفس من الفم بشاء عن امتلاء المعدة وهو منصوب على الاستثناء المنقطع والتنانير جمع تنور وما يخبز فيه يوبخ هؤلاء
القوم على جبنهم وتقاعدهم عن القتال وصرف همهم الى شبع البطون **قال** الا ارعواء لمن ولت شبيبته واذنت
بمشيب بعده هرم **اقول** الارعواء الكف عن الشيء ويستعمل كثيرا في ترك ما يستحق يقال ارعوى فلان عن القبيح و
ولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب وهو عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية
مشتعلة واذنت اعلمت والمشيب والشيب بدون ميم واحد قال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب وبدون ميم
بياض الشعر والهرم كبر السن واعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة لا مجموع الا والنفي المفاد بلا باق على حاله ففي
البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان وعدم الارعواء امر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان
كل منهما مفيد معنى يختص به فاين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وهو الذي فيه الكلام **قال** والثالث التمني كقوله الا عمر
ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات **اقول** يرأب يصلح وفاعله هو ضمير يرجع الى الرجوع واثأت بمثلثة بعد
الهمزة الاولى اي خرقت وفتقت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية **قال** والرابع الاستفهام
على النفي كقوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي وفي هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم
وهو الشلوبين **اقول** الشلوبين لفظ عجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء واللام مضمومة وقد تفتح
ووجه الرد عليه بالبيت ان الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بلا ريب اذ لا نفي في صدرها فما عند من تخ ام تجلد فام
فيه متصلة والمعنى اي الامرين كائن الجزع والصبر ام التجلد وتخيل الانقطاع بان يكون استفهم اولا عن الجزع وهو عدم الصبر

من الرجال والشيب

الامر

ثم اضرب واستفهم ثانيا عن التجلد وهو الثبات وجواب اذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه والمراد بالذي لاقاه امثاله الموت وانت
اذا ذكرت ما اسلفناه قريبا بان لك ان في كلام المصنف نظرا من وجهين الاول انه اخبر بان الاستفهام عن النفي من معاني
الا وليست الا للاستفهام عن النفي اصلا وانما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة
والنفي مفادا بلا لزم ان يكون مجموع كلمتين لا كلاما انما هو في الحروف المفردة بالاصالة او التي حصل لها بالتركيب معنى
بعيد في المفردات **قال** وهذه الاقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجمل الاسمية **اقول** لان لا التي لنفي
الجنس باقية معها على عملها الذي كان لها وهي لا تكون الا في الجمل الاسمية وهذا بخلاف الا التي للتنبيه فانها تدخل على
الجملتين كما مر وفي كلام المصنف ادخال الباء على المقصور عليه وفيه ما عرفت وياتي له منه مواضع فتفطن لها **قال** و
تعمل عمل لا التبرئة **اقول** هي التي لنفي الجنس قال الاندلسي وانما سميت بذلك يعني التبرئة لانها تنفي الجنس وكانها تدل على
البراءة منه قلت وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة للا بالتاويل المذكور ولا يقال انه على حذف
مضاف اي ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل ان تكون لا مضافة للتبرئة على حد قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم **قال**
وعلى هذا فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدا وخبر الى اخره **اقول** يكون معطوف على محذوف يدل عليه
السياق والتقدير وعلى هذا ينفصل الكلام فيكون قوله الى اخره وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط
اذ معناه وان بنينا على هذا فيكون الفاء رابطة للجواب لكن يقدح فيه بان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء
ويكون صالحا لوقوعه شرطا فان قلت هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فلنا الفعلية الواقعة
بعد الفاء في هذه الاية خبر مبتدا محذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب الى جملة اسمية فمن ثم دخلت الفاء وتمثل هنا
في تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا **قال** وتختص هذه بالفعلية
اقول يعني التي للعرض والتحضيض وانما اختصت كما قال بالجملة الفعلية لانها للطلب ومضمون الفعلية امر
حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث **قال** ومنه عند الخليل الا
رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت **اقول** المحصلة بكسر الصاد المهملة المراة التي تحصل تراب المعدن اي تخلصه
حاصلا قال الجوهري والبيت متضمن اي تبيت تفعل كذا يعني ان تبيت بها فعل ناقص وان خبره مذكور بعد هذا البيت
ففيه العيب المسمى عند العروضيين بالتضمين وهو افتقار اخر البيت الى ما بعده كقول النابغة وهم وردوا الجفار
على تميم ⁂ وهم اصحاب يوم عكاظ اني ⁂ شهدت لهم مواطن صادقات ⁂ شهدن لهم بحسن الظن مني ⁂ وانما انشد
الجوهري البيت المتقدم برفع رجل ثم قال ويروى ان رجلا بمعنى هات لي رجلا ويروى الا رجل بمعنى الا من رجل والذي يظهر
في توجيه الرفع ان يكون رجل فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور اي الا يدل رجل وفي توجيه الجر ان يكون على تقدير الا ارجل
فحذف المضاف وابقي المضاف اليه على حاله كما في قراءة من قرا والله يريد الاخرة بالجر اي ثواب الاخرة ويدل على هذا المحذوف

يدل والمعنى الا تحصلون له دلا آل رجل واما رواية النصب فقد وجهها الخليل بانه يقتضي ان تكون للعرض اي الا ترى رجلا وتوجيه
الجوهري للنصب يقتضي ان جعلها للتنبيه **قال** وزعم بعضهم انه محذوف على شريطة التفسير اي الا رجلا جزاه خيرا والا على
هذا للتنبيه **اقول** لان التي للعرض لا تدخل على الجمل الانشائية من حيث ان العرض طلب والمطلوب انما هو امر يقع في الخارج و
الانشاء لا خارج له فبطلت فتعين ان يكون للتنبيه وهو كما يدخل على الخبرية يدخل على الانشائية اذ الغرض منه اقبال السامع
على ما يلقى اليه وتنبيهه لما يرد عليه فيتمكن منه فضل تمكن وذلك جار في الخبر والانشاء فصح دخوله على كل **قال** لانه لم يرد
ان يدعو لرجل بهذه الصفة وانما قصد طلبه **اقول** فيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات كقول السائل رحم الله
امرءا اعانني وهو مما سامات **قال** واما قول ابن الحاجب في تضعيفه في القول ان يدل صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة
المفسرة فسالم وهي اجنبية فمردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد **اقول** في اطلاق الجملة على الجملة المفسرة تسامح
من جهة ان المفسر فعلها اللهي باسرها ووجه الرد بالاتيان بهلك جملة تفسيرية وقد فصل بها بين الموصوف هو امرؤ وصفته و
هي ليس له ولد وحاصله منع ان يكون المفسرة اجنبية او منع الفصل بها مع اجنبيتها وفيه نظر لاحتمال ان يكون ليس له ولد
حالا من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض المعربين **قال** ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها
انشائية **اقول** فيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمول المحذوف هو صفة لرجل اي
الا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيرا يدل على فلم يقع فصل بجملة ولو سلم كونها غير محكية بالقول جعلت معترضة والفصل بها
مغتفر واقع في الفصيح نظما ونثرا **الا بالكسر والتشديد قال** ويبعده انه لا ضمير بعضه نحو ما جاءني احد الا زيد كما في
اكلت الرغيف ثلثه **اقول** لم يشترطوا الضمير في البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابط فاذا وجد الربط
بدونه حصل الغرض غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول و
الا اخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير **قال** وانه يخالف المبدل منه في النفي
والايجاب **اقول** قال الرضي ولا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم
جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل الا في نحو ما جاءني احد الا زيد بدلا والاعراب
على الاسم **قال** ان يكون بمنزلة غير **اقول** يعني في ان ما بعدها مغاير لما قبلها ذاتا وصفة ولا يعني انها بمنزلتها في
ذلك وفي كونها اسما فقد صرح غير واحد بان الا هذه حرف بل صرح التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى
لا فارض ولا بكر بانه لا قائل باسميتها قلت ولو ذهب ذاهب الى القول بانها اسم لم يبعد فان قلت يمنع منه عدم التزام
خفض ما بعدها ولو كانت اسما بمعنى غير لكان ما بعدها مضافا اليه دائما فيخفض قلت لكنها في صورة الحرف فظهر اعرابها
فيما بعدها كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على ما بعدها بطريق العارية على ما صرح به
السخاوي **قال** فيوصف بها وبتاليها جمع منكر او شبهه **اقول** يعني او شبه الجمع المنكر فيدخل تحته امران احدهما

الجمع المعرف

الجمع المعرف تعريفا لفظيا لا يخرجه عن معنى التنكير والاخر ما كان نكرة وليس بلفظ الجمع ولكنه في معناه يصدق عليه ايضا
انه شبه الجمع المنكر وقد ذكرت امثلة الكل في المتن **قال** لو قلت قام رجال الا زيد لم يصح اتفاقا **اقول** نقل هذا
الاتفاق مشكل فقد حكى الاصوليون الخلاف في عموم الجمع المنكر في الاثبات قال التفتازاني في التلويح لا شك في
عمومه بمعنى انتظام جمع من المسميات وانما الخلاف في العموم بوصف الاستغراق فالاكثرون على انه ليس بعام لان
رجالا في الجمع كرجل في الوحدان يصح اطلاقه على كل جمع كما يصح اطلاق رجل على كل فرد على سبيل البدل وبعضهم على
عند الاطلاق للاستغراق فيكون عاما هذا كلامه قلت والمنقول في كتب النحو ان مذهب الجمهور من النحاة ان المستثنى
واجب الدخول في المستثنى منه وان المبرد خالف في ذلك ذاهبا الى انه يكفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول فما هذا
الاتفاق الذي نقله المصنف وقد رايت بهذه البلاد نسخة من هذا الكتاب ليس فيها في هذا المحل لفظ اتفاقا **قال**
ويرده انهم لا يقولون لو جاءني ديار اكرمته ولو جاءني من احد اكرمته ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك **اقول** للمبرد ان يقول
قد اجمعنا على اجراء النفي المأول مجرى النفي الصريح في مثل ابى زيد الا القيام واجزنا التفريغ فيه قال الله تعالى فابى
اكثر الناس الا كفورا وقال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال ابى ديار المجيء وابى من احد الذهاب
فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا **قال** وابن الضايع **اقول** هو بضاد معجمة وعين مهملة من النحاة الاندلسيين
قال ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها **اقول**
انيخت ابركت والبلدة الصدر ويقال فلان واسع البلدة اي واسع الصدر والبلدة ايضا الارض تقول بركت هذه
الناقة او هذه الابل فالقت صدرها على الارض فضيه خباس تام وقليل بها الاصوات صفة للبلدة المجرورة بالاضافة
وبغام الناقة بضم الموحدة وبالغين المعجمة صوت لا تفصح به **قال** ومثال شبه الجمع قوله لو كان غيري سليمى الدهر
غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر **اقول** سليمى منادى محذوف حرف النداء والدهر منصوب اما على انه ظرف
مستقر خبر كان اي لو كان غيري موجودا في هذا الدهر الصعب وصح الاخبار به عن الجثة كما في قولك نحن في يوم طيب واما على
انه مفعول لفعل محذوف اي لو كان غيري تقاسي هذا الدهر ووقع الحوادث سقوطها وهي جمع حادثة وهو ما يطرق
من الوقايع والنوائب والصارم السيف القاطع والذكر من السيوف وكذا المذكر ما كان ذا ماء ورونق والمعنى لو كان غيري
الموصوف بانه مغاير للصارم الذكر في هذا الدهر الشديد او لو كان تقاسي وقايع هذا الزمان لغيره سقوط النوائب
وحلول المصائب لكني لم يغيرني ذلك لما انا عليه من الصبر وثبات الجنان **قال** ونظيرها في ذلك الجمل فانها
تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها **اقول** ليس هذا الاطلاق بصحيح فقد قالوا في الجمل اذا كانت صفة لموصوف
هو بعض مجرور بمن او في متقدم جاز الحذف قياسا فالاول كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق
اقام والثاني كقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها

لم يأثم بحذف الموصوف وهو احد وكسر حرف المضارعة من يأثم وابدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقدم جواب فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف والحسب بعيده الانسان من مفاخر ابائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال كذا قالوا في الطرف ايضا كقوله تعالى ومنا دون ذلك وفي قولك ما في القوم دون زيد اي احد دون زيد **قال** والثالث انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم الا دانق **اقول** الدانق بالدال المهملة والنون يكسر ويفتح ايضا ويقال فيه داناق بالف بعد النون وهو عبارة عن سدس الدرهم فان قلت اذا جاز وقوع الا في المثال للصفة فالخبر عندي درهم كامل والوصف مؤكد اذ كل درهم موصوف بانه غير دانق واذا كان كذلك انتقض ما قرره اولا من القاعدة القائلة انه متى طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص فان ما بعد الا وهو دانق مطابق للافراد لموصوفها وهو درهم قلت لما كان الدرهم في معنى قولك ستة دوانق لم يقع التطابق معنى **قال** وجعل من الشاذ قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان **اقول** جعل ابن الحاجب الشذوذ فيه من وجهين احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور في مثله وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط والثاني الفصل بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قليل والفرقدان نجمان قريبان من القطب كذا قال الجوهري وفي القاموس الفرقد النجم الذي يهتدى به **قال** والوصف بها مخصص بما ثبت من القاعدة **اقول** ووجه ذلك ان ما بعد الا وهو الفرقدان مطابق لما قبلها في التثنية لان المعنى كل اخوين متفارقان الا الفرقدان وكل بحسب ما يضاف اليه **قال** والرابع ان تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وحملا عليه قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا **اقول** الحراجيج بحاء مهملة في الاول وجيمين بينهما راء جمع حرجوج بضم الحاء وهي الناقة الطويلة على وجه الارض والخسف النقيصة وليس المراد بالبلد هنا المكان الذي يقيم فيه جمع من الناس يتخذونه وطنا وانما المراد بها الارض فقد يطلق البلد والبلدة على مطلق الارض والقفر المفازة التي لا نبات فيها ولا ماء ووجه ما ذهب اليه الاصمعي وابن جني من زيادة الا في هذا البيت ان المراد وصف تلك الابل بانها لا تزال مناخة على حالة غير مرضية او السير بها الى ارض خالية من نبات ترعاه وما تشربه وانما يتأتى هذا المراد بزيادة الا فوجب المصير اليه **قال** وابن مالك وحمل عليه قوله ارى الدهر الا منجنونا باهله **اقول** هذا صدر بيت عجزه وما صاحب الحاجات الا معذبا اي ارى الدهر منجنونا اي مثل الدولاب الذي يدور وربما عليه فتارة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس وربما العالي سافلا ولا استقامة لهذا المعنى الا بزيادة الا فيحمل البيت عليها **قال** وانما المحفوظ وما الدهر **اقول** مثل هذا الايراد برواية ابن مالك فهو عدل ثقة حافظ **قال** ثم ان ثبت روايته فيتخرج على ان ارى جواب القسم مقدر وحذفت لا كما حذفت في تالله تفتؤ تذكر **اقول** انما قدر القسم ليكون حذف لا جاريا على القياس وقوله فيتخرج خبر مبتدا محذوف وهو ضمير يعود على الرواية اي ان ثبتت روايته فهي تتخرج على حد ومعلم فينتقم الله منه والا وجب ترك الالحاقها **قال** واما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه **اقول** ليس هذا ببعيد لانه من فصحاء العرب وان كان بعضهم غمزه

بمخالطة البقالين يريد البقالين الزياتين الذين هم من الحاضرة وفتح باب تغليط العرب في اللغة تطرق الى القدح في كل ما تمسك به من كلامهم وهو باطل **قال** وقيل من الرواة وان الرواية الا بالتنوين اي شخصا **اقول** وهذا ايضا ليس بجيد اذ لا يقدح رواية في اخرى **قال** وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب او ما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال **اقول** هذا اوجه حسن لا غبار عليه ولا كلفة فيه **قال** وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال **اقول** وصاحب الحال الضمير المستكن في الخبر **قال** وهذا فاسد لبقاء الاشكال اذ لا يقال جاء زيد الا راكبا **اقول** لما يلزم عليه من ارتكاب التفريغ في الايجاب وهو محذور وقد يقال عليه ان ابن الحاجب ذكر ان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب بشرطين احدهما ان يكون فضلة لا عمدة والثاني ان تحصل به فائدة فلا يجوز ضربت الا زيدا اذ من المحال ان تضرب جميع الناس الا زيدا ويجوز قرأت الا يوم كذا لانه يجوز ان تقرأ في جميع الايام الا في ذلك اليوم ومن هنا يحل الاشكال لان مناخة حال لا خبر لانها اذا كان خبرا كان عمدة واذا كان حالا كان فضلة والمعنى مستقيم كقولك لا يزال زيد شجاعا الا ماشيا لكن يلزم على هذا تقديم المستثنى المفرغ وتقدم الحال على عاملها المعنوي وكلاهما محذور عند البصريين **قال** فاما قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها فالتقدير فهلا كان هو اي الشان **اقول** سبق ان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا يناسب الحذف اللهم الا ان يقال حذف هنا تبعا لحذف الفعل فاغتفر **الى قال** واذا دلت قرينة على دخول الغاية نحو قرات القران من اوله الى اخره **اقول** القرينة هنا كون الكلام مسوقا لحفظ القران كله وذلك مناف لخروج الغاية فتعين دخولها **قال** او على خروجه نحو اتموا الصيام الى الليل **اقول** ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفي الوصال وهو ان يصوم يومين فصاعدا من غير ان يفطر بالليل وذلك لانه امر بالصوم المغيا بالليل وذلك نظر وضده وهو الافطار ومبناه على ان الليل غاية للصيام اي متعلقه وهو ظاهر قلت وبهذا يندفع ما قيل ان الاتمام فعل لم يتم والاتمام انما يتحقق في الجزء الاخر وهو لا يتكرر والمغيا لا بد ان يتكرر قبل الغاية فكيف يكون الليل غاية للتمام **قال** ونحو فنظرة الى ميسرة **اقول** لان الاعسار علة للانظار وبوجود الميسرة يزول العلة ولو دخلت الميسرة فيه لكان مطالبا بالانظار في حالتي العسر واليسر **قال** والثاني المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر **اقول** يعني سواء كان من جنسه او لم يكن اذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بذلك الشيئين **قال** وبه قال الكوفيون وجماعة في من انصاري الى الله باعتبار معنى النصرة المتعلق بالله وبهم **قال** وقولهم الذود الى الذود ابل **اقول** هذا مثال للعرب مشهور قال الجوهري الى فيه بمعنى مع اي اذا جمعت القليل مع القليل صار كثيرا وهذا مثال لشيئين ما جنسيته بين الطرفين فقد ضممت احدهما الى الاخر باعتبار معنى يتعلق بهما وهو الكثرة الحاصلة بانضمامهما والذود من الابل ما بين الثلاث الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة **قال** ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال **اقول** لانه لم يقع ضم احدهما الى الاخر باعتبار معنى يتعلق بهما قال بعضهم والتحقيق انها في هذا الوجه الذي قال به الكوفيون و

اقول هذا مثال لما يكون فيه جنسيته بين الطرفين والمعنى انصاري مع الله فضم الانصار الى الله

الى

موافقوهم بمعنى الانتهاء اى مرتضيف بنصرته اياى الى النصرة والذود مضافة الى الذود بل فان قلت على اى شئ
انتصب مضاف فى هذا التقدير فانه لا يلوح فيه الا الحالية وليس ثمة الا المبتدا ولا يكون صاحب قلت هو حال من ضمير
مفعول المحذوف التقدير اعنيها مضافا الى الذود وهذه الجملة معترضة بين المبتدا والخبر **قال** ذكره جماعات فى
قوله لا تتركنى بالوعيد كاننى الى الناس مطلى به القار اجرب **اقول** الوعيد التهديد ومطلى من يهون والقار و
القير شئ اسود يطلى به الابل والسفن والاجرب والجرب هو داء بظاهر الجسد معروف كانى ونحوه فى
الناس جمل اجرب جعل عليه القار **قال** قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيامة **اقول**
انما جعل هذا ممكنا ولم يجزم به لاحتمال تضمين ليجمعنكم معنى ليضمنكم فعدى لاجل ذلك بالى **قال** وقال ابن عصفور
هو على تضمين مطلى معنى مبغض **اقول** وكذا قال الرضى الوجدان لى بغضا يعنى فى هذا البيت وذلك ان معنى
مطلى القار اجرب مكره والتكريه يتعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر قلت ولو قيل بان الى متعلقة بمحذوف
هو حال من اسم كان كما فى قول امرئ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى
اى كاننى فى حالة كونى مبغضا الى الناس بسبب الوعيد جمل اجرب مطلى بالقار اى جعل فيها والصوغ ويدل
على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريه لكان وجها فتامله **قال** والسادس الابتداء
كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الى ابن احمرا **اقول** عاليت الكور رفعته والكور بضم الكاف
الرحل مطلقا وقيل الرحل باداته ويروى بفتح الواو مضارع روى بكسرها اذا زال عطشه بالشرب وانما يتعدى بمن
يقول رويت من الماء والشاعر عداه بالى فيكون بمعنى التى لابتداء الغاية والمراد ان ناقته تشكو منه حيث جعل الكور عليها
قائلة بلسان الحال اتركبنى ولا تتركنى كرمه ولا تمل منه على طريق الاستعارة التمثيلية شبهت حالها فى ذلك بحال من يجى
شيئا فلا يروى منه **قال** السابع مرادفة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الى من الرحيق السلسل
اقول الرحيق صفة الخمر والسلسل بسينين مهملتين ولامين السهل الدخول فى الحلق وانت خبير بان معنى اشهى
لى احب الى وقد عرفت ان الى المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل معناها التبيين كما صرح به فى
المتن فعلى هذا يكون فى البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها وليست فيما اخر **قال** وخرج على تضمين تهوى
معنى تميل **اقول** يعنى فعدى تهوى بالى كما تعدى تميل بها وفى حواشى المصنف على التسهيل فان قيل الاحسن
ان يقال انه ضمن تستقط معنى اى تسقط اليهم بسبب حبها لانه لم يطلب مجرد الميل الذى يدل عليه تهوى بالكسر بل طلب
الميل والاتيان لمجيء ارفقا قالة المحب فالجواب لا معنى سقوط القلوب اليهم ميلها فلا تقتضى معنى السقوط ولو كان
التركيب واجعل طائفة لامكن هذا التاويل وفى المصابيح للوزير سنان الدان يجمع الى عباده وقيل الافئدة الجماعة
قال المصنف وعلى هذا اتقوى ذلك التوجيه قلت ويكون اطلاق الافئدة مجازيا مبنيا على تسمية الشئ باسم

اى بالفتح والسكون

جزئه كتسمية الربيئة عينا اى بالفتح والسكون **قال** الم تسمعى اى عبد فى رونق الضحى بكاء حمامات لهن هديل
اقول عبد مرخم عبدة اسم امراة ورونق الضحى حسنه وبريقه والضحى هو حين تشرق الشمس قال فى الصحاح هو مقصور
يذكر ويؤنث فمن انث ذهب الى انها جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل مثل صرد ونغر والهديل صوت الحمام وهو المراد
فى البيت والهديل ايضا فرخ كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده جارح من جوارح الطير قالوا فليس من حمامة
الا تبكى عليه قال الشاعر وما من تهتفين به لنصر باسرع جابة لك من هديل كذا فى الصحاح وليس فى البيت الذى انشده
المصنف ما يعين حال المنادى من قرب او بعد او توسط **قال** خلافا للكوفيين وصاحبى المفتاح والمستوفى **اقول**
حكى ابن خالويه عن ابى عمرو الزاهد ان ابا العباس المبرد ذهب الى ان اى من حروف العطف فهذا امام كبير من ائمة البصريين قال
بهذا القول **قال** لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما **اقول** يعنى واى يصلح للحذف دائما فلا يكون حرف عطف
واحترز بقيد الدوام من العاطف الذى يصلح للسقوط فى بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار فى
مثل زيد قائم وقاعد والصفات نحو مررت برجل فقيه وكاتب وشاعر **قال** ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه
اقول يعنى واى ملازمة لذلك فلا يكون حرف عطف واحترز بالملازم مما يعطف الشئ على مرادفه تارة ودون اخرى كقوله
والفى قولها كذبا ومينا فان الواو كما تعطف فى ذلك تعطف غيره نحو زيد وعمرو قائمان فلم يلزم ملازمة لعطف المرادف **قال** ويقع
تفسير الجمل ايضا كقوله وترميننى بالطرف اى انت مذنب وتقليننى لكن اياك لا اقلى **اقول** قد مر انشادى لهذا البيت
فى ان المكسورة الخفيفة وحكايتى عن الزمخشرى ان اصله لكن انا فحذفت الهمزة والقيت حركتها على النون فتلاقت النونان
فكان الادغام ومر ان المصنف اختار ان الهمزة حذفت اعتباطا قلت وتقديم المفعول لرعاية القافية قال والمعنى لكن انا
لا اقليك وترميننى تشير الى وتقليننى اى تبغضيننى يقال قلاه يقلاه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد ويقلاه لغة
طى **قال** وقد نظم ذلك بعضهم فقال اذا كنيت باى فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف وان تكن باذا يوما تفسره
ففتحة التاء امر غير مختلف **اقول** كنيت سترت اى اتيت بفعل خفى المعنى وقوله باى متعلق بمحذوف يدل عليه تفسره اى
اى اذا كنيت عن الكلام مفسرا باى فعلا والحاصل ان يكون فعلا منصوبا بكنيت وباى يتعلق بتفسره لما يلزم عليه من الفصل
بالاجنبى وبتقديم معمول الصفة على الموصوف وكلاهما محذور والباء من قوله باذا للمصاحبة لا الالة لان اذا الة التفسرة واما المفسر
ما بعدها اى وان يكن مفسرا مع اذا بما يذكر بعدها اى بفتح الهمزة وتشديد الباء **قال** وقد تخفف كقوله وتسخرت
نصرا والسماكين ايهما على من الغيث استهلت مواطره **اقول** الضمير المستتر فى تخفف عائد الى اى الاستفهامية وهى اقرب
مذكور فى كلامه وتنظرت اى تنظرت فى مهلة ونصر اسم رجل والمراد بالسماكين كوكبان يقال لاحدهما السماك الاعزل وهو من
منازل القمر ويقال للاخر السماك الرامح وليس من المنازل واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة صفة السحاب اى صبت سحابه
المواطر والضمير من ايهما يعود على الامرين المتقدمين اللذين احدهما نصر والاخر السماكان **قال** وجوز الزمخشرى وجماعة كونها موصولة

اى بفتح الهمزة وتشديد اليا

مع ان الضمة اعراب فقدروا متعلق النزع من كل شيعة وكانه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر انه سئل من هذا البعض فقيل هو
الذي هو اشد ثم حذف المبتدأ المكتنفان للموصول وفيه تعسف ظاهر **اقول** يعني من جهة اجتماع امور من حذف مفعول لننزعن
فان من كل شيعة ليس مفعولا حقيقة وتقدير سؤال محذوف وحذف مبتدأين والظاهر ان لا تعسف لان هذه الامور التي اجتمعت
كل منها جار على القواعد اذ لا نزاع في صحة قولك اخذت من الدراهم ولا في حسنه ولا في ان الاستيناف على تقدير سؤال
سائغ في تراكيب البلغاء وفي الكتاب العزيز منه شيء كثير ولا في جواز حذف المبتدا القرينة ثم لا اعرف المحل الذي وقع فيه
المصنف على ان الزمخشري يجعل ضمة اي في هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذي في الكشاف نصه واختلف في
اعراب ايهم اشد فعن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وسيبويه على انه مبني لسقوط
صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جيء به لاعرب وقيل ايهم هو اشد ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة كقوله وهبنا له
من رحمتنا اي لننزعن بعض كل شيعة وكان قائلا يقول من هم فقيل ايهم اشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض الى ضمه
ايهم هل ضمة اعراب او بناء ولا يخفى انه يلزم على جعلها اعرابية الحكم بان اي معربة مع حذف صدر صلتها وهو باطل على
القول المختار **قال** ولا اعلمهم استعملوا ايا الموصولة مبتدأ وسيلقه ذلك عن تغلب **اقول** هذا الكلام ان كان
من تمام الاعتراض على الزمخشري فمشكل لان ايهم على رأيه خبر لا مبتدأ وان كان اخبارا عن حكم من احكام الكلام ان كان من
اي الموصولة لا ردا على الزمخشري فهو غير مناسب لانه ادخال لامر اجنبي بين امور متناسبة **قال** وهذا ابطل من رسم
الضمير متصلا باي **اقول** فيه نظر فقد زعم بعضهم في لات ان لا نافية وان التاء مزيدة في اول الحين ثم رسمها متصلا
بها في مصحف عثمان رضي الله عنه ورده المصنف بانه قال لا دليل فيه فكم في خط المصحف من اشياء خارجة عن القياس
قال ولا يجب حذفها بان طال في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك **اقول** يعني انها من موصول وجب حذف عائده
والتزم كون صلته جملة اسمية والاصل لا مثل الذي هو زيد ولقائل ان يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة في لا سيما
بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها توصل بظرف كقولك لا سيما عندك الكريم لا سيما الذي شهادة من حجرة تنقلب
او جملة فعلية كقوله فق الناس في الخير لا سيما ينيلك من ذي الجلال الرضى **قال** وهي حال مقدرة مثلها في قوله
طبتم فادخلوها خالدين **اقول** ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترعني بصدود يقع في
ثلاثة ايام معدة اي بعد الوصال والمعنى على هذا ما سررتني بالوصال الا في حال كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة
ايام بعد اليوم والاخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من المفعول فتأمل **قال**
او لا محل لها على ان تكون معطوفة على الاولى بفاء محذوفة كما قيل في واذ قال موسى لقومه ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة قالوا
أتتخذنا هزوا قال اعوذ بالله وكذا في بقية الآية وفيه بعد **اقول** يعني في الآية والبيت لانه في الآية فلما في ذلك من تكرير
حذف العاطف ارتكابا لما لا يؤدي المعنى المقصود وذلك لان عطف جملة على اخرى يقتضي تشاركهما الثانية للاولى فيما

السعة

اشتملت عليه من القيود فان ذلك لا يلزم تسلط النفي على المعطوف وتؤول الامر الى الاخبار بجملتين احدهما فيها نفي معنوي وهو الاولى
والثانية فيها نفي صريح باق على حاله العدم تسلط نفي الاولى عليه والمعنى حينئذ لم تسرني بوصال فلم ترعني ثلاثة ايام بصدود وليس
هذا مراد فان قلت لا نمنع من تسلط النفي عليه فيسلط ويستقيم المعنى قلت هذا وان كان ممكنا الا ان فيه احتمال غير المقصود
مع ارتكاب حذف العاطف فضعفه بعد **قال** ومن روى ثلاثة بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتني لخلو ترعني عن ضمير ذي
الحال **اقول** يجوز ان يكون التقدير عنده القائل لم ترعني ثلاثة منك بصدود فيحصل الربط باعتبار المحذوف **اذ قال**
ولها اربع استعمالات **اقول** وفي بعض النسخ اربعة بالتاء ووجهها ان مفرد استعمالات استعمال وهو مذكر فلا
اشكال ووجه الاربع ان يقال انث باعتبار ارادة الحال او جعل جمع الاستعمالة بالتاء ويرجح نسخة اربعة قوله في التفصيل احدها
والثاني والثالث والرابع فذكر الكل ويحتمل ان يكون انث وذكر **قال** والرابع ان تكون مضافا اليها اسم زمان صالح
للاستغناء عنه نحو يومئذ **اقول** كان تقول اكرمتني فاثنيت عليك يومئذ وحينئذ فاليوم والحين صالحان للاستغناء
عنهما اذ يجوز ان تقول فاثنيت عليك اذ اكرمتني والمعنى بحاله فان قلت ما هذه الاضافة الواقعة في مثل هذا التركيب قلت قال ابن
مالك هي من اضافة المؤكد الى التاكيد والذي يظهر لي ان هذا من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك ان اذ مضافة الى جملة
محذوفة فان اجاء زيد واكرمته حينئذ فالمعنى حين اذ جاء والثاني مختص بالاضافة الى المجيء والاول عار عن ذلك فهو اعم منه فلا يكون
الثاني مؤكدا له لانه يكون مفسرا له ومبينا للمراد به كما يبين الاعم بالاخص وللاضافة فيه بيانية اي واكرمته حينا هو حين مجيئه
قال وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف اي واذكر قصة مريم **اقول** هكذا ثبت في النسخ التي
رايتها من هذا الكتاب او حذفت اليه وقيل ظرف لمضاف مفعول محذوف لكان حسنا فان القصة المقدرة هي لفظ مضاف الى
مريم وهو محذوف وما ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بان يكون قوله محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد الحذف
وهو لفظ مريم لكن لو عرف فقيل الى المفعول لكان حسنا **قال** فتقتضي هذا الرجحان ذا مبتدأ ولا نعلم قائلا بذلك
اقول اذا كان الجمهور يجيزون خروجها عن الظرفية عند اضافتها وغيرهم عند الاتيان بها مفعولا به او بدلا منه فلا
حينئذ انها ظرف متصرف ولا يمتنع جعلها مبتدأ ولا يحتاج فيه الى سماع خاص من العرب **قال** وكان حقه ان يقول اذ
كان لانهم يقدرون في هذا المثال ونحوه اذ تارة واذا اخرى بحسب المعنى المراد **اقول** لكنه عدل عن ذلك ليفيد ان كلا من اذ واذا
كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما غير ظرف **قال** ثم ظاهر هذا المثال انهم يلتزمون كذا **اقول** يظهر لي انه في كلام الزمخشري
اشارة الى ان العرب لا ينطقون بهكذا وذلك لانه قال في قولك ولم ينطق قولهم فاشار الى ان هذا هو التقدير الذي ينطق به عند
ارادة التفسير في قولك عند القصد الى ابراز ما تقدر في المثال **قال** والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب **اقول**
قد يشعر هذا بان ثم قولا غير مشهور بان حذف هذا الخبر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف في مثله عار عن الخلاف اللهم الا ان
يكون مراده بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم فهذا الوجه فان اظهار مثل هذا الخبر سمع قليلا كقوله

لكن الغران برماك عزوان بين فانت لدى بحبوحة الهون كائن **قال** وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في
اعناقهم فان تعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا **اقول**
فيه نظر اذ لا مانع من ان يتأول بهذا بما اول به الجمهور يومئذ تحدث اخبارها فيقال هذا من باب ونفخ في الصور اي مما نزل المستقبل
الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بمضاد عن ذلك **قال** وانما يرتفع السؤال على القول الاول **اقول**
يعني بالسؤال ما اورده في المتن بعد هذا من الاستشكال وهو ان اذ لا يبدل من اليوم لاختلاف الزمانين الى آخره **قال** لان معمول
خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها **اقول** يعني بالخمسة ان المكسورة وكان ولكن وليت ولعل وكان الاولى بالمصنف لو قال الستة
ليدخل ان المفتوحة التي في الكلام اذ هي التي في الآية فيستقيم التعليل ظاهرا وتقريره ان يقال ثبت انه معمول كل من الاحرف الستة
المشبهة بالفعل لا يتقدم على تلك الحروف وان المفتوحة منها فلو جعلت اذ في الآية ظرفا لمشتركون لزم تقديم معمول ما هو من
تلك الاحرف الستة عليها وهو باطل واما مع الاقتصار على الخمسة فيرد علينا ان ان المفتوحة ليست منها والكلام انما هو في المفتوحة
فيقال في الاعتذار عن عدم عدها مع الخمسة انها تركت كما فعل سيبويه ومتابعوه لانها فرع عن المكسورة ولم يكن من المصنف
في هذا المقام داع الى ارتكاب مثل ما يحتاج الى الاعتذار عنه **قال** ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول **اقول** بيان ذلك
ان المفتوحة موصول حرفي لانها تؤول مع صلتها بمصدر وصلتها معمولاها الاسم والخبر وقد فرض ان اذ المتقدمة على ان
ظرف لخبرها الذي هو مشتركون فلزم تقدم بعض الصلة على الموصول وهو محذور قلت ويتجه على المصنف ان يقال كان الصواب
احد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة كما مر واما ان يسقط العلة الاولى ويثبت الثانية واما الجمع بينهما
فمشكل وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام والعلة في ذلك بالنسبة الى
المفتوحة ما تقدم من كونها موصولا لا لاجل هذه العلة فانها مسلوبة الصدرية بدليل اعجبني انك محسن وكرهت انك مسيء اذا
تقرر ذلك فنقول ان اراد خصوص الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان اراد الخمسة مع ما تفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة
فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة امرا لكونها من الاحرف المشبهة بالفعل
وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط **قال** وقوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
اقول قريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة والاصح الذي عليه الجمهور انهم سموا بذلك لتقرشهم
اي لتكسبهم والرواية في مثلهم بالفتح وسيأتي الكلام عليه في ما وغيرها ان شاء الله تعالى والبشر الانسان ذكرا كان
او انثى واحدا كان او غيره وقد يجمع فيقال ابشار **قال** وقول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا
اقول السفر بسكون الفاء جماعة واحدها سافر كصاحب وصحب وراكب وركب والسافر هو الذي خرج للسفر و
المهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة **قال** وانما يصح ذلك كله على القول بان التعليلية حرف **اقول** عدم الصحة في آية
الاحقاف واذ لم يهتدوا به فسيقولون وآية الكهف واذ اعتزلتموهم وما يعبدون ظاهر واما قد نظر للتنافي بين المضي والاستقبال

واما

واما في البيتين فلكون التعليلية فيهما ليس بظاهر بل في محل نظر **قال** وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم **اقول** يريد هذا القائل ان اذ
ثبت ظلمكم عندكم وتبين ظلمهم عندهم يكون يوم القيامة فكأنه قيل ولن ينفعكم اليوم اذ صح ظلمكم عندكم فهو بدل ولا اشكال
لان اذ للاستقبال على هذا التقدير فلم يختلف الزمان **قال** وليس في التقدير الحالي ما قد سلف لعدم اذ هديتنا الا ان المعنى
هنا لانه لا يستغنى عن معناها كما لا يجوز الاستغناء عن يومئذ في سند لانها لا تحذف الا لدليل **اقول** هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان يقال قد مر ان بعد الاضافة الى اذ في نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا اسم زمان لا يصلح للاستغناء عنه فلا يحذف وقلتم
في هذه الآية ان التقدير بعد اذ ظلمتم فجوزتم حذفه والاستغناء عنه وهو مناف لذلك الكلام السابق وتقرير الجواب انا لم نقل
في هذه الاخيرة ان بعد استغني عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم وانما قلنا كما هو مراد مقصود معناه ولكن حذف لدليل
فلا ينافي **قال** كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وبينما المرء في الاحياء مغتبط
اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير **اقول** قد لا يوجد في بعض النسخ الا البيت الاول لانه المثال المطابق لما هو بصدده و
المياسير جمع ميسور بمعنى اليسر جمع تنبيها على ارادة الانواع والمغتبط هنا المسرور والرمس تراب القبر والمعنى انه هو الرمس
وتعفوه تمحوه وتجعله دارسا والاعاصير جمع اعصار وهي ريح تهب فتثير الغبار ويرتفع الى السماء كانه عمود **قال**
والثاني التحقيق كقد وحملت عليها الآية **اقول** يريد بها قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون
وانما حملناه على ذلك ولم نحمله على انه اراد قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لانه سيقول في القول بالتحقيق في الآية فالجملة
معترضة بين الفعل والفاعل وهذا متحقق في آية الزخرف لان اذ ظلمتم على القول بان اذ فيه للتحقيق جملة معترضة بين الفعل
وهو ينفع وفاعله وهو انكم في العذاب مشتركون ولا مثل هذا في واذ قال ربك للملائكة لا يتأتى بوجه **قال** مسئلة تلزم اذ
الاضافة الى الجملة الاسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل **اقول** يجوز ضبط نصب الاضافة بالنصب على المفعولية وبالرفع على
الفاعلية واذ مفعول وقد نصوا في الاسمية على حكم لم يتعرض اليه المصنف وهو استقباح ان يكون الخبر فيها فعلا
ماضيا نحو جئت اذ زيد قام قالوا لان الخبر مسلط على الاسم او ما ضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا
فلذلك حسن اذ زيد قائم واذ زيد يقوم كما حسن زيد قائم وزيد يقوم بدون اذ وقبح اذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون اذ لان
الغرض بيان مضي الفعل وهو مستفاد من اذ فلم تدع ضرورة الى الماضي مع وجودها **قال** وقد اجتمعت الثلاثة في
قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا
اقول ينبغي ان يتعين في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل او فعلا مضارعا لئلا يؤدي الى
المستقبح مثل زيد قام على ما مر آنفا **قال** وقد يحذف احد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له انها اذ اضيفت الى المفرد كقوله
هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك **اقول** الافنان جمع فنن بفتح
العين وهو الغصن الملتف او جمع فن وهو الحال والضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصصها

وعامل ان منقلب واسم الاشارة الاول اشير به الى العيش باعتبار حاله والثاني المحذوف اشير به الى حال الافنان والجملة المفسرة
بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل يرجع لنا لياليا حال كونها مثل الاغصان الملتفة في نضارتها وحسنها او حال كونها ذات فنون
من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي اللاتي مضين في حال ان عيشنا منقلب من طور الى طور او حال تلك العيش مثل
حال تلك الاغصان في الرونق والبهجة او مثل تلك الفنون المختلفة في الحسن **قال** والاكثر ان الثانية تجرد اعني كونه زمان
ونحو اسم عين **اقول** لا مانع من ان يكون خبرا عنه على ان يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما
في قولهم كل يوم ترتب تلبساي تجدد ثوبا والتقدير في البيت اذا ما لقنا اذ ذاك اي انا لقنا كان في زمان وجود التجاور و
لقائل ان يقول لا يحتاج الى الحذف ايضا لان جميع الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان مثل نحن في شهر كذا و
هو عين لفظ البيت **قال** وهو كقول المتنبي وحشا طلل **اقول** هذا صدر بيت من بحر الوافر مجزوء ملوح كانه طلل
والموحش المنزل الصار وحشا اي قفرا لا انيس به والطلل ما شخص من اثار الدار والجلل من الاضداد يطلق على الحقير وعلى العظيم
والمراد ههنا الثاني **قال** وقالت الخنساء كان لم يكونوا حمى يتقى اذ الناس اذ ذاك من عز بزا **اقول** الحمى هو الممنوع مما يحصل
منه ضرر ويتقى يحذر ويخاف ومن عز بز مثل مشهور ومعناه من غلب اخذ السلب **قال** وكالموصول تحذف صلته لدليل قال
نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا **اقول** البيت مدرج من بحر الكامل المرفل واخر صدره الواو من جموعك وانما ينهض
البيت دليلا على الاخفش لانه كان يقول ببناء الموصول عند حذف الصلة والا فلو قال معرب لا مكن في البيت **قال**
وبقول انبيك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح **اقول** قد مر ان الطلاب بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف
الاولى او الثانية والمعنى حال كونك ملتبسا بعافية والاسمية حال ثانية من الكاف ايضا وهي بمعنى الحال الاولى ويحتمل ان يكون
بعافية ظرفا لغوا متعلقا بالفعل من انبيك اي انبيك في حال عافية والاسمية حال من الياء **قال** وابتدأ بالنكرة
لتقدم خبرها عليها ظرفا قلت هذا معارض لما وقع له في الباب الرابع في مسوغات الابتداء بالنكرة فانه ادعى في نحو
له بيان ان المسوغ هو كون الخبر ظرفا مختصا وانكر على من قال من النحاة ان للتقديم مدخلا في التخصيص قال وانما وجب التقديم
في مثل في الدار رجل لدفع توهم الصفة لا لكونه مسوغا **اذا قال** اذا للمفاجاة **اقول** هو بهمزة بعدها جيم والمراد
بها الهجوم والبغتة تقول فاجاه كذا اذا هجم عليك بغتة **قال** فيختص بالجمل الاسمية **اقول** هذا على احد الاقوال وقد
حكاها على الاسمية والفعلية المصنف في اخر الكلام على قد وهي ثلاثة الاول اختصاصها بالجمل الاسمية كما ذكرها الثاني
جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث الفرق بين ان تقترن الفعلية بقد فيجوز دخولها عليها وان لا تقترن بها فيمتنع
قال ولا يحتاج لجواب **اقول** لعدم تضمنها الشرط **قال** ولا يقع في الابتداء **اقول** يعني في صدر
الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة فلا بد في حصول هذا
الغرض من تقدم شيء عليها فلزم ان لا يقع في الابتداء **قال** وظرف مكان عند المبرد **اقول** ومقتضاه ان لا يكون

اذا

اذا مضافة

اذا مضافة الى الاسمية الواقعة بعدها اذ لا يضاف من ظروف المكان الا حيث قال الرضي وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع
اذا الفجائية اذ لا معنى لقولك فاذا المكان السبع بالباب قلت وفيه نظر لامكان كونه الباب على ان المكان لكن فيه الفصل
بالمبتدا بين البدل والمبدل منه ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف **قال** والثالث الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر
مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم الاية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف
هذا لغيره **اقول** لم اقف للزمخشري على كلام صريح في انه يقول ان اذا الفجائية ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف
انها اسم للمكان الظرف قال في تفسير قوله تعالى في سورة طه فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ما نصه
يقال في اذا هذه اذا المفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض
المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم
ففاجا موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم انتهى وقال في سورة الروم عند قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون و
اذا للمفاجاة اي ثم فاجاتم وقت كونكم بشرا منتشرين في الارض انتهى وظاهر كل من هذين الموضعين انه جعلها اسم زمان
مجردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجاة وهو كلام ابن الحاجب فقال التقدير في خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففاجات
وجود السبع بالباب وعلم انه في الكشاف في الاية التي تلاها المصنف شيئا مما ذكره وانما فيه فان قلت فما الفرق بين اذا
وان قلت الاولى للشرط والثانية للمفاجاة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هذا كلامه من غير زيادة فلعل المصنف
عثر على ما حكاه عنه في محل اخر والله تعالى اعلم **قال** فقال الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه **اقول** هذا
خلاف ما حكاه الرضي من ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها وكذا حكاه الاندلسي في شرح المفصل والظن ان الصواب ما
حكاه المصنف فان الكسائي لو انكر الرفع لكان سيبويه يسجل عليه بخطئه في انكار ما ورد في القران من الرفع ونحوه
فيه ولم ينقل ذلك فدل على ان الكسائي اجاز النصب والرفع معا **قال** ولقد احسن الامام الاديب ابو الحسن حازم
ابن محمد الانصاري اذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسئلة **اقول** هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم
الانصاري القرطاجني بقاف مفتوحة وراء ساكنة فطاء مهملة والف فجيم مفتوحة فنون فياء نسبة الى قرطاجنة الاندلس
لا الى قرطاجنة تونس كان اماما بليغا رايا اماما في الادب نزل تونس وامتدح بها المنصور صاحب افريقية ومات حازم سنة اربع
وثمانين وستمائة ونحن نذكر ما يحتاج الى البيان من الكلام على الفاظ الابيات التي ساقها المصنف من هذه القصيدة ونترك ما
يعرض اليه في المتن فنقول قوله والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا اذا عنت فجاءة الامر الذي دهما العرب بضم العين و
سكون الراء كالعرب بفتحهما خلاف العجم وهم سكان الامصار والاعراب سكان البادية منهم وعنت اي ارادت وقصدت و
الفجاءة على وزن الرحمة مصدر فجئه الامر وفجاه اذا اتاه بغتة ودهم بكسر الهاء جاء بغتة وربما نصبوا بالحال بعد اذا وربعد ما
رفعوا من بعدها ربما اي يحتمل ان يكون الباء متعلقا بالحال السببية اي نصبوا الحال الواقع بعدها بسبب ارادة الحال ويكون بمعنى

على كما وقع في المتن ويوجد في بعض النسخ ورب امر فعوام بعده والمعنى انهم ينقصون نا بعد او قليلا ادبر فعونه كثيرا فيكون ربما
الاولى للتقليل والثانية للتكثير فان ترك ضميرا اكتسى بها : وجه الحقيقة من اشكاله غمما : يعني الحقيقة المراد من اللفظ والغمم
بفتح الغين المعجمة والميم سيلان الشعر حتى يضيق الجبهة والقفا وتشبيه وجه المراد بالشيء المختفي تحت الساتر استعارة
بالكناية واثبات الساتر له هو الغمم استعارة والكسي ترشيح او تشبيه المراد بالشكل الحسن استعارة بالكناية واثبات
الوجه له استعارة تخييلية والغمم ترشيح وكذا التشبيه لذا اعيت على الافهام مسئلة اهدت الى سيبويه الحتف و
الغمما : اعيت صعبت والحتف الموت والغمم جمع غمة وهي الكربة واستعارة الاهداء الذي هو الاتحاف بما يقتضي سرور المهدى
اليه لما هو ضده على سبيل التمليح والتهكم وفي قافيتي البيتين الجناس المحرف وفي الجواب عليها اهل اذا هي او هل
اذا هو اياها قد اختصما : عليها الظرف متعلق بالجواب على انه بمعنى عن او مستقر في محل نصب على الحال وعلى معناه المعرف
والمعنى بحسب القرينة هل يرد عليها او تشكين بها الضرورة واختصما مبني للمفعول فالنائب عن الفاعل ضمير مصدر اختصم
اي الاختصام المعروف ولا يجوز ان يكون النائب الجار والمجرور المتقدم لامتناع تقديم النائب على رافعه كالفاعل والمبني
للمعلوم والالف فاعل ضمير الاثنين يعود الى سيبويه والكسائي لتبادر الذهن اليهما عند ذكر هذه المسئلة لشهرة اختصامهما
فيها وخطاء ابن زياد وابن حمزة فيها : قال فيها انا بشر وقد ظلما : وغاظ عمرا علي في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما : كغيظ
عمرو عليا في حكومته ياليته لم يكن في امره حكما : وفجع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما : كفجعة ابن زياد كل منتحب
من اهله اذ غدا منه يفيض دما : المنتحب هو الذي يبكي اشد البكاء وضمير اهله في البيت السابق يعود الى هذا البيت الاخير
يعود الى عمرو والمراد بسيبويه ابو بشر وفي البيت الاخير يعود الى علي والمراد به امير المؤمنين ابن ابي طالب كرم الله وجهه
واحدى قافيتي البيتين الاخيرين دما بكسر الدال الله جمع دم قصر للضرورة والاخر بفتحها مفرد الجمع المذكور دفعا للايطاء
ويوجد بينهما الجناس ويقع في بعض النسخ احدى تينك القافيتين بالذال المعجمة المفتوحة وهو مقصور الذماء والمراد به
بقية الروح لكن المناسب ان يكون معه يفيظ بالياء المضمومة فظا معجمة من قولهم فاظت نفسه اي ذهبت وفي اصل هذه
القصيدة بعد هذا البيت زيادة لم يذكرها المصنف فظل بالكرب مكظوما وقد كربت بالنفس انفاسه ان تبلغ الكظما
الكرب الغم والمكظوم المأخوذ بكظمه بفتح الكاف والظاء المعجمة وهو مفتح الفم كربت كادت بالنفس حال من انفاسه والباء للمصاحبة
والمعنى اشكادت انفاسه حال كونها المبتة ... ان تبلغ مفتح الفم اي كاد يموت وادخل ان في خبر كرب وهو قليل قضت
عليه بغير الحق طائفة حتى قضى هدرا ما بينهم هدرا : قضت حكمت وكان مراده بالطائفة العرب الذين رشوا ... افقه الكسائي
قضى مات هدرا باطلا وهدرا بمعناه وفي البيت الجناس التام اولا والاخر الاحتمال كل احد وحكما من سدوم تقضي عمرو
بن عثمان ما قد قضى سدوما : من سدوم اي من قاضي سدوم وهي قرية قوم لوط عليه السلام يضرب بهذا القاضي المثل
في الجور والسدم الندم والحزن حسادا من الورى عرفت فضلهم تلفيه منتقدا للقول منتقما : فما النهى دمائهم معاندها

والالفاظ

ولا المعارف من اهل النهى وسما : انتقاد القول التفتيش عن معايبه ومناقشته فيه والانتقام معروف والنهى جمع نهية بالضم فيهما
وهي العقل والذمم جمع ذمة وهي العهد والميثاق يعني ان العقول ليست في هؤلاء الحساد صغار فهاولين المعارف في اهل
العقول منهم ... وفي البيت الاول الجناس وفي الثاني العكس والتبديل واضحت بعده
الانفاس كامنة في كل صدر كان قد كظما او كظما : الانفاس جمع نفس بفتح الفاء وكامنة مختفية وكظم جمع الكرب وظاؤه معجمة
وكظم اخذ الغم بكظمه وهو مفتح فيه كما مر وبعد هذا البيت ما انشده المصنف من قوله واصبحت بعده الانفاس باكية في
كل طرس كدمع سح وانسجما : الانفاس بالقاف جمع نفس بكسر النون وهو المداد والطرس الصحيفة وهو الكاغذ وسح وانسجم
مثله وليس يخلو امرء من حاسد اضم لولا التنافس في الدنيا لما اضما : والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح الناس
شجوا عالم هضما : التنافس الرغبة والغبن الخدع واشجى افعل التفضيل من شجاه يشجوه اذا احزنه والمحنة البلية وابرح
اشد والشجو الحزن قال وضما في اخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الاشكال والخفا اقول فاريد الغمم الموضوع
لسيلان الشعر كما مر لازم معناه وهو خفاء ما تحته واستتاره قال واضم كغضب وزنا ومعنى والحجام ضاده والوصف
منه اضم كفرح اقول واضم بمعنى حسد او حقد ايضا والوصف منهما كالاول وكلاهما مناسب في البيت فان جعلته من
الحسد كان تاكيد العطف الحاسد وان جعلته من الحقد كان صفة وهو ظاهر واما اضما الواقع في القافية فهو فعل ويمكن انه
حمله على كل من المعاني الثلاثة قال وهضم مبني للمفعول اي لم يوف حقه اقول يجوز نصب الحق على ان يكون النائب عن
الفاعل ضميرا عائدا الى العالم ورفعه على انه النائب ولا ضمير في الفعل قال وابنوا فعل بفتحتين واصله ابو اقول
لكن حذفت لامه اعتباطا واذا جمع جمع سلامة المذكر جعلت حركة الباء ضمة مع الواو وكسرة مع الياء اذ لا اعتداد بذلك
المحذوف لكونه حذف نسيا منسيا قال فاذا بنينا مثله اقول يعني على ما تقتضيه القياس من الاعتداد بالمحذوف
قال واما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء اقول قوله فخارج عن القياس جواب لاما
لان قولنا ان ثبت جملة معترضة بين اما وجوابها المقترنة بها للاشعار بان في ثبوت مثل هذا التركيب كلاما وجواب ان محذوف لدلالة
الكلام عليه اي ان ثبت فلا نعتد به قال ولا انها تحتاج الى زعمه اقول يجوز ضبط هذه الزاء بالفتح والضم والكسر كما
في القاموس مثلثة القول الحق والباطل واكثر ما يقال فيما يشك فيه قال ويشهد له قراءة الحسن اياك يعبد ببناء الفعل
للمفعول اقول لكن لا تتحقق الان بل نعبد بالنا الفوقية وجه الظاهر اذ المعنى انت نعبد وقراءته بالياء التحتية ... الاحتياج
احذف اي انت الذي يعبد الظاهر الاول قال وانها رفعت عبد الله اقول يعني في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم
وهو المثال الذي اورده الكسائي في مجلس مناظرته لسيبويه كما ذكر في المتن في اوائل المسئلة قال واما قوله تعالى و
الذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم اذا قيل انما التقدير يقولون ما نعبدهم فانما حسن اضمار القول لسهل عنده
اقول الاية هي قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يحكم بينهم فيما هم فيه

يختلفون وقوله فانما هي جواب اما الشرطية المصدرة باذا معترضة كما مر قريبا واذ المحض الظرفية متعلق بيجحدون واما شان قوله
تعالى كذا في زمان القول بان التقدير كذا فانما هي كذا فلا اعتراض وضمير عندهم عايد الى العرب والنحاة وانما قيد المصنف الآية بما ذكره
ليكون مما وفق المسئلة فيها وهو حذف خبر المبتدا اذا كان فعليا والا فاذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدا ويقولون المقدر حال
من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الآية عن ان يكون من قبيل ما نتكلم فيه البتة **قال** ومنه قولهم تفرقوا ايادي سبا
وايدي سبا **اقول** يعني مثل ما سبق من هذا الباب في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل قولهم ايادي سبا اي مثل اولاد
سبا ابن يشجب حين ارسل اليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء لانهم في التقوي بهم والبطش بهم كالايدي ولا يتعين
هذا النصب على الحال بل يجوز ذلك كما قال المصنف ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبا او ايادي سبا **قال**
وانما سكنت الياآن مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال كما في معدي كرب وقالي قلا **اقول** ظاهر كلام صاحب
التسهيل ان التسكين متعين وفي البسيط وشرح سيبويه للصفار انه يجوز في حالة النصب فتح الياء واسكانها و
معدي كرب اسم رجل وقالي قلا اسم بلد فان قلت اذا كان ايادي سبا وايدي سبا مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما
محلا للنصب بل المجموع هو الذي هو محل نصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال ايادي سبا وايدي سبا
بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال الكل فيه حينئذ البناء وعلى انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه
مضاف وفي مضاف اليه ترك تنوين سبا لانه غير منصرف ولم يظهر الفتحة على الياء استصحابا للتركيب الاصلي وعليه يتمشى
ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الاضافي **قال** والغالب ان يكون ظرفا للمستقبل **اقول** يعني ظرف الحدث المستقبل
اي المستقبل زمانه واندفع كون هذا اعتراضا على ما عليه المعربون من قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان فانه يوهم انه
ظرف مظروفه الزمان **قال** وقد اجتمعا في قول ابي ذويب والنفس راغبة اذا رغبتها ... واذا ترد الى قليل تقنع **اقول**
لقد بالمسند موقعه والنفس لعينه [?] سيما الاغادة ان رغبتها في الكثير من الدنيا امرتك انها استمرت ولقيت بالماضوية فهي اذا رغبتها
لا ابرار غير الحاصل في معرض تحصيل الحق [?] الاسباب المتاخرة في حصول ولما كانت قناعتها في القليل وردها اليه بهذه
المثابة لقيتها بالمضارع **قال** وانما دخلت الشرطية على الاسمية في نحو اذا السماء انشقت لانها فاعل بفعل محذوف على شريطة
التفسير لا مبتدا خلافا للاخفش **اقول** يجوز كونه مبتدا ولا يمتنع كونه فاعلا وظاهر عبارة المصنف الحصر لا يفيد هذا **قال** واما
قوله اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع **اقول** الباهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس بن عيلان بالعين المهملة
والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة في تميم والمدرع الذي يكسى الدرع بالدال المهملة يعني انه اذا ولد للرجل الباهلي من
زوجة حنظلية ولد فذلك الولد هو النجيب الشجاع الذي يتاهل للبس الدرع لشرف ابيه هكذا فسره بعضهم والظاهر ان المذرع
بالذال المعجمة هو الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر ان حنظلة اشرف من باهلة والمعنى مستقيم ولا ينبغي ان يعدل عنه الى التغيير
اصلا **قال** ولا تعمل اذا الجزم **اقول** يعني وان كان فيها معنى الشرط لما تقرر من ان الحدث الواقع في زمنها مقطوع به

في اصل

في اصل الوضع فلم يسنح فيها معنى ان الدالة على الفرض والتقدير بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم **قال**
الا في الضرورة كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل **اقول** ما مصدرية ظرفية اي استغن مدة اغناء
ربك اياك بالغنى ويحتمل ان تنازع الفعلان فيحتمل تعلقه بالاول فقط والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل اما بالجيم اي اظهر الجمال بالتعفف
او كل الجميل وهو الشحم المذاب تعففا واما بالحاء المهملة اي تكلف حمل المشقة **قال** والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم
رافعة لاخرين هو وقت رج الارض **اقول** هذا نظير ما حكاه شارح اللب عن سيبويه في قولك انا ما اتقوم زيدا اذا يقوم عمرو
اي وقت قيام زيد هو وقت قيام عمرو وقلت في شرحه عن سيبويه نظر فان ابن جني امام حافظ بصري وانما حكاه عن المبرد قال في شرح
الحماسة وقد اجاز ابو العباس المبرد ان تقول اذا يقوم زيد اذا يقوم جعفر على ان يكون الاولى مرفوعة بالابتداء والثانية مرفوعة
بالابتداء والثانية مرفوعة لكونها خبرا عن الاولى حتى كانه قال وقت يقوم زيد وقت يقوم جعفر واما فيما تخريج ابي الفتح على قوله
فيمن نصب خافضة رافعة لان مع رفعهما كما في القراءة المشهورة لا يحتاج الى ذلك التخريج بل يبقى اذا على ظرفيتها وينتصب
اما بليس كقولك يوم الجمعة ليس لي شغل او بمحذوف اي اذا وقعت كان كيت وكيت **قال** وقالوا في قول الحماسي و
بعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست برائح ان اذا في موضع جر بدلا من غد **اقول** قال ابن جني حديث اذا
في هذا البيت طريف وذلك انها وقعت بها مرفوعا غريبا لانها عندنا بدل من غد وغد في موضع جر وكانه قال يا لهف نفسي من
اذا راح اصحابي الان هذا بغير توسط المبدل منه يقبح لان اذا قلما تباشرها الجار على انا بالحسن قد ذهب في نحو قولنا حتى
اذا كان كذا ان اذا مجرورة الموضع بحتى وفي البيت فوكدا الاعتداد بالمبدل منه وانه ليس في حكم الساقط انتهى وبعد غد ظرف
لمحذوف اي يرحلون والتلهف واللهف التحسر على الشيء قال الجوهري يا لهف كلمة يتحسر بها على ما فات والاصحاب جمع صاحب
كناصر وانصار وشاهد واشهاد كذا قيل وفيه نظر **قال** وذلك كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد
ما احملكم عليه تولوا **اقول** يعني ان هذا اخبار بقصة وقعت في الزمان الماضي فيكون اذا له قال شارح التسهيل القاضي
محب الدين ناظر الجيش وعلى ان يقال في هذه الاية ان المراد حكاية حالهم حين ابتداء الفعل واذا كان كذلك كان المحل حينئذ
موقع اذا دون اذ قلت انما يكون المحل لاذا حيث يكون المراد بالاستقبال والمعنى على ما اول به على الحال وليس كذلك **قال**
واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها **اقول** هذا اخبار بقصة العير التي قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب
يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه الا اثنا عشر رجلا وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فيكون اذا فيها للماضي وقال ناظر
الجيش المراد حكاية ما كانوا عليه وما هو من شانهم وعادتهم والمعنى حال هؤلاء انهم اذا راوا تجارة او لهوا كان منهم ما ذكر
ولولا ان في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من شانهم قلت
لا اسلم ان المراد الاخبار بان ذلك شانهم ودابهم وكيف وهولاء النفر منهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق
المصدوق ولا يليق بهم اعتبار مثل هذا الفعل الذي اتخذوه دينا وعادة من الخصال الذميمة القبيحة وانما المراد الاخبار بما وقع

على سبيل الندرة لان ذلك عادتهم المستمرة والمحال اذا احمل الماضي لا احمل الامر المستمر الذي يستعمل اذا فيه في بعض الاحيان كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون وقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا اي هذه عادتهم المستمرة وشانهم الذي لا ينفكون عنه فتامله **قال** وقوله وندمان تزيد الكاس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم

اقول المراد بالندمان هنا النديم لا النادم والكاس مؤنثة مهموزة الاناء يشرب فيه وقيل ما دام الشراب فيه وتغورت غربت والبيت ليس بقاطع على مجيء اذا للماضي لجواز ان يكون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا اي اذا غربت النجوم اسقيه **قال** والصحيح انه لا يصح التعلق باقسم لا انشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان **اقول** ليس هذا خاصا بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه فيلزم اذن ان لا يتعلق ظرف بفعل من نزيه في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له فما اجاب المصنف عن هذا فهو جواب خصمه عن ذلك **قال** في ناصب اذا مذهبان احدهما انه شرطها وهو قول المحققين

اقول لكن يلزم عليه ان يكون اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فان قلت قال ابن الحاجب ان نفس الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن اذا مضافا كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس قلت رده الرضي بانه انما حصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا لمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة كاذبا في تخصيصها التخصيص متى في قولك متى قام زيد وهو غير مختص اتفاقا **قال** كما يقول الجميع اذا جزمت يعني ان الجماعة اتفقوا اذا كانت جازمة للفعل الواقع بعدها على انها غير مضافة وسببه ان الاضافة من خصائص الاسماء فينافي الجزم **قال** والثالث انه يمتنع في قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا **اقول** لا مانع من ان يجعل السابق في البيت بمعنى الفايت ويتجه حينئذ فيه مذهب الجمهور اذ المعنى انه لا ادرك الماضي ولا افوت المستقبل الجائي الي بل سيدركني فهي شرطية والتقدير اذا كان شيء جائيا الي لا افوته وانتفاء الفوت حاصل في وقت المجيء واستقام وكذا يستقيم جعلها معمولا لما قبلها على انها غير شرطية فتامله **قال** الثالث انه يلزمهم في اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم **اقول** للجمهور ان يقولوا معنى هذا التركيب اذا جئتني اليوم يكون ذلك سببا للاكرام اي اكرمك غدا فليس اكرمتك في الحقيقة جوابا فطاح الاشكال **قال** وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيك يوم الجمعة سحر **اقول** ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الاخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق السحر على اول الفجر لقربه منه من باب اطلاق احد المتجاورين على الاخر فيكون المراد حينئذ في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك انه جزء يوم الجمعة اعم من سحر **قال** وانشد الفرزدق متى تردن يوما سفار تجد بها اديهم يرمي

المستجير المعورا **اقول** ورود الماء هو الشرب منه او الوصول اليه وسفار اسم لبئر لبني مازن بن مالك والاديهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجير بالجيم والزاي طالب الماء لارض او ماشية يقال استجزت فلانا فاجازني اذا طلبت منه ماء لارضك او ماشيتك واعطاكه اما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورت عن الامر صرفته عنه قال ابو عبيدة يقال للمستجير الذي طلب الماء اذا لم يسقه قد عورت شربه وانشد الفرزدق متى تردن سفار كذا في الصحاح **قال** والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون **اقول** يعني وما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما صرح به بعد وجواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون بان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن هناك مانع وان منع من عمله مانع فيها كاذا الفجائية وان ونحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب **قال** بالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله **اقول** ضمير منهما عائد على اذا الفجائية والحرف الناسخ وقد عرفت الجواب فان قلت في قوله فاني اكرمك ما يغاير الحرف الناسخ وفاء الجواب فلم اقتصر على الاول وترك الثاني قلت لعله اعتمد على ما صرح به ابو البقاء في اعرابه من ان الفاء الداخلة في جواب اذا لا يمتنع من عمل ما بعدها فيما قبلها وذكر الحوفي والزمخشري ان العامل في اذا جاء نصر الله سبح وهذا يدل على ان الفاء عندهما لا يمتنع كما قال ابو البقاء قال ابن قاسم وفيه نظر **قال** وليس هذا الجواب في ولا اقترن بالفاء شك وان يستعتبوا فما هم من المعتبين **اقول** فيه نظر اذ لا يلزم من اقتران الجواب بها بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا ان وهي اصلية في بابها بخلاف اذا قال الرضي ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز ان يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقرن المصنف جواب اذا الشرطية باللام وهو ممتنع وسيأتي له في مواضع ويقع كذلك في كلام المصنفين ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقفت له على شاهد يحتج به **قال** وقوله الان قرطا على آلة الا ان تكيده لا اكيدا **اقول** قرط بقاف مضمومة وراء ساكنة وطاء مهملة اسم رجل والآلة الحالة والمراد بها هنا السيئة والكيد المكر والحث اي ان هذا الرجل على حال سوء ولا انكر مثل مكره **قال** وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا **اقول** اشار بهذا الباب الى باب المنصوب على شريطة التفسير ويعرف بباب الاشتغال وانما قيد ذلك احترازا عن مثل وان احد من المشركين استجارك فيفسر العامل احد وهو لا يمكن عمله في ذلك لو سلط عليه ضرورة ان رافع الفاعل لا يجوز ان يتقدم عليه عند البصريين **قال** والجواب ايضا ان الجواب محذوف مدلول عليه بجديدا اي اذا مزقتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء **اقول** قد اسلفنا ان الرضي اجاز وقوع الجملة الاسمية جوابا لاذا مع خلوها لعدم عراقة اذا في الشرطية وعليه يتخرج هذه الاية انه صحيح ولا حذف **قال** وقول اخران الضمير توكيد وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف **اقول** التعسف هو الاخذ على غير الطريق وفيه نظر لان هذا القول ماش على القواعد غير خارج عن طريق القوم ولا تعسف فيه فضلا عن ان يكون التعسف فيه ظاهرا **قال** وقول اخران جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف لا داعي

اليه **اقول** بل الداعي قائم وهو البقاء اذ لا عطا غالب امرها مكونها استضمنت معنى الشرط والله الموفق للصواب

حرف الباء

حرف الباء **قال** ثم الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شي من جسمه او على ما يحبسه **اقول** اما كون الالصاق في الصورة الاولى حقيقيا فمسلم واما كونه كذلك في الثاني فمنظور فيه والظاهر ان الالصاق فيه مجازي اذ القبض على ما يحبسه كالثوب الذي هو لابسه مثلا ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما الالصاق بما يجاوره و يقرب منه فجعل الامساك بالثوب الصاقا به لما بينهما من المجاورة **قال** وكقوله وبات على النار الندى والمحلق **اقول** هذا عجز بيت صدره تشب لمقرورين يصطليانها وهذا مثال للاستعمال المجازي فان المراد بالندى الجود والمحلق صاحب تلك الدار وهو بكسر اللام وتشب بتقدير الضمير المستكن فيها عائد الى النار المذكورة قبل في قوله لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في يفاع تحرق والمراد بالمقرورين هنا الندا والممدوح والمقرور الذي اصابه البرد والاصطلاء الاستدفاء بالنار واليفاع بمثناة تحتية مفتوحة وفاء وعين مهملة المكان المرتفع **قال** فاذا استوى التقديران في المجازية فالاكثر استعمالا اولى بالترجيح **اقول** يعني ان جعل الباء للالصاق في مررت بزيد ليس حقيقيا ضرورة ان المرور لم يلتصق بزيد وانما التصق بمكانه وهو المكان الذي يقرب منه وجعل الباء للاستعلاء ليس حقيقيا ايضا ضرورة ان المرور لم يكن فوق زيد فقد استوى التقديران في المجازية والاتيان بالباء في صلة هذا الفعل اكثر استعمالا من الاتيان بعلى فيكون اما بالترجيح عليه لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس فيها الا تجوز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا يفضي الى نفس المجرور **قال** ومررت عليه وان كان قد جاء وانكم لتمرون عليهم مرون عليها ولقد امر على اللئيم الا ان مررت به اكثر وكان اولى بتقديره اصلا **اقول** هذا يقتضي ان على في مررت عليه بمعنى الباء وفيه نظر اذ لا داعي الى اخراج حرف الى اخر في معنى ليس حقيقيا له وفي شرح اللباب مررت عليه انما يقال اذا جاوزته في المرور لانك مجاوز بنكابك كانك صرت فوقه في كثرة السير واذا كان المرور بجانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء ايضا فان صح هذا اشكل قول الاخفش وقول المصنف ايضا فان قلت كيف يجيء ان مررت عليه من قول المصنف ومررت عليه وان كان قد جاء الى اخره مبتدا وفاين خبره وما موقع الشرط والاستثناء في هذا التركيب قلت الخبر محذوف وان هي الواصلة والواو الداخلة عليه واو الحال عند بعض و الاستثناء منقطع التقدير ومررت عليه لا ينبغي ان يجعل اصلا وان سمع مثله في الفصيح لكن مررت به اكثر فكان اولى بتقدير الاصالة ومثل هذا التركيب يقع في كلام المصنف كثيرا وتخريج على ما قلناه وتقدير كل مقام ما يليق به وسيلة للمصنف نظير هذا مما يقف عليه ان شاء الله **قال** وتخريج على هذا الخلاف خلاف في المقدرة في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا **اقول** هذا صدر بيت عجزه كلامكم علي اذن حرام وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع وكل محتمل في البيت اي تمرون بالديار ولم تقفوا عندها اكراما لنا او لم ترجعوا الينا او الينا **قال** وهي المعاقبة للهمزة في تصيير

الفاعل مفعولا **قال** فرهابك الا ان المراد بالتعدية هنا ان تضمن الفعل معنى التصيير التزاما التعدية بالمعنى الاخر فانهم يطلقونها على ايصال العامل الى المعمول بواسطة الحرف وهي بهذا المعنى لا خصوصية لها بالباء بل هي متحققة في جميع حروف الجر غير الزائدة وما هو في حكم الزائد **قال** او اثبت بمعنى نبت كقوله رايت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم حتى اذا انبت البقل **اقول** ضبط بعضهم انبت بفتح الهمزة وكثير بضمها قال الجوهري يقال انبت البقل وانبت بمعنى وانشد البيت والقطين الخدم والاتباع يستوي فيه الواحد وغيره والبيت شاهد عليه **قال** وتجري بالقدوم **اقول** قال في القاموس القدوم الة النجر مؤنثه وفي الصحاح والقدوم الذي ينحت به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وظاهر كلامه انه مذكر **قال** قد سقيت ابالهم بالنار **اقول** هذا صدر بيت من شطور السريع وبعده والنار قد تشفي من الاوار ويروى الاول قد اوردت مكان سقيت والاوار بضم الهمزة حرارة العطش **قال** اي سبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به **اقول** قصد تفسير التسبيح والحمد بما ذكره فنزهه عما لا يليق به هو معنى التسبيح واثبات ما يليق به هو معنى الحمد اذ هو الثناء بالصفات الجميلة فان قلت على هذا يلزم الامر بالحمد وهو انما وقع حالا مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بشي الامر بالحال المقيدة له بدليل اضرب هندا جالسة قلت لعل الا لا يلزم ذلك اذا لم يكن الحال من نوع الفعل المامور به او من فعل الشخص المامور كالمثال المذكور اما اذا كانت بعض انواع الفعل المامور به نحو حج مفردا او كانت من فعل المامور نحو ادخل مكة محرما فهي مامور بها وما نقله المصنف صحيح من هذا القبيل **قال** واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اي وبحمدك سبحتك **اقول** هذا الخلاف الذي ساقه لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب بل هي محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين وانما الخلاف في كون الكلام جملة او جملتين وهذا لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على الباء فما ينبغي ذكره هنا **قال** كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا **اقول** شنوا الاغارة فرسانا او ركبانا وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله **اقول** شد يده لازما بمعنى حمل نحو شددت على الكتيبة اي حملت عليها وبه متعديا بمعنى توثق من قولك شددت الشيء اي جعلته شديدا قويا فعلى الاول يكون الاغارة مفعولا له وعلى الثاني يكون مفعولا به واهمل المصنف هذا الاخير مع ظهوره والاغارة دفع الخيل على العدو اي دفعها واخذه **قال** وكما قال لن يدخل احدكم الجنة بعمله **اقول** ينبغي ان يكون مراده بالجميع اهل السنة والافلوا اراد اهل السنة والمعتزلة جميعا لاشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له والذي له ذنب ومات تائبا الدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتاتى على قولهم ان يكون الباء سببية في الحديث **قال** ونظيره السماء منفطر به **اقول** ضمير به عائد الى اليوم المذكور في قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا السماء منفطر به وهذا وصف لليوم بالشدة اي السماء على عظمها واحكامها منفطر به فما ظنك بغيرها على ارادة النسب اي ذات انفطار كما تقول امراة لابن وتامر اي ذات لبن وتمر قاله الخليل **قال** وقوله بسبيل الثعلبان

براسه بدليل تمامه لقد ذل من بالت عليه الثعالب **اقول** انشد الكسائي وغيره هذا البيت بضم الثاء واللام والنون ثم الثعالب قيل وهو وهم فقد رواه ابو حاتم الرازي الثعلبان بفتح الثاء واللام وكسر النون على انه تثنية ثعلب وذكر ان بني ثعلب كان لهم صنم يعبدونه فبينما هم ذات يوم اذ اقبل ثعلبان يشتدان فرفع كل منهما رجله وبال على الصنم وكان للصنم سادن يقال له غاوي ابن ظالم فقال البيت ثم كسر الصنم واتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلم فقال له ما اسمك فقال غاوي ابن ظالم فقال بل راشد ابن عبد الله **قال** وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت **اقول** هذا صدر بيت لابي ذويب الهذلي وعجزه متى لجج خضر لهن نئيج اي سريع مع صوت ومتى بمعنى من واللجج جمع لجة وهي معظم الماء **قال** وقوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج **اقول** هذا عجز بيت صدره فلثمت فاها اخذا بقرونها يقال لثم الفم بكسر الثاء المثلثة اذا قبله وربما جاء بالفتح وفي الصحاح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد فلثمت فاها اخذا بقرونها بالفتح والقرون جمع قرن وهو الخصلة من الشعر والنزيف السكران وفي الصحاح ايضا الحشرج حسي يكون في حصى نقله عن ابن السكيت وانشد بيت جميل هذا وقال في باب الواو والياء والحسي بالكسر ما تنشفه الارض من الرمل فاذا صار الى صلابة امسكته فتحفر عنه الرمل فتستخرجه انتهى ومعنى البيت اني قبلتها ممسكا بخصل شعرها شاربا ريقها شربا مثل شرب السكران من الماء البارد الذي يستخرج من ذلك المكان **قال** فالاصل استمر ادوسكم بالماء **اقول** يعني فحصل قلب بنقل الباء التي كانت داخلة على المزيل له المزال عنه وحذف المفعول الاخر **قال** ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الاثمد **اقول** النواحي جمع ناحية لكنه حذف الياء تخفيفا لاجل الضرورة واللثة بلام مكسورة فثاء مثلثة مخففة ما حول الاسنان من اللحم واصلها اللثي والهاء عوض من الياء وجمع لثات ولثي والاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما واهمال الدال حجر الكحل ووقع في المتن ما يقتضي نقل العصف بالسوق ولم اقف عليه **قال** واستعمالها في القسم الاستعطافي **اقول** المراد به ما كان جوابه طلبيا كقوله بربك هل ضممت اليك ليلى قبيل الصبح او قبلت فاها **قال** الثالث عشر **اقول** هو بفتح الثاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه واجيز فيه الضم على الاعراب وذلك انما صنع من ان فاعلا من التسعة فما دونها بمعنى بعض اصله وركب مع العشرة فلك فيه اوجه احدها ان تضيفه الى المركب المطابق له فتقول هذا ثالث عشر ثلاثة عشر الثاني ان تقتصر عليه مع البناء على الفتح فتقول هذا ثالث عشر والثالث ان تقتصر عليه وتعرب الاول مضافا الى الثاني مبنيا فتقول هذا ثالث عشر وهذا الاخير انما يكون مع فقد حرف التعريف اما اذا وجد تعين البناء وامتنعت الاضافة لامتناع مثل جاء الغلام رجل قال الرضي اعرف ثالث عشر وثلاثة عشر بالالام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا هذا كلامه ولا يخفى ان الواحد يستعمل في الزائد على العشرة حاديا هذا هو المشهور وحكى الكسائي واحد عشر على الاصل **قال** في قول الجمهور الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغته الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا **اقول** استضعف هذا المذهب بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو عالم الغيب بلا حاجة

النعلبان وهو ذكر الثعلب

وهو وصف السحاب يقول شربن من ماء البحر ثم ترفعت في لجج خضر لهن نئيج صح

الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ وفعل خيرا يثب عليه والثاني استعمال افعل بمعنى صار ذا حسن كذا نحو اغد البعير بمعنى صار ذا غدة وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل **قال** وتوجيه قولهم كفى بهند بترك التاء **اقول** يعني وجب المصير الى ما ذهب اليه الزجاج من ان كفى ضمن معنى اكتف في قولهم كفى بهند فاء كولا ان الفعل هنا بمعنى الامر لقيل كفت بهند بالاتيان بعلامة التانيث فلما تركوها وجب ان الفعل ليس على معناه الاصلي وانما هو بمعنى فعل لا يجوز لحاق هذه العلامة له وهو الامر فتعين المصير اليه **قال** فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب **اقول** يعني ان قيل من جهة المدعي ان كفى في كفى بهند على اصله انما ترك فيه تاء التانيث للاعتداد بالفاصل وهو الباء الزائدة فهو كقولهم قام في الدار هند وحضر القاضي اليوم امراة قلنا هذا اعتذار باطل لان الفاصل يجوز ترك العلامة كما في زينب الشالين ولا يوجبها بدليل ما سقط من ورقة فاتى بالعلامة مع الفاصل وكذا وما تخرج من ثمرة وكفى بهند لا يجوز فيه الاتيان بالعلامة اصلا **قال** فان عورض بقولك احسن بهند قلنا لا يلحق صيغ الامر وان كان معناه الخبر **اقول** تقرير المعارضة ان يقال ما ادعيتموه من ان الفاصل يجوز ترك التانيث ولا يوجبه يعارض بقولك احسن بهند فان احسن بمعنى الماضي والباء فاصل والتانيث ممتنع فثبت ان الفاصل قد يوجب ترك التانيث في بعض الصور فليكن كفى بهند من هذا القبيل وتقرير الجواب ان الفرق ثابت وذلك ان احسن صيغة امر وتاء التانيث لا تلحق الامر وان كان معناه الخبر رعاية للفظ واما كفى في كفى بهند عند الخصم فهو فعل ماض خبري فلا مانع من لحاق العلامة المذكورة له لو كان كما ادعاه **قال** وصحة قوله موقوف على جواز تعلق الجار بضمير المصدر **اقول** لا نسلم ذلك لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو اي الاكتفاء حال كونه متلبسا بالله **قال** في قول سحيم **اقول** هو بالسين والحاء المهملتين وكانه تصغير اسحم وهو الاسود **قال** فهذا انما السهو عن شرط الزيادة **اقول** يعني ان هذا الذي مر من ترك الاستفادة على المتنبي انما يكون مصدره منهم سهوا عن شرط زيادة الباء في فاعل كفى وهو ما يقتضي انها لا تزاد فيه الا اذا كان الفعل قاصرا وفيه نظر وظاهر كلام ابن عصفور انه متعد حيث قال في المقرب والباء تكون زائدة في خبرها وليس وفي فاعل كفى ومفعولها **قال** وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر **اقول** يصح كونه متعلقا بالفعل المقيد بالعلة المذكورة وكونها متعلقة بمحذوف اي هو ممنوع من الصرف في الحكم خلافا لما قاله المصنف قال فيه بنو ثعل بطن من لبس معد ولذلك كان لم يصرف **قال** ولا معنى للبيت على تقديره **اقول** وقد يكون له معنى فان الدهر اذا تامل الوجود فيه كان هذا اشرف لما في الدهر ولا شك انه من ثعل يحصل الفخر للقبيلة من حيث انه احلاسها يشرف الدهر بان اصبح اهلا لوجوده فيه **قال** وللضرورة كقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد **اقول** الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمي ترفع وتنقل واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاة والابل **قال** سماء الاله فوق سبع سمائيا **اقول** هذا بيت واحد من السريع مقفى من عروضه الاولى المطوية المكشوفة وضربها الثالث المماثل لها وزن كل منهما فاعلن كقوله هاج الهوى رسم بذات الغضا مخلولق مستعجم محول هاج الهوى اثاره وحركه والرسم

الاثر وسم الدار وكان من اثارها الاصقا بالارض والعضا سود ومحلولون ال وستنجم ستنهم لاتعرف عاله ومحول الى عليه حول

وفي القاموس النعل ما وقيت به القدم من الارض والسربال بالكسر القميص او الدرع وكل ما لبس **قال** وقال ابن الضايع

بالضاد المعجمة والعين المهملة وقدم وما ذكره انما يتمشى على قول البصريين القائلين بانه اذا اعملت الثلاثة وكان الاول يطلب

العمل على جهة الفاعلية فانك لفاعليته تضمر الفاعل في الاول والكوفيون يمنعون الاعمال على هذه لما يلزم عليه من الاضمار قبل

الذكر لكن الكسائي يقول بحذف الفاعل والفراء يضمره منفصلا مؤخرا كما هو مقرر في محله وذكر المصنف في الباب الثاني

حيث تكلم على الجمل الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع وان الثالث اعمل بعد ان ذكر احتمال كون البا زايدة في الفاعل

قال والمعنى على الاول وجاوز الابان شاتنا ان تمى بهذا وبغيره **قال** والثالث مما زاد فيه البا المفعول **اقول**

وزيادتها معه غير مقيس مع كثرتها نبه عليه ابن قاسم في الجنى الداني واهمل المصنف التنبيه على ذلك **قال** وقوله

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج **اقول** هذا من مشطور الرجز وقبله نحن بنو ضبة اصحاب الفلج وضبة علم على رجل هو ابن اد بن

تميم بن مر والظاهر ان المراد بالفلج في البيت الظفر والفوز لكن حكى صاحب الصحاح فيه عن سكون اللام فيحتمل ان يكون الشاعر

فتحها اتباعا للفتحة قبلها للضرورة **قال** وقوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور **اقول** قد ذكر المصنف بعد هذا المصراع

في ان الخفيفة المفتوحة وهذا البيت صدره تلك الحرائر لا ربات احمرة والاشارة الى النسوة المذكورات في البيت الذي

قبل في ابيات وهو صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلى وصلى على جاراتها الاخر والحرائر جمع حرة بضم اي المعلومة وهي الكريمة وضد الامة

والاخمرة جمع خمار بكسر الخاء المعجمة وهو ما تستر به المراة نفسها وفي القاموس وكل ما ستر شيئا فهو خماره والمحاجر جمع محجر بفتح

الجيم وهو محجر العين والمراد به ما يبدو من النقاب والسور جمع سورة وهي طائفة من القران مترجمة باسم يخصها ولا يقرأن صفة

ثانية لربات اخمرة والمراد وصف تلك النسوة بانهن كريمات في العرب لا من نسائهم البدويات اللاتي لم يقرأن القران

قال وقيل ضمن يلقوا معنى تفضوا **اقول** وسكت عن تخريج وهزي اليك بجذع النخلة وخرج على انه مفعول بسبب

لاله السماء فاما هذه الثانية فلم يتعرض لكون البا فيها غير زايدة واما آية مريم ففي الكشاف ان البا في بجذع النخلة صلة للتاكيد

كقوله ولا تلقوا بايديكم او على معنى افعلي الهز به كقوله يجرح في عراقيبها نصلي قلت يعني ان الوجه الثاني انه نزل هزي مع كونه

متعديا منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطي ويمنع ثم عدي كما عدي اللازم كقوله ان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف

يجرح في عراقيبها نصلي اي يفعل الجرح في عراقيبها وسياتي هذا البيت في اخر الباب الرابع ان شاء الله تعالى **قال**

وقيل في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام **اقول** تبلت

بمثناة فوقية فموحدة اي افسدت قال الجوهري يقال تبله الحب وابتله اي اسقمه وافسده والفؤاد القلب على المشهور

وقيل هو باطن الفؤاد وقيل غشاؤه والخريدة من النسا الخفرة وقيل العذراء وخاؤها معجمة والدال مهملة وتسقي بفتح

حرف المضارعة وضمه والمراد بالضجيع مضجع تلك الخريدة وهو الذي يضجع جنبه على الارض الى جانبها قلت ويمكن ان يكون

في الاول ان البا متعلقة بتمتنى وان فاعل بالي مضمر والمسئلة من باب الاعمال **اقول** ابن الضايع ...

البا في هذا البيت للاستعانة مثل سقيته بالقدح والمراد بالبارد البسام الثغر والمفعول الثاني محذوف اي تسقي الضجيع

ريقها بثغر بارد بسام واما على ما قاله المصنف فيكون البا زايدة داخلة على ثاني المفعولين اي تسقي الضجيع باردا بساما وفيه

نظر لان المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام وهو لا يسقى لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه ففي البيت زيادة ونقص

باعتبار البا والمضاف **قال** وقال المتنبي كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني **اقول** زاد البا في المفعول

كفى المتعدي الى واحد الذي بمعنى اجزا واغنى والنحول بضم النون الهزال والسقم ولي نظير لحضور في صفة رجل مع ان

طريقها الغيبة لكونه مسندا الى الضمير الحاضر وقولها انني ومثله يجوز فيه الامران نظرا الى المخبر عنه والى المخبر به نحو انا رجل قمت وانا رجل

قام **قال** وهو ضربان غير موجب فقياس **اقول** ظاهر هذا العموم يشمل خبر الفعل الناسخ المنفي كقولك ان مددت

الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل قال ابن قاسم وظاهر كلام بعضهم ان هذا يجوز القياس عليه والاجشع

الفائق غيره في الجشع وهو شدة الحرص **قال** نحو ليس زيد بقائم **اقول** لو مثل بنحو اليس الله بكاف عبده لكان اولى جريا

على عادته في عدم العدول عن الايات ما وجدت **قال** وقول الحماسي ومنعكها بشيء يستطاع **اقول** هذا عجز بيت صدره

فلا تطمع ابيت اللعن فيها والظاهر ان الواو حالية وذو الحال اما فاعل تطمع او مجرور في والا يكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف

الخبر على الانشاء **قال** والاولى تعلق مثلها باستقرار محذوف هو الخبر **اقول** قد صرح المصنف في الباب الثالث حيث

تكلم على جملة الاعتراض بان الاظهر ان الذين ليس مبتدا بل معطوف على الذين الاولى اي للذين احسنوا الحسنى وزيادة والذين

كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها اذ ذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين

ورجحه بان الظاهر ان البا في مثلها متعلقة بالجزاء ويكون جزاء عطفا على الحسنى فبين اختياريه تعارض ويحتمل ان يكون في كلامه

هنا انه على تقدير جعله جزاء سيئة مبتدا يكون الاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر فلا يلزم اختياره لذلك الامر المقدر

فينتفي التعارض **قال** فما جعلت نجابة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها **اقول** النجابة جرمان المطلب والركاب الابل التي

يسار عليها الواحدة راحلة والواحدة لها من لفظها كذا في الصحاح واعرفهم ضبطوا والد سعيد ابن المسيب بفتح البا المثناة

التحتية المشددة وكسرها واما والد حكيم هذا فلا اتحقق ضبطه ومعنى البيت ان الركاب التي تحملت الرحل لم ترجع محرومة من

المطلوب بل حصلت بالظفر بالمقصود ونيل المامول **قال** وقوله فلما انعشت بمرزؤوده لا وكل **اقول** هذا عجز بيت صدره

كان وعيت الى ما بات داهية كان بعضكم وسيلة في حروفها والبا سا والشدة ودا هنية على بغتة وانعشت اي رفعت

والمرزؤود المذعور الخائف والوكل بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل امره لغيره **قال** ويريد بالمرزؤود نفسه على حد

قولهم رايت منه اسدا **اقول** يعني انه يكون من التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها مبالغة فكانها فيه ما لبا

حينئذ للملابسة والمصاحبة **قال** لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها **اقول**

ينبغي ان لا يتعلق الجار بقوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد ان نفيها مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف هو حال من

ضمير نفيت العايد على الصفات وهذا الحكم ليس مخصوصا بصفات الذم بل هو جار في كل مقيد بقيد اذا دخل عليه النافي مثل
ما جئت راكبا فيرجع النفي الى القيد فقط ويثبت اصل الفعل فيكون المعنى في هذا المثال جئت غير راكب وقد ذكر في قوله تعالى
لم يخروا عليها صما وعميانا انه نفي الصمم والعمى واثبات للخرور وهذا هو الاكثر وقد يقصد نفي الفعل والقيد جميعا بمعنى انتفاء
كل من الامرين فيكون نحو ما جئت راكبا بمعنى لا مجيء ولا ركوب **قال** وفيه نظر اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس
او العين ان يؤكد اولا بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم **اقول** ليس حق ذلك على التعيين بل حقه احد الامرين اما التاكيد واما
الفصل نص عليه ابو حيان في الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة انفسكم ويمكن بهذا ان يقال اكتفى بالباء الزائدة في
الفصل كما يكتفي بالزائدة في العطف نحو ما قمتم ولا زيد **قال** والمعطي شذوذا انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محل الباب
كما عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا **اقول** الاشارة بقوله وهذا الاخير راجعة الى كل جعل الكلمة
نائبة عن اخرى لا الى الشذوذ والانابة لئلا يلزم في اخر الكلام اوله **قال** ومذهبهم اقل تعسفا **اقول** هذا جنوح من المصنف
الى مخالفة البصريين وكان حق هذا التنبيه ان يكون مذكورا اما عقب كلامه على الباء في حروف الالف لان ذلك اول موضع وقع فيه
الكلام على نيابة بعض الحروف عن بعض واما عند الكلام على احرف الاخير وهو حرف الياء التي يقع فيها النيابة هذا هو الذي تقتضيه
صناعة التصنيف والامر في ذلك قريب

بجل **قال** على وجهين حرف بمعنى نعم واسم **اقول** على وجهين خبر عن
المبتدا الذي هو بجل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبر اخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على **قال** وهي على وجهين اسم
فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب **اقول** اي يعود الى بجل التي هي اسم والكلام في اعرابه كالمتقدم **قال** و
يقال على الاول بجلني وهو نادر **اقول** هذا مشكل لانها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفي فالنون واجبة لا نادرة نعم اذا كانت
بمعنى حسب جاز الامران الا انه ذكر ان النون اعرف واثباتها افصح وبجلي بالنون نادر واذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال
ابن القاسم في الجنى الداني واما بجل الاسمية فلها قسمان احدهما ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيلحقها النون الوقاية مع
ياء المتكلم فيقال بجلني والثاني ان تكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء متصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكروا
انها تلحقها قليلا فان قلت في التسهيل في فصل نون الوقاية وحذفها مع لدن واخوات كنت جائز وهو مع بجل والعل اعرف
من الثبوت فاطلق في بجل ولعله مستند المصنف قلت لم يذكر ابن مالك في هذا الفصل مجيء بجل اسم فعل بمعنى يكفي وانما ذكرها
حيث تكون بياء المتكلم في محل جر بها ولا يكون ذلك الا اذا كانت بمعنى حسب فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى
استعمال بجل اسم فعل قلت لا نسلم انما استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف ايراد هذا الكلام في هذا
المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل

بل **قال** ووهم ابن مالك اذ زعم في شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا
على هذا الوجه **اقول** محل هذا الكلام ما نقله ابن مالك على انها لا تقع بعفيفين في القران الا للتنبيه على انتهاء امر واستيناف
غيره فلا يتم توهيمه بتلك الايتين الشريفتين اذ ليس لابطال على وجه الاضراب متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون للانتقال

فيهما

فيهما عن القول الاعم المقول لمحكي ولاشك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب
فيهما لمجرد الانتقال من امر الى استيناف امر اخر **قال** وهو فيهما حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح فمنه **اقول** الفجاج جمع فج وهو
الطريق الواسع بين الجبلين كذا في الصحاح والقاموس وفي الكشاف الطريق الواسع ولم يقيده بكونه بين جبلين والقتم بفتح
القاف والمثناة الفوقية الغبار **قال** ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة **اقول** هو وهم كما قال فقد حكى ابن مالك
وابن عصفور الاتفاق على ان الجر بعد بل برب لا بها قال الرضي اما الفارسي فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بها بل برب المقدرة
بعدها **قال** وان تقدمها نفي او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو **اقول**
هذا ظاهر كلام ابن الحاجب فانه ذكر ان ... في المثال الاول مخبر بثبوت القيام له وفي المثال الثاني مامور بضربه وظاهر كلام الاندلسي
ان معنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه فمعنى قولك ما جاءني زيد بل عمرو ما جاءت بل انما الحكم
على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون مخبرا ويحتمل ان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الامر كذلك مع الايجاب
قال واجاز المبرد وعبد الوارث ان تكون ناقلة معنى النهي والنفي الى ما بعدها **اقول** هذا مع موافقتهما للجمهور فيما
تقدم فالامران جايزان عندهما على ما ذكره ابن قاسم في الجنى الداني قلت وقد صرح ابن الحاجب باجزاء ذلك مخالف لاستعمال
العرب **قال** وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى **اقول** الظاهر انه لا يصح العطف
على محذوف في التقدير وعلى قولهما باتفاق التفريع فيصح لذلك النصب لاجل العطف على الخبر ولا ايجاب لانها نقلت معنى النفي
الى ما بعدها كانه قيل بل ما زيد قاعدا واما الرفع فعلى انها جعلت ضد النفي لما بعدها فهو مثبت لكن لا يصح العطف على الخبر
ضرورة ان ما لا تعمل عند انتقاض النفي فيكون الرفع بعدها خبر مبتدا محذوف اي بل هو قاعد وحينئذ لا تكون عاطفة لوقوع
الجملة بعدها **قال** وتزاد لا قبلها لتوكيد الاضراب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول **اقول**
الكسفة بفتح الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير الى السواد والافول الغيبوبة ومثل هذا يسمى عند علماء البيان بالتشبيه
المشروط كقول ابن عمارة مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات افول وما احسن قول بديع الزمان وكاد يحكيك صوب الغيث
منسكبا لو كان طلق المحيا يمطر الذهبا والدهر لو لم يخن والشمس لو نطقت والليث لو لم يصد والبحر لو عذبا وما ذكره
المصنف من انها تزاد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضي واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام
زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت
بلا القيام عن زيد المثبت لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب
زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب
عمرو وهذا الكلام هو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست زائدة بل انه بها التاسيس بمعنى لم يكن قبل مجيئها وهو خلاف
ما في المتن قلت ووقع في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا

رد لما قبلها وليس عاطفة وهذا يقتضي انها لا تكون زائدة فهو معارض لما هنا فتأمله **قال** ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء لقوله وما بحر كاملا بل زادة شغفا بهجر وبعد لا الا اجل **اقول** هذا قاطع في رد ما قاله ابن درستويه والشغف بالشين والغين المعجمتين مصدر شغفه الحب اذا احرق شغاف قلبه حتى وصل الى الفؤاد والشغاف حجاب القلب وقيل جلدة رقيقة يقال لها لسان القلب والشغف بالعين المهملة ايضا **بلى قال** وبعض هؤلاء يقول انها للتانيث بدليل امالتها **اقول** بمعنى القائل انها للتانيث الكلمة كالتاء في ثمت وربت واستدل على انها للتانيث بامالتهم اياها كما امالوا الفضلى ولو كانت زائدة لمجرد التكثير كالف القبعثرى لم تمل **قال** وتختص بالنفي **اقول** حكى الرضي عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا قال الرضي وهذا شاذ **قال** ولذلك امتنع سيبويه من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير فانها لا تقع بعد الايجاب **اقول** هذا معارض لما حكاه في الكلام على ام عن سيبويه من انها في هذه الاية متصلة والحق ما ذكره هنا وقد سبق نقل نص سيبويه في الكتاب في ذلك المحل وما ذكره من تعليل امتناع سيبويه من جعل ام متصلة في الاية المذكورة مبني على ان الاستفهام المفاد بالهمزة المعادل لام ليس حقيقيا وقد اسلفنا الكلام عليه **قال** ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب فكيف تتفق عليه **اقول** لا اشكال في الحقيقة فان هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق بها فاجابوا ببلى حيث يراد ابطال النفي الواقع بعد الهمزة وجوزوا الجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سبق ودعواه الاتفاق مناقش فيها لما ذكر ان الايجاب المجرد من النفي اصلا ادا ساغ فقد اسلفنا ما حكاه الرضي في هذا الخلاف والمراد ان المراد به ما هو اعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف صريح مشهور ذكره المصنف على الشلوبين وغيره في حرف النون وقد تقدم هنا في الملتقى انهم اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى **قال** فوقع في صحيح البخاري في كتاب الايمان انه عليه الصلاة والسلام قال لاصحابه اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى **اقول** الايمان بفتح الهمزة يريد كتاب الايمان والنذور ووجه ذكر البخاري لهذا الحديث في هذا الكتاب القسم في بقيته قال افلا ترضون ان تكونوا ثلث اهل الجنة قالوا بلى قال فو الذي نفسي بيده لارجو ان تكونوا نصف اهل الجنة **بيد قال** وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها **اقول** اما انها اسم فدعوى لم يقم عليها دليل ولو قيل انها حرف استثناء كالا لم يبعد وهكذا كنت اقول مدة ثم رايت في كلام ابن مالك على اعراب مشكلات البخاري ما نصه المختار عندي في بيد ان تجعل حرف استثناء ويكون التقدير الا انا كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها واما استعمالها ثلاثا وصلتها فهو المشهور وقد استعمل على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث المذكور في المتن نحن الاخرون السابقون بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيد ان كل امة فحذفت ان وبطل عملها واضيفت بيد الى المبتدا والخبر الذين كانا معمولين لان قلت فيه نظر اما اولا فلانه اذا اضيفت بيد الى الجملة الحاصلة بعد حذف ان كانت ملغاة فقد ثم ارادوا التخريج على قول الجماعة



لا على مختاره واما ثانيا فلان ما تضاف الى الجملة محصور في اشياء وليس بيد منها **قال** وفي الصحاح بيد بمعنى غير **اقول** الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة كثير كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب فان الامر فيه مستند الى المعنيين مستقيمان فيه اللهم الا ان يثبت رواية عن مصنفه بانه سماه الصحاح فيصار اليها ولا يعدل عنها ومما وقع لي من قديم انه اجتمعت الى انا استعير هذا الكتاب من بعض الرؤساء لامر عرض فقلت مخاطبا له مولاي ان وافيت بلحظ البنان منك الصحاح فليس ذلك عنكره الجوانب وهل يلام فتى يسعى للبحر كي يلقى صحاح الجوهري **قال** ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد **اقول** يريد انا افصح العرب لان الضاد لست في غير لسانهم على ما صح **قال** في القاموس بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد ابن بكر **اقول** اهل هاتين القبيلتين من الفصاحة باعلى مكان قد عرفوا بالبلاغة البارعة والالفاظ الناصعة لا الجمهم في ذلك من سواهم **قال** وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني **اقول** هذا بيان في مشطور السريع وانشد الجوهري ذلك شاهدا على انه يقال رنت بمعنى صاحت وفي كلام ابن بري الطائر شجو اوه مغنة واطياره مرنة قال عمدا فعلت ذاك بيد انني اخاف ان هلكت لم ترني وانشده بلم بدون ان وكان ينبغي للمصنف ان يقول مع الابيات لان الفعل هنا رباعي كما اشار اليه الجوهري والشجو الارض الكثيرة والمغنة مثل ملهم وادمغن اي فيه صوت الذباب لا يكون الذباب الا في واد مخصب معشب **بله قال** وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله تصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق **اقول** الجماجم جمع جمجمة وهي اما القبيلة التي تجمع البطون واما عظم الراس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا ظاهرا والهامات الرؤوس جمع هامة فالمعنى على رواية الرفع ان تلك السيوف تترك قبائل العرب الكثيرة البارزة الرؤوس للابصار كانها لم تخلق في محالها لهلاك الاجسام وتترك تلك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة فكيف الاكف لانها كانت حالة التركيب هذه مع عسرة الوصول اليها فكيف الاكف التي توصل اليها بسهولة وعلى رواية النصب انها تترك الجماجم على تلك الحالة ودع الاكف فامرها ايسر واسهل وعلى رواية الجر انها تترك الاكف منفصلة عن محالها كانها لم تخلق متصلة بها **قال** ومن الغريب انه في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا بله ما اطلعتم عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر **اقول** نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله ضبطت في هذا الحديث بالفتح والجر وكلاهما مع وجود من فاما الجر فقد وجهه المصنف على ما رايت واما توجيه الفتح فقد قال الرضي واذا كانت بله بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن ابن هذا كلامه قلت فعليه تخرج هذه الرواية فيكون بله بمعنى كيف التي يقصد بها الاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله والضمير من عليه عايد

حرف التاء

لك الذكرى كيف وعن اين اطلاعكم على الذخر الذي اعددته لعبادي الصالحين فانه امر عظيم فوق ما يبلغ العقول الادراكه والاحاطة
به والذخر بالذال المعجمة المضمومة مصدر ذخرت الشيء اي اذخرته واتخذته وهو منصوب على المصدر اي ذخرت ذلك لهم ذخرا
والله سبحانه وتعالى اعلم **حرف التاء** **قال** ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي ان التاء بها علامة كالواو
في اكلوني البراغيث ولم يثبت في كلامهم ان هذه التاء تكون علامة **اقول** سمع من كلامهم في النسب الى كنت كنتي قال
الجوهري ويقال للرجل اذا شاخ هو كنتي كأنه نسب الى قوله كنت في شبابي كذا قال فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا و
شر خصال المرء كنت وعاجن انتهى والعاجن من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا بيديه على الارض يقول اصبحت منسوبا الى
كنت لاني اقول كنت في زمن الشبيبة كذا وكنت كذا واصبحت شيخا كبيرا لا اطيق النهوض الا مع الاعتماد على الارض وهاتان
الخصلتان شر خصال الانسان وقول ابن خروف ان التاء علامة انما اراد به الفرار من شذوذ النسبة الى لفظ الجملة على انه
عليه فالشذوذ على رأيه لازم لان المركب تركيبا اتصاليا سواء كان اسناديا نحو تأبط شرا او مزجيا كبعلبك او غيرهما
نحو منشا انما ينسب الى صدره ويحذف ما عداه فكان القياس ان يقال في النسبة الى كنت كوني سواء جعلت التاء
اسما كما يقول الجماعة او حرفا كما يقول هو مع انه لم يثبت في كلام العرب الاتيان بالتاء المتحركة في اواخر الافعال علامة كما قال
المصنف فلا معنى للمصير الى ما ذهب اليه ابن خروف من غير ثبت **قال** اذ لو قالوا ان انتما كما جمعوا ابن خطابي **اقول**
وللمنازع ان يقول لذاي محذور في ذلك فقد اجازوا مثله في افعال القلوب نحو اعلمتك منطلقا واعلمتما كما انفسكما **قال**
وزعم الجلولي انها اسم وهو خرق لاجماعهم **اقول** الجلولي بفتح الجيم نسبة الى جلولاء بالمد وهي قرية بناحية فارس قال
الجوهري والنسبة اليها جلولي على غير القياس مثل حروري في النسبة الى حروراء قلت وقد اغتر الصلاح الصفدي
من ادباء الشام المتأخرين بذلك فزعم في شرحه للامية العجم ان التاء من قولهم اصالة الرأي صانتني عن الخطل وحلية الفضل
زانتني لدى العطل فاعل بالفعل المذكور **قال** وعليه فيأتي في الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدأ والجملة قبله خبر
اقول الفاء من قوله فيأتي عاطفة على محذوف في التقدير وعليه يكون الاعراب محتملا فيأتي في الظاهر حالة كونه
واقعا بعدها كذا وكذا فاذا قلت قامت هند احتملت الفعلية ان يكون ذات محل من الاعراب وهو الرفع ان جعلت خبر
المبتدأ وان يكون لا محل لها اذا جعلت الظاهر بدلا من الضمير **قال** ويرده ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه
اقول كانه فهم من قولك قام زيد اخوك فاخوك هو البدل صالح لان يستغنى به عن المبدل منه وهو زيد فتقول قام اخوك فان
قلت ينتقض بنحو اكلت الرغيف ثلثه اذ ذكر المبدل منه في مثل هذه الصورة يكون متعينا لكونه معادا للضمير فلا
يستغنى عنه بالبدل قلت عدم الاستغناء هنا امر عارض لا بالنظر الى المبدل منه من حيث كونه مبدلا منه فلا يرد و
اذا كان كذلك فالتاء في مثل قامت هند على هذا القول لا يصح ان يستغنى به عن المبدل منه فتقول قام هند لانه يصح الانتقال
كذلك في الغالب **قال** وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قليل **اقول** فكيف يجيء

على ما هو قليل نادر **قال** وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل ايضا كقولك الى ملك ما امه من محارب ابوه ولا كانت كليب تصاهره
اقول ابوه مبتدأ مخبر عنه بالجملة الاسمية المتقدمة وهي ما امه من محارب والجملة المشتملة عليهما خبر المبتدأ وجزء صفة ملك ومحارب.
قبيلة من قيس والظاهر ان المراد بكليب رهط جرير الشاعر وهو كليب بن يربوع ابن حنظلة ووجه الرد بهذا البيت كما مر فان قلت
التفريع على قول الخارق للاجماع مما لا طائل تحته فلم فعله المصنف قلت لزيادة التشنيع على صاحب القول يعني ان قوله
لذلك مع خارق للاجماع لا يتأتى تخريجه على وجه مستقيم **حرف الثاء** ثم **قال** وقوله هيرا انه اذا الهوى اصبحت

حرف الثاء

ذا هوى ثم اذا امسيت امسيت غاديا **اقول** الهوى بالقصر يطلق على العشق وعلى ارادة النفس وكان الثاني هو المراد
بالبيت يقول اصبح يريد الشيء وامسي تاركا له متجاوزا عنه يقال عدا فلان من الامر اي تجاوزه وتركه **قال** واما الترتيب
فخالف قوم في اقتضائها اياه متمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها **اقول** هكذا ثبت في
جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب وهو سهو في التلاوة بلا شك على ما اظنه قصد بالتلاوة الا الآية التي في سورة
الزمر وليس فيها هو الذي وانما هي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وانزل لكم من الانعام ثمانية ازواج واما الآية التي
فيها هو الذي خلقكم فهي في الاعراف وليس فيها ثم وانما هي هكذا هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها
قال ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب **اقول** هذا موضع العطف فكان حقه ان يقول و
بقوله تعالى ووجه التمسك بهذه الآية ان الخطاب فيها لهذه الامة وايتاء موسى الكتاب كان سابقا على ذلك **قال**
وقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده **اقول** هو بسكون الهاء من جده والبيت مع تخفيفه لا يستقيم
وزنه الا باشباعها فقد تعبتم وسقطت سهوا في بعض النسخ المعتمدة ووجه التمسك بالبيت واضح لان سيادة الاب قبل
سيادة الابن وسيادة الجد قبل سيادة الاب فلذلك جاءت فيه في موضعين **قال** الثالث العطف على واحد على
تاويلها بالفعل **اقول** كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح و
جعل الليل كما في قوله تعالى او لم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن فكذا في تلك الآية **قال**
اي من نفس توحدت اي انفردت ثم جعل منها زوجها **اقول** كان الاولى بالمصنف ان يقول وحدت لوجهين احدهما ان
واحدة ليست ماخوذة من المزيد وانما هي من الثلاثي وقد سمع فعاله وحد كعلم ووحد كظرف بمعنى انفرد وانه كان يكتفي حينئذ بتفسيره
بانفردت لان استعمال وحد بهذا المعنى ليس في الشهرة كتوحد **قال** الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر آدم كالذر
ثم خلقت حواء من قصيراه **اقول** الذرية الولد يطلق على الواحد وغيره من المذكور والاناث والذر بالذال المعجمة صغار النمل
ومائة منها زنة حبة شعيرة الواحدة ذرة وحواء بالمد زوج آدم عليه الصلاة والسلام والقصيرى الضلع السفلى وهي اقصر الضلوع
قال كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى
حسب كما علت برسول الله عدنان **اقول** ابو الصقر بفتح الصاد هو ممدوح ابي العباس ابن الرومي الذي يقول

نسبها ابو الصقر فردانه محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم كانه الشمس في البرج المنيف به على البرية لا نار على علم
وشيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان
بن ذهل بن ثعلبة وظاهر كلامهما ان وزنه فعلان من شاب يشيب فيحتمل ان يكون في الاصل فيعلان من شاب يشوب فحذفت
الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت وقد جوز ابن جني كلا الامرين في التنبيه على مشكل الحماسة والذرى بضم الذال المعجمة
الاعالي الواحدة ذروة بالكسر وذروة بالضم والحسب ما يعده الانسان من مفاخر ابائه وقد مر هذا الذي قاله ابن عصفور
من ان المتقدم قد ياتيه الشرف من جهة المتاخر ممكن لكن يرد عليه في البيت ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى
وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق لا يلحق
للشيء سابق له لكن الشيء ممكن سيادة الابن سابقه كمل سيادة ابيه وجده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد
وقول الشاعر قبل ذلك خلاف هذا بلا شك وبعد فانا اقول لا خفاء في كون القائل بان ثم تستعمل بدون ترتيب كالواو يقول
بان ذلك استعمال مجازي ولا يشترط في احاد المجاز ان ينقل باعيانها عن اهل اللغة بل يكتفي بالعلاقة على المذهب المختار والعلاقة المصححة
هنا للتجوز الاتصال الذي بين هذين الحرفين من جهة ان الواو لمطلق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فثبت
ان بينهما اتصالا معنويا مجوزا استعمال ثم بمعنى الواو مجازا لذلك وحينئذ فالسعي في تاويل ذلك الا بما يصحح الترتيب فيها
نظر في امر جزئي لا يقتضي بطلان المدعي من اصله والله اعلم **قال** والظاهر انها واقعة موقع الفا في قوله كهز الرديني تحت
العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب **اقول** الرديني صفة الرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه
منسوب الى امراة تسمى ردينة كانت تقوم القنا بخط هجر والعجاج الغبار بالعين المفتوحة والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين
عقدتين من القصب **قال** الرفع بتقدير هو ويحتمل نصبه وبه جاءت الرواية **اقول** تقديره هو ليس لاجل كونه
متعينا ولا بد وانما هو لتحقيق كون الكلام مستانفا كما جرت به عادة النحاة عند بيان الاستيناف وهذا يقتضي ان
يكون ثم استينافية لا عاطفة كما ان الواو كذلك والا لزم عطف الخبر على الانشا وقد صرح صاحب رصف المباني فيما حكى
ابن قاسم عنه ان ثم تقع حرف ابتدا وقد وقعات المصنف ان بعد هذا القسم **قال** والجزم بالعطف على موضع فعل النهي **اقول**
لانه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد فليس معربا لفظا ولا تقديرا وانما هو في محل جزم فلهذا عبر المصنف بالموضع وهذا على
المشهور واما على قول من يرى ان اتصال المضارع بنون التاكيد غير مقتض للبنا فهو معرب تقديرا والعطف حينئذ ليس على
الموضع وانما هو على الفعل المعرب باعتبار اعرابه المقدر في اخره **قال** وانما اراد ابن مالك اعطاها حكمها في النصب
لانه المعتبر معنا **اقول** ليس المعية حكما من احكام الواو التي ينتصب بعدها المضارع وانما المعية معناها ومدلولها الذي وضعت
هي بازائه وحكمها انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة وكلام المصنف مشعر بان المعية من احكامها فكان ينبغي ان يقول وانما
اراد ابن مالك اعطاها حكمها فحكمها انه النصب ولم يرد المعية اصلا **حرف الجيم** جير **قال** بالكسر على اصل التقاء

حرف الجيم جير

الساكنين

الساكنين **اقول** انما كان هو الاصل لان الجزم في الافعال عوض الجر في الاسماء واصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما
التعارض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا منه كذا قرره غير واحد **قال** وبالفتح للتخفيف **اقول**
قال ابن قاسم في الجنى الداني والكسر اشهر **قال** والا لاعربت ودخلت عليها ال **اقول** في الكلام مسامحة لفظية من جهة
ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد مر مثل هذه مسامحة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى حقا او ابدا وبين
الاعراب ودخول ال عليها ممنوع وسنده ما التي بمعنى شي ونحوها فان قلت ما سبب البناء حينئذ قلت موافقتها لجير الحرفية لفظا
ومعنى في اعتقاد من يجعلها كحقا واما عند من يجعلها كابدا فالبناء مشكل **قال** ولم تؤكد اجل بجير قولا اجل جير ان كانت
ابيحت دعاثره **اقول** هذا عجز بيت صدره وقلن على الفردوس اول مشرب والفردوس البستان والدعاثر جمع دعثور وهو
الحوض المثلم كذا في الصحاح والمعنى ان تلك النسوة قلن اول مشرب نشربه يكون على ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان
انخرب وابيحت حياضه المثلمة فلم يمنع منها احد واما على عمارته واستقامة احواله فهو مصون ممنوع لا سبيل الى الوصول اليه
اليه قلت ولمن ذهب الى ان جير بمعنى حقا ان يمنع كونها مؤكدة في البيت لاجل احتمال ان يكون المعنى نعم يكون ذلك حقا او يقع
حقا وقوله يؤكد هو بالبنا للمعلوم فالفاعل ضمير يعود الى جير والمفعول هو قوله اجل ويوجد في بعض النسخ بالبنا للمجهول
والنائب هو اجل وبعد ذلك لفظ بجير وفي النسخة هكذا ولم يؤكد اجل بجير **قال** جلل واسم بمعنى عظيم او يسير او اجل
اقول لا ينبغي للمصنف عد هذا الا في الكلام في جلل المبنية على السكون ولا يكون الا حرفا وعلى تقدير اسميتها هو الاسم
المبنية على السكون حتى يشمل التي هي اسم لا ينبغي ايضا عدها الا انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معنى الحرف من
الاسماء والظروف وما تمس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل واما جلل الاسمية فهي
نظير زيد وعمرو وبكر وخالد لا حكم لها تنفرد به عن الاسماء المعربة ومجرد موافقتها للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكرها **قال**
فمن الاول قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي
اقول هذان البيتان للحارث بن وعلة الذهلي من شعراء الجاهلية واميم بفتح الميم ترخيم اميمة على لغة من ينوي المحذوف وهو
منادى محذوف منه حرف النداء وليس مفعول قتلوا وانما مفعوله اخي والجملة الندائية اعتراضية يقول قومي يا اميمة هم الذين
فجعوني في اخي فاذا انتصرت واخذت الثار منهم عاد ذلك علي بالنكاية والضرر في نفسي لان عز الرجال بعشيرتهم وجللا
اما صفة مصدر محذوف اي عفوا عظيما او منصوب على اسقاط الخافض اي لاعفون عن عظيم وانما تكتب نون التوكيد الخفيفة
هنا بالالف لعدم الالتباس كما في لنسفعا والسطو القهر بالبطش واوهنن اضعفن **قال** ومن الثاني قول امرئ
القيس وقد قتل ابوه الا كل شيء سواه جلل **اقول** هو عجز بيت من المتقارب صدره بقتل بني اسد ربهم وابوه هو حجر
ابن عمرو الكندي بضم الحاء المهملة قبل الجيم الساكنة **قال** وقال جميل رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الغداة
من جلله **اقول** هذا بيت من احد عشر من بحر الخفيف ورسم الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض والطلل ما شخص

جلل

حرف الجار حاشى

من نهار العادة وقد مر وانقضى اوب العداة ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس **قال** فقيل الاد مراجعة وقيل الاد تعظيمه
في عيني **اقول** الاول هو الظاهر وليس الجلال بمعنى العظيم حتى يفسر به وانما هو بمعنى التعظيم فلو قيل الاد معظيم امره
في عيني لكان مناسبا والله تعالى اعلم **حرف الجار** حاشى **قال** وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام
قال اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة **اقول** هذا الحديث مذكور في مسند ابي امية الطرطوسي **قال**
وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية وحاشى الاستثنائية بناء على انه من كلامه عليه الصلوة والسلام **اقول** فيكون قد
استثنى فاطمة رضي الله تعالى عنها والمعنى اسامة احب الناس الي الا فاطمة فانه ليس احب الي منها فيحتمل ان تكون اي
احب اليه منه ويحتمل ان يكونا متساويين في الحب **قال** فاستدل به على انه قد يقال جا القوم ما حاشى زيدا كما قال
رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا **اقول** الفعال بفتح الفا الكرم وبكسرها جمع فعل كقدح وقداح
والمعنيان متاتيان في البيت والظاهر ان مفعول رايت الثاني محذوف اي دونا ويحتمل ان يكون هو الجملة الاسمية والفا زائدة
على راي الاخفش في مثل زيد فقائم **قال** ويرده ان في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها **اقول** الطبراني هو الحافظ ابو
القاسم سليمان ابن احمد منسوب الى طبرية بفتح الطا المهملة والبا الموحدة وهي قصبة الاردن وحينئذ ما زائدة بعد الواو
لتاكيد النفي فتعين حينئذ ان تكون نافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي وقوله عليه الصلوة والسلام
هو اسامة احب الناس الي قلت هذا لبس بقاطع اذ يحتمل ان تكون ما نافية وغيرها منصوب بمحذوف معطوف على فاطمة والمعنى
ولا استثنى غيرها فيكون من كلامه عليه الصلوة والسلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة **قال**
ان تكون تنزيهية نحو حاشى لله **اقول** التنزيهية هي التي تذكر لتنزيه الله تعالى عن السوء ثم تنزه بعد ذلك به من اريد تنزيهه فتقدم تنزيه
الله سبحانه امام ذلك للقصد المبالغة على ان الله تعالى منزه عن ان لا يظهر فيكون ذلك الشخص ما يصح فيكون ذلك اكد وابلغ قال الله تعالى وقلن
حاشى لله ما علمنا عليه من سوء وهذه الاية التي اراد المصنف بالتمثيل **قال** وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا
لتصرفهم فيها بالحذف ولا دخالهم اياها على الحرف **اقول** يعني ان الاصل حاشى بالالف فحذف في حاش لله والحرف لا يتصرف
فيه بذلك ودخولها على اللام في نحو حاشى لله بحذف الالف يمنع من القول بحرفيتها اذ الحرف لا يدخل على الحرف **قال**
وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية **اقول** يعني ان المدعى الذي هو ما دل عليه الدليل المذكور هو جزم بانتفاء
الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف
منه نحو سوافعل وسف افعل في سوف افعل واما الثاني فقد قال شارح اللباب لا نسلم دخولها في حاشى على حرف
الجر فان اللام في حاشى لله زائدة عوضت عما حذف من حاشى قلت فيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة
بشيء يدخل على كلمة اخرى ليست محل الحذف وقد يقال ايضا لو كانت اللام عوضا عن الالف المحذوفة لم يجامعها وقد اجتمعا في
قراءة بعض السلف حاشا لله باثبات الالف فكيف يجاب عن ذلك بان اللام عند ثبوت الالف ليست عوضا لكنها بعد الحذف

اعتبرت عوضيتها عن المحذوف فلم يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه **قال** ولا تليق بها الا مثل هذا التاويل في حاش لله
ما هذا بشرا **اقول** يعني انه ليس مقام التنزيه المعهود وانما هو مقام التعجب من الحسن البارع والجمال الفائق **قال**
وعلى هذا قراءة ابن مسعود حاشى الله كمعاذ الله وليست جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها
في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار **اقول** ابطل ما ذهب ابن عطية بثلاثة
امور كلها منظور فيه اما الاول فهو انها انما تجر في الاستثناء فقد يمنع بناء على ما ذكره النيلي شارح الحاجبية فانه قال
حرفية حاشى لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر و
حاشى في الاستثناء وزعم انه يقال حاشى زيد ان يقوم على الابتدا والخبر والتقديم والتاخير كما تقول على زيد ان يقوم نقله
نقل المصنف عنه في حواشي التسهيل ولم يرده بل ذكره كالمستدرك على ابن مالك في الثلثة والثالث فلان ابن عطية ان يقول
انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشى يستعمل اسما وحرفا فحيث دخل عليها التنوين ودخلت هي على اللام اجري حكم
بالاسمية وحيث انتفى جاز الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المصنف **قال** وانما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبناء حاشى
لشبهها بحاشى الحرفية **اقول** يعني لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان الحرفية للاستثناء فهي لاخراج مجرورها
عما قبلها والتنزيهية لتنحية ما بعدها من السوء وابعاده منه وهو شبيه بمعنى الاخراج وايضا انما يستثنى بحاشى فيما ينزه المستثنى
عنه فيقوى شبه الاسمية التنزيهية بالحرفية الاستثنائية ولا يريد المصنف بشبهها بحاشى الحرفية في اللفظ فقط لان
ذلك بمجرده غير كاف في البناء الا ترى ان الى بمعنى النعمة مشابهة في اللفظ لالى الحرفية ومع ذلك لم يبن لانتفاء كمال الشبه
لفقد الشبه المعنوي **قال** وحامله على ذلك بناؤها **اقول** يعني ان بناء هذه الكلمة هو الذي حمل القائل بانها اسم
فعل على ذلك وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل **قال** ويرده اعرابها في بعض اللغات **اقول**
يعني والشيء من اسماء الافعال بمعرب وكان المصنف اراد ببعض اللغات التي اعربت حاشى فيها قراءة حاشى لله بالتنوين
فانه معرب منصوب بمثل نزيها وتنوينه تنوين تنكير ومثله ليس بمعرب في اسماء الافعال **قال** الثالث ان تكون للاستثناء
اقول وذلك حيث يتعلق الاستثناء بما فيه تنزيه كقولك ضربت القوم حاشى زيد ولذلك لا يحسن صلى الناس
حاشا زيد لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب رحمه الله **قال** وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان
وابا الاصبغ **اقول** حكى الشيباني ان ذلك نقل عن العرب على ما نقله ابن قاسم والاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد
واعجام الغين وهذا الكلام نثر لا شعر كما توهم فان قلت المغفرة ارحس لا ينزه احد عنه فلم استثنى بحاشى قلت
تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال وسوء الصنيع ينزه المغفرة عنه ويعظم شانها
ان يتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على النجاة به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم
قال حاشا ابا ثوبان ان له ضنا على الملحاة والشتم **اقول** الضن بكسر الضاد المعجمة البخل والملحاة بفتح الميم

وسكون اللام وبالحاء المهملة اللوم والشتم السب قال ابن كثير من النحاة يُنشد وعلى هذا الوجه وليس كذلك انما هما بيتان صدرهما
حاشى ابا ثوبان ان اباه :: ثوبان ليس ببكمة فدم :: عمرو بن عبد الله ان به :: ضنا على الملحاة والشتم :: فاخذوا صدر البيت الاول فركبوه
مع عجز الثاني والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب انشده ابن عصفور رحمه الله هذا كلامه وكان هذا الشاعر سبقهما والامر على قبح
تركيبه واستغنى ابا ثوبان منهم بقوله انا نجل على الملحاة والشتم لكن ليس الا لذلك لانهم من جلالة القدر بحيث عثمان والبكمة
الاخرس الذي بين بكمة والفدم العيي **قال** فاذا قيل جاء القوم حاشى زيدا فالمعنى جانب هو اى قيامهم او القائم او بعضهم
زيدا **اقول** فيه لف ونشر مرتب على القولان الاولان ظاهران واما الاخير ففيه نظر لان المقصود من قولك جاء القوم حاشى زيدا
وكذا في خلا زيدا او عدا زيدا ان زيدا لم يلتبس معهم اصلا والا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاورة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة
الكل قال الرضي وقد يقال المراد انه بعضهم يعني المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب
شايع كثير **حتى قال** فلما قرنا انتضاك نفسه كل فج :: ترجي منك انها لا تجب **اقول** تقدم ان الفج هو الطريق
الواسع بين جبلين او الطريق الواسع غير مقيد بذلك وفي البيت شاهد على ان ان المخففة قد يكون اسمها ضميرا مذكورا
لا محذوفا **قال** وانه قد يكون ضميرا ايجابا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك بنو ضربت القوم حتاه **اقول** وايضا يجوز
عود ضمير البعض على ما يندرج تحت عام متقدم مثل بعولتهن احق بردهن فانه يعود على الرجعيات المندرجات في عموم المطلقات
من قوله تعالى والمطلقات يتربصن **قال** وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وعلى فلا يجوز ذلك
اقول لم يرد المصنف هذا القول كما رد القولين الاخيرين وكان هذا من قبيل الرضي عنده وقد يقال غايته ان لا يرتكب
التغيير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقاء الفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب
حكمة ترك استعمال المضمر بعد حتى انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لا بتوا مع المضمر الفا فيما غيرت الفه الا كقولك
اليه وعليه ولديه وذلك كل الف آخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في ان
المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وهنا لا حاجة لاستغنائهم بحتى بالى حاصله انه لما كان كل ما قلبت الالف واوا مع الضمير
ملزوما لمخالفة قاعدة اطرحوه فلم يدخلوه الا على الظاهر لكن في تمثيل الاسم غير المتمكن بلدى نظر لانه معرب في كل معرب
متمكن **قال** وتوهم ابن مالك ان ذلك لا يتقبل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا
فعدت يؤسا **اقول** يريد الشاعر انه عينت ليلة لوصاله فما زال في تلك الليلة فيها راجيا الحصول الوعد
الى ان مضى نصف الليلة انقطع الرجاء وحصل الياس ووجه الاعتراض ان النصف ليس آخر جزء من الليلة ولا ملاقيا الآخر
جزء منها **قال** وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح
به **اقول** هذا كما ترى جمود على الظاهر واذا كانت الليلة مرادة قطعا كانت في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوص النطق بها
في ذلك **قال** اذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

حتى

اقول كما تعلق بمقتضى فالبيت مثال لما اذا كانت القرينة مقتضية لدخول ما بعدها فيما قبلها اذ القرينة فيه وهي القاؤها
تقتضي دخول النعل في الملقى فان قلت المتقدم المجبر بالقى الصحيفة والزاد والنعل مقطوع بعدم دخولها في ذلك قلت نعم ولذلك
بالمثقل كما يجي فيدخل وكانه قال القى ما يثقله حتى نعله **قال** او عدم دخوله كما في قوله سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم
فلا زال عنها الخير مجدودا **اقول** الحيا بالقصر المطر وعيه كما في القاموس وعزيت مبني للمفعول بمعنى نسبت وبرأي نسبت وبجدود
ومجدود بجيم ودالين مهملتين ومعجمتين مقطوع ولا اعلم الرواية في البيت هل هي بالاهمال او بالاعجام وقرينة دعائه على امكنتهم
بدوام قطع الخير عنها تقتضي عدم دخولها في الارض المدعو لها بالسقيا **قال** واما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمرة
لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس
اقول هذا لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين فان الكسائي منهم يقول ان حتى ليست حرف جر وان الجر بعدها في نحو
حتى مطلع الفجر بتقدير الى اى حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عامل الاسم لا يعمل في فعل كما يرد
على غيره من الكوفيين نعم يرد عليه انها مختصة بقبيل الاسم فكيف نصبت الفعل ويرد عليه ايضا ان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع الجار والاسم كذا قال الرضي فان قلت
هذه الكلية التي ساقها المصنف وهي ان ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس يشكل بمثل قولك اى
رجل تضرب اضرب بالجزم فان اياه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والخفض في الاسم المضاف اليه على الصحيح فان خافض
المضاف اليه هو المضاف وبكي ايضا بكي فانها جارة وناصبة قلت انما جرت اى من جهة تضمنها لان الشرطية وجرها
ليس من هذه الجهة وكي الجارة للتعليل والناصبة مصدرية كان فلم يقع جرها ونصبها من جهة واحدة ومقصود الجماعة
ان عامل احد القبيلين لا يعمل في الاخر من تلك الجهة التي عمل فيها في ذلك القبيل نعم ينتقض القاعدة على الكوفيين
ان قالوا بها باللام الزائدة فانها تعمل الجر في الاسم اجماعا وتعمل عندهم النصب في مثل ما كان زيد ليفعل وهي المؤكدة
في كل ما حل التي **قال** ومرادفة كي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا وقولك اسلم حتى تدخل الجنة ويحتملها فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله ومرادفة الا في الاستثناء
اقول تخصيص الاية الاخيرة بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من امثلة هذا القسم غير محتمل فاما اسلم حتى تدخل
الجنة فلا يحتمل غير التعليلية واما حتى يردوكم وحتى ينفضوا فكل منهما يحتمل الامرين كالاية الاخيرة فان قلت حتى الداخلة
على المضارع حرف جر وان نصب المضارع بان مضمرة وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بحتى والمصنف قد اسلف
في اول الكلام على هذا الحرف ان حتى الجارة بمنزلة الى في المعنى والعمل فكيف يستقيم قوله هنا ان لها ان الداخلة على المضارع المنصوب
يكون مرادفة لكي التعليلية ومرادفة الا الاستثنائية وهل هذا الا تناقض قلت للاول مطلق او عام وهذا مقيد له او
مخصص فكانه قال حتى الجارة بمعنى الى ان لم تدخل على المضارع المنصوب فان دخلت عليه فقد يكون بمعنى كي التعليلية

وقد يكون بمعنى الا الاستثنائية او كانه قال حتى لجارة بمعنى الى كل موضع الا اذا دخلت على المضارع المنصوب فقد يخرج
عن ذلك وتستعمل بمعنى كي او الا فان قلت كيف تكون مرادفة لالا الاستثنائية مع انها جارة قلت لا تعد في ذلك كحاشى
وخلا عند بحرها **قال** نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك
قليل **اقول** الفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه والسماحة الجود والمعنى ان
اعطائك من زيادات المال الكثير ليس سماحة الا ان تعطي في حالة قلة المال فالاستثناء على هذا منقطع والمصنف استظهره
مع احتمال الغاية ههنا اي ان انتفاء كون اعطائك سماحة ممتد الى زمان اعطائك في حالة قلته كما اذا اعطيت
في تلك الحالة ثبت حينئذ ان اعطائك من الفضول سماحة باعتبار ان الجود مع الاقلال يدل على ان السماحة غريزة لك
فيكون ما اعطيته مع وجود الثروة سماحة ايضا ويحتمل التعليل بان يكون المراد انه احكم بان اعطائك من الفضل ليس
سماحة كما يعثك في ذلك على الجود مع الاقلال والله اعلم **قال** وفي قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابير مالكا وكاهلا
اقول ابير اهلك يعني ان الكلام محتمل لان يكون قسيما للبيان والغاية ههنا محتملة اي لا اترك الاخذ بالثار الى ان اقتل بني الحيين فاترك
حينئذ لحصول المقصود باهلاكهما وكذا التعليل محتمل ايضا اي لا اترك الاخذ بثار الشيخ كي اقتل بني الحيين والاستثناء
انما تطرق مع الانقطاع كما في البيت الذي قبله **قال** لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه **اقول**
يعني ان ما بعد حتى التي في البيت الاول هو الجود مع القلة وحتى التي في البيت الثاني هو ابارة ذينك الحيين ليس غاية
لما قبلهما وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة في الاول وانتفاء ذهاب شيخه باطلا في الثاني ولا مسببا عنه
قلت وكلاهذين الامرين في حيز المنع وقد عرفت وجه ذلك **قال** وكل مولود يولد على الفطرة اي يولد على الفطرة
ويستمر على ذلك حتى يكون **اقول** التخريج مبني على وجه حسن يعرفه ارباب هذا الحذف وذلك انه يجعل قوله يولد صفة
لمولود وقوله على الفطرة ظرف مستقر خبر المبتدا اي كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه
وينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهويد والتنصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت
فما فائدة هذه الصفة قلت فائدتها تاكيد العموم كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف
دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد الوصف تاكيد العموم
وكذا القول في يولد فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون لا بالكون الخاص والاهم اعني مطلق الكون لا
دلالة على الاخص اعني الاستمرار والاستقرار فيحتاج الى تقديره ممتدا امثلا وهذا اعني ما قدره المصنف قلت لا استمرار
للفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبقى زمانين فلا يتصور استمراره لكن بعض الافعال قد يحتمل الاستمرار بتجدد الامثال
من غير فصل كالمشي والجلوس والركوب ومنه الاستقرار الذي هو مطلق الكون فيكون بمعنى الغاية فيه متصورا بهذا
الطريق ولا حاجة الى تقدير الاستمرار اصلا **قال** ثم انه كانت حالية بالنسبة الى زمان التكلم فالرفع واجب **اقول**

انما وجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عند امكان تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وتقدير ان
الناصبة معه ممكن لانها للاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه للحال وتقدير ان معه مناف له واذا رفع الفعل فحتى حرف
ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان يقدر الفعل اسما ليصح دخولها عليه ولا يقدر اسما الا بان لكن تقدير
ان ممتنع لما مر كذا قال ابن الحاجب قلت في قوله ولا يقدر اسما الا بان نظر ولقائل ان يقول لم لا يكون جارة ويقدر بالمصدر
وهو غير مناف للرفع ويجاب بان تقدير لم يثبت في كلامهم مع انه لا داعي الى التزام كونها جارة حتى يحتاج الى التقدير **قال**
وان كانت حالية ليست حقيقية بل كانت محكية رفع **اقول** يعني حكاية الحال ان تفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي
واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة
السامع ليتعجب **قال** والثاني ان يكون مسببا عما قبلها **اقول** انما اشترط هذا الشرط ليحصل الربط
حيث فقد لفظا وذلك ان الكلام المتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية المرجبة لاتصال
المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي **قال** واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا
ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة **اقول** لكن الاخفش معترف بان العرب لم تتكلم بذلك
على ما نقله الرضي وكانه انما اجاز بالقياس لا بالسماع **قال** ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع
الرفع وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة **قال** ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم
يمنع الرفع وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك **اقول** الذي يظهر له اجراء في الاستفهام
ايضا بان يقدر اصل الكلام خاليا من الاستفهام ثم دخلت اداته على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول
شخص لآخر سرت حتى تدخل فتشك انت في صدق الخبر فتقول لذلك المخاطب اسرت حتى تدخلها اي هل ما اخبرك به
هذا الشخص صحيح **قال** والثالث ان تكون فضلة فلا يصح الرفع في نحو سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر **اقول**
يعني لانك اذا رفعت الفعل كانت حرف ابتداء والجملة الواقعة بعدها مستانفة فيلزم خلو المبتدا من الخبر ولقائل ان يقول
ان عنوا ان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع اذ يمكن تقدير الخبر اي سيري حاصل وان عنوا ابقاءه بلا خبر لفظا فقط فلم
لا يضر وما اظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر **قال** والثاني ان يكون ما بعدها بعضا من جمع كقدم الحاج حتى المشاة
اقول اراد ان يكون ما جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء والكل والافلو اريد بالبعض ما هو اعم لزم التداخل من الاقسام
المتقابلة وليس المراد بالحاج من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزءا لا جزئيا **قال** والذي يضبط لك
ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع **اقول** يعني بالاستثناء الاستثناء المتصل والاكتفاء
في صحة قولك اعجبتني الجارية الا حديثها مع الاتصال تنزيلا للحديث منزلة بعضها ومن ثم امتناع اعجبتني الجارية الا ولدها على
ارادة الاتصال **قال** ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما **اقول** يريد انه لا يصح ان تقول ضربت الرجلين

الا افضلها لانه اخراج لما دخل اولا لا بطريق النص لا بطريق الظهور كما لا يصح ضربت زيدا وعمرا والا زيدا كذا قيل ورد عليه
الاستثناء من اسماء العدد **قال** وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة فانكم لتخشوننا حتى بنينا الاصاغرا **اقول**
الكماة جمع كمي وهو الشجاع قال الجوهري كانهم جمعوا كاميا على كماة مثل قاض وقضاة وهذا غاية لما قبلها في القوة والاخر عكسه
قال وذلك لان اشتراط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه **اقول** يعني يشترط ان يكون بعضا مما قبلها
كما صرح به قبل ولو عبر بهذا المقال ان يكون بعضا او كبعض لكان اولى لان كونه بعضا اعم من كونه جزءا فيشمل الجزء كاكلت
السمكة حتى راسها وغير الجزء نحو قدم الحاج حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة بعض الحاج وهو على
ذلك التقدير جزء فوان ثبت ان اهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالاقتصار على الجزء كاف بلا شك الا ان المصنف
لم يمش على ذلك فيما تقدم بل فرق بينهما **قال** ولا يتاتى ذلك الا في المفردات **اقول** لم لا يجوز في بعض الجمل ان
يكون مضمون احديهما بعضا من مضمون اخرى كما تقول اكرمت زيدا بما اقدر عليه حتى القيت نفسي خادما له فاقامة
نفسك خادما بعض من الاكرام بما تقدر عليه وكذا قولك بخل عمار زيد بكل شيء حتى منعني دانقا فمنع الدانق بعض من
البخل بكل شيء وقد نص علماء البيان في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة البعض من الاولى
كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية **قال** وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل
مطيهم **اقول** هذا صدر بيت انشده المصنف بعد كما ... وحتى الجياد ما يقدن بارسان والسرى هو السير
ليلا وتكل بفتح حرف المضارعة وكسر الكاف يعني تضعف والمطي جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها اي تمتد والجياد
جمع جواد وهو الفرس الجيد الرائع ويقدن ... عقبا دها ... والارسان جمع رسن وهو الحبل يقول
انه سار بهؤلاء القوم ليلا الى ان تعبت مطاياهم وصار الخيل لا تمسك بارسانها بل تسير بنفسها من غير قائد وهو
كناية عن شدة تعبها **قال** وقيد ابن مالك ... الا ان يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله قهرناك
فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا **اقول** البائس الذي اصابه بؤس اي شدة ودان بالاساءة تعبد
بها بمعنى انه اتخذها طريقة وعادة يلزمها كالدين الذي يتعبد به الانسان والمعنى انه جرد من اساء ومن لم يسئ
فحتى في المثال والبيت متعينة للعطف ولا تصلح ان تكون جارة كما سيذكره المصنف **قال** واقول ان شرط
الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون بعضا او كبعض **اقول** يعني فلا يصح اطلاق ابي حيان القول بانه لا يشترط في تالي
الجارة ان يكون بعضا او كبعض بل ذلك مقيد بما اذا لم يكن ما قبلها مفهما للجمع واما اذا كان مفهما له فلا بد من اشتراطه
قلت واذا كان شرطا فلم اهمله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة **قال** ولا يلزم من امتناع اعجبتني الجارية حتى
ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها **اقول** لابي حيان
ان يقول انما يشمل القوم الابناء اذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك والقرينة هنا قائمة وهي اضافة البنين الى ضمير



القوم فعلم ان المراد بالقوم غير بنيهم والا لم تصح الاضافة وفيه نظر اذ لا يلزم من كون القوم غير بنيهم انه لا يشملهم فالعام
يشمل الخاص المندرج تحته وهما متغايران من حيث العموم والخصوص **قال** بخلاف المثال والبيت **اقول** يعني لا يصح
فيهما حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنيهم ... كما فاض في الخلق الى البائس فلا احتمال فلا حاجة الى
اعادة الجار وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل اي مانع يمنع من ان التعجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود في الخلق
انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لالى **قال** وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة
اقول بعد ذلك انما اعادة الجار انما هي لرفع احتمال كونها جارة ولا يشترط ان يكون نصا في المقصود بحيث ينتفي عنه
الاحتمال **قال** فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل **اقول**
تمج ترمي ودجلة بفتح الدال المهملة وكسرها نهر ببغداد والاشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان **قال** وقول الفرزدق
فوا عجبا حتى كليب تسبني كان اباها نهشل او مجاشع **اقول** واعجبا من قبيل الندبة للتوجع كانه يقول يا اتوجع لعدم
حضورك يا عجبي فاحضر لهذا الامر الذي تعجب منه وكليب على التصغير قبيلة ونهشل بن دارم ... ومجاشع بن ...
لكنهما ... **قال** وكقول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسالون عن السواد
المقبل **اقول** يغشون يجاء اليهم ويهر الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس و
المعنى ان الكلاب تستانس بكثرة الاضياف واتصال ... فلا تهر ويحتمل ان الكلاب انما تركت الهرير لاشتغالها
بما ينبذ للاضياف ومشاركتها لهم والسواد الشخص اي يعطون ... اليهم ولا يسالون من هو وقد انشد المصنف
هذا البيت في القاعدة السادسة من الباب الثامن الا انه قد انشده هناك يغشون حتى لا تهر بدون ما **قال**
وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة **اقول** يعني ان حتى الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية فجعلها جارة
يستدعي اضمار المتوقع الى ضرورة وان كان اضمار ان بعد حتى سائغا شائعا لكن حيث دعت اليه ضرورة بان
يقع المضارع بعدها منصوبا **قال** فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية **اقول**
ليس بمتعين لاحتمال ان يكون تكل للحال حقيقة بان يكون اخبر عن حاله في حال الكلال كما تقول سرت الى المدينة
حتى ادخلها وانت في حال الدخول **قال** كقولك رايت زيدا امس وهو راكب **اقول** يعني ان هذا من حكاية الحال
الماضية ضرورة ان العامل متحقق المضي والحال مقيدة له فتكون واقعة في ذلك الزمن الماضي لكنها حكيت وللقائل
ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للازمنة الثلاثة بلفظ واحد فمن الجائز
ان يكون هذا للمضي لا للحكاية نعم لو اعمله فقال هو راكب فرسا لتعين انه لا يكون للماضي ضرورة انه لا يعمل الا اذا
كان للحال او الاستقبال فيكون حينئذ مما جاء بالحال على ارادة حكاية الماضي مثل وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
قال في الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه **اقول** يعني تهيئته للعمل جعله صالحا له بحسب الصورة الظاهرة

فالفعل من قولنا اكلت السمكة حتى راسها جعل صالحا للعمل في راسها لانه مفرد يصح تسلطه على نصبه ورفع الراس
موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذي كان صالحا له لانه عند الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر امتنع عمله فيه نصبا واذا
جر بالجر فعمل حتى راسها ما لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل وذلك لان هذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكورة فليس فيه
قطع عمله حتى يوله **قال** هذا قول البصريين **اقول** ظاهره ان ذلك قول جميعهم وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي ان هذا قول
بعضهم لا كلهم وذلك انه قال في اكلت السمكة حتى راسها بالرفع وقد اباه بعض البصريين وليس بالجيد لقوة الدلالة
على خصوصية الخبر المحذوف واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل بانه ليس المانع عدم الدلالة عليه بل ما يلزم من تهيئة
العامل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع في نحو زيد ضربته لذلك وان كان معلوما **قال** ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية
خلافا للزجاج وابن درستويه زعما انها في محل جر بحتى **اقول** هذا في الحقيقة انكار لوجود حتى الابتدائية لان ما تحكم الجماعة بان
حتى فيها ابتدائية يحكمان انها فيه جارة **قال** ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل وانما تدخل على المفردات او ما في تاويل
المفردات **اقول** معنى التعليق منع العمل لفظا لقيام مانع منه وهذا انما ثبت في بعض الافعال واما حروف الجارة فلا تدخل على ما هو
في اللفظ مفرد نحو سرت من البصرة او ما في تاويل المفرد نحو عجبت من انك قائم [illegible] قلت اذا كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري
ويجوز دخول الجار عليها كالمضاف اليها اسماء الزمان نحو جئت حين جاء زيد فللزجاج وابن درستويه ان يقولا الجملة بعد حتى في محل جر بها
على معنى ان تلك الجملة في تاويل مفرد مجرور بها لا على معنى ان الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد وحتى عاملة في محلها فلا
يرد الاعتراض بان حرف الجر لا تعلق على هذا التقدير قلت يمكن ان يكون هذا مرادهما لكن يرد عليهما ما قرره المصنف من انهم اذا
اوقعوا ان بعد حتى كسروها نحو مرض حتى انهم لا يرجونه والقاعدة انها تفتح همزتها عند دخول الجار عليها حيث **قال** وطي
تقول حوث **اقول** طي على مثال سبا قبيلة من اليمن وهي حي طي ابن ادد ابن زيد بن كهلان ابن سبا ابن حمير كذا في الصحاح
قيل هو ماخوذ من الطاءة وهو الابعاد في المرعى وزعم ابن سيدة ان الاصل حوث وانحيث فرع عنها وانشد الفارسي
في التذكرة يا رب لن كنت لزيد يا فابعث له من حوث شئت كيا اكلا تلقاما وشربا قابا التلقام مصدر قولك تلقمت
اللقمة اذا ابتلعتها في مهلة والقاب بقاف مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مصدر قاب من الشراب اذا امتلا اي شربا
متمليا منه **قال** وفي الثاء منهما الضم تشبيها بالغايات **اقول** ضمير الاثنين منهما يعود الى حيث وحوث والمراد بالغايات
ما قطع عن الاضافة من الظروف فبني نحو قبل وبعد وسميت بذلك لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة
ونهايتها اخر المضاف اليه لانه متممها اذ به تعريفها فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غاية **قال**
وقد تخفض بمن كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم **اقول** ام قشعم الحرب والمنية والداهية وهو من الاعلام الجنسية كام
عريط للعقرب وقشعم بالقاف والشين المعجمة والعين المهملة على وزن جعفر **قال** وجملة الله اعلم حيث يجعل رسالته
ان المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان **اقول** ولو قيل المراد يعلم الفضل

الذي هو في

الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله
من الايات لانه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك **قال** وناصبها يعلم محذوفا
مدلولا عليه باعلم لا باعلم نفسها **اقول** هذا عطف على خبر ناصبها وهو يعلم فهو مرفوع وقد يوجد في بعض النسخ لا باعلم نفسه
بادخال الباء على اعلم وهو عطف على المعنى اذ الكلام الاول في معنى قولك لم ينتصب بيعلم **قال** ويلزم حيث الاضافة الى
الجملة **اقول** برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول اي الاضافة لازمة لحيث لا تنفك عنها او تنصبها على المفعول
وحيث فاعل اي حيث لازمة للاضافة **قال** وندرت اضافتها الى المفرد كقوله حيث لي العمائم **اقول** هذا من بيت تمامه
ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم ونطعنهم بضم العين مضارع طعن بالرمح والكلى بضم
الكاف جمع كلية او كلوة وكل كليتين فهما لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين عليهما شحم محيط بهما
كالغلاف لهما والبيض السيوف والمواضي القواطع ولي العمائم شدها على الرؤوس **قال** واندر من ذلك اضافتها الى
جملة محذوفة كقوله اذا ريدة من حيث ما نفحت له اتاه برياها خليل يواصله **اقول** ريدة براء مهملة مفتوحة وياء مثناة تحتية ساكنة
ودال مهملة ريح لينة الهبوب ونفحت فاحت والريا الرائحة **قال** اي اذا ريدة نفحت من حيث هبت وذلك لان ريدة فاعل
لفعل محذوف يفسره نفحت فلو كانت نفحت مضافا اليه لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا
يفسر عاملا **اقول** لا مانع من كون نفحت مضافا اليه مع جعله مفسرا وما استند اليه منظور فيه لان الظاهر من كلامهم ان امتناع
تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للمصنف في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال عند
انشاده قول الشاعر البيت حبب العراق الى هواها يمم او ان قال وما لا يعمل لا يفسر عاملا في هذا الباب فقيد الحكم بباب الاشتغال
وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين على ان فيه متعلق بمحذوف يفسره صلة الموصول اي وكانوا زاهدين
فيه من الزاهدين وجعلوا احد في مثل وان احد من المشركين استجارك فاعلا لمحذوف يفسره الفعل المتاخر عنه مع انه لا
يصلح ان يعمل فيه الرفع وهو متاخر ثم لو سلم عموم هذا الحكم ولم يخص بباب الاشتغال لامكن جعل حيث مضافة الى
نفحت وجعل ريدة فاعلا بمحذوف يفسره السياق لا نفحت بخصوصه **قال** ورايت بخط الضابطين اما ترى حيث
سهيل طالعا بفتح ثاء حيث وخفض سهيل **اقول** بعده قوله نجما يضيء كالشهاب ساطعا قال شارح اللباب
وطالعا مفعول ثان لترى او حال من سهيل ان جعلت حيث بمنزلة مكان في قوله ويغني عنه مقام الذئب ان
لم تجعل صلة تكون حالا والعامل معنى الاضافة اي مكانا مختصا بسهيل او كون طالعا حالا يجوز ان يكون حيث في البيت
باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا كانه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا انتهى قلت جعل الحال
من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل
الحال من ضمير يعود الى سهيل مخفوض هو وعامله للدلالة عليه اي ثبت طالعا **قال** كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا

في غابر الازمان **اقول** هذا البيت من بحر الخفيف اخر صدره الالف التي بعد اللام من اللهم والواو المجرورة الهاء منه والنجاح الظفر بالمقصود
والغابر المستقبل او الماضي من الاضداد والمراد في البيت الاول والازمان جمع زمن كحل لاحتمال **قال** ولبس بقاطع فان الظرف
المذكور لغو متعلق بمقدر او مستقر صفة كنجاح او تلك ولا يجب ان يكون المراد بحسب الزمان ايضا لاحتمال ان يكون المراد
ايمان مستقيم بقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل **حرف الخاء المعجمة خلا قال** ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام
فتنتصب كما ينتصب المستثنى في قولك قام القوم الا زيدا **قال** وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة احرف الجر
والصواب عندي الاول لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها **اقول** لا نسلم
ان معنى التعدية ما ذكره بل معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله
اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفائه عنه وقد افصح المصنف بهذا المعنى حيث قال عند الكلام
في حروف الجر على حاشا الاستدراكية بانصب وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشى بما قبلها عند سيبويه لانها اوصلت
معنى الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما الاستدلال بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من
كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته له في جميع احكامه الا ترى ان الا التي في الحروف بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمله
قال الا في نحو قول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل **اقول** الباطل الذاهب الفاسد وهو ماخوذ من قوله تعالى كل شيء
هالك الا وجهه وهذا المصراع صدر بيت مطلع قصيدة وعجزه وكل نعيم لا محالة زايل والمراد النعيم الدنيوية **قال** و
قيل على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت **اقول** يا باه اكثر البصريين وهذا القول الذي حكاه المصنف هو الذي
ينبغي ان يعتمد فان الحين كثيرا ما يحذف قبل المصدر الصريح والمؤول فينوب عنه نحو اتيتك قدوم الحاج واكرمتك ما ذر شارق
اي حين قدوم الحاج وحين ما ذر شارق ثم حذف الحين فناب المقدوم وما ذر شارق عنه **قال** وزعم الجرمي والربعي و
الكسائي والفارسي وابن جني **اقول** تقدم ان الجرمي بفتح الجيم واما الربعي فهو بفتح الباء الموحدة نسبة لربيعة
واما ابن جني فبسكان الياء وليس منسوبا وانما هو معرب كني كذا رايته في شرح المفصل للفخر الاسفندري وكذا رايته
ايضا بهذه البلاد في نسخة من الكشاف صحيحة مضبوطا باسكان الياء وصرح في الحاشية بتصحيح الضبط المكتوب
في الاصل علم ان احد اهل الطلبة الاشياء دخلنا انها ياء النسبة وكان محل التنبيه على هذه الفائدة اول موضع ذكر فيه
ابن جني ولكن لم اتذكر ذلك الا في هذا المحل فانبه فيه **حرف الراء رب قال** وليس معناها التقليل دائما خلافا للاكثرين
ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة **اقول** ولا التقليل في اكثر الاوقات خلافا لقوم ولا التكثير في موضع المباهاة
والافتخار ودونه في غيره خلافا للفرقة ولا الاثبات دون تقليل او تكثير بحسب الوضع وانما ذلك مستفاد من السياق خلافا
لاخرين وقد فات المصنف عد هذه الاقوال الثلاثة **قال** وسمع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صائمه
لن يصومه وقائمه لن يقومه وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي **اقول** وجه التمسك

ان الهانة

وهذا البيت دليل على مجيئها
للازمان عندي **اقول** كان
ذلك جاء من قبل قوله في غابر
الازمان فصح بالازمان

حرف الخاء المعجمة خلا

[illegible]

حرف الراء رب

ان الهاء في محل نصب باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي بالفرض اذ الاعرابي قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان و
مضيه كما ذكر فعلم ان اسم الفاعل في عبارته للمضي مع تجرده من ال ولا يجوز ان يكون الهاء في موضع جر باضافة اسم الفاعل
اليها لانه قد تقرر انه للمضي فلو كان مضافا لكانت اضافته محضة اذ هو حينئذ صفة مضافة الى غير معمولها فيفيد التعريف
فيمتنع ان يكون مدخولا لرب لما تقرر من انها لا تدخل الا على النكرة **قال** وقال الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كانها خط تمثال
اقول اللهو هو اللعب وقد يكنى به عن الجماع والآنسة التي تانس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر المثناة الفوقية اولا و
التي بعد الميم الساكنة مثلثة ولا يتعلق قوله بآنسة بلهوت الملفوظ به للزوم الفصل بالاجنبي وهو المعطوف وانما
يتعلق بمحذوف اي لهوت فيها بآنسة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف رابط الصفة الاولى ومتعلق اللهو اي يا رب
يوم لهوت فيه بآنسة وليلة لهوت فيها بآنسة **قال** وقال اخر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات **اقول** اوفيت اشرفت
والعلم الجبل والشمالات جمع شمال وهي الريح المعروفة **قال** وفي الحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والمثال مسوق للتخويف
اقول لا حسن مرقاة اذ الاجداع منكسرات احسن منكسرة ومفتاحهم فلا تطلعوا فيهن انفسكم بعد ذكر الاربعة الحرم
قال والبيتان مسوقان للافتخار فلا يناسب واحدا منهما التقليل **اقول** ضمير منهما لا يعود الى البيتين وانما يعود الى التخويف
والافتخار بما **قلت** والافتخار بالتقليل قد يقع لا من حيث القلة بل من حيث كونه عزيز المثال لا يصل اليه الا الشيق الانفس
فالظفر مع هذه بما يناسب الافتخار وحينئذ قول المصنف ان التقليل لا يناسب الافتخار ان قصده كليا منعناه وان قصد
جزئيا باعتبار البيتين الذين انشدهما واشباههما فلا اعتراض عليه اذ ما وقع الافتخار في البيت الاول هو لهوه بامراة
جميلة وما افتخر به صاحب البيت الثاني هو ارتقاؤه في جبل عال ترفع ريح الشمال ثوبه وكل من ذلك ليس امرا عزيز الامثال
لا يحصل الا لشيق الانفس فالافتخار بمثل ذلك لا يكون الا بالكثرة ولا يكون بمجرد الحصول في الجملة **قال** ومن التكثير قول ابي طالب
في النبي صلى الله عليه وسلم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل **اقول** هذا مبني على ان ابيض مجرور
برب مضمرة والظاهر انه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم في قوله قبل هذا البيت وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط
الذمار غير ذرب مواكل هو من عطف الصفات التي موصوفها واحد فلا يكون مثالا لما الكلام فيه ويحوط يكلأ ويرعى
والذمار بكسر الذال المعجمة ما يحق على الانسان حمايته والذرب بالمعجمة فراء موحدة على زنة كتف من سكنت فوه تخفيفا
وهو الحاد والمواكل المتكل على غيره ويستسقى مبني للمفعول وثمال وعصمة منصوبان ويجوز رفعهما على انهما خبر لمحذوف
والثمال بكسر المثلثة الذي يلجأ الناس اليه في افضاله والعصمة اسم لما يعتصم به اي تمسك وتمنع والارامل المساكين من رجال
ونساء ويقال رجل ارمل وامراة ارملة وقد يطلق على الرجال خاصة قال ابن السكيت **فان قلت** لا استسقاء انما كان بعد النبوة
فما معنى قول ابي طالب يستسقى الغمام بوجهه **قلت** روى الخطابي بسنده جزافية ان قريشا تتابعت عليهم سنو جدب
في حياة عبد المطلب فارتقى هو ومن حضره من قريش ابا قبيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمدا صلوات الله وسلامه

عليه فرضعت على عاتقه وهو يرشد غلام قد ايفع او قد كرب ثم دعا فسقوا في الحال فقد شاهد ابو طالب الاستسقاء فقال ذكره
السهيلي في الروض الانف وقد اوردت هذا السؤال والجواب في تعليقي على البخاري قال وقول الآخر الا رب مولود وليس
له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع
معا وثمان اقول اصل لم يلده باسكان اللام لم يلده بكسرها واسكان الدال فسكنت اللام تشبيها لها بتاء كتف
والتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للفتحة الياء او بالضم اتباعا للضمة الهاء والشامة وهي النكتة السوداء
في الجسم المخالف للونه وانظر وصفها بالغراء فانه غير مناسب فلعله الا ان الغراء تانيث الاغر وهو الابيض وشامة القمر
سوداء اذ هي المعبر عنها بالكلف وكذا وصفها بالمجللة غير مناسب فان معناها التي عمته بالتغطية وليس شان الشامة
وفي شرح الشافية للجاربردي انشد هذا البيت هكذا وذي شامة سوداء في وجهه مخلدة لا تنجلي لزمانه وهو ظاهر ووجه
الوجه ما بدا من الجسد وهو ما ارتفع من الخد وهو في البيت استعارة قال وقال العجير جبيل شامخ لن ينالها بقنته حتى يكل
ويعملا اقول التصغير في كل من بنية وجبيل راجع الى التقليل ولا يجوز ان يراد به التحقير لمنافاة وصفه بما ذكر للحقارة و
المراد بنيلها الكون عليه والشامخ المرتفع وقنته اعلاه وما احسن قول القائل علا فما يستقر المال في يده وكيف تمسك ما
قنة الجبل والكلال الاعياء والعمل معروف قال وقال لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل
اقول المراد بالدويهية الموت تصغيرا لها والظاهر انه للتعظيم لا للتقليل وقول بعض الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة
الوصول فالتصغير لتقليل المدة فيه تعسف والانامل رؤوس الاصابع واحدها انملة قال ومضمنا ان كان ظاهرا اقول يعني
وتنفرد رب بوجوب نعت مجرورها ان كان اسما ظاهرا وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين و
في البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف قال ابن مالك وصح ثبات النقل
الصحيح في الكلام الفصيح قال وغلبة حذف معداها اقول المراد بمعداها الفعل الذي تقديره كان يقال لك ما لقيت رجلا
عالما فتقول في الجواب رب رجل عالم اي قد لقيت قال ابن يعيش والكثير البصريين يظهرون الفعل العامل حتى ان
بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر قال كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع اقول هذا صدر بيت
من معلقة امرئ القيس وعجزه فالهيتها عن ذي تمائم محول الطروق الاتيان ليلا والمرضع التي لها ولد رضيع واذا بنيت
على الفعل انثت تقول ارضعت فهي مرضعة والهيتها شغلتها والتمائم جمع تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي
وقاية من اصابة العين والسحر ونحو ذلك والمحول الصبي ذو حول اذا تم له حول اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع لانهما ازهد
النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم يقول خدعت كثيرا مثلك عما يقي مع اشتغالهما بانفسهما فكيف تتخلصين
مني وقد حكى ابن عصفور وابن مالك اجماع النحويين على انه يجب في ذلك جر المحذوف لا بالفاء قال وابيض يستسقى الغمام
بوجهه اقول قد مر انشاد هذا الصدر مع العجز وتنبيها على ان الظاهر كونه بعض منصوبا لا مجرورا برب وشاهد النحاة

المشهور قوله فقام الاعماق خاوي المخترق ويسليه الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى قال وقوله بل بلد ذي صعد
واكام اقول هذا شطر بيت من بحر السريع الموقوف فالميم ساكنة والصعد بفتح الصاد والعين المهملتين العقبات
جمع صعود بفتح الصاد كعجوز وعجز وفي القاموس ان الاكام على وزن الاجبال جمع اكمة وهي التل من القف حجارة واحدة
وهي دون الجبال والجبال المرتفع يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجارة وفي الصحاح ان الاكام
كالاعناق جمع اكم كعنق وجمع اكام كجبال جمع اكم جمع اكمة قال وقوله رسم دار وقفت في طلله اقول هذا صدر بيت
عجزه كدت اقضي الحياة من جلله وقد مر انشاده بتمامه والكلام عليه في جلل من حرف الجيم قال
وبانها زايدة في الاعراب لا في المعنى اقول يعني وتنفرد رب ايضا بانها زايدة بحسب الاعراب فلا تتعلق بشيء كما لا تتعلق الزايد
بشيء وقد صرح بذلك في الباب الثالث واما بالنظر الى المعنى فهي غير زايدة لافادتها التقليل او التكثير قلت وهذا ينتقض
بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث تكون لعل جارة فانها زايدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشيء وهي مرادة من
جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاي ولولاك ولولاه فلا تتعلق بشيء ومعناها مراد ثم مقتضى
هذا الكلام ان لا تكون رب معدية للفعل فينافي ذلك قوله اولا وغلبة حذف معداها قال وسكن سيناها وسحما
وعرت بعد الملاح النهير بهوض اقول حكى المصنف في حواشي التسهيل انه لم يعرف معنى هذا البيت والسين مهملة مكسورة
فنون مشددة التور فيما يظهر وعبارة المتن والسنم بسين مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة وميم البقرة العظيمة
فيما ظهر من المتن ايضا وعرت اخفت وكان المراد بالملاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم اقف بهذا المعنى على هذه الصيغة
وانما رايت في القاموس ان الدلح على وزن صرد الفرس الكثير العرق والنهير شدة الجري والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة
في النهوض بضمها قال وسنق حبل بعينها اقول هو بسين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فقاف مثناة تحتية ساكنة
فقاف وفي القاموس والسنيق كقبيط بيت مجصص ج سنيقات وسنانيق وكوكب ابيض والجمر ومرضع قال و
من اعمالها قوله بحاضرة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء اقول الشاهد فيه جر ضربة برب مع وجودها المزيدة و
طعنة مجرور ايضا بالعطف على ضربة والنجلاء الواسعة البينة الاتساع واضيف بين الى بصرى لاشتمالها
على اماكن او التقدير الاماكن اي اماكن بصرى فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ومن دخولها على الاجمة
قوله رواد رجال الحامل المؤبل فيهم اقول هذا صدر بيت عجزه والغناجيج بينهن المهار وابو دواد بدالين مهملتين اولها
مضمومة بعدها واو وفي القاموس شاعر ابادي والحامل القطيع من الابل مع رعاتها والمؤبل المعد للقنية يقال ابل مؤبلة اذا
للقنية والغناجيج بمعجمتين فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور والمهار بكسر
الميم جمع مهر بضم الميم هو ولد الفرس والانثى مهرة قال والدليل على استقبال ما بعدها قوله فان اهلك فرب فتى سيبكي
علي مهذب رخص البنان اقول المهذب بذال معجمة المطهر الاخلاق والرخص براء مفتوحة فخاء معجمة ساكنة فصاد

مبهما الناعم والبنان بفتح الموحدة ونونين بينهما الف اطراف الاصابع **قال** وقوله يا رب قائلة غدا يا لهف ام معاويه
اقول هذا البيت من مجزو الكامل وهو مما استدل به ابن مالك على انه لا يلزم وصف الظاهر المجرور برب فقد يقال الموصوف
محذوف اي يا رب امراة قائلة والبيت لام معاوية وكان الظاهر ان يقول وقولها لكن اراد وقول من قال **حرف السين المهملة**
وزعم بعضهم انها قد تاتي للاستمرار لا الاستقبال ذكر ذلك في قوله ستجدون اخرين الآية **اقول** يعني قوله تعالى ستجدون
اخرين يريدون ان يامنوكم ويامنوا قومهم كلما ردوا الى الفتنة اركسوا فيها والمراد بهؤلاء الآخرين على ما في الكشاف وغيره
وغيره ان قوما من اسد وغطفان كانوا اذا اتوا المدينة اسلموا وعاهدوا ليامنوا المسلمين فاذا رجعوا الى قومهم كفروا
ونقضوا عهودهم وقضيته ذلك ان يكون المراد الاخبار بالاستمرار وجود المؤمنين لهؤلاء الآخرين على تلك الحالة **قال**
قال الزمخشري فان قلت اي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجات للمكروه اشد والعلم به
قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع انتهى **اقول** وهو نص في نزول الآية قبل قولهم ووافقه جدي صاحب الانتصاف
على ذلك قال ولهذا ادرج النظار في اثناء مناظراتهم العمل بمقتضى الذي هو كذا السالم عن معارضة كذا فيقولون
ذكر المعارض قبل ذكر الخصم له وهذه الآية من احسن ما يستدل به عليه **قال** ثم ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من
المضارع **اقول** لا محل للواو هنا والظاهر انها زائدة فان قلت لعلها للعطف اي ثم ان سلم انها في الآية للاستمرار
ولو سلم فالاستمرار لا آخره قلت يلزم عليه حذف المعطوف بدون عاطفه وهو باطل **قال** كما تقول فلان يقري
الضيف ويصنع الجميل تريد ان ذلك دابه **اقول** يقري مضارع اقرى الضيف اذا احسن اليه والداب العادة والشان
بفتح الدال واسكان الهمزة قال الجوهري وقد تفتح وكلام المصنف مقتض لافادة المضارع الاستمرار سواء كان مبنيا
على المبتدا كالذي في هذا المثال او غير مبني كالذي في الآية ووجهه ان افادة الاستمرار انما هي من اقتضاء المقام فيجب اقتضاء حمل
عليه سواء بني على مبتدا او لم يبن قال بعضهم هنا امران هو صرفية المبتدا او المسند اليه بمضمون الخبر ووصفية الخبر له
وهما اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب
وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد **قال** انما الاستمرار
انما يكون في المستقبل **اقول** قد ينتقض بنحو لو يطيعكم في كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى الزمان الماضي ولا انقضاض
به البتة فتامله **قال** ووجهها انها تقيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده **اقول** لانه
اخبار عن اخبار والمتعلق واحد وهذا ظاهر حيث تدخل على المحبوب فانه وعد واما حيث تدخل على المكروه الذي هو وعيد فكيف يفيد
توكيده فهي للوعد المباين للوعيد فكانه اراد بالوعد الذي تفيده السين مجرد الاخبار بوقوع ما دخل عليه لا الوعد المقابل للوعيد
قال وقد اوما **اقول** يعني اشار وهو مهموز الاخر قال الجوهري ولا تقول اوميت **سوف قال** وليس بمطرد
اقول يريد ان الذي نظر اليه هذا القائل من ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ليس بمطرد بدليل ان حذرا يدل على المبالغه

حرف السين المهملة

سوف

دون حاذر

دون حاذر مع ان الثاني اكثر حروفا من الاول قد يقال لا يعنون اطراده الا فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق
متحدي النوع في المعنى كغرثان وغرثى وصديان وصدي ورحيم ورحمان لا كحذر وحاذر للاختلاف **قال سيّ** فلم يقولوا سوى
الاسا كقوله فيا رب ان لم تجعل الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدا **اقول** الجلد بفتح الجيم واسكان اللام هو الشديد
الصلب يقال جلد الرجل بالضم جلدا بالفتح وجلادة اي صلب فهو جلد **قال** من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما
يوما بدارة جلجل فهو مخطئ **اقول** هذا عجز بيت من معلقة امرئ القيس صدره الا رب يوم لك منهن صالح وفي الجزء الثالث من
هذا الصدر الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم ودارة جلجل اسم لغدير بعينه يريد انه ظفر من النساء في ايام كثيرة
بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دارة جلجل كان من احسن تلك الايام **قال** وقد تحذف الواو كقوله فه بالعقود وبالايمان
لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب **اقول** هذا شاهد على كلا الامرين التخفيف وحذف الواو وفه فعل امر من وفى يفي
والهاء انما ينطق بها في الوقف فتكتب بالهاء كذلك ولا ينطق بها في الوصل والمسئلة مشهورة في علم الخط **قال**
وهو عند الفارسي نصب على الحال كما قيل في قاموا لا سيما زيد فالناصب قام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو عليها **اقول**
نفي واللازم باطل بدليل ولا سيما يوم اه ونحوه بيان الملازمة ان الحال على هذا التقدير مفردة والواو لا تدخل عليها **قال**
ولوجب تكرار لا **اقول** لانها اذا دخلت على مفرد خبرا او صفة او حالا وجب التكرار نحو زيد لا كاتب ولا شاعر ومررت برجل لا
شجاع ولا كريم وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وقد فرض كون الحال في قاموا لا سيما زيد مفردة مع فقد التكرار فدل على
بطلان الحالية فيه قلت وقد كرر المصنف ذكر هذين الاعتراضين في حرف الميم عند كلامه على ما الزائدة ويمكن ان يجاب
عنهما اما عن الاول فبان سيما عند دخول الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال
فلم يلزم دخول الواو على الحال التي هي حال مفردة وانما دخلت على جملة واما عن الثاني فبان لا كررت معنى لا لفظا والتكرار
اللفظي غير مشترط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه
ذلك هنا ان قولك قام القوم لا سيما زيد في معنى قولك قام القوم لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه به وانما
هو اولى منهم بذلك على ما تقرر في ان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم **قال** واما انتصاب المعرفة نحو لا سيما زيدا فمنعه الجمهور
اقول لانهم فقدوا ما يقتضي النصب فبنوا على المنع **قال** وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها **اقول** وقد يوجه بان
ما تمييز بمعنى شيء والنصب بتقدير اعني او لا مثل شيء اعني زيدا وهذا الوجه يمكن ان يقال فيه ليس بقوي **قال** ووجهه
بعضهم بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثناء **اقول** فينصب الفعل الواقع بعدها كما ينصب بعد الا الاستثنائية
لكن يقدح فيه اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والا زيدا والقول بزيادتها ضعيف **قال** وعلى هذا فيكون
الاستثناء منقطعا **اقول** يعني وعلى هذا الذي يجب به من انه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها لكون
معنى جاءني القوم ولا سيما زيدا جاؤني لكن زيدا جاءني مجيئا هو اولى به منهم باعتبار صدقه واخلاصه في المودة فليس

سيّ

سواء

مساو بالمهم في ذلك الحكم فيكون الاستثناء منقطعا وهذا محتمل لان زيدا خرج من المستثنى منه الشامل له قبل الاخراج وهذا معنى الاتصال ولا يراد حكم المستثنى المتصل في الاستثناء المتصل مخالف لحكم المستثنى منه وهو هنا مراد في ان المجيء ثابت للكل لان الحكم على ما رأيه هو ما افهمه الكلام السابق من المساواة اي ان القوم ساوى بعضهم بعضا في المجيء فاخرج زيد منهم بهذا الاعتبار الى ثبت له عدم المساوات من حيث فاق غيره وهذا اختلاف الحكم الاول والله اعلم **سواء قال** وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة **اقول** كقوله لم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا العدوان بضم العين المهملة الظلم ودناهم جزيناهم كما دانوا كما جزوا ومنه كما تدين تدان وكقول الاخر تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها بسوائكا وهلية جاء قول الشاعر واذا تباع كريمة او تشترى فسواك بايعها وانت المشتري قال ابن مالك وقد صرح سيبويه بانها ايضا بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منفية عن غير فان الظرف في العرف ما ضمن من اسماء الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية وكيف والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا واكثر الشواهد ومنه قولهم سالت الله ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم وقول بعض العرب اتاني سواه حكاه الفراء **قال** اوحالا اثبت مضمر **اقول** يعني او حالا معمولا لبثبت وذو الحال الضمير العائد على الموصول وهو فاعل ثبت اي جاءني الذي ثبت على الكونه سواك اي غيرك **قال** كما قالوا لا افعله ما دون حراء مكانه **اقول** التقدير ما ثبت ان حراء مكانه اي ما ثبت استقراره في مكانه فالتشبيه في حذف ثبت لكنه في الاول حذف هو ومرفوعه وفي الثاني حذف هو ومعموله مرفوعه وحراء جبل بمكة ثالثا سبال المعظمة زادها الله شرفا وتعظيما على سيار الداهر الحسنى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويذكر ويؤنث ويصرف ولا يصرف بريد ان الصرف مع التذكير على ارادة الموضع والمنع مع التانيث على ارادة البقعة **قال** لانا اذا رتبنا انه لا يقدر مستقر الم يكن في خبر العدم عمله في ضمير سواء **اقول** يعني انا اذا رتبنا لو بقي على حاليته من غير تاويل امتنع جعله خبر السواء اذ لا ضمير فيه يعود اليه والجملة اذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بالضمير او ما يقوم مقامه وكلاهما مفقود هنا فان قلت في تاويل الجملة بالمفرد على الاول والثاني لصحح وقوعها فاعلا او مبتدأ مشكل ايضا لانه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ على ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير السابك هو الحرف المصدري وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته بان مقدرة فتصير اسما معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التاويل فاحتجنا اليه لان نتصيده من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا بعيد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئتك حين جاء زيد بمجيء زيد فاولت الجملة بالمفرد تاويلا مطردا بابه وهذا ذاته فلم يعد شاذا **حرف العين المهملة عدا قال** ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية **اقول**

حرف العين المهملة عدا



ولذلك اذا انتصب بها ضمير المتصل جاءت نون الوقاية كقول اهل النداء ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع لكن يثبت بالنقل العجيب كما قال ابن مالك الجر بعدا فوجب المصير الى القول بحرفيتها في هذه الحالة وبالله التوفيق **قال** ولنا ابان احدها قوله تحت عبدي على بار مسيابه واخي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي فحذفت حعل مجرورها مفعولا **اقول** يعني ولو كان سماعا لحذف فيجعل الاسم المضاف اليه مفعولا فان قلت غاية ما فيه حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير فلم لم يركب عليه قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كالفوق والظروف القائمة لا تحذف ويقيم المضاف اليه مقامها الا قليلا نحو جلست قرب زيد اي مكانا قريبا فلا يخرج مثل قضاني عليه تحت بكاءه هولة تشتاق والصبابة بفتح الصاد المهملة رقة الشوق وحرارته والاسى يحتمل ان ينضبط بهمزة مضمومة جمع اسوة وقال الصحاح والاسوة بالكسر والضم لغتان وهما ما يتاسى به الحزين ليتعزى به وجمعها اسى واسى ثم سمي الصبر اسا **قال** وكذلك لاقعدن لهم صراطك المستقيم اي على صراطك **اقول** في الكشاف لاقعدن لهم صراطك المستقيم لاعترضن لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن اي على الظهر والبطن وكلام قال التفتازاني قيل فيه اشكال لانه من ظرف المكان محكم غير الظروف فلا يحذف في البيت قال وعذره ما قال الزجاج ولا اختلاف بين النحويين في ان على محذوفة ومثل ضرب زيد الظهر والبطن اي على الظهر والبطن انتهى قلت هذا بان يكون عذرا اشبه منه بان يكون عذرا فان تصريحه بان انتصابه على الظرف كما في البيت مشاربان على البيت مقدرة فكيف يكون نقل الزجاج بان على محذوفة عذرا **قال** الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم **اقول** ويحتمل التضمين كما صرح به الزمخشري والتقدير ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل بان هذا التقدير بعيد قول الداعي على الصفا والمروة الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا فتلوه بالحمد بعد تعدية التكبير بعلى قلت وفيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وايضا فعلى الثانية ظاهر في التعليل فكذا نظيرتها الاولى قلت هذا يمنع ظهور شيء منهما في التعليل **قال** وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت **اقول** يحتمل ان ينتصب الرمح بتقول على اجرائه مجرى الظن لتوفر شروطه كما في قول الشاعر متى تقول القلص الرواسما يحملن ام قاسم وقاسما القلص بضمتين جمع قلوص بفتح القاف وهي الناقة الشابة والرواسم جمع راسمة اسم فاعل من رسم كعدت الناقة رسما اذا اثرت في الارض من كثرة الوطء ويحتمل الرفع على انه مبتدأ مخبر عنه بما بعده والجملة محكية بالقول فان قلت يدفع هذا قوله عاتقي اذ لو اراد الحكاية لقال عاتقك قلت تم من الحكاية بالمعنى نحو قوله ما على قول ربنا انا لذائقون فان الاولى اما ظرف لتقول او متضمنة لمعنى الشرط وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم واما الثانية فالظاهر انها ظرف لاطعن ويحتمل ان العامل المحذوف بفسره كرت او مبتدأ او مجرور على الخلاف وعلى ان اطعن مضمومة والكرة الرجوع **قال** وكذا قيل في قوله ولا تراه ابكيت فيها ابا مصعب حتى الا اخرتقعة فانظر فيه **اقول** يريد اتبكيت مصدر الفاء و



لك فيه ابدال الهمزة واوا اي لا يعيا عليك وتعيا ما ملكت على تصاده فيما ناتك فيما اصاب من حدث ناتبتاي نالك من فهم ابشالدهر قال
كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق اقول حميد بالتصغير والثور بمثلثة والسرحة الشجرة
العظيمة الطويلة والافنان الغصون الملتفة جمع فنن كفرس والعضاة كل شجر تعظم وله شوك واحدها عضاه وعضهه وعضه
بحذف الهاء الاصلية قال قال ابن مالك وفيه نظر لان اباه الشئ بمعنى الحجه والانفي لها هنا اقول لان على اذا كانت زايدة
كان مجرورها مفعول تروق التي بمعنى تعجب ولا شك ان حاصل البيت على هذا ان شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب اغصان شجر
العضاة وهذا لا معنى له قال وانما اللازم تعلو وترتفع اقول يعني ان الشاعر لم يرد الا ان شجرة مالك تعلو وترتفع على
ساير اغصان العضاة فضمن تروق معنى ترتفع فعداه بعلى قلت في الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة في هذا البيت
عن امراة واذا كان كذلك امكن ان يكون افنان العضاة كناية عن نسوة اخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فيبقى تروق على
معناه من غير تضمين ويكون حينئذ للبيت معنى صحيح قال وقوله في الملا الشي قتيلا رزنته بجانب قوسي ما بقيت على
الارض على انها تعفو الكلوم وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضي اقول رزنته بالبناء للمفعول اي اصبت به بفتح القاف
من صبح بلاد السراة قال الامام المرزوقي والباء من قوله بجانب يتعلق بقتيلا قلت الظاهر انه لا يتعلق بقتيلا المذكور لان
وصفه بانه من على الدوانما يتعلق بقتيلا محذوفا اي رزنته حال كونه قتيلا بجانب قوسي وتعفو تندرس وتذهب اثرها والكلوم
الجراح جمع كلم كجرح وفلس قال وتعلق على بهذه اقول الاشارة بهذه الى المفيدة للاستدراك والاضراب الى
الثانية من قوله ثم ابطل بالثانية قوله على انه قرب الدار خير من البعد قال والثالث من وجهي على ان يكون اسما بمعنى فوق
والى في هذه الحالة معربة او مبنية حكى ابن قاسم فيه خلافا وجزم ابن الحاجب بانها قال المحصول بمقتضى البناء لحصول
مشابهة الحرف في لفظه واصل معناه والدليل على صحة ذلك العلم بيناه على اذا وقعت اسما ولو كانت على معربة كمن
ان يكون معربة عند وقوعها اسما قلت كلمه الفاء تقول بفرق بان نحو مشابهة الحرف في الوضع لكونه على حرفين
فالبناء لذلك لا لما ذكره بخلاف على فانها ايضا فلو كانت معربة في الاسمية لوجب ان يبقى الفها في قولك عليه
فتقول علاه كما تقول عن جاده وانما يقلبون الالف فيما ثبت انه غير متمكن كقولك لديه وعليه واليه واما المتمكن فلم يأت
عنهم قلب الفه يا في مثل قولك عن جاه ومن عصاه قلت قد سبق التنبيه على ما في هذا ان الذي غير متمكن بل هو
معرب كما نقف عليه قريبا قال وذلك اذا دخلت عليها من كقوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها اقول هذا صدر بيت
يصف قطاة والحوز تصل وعن قيض ببيداء مجهل والظمؤ بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم وبهمزة بعدها ما بين الوردين
يستعمل في الابل وكذا استعارة في القطاة وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة تصوت جوفها من
شدة العطش والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المعجمة القشر الاعلى للبيض والبيدا بالمد
والفتح اوله القفر الذي يبيد من دخله اي يهلكه والمجهل بالفتح المفازة لا اعلام فيها يعني غدت هذه القطاة من فوق ذلك

الموضع بعد تمام ظمؤها تصوت جوفها من شدة العطش وعن قيض معطوف على عليه والتقدير من فوق قيض اي من جانبه فيكون
شاهدا على استعمال عن اسما ايضا قال وقول الشاعر هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها اقول البيت
من بحر المتقارب وجزئه الاول اثلم ومعنى بكف الله بيده والمراد بها القدرة والشاعر استعمل الكف مريدا به ذلك
ولا اعرف انه ورد قال وفيه نظر لانها لو كانت اسما في هذه المواضع صح حلول فوق محلها اقول هذا النظر ذكره ابو حيان
ايضا وقد يقال لا نسلم انه كان بمعنى شئ يصح حلوله في محل ذلك الشئ قال وليس كذلك فان مراده انه ما كان
يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا وتزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم اقول قدر المصنف ما لا دليل
في البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذكرهم وقدر ثنائهم على قومه ليكون ذلك سببا للزيادة وهم اياه حبا القوم بهم وهو في
غنية عن ذلك اذ يجوز ان يكون المراد انه صاحب قوما فذكرهم قومه اي تذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما
شاهده من انحطاطهم مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه ففيها اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام فتامل وفي
الصحاح ذكرته بلساني وقلبي وتذكرته واذكرته غيري وذكرته بمعنى قال كما قيل في قوله قد بات اهر ستني وعدي ويعني صوت
السباع بضبعي والهام اقول يعني انه عدى احرس المسند الى ضمير المتكلم المتصل له ضميره المتصل به الباء مع انه
ليس من باب ظن وفقد وعدم ونصبي بصوتين والهام طير الليل والواحد هامة يعني ان اصوات السباع والهام
موضع مبيته عنده ممن يريد اذاه عن قال والثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه اقول يحتمل التضمين والمعنى
فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل فانما يصدر البخل عن نفسه لانها مكان البخل ومنبعه قال وقوله ذي الاصبع لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي لله در ابن عمك اقول فحذف الامين اللام الجارة والاخرى
شذوذا والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر درا وسمى اللبن نفسه ايضا درا وقيل المراد بالدر فيه مثله الخير فانهم كانوا
يعتقدون ان اللبن منشأ كل خير لانه غالب اقواتهم وكانوا يسقونه الخيل ويقربونه الاضياف قال لا افضلت
في حسب عني ولا انت الذي فتسوسني اقول الحسب الدين او ما يعده الانسان من مفاخر ابائه واشار المصنف الى
تفسير الديان بالمالك تخزوني تسوسني والفعلية كلام محتمل الرفع والنصب لانه في كلام الشاعر محتمل لهما نحو ما تاتينا
فتحدثنا رفعا ونصبا اي ولا انت مالك فكيف تسوسني اوليس كذلك فسياسته وعلى تقدير النصب في البيت فالفعل
مقدر كما في قوله وما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب ولا بد من تقدير فقد روي في الشواذ
الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح باسكان الواو من يعفو الذي قال وحكى الرماني عن ابي عبيدة
ان احببت من احب البعير احبابا اذا برك فلم يثر فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمني وهي على حقيقتها اي لبثت
عن ذكر ربي اقول نقل الزمخشري هذا القول ولم يرتضه قال في الكشاف احببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن كانه
قال انبت حب الخير عن ذكر ربي او جعلت حب الخير مجزيا او مغنيا عن ذكر ربي وذكر ابو الفتح الهمداني في كتاب التبيان

ان اجبت يعني لزمت في قولها بعد السوء اذا احبا وليس في كتب اللغة كلام و الهمدان باسكان الميم منسوبا الى همدان
قبيلة من قحطان هكذا ضبط النسخة في شرح الكشاف في اواخر تفسير سورة ابراهيم قال الرابع التعليل نحو وما كان
استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة اقول يحتمل ان يكون المعنى الا صادرة عن موعدة قال والخامس مرادفة بعد اقول
اطلاق القول بالمرادفة مشكل لان كلمة بعد اسم بيقين فلو رادفها عن لكانت اسما اذ لا ترادف بين كلمتين من نوعين
ولو كانت عن اسما لامتنع جرها في هذا الموضع معا ان عن حرفية قال يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في كلام اخر من بعد
مواضعه اقول يعني بان وقوع بعد في الاية الثانية يدل على ان عن بمعناها في الاية الاولى ولقائل ان يقول هذا مجرد
لا يدل على المدعى لثبوت الفرق بين الموضعين فمعنى الاول مجرد الامالة والازالة عن مواضعه بتفسيره على غير المراد
منه وتاويله بالتاويلات الباطلة ومعنى الثانية امالته عن مواضعه التي وضعه الله فيها بحذفه منها فتركه بغير مواضع
بعد ان كان ذا مواضع قال ونحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة اقول وهذا ايضا قابل للتخريج على وجه يتفق
به عن على معناها بان يكون التقدير لتركبن طبقا متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة
مما قبله قال ومنهل وردته عن منهل اقول المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل في المراعي وتسمى المنازل التي في المفازة
على طريق السفار مناهل لان فيها ماء كذا في الصحاح ويمكن تخريج هذا البيت ايضا على ان يكون المعنى وردته صادرا عن منهل
اخر وهو ظاهر قال والسادس الظرفية كقوله واس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا والرباعة نجوم
الحمالة اقول واس سراة اي اجعلهم من مالك واجعلهم فيه اسوة يقال اساه بماله مواساة والسراة قال الجوهري جمع سري
وهو جمع عزيز وفي القاموس اسم جمع والحي بطن من البطون يجتمعون فيجيء بعضهم من بعض والرباعة بكسر الراء والحمالة
بفتح الحاء المهملة هي ما يتكلفه من دية او غيرها ونجومها وظائفها المقطعة عن اوقات مضروبة واحدها نجم ومنه نجوم الكتابة
قال وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات لشاهد في الاولى اقول لا شاهد فيه لجواز ان التعلق
بمحذوف اي يقبل التوبة صادرة عن عباده قال اولئك الذين نتقبل عنهم احسن ما عملوا اقول وهذه كالتي قبلها
اي نتقبل احسن ما عملوا صادرا عنهم قال بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر اقول لو قال الاية فتشير الى ما فيها الكتاب
لغرضه هو لا فقبلنك قال انما يتقبل الله من المتقين كان احسن قال ربنا تقبل منا اقول هنا صنع على طبقه ولبس
محالة دلالة كذلك بعد ما قدرناه انه لا دليل فيما ذكره لان من متعلقة فيه بفعل التقبل وفيما سلف متعلق بمحذوف صادر لا
بالتقبل كما مر قال العاشر ان تكون زائدة للتعويض من اخرى محذوفة اقول ظاهره ان شرط زيادتها التعويض ولا
لم نقيده وكذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ووقع في تفسير الثعلبي ان من الناس من ذهب الى انها في قوله تعالى
يسئلونك عن الانفال صلة بناء على ان المراد بالسؤال سؤال الاستعطاف لا سؤال الاخبار وليس هنا
تعويض قال كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع اقول الجزع الخوف والحمام بكسر

الحاء المهملة

الحاء المهملة قضاء الموت وقدره والمراد بالتي بين جنبيك نفسه يقول لا ينبغي لك ان تجزع لان اتاها ما قدر من الموت لنفس غيرك
مع انك لا تستطيع دفع ذلك عن نفسك التي بين جنبيك قال قال ذو الرمة ءان ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة
من عينيك مسجوم يقال ترسمت المنزل تاملته وسجم الدمع سال وسجمت العين اقول قال الجوهري وخرقاء صاحبة ذي الرمة
وهي من بني عامر بن ربيعة عامر بن صعصعة والمراد بماء الصبابة الدمع وفي القاموس سجمت العين قطر دمعها وسال
قليلا او كثيرا قال اعداء ان يدخل عليها من وهو كثير كقوله فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي اقول الدريئة
على زنة الصحيفة بدال مهملة حلقة يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معدي كرب ظللت كاني للرماح دريئة اقاتل عن ابناء جرم
وفرت قال الاصمعي هي مهموزة كذا في الصحاح قال وذلك نادر والمحفوظ منه بيتان احدهما قوله على عن يميني مرت الطير
سنحا اقول هذا نصف بيت من بحر الطويل لا بيت تام ولا اعرف تمامه ولم ار من انشده تاما والسنح بتشديد النون جمع سانح
كركع وراكع والسانح ما مر من مياسرك على ميامنك والبارح عكسه والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني ومنه قولهم من لي
بالسانح بعد البارح اي من لي بالمبارك بعد المشؤوم قال والثاني كقول امرئ القيس ودع عنك نهبا صيح في حجراته اقول
هذا صدر بيت عجزه ولكن حديثا ما حديث الرواحل والحجرات بفتح الحاء المهملة والجيم النواحي جمع حجرة مثل جمرة وجمرات يقول اترك
نهبا طال ما اشتغل بامر الناس … الا في الرواحل قال وقول ابن دارس على عنك لمن فانت اللوم اغراء اقول هذا
صدر بيت مصرع مطلع قصيدة والمجرور … بالتي كانت بين الراء … بنون مضمومة وواو … عوض قال وهو معرب ان
اضيف كقولهم لا افعله عوض العائضين قال اي لا افعله دهر الداهرين والعائض الذي … وكان المعنى
ما بقي في الدهر داهر فان قلت قد حكى المصنف وغيره ان في عوض لغة بالبناء على الفتح عند عدم الاضافة فمن اين لنا ان في
هذه الفتحة الموجودة عند الاضافة انها فتحة اعراب لا بناء قلت قد اجاب المصنف عنه في حواشي التسهيل لانا قلنا
بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الاضافة واختلافهم فيه قال ومبني ان لم يضف اقول لقطعه عن الاضافة لفظا لا
معنى كقبل وبعد فاشبه الحرف في الافتقار المعنوي قال وقيل بل لان الدهر في زعمهم يسلب ويعوض اقول الرجم
بفتح الراء وكسرها وضمها قال في القاموس الرجم مثلثة القول بالحق والباطل والكذب والصدق والكثير ما يستعمل فيما يشق
… والمراد به هنا القول الباطل قال واختلف في قول الاعشى رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج
عوض لا نتفرق اقول هذا البيت قوله لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في يفاع تحرق تشب لمقرورين يصطليانها
وبات على النار الندى والمحلق وقد اسلفنا هذين البيتين في حرف الباء واسلفنا ان المراد بالمقرورين الندى
والمحلق وما احسن عطفه على الندى وفيه اشارة الى انهما مصطحبان متشاركان في الالفة حتى كانهما جنس واحد
ضجيعان لا يفترقان احدهما الاخر بل قد اثبت لهما في البيت الثالث الذي انشده المصنف هنا الاخوة المقتضية
للالتيام والتضام وحسن الالفة فقال رضيعي لبان ثدي ام … والمحلق والابن في قوله ثدي ام من تقدير وفيه

عوض

اللبابـ

اي مرتجى ام وهو متعلق برضيع قلت لا حاجة بتقدير جار فان رضع يتعدى بنفسه يقال رضع الصبي امه ورضع ثديها فيقدر
ناصبا للثدي اي رضعا ثدي ام ولا اشكال قال البحريان يقرا بالكسر على انه بدل من لبان قلت يرد عليه تقدير مضاف اي لبان
ثدي ام واللبان بكسر اللام لبن المراة خاصة وقيل بمعنى باسحم داج الليل والباء ظرفية اي في الظلمة وقيل شديد السواد
وقيل هو الرحم اي في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل هو الرماد اي في الظلمة عند الرماد وانتهى قلت لا اعرف احدا
جعل الباء بمعنى عند فما ادري هذه الصفة من اين جاءت وقيل المراد بالاسحم الداجي زق الخمر والعرب عادتهم في التعاقد عند
الشراب بذلك والاظهر كون الباء ظرفية والمراد بالاسحم الداجي الليل لانه من ايقاد النار للاضياف او للقسم والمراد
بالاسحم الداجي رماد تلك النار تقاسما بعظيم شانه عندهما **قال** فتبل ظرف لنتفرق **اقول** ربما يستشكل هذا
القول بانه مبني على انه ليس لها الصدر واما على القول بان لها الصدر مطلقا او اذا وقعت في جواب القسم وهذا الاخير هو
الصحيح فلا يتاتى تعليق عوض بنتفرق ويجاب عن ذلك بما قاله الرضي وهو ان الجملة القسمية قد يحذف لكون ظرف من معمولات
الفعل الواقع جوابا لها عليها نحو لا افعله عوض قال وانما كان ذلك لكثرة استعمال عوض في القسم مع ان معناه ابدا و
البتة ففيه من التاكيد ما يفيده فائدة القسم ولاجل افادته فائدته قد تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان
كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه لكون التاكيد وما يقال عوض لا نتفرق معوض ما انتبك فعوض سده مسد
الجملة كلامه وعليه فيمكن ان يقال قوله عوض لا نتفرق جواب القسم سد مسده عوض فلا اضرار في تقدمه لهذا الغرض
مع وجوده فيكون جعل هذا جواب القسم مقدرا مع وجود فعل قسمي موجود مذكور يمكن ان يكون هذا جوابا له بخلاف الظاهر
قال وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله حلفت بمائرات حول عوض وانصاب تركن لدى
السعير والسعير اسم صنم كان لعنزة انتهى **اقول** مائرات صفة محذوف اي بدماء مائرات اي متموجات والانصاب
جمع نصب بضم النون واسكان الصاد المهملة وقد تضمان وهو ما نصب ليعبد من دون الله وعنزة بعين مهملة ونون وزاي
مفتوحات ابو حي من بني ربيعة بن نزار **قال** ولو كان كما ذكر لم يتجه بناؤه في البيت **اقول** يمكن ان يصحح كلام
ابن الكلبي بان يكون معنى قولنا عوض قسم انه ساد مسد القسم كما مر في الرضي فاطلق انه قسم بهذا الاعتبار وبناؤه
حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة كقبل فان قلت قوله وهو اسم صنم يابى ذلك قلت انما يابى لو كان الضمير
عائدا على عوض بمعنى كونه ظرفا سد مسد القسم وهو ممنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد باعتبار لفظه فقط
ويكون هذا من الاستخدام المعروف في البديع وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره المعنى الاخر او يراد بضميره
احد المعنيين ثم بالضمير الاخر المعنى الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا والثاني نحو ما فيه
من القسم كما اشرنا اليه والله اعلم **عسى قال** فعل مطلقا لا حرف مطلقا **اقول** يعني بالاطلاق في الموضعين
سواء اتصلت بالضمير المنصوب او لم تتصل به بقرينة ذكر قول الثالث المفصل **قال** ولا حين تتصل بالضمير المنصوب.

عسى

كقوله يا ابتا

كقوله يا ابتا علك او عساكا **اقول** تاء يا ابت عوض عن ياء المتكلم ولذا لا يجتمعان فلا يقال يا ابتي واما نحو انه الف يا ابتا
بدل من الياء فيلزم اجتماع العوض والمعوض عنه فمن ثم عدوا مثل ذلك من الضرورات كقولها يا ابتا لا تزل عندنا فانا نخاف
بان تخترم **قال** ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو
خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم **اقول** المراد بالاشفاق الخوف وعسى الاولى في الاية للترجي والثانية للاشفاق
نظرا الى ما في نفس الامر اي انما كرهتموه ينبغي ترجيه وما احببتموه ينبغي ان تشفقوا منه فهو شر وذلك انهم كرهوا الغزو
وفيه احدى الحسنيين اما الظفر والغنيمة واما الشهادة والجنة واحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمة
والاجر والمفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب ان معناه رجاء دنو الخبر فان قلت عسى زيد ان يشفى بل لعله انك
ترجو قرب شفائه ونازعه في ذلك قائلا عسى ليست متعينا بالوضع لمطلق الطمع في دنو مضمون الخبر بل للطمع في حصول مضمونه
مطلقا سواء ترجى عن بعد او قرب بعده مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى
زيد ان يخرج فهو بمعنى لعل زيدا يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا **قال** واجيب بامور احدها انها على تقدير مضاف اي قبل الام
نحو عسى امر زيد القيام وقيل الخبر عسى زيد صاحب القيام ومثله ولكن البر من امن بالله اي ولكن صاحب البر او ولكن
البر بر من امن بالله **اقول** في هذا الجواب تكلف اذ لم نظير مثل هذا المضاف المقدر بين اسم الفعل الناقص والاسم ولا
في الخبر والتنظير في الاية ليس في موقعه لانها تركيب واحد جزئي حذف فيه المضاف لقرينة والمتكلم فيه تركيب كلي
ينطبق على ما لا نحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد ان يقوم بخصوصه بل فيه وفي امثاله نحو عسى عمرو ان
يذهب وعسى خالد ان يجيء وعسى بكر ان يتوب الى غير ذلك مما لا يدخل تحت حصر فادعاء حذف المضاف في الجميع بحيث
لا يظهر في جزئي واحد مع كثرة الجزئيات فيه بعد **قال** والثاني انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القران
ان يفترى **اقول** اراد بيان انه من باب الاخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة تخريج الاية على ذلك غير
جيد لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة فلا ينتفي اصل المعنى وقد مر الكلام على ذلك في ان المفتوحة الخفيفة **قال**
وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا **اقول** اما الرد بالاول فانما يتمشى على قول غير الاخفش والا
فهو يرى ان الزائدة ناصبة كما مر واما الرد بالثاني فللخصم ان يقول عليه لم قلت انه يلزم فلم يكن عدم سقوطها مؤثرا في زيادته
قال ويرده انه يكون حينئذ بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل **اقول** لهم ان يقولوا
اي مانع يمنع من وقوع البدل لازما في بعض الصور مع مجيء ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا او البدل
اولى بذلك لانه المقصود بالحكم **قال** والاول قليل كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب **اقول**
الكرب بفتح الكاف واسكان الراء الحزن ياخذ بالنفس وكذا الكربة بضم الكاف وضبط النعتي تاء امسيت بالفتح
على الخطاب قال لان القائل يبشر محزونا بالفرج القريب وزوال الحزن واوشك ان كشافه ذكر في تفسير سورة

ابراهيم وقد وقفت على هذا البيت في نسخة صحيحة من الكشاف رايت فيها بهذا والمرء في هذه البلاد وقد ضبط فيها تا
اسيت بالضم وكذا سمعناه غير مرة من مشايخنا بالديار المصرية والفرج بالجيم مع فتح الفاء والرا كشف الغم وينبغي
ان يجعل فرج مبتدا محذوف الخبر اعنه بقوله وراءه والجملة في محل نصب على انه خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا ينبغي
ان يجعل فرج اسم يكون ووراءه خبره لئلا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعا لاجنبي على الاسم وهو وهم نبه عليه المصنف
في الباب الخامس في الجهة السادسة في النوع الخامس **قال** والثالث اقل كقوله اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن
اني عسيت صائما **اقول** العذل بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة الملامة والالحاح بحائين مهملتين الملازمة
قال وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا **اقول** هو مثل مشهور واصله فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع
قصير من العراق ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا اي لعل الشر ياتيكم من جهة
الغوير وهو بغين معجمة وواو وراء مصغر والابؤس جمع بؤس وهو العذاب او الشدة في الحرب **قال** كذا قالوا والصواب
انهما مما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا واكون صائما لان في ذلك ابقاء لهما على الاستعمال الاصلي **اقول** قضية هذا
ان تقدير المحذوف ان يكون وان اكون باثبات ان لان ذلك هو الاستعمال الاصلي لعسى واستعمال الفعل بعدها مجردا
من ان قليل فان قلت انما تقديره فرارا من حذف الموصول وبقاء معمول الصلة قلت لا ضير فهو نظير تقدير سيبويه من لدن شولا
من قولهم من لدن ان كانت شولا **قال** والثالث نادر جدا كقوله عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفي غلات الكلى والجوانح
اقول يعني لعل البطن المغلوب من طيء في القتال يصير على البطن الاخر بعد هذه الواقعة او بعد الحرب والغلات جمع غلة
بضم الغين المعجمة وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية او كلوة والجوانح الاضلاع كما مر **قال** السادس ان يقال عساي
وعساك وعساه وهو قليل **اقول** ثبت في اكثر النسخ باثبات نون الوقاية وثبت في كثير من النسخ تركها فالاول
مجريان الاقوال الثلثة فيها ظاهر واما جريانه فيها من حيث ان الحرفية لا تنافي دخول النون وقد اجراها سيبويه مجرى لعل فينبغي
جواز الامرين كما في لعلي ولعلني واما نسخة عساي بدون النون فجريان القول بالحرفية فيها ظاهر واما القول بالفعلية فيلزم
على ما حكاه الرضي من انه جاء عساي حملا لها على لعل **قال** والاكثر عساني **قال** واما قول ابن الزبير طال ما عصيكا **اقول**
هذا بيت من مشطور السريع وبعده وطال ما عنيتنا اليكا اتعبتنا **قال** فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا
لا من لها بضمير غير ضمير كما ظن ابن مالك **اقول** بدلا منصوب اما على انه اسم وضع موضع المفرد المصدر اي ابدلت
الكاف بدلا تصريفيا نحو سلمت سلاما او مصدر محذوف الزوائد والاصل ابدلت ابدالا واما على انه مفعول ثان لمحذوف
اي جعل هذا البدل بدلا تصريفيا والمعنى ان هذه الكاف ليست ضمير نصب انيب عن ضمير الرفع وانما ضمير الرفع الذي هو التاء
ابدل كافا على حد الابدال المعروف عند اهل التصريف وحينئذ فلا دليل للاخفش في البيت **قال** والثالث الجر وقد ظهر من رفعها
في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاتي نحوها فاعودها **اقول** تشكى فعل مضارع حذفت احدى تائيه والعيادة

زيارة المريض

زيارة المريض وحجة الرماني انه ضمير النصب لكن استعير في موضع ضمير الرفع كما يقول الاخفش لزم ان يكون الواقع
بعد ذلك منصوبا لكونه الخبر فظهور رفعه يبطل القول بالاستعارة المذكورة وانما يتاتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عساها
نار كاس مثل لعلها جارية **قلت** في البيت يحتمل وجهين اخرين احدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها ولا
استعارة فيكون مثل اني عسيت صائما **والثاني** ان يكون ضمير النصب نائبا عن ضمير الرفع فيكون مثل عسى زيد قائم على ما
حكاه ثعلب **قال** اذا قيل زيد عسى ان يقوم احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها منه
اقول يظهر اثر الاحتمالين في التانيث والتثنية والجمع فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تفلح والزيدان عسيا
ان يفلحا والزيدون عسوا ان يفلحوا والهندات عسين ان يفلحن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى في الجميع وهو الافصح
قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن **قال** واذا قلت عسى
ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى **اقول** فان قدرت يقوم متحمل الضمير لزم ان
يكون زيد اسم عسى وان يقوم خبرا فيكون ناقصة وان قدرته خاليا من الضمير لزم ان يكون زيد فاعلا بيقوم وان يكون عسى مسندة
الى ان يقوم زيد فيكون تامة **فان قلت** قد علم في باب المبتدا منع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مفرد
عائد الى المبتدا مثل زيد قام فكيف ساغ هنا جعل ان يقوم خبرا متقدما مع ان فاعله ضمير مفرد يعود الى اسم عسى وهو
المبتدا في الاصل **قلت** المسئلة مختلف في اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع في باب المبتدا فلا
يجيز نحو كان يقوم زيد على ان يكون زيد اسم كان ويقوم خبرا ومنهم من اجاز كابن عصفور ومن وافقه قال ابن عصفور وهو
الصحيح واحتجوا بان المانع في باب المبتدا كون الفعل المتقدم عاملا لفظيا والابتداء عاملا معنويا واللفظي اقوى ولا شك
ان النواسخ من العوامل اللفظية فان تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الافعال لم يكن اعمالها فيه لازما لان العرب قد
عاملين لفظيين تقبل المعمول فربما تعمل الاول وربما تعمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع **قلت** ربما علل بعضهم في باب
المبتدا بغير هذه العلة وهي خشية التباس المبتدا بالفاعل لكن اجازتهم التنازع في قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا
يبنى على ما قال ابن عصفور وهو ظاهر وقال ابن مالك في التسهيل ولا يلزم تاخير الخبر ان كان جملة خلافا لقوم منهم [illegible]
منهم الكتاب في الوجوه التي تضمنها بانه كان المقدر انه خبر كان تقدم عليها مع كونه فعلا على الصحيح لا يلتبس
الجملة الاسمية بالفعلية **قال** اللهم الا ان يقدر العاملين متنازعين زيدا فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني **اقول**
العاملان في باب التنازع لا بد ان يكون بينهما ارتباط بوجه ما والرابط هنا عمل الفعل الاول في محل الفعل الثاني و
دخل عليه في مثل وانه كان يقول سفيهنا والاستثناء في كلام المصنف مفرغ من الظرف والتقدير ولكن يكون الاضمار
في يقوم لا في عسى في كل وقت الا وقت ان يقدر العاملين متنازعين وقع التفريغ في الايجاب لاستقامة المعنى نحو قرأت
الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا وانيب المصدر عنه كما في اجيبك يوم قدوم الحاج واللهم معترض وانظر موقعها فقد

وفي النهاية ان اللهم يستعمل على ثلثة انحاء احدها ان يراد به الدعاء المحض كقولهم اللهم ارحمنا والثاني ان يذكره المجيب
تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل اقام زيد فتقول انت اللهم لا والثالث ان يستعمل دليلا على الندرة و
وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم الا ان تدعوني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل انتهى الظاهر
ان المعنى الاول والثاني لا يتاتيان ههنا وفي تاتي الثالث في هذا المحل نظر **علي بلام خفيفة قال** كما يقال من علوه **اقول**
هو باسكان اللام مع ضم العين المهملة وكسرها **قال** واما قولها يا سعيد بك الاطلال ارض تحيت واضحى معلها **اقول**
لا اطلال صفة ليوم والاصل لا اطلال فيه ثم حذف الجار توسعا فاتصل الضمير بالفعل على حد قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا
اي شهدنا فيه وارمض فعل مضارع مبني للفاعل من قولهم رمض اليوم يرمض بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع
اي اشتد حره فالمعنى محالها اشتد حرها تحت لشدة حرارة الارض التي اوقدتها ومقتضى قول المصنف والمعنى انه
تصيبه الرمضاء تحت ان يكون ارمض مبنيا للمفعول واضحى مضارع مبني للمفعول ايضا اي ابرز للشمس من ضحي بفتح الحاء و
ماضيه ضحي بكسرها واضحى بفتحها وتفسير المصنف له قد يشعر بانه مبني للمفعول ايضا ويحتاج الى تحرير **قال** ولا وجه لبنائه لو
كان مضافا **اقول** بل له وجه وهو اضافته للمبني كما في قوله سواك وكما سيأتي في غيره **قال** ومثله قول الاخر يصف فرسا
اقب من تحت عريض من عل **اقول** الاقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كذا في القاموس **قال** ومتى اريد به النكرة كان
معربا كقوله كجلمود صخر حطه السيل من عل **اقول** هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس والصدر مكر مفر مقبل مدبر معا
والمكر مفعل بكسر الميم وفتح العين من كر يكر اذا عطف والمفر كذلك من الفرار والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والصخر
الحجارة واحدها صخرة والحط القاء الشيء من علو الى سفل يقول هذا الفرس مكر اذا اريد منه الكر ومفر اذا اريد منه الفر ومقبل
اذا اريد منه اقباله ومدبر اذا اريد منه ادباره وهذه الصفات فيه معا اي جميعا يعني انها مجتمعة في قوته لا في فعله في
حالة واحدة لما بينهما من التضاد **عل قال** قال الامين الفقير مالك انه تركتم ريا اذا الهم قد رخصا **اقول** في هذا البيت من جهة
العروض استعمال الخرم بالراي في مستفعلن بعد خبنه وذلك ان هذا البيت من بحر المنسرح واول اجزائه مستفعلن ذو ت
الوتد المجموع وقوله لا بين على زنة فاعلن محذوف سينه بعد الخبن ثم سمي فصار تفعلن على زنة فاعلن مثله شاذ ومنه كقوله
فالموا القوم بالخداع ولا يدخلكم في قتال فشل وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين واقتران الفعل
الواقع صدر الخبر لعل بان ثم لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض **قال** ومقيل تخفيض بها **اقول** مقيل فعيل بضم العين
وفتح القاف وياء التصغير **قال** وقوله من صرف الدهر او دولاته يدللنا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها **اقول** صرف
الدهر حوادثه ونوائبه واحدها صرف بفتح الصاد والدولة بفتح الدال المهملة وضمها بمعنى يكون مرة لهذا ومرة لهذا على ما قاله عيسى
بن عمر وبعضهم يفرق فيقول هي بالفتح في الحرب يعني غلبة احد الطائفتين الاخرى وبالضم في المال يقال صار الفيء بينهم
دولة يتداولونه اي يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة الاخرى واللمة الشدة كذا قال الفراء وانشد هذا البيت شاهدا عليه قد عداه

فيلا

فيلا مفعول ليكن فكان المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة فتستريح مما نحن فيه فانظره وقلت علي ولكن صحيحه والزفرات
جمع زفرة وهي اسم لادخال النفس بشدة وسكن الشاعر الفاء ضرورة والافصح فيها الفتح كثمرات جمع ثمرة اذ هو ثلاثي صحيح
العين ساكنها غير صفة ولا مضعف **قال** وسيأتي البحث في ذلك **اقول** يا لمقتضى باب الرابع في اقسام العطف و
قد الم المصنف بشيء منه في حرف اللام عند الكلام على لعل **قال** وانشد لعل التفاتا منك نحوي مقدر يمل بك من بعد
القساوة للرحم **اقول** الرحم بضم الراء الرحمة قال تعالى فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا منه زكوة واقرب رحما ولا اتحقق قائل هذا
في البيت مذكر او مؤنث **قال عنل** وكسرها انها اكثر من ضمها وفتحها **اقول** هذا يقتضي ان كلا من الفتح والضم كثير وفي
التسهيل ربما فتحت عينها او ضمت في شعر القليل **قال** وقول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف
عندي قال الحريري لحن **اقول** المولد بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام المفتوحة العربي غير المحض ولحن خبر مبتدأ محذوف
اي هو لحن وهذا المحكي القول وجملة الماضي ليس من هذا المحكي خبر المبتدأ الذي هو قول بعض المولدين **قال** فامتنع ان تعرف
تصرف الاسماء **اقول** يعني وان كان اللفظ الذي يراد بها لا ينصرف منها خرج الواسع فانها في الاولى كل عند وتصف
حيث فيها الجر ابعض من ان اسماء غير متصرفة ولا يجر الا بمن **قال** وان تقرب **اقول** فيقال جئت من قبل لامر وليت
حرف تنصب وترفع لكن انا ولدته بالمذكر كاللفظ فهو متصرف مطلقا اي سواء كان ثلاثيا ساكن الوسط كليت وسوف
فهو كهند في الصرف وتركه او كان على اكثر او ساكن ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف حتما على الجملة فيعتبر عند الاعراب
احكام منع الصرف فيصرف عند فقدان المقتضي للمنع ويمنع عند وجود المقتضي له على ما عرف في محله **قال** وحكي اصلها
اقول يعني تلفظ بها على ما هو عليه فيقول مثلا من فعل ماض بفتح الباء قال الرضي والاكثر الحكاية **قال** قولنا اسم لحضور
موافق لعبارة ابن مالك والصواب اسم لمكان الحضور فانها ظرف لا مصدر **اقول** غاية ما فعله ابن مالك حذف المضاف للقرينة
وهو جائز بالاجماع وقد تظافرت الآيات والاحاديث وتراكيب العرب نظما ونثرا على الشهادة بذلك فاي خطأ ارتكبه حتى
يقال الصواب خلافه فان قلت ما القرينة قلت عد هذه الكلمة في الظروف المكانية وجعلها شبيها انما يكون كذلك
اذا كان مدلولها مكانا لا مصدرا موافقة ابن مالك في الخطأ لا يكون عذرا فكلم وافقه المصنف فجرى على الصواب بخلافه **قال**
ويفرق بين لدى ولدن بان لدى تكون فضلة ولدن لا تكون الا فضلة **اقول** يعني فلا يقع الا في محل نصب على المفعولية فان قلت يجوز ان يقع
علم بيننا علم للمفعول على نيابة الظرف عن الفاعل فيكون في محل رفع فانتقض ما ذكره قلت انما يجيز نيابة الظرف
غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه فلا نقض **قال** بخلافهما **اقول** يعني بخلاف عند ولدى فانهما قد يقعان
فضلة نحو جلست عندك وقمت لديك وقد يقعان عمدة كما في الآيتين اللتين تلاهما **قال** ورابع وهو انهما معربان
وهي مبنية في لغة الاكثرين **اقول** ضمير انهما يعود الى عند ولدى وهي يعود الى لدن فاما عند فلا نزاع في اعرابها واما لدى
فالامر فيها كما قال المصنف ونسب ابن الحاجب الى بنائها قد يزعمها هنا على قاله الذي لا وجه لبناء لدى واما لدن ت

النون وهي عند الاكثرين مبنية ووجه بنائها على ما قال ابن الحاجب انه اخرج ابناؤها وضع على حرفين فهو وضع الحروف فبنيت
لشبه الوضعي وحملت لدن عليه وقال الرضي الوجه في بناء لدن ان يقال انه اوغل سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف
لكونه لازما لمعنى الابتداء خولف في مشابهة الحرف واعرابه لدن لغة قيسية وعليها جاءت قراءة من قرأ لينذر باسا شديدا
من لدنه بضم الدال وكسر النون **قال** وخامسها وهو انها تضاف الى الجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب **اقول**
هذا مجزو بيت صدره صريع غوان راقهن ورقنه والصريع المصروع اي المطروح على الارض علته وغوان جمع غانية وهي الجارية التي
غنيت بزوجها او بحسنها وجمالها وراقهن ورقنه اي اعجبهن واعجبنه والذوائب جمع الذوابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في
المفرد وكان حقها ان يثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الهمزة بين الفين فابدلت الاولى واوا **قال** وسادسها وهو انها
قد لا تضاف وذلك انهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة والنصب على التمييز **اقول** ظاهره ان التمييز عن لدن نفسها
وكان وجهه ان مدلولها مبدا وقت مبهم فعين ذلك المبهم بغدوة وفي شرح الكافية للرضي تعيين غدوة وذلك انه قال في لدن
قبل نون ساكنة بفتح وضم وكسر كما هو معروف في لغاتها ثم قد يحذف فيه نونها فاشبهت حركات الدال حركات الاعراب
من جهة تبدلها وشابهت النون النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن في غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة تشبيها
بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيد وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة تشبيها لها بالتمييز
فانه لا يكون الا نكرة واما الا وحذفنا التنوين لم يظهر انتصوبة هي ام مجرورة **قال** ومرثان في حواشيه **اقول** هو بفتح الراء
والميمين واسكان الباء الموحدة لقب علي واسمه ابو بكر **حرف الغين المعجمة غير قال** غير اسم ملازم للاضافة في المعنى ويقطع منها لفظا ان
فهم معناه **اقول** ضمير عنها يعود الى الاضافة المتقدم ذكرها وضمير معناه يعود الى المضاف اليه المفهوم من الكلام
قال وقولهم لا غير لحن **اقول** لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير ووافقه على ذلك شراح كلامه ومنهم محققون
في المفصل حكاية لا غير وليس غير قال الاندلسي واما لا غير فقد حكى ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم كقبل
وبعد واما ليس غير فلقائل ان يقول ان غيره في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس ضمير لا يظهر لانها ها هنا للاستثناء وانشد
الامام جمال الدين ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل جوابا يبخوا اعتمد فوربك لعن عمل اسلفت لا غير تسال
والظن بامامته وعدالته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه انه لا يستشهد الا بشاهد عربي فيكون هذا دليلا على جوازه ومنعه
المصنف والعجب انه يصرح بها بان هذا التركيب لحن ويستعمله كثيرا في كلامه في هذا الكتاب كما ستقف عليه وكان مستنده
في التخليق قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكانها
غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى وقد عرفت انه سمع فيجعل من غير توقف **قال**
ويقال قبضت عشرة ليس غير برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم اي ليس المقبوض غيرها
وليس غير بالفتح اي من غير تنوين على اضمار الاسم وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته **اقول** قد صرح بعد هذا بان غير لا يجر

حرف الغين المعجمة غير

ان تضاف للمبني فمع الفتح في قولك قبضت عشرة ليس غيرها لا ينبغي كون غير خبرا لجواز ان يكون الاسم الفتحة فتحة بناء وكذا
اذا قطعت عن الاضافة لفظا وبقيت فتحتها لم يزل الاحتمال باقيا كما اذا ذكر المضاف **قال** ولا تتعرف غير بالاضافة لشدة ابهامها
اقول يريد بالاضافة المعنوية بحيث تكون المعرفة بحروف بعد الا غير به وذلك لان المغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون اخرى
اذ كل ما في الوجود ليس الاشياء موصوفا بهذه الصفة **قال** وتستعمل غير المضافة **اقول** المضافة مرفوع صفة لغير لا نائب عن
الفاعل وكذلك غير المتصرف وتركه كما مر **قال** لان المعرف الجنسي قريب من النكرة **اقول** لان المعرف باللام قد يقصد به حقيقة من
حيث الوجود في ضمن الافراد وتدل القرينة على ان المراد به البعض نحو ادخل السوق واشتر اللحم فيصير في المعنى كالنكرة وكذا
الاسم الموصول فيجوز ان يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة **قال** ولان غير اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها
اقول يعني انه بسبب ضعف الابهام تقرب من المعرفة فيجوز ان يوصف بها المعرفة ليس اسنخ القدم في التعريف **قال**
حتى زعم ابن السراج انها حينئذ تتعرف وترده الآية الاولى **اقول** قوله تعالى ربنا اخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل وانما
يتم الرد عليه اذا اعترف بان غير الذي صفة صالحا والا فله ان يجيز ان يقول هو بدل فلا يتم الرد **قال** والثالث ان تكون استثناء
اقول يعني ان تكون اداة للاستثناء ولكن لا بطريق الاصالة بل بطريق الحمل على الا وتقرير ذلك على ما ذكره الرضي من
ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات كقولك لشخص
دخلت بوجه غير الذي خرجت به وقد علم ان ما بعد اداة الاستثناء مغاير لما قبلها نفيا او اثباتا فلما اجتمع ما بعد غير
وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلهما حملت الا على الاستثناء وهو في الا في بعض المواضع على غير في الصفة
كما مر في محله وحملت غير على الا في بعض المواضع ومعنى الحمل الانحصار ما بعد غير مغاير لما قبلها اثباتا ونفيا كما بعد الا ولا
لا تعتبر مغايرته لذاتا او صفة كما كان في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء
اكثر منه في الحروف **قال** فتعرب باعراب الاسم التالي لالا في ذلك الكلام **اقول** فترفع حتما في نحو ما جاءني غير زيد و
تنصب حتما في نحو جاء القوم غير زيد وتجوز الامران مع رجحان الرفع في نحو ما جاءني القوم غير زيد وانما اعربت غير باعراب تالي الا
لان اصل غير حيث كونها اسما جاز تحمل الاعراب الواقع بعده الذي صار مستثنى تبعها على الاشتغال بالجر لكونه
مضافا اليه فجعل اعرابه الذي كان مستحقه لولا المانع المذكور وهو اشتغاله بالجر على نفس غير بطريق العارية لا بطريق
الاصالة **قال** وقال الله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر يقرأ برفع غير على انه صفة للقاعدين
لانهم جنس **اقول** يعني انه لم يرد بذلك قوم باعيانهم معهودون فصار كالنكرة فوصف بغير الذي هو نكرة **قال** والا على
انه استثناء او بدل **اقول** هذه القراءة للسبع لم يعدا نافعا وابن عامر والكسائي **قال** ويؤيده قراءة النصب
اقول هي قراءة الثلاثة المستثنين ووجه التأييد ان النصب فيها على الاستثناء فيوافق في المعنى الرفع على البدل
ولقائل ان يقول انما يكون النصب مؤيدا للبدل لو تعين كونه للاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد حينئذ

جعل الرفع على الوصف لانه الاكثر في المعنى وصف لذى لكن قال واحسن الوصف في غير المغضوب عليهم لما كان لاجتماع امرين
الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود هنا اقول هذا صريح في ان العلة مجموع الامرين فيكون كل منهما جزء علة و
ما تقدم من قوله لان المعرف بالجنس قريب من النكرة ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها ظاهر في ان كلا من الامرين
علة مستقلة ففي الكلام تعارض وجوابه انما تقدم تعليل لجواز الوصف وما ذكره هنا تعليل لحسنه فالعلل تختلف فلا تعارض
قال ولهذا لم يقرا بالخفض صفة المؤمنين لا الخارج السبع اقول كذا في بعض النسخ ووجه جعل السبع صفة
للقراءات وفي بعضها السبعة باثبات التاء والمعنى عليها الا الخارج قراءة الائمة السبعة بحذف مضاف وجعل السبعة
صفة للائمة القراء قال لانه لا وجه لها الا الوصف اقول يعني فالمحسن له مفقود كما عرفت فان قلت لم يجز كونها بدلا قلت
لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بدل كل وجب نعتها كما صرح به غير واحد والنكرة في الاية لم توصف فامتنع جعلها بدلا هذا الذي
اعتمده المصنف ولقائل ان ينازع فيه فقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه
نحو مررت بابيك خير منك وفي الاية معنى القيل فلا يتعين الوصفية وفي المدارك لمولانا حافظ الدين النسفي ما نصه غير
اولي الضرر بالنصب مدني وشامي وعلي لانه استثناء من القاعدين او حال منهم وبالجر حمزة صفة للمؤمنين وبالرفع غيرهم
صفة للقاعدين انتهى كلامه ونسبه الجر الى حمزة احد السبعة اما سهو او اعتماد على رواية غير مشهورة عنه وقول قائل لعل
المراد بحمزة قارى اخر غير احد السبعة فيه ما لا يخفى قال وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة اقول لاجل التشارك
في الابهام والحاجة الى هذا العذر لما تقدم من كونها بمعنى الا على التحقيق وهي عليها عارية ويدل عليه جواز العطف على
المحل نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد قال واختاره ابو البادش اقول
هو عبد الله حكاه العرب بالباء الموحدة فالالف فالدال فالشين معجمتين والذال المكسورة ذكره في القاموس قال ويجوز بناؤها
على الفتح اذا اضيفت الى مبني كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال اقول فتحة مع
كونه فاعلا ليمنع وضمير منها عائد الى الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت ثم ارعوت فقد طال الوقوف
بنا فيها فصرت اليه وجنا شملال ارعوت كففت ورجعت والوجنا الناقة الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والشملال
الخفيفة السريعة والاوقال بالدال وقاف اما جمع وقل بفتح القاف وهو الحجارة او باسكانها وهو شجر المقل اوثمره فيكون المعنى
على الاول في غصون ذات حجارة يريد حجارة الارض التي تنبت فيها تلك الغصون وعلى الثاني في غصون ذات شجر مقل
تنبت في ارض تلك الشجرة فاضافتها الملابسة وعلى الثالث في غصون ذات ثمر مقل فيكون هذه الغصون نفسها من
شجر المقل ومعنى البيت انه لم يمنع الناقة من الشرب الا سماعها الصوت حمامة في تلك الغصون فنفرت يريد انها حديدة
الحس وهو وصف محمود او انها لما سمعت صوت تلك الحمامة حنت الى عطنها واشتاقت الى وطنها فلم تشرب قال
وقوله لذ بقيس حين يأبى غيره تلفه بحرا مفيضا خيره اقول هذا بيت واحد مقفى من بحر الرجز لذ بقيس اي التجئ اليه و

عذبه وبلبه بالمثناة التحتية على طريق الغيبة اي يمنع وفي بعض النسخ تأبى من الاباء وهو البعد وتلفه بالفاء اي تجده قال
وذلك في البيت الاول اقوى لانه انضم فيه الى الابهام والاضافة لمبني تضمن غير معنى الا اقول اذ المعنى فيه لم يمنع الشرب
منها الا ان نطقت حمامة وتضمن الحروف من مقتضيات البناء وهو مفقود في البيت الثاني وفيه نظر اما اولا فلانه لم
فقد التضمن في الثاني اذ يجوز ان يكون المعنى حين يابى الا هو والتفريغ فيه جائز وان كان الارجح اجراؤه مجرى النفي كما في قوله
تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره واما ثانيا فلان التعليل بما ذكره يقتضي فساد الحكم وذلك لان تضمن الحرف موجب للبناء
لا مجوز فلو اعتبر في البيت لوجب بناء غير على الاصل قال وقول الحكمي اقول هو ابو نواس والحكمي بفتح الحاء المهملة والكاف
قال وهذا الشعر فيجوز فيه كقولنا انا ابن جلا اقول هذا من قصيدة سحيم مطلعها انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
العمامة تعرفوني قال اي انا ابن رجل جلا الامور اقول اي كشفها واوضحها وعلى هذا فالفعل متعد ويحتمل امر اخر
غير ما ذكره المصنف وهو ان يكون المعنى جلا امره واتضح فالفعل لازم والطلاع الكثير الطلوع والثنايا جمع ثنية وهي
العقبة اي انا ابن رجل مقتحم الامور العظيمة لست بمجهول ولا خامل وسيأتي كلام في هذا البيت قال وقوله ترمي بكفي كان
من ارمى البشر اقول هذا من صفة قوس وقبله مالك عندي غير قوس وحجر وغير كبداء شديدة الوتر والكبداء القوس التي
يقبضها الكف وضمير ترمي عائد اليها ويروى بكفي ترمي صادت اي صارت جيدة قال قال ابن الخشاب وهو على
التعسف اقول ابن الخشاب من نحاة بغداد المتاخرين وهو بخاء وشين معجمتين والتعسف الاخذ على غير الطريق يعني
ان ارتكابه ما يجعل ما سوف مصدرا اخراج العرب المسكوك وانا اقول انه ثبت بطريق معتبر مجيء المصدر المعين من
كلامهم فلا نزاع في قبوله ولا تعسف اذ لم يبق في ذلك الا حذف المبتدا لقرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم
الفاعل وهو سميع ايضا كزيد عدل وعمرو صوم وان لم يثبت من العرب استعمال ما سوف مصدرا فهذا الاعراب غير
مقبول البتة قال ومن ابيات مشكل المعلقة قول حسان رضي الله عنه اتانا فلم نعدل سواه بغيره نبي بدا في ظلمة
الليل هاديا اقول المراد انه البيت من المشكلات باعتبار امر لفظي يتعلق بالتركيب لا بالمعنى قال ووجه ان
الهاء في بغيره للسوى فكانه قال فلم نعدل سواه بغير السوى وغير السوى هو نفسه فالمعنى فلم نعدل سواه به اقول
حاصله ان الاشكال انما نشا من اتحاد الضميرين فاذا اختلف زال الاشكال ويظهر لي وجه اخر حسن في الجواب مع القول
باتحاد المعاد وهو ان يقال المراد بسوى العدل والانصاف لا معنى غيره وهو امر ثابت في اللغة صحيح يجري في غيره
فالمعنى حينئذ لم نعدل لعدل غيره والغيار عليه حرف الفاء المفردة قال الصحيح ان النصب بان مضمرة كما سياتي
اقول ظاهر كلامهم او صريحه ان الفاء عاطفة للمصدر المسبوك من ان وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم
فتقدير زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام والحق استشكله الرضي بان فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت
جملة على جملة واختار هو ان يجعل الفاء للسببية قال وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا

التنصيص على كونها للسببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في الحال فلو انفوه مرفوعا
لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية للفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفوا الى النصب تنبيها على الظاهر انه ليس معطوفا
اذ المضارع المنصوب بان مضمرة وقبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا **قال** وذكرى هو
عطف مفصل على مجمل **اقول** المراد بالترتيب الذكري ان يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب الذكر لا ان مضمونه
اول ما وقع بعده زمان وقوع الثاني وانما كان ذلك في عطف المفصل على المجمل لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال وقد يكون
الفاء للترتيب الذكري في غير ذلك فيقتضي في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها الا ان مضمون ما بعدها
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا
الارض نتبوء منها حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر مدح الشيء او ذمه يصح بعد جري ذكره **قال** فازلهما الشيطان
عنها فاخرجهما مما كانا فيه **اقول** في التمثيل بها نظر فان ضمير عنها اما للشجرة او للجنة فعلى الاول الاية مثال لما يفيد الترتيب
المعنوي لان اخراجهما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فاي التفصيل الذي يفيده المعطوف والذي
كانا فيه هو الجنة فهما مستويان اللهم الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون من التفصيل بعد الاجمال
قال ونحو فنادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الاية **اقول** بعده قوله تعالى وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين
وكان المصنف اشار بايراد هذه الاية الى ان مثله عطف المفصل على المجمل الى عدم الاحتياج لما ارتكبه الزمخشري في الكشاف
اريد بالنداء ارادة النداء ولو اريد النداء نفسه لجاء كما جاء في قوله اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب بغير فاء فاشار المصنف
الى ان الداعي الى ادعاء جعل نادى بمعنى اراد النداء فانه من قبيل عطف المفصل على المجمل قال صدر صاحب البحر الكبير والانصاف
ويجوز وجها اخر لطيفا الى اخذ دقيق لم اشبهه وهو ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف مجموع النداء وما بعده فليس من عطف
الشيء على نفسه بل من عطف المجموع على احد اجزائه وهما متغايران **قال** يجوز ان يكون توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه
اقول يجوز عطف رجليه على راسه ويكون هذا حكاية مسح الخفين وتحتمل العطف على المغسول المتقدم من الوجه واليدين
فيكون من عطف المفردات وتحتمل النصب باضمار اغسل فيكون من عطف الجمل وقد استشكل بعضهم هذا بان المعطوف بالفاء
انما هو بعض المفصل وهو قوله فغسل وجهه وبقية المفصل معطوف بالواو وهذا ممنوع بالمعطوف بالواو على المعطوف بالفاء هو مجموع ما
وقع بعدها لا بعضه وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن ان الواو الوسطى
لعطف الصفتين الاخيرتين على مجموع الصفتين الاوليين **قال** وقال الفراء لا تفيد الترتيب وهو قوله الواو
تفيد الترتيب غريب **اقول** مرجحة مخالفة لقول الجمهور في الموضعين ومعاكسة لهم في الامرين **قال** بدليل
قوله بين الدخول فحومل **اقول** هذا بعض مصراع لامرئ القيس في معلقته قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل السقط بكسر السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل

قال صح

يعوج ويلتوي والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع اخر بفتح الحاء المهملة واسكان الواو بينهما **قال** الامر الثالث التعقيب
اقول معناه كون ما بعد الفاء واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ **قال** وهو في كل شيء بحسبه **اقول** يشير الى ما قال ابن
الحاجب من ان المعتبر ما يعده العادة مترتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله انتفاء المهلة وقد يقصر
والعادة تقتضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فيستعمل فاء وقد يستبعد الزمان القصير
بالنسبة الى المطلوب لما فان مقتضى العرف كونه في زمان اقل منه قلت والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء
فيما تراخى زمانه وقوعه عن الاول سواء اقتضى العرف ام لا انما هو بطريق المجاز فظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما يعد
بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمان استعمال حقيقي فتامل **قال** وقيل الفاء في هذه الاية للسببية والسببية لا
يستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة **اقول** بهذا اجاب ابن الحاجب
في امالي القران عن الاية المذكورة وهي قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة واستدل التفتازاني على
عدم دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلوة
من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وقال القطع بانه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ قلت الحق ان الاصل في الفاء السببية
استلزام التعقيب لكن لما ان السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في
الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو فيه من جزاء السبب فيقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استعمال ما يقتضي وقوع المسبب لكن
اطلاق السبب عليه حينئذ مجاز ومنا فمن يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه
بمجموع وقوع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة واستدلال التفتازاني بالاية المجمعة غير متجه لان السعي يجب عقيب
النداء وجوبا موسعا ولا يجب ايقاعه على الفور كالظهر يجب في اول الوقت ولا يجب اداؤه فيه بل هو موسع الى اخر الوقت فكيف
يتجه هذا الاستدلال **قال** وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا احسن الناس
ما قرنا الى قدم **اقول** يعني ان الاصل في بيت امرئ القيس ما بين الدخول فحذف ما وابقى بين كما ان الشاعر الاخر عكس
فحذف بين وابقى ما والقرن بفتح القاف اعلى الشعر والمعنى يا احسن الناس ما بين اعلا الراس الى اسفلها **قال** اصله ما بين قرن
فحذف بينا واقام قرنا مقامها **اقول** هذه دعوى لا دليل عليها ويجوز ان يكون ما زائدة وقرنا تمييزا والمعنيا محذوف اي يا
احسن الناس قرنا وما بعده الى قدم وعلى اسقاط الخافض اي من قرن الى قدم **قال** ومثلا ما بعوضة فما فوقها فقال
والفاء نائبة عن الى **اقول** يعني ان التقدير ما بين بعوضة الى ما فوقها وهذا الاتباع فقد قال الزمخشري وما هذه ابهامية وهي
التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما نحو اعطني كتابا ما او صلة للتاكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم
وانتصب بعوضة بانها عطف بيان لمثلا او مفعول ليضرب ومثلا حال عن النكرة وهي مقدمة عليه او انتصاب مفعولي لنجعل
من نحو جعل **قال** ويحتاج على هذا القول الى ان يقال صحة اضافة بين الى الدخول لاشتمالها على مواضع او لان التقدير

بين مواضع الدخول اقول لم يتعرض الى الاعتذار عن اضافة بين الى المعوضة وقرن بها هذا القول فتامل قال وكون الفاء بمنزلة
للتعقيب وقد وقع بيت انسل لعنترة بمجيئي مكسورة نحو قوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الى واوطانى بلاد سواهما اذ المعنى
شغبا فبدا او هما موضعان يدل على ارادة الترتيب حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب
لا اعلم احدا ذكره اقول اما شغب فبشين معجمة فغين معجمة بزنة فلس منهل بين طريق مصر والشام واما بدا فبموحدة مفتوحة
فدال مهملة على مثال قفا وعصى موضع بين طريق مكة والشام قال ابو عبيد البكري في المعجم هي قرية الزهري الفقيه
واما قوله هذا معنى غريب لا اعلم احدا ذكره فاقول صرح النحاة ان الا مذكوره مستندين الى هذا الدليل فكانه الا انه لم ارادة الترتيب
في البيت الاول لاحتمال ان يكون الى فيه للمعية كما قال جماعة كثيرة او متعلقة بمحذوف اي انه لم نقل الا على المعنى وانت التي
حببت شغبا مع بدا او مضموما الى بدا او البيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في الاول اذ حلولها باحد المكانين بعد
حلولها بالاخر لا يقتضي ان المكان الاول حبب اليها اولا بسبب حلولها فيه وان الثاني حبب اليه بعد ذلك لحلولها به اذ من الجائز
ان يكون حبب المكانين قد حصل له في آن واحد بل حلولها فيهما على الترتيب ثم ولو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب
في الاول لم يدل على ما ادعوه لان الترتيب الواقع في الثاني انما فهم الا بالفاء وفي بعض النسخ حلة بعد حلة قال وقال
الزمخشري للفاء مع الصفات ثلث احوال احدها ان تدل على ترتيبها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث
الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو
قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين
فالمقصرين انتهى اقول الحارث هو ابن همام الشيباني والصابح المغير صباحا والغانم آخذ الغنيمة والآيب الراجع
والذي رأيته في نسخ من الكشاف منها نسخة بخط الامام ابن ابي الربيع شارح الايضاح خذ الافضل فالاكمل
وانظر الفرق بين الاحسن والاجمل فاني لم اتحققه وفي الصحاح وغيره الجمال الحسن وقد رأيت ما ذكره الزمخشري من تقسيم
الفاء العاطفة في الصفات الى تلك الاقسام الثلثة فالثنية والقسمة الصحيحة تقتضي اربعة لانه كما جاز في الصفات
الدلالة على ترتيبها في الوجود كذلك يجوز في الموصوفات كما تقول اول المتمتع فالقارن فالمفرد قال وانما لم يعتبر
في الاية يعني قوله تعالى والصافات صفا فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا الترتيب في الوجود لا في الصفات ولا في
الموصوفات لان المقسم به يجب ان يكون عظيم الشان ولم تثبت في نفسه لا يدخل الترتيب في الوجود في التعظيم
سواء كان في الصفات او في الموصوفات انتهى والبيت من بحر مديح واخر صدره الصاد الساكنة المدغمة من قوله
الصابح قال والبيت لابن زيابة يقول يا لهف ابي على الحارث اذ اصبح قومي بالغارة فغنم فآب سليما ان لا
الكون لقيته فقتلته وذلك لانه يريد باللهف نفسي اقول زيابة بزاي مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فالف فموحدة فهاء
تانيث اسم امه هذا الشاعر فيما اقتضاه كلام المصنف وقال العيني هو اسم امه ويحتمل ان يجر قوله للحارث ان يكون

التعليل

للتعليل اي يا لهف زيابة من اجل هذا الرجل فيما حصل بعمله المراد فلا حاجة الى جعلها بمعنى على كما في المتن قال التفتازاني و
يجوز ان يكون هذا على قصد التهكم يعني انه لم يحصل له تلك الاوصاف وقول المصنف وذلك لانه يريد باللهف نفسي لي ما قام اباه
مقام نفسه وفيه نظر فان هذا التقدير يكون مع جعل اللام في اللهف متعلقا بابيا ايضا وقد اسلفنا في الكلام على اذا ان
الجوهري قال يا لهف قلبي كلمة يتحسر بها على ما فات قال والثاني من اوجه الفاء ان تكون رابطة للجواب اقول هذا ظاهر
او صريح في ان الفاء الرابطة للجواب ليست عاطفة وقال ابن ام قاسم في شرح الالفية انها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف
قاله ابو عبيدة قال وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا اقول يعني ان ينتقض هذا الضابط بالمضارع المقرون بلا فقد جعلوه
مما يجوز فيه الربط بالفاء وعدمه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا و
خفاء بان مثل لا يفعل يصلح لان يجعل شرطا ويقرن بالفاء مع ذلك على احد الوجهين الجاريين في جوابا ان لا تارة تستعمل للنفي
المستقبل وتارة لمجرد النفي فعلى الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فكان فيجيء الربط بالفاء وعلى الثاني مجامعتها له
تصح فيمتنع الفاء على ان صاحب الكشاف لم يجعل الجواب في قوله تعالى فلا يخاف بخسا الفعلية وانما جعلها خبر مبتداء
محذوف وفي الاسمية الجواب قال احدها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ونحو
ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم اقول قد صرح في اواخر الباب الخامس ان التحقيق في نحو
من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لآت كون الجواب محذوفا والمذكور الآن الجواب مسبب عن الشرط واجل الله آت سواء
وجد الرجاء او لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان اجل الله لآت وهنا يجعل الجواب على الاسمية مع لزوم ذلك فيها اذ كونه
تعالى على كل شيء قدير امر ثابت محقق سواء مس بخير اولا وكونهم عبادة تعالى ثابت لهم سواء عذبهم اولا وكونه عزيزا
حكيما ثابت سواء غفر لهم ام لا وكان المصنف مشى هنا مع بعض القوم على الظاهر ونبه هناك على التحقيق في المسألة
فلا تعارض بين كلاميه وهذا البحث في ان نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل واشباهه مما لا يصلح ان يكون مسببا عن الشرط
قال ونحو فان قام زيد فوالله لاقومن ونحو ان لم تتب زيد فيا خسره رجلا اقول هذا من امثلة الاجوبة الفعلية التي
فعلها انشائي فكان المناسب نظمها في سلك فاتبعوني ولا تشهد معهم بحيث يذكر الكل في نسق واحد ويذكر الاية
فمن يأتيكم بماء معين بعد الجميع والا فلا معنى لما بين الامور المتناسبة قال كقوله وان اهلك فذي حنق لظاه علي تكاد
تلتهب التهابا اقول الحنق بفتح الحاء المهملة والنون الغيظ واللظى النار وتلتهب تتوقد وعلى يتعلق بلظاه باعتبار ما فيه من
معنى الاستعار والتوقد او بتلتهب وكل منكما دو تلتهب مسند الى ضمير مؤنث يعود الى اللظى اذ هي مؤنثة قال المصارع وفيه
قال وقد ترك اذا الفجائية قد ينوب عن الفاء نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اقول قضية هذا
انهما لا يجتمعان وقد قال الزمخشري في تفسير سورة الانبياء في قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا هي
اذا المفاجاة وهي تقع في المجازات سادة مسد الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا

(هامش: يعني وذلك الذي قدرناه من قولنا ان لا اكون لقيته فقتلته انما ارتكبناه لاجل انه يريد باللهف نفسي)

(هامش: للمفصل)

على وصل الجزاء فبنا اكد ولو قبل واذا هي شاخصة كان سديدا انتهى قلت فان قلت اذا كانت سادة مسد الفاء التي هي الاصل في الربط وان اجتمعتا كانت مؤكدة في الربط لانابتها عنها والله اعلم **قال** وعلى الاخفش ان ذلك على تقدير في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وقد تقدم تاويله **اقول** تقدم في الالف المفردة عند الكلام على اذا في الفصل الثالث الذي عقده لخروجها عن الاستقبال قال هناك والوصية في الاية نائبة عن فاعل كتب وللوالدين متعلق بها لا خبر والجواب محذوف اي فليوص **قال** ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها **اقول** هذا اللفظ وقع هكذا في بعض الطرق في البخاري قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها اخذها وان لم يجئ فاستمتع بها قلت الاحسن ان يكون التقدير فان جاء صاحبها فادفعها اليه واللقطة بفتح القاف اسم للمال الملتقط على ما صرح به جماعة من الائمة **قال** ولو لم يدخل العمل لكنه لغيره **اقول** ليس في كلام المصنف تصريح بان دخول الفاء على تقدير ارادة السببية واجب اولا لكن في اشارة الى الجواز وفي التسهيل التصريح بان ذلك جائز ووقع في المختصر المسمى بلب الكتب السنية ما يقتضي الوجوب ولا ادري من اين اخذه مصنفه مع انه ظني انه كان كثير الاعتماد على شرح الكافية للرضي وفيه نص الجواز فانه قال وكذا يجوز ان تكون بالفاء لكن مع هيئة انه ليس جزاء شرط حقيقة بل يجري به منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني فله درهم انتهى فان قلت ما الذي يشعر بالسببية المقصودة عند التجرد من الفاء قلت ترتيب الحكم على الوصف **قال** الثالث ان تكون زائدة ودخولها في الكلام كخروجها **اقول** يعني باعتبار اصل المعنى والا فهي زائدة لتفيد دخولها التاكيد وخروجها يخل بهذه الفائدة فليس دخولها كخروجها بهذا الاعتبار **قال** فالاول كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم **اقول** هذا صدر بيت عجزه واكرومة الحيين خلو كما هيا خولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة والاكرومة بضم الهمزة قال في الصحاح هي من الكرم كالاعجوبة من العجب وقال في حرف الباء العجب الامر يتعجب منه وكذلك العجاب بالضم والعجاب بالتشديد اكثر منه وكذلك الاعجوبة انتهى فقضيته هذا ان تكون الاكرومة ما يتعجب منه الكرم على جهة الكثرة وفي القاموس الكرومة بالضم فعل الكرم وليس هذا بمناسب لغرض البيت والمراد بالحيين حي ابيها وحي امها يعني انكرمها ثابت من طرفي النسب والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية والمراد خلوها من الزوج وكما هي حال اخرى وما موصول والعائد محذوف اي كما هي عليه فان قلت يلزم حذف العائد المجرور بالحرف بدون شرطه وهو كون الموصول مخفوضا بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقا قلت لا بل الشرط موجود اذ الكاف بمعنى على ويمكن بغير ذلك مطلقا على ما يتعسف كان اي على ما هو مذكور في حرف الكاف **قال** وقوله انت فانظر لاي ذلك تصير **اقول** هذا عجز بيت صدره لا تقضي بك النحيف والصدر اذا ومرواح هو اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر قولك بكرت اي نهضت او اتيت بكرة تقول بكرت بكورا وبكرت تبكيرا وابكرت ابكارا كله بمعنى المعنى والمراد بعظم البيت اكشاح ببيعك او تودعه على حسب ضبط المودع بكسر الدال وفتحها ام بكور يعني اي مذهب

وتنقل

وتنقل في هذا الوقت او في ذلك الوقت فانظر لاي هذين الامرين تصير فان قلت انما يضاف اي لذي تعدد وذلك في المفرد فما وجهه قلت قد يشار بذا للواحد والاثنين والجماعة باعتبار المذكور كما في قوله تعالى عوان بين ذلك **قال** وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا كقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي **اقول** هذا عجز بيت صدره لا تجزعي ان منفسا اهلكته وقد تقدم ضبط برهان بفتح الباء الموحدة مع عدم الصرف والمراد باصحابه البصريون لانه منهم وهذا مخالف للمنقول عن سيبويه رئيس الجماعة انه لا يجيز زيادتها والفاء الزائدة في البيت هي الثانية لا الاولى و لان الثانية لو كانت رابطة الجواب والاولى زائدة لزم تقدم ما في حيز فاء الجواب عليها وهو باطل لان الظرف معمول عند ذلك معمول للفعل من قوله فاجزعي واما اذا جعلنا فاء الجواب هي الداخلة على عند والزائدة هي الداخلة على اجزعي فهذا المحذور منتف والمنفس بضم الميم وكسر الفاء كالنفيس هو المال الكثير والجزع خلاف الصبر يقول لا تقلقي من ترك الصبر ان هلكت مالا كثيرا فان الخلف مرجو والعوض متوقع واما اذا هلكت فلا خلف لي يرجى ولا احد يكون لك عوضا عني فهناك يحق لك الجزع فاجزعي **قال** وتاول المانعون قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه خولان **اقول** والفاء على هذا التقدير للسببية لا للعطف لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر كما في قولك زيد فاضل فاكرمه **قال** وقوله انت فانظر على ان التقدير انظر فانظر **اقول** الفاء على هذا للعطف وليس الثانية تاكيدا للاول بل هو تاسيس والمعنى انظر نظرا بعد نظر **قال** والبيت الثالث ضرورة **اقول** كانه لم يجد وجها لتخريجه فالتجاء لدعوى الضرورة ويمكن ان يخرج على حذف اما وهو من المواضع التي يطرد فيها حذفها على ما ذكره الرضي **قال** واما فالخبر حميم وما بينهما معترض **اقول** يعني في قوله تعالى هذا فليذوقوه حميم وغساق وتخريجه على ان هذا مبتدا وحميم خبره ظاهر لكن يبقى النظر في الفاء الداخلة على الجملة المعترضة ما هي لا يمكن ان تكون زائدة لانه بصدد السعي في دفع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه فلم يبق الا ان يجعل رابطة الشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزاء معترض اي وان كان كذلك فليذوقوه **قال** او هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه **اقول** التقدير ليذوقوا هذا فليذوقوه وقد يقال ان فليذوقوه لا يصلح ان يكون ناصبا لهذا الاسم على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل وكتابه المراد ان هذا ليس من باب الاشتغال نفسه بل هو منصوب بما هو مشتغل فيه انه منصوب بفعل مضمر يدل عليه المذكور وبانه ليس من باب الاشتغال نفسه على تقدير الشرط اي اما هذا فليذوقوه فلا تكون الفاء مانعة كما في قولك اما زيدا فاضربه **قال** وعلى هذا الحميم بتقدير هو حميم **اقول** ويجوز وجه اخر وهو ان يكون هذا خبر الابتداء والتقدير العذاب هذا فليذوقوه والفاء للسببية وحميم خبر محذوف اي هو حميم وغساق **قال** ومن زيادتها قوله لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلده يتذبذب **اقول** اتقى الشيء حذره والجرم بكسر الجيم الجسد والضاحي البارز الظاهر ويتذبذب بذالين معجمتين بينهما موحدة

وبعد الثانية لكن لكثرة معناه تنجر كلها اي بسبب يجي ولابد في موضع واحد قلت ليس جزم المصنف بالزيادة في البيت بجيد لامكان
كونها عاطفة على محذوف على التقدير ضربتها فتركت ضاحي جلدها تبذبذب وهو ظاهر **قال** الفاء في نحو بل الله فاعبد جواب لاما
مقدرة عند بعضهم **اقول** قال الرضي وقد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وكذا
فليذوقوه وهذا كذلك فلتفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان بعدها امر او نهي وما قبلها منصوب به او بمفسره **قال** وفيه اجحاف
اقول الاجحاف تقديم الجيم على الحاء المهملة مصدر قولك اجحف اي ذهب قال اجحفت الفاقة اي افقرته ولم تدع له شيئا و
منه قولهم سيف جحاف اي يذهب بكل شيء والحاصل ان الاجحاف الذهاب بالجمع غير مبقي لشيء ووجه ما قال المصنف ان
اصل قولك اما زيد ففاضل مهما يكن من شيء فحذف جملة الشرط وقامت اما مقامها فلو حذفت بعد ذلك للزم حذف
بعد حذف وهو امر ليس بالسهل فلا يرتكب قلت فيه انه يتجه على بناء ما يجيء بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف
اعرض عن هذا مع ان الاصل الذي هو محذوف وجعل حرف النداء نائبا منابه ومع ذلك اجتمعوا على حذفه لا **قال** وزائدة عند
الفارسي وفيه بعد **اقول** وجهه ان الزيادة خلاف الاصل لا سيما حيث يكون لنا مندوحة عنها **قال** وعاطفة عند غيره
والاصل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء اصلاحا لئلا تقع الفاء صدرا **اقول** الظاهر انه ارتضى
هذا القول الثالث فانه لم يقدح فيه بشيء وقد قدح في الاول بان فيه اجحافا وفي الثاني بان فيه بعدا قلت ولا شك في ان
في حذف المعطوف عليه مع تقديم المعمول على حرف العطف تعسفا فلم يسلم وجهه من خدش **قال** كما قال الجميع في الفاء
في نحو اما زيدا فاضرب لان الاصل مهما يكن من شيء فاضرب زيدا **اقول** الفاء بالحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن من شيء
فزيدا اضرب وانما زحلقت الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط فان الفاء ليس في مركزها الاصلي حتى يمنع
عمل ما بعدها فيما قبلها كما في لام الابتداء في قولك ان زيدا لقائم حيث لم يمنع ان عمل ما في حيزها لان الخبر ليس محلا لها
بالحقيقة وانما محلها صدر الجملة لكن زحلقت منها كراهة لاجتماع حرفي توكيد في الابتداء فلما كانت متطفلة على المحل الذي
دخلت فيه لم تمنع العمل وههنا ماخذان على المصنف احدهما انه كان ينبغي ان يقول التقدير مهما يكن من شيء فزيدا اضرب
كما عرفت ليكون هذا اعتذارا عن عمل ما بعد الفاء فيما قبلها والا فالتقدير الذي ذكره ليس بعذر لان المانع من العمل معه الثانية
ان هذا التقدير الذي ذكره ليس قول الجميع عما ادعاه لان منهم من يقول انه في حيز اما معمول للمحذوف مطلقا **قال** وعاطفة
عند مروان **اقول** يعني حملا على المعنى في قولك خرجت فاذا الاسد يكون المعنى ففاجات وقت حضور الاسد
قال والسببية المحضة كفا بها عند المازني **اقول** يريد الزجاج وقد صرح به ابن ام قاسم في الجنى الداني
ونقل الرضي عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ثم قال ولعله يريد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها
لما قبلها اي ففاجاة السبع لازمة للخروج **قال** ولا يجوز اسقاطها البتة لعدم زيادتها **اقول** ليس بين الزيادة
وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف زائدا ولا يجوز **قال** وبعد فعندي ان ابن الشجري تابع كلام الفارسي

بعد ظرف

بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم وهو معمول المحذوف في التقدير واقول بعد نقل هذا الكلام ومعمول القول محذوف
اي واقول بعد ذلك تنبه فعندي ان ابن الشجري ايضا حمل الفاء السببية وهي هنا فصيحة ومما ذكرنا يعلم توجيه مثل قول
ابن الحاجب في الشافية وبعد فقد سالني وكثيرا ما يقع مثله في كلام المصنفين ورايت في بعض الحواشي ان هذه البلا
ان هذه الفاء هي الفاء المنبهة لانه بها ما انه من اضافة بعد الى ما بعده واقول لا توجد تسمية الفاء بالمنبهة عن احد من النحاة
المعتبرين فيما اعلم نعم يقع كثيرا في كلام الافاضل المتاخرين اطلاق الفاء الفصيحة على العاطفة وعلى السببية في
بعض الصور واما ادعاء ان هذه الفاء انما يقع بها المنع توهم الاضافة فليس بشيء اذ لا يتوهم الاضافة مع قطع بناء الكلمة
على الضم المؤذن بقطعها عن الاضافة لفظا فلا وضع وجه لذلك لتوهم الاضافة واما ثانيا فبعد ليس مما يضاف
الى الجملة بل انما يضاف الى المفرد والواقع بعده في هذا التركيب جملة فكيف يتوهم اضافتها اليه حتى يدفع هذا التوهم
قال وقيل الفاء للاستيناف لقوله الم تسال الربع القواء فينطق **اقول** هذا مصراع بيت لا اذكر
تمامه والربع الدار بعينها حيث كانت والمحلة والمنزل وكان الاخير هو المراد هنا والقواء بفتح القاف وفي المد الخالي الذي
لا انيس به وتقصر ايضا **قال** ولو كانت للسببية لنصب **اقول** لا نسلم صحة الملازمة بين السببية والنصب
فقد يقع الفعل بعد الفاء مع تحقق السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم وقال الشاعر
فلقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما الجزع عليك فتجزع اي لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع الى الربع
السببية النصب فاذن لا مانع من حمل الفاء في البيت على السببية لا يصد عنه رفع الفعل **قال** وقوله الشعر
صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه زلت به الى الحضيض قدمه يريد ان يعربه فيعجمه **اقول** ذكر الزمخشري
في رسالة الراجزة وادباء الخطباء انه كان يقول قول الحطيئة الشعر اشد من قضم الحجارة وقال هذه الابيات في الجوهري
روي في الصحاح ان رؤبة قال الشعر لا يستطيعه من يظلمه يريد ان يعربه فيعجمه ومعنى هذا انه لا يقدر على انشاء الشعر
والتكلم به من يضيعه في غير موضعه لانه يمدح من لا يستحق المدح ويذم من لا يستحق الذم لانه لا حسن للكلام وفصاحته
بحسن موقعه فان فقد ذلك فسد كذا قيل والظاهر ان الفصاحة لا تعلق لها بالصدق بحيث لا يمدح الا مستحق المدح
ولا يذم الا مستحق الذم حتى يكون الاخلال بذلك مقتضيا لعد الكلام غير فصيح وانما المراد ان من لا يعرف اساليب
الكلام العربي لا يستطيع توفية كل مقام حقه من العبارة اذا تعاطى الشعر يريد ان ياتي به عربيا فصيحا فيزل بسبب
جهله بمقتضيات الاحوال فيعجمه اي ياتي به عجميا لا رونق له ولا فصاحة والحضيض القرار من الارض عند منقطع الجبل
وفي الحديث انه اهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فلم يجد شيئا يضعه عليه فقال ضعه في الحضيض فانما
انا عبد اكل كما ياكل العبد كذا في الصحاح للجوهري **قال** والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله يريد **اقول** والمعطوف
عليه في اية البقرة وهي قوله تعالى بديع السموات والارض واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون هو يقول في

في

قال او مجازية نحو ولكم في القصاص حيوة اقول كان ينبغي له ان يقول اولا احدها الظرفية مكانية كانت او زمانية
وهي اما حقيقية مثل كذا او مجازية نحو كذا او لا فالمجازية تطلب فيها الكهانية والزمانية ثم حصول الزمانية اما ان يكون الظرف
والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حيوة ونحو قولك النجاة في الصدق او لا فقط نحو البركة في الاكابر او العكس نحو
اصحاب الجنة في رحمة الله فان قيل قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون كيف تصح الظرفية فيه فانها بالنسبة الى
الجنات حقيقة وبالنسبة الى العيون مجاز لانها ليست ظرفا حقيقة للمتقين وانما هي في بيان التمتع بها او الشرب منها فيلزم
اجتماع الحقيقة والمجازية في كلمة في فالجواب اما بالتزام اجتماعهما على اي مذهب قال به واما ان يقدر مضاف كانه قيل ان المتقين
في نعيم جنات وعيون فتكون الكلمة مجازا محضا واما ان تقدر عيون مجرورة بفي اخرى فيكون الاول حقيقة والثانية
مجازا قال الرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم في جذوع النخل وقال هم صلبوا العبدي في جذع نخلة اقول هذا عند
البصريين تنزيل على تشبيه المصلوب لتمكنه في الجذع بالحال في الشيء فهو من باب الاستعارة التبعية قال وقال
اخر بطل كان ثيابه في سرحة اقول هذا صدر بيت من معلقة عنترة والعجز يحذى نعال السبت ليس بتوأم البطل الشجاع
والسرحة الشجرة العظيمة ويحذى يجعل له حذاء اي نعلا والسبت بكسر السين المهملة جلود البقر المدبوغة بالقرظ تتخذ منها
النعال والتوأم كل واحد من الولدين الذين تحمل بهما الام مجتمعين في حمل واحد يصف عنترة هذا الرجل الذي قتله بانه شجاع
طويل القامة كان ثيابه في شجرة عظيمة وانه عظيم الرجلين يصنع له جلود البقر المدبوغة بالقرظ نعالا وانه شديد
قوي تام الخلق حيث لم يولد له اخ يشاركه في الرضاع فكملت له اعضاؤه ولم ينقص قوته كما تنقص قوى الذين يولدون توأمين و
يجوز في بطل الرفع على انه خبر مبتدأ والجر على انه نعت تابع للمجرور برب المقدرة بعد الواو في قوله ومشك سابغة هتكت
فروجها بالسيف عن حامي الحقيقة معلم المشك اسم مكان الشك وهو الانتظام والوصل والسابغة الدرع الكاملة
وهتكت شققت والفروج النواحي والحامي المانع والحقيقة ما يحق حفظه والمعلم بكسر اللام الذي يجعل لنفسه علامة يعرف
بها في الحرب لتقصده الابطال ويباهوا المبارزة ونعتها المشار اليه بانه الفارس الاوحد يقول رب شخص
هو موضع انتظام درع واسعة شققت نواحيها بالسيف عن رجل حام لما يجب عليه حفظه شاهر نفسه في حومة الحرب
او مشار اليه بانه اوحدها قال والخامس مرادفة الباء كقول زيد كب يوم الروع منا فوارس يبصرون في طعن الاباهر
والكلى اقول الروع الفزع والفوارس جمع فارس وهو شاذ في الجموع لان فواعل انما جمع فاعلة مثل ضاربة وضوارب
او جمع فاعل اذا كان صفة لمؤنث مثل حائض وحوائض او كان صفة لغير الادميين مثل جمل بازل وجمال بوازل واما مذكر
العاقل فلا يجمع عليه الا شاذا كفوارس قال ابن الحاجب والذي حسنه انتفاء اللبس عنده بين المؤنث لانهم لا يقولون
امراة فارسة يعني ان بعد هذا عن الصفة لان الفرق بين المذكر والمؤنث انما هو من احكام الصفات فهو كالاسم والاباهر
جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه قال الجوهري وهما ابهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما الشرايين و

الكلى جمع كلية او كلوة قال وليس منه قوله تعالى يذرؤكم فيه خلافا لزاعمه اقول يعني ان بعض الناس زعم في قوله تعالى
جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه ان في بمعنى الباء اي يكثركم بهذا التدبير وهو ان جعل للناس
والانعام ازواجا كان بين ذكورهم واناثهم التوالد والتناسل والضمير في يذرؤكم للمخاطبين والانعام مغلبا فيه
العقلاء لما غيرهم الغيبة لا يعقل ومعنى يذرؤكم يكثركم كما ذكرنا يقال ذرا الله الخلق اي بثهم وكثرهم وهو بالذال المعجمة فان
قلت ما معنى الباء عند هذا القائل فان المصنف لم يفصح به قلت ابن قاسم في الجنى الداني بان هذا القائل زعم انها
باء الاستعانة ولا يخفى ما فيه من عدم رعاية الادب في التعبير بالالصاق سالم عن هذا قال السابع مرادفة من كقوله
الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي وهل يعمن من كان احدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة
احوال اقول هذان البيتان من قصيدة طويلة لامرئ القيس وهي القوية البيت المشهور بوصف العقاب كان قلوب
الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي والبيت الذي احتج به الكوفيون في باب التنازع ولو انما اسعى
لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال وقد عهد بعض فضلاء الاندلس الى اعجاز هذه القصيدة فضمنها
في المواعظ والمدح النبوي صارفا لها عن اغراضها الاصلية الى ما قصده من وعظ ومدح فابدع فيما صنع رحمه الله ومن قوله
في ذلك القول لعمري او لصالح اعماله الا عم صباحا ايها الطلل البالي استجادته فهل يعمن من كان عمره بثلاثين شهرا في ثلاثة
احوال ودر مجالس النمط في غالب القصيدة قال الجوهري وقولهم عم صباحا وهذا البيت بقياس وحكى بعض شراح المعلقات
في عم صباحا لغات احدها انعم بالفتح من نعم ينعم كعلم يعلم والثانية انعم بالكسر من نعم ينعم كحسب يحسب قال ولا ثالث
لهما في الصحيح والثالثة عم بالفتح من وعم يعم كوضع يضع والرابعة عم بالكسر من وعم يعم كوعد يعد وعلى ثبوت هذين اللغتين
الاخيرتين فعم ويعم جاريان على القياس ومعنى وعم كمعنى نعم قال الاعلم وصباحا يجوز ان يكون ظرفا وان يكون تمييزا
عن النسبة اي نعم صباحك وقد مر ان الطلل ما شخص من اثار الدار واما العصر بضمتين فهو الدهر وفيه لغة بضم العين واسكان
الصاد ولغة اخرى وهي فتح العين واسكان الصاد وبهما جاء القران ثم لا معنى لقوله ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال حتى
اريد البعضية كما يكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة احوال يكون اربعة وخمسة واكثر فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر
معنى طائل وان كانت من اول المراتب التي تجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن ان يكون من لابتداء الغاية اي ثلاثين شهرا
ابتدأت من ثلاثة احوال من انقضائها فيكون المراد خمسة اعوام ونصفا وهو المعنى الذي ادعاه فيها انه بمعنى مع لكن
بطريق اخرى غير تلك قال ويريد ان احدث عهده خمس سنين ونصف ففي بمعنى مع اقول ومعنى البيت
حينئذ وهل ينعم من كان احدث عهده بالاحبة هذا الزمن الطويل يعني ان سكان ذلك المنزل ارتحلوا عنه من هذه المدة ولم
يرجعوا اليه فحصول النعمة مع مفارقة الاهل هذا الزمن الطويل امر مستبعد قال وفيه نظر اقول الضمير يرجع الى القياس
او الى قول ابن الكسعي مع النظر ان المقيس عليه هو ما نظر عنه لا تتعين الباء فيه للزيادة لجواز ان يكون الاصل

فانظر ... محذوف وعوض منه الباء الجارة للضمير اخرى واخلص بالكلام مراد نحوي كما ان يكون من استفهامية مبتدا موصولة
والكلام ثم يقول انظر ثم ابتدا استفهاما بقوله بمن تثق فلا حذف ولا تعويض قال وانشد ابو سعيد اذا الليل دجا
تجال فيه سواده يرنعا اقول دجا الليل يدجو اي اظلم والزنج جيل اسود كذا في الصحاح والمعنى تخال سواده سواد زنج
قلت وقد جعل بعض ارباب التحرير بقولهم فيها دار الخلد الا مكي وما عليه فلا زيادة ولا نقص حرف القاف قد قال قد تاتي على وجهين
حرفية واسمية اقول يعني ان قد كلمة تارة تكون منسوبة الى الحرف باعتبار انها تجيء على طريقه وتارة تكون منسوبة الى الاسم
باعتبار اتيانها على اسلوبه فعلى هذا ينبغي ان يضبط حرفية واسمية بالرفع على الخبرية فيكون قد مبتدا اخبر عنها بخبرين و
متعاطفين ولا يضبط بالجر على البدل بدل التفصيل لان الحرفية والاسمية لا يصح ان يفسر بهما المفصل الذي هو الوجهان
اذ الوجه هو كونها حرفا او كونها اسما وكذا القول في مبنية ومعربة الاتي اذ لا يصح حمل شيء من ذلك على الوجه فيقال
الوجه حرفية والوجه اسمية بمعنى منسوبة الى الحروف ومنسوبة الى الاسم ولا يقال ايضا الوجه مبنية ولا الوجه معربة و
يصح حمل الكل على قد فيقال قد حرفية واسمية ومبنية ومعربة فعلم انما اعتبارها الا بدلا على الوجهين قال مبنية لشبهها بقد
الحرفية في لفظها اقول ليس ذلك بمجرده موجبا للبناء بها ولا بد ان يضاف اليه الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف
هنا بدليل انه لما اريد بها التعين معربة مع مشابهتها للحرفية في اللفظ قال ومعربة وهي قليل يقال قد زيد
درهم بالرفع اقول بناوها مذهب البصريين واعرابها كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء
فما وجه الاعراب فان قلت وجهه ملازمتها للاضافة قلت لو صح دافعا للبناء لم يبن في قد زيد درهم بالسكون وهي
حالتها الغالبة قال والمستعملة اسم فعل مرادفة يكفي اقول لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم باطل ولا
ادري لم جعلها بمعنى المضارع مع انه يحكي اسم الفعل بمعناه كلاما وابن الحاجب يابى ذلك وصرح ابن قاسم بانها بمعنى
كفى قال وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي اقول هذا من شعر حميد الارقط والخبيبان عبد الله ابن الزبير واخوه
مصعب وكان عبد الله يكنى ابا خبيب قال الراعي ما ان اتيت ابا خبيب وافدا يوما اريد لبيعتي تبديلا وقيل هما عبد الله
ابن الزبير وولده خبيب الذي كان يكنى به وعلى كل من القولين فالخبيبان كالعمرين والقمرين ويروى البيت بكسر الباء التي
وفتح النون على الجمع والمراد الثلاثة عبد الله واخوه مصعب وابنه خبيب قال ابن السكيت يريد ابا خبيب ومن كان على رايه
وقوله مرفوع مبتدا خبره الجملة قبله ويحتمل قد الاولى الاخرة والعائد محذوف اي يحتمل قد الاولى فيه قال والثانية على
ان النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي اقول يريد ليسني بالنون كما ورد في كلامهم عليه رجلا ليسني
الا ان الضرورة الجائية الى حذفها وقبله في البيت عددت قومي كعديد الطيس قال الجوهري يعني الكثير من الرمل قال ويحتمل
انها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين اقول هذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق
حيث يتولد من اشباع حركة الروي فلا وجود له الا بعد تحريكه للروي فاذن لم يلتق ساكنان اصلا وانما القول

في ذلك ما قاله

حرف القاف قد
وسياته ...

في ذلك ما قاله سيبويه قال في باب وجوه القوافي في الانشاد ما نصه واعلم ان الساكن والمجزوم يقعان في القوافي
ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما في القافية حرك وليس الحاقهم اياه
الحركة باشد من الحاقهم حرف المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام ولو لم يفعلوا الا يكون حرف فيه مد لضاق عليهم ولكنهم
اتسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما يرفعه الحركة فاذا كان كذلك الحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم
لا يكونان الا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا الى حركتهما كما انهم اذا اضطروا الى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا
فلذلك جعلوهما في المجرورة حيث احتاجوا اليها كما ان اصلهما في التقاء الساكنين الكسر قال امرؤ القيس
اغرك مني ان حبك قاتلي وانك مهما تامري القلب يفعل وقال طرفة متى تاتنا نصبحك كاسا روية وان كنت عنها
غانيا فاغن وازدد ثم لو كانت في قواف مرفوعة او منصوبة كانت اقوى في كلامه فقد اتى فلم يجعل الكسر لالتقاء الساكنين
لعدم تحقق وقوعهما وانما جعل لاجل الضرورة الملجاة الى ذلك فمثل ذلك في القوافي المتحركة محرك في الساكن الواقع
في القافية بالكسر حملا على كسر الاول من الساكنين اذا التقيا واضطروا الى تحريكه والجامع الضرورة قال ولا يفصل
منه بشيء اللهم الا بالقسم كقوله اخالد قد والله اوطات عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف اقول الا بالقسم
بدل من قوله بشيء واللهم معترض اشعارا بالتقليل والعشوة ركوب الامر على غير بيان وفي عينه الفتح والكسر والضم
يقال اوطاته عشوة اي امرا ملتبسا وذلك ان تخبره بما اوقعته في حيرة وبلية وانشد ابن قاسم في الجنى الداني مجزوا
البيت على غير ما هو عليه بهذا فقال وبالله العاشق المظلوم فيبات شاربه التعنيف التغيير واللوم قال وقوله
اخر فقد والله بين لي عناءه بوشك فراقهم صرد يصيح اقول هذا ظاهر ما وضع والعناء بفتح العين المهملة والنون و
الالف الممدودة التعب والنصب والوشك بفتح الواو وضمها مع سكون الشين المعجمة السرعة والصرد بفتح الراء وضم
الصاد طائر معروف قال وقد يحذف بعدها الدليل كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد
اقول افد بالفاء اي دنا وقرب والركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد
لها من لفظها كذا في الصحاح والزوال الذهاب وفي الراء ضمه على الكثير المشهور والاستعمالة مثل يزول ويزال
قليلة على انه حكى كذا في القاموس والمراد في البيت معنى الذهاب والراء مضمومة على الكثير المشهور قال والمنع
الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح انها للاستفهام
لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي بعد قد متوقع
كذلك اقول هذه الملازمة التي ذكرها لا يتم الرد بها على خصمه وذلك ان الخصم يقول انها دخلت على الفعل الماضي
دالة على انه كان متوقعا قبل الاخبار كما صرح به المصنف ولم يورد الملازمة على ذلك اصلا ولو اورد على ذلك لكانت
غير موجهة وبيانه انه لو قال لو صح جعلها للتوقع باعتبار دلالتها على وقوعها من شخص اخر لصح جعل لا للاستفهام

باعتبار دخولها على مستفهم عنه من جهة شخص لكان منع الملازمة ظاهرا وكذلك لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها
عليه وافادتها له واقتضائه غير المتكلم بها اثبات الاستفهام لها بمجرد دخولها على مستفهم عنه من جهة شخص اخر مع كونها غير
دالة على الاستفهام البتة فتامل **قال** الثالث التقريب للماضي من الحال **اقول** مثله في حواشي التسهيل بقد
قامت الصلاة ثم قال ولا افهم منه معنى التقريب قلت بل هو محقق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلاة
قد قامت معناه ان قيام الصلاة التي كان منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة
انها انما تقال بقرب الدخول في الصلاة لا في حال الدخول فيها فهذا معنى ظاهر مكشوف الا للتوقف في فهم قائل
والذي فهم منها معنى التحقق من المتكلم كانه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاسرعوا فيها تنزيلا لما اجتمعت اسبابه
منزلة ما قد حصل البتة قلت وهذا معنى يمكن اعتباره الا انه فيه مجاز وهو خلاف الاصل **قال** احدها انها لا تدخل
على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ولذلك علة اخرى وهو ان صيغهن
لا يفدن الزمان **اقول** في ظاهر العبارة تناف وذلك لان صدر الكلام مصرح باثبات كونهن للحال وعجزه مصرح
بنفي افادتهن للزمان الشامل للحال وغيره وجوابه ان المراد بكونهن للحال انهن لا يخلو الاستعمال ضرورة ان الانشاء
ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود وزمن الوجود حال اي زمن حال التكلم وليس في الحال مفادا بالصيغة وضعا و
انما جاء من قبل استعمالهن للانشاء ومحل الاثبات غير محل النفي فلا تناقض لكن هذا انما يجيء اذ من في الفعل الانشائي
وليس ليس كذلك **قال** ولا يتصرفن فاشبهن الاسم **اقول** اما شبههن للاسم من جهة ان الصيغة لا تفيد الزمان
فواضح واما شبههن له من جهة عدم التصرف ففيه نظر لان عدم التصرف ليس امرا لازما للاسم فقد يصدق على الصفات
المشتقة **قال** وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا **اقول** فيه نظر بان قد تقرب
الماضي من الحال المراد به قسيم المستقبل والماضي ولم يتكلم احد ممن سلف في الحال بهذا المعنى وانما الكلام فيه باعتبار انه لفظ
مبين لهيئة الفاعل والمفعول وهو مقترن بعامل ماضيا كان او مستقبلا او حالا واجاب بعضهم عن ذلك بان اشتراط
النحاة بقد يشعر بالحصول حال وقوع العامل من حيث كونها في الاصل للتقريب الى الحاضر في الجملة فان الماضي لاستقلاله
بالمضي لا يفيد المقارنة وان كان العامل ايضا ماضيا وربما يوهم انه ماض بالنسبة اليه كما انهم اشترطوا التجرد عن علم
الاستقبال لمثل ذلك ولا يكون مما يصلح للحال قلت قيل انما تفيد المقارنة بالحال لا المقارنة بالزمن والمطلوب
في الحال المعنى الثاني لا الاول **قال** وان كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان
من حديث ولا صال **اقول** الفاجر الكاذب في العاهر ولناموا جواب حلفت اجراء للقسم مجرى ... وفي من حديث اما على
حذف مضاف اي من ذي حديث او على جعل الحديث بمعنى المحادث كالعشير بمعنى المعاشر والصالي المصطلي
وهو الذي يستدفئ بالنار يقول طرقت المحبوبة فاستشعرت الخوف من الرقباء فحلفت لها ان القوم الذي كانوا

يحدثون

يحدثون ويصطلون ناموا **قال** والظاهر في الاية والبيت عكس ما قال لان المراد في الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر
وسيرة المحسنين وذلك محكوم به في الازل وهو متصف به محقق والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه **اقول** لا نسلم
ان المراد لقد اثرك الله علينا بالصبر اذ يجوز ان يكون المراد بالحكم عليك في الازل بذلك وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك واما البيت
فليس المراد ان نومهم كان قريبا من مجيئها ان في ذلك تغيير الهائم فيها اذ نوم الرقباء لو كان في ابتدائه كان غير مستقل نوم شك
ان يذهب بانتباه محرك في ذلك من موجبات خوف المانع من الاسعاف بالامنية وانما المراد ان النوم بعد مضي صار ثقيلا
متمكنا فهو داعية الطمانينة والامن مع قوله والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئها ليس مما فيه الدعوى عن ابن عصفور وانما يأتي
ان نومهم قبل مجيئها بالقرينة ولعل المصنف قال قبيل مجيئها بالتصغير فيفيد غرضه ولكن لم اقف عليه في شيء من
النسخ كذلك والله اعلم بالصواب **قال** الرابع التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي قد اترك القرن مصفرا انامله
اقول الذي قاله سيبويه وانما قد تجيء بمنزلة ربما تفعل ثم قال ويكون بمنزلة ربما قال الهذلي قد اترك القرن مصفرا
كأن اثوابه مجت بفرصاد كانه قال ربما وهذا المصنف قال ان ذلك في اطلاق القول بانها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما في
التقليل والصرف الى الماضي واعترضه ابو حيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على
التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير فقط
ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفتخر بما وقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفتخر بما وقع منه على
سبيل الكثرة فيكون قد بمنزلة ربما في التكثير انتهى واعترض بعض الفضلاء على ابن مالك وعلى ابي حيان فقال اما
قوله لم يبين سيبويه الجهة الى اخره فاطلاق التسوية كاف في الاحكام كلها الا ما تعين خروجه واما قوله لان الانسان
الى اخره فجوابه ان ذلك فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا اما لا يفتخر الا بالكثير لما لا يقع الا نادرا فانه يقع الافتخار منه
بالقليل لاستحالة الكثير فيه وترك القرن مصفر الانامل كان اثوابه مجت بفرصاد يستحيل وقوعه كثيرا وانما يتفق نادرا
فلذلك يفتخر به لان القرن هو المقاوم المشتغل للكفو لشجاعته فلو فرض ... غلبا بسعة الكثير من الاوقات لم يكن قرنا
الا عند المكافاة غالبا اذا انفرد بذا لمفعولية كان فراد القرن يقتضي انه لا يغلب قرينه لان القرنين متساويان ... التقاوم
ثم قضى بانه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة صونا للكلام من التدافع وقلنا المراد انه يترك كذلك شكلا لا يخرج عن كونه قرنا
وذلك هو الترك النادر لئلا يدفع اخر الكلام اوله والزمخشري فهم ما فهمه ابو حيان من ان قد في البيت للتكثير فقد اتجهت
المؤاخذة على ابن هشام في نقله هذا المعنى عن سيبويه فان سيبويه لم يقله نصا وانما فهمه ابو حيان عنه ثم ابو حيان
ليس من نابه وانما قاله معارضا لفهم ابن مالك ومثل هذا لا يكفي في تسويغ النقل عن سيبويه انه قال ان قد في البيت للتكثير
وغايته فهم جوزه ابو حيان وسبقه الزمخشري اليه وهو معارض لفهم ابن مالك احد المجتهدين في النحو كذا قال ذلك الفاضل
قلت حاصل كلامه على البيت ان التكثير فيه يلزم التناقض بناء على ان القرن هو الكفو وكثرة مغلوبيته تمنع كونه

قربا وقد فرض ان قرن هذا خلف وانما يتم ذلك ان لو كان المراد بالقرن واحدا وهو ممنوع بل الظاهر ان المراد به الجنس فاذا
فرضنا انه غلب جميع اقرانه وهم مائة مثلا كل واحد مرة تحصل كثرة الغلبة مع انتفاء التناقض لتعدد المحال وهذا هو اللائق
بمقام الافتخار وظهر بهذا ان قوله لاستحالة الكثرة فيه مستدرك وان قوله لان ذلك فيما يمكن وقوعه قليلا وكثيرا ولا فخر منه
الا بالكثير لا يجديه نفعا في مرامه بل هو عليه كما عرفت في معنى مجيئه بالبناء للمفعول يقال بح الرجل الشراب فهو اذا
رمى به والفرصاد الاحمر من التوت كذا في الصحاح وزاد في القاموس انه اسم لصبغ احمر ايضا والتوت بمثناة فوقية و
مثلثة اخره **قال** واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض وقد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب
اقول اشهد احضر والغارة الخيل المغيرة والاسم منه الاغارة على العدو كذا في الصحاح وقال في القاموس اغار
على القوم غارة واغارة دفع عليهم الخيل والشعواء الغاشية المتفرقة وجرداء بالجيم تانيث اجرد يقال فرس اجرد
وفرس جرداء اذا كان رقيق الشعر قصيره ومعروقة اللحيين بالعين المهملة والقاف قليلة لحمهما واللحيان
بفتح اللام تثنية لحى وهو منبت اللحية من الانسان وغيره وسرحوب بالسين والحاء المهملتين المضمومتين اي طويلة
على وجه الارض وهذه الصفة للاناث من الخيل دون ذكورها **قال** وقال غيره وفي ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم قد في الجملة
الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام في الجملة الاسمية المجاب بها القسم في افادة التوكيد **اقول** الذي يظهر ان
يقال اللام الواقعة في الفعلية التي يجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جوابا للقسم والا فكيف
يكون وحده مثل ان واللام جميعا **قال** وقد مضى نقل القول بالتقليل في الاولى والتقريب والتوقع في مثل الثانية
اقول المراد بالاية الاولى قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه ونقل القول بالتقليل فيها نفسها لما مضى في بيان المعنى
الثالث حيث ذكر ان التقليل فيها راجع الى تقليل التعلق والمعنى ان ما هم عليه اقل معلوماته سبحانه وتعالى والمراد
بالاية الثانية قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم وهذه الاية لم يتعرض لنقل التوقع فيها بل نقل التوقع قبل ذكر المعنى
المعنى الثالث بتفسير الزمخشري في قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا انها للتوقع وذكر هناك ان مقتضى كلام ابن مالك
انها مع الماضي انما تفيد التقريب ونقل عبارته في التسهيل **قال** السادس النفي **اقول** مقتضى هذا ان يكون لقد
ستة معان والذي قاله اولا انها خمسة معان وكانه لما لم ير هذا المعنى السادس بمثابة تلك المعاني الخمسة لكونه غريبا
في الاستعمال يحاشي من نظمه في سلكها ولم ير اهماله البتة حرصا على الافادة فافرده بالذكر على وجه يشعر بانه
قال وهو ان يكون كقولك للكذوب هو لصادق **اقول** يعني ان اطلاق احد الضدين على الاخر على وجه التهكم والمعنى
ما كنت في خبر لكن ابرزته في قالب الاثبات استهزاء بالمخاطب وتهكما به فجاء النفي بعد الفاء نظرا الى المعنى كما ذكر **قال**
وان كان انما حكما بالنفي لثبوت النفي فغير مستقيم لمجيء قوله والحق بالحجاز فاستريحا **اقول** هذا عجز بيت صدره سائر
منزلي لبني تميم ورام بعض تخريجه على النفي في جواب التمني المعنوي المستفاد من قوله سائر كن منزلي اذ معناه لا اقيم

به وليس

به وليس بمتجه لان جواب النفي منفي لا ثابت نحو ما جاءني زيد فاكرمه بالنصب والمراد في البيت اثبات الاستراحة لا نفيها لكن لقائل
ان يقول لا نسلم ان الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوف عليها كالالف وتاكيد مثل
هذا بالثقيلة والخفيفة جائز في الضرورة قال الشاعر ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت الى الفضل
ام على اذا حوسبت اني على الحساب مقيت يعني ليت شعري حاصل اذا ما قربوا صحيفة اعمالي منشورة
ودعيت الى قراءتها الى الفضل في الحساب لكثرة حسناته ام على لوفور سيئاته واشعرن اعتراض معناه ان الشعور
لابد حصوله البتة فلا حاجة الى تمنيه وقال سيبويه يجوز للمضطر انت تفعلن ولا شك انما التخريج على هذا البيت متجه
بخلاف التخريج على النصب فان القول بانه منفي الفاء مذهب الكوفيين وهو لا يرتضيه فكيف يخرج على طريق البصريين ويكون
لحوقه بالحجاز فاستريحا اي لحوقه فاستراح **قال** وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه **اقول** هذه
الشاذة يمكن تخريجها ايضا على ان الفعل منصوب بان مضمرة وهي وصلتها في محل خفض عطفا على الحق والمعنى بل
نقذف بالحق اي بدمغه على الباطل اي نرمي الباطل بالحق فنبطله والله الموفق للصواب **قط قال** وتختص
بالنفي **اقول** يعني انها لا تستعمل مع غيره فالنفي مقصور عليها ومع ذلك ادخل الباء عليه وانما تدخل على المقصور حتما
على راي وغالبا على راي كما مر في اوائل الكتاب ثم ملازمة قط للنفي ليس امرا مستمرا على الدوام وانما ذلك هو الغالب
قال في التسهيل وربما استعمل قط دونه لفظا ومعنى يريد دون النفي ومن شواهده قول بعض الصحابة رضوان الله عليهم
قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وامنه **قال** والثاني ان يكون بمعنى حسب
وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء **اقول** على ذلك جاء قول الحريري في بعض المقامات فغط الذي ما ساقط قط
فقط الاولى ظرف زمان والثانية بمعنى حسب قال المصنف في حاشيته على التسهيل ولم يسمع منهم الا مقرونا بالفاء
وهي زائدة لازمة عندي وكذا اقول في قولهم فحسب الفاء زائدة قلت لا ينبغي ان يقال بالزائدة لما وجد عنها مندوحة
وقد قال التفتازاني في المطول ان قط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء
شرط محذوف وتقديره في قول صاحب التلخيص ووصف بالاخيرين فقط بان قال اذا وصفت بالاخيرين فانته
عن وصف الاول بما قال وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء قلت وظاهره انه يستعمل بدون فاء لكنه قليل وقال ابن السيد
في كتاب المسائل قط تستعمل على وجهين احدهما مشددة الطاء مفتوحة القاف واجاز فيها الكسائي التخفيف
مع فتح القاف وضمها فهذه تجري مجرى الظروف وهي مبنية على الضم لقطعها عن الاضافة بمنزلة قبل وبعد ولا تستعمل
الا في الزمان الماضي وبعد النفي كقولك ما رايته قط وهو في نية الاضافة لان المعنى ما رايته مذ الزمان الماضي واشتقاقها
من قولك قططت الشيء اذا قطعته واذا قال المتكلم ما رايته قط فقد قطع على هذا الاتصال قلت الاظهر ان يقال
انها تستعمل في الزمن المقطوع على الزمان الحاضر وهو الماضي ثم قال الثاني ان تكون مفتوحة القاف ساكنة الطاء

ومعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء به وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها كما تضاف حسب في قولك حسبك
درهم وفيها معنى القطع ايضا والكوفيون يجيزون فيما بعدها النصب فيجيزون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى
عبد الله درهم او يكفيه ويعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب على النفي كقولك اخذت درهما فقط وما
اخذت درهما فقط اي لم اخذت اكثر من درهم وهذه هي التي تاتي بعد الفاء ولا مدخل للفاء مع الاولى وانما صلحت الفاء
في هذه لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به الى هنا كلامه قلت جعل الفاء عاطفة لا زائدة كما قال
المصنف والحراثية كما قال التفتازاني والظاهر انه جزم بهما جميعا **حرف الكاف المفرد** **قال** لحكاية سيبويه
كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه **اقول** يحتمل ان يقال في هذا المثال ليست ما كافة وانما هي مصدرية وان وما بعدها فاعل ثبت
مقدرا والفاء عاطفة على محذوف اي لاجل ثبوت عدم علمه سامحه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف
لا بما بعد الفاء لئلا يلزم تقدم ما بعدها عليها وانما فعلنا ذلك محافظة على عدم زيادة الفاء لان سيبويه لا يرى
زيادتها **قال** وما ذكرناه في الايتين من انها مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما انها
كافة وفيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض **اقول** يريد بالايتين قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا
منكم وقوله تعالى واذكروه كما هداكم ولذلك قال الزمخشري ايضا كما امن السفهاء يجوز ان تكون ما كافة مثلها في ربما
مثلها في ... والاعتراض الذي ذكره المصنف متوجه **قال** واختلف في قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه
كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر **اقول** الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر فيكون واحدا ويكون جماعة
وقال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم كذا في الصحاح والهوى بالقصر الحب وطرفك مبتدا وجملة الشرط والجزاء خبره ولا يجوز نصبه
على الاشتغال بعامل يفسره احبسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم عليه فلا يفسر عاملا فيه وههنا محذوف
يدل عليه المقام اي فاحبسنه عنا اي غضه اذا جئتنا فلا تنظر الينا ولا تنظر الى غيرنا من الرقباء انه هواك
مقصور على من تنظر اليه فيكون ذلك سببا للتهمة وعدم الفضيحة **قال** وقال ابن ... انها ... كاف
التعليل وما كافة ونصب الفعل لشبهها بها في المعنى **اقول** يلزم على هذا اعمال عامل الاسم في الفعل وهو عندهم
ممنوع كما مر في حتى **قال** وزعم ابو محمد الاسود في كتابه المسمى نزهة الاديب ان ابا علي حرف هذا البيت **اقول**
هذا الاساءة ادب من الاسود سود بها الصحف فان ابا علي الفارسي لا يدفع عن الامامة في العربية وسعة الضبط و
الحفظ لما ينقله وهذه مصنفاته في هذا الفن قد كثرت وانتشرت في الافاق وقلدت اعناق الفضلاء اطواق
المنن ووجود رواية في البيت ان ثبت على خلاف روايته لا يقدح فيما رواه مع استقامة معناه واجاد المصنف
في تعبيره عن هذا الفعل بالزعم وليس كهذا الكلام في مسئلة تتعلق بالاعتقاد حتى يطرح رايه فيها لكونه على راي المعتزلة
اعاذنا الله تعالى من حيث ... الانصاف **قال** وقيل هي للسببية على حذف مضاف اي كصاحب

خير **اقول** هذا الذي ينبغي التعويل عليه اذ في جعل الكاف بمعنى على في هذا المثال المحتمل لاجرائها فيه على معنى الثابت لها
خروج عن الاصل بلا داع اليه ولا ثبت يدل عليه **قال** كما في قوله ونصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم
اقول تقدم انشاد المصنف لعجز هذا البيت في حرف اللام وانشدناه هناك تاما وتكلمنا عليه فليرجع من هناك **قال**
وزعم صاحب المستوفى ان الكاف لا تكف بما ورد عليه بقوله واعلم انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم **اقول** ما النشوان
مبتدا والحليم معطوف عليه والخبر محذوف اي كما هما ولو لم تكن ما كافة لوجب الجر والنشوان السكران والحليم الذي عنده
اناة وصبر اي انا وهو كالسكران والحليم من حيث ان النشوان يبغض الحليم ويتجرا بالسفه عليه وهذه حالته و
الحليم صابر يحتمل وهذه حالتي لكن الشاعر سامحه الله ابان عن عدم حلمه بقوله بعده اريد هجاءه واخاف ربي واعلم انه
عبد لئيم فاي حلم واي كف عن الهجاء مع التسجيل على المذكور بهذا الوصف الذميم وغرضنا من ذكره لا يعد ...
الرجل لاتصافه بما يكون هذا المذكور بالنسبة الى السكر عنه سلم وصافه كالمدح له وفي الحقيقة هو غاية الذم و
الهجاء **قال** وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه **اقول** الماجد الكريم والاخزاء الاهانة
والاذلال والمشهد اسم مصدر بمعنى الشهود والحضور ومضارب السيف بكسر الراء نحو شبر من طرفه فان قلت
فكيف جمع قلت هو مثل قولهم شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد مثل قول الشاعر يصف ناقة قال
قد للمشي اوصالا واصلا بانما لها صلب واحد ولكنهم يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيقع الجمع موقع الواحد
وسيف عمرو مبتدا ولم تخنه مضاربه الخبر وما كافة ولولا ذلك لجر يمدح اخاه بانه كريم لم يهنه في يوم يحضر فيه كما ان سيف
عمرو لم تخنه في مشهد حيث لم تخنه مضاربه بان تنبو عن القطع بل يمضي في الحال على حسب المراد **قال** وانما يصح الاستدلال
بهما اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية **اقول** كما هو مذهب سيبويه والجمهور القائلين بانها لا توصل الا بالفعلية
وان ذلك لم يثبت اما اذا قيل بانها توصل بها كما هو مذهب السيرافي والاعلم وابن خروف واختاره ابن مالك فلا يستدل
عليها بشيء منهما واصل خلاف ذلك ان التواصل يمكن فلا ثبات وهو عن قريب احتمال فحينئذ لا يتاتى الاستدلال بذلك
اليقيني لجواز ان تكون ما فيهما مصدرية لا كافة **قال** فان قلت فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى وقال الذين لا
يعلمون لولا يكلمنا الله او تاتينا اية كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم مثل في المعنى نعت لمصدر قال المحذوف
كما ان كذلك نعت له ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد لا تقول ضربت زيدا عمرا او لا يكون مثل توكيدا
لكذلك لانه ابين منه كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لذا ذلك على اضمار المحذوف بتقدير الامر كذلك
لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله **اقول** ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد يريد بطريق الاستقلال
واما اذا كان يتعدى الى احدهما استقلالا والى الاخر بطريق التبعية فلا مانع منه وفي كلامه اشارة اليه وقد اشتمل
هذا السؤال على امور احدها منع ان يكون مثل توكيدا لكذلك فيحتمل ان يكون مراده ان لفظ مثل لا يكون توكيدا

لكها ذ من كذلك ويحتمل ان يكون المراد ان مجموع مثل قولهم لا يكون توكيدا لمجموع كذلك وكل يشكل اما الاول فلان الكاف في
مثل اذا تأنيث وليت احدهما ابتي ولا اعلم اليهم واما الثالث ففيه لانه انما يعود الى مثل او الى كذلك فان عاد الى
مثل اقتضى ان التأكيد لا يكون بين لا انه على المقصود من المؤكد فيمتنع مثل قولك ضرب زيد عمرا عقارا حمرا ولا يمنع مثل هذا
احد وان عاد الى كذلك ظاهر في انه كان من حيث التعريف باعتبار انه كذلك مشتمل على تعريف الاشارة ومثل نكرة وان
اضيف الى معرفة اشكل فان مثل البعير عهد مؤكدا الاسم الاشارة حتى تم هذا وانما المجموع مؤكد المجموع وان كان
في الاول تعريف الاشارة نعني الثالث التعريف المستفاد من اضافة القول الى الضمير والمضاف الى الضمير في مرتبته عند
بعض والضمير اعرف من اسم الاشارة على المختار والاقرب انه اراد ان كذلك ليس من حيث انه يفيد تعيين المشار اليه و
هو القول المعين السابق بلا احتمال له الجمع في هذه الافادة ومثل قولهم دانه كان نصا رقا على ذلك القول المعين لا
انه احتمال غيره قائم اذ هو بعمومه يشمل غير ذلك القول المعين ايضا فليس كالاول في الدلالة على ذلك المعنى المخصوص
فقط هذا غاية ما ظهر لي في تقرير مراده ولا يخلو عن بحث فان الاضافة في قولهم عهد سيد المعهود هذا القول المتقدم فلا عموم
له ولا شمول لغير ذلك القول المعين فلا نسلم ان الاول اظهر في الدلالة على المراد الامر الثاني ادعاؤه دفان امتناع الثاني
في نحو هذا زيد نفعل لما ذكره قد يمنع ويقال انما امتنع لان هذا تاكيد لفظي وهو اعادة اللفظ بعينه وتقويته بمرادفه هذا
زيد ليس كذلك ظاهر زيد ليس لفظ هذا اولا مرادفا له الامر الثالث بعد امتناع ان يكون كذلك خبر مبتدا محذوف لما
يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله فيه بحث فانه اراد انه لا يكون ارتباط اصلا فليس كذلك لان الارتباط بحسب
المعنى حاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدا محذوف اي الشان
والامر كذلك على المعنى ان عادة المتقين جرت على نحو ما سمعوه من نظام الآية ثم استونف قوله قال الذين من قبلهم مثل
قولهم بيانا او تفسير الشان والامر فانت ترى كيف ارتبط هذا الكلام بعضه ببعض بحسب المعنى وان اراد انه لا يكون
ارتباط لفظي فلا يضر مع حصول الارتباط المعنوي قال قلت مثل بدل من كذلك او بيان اقول يريد ان مثل
قولهم بدل من قوله كذلك او عطف بيان فان قدر الكاف اسما على ما يراه الاخفش والفارسي وجماعة فالبدل واضح
وعطف البيان يشكل على راي الجمهور لان شرط التعريف عندهم ومثل نكرة لم تقدير الكاف اسما بمعنى مثل في
السعة مخالف لقول سيبويه والمحققين وان قدر حرفا فجواز البدل والبيان وهل يبدل المضاف مع
المضاف اليه من الحرف الجار مع مجروره او يعطف عليه عطف بيان فتأمل قال بل زيادة الاسم لم تثبت اقول
اجاز الكوفيون زيادة حين في مثل زيد حين يقل وجهه وقولهم وجهه حين وسم وقد راى بعضهم زيادة اسماء
الزمان كيوم وحين عند اضافتها الى اذ كقوله يومئذ وحينئذ لان ذلك اليوم والحين هو مدلول اذ وقد اكتفى بها وحدها
في قول الشاعر نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح وقد تاول ذلك قوم على ان ذلك الحين هو المعتقد

وسبق

بعضها

وسبقت اذ لبيد لعنا نفسه بعض بها وعلى ما حذف منه فما هو مراد بتنوينها فالنبر ولا ولكنهم ارادوا قطع يوم وحين
عن الاضافة مع التعويض ولم يصلح تعويض التنوين فيه عن الجملة المحذوفة اذ هو مشغول بتنوين التمكين الذي هو اصله فلا
يحتمل تنوينه على غيره فجاز ابان تعينا للمعنى الذي يحصله ويحصلا للدلالة على المحذوف بالتنوين الذي يقبله فقال
حينئذ اي حين اذ كان ذلك وهذا اول ما رايته في كلام العرب اذ هذه المتصلة بالزمان مضافا غير منونة قلت لكن هذا كما قال
بعض الفضلاء المتاخرين لا يخلص من دعوى زيادة الحين لانا ندعي انه لا يحصل الزمان [illegible] كما النحو بيانه في
البيت المتقدم قال والمثل لما استتم به فقد يشهد للقائل بزيادة مثل فيها قراءة ابن عباس على ما استتم به اقول
اي شهادة حق الكلام في قبولها قال وقد تاولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق اقول المنصوص
ان زيادتها في المفعول غير مقيسة وانكر ثعلب حكم زيادتها الا في المفعول به واما المفعول المطلق فلم اسمع تعرضوا
له زيادتها فيه فالتخريج على هذا غير صحيح فيما يظهر قال وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل اقول اجازه الزمخشري قال في
الكشاف ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتوكيد قلت لكن يلزم عليه اضافة المؤكد الى التاكيد وقد فعلوا نها
اضافة اسماء الزمان المبهمة نحو حينئذ ويومئذ وقد اسلفنا في الكلام على اذ ان ذلك على الاضافة البيانية فراجعه
قالوا وتقع هذه الاضافة اعني اضافة المؤكد الى التوكيد في غير اسماء الزمان كقوله يا طبب ضيفق طرقاه فقلت نحو
عنها نجاه الجلد انه ستريحكما منها سنام وغارب قال الفراء اضاف النجا الى الجلد لان العرب تضيف الشيء الى نفسه
اذا اختلف اللفظان كقوله حق اليقين وكدار الاخرة كذا في الصحاح ومذهب اكثر البصريين ان مثل هذا في غاية الندور
فلا يقاس عليه ولا ينبغي تخريج التنزيل على مثله ومعنى انحوا انزلا الجلد عنها واسلخاه والغارب ما بين السنام والعنق
قال كما طير تكعصفها الطير فصيروا مثل كعصف ماكول اقول هذا البيت من مشطور السريع الموقوف والعصف
ورق الزرع على الفراء وقال الحسن في قوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول اي كزرع قد اكل حبه وبقي تبنه كذا في الصحيح وينبغي
ان يكون الكاف في البيت اسما اضيف الى مثل فيكون على الكاف الجر الكلمتين موفا عليها اما اذا جعلت حرفا وجعل مثل مضافا
الى العصف لزم قطع حرف الجار عن عمله بلا كافة وهو العمل اللازم الا ان ينزل منزلة الجزء من المجرور كما ادعاه الزمخشري في قراءة
الاعمش وما هم بضاري به من احد انا التقدير بضاري حذف للاضافة وانما اضيف الى احد ولم يفصل وجوده من الاسم ما جعلت
جزءا من المجرور وسيأتي فيه كلام ان شاء الله تعالى قال ولا يقع كذلك في قول سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله
فيضحكن عن كالبرد المنهم اقول هو من مشطور السريع المكسوف وقبله بيض ثلاث كنعاج جم بيض مخة مجذوف اي بساتين
فهو جمع بيضاء والمراد بالنعاج هنا بقر الوحش وكثيرا ما يشبهن النساء في العيون والاعناق والجم جمع جماء وهي التي
لا قرن لها والبرد حب الغمام وانما سعي منها المنهم بتشديد الميم الذائب يريد ان اسنانهن في البياض والنقاء كالبرد
وهو اعنف على السابل النهد وعجب انما يستحسنون الاسنان اذا كانت شفاهها كالليل البهيم ولذلك قال تعالى في اسنانهم

المغيرات لخلق الله صبغ الاسنان بالسواد حتى تصير كشيء بالفحم وكانهم لم يسمعوا قول القائل كانما تبسم عن لؤلؤ منضد
او برد او اقاح ولا قول الاخر ويبسم عن بهجة زينة مرانفاسي فكنت الثنايا ولا قول الاخر بالحلا حل بالحافظ وجرت
كما جاء على القبور وانت بان حبس احداقهم شاركته في قتل اقاح الثغور ولا قول الاخر وتبسمت في اثنى رثت فابتسمت
فقلت عقد كسرتقوم على فيك انه حدثت ام عنه ابتسمت فقد ملأت سمعي وطرفي لا اليك ولنكف القلم عن شوط
هذا فيدان يتسع فيه المجال **قال** والثالث ان تقع في محصوص منها صلة لقوله ما يرنحي ومنجاب جحافه والذي كالليث على
العيث على **اقول** فيه لف ونشر غير مرتب ولو قال كالعيث والليث لكان مرتبا لا كلفة واعلم ان الذي ينبغي ان يتبقى
فيه الحرفية مثل المجيء الذي كذا بلا نه سائغ فصيح ولو كانت الكاف فيه اسما لم يكن كذلك لانه حذف صدر الصلة مع
غير اي لا يقع فصيحا سائغا الا اذا طالت الصلة والاطول هنا واما البيت فالصلة فيه طويلة فلا يتعين الحرفية **قال**
خلافا للاخفش فانه اجاز تان يكون مضافا او مضافا اليه على اضمار المبتدا كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن
وهذا تخريج الفصيح على الشاذ **اقول** قد يكون مراده مجرد التنظير في حذف المبتدا من صدر صلة غير اي لا تقييد كونه
فصيحا او شاذا فلا يرد هذا الاعتراض **قال** واما قوله وصاليات ككما يؤثفين **اقول** جر صاليات بالعطف على المجرور
الذي قبله في قوله لم يبق من اي بها يحليين غير رماد وحطام كنفين وغير ود جاذل او ودين والاي جمع اية وهي العلامة
ويحليين بوصفن يقال حلية الرجل اذا وصفت حليته والحطام ما يكسر من اليبس والكنف بكسر الكاف وسكون
النون وعاء يجعل الراعي فيه اداته ومنه قول عمر في ابن مسعود رضي الله عنهما كنيف ملئ علما وخفف كنفين على
البدلية من حطام وود واصله وتد سكنت التاء ثم ابدلت دالا وادغمت والجاذل بالجيم والذال المعجمة المنتصب مكانه لا
يبرح قال الجاربردي واراد بالصاليات الحجارة التي جعلت اثافي مصطلي بالنار اذا احترق قلت يلزم عليه نسبة
الشيء بنفسه فالصواب ان يكون المراد بالصاليات الحجارة المحترقة فيصح تشبيهها بالاثافي ومعنى يؤثفين يجعلن
اثافي للقدر وجاء به على الاصل والا فحقه في الاستعمال يثفين كيكرمن يعني الشاعر انه لم يبق لتلك المنازل من
علامات ما يوصف بها حليتها غير ما ذكره من تلك الاشياء **قال** فيحتمل ان الكافين حرفين كالذا ولهما بثانيهما كما
قال وللماهم ابدا الدواء **اقول** هو عجز بيت صدره فلا والله لا يلغى لما بي ولا للماهم ابدا دواء **قال** وان يكونا اسمين
الكد اولهما بثانيهما وان يكون الاول حرفا والثاني اسما **اقول** اذا كانا اسمين فينبغي ان يكون الاول مضافا الى
الثانية والثانية مضافة الى ما ولا يضر الاضافة مع التاكيد بناء على ما سبق وبقي عليه من الاحتمالات ان يكون الاول
اسما والثانية حرفا وكانه انما اسقط هذا لما يلزم عليه من فصل الجار بين المتضائفين ولا يستاس له بقوله الا ابا زيد
عند من جعل زيدا مضافا اليه على ان اللام مقحمة لان هذه مقوية لمعنى الاضافة بخلاف الكاف **قال** وحرف لا محل له ومعناه
الخطاب وهي اللاحقة لاسماء الاشارة نحو ذلك وتلك والضمير المنفصل المنصوب في قولك اياك واياكما ونحوهما **اقول**

انما حكموا

انما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لانه افادة في غيره وتلك الفايدة في اسم الاشارة كونه مخاطبا به واحدا او اثنان او
جماعة اما من قبيل المذكر او من قبيل المؤنث وفي الضمير المنفصل المنصوب الدلالة على ما يراد به ولا انتقال من الاسماء ما يدل
على معنى في غيره كاسماء الشرط والاستفهام فلما كانت كاف الخطاب كذلك لانا نقول اسماء الاستفهام والشرط
دالة على معنى في الاستفهام نفسها وعلى معنى في غيرها وكاف الخطاب حرفية لا تدل الا على معنى في غيرها فلذلك
حكم بحرفيتها اذ الحرف هو ما لا يدل الا على معنى في غيره لا الذي يدل على معنى في غيره على ما حرره بعضهم وايضا فلو
كانت الكاف المذكورة اسما لزم ان يكون مضافا اليها اسم الاشارة وهو لا يضاف **قال** هذا هو الصحيح **اقول**
يعني بالنسبة الى الكاف اللاحقة للضمائر المنفصلة المنصوبة فهذه فيها خلاف مشهور مذهب الجمهور انها حرف وهو
كما ذكر المصنف وذهب الخليل والاخفش والمازني الى انها اسم واختاره ابن مالك مستندا الى امور منها ان الاسم
الظاهر المجرور بالاضافة وقع بعد الضمير فيما رواه الخليل اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياا الشواب فجعلته مضاف
لما بعده كما كان ذلك وغيره والمضاف اليه اسم وهو عند المخالفين محمول على الشذوذ فلا حجة فيه واما الكاف
اللاحقة لاسماء الاشارة فحرف بلا خلاف ثم هذه الكاف الحرفية فيها ثلاث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف
المخاطب في التذكير والتانيث والتثنية والجمع كالكاف التي في ضمير المخاطب وهذه هي اللغة الفصيحة والثانية ان تفرد
مفتوحة في الاحوال كلها فلم تقصد بها على هذه اللغة الا التنبيه على مطلق الخطاب فقط والثالثة مفتوحة في
التذكير ومكسورة في التانيث فلها على هذه اللغة حالتان **قال** ولا ارايت بمعنى اخبرني في نحو ارايتك هذا
الذي كرمت علي **اقول** معنى ارايت في الاصل انه اعلمت ان جعلت الرؤية علمية او ابصرت ان جعلت بصرية لكنها
نقلت عن هذا المعنى الى معنى اخبرني ليل انك تقول ارايت زيدا ما صنع فيقال في جوابه سافر مثلا ولا يقال لا او لا
نعم ولو كان الاستفهام على اصل القيل ذلك لان الهمزة اذ ذاك لطلب التصديق كما يقال اعلمت زيدا فتقول
لا او نعم واختار المصنف ان يكون منقولا من رايت بمعنى علمت لا بمعنى ابصرت مستندا الى ان هذه متعدية الى
مفعولين يعني ان زيدا في قولك ارايت زيدا ما صنع مفعول اول وما صنع مفعول ثان قال وهذا امر للانشاء
المنقول الى الانشاء يعني ان هذا الكلام كان ولا انشاء وهو الاستفهام فصار لانشاء هو الامر اذ هو بمعنى
اخبر وقال الرضي ارايت بمعنى اخبر منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته
العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان
مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتيكم عذاب الله الاية وكم ليس يجعل بل حرف خطاب
ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب ام لم يات من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها ثم قال ولا محل للجملة
المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها ثم قال ولما قلت ارايت زيدا كانه قال لا

على اي شيء من حال الشيخ فقلت ما صنع فهو بعينه قولك اخبرني عن ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا كما ظن بعضهم
هذا الكلام قلت لم يقم دليل على بطلان ما ظنه بعضهم من كون تلك الجملة مفعولا ثانيا كما هو راي المصنف وهو وجه ظاهر
جار على القواعد فان المنصوب في قولك ارايتك زيدا ما صنع لا يظهر وجه لنصبه الا ان يكون مفعولا اول فيلزم
ان تكون الجملة الواقعة بعده في محل نصب على انها المفعول الثاني واما على ما ذهب اليه الرضي فلا يصح ان يكون منصوبا
على اسقاط الخافض اي اخبرني عن زيد وان كان في كلامه ما يشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب على اسقاط الخافض
ليس بقياسي في مثل هذا ولا مفعولا به لارايت لان معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار فان
قلت ما معنى قولكم مفعول اول وثان واخبر انما يتعدى بنفسه الى واحد ويتعدى الى الثاني بالباء تقول اخبرت زيدا
بكذا واخبرت عمرا بكذا فيتعدى الى الآخر بعن قلت هذا مذهب سيبويه وليس التخريج عليه وانما هو مبني على مذهب
من يرى ان اخبر يتعدى بنفسه الى الثلاثة كقوله وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فالتاء
هو المفعول الاول لكنه استتر في الفاعل وسوداء الغميم هو المفعول الثاني ومريضة هو الثالث فاذا قلت ارايت
زيدا ما صنع فالاول محذوف وانما الكلام ان تعلق غرض بتقديره قدرته كما اذا قصدت من المخاطب انه يخبرك انت فضمير كسر هو
المقدر اي اخبرني وان لم يتعلق غرض بمن يلقى اليه الخبر لم يقدره اصلا وتركته نسيا منسيا وزيدا هو المفعول
الثاني وما صنع هو المفعول الثالث وانما سميناهما اولا وثانيا باعتبار انهما اللذان كانا مبتدا وخبرا في
الاول وان الاول لا يذكر اصلا كما مر فلذا لم يتعرض المصنف لذكره قال ويرده صحة الاستغناء عن الكاف
اقول يعني ولو كانت فاعلا لم يستغن عنها اذ الفاعل لا يحذف عنده كما انه كذلك عند البصريين وانما يقول
بجواز حذفه الكسائي من الكوفيين والدليل على صحة الاستغناء قوله تعالى ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى ارايت
ان كان على الهدى او امر بالتقوى ارايت ان كذب وتولى قال وانها لم تقع قط مرفوعة اقول اما بطريق الاصالة
فمسلم ولكن لا يجوز ان يكون مرفوعة بطريق النيابة عن ضمير رفع كما يقول الاخفش في لولاك قال وقد تلحق الفاظا
اخرى ... اقول كقولهم ابصرك زيدا ولنبئك زيدا قائما ونعمك الرجل زيد وبئسك الرجل عمرو وكذا قولهم في
بعض حروف ظاهرك وكلاك ذكره في الجنى الداني قال وحمل على ذلك الفارسي لسان السوء تهديها الينا وحنت
وما حسبتك ان تحينا اقول اللسان جارحة الكلام يذكر فيجمع على السنة كحمار واحمرة ويؤنث فيجمع على السن
كذراع واذرع قال الجوهري وقد يكنى بها عن الكلمة فيؤنث حينئذ قال اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها
من علو لا عجب منها ولا سخر ثم انما المراد في بيت المتن والحين بفتح الحاء الهلاك يقال حان الرجل اي هلك
وعلو في بيت الاعشى مرخم في غير النداء للضرورة كي قال ان يكون اسما مختصرا من كيف كقوله كي
تجنحون الى السلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم اقول تجنحون تميلون والسلم بفتح السين وكسرها

كي

مع سكون

مع سكون اللام الصلح وما ثئرت قتلاكم لم يقتل من قتلهم يقال ثأرت القتيل وبالقتيل اي قتلت قاتله واللظى النار والهيجاء الحرب
يمد ويقصر وفي البيت يقصر وتضطرم تلتهب شبه المراد باللظى الحرب شدتها واحتدادها فهو استعارة والاضطرام ترشيح والجملتان من
قوله وما ثئرت الى اخره من الحال المتعددة وذو الحال الفاعل في تجنحون فان قلت الواو في قوله ولظى الهيجاء عاطفة لا حالية
ولا ضمير في هذه الجملة لذي الحال فكيف صح ذلك قلت لك ان تجعل اللام نائبة عن الضمير على راي بعضهم اي ولظى هيجائكم مضطرم
او تجعل الضمير محذوفا اي فيكم او منكم ويجوز ان يكون ذلك من الحال المتداخلة فيكون وما ثئرت قتلاكم حالا من فاعل تجنحون
ويكون ولظى الهيجاء تضطرم حالا من قتلاكم وانها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل خصوصية التعليل
هنا ممنوعة لو قال اذ لو كانت حرف جر لم يدخل عليها حرف جر لكان مستقيما وسلم من ذلك وشمل نفي الاحتمالين
قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي هذا صدر بيت عجزه فتتركها شنا ببيداء بلقع استعار الطيران للذهاب السريع والقربة
بكسر القاف اداة ... محروزة ... ماء احد يسقي بها والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق والبيداء بالمد وفتح الموحدة
اول الارض القفر التي يبيد من يدخلها اي يهلك والبلقع عبارة عن القفر التي لا شيء فيها يقال ارض بلقع وبلقعة ايضا
فكي اما تعليلية مؤكدة للام او مصدرية مؤكدة بان لكن ترجح التقدير الاول بوجوه احدها ان ان ام الباب
فالاولى الاعتناء بشانها فاذا جعلت كي تعليلية لزم ان تكون ان هي الناصبة ففيه وفاء بما يستحقه من الاعتناء بشانها
حيث لم يعزل عن عملها والثاني انه كان اصلا للغو باية ... بجعل كي تاكيدا للغير ... في ذلك الجانب الثالث
انا ان ... ولها الفعل فكانت لقربها منه ومجاورتها اياه احق بالاعمال مما ليس كذلك ولا يظهر ان بعد كي الا
في الضرورة كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا المنح الاعطاء يقال منحه يمنحه بفتح
النون في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع وهو متعد الى مفعولين اولهما في البيت كل الناس والثاني لسانك والمراد
حلاوة لسانك وطيب كلامك والغرور الخداع وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل
اظهار ان بعد كي قليلا ولم يصرح بكونه ضرورة كما فعل المصنف وقول حاتم واوقدت ناري كي ليبصر ضوءها واخرجت
كلبي وهو في البيت داخله لان اللام لا تفصل بين الفعل وناصبه الرد على الكوفيين في ذلك ظاهر لانهم يوافقون على
ان اللام في مثل هذا جارة فيلزم اذا كي الفصل بها بين الحرف الناصب وهو كي ومنصوبه وهو يبصر اما اذا جعل النصب في
البيت بان مضمرة كما يقول البصريون وكي جارة تعليلية اكدت بمرادفها وهو اللام انتفى هذا المحذور نعم يلزم الشذوذ في
مجيء هذا التاكيد لكنه سمع مثله من نحو قوله ولا للما بهم ابدا دواء والاختلاف الحرفين لفظا في بيت حاتم فكان
قلت الظاهر ان قوله في البيت متعلق بداخله والمعنى وهو داخل في البيت والضمير من داخله عائد الى البيت فيلزم تعدي
العامل الى الضمير وظاهره معا وهو محذور عندهم فكيف السبيل الى التفصي من عهدة ذلك قلت من وجهين الاول انا لا
نسلم عود ضمير داخله الى البيت بل هو مفعول مطلق عائد الى الدخول المفهوم من داخل اي وهو داخل في البيت الدخول

كما قالوا في قوله هذا اسراف في القرآن في سورة الثانية عشر تقدير تسليم ان الضمير عائد الى البيت لا نسلم ان الظرف لغو متعلق
بداخل بل هو مستقر وما قبله خبر ضحى بيان للمراد او بالاستقرار الذي تعلق به الظرف قال والجار اعلى الاول ان الاصل
كم تفعل ماذا او لم يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر اقول فقد ذهب بعض الى ان لا يلزم صدريتها وانها كذلك
عند العرب فان صح ذلك سقط الاعتراض الثاني ونقل عن ابي الرجال المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير
صدر وقال ابن مالك في كتابه المسمى بالتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصه في ذلك قول لماذا شاهد على ان ما الاستفهامية
اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول ام المؤمنين
رضي الله تعالى عنها اقول ماذا واجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا لكم كما في عندي عشرون ماذا هذا الكلام
قلت وعد الكشاف في سورة هود فان قلت وقعت غاية لماذا قلت لقوله تعالى ويصنع الفلك وفي سورة الكهف
فان قلت مم استدراك لماذا قلت كقوله اكفرت فاستعملها في الموضعين خارجة عن الصدرية وتعليق لما انا نجد في
ما اخر بدلا عليه المتقدم ممكن ولكن اذا ثبت بالنقل استعمالها غير صدر كما في غنية عن التقدير كم قال على وجهين خبرية

كم

بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد اقول على وجهين خبر اول وخبرية مرفوع على انه خبر ان واستفهامية مرفوع عطفا
على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيهما الجر على ان يكونا بدلين التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله قال ويشتركان في خمسة امور
الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير اقول اما كونهما اسميين فلجرهما بالحروف والاضافة في نحو بكم
درهما اشتريت وغلام كم رجل ملكت وبكم شيء احسنت اليك وصاحب كم جيش ظفرت به ولوقوعهما مسندا اليهما لفظا و
معنى نحو كم رجلا جاءك وكم ملك احسن اليك ومعنى لا لفظا في نحو كم عبدا اعتقت وكم حرا اكرمت فان المفعول به مسند ا
اليه معنى اي قولك ضربت زيدا في معنى زيد مضروب ولا يبعد ان يستبعد ذلك لانكاره مع انه قد يقع نائبا عن الفاعل
نحو ضرب زيد فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب وغيره واما كونهما مبهمين
فلا خفاء في انهما وضعا لذلك واما افتقارهما الى التمييز فلما كان وضعهما على الابهام ولشدة افتقارهما الى المميز لم يحذف
الا لدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية وكم عبيد عندك بالجر في الخبرية
بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الاعداد فانها تدل على كمية معينة فيجوز ان لا يؤتى لها بتمييز البتة لان فيها فائدة ما من جهة
الدلالة على الكمية المعينة وان جهل جنسها واما بناؤها فقال ابن الحاجب وكم في الاستفهام واضح وذلك لتضمنها معنى همزة
الاستفهام فان قولنا كم رجلا عندك معناه اعشرون رجلا عندك ام ... وفي الخبرية اما لكونها موضوعة وضع الحروف او لشبهها لفظا
لاخيها او لتضمنها معنى انشاء التكثير وهو بالحروف فالبناء فاشبهت ما تضمن معنى الحرف انتهى وعليه سؤالات منها ان شبه
الاسم الحرف في مجرد اللفظ لا يؤثر البناء وقد مر التنبيه عليه وقد احسن ابن مالك في التسهيل حيث قال وبنيت في الاستفهام
لتضمن معنى حرف وفي الخبرية لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى قلت الشبه لفظا ظاهر واما معنى فمن جهة ان كلا منهما

لعدد مبهم

لعدد مبهم ومنها انه كيف يتأتى ان يكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي وجوابه ان الانشاء فيه كم
من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره انها تحتمل الصدق او الكذب فاذا قلت كم رجال عندك فله
جهتان احدهما التكثير الذي قام بنفسك ولا وجود له في الخارج وبهذا الاعتبار يكون كم انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالغيبة
ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار يكون كم خبرية هذا معنى ما قرره ابن الحاجب رحمه الله قال الرضي وفيه نظر اذ هذا الذي قرره يطرد في
جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال لك ما لك تفضيل التكذيب
انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر بلا شك لاحتماله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اي لا يقال لك
اخبرت ام لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يحتمله من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل
ومنها انه لم يوجد حرف للتكثير حتى يقال تضمنته وجوابه ان يقال هو رب ورب الاستغراقية ورب في الاصل للتقليل الا انها على
التكثير والافعال والحروف المفيدة لذلك مستقر الوضع واقرب عطف كلمة ان يقال بسبب انه لم يشبهها بالحروف وضعا وهذا سبب
يقتضي وجوب البناء لها في وجهي الاستفهام والخبر واما لزوم التصدير فليس على اطلاقه لانها قبلها اذا كان مضافا او حرف
جر يعمل فيها واما الذي لا يعمل فيها فلا يتقدم عليها الفعل او شبهه لاستحقاقها الصدر استفهامية او خبرية اما الاستفهامية
فلاستحقاقها لذلك واضح واما الخبرية فلانها للانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب لما تضمنته من المعنى
الانشائي وقد عرفت ما يرد عليه وانما جاز تقديم الجار عليها لان الجار مع المجرور كشيء واحد على ان الجار بمنزلة
المجرور ومنزلة الجزء منه فكأنهما كلمة واحدة قال واما قول بعضهم في الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون
ابدلت انه وصلتها من كم فمردود لان عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل
فيها ما قبلها وان قدره اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على المبدل اقول عدم تسلط اهلكنا عليه واضح اذ لا
معنى لقولك اهلكنا انهم اليهم لا يرجعون والاعتراض مبني على انه مفرد واحد هو ان كلمة كم عبر بها عن المبدل منه فاذا كان
مراد هذا القائل ان المبدل منه هو جملة كم اهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها طاح الاعتراض اصلا وراسا اذ التقدير
حينئذ الم يروا انهم اليهم لا يرجعون ولا غبار عليه وغاية الامر انه عبر عن الكل بالجزء الذي هو صدر معتمدا على القرينة بعدم
استقامة الكلام على ارادة هذا الجزء بمفرده وهذا امر شائع لا نكير فيه ولا مانع منه ولا ينبغي ان يحمل على قائله انه
اراد غير هذا قال وان وصلتها مفعول لاجله اقول والتقدير لانهم اليهم لا يرجعون والعامل الذي يتعلق به الجار والمجرور
اهلكنا اي اهلكناهم لاجل هذا المعنى ولا يظهر تعلق ذلك بفعل الرؤية قال وجوز ابو البقاء كونه ضمير الاهلاك المفهوم من الجملة
اقول يريد فعل ان الاهلاك مصدر اهلك وحده لا مصدر الجملة باسرها قال وحده ان الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق
اقول يعني باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير القائم بنفس المتكلم فان هذا معنى انشائي لا يقبل تصديقا ولا تكذيبا كما قرره
ابن الحاجب وقد مر ما عليه قال الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع اقول وجه كونه مفردا مع انه لا يكون الا مجرورا ان الخبرية

لما كانت للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح اعني المائة والالف وتمييز الكثير الصريح مجرور مفرد فكذلك مميز ما شابههما واما
مجيئه مجموعا فلان العدد الكثير في لفظه ما ينبئ عن كمية الكثرة صريحا وكم الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن معنى
التصريح في مثله **قال** كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا **اقول** الملوك جمع ملك ككتف وفي الصحاح والملك مقصور
من مالك او مليك قلت وفيه نظر وباد هلك والسوقة بضم السين المهملة وبالقاف خلاف الملك يستوي فيه الواحد
والجمع والمؤنث والمذكر والبيت شاهد على مجيء تمييز كم الخبرية مجموعا ومفردا وهو من بحر المديد والجزء الرابع منه وهو اول
العجز مشكول وهو زحاف مستقبح عندهم ووزن الجزء المذكور وهو قوله ونعيم بدون تنوين فعلا **قال** وقال الفرزدق
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري **اقول** هذا شاهد اخر على مجيء تمييز الخبرية مفردا والفدع بفتحتين
اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف او القدم الى انسيها او هو المشي على ظهر القدم او ارتفاع اخمص
القدم حتى لو وطئ الافدع عصفورا ما اذاه او هو عوج في المفاصل كانها زالت عن مواضعها واكثر ما يكون في
الارساغ خلقة كما في القاموس والرسغ كالقفل مفصل ما بين الساعد والكف والساق والقدم ومثل ذلك
الا من كل شيء والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر
وغرض الفرزدق بهذا البيت ذم جرير والاستخفاف لان معناه ان كثيرا من عماتك وخالاتك كن من جملة خدمي ورعاة
ابلي وقوله علي عشاري يريد على كره مني لان على تستعمل فيما يعود بالضرر بخلاف اللام قال الله تعالى لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت وغرض الفرزدق غاية الاستخفاف والذم لان معناه كنت استنكف ان يحلبن عشاري وان يدخلن
في زمرة رعاتي وخدمي لخستهن ولما بهن من العيب **قال** ولا يكون تمييز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين **اقول**
وجه ما ذهب اليه البصريون من ان تمييز الاستفهامية لا يكون الا مفردا منصوبا على ما قرره ابن الحاجب وغيره انها لما كانت
كناية عن العدد وجعلت كناية عن وسط العدد وهو من احد عشر الى مائة لانها لو جعلت عبارة عن احد الطرفين لكان
تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد فكذلك مميز ما هو كناية عنه واعترضه الحديثي بان حملها على الوسط دون
غيره ايضا تحكم قال ابو حيان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام اشبهت
العدد المركب فافرد مميزها ونصب مميزه فقيل كم درهما كما قيل احد عشر درهما قلت وهو ايضا ضعيف والاولى
الاحالة في مثل ذلك على السماع ولا ضرورة تدعو الى ارتكاب هذه الاوجه الضعيفة المتكلفة واما الكوفيون فجوزوا
كون تمييز الاستفهامية جمعا وقياس من جوز في اثنتي عشرة اسباطا امما كون اسباطا تمييزا ومنهم الزمخشري
انه يجيز ذلك كما قال ابن مالك في التسهيل وما اوهم ذلك فحال والتمييز محذوف يعني اذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير
كم نفسا استقر لك في حال كونهم غلمانا فحذف التمييز وهو منصوب على الحالية وان سمع من العرب كم غلمانا لك
لم يات هذا التخريج الا على راي الاخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك **قال** والنحاس

ان تمييز

ان تمييز الخبرية واجب الخفض **اقول** خفضه على ان كم مضافة اليه حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد وعند الجمهور انما يخفض
بالاضافة وذهب الفراء الى انه مخفوض بمن مقدرة وعمل الجار المقدر وان كان في غير هذا الموضع نادرا الا انه لما كثر دخول
من على مميز الخبرية نحو وكم من قرية وكم من ملك ساغ عمله مقدرا الا ان الشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه **قال**
فحينئذ يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجر خلافا لبعضهم **اقول** والمجوز للجر قصد تطابق كم ومميزها في الجر
بالحرف نحو على كم جذع بيتك مبني وبكم رجل مررت **قال** وهو بمن مضمرة وجوبا **اقول** زعم الرضي ان الجر باضمار من لقصد
التطابق قلت ليس هذا اوجها لوجوب كون من مضمرة فينبغي ان ينظر في جهته ولم يظهر لي فيه شيء وانما لم يجز كون المجرور
بدلا من كم لان البدل عن اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم **قال** وافرد الضمير حملا
على لفظ كم **اقول** او على انه عائد على مجموع من تقدم كما في قولك النساء فعلت **قال** وبعدها محذوف مدلول
عليها بالمذكورة **اقول** لك ان تعتقد في بعدها كونه معرفة اذ هي كلمة اريد بها لفظها فيكون علما عليها فينتصب محذوفة
على انها حال منه ومدلول مرفوع خبر محذوف اي هي مدلول عليها او تجعل هذه الجملة حالا اخر او صفة للحال ولك ان تجر
كلام هنا بين الكلمتين على انها صفة لبعدها على انه نكرة في المعنى لكونه قد وصف مسماه بعدها اي بكلمة مسماة
بذلك كما تقول ببعد زيد لقيته اي برجل يسمى بهذا الاسم لقيته ويقع مثل هذا في كلام المصنفين كقول ابن الحاجب
في الكافية والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه وقد وقع مضاف بالجر في بعض نسخها ووجهه ما ذكر
قال ونظيره زيد وهند قامتا **اقول** فلك ان تقول حذف من الاول لدلالة الثاني ولك ان تعكس لكن الحذف
من الاول اولى عند سيبويه لسلامته من الفصل **كاين قال** ولهذا اجاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل
في المركب اشبه النون الاصلية **اقول** انظر قوله لان التنوين بماذا يتعلق فان كان بجاز او هو الظاهر رد هذا الفعل
قد ذكرت علته ولا بقوله ولهذا فانها في حال الثانية والعامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا باتباع فيمكن ان
يكون الثاني بدلا من الاول لكن بدلا اذ انه ادل على المقصود من الاول **قال** وانكر ذلك واستدل عليه **اقول** استدل
مبني للفاعل وفاعله ضمير يعود الى ابن مالك **قال** احدها انها مركبة **اقول** قال الرضي دخلت كاف التشبيه على اي
التي هي في غاية الابهام فاذا قطعت عن الاضافة وكاين مثل كذا في كون المجرورين مبهمين عند السامع الا ان في ذا
اشارة في الاصل الى المفهوم المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل من الكاف
لا من اي او كانه مثلك رجلا لانك تبين ما في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم يبين العدد
المبهم فاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلهذا يكتب بعد الياء نون مع ان
التنوين لا صورة له خطا **قال** ومن النصب قوله اطرد الياس بالرجا فكاين المام يسر بعد عسر **اقول**

كاين

الطرد الابعاد يقال طرده يطرده بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع واليأس القنوط وهو الرجاء بالمد الامل وطمع
وقوع الشيء وقصد الشاعر للضرورة واللام اسم فاعل من الم بالمكان اذا نزل وجم قدر وقضى تقول لا تقنط وترج حصول
الفرج بعد الشدة فكم عديم قدر الله غناه بعد فقره واذا كان كذلك فباب الامل مفتوح فلا تسده بالقنوط **قال**
وقوله وكاين لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم **اقول** كاين بالالف بعد الكاف تليها همزة مكسورة فنون ساكنة
لغة في كاين المفتوحة المثقلة وقال يونس هو اسم فاعل من كان ومذهب الجمهور وهو الاولى انه مركب من الكلمتين لما
ركبتا صيغتا فاعل في الكاف في الكلمة والهمزة التي كانت فاء صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى
لاما قلت لا انها حذفت لالتقائها ساكنة مع النون الساكنة وقال الخليل الياء الساكنة مراي قدمت على الهمزة
وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة
فانبهما التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص والفضل الاحسان والمنة الانعام وقديما صفة ظرف محذوف عامله
لنا المفصول به بين كاين ومميزها فان قلت من يتعدى بحرف الجر يقول مننت على زيد بكذا وتقديره في البيت اي ما منّ
منعم يقتضي حذف العائد المجرور مع فقد شرطه وهو كون الموصول مجرورا بمثله معنى ومتعلقا قلت ما في البيت مصدرية
لا موصولة فلا عائد ولا حذف ولا اشكال ويقول كذا درهما عشرون ويقول كذا وكذا درهما **كذا قال** واسلمني الزمان
كذا فلا طرب على الانس **اقول** اسلمني اي خذلني والمراد بالطرب هنا الفرح والاكثر من الاضداد ويطلق على الحزن وعلى الفرح
وبعضهم يقول الطرب خفة تلحق الانسان لسرور او حزن والانس بضم الهمزة ضد الوحشة **قال** ولهذا قال الفقهاء انه
يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة درهم وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر درهما وبقوله كذا درهما
عشرون وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائره من اسم العدد الصريح **اقول** وتبع بعض هذه الالفاظ في
فقه علمائنا المالكية فحكى ابن شاس وابن الحاجب كذا درهما وكذا كذا درهما وكذا وكذا درهما مثل ما ذكره المصنف فيمن
وقال سحنون ما اعرف هذا وتقبل تفسيره وجزم الشيخ خليل المالكي في مختصره الفقهي الذي وضعه لبيان ما به الفتوى في مذهب
الامام مالك على ما ذكره ابن شاس وابن الحاجب وترك قول سحنون بقبول التفسير قال ابن معط في شرح الجزولية
فان قال كذا كذا درهم لزمه ثلاثمائة درهم لانها عدد اذا اضيف اليهما المائة المفرد فان قال كذا وكذا درهم لزمه الف ومائة درهم لاجل
العطف مع جر التمييز هذا مذهب النحويين وهو اخص من الفقهاء وذكر بعد ما ذكر التفاصيل التي ذكرها المصنف كلها بالمجمل جميع
ذلك مذهب النحويين ثم قال فان قال كذا درهم بالرفع فكانه قال واحد هو درهم فان قال كذا دراهم فكانه قال عدد هو دراهم
وان قال كذا كذا درهما فعطف البيان لم يتصور لان التفسير في مثله منصوب على كل حال الا ان يكون عطف البيان مجموعا كقولك
كذا كذا دراهم فيجوز ويكون الجمع حينئذ بدلا او عطف بيان كانك قلت عشرة اسباطا وثلثمائة سنين **قال** كقوله لنفسي

نعمي بعد

كذا

نعمي بعد بؤس كان الكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد **اقول** عد فعل امر من وعد يعد وفي الصحاح النعمة اليد والصنيعة
والمنة وما انعم به عليك وكذا النعمى وان فتحت النون مددت فقلت النعماء والبؤس بضم الباء وسكون الهمزة و
قصر الالف خلاف النعمى واللطف من الله التوفيق والعصمة ويطلق ايضا على الرفق وكانه المراد في البيت والجهد بفتح
الجيم المشقة ويجوز ضمها ايضا **كلا قال** وقول الكسائي لا تنافيه كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون
لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها **اقول** انما يمتنع كسرها بعد حقا
اذا كانت حقا واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدا مخبرا عنه بها على ان تكون
منصوبة على اسقاط الخافض اي في حق واما اذا جعلنا حقا متعلقة بالكلام السابق عليها الا بما بعدها فلا مانع
من كسر ان حينئذ بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في محل الجمل كما اذا قلت زيد اكرمته حقا انه فاضل فتجعل
حقا متعلقة بما قبلها اي احق اكرامه حقا ولا تجعل صدر الما بعدها فيظهر وجه الكسر اذا تقرر ذلك فلم لا يكون
كلا التي جعلت بمعنى حقا راجعة الى ما قبلها من الكلام ويكون ما بعدها جملة مستانفة فتكسر ان ولا يتم الرد على الكسائي
بما ذكره المصنف ويؤيد ما قلناه من انك اذا جعلت حقا من تمام الكلام السابق كسرت ان الواقعة بعدها في قوله تعالى
اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدؤ الخلق ثم يعيده استئناف معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقرئ بفتح
ان على ان المراد لانه او على انه منصوب بالفعل الذي نصب وعد الله اي وعد الله وعد بداءة الخلق ثم اعادته والمعنى
اعادة الخلق بعد بدئه ويجوز ان يكون مرفوعا بما نصب حقا اي حق حقا بدء الخلق كقوله احقا عباد الله ان لست جائيا ولا
والذا هيا الا على رقيب كذا في الكشاف **قال** ونحو لتختلفن دعوى عليَّ بيانها **اقول** يمكن ان يقال انما بنيت لكون
لفظها كلفظ الحرفية ومناسبتها معنى لها في المعنى الا انك ترى الخاطب على نفي كقيقا لضده كذا قال الرضي **قال**
والافعل لانونت **اقول** يعني وان لم تكن مبنية فلم ترك تنوينها واورد المصنف لا على الفعل الماضي لفظا ومعنى مع
عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد فلم لا تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرارها كما في قول الشاعر حسب المحبين
عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر **قال** وقد تتعين للردع او للاستفتاح **اقول** فاعل تتعين ضمير يعود الى الموضع
المتقدم ذكره حيث قال اذا صلح الموضع للردع او لكلا باعتبار ارادة اللفظ ويجوز ان يكون حرف المضارعة تا فوقية
فالضمير المؤنث يعود الى كلا باعتبار ارادة الكلمة **قال** نحو رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة لانها
لو كانت بمعنى حقا لكسرت همزة ان **اقول** هذه الاية اية المؤمنين التي وعد باتيانها وقد عرفت انه لا يلزم فتح همزة ان
بعد كلمة حقا ولا كسرها الا لما يكون ذلك بحسب ولولا قصد التعليم فان نجعل حقا متعلقة بما قبلها مرادا به ان ما بعدها مستانف
فالكسر على الوجه الفتح والكسر مما على ارادة الاستئناف مع جعل حقا متعلقة بما قبلها ممكن **قال** ونحو قال اصحاب موسى
انا لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين وذلك لكسر ان **اقول** هذه اية الشعراء التي وعد باتيانها ايضا وقد تقدم

كلا

ان كسر الا ليس مانعا من جعل كلا بمعنى حقا لامكان جعلها متعلقة بما قبلها اى خرج عكم حقا ثم استانف بقوله ان
معى ربى سيهدين وهو مبنى على تقدير العلة وذلك لانهم لما قالوا انا لمدركون فهم جزعهم فقال كلا اى ثبت جزعكم من فرعون
وجنوده وحق ذلك حقا فتقدير انهم قالوا ولم لا نجزع وقد قاربوا ادراكنا واخذنا فقال ان معى ربى سيهدين اى الى ما فيه النجاة
ولا جزع مع تحقق هدايته **قال** وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هى الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده ان لم يكن قبلها
ما يصح رده فبعده ما يمكن الردع عن انكاره وهو قوله تعالى انها لاحدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال يجوز ان يكون كلا
ردعا لمن ينكر ان يكون احدى الكبر وعلم ان الردع لا يجب ان يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلقه بما بعدها **قال** وقول الطبري
وجماعة انه لما نزل فى عدد جهنم عليها تسعة عشر قال بعضهم اكفونى اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر فنزلت كلا زجرا له
قول متعسف لان الاية لم تتضمن ذلك **اقول** عدم تضمن الاية الواقعة التى لم تصريحا لا تقتضى انها لم تنزل فى ذلك فان
ثبت ما قاله هؤلاء الجماعة من ان سبب النزول ما ذكره ظهر القول بانها للزجر ولا تعسف **قال** وجوز الزمخشري كونه حرف
الردع ونون كالنون فى سلاسلا **اقول** فى الكشاف فى تخريجه تنوين سلاسلا وجهان احدهما ان يكون التنوين بدلا من
حرف الاطلاق ويجرى الوصل مجرى الوقف والثانى ان يكون صاحب القراءة ممن ضرى برواية الشعر ومرن لسانه على صرف
غير المنصرف هذا كلامه وفيه حمل على الشذوذ [illegible] **قال** ورده ابو حيان بان ذلك انما صح فى سلاسلا لانه اسم اصله
التنوين فرجع الى اصله للتناسب او على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقا او بشرط كونه مفاعل او مفاعيل انتهى وليس
التوجيه منحصرا عند الزمخشري فى ذلك بل جوز كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد فى راس الاية ثم انه وصل بنية الوقف
وجزم بهذا الوجه فى قواريرا **اقول** رد ابو حيان بقول الزمخشري ان تنوين كلا يجوز ان يكون كتنوين سلاسلا على تقدير
ان يكون قاله ورده ظاهر لاعتبار علية ذلك لان هذا التنوين عندهم تنوين الصرف ولا يدخل الحرف فيها اصلا وتقرير الاعتراض
على ابى حيان انه يقول لم يشبه الزمخشري تنوين كلا التى هى حرف ردع بتنوين سلاسلا الذى جوز فيه الوجهين المتقدمين
حتى يتوجه الرد عليه بذلك وانما قال فى الكشاف ما نصه ومحتسب ابن جنى كلا بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا
الراى والاعتقاد كلا ولقائل ان يقول ان صحت هذه الرواية فهى كلا التى للردع قلب الواقف عليها الفها نونا كما فى قواريرا
هذه عبارته فلم يشبه تنوينه بتنوين سلاسلا المجوز فيه عنده وجهان انما شبهه بتنوين قواريرا الذى جزم فيه بوجه
واحد وهو كونه بدلا من حرف الاطلاق على ان هذا التنوين لا اختصاص له بالاسماء بل يدخل فى الاسم والفعل والحرف
كما هو معروف فى محله وطاح الاعتراض عليه بان الحرف لا يدخله تنوين الصرف لانه لم يجعل تنوينه للصرف كتنوين سلاسلا
المصروف للتناسب عندهم وانما جعله كتنوين قواريرا الذى هو عنده كما قال تنوين بدل من حرف الاطلاق هذا وصدر كلام ابى
حيان وان امع تسليم ان يكون الزمخشري قال تنوين كلا الردعية كتنوين سلاسلا كما يظهر من كلام المصنف فلا يدفعه
عدم انحصار التوجيه فى ذلك عند الزمخشري لما اراده ابو حيان اعتراض فتامله **قال** وفى قراءة بعضهم والليل اذا يسر التنوين

اقول مع

كذا

وهو التنوين الذى يقع بدلا من حرف الاطلاق قلت وفيه نظر فان حرف الاطلاق هو المتولد من اشباع الحركة للمحافظة فى
الاية على ما وافق الفاصلة فى باب الاشباع خاصة الذى يقوله على ان هذا التعبير بحرف الاطلاق ما ينبغى ان يجتنب
فى القران الشريف فانه من الالقاب المخصوصة بالشعر فى العرف ولا ادرى لم يسلم ان [illegible] فى مثل ذلك كلا **كان قال**
حرف مركب عند الاكثرين حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه **اقول** المغنى وانتشر القول بتركيبها وخفى عنه
حتى ادعى الاجماع عليها اى انتهى خفاؤه لهذه الغاية **قال** ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ولم يقدروا تقديمه من اول
الامر يقصد التشبيه **قال** وفيه نظر لان ذلك فى التركيب الوضعى **اقول** وهذا تركيب لانه واضع اللغة فى معتقد هؤلاء
هو الذى وضعه كذلك وليس من الامور التى طرات فى الاستعمال من غير ان يكون للواضع فيها مدخل **قال** والمخلص
عندى من الاشكال ان يدعى انها بسيطة وهو قول بعضهم **اقول** هذا هو الذى اختاره صاحب وصف المبانى وادعى انه
قول الاكثرين واستدل عليه بوجوه منها ان البساطة هى الاصل والتركيب طارئ ومنها انه لو كان مركبا لكانت الكاف
جر فيلزم ان تتعلق اذ ليست زائدة قلت فى جوابه يعلم بما فى المتن ومنها ما يلزم على التركيب من صيرورة الكاف مع
ما دخلت عليه جزء كلام فيحتاج الى ما يحصل به تمام الكلام والغرض عدم الاحتياج لانها مع ما بعدها كلام تام بنفسه
قلت لا نسلم ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا لانه وضع مستانف قال ابن قاسم فى نسبته
البساطة الى الاكثرين نظر فان الظاهر ان الاكثر يقولون بالتركيب **قال** والا لكان الكلام غير تام **اقول** بعدم التنبيه
على نظيره ولا دخال اللام على خبرها لكنها الشرطية وهو ممتنع **قال** وزعم جماعة منهم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان
خبرها اسما جامدا نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيدا قائم **اقول** لعمرى انه يعود الى التشبيه وانما لم يجعلها هؤلاء
فى كان زيدا قائم للتشبيه لان الخبر هو الاسم والشىء لا يشبه بنفسه قال الرضى والاولى ان يقال هى للتشبيه ايضا والمعنى
كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما اقام الوصف مقام الموصوف وجعل
الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر كانه فلذلك تقول كانك
اشى وكانك تمشى والاصل كانك رجل اشى وكانك رجل تمشى **قال** والثالث التحقيق قاله الكوفيون والزجاجى و
انشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام **اقول** يجوز ان يراد ببطن مكة خلاف ظاهره وهو ما فى
فيها الاموات مثلا ويجوز ان يراد ارضها ويقال اقشعر الرجل اذا اصابته قشعريرة وهى الرعدة واقشعرت السنة
اذا امحلت ولم يكن فيها خصب فكل من المعنيين فى البيت ممكن ان باطن الارض اهتز وتزلزل لدفن هشام فيه اعظاما
لشانه وامحلت الارض بسبب فقدان ما به منها **قال** الثانى انه هشام قد هلك من شهد بسده فكانه لم يمت
ويستكمل فى الجواب بان حمل البيت عليه يفضى الى عدم ملائمة الصدر للعجز وذلك لان الصدر تضمن ان بطن
مكة اقشعر والعجز تضمن على هذا التقدير تشبيه فقد هشام بوجوده باعتبار انه خلف من ينوب منابه واما انه بين

كان

اقول

بين المعنيين وانما المناسب لتقدير وجود من يخلفه كون الارض ناعمة غير مقشعرة وقد يجاب بان الصدر تضمن امرين يجب
منطوقه ومفهومه فالمنطوق هو اقشعرار بطن مكة والمفهوم هو عدم اقشعرار ظهرها فتقدير وجود هشام باعتبار
انه لم يسد مسده ممن خلفه مناسب لهذا المفهوم فارتبط العجز اذن مع الصدر من حيث مفهومه ويكون البيت قد
اشتمل على حذف العلة من الصدر والمعلول من العجز لان اقشعرار بطن مكة معلول بفقده فيها وضمها الاسلاف فكانما
اقشعرت حزنا عليه واجلالا لمكانه فحذفت هذه العلة وتقدير من يخلفه مناسب في اصلاح الارض علة لعدم اقشعرار
ظاهرها وهذا المعلول محذوف لفهمه من صدر البيت في الالتيام حاصل **قال** والرابع التقريب قاله الكوفيون حملا
عليه كانما بك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج ات وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وقول الحريري كانى بك تنحط **اقول**
المراد وحملوا عليه مثل قول الحريري انه متاخر عن تلك الطبقات بعد الخمسمائة ويجب ان يضبط تنحط في كلامه بتشديد
الطاء المهملة مضارع انحط انحطاطا اى كانى بك تنحدر من علو الى سفل يعني تنقل من ظاهر الارض الى باطنها بعد الموت
ووجد في بعض النسخ بتخفيف الطاء على انه مضارع نحط ينحط بالكسر واما في هذه النسخ فضبطا بلا شك لان الحريري
يقول كانى بك تنحط الى اللحد وتنغط وقد اسلمك الحميم الى الحميم سيم والقطعة كلها جاءت على هذا الاسلوب
بوزن مفاعلن مفاعيلن مفاعيلن بقصر الجزء الاول الثاني لانه جمع بين الساكنين في القوافي من غير ارداف في غالب
القطعة وهو معيب عندهم وقد استبان ان تنحط بتخفيف الطاء لا مدخل له ههنا بوصف اللحد بفتح اللام وضمها [illegible]
اسكان الحاء الشق في جانب القبر وتنغط تغوص وهو ههنا استعارة والسم بفتح السين النقب ومنه سم الخياط
وهو المراد ههنا **قال** وقال المطرزي الاصل كانى ابصرك تنحط كانى ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء **اقول**
قال الرضي ونحو كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل الاولى ان نقول بقى الكاف على معنى التشبيه
والحكم بزيادة شيء يفتقر الى التقدير كانك تبصر بالدنيا اى تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور
بالباء حال اى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كانى بالليل وقد اقبل وكانى بزيد وهو ملك والواو
لا تدخل الجمل الا اذا كانت اخبار الا هذه الحروف فلنقتصر فيكون التقدير في كلام الحريري كانى ابصرك تنحط اى شاهدك
في هذه الحالة **قال** وانشدوا كان اذنيها اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا **اقول** غرض الشاعر وصف فرس تشوف
تطلع او نظر والظرف متعلق بما في كان من معنى التشبيه اى تشبيه اذنه وقت تشوفه كذا والقادمة
واحدة قوادم الطير وهي مقادم ريشه عشر في كل جناح والقلم القصبة التي يكتب بها والمحرف المقطوع لا على وجه
الاستواء بل بحيث يكون احد طرفي الشق اطول من الاخر **قال** وقيل الرواية قادمتا او قلما محرفا بالالف من غير
تنوين على ان الاسماء مثناة وحذفت النون للضرورة **اقول** من شواهد حذفها للضرورة قول الشاعر قد سالم
الحيات منه القدما انشده ابن جني وقال كذا رويته برفع الحيات ونصب القدم ورواه البغداديون بنصب الحيات

وقالوا

وقالوا اراد القدمان واجاز الكسائي حذفها في غير الضرورة فيجوز عنده ان يقول في الاختيار قام الزيدان بدون
نون **قال** وقيل اخطأ قائله وهو ابو نخيلة **اقول** هو بالخاء المعجمة راجز قال في القاموس وابو نخيلة العطاء والسعدي
راجزان وقال في مادة نحل بالحاء المهملة وابو نحيلة النحال صحابيان وابعد من هو بالخاء المعجمة **كل قال** واجزاء المفرد المعرف

كل

نحو كل زيد حسن **اقول** قال القاضي تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي ولمعترض ان يقول وقد قال الله تعالى
كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل المراد الجزئيات لا الاجزاء وقال صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الا طلاق
المعتوه الحديث هذا كلامه ويمكن ان يجاب بان كل في الاية والحديث من قبيل المعرف الجنسي فهو في المعنى كالنكرة فلا يرد
ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام جاريه الحكم على كل فرد فرد نقول ان الالف واللام ههنا تفيد العموم وكل تاكيد
لها او انها لبيان الحقيقة حتى تكون كل مؤسسا اول الامرين محتمل وقال الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله وقد يقال
بان الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه وكل تفيد العموم في اجزاء كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال
قام افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل استغراق الاحاد فيصير لكل منهما معنى
وهو اولى من التاكيد **قال** ومنها وجب في غير قراءة ابي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك
تنوين قلب بتقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب كما عم اجزاء القلب **اقول** فيه نظر فان كلا مضافة لنكرة فكيف
يعم الاجزاء على رايه وقوله ليعم افراد القلوب مشكل ايضا فانها للعموم في افراد مدخولها المضاف هي اليه وكل انما اضيف
الى متكبر موصوف بجبار فيعم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين لا بالنسبة الى افراد قلوبهم وكلام ابن الحاجب في تقرير ذلك
حسن فلنورده قال في الامالي وقراءة القراء باضافة قلب الى متكبر ولا استفاد القلوب في القلوب على الظاهر ولا بد
من التاويل لانك اذا اضفت القلب الى متكبر لا استفاد العموم في القلوب على الظاهر ولا بد من التاويل لانك اذا اضفت
الى منكر وهو مفرد فيضاف اليه كل وجب ان يتعين على حكم الافراد كما في قولك اكلت كل رغيف زيد او كل رغيف
انسان واذا ابطل العموم في ذلك بطل العموم فيما اضيفت اليه كل لانه انما يعم اذا لم ينسب الى ما يبطل العموم فيه
واذا ابطل العموم فيما اضيف اليه كل وجب حمل الكلية على اجزاء ذلك لانه لو عم في الاول لعم في الثاني وقد بطل
العموم في الثاني ولو عم في الاول من غير عموم الثاني لم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم فقولك كل قلب
المضاف اليه باعتبار ذلك فوجب تاويل الاية لان المعنى الذي سيقت له الاخبار بالطبع على جميع قلوب كل متكبر وذلك
حاصل بتقدير كل محذوفة مضافة الى متكبر كانه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر جبار فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر الى ههنا
كلامه وفيه ما يقتضي ان عموم الاجزاء ليس منوطا باضافة كل الى المفرد المعرف كما اقتضاه ظاهر كلام المصنف
وهو منشأ الاشكال على قوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد **اقول** هم بعض

ان الذي هنا مخففة من الذين بحذف النون بدليل عود ضمير الجمع اليه ولا حاجة الى ذلك مع امكان جعل الموصوف مثل
القوم والجمع فاعتبر لفظه فافرد الذي ومعناه فاعاد عليه ضمير الجماعة وحانت هلكت وفلج بالفاء والجيم كفلس اسم موضع
قريب على البصرة والمعنى ان الذي حدرت دماؤهم وارتقت بهذا الموضع هم القوم اي هم المشهورون بكمال الرجولية على
معنى انهم تمام جنس القوم بحيث لا يشذ عنهم فرد مما يطلق عليه اسم القوم والمراد قصر الكلام عليهم ادعاء حتى
كان الناقص خارج عن الجنس اي هم الذين يستحقون ان يطلق عليهم اسم القوم **قال** قال ابن مالك وقد تكلفه
الظاهر كقوله كذكريك لعا من غرتكم دبالتشامل الناس كل الناس بالقمر **اقول** الكاف من ذكريك مكسورة لانه
يخاطب امراة فان قلت كيف يجتمع هذا قوله بذكركم وهو خطاب الجماعة مذكرين قلت هو للتعظيم كقول العرجي
فان شئت طلقت النساء سواكم وان شئت لم اطعم نقاخا ولا بردا وربما خوطبت المراة الواحدة بخطاب الجماعة
الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فتعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير فيبعد عن
الضمير لها بمرتبتين ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام فقال لاهله امكثوا ولو في البيت
المتقن يحتمل ان تكون للتمني فلا جواب لها وان يكون شرطية وجوابها محذوف اي لكان حسنا والنقاخ بنون مضمومة
فقاف فالف فخاء معجمة الماء العذب **قال** وخالفه ابو حيان وزعم انه لا كلام في البيت نعت مثلها في اطعمنا شاة
كل شاة وليس توكيدا وليس ينعت لشيء **اقول** بل هو شيء ظاهر حسن وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلا على اهل
الكمال واما على ارادة العموم فيكون تفضيلا على الكامل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر انا انت فضلت
امرا نبيهة على ناقص كان المديح من النقص وقال الاخر الم تر ان السيف ينقص قدره اذا قيل ان السيف خير
من العصا **قال** ومن توكيد النكرة قوله لبثت حولا كاملا كله لا تلتقي الا على منهج **اقول** لبث بفتح الباء مضارع لبث
بكسرها ومصدر اللبث بفتح اللام وسكون الباء قال الجوهري غير قياسي لان المصدر من فعل بالكسر قياسه التحريك
اذا لم يتعد مثل تعب تعبا والحول السنة والمنهج الطريق كان الشاعر يعتب محبوبه على الاعراض وطول الفرقة حتى انه
لبث سنة كاملة لا يراه في محل خلوة ولا يلاقيه الا في الطريق التي يسلكها المارة والبيت شاهد صدق لما ذهب اليه
الكوفيون من جواز تاكيد النكرة المحدودة وهي الجلالة على المقدار الموقتة كسنة وشهر ويوم وليلة ودرهم ودينار
بكل واخواتها لا بالنفس والعين ومذهبهم ليس ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المحدود وعلى هذا الاشتراط عندهم
تطابق التاكيد والمؤكد في التعريف والتنكير **قال** الثالث ان تضاف الى ضمير ملفوظ به وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا
الا الابتداء **اقول** ليس كذلك بل الغالب عليها ان تكون تابعة نحو جاء القوم كلهم واكرمتهم كلهم ومررت بهم كلهم
وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها ان لا يعمل فيها الا الابتداء وعبارته لا تؤدي ذلك **قال** ومن القليل قوله
فيصدر عنها كلها وهو ناهل **اقول** هذا عجز بيت صدره تميد اذا مادت عليه دلاؤهم يقال ماد الشيء يميد ميدا اذا

تحرك

اذا تحرك وكان يصف منهلا اي انه يضطرب ويتحرك اذا تحركت عليه الدلاء فيصدر عنه كل من يليه جماعة اصحاب الدلاء
وهو ناهل اي ريان قال ابو زيد الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد **قال** ولا يجب ان يكون منه قول علي رضي
الله تعالى عنه فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن بالحق والتقى **اقول** تبينا الهدى علمناه علما بينا و
التقى مصدر قولك تقيت الشيء اتقيه اي حذرته وصنت نفسي منه واصله الواو وقال الجوهري اتقى يتقي اصله اوتقى
على افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وابدلت منها التاء وادغمت فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا
ان التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما مخففة ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم يلحقونه به فقالوا تقى يتقي
والتقى في عرف الشرع فعل الحسنات وترك السيئات وقد يراد بالتقوى اجتناب المعاصي سواء اتى بالحسنات او
لم يات بها **قال** وقول ابي بكر وكعب ولبيد رضي الله عنهم كل امرئ مصبح في اهله والموت ادنى من شراك نعله كل ابن انثى
وان طالت سلامته يوما على آلة حدباء محمول الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل **اقول** في سوق المصنف
هذه الابيات على هذا النمط لف ونشر مرتب فالشعر الاول ينسب الى ابي بكر الصديق وهو يحتمل لان يكون بيتا واحدا من تام
الرجز وان يكون بيتين من مشطوره والقصة ثابتة في الصحيح روتها عائشة رضي عنها وذلك بعينه انهم لما قدموا المدينة
اصابهم وعك فكان ابو بكر رضي الله تعالى عنه اذا اخذته الحمى يقول كل امرئ مصبح في اهله والموت ادنى من شراك نعله و
كان بلال اذا اصابه ذلك يرفع عقيرته اي صوته ويقول الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل و
هل اردن يوما مياه مجنة وهل يبدون لي شامة وطفيل وقوله مصبح في اهله يحتمل انه يراد يجعل في اهله صباحا او يقال
له انعم صباحا او يسقى صبوحا وهو شرب الغداة والشراك كالكتاب سير النعل والاذخر بالذال والخاء معجمتين حشيشة طيبة
الريح والجليل الثمام بثاء مثلثة مضمومة وقد مر في ديباجة الكتاب ومجنة سوق بقرب مكة وشامة وطفيل جبلان
على نحو ثلاثين ميلا من مكة وجبلان بمكة وجدة او عينان او جبلان على بريد من مكة فعزى ابو بكر رضي الله عنه عند اخذ
الحمى بما نزل به من الموت الشامل للاهل والغريب وبلال رضي الله عنه تمنى الرجوع الى الوطن على عادة الغرباء وفرق ما
بين المقامين غير خفي والبيت الثاني لكعب ابن زهير من قصيدته الطويلة التي مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وانشده
اياه واثابه عنها البردة وقصتها مشهورة والمراد بالآلة الحدباء النعش الذي يحمل عليه الميت يعني ان الانسان لا بد له من
الموت وان طالت سلامته والبيت الثالث للبيد ابن ربيعة العامري وتقدم الكلام عليه في انحاء المعجم **قال** وقول
السموال اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل **اقول** السموال بسين مهملة وميم مفتوحتين وواو
وهمزة مفتوحة ولام هو ابن عاديا من شعراء الحماسة وهو من اليهود والنحاة يجعلون السموال من الاعلام وفي القاموس
والسموال بهمزة طائر يكنى ابا براء وذباب وابن عاديا قلت يحتمل ان يكون منقولا والمرء فاعل بمحذوف يفسره ما بعده
عند سيبويه اي اذا لم يدنس المرء من اللؤم عرضه والاخفش يجوز ذلك ويجوز وجها آخر وهو ان يكون مبتدأ ومخبرا عنه

بما بعده دعا اللؤم بلام مضمومة وهمزة ساكنة عدم الكرم والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء النفس وجانب الانسان
الذي يصونه من نفسه وحسبه ان ينتقص ويثلب **قال** وسفروا انه ثنا في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة **اقول** قال
الزمخشري رهينة ليست بتانيث رهين في قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين لتانيث النفس لانه لو قصدت الصفة لقيل رهين
لان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وانما هي اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم كانه قيل كل
نفس بما كسبت رهن ومنه بيت الحماسة ابعد الذي بالنعف نعف كويكب رهينة رمس ذي تراب وجندل كانه قال
رهن رمس والمعنى كل نفس رهن بكسبها عند الله غير مفكوك انتهى والنعف ما انحدر من حزونة الجبل وارتفع عن منحدر الوادي
وما بينهما مقدمها وما استرق منها وكويكب بالضم والفتح بعد الواو جبل بعينه فيجوز ان كويكب تصغير الكوكب **قال** وثنى
في قول الفرزدق وكل رفيقي كل رحل وان هما تعاطى القنا قوماهما اخوان هذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى واعرابا
فلنشرحه قوله كل رحل كل هذه زائدة **اقول** لا نسلم زيادتها فان العموم في الرحل مراد كما انه كذلك في الرفيقين اي ان
كل رفيقين لكل رحل هذا اشار افاد ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرحال وهو مطلوب **قال** وعكس اثبات
اللام للضرورة فيمن قال لها متنتان خظاتا اذا قيل خظاتا فعل وفاعل **اقول** ما انشده بعض بيت لامرئ القيس و
من تمامه لها متنتان خظاتا كما اكب على ساعديه النمر والمتنتان جنبتا الظهر وخظاتا قال الكسائي فيه اراد خظتا
اي كثر لحمهما يقال خظا لحمه يخظو ووطا حسبين اذا كثر فكان حقه ان يقول خظتا كما تقول غزتا الا انه اثبت الالف
ضرورة وقيل اراد خظاتان فهو اسم مثنى حذفت نونه للضرورة كما قال هما خطتا اما اسار ومنة واما دم و
القتل بالحر اجدر فيمن رواه برفع اسار ومنة دم والخظاة المكتنز من كل شيء **قال** او الالف من تعاطى لام الفعل وعود
الضمير الى الرفيقين ليسا باثنين معينين بل ما كثر **اقول** فينبغي الاتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد **قال**
ثم حمل على المعنى انه قال هما اخوان **اقول** وفي نسخة على اللفظ فاما النسخة الاولى فظاهر لان معنى كل بحسب ما يضاف
اليه وقد اضيف الى مثنى فيكون معناه المثنى فعاد اليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار واما النسخة الاخرى التي هي ثم
حمل على اللفظ فقد يستشكل ظاهرا لان لفظه مفرد مذكر فكيف يعود اليه ضمير الاثنين باعتبار اللفظ وجوابه ان المراد
لفظ المضاف اليه كل وهو المثنى وهذا هو معناه لانه بحسب ما يضاف اليه فآل الامر الى الحمل على معنى كل وهي الاثنينية
المستفادة من نحو لها المضاف اليه **قال** وقوله قوماهما بدل من القنا لان قومهما سببها او معناه بقاؤهما فحذفت
الزوائد فهو بدل اشتمال **اقول** ينبغي ان يكون كذلك لانه قومهما سببهما بضمير المفرد المؤنث عائدا الى القناة اذ المراد ان
يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال كما عرف وهذا انما يتاتى بان
يكون قوم القناة سببها لا كون سقاوة الرفيقين سببها **قال** ومفعول مطلق من باب صنع الله **اقول** باب صنع الله
باب المصدر المحذوف عامله وجوبا قياسا اذ هو مفعول مطلق يبين فاعله بالاضافة نحو وعد الله وصبغة الله وقوماهما بتقدير كونه

مصدرا

مصدرا انما ما ادعاه ليس كذلك لانه مما يحذف عامله جوازا فلعل المشابهة في مطلق الحذف **قال** والمعنى ان كل
الرفقاء في السفر اذا استقروا رفيقين فهما كالاخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة وان تعاطى كل واحد منهما
مغالبة الاخر **اقول** اطال المصنف في تقرير ما زال الاشكال الذي ادعاه وكله مبني على ما عرفه هو من ثبوت تنوين قوماهما من
جهة الرواية ولعلها البيت كذلك وانما هي قوماهما تثنية قوم والمثنى مضاف الى ضمير الرفيقين والاشكال حينئذ
لا لفظا ولا اعرابا ولا معنى اذ المعنى على هذا التقدير ان كل رفيقين في السفر اخوان وان تعادى قوماهما وتعاطوا
المطاعنة بالقنا وقد رايته في نسخ من ديوان الفرزدق مضبوط الميم من قوماهما بفتحة واحدة وملكت هذه النسخة
في جلدين وضبط هذا البيت هو الذي كان باعثا على شرائها فلله الحمد والمنة **قال** وقول لبيد وكل اناس سوف تدخل
بينهم دويهية تصفر منها الانامل **اقول** قد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في ربع حرف الراء **قال** وثنائه في
قول الاخر وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الاحباب هينة الخطب ويروى وكل مصيبات تصيب فانا وعلى
هذا فالبيت مما نحن فيه **اقول** هذا كذلك لان كلا على هذه الرواية الاخيرة تكون مضافة الى منكر واما على الاول فالمضاف
اليه معرفة فليس مما الكلام فيه وكان ينبغي ان ينشد البيت ولا على الوجه الذي يكون به شاهدا على المقصود
ثم يقول ويروى وكل مصيبات الزمان وجدتها وليس مما نحن فيه اذ المطلوب بالذات ايراد الشاهد على الحكم المذكور
واما افادة ان البيت يروى على وجه لا يتاتى معه الاستشهاد على ذلك فامر غير مقصود بالذات والخطب
سبب الامر يقال ما خطبك اي ما سبب الامر الذي انت فيه **قال** ورده ابو حيان بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة
فتركن كل حديقة كالدرهم **اقول** الضمير من قوله عليه عائد الى النبت المتقدم ذكره في البيت الذي قبل هذا البيت وهو
قوله او روضة انفا تضمن نبتها غيث قليل الدمن ليس بمعلم والعين مطر ايام لا يقلع والثرة الكثيرة الماء والحديقة الروضة
ذات الشجر ويروى فتركن كل قرارة اي حفرة ومعنى تركنها كالدرهم ان كل حديقة او حفرة صارت بسبب استدارتها
بالماء وبياض مائها وصفائه تشبه بالدرهم والروضة الانف التي لم ترع والدمن البعر يريد ان الغيث لم يكن معه بعر
ينقص طيب ريح الروضة وان الروضة لم تكن بمعلم يطاه الدواب حتى ينقص نضارتها وبهجتها وتغير عرفها **قال**
كقوله مكلكم كوماء كثيرات الوبر **اقول** الكوماء على زنة الحمراء الناقة العظيمة السنام ووبر الناقة صوفها وقد دبر البعير فهو
دبر بالكسر فيهما **قال** وعليها جاء ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه ان يكون مؤتيك جمعا حذفت الاضافة
اقول الاتيان بضمير الجمع مع ارادة الحكم على كل واحد قليل فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الاولى لا سيما
وقد تايد الافراد بقوله نصحه وبقوله في عجز البيت وما كل موت نصحه بلبيب فاذا ايضا فحمل الاول على الامر الكثير معتضد
بالكثرة ومناسبة الصدر للعجز فكيف يعدل عن ذلك مع عدم الملجئ اليه **قال** ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية
تبكي اخوتها اخوتي لا تبعدوا ابدا وبلى والله قد بعدوا وابكل حي وان امروا وارد الحوض الذي وردوا **اقول**

بعد وانفتح العين يبعد والكسر ايضا يقال بعد الرجل يبعد اذا هلك والمصدر البعد بالفتح واما البعد الذي هو ضد القرب
فبضم الباء وسكون العين يقول منه بعد يبعد بالضم في الماضي والمضارع ويحتمل ان يكون ما في البيت منه وامرّ بكسر
الميم اي كثر واعظم ومنه قول ابي سفيان لقد امر امر ابن ابي كبشة يعني النبي صلى الله عليه وسلم اي عظم واشتد
والمراد بورود الحوض الذي يرده الموت قال وذلك في قولها امروا فاما قولها وردوا فالضمير لاخرتها اقول هنا سؤال
وهو ان واردوا مثل امروا فيما ذكره المصنف فلم لم يذكره وجوابه انه خص وردوا بالذكر لخصوصيته مطلوبة اذ لا يحتمل
غير ذلك واما واردوها فليس متعينا لهذا المعنى اذ يحتمل ان يكون في نفس الامر مفردا والعبرة باللفظ لا بالكتابة
قال هذا ان حملت الحي على نقيض الميت هو الظاهر وان حملته على مرادف القبيلة فالجمع في امروا واجب اقول لا نسلم
ذلك لان الحي وان رادف القبيلة مفرد لفظا والمعاني نحو كالفريق يلاحظ تارة لفظه ورعاية معناه وهما يدل عليه قول الشاعر
كل حي عزوس [illegible] طلال لا [illegible] القباب في العزوس [illegible] الشديد واستعمله هنا للعقل على جهة التشبيه
البليغ او الاستعارة مجازا اي والطلال بفتح الطاء المهملة اي الحسنة والبنية الجميلة وجر القباب على الام بحذف اي
ضاربين القباب مخفف الجار واتفق على [illegible] قولنا اذا قيل اي الناس [illegible] اشارت كليب بالاكف الاصابع
واما على ان الاصل القباب بيان اللب للمبالغة وحذف احدهما وسيلة في هذا البيت كلام نحو حرف اللام قال ونظيره ولا تكونوا
اول كافر به فان كافرا نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى اي اول فريق كافر اقول انما احتيج الى التاويل لان افعل التفضيل
وهو اذا اضيف الى نكرة وجب تطابق صاحب افعل والمضاف اليه مثل هو افضل رجل وهما افضل رجلين وهم افضل رجال
وهنا صاحب افعل جمع والمضاف اليه مفرد فوجب التاويل فاول المصنف المضاف اليه بحيث صار جمعا وهو احدهما قيل هنا
قال ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد اقول التاويل لم يتعين في المضاف اليه حتى يتم هذا بل الذي ينبغي ان يقال التاويل
واجب كما مر فاما ان يقال المضاف اليه بحيث يصير جمعا في المعنى كما تقدم او تاول صاحب افعل بان يجعل مفردا لتحصيل التطابق
اي ولا يكن كل واحد منهم اول كافر وقد ذكر الزمخشري كلا التاويلين قال واستشكل من الايتين قوله تعالى وحفظا من
كل شيطان مارد لا يسمعون اقول المراد بالايتين قوله تعالى وهمت كل امة برسولهم ليأخذوه وقوله تعالى وعلى
كل ضامر ياتين وانما كانت الاية التي تلاها اخر اشكل من تينك الايتين لان التاويل المتقدم فيهما متعذر فيها فان
شيطانا المضاف اليه مفرد لفظا ومعنى بخلاف المضاف اليه في تينك الايتين قال ولو ظفر بها ابو حيان لم
يعدل الى الاعتراض ببيت عنترة اقول ما المانع ان ابا حيان لم يظفر بها ولعله ظفر بها وراى صحة الجواب الذي ذكره
المصنف فلم يعترض بها وهذا الكلام يحتمل الظن بابي حيان انه ظفر بالاية وبالجواب عنها فان ذلك كله مذكور في
الكشاف وهو نصب عينيه وفي تفسير ابي حيان المسمى بالبحر المحيط ما نصه ولا يجوز ان يكون لا يسمعون صفة
ولا استئنافا جوابا لسائل سال لم تحفظ من الشياطين لان الوصف بكونهم لا يسمعون والجواب ولا معنى

للحفظ من الشياطين على تقدير بما اذ يصير المعنى مع الوصف وحفظا من كل شيطان مارد غير سامع او مستمع وكذلك
لا يستقيم مع كونه جوابا انتهى وقد استبان بطريق اليقين انه ظفر بالاية واحاط علما بما ذكره المصنف اعاذنا الله تعالى
من حسد يسد باب الانصاف ويصد عن جميل الاوصاف قال اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع اقول اذا
المعنى انه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استئنافا او صفة وحالا مقدرة وسياق الكلام على ذلك في الباب الثاني
ان شاء الله تعالى قال وانما هو عائد الجمع المستفاد من الكلام اقول الجمع انما استفيد من كل شيطان لا من الكلام
بجملته فان قلت يحمل على ان المراد من بعض الكلام فحذف المضاف للقرينة وهو سهل قلت المصنف نفسه لا يستسهله
ويقيم على تخطئة الائمة بمثله الا ترى انه عد في الباب السادس من الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب
خلافها العطف على عاملين قال والصواب على معمولي عاملين وقولهم الفاء جواب الشرط قال والصواب رابطة
لجواب الشرط ولم يجز في ذلك الا حذف مضاف لقرينة وكذا اعترض على ابن مالك في قوله وعند المحضور قال والصواب مكان
المحضور وتقدم في العين المهملة قال والصواب ان الضمير لا يعود اليها مخبرا بها الا مفردا مذكرا على لفظها اقول
وقع في صحيح البخاري في كتاب الاعتصام بالسنة في باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل امتي يدخلون الجنة الا من ابى قالوا ومن يابى فقد عاد الضمير من خبر كل المضاف
الى معرفة غير مفرد قال وانما لم يقدر ضمير كان راجعا الى كل لئلا يخلو مسئولا من ضمير فيكون حينئذ مسندا الى عنه كما
توهم بعضهم اقول لان المعنى حينئذ كل افعال هذه الجوارح كان مسئولا عنه فيكون اسم كان ضميرا راجعا الى كل و
مسئولا لا ضمير فيه ضرورة ان فعل الجارحة لا يسئل وانما يسئل عنه على هذا التقدير نائبا وهو لا يتقدم على رافعه
كالفاعل فان قلت لم لا يجوز ان يكون في مسئولا ضمير يعود الى المكلف اي كل افعال تلك الجوارح كان عنه مسئولا
هو اي المكلف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له فان قلت لم لا يكون ذلك على
مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه عند اللبس ولا لبس قلت بل اللبس حاصل وذلك لانه مع عدم ابراز
الضمير يحتمل ان يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على رايهم لانهم لا يتحاشون من ذلك ويحتمل ان يكون النائب ضميرا بجملة مسئولا
يعود الى المكلف فالالباس حاصل قال والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد اقول قد تقدم في المتن
ان الصواب التفرقة بين ارادة الكل الافرادي والكل المجموعي واطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف اليه مفردا
نكرة فينبغي ان يأتي في ذلك التفصيل هنا قال وافاد بمفهومه ثبوت الفضل لبعض الافراد اقول ذكر الفضل ليس للتقييد
بل الوصف كذلك تقول لست اخذ كل الدراهم وكل الثياب لست لابسا على القول بجواز التقديم في مثل هذا قال
وقوله كالمال ما تمنى المرء يدركه اقول هذا صدر بيت عجزه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن والتمثيل بالبيت يستقيم على تقدير
رواية الرفع وجوز فيها ابن جني النصب على اضمار فعل على شريطة التفسير ويستقيم ايضا عليه قال كقوله عليه الصلاة

والسلام لما قال له ذو اليدين انسيت ام قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن **اقول** المراد انه لم يقع واحد من القصر
والنسيان على شمول النفي وعمومه لوجهين احدهما ان جواب ام التعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم
لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن احدهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن قال
له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع كذا قرره التفتازاني
قال وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفعها **اقول** برفع كل ووجه الاستدلال به ان الشاعر
عدل عن النصب الفصيح المستغني عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه وليس الا لافادة هذا المعنى اي لم اصنع شيئا مما
تدعيه من الذنب لكن قال سيبويه في الكتاب عند انشاد قول ابي النجم كله لم اصنع وهذا ضعيف اي حذف الضمير
وهو بمنزلته في غير الشعر لان النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك الاضمار فكانه قال كله غير مصنوع انتهى وقضيته انه
لا فرق بين الرفع والنصب في افادة معنى كله لم اصنع غير مصنوع وقد اختار الشيخ تقي الدين السبكي صحة ما قاله سيبويه
وحمله على ظاهره وعلله بان اللفظ اذا ابتدئ بكل صار كل فرد فعاملها المتاخر في معنى الخبر عنها لان السامع
اذا سمع المعمول تشوق للعامل تشوق سامع المبتدا الى خبره فكانه كله لم اصنع منصوبا ومرفوعا سواء في
المعنى قلت وقد استبان لك صحة ان المفعول به مسند اليه في المعنى وقد اسلفنا ذكره في كم وانما نبهناك على
ذلك مع ظهوره لان بعض الطلبة بهذه البلاد انكره ولا يلتفت الى انكاره **قال** وقد صرح الشلوبين وابن مالك
في بيت ابي النجم بانه لا فرق في المعنى بين نصب كل ونصبه **اقول** قد اسلفنا ان سيبويه قال في الكتاب انه جيد
او كالصريح في ذلك وحسبك به اماما كبيرا يقتدى به وكان المصنف لم يطلع على كلامه والا لم ينقل ما ذكره عن الشلوبين
وابن مالك وقد ساق الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص كلام سيبويه في المسئلة كما مر **قال** وقد يشكل
على قولهم في القسم الاول قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور **اقول** وكذا قوله تعالى والله لا يحب كل كفار اثيم و
قوله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين وقد صرح بعضهم بان هذا الحكم اكثري لا كلي وحينئذ لا يتم النقض بشيء من
هذه الايات **قال** وجاءتها الظرفية مع جهتها **اقول** فيه تسامح فان الظرفية انما جاءتها من جهة نيابتها عن المصدرية
وصلتها عن الوقت لا من جهتها **قال** والوجه الاول بقربان كثرة مجيء الماضي بعدها الى اخره **اقول** كيف يكون
هذا مقربا مع ان المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا او مضارعا وكذا [illegible] المصدرية
توصل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا ولا مزية للاول على الثاني باعتبار [illegible] **قال**
تلك علة فلا تدخل عليها اداة العموم **اقول** لا نسلم امتناع دخول اداة العموم على العام [illegible] على
المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم بكل بل الاداة ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من
صيغ العموم كالذي والتي ومن ونحوها **قال** واذا اقلت كلا استمسك فان ذرتني فصيدع من كل مضروبة ايضا

على الظرفية

على الظرفية ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بجر المذكور في الجواب **اقول** تامل هذا مع ما اسلفه عند الكلام في حيث مما
قوله اذا ربة مرحيث ما تحت لي الاه ربها خليل بواصل ان الا يعمل الا فيما علم تقييده بباب الاشتغال
ولا شك ان المفسر ههنا وقع في حيز الشرط فلا ينفي علىما لكن الذي ينبغي الجزم به ان هذا مقصور على باب
الاشتغال كما صرح به المصنف في موضع اخر **قال** وانشد قوله وقولي كلما جشات وجاشت مكانك
تحمدي او تستريحي **اقول** قال الجوهري وجاشت نفسي اي غثت ويقال جاشت للغثيان فاذا اردت انها ارتفعت
من حزن او فزع **قلت** جشات ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتي كذا قيل وفي فيه نظر اذ لا مانع من جعله ظرفا للمقدر
وليس بنا ضرورة الى كونه اسم فعل وتحمدي مبني للمفعول وقولي مبتدا وكلما ظرف يتعلق به والخبر قوله مكانك
تحمدي او تستريحي اي قولي هذا اللفظ مثل قولي لا اله الا الله **كلا وكلتا قال** او بالمجاز كقولك ان للخير وللشر مدى
وكلا ذلك وجه وقبل **اقول** المدى بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء
الموحدة يطلق على امور منها المحجة الواضحة ذكر ذلك صاحب القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقعا ن
عندها وكل منهما امر يستقبله الانسان ويعرفه لانه واضح لا يخفى وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف
وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى انه جعلهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي فان ذلك حقيقة في الواحد وايسر بها الى
المثنى على معنى كلا ما ذكر كما جاء في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك قال الزمخشري والذي حسن منه ان اسماء
الاشارة تثنيتها وجمعها وتانيثها ليس على الحقيقة والذي حسن من وضع اسم الاشارة مع افراده موضع المثنى
ومع تذكيره موضع المؤنث ان تثنية اسماء الاشارة وجمعها ليس على القانون المتعارف في غيرها من الاسماء
بان تلحق باواخرها الف ونون او ياء ونون او واو ونون بل تو ضع صيغ مخصوصة وكذا تانيثها ليس بالحاق التاء فاريد
بالمفرد منها ما يراد بالمثنى والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث **قال** وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخي وخليلي واجدي
عضدا **اقول** هذا صدر بيت عجزه وساعدا عند الملمات الجليل الصديق قال ابو بكر ابن فورك الخلة صفاء
المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال بعضهم اصل الخلة المحبة وما احسن قول القائل قد تخللت مسلك
الروح مني وبذا سمي الخليل خليلا فاذا ما نطقت كنت حديثي واذا ما سكت كنت الغليلا والعضد والساعد يعني
وهو ما يرتفق اليه الكتف اي واجدي معينا ومعاضدا عند نزول النوازل وهو المراد بالمام الملمات **قال** وقد اجتمعا
في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي **اقول** البيت للفرزدق يصف فرسين تجاريا وجد
الجري عظم يقال جد فلان في عمله يجد جدا بكسر الجيم في المضارع وضمها في المصدر واقلعا كفا من الجري ورابي منتفخ
ويقال ربا الفرس اذا انتفخ من عدو او فزع والاسمية في عجز البيت حال من الفاعل في اقلعا **قال** ثم الصواب في
انشاده يوم المخارم اذ لا يقال ان المنية توفي نفسها **اقول** لا يتبين لي معنى البيت بتقدير صحة هذه الرواية اذ

كيف

المحارم جمع محرم بكسر الراء وهو منقطع انف الجبل وهي افواه الفجاج كذا في الصحاح والانفيا الاشراف على الشيء او دفعه
وافنيا فنا امله **كيف قال** وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تاويل في قولهم على كيف تبيع الاحمرين **اقول** احترز بقوله بلا تاويل
عن نحو عجبت من اذ تهين زيدا **قال** وللابدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم **اقول** يريد بلا تاويل والا
ورد نحو يعجبني ان تفعل الخير احسانك الى الفقير **قال** وبمباشرته للفعل انتفت الفعلية **اقول** لان الفعل لا يباشر
الفعل بغير فاصل الا لقصد التاكيد نحو قام زيد الغرض انتفائه في نحو كيف كنت **قال** لا يكون كيف بلا سؤال لانه دخول
الجار على كيف شاذ على انه لم يسمع في الجار الا في على **اقول** يشير بهذا الى حمل عليها الى المثال الذي حكاه عنهم اولا وهو
على كيف تبيع الاحمرين وقولهم لم يسمع في الشهادة على نفي وفي شرح البزدوي المسمى بالكشف ما نصه اعلم ان
معنى الاستفهام قد يسلب من كيف فيبقى لمعنى الحال نفي الى كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع اي الى
حال صنعه انتهى كلامه وهو شاهد بثبوت ما نفاه المصنف وفي شرح الحاجبية للرضي واما قولهم انظر الى كيف
يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر **قال** وانما هي منصوبة بما بعدها على الحال او فعل النظر
متعلق بها وهي وما بعدها بدل من الى بدل اشتمال **اقول** اذا كانت الجملة المنتظمة منها ومما بعدها بدلا من الى المجرور بالى
وقد تقرر ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه او نظيره على الخلاف فقد لزم تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة و
هو باطل فان قلت لم لا ادخل حرف الجر على كيف كانت مسلوبة الدلالة على الاستفهام ولو لا ذلك لم يعمل فيها ما
قبلها نص عليه المصنف في حواشي التسهيل وحينئذ فلا اشكال قلت قد صرح هنا بان كيف في الآية للاستفهام
حيث ابطل كون كيف بدلا من الابل لما يلزم ان يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه فلا ياتي مع ذلك انه يتعلق
بما في الحواشي والذي ينبغي ان يقال ان كيف ليست في الآية للاستفهام وانها مضافة الى الجملة بعدها كما في قول بعض
العرب انظر الى كيف يصنع اي الى حال صنعه كما مر والمعنى افلا ينظرون الى الابل حال صنعها فالبدل مستقيم و
الارتباط حاصل او يقال هي للاستفهام والجملة وهي قوله كيف خلقت بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل و
لا يخفى ان نظر يتعدى بنفسه تارة وبالحرف اخرى تقول نظرته واليه فيتعدى بالحرف الى الابل وبنفسه الى البدل فهو عامل
في محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام وقولهم قد تكون الجملة المعلق عنها في محل مفعول مقيد
بالجار الذي يتعدى به العامل فيه بحث سنقف عليه في الباب الثاني ان شاء الله تعالى **قال** ومثلهما في ابدال
جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان اي اشكو هاتين الحاجتين
تعذر التقائهما **اقول** لا يتعين هذا الذي ذكره اذ يجوز ان يكون قوله كيف يلتقيان جملة استينافية نبه بها على سبب
الشكوى وهو استبعاد اجتماع تينك الحاجتين وقد انشد المصنف هذا البيت ثانيا في الباب الثاني في الجملة
السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الشام بلاد من مسامتة القبلة وسميت بذلك لان قوما من بني كنعان

تشاسموا اليها اي تياسروا او سميت بشام بن نوح فانه بالشين بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود
وعلى هذا لا تهمز وقد يذكر كذا في القاموس **قال** وانشد عليها اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادنى فكيف
الاباعد **اقول** لين القناة كناية عن الضعف وسوء الحال **اقول** ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدأ محذوف اي
فكيف حال الاباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الآخرة او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد فحذف المبتداء
والجار او بالعطف بالفاء ثم اقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم **اقول** ابن جماز بجيم
مفتوحة وزاي والاحتمال الاول غير الثاني واما قوله او بالعطف بالفاء الى آخره فمشكل اذ لا يصح التخريج على
ذلك مع ما قدمه من ان كيف مرفوع المحل على الخبرية اذ الاقحام يقتضي ان لا يكون له محل ويمكن ان يكون قوله بالعطف متعلقا
بمحذوف في التقدير او يرجع ذلك بالعطف فيكون هذا قسيما لما تقدم والله تعالى اعلم

حرف اللام

حرف اللام قال فالعاملة
للجر مكسورة مع كل ظاهر **اقول** ليتميز عن لام الابتداء اذا دخلت عليه والاسما نحو لهؤلاء او لهؤلاء فابقيت لام الابتداء
على الاصل وهو الفتح وكسرت لام الجر لتكون حركتها على وفق اثرها واما اذا دخلت على المضمر فلا التباس لان لام الابتداء
لا تدخل الا على الضمير المرفوع نحو لانت فاضل واحينئذ فلام الجر الفتح جريا على الاصل **قال** الا مع المستغاث المباشر
ليا فمفتوحة **اقول** لاجتماع سببين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث
له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي
تفتح لام الجر معه وانما قال المباشر ليا احترازا من انه لا يكون مباشرا لها فقوله يا للكهول وللشبان للعجب فيكسر لام
المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل على المستغاث **قال** واما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام
فهو عارض للاتباع **اقول** هي قراءة ابن ابي عبلة حكاها عنه الزمخشري وحكى عن الحسن البصري انه قرأ الحمد لله بكسر الدال اتباعا لها
قال والذي حسنهما على ذلك ان الاتباع انما يكون في كلمة واحدة كقولهم منحدر الجبل ومغيرة نزل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة
استعمالهما مقترنين واشفى القرائتين قراءة ابراهيم حيث جعل الحركة البنائية تابعة للاعرابية التي هي اقوى بخلاف
قراءة الحسن هذا كلامه واعترض ابن قوله والذي حسنهما على ذلك يشعر بان قراءتهما مبنية على القياس دون السماع وهو
جسارة عظيمة لا يليق بارتكابها الا ترى ميله الى قوله في الانعام والذي حمل ابن عامر على قراءة قتل اولادهم شركائهم
انه راى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء واما قوله واشفى القرائتين فمعناه افضلهما وانما كانت الحركة الاعرابية
اقوى من حيث انها مختلفة للدلالة على المعنى وان كانت الحركة البنائية لازمة لا خفاء ان الوضع والدلالة هي الاصل
في الالفاظ وهيأتها قلت وكلامه يقتضي ان الدلالة حركة الاتباع بنائية وابن مالك يرى انها ليست اعرابية ولا بنائية
قال وهذه اللام لا تنفي لما ذكر بعد **اقول** هو انما تنفي ان لام المستغاث متعلقة بحرف النداء
لما فيه من معنى الفعل واما ابن عصفور فيراها متعلقة بادعو فيلزم تعدد فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل

في غير باطن وفقد وعدم وستقف على ما يرد عليه **قال** ومن العرب من يفتح الداخلة اللام على الفعل **اقول** كانهم فعلوا ذلك
لاستثقال دخول صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل ففتحوا اللام لتشابه ما يدخل على الفعل **قال**
ومنه ولكن الصافرين الدار **اقول** فصله عن الاول لانه في الظاهر مما وقعت اللام فيه بمعنى بين ذاتين اي بين ذات ومعنى فقال
اي عدا بها الملكين واقعة بين معنى وذات **قال** وذكر كسرها في الشعر لحبيب **اقول** هو مما وقعت فيه اللام بين ذات
ومعنى وكذا ادوم لك ما دامت لي فيكون من القسم الاول لا من الثاني **قال** كقوله ويوم عقرت للعذارى مطيتي **اقول**
هو صدر بيت من معلقة امرئ القيس المشهورة وعجزه فيا عجبا من رحلها المتحمل عقرت جرحت العذارى جمع عذراء وهي
من النساء البكر التي لم تفتض ورحل البعير معروف وهو اصغر من القتب ويروى كورها وهو بمعنى الرحل وقيل هو الرحل وقيل
هو الرحل باداته والمتحمل المحمل قيل وفتح يوم مع كونه معطوفا على مرفوع او مجرور وهو يوم صالح في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل
لانه بناه على الفتح لما اضافه الى مبني قلت ويجوز ان يكون منصوبا بفعل محذوف اي واذكر يوم عقرت **قال**
وتعلقه بفليعبدوا **اقول** وادخال الفاء على مجموع قوله فليعبدوا دليل على قصد الحكاية فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ
المحكي وليس كذلك وانما تعلقها بالفعل فقط فينبغي ان يكون هو مما حذف مضاف اي وتعلقه بفعل فليعبدوا او
كذا وقع للزمخشري قال لايلاف قريش متعلق بقوله فليعبدوا امرهم ان يعبدوا لاجل ايلافهم الرحلتين قال ودخلت
الفاء لما في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوه لايلافهم على معنى ان نعم الله لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر
نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة انتهى قلت يلزم عليه تقديم ما بعد حرف الجزاء عليه وهو ممتنع ولو قيل
ان التقدير اما لايلاف قريش فليعبدوا وعلى ما عرفت ان مثل هذا الموضع من مواضع حذف اما فيا ساطرة احكام لسلم
من ذلك **قال** وقيل بما قبله **اقول** قال الزمخشري وهذا بمنزلة التضمين في الشعر وهو ان يتعلق معنى البيت بالذي
قبله تعلقا لا يصح الا به فيكون هذا عيبا كما ان التضمين عيب لكن لا حاجة الى التنظير بالتضمين الواقع في
الشعر وتركه اقعد بالادب **قال** وضعف بان جعلهم كعصف ماكول كان لكفرهم وجرأتهم على البيت **اقول**
رد هذا بان جزاء الكفر يوم القيامة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمتنع ان يكون لهما وطوى
ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم وذكرت العلة الثانية لانها الممتن بها عليهم سلمناه لكن يكون اللام
للعاقبة وهذا القول وهو تعلق لايلاف قريش باخر سورة الفيل هو مذهب الزجاج **قال** واللام تعليلية وتعلقت
بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف **اقول** قد صرح المصنف بنظير ذلك في الباب الخامس في الجهة السادسة
منه في النوع الثالث عشر منها فقال في قوله تعالى ويقول الانسان ءاذا ما مت لسوف اخرج حيا ان اذا
ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف ومنه قولهم رضيعي لبان ثدي ام
تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق اي لا نتفرق ابدا قلت قد مر في الفصل الثاني من الفصول التي عقدها

لانه

لانه في الالف المفرد كما ان ابن الحاجب قال في قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم الا ان قالوا اذا هذه غير موطئة
فلا تحتاج الى جواب وان عاملها ما بعدها النافية ورده المصنف بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن
فضلك ما استغنينا فكيف يتاتى له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج عليه فان قلت انما
جزم بذلك في ما النافية قلت غيرها من الادوات التي لها الصدر مثلها في الصدرية فيكون حكم الجميع واحدا والتفريق
غير متجه **قال** وقد يجاب بان الشيء يتسامح فيه كثيرا **اقول** لكن لا يجعل ذلك اصلا يطرد ويخرج عليه القران **قال** ومنها
اللام الثانية نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو او اسم هو حال من المنادى
اي مدعوا لعمرو قولان ولم يطلع ابن عصفور على الثاني فنقل الاجماع على الاول **اقول** وينبغي ان يزاد قول ثالث
وهو ان يكون هذه اللام متعلقة بادعو الذي ناب عنه حرف النداء على راي من يقول ان لام المستغاث زائدة للتفرقة
قال ولا باللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين **اقول** قد يتوهم ان هذا معارض لقوله في صدر الكلام على
هذا الحرف وليس في القسم ان تكون عاملة النصب خلافا للكوفيين فان هذا يقتضي نقل هذه عن جميعهم وهنا نسب الخلاف
لاكثرهم لا لجميعهم ولا معارضة عند التامل لان بعض الكوفيين الذي خالفهم هو ثعلب الذي نقل عنه هنا انها ناصبة لبيانها
علاهم فالكوفيون كافة قائلون بها ناصبة لكن الاكثر بطريق الاصالة او بطريق النيابة خلاف بينهم **قال** وانشد ابو الحسن
اذا قلت قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا **اقول** معناه اذا قلت للضيف قدني اي كفاني ما شربته
قال احلف بالله لتشربن جميع ما في الاناء من اللبن لتغني اي لتجعل غنيا عني كان الطعام محتاج اليه من يطعمه وفيه شاهد
ان الاضافة بادنى ملابسة لان الاناء للمضيف وقد اضافه للضيف لملابسته اياه بشربه منه وفي جعل هذه الملابسة
الاختصاص ما الغفلة في اكرام الضيف ولطفاء الثلاثة ان اذا اعطى الصاحب علاية به اللبن واضيف اليه الاناء لملابسته
اياه بكونه فيه كذا قرره بعضهم **قال** والحق عند البلد يقضي بعد جده **اقول** هذا صدر بيت عجزه حاجات اصابك في ذلك
البلد يخاطب امراة والاصل والحين لكن حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون الساكنة والجدة بكسر الجيم ضد
البلى اي تنقضي بعد نضارته ونموه واقبال حسنه والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب جمعه اصل واصال و
اصائل كانه جمع اصيلة كذا في الصحاح **قال** فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب **اقول** يلزم عليه عمل
عامل الاسم في الفعل لان اللام الزائدة تعمل في الاسماء الجر وقد عملت في الفعل النصب وهذا التركيب في الذي
فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماء في الافعال ولا العكس لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية فلا يرد
عليهم هذا وقد اسلفنا ذلك في حرف الحاء المهملة عند الكلام على حتى **قال** ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان
قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه **اقول** هذا مشكل فان التوكيد حينئذ لم يستفد من اللام وانما استفيد
من نفي السبب وارادة نفي المسبب **قال** ولهذا كان قوله يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ان العواذل لسن لي بامير

ابلغ من البلنى اقول العذل بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة الملامة والعواذل جمع عاذلة والابر الملك وفيه شكل
من جهة الاخبار بجمع الاناث عن المفرد المذكر والجواب عنه من وجهين احدهما ان فعيلا يستوى فيه المذكر والمؤنث
والواحد والجمع نحو قوله عز وجل والملائكة بعد ذلك ظهير ثم خرجه جماعة وانشد بعضهم من الشواهد عليه قول الشاعر
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى اذا الطير مرت ثم عليه فلا دليل للاخفش فيه البيت على اعمال الوصف
غير معتمد وبنو لهب بكسر اللام واسكان الهاء قبيلة من العرب لها خبرة من الطير الثاني ان ثم مضافا محذوفا اى
ليس عدلهن ابيرا اى مطاع وهو من باب حذف المضاف واعتبار حاله بعد الحذف كقوله يسقون من ورد البريص عليهم
بردى يصفق بالرحيق السلسل اى ما بردى فحذف المضاف واعتبر حاله في التذكير حيث قال يصفق بالتذكير ولم يعتبر
حال المضاف اليه القائم مقامه وهو بردى فلم يؤنث والبريص بالباء الموحدة والصاد وقال في القاموس والصواب
البريض بالضاد المعجمة يعني انه لم ينكر الموحدة ونسبهم في الجمهرة بنكرها بل استقصوا بها الثالث ان امير اصله مفرد
مذكر يؤدى بها معنى الجمع اى لسن لي بفريق امير او فوج وقد قيل بمثل هذا في مثل تلك الاية اى فوج ظهير قال ومما
هذا فوى عندهم حرف جر معه اقول كيف يكون معديا وهم يقدرون قاصد الفعل وقضيته ان يكون اللام للتقوية
وكثير اما يطلق القول بزيادتها لاطرادهم صحة اسقاطها والمصنف صحح القول بانها متعلقة بالعامل بناء على انها
ليست زايدة محضة قال ولا هي معدية محضة بل لها منزلة بين منزلتين قال وان النصب بان مضمرة وجوبا اقول
هذا معطوف على قوله قيل ان الاصل لما كان قاصد الفعل قال وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود اقول واما الكسائي فقراء
لتزول بفتح اللام الاولى وضم الثانية وعليه فاللام هي الفارقة بين ان المخففة وان النافية فيكون المعنى ان مكرهم
لتزول منه الجبال فالقراءة الاولى متضمنة لنفي كون مكرهم تزول منه الجبال والثانية متضمنة لاثباته ولا يستقيم عندنا
تناقض القراءتين لانهما ثابتتان بالتواتر فلا بد من التاويل فجمع ابن الحاجب بينهما بان معنى قراءة الكسائي اثبات
ان مكرهم عظيم تزول منه الامور العظيمة فالمراد بالجبال على هذه الامور العظيمة التي لا تبلغ مبلغ المعجزات و
اما على قراءة الجماعة فالجبال مثل لايات الله تعالى وشرائعه لانها بمنزلة الجبال الراسية ثباتا وتمكنا ويؤيده
قراءة ابن مسعود وما كان مكرهم وعلى هذا لم يجى النفي والاثبات الا باعتبار واحد قال وفيه نظر لان النافي
على هذا غير ماض ولا خلاف في امتناع وتزول اقول والمجوزون للام على ذلك الوجه وهم كثير من الناس لا يرون ما ذكره المصنف
شرطا ولا اظنهم يوافقون على صحته فانما يرد عليهم بعد ثبوته بدليل لا يستقيم فيه والثاني ان ذلك قال والذي
يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال
الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل اقول هذا الذى

ذكر انه ظهر

ذكر انه ظهر لي ليس من مخترعاته بل هو كلام الزمخشري قال في الكشاف وان كان مكرهم لتزول منه الجبال ان عظم مكرهم و
تناهى في الشدة فضرب زوال الجبال منه مثلا لتفاقمه وشدته اى وان كان مكرهم مسوى لازالة الجبال معدا لذلك
قال وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومى مقاومة ولا فرد لفرد اى فما كان جمع وقول ابي
الدرداء رضي الله تعالى عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما اقول واصله ما كنت لادعهما فحذف كان فانفصل
الضمير على ان ما ذكره في البيت وقول ابي الدرداء ليس متعينا للحذف لجواز ان يكون المعنى فما جمع من اهل الغلبة
وما انا مريد الترك لهما واما قوله ولا فرد لفرد فتقديره ولا فرد غالب الفرد وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا
القران ان يفترى فقال كان اصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف حرف الجر مع ان وان جاز اظهار ان الواجب
الاضمار وذلك لانها كالنائبة عن ان وقد اسلفناه مع غيره قال والحادي عشر ان يكون بمعنى عند اقول هذه هي
اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة اضرب احدها ان يختص بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبته لغرة كذا او يختص لوقوعه
قبله نحو كتبته لخمس خلون او يختص لوقوعه بعده نحو كتبته لليلة بقيت مع الاطلاق ويكون الاختصاص لوقوعه فيه مع
قرينة نحو خلت لوقوعه بعده وبقرينة نحو بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضي قال فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول
اجتماع لم نبت ليلة معا اقول البيت لمتمم بن نويرة يرثي اخاه مالكا الذي قتله خالد بن الوليد رضي الله عنه وكاني
ومالكا الى اخره حال من الفاعل في تفرقنا وجواب لما محذوف وما احسن قول الشيخ جمال ابن نباتة المصري يرثي الافضل
ابن ايوب الملك ويعزيه بابيه: يحمى ذلك العز المتقادما: فما اعتنق المجد حتى تقسما: وهي طويلة منها قوله
وهو المقصود بالانشاد فقدنا الاعناق البرية كلها: وسمنا الارتاع الجميل تتمما قال والسادس عشر موافقة
عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قال ابن الحاجب اقول هذه اللام هي الجارة لاسم
من غاب حقيقة او حكما عن قول قائل يتعلق به واعلم ان الرضي حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكى
بالقول فلك ان تقول في حكاية من قال زيد قائم قال فلان زيد قائم وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت
بخيل رعاية للفظ المحكى ويجوز ان تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل رعاية لحال الحكاية فان زيدا وعمروا فيه
غائبان قال ومنه وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا هذا كلامه فاذن لا
يتعين ما قاله ابن الحاجب قال او يكون اسم المقول لهم محذوفا اقول كذا ثبت في اكثر النسخ والصواب
او يكون اسم المقول عنهم محذوفا اذ المجرور باللام هو المقول لهم وهو مذكور لا محذوف قال وقوله كضرائر الحسناء
قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لدميم اقول ضرائر المراة نساء زوجها وهو جمع ضرة بفتح الضاد على غير قياس
والحسد معروف والبغي مجاوزة الحد والدميم بالدال المهملة القبيح وبالمعجمة المذموم ضد الممدوح واظن ان الرواية
في البيت بالاهمال وهو انسب بالحسناء قال فلما رات تغدو القوافلات سخالها بما لحرايب الدور تبنى المساكن

اقول تغذو بالغين والذال المعجمتين تربي بسقي اللبن والارضاع والسخال بكسر السين المهملة وبالخاء المعجمة جمع سخلة وهي ما تضعه اثنى الغنم من الضان والمعز ذكرا كان او اثنى وفي البيت اقامة الظاهر مقام
المضمر والاصل كما تبني المساكن لخرابها قال فاللام مستعارة لما يشبه التعليل اقول فيكون استعارة تبعية و
تحقيقها انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة
للمشبه به اعني ترتب العلة عليه فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما في نطقت الحال بكذا
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة فصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا
المجرور كما ذكره صاحب التلخيص قال وتخفض باسم الله سبحانه وتعالى كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد اقول هذا صدر
بيت لابن ذهل وعجزه بمشمخر به الظيان والاس الحيد بكسر الحاء المهملة جمع حيدة كبدرة وبدر وهو الحرف الناتئ في عرض
الجبل لشدة علاه ويقال له حيد باسكان الياء والجمع حيود واحياد والمشمخر الجبل العالي والظيان بالظاء المعجمة والياء
المثناة التحتية المشددة ياسمين البر والاس شجر معروف قال الجوهري وهو داود العيف
وانشد هذا البيت في المكان من الصحاح تالله بالتاء المثناة الفوقية لا باللام وحرف النفي محذوف اي لا يبقى مثل تالله تفتؤ
قال وقوله فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل اقول الاغارة احكام الفتل وشدت ربطت
ويذبل بالذال المعجمة اسم جبل ولا ينصرف قطعا ادرت به المكان والبقعة لما فيه من السببين المستقلين من
وهما الوزن والعلمية وانما جر في البيت بالكسر للضرورة شبه طول الليل فهو يقول ان نجومه لا تبرح اماكنها ولا
تفارق محالها وكانها مربوطة بكل حبل محكم الفتل في هذا الجبل قال وفي غير ذلك كقولهم لله دره فارسا اقول قال الامام
فخر الدين الزنجاني في شرح الهادي لله دره كلام معناه التعجب والعرب اذا اعظموا الشيء نسبوه في غاية الاعظام اضافوه
الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا اجدر بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل
قادر مصدر للاشياء العجيبة والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر درا وقيل المراد بالدر هنا الخير فانهم كانوا يعتقدون
ان اللبن منشأ لكل خير لانه غالب قوتهم وكانوا يسقونه الخيل ويقرونه الضيفان والكرام ويمثل به باضافة در
الى ضمير الغائب يجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم كذا في شرح الحاجبية للعلامة نجم الدين سعيد و
من خطه نقلت قال بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد عود الدهر و
الدهر كاسره اقول الزيادة ظاهرة في البيت المعنى رجاء ان يكسر عود الدهر اي مغالبة الزمان والعلو عليه
والباء متعلقة برجا لا بيكسر لما يلزم عليه من تقديم ما في حيز الموصول الحرفي عليه على انه سمع قولك كان جزائي
بالعصا ان اجلدا وسوغه بعضهم للضرورة ولكن لما عنه في البيت مندوحة فلا نرتكبه قال وقوله وملكت ما
بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اقول لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل

الاجارة

الاجارة والام حملة كما قيل في قوله يجرح في عراقيبها نصلي الجرح بمعنى يفعل الجرح قال فقيل زايدة اقول صرح بعضهم
بانها زيدت لتوكيد الارادة ووجهه ان لام التعليل لما كانت للغرض كان فيه الغرض معنى الارادة الا ترى انك اذا قلت جئتك
للسمن يكون معناه لارادة السمن فاذا جمع بين اللام والارادة يكون جمعا بين الارادتين فيلزم التوكيد قلت هذا مقتضى
لان اللام المحكوم بزيادتها مفيدة للتعليل وهو خلاف كلام المصنف قال وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل
في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر اي ارادة الله للتبيين وامرنا للاسلام اقول تقدير الفعل
هنا بالمصدر من غير حرف مصدري ليس بقياسي والقول بان حرف مصدري مقدر ادفعه قولهم الفعل مقدر بمصدر اذ لو كان
الحرف المصدري مقدرا لكان المأول بالمصدر هو الحرف وصلته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع الفعل المضارع
المنصوب بها ليس بمقيس ايضا على المختار قال والاصل بان يستعمل الحرف في محمل تقوية للاختصاص كما قال بان يستعمل الحرف
التي وضعت لها الربط فاستراحوا اقول الالتجام ادخال شيء على شيء بشدة وتخفيف الربط ما دون العشرة من الرجال
لا يكون فيهم امراة ولا واحد له من لفظه والجمع ارهط وارهاط كانه جمع ارهط كذا في الصحاح والبوس الشدة مهموزة و
تخفف بابدال الواو وتجمع من شدة الحرب التي ذهبت بتلك الارهاط قال وهل الجار ما بعدها او المضاف قولان
ارجحهما الاول لان اللام اقرب الى الجار المتعلق اقول المضاف ايضا جار فيلزم تعليقه هذا ان قلنا ان عامل الجر في
المضاف اليه هو المضاف وهو الصحيح وان قلنا العامل اللام مقدرة لزم ايضا تعليق الحرف الجار قال وجعل الاسم
شبيها بالمضاف اقول ليس الا لوجه حذف التنوين في ابا في قولك لا ابا لزيد والوجه شبهه بما يجب ترك تنوينه
ويقول هذا القائل كما حمل على المضاف في الاعراب حمل عليه في ترك التنوين وبعضهم يقول بان في الاسم مبني على
على اجرائه مجرى المفرد فيستحق عدم التنوين ولقائل ان يقول على الاول لم كان اجراؤه مجرى المضاف في الاعراب واجبا
وفي ترك التنوين جائزا فان القائل بان الاسم شبيه بالمضاف لا يوجب ترك التنوين منه بل يجوزه فيقول لا ابا لزيد
ولا ابا لزيد بالتنوين وعدمه وجوابه ان الاصل في الاسم التمكن بل الامكنية فيكون معربا منونا فحمل على المضاف في الاعراب
وجوبا لانه حمل يقتضي بقاءه على اصله وجعل حمله عليه في ترك التنوين جوازا لانه حمل يقتضي خروجه عن اصله قال او بكونه
فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد اقول وقع لابن اياز هنا غلط وذلك انه قال في قوله لا يزالون ضاربين
القباب قيل المقدر للقباب فحذف الجار وابقى عمله وقيل بل اعرابه بالحركات على النون كما في قوله ان حرى اضيق من
ضيق تعين هذا القول الاحد لان في الاول شذوذ اعمال الجار محذوفا ولانه انما يقال زيد ضارب عمرا ولا يقال ضارب لعمرو فان
قلت زيد عمرو لضارب جاز ادخال اللام هذا كلامه والغلط فيه ظاهر قال المصنف ولما الاعتراض ان فيه تقدير الزائد و
تقديره الشيء الموضوع لها بالاصالة بعيد في القياس وقد تكلم المصنف على هذا البيت في الباب الخامس حيث ذكر
حذف نون التثنية والجمع قال وقيل ومنه ان هذا عدو لك ولزوجك وقولها لما صنعت الزاد فالتمسي له اكيلا فاني

لست بحلو وعدي وفيه نظر لان عدوا وكيلا اذا كانا بمعنى معاد ومواكل لا ينصبان المفعول لانهما موضوعان للثبوت وليسا
مجاريين للفعل في التحرك والسكون والمحولان عن اسم فاعل مجار له لان التحويل انما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة **قال**
ينبغي ان يكون قوله محولان خبر مبتدا محذوف اي هما محولان ولو نصب بالعطف على خبر ليس لكان حسنا وكلامه في هذا
المحل قابل للبحث وذلك ان قوله عدوا او كيلا بمعنى معاد ومواكل قد لا يسلم لجواز ان يكون معادا واكلا قال الصحاح و
العادي العدو والاكيل الذي يواكلك والاكيل ايضا الآكل فيمكن انتقال انهما محولان عما هو مجار للفعل في التحرك
والسكون واذ تحولهما لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك في الآية ولا في البيت بل هو ظاهر فيهما اذ المعنى ان هذا مبالغ
في عداوتك ومعاداته فوق ما عداك واذ يكون للمتمثل الاكل الزاد مبالغا في الاكل وهو الذي يقصده الشاعر في التمدح بالكرم
فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدوا واكيل صفتين مشبهتين ونصب المعمول على التشبيه بالمفعول قلت لا مانع
في عدو لك فيمتنع لان الصفة المشبهة لا يكون معمولها الا سببيا واما في التمثيل لكيلا فلذلك ولامتناع تقديم معمول
الصفة عليها **قال** وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدوا **اقول** يجوز في محذوف صفة بالجر ان يكون صفة
لمستقر على اعتقاد تنكيره كما مر وان يكون محذوف بدلا من مستقر على اعتقاد تعريفه لان هذه النكرة قد وصفت
بصفة **قال** وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الآخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك **اقول** كلام
ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المفعولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل او متأخرين عنه انه في علته التي ذكرها
انما لهذا المعنى وذلك انه اذا لم يذكر الا واحد من المفعولين فقط او ذكرا معا ولكن تقدم احدهما جاز لقيام الراجح
قال والضمير على هذا للتولية **اقول** لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عائدا للوجه ولا يكون فيه تعدي
العامل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان الظاهر هو ذو وجهة وليس الضمير عائدا عليه انما هو عائد على الوجهة والمعنى
ان الله تعالى مول كل ذي وجهة وجهته **قال** ولهذا قالوا في الهاء من قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه ان الهاء مفعول
مطلق لا ضمير القرآن **اقول** المصراع الذي انشده صدر بيت عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب سراقة بضم
السين المهملة اظنه سراقة بن مالك بن جعشم المدلجي من الصحابة نزل بقديد مات سنة اربع وعشرين والرشا
بكسر الراء وبالشين المعجمة مع المد الحبل وقصره للضرورة وانشده على معنى الآلة والمرء مبتدا وذيب خبره وعند
الرشا بكسر الراء وبالشين المعجمة متعلق بما فيه معنى التأخر وجواب الشرط محذوف وجوبا لدلالة عليه الجملة
والمعنى ان يلق انسان الرشا فهو متأخر عند القارئ يريد ان سراقة درس القرآن فيقدم والمرء متأخر عند
اشتغاله بالايهم لكن استهون نفسه في السقي والقاء الارشية في الآبار قال المصنف في حواشي التسهيل
ولو زعم ان القرآن مبتدا وان اللام زائدة مثلها في بحسبك لكان بعيدا قلت وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا اول
لهذا او قوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا فاخبر بجملة بعد مفرد لكن في ذلك دعوى زيادة اللام في المبتدا ولم ار من ذكره

قال وفيه نظر

قال وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة **اقول** قد صرح المصنف في الباب الثالث بان التحقيق انها ليست زائدة محضة
لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين
وقد مر هذا قريبا **قال** لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف **اقول** يعني في قولك زيدا لعمرو ضربته وقد يقال لا
نسلم ان الفعل المذكور عوض من المحذوف غاية الامر انه دال عليه مفسر له ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه **قال**
ولو كان عوضا لم يجز جمعهما **اقول** قد يكون الشيء عوضا ويحذف كالتاء في اقامة فانه مصدر اقام محققه ان يجيء على
افعال كاقوام الا ان الواو قلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء فقيل اقامة ومع ذلك
يجوز حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلاة لكن قد قيل فيه كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا عنه وفيه
نظر اذ يمتنع اجتماعهما قال الشاعر عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود ومثله في الكلام كثير **قال**
وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل **اقول** ضعفه الرضي بانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي
ويا لله **قال** واستدلوا بقوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا **اقول** خير خبر مبتدا محذوف اي نحن
خير ونحن المذكور توكيد للضمير المستكن في خير وفيه كلام سيأتي في الباب الثالث ان شاء الله تعالى والمثوب
بالثاء المثلثة المرجع ومنه التثويب في اذان الفجر وهو ترجيع قوله الصلاة خير من النوم **قال** اجابهما في قوله فيا شوق ما ابقى
ما ابقاك ويا دمعي ما اجراك ويا قلبي ما اصباك والمراد بالنوى هنا البعد وقد ولع الشعراء المتأخرون بالتورية
به حكى ابن سعيد في المغرب ان الصاحب كمال الدين بن ابي جرادة لما اراد الرحيل من مصر حضر عنده ابو الحسين الجزار
الشاعر المشهور مودعا له فاتفق ان صاحب مصر ارسل الى ابن ابي جرادة من التمر الذي يصل من الحجاز الى الصعيد في
المركب المبشر بزيادة النيل على وجه البركة فامر ابن ابي جرادة ان يقدم ذلك التمر للحاضرين فاكلوا وفيهم الجزار فقال في
ذلك ارتجالا فائقا بابدع تورية اطعمتنا التمر الذي بالبركات فتحوي لنا اطيبه ادام بشيبة النوى وقال الشيخ جمال الدين
ابن نباتة مجيبا للشام على ماني الحبيب لتقوى بقوى لنيل الراشفين وليس يقوى للنوى واخذه الصلاح الصفدي
على عادته في السرقة منه فقال ثنائي الذي اهوى فهمت صبابة فقال عجيب كل الدر في الهوى صبرت للحظ الذي منك سهمه
ولم تصبر لذة منك بالمعنى هذا شيء جرى به القلم وان لم يكن له دخل في الشرح وانما هي نفثة مصدور حمل عليها افراط
الشوق الى تلك الديار وراحة القلب بالاضافة الى حارثها اسأل الله جمع الشمل كل حبيب وبدا في فاني مشتاق **قال**
وقال ابن عصفور الصواب انه مستغاث لاجله لان لام المستغاث متعلقة بادعو فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل
الى ضميره المتصل **اقول** يعني من غير باب ظن وفقد وعدم وهذا عجيب من ابن عصفور رحمه الله فانه يرى ان لام المستغاث
لاجله نحو يا لزيد لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره ادعوك لعمرو كما صرح به المصنف فاذن لا فرق في لزوم المحذور
الذي فر منه بين ان يكون المجرور باللام في قول المتنبي ويا لي مستغاثا له او اللام لام الاختصاص او اللام الداخلة على المستغاث

او مستغاثا لاجله قال واجاب ابن الصائغ بانهما مختلفان معنى اقول يعني ان اللام الداخلة على المستغاث لام
الاختصاص واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل قال والقمر قدرناه منازل اقول فمنازل على هذا مفعول
به والتقدير قدرنا له المنازل وبعضهم يجعله على حذف مضاف اي قدرنا سيره منازل فيكون ظرفا قال واذا كالوهم او وزنوهم
يخسرون اقول جوز الزمخشري في هذا ايضا ان يكون على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل
او الموزون قال ولا يجوز ان يكون ضميرا مرفوعا للمطففين لان الكلام يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا اخذوا
من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا واذا جعلته للمطففين انقلب الى قولك اذا اخذوا من الناس استوفوا
واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل لا في المباشر و
التعلق في ابطاله بخط المصحف وان الالف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان خط المصحف لم يراع
في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط على اني رايت في الكتب المخطوطة بايدي الائمة المتقنين هذه الالف مرفوضة
لكونها غير ثابتة في اللفظ والمعنى جميعا لان الواو وحدها معطية معنى الجمع وانما كتبت هذه الالف تفرقة بين واو
الجمع وغيرها في نحو قولك هم لم يدعوا وهو يدعو فمن لم يثبتها قال المعنى كاف في التفرقة وعن عيسى ابن عمر وحمزة
انهما كانا يرتكبان ذلك اي يجعلان الضمير للمطففين ويقفان عند الواو وقيفة يبينان بها ما ارادوا هذا
كلامه وسيكون لنا ان شاء الله تعالى عود الى الكلام على ذلك في الجهة الثامنة من الباب الخامس قال ولم يزل
يذكر هذا المعنى في معلف له اقول هذا عجيب فانا لم نطلع عليه بل ذكره في معانيه ايضا قال في التسهيل ومنها الى
لانتهاء الغاية مطلقا وللمصاحبة والتبيين قال لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب اقول
لم يستند في رد كلام ابن الحاجب شيخ المحققين الى نقل يعتمد عليه ولا شيء يعرف المصير اليه قال وليس تقدير
المحذوف الخ اقول في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله بسم الله كان ابن الخ انه يكمل الا
وحيا جاز ان يقدره ابن عصفور متاخرا وتقديره كذلك لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المقدم كما في قولك
لزيد ضربت بل الظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخرا للاهتمام بشان الظرف المذكور للشيء قال بل التقدير ارادتي لزيد
اقول ليس المراد بل تقدير المحذوف الذي تتعلق اللام لانه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين وانما المراد
بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين ارادتي لزيد فيكون ارادتي مبتدا ولزيد ظرفا مستقرا هو الخبر فيتعلق
بمحذوف على ما هو معروف قال واما قوله كذلك فان جعل المتاخر ضمير المخاطب فاللام للتبيين اقول يريد
قراءة من قرا هيت لك بهاء مكسورة وهمزة ساكنة وتاء مفتوحة حيث جعل فاللام فيه للتبيين اي ارادتي او قولي لك
ولا تتعلق اللام بالفعل لانه ليس المراد تهيات لك لانه لا معنى له ولانه يلزم عليه تعدي الفعل المضمر المتصل الى
ضميره المتصل قال واما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتها الكسر اقول يمكن ان يوجه كسرها بانها

حملت

حملت على لام الجر لانها اختها في الاختصاص بقبيل من الكلام وعملها في الكلام في ذلك القبيل الذي اختصت به
العمل المقصور عليه فان قلت لام الجر تفتح مع المضمر وذلك هو الاصل فيها بناء على ان حق ما كان على حرف واحد
ان يبنى على الفتح لخفته فهلا حملت لام الامر على لام الجر في هذه الحالة الاصلية ففتحت قلت لان مدخول لام الامر هو
المضارع وهو شبيه بالاسم الظاهر الا تراه شبها بالاسم الفاعل باعتبار التوافق في الحركات والسكنات
فعوملت معاملة لام الجر حيث تدخل على الاسم الظاهر قضاء لحق المشابهة قال وسليم تفتحها اقول سليم
بالتصغير قبيلة من العرب وهو كفتح لام الجر في بعض اللغات قال ابن مالك ان عملها ولعيرها تقتضيها لكن بشرط
ان يكون داخلة على الفعل نحو احسنت اليه لا لكافيه قال واسكانها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها اقول
فعلوا ذلك اعتبارا منهم للتخفيف حملا على ما كتف قال واما ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان منه
التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما اقول ضمير منه يعود الى التركيب المذكور ولو حذف منه لم يضر
وانظر اذا جعلت اللام للتعليل بما ذا تتعلق وظاهر كلام الزمخشري انها تتعلق بما سبقها في قوله تعالى فلما
نجاهم الى البر اذا هم يشركون وذلك لانه قال والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة
النجاة قاصدين التمتع والتلذذ بها لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة اذا انجاهم الله
ان يشكروا نعمة الله في انجائهم ويجعلوا نعمة النجاة ذريعة الى ازدياد الطاعة لا الى التمتع والتلذذ بها هذا
كلامه فان قلت لم يكن الداعي لهم الى العود الى الشرك كفر النعمة والتلذذ بها فكيف جاء التعليل قلت اما
اما ان تجعل اللام للصيرورة والعاقبة على ما يقوله الكوفيون او يجعل للتعليل الوارد على طريق المجاز وذلك انه لما
كانت نتيجة عودهم الى الاشراك ثمرته هي كفرانهم النعمة وتلذذهم بها اشبه ذلك الداعي الذي يفعل الفعل لاجله
فاللام مستعارة لما يشبه التعليل والاستعارة تبعية وقد مر تقريره في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا
قال ويؤيده انه بعدهما فسوف يعلمون اقول لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط ترتب مضمونها عليه
والامر يتضمن الشرط كما سبق او يقال ان قوله فسوف يعلمون مقتض للتهديد فيؤيد حمل الامر السابق على التهديد
ويصير الكلام متلائم الاطراف قال واما ستعلق بفعل مقدر مؤخر اي وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه انزله
اقول وكذا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا يجوز ان يكون تعليلا لفعل محذوف متاخرا
قصدا الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالمذكور اكثر قال وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قائله اقول
لم يحك المصنف حال عجز البيت الاول وهو قوله فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب وكان المبرد
رحمه الله لم يرسلها تنجيحا انه كان قد اطلع عليه ويمكن ان يخرج على ان الفعل مرفوع اصله يكون لكنه سكن النون
لاجل الادغام الجائز فابدلها لاما وادغم ثم التقى ساكنان فحذف الاول للضرورة وان كان اثباته شايعا في السعة

بناء التقاء الساكنين على اصله **قال** واحترز عنها بالكسرة كقوله دوامى الايد يخبطن السريحا **اقول** الدوامى جمع دامية
يقال شجة دامية اى تدمى ولا يسيل دمها والايدى جمع يد الا انه حذف اليا اجتزاء بالكسرة ويخبطن بكسر الباء اى يضربن
يقال خبط البعير الارض بيده خبطا اذا ضربها ومنه قيل خبط عشواء وهى الناقة فى بصرها ضعف تخبط اذا مشت
لا تتوقى شيئا والسريح بالحاء المهملة السيور التى تخصف بها الاحذية سريحة ويجمع ايضا على سرايح **قال** واما قوله
على مثل اصحاب البعوضة فاخمشى لك الويل حر الوجه او يبك من بكى فهو على فتحه جائز لانه عطف على المعنى اذ اخمشى
ولتخمشى بمعنى واحد **اقول** البعوضة البق والبعوضة ايضا اسم ماء لبنى اسد واظن ان هذا هو المراد ههنا ويقال
خمش وجهه يخمشه بفتح الميم ويخمشه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوا منه كذا فى القاموس والكل ممكن فى
البيت فلو جزم لكان ذلك من قبيل العطف على اللفظ اى يجعل ان يبك مجزوما معطوفا على اخمشى اذ كلاهما انشاء
قال كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فانى حموها وجارها **اقول** حمو المراة ابو زوجها ومن كان من قبله وفيه لغات
يمكن ههنا فى البيت ثلاث احداها حم كيد ولكن لم ترد بها رواية ههنا والاخرى حمو مهموز اللام حما كخبا والثالثة حمو
كدلو وكلتا هاتين اللغتين جاءت بهما الرواية فى البيت واما تيذن فقد تكلم عليه فى المتن **قال** قيل هذا تخلص
من ضرورة بضرورة وهى اثبات همزة الوصل فى وصل الكلام وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع **اقول** يريد انهما
بيتان من مشطور الرجز واحد منهما مستقل بنفسه على ثلاثة اجزاء وليس مجموعهما بيتا واحدا من تام الرجز وفى اطلاقه
المصرع ههنا مخالفة للاصطلاح المشهور عند العروضيين فى التفرقة بين التصريع والتقفية فاذا كانت العروض
مستحقة للتغيير عن مخالفة وزن الضرب ثم اخرجت عما تستحقه والحقت بالضرب بالضرورة فى وزنه ورويه
فهذا التصريع والبيت مصرع وذلك فى قول امرئ القيس الا انعم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى فان
عروض الطويل فى غير التصريع مجازنة مفاعلن المقبوض لكنها اخرجت عن ذلك الى ان جعلت على وزن مفاعيلن التام
الحاقا لها بالضرب وزنا ورويا وان كانت العروض كوزنة الضرب وانما الحقت به فى الروى فقط فهذا التقفية والبيت مقفى
كما فى قول امرئ القيس ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فان العروض هنا على زنة مفاعلن
المقبوض وهو وزنها المستحق لها وزنة الضرب ايضا كذلك ولم يقع الحاقها بالا فى الروى خاصة وهو اللام اذا تقرر
هذا فاستبان لك ان ما انشده المصنف بتقدير ان يكون شيئا واحدا من قبيل المقفى لا المصرع لان وزن عروض الرجز
مستفعلن وهى هنا كذلك مجازنة للضرب الا انه دخلها الخبن ضربا وليس الالحاق الا فى الروى فقط وهو الراء الا انها
كما قد يتوهم على انه لو كان بيتا مصرعا لم يكن مثل هذا فيه ضرورة لان البيت المصرع والمقفى يعاملان معاملة
بيتين ولولا ذلك لم يكن للصدر روى كالعجز **قال** اجاز الخليل وسيبويه انه ينفصل الطلب بما تضمنه من معنى
ان الشرطية **اقول** وجه كون الطلب متضمنا للشرط على ما قرره بعضهم ان حاصل معنى الكلام الطلبى كون المطلوب

مقصودا

مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره وطلبه لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعنى توقف غيره عليه فاذا ذكرت
الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جزم المخاطب بكون ذلك الطلب مقصودا لنفسه واذا ذكرت بعده
ذلك غلب على ظنك كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك
الشىء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على ان المتكلم انما تكلم به لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه
مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر عن شىء مع ان ذلك الشىء غير مقصود للمخبر كقولك تضرب زيد مع كراهتك لضربه
فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء للمضمون لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء اذ ذاك فى الطلب انما
كان لتبادر الفهم اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له **قال** وايضا فان تضمين الفعل معنى
الحرف اما غير واقع او غير كثير **اقول** الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان افعال الانشاء كعسى ونعم وبئس وفعل
التعجب نحو ما احسن زيدا وما اطرف الى غير ذلك على ما لا يحصر ونحو قضو الرجل بمعنى ما اقضاه وحسن اولئك رفيقا
بمعنى ما احسنهم رفيقا كلها متضمنة للحرف الذى حق الانشاء ان يؤدى به ولهذا كانت غير متصرفة **قال** وابطل
ابن مالك الاية اى كون الجزم فى جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول لهم ذلك
عن الامتثال ولكن التخلف واقع **اقول** يريد بالاية قوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا الصلوة وما ذكره ابن
مالك مبنى على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما يقتضى العلية كما صرح به ابن الحاجب وذلك
حاصل فان امر الشارع للمؤمنين باقامة الصلوة يقتضى اقامتها غالبا وذلك كاف ولعل بعض المتاخرين
يكفى فى كونه شرطا تقدم الجزاء عليه وان كان متوقفا على اشياء اخر نحو ان توضات صحت صلاتك وهو قريب
مما اشار اليه ابن الحاجب واعترض عليه بعض الفضلاء بان المذكور فى الكتب المعتبرة فى الاصول ان كلمة ان قد غلبت
فى السببية فدلت على ترتب الثانى على الاول وانها تستعمل فى الشرط الذى هو جزء اخير العلة التامة فيتعقبه
الجزاء قطعا قال ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتنى ضربتك ان الضرب الثانى مترتب على الضرب الاول يحصل جزما
بحصوله قال واما قوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا الصلوة ففيه اشارة الى ان المؤمنين ينبغى ان يبادروا
الى امتثال قول النبى صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا الصلاة سببا لاقامتهم اياها لا يتخلف تلك
الاقامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توضات صحت صلاتك يشير بالمبالغة فى اعتبار الوضوء فى صحة الصلوة
حتى كانه المحصل وحده لصحتها بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة الصلاة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط
قال وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم **اقول** كانه والله اعلم اخذه من
اضافة العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضى التشريف لهم وانما شرفهم لاخلاصهم فان كان الحامل له على ذلك هو
هذا المعنى فهو غير متات له فى بعض المواضع كقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم **قال** ويرده ان

الجواب البدلان يخالف المجاب **اقول** هذا ماخوذ من كلام ابن الحاجب في الامالي فانه بعد ان ذكر انه لا يشترط في الجواب ان يكون
بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وانما تقتضي الغلبة قال وما حكي عن ابي علي انه قال هو جواب اقيموا ان اراد به هذا
المعنى فهو مستقيم وفي العبارة تسامح وان اراد به انه جواب لاقيموا على التحقيق كان ذلك فاسدا من وجهين احدهما
انه يصير كقولك اخرج تخرج وهو فاسد لاتحاد السبب والمسبب الثاني انه كان يجب ان يقال اقيموا تقيموا لانه
مقول للمخاطبين ولا يجوز ان يقال للمخاطبين يقيموا الا ان قيل يحمل يقيموا على قول الآمر فيندفع المحذور والجواب
انه اذا قدر بهذا التقدير واندفع هذا المحذور لزم محذور اعظم منه وهو ان يكون الامر من كلام والجواب من كلام آخر الا ترى
انك اذا جعلته جوابا لاقيموا فاقيموا هو من قول المامور ويقيموا هو من قول الآمر فقد صار الامر والجواب من كلامين
وهو فاسد **قال** ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان **اقول** مقتضى هذه العبارة انه لا يكون
الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل **قال** ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة
عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجازوا مع كونها مع ذلك افعالا ان يجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا
يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس لها آخر غيره وحينئذ فيشكل فعليته **اقول** لا اشكال فان افعال الانشاء تجردها
عن الزمان من حيث انها انشاء والامر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته ليس بهذه الحيثية هي
جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل
فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء و
كذا لو قلنا بان الانشاء لا بد له من زمان فلكما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاءات لم يشكل الامر لانا نقول
له زمانان زمن يقارنه من حيث التكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا
زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاء نوعان انشاء حدث مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالي فقط
وليست الحالية من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدث مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة
وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولا شك
انه فعل بهذا الاعتبار والله تعالى اعلم **قال** ولهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الكلام كراهة ابتداء الكلام
بمؤكدين **اقول** زحلقوها اي دفعوها وهو بالفاء والقاف واحترز بابتداء الكلام عن مثل قام القوم كلهم
اجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا في ابتدائه وكانهم انما كرهوا اجتماع المؤكدين في الابتداء من
جهة ان التاكيد حقه ان يكون بعد ذكر المؤكد لان توكيده فرع عن تقرره في نفسه فلما لم يذكر المؤكد لم يتقرر
معناه فينبغي ان لا يؤتى بمؤكد الا بعد تمامه لكنهم اغتفروا تقدم المؤكد الواحد لتتقرر في النفس اولا انما
يذكر بعده متنوع بمقصود التاكيد ولا يلزم من اغتفارهم لهذا المعنى تقدم الواحد اغتفارهم لتقدم اكثر منه

وقد يعترض

وقد يعترض بربما فانها كما لا ادعى ان سبب افادتها الحصر انها للتاكيد وما كذلك فاجتمع تاكيدان فافادت الحصر ولا
ينتقض بان زيدا القائم ولا بمثل قام زيد نفسه عينه لعدم توالي المؤكدين نص عليه في توضيح البخاري وقد يعترض ايضا بمثل
لسوف يقوم زيد **قال** والجواب انه الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر **اقول** وقد يجاب ايضا بان اللام
في هذه الاية لمجرد التوكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للحال كما جردت اللام للعوضية في الاسم الشريف وهو الله
وسلبت معنى التعريف **قال** ووجهان قد تقرب الماضي من الحال فاشبه المضارع المشبه للاسم **اقول** وايضا
فالفعل ماض في زيد عسى يقوم ولنعم الرجل للانشاء وزمن وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال
قال فمتى تقدم فعل القلب نحو علمت ان زيدا لقائم **اقول** لان لام القسم في مثل هذا المحل لا تعلق لان
القسم وجوابه في محل نصب ضرورة لان وهي مع معموليها سادة مسد المفعولين **قال** والصواب عندهما الكسر **اقول** اي
عند الكسائي وهشام لانهما يريانها لام الابتداء فيعلق فيجب الكسر **قال** وفي المطابق لابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا
اقول كانه قصد بايراد كلام ابن الحاجب الاشارة الى انه يخالف الجماعة وهذا الكلام الذي نقله عنه ليس بصريح في
المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان لام الابتداء يجب اقتران المبتدا بها لفظا وعلى هذا فالمخالفة ثابتة ويحتمل ان يكون
مراده انه يجب معها المبتدا لفظا او تقديرا وحينئذ فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدا في الاصل و
التقدير لزيد قائم واخر المبتدا وقدم الخبر وايلاء اللام فقيل لقائم زيد فقد وليها المبتدا تقديرا وان لم يليها لفظا فلا ينافي
ذلك قوله يجب معها المبتدا **قال** والمشهور ان هذه لام القسم **اقول** الظاهر ان الاشارة بهذه الى اللام القريبة
التي حكاها عن بعضهم واطلق على الماضي المتصرف المقرون بقد ولا يكون الاشارة بها الى اللامات التي ابتداء الكلام
عليها من قوله الثانية الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم عليه شهرة القول في نحو ليقوم زيد بانه لام لام القسم وهو اما
ممتنع عند الجمهور الخلو من نون التاكيد او قليل عند من اجازه كابن مالك **قال** وكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان
بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم **اقول** ضمير يبقيان عايد الى قد وان وضمير حذفهما عايد الى الفعل الذي
هو مدخول قد والاسم الذي هو مدخول ان والمقصود من هذا الكلام ان الاسم الذي يدخل عليه لام الابتداء لا يحذف
وتبقى اللام بعد حذفه كما ان الفعل الذي يدخل عليه قد والاسم الذي تدخل عليه ان لا يحذفان وتبقى الحرفان بعد
حذفهما فاما الفعل الذي يدخل عليه قد فيجوز حذفه وبقاء قد بعد حذفه كقول الشاعر افد الترحل غير ان ركابنا لما
تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت فلم يجعلوا ذلك ضرورة كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا و
ظباء وقول الاخر ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب فان قلت ما وجه اعراب الكلام المنقول في
المتن عن ابن الحاجب على وجه يتنزل عليه القصد الذي ذكره اولا قلت فيه قلق واقرب ما يقال فيه ان قوله اللام
مبتدا على تقدير مضاف اي حال اللام وخبره ما يحصل من معنى اللفظ المتقدم وهو قوله كما لا يحذف الى اخره و

لذلك تاكيد ومعنى الكلام على هذا التقدير وحال اللام في عدم ابقائها بعدم الاسم مثل قد وان في عدم ابقائهما بعد ما دخلا عليه من الفعل والاسم **قال** وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صح بهما **اقول** يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار بل من وقوع الظاهر رابطا في غير مقام التفخيم ولا شك انه ضعيف عند سيبويه والمحققين **قال** ولان النحويين قدروا ابتداء بعد الواو في قمت واصك عينه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام في لا اقسم بيوم القيامة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى **اقول** هذا الكلام يقتضي استواء المقدر والملفوظ في المعنى المقصود وان التقدير انما هو لحفظ نظام الصناعة من جهة اللفظ فقط وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة الفعلية بسبب افادة الاولى في مثل هذا تقوى الحكم وعدم افادة الثانية له فان قيل بان معناهما واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان واما النحاة فلا فرق بين الاسمية والفعلية فيه نظر **قال** ولا يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد **اقول** جوازه اليس من الكلام فيه فانه لم يحذف منه شيء اذ زيد مبتدا ولقائم خبره قدم عليه على راي الجماعة او مبتدا وقائم خبر مقدم واللام داخلة عليه على المبتدا بتقدير اعلى ما جوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف فلا وجه لايراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدا في ولسوف يعطيك ربك **قال** وقد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا **اقول** نعم صرح بذلك حيث قال في الكشاف فان قلت لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال فكيف جامعت حرف الاستقبال قلت لم تجامعها الا مخلصة للتوكيد كما اخلصت الهمزة في يا الله للتعويض واضمحل عنها معنى التعريف هذا كلامه واراد بالهمزة الالف واللام لكنه يجوز في اطلاق اسم الجزء على الكل ووقع له قبل ذلك في الكشاف قال فان قلت بم انتصب اذا وانتصابه باخرج ممتنع لاجل اللام لا تقول اليوم لزيد قائم قلت بفعل مضمر يدل عليه المذكور انتهى قلت هذا تسليم لان ما بعد الحرف الذي له الصدر لا يعمل فيما قبله وان كان ظرفا وقد اجاز مثله في مواضع من فهي كلامه اضطراب وقد ذكر المصنف هذه الاية في اخر النوع الثاني عشر من الجهة السادسة في الباب الخامس وجزم بان اذا ظرف لاخرج وان ذلك مع قبله نوسعهم في الظروف وسيأتي فيه كلام في المحل ان شاء الله تعالى **قال** وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع **اقول** يحمل كلام الزمخشري على ان مراده ان لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون وهذا هو الظاهر من العبارة وحينئذ يستقيم ولا يرد عليه شيء مما ذكره **قال** وانه قد تمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ **اقول** ما ذكره استطرادا والا فلا مدخل له في كلام الزمخشري وقد يؤكد بالنون الفعل المنفي بلا كقوله وربعضة ما ينبتن شكيرها وسيأتي في حرف النون وكذا المنفي بلا كقوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا كذا ابند مبنيا للمفعول بياء الغيبة وحرف القسم يحتمل ان يكون الباء الموحدة وان تكون التاء المثناة وربما حرفه بعض الناس فانشده لا تحمدن بالخطاب والبناء للفاعل وذلك في لا النفي ويكون القسم حينئذ استعطافيا وحرف القسم الباء الموحدة وذلك انه له

للمسئلة

للمسئلة كذا قال المصنف في بعض تعاليقه فلت ان صح هذا المحرف بان لا للنفي توجه الرد والا فلا مانع من جعلها ناهية مع الخطاب في لا يكون ذلك احالة للمسئلة نعم ان ثبت ان الرواية فيه بياء الغيبة كان انشاده على خلاف ذلك تحريفا **قال** وتارة يجاب في ذلك فيما بقي نحو وتالله لاكيدن اصنامكم **اقول** هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فيرون صحة الاستغناء باحدهما اعني اللام والنون عن الاخر وبه قال الفارسي وابن مالك لكنه جعل النون فيه التي مع اللام واستدل على عدم وجوبها بالحديث ليرد على اقوام اعرفهم ويعرفونني واما قوله ام الحليس لعجوز شهربة **قال** هذا من الرجز وبعده ترضى من اللحم بعظم الرقبة الحليس بمهملات وتكبير بين تحت البرزعة وام الحليس كنية الاتان ولعل هذه المراة كنيت بذلك وصغر المضاف اليه للتحقير وشهربة كبيرة ومن الجملاء اى ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة **قال** ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة على ان في نحو قوله لهنك من برق على كريم **اقول** هذا عجز بيت صدره الا يا سنا برق على قلل الحمى السنا بالقصر ضوء البرق وبالمد الرفعة وفي القاموس البرق واحد بروق السحاب او ضرب ملك السحاب وتحريكه اياه لينساق فترى النيران والقلل جمع قلة وهي من كل شيء اعلاه كقلة الجبل وقلة الرأس وقد ذكرت هنا قولي من قديم ويوم سل سيف البرق فيه وصوت الرعد في الافاق عمله وقد ساق السحاب فصبت ابارقا على قلل الجبال وفيه تورية لانه اوهم انه يريد بالقلل جمع قلة وهي اناء للعرب كالجرة الكبيرة بالقرينة المرشحة وهي الاباريق وانما المراد بقلل الجبال اعاليها **قال** ولاعتبارهم حكم صدرها فيما قيل ان دون ما بعدها **اقول** هذا معطوف على العلة الاخيرة من قوله ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة ادعى العلة الاولى من قوله لئلا يحول ما له الصدر فيكون هذه العلة ثالثة علل بها عدم ادعاء ان الاصل ان لزيدا قائم وتقرير ذلك انا المسموع من العرب مع وجود اللام وان اعمال العامل لفظا في محل وابطال عمله لفظا في محل اخر اما الثاني وهو ابطال العمل ففي نحو علمت ان زيدا القائم حيث علق فعل العلم عن العمل بدليل استدلالة كسر ان ولولا التعليق لفتحت كما في علمت ان زيدا قائم واما الاول وهو الاعمال ففي نحو ان في الدار لزيدا حيث نصبوا بان مع وجود اللام متاخرة عنها فعلم ان اللام في نحو علمت ان زيدا القائم منوي بها التقديم على ان وهو المدعى ولولا ذلك لم يقع التعليق اذ لو كانت مؤخرة لفظا ونية بعد ان لم اعمل العامل المتقدم اذ لا مع حذفها في قول الهذلي غبرت بعدهم بعيش ناصب واخال اني لاحق مستتبع **اقول** غبرت بفتح الباء الموحدة اى بقيت يقال غبر الشيء يغبر والغابر الباقي والغابر الماضي وهو من الاضداد كذا في الصحاح والنصب التعب والاسناد في بعيش ناصب مجاز اذ الناصب صاحب العيش لا نفس العيش وما احسن قول الشيخ جمال الدين ابن نباتة عطفت كامثال القسي حواجبا فرمت غداة البين قلبا واجبا بلواحظ يرفعن جفنا كاسرا فنثير في الاحشاء بها ناصبا واخال بفتح الهمزة وكسرها ومستتبع اسم مفعول اى اظن اني طالب مني ان اتبعهم في المضي والرحيل ولا ابقى بعدهم **قال** ووهم بدر الدين ابن مالك فمنع من ذلك **اقول** وقع له هذا في شرح الالفية فقال اما الخبر فيدخل عليه

لا اثر للام في ابطال العمل مع تاخرها عن ان بدليل ان في الدار لزيدا **قال** بل قد اثرت هذا المنع مع مع

بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد فصرح بان دخولها على الخبر مشروط بانتفاء تقدم
معموله والوارد منه في التنزيل كثير ومنه ان الانسان لربه لكنود وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد ومنه ايضا
ان ربهم بهم يومئذ لخبير **قال** اللهم الا ان يدل على قصد الاثبات **اقول** يعني فيجوز ترك اللام الفارقة حينئذ
لعدم الحاجة اليها وذلك لانها اذا خففت ان صار لفظها كلفظ ان النافية فيخاف التباس الاثبات بالنفي عند ترك
العمل فالزموا تلو ما بعد المخففة اللام المؤكدة مميزة لها ولا احتياج الى ذلك الا في موضع يحتمل النفي والاثبات نحو ان
علمتك لفاضلا فان اللام ههنا لازمة اذ لو حذفت مع كون العمل متروكا وصلاحية الموضع للنفي لم يعلم الاثبات
الذي هو المراد وهو ظاهر فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها هكذا قال ابن مالك وادعى ان النحويين
اغفلوا التنبيه وجعلوا اللام على حولهم عند ترك العمل لازمة على الاطلاق ليجري الباب على سنن واحد وحاملهم
على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع **قال** كقراءة ابي رجاء وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا بكسر اللام
اقول اي للذي والعايد محذوف اي الذي هو متاع الحيوة الدنيا فان قلت هل هو شاذ كقراءة من قرأ تماما
على الذي احسن بالرفع قلت لا لطول الصلة في سورة الزخرف بالصفة وقال اليمني في شرح الكشاف ووجه هذه
القراءة الشاذة مشكل لان المكسورة اذا خففت مع الالغاء يلزمها اللام الفارقة قال ابن جني ينبغي ان يكون
كل على هذه القراءة منصوبا لان ان متى خففت وبطل عملها لزمتها اللام الفارقة انتهى كلامه قلت اذا بنينا على
ما قاله ابن مالك وهو الحق لكثرة الشواهد عليه لم يكن ثم اشكال **قال** وكقوله ان كنت قاضي نحبي يوم بينكم لو لم تمنوا
بوعد غير مكذوب **اقول** هذا من شواهد ترك اللام الفارقة مع الاهمال لعدم الالتباس اذ المعنى لو لم تمنوا بوعد صادق
يوم فراقكم فجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله وهو مثبت بدلالة المقام ولو كان منفيا لاختل النظام وفسد الكلام
ومن الشواهد على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام وايم الله لقد كان خليقا للامارة وان كان من احب الناس
الي وقول عبد الله بن بشر ان كنا لفي غناء عن (?) في هذه الساعة وقول معاوية رضي الله تعالى عنه ان كان من اصدق
هؤلاء يعني كعب الاحبار وقول نافع كان ابن عمر يعطي من الكبير والصغير حتى ان كان يعطي عن بني وقول عائشة رضي
الله تعالى عنها ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحب التيمن ومن الشواهد على ذلك ايضا قول الطرماح بن
حكيم انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن وقول الاخر اخي ان علمت لجود للمهد منجيا
وللموت منسيا وللمال مبقيا اي يا اخي لو علمت الجود بهذه الصفة وقول الاخر انه وجدت الكريم يمنع احيانا وما
ان بذا يعد بخيلا الشاهد في الاولى واما الثانية فيحتمل ان تكون المخففة اي وانه يعد بخيلا بهذا الفعل و
يحتمل ان تكون زايدة كما في قولهما ان اتيت بشيء انت تكرهه **قال** ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على
ذي بصيرة وان هو لم يعدم خلاف معاند **اقول** هذا ايضا ذكره ابن مالك وقيده بان يكون اللبس مامونا وانظر م ب

لكن

تركها مع النافية فان قيل لم اكره اجتماع اللامين كما استنكر هو في مثل قوله واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان
ولا سواء قلنا قد يكون النافية ما فلا يجتمع مثلان وقد يكون مثلان وقد يقال حمل على ما فيه اجتماعهما طردا
للباب **قال** واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله اسي ابان بعد عزته وما ابان لمن اعلاج سودان **اقول**
ابان علم رجل وفي صرفه خلاف فمن صرفه راى ان وزنه فعال والهمزة والنون اصلان ومن منعه الصرف راى انه منقول من
ابان ماضي يبين واختاره ابن مالك وجزم بنفي الترشيح قال القرافي المحدثون والنحاة على عدم صرفه قال ونقله ابن يعيش
في شرح المفصل عن الجمهور وقال انه بناء على ان وزنه افعل واصله ابين صيغة مبالغة في البيان الذي هو الظهور
تقول هذا ابين منه اي اظهر منه واوضح فلوحظ اصله مع العلمية التي فيه فلم يصرف كذا في شرح المنهاج للاصبهاني للقاضي
تاج الدين السبكي قلت لو كان ذلك لوجب التصحيح فيه بان يقال ابين ولا وجه للاعلال فيه حينئذ كما قال ابن مالك
والاعلاج جمع علج بكسر العين واسكان اللام وهو الكافر من كفار العجم وسودان جمع اسود كعميان جمع اعمى وقال الفراء
جمع الجمع اي جمع سود لا اسود **قال** وفي خبر ان المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون الطعام **اقول** و
قراءة السواد وان الله لسميع عليم حكاه الرضي وساق في المفصل كالكلي عن الحجاج من جراءته على الله وزلة لسانه
سبقه في مقطع العاديات لكي فتح ان فاسقط اللام من قوله لخبير قال ابن الحاجب الحكم على الحجاج بانه اسقط اللام
غلطا لما فتح ان اذ اول الامر غلطا وقد ثبت انه فتحها سهوا بقوله انه لسانه سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه
باسقاط اللام تعمدا وهذا امر يؤدي الى الكفر فلا ينبغي ان ينسب الى احد من غير ثبت فان ذلك لا يفعله مسلم **قال** وفي خبر لكن
في قوله ولكنني من حبها لعميد **اقول** العميد هو الذي هده العشق وكذا المعمود قاله الجوهري وغيره **قال** وقيل اللام للابتداء
اقول المراد باللام اي اللام الداخلة في قوله من حبها لعميد واللام الداخلة في قوله لمن اعلاج سودان وفيه قلق في التصنيف
فان الواقعة في قوله لمن اعلاج قد انقضى الكلام عليها بما تقدم وذكر المصنف بعده قسما اخر فالعود الى الكلام
الى تلك اللام بعد ما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس على ما ينبغي لما فيه من التشويش **قال** وعلى انها في قوله
وما ابان لمن اعلاج سودان استفهام وتم الكلام عند ابان ثم ابتدأ لمن اعلاج بتقدير لهو من اعلاج وقيل هي
لام زيدت في خبر ما النافية بهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين **اقول** بيان ذلك ان القولين السابقين
هما كون اللام للاستثناء وكونها للابتداء وعلى كل منهما فهو اخبار عن ابان بانه من اعلاج سودان واما القول الثالث
وهو ان اللام زائدة في خبر ما النافية فهو اخبار عن ابان بانه ليس من اعلاج وهذا عكس الاول لاقتسامهما طرفي النفي
والاثبات قلت ويمكن التوفيق بينهما بان يجعل التنوين المراد في سودان للتحقير على القولين الاولين اي هو
من اعلاج سودان حقيرا وللتعظيم على القول الثالث اي ما هو من اعلاج سودان عظيما بل هو من اعلاج سودان
حقيرا فينتفي التنافي ويثبت التوافق **قال** ومما زيدت فيه ايضا خبر زال في قوله وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها

كما الهائم المقصي كل مراد **اقول** من تعليلية وهي والذي تتعلقان بالظرف المستقر المتاخر اي وما زلت كالهائم من
اجل ليلى في زمن عرفاني اياها والهائم من الابل الذي يصيبه داء فيهيم اي يذهب على وجهه في الارض ولا يرعى والمقصي المبعد
والمراد بفتح الميم محل الورد اي طلب الكلاء شبه نفسه في طرد ليلى له وابعادها اياه بالبعير الذي يصيبه داء الهيام
فيطرده رب الابل عن مواضع الكلاء ويبعده عنها خشية ان يصيبها ما اصابه **قال** وقيل انها في موضع رفع على ان مبتدا
ولبئس المولى خبر لان التقدير لبئس المولى هو وهو الصحيح **اقول** حكى ابن الحاجب فيه الاخبار بان الخبر محذوف تقديره اله
وحملوا الدعاء والقول على انه في الدنيا واورد عليهم انه لو لا انهم لا يصفون الهتهم بان ضرها اقرب من نفعها واجيب
بان ذلك من قول الحاكي واذا حكى حال كلاما فلان يصف المخبر عنه لمن يحكي له بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه و
مثاله انه لو قيل لك زيد قائم لجاز لك ان تحكي لمن يعرف انه خياط قال فلان زيد الخياط قائم وكذلك لو كانت
صنعته خسيسة او قبيحة ومنهم من قال الخبر لبئس المولى ولبئس العشير ويكون قولهم في الاخرة وهذا الاخير هو الذي
حكاه المصنف **قال** ففيه تعسف **اقول** وجهه انه تقدير لما الكلام مستغن عنه فهو عدول عن الجادة **قال**
كما في قوله وقد جعلت قلوص بني زياد من الاكوار مرتعها قريب **اقول** القلوص بفتح القاف هي الناقة الشابة
والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو اداة الرحل او جمع كور بفتحها وهي الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع موضع
الرتوع وهو اكل الماشية ما شاءت تقول رتعت الماشية ترتع رتوعا والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء
وكلال فلم تبعد عن الاكوار بل رتعت بالقرب منها وقد ظهر انه من الاكوار ظرف متعلق لغوا بقريب **قال** وقد يدخل على
غيرها كقول المتوكل ليقضين لك صالح ولتجزين اذا جزيت جميلا **اقول** قد دخلت على ثاني الشرطية واجيب القسم
على القاعدة عند اجتماعهما وجميلا معمول لتنازعه العاملان المتقدمان وهما الفعلان لتجزين وجزيت فيجري
على ما تقرر في باب التنازع وصالح بفتح اللام وكلي ضمها ومعنى المصراعين اتحاد او متقارب **قال** واغرب ما دخلت
عليه اذ لشبهها بان ما انشده ابو الفتح غضبت علي لان شربت بجزة فلان غضبت لاشربن بخروف **اقول** الجزة
بالجيم والزاي صوف شاة في السنة يقال اقبضني جزة او جزتين فيعطيه صوف شاة او شاتين كذا في الصحاح
وقال في القاموس والجزة بالكسر ما جز من صوف النعجة ... او صوف شاة في السنة
او الذي لم يستعمل بعد جزه وفيه ايضا وخروف كصبور الذكر من اولاد الضان او ما ارعى وقوي وهي خروفة و
الجمع اخرفة وخرفان وقد جاء انتهى ... ان اذ ترد للتعليل وان الشرط وهما متقاربان في المعنى بل ادعى ابن
الحاجب ان معنى قولك ان اتيتني اكرمتك وقولك لاتيانك اكرمتك واحد **قال** وليست موطئة في قوله لئن كانت
الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح **اقول** البيت لذي الرمة والتباريح جمع تبريح وهو الجهد والمشقة
يقال برح به الحب تبريحا اذا جهده وفي الصحاح وتباريح الشوق توهجه وكذا في القاموس وعلى تتعلق بمضاف

لئن الدنيا

لئن الدنيا حذف واقيمت هي مقامه اي لئن كانت مشقات الدنيا علي وكما ارى حيرة وتباريح خبر ان او بدل من الاول
قال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا **اقول** هذا الشاعر يتنصل للمخاطب ويعتذر
اليه من ذنب حكي عنه ويؤكد ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف
والظاء المعجمة حرارة الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل
قلت حاصلهما ان القيظ شدة حر الصيف وباديا حال من فاعل اصم وللشمس تتعلق بباديا **قال** وقوله الم
تر ان البين قد امد اقل الثوا لئن كان الرحيل غدا **اقول** البيت لعمر بن ابي ربيعة والالمام النزول والبين هنا
الفراق ويطلق ايضا على الوصل وهو من الاضداد وفي التنزيل لقد تقطع بينكم قرئ بالرفع على معنى تقطع وصلكم
وافد دني وقرب والثوا ممدود مفتوح المثلثة الاقامة يقال ثوى بالمكان يثوي ثواء وثويا ابي تمام **قال** السابع
اللام اللاحقة لاسماء الاشارة للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف **اقول** ان بنينا على ان اسم الاشارة
ثلاث مراتب في القرب والبعد والتوسط كما تقول جماعة كانت اللام محصلة للدلالة على البعد وان بنينا على انه ليس
ثم الا مرتبتان هما القرب والبعد كما يقول ابن مالك فالكاف دالة على البعد واللام لتاكيده **قال** الثامن لا

لا

ان تكون عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص **اقول** يظهر من كلام بعضهم ان التنصيص
على العموم مخصوص بما اذا بني الاسم مثل لا رجل وكلام ابن مالك في التسهيل صريح في موافقة كلام المصنف
فانه قال فيه اذا لم تكرر لا وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل ان الا ان الاسم اذا
لم يكن مضافا ولا شبيها به ركب معها وبني على ما كان ينصب به **قال** وتسمى حينئذ تبرئة **اقول** قال الاندلسي
في شرح الجزولية وانما سميت لا هذه بالتبرئة لانها تنفي الجنس كله لانها تدل على البراءة من ذلك الجنس قلت واطلاق
المصدر عليها لقصد المبالغة كما في زيد عدل وقد مر ذلك في فصل الانفتاح الهمزة والتخفيف من حرف الالف
قال وقول ابي الطيب فلا ترب بعد غير ترب ابن احمد على احد الا بلؤم مرقع **اقول** في الصحاح المجد الكرم وفي
القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالاباء او كرم الاباء خاصة واللوم باللام مضمومة وبهمزة ساكنة
ضد الكرم والترقيع ستر ما بدا من فساد الثوب باصلاحه من رقع تجعل على محل الفساد يعني ان ترب المجد اذا
كان على محمد وهو كامل الصفات سالما من العيب بريئا من الفساد لا يحتاج الى اصلاح وترقيع واذا كان
على غير هذا الممدوح فانه يكون ناقصا ظاهر الخلل ... الى رقع يصلحه بها وشتان ما بين الحالتين و
هذا كناية عن كمال الممدوح ونقص غيره **قال** وقول ابي الطيب قليلا بها ... فلا اقل من نظرة ازودها **اقول**
ضمير بها عائد الى دار المحبوبة وعلى للتعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم وتمنى الشاعر علام تقول
الريح ... اذا لم ... قفا ... قليلا بدار الحبيب لا اجلي ومن نظرة في محل

نصب متعلق باقل وهذا محل الاستشهاد وانزه بها له في محل رصفه لنطرة والمحذوف **قال** والثالثة ان اسمها
اذا كان نكرة غير عاملة فانه يبنى قبل التضمنه معنى من الاستغراقية **اقول** بيان ذلك ان قولهم لا رجل في الدار بالفتح المنفي فيه
النفي من الرجل بالرفع لما ان الاول نص في الاستغراق دون الثاني ولا يمكن تقديرها بكون الكلام به كذلك الا بحرف
مؤكد للنفي في المسند اليه وهو من فانه يؤكد النفي في المسند اليه نحو ما جاءني من احد فاما لم يكن ظاهرا لم يكن مقدرا و
الباء وان كانت مما تزاد لتاكيد النفي الا انها لتاكيد نفي الحكم في الخبر نحو ما زيد بمنطلق **قال** وقيل التركيب مع التركيب
خمسة عشر **اقول** وجه القول فيه ان لا معنى لا النفي والنفي لم يثبت في غالب الامر بمضمون الجملة لا بالاسم وحده
الا ترى انك اذا قلت ما خرج زيد فالنفي مسلط على النسبة خروج في زمان مضى زيد ولا في لا رجل افضل منك
بقيد النفي الذي من شانه ان يتثبت بالاسم المنفي لا بمضمون الجملة هو النفي على سبيل الاستغراق لانه
غير متصور في غير الاسم المنفي في هذه الجملة فلا جرم في افادة هذا المعنى كلام التعريف في نفس الرجل وما خصته لانه
في هذا المقام بهذا الحكم احبوا ان ينصبوا دليلا على الاختصاص لينفصل به عما آخر سائر الحالات التي لم يتنزل
فيها منزلة الحرف كجزء في الاسم وحده معنى فبنوا الاسم المنفي لان بنائه مما يدل على فرط امتزاج الحرف بالاسم
وانما لم يبنوا الرجل مع ان اللام ما زالت منزلة الجزء من الاسم لان البناء انما وقع للاصل التمييز ولا حاجة اليه بالنسبة الى
اللام لانها لست حالة تنزيلها منزلة صفة الامتزاج بالاسم حتى يحتاج الى التمييز بخلاف لا فانها تارة تفيد النفي
المتعلق بمضمون الجملة الا غير نحو لا اكل زيد ولا شرب كما في قولك ما خرج زيد وتارة تفيد النفي المتعلق بالاسم
نحو لا رجل افضل منك بها اعني ما نقله الطيبي صاحب الاقليد **قال** ولكنه جاز بالفتح وهو الارجح **اقول** من شواهده
قول الشاعر ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه يلذ ولا لذات للشيب فقد روي بالكسر والفتح قال ابن مالك
الفتح فيه اولى وقال الرضي الجمهور على انه يكسرون فيه بلا تنوين للتنوين وان لم يكن للتمكن فهو شبيه وبعضهم ينبه
على الكسر مع التنوين قياسا على الاسماء نظر الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قولهم عرفات وهو منقوص
نحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والمانع من فتحه بالتنوين حذرا من مخالفته لسائر الجمع بعد لا التبرئة
مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اعلى ما قيل طرا اللباب على انه واحد ما استشهد على الاعجم وثيقه هو ما ادعى
المص ارجحية وقد حكى ابن عصفور ان الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه والحق ان الوجهين ثابتان
عن العرب مع ارجحية الفتح بنقل الثقات علاوة بعد ذلك الاختلاف لهذا قال ابن خروف قلد وقفوا على السماع
ما اختلفوا **قال** وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان على الاسم لا غير العامل معرب وانما ترك تنوينه للتخفيف
اقول سبب الاختلاف في ذلك احتمال قول سيبويه وذلك انه قال لا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال
وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول الجمهور قوله تنصبه

بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول الجمهور قوله تنصبه
بغير تنوين انها تنصبه اولا ولكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج
بل مراده انه معرب مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفك خمسة عشر من خمسة فحذف التنوين منه مع كونه معربا
لتثاقل بالتركيب مع عامله قال السيرافي انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة الاستغراق كما افادته من الاستغراقية
في هل من رجل في الدار الا انه لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا الاسم النكرة كما ان من مركب مع تطبيقا للجواب
بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه
يعني من سبب الجمهور لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المعرب لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب
بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثلاثة في المواضع
ومثل لا رجل عند الفراء لا جرم نحو لا جرم ان لهم النار والمعنى عنده لا بد ثم كثر اولا محالة ان فكذا فحذف من ان فيه
اقول لكن حكى الشيخ تقي الدين السبكي عنه فيما كتب على المنهاج البيضاوي انه قال لا جرم كلمة كانت في الاصل
بمعنى لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم لاتينك قال الواحدي وضع موضع
القسم في قولهم لا جرم لافعلن كما قالوا حقا لاقتلن **قال** وقال قوم لا زائدة وجرم وما بعده فعل وفاعل **اقول** اي
ثبت لكون النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضميرا يعود الى عملهم المفهوم من السياق اي كسب لهم
عملهم النار وان وما في حيزها في موضع نصب على هذا وكثيرا ما تقتصر المفسرون على قولهم ان لا جرم كلمتان ركبتا و
وصار معناهما حقا **قال** والثالث انه ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم مما كان مرفوعا به قبل دخولها
لانها وهذا قول سيبويه **اقول** علله بعضهم بانها اذا ركبت مع اسمها ضعفت فلم تعمل في الخبر لانها اذا لم تعمل في
الاسم مع قربه فلان لا تعمل في الخبر مع بعده اولى وانظر قول سيبويه هذا فانه يرى ان خبر المبتدا مرفوع
بالمبتدا وبعد دخول لا زال الابتداء فليس ثم مبتدا يعمل في الخبر قال المصنف في حواشيه على التسهيل والذي
عندي ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها اصلا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا
جعل النصب في لا رجل ظريفا كالرفع بازاء الفاضل لا على محل الاسم بعد لا **قال** ولا خلاف بين البصريين
في ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا **اقول** واما الكوفيون فيقولون ان التي محمولة عليها انها لا تؤثر في
الخبر رفعا فما ظنك بهذه **قال** الخامس يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت
والمعطوف نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامراة فيها **اقول** بناء على ان لا عامل ضعيف فلم يمنع اعتبار المحل
مطلقا لا قبل مضي الخبر ولا بعده واما ان عامل قوي فلم يعتبر معه المحل الا بعد مضي الخبر على ان المحققين لا يرون
العطف في باب ان على المحل وانما المرفوع الواقع بعد حرف العطف مبتدا محذوف خبره وهو من باب عطف الجمل

واما النعت على المحل في باب ان فقد حكي عن الجرمي والزجاج والفراء وظاهر كلامهم ان الجمهور يمنعونه **قال** السادس
انه يجوز الغاؤها اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة الا بالله وكم في فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما **اقول** في الكلام لا
يفي بالاوجه الخمسة التي جرت العادة في مثل هذا التركيب لان نصب الثاني مع فتح الاول لا يدخل تحت شيء من الصور المذكورة
اذ لا يشتمل على ذلك فتحهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد المغايرة باعتبار الفتح والرفع ولا
باس بذكر الاوجه الخمسة والكلام عليها بطريق التفصيل فنقول الوجه الاول فتح الاسمين جميعا وفيه وجهان
ان تجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبنى اسمها كما لو انفردت كل واحدة منهما عن صاحبها ويجوز على مذهب سيبويه
ان تقدر ما بعدهما خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوحة اسمها لا تعمل
في الخبر فهي في موضع رفع ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام
جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ان يقدر عنده لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة
موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر على ان كما عملت
في لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانا عاملين
الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمروا قائمان كانهما شيء واحد وانما الممتنع
ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز
ايضا ان يقدر لكل منهما خبر على حياله الوجه الثاني رفعهما على ما تقدم من جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان
مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا
الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد خبر فالكلام جملتان واما ان يقدر لهما معا خبر وجه
اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد خبر فالكلام جملتان واما ان يقدر لهما معا خبر واحد فالكلام
جملة واحدة الوجه الثالث فتح الاول ونصب الثاني على ان تكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاول كما في قولك
ما جاءني زيد ولا عمرو وكانك قلت لا حول ولا قوة ولا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول
مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما تقول غيره فيلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيه الا ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر خبر واحد لهما لان
العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبر الوجه الرابع فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما تقدم
في الوجه الثالث الا ان العطف هنا على المحل فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا
وعند غيره لابد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي
الجنس لكن يلغيها عن العمل لحصول شرط الالغاء وهو التكرير وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة مثله مع جعلها

زايدة سواء

زايدة سواء او بعضهم يجوز في لا الثانية ان تكون عاملة عمل ليس الوجه الخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى
للتبرئة لكنها ملغاة لوجود الامر المشترط في الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدها
في الاعراب لان التكرير هو الشرط فقط قال الرضي فاذا تقرر هذا فلا حاجة لما ذكره ابن الحاجب من قوله ورفع الاول
على ضعف لكونها بمعنى ليس فانما لا ضعف في هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثاني والثالث سواء في حصول التكرير
وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في جميع التبرئة وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الرابع سواء على المذهبين
وقد ذكر المصنف بعد هذا في المتن بعض ما سلفناه في هذا المحل **قال** بخلاف قولهم ان محلا وان مرتحلا وان في
السفر اذ مضوا مهلا فلا محيد عن النصب **اقول** البيت للاعشى وكل من المحل والمرتحل مصدر ميمي بمعنى
الحلول والارتحال والسفر بسكون الفاء اسم جمع على الصحيح واحده سافر مثل صحب وصاحب وركب و
راكب قال الجوهري ويقال سفرت اسفر سفورا خرجت الى السفر فانا سافر وفي القاموس والسافر
لا فعل له فلتك وعلى التوفيق بينهما في الكتابين والمهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة وقد مر انشاد هذا البيت
والكلام عليه في فصل اذ من حروف الهمزة وانشد المصنف صدره في ترجمة حذف الخبر من الباب الخامس و
انت خبير بانه تعرض هنا الى بيان وجه المخالفة بين لا وان في الحكم بالتصريح ولم يفعل ذلك فيما تقدم فينظر فيه
قال الثانية ان تكون عاملة عمل ليس كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح **اقول** كان مقتضى الظاهر
ان يقول الثاني بالتذكير كما قال في الاول وهنا لانه بصدد تفصيل الاوجه الخمسة التي قدم ذكرها لكنه انث
على ارادة الحالة وقد انشد المصنف هذا البيت في الباب الخامس حيث تكلم على حذف الخبر في لا براح المحذوف
والبيت لسعد بن مالك من شعر الحماسة وقبله والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار
في النجدات والفرس الوقاح والابيات من مجزوء بحر الكامل المرفل والثاني من هذين البيتين مدرج امر صدره النون
الساكنة من النجدات واول عجزه النون المتحركة منها والجاحم المضطرم ومنه الجحيم والتخيل التخيلا والعجب
والمراح بفتح الميم شدة الفرح يقال مرح بالكسر مرحا فهو مرح والاسم المراح بميم مكسورة والف
بعد الواو وهو التبختر في البيت ويجوز ان يكون مراد الشاعر ذو التخيل والمراح بحذف المضاف وعلى هذا فالبدل
في قوله الا الفتى الصبار ظاهر والاصح جائز على اللغة التميمية في ابدال المنقطع والصبار المبالغ في الصبر
وهو الحبس والنجدات جمع نجدة والوقاح الصلب والصد الاعراض والمنع والنيران بكسر النون الاولى جمع
نار يحتمل جمع بادي البراح مصدر قولك برح مكانه اي زال عنه وصار في البراح وهو المتسع من الارض لا زرع
فيها ولا شجر كذا في الصحاح **قال** اعمالها قليل حتى ادعي انه ليس بموجود **اقول** قد يستشكل وجه
الغاية هنا في قوله بعد ذلك الا في ذكر ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به وجوابه يعرف مما اسلفنا

فان المكسورة المشددة حيث قال هناك واعترض ابن بري احدهما انه يجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت
فراجعه **قال** ويرده قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا **اقول** تعز تصبر وعلى الارض ظرف
مستقر صفة لشيء وقد يجعل لغوا متعلقا بباقيا والاول اولى والوزر الملجأ والواقي الحافظ وبه يتعلق مما
قضى الله **قال** واما قوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل فبوئت حصنا بالكماة حصينا **اقول** نصرتك اغثتك
والخذلان ترك العون والنصرة وبوئت حصنا اي جعل لك مباءة اي منزلا تبنى وتكن لك فيه والحصن المكان
الذي يمتنع فيه عن العدو والكماة الشجعان واحدها كمي **قال** لاحتماله لان يكون الخبر محذوفا وغير استثناء
اقول والتقدير حينئذ اذ لا صاحب موجودا الا خاذلا اي ليس موجودا في حال من الاحوال الا في هذه الحالة **قال**
وعلى ظاهر قولهما قول النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا **اقول** الظاهر ان
في العبارة قلبا وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا انا باغيا يمكن ان يكون على حذف
مضاف اي لا مثلي باغيا فيدخل لا النكرة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فانفصل الضمير وهذا تاويل محتمل لكنه خلاف الظاهر فلذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما ظاهر
قول النابغة ليكون فيه قولنا ظاهر اشارة الى انه تاويل لا يخرج به البيت عن راي ابن جني وابن الشجري
قال ويقال في توكيده بل امرأة **اقول** وجه ذلك ان بل اذا وقعت بعد نفي كانت لتقرير ما قبلها على حاله
فدخولها في قولك لا رجل في الدار بل امرأة مقتض لتقرير نفي الجنس على ما كان عليه وتنبيه على حاله فجاء التوكيد
بحسب المعنى وكذا في قولك لا رجل في الدار بالرفع بل امرأة بل قررت النفي الاول على حالته واذا قلت بل رجلان علم
ان المقصود بالاول نفي الوحدة لا نفي الجنس فالاتيان ببل على هذا الوجه مقرر لنفي الوحدة على ما كان عليه فحصل
التاكيد فتامل **قال** والا لتكررت **اقول** تقدم ان مثله في التسع وهو ربط جواب الشرطية باللام او زيادتها
فيه **قال** فزعموا ان العامة على ليس الا تكون لا نافية للوحدة لا غير **اقول** تقدم للمصنف في فصل الغين المعجمة
المعجمة ان قولهم لا غير لحن وقد وقع فيهما وتبع له منه هو اضع نبهنا عليها عند انقضاء النوبة اليها وفي هذا الكلام
العطف بلا النافية بعد تقدم لا نحو ما قام الا زيد لا غيره وقدم الكلام على ذلك في فصل ان المفتوحة المشددة
وبابه الآن **قال** ولها ثلاثة شروط **اقول** يظهر لي ان الاقتصار على هذه الشروط وهي تقدير الاثبات وعدم
الاقتران بعاطف وتعاند متعاطفيها يسوغ لمثل قولهم ما قام القوم الا زيد لا غيره اذ التقدير قام زيد لا
غيره فقد تقدمها الاثبات ولم تقع بعد عاطف وتعاند متعاطفاها ويدل على المحذوف الذي قدرناه الا
المتقدم الواقع بعد نفي والكلام في منعه من مثل هذا التركيب بناء على ان المنفي المعطوف بلا شرطه
ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها من الكلمات الموضوعة للنفي كليس وما وان وما اشبههما فيمتنع نحو ما زيد لا

شاعر لا كاتب

شاعر لا كاتب لان المعطوف بلا فيه كان منفيا قبلها باداة النفي قيل ولذا لم يوجد مثل هذا التركيب في كلام
العرب العرباء وان كثر في عبارة العلماء وفي الكشاف فما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا ولا مهيمنا عليهم و
وما كان ذلك الا ابقاء وعنادا لا شبهة في الاسلام وما هي الا شهوات لا غير **قال** وزعم ابن سعدان **اقول**
هو بفتح السين نحوي كوفي علم والسعدان هو نبت من افضل مراعي الابل ومنه قولهم مرعى ولا كالسعدان و
له شوك يشبه حلمة الثدي **قال** فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة
اقول هذا معارض لقوله في فصل بل من حرف الباء ان لا تزاد قبلها لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد
تقرير ما قبلها بعد النفي فان قوله هنا ولا رد لما قبلها صريح في انها لنفي ما قبلها فليست بزائدة وهو خلاف ما تقدم
قال والثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد **اقول** هذا الشرط ذكره ابو حيان فقال
يشترط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها وسبقه الى ذلك السهيلي في نتائج الفكر فقال لا شرطها
ان الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها وذكره ايضا الابذي في شرح الجزولية فقال لا يعطف
بلا الا بشرط ان يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو جاءني رجل لا امرأة
وعالم لا جاهل فلو قلت مررت برجل لا عاقل او برجل لا زيد لم يجز اذ ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني
وهو لا يدخل الا لتاكيد النفي فاذا اردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد ونحو مررت بزيد
لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني انتهى قلت كلام السهيلي والابذي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في اصول
الفقه انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد بان مثل قام رجل وزيد
صحيح التركيب فان امتنع قام رجل لا زيد ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على
نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه
ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب ان كان معناهما ما تحكى والبحث فيه مجال **قال**
ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي **اقول** في الجنى الداني والمعطوف بلا اما مفرد واما جملة لها محل من
الاعراب نحو زيد يقوم لا يقعد قلت مقتضاه امتناع العطف في قولنا يقوم زيد لا يقعد وشبهه وهو مشكل ثم
قال قال بعض النحويين ولا يعطف بها فعل ماض لئلا يلتبس الخبر بالطلب فلا تقول قام زيد لا قعد وقال غيره
ما جاء من نفي الماضي قليل ويحفظ ولا يقاس عليه واجاز بعض النحويين قام زيد لا قعد اذا قرنت به قرينة تدل
على انه اخبار لا دعاء **قال** قال امرؤ القيس كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار اسم
راع وحلقت ذهبت واللبون نوق ذات لبن وتنوفى جبل عال والقواعل جبال صغار **اقول** في الصحاح قال
ابو زيد اللبون من الشاة والابل ذات اللبن غزيرة او بكيئة وجمعها لبن ولبن ثم قال وابن اللبون ولد الناقة

اذا استعمل السنة الثانية وظاهر هذا او نصه ان اللبون اسم جنس اضيف فيهم فيكون المراد منه الافراد قلت تقدير
ان يكون اضافة اسم الجنس تفيد العموم لم يتعين ان يكون هذا مراد الشاعر اذ يحتمل ان يكون المراد بلبونه واحد
لا غير وليس في اللفظ ما يدفعه فمن اين الجزم بالعموم وفي القاموس وتنوفا كجلولا ثنية مشرفة قرب القواعل ويقال
تنوفى بالتحتية فيكون تنوفى في عبارته وهي مخالفة لما في المتن ولم يتعرض في الصحاح في مادة تنف الى تفسير
هذه الكلمة وقضية ما في القاموس المد والذي في البيت القصر فيحتمل ان يكون قصره للضرورة والله اعلم **قال** وانما
لم يتكرر في لا لانه كان في تفعل **اقول** قال الرضي النول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس
متناولك وما خوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله **قال** وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا
ابقى **اقول** المنبت المنقطع والحديث ورد في الامر بالرفق في الاعمال الصالحة وعدم الايغال فيها بعجلة وهو تردي
الى ملاله اياها وتركها فيكون صاحبها حينئذ كمن انقطع عن رفقته في السفر فان جهد راحلته اعياها او وقفت فلا
هو بالذي وصل الى مقصوده ولا هو بالذي ابقى راحلته **قال** وقول الهذلي كيف اغرم من لا اكل ولا شرب ولا
نطق ولا استهل **اقول** قول الهذلي مرفوع بالعطف على المبتدا المتقدم اي في الحديث ذلك اللفظ وفيه قول
الهذلي كذا وهو سجع لا شعر وبقيته فمثل ذلك يطل بمثناة تحتية على انه مضارع طل مبنيا للمفعول اي اهدر دمه
او بباء موحدة على انه ماض بطل مبنيا للفاعل يقال بطل هذا الشيء اذا ذهب ضياعا بغير شيء وفي الحديث انه صلى
الله عليه وسلم قال في حق المتكلم بهذه السجعات انما هذا من اخوان الكهان **قال** ولا زال منهلا بجرعائك القطر
اقول هذا عجز بيت صدره الا يا اسلمي يا دار مي على البلا يا للنداء والمنادى محذوف على راي والتنبيه كالا على
راي واسلمي امر من السلامة وهي البراءة من العيوب يا دار مي نبك ومي اسم امراة وليس مرخم مية كما
قد يتوهم وعلى البلا صاحبا اي اسلمي مع بلاك كهو والذا المال على حاله المنهل السائل بشدة والجرعاء رملة مستوية
لا تنبت شيئا والقطر المطر والقطر جمع قطرة كذا في الصحاح **قال** وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن
الا لهن مطلب **اقول** البيت لابن الرقيات ولا بارك الله دعاء بعدم البركة وهي النماء والزيادة والغواني جمع غانية
وهي الجارية التي غنيت بزوجها وقد تكون التي غنيت بحسنها وجمالها عن الحلي والزينة والمطلب اسم مفعول
او مصدر ميمي من طلبت الشيء على صيغة الافتعال من الطلب اي هل يصبحن الا لهن شخص يطلبنه ويتعشقنه
او الا لهن طلاب الحبيب يطلبن اليه هذا البيت شاهد على ظهور الكسرة على الياء للضرورة ردا الى الاصل كما في
قوله ما ان رايت ولا ارى في مدتي كجواري يلعبن في الصحراء **قال** وقول الشاعر حسب المحبين في الدنيا عذابهم
تالله لا عذبتهم بعدها سقر **اقول** يفسرون حسب في نحو هذا بيكفي والاولى ان يفسر بكاف اي عذاب المحبين
كاف فيهم في الدنيا وهذا الظرف يتعلق بحسب لا بالعذاب والفعل المنفي بلا مستقبل في المعنى لعمله في ظرف مستقبل اي لا تعذبهم

اي العذاب لهم في الاخرة

في الآخرة بعد الدنيا وسقر من اسماء النار **قال** وشذ ترك التكرار في قوله لا هم ان الحارث بن جبلة زنا على
ابيه ثم قتله وكان في جاراته لا عهد له واي امر سيئ لا فعله **اقول** هذه الابيات الاربعة من مشطور بحر الرجز وقد عرف
ان الميم المشددة في اخر الاسم الشريف عوض من حرف النداء فيقال اللهم ويسمع لاهم كما في هذا الشعر والظرف
الذي هو في جاراته مستقر خبر كان ولا عهد له حال من الضمير المستكن في الظرف ولا يصح ان يكون خبرا لا ولا
متعلقا بالعهد لان حرف الناسخ لا يتقدم عليه خبره ولا معمول شيء مما بعده لا سيما وهو مصدر وجعل المنفي
هنا ماضيا لفظا ومعنى حتى يلزم من ترك التكرار شذوذ امر ممكن الى يحتمل الاستقبال بمعنى اي واي امر سيئ
لا يفعله بعد صدور تلك الافعال القبيحة الشنيعة منه فلا يكون ترك التكرار شاذا **قال** زنا بتخفيف النون
كذا رواه يعقوب واصله زنا بالهمز بمعنى ضيق ويروى بتشديدها والاصل زنى بامراة ابيه فحذف المضاف
واناب على عن الباء **اقول** لا حاجة على رواية تخفيف النون ان ندعي ان الاصل زنا بالهمزة بل يكون من الزنا والالف
منقلبة عن يا يقال زنى يزني اذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد او الرجم وضمن الفعل معنى التعدي فعداه بعلى
اي تعدى على الله بالزنا والمراد انه زنى بامراة ابيه ثم لم اقف على ان زنا بالهمزة وتخفيف النون بمعنى ضيق و
لم اره فيه بهذا المعنى الا بتشديد النون ففي الصحاح وزنا عليه تزنية اي ضيق وانشد لاهم ان الحارث بن جبلة
زنا على ابيه ثم قتله قال ابن السكيت انما ترك الهمزة ضرورة هذه عبارة الجوهري فهي زنا عليه تزنية واما على رواية
التشديد فظاهر كلام المصنف ان المراد فعل فاحشة الزنا ولذلك قال والاصل زنى بامراة ابيه الى اخره و
هذا لا حاجة اليه ايضا بل المراد التضييق كما صرح به الجوهري وعليه فلا حذف ولا انابة اصلا فاما ان يكون الفعل
مهموزا في الاصل وخفف ضرورة كما ذكر في الصحاح واما ان لا يكون من المهموز اصلا ففي القاموس وزنى عليه تزنية
ضيق فهي لغة في المهموز ولا حاجة الى ارتكاب تلك الضرورة **قال** وقال ابو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت
ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك لا الما **اقول** ابو خراش بكسر الخاء المعجمة هو خويلد بن مرة الهذلي والجم الكثير
والالمام النزول والمعنى واي عبد لك لم يلم بالمعاصي ولو جعل الفعل مستقبلا بمعنى اي عبد لم يلم لامكن والظاهر
الاول **قال** ولو صح لجاز لا اكل زيد وشرب **اقول** ظاهره انه رد لقول الزجاج وكما يرد عليه يرد على الزمخشري كما مع
ان التكرار اللفظي منتف فيهما وتكرر الى المعنى ثابت فيهما فلا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان
يقال ان المصنف قصد مناقشتهما جميعا **قال** وقال بعضهم لا دعائية دعي عليه ان لا يفعل خيرا **اقول** هذا وجه
ظاهر الحسن لا غبار عليه فكان الاولى تقديمه على غيره من الاقوال التي ساقها **قال** وقال اخر تخفيف والاصل فلا
اقتحم ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف **اقول** وجه الضعف ظاهر وهو حذف بعض الحرف لا لمقتضي ولا ينبغي الالتفات
الى هذا القول اصلا **قال** وفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة التي

لا تصدر بدليل الاستقبال **أقول** قد يعترض بهذا بأن القرينة قامت في هذه الصورة على نفي الاستقبال وعلى إرادة
الحال فيحمل الفعل عليه لا على الاستقبال وليس الكلام فيه وأما الكلام حيث تفقد قرينة الحال وكتاب بأن قول
سيبويه وأتباعه أن لا النافية تخلص المضارع للاستقبال ظاهر في أن هذا المعنى ثابت لها كسوف فلا ينفك عنها
وحمل الكلام على ما إذا لم تقم قرينة غير الاستقبال حمل له على خلاف ظاهره فلا يصار إليه وفيه بحث **قال** وعن
الكوفيين أنها اسم **أقول** وجهه ظاهر فإنها كلمة لا يصح أصل المعنى إلا بوجودها فلا يصلح للحذف فلا يكون زائدة
وقد وجدت فيها خصيصة من خصائص الاسم وهي دخول حرف الجر عليها وقد ذكر التفتازاني في حاشيته على الكشاف
النقل عن السخاوي أنها اسم بمعنى غير ونظيره كلاما أنه مرتضى عنده **قال** كما سيمر أن كان في نحو زيد كان زيد
فاضل زائدة وإن كانت مفيدة للمعنى وهو المضي والانقطاع **أقول** لكن بينهما وبين لا فرق ظاهر فإن كان لا تخل أصل
المعنى بحذفها وأما لا فبخلاف ذلك على أنه في قوله إن كان يدل على الانقطاع نظر إذ الصحيح أنها لا تدل على
استمرار ولا انقطاع وإنما لها دلالة على المضي فقط والاستمرار والانقطاع موكول إلى القرينة **قال** سواء كان
المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم أو غائبا نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء أو متكلما نحو
لا أرينك هاهنا **أقول** عطف بأو بعد همزة التسوية مرتين وهو عنده لحن على ما قدم في فصل أم من حرف الألف وقال
هناك إن الصواب العطف بأم وقد اتفقت النسخ التي حضرت بالدرس عندنا قراءة لهذا الكتاب في القاهرة المحروسة
بجامعها الأزهري على ثبوت أو هنا مرتين وهي عشر نسخ أو أكثر منها ما هو مقروء على صاحبنا الشيخ محب الدين ولد
المصنف رحمه الله ومنها ما يقال إنه بخطه فتحتاج تصحيح والله أعلم بالصواب **قال** وقوله لا أعرفن ربربا حورا مدامعها
أقول الربرب القطيع من بقر الوحش والحور جمع حوراء أو أحور والحور شدة سواد العين مع شدة بياض بياضها وسوادها
واستدارة حدقتها ورقة جفونها وبياض ما حولها أو اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون في بني آدم بل يستعار
لها كذا في القاموس قلت والمراد في البيت الأخير إذ هو في وصف بقر الوحش وإنما هي سوداء كحل العين إلا أن يكون
أراد الأنسيات بطريق الاستعارة والمراد بالمدامع العيون سميت بذلك لأنها محل الدمع **قال** وأما الإخلاف
أقول لأنه غير محمود في ذاته وإنما حمد لما بينا وعنه في بعض المواطن من إرهاب العدو والائتمار كبة وإذعانه إلى
الحق أو غير ذلك من المصالح العوارض **قال** أي لا تتعرضوا لفتنة الشيطان **أقول** فعدل عن النهي عن الافتتان إلى النهي عن
فتنة الشيطان ليحصل المقصود من باب الأولى وذلك لأن سبب افتتانهم هو فتنة الشيطان لهم فإذا سلط النهي
على السبب الذي هو وسيلة إلى المقصود كان تسلطه على نفس المقصود بالأصالة أحرى وأحق **قال** وعلى هذا
فالإصابة خاصة بالمتعرضين **أقول** كما كان ذلك لأن المعنى في الأصل لا تتعرضوا للفتنة فيصيبكم خاصة أي
إن تعرضتم لها أصابتكم خاصة ثم عدل عن السبب إلى المسبب وعبر عن المتعرض للفتنة بلفظ الظالم تشنيعا عليه

بالصفة

بالصفة التي تكون عليها عند التعرض فثبت أن المعنى على خصوص الظالمين بالفتنة وينبغي أن تكون لفظة من في قوله منكم
لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للفتنة إلى ظالم وغير ظالم وليس كذلك لأن التعرض للفتنة والدخول
فيها طوعا لا ينفك عن الظلم **قال** ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول أي واتقوا فتنة مقولا
فيها ذلك **أقول** هذا هو المشهور بين القوم وقرره بعض المتأخرين على وجه لا يحتاج معه إلى إضمار القول فقال
لا شك أن طلب الضرب مثلا صفة قائمة بالمتكلم وليست حالا من أحوال الرجل مثلا في قولك مررت برجل اضربه إلا
باعتبار تعلقه به أو كونه مقولا فيه واستحقاقه أن يقال فيه فلا بد أن يلاحظ وقوعه صفة هذه الحيثية فكأنه قيل
مررت برجل مطلوب ضربه أو مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى أن يستحق أن يقال فيه **قال** كما قيل
في قوله جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط **أقول** أنشد المصنف هذا البيت في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب
الخامس وقبله وما زلت أسعى بينهم وأختبط حتى إذا جن الظلام واختلط اختبطا أي وطء الأرض وطأ شديدا وجن
الظلام بفتح الجيم اشتد سواده بحيث صار يحجب كل شيء والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت
اللبن إذا مزجته بالماء لكن أريد هاهنا الممذوق مبالغة نحو الدرهم ضرب الأمير ومقصود الشاعر وصف هؤلاء القوم
باللؤم والبخل وترك إكرام من نزل بهم من الأضياف وبالغ في أنهم لم يأتوا بما أتوا به مع ما فيه من اللؤم إلا بعد سعي واختلاط
ومضي جانب من الليل ثم لما أتوه باللبن قد شيب بالماء حتى صار كلون الذئب لزرقته **قال** ومثله في قول الآخر فلا
الجارة الدنيا بها تلحينها **أقول** هذا صدر بيت عجزه ولا الضيف فيها إن أقام محول الجارة منصوب بفعل محذوف على شريطة
التفسير والراجح رفعه على الابتداء لسلامته من الحذف ولمناسبته للاسمية المعطوف عليها وفيها ظرفية فضمير عائد
إلى أرض الممدوح وكذا ضمير فيها وتلحينها تلومنها يقال لحى يلحاه لحيا إذا لامه يقال للممدوح لا تلوم الجارة التي نزلت
منك في أرضك ولا تمنعها من قربك ولا الضيف في أرضك محولا إن أقام بل تكرم مثواه وتحسن إليه ولا تحوله إلى
غير تلك الأرض ترحابه ولو طالت إقامته وذلك من الكرم والفضل **قال** والثالث أن الفعل جواب الأمر وعلى هذا
فيكون التوكيد أيضا خارجا عن القياس وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري في الكشاف **أقول** نص ما ذكره في الكشاف
وقوله لا تصيبن لا يخلو من أن يكون جوابا للأمر أو نهيا بعد أمر أو صفة لفتنة فإذا كان جوابا فالمعنى إن أصابتكم لا تصيب
الظالمين خاصة ولكنها تعمكم وهذا كما يحكى أن علماء بني إسرائيل نهوا عن المنكر تعذيرا فعمهم الله بالعذاب وإذا كانت
نهيا بعد أمر فكأنه قيل احذروا ذنبا أو عقابا ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله
من ظلم منكم خاصة وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول كأنه قيل واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن و
نظيره قوله حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط أي بمذق مقول فيه هذا القول لأن فيه
سمار لون الورقة التي هي لون الذئب انتهى كلامه والوجه الأول هو ما حكاه المصنف عنه من أنه جوز أن يكون

لا تحسبين جوابا للامر والسمار اللبن الرقيق والورق بياض يضرب الى السواد كالغبرة **قال** وهو فاسد لان المعنى
حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة **اقول** لا شك في حصول الفساد بهذا الاعتبار لان عموم اصابة
الفتنة يكون لترتبها على تقوى المخاطبين لها وهو ظاهر لكن الزمخشري بري من عهدة ذلك فقد صرح بالمعنى
على تقدير الجوابية وليس ما ذكره المصنف **قال** وقولنا ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود
لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر في ائتني اتك ان تأتني اكرمك **اقول** هذا
مبني على مذهب غير الكسائي في المسئلة فاما الكسائي فلا يرجح ان يكون المقدر من جنس الملفوظ فقد اجاز
لا تدن من الاسد يأكلك ولا تكفر تدخل النار على ارادة فان تدن يأكلك وان تكفر تدخل النار نظرا الى المعنى
للقرينة المرشدة اليه ولم يقم دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائي في ذلك فلعل الزمخشري بنى عليه ونظر
الى المعنى فقدر ما قدر وفي الطيبي اشارة الى ما قلنا **قال** وقول الشاعر يقولون لا تبعد وهم يدفنونني واين مكان
البعد الا مكانيا **اقول** يقال بعد بضم العين بعدا ضد قرب كظرف ظرفا ويقال بعد بكسرها بعدا كفرح فرحا
بمعنى هلك هلاكا وقولهم في الدعاء للميت لا تبعد المعروف فيه فتح العين اي لا تهلك وقوله واين مكان البعد يشير
الى انه بالمعنى الاخر وهو ضد القرب فينبغي ان يكون عين لا تبعد مضمومة بهذا الاعتبار ولكن الرواية فيه وفي امثاله
بالفتح ومنه قول فاطمة الخزاعية تبكي اخوتها لا تبعدوا ابدا وبلى والله قد بعدوا وقد مر انشاده في فصل كلا من حرف
الكاف والاستفهام المفاد بقوله اين للانكار فهو متضمن للنفي ولذلك دخلت الا بعده كانه قيل وما مكان
البعد الا مكانيا **قال** وقول الاخر فلا تشلل يد فتكت بعمرو فانك لن تذل ولن تضاما **اقول** الشلل فساد
في اليد يقال منه شل يشل كعلم يعلم والفتك ان يأتي الرجل صاحبه وهو غار غافل حتى يشد عليه فيقتله كذا
في الصحاح والذل ضد العز والضيم الظلم وفي البيت من التفنن الالتفات الى الخطاب **قال** ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق
اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد بها ابدا ما دام فيها الجراضم اي العظيم البطن **اقول** دمشق بالدال المهملة مكسورة فميم
مفتوحة قال في القاموس وقد تكسر فشين معجمة ساكنة فقاف قال الجوهري قصبة الشام فالجراضم بجيم مضمومة
وضاد معجمة كعلابط فسره المصنف بالعظيم البطن ولم نقف في الصحاح والقاموس الا على الاكول
قال وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل **اقول** انما احتاج الى الاتيان بقوله غير مستعل
مع انه قد فرض ان المخاطب نظير المتكلم لان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من النظير بل من الادنى
ايضا **قال** والثالث لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتأكيده نحو ما منعك اذ رأيتهم ضلوا ان لا
تتبعني ما منعك ان لا تسجد **اقول** لا تتعين الزيادة فيهما لاحتمال ان يضمن منعك في الايتين معنى حملك فيكون
لا نافية وحرف الجر محذوفا والتقدير ما حملك على عدم اتباعي وما حملك على عدم السجود وان يبقى منعك في ما

منعك

منعك ان تسجد على معناه من غير تضمين فلم يثبت ادخال الثلاث حينئذ **قال** وقوله وتلحينني في اللهو ان لا احبه وللهو
داع دائب غير غافل **اقول** يحتمل تلحينني ان ينضبط بتاء الغيبة او بتاء الخطاب وقد مر ان معنى اللحي اللوم واللهو اللعب
وان يحتمل ان تكون خفيفة ناصبة فنصب المضارع من احبه وان تكون مخففة من الثقيلة فالمضارع المذكور مرفوع والجملة
خبران واسمها ضمير شان محذوف على راي الاكثر او غيره على راي المحققين اي انني لا احبه والدائب الجاد يقال
دأب فلان في عمله اي جد وتعب قلت وانما يتعين زيادة لا في هذا البيت اذا كان المراد انهن يلحينه على حب اللهو
وارتكابه اياه ويكون عجز البيت كالعذر له في ذلك فيكون مستانفا ويحتمل ان يكون لا نافية ويكون اللوم على
ترك اللهو لا على حبه ويكون عجز البيت حينئذ جملة حالية اما من فاعل تلحي او مفعوله وقصد الشاعر انه مبغض اللهو لا
محبه وان اللواحي تلمنه على ذلك في حال ان داعي اللهو جاد في الدعاء اليه غير غافل عنه يصف نفسه بالجد والثبات
عليه وعصيانه للواحي مع توفر الدواعي الى اللهو فهو عكس المعنى الاول فان وجدت قرينة تعين المراد عمل بمقتضاها
والا فاللفظ محتمل ويترجح ما قلناه بسلامته من دعوى الزيادة وهي خلاف الاصل **قال** ابو الحسن في سر العربية في
جوده البخل وجعل لا حشوا **اقول** اذا صح العرب بهذا التفسير كما هو ظاهر نقل هذا الامام الموثوق به طاح القول
بكونها نافية على تخريج غيره والله تعالى اعلم بالصواب **قال** وكما اختلف في لا في هذا البيت انافية ام زائدة
كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل **اقول** ينبغي ان يجعل قوله كذلك في محل نصب على انه صفة لمصدر محذوف و
العامل فيه اختلف الثاني اي اختلف في لا اختلافا في مواضع من التنزيل اختلافا مثل الاختلاف في لا الواقعة في هذا
البيت ويكون قوله كذلك تاكيدا لكما اختلف لا معمولا لاختلف الثاني وقوله انافية ام زائدة في محل جر على انه
بدل اشتمال من لا باعتبار مضاف محذوف اي اختلف في جواب لا انافية هي ام زائدة والرابط محذوف اي انافية
هي **قال** وربما نها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا كما ان زيادة ما وكان كذلك **اقول** لا شك ان الزيادة وقعت
صدرا في مثل بحسبك درهم وليس امتناع ذلك بالقياس على ما وكان حيث لا يزاد شيء منهما صدرا باولى من
جواز ذلك بالقياس على الباء المحدث عنه في الصدر **قال** وذلك لان زيادة الشيء يفيد اطراحه **اقول** انما يفيد
اطراحه **اقول** انما يفيد الزيادة التاكيد والتقوية وتحسين اللفظ وترتيبه نعم لازم الزيادة غالبا استقامة
الكلام عند طرح المزيد **قال** ويجوز ان يتعلق عليكم باتل **اقول** جعل الظاهر تعلقه بحرم على الوجه الاول ثم ذكر اجازة
ذكر الزجاج لكونها استفهامية وذكر هذا الكلام عقيبه فان اراد اختصاصه به ففيه ظاهر الاشكال مع جعل
ما موصولة على ما تقدم في الوجه الاول ويحتمل ان يكون المراد جواز ذلك مطلقا الا انه نظر الى قول الزجاج فقط **قال**
والصواب انها نافية على الاول زائدة على الثالث **اقول** هذا عجيب جدا فان الاول هو جعل ما موصولة وحرم ربكم
صلة وعليكم متعلق بحرم وجعل ان لا تشركوا في موضع نصب على انه بدل من ما فاذا جعلت لا نافية في هذا الوجه

كان فاسدا قطعا لاقتضائه ان عدم الاشراك محرم وهو باطل **قال** والا كان عذرا للكافرين **اقول** فيه ادخال اللام على ان الشرطية وقد تقدم نظيره **قال** ورجحه الزجاج وقال انهم اجمعوا عليه **اقول** قول الزجاج انهم اجمعوا عليه مع اعتراضه بان هذا قول اخر للخليل غير قوله ان لا زايدة وانها تؤكيدية لا ينتهض الا ان يثبت رجوع الخليل الى القول الذي رجحه الزجاج او يكون مراده بالمجمعين المتاخرين من النحاة بعد زمن الخليل **قال** ولعل هذه القراءة نافية لا غير **اقول** تقدم له التعبير بلا غير وتقدم له التصريح بان ذلك لحن **قال** ووجهه انه عليه الصلوة والسلام كان نهى قريشا عن عبادة الملائكة الى اخره **اقول** والمعنى على ذلك ما كان لبشر ان يجمع له الاستنباء وامره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين اي ان الجمع بين هذه الامور غير ثابت اما الاستنباء وامره بعبادة نفسه فظاهر الاستحالة واما الجمع بين امره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والاستنباء فباطل للتناقض على ما قرره المصنف في اخر كلامه وقال التفتازاني في تقرير كون لا نافية عطف على النفي على انه لم تقول قصد الى ان ترتب هذا المجموع على الانباء بمعنى ما كان لبشر ان يؤتى النبوة ثم ترتب على ذلك امره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة

لات

لات قال وابدلت السين تاء **اقول** هو ابدال شاذ كما في ست فان اصله سدس فابدلت السين تاء وكذا الدال **قال** والتاء لتانيث اللفظ كما في ثمت وربت **اقول** معناه ان كلا من ثم ورب صالح لان يراد به اللفظ فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء للتنصيص على ان المراد الثاني وعليه فينبغي ان ثمت عاطفة بالتانيث لا غير لان التاء اتى ان المراد بها اللفظة فيجب تانيث الضمير العايد اليها ولو لم يكن التاء موجودة لجاز التذكير على ارادة اللفظ والتانيث على ارادة اللفظة وجوز الرضي ان تكون تاء لات للمبالغة في النفي كما في علامة **قال** والتاء زايدة في اول الحين **اقول** فيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولات حين ولات اوان ولات هنا ولات حين ومما تمسك به هولاء القائلون بزيادة التاء في اول الحين قول الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم واجاب ابن مالك بان لا محذوفة كما حذفت في تالله تفتوء وهو كثير الا انه ضعيف لان فيه حذف الحرف الناسخ وبقاء معموله ولان فيه اجحافا بحذف شيئين **قال** والثالث انها تعمل عمل ليس **اقول** لمشابهتها اياها لكسر اليا اذ تصير على عدد حروف ليس مع سكون الوسط **قال** والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع **اقول** وقد يكون المحذوف هو المنصوب كقراءة من قرا في الشواذ ولات حين مناص ان يكون المرفوع اسم لات والخبر محذوفا اي ليس حين مناص لنا قال الرضي ولا يمتنع كون لات هي لا التبرئة ويقربه لزوم تنكير ما اضيف اليه حين فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول ولا قوة واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لا حين مناص كما في لا عليك قلت ظاهر كلامه انه لم ير القول بان لات هي التبرئة

ابدن

نيت التاء عليها نصوصا لا اصرح ولذلك قال ولا يمتنع كونها لا التبرئة والزمخشري قد صرح عن الاخفش بانها عنده لا النافية للجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفي الاحيان وهذا هو الذي حكاه المصنف اولا ثانيا للاخفش **قال** ونقل الفراء على انها لا تعمل الا في لفظ الحين **اقول** الذي ذكره الرضي عن الفراء انها تكون مع الاوقات كلها فبين النقلين تخالف **قال** وزعم الفراء ان لات تستعمل حرف جار لاسماء الزمان خاصة **اقول** سيسال عن ما يتعلق اذا كان حرف جر فان قلت اذا احملت نقل الرضي او لا عن الفراء انها تكون مع الاوقات كلها على ما اذا كانت عاملة للنصب فلا يكون بين النقلين تعارض قلت لان الرضي لما ذكر انها تعمل في الاوقات كلها انشد ولات ساعة مندم والرواية فيه نصب الساعة فلم يتات التوفيق بهذه الطريقة مجال **قال** وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان **اقول** هذا صدر بيت عجزه فاجبنا ان ليس حين بقاء انشده الزمخشري في الكشاف للبذري الطائي **قال** والتلذذان لات اوان صلح **اقول** قال الرضي واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى طلبوا صلحنا ولات اوان طلبوا الصلح ولات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم عوض التنوين المضاف اليه كما في يومئذ فكسرت النون الثالثة لساكن كما كسر زال اذ وقيل حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يجتمع ساكنان ثم نون بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يعترض بيوم قبل والله تعالى اعلم بالصواب

لو

لو قال وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي **اقول** اختاره الخسروشاهي من متاخري الاصوليين وكذا ابن هشام الخضراوي على ما حكاه المصنف وحكاه غيره عن ابن عصفور ايضا فكان السبب لهؤلاء من القول بالدلالة على ان جماعة من العلماء اوردوا على قول الجمهور انها حرف امتناع لامتناع مواضع كثيرة قد يظن ان الجواب فيها غير ممتنع واشكلت تلك المواضع على هؤلاء فصاروا الى انها لمجرد الربط في الماضي كما ان ان لمجرد الربط في المستقبل بل ادى اعضال تلك المواضع الى ان قال القرافي ان لو تاتي للربط تارة ولقطع الربط اخرى فيكون جوابا لسؤال محقق او متوهم وقع فيه الربط فقطعته لاعتقادك بطلان ذلك الربط كما لو قال القائل لو لم يكن هذا زوجا لم يرث فتقول لو لم تكن زوجا لم يحرم للارث اي لكونها ابن عم وهذا شيء لم يقله احد غيره **قال** تقول لو جائني اكرمته لكنه لم يجئ ومنه قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي **اقول** البيتان لامرئ القيس وقد انشد المصنف هذا اولهما في الباب الرابع في ترجمة الاشياء التي تحتاج الى الرابط وما في قوله ولو ان ما اسعى يحتمل ان تكون مصدرية اي ولو ان سعيي وموصولا اسميا اي ولو ان الذي اسعاه ويحتمل ان تكون كافة وقول القائل لو كانت كذلك لكتبت متصلة بان ليس بشيء لان هذا الاحتمال لا يندفع بكتابة بعضهم اياها غير كافة فكتبها منفصلة ويجوز ذلك كما في ما من

قوله ولكنما اسعى والتاثيل التاصيل يقال مجد مؤثل اى اصل ويروى فلو ان ما اسعى بالفاء وفي شرح الحاجبية لنجم الدين
سعيد ولو انني اسعى **قال** وقوله فلو كان حمد يخلد الناس لم يمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد **اقول** في الصحاح
الحمد نقيض الذم والخلد دوام البقاء تقول خلد الرجل يخلد خلودا واخلده الله وخلده الله تخليدا والموت ضد الحيوة
وقد مات يموت ويمات ايضا قال الراجز بنيتي سيدة البنات عيشي ولا يؤمن ان تمات قلت هذا من السريع لا من
الرجز والعادة جارية بان لا يوصف صاحب الشعر المنشد بالراجز الا اذا كان شعره ذا كان من بحر الرجز واذا كان
يموت مضارع مات فوزن الماضي فعل بفتح العين واذا كان المضارع تمات فوزن المضارع فعل بكسر العين
قال وقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم اى فلم يريكهم كذلك **اقول**
ثبت في النسخ التي رايتها فلم يريكهم باثبات الياء وكان مقتضى القياس حذفها للجازم وقد استشكل بعض
الطلبة بهراة في حلقة التدريس هذا اللفظ عند قراءته فاجبت بان راى سمع فيه القلب بجعل العين
في محل اللام فتقول راء مثل راع نص عليه في الصحاح وقد قرئ في الشواذ ان رآه استغنى بالف بعد الراء
وهمزة بعد الالف وفي التسهيل في باب التصريف في الفصل الاول من وجوه الاعلال القلب وكرر مثل راء من راى
هذا نصه ومضارع هذه يرئ بهمزة في الاخر بعد يا مثل يصفى فاذا دخل الجازم سكن الهمزة فتقول لم يرئ زيد
وجه باسكان الهمزة بعد الراء ويسوغ لك ابدال الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في نحو بئر وحينئذ
تثبت الياء مع الجازم لانه قد اخذ حظه من العمل باسكان الهمزة فلم يبق له تاثير في حذف حرف العلة كما تقول
لم يقري باثبات الياء بعد ابدال الهمزة فان قلت هذا القلب ثبت في الماضي لكن ليس فيه بل في المضارع
فمن اين لك ادعاء القلب فيه قلت قد خرج الامام ابو محمد عبد الله ابن السيد البطليوسي على ذلك قول الشاعر
كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا فقال الاصل ترأ بهمزة بعد الالف سكنت للجازم فالتقى ساكنان فحذف الالف
اولهما وهو الالف ثم ابدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة الفا نحو لم يقرا فصار كان لم ترا وكفاك بهذا الامام قدوة
يستند الى قوله اذا ثبت ذلك فلك ان تضبط يريكهم من قول المصنف فلم يريكهم بهمزة ساكنة بعد الراء ولك
ان تضبط بياء مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال في هذا المقام **قال** وقول الحماسي لو كنت من مازن
لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا **اقول** قد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل اذن من
حرف الالف **قال** ثم قال لكن قومي وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وان هانا اذ المعنى لكنني لست
من مازن بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد **اقول** ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا
ذوي عدد حالا مع اقترانها بالواو وفيه جواز تقديم مثلها خلافا لم ... الحالية ما ... على ان يكون صاحب الحال
اسم ليس لا الضمير المستكن في خبرها الظرف للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ممتنع في مثل

هذه الصورة

هذه الصورة على الاصح ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة لتمام الاستقامة بلا تكلف **قال** فهذه المواضع
ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا **اقول** قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى واتبعوا
ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان يعني واتبعوا كتب السحر والشعوذة التي كانت تقرؤها على ملك سليمان
اى على عهد ملكه وفي زمانه وذلك ان الشياطين يسترقون السمع ثم يضمون الى ما سمعوا اكاذيب يلفقونها
ويلقونها الى الكهنة وقد دونوها في كتب يقرؤونها ويعلمونها الناس وفشى ذلك في زمن سليمان حتى قالوا ان
الجن تعلم الغيب وكانوا يقولون هذا علم سليمان وما تم لسليمان ملكه الا بهذا العلم وبه سخر الجن والانس والريح
التي تجري بامره الى هنا كلامه ووجه الاستدراك الواقع في الاية ظاهر بهذا التقدير **قال** وقول عمر رضي الله عنه نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه **اقول** قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص وقد نسب الخطيبي هذا
الكلام الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي صلى
الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص قلت وكذا انسب العراقي من اصحابنا في الفروق له الى النبي صلى الله عليه
وسلم ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث فظاهره انه عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقد سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم
الحافظ في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة رضي الله عنه على حديث فيه مطلوب عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه **قال** ثم تارة
يحصل بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يحصل **اقول** اعترض بان الشرط سببية هذا التقسيم فان السبب
يقتضي ارتباطا مناسبا بينه وبين مسببه الاثر قال بعد ذلك الثاني انه لما فقدت المناسبة فقدت العلية
فحيث ينتفي المناسبة ينتفي السببية فلا يتاتى التقسيم المذكور وقد يقال ان التقسيم لم يقع بالنسبة الى المناسبة
وعدمها وانما وقع بالنسبة الى التعقل ضبطا والمنافي هو الاول لا الثاني **قال** بوجه ان ذلك هو الظاهر من ترتب
الثاني على الاول **اقول** لا نسلم انه يلزم من ترتب شيء على شيء ظهور انحصار سببيته في ذلك الشيء ولا نسلم
ان ذلك هو المتبادر الى الذهن **قال** ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو لو لم ترد والعادة
اقول لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه ولا نحذر ترتيب عليه ولا داعي الى ما ارتكبه من كون الجواب
مقررا على كل حال بل الظاهر خلافه **قال** وان العبارة الجيدة قول سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره
اقول قال بعض المتاخرين انما ذكر سيبويه هذه العبارة لان ادوات الربط كلها ... مثل ان واذا وان
مثلا للمستقبل ولو ولما للماضي وهما متنافيان فلو للامتناع ولما للوجوب فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو دلت
لو على الربط بينهما وهما ممتنعان واذا قلت لما قام زيد قام عمرو دلت لما على الربط بينهما في الماضي

وبها ولجبان فلما عرف لما وقع لوقوع غيره وان لا اذا لما يقع لوقوع غيره شكله في الاولى وظنه في الثانية ولو لجلاها
لما لم يقع في الماضي ولكنه كان متوقعا الوقوع غيره والسين تدل على التوقع ولذا سيبويه بكان احترازا عن اذ ننسلا
ولذا بالفعل المستقبل احترازا عن لما واذا بالسين للدلالة على انه لم يكن حينئذ لضرورة استقباله في مصرح بانه
لم يكن وقع ولا هو واقع ذلك الوقت لانه لو وقع فيما مضى لصدق عليه انه كان قد وقع لا انه كان قد سيقع وانه لم يزل
في الزمن الماضي كذلك وانه متوقع لوقوع غيره ونحن نقول في هذا الموضع كما حسن في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم و
انت فيهم وتامل ذلك تجده لم يات الا في مواضع نفي المستقبل او المنزل منزلة المستقبل فهذا تحرير عبارة سيبويه
قال والجواب انه مفهوم من قوله كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع **اقول** قد يرد ولا يقتضي ان المراد بما سيقع
هو الجواب فان المراد بغيره هو الشرط الا ترى انه لما قدر اللام توقيفية بمعنى عنه قال اي ان الثاني ثبت عند ثبوت
الاول وما قاله ثانيا يقتضي انه كان سيقع هو الشرط وبينهما تناف **قال** قوله عليه الصلاة والسلام في بنت
ابي سلمة **اقول** هي زينب بنت ابي سلمة عبد الله بن عبد الاسد المخزومية من الصحابيات روت عنه صلى الله
عليه وسلم وخرج لها اصحاب الستة الكتب وتوفيت سنة اربع وسبعين من الهجرة وامها هند ام سلمة بنت ابي امية
ام المؤمنين المخزومية وهي اخر امهات المؤمنين موتا ماتت في امارة يزيد بن معاوية **قال** الثالثة هي الطلبة بالسؤال
عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم **اقول** قال في الصحاح اللهج بالشيء الولوع به وقد لهج بالكسر يلهج لهجا
اذا اغري به فثابر عليه **قال** على تقدير عدم علم الله الخير فيهم **اقول** علم عدم الخير فيهم اخص من عدم الخير علم فلو عبر بالاول
كما ان اليق بمقصوده لكن لما كان عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضي عدم الخير فيهم ضرورة انهم لو كان فيه
فيهم خير لتعلق علم الله تعالى به قطعا عبر بذلك مريدا به ما تقدم لانهما متساويان في التحقق بالنسبة الى
علم الله تعالى **قال** كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي
وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب **اقول** الاصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو ما يرده
الجبل او غيره من الابنية المرتفعة في الاماكن الخالية على المصوت عنده والرمس القبر كذا في القاموس وقال
الجوهري الرمس تراب القبر وهو في الاصل مصدر قولك رمست الرجل اذا كتمته وسويته مع الارض كما ذكره
هو والسبسب بسينين مهملتين وبائين موحدتين المفازة والجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي والرمة بكسر
الراء العظام البالية ويهش بالتاء من قولك هششت لفلان بكسر العين اهش هشاشة والطرب
خفة يكون لسرور او حزن والمراد هنا الاول وقوله وان كنت رمة حال من صدى صوتي ولصوت يتعلق بيهش
وحذف مثله متعلقا بيطرب اي يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له **فان قلت** بل هذا من قبيل التنازع
قلت لا على ما يقتضيه كلام ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما فان المفهوم منه ان التنازع انما يكون في المعمول

المؤخر

المؤخر قال الرضي قد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت
واياك ضربت واكرمت **قلت** يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع **فان قلت**
قد ارتكبه الجمهور في نحو اولم ينظروا افلم يسيروا اثم اذا ما وقع فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف و
لكنها قدمت عليه لفظا **قلت** هذا الحكم ليس يتعدى الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم تنبيها على اصالة
الهمزة في التصدير والظاهر ان قول الشاعر لصوت صدى ليلى معمول يهش فقط وفي لصدى صوت ليلى ويدل
عليه قوله اولا ولو تلتقي اصداؤنا وقوله ثانيا لظل صدى صوتي **قال** وقوله ولو ان ليلى الاخيلية سلمت
علي ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر صائح **اقول**
الجندل الحجارة والصفائح جمع صفيحة وهي الحجر العريض والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال على اخيك
والضحك اليه وفرح الصديق بالصديق كذا في القاموس وزقا بزاي وقاف صاح الصدى يزقو اي صاح والصدى هنا طائر يخرج من
راس المقتول اذا بلي بزعم الجاهلية والاسمية الواقعة في محل البيت الاول حال من ضمير المتكلم المجرور بعلي ومن
جانب القبر مستقر صفة لصدى او لغو متعلق بصائح ومما يحكونه من الغرائب ان توبة هذا مات وتزوج
محبوبته ليلى المذكورة رجل فمرت ذات يوم مع بعلها وهي في هودج لها على مكان قريب من قبر توبة فاستاذنت
بعلها في الذهاب الى القبر لزيارته فاذن لها فوقفت عليه وسلمت وقالت لم اعهدك يا توبة كاذبا الست
القائل ولو ان ليلى الاخيلية البيتين فاني قد سلمت فبينما هي كذلك اذ طاير كان هناك فاحس بالبعير فنفر
طائرا بصيح فنفر البعير فسقطت ليلى على الارض ودفنت هناك الى القبر توبة وهذا من غرائب الاتفاق
والله اعلم بحقيقة الحال **قال** وقوله لا تلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما **اقول** لا تلفك
لا تجدك والراجي الآمل تقول رجوت فلانا ارجوه رجوا ورجاء ورجاوة والخلق بضمتين الطبيعة ويجوز تخفيفه
باسكان اللام والعديم الفقير بمعنى معدم كاليم بمعنى مولم ويجوز ان يكون بمعنى معدوم تنزيلا لوجود من
لا مال له منزلة العدم وفي تهذيب الازهري عن ابن الاعرابي رجل عديم لا عقل له ومعدوم لا مال له وعلى ذلك
حمل بعضهم قول خديجة رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم في حديث بدء الوحي انك لتصل الرحم وتحمل
الكل وتكسب المعدوم اي تعطي المال لمن يكتسبه لا لواحد نحو كسبت زيدا مالا والثاني نحو كسبت غيري مالا
والحديث مروي بالمجاز اي في القائل والمفعول الثاني محذوف **قال** وانما اولنا ليخش بارادة الترك لان الخطاب
للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات **اقول** قال في الكشاف لو مع ما في حيزه صلة للذين
والمراد بهم الاوصياء امروا بان يخشوا الله تعالى فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على
ذريتهم لو تركوهم ضعافا وشفقتهم عليهم وان يقدروا ذلك في نفوسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف

الشفقة والرحمة انتهى فهذا الوجه فيه موافقة للمصنف من جهة جعل الخطاب للاوصياء واما حمل الترك على ما شارفته
فنلقي فيما نورده من بقية كلام الكشاف قال الزمخشري ويجوز ان يكون المعنى وليخشوا على اليتامى من الضياع وقيل هم
يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئا فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامروا بان
يخشوا ربهم او يخشوا على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على انفسهم لو كانوا ويجوز ان يتصل بما قبله وان يكون
امرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء اقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا اولادهم
بقوا خلفهم ضائعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين
قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا
عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم كما قال القائل لقد زاد الحيوة الي حبا بناتي انهن من الضعاف احاذر
ان يرين البؤس بعدي وان يشربن رنقا بعد صاف انتهى كلام الزمخشري قال التفتازاني يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية
معلومة للمخاطب للموصول كالصفة للموصوف فكيف يكون ذلك في الشرطية الواقعة صلة واجاب بانه يكون حال الاوصياء
او المجالسين او الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة واشار الى انه لا بد من حمل تركوا على المشارفة ليصح
وقوع خافوا جزاء اذ الضرورة انه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض النحاة ان لو هذه بمعنى ان على الظاهر انتهى
فيكون حينئذ حمل الترك على مشارفته لاجل تصحيح وقوع خافوا جزاء لانتفاء الخوف بعد الموت والمصنف جعل الباعث
على حمل المذكور تصحيح الخطاب للاوصياء لانتفائه بعد الموت والاول هو الظاهر فتامله **قال** ولهذا لا تقول لو يقوم
زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان **اقول** ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل
اذ ربما عرض فيكون بمعنى حرف والمساوية في جميع احكامه **قال** فاما ابن الحاجب فلمنه قال في اماليه ظاهر كلامهم
ان الجواب يمتنع لامتناع الشرط لانهم يذكرونها مع لولا فيقولون لو لامتناع لامتناع ولولا لامتناع لوجود والممتنع مع لولا
هو الثاني قطعا فكذا يكون قولهم في لو وغير هذا القول وهو لانتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز
ان يكون ثم اسباب اخر ويدل على هذا لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع
الفساد لا اخره **اقول** قال التفتازاني وقد استحسن المتاخرون راي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع
الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لانه ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس
لجواز ان يكون اللازم اعم **قال** وانا اقول منشاء هذا الاعتراض قلة التامل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب والملزوم لا يوجب
انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى
لو شاء الله لهديكم اجمعين ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة

انتفاء

انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان
عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئني اي ان عدم الاكرام بسبب عدم المجيء كما قال الحماسي
ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر وقال المعري
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام **قال** وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء
ولو باتت باطهار **اقول** المآزر جمع مئزر بكسر الميم وهي الملحفة كالازار وشدها كناية عن ترك الجماع يمدح هؤلاء القوم
القوم بانهم اذا كانوا في الحرب اقتتلوا ولم يكن لهم سواه بحيث لا يلتفتون في هذه الحالة الى ترك الجماع موافقة
النساء وقضاء ايجاد وطرهن وان كان لا مانع يمنع من الرفث اليهن وهو المراد بقوله ولو باتت باطهار وهو جمع
اي وان كن علمت بالاطهار خاليات من الحيض واختار لفظ باتت لاشعاره بالزمن الذي يكون فيه غشيانهن
وهو الليل **قال** وقول كعب يعني النعماء اي واسمع لو يسمع الفيل **اقول** هذا عجز بيت من قصيدة كعب ابن زهير
التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم واولها بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم اثرها لم يفد مكبول ومنها
في المديح قوله لقد اقوم مقاما لو يقوم به اري واسمع ما لو يسمع الفيل لظل يرعد الا ان يكون له من الرسول باذن الله
تنويل بانت فارقت ومتبول اسم مفعول من قولهم تبله الحب اذا اسقمه وافسده والمتيم المذلل والمكبول المقيد
والتنويل الاعطاء ومفعول اري محذوف للاشارة الى انه شيء لا يحيط به الوصف والقصد ان يذهب السامع كل
مذهب على انه لا يتصور مطلوبا الا جوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شيء **قال** والكثر وقوع
هذه بعد ود او يود **اقول** وقع في عبارة ابن قاسم في شرح التسهيل عند قوله لولا التالية غالبا مفهم
تمن ان قال مثل احب واختار وتمنى وودت يود والسماع ثابت بعد تمنى وعده احب واختار في امثلة ما
يفهم تمنيا مستبعد اذ لا ترادف بينهما وبين تمنى ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله
اما لانه حاصل عنده او لمعارض يمنع طلبه **قال** ومن وقوعها بدونها قول قتيلة ما كان ضرك لو مننت وربما من
الفتى وهو المغيظ المحنق **اقول** قتيلة بقاف مضمومة فمثناة فوقية فياء التصغير هي بنت النضر ابن الحارث
قتل النبي صلى الله عليه وسلم اباها النضر صبرا فانشدته ابنته قتيلة المذكورة بعد قتل ابيها ابياتا منها محمد
ولانت نجل نجيبة في قومها والفحل فحل معرق ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق
فقال عليه السلام لو سمعته ما قتلته واستدل بهذا بعض الاصوليين على جواز تفويض الحكم الى المجتهد فقال
له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلته يدل على
ان القتل وعدمه مفوضان اليه والمانعون من الوقوع يجيبون بانه يجوز ان يكون عليه الصلوة والسلام

خبر بيتهما فيها سعا فقتل كل كلب اذا امر بقتله وان لا نامره ونحو ذلك ويجوز ان يكون من حي نزل به او شفع فيه ما قتل
ونحوه والنجيبة الكريمة الحسنة والفحل الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من اعرق الرجل
صار عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لو سننت لو انعمت واحسنت والمغيظ اسم مفعول من غاظه يغيظه
قال في القاموس الغيظ الغضب او شدته او سورته او اوله والمحنق اسم مفعول من احنقه اي غاظه فهو
تاكيد للمغيظ ولو سننت يحتمل ان اسم كان ضمير ضرك صبرا اي ما كان ضرك منك ضر كما هو الاصح من جواز تقديم
الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل ان يكون فاعلا لضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان قلت
وعلى كون لو مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلماء كثيرا من قولهم بخلاف ما لو كان كذا كقول ابن الحاجب
في كتاب الفقه بخلاف ما لو وقع ميتا وقول صاحب التلخيص بخلاف ما لو امر فيكون التقدير بخلاف وقوعه ميتا و
بخلاف امره وما زائدة بين المضاف والمضاف اليه ونحو ذلك غير وامرة هذا اقرب ما يتخرج مثل هذا التركيب عليه
قال وقول الاعشى وربما فات قوما جل امرهم من التأني وكان الحزم لو عجلوا **اقول** جل الشي معظمه والتأني
مصدر قولك تأنى في الامر اي توقف ونظر والحزم ضبط الامر والاخذ بالثقة فيه ومن تعليلية لغات و
الحزم نصب الحزم على انه خبر كان ولو عجلوا اسمها لان الحرف المصدري المقدر بمعرف يحكم له بحكم الضمير ولهذا
قرا السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا وما كان جواب قومه الا ان قالوا بنصب الاول والرفع ضعيف لضعف
الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف نص المصنف على ذلك في اوائل الباب الرابع **قال** وقول امرئ القيس
تجاوزت احراسا اليها ومعشرا علي حراصا لو يسرون مقتلي **اقول** تجاوزت الشيء وجاوزته بمعنى جزته
اي ذهبت خلفته والاحراس قيل جمع حارس كصاحب واصحاب ورده بعضهم بناء على ان جمع فاعل على افعال
لم يثبت واصحاب عند هذا القائل جمع صحب بالكسر كنمر وانمار وصحب بالسكون جمع كنهر وانهار واما قولهم في مثل
احبا وها ابناؤها فقد قيل انهما جمع جان وبان اي الذين جنوا على هذه الدار بالهدم لهم الذين كانوا بنوها وقال
الجوهري انا اظن المثل جناتها بناتها لان فاعلا لا يجمع على افعال واما الاشهاد والاصحاب فجمع شهيد وصحب الا
ان يكون هذا من النوادر لانه يجوز في الامثال ما لا يجوز في غيرها هذا كلامه وقيل الاحراس جمع حرس كحجر واحجار وحرس جمع
حارس كخادم وخدم والمعشر والحراص جمع حريص كظريف وظراف يقال حرص على الشيء كضرب وحرص كعلم ويسرون
يروى بالسين المهملة من الاسرار وهو الاظهار والاخفاء مشترك بين الضدين وقد اجيز الوجهان في قوله و
اسروا الندامة لما راوا العذاب كما اجيز في هذا البيت قال بعض شارحي المعلقات وحمله على الاخفاء اولى
لان امرأ القيس ملك والملوك لا يقدر على قتلهم علانية قلت فيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم عدم القدرة على
قتل الملوك علانية فكم من ملك قتل جهرة ولو سلم لجاز ان يحمل حرصهم على التمني وليس من شرط التمني ان يكون

مقدورا

مقدورا عليه واما ثانيا فقد روي يشرون بالشين المعجمة والاشرار الاظهار فقط فتحمل الرواية الاخرى على هذا توفيقا
بين الروايتين اولا وهذا المصدر المسبوك من لو وصلتها في محل جر على انه بدل اشتمال من ضمير كما في المجرور بعلى
قال ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن
لما كان معناه ان يدهن **اقول** الذي يظهر ان تدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف
على المجموع من لو وصلتها فهو من باب عطف مصدر على مصدر اخر وهذا هو الذي ينبغي ان يقال فانه تخريج ماش على
القواعد بخلاف تخريج المصنف **قال** ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فيكون مثله في الادحيا الاخرة **اقول**
يعني ان يكون منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو
كرة اي ليت لنا رجوعا فكون من المؤمنين **قال** وقول ميسون للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف **اقول**
ميسون غير منصرف للعلمية والتانيث وهو اسم امرأة معاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه وهي ميسون بنت
بحدل وقد ثبت هذا البيت في بعض النسخ بالواو كما اثبتناه هنا وهو الصحيح وثبت في بعضها باللام مكان
الواو وللبس عباءة وليس بصحيح فالرواية كما ذكرنا اولا وقبل هذا البيت لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف
وبعده واكل كسيرة في كسر بيتي احب الي من اكل الرغيف واصوات الرياح بكل فج احب الي من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دوني احب الي من قط الوف وبكر يتبع الاظعان صعب احب الي من بغل زفوف وخرق من بني
عمي نحيف احب الي من علج عنيف فقالت ذلك لما تزوجها معاوية ونقلها من البادية الى الشام فكانت تكثر الحنين
الى ناسها والتذكر لمسقط راسها فاستمع اليها يوما وهي تنشد هذه الابيات فلما سمعها معاوية قال لها ما
رضيت ابنة بحدل حتى جعلتني علجا عنيفا تخفق بكسر الفاء من باب ضرب خفقت الريح خفقانا وخفيقا اي دوي جريها و
الارواح جمع الريح والمنيف العالي المشرف والعباءة ضرب من الاكسية والشفوف جمع شف بفتح الشين المعجمة و
هو ستر رقيق من صوف يستشف ما وراءه كذا في الصحاح وقال في القاموس الشف ويكسر الثوب الرقيق جمعه شفوف
وشف الثوب يشف شفوفا وشفيفا رق فحكى ما تحته وكسر البيت بكسر الكاف اسفل شقة الخباء التي تلي الارض
من حيث يكسر جانباه والفج الطريق الواسع بين جبلين وبعضهم ترك القيد والدفوف جمع دف بفتح الدال وضمها
هو الالة التي يضرب بها والبكر بفتح الباء الفتي من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخي والنحيف الهزيل والعنيف
الذي لا رفق عنده ومن تفسير العلج **قال** بدليل انهم جمعوا الهاء بين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله فلو
نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي زير يوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور **اقول** هذا الشعر
لمهلهل بن ربيعة بن الحارث من بني تغلب بن وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدي قاله في الشعر حين ادرك ثار
اخيه كليب المذكور فيه واسمه وائل وكنيته ابو الماجد كذا في شرح الملا القالي لابي عبيد البكري والذنائب بالذال

المعجمة والنون واخره باء موحدة موضع كذا في الصحاح ويحتمل ان يكون جمع ذنابة وهي مكان من الوادي ينتهي اليه سيله
او مسيل ماء في الحضيض وهو القرار من الارض عند منقطع الجبل او مسيل في السلقة وهو ما ارتفع من الارض والزير من
الرجال الذي يحب محادثة النساء او مجالستهن سمي بذلك لكثرة زيارته لهن والجمع الزوار وزيرة وازيار كذا في
القاموس وفيه ايضا وقول مهلهل بيوم الشعثمين لم يفسره والظاهر انه موضع كانت به وقعة قلت في شرح
الامالي للبكري والشعثمان شعثم وشعيث ابنا معاوية ابن عامر ذهل ابن ثعلبة واسم شعثم حارثة انتهى فالظاهر
ان هذا اليوم نسب الى هذين الاخوين لاختصاصهما بالغلبة فيه او لغير ذلك لا ان الشعثمين اسم مكان وبا
بالذنائب ظرفية واي زير المراد به كليب فهو ظاهر اقيم مقام المضمر وباء بيوم الشعثمين للالصاق المعنوي كما
في اخرت زيدا بكذا ووجه الاستدلال على المطلوب بهذين البيتين ظاهر ويمكن ان يخرج على وجهين كل منهما يخدش
في الاستدلال احدهما ان يقال لا نسلم ان الفعل منصوب في جواب التمني وانما هو منصوب بان مضمرة وهي وصلتها
ماولة بمصدر مرفوع على انه فاعل يحصل محذوفا وهذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة الشرط اي فلو نبش المقابر عن كليب
فحصل اخباره باليوم الذي تم فيه على اعدائه ما تم لقر عينا فلو حينئذ هي التعليقية على بابها ولا تمني اصلا الثاني
ان يقال ليست لو للتمني وانما هي شرطية ونصب يخبر بان مضمرة بعد الشرط لمشابهة النفي والمعنى على هذا التقدير
فلو حصل نبش المقابر فالاخبار لقر عينا فهو عطف على مصدر متصيد من فعل الشرط وكذا قد اجاز واشباه ذلك اعني
قلة في الشرط بان نحو ان تأتني فتكرمني آتك تنصب تكرم من جهة ان الشرط مفروض فهو غير موصوف بالوجود حقيقة
فاشبه النفي فاجري مجراه في نصب المقترن بالفاء والواو وفي تجويز ذلك في لو اولى لدلالتها على انتفاء الشرط وضعا وهذا
الوجه الثاني اولى من الاول لان في ذلك اضمار ان في غير محلها المعروف فهو مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بخلاف
الثاني فان فيه اضمار ان في محل عهد اضمارها فيه وان كان قليلا على ان ابن مالك حكى في التسهيل ان النصب
بان مضمرة نادر في غير المواضع المشهورة جوازا ووجوبا قال وفي القياس عليه خلاف فللباحث ان يرتكب مذهب القائل
بقياسيته ويخرج البيت عليه ويمكن ان يقال ان لو من قوله فلو نبش للتمني والفعل من قوله فيخبر منصوب في جوابه
وقوله لقر عينا جواب لو الشرطية محذوفة والتقدير لو وقع ذلك لقر عينا فهذا وجه ثالث يحتمل ان يخرج ذلك التركيب عليه
قال او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني اقول يعني واللازم باطل
فانه يجمع بينهما كما تقول تمنى لو قام زيد والظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مراد الزمخشري فيكون مذهبه ان لو قد ترد
مفيدة للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها
لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى
ثبوت ان الزمخشري يوافق على مجيء لو مصدرية قال وفيه نظر اقول وجه النظر ان كلما اورده شاهدا على

انها للتعليل يجوز ان يكون لو فيه بمعنى ان او يقال التعليل مستفاد من المقام لا من نفس لو قال فالاول كقولهم
لو ذات سوار لطمتني اقول هو من كلام حاتم الطائي وذلك انه اسر في بعض احياء العرب فامرته امراة ربة المنزل ان
يفصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل دم الفصيد في المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فصدي
فلطمته جارية فقال لو ذات سوار لطمتني اي حرة لان الاماء لا تلبس السوار وجواب لو محذوف اي لهان علي ويحتمل
ان يكون للتمني فلا حاجة الى الجواب قال وقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة اقول ضمير قالها المنصوب
يعود الى كلمة ابي عبيدة وذلك ان عمر رضي الله عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه في اثناء الطريق
قبل الوصول اليها انه وقع بها وباء فاستشار في التوجه اليها والرجوع الى المدينة فاختلفوا عليه ثم اجمع رأيه
على الرجوع بعد ان اشار به جماعة من اكابر الصحابة فقال له ابو عبيدة ابن الجراح افرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر
رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله والقصة مشهورة وجواب لو محذوف اي لعذر
ولا مجال للتمني هنا قال وقوله لو غيركم علق الزبير بحبله ادى الجوار الى بني العوام اقول المراد بالحبل الذمة والعهد
شبه بالحبل في حصول العصمة من المكروه عند التمسك به ففي استعارة تحقيقية وعلق ترشيح والذي يظهر ان غرض
الشاعر ذم مخاطبيه بانهم لا قوة لهم ولا منعة يحمون بها من التجأ الى جوارهم يقول لو تمسك الزبير بذمة غيركم لم يلتفت الى
جوار قومه واستمسك بهؤلاء الذين استجار بهم لكونهم من الحماية له بحيث يفوقون عصبة قومه يعني واما انتم فلستم بهذه
المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامكم بل هو متمسك بجوار قومه لا يرد عليهم لافتقاره اليه وضعفكم وذكرت هنا اني
اذ كنت في زمن الشبيبة حاضرا مجلس ربما بحلقة تدريس شيخنا واستاذنا قاضي القضاة ناصر الدين التنسي المالكي وكان
من قرينة عروة ابن الزبير العوام فقرر مباحث حسنة فانشدته بديهة قولي فيه ابديت يا قاضي القضاة مباحثا عنها
نقصر سائر الافهام ونثرت منها في الدروس جواهرا استخرجن فكرك دائم النظام واجاد فكرك في بحار علومه غوصا لانك
بحر العوام قال وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكت جنوده ضاق عنها السهل والجبل اقول لا يحتمل ان يكون
نافية وناهية والبغي الظلم والتعدي وفي الكشاف في سورة يونس وعنه عليه الصلاة والسلام اسرع الخير ثوابا
صلة الرحم واعجل الشر عقابا البغي واليمين الفاجرة وروي ثنتان يعجلهما الله تعالى في الدنيا البغي وعقوق الوالدين
وعن ابن عباس لو بغى جبل على جبل لدك الباغي وكان المامون يتمثل بهذين البيتين في اخيه يا صاحب البغي ان
البغي مصرعة فاربع فخير فعال المرء اعدله فلو بغى جبل يوما على جبل لاندك منه اعاليه واسفله قال وقيل في
الثالث اي لو كنتم تملكون اقول هذا سهو فان الثالث هو ان يلي لو معمول كان وفي الاية انما وليها اسم كان لا خبرها
محله او تاكيدا لاكتم لا الخبر على راي المجيء على الرد قال وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد اقول لا نسلم ان
الجمع بينهما ممتنع فقد اجازه امام اهل العربية سيبويه والخليل وقد مر كلام في ذلك في فصل ان المكسورة المشددة

ويأتي في الباب الخامس في الخاتمة التي تتكلم فيها على الحذف وشروطه وساق ذلك في الشرط الثالث منها وذكره
أيضا في تراجم الحروف حيث قال المؤكد ويقال التوكيد **قال** والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت
كالغصان بالماء اعتصاري **أقول** الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بريقه مثلا اذا غص شرق
شرقا فهو شرق والغصان بفتح الغين المعجمة هو ذو الغصة وهو ما يعترض في الحلق من الماء او غيره فيحصل الشرق
والاعتصار ازالة الغصة بشرب الماء قليلا قليلا يقول لو غصصت بغير الماء اخللت ازالته بالماء ولكن
شرقت بالماء الذي يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء ويشبه هذا قول بعضهم اذا محاسني اللاتي
ادل بها كانت ذنوبي فقل لي كيف اعتذر **قال** لو في طهية احلام لما عرضوا دوني الذي انا ارميه ويرميني **أقول**
طهية بطاء مهملة مضمومة فهاء مفتوحة فياء مثناة تحتية فهاء [illegible] بني تميم منسوب الى امهم والاحلام العقول
ومنه أم تأمرهم احلامهم بهذا والواحد حلم بكسر الحاء وسكون اللام وعرضوا اعترضوا يقول لو كان فيهم عقول
لما دخلوا بيني وبين خصمي معترضين دونه **قال** كما قيل في فهلا نفس ليلى شفيعها **أقول** هذا العجز والبيت بتمامه و
نبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها وقد انشده المصنف في فصل الا بالفتح والتشديد من
حرف الالف وفي النوع السابع من الجهة السادسة من الباب الخامس **قال** وقال الفارسي هو من النوع الاول والاصل لو
شرق حلقي هو شرق **أقول** ويكون في الجواب ضمير هو ان يكون لو داخلة في البيت الاول على كان الثانية وبغير
الماء حلقي شرق جملة في محل نصب على انها خبر كان وتكون لو في البيت الثاني داخلة على كان ايضا محذوفة اما شانية
او غير شانية اي لو كان هو في طهية **قال** وقال المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتب
أقول يحتمل ان يضبط الشق بفتح الشين على ان المراد لو القي في الفرجة التي بين جانبي راس القلم وبكسرها على ان
المراد احد جانبي الراس اي لو القي في احد شقي الراس ما غير خطا **قال** والنصب احسن **أقول** لان المعنى عليه اي لو
القيت في شق قلم وهذا مراد الشاعر بحسب الظاهر واما على الرفع فيكون المعنى ولو حصل قلم او لو لبس قلم ولا تحصل
بتقدير حصل المعنى المراد الا بامر بعيد متكلف والحصل بتقدير لو لبس ظهور المقصود بخلاف النصب فانه يدل على
المراد فكان اوجه من الرفع ومنه كلام ابن الحاجب في الامالي اشارة الى هذا **قال** كما يقدر في زيدا اخشيت عليه **أقول**
تقديره لابست زيدا خشيت عليه اذ لا يمكن تقدير فعل بمعنى المذكور ولفظه اي حسبت زيدا اذ ليس المعنى عليه ولا تقدير
فعل من الاهانة ونحوها اذ ليس المراد ان المتكلم اهان زيدا فيقدر اعم الافعال وهي الملابسة لانه متيقن ان يمتنع ان
يتحقق فعل بدون الملابسة فان قلت جعل البيتين من باب الاشتغال منظور فيه لان المنصوب في هذا الباب
شرطه ان يكون مما يصح الابتداء به لو رفع وقلم ههنا نكرة لا مسوغ لجعلها مبتدأ قلت اذا بنينا على ان النكرة في سياق
الشرط لها عموم كما ذهب اليه اهل الاصول فالمسوغ موجود **قال** كما في لو في قوله اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته **أقول**

فقل لي

هذا صدر

هذا صدر بيت عجزه فقام بفاس بين وصليك جازر والمراد ببلال هذا امير البصرة وقاضيها بلال بن ابي بردة
عامر ابن ابي موسى الاشعري والفأس السيف والمراد بوصليها الناقة التي يخاطبها المفصلان اللذان يحملان الجزء
والجازر اسم فاعل من جزر الناقة اذا نحرها فان قلت ما وجه دخول الفاء الرابطة للجواب على الماضي المتصرف
المتجرد وهو قام قلت لانه دعاء فهو مثل جئتني فبارك الله فيه وهنا فعلان محذوفان تفسيرهما المذكور اي
اذا بلغ ابن ابي موسى بلغته بالالف الاول مبني للمفعول والثاني للفاعل **قال** لان مثل ذلك يجيء في الشعر كقوله
نحن عن فضلك ما استغنيا **أقول** انشد المصنف هذا البيت فيما تقدم في الفصل الاول من فصول اذا
التي صدرها الخروج عن الاستقبال وصرح هناك بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر فلم يكن له بعد ذلك
ان يخرج النثر عليه وقد وقع له ارتكابه في غير الشعر في مواضع من هذا الكتاب **قال** ويشهد له انها تأتي مؤخرا
بعد اما كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني **أقول** الاصطبار افتعال من الصبر وهو
حبس النفس عن القلق والجزع نقيض الصبر والنوى البعد والوجد الذي ينويه المسافر من قرب او بعد والظاهر ان
الشاعر اراد به الفراق مجازا من باب اطلاق المسبب على السبب ومراده بالوجد الحزن وكان يبريني اي ينحت جسمي كما يبرى
السهم **قال** وذلك لان لعل لا تقع هنا **أقول** لما تقرر انه لا يفصل بين اما والفاء بجملة مستقلة بل بجزء مما
هو واقع بعد الفاء في الاصل فلو جعلت ان هنا بمعنى لعل لزم الفصل بجملة مستقلة وهو باطل **قال** وفي قوله
ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم **أقول** العيش الحياة والفتى الشاب وتنبو تتجافى
وتتباعد والحوادث جمع حادثة وهو ما نزل من نوازل الزمان ومصائبه والملموم المستدير الصلب اي يكون الفتى حجرا موصوفا
بهذه الصفة اي لا تؤثر فيه الحوادث ولا يبالي بها **قال** وقوله ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا
وازنما **أقول** هذا كلام من اخذ الخوف بمجامع قلبه يقول لو ان الذات التي اختارها عصفورة لجبل الجبن وشدة الجزع
انها فرس مسومة اي معلمة تدعو هذين الشخصين للقتال **قال** كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب
الرماح **أقول** في الصحاح كان يقال لابي براء عامر ابن مالك بن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فجعله لبيد ملاعب
الرماح لحاجته الى القافية وانشد ما ذكره المصنف قلت والظاهر ان المراد بحي نقيض الميت لا مرادف القبيلة
قال وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لآية لقمان و
لا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون
في الاعراب **أقول** قول المصنف رحمه الله وسامحه ولوح بقصور نظر هؤلاء الائمة مع التبجح بالاهتداء الى ما لم
يهتدوا اليه ثم بان انما اهتدى اليه دونهم ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الآية التي اوردها ليست مما الكلام فيه
لانها مصدرية او للتمني والكلام انما هو في لو الشرطية وقد كنت قديما مما يزيد على ثلاثين سنة في ابتداء

سطا العنق لهذا الكتاب في كرت في تلك شيخنا قاضي القضاة ناصر الدين الزبير التنسي فاستحسنه وكتبه على حاشية
نسخته ثم رايت في شرح الحاجبية للرضي ما قلته وذلك انه قال اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في فلان لو بمعنى ان
المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني وقد وجدت المسئلة ايضا في كلام ابن الحاجب نفسه و
ذلك انه قال في منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب ثم في كلام المصنف ادخال اللام
على جواب اذا الشرطية وقد سبق لي رات **قال** ووجدت اية الجر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين **اقول**
هذا الكلام ثابت في بعض النسخ ولا دليل في الاية على الزمخشري لاحتمال انه يرجح فيها تعلق الظرف بفعل
والجملة متعلقا باسم الفاعل **قال** واجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله لو شاء طاربه ذو
ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل **اقول** الميعة بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فعين مهملة فهاء النشاط
واول جري الفرس واللاحق الضامر والاطال جمع ال بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة وهي الخاصرة ويقال لها ايضا
اطل بكسرتين كابل وابل ويقال لها ايضا ايطل وجمع هذه اياطل والنهد بفتح النون وسكون الهاء اي جسيم مشرف
وخصل جمع خصلة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف وهي لفيفة من شعر كذا في الصحاح **قال**
وقوله تاما في ذلك لو تحريك طا صنعت ماحدي بناهي بل ابن شيبا انا **اقول** انشد الجوهري هذا البيت
منسوبا للقيط ابن زرارة ولم ينشده بلو وانما انشده بلم وقال ومعنى تيم الله عبد الله واصله من قولهم تيمه الحب
اي عبده وذلله فهو متيم ويقال ايضا تامته فلانة هذا كلامه **قال** والغالب على المنفي تجرده منها **اقول** ظاهر العبارة
ان المنفي مطلقا سواء كان منفيا بلم او بما تجرد عن اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا تدخل على لم اصلا ويمكن ان
تجعل الالف واللام في المنفي للعهد الذكري والمعهود اقرب شيء الى هذا الكلام وهو المنفي بما وقد يقال كان الاولى ان
يقول والغالب على النافي تجرده منها فان اللام انما تتصل بحرف النفي او تتجرد عنه لا بالفعل المنفي حرا سار المنفي
صنعه للجواب لا للفعل وحده **قال** ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بها كقوله اما والذي لو شاء
لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي **اقول** يمكن ان يكون وجه الشذوذ في البيت ادخال اللام على
جواب اذا الشرطية وذلك لان اللام الاولى الداخلة على ان ليست الموطئة لان القسم ملفوظ به وهي انما تدخل على جرا.
ان شذوذا ولو ثبت هذا الكلام فيه مشروح ما للمصنف وغيره في قولهم والاكمال كذا لكن تصريح المصنف بان اللام
الثانية لام جواب القسم يابى ذلك فتامله **قال** وورد جواب لو الماضي مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير لو شئت قد
نقع الفؤاد بشربة تدع الحوايم لا يجدن غليلا **اقول** انشد الجوهري هذا البيت في الصحاح في مادة وجد ونسبه
للبيد مستشهدا به على انه يقال في مضارع وجد يجد بفتح الياء وضم الجيم وانها لغة عامرية وقال ابن بري البيت
لجرير لا للبيد ويقال ونقع الماء العطش نقعا ونقوعا سكنه وفي المثل الرشف انقع اي ان الشراب الذي

يرتشف

يرتشف قليلا قليلا اقطع للعطش وان كان فيه بطوء والضمير المستكن في نقع عائد للشرب والريق وثم
مضاف محذوف اي نقع عطش الفؤاد والحوايم في الاصل الطيور التي تحوم حول الماء اي تدور واراد بها جوانح الفؤاد
مجازا والغليل حرارة العطش ووقع في صحيح البخاري في باب رجم الحبلى في الزنا في حديث ابن عباس الطويل الذي
فيه ذكر البيعة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ما نصه قال لي عبد الرحمن ابن عوف لو رايت رجلا اتى امير المؤمنين
عمر فقال يا امير المؤمنين هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا انتهى ففيه ورود جواب لو وشرطها
جميعا مقرونين بقد وفلان المشار اليه بالبيعة هو طلحة ابن عبيد الله وقع ذلك في فوايد البغوي وثبت في صحيح البخاري
ايضا في ابواب الخمس من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال
البحرين قد اعطيتك هكذا وهكذا ذكره في باب ومن الدليل على ان الخمس لنوايب المسلمين وهو نحو الاول كذا ذكره
في باب ما اقطع النبي صلى الله عليه وسلم من البحرين **قال** ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير
ايضا لولا رجاؤك قد قتلت اولادي **اقول** هذا عجز بيت صدره كانوا ثمانين او زادوا ثمانية وقبله ماذا ترى في عيال
قد برمت بهم لم احص عدتهم الا بعداد وقد انشد المصنف كلا البيتين في فصل اذ **قال** قيل وقد يكون جملة
اسمية مقرونة باللام او بالفاء كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون وقيل هي جواب لقسم
مقدر **اقول** القول الثالث هو الذي ذكره المصنف قبل الكلام على الانجويد قصا اند وله وادعى ان القول بانها جواب
لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية قول فيه تعسف وهذا الذي زعم تعسفه صدر به الزمخشري كلامه في الاية
وذلك انه قال فان قلت كيف اوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت لما في ذلك من الدلالة على اثبات
المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم لذلك فان قلت فهلا قيل لمثوبة الله خير قلت
لان المعنى لشيء من الثواب خير لهم ويجوز ان يكون قوله ولو انهم امنوا تمنيا على سبيل المجاز عن ارادة الله ايمانهم و
اختيارهم له كانه قيل ليتهم امنوا ثم ابتدئ لمثوبة من عند الله خير انتهى كلامه ولم يصرح بكون الجملة على تقدير التمني جواب
قسم مقدر فيحتمل ان تكون اللام لام الابتداء او لام قسم مقدر اصلا فيكون هذا قولا ثالثا في الاية وقال التفتازاني
يرد على السؤال يعني سؤال الزمخشري ان الاسمية لا تصلح جوابا للو اما لفظا فلاطباق النحاة على انه لا يكون
الا فعلية ماضوية واما معنى فلان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم واتقائهم ولا تنتفي بانتفائهما فالاولى ان الجواب
محذوف اي لاثيبوا وعلى الجواب يعني جواب الزمخشري عن السؤال المذكور ان الاسمية انما تدل على ثبات الجملة لو لولها
وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبة لهم والجواب انها ماضوية تقديرا اذ الاصل لاثيبوا
مثوبة فعدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من
عند الله خير تحسرا لهم على ما تركوا ترغيبا لمن سواهم في المثوبة والتقوى **قال** وقوله على سبيل المجاز عن

اللارادة لان التمني على الله تعالى محال عند المعتزلة بخلاف ارادة ما لا نفع واما عند اهل الحق القائلين باستحالتهما جميعا
فلا يجوز حملها على التمني الاعتقادية على معنى انهم بحال يتمنى العارف ايمانهم واتقائهم تلهفا عليهم هذا كلامه قلت وفي
شرح الحاجبية للرضي واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله فاللام جواب القسم لا جواب لو اذ لو كانت
جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله قال وقول الشاعر قالت سلامة لم يكن لك عادة ان تترك الاعداء حتى تعذرا
لو كان قتلي يا سلام فراحة لكن فررت مخافة ان اوسرا اقول هذا امثال القران جواب لو بالفاء وعليه فراحة خبر مبتدا
محذوف اي فهي راحة فيكون الفاء داخلة في جملة اسمية قلت ولا يتعين هذا الاحتمال ان يكون قوله راحة معطوفا على
على قتلي وجواب لو محذوفا اي لثبت ويدل عليه قوله لكن فررت عنك ان مراده الاعتذار بعدم ثباته بانه لو تحقق حصول
الموت والراحة من ذلك الاسر لثبت في موقع الجدال لكن خاف الاسر المفضي الى المضرة والذل ففر وتعذر ويحتمل ان
يكون مبنيا للمفعول من قولك عذرته اي صيرته معذورا ويحتمل ان يكون مبنيا للفاعل من قولك اعذر الرجل اي صار
ذا عذر او من قولك اعذر من في الامر اذا بالغ فيه واسم يكن اما ضمير مذكر يعود الى الفرار المفهوم من السياق او
ضمير مؤنث يعود الى مادة الخصلة او الفعلة المراد بها الفرار وعادة خبر يكن ولك كان في الاصل صفة لها فقدم فانتصب
على الحال وقوله ان تترك الاعداء خبر مبتدا محذوف اي عادتك ترك الاعداء ويحتمل ان يكون هذا الكلام وقع على طريق
الاستفهام الانكاري وحذفت الهمزة لعدم الالتباس والاخفش او مقتضيا اي لم يكن قتل الاعداء حتى
يعذر عادة لك فيكون ان وصلتها اسم يكن وعادة خبرها **لولا** قال والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشتق و
الموجود الامر اقول دخل اللام على جواب الشرطية وقد تقدم له نظير ذلك مرات ومن المشكلات لولا ايضا قوله تعالى
ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك ان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا وقصة ذلك
ان ينتفي الهم لوجود الفضل وقد هموا وجوابه ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع
على حقيقة الحال قال وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمي
ذلك اقول القول الاول هو ان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف هو قول الكسائي كما في لو مثل لو ذات
سوار لطمتني قال الرضي وهو قريب صحيح وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت
على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعنى لا ايضا باق
على ما كان كما يبقى مع غير لو من حروف الشرط فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فيقتضي لو انتفاء
وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كما افادة لو
في قولك لو لم تاتني اهنتك لكن منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا كلمة برأسها وليس لو الداخلة
على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر وهو منتف هنا وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في

غير الدعا

غير الدعا وجواب القسم الا مكررا في الاغلب ولا تكرير بعد لولا والقول الثاني هو ان لولا رافعة للاسم الواقع
بعدها لنيابتها عن الفعل المحذوف فلم اره الى الآن والذي اثبته في الجنى الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها
مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو ولا تنيك ولا تعطف بلا بعد النفي وهذا
ليس يوافق القول الثالث الذي حكاه المصنف واما القول الثالث وهو كون الاسم مرفوعا بلولا فهو مذهب
الفراء ونقلوا عنه انه علل ذلك لاختصاصها بالاسماء ورد بان ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع ايضا فالحرف
المختص بالاسم اما ان يعمل الجر فقط كحرف الجر واما ان يعمل النصب والرفع ككان واخواتها وما الحجازية اما عمل الرفع
فقط فلا نظير له قال وتصير ان وصلتها مبتدا محذوف الخبر وجوبا او مبتدا لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على
الخلاف السابق في فصل لو اقول هذا اللفظ وهو قوله او مبتدا لا خبر له تقدم له في فصل لو ثبت في بعض
النسخ وهو مشكل فان الشيخ على انه فاعل بثبت محذوفا لا يتاتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع
بعد لولا بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال الخبر له اخره فتامل قال ونحى
جماعة ممن اطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه
لسالا اقول انشد المصنف هذا البيت في المثال الرابع من الجهة الثانية في الباب الخامس ومعنى يذيب يسيل
قال الجوهري ذاب الشيء يذوب ذوبا وذوبانا نقيض جمد واذابه غيره فان قلت ما التفريع يقتضي مناقضة العجز
للصدر اذ قضية الكلام في العجز عدم السيلان وانما عبر بالمضارع اما لاستحضار الصورة العجيبة ليشاهدها
السامع او لقصد الاستمرار قلت المراد انه لولا امساك الغمد له لسال منه فالمنفي هنا سيلان خاص فلا
ينافي الاول والرعب بضم الراء وسكون العين الخوف ومنه يتعلق به والعضب بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة
فموحدة السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف ويقال له ايضا الجفن وما احسن قول ابن الفتح
سبط التعاويذي يمنا السيوف وهنيئة شاركها قبل الاغماد اجفانا قال وليس بجيد لاحتمال تقدير
يمسكه بدل اشتمال له اخره اقول يعني ان اللحن ليس بجيد لامكان حمل التركيب على ما يكون مستقيما لا لحن فيه
ثم ذكر توجيه ذلك وقد اسلفنا في فصل بيد من حرف الباء الموحدة ان ابن مالك رحمه الله خرج ما وقع في بعض طرق
الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام نحن الاخرون السابقون يوم القيامة بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا
على ان الاصل بيد ان كل امة فحذفت ان وبطل عملها فهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعري ايضا فيكون الاصل فلولا
ان الغمد يمسكه قال ابن مالك وهذا الحذف في ان نادر لكنه غير مستبعد في القياس على حذف ان فهما اختان في
المصدرية وشبيهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله عنه ولولا بنوها
حولها لخبطتها قال وعلى الابدال والاعتراض واحد الخبر من قال به تخريج قول تلك المرأة فوالله لولا الله تخشى عواقبه

لان جواب لولا منتف والصدر
تقتضي وجود السيلان لانه
يذيب تسيل لا اسالة لا كان السيلان

لم تزعزع من هذا السرير جوانبه **اقول** ويتجه ايضا على حذف ان وابطال عملها كما مر عن ابن مالك وغيره واشار بتلك
المراة الى المراة التي يذكر ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب مر بها ذات ليلة في جوف الليل وهي في بيتها فسمعها تقول تطاول
هذا الليل واسود جانبه وارقني ان لا خليل الاعبه فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه فسال عنها
فاذا زوجها بعث في جيش الغزو فيقال انه سال ابنته حفصة ام المؤمنين كم تصبر المراة عن زوجها فقالت ستة
اشهر فجعل ذلك حدا ينتهي اليه غيبة الرجل عن زوجته والله اعلم ارقني اسهرني والخليل هنا الزوج وزعزع حرك
قال وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضمائر **اقول** سلف ذلك في فصل عسى من حرف العين المهملة
حيث ذكر ان الاخفش ذهب في نحو عساك وعساه الى انه عسى باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب
مكان ضمير الرفع ورده بامرين احدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبت في المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا واما
قوله يا ابن الزبير طال ما عصيكا فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك **قال**
وقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا **اقول** البيت لجرير والنيب المسان من
النوق الواحدة ناب وبني ضوطرى حي من العرب والضوطرى الرجل الضخم الذي لا غناء عنده والكمي الشجاع المتكمي
في سلاحه لانه كمى نفسه اي سترها والمقنع الذي على راسه بيضة حديد **قال** الا ان الفعل اضمر اي لولا اعددتم و
قول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يرد ان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عدة في
الماضي **اقول** يمكن دفع هذا الرد بان لولا قلما تستعمل في المضارع الا في مواضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان
يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فعلى ما قدره النحاة وصح ان المراد تحضيضهم على ان يعدوا في المستقبل قتل
الكماة مع ما في هذا من تضمين توبيخهم على ترك هذه الخصلة في الماضي فانهم افتخروا بالكرم ولم يفتخروا بالشجاعة
فوبخهم على عدم الاتصاف بها وحضهم على الافتخار بما يتصل بالكرامة وقتل الكماة **قال** وكقوله عاف تغير
الا النؤي والوتد **اقول** هذا وصف لمنزل رحل عنه فصار على هذه الحالة عاف دارس يقال عفى المنزل يعفو اذا
درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤي بهمزة بعد النون على وزن قفل حفيرة حول الخباء يصنع
لئلا يدخل ماء المطر **لوما قال** ويرده قول الشاعر لوما الاصاخة للوشاة لكان لي **اقول** الاصاخة الاستماع
قال ابو دواد وتصيخ احيانا كما استمع المضل لصوت ناشد والوشاة جمع واش وهو الساعي بالنميمة و
الكذب فالمحكي اذ لوما في البيت لتنافي كون ما بعدها لا يتاويله كونا بتخصيصه **لم قال** حرف جزم لنفي المضارع
وقلبه ماضيا **اقول** هذا ظاهر مذهب سيبويه وهو انها تدخل على لفظ الماضي فتصرف الى لفظ المضارع ومعنى
المضي باق فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال في الجنى
الداني والاول هو الصحيح لانه نظير اذ وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثالث لا نظير له **قال** كقوله لولا فوارس

لوما

لم

من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار   نعم بضم النون واسكان العين المهملة قبيلة والاسرة بضم الهمزة
الرهط الادنون ويجوز رفعه عطفا على فوارس وجره عطفا على نعم ويوم الصليفاء يوم من ايام العرب كانت فيه والصليفاء
تصغير الصلفاء وهي الارض الصلبة فان قلت بم يتعلق هذا الظرف قلت بمحذوف تقديره لولا ان فوارس يوم
الصليفاء وقد اجازوا تعلق الظرف بالشان في الحديث كما في قوله عليه الصلاة والسلام اني لاعلم اذا كنت علي غضبى
اي لاعلم شانك اذا كنت وكما في قوله تعالى هل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ولا يصح تعلقه
بلم يوفون بالجار لانه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه ومعنى لم يوفون لم يفوا بذمة الجار وعهده فحذف المضاف
وقوله في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر   يعني انه لا فرار من الموت ولا محيص عنه فان كل
يوم من ايام الحي لا يخلو من احد امرين اما ان يكون اليوم الذي قدر فيه هلاكه وحضر فيه اجله او يكون اليوم الذي لم يقدر فيه
موته وفي كلا اليومين لا ينجع الفرار من اليوم ولا يتاتى فيه الاعتصام منه بحال فنسال الله تعالى ان يميتنا على الاسلام
للمسلمين ولا مغيرين بمنه وكرمه   وعليه خرج ابو علي قول عبد يغوث كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا   هذا عجز
بيت صدره وتضحك مني شيخة عبشمية وقبله الا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا فما لكما في اللوم خير ولا ليا الم تعلما ان الملامة
نفعها قليل وما لومي اخي من شماليا وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا علي وعاديا ويقال ان سبب نظمه
لهذه الابيات ان قوما من العرب اسروه وادعوا عليه انه قتل رجلا منهم ثم اطلقوه واعطوه مالا لئلا يهجوهم فقال
لا اهجوكم ولكن اهجو قومي وانشد الشعر المذكور والشمال الخلق وجمع الشمائل والعرس بكسر المهملة امراة الرجل و
مليكة اسم زوجته ومعديا عليه وعاديا اي مجنيا عليه مرة وجانيا مرة اخرى يريد انه تارة يظلم وتارة يظلم والعبشمية
المنسوبة الى عبد شمس واللوم منصوب على انه مفعول كفى والفاعل ما بيا   ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة
الفا   فينبغي حينئذ كتابة ترى بالالف لا بالياء وقد اسلفنا في فصل لو ان ابن السيد البطليوسي خرجه
على وجه اخر وهو ان يكون ترا مضارع راى المقلوب والاصل ترا بهمزة ساكنة للجازم فالتقى ساكنان فحذفت الالف
ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها بعد فتحة وعليه فينبغي كتابة ترا بالالف ايضا   واقيس من تخريجهما ان يقال في قوله
اليوم لم يقدر نقلت حركة همزة ام الى راء يقدر ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا ثم الالف همزة متحركة كما في اخره
تغيير ما اقيس يقتضي ان مذهب ابي الفتح ولا على حاد بان على القياس والشيخ في اعمال التحريك قياسي ولا قياس
في تخريج المصنف الذي ادعى انه اقيس سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها وما عداه ليس بقياسي قلت ويحتمل ان
يقال في تخريج الاية والبيت ان حركة الميم من لم اتباع اما لحركة الراء التي قبلها او لحركة اللام التي بعدها وكذا
حركة الراء من قوله اليوم لم يقدر ام يوم قدر اتباع لفتحة الدال قبلها او لفتحة الهمزة بعدها وهو وجه خال من التكلف
يقدح احتماله في الجزم بكون الفتح في الاية والبيت اعرابية   كقوله فذاك ولم اذا نحن امترينا تكن في الناس

يدركك المرء اقول الظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك على الاصل ولم يكن في الناس من يدركك المرء اذ نحن اترابا
والمرء الجدال قال وقولنا فاصحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش يؤهل اقول المغاني بالغين المعجمة
المواضع التي كان بها اهلها واحدها مغنى ومن احسن قول الغزالي الوصال معاصرنا سمعنا حمام الدوح في روضه
غنا فاذكر اربع بجانبه المغنا والقفار جمع قفر وهي المفازة لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من اثار
الدار لاصقا بالارض وتوهل مضارع اهلت يقال اهلك الله بالاهال اي جعلك اهلا له وقد فصل في هذا البيت ايضا
بالظرف بين لم وبين مجزومها والاصل كان لم يوهل سوى اهل من الوحش وقولنا انه فصل بالظرف جار على قول سيبويه
والجمهور ان سوى ظرف مكان ملازم النصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة واما على راي غيرهم فيكون سوى مفعولا به
مقدما فاصلا بين الجازم والمجزوم ويمكن ايضا على راي سيبويه والجمهور ان يكون في البيت استعملت غير ظرف
للضرورة والمصنف ادعى انه لا فصل الا بالظرف وليس يتعين كما عرفت قال كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء
القه غير واهب اقول فقيرا حال من التاء وهو المفعول النائب مناب الفاعل واغنى هو المفعول الثاني وضمير نلته عائد الى
الغنى وذا رجاء منصوب على شريطة التفسير بعامل يفسره ما بعده والمعنى ظننت غنيا في حال كوني فقيرا ثم نلت الغنى
فلم الق ذا رجاء في حال غنى غير واهب بل القاه منعما عليه محسنا اليه هذا رجل عرف قدر النعمة فشكر جزاه الله خيرا لما

لما

قال احدها انها لا تقترن باداة شرط اقول قال الرضي وكان ذلك لانها فاصلة قوية بين العامل الجزم اذ شبهه ومعمول لم يريد
بشبه الجزم اسماء الشرط لكن يقول ان لم تجيء بكرم نبي اجيء والعقول من لما ان لم تجيء قلت كلام الرضي تصريح بان حرف الشرط
هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي مثل ان لم تقم وليس كذلك وستطلع على ان المصنف ادعى على ان هذه
الاحكام الخمسة مترتبة على كون لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل فاما هذا الامر الاول فيمكن ترتبه على ذلك باعتبار ان لم لنفي عومل
معاملة الاثبات فكما ان فعل يكون شرطا يكون نفيه شرطا وهو لم يفعل كذلك وكما ان قد فعل لا يكون شرطا فكذا نفيه وهو لما
يفعل لا يكون شرطا قال والثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال اقول نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال
التكلم وهذا هو المراد بقولهم ان لما للاستغراق نص عليه ابن جني وورد على الشلوبين فقال الذي غره قولهم عصى ابليس
ربه ولما يندم وعصى فرعون ربه ولم يندم ولا يقولون لما فتوهم من ذلك طائفة ولو صح ذلك لكان مناقضا القول بان لما
لنفي قد فعل وقد فعل انما هو للزمن القريب من الحال لا للماضي المستغرق وانما يشير بالمثال الاول الى نفي ندم ابليس في زمان
ما هو قريب من الحال ولا يلزم من ذلك ان لا يكون ندم قبل هذا الاستناد لم يندم في هذا الزمان مع طوله فانه لا يندم قبل ذلك لا غرو
وهذا انما جاء من قبل المعنى كما بينا لا من قبل اللفظ لما فتوهم ابو موسى انه جاء من جهة لفظها قلت هذا وارد على المصنف فقد منع
الاندلسي معنى الاستغراق في لما وحكى قال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه قال ولهذا جاز لم يكن ثم كان
ولم يجز لما يكن ثم كان اقول وذلك لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد

في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي الى الحال قال ولا يجوز قمت فلما اقم لان معناه
وما قمت الى الان اقول لم يظهر لي كون امتناع قلت فلما اقم مرتبا على امتناع النفي بعد لما اذ لا مانع ان يكون قيام المخاطب
متيقنا بعدم يعقبه قيام المتكلم واستمر انتفاؤه الى حال التكلم قال والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال
اقول هذا ظاهر لانها لنفي قد فعل وقد تقرب الماضي من الحال فيكون لنفي ما هو قريب من الحال بخلاف لم فانها لنفي فعل
ولا تعرض فيه لقرب ولا بعد قال والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم اقول والعلة في ذلك ان لما لنفي قد
فعل وقد تقرب الماضي وهي مفيدة للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع وجعل الرضي نفي لما للامر المتوقع
غالبا لا لازما قال وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم قال والخامس ان منفي لما جائز الحذف
لدليل اقول يعني انها لنفي قد فعل وقد تقرر في جواز حذف مدخولها كما في قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا
وكان قد فكذا لما حملا على الاثبات لكن ما تقدم للما في هذا الحكم امر ليس بظاهر لانها لنفي فعل وهو لا يجوز حذفه لقيام
الدليل عليه فان كان ذلك العلة معتبرة فليقل بها هنا قال وتقال ايضا حرف وجود لوجود وبعضهم يقول حرف وجوب
لوجوب اقول القول بانها حرف هو مذهب سيبويه قال بعضهم هو الصحيح ورجحوا باشياء منها قوله تعالى فلما قضينا
عليه الموت ما دلهم على موته الاية وقوله تعالى فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون فما بعد اذا النافية واذا الفجائية
لا يعمل فيما قبلها ومنها احتياجهم على زيادة ان بعدها ولو كانت ظرفا لاضيفت الجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم
الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما التعليقية حرف عند سيبويه
يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية قلت وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود وقولهم حرف وجوب لوجوب
لام التعليل قال وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة انها ظرف بمعنى حين اقول والظاهر ان
عندهم لا خالية عن معنى الشرط الا ترى انك اذا قلت حين قام زيد قمت لم تكن في هذا اللفظ دلالة على سببية الاول
للثاني فكذا في قولك لما قام زيد قمت الذي هو بمعناه قال وقال ابن مالك بمعنى اذ اقول وصرح بانه فيها معنى الشرط
قال في التسهيل اذا ولي لما فعل ماض لفظا ومعنى فهو ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط وهذا اقوال ثلاثة في المسئلة
قال ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية وبالفاء عند ابن مالك اقول ووقوع
الجملة الاسمية المقرونة باذا الفجائية متفق عليه فكان ينبغي ايراد الكلام على وجه يقتضي انه محل الاتفاق راجع
لهذه وللفعلية الماضوية وكلام المصنف لا يقتضي ذلك قال نفيره وهي بمعنى سقط اقول الذي في الصحاح
وهي السقاء يهي وهيا اذا تخرق وانشق ووهي الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط ولم يقع في القاموس تفسيره وهي
السقاء بل فسره بما ذكره الجوهري ثم قال ووهى الرجل حمق وسقط قلت وكان حق وهى ان تكتب بالياء لانه
فعل ثلاثي من ذوات الياء ولكن كتب بالالف لاجل الالغاز قال والجواب محذوف تقديره قلت اقول هذا انما يحتاج

البيعلى اى القائلين بانه لما حرف شرط واما القائلون بانها ظرف بمعنى حين فلا احتياج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقه
باقول الملفوظ به والحذف اى قول العبد الله حين وهي سيفا نا **قال** قال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت
نفسا او اثنين **اقول** في القاموس الغنث ان يشرب ثم يتنفس ومعناه كالعلم **قال** فاما المركبة من كلمات فكما تقدم في د
انكلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وابي جعفر وحفص بتشديد نون ان وميم لما فمن قال الاصل لمن ما فابدلت النون ميما
فادغمت فلما كثرت الميمات حذفت الاولى وهذا القول ضعيف لان حذفها الميم استثقالا لم تثبت **اقول** لم
يتقدم المصنف كون لما في هذه الاية مركبة من كلمات اصلا واستضعافه لهذا القول غير ظاهر بل القول في نفسه
ساقط لا يلتفت اليه وكيف يتاتى التعليل الذي استند اليه مع ان في الكتاب العزيز ما يرده قطعا وذلك ان
قوله تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى امم ممن معك وقد اجتمع فيه ثمان ميمات متوالية
لا يفصل بينهن فاصل قال صدري الامام ناصر الدين ابن المنير وهذا من الغرائب اذ تنكر ثمان في امثال ولا يفطن الذهن
لذلك ولا يحس اللسان منه بثقل ولا السمع بنبو وهذا من خصائص الكتاب العزيز وبيان اجتماع هذا العدد في
قوله وامم ممن معك ان في امم ميمين وفي تنوينا قلبت ميما للملاقاة بميم من وميم من ونونها قلبت ميما للملاقاة بميم
وهذا النون قلبت ميما للملاقاة بميم مع فجاءت الثمانية **قال** واذا كانت فعلا فهلا كتبت بالياء فهلا اماله قاعدة
الامالة **اقول** رسم المصحف سنة متبعة لا تجري على قياس رسوم الخط المصطلح عليه فكم في خط المصحف من اشياء
خارجة عن القياس كما صرح به المصنف في فصل لا ثم ان الامالة في التلاوة متعلقات بالرواية فكان القاري لم
يرد بها الامالة فان الاتيمين شيء منهما من الوجهين **قال** واختار ابن الحاجب انها لما الجازمة حذف فعلها
اقول ظاهر كلام ابن الحاجب انه يخرج هذا القول وكلام المصنف ليس ظاهر في ذلك **قال** وفيه نظر **اقول** هذا من
باب التغيير في الوجه الحسان **قال** احدها ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان التوفية لم تقع وانها ستقع **اقول**
ليس هذا بحرج قوي لان التوفية اذا كانت ستقع ولا بد فهم لم يهملوا ولم يتركوا **قال** الثاني ان منفي لما متوقع الثبوت
كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت **اقول** لا نسلم ان منفي لما متوقع الثبوت دائما حتى يتم هذا بل قد لا يكون كذلك
نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم وقد مر ان الرضي صرح بان توقع الثبوت في منفيها غالب لا لازم سلمنا انه لازم لكن
لا نسلم ان ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولذلك كانوا لا يترسلون في الافعال
القبيحة ولا يبالون بارتكاب المناهي ظنا انهم تركوا سدى وان الاعمال المامور بها غير نافعة وان المنهي عنها غير ضارة
ويقولون ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى وما نحن بمبعوثين فهم يتوقعون الاهمال برايهم الفاسد ولا يشترط
في توقع الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا بلما بناء على ان غيره متوقع لثبوته كما انه قد لا يلزم في
افادتها التوقع كون المتكلم بها هو الذي يتوقع بل يفيد التوقع وان كان غير المتكلم هو المتوقع كما يقول المؤذن قد قامت

الصلوة

الصلوة لقوم ينتظرون الصلوة ويتوقعون قيامها **قال** واما قراءة ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فيحتمل وجهين
احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة وتلخيصه لما مثلك الاوجه والثاني ان تكون نافية وكلا مفعول باضمار ارى ولما بمعنى
الا **اقول** قدم المصنف في ان المخففة ان الثقيلة الاستدلال بقراءة ابي بكر هذه على اعمال المخففة وهو صريح في ان كلا اسمها
واعترض هنا باحتمال كون ان نافية والمنصوب مفعولا بارى مضمرا ولما بمعنى الا فكيف يتاتى له ذلك الاستدلال وقد
اسلفنا هذا الكلام هنالك **قال** واما قراءة الزهري **اقول** المراد بها ابو عمرو العلاء احد الائمة من نحاة البصرة و
ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي امام نحاة الكوفة **قال** واما المركبة من كلمتين فكقوله لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال
فاشهد الهيجاء وهو لغز **اقول** انشد المصنف هذا البيت ثانيا في اوائل الباب الخامس في المثال الاول من الامثلة
التي يتوهم فيها على ظاهر الامر ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد وثالثا في الباب الثامن في القاعدة الثانية
منه وقد اسلفنا في اواخر الالف المفردة ان اللغز بضم اللام وانه فيه معجمة تفتح وتضم وتسكن ذكر ذلك في القاموس
واقتصر في الصحاح على ضم اللام وفتح الغين **قال** على حد قوله يسوءن للبس مفاهة وتقر عيني **اقول** قد مر انشاد
هذا الصدر مع عجزه وما قبل البيت وما بعده قريبا في الكلام على لو المصدرية من فصل لو لن **قال** لان المعروف
هو ابدال النون العا **اقول** العلة خاصة بلن والدعوى عامة لها ولكم الخ **قال** بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها
نحو زيدا لن اضرب **اقول** لا ينهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها الاصلي وعملا انه موضع
مستانف وبهذا اجاب ايضا عن قوله ولان الموصول وصلته مفرد **قال** وقول المبرد انه مبتدا محذوف خبره اي
لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به **اقول** كونه لم ينطق به ليس بمقتضيا الامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف
كذلك تقدير ولا ينطق به وانما يرد عليه كونه حذف خبرا بدون كون ساد مسده ثم انه كان المبرد فصل توجيه
مذهب الخليل والكسائي فلا يتمشى لان تكرير لا مفقود وهما يقولان بوجوبه في مثل ذلك **قال** والجحد في قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال **اقول** البيت من بحر الخفيف وهو مدرج اخر صدره اللام الساكنة
من زلت وقد يقال لا نقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذلكم خبر الادعاء ولا يعينه كون المعطوف
عليه دعاء بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر **قال** وتلقي القسم بها وبلم نادر جدا كقول ابي طالب والله لن يصلوا
اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا **اقول** هذا البيت من قصيدة لابي طالب يمدح به النبي صلعم ويا مجادله
يقول في هذه القصيدة ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا ثم لا اسمح بالتلفظ بكلمة الشهادة
عند الموت هذا والنبي يامره بذلك ويحضه عليه انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء اعاذنا الله تعالى
ان يميتنا على دين الاسلام ويمن علينا بالدخول الى دار السلام بمنه وكرمه قلت ويحتمل انه يكون البيت
الذي انشده المصنف مما حذف فيه الجواب لدلالة ما بعده عليه اي والله انك لامن على نفسك وقوله لن يصلوا

لن

الملك الى اخره جملة مستأنفة لا اعراب لها للقسم قال وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله لعل تحل للعينين بعد كسنظر مستهدم
على سواك نظر وقوله لا يجب الامر بها انك عن ذلك محرك صدور ابك بالحلقة والاول يحتمل الاجتزاء عن الفتحة بالالف للضرورة
اقول واما الثاني فالرواية فيه بكسر الباء على ما صرح به المصنف في اخر الكتاب عند ما انشد هذا البيت ثانيا في اخر
الكتاب قال الجوهري ويقال حلي فلان بعيني بالكسر وبصدري وفي صدري يحلى حلاوة اذا اعجبك قلت ثم استعمالها
انشده المصنف باللام لا بالباء ولا نفي ووقع في صحيح البخاري قول الملك في النوم لعبد الله ابن عمر لن ترع لن ترع
قال ابن مالك وفيه اشكال لان لن يجب انتصاب الفعل بها وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه ان يكون
سكن عين ترع للوقف ثم شبه بسكون المجزوم فحذف الالف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ثم اجرى الوصل
مجرى الوقف ومن حذف الساكن لسكون ما بعده وقتها قول الراجز اقبل سيل جاء من عند الله ويجوز ان يكون
السكون سكون جزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي هذا الكلام ابن مالك قلت فافاد انها لغة
لبعض العرب والبيت الذي استشهد به على حذف الساكن الاول من بحر السريع لا من بحر الرجز ليت قال
حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالبا كقوله فياليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب اقول الشباب
عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة والمشيب تحول الرجل من حد الشباب
من الرجال وحد الشيب بياض الشعر هذا قول الاصمعي وقال الجوهري الشيب والمشيب واحد وفي القاموس الشيب
الشعر بياضه كالمشيب قلت وانا اتنهد والدهر ملء ذا زمانه بما سأكه في مجانبتي حرس نهايات سعوده واصبح
بني الورى بالمشيب قليلا فليت الشباب يعود واكتفي بعود من النور تبحث ادهم اترى العيادة ولهج ذلك
بلفظ التعليل والمراد انما هو العود قال وبالممكن قليلا اقول لكن اذا كان المتمني ممكنا يجب ان لا يكون للمتمني
توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا قال ورووا بالوجهين قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا
او نصفه فقد اقول من انشد هذا البيت على الكلام عليه في فصل او من حرف الالف قال ولكنه احتمال مرجوح
لان حذف العايد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل اقول لا انسلم عدم طول الصلة ههنا
بل هي طويلة بالصفة وقد صرح المصنف بمثله في فصل ما من حرف الميم فقال في قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة
جلجل فيمن رفع يوم على ان التقدير ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف العايد طول الصلة بصفة يوم قال ويجوز
ليتما زيدا لقاه على الاعمال ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير اقول لان ذلك يبطلها عن الاختصاص بالاسم
اذ التقدير ليتما القى زيدا القاه وينبغي جواز ذلك عند ابن ابي الربيع وطاهر القزويني لانهما يجيزان نحو ليتما قام زيد
لعل قال وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلق وتاويله عندنا على اضمار يوجد و
عند الكسائي على اضمار يكون اقول اذا ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجزءين كما نقله يونس فكلم العوذ الذي

ليت

لعل

من لغته رفع الجزءين بها نعم ان سمع مثل ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التاويل قال وقد مر ان عقيلا يخفضون
بها المبتدأ اقول مر ذلك في حرف العين المهملة في فصل على المشددة اللام ومر لنا هناك ضبط عقيل بضم العين
مصغرا قال كقوله لعل ابي المغوار منك قريب اقول هذا من قول كعب الغنوي يرثي اخاه وداع دعا يا من يجيب
الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب والشايع
في تعديته الى الداعي ان يقال استجاب له وقد يقال استجابه بمعنى اجابه ومنه البيت الاول واما في التعدية
ومنه البيت الاول واما في التعدية الى الدعاء فالشايع بدون اللام نحو استجاب الله دعاءه ولهذا قيل في البيت
انه على حذف مضاف اي لم يستجب دعاءه قال وقوله وجيران لنا كانوا كرام اقول هذا عجز بيت للفرزدق صدره
فكيف اذا مررت بدار قوم قال ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل
الى جانب الفعل اقول لكن القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل الا بعامله وكان الزائدة غير عاملة فكيف اتصل بها
فالاشتغال باصلاح اللفظ في منافاة هذه القاعدة ثم وقوع المرفوع المنفصل الى جانب الفعل لا يضر
اذا كان لغرض كما في قولك انا قام انتم فلو لقيتهما بالمنفصل الى جانب كان الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها وانها
غير عاملة لكان مستقيما فان قلت قد وقع للزمخشري مثل ذلك في تفسير قوله تعالى وان كانت لكبيرة الا على الذين
هدى الله فقال في قراءة اليزيدي لكبيرة بالرفع ووجهها ان تكون كان زائدة كما في قوله وجيران لنا كانوا كرام الا
وان هي كبيرة كقولك ان زيد المنطلق ثم وان كانت لكبيرة قلت قد قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشيته
ان اراد انها كانت مع اسمها مزيدة كانت خبر الابتداء وان المخففة واقعة بلا جملة ومثله خارج عن القياس
والاستعمال وان اراد انه كانت وحدها مزيدة والضمير باق على الرفع بالابتداء فلا وجه لاتصاله واستكنانه
وغاية ما يتمحل انه لما وقع بعد كانت كان بجهة المخففة من موقع اسم كان جعل متصلا مستكنا تشبيها بالاسم
وان كان مبتدأ تحقيقا والاوجه في هذه القراءة ان يجعل في كانت ضمير القصة ويقدر بعد اللام مبتدأ اي
وان كانت القصة لهي كبيرة والعجب من المصنف انه يرد القراءات السبع بادنى مخالفة للقوانين المشهورة
ويشتغل بتوجيه امثال هذه القراءات الى هذا الكلام قلت لا نعرف ضمير الشان الا بجملة صرح بجوازه ما نص عليه
في التسهيل وما ادعى الشيخ سعد الدين ان الاوجه في تلك القراءة لا يتمشى على هذا فتامله قال بدليل قوله
لعل اضاءات لك النار الحمار المقيدا اقول لعل اخر صدر البيت وقبله اعد نظرا يا عبد قيس وقد انشد
المصنف هذا البيت على فيها وزعم بعض شراح المفصل ان غرض الشاعر هجاء عبد قيس بانه يفعل بالحمار
الفعلة الشنعاء والله اعلم وانما يستعمل الحمار كما في قولك اضاءت النار وسعد يكما في البيت قال
واما كان فللجر اقول فقد اطلق بعضهم انها لا نشاء التشبيه قال او محرفة واكفا اقول هذا باب

عطف احد المترادفين على الاخر وفائدته تقرير المعنى في الذهن والمراد بكل التحرز والافك الكذب وفي القاموس الافراق و
الاختلاق من الكذب وفي الصحاح واما التحرز فكلمة مرادفة **قال** والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي و
حملا عليه فعقولا له قولا لينا تيذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك جعله على الرجاء وبصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما **اقول**
وحينئذ فلا يجب ان يكون من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال
وقد ورد لعل في القران للاطماع اي لالقاء في الطمع لان الكلام الكريم الذي لا فرق بين اطماعه وبين تحصول المطمع
فيه اولانه كلام العظيم الذي يناسبه الاقتصار في المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بصيغة لعل وعسى كما
داب الملوك والعظماء او لان فيه الايماء الى انه لا ينبغي ان يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة **قال** وفي الاية
بحث سيجيء **اقول** ذكره في الباب الرابع في اقسام العطف وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة
قال كقوله لعل يوما ان تلم ملمة **اقول** واصدر بيت الحجرة عليك من اللاتي يدعنك اجدعا اي اضبط بعضهم بالحاء
والراء المهملتين وهو الضعف تقول احرج الرجل يحرج خرعا اي ضعف وضبط بعضهم بالجيم والدال المهملة من الجدع وهو
الضعف تقول اجرع الرجل يخرج خرعا اي ضعف وضبط بعضهم بالجيم والدال المهملة من الجدع وهو قطع الانف او غيره
من الاطراف كالاذن والبداء لعلك ان نزلت بك نازلة من نوازل الدهر اللاتي يتركنك بهذه الصفة من الضعف على
القول الاول والجدع على القول الاخر وهو كناية عن الاذلال والاهانة **قال** بحرف التخفيف قليلا كقوله فقولا لها
قولا رقيقا لعلها سترحمني من زفرة وعويل **اقول** يحتمل ان يكون رقيقا بالفاء من الرفق او بالقاف من الرقة وفي
الصحاح ان الزفير اغتراق النفس والشهيق اخراجه وقد زفر يزفر زفرا والاسم الزفرة وفي القاموس زفر يزفر زفرا
وزفيرا اخرج نفسه بعد مده اياه والزفرة وتضم التنفس كذلك والعويل هو اسم لرفع الصوت بالبكاء
يقال اعول اعوالا اذا فعل ذلك والاسم العويل **قال** كما خفض المعطوف في بيت زهير بدالي اني لست
مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا **اقول** انشده المصنف اولا في حرف الالف في فصل اذا
وثانيا هنا وثالثا في الباب الرابع في اقسام العطف ورابعا في الباب الثامن في القاعدة الاولى **قال**
وقال الشاعر وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن ابؤسا **اقول** هذا الشاعر هو امرؤ القيس
وكان هذه القروح لان قيصر ملك الروم بعث اليه قميصا مسموما فلبسه فتقرح جسده فمات وقد اشار
في هذا البيت الى ما حصل له من القروح وهي جراحات تخرج في الجسد كالدماميل ونحوها وفي الصحاح الدامية
الشجة التي تدمي ولا تسيل والمنايا جمع منية وهي الموت والابؤس جمع بؤس وهو الشدة فان قلت
لعل تختص بالممكن وتحول الموت شدة يجب ان يقع او يكون مما هو هو ضاعنه ليس بممكن قلت جعله لقوة
طمعه من قبيل الممكن ادعاء **قال** من شكل باب ليت وعيره قول يزيد بن الحكم فليت كفافا كان خيرك كله

وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي **اقول** ثبت فيما رايته من نسخ هذا الكتاب مرتوي باثبات الياء خطا فاما ان يكون مبنيا
على انه منصوب وقف عليها بالسكون للضرورة واما ان يكون مبنيا على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كما تقول في الوقف
على قاض هذا قاضي باثبات الياء وكذا اذا كان مجرورا وقد روي الوقف بالياء في هذا النوع عن ابن كثير وورش في احرف من
القران وقبل هذا البيت وعدوك يخشى صولتي ان لقيته وانت عدوي ليس ذاك بمستوي وكم موطن لولاي طحت
كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي الصولة السطوة والمراد بالموطن المشهد من مشاهد الحرب وطحت اي سقطت
وهلكت وهو اما بضم الطاء من طاح يطوح واما بكسرها من طاح يطيح والقلة اعلى الشيء والنيق بكسر النون وبالقاف ارفع
موضع في الجبل والجمع نياق وهوى والهوي بمعنى اي سقط والاجرام جمع جرم بكسر الجيم وهو الجسد والمعنى سقط بجميع
اعضائه **قال** نحو واما محذوف تقديره كفافا **اقول** لا يحتاج الى هذا التقدير فان كفافا يصح كونه خبرا عنها اذ هو مصدر
صالح للاخبار به عن الاثنين وغيرهما **لكن قال** شددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر **اقول** الاحسن دفع
شدده على انه خبر قوله لكن اذ ليس المعنى عليه والاحسن نصبه على ان يكون حالا من الضمير المستتر في ينصب لانه يلزم
عليه تقدم معمول الصفة على الموصوف وايضا فالضمير المذكور الظاهر ان يكون حالا من الضمير المستتر على تقدير مضاف
اي نفسر لكن في حال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تخريج النصب في قولهم
الدليل لغة المرشد والاعراب لغة البيان على مثل هذا الوجه فقال الظاهر ان يكون ذلك على الحال على تقدير مضاف
في الاول ومضافين في الثاني والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المضاف
المتضايفان على حد فهلفة قولهم فقبضت قبضة من اثر الرسول ولما انيب الثالث عما هو حال في الحقيقة التزم
تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم قضيته ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل ابي الحسن لها ولما انيب الحسن من
مثل عن اداة التعريف وكذلك تقول الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على انسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح
مجاز اوح فلا يكون فيه الاحذف مضاف الى احد ويصير نظير قول العرب قد كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو اياها على تاويل ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو مثلها ثم حذف الحكم كما حذف
في خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل واقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوبا بالمخرج
ما نحن فيه على ذلك اسهل لان لفظ الضمير معرفة وانتصابه على الحال بعيد والظاهر في المثال المذكور انه مفعول الفعل
محذوف هو بحر والتقدير فاذا هو يشبهها ولما حذف الفعل انفصل الضمير او انه هو الخبر كما في قول الاكثرين والتقدير
فاذا هو هي ولكن انيب ضمير النصب عن ضمير الرفع كذا قال المصنف في بعض تعاليقه قلت فكان مولانا كمال الدين بن
قوام احد المدرسين المشهورين بالتفضل زيارته عند فقدوي له هذا الشهر في اوايل سنة ثلاث وعشرين فذكر
في انه وقع في كلام بعض العلماء ان لغة من قولنا القياس لغة التقدير منصوب على التمييز واستشكله مستصعبا

الجواب عنه فيما ظهر لي من كلامه فكتبت ما تيسر فيه عندي ومثاله بحمد الله يقع في كلام المصنفين كثيرا مثل قولهم القياس
لغة التقدير والدليل لغة المرشد والاعراب لغة البيان ووقع في عبارة بعض العلماء ان لغة في ذلك وامثاله منصوب
على التمييز واستشكل بان التمييز اما عن مفرد مبهم وضعا كرطل زيتا او عن نسبة كطاب زيد نفسا وكلاهما مفقود
في امثال هذا التركيب اذ المتقدم فيها مفرد وضع لمعنى معين فلا ابهام ولا نسبة ويمكن ان يجاب باختيار القسم الثاني
وهو ان يكون من تمييز النسبة وقول المعترض لم يتقدم نسبة اصلا ممنوع لجواز ان يقدر مضاف اي شرح القياس مثلا
وحذف المضاف لاشعار القرينة الحالية به فان المتكلم بذلك انما يذكره في مقام التفسير وارادة البيان واذا كان
كذلك فهو من تمييز النسبة الواقعة في شبه جملة نحو اعجبني طيبه ابا فان كونه تمييزا انما هو باعتبار قولك طيبه لا
باعتبار الجملة كلها فان قيل تمييز النسبة الواقعة بين المتضايفين لا بد من كونه فاعلا في المعنى ثم قد يكون مع ذلك
فاعلا في الصناعة بحسب الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو اعجبني طيبه زيد ابا اذا كان المراد الثناء على ابي زيد
فان اصله اعجبني طيب ابي زيد وقد لا يكون نحو لله دره فارسا وويحه رجلا وويله انسانا فان لله دره بمعنى تعجبوا والويح و
الويل بمعنى الهلاك ونسبتها الى المذكور نسبة الفعل الى الفاعل وتعلق الشرح بالقياس ونحوه انما هو تعلق الفعل
بالمفعول لا بالفاعل قلنا نمنع هذه القاعدة بناء على ما صرح به بعضهم من ان التمييز عن النسبة قد يكون محولا عن المفعول
فيقع بعد الجملة نحو وفجرنا الارض عيونا وبعد شبه الجملة نحو شكرت تفجير الارض عيونا وسلمنا ان هذا القبيل فيكون
التمييز فيها محولا عن المضاف الذي هو مفعول في الاصل اي شرح لغة القياس كذا والمعنى ان شرح اللغة المتعلقة
بالقياس هو التقدير فذكر التمييز تبيينا لان متعلق الشرح هو اللغة لا الاصطلاح مثلا والله تعالى اعلم بالصواب .
هذا ما كتبته اليه وقد استبان ان القول بالتمييز في ذلك ظاهر لمن له ادنى تمييز ولكن بعض الناس مولع باستشكال
الواضحات وشغل الوقت بالامور السهلة والله ولي التوفيق قال المصنف في بعض تعاليقه وقد يتبادر الى
الذهن في هذه التراكيب وامثالها اوجه منها وهو اقربها تبادرا ان يكون النصب على نزع الخافض والاصل الاعراب
في اللغة البيان ويشهد لهذا انهم يصرحون بذلك اعني بان يقولوا الاعراب في اللغة البيان وفي هذا الوجه
نظر من وجهين احدهما ان اسقاط الخافض ليس مطردا وكونه ليس بقياسي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر في كلام
العلماء والثاني انهم قد التزموا في مثل هذه الالفاظ التنكير ولو كان على اسقاط الخافض لبقيت على تعريفها
الذي كان عند وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا واصله تمرون على الديار او بالديار
وقد زاد على هذين الوجهين وجهان آخران احدهما انه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض والثاني ان سقوط
الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط الخافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال
الجار من اللفظ ظهر اثره فلو كان هنا جار ضعفا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب

ومن هنا كان

ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين في ما زيد قائما ان ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر بل ارتفاع زيد على انه مبتدأ
ونصب قائم على اسقاط الباء وهذان الوجهان يقتضيان تقدير صحتهما انه لا يجوز الاعراب على اللغة البيان كذا قال
واقول لا مدخل للوجه الثاني في بطلان هذا التركيب اصلا ثم قال ولكن قد يجوز على التعليق اعني بغير قرينة بين المبتدأ
والخبر والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقا فان قيل فهلا قدر الجار المحذوف او المذكور متعلقا بالخبر فان
قيل فهلا قدر الجار المحذوف او المذكور متعلقا بالخبر فان فيه معنى الفعل فالجواب انه يعدلنا عن ذلك لفساده
معنى وصناعة اما معنى فلانه يصير المعنى الاعراب البيان الحاصل في اللغة لا البيان الحاصل في غيره وليس
المراد هذا واما صناعة فلان البيان ونحوه مصادر ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفا ولهذا قالوا في
قول الحماسي وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان ان اللام متعلقة باذعان محذوف يدل عليه المذكور وليس
متعلقة بالاذعان المذكور فانا استغنوا عن ذلك حيث لم يظهر تاثير المصدر بالنصب فعلم تجويزه في الجار بالحذف
فهم عدم تجويز التقديم عند وجوده هذين ابعد فان قيل يشكل في هذا التمنع حيث عمل المصدر لكنه لا يمتنع حيث هو
وصلة كقوله الدليل لغة المرشد فالجواب انه يمتنع في ذلك ايضا من حيث ان اسم الفاعل صلة الالف واللام
اي الدليل الذي يرشد ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ولهذا تأولوا قول الله سبحانه وتعالى وكانوا فيه
من الزاهدين اي كلها مثل لكما لمن الناصحين لعملكم من القالين كذا قال المصنف قلت الذي اختاره ابن الحاجب صحة
تعليق الجار في ذلك بصلة ال وان تمتنع في غيره تنزيلا لها منزلة الحرفية ثم قال المصنف ولو قدرنا الفي في ذلك
لمحض التعريف لتخلص من الاشكال الثاني وهو فساد المعنى اذ المعنى حينئذ الدليل الذي يرشد في اللغة
لا الذي يرشد في غير اللغة فان قيل يقدر التعليق بمضاف محذوف اي تفسير الاعراب في اللغة البيان
كما قالوا انت مني فرسخان على تقدير بعدك مني فرسخان ونقدره في مثلها في قولهم الاسم ما دل على معنى
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه فلذا الكون شرح الاعراب باعتبار اللغة البيان فالجواب ان هذا التقدير
صحيح ولكن يبقى الاشكال الاول لان فيهما اسقاط الجار ليس بقياسي ولان التزام التنكير حينئذ لا وجه له
ومنها ان يكون تمييزا واستشكله المصنف بنحو ما ذكرته في الرسالة التي كتبتها لمولانا كمال الدين وقد عرفت
الجواب عنه ذلك على ما قررناه فيها ومنها ان يكون مفعولا مطلقا والاصل الاعراب تفسير الامر بعامل اصطلحوا
على ذلك اصطلاحا ثم حذف العامل واعترض بالمصدر بين المبتدأ والخبر وهذا الوجه يمتنع في قولك الاعراب لغة
البيان فان اللغة ليست مصدرا اذ ليست اسما للحدث وانما هي اسم للفظ المسموع ولهذا توصف بما توصف
به الالفاظ المسموعة فيقال لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة ونبه عليه ابن الحاجب في اماليه الا ان ذلك على
المفعول المطلق ونيه المصدر المؤكد لغيره قال وذلك لانه يعني قولنا الاجماع لغة العزم مدلول الاجماع لغة العزم

والدلالة تنقسم الى دلالة الشرع ودلالة اللغة ودلالة العرف ولو كانت محتملة وذكر احد المحتملات كان مصدرا من باب المصدر
المؤكد لغيره وفيه نظر لان اللغة ليست مصدرا ولانه لو كان مصدرا مؤكدا لغيره لم يات الا بعد تمام الجملة عند الجمهور
كما تقول زيد ابني حقا وهو في المثال متوسط ومنها ان يكون مفعولا لاجله والتقدير تفسير الاعراب لاجل الاصطلاح
لاجل بيان الاصطلاح وهذا الوجه لا يستقيم ايضا في مثل الاعراب لغة لان المنتصب على انه مفعول لاجله لا
يكون الا مصدرا كقمت اجلالا له وهذا ليس كذلك لا كقولك جئتك للماء والعشب الفيقد برضا اي ابتغاء الماء
والعشب الذي هما كلا مر وقد طال البحث في المسئلة حتى خرجنا به او كدنا نخرج عن منهج التاليف **قال** وفسر بانه نسب
الى ما بعدها حكما مخالفا للحكم ما قبلها **اقول** قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ يستفاد
نسبة الحكم المخالف للحكم المتقدم وحده مقصود الاستدراك فاذا لا فائدة لهذا الحرف وجوابه ان فائدة الاتيان به
الاعلام من اول الامر بان ما ياتي بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيدت مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ
تفصيلا وافادت الحرف المخالفة في ابتداء الامر اجمالا **قال** وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت الهمزة ونون لكن
للساكنين **اقول** طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون الساكنة لملاقات ساكن وكلاهما غير مسلم فلو ادعى
ان الهمزة نقلت حركتها الى الساكن قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال لكان فيه تقليل المخالفة للقياس
قال وقال بعض الكوفيين من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا **اقول** الكاف
الزائدة مفتوحة تشكل كاف التشبيه فمن جاءت هذه الكسرة وليس التركيب مقتضيا لذلك بالجملة فهذه كلها دعاوي لا تقوم
عليها دليل ولا شبهة فلا يلتفت اليها **قال** وقد يحذف اسمها كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي
عظيم المشافر **اقول** ضبيا نسبة الى ضبة وهو ابن ادم تميم ابن مر والزنجي بكسر الزاء وفتحها واحد الزنج كسرا و
فتحا على ما حكاه الجوهري عن ابن عمرو وقال الزنج جيل من السودان والمشافر جمع مشفر وهو من البعير كالجحفلة من الفرس
كذا في الصحاح واطلق المشفر هنا على شفة الانسان اما استعارة ان قصد تشبيهها بمشفر البعير واما مجازا
مرسلا ان قصد مطلق اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه **قال**
وبيت الكتاب فلكن من لا يلتق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل **اقول** ينوبه يصيبه والعدة بضم الدال المهملة
ما اعددته لحوادث الدهر من المال والسلاح والاعزل الذي لا سلاح معه يجمع على عزل وعزلان وعزل بضم العين
فيهن وسكون الزاء في الاولين وتشديدها وفتحها مخففة في الثالث **قال** لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله **اقول**
انما يكون كذلك اذا لم يكن العامل حرفا جارا او مضافا فاما اذا كان احدهما فيعمل مقدما نحو بمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضرب **قال** احتج بقوله ولكنني من حبها لعميد **اقول** صدره وانشاده في اللام المفردة وان العميد هو الذي
هو الذي هده العشق **لكن قال** وخففه باصل الوضع **اقول** تقدم انها لكن مخففة من الثقيلة وانها تدخل اذ ذاك

لكن

على الجملتين

على الجملتين فانظر بماذا تتميز الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة **قال** كقول زهير ان ابن ورقا لا تخشى بوادره لكن وقايعه
في الحرب تنتظر **اقول** ورقا اسم رجل قال الجوهري في الجمع ورق ووراق مثل صحارى وصحار والبوادر جمع بادرة وهي الحدة يقال
اخشى عليك بادرته اي حدته وبدرت منه بوادر غضب اي خطاء وسقطات عندما احتد كذا في الصحاح والوقايع
جمع وقيعة وهي القتال والحرب في نسخة يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل تصغيره حريب بلا هاء رواية عن العرب قال
المازني لانه في الاصل مصدر قال المبرد الحرب قد تذكر وانشد وهو اذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتظي حرابه الشاهد
في عقابه ان الضمير يعود الى الحرب والمراد بالعقاب هنا الراية وهفا خفق واضطرب والمرجم الشديد بكسر الجيم
كانه يرجم به معاديه وتلتظي تلتهب والحراب جمع حربة **ليس قال** وتنفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله وقول الاعشى
له نافلات ما يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا **اقول** يعني انها تقع لنفي غير الحال اي الماضي والمستقبل عند
وجود القرينة الدالة على ذلك وكلام المصنف على ان ذلك النحو متفق بين القولين المعروفين في ليس وذلك ان سيبويه
قال وتبعه ابن السراج هي للنفي مطلقا نحو ليس خلق الله مثله في الماضي وقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا
في المستقبل ومنه البيت وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم
يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم وان قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به وهذا هو الذي اراده
المصنف والبيت ذكر للاعشى يمدح به النبي صلى الله عليه وسلم والنافلات جمع النافلة وهي عطية لا تجب ويغب مضارع اغب
يأتي بها دون يوم ومعنى البيت ان عطاياه صلى الله عليه وآله باقية لا تنقطع بل يأتي كل يوم والنوال بفتح النون
العطاء والنويل مثله **قال** وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه **اقول** يعني انهم التزموا تخفيفه باسكان الياء استثقالا
للكسرة عليها وهذا هو الباعث على الالتزام فيه دون باب علم وهو ما عينه حرف صحيح فان تخفيفه جائز لا لازم فان قيل
لم لم تقلب الياء الفا كما هو القياس قلت في الفتح اخواته في عدم التصرف كذا قالوا فان قلت لو كان مخففا من
فعل كصيد من في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كما في صيدت قلت بهذا اعترض ابو علي الفارسي
عنه بما تقدم من انه فعل لكنه لطفا رفته اخواته في عدم التصرف **قال** الاول هو **اقول** هو ماخوذ من الهيئة يقال هيؤ
الرجل اي حسنت هيئته **قال** والصواب الاول بدليل لست ولستما ولبسوا ولبست **اقول** يعني ان
اتصال ضماير الرفع البارزة بها ولحاق تاء التانيث الساكنة دليل على فعليتها فيكون القول بحرفيتها خطاء والفارسي
قد استشعر هذا الاعتراض واجاب عنه فقال اما الحاق الضمير في لست ولستما فلشبهها بالفعل لكونها على ثلاثة احرف
وبمعنى ما كان بعد كونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير هات فقيل هاتيا وهاتوا وهاتي مع كونها اسم فعل القوة شبهها
للافعال قلت حاصله منع كون ضمير الرفع البارز كالحاق من خواص الفعل وكذا التاء الساكنة وان كان الفارسي لم
يتعرض لها صريحا فيما وقفت عليه لكن هي والمرفوع البارز في الايراد والجواب سواء فتامله **قال** وان اسمها ضمير

ليس

سبب قراءة سيبويه علم النحو

للبعض المفهوم مما تقدم **اقول** يعني انك اذا قلت قام القوم ليس زيدا فزيد مستثنى بليس منصوب بها محلا انه
خبرها واسمها ضمير مستتر فيها عايد الى البعض المفهوم مما تقدم اي قاموا ليس بعضهم زيدا ولا يرد بحاشا ما ورد
في مثل قاموا ما خلا زيدا عنده من جعل الفاعل فيه ضمير العود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض ههنا في
سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود من الاستثناء بخلافه فيما خلا وشبهه **قال** وهذه
المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو الى اخره **اقول** حكى ابن السيد في كلامه على الفاظ الموطا انه يروى
ان سيبويه قال لحماد بن سلمة ما تقول في رجل رعف في الصلوة فقال له حماد اخطأت يا سيبويه لا تقل رعف
انما هو رعف فجعل سيبويه فقال سافر علما لا تلحنني بعده ونهض الى الخليل فشكى اليه قصته فقال الخليل
رعف هي الفصيحة ورعف لغة غير فصيحة ولزم سيبويه الخليل فكان سبب براعته في صناعة النحو انتهى
قلت ما حكاه المصنف هو الظاهر لان ما انتقده حماد عليه من رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما يدرك من
النحو وما انتقده عليه من ضم عين الفعل التي حقها ان تفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل من اللغة **قال**
لان الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه **اقول** بل لعدم صحة الاستثناء
المذكور اصلا ورأسا وذلك لان مصدر ضربت في قولك ما ضربت الا ضربا لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه
يجب ان يكون متعددا ليشمل المستثنى وغيره **قال** على حذف الصفة اي الا ظنا ضعيفا **اقول** وبهذه الطريقة
يصح الاستثناء لان الظن مما يقبل الشدة والضعف والمعنى ما نظن بالساعة الا ظنا ضعيفا مستحقرا
ملحقا بالعدم فظهر كون الاستثناء مفرغا وكونه من المستثنى منه الاعم المحذوف اي الا نظن شيئا من الظن
الا هذا النوع من الظن فلا حاجة الى ذلك التمحل ولا الى التحمل من قال يعتبر في الفعل اعتبارات واحتمالات مجازية
بحيث تكون حقيقة المصدر واحدا منها كانه قيل ما ندرك الا الادراك الظني ولا ندرك ما فوقه من الادراكات و
كذلك نحو ما ضربت الا ضربا كانه قيل ما فعلت الا الضرب ولم افعل سائر انواع الاهانة ولا الايذاء كالشتم
ونحوه وهذا كله مستغنى عنه بما تقدم **قال** وقوله هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء النفس
مبذول **اقول** هذا البيت لهشام اخي ذي الرمة وهو من شواهد سيبويه والداء المرض من دائه صلته جمعه
ادواء تقول منه داء الرجل يداء داء اي مرض فهو داء اي مريض والظفر الفوز ومنها يتعلق بمحذوف صفة مبذول والبذل
بالذال المعجمة الجود والاعطاء والمعنى انه وصلها على تقدير الفوز بها هو الشفاء المزيل لما به من المرض لكنها لا
تجود به **قال** واستدلوا بنحو قوله ابن المغيرة الا الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب **اقول** المراد بالاشرم
ابرهة بن الصباح صاحب الفيل قيل له ذلك لانه كان مشروم الانف ويروى ان ابرهة كان ملك اليمن من
قبل صاحبه النجاشي وانه بنى كنيسة بصنعاء وسماها القليس واراد ان يصرف اليها الحاج فخرج رجل من كنانة

فقعد فيها

فقعد فيها ليلا اي قضى حاجة الانسان فاغضبه ذلك وقيل اججت رفقة من العرب نارا فحملتها الريح فاحرقتها فحلف
ليهدمن الكعبة فخرج بالحبشة ومعه فيل قيل اسمه محمود وكان قويا عظيما واثنى عشر فيلا غيره فلما بلغ المغمس خرج اليه
عبد المطلب وعرض اليه ثلث اموال تهامة فابى وعبى جيشه وقدم الفيل فكانوا اذا وجهوه الى الحرم برك ولم يبرح
واذا وجهوه الى اليمن هرول فارسل الله تعالى طيرا مع كل طاير حجر في منقاره وحجران في رجليه اكبر من العدسة واصغر
من الحمصة فكان الحجر يقع على راس الرجل فيخرج من دبره وعلى كل حجر اسم من يقع عليه ففروا فهلكوا وما مات ابرهة حتى
انصدع صدره عن قلبه وانفلت وزيره ابو يكسوم وطاير يحلق فوقه حتى بلغ النجاشي فقص عليه القصة فلما اتمها
وقع الحجر عليه فخر ميتا بين يديه **قال** ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر **اقول** اما ان ذلك
مقتضى كلامه فظاهر لانه علل حذفه بالاتصال فقال ثم حذف لاتصاله واما فيه نظر فليس معناه انه مشكل وانما
المراد انه محل نظر وتثبت فيبحث عن النقل فيه هل هو كذلك عند العرب اولا والله اعلم

حرف الميم

قال وقول الاخر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال **اقول** هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدرج اخر صدره
الميم الساكنة من الامر وهو لامية بن ابي الصلت وقبله اصبر النفس عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال
لا تضيقن بالامور فقد تكشف غماؤها بغير احتيال وهذا مدرج ايضا اخر صدره الفاء الساكنة من تكشف
اصبر امر من صبر اذا حبس قال الله تعالى واصبر نفسك والملم النازل صفة لمحذوف اي عند كل خطب ملم والغماء
بفتح الغين المعجمة والمد مثل الضراء الغم والغمة وجمعها الى الشدة والياس والفرجة بفتح الفاء التفصي من
الهم والخروج منه وقوله كحل العقال اي فرجة سهلة سريعة كحل عقال الدابة وهو الحبل الذي يشد به يداها
عند البروك لتمنعها من القيام وحكى ابو عمرو بن العلاء انه كان له غلام ماهر في الشعر فوشى به الى الحجاج فطلبه
ليشتريه قال فلما دخلت عليه كلمني في ذلك فقلت له انه مدبر فلما خرجت قال الواشي يكذب فهربت الى
الى اليمن مخافة شره فمكثت هناك وانا ادمن رجع المسائل عشر سنين فخرجت ذات يوم الى ظاهر الصحراء
فرايت اعرابيا يقول الا ابشرك قال بلى قال مات الحجاج فانشد ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
وانشده بفتح الفاء من فرجة قال ابو عمرو فلا ادري باي الشيئين افرح اموت الحجاج ام بقوله فرجة بفتح الفاء
ونحن نقول فرجة بضمها وهو خطا وتطلبت بها ذلك في استعمالاتهم قال ابو عمرو وكنت بقوله فرجة بفتح
اشد سرورا مني بقوله مات الحجاج **قال** وقد قيل في ان الله نعما يعظكم به ان المعنى نعم هو شيئا يعظكم به ان المعنى
نعم هو شيئا يعظكم به فما نكرة تامة والجملة صفة **اقول** الصواب ناقصة فانه قد جعل الجملة صفة والظاهر ان
الصفة لها وقد سلف ان الناقصة هي الموصوفة **قال** وقال سيبويه في هذا ما لدي عتيد المراد شيء
لدي عتيد اي معد اي لجهنم باغوائي اياه او حاضر والتفسير الاول للزمخشري وفيه ان ماء للشخص العاقل

اقول يحتمل ان يكون المراد بالقرين المذكور في قوله تعالى وقال قرينه هذا ما لدي عتيد هو الشيطان الذي
قيض له المذكور في قوله تعالى نقيض له شيطانا فهو له قرين ويشهد له قوله تعالى قال قرينه ربنا ما اطغيته وعلى هذا تكون
الاشارة في قوله هذا الى الشخص المغوي والمعنى كما قال هذا شيء لدي عتيد اي لجهنم اي معد لها باغوائي اياه
ففيه اطلاق ما على الشخص العاقل وقيل قرينه كاتب الشمال والاشارة تحتمل رجوعها الى كتاب السيئات
والى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السيئات هو سائقه وقيل قرينه عظيم زبانية جهنم الموكل بادخاله اياها
وتعذيبه فيها والاشارة ح الى ما اعد له من العذاب فاطلاق ما في هذا القول وفي احد الاحتمالين الواقعين في
القول الثالث على بابها من استعمالها فيما لا يعقل قال فما نص على التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري
اقول اورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا تميز ولان التمييز لبيان جنس المميز يمتنع مساواة
ما للمضمر لان المراد بها شيء لعظم فبهذا الاعتبار حصل التمييز قال واما قراءة السحر على الخبر فما موصول و
السحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جئتم به سحر اقول ظاهر كلامه انه يتعين على قراءة السحر بدون همزة الاستفهام
ان يكون ما موصولا والسحر خبرها وليس كذلك بل كما يجوز ما قاله يجوز ان يكون ما استفهامية مبتدأ وجئتم
به خبره وقوله السحر خبر مبتدأ محذوف اي هو السحر وما اعتضد به من قراءة ما جئتم به سحر لا دليل فيه وليس مقويا
لدعواه لان الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه قال وقال في ذلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء
المطول اقول الولاة جمع وال وهم الامراء والعمال واشباههم والمكث بتثليث حركة الميم واسكان الكاف
اللبث والفعلية حال من الولاة والعامل ما في اسم الاشارة من معنى الفعل والمعنى اشير اليهم في حال كونهم
طويلي المكث وفاء فحتام فصيحة اي اذا كان الامر كذلك فحتام والعناء بالمد والعين المهملة مفتوحة التعب قال
وربما تبع الفتحة الالف في الحذف وهو مخصوص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات و
ذكر اقول خلفتني اخرتني والهموم الاحزان جمع هم والطارق الجائي ليلا لايقال طرق يطرق وانما جعل الهموم طارقا
لان اكثر ما تعتري الانسان في الليل حيث يجمع فكره ويخلو بالفتية ذكر ما هو فيه من الاحوال الموجعة والمصائب
المولمة والذكر بكسر الذال المعجمة وفتح الكاف جمع ذكرى وهي نقيض النسيان او جمع ذكره بمعنى ذكرى وهو على
الاول محفوظ وعلى الثاني مقيس قال فلهذا احذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون
لم تقولون ما لا تفعلون وثبتت في لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما انزل اليك ما منعك ان تسجد
لما خلقت بيدي اقول احسن المصنف سياق هذه الامثلة هنا وذلك انه ذكر لما الاستفهامية ثلثة امثلة الاول
مجرور بغير نحو فيم انت والثاني لما الخبرية المجرورة بمثال ولنظيره او هو ما وقعت فيه كلمة ما مجرورة بغير وهو فيما
افضتم الثالث مجرورها بالباء وهو فناظرة بم يرجع المرسلون والثاني لما الخبرية بمثال ثان نظير ما اجرت فيه

بالباء

بالباء وهو بما انزل اليك الثالث مجرورها باللام وهو لم تقولون والثاني لما الخبرية بمثال للنظير هنا وهو لما خلقت
بيدي وفي كلام المصنف حذف العاطف من اربعة مواضع وتقع لمثل ذلك كثيرا قال واما قراءة عكرمة وعيسى
عما يتساءلون فنادر اقول اي فشيء نادر وعكرمة بكسر السين المهملة والراء هو ابو عبد الله المفسر مولى ابن عباس
روى عن مولاه وعائشة وابي هريرة خرج له الجماعة ومات سنة ست ومائة والعكرمة الانثى من الحمام كان هذا العلم
منقولا منها والمراد بعيسى هنا عيسى بن عمر الاسدي الكوفي المقرئ صاحب الحروف ويعرف بالهمداني لا
عيسى بن عمر البصري الثقفي النحوي خرج له الترمذي والنسائي وقال ابن حنبل لا باس به مات سنة ست و
خمسين ومائة قال واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة اقول يشتمني يسبني و
يجوز في عينه الضم والكسر واللئيم خلاف الكريم والخنزير الحيوان المحرم الاكل المعروف في نونه زائدة وتمرغ تمعك
والدمان قد فسره في المتن قال ومثل قول الاخر اما قتلنا بقتلانا سراتكم اهل اللواء ففيما يكثر القتل اقول السراة
بفتح السين السادة والخيار وهل هو جمع سري او اسم جمع فيه كلام وقد اسلفنا فيه اما بالفتح والتخفيف
من حرف الالف واللواء ممدود وبكسر اللام العلم وفي البيت كلام من جهة العروض وذلك ان هذا من بحر البسيط في
عروضها الاولى وضربها الثاني وهو المقطوع كان اصله فاعلن حذفت نونه وسكنت لامه فصار مثل
فعلن باسكان العين فقد ذهب من وزنه متحركة فلما ذهب ذلك منه وجب ان يكون ردفا اي يؤتى قبل حرف
الروي بحرف لين كما في شاهد العروضيين قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب
وقد رأيت شاهد البيت العروضي فيه فصل قد صرف القاف وتكلمنا عليه هناك وكذا الامر في البيت الذي
نحن فيه وهو اللام الروي غير مردوف ففيه مخالفة لما قرره العروضيون في امثاله وقد عرفت ان المصنف ادعى
ان اثبات الالف فيه وفي بيت حسان ضرورة ولقائل ان يمنع ذلك ظاهرا ويجعل تغييرا بما لا اسند وضه عنه
للشاعر اذ الوزن مع حذف الالف كل منهما مستقيم وغاية الامر ان يكون في بيت حسان العقل وفي
البيت الاخر الخبن وكل منهما زحاف مغتفر قال والنحو الى الزمخشري اذ جوز كونها استفهامية مع رده على
مقاتل في فيما اغويتني ان المعنى باي شيء اغويتني بان اثبات الالف قليل شاذ اقول قال في الكشاف
في اية سورة يس يعني باي شيء غفر لي ربي بما كان منه معهم من المصابرة واعزاز الدين حتى قيل الا انه قال
بم غفر لي ربي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا يقال قد علمت بما صنعت هذا وبم صنعت وقال في
تفسير سورة الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى قال فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم وقيل ما للاستفهام
كانه قيل باي شيء اغويتني ثم ابتدأ لاقعدن واثبات الالف اذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية قليل
شاذ قلت والتعارض بين الموضعين ظاهر مكشوف حقيق بان يتعجب منه كما قال المصنف قال واجازه هو

وغيره ان يكون بمعنى الذي وهو بعيد لان الذي غفر لي هو الذنوب ويبعد ارادة الاطلاع عليها وان غفرت **اقول**
لا نسلم انها بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي عبارة عن الغفران والمعنى بالبيت قومي يعلمون بالغفران
الذي غفره لي ربي فاذا لا تفاوت في حاصل المعنى بين المصدرية والموصولة سلمنا انها عبارة عن الذنوب لكن لا
انه يبعد ارادة الاطلاع عليها مطلقا اذ يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله ووفور كرمه و
سعة رحمته فلا يبعد حينئذ ارادة الاطلاع عليها بل ذلك هو اللائق على هذا التقدير فانه اوقع في النفس من ذكر
المغفرة مجردة عن ذكر المغفور لاحتمال حقارته **قال** ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني
بالبدل عن الوصف الا في باب التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم انه مما ان افعل على خلاف فيهن تقدم **اقول** هذا لا
مدخل له في الاعتراض فان مدعى الامام ان ما للاستفهام التعجبي فلا يرد عليه كون ما اذا لم تقع استفهامية ولا
شرطية يجب وصفها الا في الابواب الثلثة فان قلت يحتمل ان يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي فيتجه
الخلاف قلت لو اراد ذلك لانتقض ذلك بصورة كثيرة كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فان الاستفهام فيه
غير حقيقي فلم توصف فيه بشيء **قال** واذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف الفها نحو لماذا جئت لان الفها
قد صارت حشوا **اقول** وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا اقبل بالمعنى انه توجه
عا فلا حضرني همي وطفقت اتذكر الكذب واقول بم اخرج من سخطه هكذا بحذف الالف مع كونها مركبة مع
ذا فيعد هذا من قبيل الشاذ **اقول** لقول لبيد الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل
يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قال صاحب الاقليد او غير معين كما قال صاحب المقاليد وحاول الامر حاوله
حولا ومحاولة اذا رامه واراده والنحب بالنون النذر حض صاحبيه ان يسألا المرء ماذا يريد بسعيه في تحصيل المال
انذر يريد ان يحققه بقضيه ام سعيه ذلك صدر على غير بصيرة **قال** فما مبتدأ بدليل ابدال المرفوع منها و
ذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده **اقول** هذا غير متعين لاحتمال ان يكون ماذا كله اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدأ ويحاول
خبره والرابط محذوف اي يحاوله ومثله في الشعر جائز ويحتمل ان يكون ماذا كله في محل نصب على انه
مفعول يحاول ولا ضمير محذوفا فان قلت يبطله رفع البدل قلت لا يكون نحب بدلا بل يكون خبر مبتدأ مضمر **قال**
الثالث ان يكون ماذا كله استفهاما على التركيب كقولك لماذا جئت **اقول** انما تعين في هذا المثال التركيب لثبوت
الف ما مع دخول الجار عليها ولولا ذلك لوجب حذف الالف **قال** وقوله ماذا عسى تغلب ماذا بال نسوتكم **اقول** هذا
صدر بيت عجزه لا يستفقن الى الديرين تحنانا الخزر بضم الخاء المعجمة واسكان الزاي جمع اخزر وهو الرجل الضيق
العين الصغير يقال خزر يخزر خزرا فهو اخزر ويقال الخزر هو ان يكون الانسان كانه ينظر بمؤخر عينه وتغلب
بكسر اللام قبيلة من العرب سميت باسم ابيها تغلب بن وائل والبال الحال يقال ما بالك لا يستفقن

لا يكفكفن

لا يكفكفن من قولك ما يستفيق فلان من الشراب اي لا يكف عنه كما في القاموس ويحتمل ان يكون بمعنى لا يصحون من قولك
استفاق من سكره بمعنى افاق اي صحا والديرين تثنية دير وهو خان النصارى قال الجوهري واصله الواو قلت
كانه ديور في الاصل من دار يدور ثم حصل قلب وادغام وتخفيف كهين وميت وعده في القاموس من ذوات
الياء وجمعه على اديار يرشد اليه وجعله كما عيار ليس بظاهر والتحنان الشوق وهو منصوب اما على انه مفعول
لاجله ان جعل يستفقن بمعنى يفقن ويصحون واما على انه تمييز عن النسبة الواقعة في الجملة ان جعل يستفقن
بمعنى يكفكفن والاصل لا يستفيق تحنانهن اي لا يكف شوقهن والى الديرين يتعلق بتحنانا المذكور ان جوزنا
تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا او بمثله محذوفا ان منعناه وقد جعلوا هذا البيت مما يتعين فيه كون ماذا
اسما مركبا اذ المعنى اي شيء حال نسوتكم ولا يتعين لجواز ان يكون ما استفهامية وذا موصولا وصدر الصلة محذوفا
اي ما الذي هو حال نسوتكم ولا يستفقن استئناف كانه لما استفهم عن حالهن قدر انه قيل لماذا يستفهم
فقيل لا يستفقن ويجوز ان يكون حالا منهن والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار اي انكر حالهن في هذه الحالة
وجاز وقوع الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزئه فكانه غير مذكور والمعنى اي شيء اتفق لنسوتكم في حالة
كونهن لا يستفقن **قال** وقال ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا لالغي لان الاستفهام له الصدر **اقول** تقدم
في فصل كم من حرف الكاف ان ماذا تخرج عن الصدرية وتسوق كلام ابن مالك فيه وفي الكشاف في تفسير سورة
ال عمران عن ابن عباس انه سأله رجل فقال انا نصيب في الغزو من اموال اهل الذمة الدجاجة والشاة قال فتقولون
ماذا قال نقول ليس علينا في ذلك بأس قال هذا كما قال اهل الكتاب ليس علينا في الاميين سبيل انهم اذا ادوا
الجزية لم تحل لكم اموالهم الا بطيبة نفوسهم قال التفتازاني في قوله فتقولون ماذا الصواب ماذا تقولون بتقديم الاستفهام
الا ان مثله شايع في الكلام فيحمل على الحذف ومتعلق الاستفهام مؤخرا وهذا منه بناء على ان ماذا لا يخرج عن التصدر
وقد عرفت ما فيه **قال** انما يسوغ ان يكون ما زائدة وذا للاشارة كقوله انورا سرع ماذا يا فروق اي انورا بالعون اي انفارا
وسرع اصله سرع بضم الراء فخفف يقال سرع ذا خروجا اي سرع هذا في الخروج **اقول** انشد الجوهري البيت
الذي هذا صدره في غير موضع من الصحاح وهو لزغبة الباهلي بالزاي المضمومة والغين المعجمة الساكنة انورا سرع
ماذا يا فروق وحبل الوصل منتكث حذيق فروق لها اسم امرأة واما وصف لها مرخم والاصل يا فروقة يقال امرأة
فروقة اي خائفة ومنتكث بالمثلثة اي منتقض وحذيق بالحاء المهملة والذال المعجمة اي مقطوع والظاهر في قولهم
خرج ذا خروجا ان خروجا تمييز اي سرع خروج ذا مثل تصبب زيد عرقا واما جعل سرع بمعنى اسرع وخروجا
منصوبا على اسقاط الخافض اي في الخروج كما هو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه له الانتقال هو تفسير معنى
لا صناعي **قال** قال الفارسي يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله نعم

ونحو ماذا اهملت **اقول** احسن من هذين التخريجين ان يكون قوله نورا مصدرا منصوبا بفعل محذوف والتقدير نزر
نورا اي انغرت نغارا او سرع فعلا ماضيا مسندا اليه ضمير عايد الى نور والجملة صفته اي انغرت نغارا سريعا وقوله
ماذا مبتدا او خبر على ان يكون ما استفهامية وذا اسم اشارة والاستفهام تعجبي او انكاري ولا اعتبار عليه
قال وقد جوزت في وما بكم من نعمة فمن الله على ان الاصل وما يكن ثم حذف فعل الشرط **اقول** هذا وجه شاذ
لا ينبغي تخريج التنزيل عليه وذلك ان فعل الشرط لا يحذف وحده بدون مفسر بعده نحو وان احد من المشركين
استجارك الا شذوذا **قال** كقوله انا العقل في اموالنا لا انضيق بها ذرعا وان نصبر فنصبر للصبر اي
اقول الشاهد في قوله انا العقل اذ هو الذي حذف منه فعل الشرط وحده واما قوله وان نصبر افليس
من ذلك وانما هو من قبيل ما حذفت فيه جملة الشرط بدون الاداة كما في قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان
فقيرا قالت وان. فان قلت كيف دخلت الفاء على نصبر مع انه صالح لان يكون شرطا قلت ليس نصبر هو
الجواب حتى يرد ما ذكر بل هو خبر مبتدا مضمر اي فنحن نصبر على حد قوله تعالى ومن عاد فينتقم منه اي فهو ينتقم الله منه
والجواب اذا جملة اسمية والفا فيها لازمة والمراد بالعقل هنا الدية وما احسن قول الشيخ جمال الدين ابن نباتة
المصري واصبو الى السحر الذي في جفونه وان كنت ادري انه جالب قتلي وارضى بان تمضي قتيلا كما مضى
بلا قود مجنون ليلى ولا عقل وضمير بها يعود الى العقل نظرا الى ان المراد به الدية كما انثه كاتبه فاحتقرها لما كان
عنى الصحيفة او نظرا الى الافراد التي هي العقول اذ اللام في العقل للاستغراق ويجوز في مثله رعاية المعنى
على ما نص عليه في التسهيل لا انضيق بها ذرعا انا نقدر على ادائها ونتسع حيلتنا لدفعها ولما كان الذراع
موضع شدة الانسان قيل في الامر الذي لا طاقة للانسان به ضاق بهذا الامر ذراع فلان وذرع فلان
اي حيلته بل زراعه وقد توسعوا في هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رحب الذراع اذا وصفوه باتساع القدرة ومنه
قوله يا سيدا ما انت من سيد موطا الكناف رحب الذراع **قال** والارجح في الاية انها موصولة **اقول** التعبير
بهذا يقتضي ان الوجه الاول راجح وليس كذلك **قال** وان الفاء داخلة في خبرها لشرطيتها والفاء داخلة على
الجواب **اقول** على كل منهما ففي الاية اشكال وذلك ان الشرط وما شبه به يكون الاول فيه سببا للثاني
تقول اسلم تدخل الجنة فالاسلام سبب في دخول الجنة والامر وقع في هذه الاية بالعكس فان الاول استقرار
النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله عز وجل وليس الاول سببا للثاني لان الاول فرع الثاني واجاب
ابن الحاجب عن ذلك في شرح المفصل بما تقريره ان جزا الشرط لا يكون الا جملة ويكون المسبب في ذلك
الجواب الذي هو جملة اما مضمونها واما الخطاب بها والمراد بمضمونها نفس النسبة في الجملة مثاله قوله تعالى الذين
ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم فثبوت الاجر لهم هو مضمون الجملة وهو مسبب

عن الانفاق

عن الانفاق والمراد بالخطاب بها ان يكون الاعلام بها والاخبار هو المشروط مثاله قولك ان اكرمتني اليوم فقد
اكرمتك امس فالمشروط هو الاخبار بوقوع الاكرام امس لا نفس الاكرام اي ان اكرمتني اليوم اخبرتك بان اكرامي
لك قد وقع بالامس ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فالمشروط هو الاخبار بنفس الجملة ولا اشكال حج و
بيانه ان الاية جيء بها لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيها فاستقرارها مشكوك
او مجهول سبب الاخبار بكونه من الله وقال الرضي لا يلزم مع الفا ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان
يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع صور الشرط والجزا ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة
منه لازم لحصولها معنى والامر كذلك قول بعضهم ان الشرط سبب في الجزاء **قال** وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا
لكم فاستقيموا لهم اي فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم **اقول** يعني ان كونها في الاية شرطية زمانية ظاهر
ونحو لا نسلم ظهوره بل اي يحتمل الزمانية والمفعول المطلق على حد سواء فيحتمل ان يكون التقدير اي زمن استقاموا
اي او استقامة وقوله اي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم يقتضي انها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية و
يحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسير الصناعة **قال** ونادر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا كقوله وما باس
لو ردت علينا التحية قليل على من يعرف الحق عابها **اقول** يمكن ان يقال ان باس فعل ماض اصله بئس بكسر الهمزة تقول
بئس فلان اذا اصابه بؤس اي شدة ثم خفف باسكانها كما يقال شهد باسكان الهاء في شهد بكسرها ولو
مصدرية وهي وصلتها فاعل بئس اي وما باس ردها التحية علينا اي ما اصابه بؤس ولا مشقة والاسناد مجاز
اذ المراد انها ما بئست بسبب رد التحية ثم اسند الفعل الى الرد الملابس لها وهذا تخريج جار على القواعد لم ار
احدا تعرض اليه وهو خير من اثبات حكم لما لم يثبت له بافتاء وعابها عيبها او هو مبتدا وقليل خبره وهو في
معنى النفي اي عابها معدوم على اي من يعرف الحق فتم مضاف محذوف **قال** واذا نفت المضارع تخلص
عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله **اقول** توجيه رده ان يكون قد اسند الى
امر متوقع مستقبل وهو ان ابدله فلو جعل يكون للحال لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع اثر الفاعل
قال واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه **اقول** يعني وقرينة غير الحال هنا قائمة كما تقدم فيختلف
شرط الحمل على الحال فلم يمكن الحمل عليه وليس المراد عند الجمهور انه تخلص للحال لو وجدت قرينة خلافه اذ لا سبيل
اليه وقد اجيب بوجه اخر وهو ان التقدير قل ما يكون لي قصد ان ابدله فلا يلزم ان يكون الفعل مستقبلا
قال ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم وقوله اجارتنا ان الخطوب تنوب
واني مقيم ما اقام عسيب **اقول** يمكن ان يقال ان المصنف انما فصل هذه الامثلة عما تقدم بقوله و
منه لان ما فيها يحتمل ان تكون مصدرية غير ظرفية وان كان احتمالا مرجوحا اي الا الاصلاح استطاعتي اي

قدر استطاعتي وكذا فاتقوا الله ما استطعتم اي قدر استطاعتكم ولذ مقيم اقامة عسيب اي مثلها لا ابرح
عن مكانه والخطوب اسباب الامور ويقال ما خطبك اي ما سبب الامر الذي تلبست به ولكنه كثر استعماله
في الامر الصعب الشاق وترب بتقيد وعسيب اسم جبل وهذا البيت لامرء القيس وبعده اجارتنا انا غريبان
ههنا وكل غريب للغريب نسيب اقول ولو كان معنى كونها ما غائية انها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت
اسما قال ظاهر كلامه انها تدل عنده على الزمان بطريق النيابة والتحقيق انها لا تدل على الزمان اصلا لا
بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الدال على الزمان في امثال هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف
المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة قال كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي
هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب اقول البيت لابي قيس ابن رفاعة وطر نبت الشارب
ما نبت من الشعر على الشفة العليا وسيلة الكلام في العانس والمرد جمع امرد وهو الذكر الذي لا شعر
بوجهه والشيب بكسر الشين المعجمة جمع اشيب وهو الذي شاب اي ابيض شعره قال والبيت عندي
فاسد التقسيم بغير هذا الاثر ان العانسين هم الذين لم يتزوجوا الا انهم سيون بقيد الاحتلام قام و
انما العرب يجيئون بالتقسيم في الالفاظ لا في المعاني اقول يمكن ان يدفع هذا بان يقال لم يذكر العانسون
من حيث انهم غير متزوجين وانما ذكروا من حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه امرد
وكونه كذا انبات شاربه وذلك لان العانس هو الذي طالت اقامته بدون تزويج حتى خرج عن امثال من تزوج
في الغالب ولا شك انه بهذا الاعتبار قسيم لمن طر شاربه ولمن هو امرد فان قلت لكنه ليس قسيما للشيب
وقد ذكروا في البيت فيفسد التقسيم لصدق العانس عليه قلت تقيد مع الشيب صفة يكون باعتبارها
قسيما والتقدير والشيب غير العانسين قال وفي البيت مع هذا العيب شذوذ ان اطلاق العانس
على المذكر وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا
دالة على المفاضلة اقول الظاهر التصريح بشذوذ اطلاق العانس على المذكر في كلام احد من اللغويين و
لعل المصنف استند الى نقل يعتمد والذي في الصحاح وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا و
عناسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار وذلك
ما لم تتزوج فان تزوجت فلا يقال عنست ثم قال ويقال للرجل ايضا عانس وفي القاموس وعنست الجارية
كسمع ونصر وضرب عنوسا وكان في القاموس زيادة على ما ههنا عناسا طال مكثها في اهلها بعد ادراكها
حتى خرجت من عداد الابكار ولم تتزوج قط كاعنست وعنست وعنسها اهلها تعنيسا
فهي عانس والجمع عوانس وعنس ومعنس ومعنسة والرجل عانس ايضا هذا كلامه واما جمع الصفة بالواو و

النون

النون في غير ما ذكر فالكوفيون يرون جوازه قياسا وان سلم غير شاذ على انه يرد على المصنف النقض بنحو خصي
مما هو صفة خاصة بالمذكر فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يصدق عليه شيء مما ذكره اذ ليس يقابل للتاء ولا دال
على المفاضلة قال وحمل عليه قوله وتالله ما ان شهلة ام واحد باوجد مني ان يهان صغيرها اقول الشهلة بفتح
الشين المعجمة واسكان الهاء صفة تختص بالمرأة دون الرجل يقال امرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة كذا في الصحاح
وفي القاموس وزاد فيه الشهلة العجوز والبيت صالح لكل منهما بل العجوز اولى به لشدة وجدها على ولدها لعدم
امكان تعويضه بآخر تلده في مجاري العادة والتقدير عند ابن جني والزمخشري باوجد مني وقت ان يهان صغيرها قال
وكون يكذبون في محل نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة اقول قد اعتذر عنه المصنف اخر الكلام
على الجمل التي لا محل لها من الاعراب في الباب الثاني بان قال ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ان ويكذبون لانها و
ما كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح واخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها وسيلة
الكلام فيه ان شاء الله تعالى قال والزمخشري غلطه بعكس هذه الاخيرة فانه جوز مصدريتها في واتبع الذين ظلموا
ما اترفوا فيه مع انه قد عاد عليها الضمير اقول لم يقع في الكشاف تصريح بان الضمير المجرور في عايد لما مع القول
بمصدريتها واما اسوق كلامه برمته لتتضح حقيقة الحال في ذلك قال واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه اراد بالذين ظلموا
تاركي النهي عن المنكر اي لم يهتموا بما هو ركن عظيم من اركان الدين وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعقدوا هممهم
بالشهوات واتبعوا ما عرفوا فيه التنعم والترفه من حب الرياسة والثروة وطلب اسباب العيش الهني ورفضوا
ما وراء ذلك ونبذوه وراء ظهورهم وقرأ ابو عمرو في رواية الجعفي واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه يعني واتبعوا
جزاء ما اترفوا فيه ويجوز ان يكون المعنى في القراءة المشهورة انهم اتبعوا جزاء اترافهم ومعنى قوي لتقدم الانجاء
كانه قيل الا قليلا ممن انجينا منهم وهلك السائر فان قلت علام عطف قوله واتبع الذين ظلموا قلت ان كان
واتبعوا الشهوات كان معطوفا على مضمر لان المعنى الا قليلا ممن انجينا منهم نهوا عن الفساد واتبع الذين
ظلموا شهواتهم فهو عطف على نهوا وان كان معناه واتبعوا جزاء الاتراف فالواو للحال كانه قيل انجينا القليل الذين و
قد اتبع الذين ظلموا جزاءهم فان قلت فقوله وكانوا مجرمين قلت على اترفوا اي اتبعوا الاتراف وكونهم مجرمين لان
تابع الشهوات مغمور بالاثام او اريد بالاجرام اغفالهم للشكر او على اتبعوا اي اتبعوا شهواتهم وكانوا مجرمين
بذلك ويجوز ان يكون اعتراضا وحكما عليهم بانهم قوم مجرمون انتهى كلامه بحروفه فانت تراه لم يتعرض لمعاد
الضمير فيه اصلا وهو لم يصرح بكون ما موصولة او مصدرية الا ان تقديره يقتضي انه جوز كلا منهما ولذلك اجاب
عن اشكال المصنف فانا نقول لا نسلم عود الضمير المذكور الى ما المصدرية بل هو على تقدير مصدريتها عائد الى
الظلم المفهوم من ظلموا واضيف للمصاحبة مثل فخرج على قومه في زينته واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم قال و

ندر وصلها بالفعل الجامد في قوله اليس امري في الامور بانما بها المستمال اهل الخيانة والغدر **اقول** الامير هو ذو الامرة
والولاية وكثيرا ما يطلق الفعيل على الواحد وغيره نحو والملائكة بعد ذلك ظهير وانما اسم ليس فصل ضرورة والباء الداخلة
عليه زايدة لوقوعه في محل الخبر كقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه والخيانة معروف والغدر ضد
الوفاء **قال** كقوله فلما يرج اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا **اقول** فلما في معنى النفي واللبيب العاقل و
المجد الكرم اي لا يرج العاقل على احدهما لتين اما ان يدعو الى ما يورث المجد واما ان يجيب الى ذلك اذا دعي اليه والى
تتعلق بداعيا وحذف مثلها متعلقا بمجيبا وقد اسلفنا في فصل لو ان الرضي يجيز التنازع في المعمول المتقدم
في نحو زيدا ضربت واكرمت وزيد قمت وقعدت عليه فيأتي في هذا البيت مثل ذلك وقدمنا هناك
ما يرد عليه فراجعه **قال** واما قول المرار صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم
فقال سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة ان حقها ان يليها الفعل صريحا والشاعر كلامه **اقول** المرار بفتح الميم
وتشديد الراء في القاموس وكشداد المرار الحنظلي وابن سعيد الفقعسي وابن منقذ التميمي وابن سلامة العجلي
وابن بشير الشيباني وابن معاذ البحري شعراء كذا قال ولا ادري الى من هو صاحب البيت منهم الا قلت والذي
قاله سيبويه في الكتاب ما نصه وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر قال صددت فاطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم فهذا تصريح بان وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق بعد ذلك
وجه للاختلاف في توجيه كلامه بل وجه الضرورة ايلاء قلما مقدرا وانابة الاسمية عن الفعل ولم يبق وجه لرد ابن
السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر قال المصنف
في بعض تعاليقه والصواب في البيت ان يقال وما دام قوله وصال لان كان سيبويه وغيره اورده كذلك
ينبغي ان تسلط النفي على دوام الوصال يقتضي وجود اصله وليس كذلك فالاولى وصال اصلا مع الصدود
طال ام لم يطل وقد يقال المعنى بالوصال ما اراده وتوقعه او حذف مضاف للقرينة فان المحب قد ييأس من الوصل
بطول الصدود واستمرار الاعراض فينقطع رجاؤه منه وتوقعه فيكون ذلك سببا لسلوه وعدم ارادته
للوصال وكثيرا ما يقع ذلك لبعض الناس **قال** على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة يتعين كونه ضمير شان
اذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الاول والغايب في الثلثة **اقول** لما قدم ان ضمير الشان بعد ان المخففة قد
قد يقع بالدعاء نحو اما ان جزاك الله خيرا وقراءة بعض السبعة والخامسة ان غضب الله عليها يعني كان ذلك
مظنة لان يتوهم انه قائل بان اسم ان المخففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدراك الذي اورده
بقوله على انا لا نسلم نعم وهذا الذي منعه هو مذهب الجمهور وقد صرح بذلك في النوع الثامن من الجهة السادسة
من الباب الخامس حيث تكلم على اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية دون بعضها الانشائية فقال ولا ينبغي ان

يستثنى من منع ذلك بعض الانشائية في خبر ان وضمير الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون
جملة دعائية كقوله نعم والخامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ ان بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم
اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة واذا لم يلزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان فلا الاستثناء
بالنسبة الى ضمير الشان ويحتمل ان يقدر والخامسة انها واما انك **قال** وجزم النحويون بان ما كافة في نحو
انما يخشى الله من عباده العلماء ولا يمتنع ان تكون بمعنى الذي والعلماء الخبر والعايد مستتر في يخشى واطلقت
ما على جماعة العقلاء **اقول** ولا يضر فوات الحصر المستفاد بانما لحصوله بطريق اخر لطيف فان الذي يلي منى
الفاصل ويرد على المصنف في تجويزه هذا الوجه رسم ما في المصحف متصلة بان اذ هو مانع مع كونها بمعنى الذي
لانها لا تتصل خطا الا اذا كانت حرفا فان قلت قد تمسك المصنف بان رسم المصحف سنة متبعة لا
تجري على قانون الخط المصطلح قلت بل اباه قوله في المثال الثاني من امثلة الجهة الثامنة من الباب الخامس وحمل
الرسم يعني في المصحف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد امكن هنا بجعل ما حرفا كافا **قال** وهو
ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي **اقول** هذا الكلام مر له في فصل ليت واسلفنا مناقشته
فيه بمنع عدم طول الصلة فانها طالت بالوصف كما صرح هو به في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل في رواية يوم
بالرفع **قال** وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات
ولا غيرها ولا قاله نحوي غيره **اقول** لعله يشير ببعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافي المالكي فانه حكى ذلك
قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص رايته في الشيرازيات ولعل القرافي اخذه منه وذلك انه
قال بعد ان ذكر انما للحصر ان الحصر هو انفيه فشر اهر ذا ناب وشيء جاء بك ثم قال والاول اسهل منه لان
معه حرفا قد دل عنده على النفي فصار حذف حرف النفي فيه اسهل منه في القيام حرف اخر مقامه وليس
في المثالين شيء من ذلك انتهى قال الشيخ بهاء الدين وليس صريحا في انها باقية على النفي لان قوله لان معه حرفا
دل على النفي يريد فانه يدل على الاثبات كما والنفي وهو انما وانما لم تدل الا على النفي والاثبات لان الاثبات
مستفاد عن اللفظ مجردا عن انما ولو اراد بالحرف الدال على النفي ما لها قال فصار حذف حرف النفي فيه اسهل
اذ لو كانت باقية على النفي لكان حرف النفي معها محذوفا هذا كلامه وكتاب الشيرازيات كتاب يشتمل على مسائل
املاها ابو علي الفارسي بشيراز فنسبت تلك المسائل الى شيراز بسبب ذلك وفي القاموس وشيراز ابن طهمورث
بني قصبة بلاد فارس فسميت به **قال** وانما قال الفارسي ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل
الضمير كقول الفرزدق وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي **اقول** هذا عجز بيت بعض صدره وبقيته انا
الذايد الحامي الذمار وانما الذايد بالذال المعجمة اولا والمهملة اخرا اسم فاعل من الذود وهو الطرد والذمار بكسر الذال المعجمة ما يلزمك

حفظه وحمايته كذا في القاموس وفي شرح التلخيص المختصر انه العهد قال في الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه لوم وعنف من حماه وحريمه ويجب ما يجده الانسان من مفاخر اباء قال الجوهري وفي القاموس و الحسب ما تعده من مفاخر ابائك او المال او الدين او الكرم والشرف في الفعل او الفعال الصالح او الشرف الثابت في الاباء ويحتمل ان يقال انما في البيت موصولة ويدافع عن احسابهم صلة وانا خبر فيفيد حصرا لكن بغير انما ولا يكون فيه الفصل ضرورة كما قاله ابو حيان وانما يكون ح شعيا وهذا نظير ما جوزه المصنف في انما يخشى الله من عباده العلماء بنا ان التفتازاني قال ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا بنا ان يكون انا تاكيدا قلت بناه على القول المرجوح في تفسير الضرورة وهو انها ما ليس للشاعر عنها مندوحة ثم قال وليست ما موصولة وانا خبرها اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ المتصل ما قلت لانسلم ان العدول المذكور انما يكون لضرورة ولو سلم لم يضر ذلك فيما قد سناده لانا ذكرناه على طريقة الالزام للمصنف فانه جوز ذلك في الاية ويلزمه ان يجوزه في البيت اذ لا فرق **قال** فهذا كقوله الا قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا **اقول** ظاهر تعبيره بالاقران البيت لغير الفرزدق وهو كذلك على ما قيل هو لعمرو بن معديكرب وقيل للفرزدق وبعده شككت بالرمح حيازيمه والخيل تجري زيما بيننا سلمى بفتح السين اسم امراة ويقال قطر الفارس تقطيرا اذا القاه على احد طرفيه بضم القاف واسكان الطاء المهملة وهما جانباه وشككت بالشين المعجمة خرقت وانتظمت والحيازيم جمع حيزوم وهو وسط الصدر وجمع مع انه ليس في الفارس منها الا واحد كما في المفارق ووجهه انه يقدر كل في تسمية الجزء باسم الكل فيأتي الجمع بهذا الاعتبار وزيما اي متفرقة **قال** وقول ابي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما وانما الفصل في البيت للاول ضرورة لما اخره **اقول** المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد انما ممتنع وان الزجاج اجاز الفصل ولم يوجبه وان ابن مالك اوجبه عند الحصر بانما قالوا وسيبويه لا يرى ان انما للحصر فلذلك منع الفصل بعدها **قال** كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات **اقول** من انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل رب من حرف الراء **قال** ولهذا قال الواو في قول ابي دواد ربما الجامل المؤبل فيهم **اقول** من انشاد المصنف لهذا الصدر في فصل رب انشد ناهناك عجزه وهو والعناجيج بينهن المهار وتقدم ثم الكلام على الفاظ البيت **قال** وقوله كاسيف عمرو لم تخنه مضاربه **اقول** هذا عجز بيت صدره اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد وقد انشد المصنف بتمامه في حرف الكاف وتكلمنا عليه ثم **قال** الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب **اقول** لا تحير جوابا اي لا ترجعه يقال كلمته فما احار الي جوابا يصف الشاعر بهذا شخصا ما ت اي ان صرت لا ترجع جوابا لمن يكلمك

فكثيرا

فكثير اما ترى وانت خطيب بلسان الحال لا بلسان المقال فان من نظر اليك ذكر ما كنت عليه في حال الحياة وما صرت اليه بعد الممات فاعتبر واتعظ فيحصل بذلك خطابه منه على طريق التجوز كما قال بعضهم في وزير قتل وصلب وكانت في حياتك لي عظات ۞ وانت اليوم اوعظ منك حيا ۞ ويحتمل ان يريد فكثيرا ما روئيت في حال الحياة خطيبا الا انه عبر بالمضارع لارادة استحضار الحال **قال** كقول ابي حية واّنا لمما نضرب الكبش ضربة **اقول** هذا صدر بيت عجزه على راسه تلقى اللسان من الفم وابو حية بالحاء المهملة والمثناة التحتية والكبش سيد القوم والى ذلك يشير شمس الدين محمد بن العفيف التلمساني في قصيدة له رائية تشتمل على الغاز كثيرة اولها خذ من حديثي ما يغنيك عن نظر فانه ثمر ناهيك من ثمر كم راس قد غدا المعتبر فاعجب لعطاء لفظ اللام للمذكر وناطح بقرون لا قرون له وكبش قوم بنقل العلم مشتهر اراد باللام رئيس القوم وبالناطح الامر الشديد وبالقرون الاولى الاجيال من الناس وبالقرون الثانية جمع قرن وهو ما يكون في راس البهيمة وبالكبش السيد وقد كتبت رسالة لطيفة في شرح الغاز هذه القصيدة كلها **قال** وقوله وضنت علينا والضنين من البخل **اقول** ضنت بخلت يقال ضننت بالشيء اضن به ضنا وضنانة قال الفراء وضننت بالفتح اضن لغة قال مهلا اذا عاذل قد جربت من خلقي اني اجود لاقوام وان ضننوا اي بخلوا فيريد ضنوا فرد الى الادغام للضرورة **قال** كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس **اقول** في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما وبالفتح علاقة الخصومة وعلاقة الحب وانشد هذا البيت وفي القاموس ان العلاقة ويكسر الحب اللازم للقلب او بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه والوليد تصغير الولد وهو الصبي وافنان الراس اطرافه ونواحيه وهو في الاصل جمع فنن وهو الغصن والثغام بالثاء المثلثة مفتوحة وغين معجمة نبت في الجبل يبيض اذا يبس شبه به الشيب والمخلس بالخاء المعجمة اسم فاعل من قولك اخلس النبات اذا اختلط رطبه بيابسه وكان الشاعر وصفه بذلك ليقع التشبيه موقعه من حيث انه لم يكمل بياض شعره وانما كان ذا شمط ذا سواد وبياض والثغام اذا اخلس كان فيه بياض وغير بياض وذلك انه كان منه يابس ابيض ومنه ما كان منه رطبا لم يبيض وهو كالمنتفض كما صرح به الجوهري في حرف الميم وعامل افنان الكاف من راسك مفتوحة لا مكسورة كما قد يتوهم وام الوليد منصوب بمحذوف اي اتعلق ام الوليد علاقة لا ما يدري عليه ما قد يسبق لبعض الاوهام **قال** كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله **اقول** في القاموس الاراك كسحاب القطعة من الارض وموضع بعرفة قرب نمرة وجبل لهذيل وشجر من الحمض يستاك به انتهى والكل في البيت ممكن وما احسن قول الشيخ جمال الدين المكرم بالله جزت بوادي الاراك فرد قبلت اغصانه الخضر فاك ۞ فابعث الى المملوك من بعضها ۞ فانني والله مالي سواك **قال** في نحو قوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا ۞ اذا نحن فيهم سوقة ليس نصف **اقول** هذا البيت

لبنت النعمان بن المنذر فكان حقه ان يقول كقولها لكنه ذكر على ارادة من قال وقوله نسوس الناس اي نامرهم و
ننهاهم نشير الى انا كانوا عليهم العز والملك والسوقة الرعية ووقع ننصف في هذا المحل من نسخ المغني التي رايتها من
الانصاف وفي ليس ضمير الشان وقد انشده المصنف ثانيا في حرف الالف على غير ذلك فننصف
مكان ليس نصف وهو مضارع نصف اي خدم وعلى هذا الوجه انشده الجوهري في حرف الفاء المفرق في مادة
نصف **قال** وقول مهلهل لو بابانين جاء يخطبها زمل ما انف خاطب بدم **اقول** مهلهل بضم الميم وكسر الهاء الثانية
وهو امرؤ القيس بن ربيعة اخو كليب اخي وائل قيل سمي مهلهلا لانه اول من هلهل الشعر اي رققه يقال هلهل
النساج الثوب اذا ارق نسجه وقيل غير ذلك وابانان جبلان يقال لاحدهما متالع بينهما مضيق وشاة موقية
وهي تهامة والافراد ابان فهو من باب التغليب كالقمرين وزمل فعل مبني للمفعول يعني ان هذه المراة عزيزة القدر شريفة النسب
لا ينالها مثل هذا الرجل حتى انه لو جاء يخطبها بهذين الجبلين العظيمين او لو مهرهما على حذف المضاف اي لم يلتفت
اليه بل شج وجهه وسال الدم حتى زمل انفه وغطاه **قال** وقول الاعشى متى تناخي عند باب ابن هاشم
تراحي وتلقي من فواضله ندا **اقول** المراد بابن هاشم هو سيد الخلق وحبيب الحق نبينا محمد بن عبد الله بن عبد
عبد المطلب بن هاشم صلوات الله وسلامه عليه وتناخي مضارع انيخت مبنيا للمفعول يخاطب ناقته و
اناخها ابركها وتراحي مضارع اريحت من الاراحة مبنيا ايضا للمفعول والفواضل جمع فاضلة وهي اسم للدرجة
الرفيعة من الفضل كذا في القاموس والندى بفتح النون والقصر الجود والكرم اندى منصوب على انه مفعول
بتلقي فان قلنا بان المقصور المنون يعتبر في حالة الوقف بالصحيح فيفصل بين المنصوب وغيره فتكون الالف
في نحو هذه عصا وضربت بعصا بدلا عن لام الكلمة والتنوين محذوف وفي نحو رايت عصا بدل التنوين والتي هي لام
اللام محذوفة وكتبت في البيت بالالف وكذا ان قلنا برأي المازني في ان الالف بدل من التنوين في الاحوال
كلها واما على راي ابي عمرو والكسائي في ان الالف هي بدل لام الكلمة في جميع الاحوال فيكتب ندى ايضا بالالف
لانه من ذوات الواو بدليل قولك ندوت ندا او جدت الا انه لو كان ماخوذا من ذوات الياء كتب بالياء **قال**
وبعد الى افضح وكان يحو فيما جمع على قليل من خطيئاتهم **اقول** اثر المصنف خطيئاتهم دون خطاياهم مع ان
كلتا القراءتين متواترة لان التمثيل بخطيئاتهم اظهر في زيادة ما من جهة ظهور الاعراب فيه بخلاف خطاياهم
قال وقوله بحاضرته بسيف صقيل بين نصري وطعنة نجلاء **اقول** تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه
في فصل رب من حرف الراء **قال** وقوله ننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم **اقول** مر انشاد
هذا البيت والكلام عليه في فصله من حرف الكاف **قال** وقول الشاعر ايام تخلي فما احسن تغاديني والهم محتضر
لدي وسادي ميعم باسقم ولكن شغفه بهم اراه قد اصاب فؤادي **اقول** تخلي اي تحالى الهم وهو خلاف الشجي

قال المبرد

قال المبرد يا اتحا شددة وبا الشيخ مخففة قال وقد شدده في الشعر وانشد نام الخليون من ليل الشجي بات ن
السلاة سوى شان المحبينا واحس بضم الهمزة من قولك احسست الشئ اي وجدت حسه والرقاد النوم وقيل هو
النوم مطلقا او النوم في الليل قيل والاول صحيح مما في القاموس ومحتضر بكسر الضاد المعجمة يقال حضره الهم واحتضره وتحضره
بمعنى كذا في الصحاح والوساد والوسادة المخدة وحكى صاحب القاموس تثليث حركة الواو والسقم بضم السين
وسكون القاف وبفتحهما المرض وشغفني اي جعلني من لا يناء او وسادي يحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر او مجرور
على انه بدل اشتمال من ضمير المتكلم في لدي **قال** وقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل **اقول** تقدم انشاد هذا البيت في فصل
سي من حرف السين المهملة وانشدناه هناك صدره وتكلمنا على الفاظ البيت **قال** وفي الهيتيات للفارسي
اقول الهيتيات بكسر الهاء هي المسائل التي املاها ابو علي الفارسي بهيت وهي بلد على الفرات **قال** ورده
صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكرار لا وذلك واجب مع الحال المفردة **اقول** قد اسلفنا الجواب
عن هذين الاعتراضين في فصل سي من حرف السين المهملة فراجعه **قال** واذا قلت لا سيما زيد جاز جر زيد ونصبه
ورفعه وامتنع نصبه **اقول** تقدم انه يمكن ان ينصب باعني مضمرة وما نكرة بمعنى شئ اي ولا مثل شئ اعني زيدا
قال وبعد اداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن **اقول** هذا انكار خال عن الفائدة فانه تقدم الكلام على زيادة
ما بعد الجازم **قال** وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه **اقول** وقع للزمخشري في الكشاف انه قال ما هذه ابهامية
وهي التي اذا اقترنت باسم النكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد اي كتاب كان او صلة
للتاكيد كالتي في فبما نقضهم ميثاقهم قال التفتازاني في جعلها هنا قسيما للصلة وفي الفصل قسيما من حروف الصلة
مثلها في فبما نقضهم وكانه مال هنا الى انها اسم على راي البعض فيفيد مثلا اما مثلا اي مثل وتفرع على الابهام الحقارة
نحو اعطه شيئا ما والفخامة مثل لامر ما يسود من يسود اذا لم يجعل مصدرية والنوعية مثل اضربه ضربا ما وفي الجملة توكيد ما افاده
تنكير الاسم قبلها **قال** وقرا رؤبة برفع بعوضة **اقول** رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة وهو ابن العجاج ابن رؤبة
قال الزمخشري وهو امضغ الشيح والقيصوم المشهور بالفصاحة وكانوا يشبهونه بالحسن فيما اظنه ذهب
في هذه القراءة الى ان هذا الوجه هو المطابق لفصاحته وكانوا وجه بمعنى الاستفهام وفيه نظر فان القارئ لا يذهب
الى ما يختاره بل الى ما ينقله وليس له في القراءة اجتهاد والشيح والقيصوم نبتان من نبات البادية والغرض من المضغ
نفسه فان هذين النبتين لا يمضغهما الا الاديون **قال** وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم
طول الصلة وهو شاذ عند البصريين **اقول** ان اعترف البصريون لم يحسن بهم تخريج الفصيح عليه والذي ينبغي ان
يقال الطول في الصلة هنا موجود للمعدوم لان تعلقه فما فوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين كما انه
لا شذوذ عند الكوفيين وانما جاء هذا من قبيل ادعاء ان الصلة هي بعوضة فقط وليس كذلك **قال** وزادها

الاعشى مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل اقول المراد بهما زيادتها بعد ان الشرطية
وزيادتها قبل الجملة الفعلية جواب الشرط ويحتمل ان يكون محذوفا اي ان ترينا حفاة فهو امر غير مستمر ويدل عليه انا كذلك
ما نحفى وننتعل ولا تكون هذه الجملة الاسمية جوابا لعدم اقترانها بالفاء بل اتى بها للدلالة على الجواب المحذوف ويحتمل ان تكون
هي جوابا بحذف الفاء في مثله شايع لا يحمل ضرورة وفي البيت شذوذ وهو عدم توكيد الفعل بالنون في اما
ترينا والشايع فيها التاكيد مثل فاما ترين من البشر احدا قال وامية بن ابي الصلت ثلث مرات في قوله
سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا اقول فسر المصنف السلع والعشر بانهما ضربان من الشجر وقال
الجوهري السلع شجر مر والعشر شجر له صمغ وهو من العضاة وقال في حرف الالف في مادة عال وقال الشاعر عالت
البيقور يعني ان السنة الجدبة اثقلت البقر بما حملت من السلع والعشر وانما كانوا يفعلون ذلك في السنة
الجدبة فيعمدون الى البقر فيعقدون في اذنابها السلع والعشر ثم يضرمون فيها النار وهم يصعدونها في
الجبل فيمطرون لوقتهم كما زعموا قال امية بن ابي الصلت يذكر ذلك سنة ازمة تخيل بالناس ترى للعضاة فيها
صريرا لا على كوكب ينوء ولا ريح جنوب ولا ترى طخرورا ويسوقون باقر السهل للطود ومهازيل خشية ان تبورا
عاقدين النيران في ثكن الاذناب منها لكي تهيج البحورا سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا ازمة
شديدة قليلة الخير وتخيل من قولهم خيلت السماء اذا رعدت وبرقت وتهيات للمطر ولم تمطر وينوء يسقط و
كانت العرب تضيف المطر الى الكوكب الساقط فيقولون مطرنا بنوء كذا وهو من مهيات الشيء والطخرور بضم
الطاء المهملة وسكون الخاء المعجمة اللطخ من السحاب القليل والباقر جماعة البقر مع رعاتها والطود الجبل وتبور
تهلك وفسر الجوهري الثكنة بالسرب من الحمام وغيره قال والجمع ثكن وهذه الابيات تفسير للغة هذا الشعر قال و
بما كسب يجوز ان يراد به الولد وفي الحديث احق ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه اقول ويصح ايضا بان المراد
بالمال راس المال وبما كسب الارباح او يراد بالمال الماشية وبما كسب نسلها ومنافعها قال الزمخشري وكان ذا
سابيا قلت السابياء النتاج واما ما ذكره من ان المراد بما كسب ولده فهو مروي عن ابن عباس ويروى ان اولاد
ابي لهب اختصموا عند ابن عباس فتنازعوا وتدافعوا فقام ابن عباس ليحجز بينهم فدفعه احدهم فوقع على فراشه
وكان قد كف بصره فغضب وصاح اخرجوا عني الكسب الخبيث قال والارجح في ما انزل على الملكين انها موصولة
عطف على السحر وقيل نافية اقول لم يظهر لي ترجيح احد القولين على الاخر فتامله قال والارجح في لتنذر
قوما ما انذر اباؤهم النافية بدليل وما ارسلنا اليهم قبلك من نذير اقول لم يتضح لي كون هذا دليلا على انها نافية
فان النفي في اية يس مسلط على انذار اباؤهم والمنفي هنا ارسال النذر الى هؤلاء انفسهم ولم يجر لاباؤهم في
ذلك ذكر فكيف يكون هذا دليلا على ذلك والظن ان المصنف فهم من كلام الزمخشري ان هذه الاية تدل على ان

ما في

ما في اية يس نافية فساقه على مقتضى فهمه وذلك ان الزمخشري قال ما نصه قوما ما انذر اباؤهم قوما غير منذر اباؤهم
على الوصف ونحوه قوله لتنذر قوما ما اتاهم من نذير من قبلك وما ارسلنا اليهم قبلك من نذير انتهى فكان المصنف
ظن ان الزمخشري ساق الايتين للاستدلال بهما على ان ما في الاية الاولى نافية وليس في كلام الزمخشري ما يقتضي
الاستدلال اصلا وليس فيه اكثر من انه ساق الايتين للتنظير والله تعالى اعلم قال ويحتمل الموصولة اقول قال
الزمخشري وقد فسر ما انذر اباؤهم على اثبات الانذار ووجه ذلك ان تجعل ما مصدرية والتقدير لتنذر قوما انذار
اباؤهم او موصولة منصوبة على المفعول الثاني لتنذر قوما ما انذره اباؤهم من العذاب كقوله انا انذرناكم عذابا قريبا
فان قلت اي فرق بين تعلقي قوله فهم غافلون على التفسيرين قلت هو على الاول متعلق بالنفي اي لم
ينذروا فهم غافلون على ان عدم انذارهم هو سبب غفلتهم وعلى الثاني بقوله انك لمن المرسلين لتنذر كما
تقول ارسلتك الى فلان لتنذره فانه غافل فان قلت كيف يكونون منذرين غير منذرين لمناقضة هذا
ما في الاي الاخر قلت لا مناقضة لان النفي في هذه الاية نفي انذارهم لا نفي انذار ابائهم وابائهم القدماء من ولد اسمعيل وكانت
النذارة فيهم فان قلت ففي احد التفسيرين ان اباءهم لم ينذروا وهو الظاهر فما تصنع به قلت اريد اباؤهم الادنون
دون الابعدين انتهى كلامه وكان المصنف اي قوله في الشواذ وهو الظاهر يعني كونها للنفي فادعى كما سبق
انها الارجح وفي كلام الزمخشري ما يشير الى انه لا دلالة في الاية التي اوردها المصنف على ما ادعاه فتامل قال ثم حذف
المجاز كما قال عمرو بن معديكرب امرتك الخير فافعل ما امرت به اقول هذا صدر بيت عجزه فقد تركتك
ذا مال وذا نشب وقبله فقال لي قول ذي راي ومقدرة مجرب عاقل نزه عن الريب المقدرة يحتمل ان يراد بها اليسار
فدالها مضمومة وانما وصف بذلك لان ذوي اليسار والثروة اقعد بمعرفة وجوه الاحسان واحق بالدلالة
عليها ويحتمل ان يراد بها القدرة والتي في دالها الحركات الثلث والنزه بضم النون واسكان الزاء البعد والريب
التهم جمع ريبة والنشب بفتح النون والشين المعجمة فسره الجوهري بالمال والعقار وصاحب القاموس بالمال و
الاصيل من الناطق والصامت يقول امرتك بالخير حال غناك فافعل ولا عذر لك في التخلف عنه وبعض شراح
ابيات المفصل نسب الشعر لعباس بن مرداس قال وقليلا في معنى النفي مثله في قوله قليل بها الاصوات
الا بغامها اقول هذا صدر بيت انشد المصنف تمامه في فصل الا بالكسر والتشديد من حرف الالف ومعنى
الكلام عليه هناك ونسهل ذلك شيئا ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظرف فقد قال
ونحن عن فضلك ما استغنينا قال الظاهر انه لا ينبغي عند المصنف ان يسهل ذلك ولا شيئا ما لانه صرح
بان مثل هذا الاتساع في تقديم الظرف المعمول لما بعد ما عليها مخصوص بالشعر والكلام في غيره بل في
افصح كلام وقد انشد المصنف هذا البيت اولا في الفصل الثالث من الفصول الثلاثة التي عقدها لا اذا في

حرف الالف وانشده ايضا في الباب الثامن في اثناء القاعدة التاسعة **قال** والثلاثة انهم لا يجمعون بين
بين مجازين **اقول** بيان لم يجمع بينهما في الاية المذكورة وهي فقليلا ما يؤمنون اذ فيها على ذلك التقدير حذف الموصول
وتقديم المعمول على محله وكلاهما خلاف الاصل على ان للقائل ان يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد
والسند احيا الارض شباب الزمان ومثله كثير **قال** ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل **اقول**
هو انه على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان اكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق
بكان له استقر على انه صلة فلا اشكال اذ على مذهب سيبويه ولا على غيره من المحققين فان قلت وقع في احاديث الجهاد
من صحيح مسلم ان انسا وهو عم ابن النضر اخا الربيع بتشديد الراء الياء لم يشهد مع رسول الله بدرا فشق عليه قال
اول مشهد شهده رسول الله صلعم غيبت عنه وان اراني الله مشهدا فيما بعد مع رسول الله صلعم ليرين الله ما اصنع الحديث
فقد وقع الظرف صلة لما في قوله فيما بعد قلت يمكن ان يجعل الظرف المذكور لغوا متعلقا بما يدل عليه الكون الخاص حذف لدلالة
المتقدم عليه اي فيما اشهده بعد **قال** وقيل نصب عطفا على ان وصلتها اي الم تعلموا اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم
ويلزم على هذا الاعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف **اقول** لكن من النحويين من لا يرى ذلك اللازم باطلا
وقد صرح ابن مالك في التسهيل ونقل بعضهم بقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس
ان تحكموا بالعدل فقد صرح المصنف فيه في حواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر اذا ائتمنتم وحذف ثم عطف
عليه اذا حكمتم او يقدر ويامركم اذا حكمتم فيكون على هذا الاخير من باب عطف الجمل قلت وكا عن الشيخ عطا طريقه
في حذف الظرف والعطف عليه وقد اجاز قوم في يعقوب من قوله تعالى فبشرناها باسحق ومن وراء اسحق يعقوب في قراءة
من قرا بفتح الباء ان يكون مجرورا على انه معطوف على اسحق اي فبشرناها باسحق ويعقوب وضعفه الفارسي بالفصل
بين المتعاطفين بالجار والمجرور وجعل مثله ضرورة كقول الاعشى يوما تراها كشبه اردية العصب ويوما اديمها نغلا
ورده جماعة من النحاة بان الفصل الممتنع هو الفصل بالاجنبي والفاصل في الاية والبيت غير اجنبي لان المعمولات كلها
معمولات الفعل فلا يمتنع العطف وصحح بعضهم كلام الفارسي وفرق بين ضربت زيدا امس وعمرا اليوم وقولنا
ضربت امس زيدا واليوم عمرا بان الفعل اذا كان له معمولان احدهما ظرف والاخر مفعول به كانت مرتبة المفعول به ان
يتقدم على الظرف فان قدم الظرف عليه فاتساع والنية به التاخير فاذا حذف ذلك العامل واتيت به بحرف العطف
لم يجز تقديم الظرف اتساعا كما كان يجوز مع الفعل لان الاصول تحتمل من التصرف والاتساع ما لا تحتمله الفروع وقد ذكر
ابو الفتح ما يدل على ان ابا علي اعتمد في تقبيح ذلك على ما ذكرته فانه قال يوما ان ضربت اليوم زيدا وامس عمرا انه يضعف
للفصل بين الواو وما نصبته اذ كانت هي الان العامل قلت له فاذا كانت هي الان العامل فلم يقبح ضربت امس زيدا
واليوم عمرا الا ترى انك تقول مبتدئا ضربت اليوم عمرا فلا يقبح والواو عندك عين ضربت فقال انها الان العامل فقال

هي الان

هي الان كانت العامل فانها قائمة مقام العامل الاول الاصلي ضعف الفصل بينهما وان لم يضعف الفصل بين العامل الاول الاصلي
وما عمل فيه ضعف ما اقيم مقام الشيء ان يجري مجرى نفسه في ام نفيس الكلام **قال** وتقول ما احسن ما كان زيد فما الثانية
مصدرية وكان زيد صلتها والجملة مفعول **اقول** قد يستشكل هذا من حيث ان الجملة هو قولنا كان زيد وليست مفعولا
انما هو صلة الموصول الحرفي والجواب انه ليس مراده بالجملة المصطلح عليه وانما مراده المعنى اللغوي اي جملة الالفاظ
وهو جميعها يريد ان مجموع قوله ما كان زيد هو المفعول **من قال** تلد على خمسة عشر وجها **اقول** هي بكسر الميم
وسكون النون وتقال منا بالقصر في الاخر وهذه هي الاصل عند الكسائي والفراء وشاهد ذلك قوله بذلنا مارن
الخطي فيهم وكل مهند ذكر حسام منا ان ذر قرن الشمس حتى اذا ما ابشرنيهم فر الظلام الخطي الرمح ومارن ما
فضل من قصبته وذر اضاء وقرن الشمس اعلاها واول ما يبدو منها في الطلوع والشريد الطريد والمراد بقر الظلام
شدة ظلمته وانتشارها شبه ذلك بالقر واحده قرة وهي الغبار قال ابو حيان وخرجه ابو الفتح على ان منا
مصدر منا اذا قدر لانه يستعمل ظرفا كخفوق النجم واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل بان الذي يفيع
من التاويل بها ان يكون منا بمعنى القدر بفتح القاف وسكون الدال لا بمعنى التقدير **قال** وفي الزمان نصبا بدليل
من اول يوم **اقول** قال الرضي وانا لا ارى معنى الابتداء في من الا ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا
ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن هو الشيء الذي ابتدئ منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرات من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا
اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس حدثا ممتدا ولا اصلا للمعنى الممتد
بل هو حدث واقع فيما بعد من وهذا المعنى في من في الاية بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت
من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب **قال** وفي الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة **اقول** وفي الحديث
ايضا من يعمل لي من نصف النهار الى صلوة العصر على قيراط قيراط فعملت النصارى من نصف النهار الى صلوة العصر
على قيراط قيراط ثم قال من يعمل لي من صلوة العصر الى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين الا فانتم الذين تعملون
من صلوة العصر الى غروب الشمس فقد استعملت من للابتداء في اربع مواضع فان قلت على ماذا اجر الثانية من قيراط
وقيراطين فانه لا يمكن جره بالاصالة هو ظاهر ولا بالتبعية اذ ليس شيئا من التوابع قلت هو مجرور بالتبعية ولا نسلم
انه ليس شيئا من التوابع بل هو تاكيد وبيانه ان الحكم المعلق على لفظ قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه
بكل واحد والقصد هنا الى الثاني فانه قيل فاعطي كل واحد منهم قيراطا قيراطا واعطي كل واحد منهم قيراطين قيراطين
ولما كان المقصود هنا تعلق الحكم بكل فرد التزم ذكر الثاني ليكون امارة على ذلك وهو شيء لم يلزم ابتداء و
ثم يلزم لعارض فلا يرد انه لو كان تاكيدا لجاز سقوطه وقد عقد ابن هشام لذكر هذه المسئلة في الباب

الرابع عند الكلام على اقسام الحال ووقع في حديث الافك ولم يجلس عندي من يوم قيل فيها قيل وفي الحديث
ايضا فما زلت احب الدنيا من يومئذ وفيه ايضا هذا اول طعام اكله ابوك منذ ثلثة ايام والشواهد على ذلك كثيرة
جدا **قال** وقال النابغة تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب **اقول** تخيرن مبني للمفعول
من قولك تخيرت الشيء اي اصطفيته والازمان جمع زمن وهو مثل الزمان اسم لقليل الوقت وكثيره ويوم
حليمة يوم مشهور من ايام العرب قال في القاموس وحليمة بنت الحارث ابن ابي شمر وجه ابوها جيشا الى
المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم مركنا مملوا من طيب فطيبتهم منه فقالوا ما يوم حليمة بسر يضرب لكل
امر متعالم مشهور والتجارب بكسر الراء جمع تجربة وهي مصدر قولك جربت الشيء اذا اختبرته وعرفته **قال** ما يفتح
الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من اية مهما تاتنا به من اية فهي مخفوضة في ذلك في موضع
نصب على الحال **اقول** اما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال الهاء في محل نصب مفعول
يفتح وهو العائد في ما ننسخ من اية واما مهما تاتنا به من اية فالظاهر ان مهما مبتدا وذو الحال لا يقع منه على الصحيح
فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير الخبر مبتدا او يجعل مهما من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا مما يرجح **قال**
الرابع التعليل نحو مما خطيئاتهم خطاياهم اغرقوا **اقول** لم يمثل ههنا بخطيئاتهم كما مثل بها الرابع فما كان المقصود
هنا الاستشهاد على التعليل كما هو امر معنوي ظاهر في الاية سوا كان الاعراب ظاهرا او مقدرا **قال** وقوله
وذلك من نبا جاءني **اقول** هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه وخبرته عن ابي الاسود وتطاول ليلك بالاثمد
ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع وحكى
صاحب القاموس فتحها ايضا كاحمد واما الاثمد بكسر الهمزة والميم فهو الكحل ومران والخلي الخالي من الهموم
حال من ليلة لا متعلق بباتت والعاير العوار وهو القذى الرطب الذي تلقطه العين وقيل الرمد **قال** وقول
الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته **اقول** هذا صدر بيت عجزه فلا يكلم الا حين يبتسم وهذا من قصيدة مدح
بها بعض ولد الحسين بن علي عليهم السلام وذلك ان بعض الخلفاء الامويين قدم مكة للحج فنصب له كرسي بقرب
الكعبة فجلس عليه ينظر الناس وهم يطوفون فجاء ذلك الرجل الذي هو من ولد الحسين فافرج الناس عن طريقه
في المطاف وعاملوه بالاجلال والتعظيم فكره ذلك الخليفة فقال من هذا الشيخ الذي يعظمه الناس فسكت
الحاضرون فقام الفرزدق وقال من ابيات هذا الذي تعرف البطحاء وطاته والبيت يعرفه والحل والحرم وهو من ابيات مثل
هذا من المدح فبلغ ذلك الممدوح فبعث اليه بجائزة فردها وقال انما فعلت ذلك لوجه الله تعالى **قال** ومتى
علق من بالجد انعكس المعنى **اقول** لا يظهر لي ذلك لان المراد بالجد ههنا الحظ الدنيوي والغنى ولا شك ان غير نافع
اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجد او بينفع وقال الجوهري اي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه

وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى ويحتمل ان تكون من للابتداء متعلقة بينفع او بالجد من قوله
منك كحكاه التفتازاني عن الفائق قال وقد يتوهم ان فاعل ينفع مضمر ومنك الجد مبتدا وخبر اي لا ينفع ذا الجد
جده وانما يكون منك وليس بشيء **قال** واما قليس من الله في شيء فليس من هذا **اقول** لم يقم دليل على صحة هذه
الدعوى بل المعنى صحيح اذا قدرت ليس من شيء بدل من الله اي ليس في شيء نافع معتد به بدلا من الله **قال**
وقال ابن ابي مالك كحكي قول ابي نخيلة ولم تذق من البقول الفستقا المراد بدل البقول وقال عبده توهم الشاعر
ان الفستق من البقول وقال الجوهري ان الرواية النقول بالنون من عليها للتبعيض والمعنى على قول الجوهري ما كل
النقول الا الفستق **اقول** الذي رايته في الصحاح في حرف اللام باقة بنقل بالموحدة ما نصه ظن هذا الاعرابي
ان الفستق من البقل وهكذا يروى بالباء وانا اظنه بالنون لان الفستق من النقل وليس من البقل هذا كلامه وهو
مشتمل على انه جازم بان الرواية بالباء الموحدة وانه عنده ظنا الا ان الكلمة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية
فيه بالنون ثم انظر الى ابن هشام الذي اختصر نقل كلام الجوهري عليه والبقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف
اسم لما ينبت في بزره لا في اصل ثابت والنقل بضم النون ما يتنقل به على الشراب وقد تضم قافه على ما حكاه في القاموس
وذكر بعضهم ان الضم خطا والفستق بضم المثناة الفوقية كقنفذ وفتحها كجندب قال في القاموس هو
معرب بسته نافع للكبد وفم المعدة والمغص قلت وقد اجاد بعض البغداديين في وصفه حيث يقول كانما
الفستق المملوح حين بدا بين شقاقه لطيفات الطيافير والسعا بين قشر يلوح لنا كالسن الطير من بين المناقير
قال وقال الاخر يصف عاملي الزكاة بالجور اخذوا المخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير افيلا **اقول**
المراد بالمخاض الحوامل من النوق واحدتها خلفة ولا واحد لها من لفظها ومنه قبل الفصيل اذا استكمل الحول ودخل
في الثانية ابن مخاض والانثى ابنة مخاض لانه فصل عن امه والحقت امه بالمخاض سواء لقحت او لم تلقح هكذا في
الصحاح وغلبة بفتح الغين المعجمة واللام مصدر يتبين وباء موحدة مشددة مصدر غلبه وهو منصوب بخذوا اي غلبوا
غلبة او باخذوا على تضمنه معنى غلبوا وظلما مفعول لاجله وهو والعلة حالا اي اخذوا غالبين ظالمين
قال وانتصاب افيلا على الحكاية لانهم يكتبون ادى فلان افيلا **اقول** هذا انما يتم على تقدير الاطلاع على ان كاتب
الصدقة كتب هذه العبارة والوقوف على ذلك بعيد ولعله يكتب الماخوذ من فلان افيل او غير ذلك مما يكون فيه
افيل مرفوعا لا منصوبا وكان المصنف لم يجد لنصبه في البيت مساغا غير الحكاية ونحن نجد وجها باعتبارها
ظاهر وهو ان يكون مفعولا ليكتب وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع الى الماخوذ اي ويكتب الماخوذ
افيلا بمعنى انه يصير بالكتابة افيلا على التضمين **قال** السابع مرادفة الباء نحو ينظرون اليك من طرف
خفي قاله يونس والظاهر انها للابتداء **اقول** انما يريد كون الطرف الة للنظر فمن بمعنى الباء كما قاله يونس وليس

وليس الظاهر كونها للابتداء كما قال المصنف وانا اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن لابتداء الغاية لا
بمعنى الباء فهما معنيان متغايران مذكوران لا ان ارادة المستعمل فتأمله **قال** كقوله وانا لمما نضرب الكبش
ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم **اقول** انشد المصنف صدر هذا البيت ونسبه الى ابي حية وانشدنا
تمامه وتكلمنا عليه هناك **قال** وفيه نظر فان الفصل مستفاد من العامل فانما زو(؟) بمعنى فصل والعلم
صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الاتيين للابتداء او بمعنى عن **قال** تقرير ابتداء الغاية فيه ان تمييز
من الشيء انما يكون بعد الاختلاط فاذا قلت ميزت الردي من الجيد فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين
حصل من الجيد وان شئت قلت حصل من الردي وذلك انك اذا قلت ميزت الجيد من الردي كان ابتداء
فصل كل منهما حاصل من الحد الذي انتهى اليه الاخر ولهذا يصح ادخال من على ايهما شئت مع اتحاد المعنى
قال الثالث عشر الغاية قال سيبويه وتقول ما رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي
محلا للابتداء والانتهاء **اقول** هذا هو الذي حمل عليه المغاربة كلام سيبويه وغيرهم قال خلاف ذلك فقد قال
ابن السراج وحقيقة المسئلة انك اذا قلت رأيت الهلال من موضعي فمن لك واذا قلت رأيت الهلال
الهلال من خلال السحاب فمن للهلال فالهلال غاية لرؤيتك فلذا جعل سيبويه من غاية في قولك رأيته
من ذلك الموضع وعلى هذا انتحى ابن مالك في التسهيل حيث جعل من للانتهاء وهو قول الكوفيين ودليل ابن
مالك قولك تقربت منه فانه كقولك تقربت اليه ودليلهم رأيت الهلال من داري من خلال السحاب
وشممت الريحان من داري من الطريق فدل على ان من الثانية ليست لابتداء الغاية ومعنى مجرور الثانية مغاير
لمعنى مجرور الاولى فاستحال ادعاء الابتدائية وتعين ان الثانية للانتهاء وبعض المانعين تأول ذلك
على ان التقدير ظاهرا من خلال السحاب وكائنا من الطريق فمن الثانية لابتداء الغاية الظهور والكون
قال وزاد الفارسي الشرط كقوله مهما يكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم **اقول**
يكن بالمثناة التحتية فيه ضمير مذكر يعود الى مهما منه الكشاف حيث تكلم على وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا
بها والضميران في به وبها راجعان على مهما الا ان احدهما ذكر على اللفظ والثاني انث على المعنى لانه في معنى
الاية ونحوه قول زهير وانشد هذا البيت على المعنى فانه ذكر الضمير في يكن حملا على لفظ مهما وانثه البيان(؟) حملا
على معناه لانه في معنى الخليقة والخلق والخليقة واحد والتأنيث في الاية والبيت على بعد البيتين نعوذ
من آية ومن خليقة الى هنا كلامه **قال** تقييد المفعول لقولنا هي عبارة ابن مالك فيخرج بقية المفاعيل
اقول قال ابو حيان ويزاد في ظرف ومصدر اتسع فيهما نحو ما سير من سير شديد وما صيد عليه من يوم قلت
هذا داخل في المفعول به اذ كل منهما مفعول به على الاتساع وقد نقل عبارة ابن مالك على القيد هو قوله به د

بمعنى

وليست بمعنى التقييد فلا يصح الحمل ضرورة ان التقييد فعل المقيد القائم به والعبارة هي الملفوظ به الذي هو متعلق
اللفظ وهي غير التقييد وجوابه ان العبارة اريد بها التعبير عن القيد وهو معنى التقييد فالحمل صحيح **قال** انهن في المعنى
بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي والجامع بينهن من **اقول** قد يستشكل انه قد سمع دخول من على مع حكاه سيبويه نذهب
من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من معي وذكر من قبلي بتنوين ذكر وكسر ميم من وكان بيان ان مع المدخول لمن بمعنى عند و
ليس مع التي اريد بها مكان الاجتماع او زمانه ولا شك ان مع التي تجعل الواو بمعناها في المفعول معه هي
التي ليست بمعنى عند **قال** وتقديره ما ليس بمشتق ولا مستقل ولا نظير فيه بمعنى كل احد لا **اقول** لا اشتقاق
ولا انتقال الينا بل لا ندري الحال وانما هي ما علم اللسان فلا يكون بعدم الاشتقاق اية وانتقالها مبطلا للدعوى حالتها(؟)
مع انها يمكن ان تأول بمشتق وانما قوله ولا نظير فيه بمعنى كل الممنوع **قال** والتنظير بما لا يناسب فالحرف فان اية
في هذه ناقة الله لكم اية بمعنى علامة لا واحدة الاي **اقول** قد يكون مراده بالتنظير كون لفظ اية وقع منكرا حالا
في الموضعين في اتحاد المعنيين **قال** وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا وكثيرا وانما ذلك مستفاد من
اسم الشرط لعمومه لا من ان **اقول** ولقائل ان يقول وانه تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط وهي حال
من العام فيلزم عمومها **قال** واستدل بنحو لقد جاءك من نبإ المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم **اقول** في كلامه حذف
عاطف وليس من المحال التي يجوز فيها حذفه وقد تعرض بعد هذا في المتن لتخريج الاية الاولى على ما يقتضي عدم
الزيادة واما الاية الثانية فسيبويه يرى ان من فيها تبعيضية اي يغفر لكم شيئا من ذنوبكم واعترض بلزوم مناقضته
لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وارد في امة محمد صلعم قال الرضي وكان هذا ايضا وارد في امة واحدة لم يكن
ثم تناقض فان غفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران كلها يناقض غفران كلها **قال** فلو عنكم
من سيئاتكم **اقول** في سورة البقرة ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر
عنكم من سيئاتكم فقرأ نافع وحمزة والكسائي نكفر بالنون والجزم وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقرأ
الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصنف حذفها وقد وقع له ايضا في فصل من في قوله تعالى في
سورة الاعراف فيما اظن ونسي انه تلاها بدون فاء وهل مثل ذلك سائغ ام لا وهذه مسئلة مهمة واطنب
فيها الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الاصلي وها انا اذكر كلامه في هذا المقام بجملته وان
طال لما اشتمل عليه من الفوائد قال اعلم ان هذا البحث لم ار من تعرض له وهو مكان يجب تحرير ما يثبت له من
ساق الحدود الذي يقتضيه النظر الصحيح انه لا يكاد يجوز ذلك في غير كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه
واله فالذي يظهر ان الابتداء بالجملة من غير عطف مثل ان يقول زيد مقام عمرو وقعد بكر فيقول قال زيد قعد بكر
ويجيء قول زيد قعد بكر ولو قلت قال زيد قعد بكر يجيء قول زيد وقعد بكر لم ينهض دليل النسخ فان حرف

العطف تنزل ان المعطوف منزلة الجزء فلذلك لم يكن له الا مورد هاء الضمير غير ان حكايتها من غير واو حسن
اذ لا فائدة في ذكر حرف العطف لمراعاة ما بين الجملتين من كمال الاتصال وغيره وقد يقصد الحاكي مجرد هذا القول
من غير مراعاة الجملة السابقة وربما كان بينهما اتصال اقتضى العطف عليه عند المتكلم دون الحاكي وقد يقال ان مثل
هذا بالجملة حتى يقوم عليه دليل الا ان يكون ثم معنى يقتضي رعاية الجملة المعطوف عليها بالحكاية فلا بأس به كما
عند نطق المحكي عنه بالجملة المعطوف عليها في كلامه فان كانت محذوفة في كلامه مثل ان تقول زيد بل عمرو في جواب
من قال قام زيد فتحكي ذلك عنه فهل تاتي بالحرف فتقول بل عمرو او تقول قام عمرو واما هذا القسم فقد ظفرت في
القرآن الكريم بما يدل على جواز كل من الامرين فيه قال تعالى حكاية عن موسى ع قال بل القوا وقال نعم قال لهم موسى
القوا فقد حكى الله تعالى عنه عليه السلام قوله القوا تارة بحرف العطف وتارة بدونه والقصة واحدة فان
قلت فهل يدل ذلك على جواز الامرين مع نطق المحكي عنه بالجملتين قلت لا دلالة فيه عليه فقد يجوز ذكر بل
في القسم الثاني لحكاية جميع الفاظ المتكلم بخلاف ذكر حرف العطف دون المعطوف عليه فانه ليس لمعنى هذا
كلمة في حكاية كلام الواحد منا واما في كلام الله تعالى فلم ازل اتتبع دليلا في ذلك الى ان ظفرت بعد في السنة بما
يقتضي جواز كل من الامرين اما المقتضي لجواز الحكاية من غير ذكر حرف العطف فاحاديث الاول قوله صلعم حين سئل
عن الحمر ما انزل علي فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا رويناه في صحيح البخاري
في الشرب وفي الجهاد وفي علامات النبوة وكذلك في مسلم ورايته بخط النووي من غير فاء وعزاه الى
الصحيح ولكن ابن تيمية ذكر في المنتقى وعزا لفظه لمسند احمد الثاني قوله صلعم من نسي صلوة او نام عنها فليصلها
اذا ذكرها لا كفارة لها وتلى ذلك اقم الصلوة لذكري كذا رواه الشيخان الثالث رويناه في الصحيح عن ابن
مسعود ان رجلا اصاب من امراة قبلة فاتى النبي صلعم فذكر ذلك له فنزلت اقم الصلوة طرفي النهار وزلفا
من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات الرابع قوله صلعم ما من احد لا يؤدي زكوة ماله الا مثل له ماله شجاعا اقرع
له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ياخذ بلهزمتيه يعني شدقيه يقول انا مالك انا كنزك ثم تلا هذه الآية لا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله فهذه اربعة احاديث صحيحة في جواز ذلك دون العطف واما الذي يدل لجواز الابتداء
مع حرف العطف فاحاديث كثيرة منها قوله صلعم فيما يحكي عن ربه عز وجل اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر اقرءوا ان شئتم فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين ومنها حديث عائشة
في قصة الافك ما اجد لي ولكم مثلا الا كما قال العبد الصالح فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون
كذلك هو في صحيح البخاري على المشهور في سيرة ابن اسحق بغير فاء ومنها الحديث المتفق عليه كنا نتكلم في الصلوة
يكلم الرجل منا صاحبه وهو الى جانبه في الصلوة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا

عن الكلام

عن الكلام ومنها قول ابي بكر حين خطب الناس بعد وفاة النبي صلعم وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل
الآية ومنها الحديث الوارد في دعاء الافاضة فان فيه واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا افضتم
من عرفات فاذكروا الله الآية فهذه احاديث دالة لجواز الابتداء بالآية مع ما قبلها من الفاء والواو العاطفتين و
كيف يخفى الترديد في ذلك وكثير من الآيات المعطوفات نزلت في وقت متراخ عن نزول الآية المعطوف عليها
كقوله تعالى فلا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا فان مقتضى الحديث انه نزلها متراخيا عما قبلها وحرف
العطف من القرآن قطعا ولم ينزل مع الآية المعطوف عليها قطعا فتحتم ان يكون نزل مع الآية المعطوفة فاذا
تبدئ به في الانزال فكيف لا يبتدئ به في التلاوة وهذا الحق وحده برهان قاطع على ذلك فليتأمل وقد
علم بهذه الاحاديث جواز الامرين جميعا في القرآن لاستعمال النبي صلعم كلا منهما وعلم جواز مثل ذلك في كلام
الناس اذا كان المحكي عنه مبتدئا بحرف العطف طارحا للجملة المعطوف عليها فان قلت هل يدل على جواز الامرين
في القرآن على جوازه في غيره قلت اما ما دل على جواز الابتداء بالآية الكريمة من غير عطف فانه يدل على جواز مثله
في كلام البشر وهو واضح كما سبق واما الدال على جواز التلاوة مع حرف العطف فحرف العطف انما جعل وصلة
بين المعطوف والمعطوف عليه فاذا لم يكن غرض في ذكر الجملة المعطوف عليها كان حرف العطف في كلام الواحد
منا ساقط الاعتبار فان ذكر الجملة المعطوفة لا فائدة فيه مع الجملة المعطوف عليها وهو غير مذكور ولا يبلغ
ذكره فقط فلا يرجح ان يكون في الحكاية ملغى واما القرآن الكريم فهو كالكلمة الواحدة ونظمه مرعي لما فيه من الاعجاز
والتعبد به واقع ولا يمكن الغاء حرف عطف ولا يمكن الوقوف عليه فلم يبق الا ان يكون مقرونا في التلاوة
بالآية المعطوفة والوصلة بين الحرف والمعطوف اشد من الوصلة بين الحرف والمعطوف عليه فالحق عند قصد
الاقتصار على الآية المعطوفة بها ولم يلحق بالآية المعطوف عليها عند قصد الاقتصار عليها فقد تحرر ذلك
جواز الامرين بالنسبة للآيات وان الغالب الابتداء بالحرف وجواز الابتداء بالجملة المحكية من غير حرف
العطف في غير القرآن الكريم والتوقف في جواز الابتداء بالحرف اذا كان المعطوف عليه ملفوظا به ولم ترد حكايته
وقد نشأت من هذه الفائدة لطيفة غريبة وهي ان المتكلمين على الوقف صنفوا في ذلك كتبا وذكروا الوقف
الحسن والوقف التام والوقف الكافي والوقف القبيح وقالوا كل موضع قبيح الوقف عليه فالابتداء بما بعده
قبيح لانه يوهم خلاف المراد وخلاف المستحب ان لم يوهم ومن هذا البحث ظهر لنا موضع يقبح الوقف عليه ولا
يقبح الابتداء به ولا هو خلاف الاولى وانما قلت ذلك لان الوقف بين حرف العطف والمعطوف لا شك في
قبحه فانه اشد من الوصل بينهما كالوقف بين المضاف والمضاف اليه فهذا وقف قبيح لا محالة والابتداء
بما بعده ليس بقبيح ولا خلاف المستحب بهذه الادلة السابقة وقد قال ابو بكر الانباري في كتاب الوقف

والابتداء لا يتم الوقف على الحكاية دون المحكي والى على قد ولما والا وثم لانهن حروف معان تقع الفائدة فيما بعدهن ولا
على او ولا وبل لانهن حروف نسق يعطف بها ما بعدهن على ما قبلهن انتهى وقوله لا يتم تماما يعني ان ذلك قبيح لانه ذكر
اشياء قبل هذه وقال لا يتم الوقف عليها ثم صرح بقبحها وعلى كل تقدير عليهم ان الوقف على ذلك غير تام والابتداء بما
بعده حسن وهو وارد عليهم فان قلت هل حروف العطف في ذلك سواء قلت لا بل هي متفاوتة فاقواها الفاء اتصالا
لفظا وخطا ثم الواو ثم لانها كلمة مستقلة ولذلك اتفق القراء على تسكين لام الامر مع الفاء نحو فليمدد فلينظر و
اختلفوا في الواو وثم وجعلوا التسكين مع الواو احسن منه مع ثم معللين ذلك بان ثم كلمة مستقلة ورايت
في البسيط للواحدي في قوله تعالى فسويهن سبع سموات وهو بكل شيء عليم ان ثم كلمة يمكن الوقف عليها وافرادها
عما بعدها بخلاف الواو والفاء واللام وهذا يوافق ما قلناه من قبح الوقف على الفاء والواو ولكن قوله يمكن الوقوف
على ثم ان اراد انه ليس بقبيح من جهة عدم تغيير المعنى فصحيح وان اراد انه غير قبيح مطلقا فهو مخالف لقول القراء القبيح ما
لا يعلم المراد منه وذلك اعم من ان يتوهم منه خلاف المراد او يجهل المراد به فقط وذلك موجود في ثم بل هو فيها
اسهل منه في الوقف على المضاف على انه ليس في كلامه على ان ذلك غير قبيح ومقصوده ما مر في ان غير هذين
الاسلوبين تختلف مرتبته على حسب حروف العطف فكلما دل على جواز الابتداء دون الفاء دل على جواز الابتداء
دون غيرها من حروف العطف ولا ينعكس وكلما دل على عدم الابتداء بالمعطوف بثم دل على غيرها بطريق الاولى
وبل ولا نظيرها لانهما اكثر انفصالا من ثم لمخالفة ما قبلها لما بعدها فليتامل الناظر في هذه المباحث فانها مسئلة
مهمة يحتاج اليها في العلم والعمل ولم يتعرض لها احد فيما وقفت عليه وبعد ان نكشف القناع عنها فلنتبعها
بفوائد كالتتمة لها احدها ان ما سبق من جواز الابتداء من غير حرف العطف هو مذهب الشافعي وانما قلت
ذلك لامرين احدهما صحة الحديث في ذلك واذا صح الحديث فهو مذهبه الثاني لاني رايته في الرسالة ما نصه قال
الشافعي قال الله تعالى وهو يحكي قول اخوة يوسف لابيهم ما شهدنا الا بما علمنا الى وانا لصادقون فقد نطق الشافعي
بالاية من غير حرف عطف السابق على ما والسابق على انا فدل على ان ذلك سائغ هذا على بحث في ان الشافعي
وامثاله من المجتهدين هل يقلدون في افعالهم واقوالهم من غير ان ينصوا على جواز ذلك ليس فيه الثانية
اذا جاز الابتداء بدون حرف العطف فقد يقال بذلك على الاطلاق سواء ذكر كان ذلك للاستدلال ام لمجرد التلاوة
وقد يقال يقتصر فيه على مورد الدليل وهو عند ذكر الاية لمجرد الاستدلال بها اما اذا قصد التلاوة فيجب
الابتداء بالحرف والفرق بين الحالتين ان العاطف لما لم يكن له مدخل في الاستدلال جاز الابتداء بما بعده لكيلا
يتوهم انه مدخل في الدليل والقاصد للتلاوة يبتدئ بالحرف تحصيلا لثواب التلاوة حيث قلنا بجواز مثل ذلك
في القران الكريم فانما نعني به الجواز الشرعي وكذلك المتكلمون على الوقف والابتداء يعنون به الشرعي حتى قال

ابو عمرو

ابو عمرو الداني ان من الوقف القبيح ما يؤدي الى الكفر وذلك نعم يخل بالمعنى ويؤدي الى محذور عظيم وحيث
قلنا بالجواز او الامتناع في كلام البشر فانما نعني بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الاثم
الشرعي كما ان من رفع المفعول ونصب الفاعل في غير كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلعم لا نقول انه يأثم
المتكلم بشيء من اللحن الا ان يقصد بذلك ايقاع السامع في غلط يؤدي الى نوع من الضرر والافساد فعليه
ح اثم لهذا القصد المحرم الرابعة اعلم ان ما سبق من الادلة على جواز الابتداء بالاية الكريمة ليس فيه ما ادى الى
قطع الهمزة ووصل فان ادى اليه فهل يقال بجوازه كالابتداء في نحو قوله تعالى والمطلقات يتربصن مع قطع هذه الهمزة
هذا فيه نظر واحتمال يجوز ان يقال لا فرق لان همزة الوصل من شانها ذلك ويجوز ان يقال بامتناع مثله
حتى يقوم عليه دليل بجواز ان يقال لما كان حرف العطف مقتضيا الوصل هذه الهمزة لشدة اتصاله بها يلزم
من جواز ذلك حيث لا يؤدي الى النطق بما لم يكن منطوقا به عند العطف ان يجوز اذا ادى الى النطق به ولا
يرد على هذا جواز الابتداء بغير ذلك من همزات الوصل لانه اذا ثبت جواز الابتداء احتجنا اليه وسيلة الى
النطق بالساكن والذي اوجب هذا البحث انه لم اجد في الحديث ولا شيء من استعمال الناس الابتداء بالاية
مع النطق بالهمزة فقد يتوقف فيه حتى يقوم عليه دليل الخامسة وهي كالفرع من المسئلة السابقة اذا جاز
اسقاط العاطف عند الابتداء بالجملة المعطوفة فلو ان المتكلم حكى الجملتين فهل يتعين ذكر حرف العطف
او يجوز تركه كان يقول زيد قام عمرو وقعد بكر فيقول قال زيد قام عمرو وقعد بكر هذه اولى بتحمل الامتناع من
الصور السابقة كلها والذي قد يتبدر الى الذهن امتناع ذلك لدلالة الحكاية على هذا الوصف على عدم تعاطف
الجملتين وعدم الدلالة عليه اعم من الدلالة على عدمه لكن قد وجدت في القران الكريم ما قد يشهد بجوازه قال الله
تعالى حكاية عن فرعون قال آمنتم له قبل ان آذن لكم انه لكبيركم الذي علمكم السحر فلسوف تعلمون لاقطعن
ايديكم لكن قد يعترض على هذا الجواز ان يكون وقع من فرعون كل من الكلامين وكذا وقعت قصة فرعون
وحكاية كلامه في القران على انحاء متعددة كقوله تعالى ولاصلبنكم وقوله تعالى ثم لاصلبنكم ولذلك
في قصة ثمود قال تعالى انما انت من المسحرين ما انت الا بشر وقال تعالى انما انت من المسحرين وما انت الا بشر
وهذا اصح من لاقطعن لجواز ان يقال هذه الفاء هي الداخلة على فلسوف تعلمون فان قلت فقد اورد عليك
فيما تقدم من الاستدلال بقوله تعالى قال بل القوا وقوله تعالى قال لهم موسى القوا فهلا قلت فيه باحتمال
جريان القولين في وقتين قلت لان فرعون في مقام التهديد للسحرة وتوعدهم وهو مقام تاكيد فلا يبعد
تعدد وعيده لهم بالفاظ مختلفة الاساليب اما قول موسى بل القوا فليس فيه هذا المعنى فالذي يترجح
او يحصل القطع به انه لم يكن الا مرة واحدة وانما قلت يترجح ذلك لان موسى عم لم يقل لهم القوا الا اجابة

لسوالهم بعجز او بداتهم بالالقاء هي احب اليهم فعلها موسى مبالغة في النصفة واقامة للحجة عليهم واشارة الى ان ما
عند المعجزة لايتطرق اليه خوف الفوات بخلاف ما عندهم من السحر وهم بازنلهم في البداءة بالالقاء لم يكن بهم
حاجة الى اذن ثان واستيذان اخر لايدرون ما رواه وانما قلت او يحصل بالسلم ينكر منه هذه المقالة لامرين احدهما
لانه لو قال القوا مرة اخرى فلا جايز ان يكون ذلك قبل قيل لهم اما ان تلقي اذ لا احتياج بعد قوله لهم القوا الى هذا
ولا جايز ان يكون بعد قوله بل القوا لان الاية الكريمة دلت على ان الالقاء وقع عقيب قوله بل القوا لهم فاذا حبالهم
الاية فان كلام الفاء واذا الفجائية يقتضي الفورية الثاني ان ذلك لايمكن في قوم الذي جرا كلامهم للامر يضيق عنه
المجال ولا يخفى على الزكي المتامل السادسة وهي ايضا كالفرع عن المسئلة العلك تقول الحكم في عكس هذه الصورة
وهو ذكر الاية الكريمة التي ليست معطوفة بالحرف على كلام سابق ليس من القران مثل ان تقول الشكر والحمد لله
رب العالمين الايات قاصدا بها التلاوة فالجواب ان هذا الفرع ايضا لم ار فيه نقلا وقد وجدت من السنة ما
يشهد للجواز فيه وهو كتاب النبي صلعم لهرقل فان فيه فان توليت فعليك اثم الاريسيين ويا اهل الكتاب تعالوا
الى كلمة سواء بيننا وبينكم الاية لا يقال يحتمل ان النبي صلعم لم يرد التلاوة بل اراد مخاطبتهم بذلك لامرين احدهما
ان العلماء استدلوا بهذا الحديث على جواز كتابة الاية والايتين الى ارض العدو ولولا ان المراد التلاوة
لما صح الاستدلال فهم اعلم وفهمهم اقوم الثاني انه لو كان كذلك لقال صلعم فان توليتم وفي الحديث فان تولوا
فقولوا اشهدوا بانا مسلمون ولهذا ساغ هذا الاستعمال فيحتمل ان يقال فيه بتقدير جملة محذوفة والمعنى
واقرا يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة الى هنا كلامه **قال** تقول عمر بن ابي ربيعة ونمى لها جهاها عندنا فما قال
بكاشح لم ينضر **اقول** ونمى يريد يقال نمى ينمي ونما ينمو والكاشح الذي يضمر لك العداوة وينضر بكسر الضاد
المعجمة وتخفيف الراء مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر واستدلال الكوفيين بهذا البيت لايتجه على القاري
لجواز ان يكون ما شرطية وتقدم الشرط عنده مسوغ للزيادة لتقدم النفي او شبهه **قال** وجوز الزمخشري
في وما انزلنا على قومه الاية كون المعنى ومن الذي كنا منزلين فجوز زيادتها مع المعرفة **اقول** لم ار هذا في الكشاف
في تفسير سورة يس بل فيه في هذا المحل المحلل ما يقتضي انها من قوله وما كنا منزلين نافية وذلك انه قال ما نصه
المعنى ان الله كفى امرهم بصيحة ملك ولم ينزل لاهلاكهم جندا من جنود السماء كما فعل يوم بدر والخندق وان
قلت وما معنى قوله وما كنا منزلين قلت معناه وما كان يصح في حكمتنا ان ننزل في هلاك قوم حبيب جندا
من السماء وذلك لان الله عز وجل اجرى هلاك كل قوم على بعض الوجوه دون بعض وما ذلك الا بناء على ما اقتضته
الحكمة واوجبته المصلحة الا ترى الى قوله فمنهم من ارسلنا عليه حاصبا ومنهم من اخذته الصيحة ومنهم من خسفنا
به الارض ومنهم من اغرقنا فان قلت فلم انزل الجنود من السماء يوم بدر والخندق قال فارسلنا اليهم ريحا

وجنودا

وجنودا لم تروها بالف من الملائكة مردفين بثلثة الاف من الملائكة منزلين بخمسة الاف من الملائكة مسومين قلت
انما كان يكفي ملك واحد فقد اهلكت مداين قوم لوط بريشة من جناح جبريل وبلاد ثمود وقوم صالح بصيحة ولكن الله فضل
محمدا صلى الله عليه واله وسلم بكل شيء على كبار الانبياء واولي العزم من الرسل فضلا عن حبيب النجار
واولاه من اسباب الكرامة والاعزاز ما لم يوله احدا فمن ذلك انه انزل له جنودا من السماء وكانه اشار بقوله
وما انزلنا وما كنا منزلين الى ان انزال الجنود من عظايم الامور التي لا يوهل لها الا مثلك وما كنا نفعله بغيرك
هذا كلامه برمته وانت تراه حاكيا غير ما نقل المصنف عنه في هذه الاية ولعله وقف على ذلك في موضع
اخر والله اعلم **قال** وقال النحاة الظرفين التقدير قد كان هو اي كان من حيث المطر **اقول** يعني انه كان هو
ومن حيث ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير لا صفة لها لان المقدر على ما توهم من ظاهر
هذا التقدير واجاب بعض المخالفين ايضا بانه اورد على سبيل الحكاية كانه قيل اي كان من حيث فقيل قد
كان من حيث قريت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان **قال** و
اجيب بانهما غير متاصلين في الظرفية وانهما في الاصل صفتان للزمان **اقول** وايضا فالقبلية والبعدية
لا تختصان بالزمان بل قد يكونان للمكان ايضا كما تقول داري قبل دارك او بعدها فلذلك سهل دخول
من عليهما عند البصريين **قال** وسيلة ان كنتم لا تبعدون **اقول** كانه نسي ان يوفي بما وعد فانه لم يذكر
بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب ان كنتم لا تبعدون في الامر كما قال عليه الصلاة والسلام تقول نعم ولا يكبرن الله حتى
وقال الشاعر الكميت ليلا بالجموعين ساهرا وهمين هما مستكن وظاهرا احاديث نفس تشتكي ما يريبها
وورد هموم ما يجدن مصادرا ليلا مفعول ثان على حذف مضاف اي امر ليل ورايت بخط شيخنا شمس
الدين الغماري احد تلامذة ابي حيان انتصب الجموعين حال منه وساهرا وهمين عطف متقدم على احاديث
واحاديث بدل من المفعول الثالث للكميت والاول الكاف ولا يكون ظرفا لانه لا يريد كتمتك في ليل بالجموعين
بل مفعول ثان بتقدير امر ليل وحديث ليل انتهى قلت الظاهر ان بالجموعين صفة لا حال ولا حاجة بنا الى ان
نجعل همين معطوفا متقدما على المعطوف عليه مع ما فيه من الشذوذ اذ يمكن ان نجعل معطوفا على ليلا والمعنى
كتمتك حديث ليل كائنا بالجموعين وحديث همين اخرين ونجعل احاديث بدلا من الهمين المتعاطفين او منصوبا
بمقدر او نرفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف في سطح التطرق النطرق كتب الشيخ بهاء الدين السبكي الاعتراض
على صاحب التلخيص حيث قال ان تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قد يكون لان في التاخير اخلالا
ببيان المعنى نحو وقال رجل مومن من ال فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون لتوهم انه صلة يكتم فقال
الشيخ بهاء الدين هذا غير صحيح لان هذا التوهم انما يصح ان لو كان هذا الفعل يتعدى بمن وليس كذلك فانه

فانه يتعدى بنفسه وهذا الوجه ليس لي مجال في ما يقع في كلام الناس من تعديته بكتم بمن فالظاهر انه لا اصل له قلت ليس
في كلام صاحب التلخيص تصريح بان كتم يتعدى بمن انما فيه انه على تقدير التأخير يتوهم ان من ال فرعون صلة ليكتم وهو صحيح
على ان تكون من تعليلية وهذا الايهام ينفيه وهو مخل بما قصده من بيان كونه هو نفسه من ال فرعون والله اعلم من كلل
ولا تقييد بجواز ذلك بان تتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من في الذي يشفع عنده الا باذنه اقول الذي قاله
ابن مالك في التسهيل في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة لذلك ما نصه ويكثر قيامها مقرونة بالواو مقام النافية
فيجاب بالا قصدا للايجاب انتهى وهذا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله ونحو ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه اذ لو
قدرنا التركيب كان في الاصل هكذا ولا يغفر الذنوب الا الله ولا يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه فقامت من المذكورة
مقام النافية ويصح والمعنى المراد حاصل وعلى هذا لا يتوجه نقض المصنف باية الكرسي لان من الاستفهامية فيها وان
اشربت معنى النفي الا انها ليست قائمة مقام النافية اذ لا يصح ان يكون الاصل لا الذي يشفع عنده الا باذنه حتى
يقال انها قامت مقام حرف النفي على انه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي انها لا تقوم مقام النافية الا بشرط ان تقترن بالواو
فان كان المصنف اشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو غير مستقيم كما عرفت وان اشار
الى كلام اخر لابن مالك في غير التسهيل فهو متجه ولكن الشان في وجوده والله اعلم بحقيقة الحال قال ولهذا دخلت
عليها رب في نحو قوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع اقول انضاج اللحم جعله بالطبخ مشويا
يمكن اكله وهو هاهنا كناية عن غاية الكمد الحاصل للقلب او استعارة شبه تحجيل القلب واكماده بانضاج
اللحم الذي يؤكل وغيظا مصدر غاظه اذا اغضبه قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه كذا في الصحاح ووقع في
القاموس انه يقال غاظه وغيظه واغاظه وهو منصوب في البيت اما على انه مفعول لاجله اي انضجت قلبه لاجل
غيظي اياه او على انه تمييز النسبة اي انضج غيظي اياه قلبه ومحل مجرور رب رفع على الابتدائية والخبر اما قد
تمنى ولم يطع خبر ثان واما لم يطع وقد تمنى صفة قال وقول حسان بن ثابت فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب
النبي محمد ايانا اقول من انشد هذا البيت بجر الباء المفردة وسياتي قريبا انشاد صدره والباء من بنا زائدة
في مفعول كفى المعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع وفضلا حال وتنوينه
للتفخيم وحب النبي فاعل اي فكفانا حب النبي حال كونه فضلا عظيما ولا يصح نصب فضلا على انه مفعول ثان
لكفى لفساد المعنى قال وقال الفرزدق اني واياك اذ حلت بارحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور اقول
حلت نزلت يقال حل المكان وبه يحل ويحل بكسر الحاء وضمها والارحل جمع رحل وهو مسكن الرجل والجار والمجرور و
الظرف كلاهما يتعلق بممطور وهو صفة من المجرورة بالكاف قال وخرجها على الزيادة وذلك شيء لم يثبت
اقول يمكن ان يخرج بيت الفرزدق على ان من موصولة حذف صدر صلتها اي كالذي هو ممطور بواديه بعد المحل

فمطور خبر الا انه خفض لمجاورة المخفوض قال وقال الزمخشري ان قدرت ال في الناس للعهد فموصولة نحو و
منهم الذين يؤذون النبي او للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال يحتاج الى تامل اقول قال ابن المنير في تفسيره
يحتمل ان يكون له راي ان العهد بالموصولة اشبه لان تعريف الموصولة عهدي واما اذا كانت اللام للجنس فلا عهد
ولا تعريف فناسب ذلك الموصوفة لانها نكرة فاستبعد ان يكون المنكور بعض المعهود وقال التفتازاني في
حاشيته على الكشاف فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان تكون موصولة على تقدير الجنس وموصوفة
على تقدير العهد قلنا مبناه على المناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس لابهامه يناسب الموصوفة
لتنكيرها والعهد لتعيينه يناسب الموصولة لتعريفها وهذا قريب مما قاله ابن المنير واما الاستعمال فلان الشايع
في مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعل بعضا من الجنس كقوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا الاية والموصولة
مع الصلة اذا جعل بعضا من المعهود كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي والقران يفسر بعضه بعضا وقد يقال
ان العلم بالجنس لا يستلزم العلم بابعاضه فتكون باقية على التنكير فيكون المعبر عن البعض نكرة موصوفة
وعهد الكل يستلزم عهد الابعاض فتكون موصولة وهذا بعد تسليمه انما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة والا
فلا امتناع في ان يعبر عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد الى تعيينه وفي ان يتعين بعض من الجنس الشايع
فيعبر عنه بلفظ المعرفة قال وذلك عند ابي علي قال عند قوله ونعم من هو في سر واعلان اقول هذا عجز بيت
صدره فنعم مزكا من ضاقت مذاهبه وقبله وكيف اني بسلم او اراع به وقد ركنت الى بشر بن مروان وقد
ركنت الى بشر بن مروان وقد انشد المصنف الصدر في اوائل الباب الثالث وانشد البيتين كليهما
فيه حيث ترجم بقوله هل يتعلقان بالفعل الجامد وسياتي الكلام عليهما هناك قال ويحتاج الى تقدير
هو ثالثا ليكون مخصوصا بالمدح اقول ويحتاج الى تقدير هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف
فان قلت هو كلمة اريد بها لفظها فهي علم فكيف وصفت بقوله ثالثا وهو نكرة قلت قد سبق نظيره وسلفنا
ان العلم قد ينكر كما تقول مررت بسيبويه وسيبويه اخر اي برجل اخر مسمى بسيبويه كذلك هذا اي يحتاج
الى لفظ ثالث مسمى بهو قال وقوله يا شاة من قنص لمن حلت له اقول هذا صدر بيت لعنترة وعجزه حرمت
علي وليتها لم تحرم وهو من جنسها وجمالها والشاة كناية عن المراة قيل اراد بها زوجة ابيه يقول حرم علي
تزوجها لتزوج ابي اياها وليتها لم تحرم اي ليت ابي لم يتزوجها حتى كانت تحل لي وقيل اراد انها حرمت عليه
باستبالك الحرب بين قبيلتها وقبيلته فتمنى الصلح وعدم الحرب بين القبيلتين ليتاتى له تزوجها وقد
انشدنا شيخنا شمس الدين ابن الغماري اجازة قال انشدنا ابو حيان قال انشدنا ابو جعفر ابن الزبير قال
انشدنا القاضي ابو حفص عمر بن عمر الفارسي لنفسه وقد اهديت له جارية فوجدها ابنة سرية كان

قد ترى بها فريها وكتب له مهديها يا مهدي الرشا الذي لحاظه تركت فؤادي نهب تلك الاسهم وركابه
كل المنى فيه شمها لولا المهيمن واجتناب المحرم ما عن قلبي صرفت اليك وانما أصبو الغزالة لم يبح للمحرم ان الغزالة
قد علمنا سرها قبل المهاة ولينها لم تعلم يا ويح عنترة يقول وشفه ما شفه وشدا ولم يتكلم يا شاة
من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم **قال** وقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبايل
والاثرون عددا **اقول** المراد بالزبير هنا الزبير ابن العوام حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته
صفية وابن اخي خديجة واول من سل سيفا في سبيل الله استشهد يوم الجمل سنة ست وثلثين في جمادى
الاولى وسنام المجد بفتح السين المهملة اعلاه استعير من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت والا لزم حذف
المفعول الثاني والمراد بالقبايل قبايل العرب الواحدة قبيلة وهم بنو اب واحد والاثرون قال الجوهري و
والثروة كثرة العدد وهو معطوف على سنام المجد لا على القبايل **مهما قال** [illegible] قول زهير ومهما
يكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم **اقول** مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في
فصل الجارة الزائدة **قال** واستدل بقوله قد اوبيت كل ماء فهي صاوية مهما تصب افقا من بارق تشم
اقول اوبيت منعت من باب الافعال يقال ابى فلان الماء اي منع من شربه وابيته اياه وبالمد اي منعته شربه
وصاوية يابسة والبارق سحاب ذو برق وتشم تنظر اليه البارق لين يمطر **قال** والمبتداء وهو اسم تكن ضمير
راجع الى الهاء والظرف خبر وانث ضميرها لانها الخليقة في المعنى **اقول** ظاهره ان تكن بالمثناة الفوقية وقد
اسلفنا كلام الزمخشري فيه كلام الشيخ وهو صريح في انه بالمثناة التحتية وذلك خلاف ما قاله المصنف ولعل فيه
روايتين التحتية والفوقية **قال** كقوله لما نسجتها من جنوب وشمال **اقول** هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها وقبله مطلع القصيدة قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل توضح والمقراة بكسر الميم موضعان ولم يعف لم يدرس ورسمها ما لصق بالارض من آثارها وهو مرفوع على
انه فاعل يعف والجنوب ريح تخالف ريح الشمال مهبها من مطلع سهيل الى مطلع الثريا كذا في القاموس
وفيه ايضا والشمال بفتح الشين وتكسر الريح التي تهب من قبل الحجر او ما استقبلك عن يمينك وانت
مستقبل والصحيح انه ما مهبه بين مطلع الشمس وبنات النعش او من مطلع الشمس الى مسقط النسر
الطاير ويكون اسما وصفة ولا يكاد تبطل ويقال فيها شمال بهمزة ساكنة وبهمزة مفتوحة كما في البيت
ونسج الريحين للدار اختلافهما عليها فهذه تستر آثارها بالتراب والاخرى تكشف عنها فلا يذهب الاثر وقيل
معناه لم ينمحي بسبب محوها فقط بل له اسباب كمر السنين وترادف الامطار وغير ذلك وقيل بل
معناه لم يعف رسم حبها في قلبي وان نسجتها الريحان والاستشهاد بهذا البيت من حيث انه انث

مهما


الضمير العايد

الضمير العايد على مهما الى ما فسره بمؤنث وهو خليقة **قال** وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما
الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا للزمخشري وذلك **اقول** القول بالبساطة مذهب الجمهور
والقول الثاني مذكور ولا اعرف قائله والقول الثالث مذهب الخليل وذكر المصنف في حواشيه على التسهيل انه ينبغي
لمن قال بالبساطة ان يكتب مهمى بالياء ولمن قال اصلها ما ما ان يكتبها بالالف قلت وكذا قيل اصلها مه وما
قيل ومهما اعم من ما لعمومها اي شيء من الاشياء حقيرا وكبيرا قليلا او كثيرا بحيث لا يخرج عنه البعض واستثنى قال
التفتازاني واختلفوا فيه فقيل كلمة برأسها موضوعة لزيادة التعميم فوضعوها اسم لجامع هو الوضع والمناسبة
على ما قيل ان الزيادة في البناء كالزيادة في المعنى وقيل من معنى الكف وما الشرطية والمعنى اكفف عن
كل شيء ما تفعل افعل فتفيد انه ما شيء تفعله الا وانا افعله عموما فوق ما لعدم الامر بالكف عن كل شيء
فالشرطية هي الثانية وقال اصلها ما ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ما الابهامية متصلة بها للزيادة
التعميم كما في حيثما وانما وغير ذلك **قال** وانشد لحاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى
الذم اجمعا **اقول** حاتم المذكور هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور والد عدي الصحابي وهذا
البيت من الحكم فان الانسان متى مال مع بطنه فاكل ما يشتهيه من المطاعم والمشارب وقع في المحذور
وارتكب ما يذم عليه شرعا وكذا متى مال مع فرجه فاتى كل ما يشتهيه وقع في الزنا بلا شك فنال الذم وباء
بالاثم والسؤل بضم السين واسكان الهمزة وتخفف بابدالها واوا وهو ما يسأله الانسان **قال**
واستدلوا عليه بقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه **اقول** هذا بيت واحد سقفي من بحر السريع
من عروضه الاولى المطوية المكسوفة وضربها الثاني المماثل لها وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه
في فصل الباء المفردة **قال** من المكمل قول الشاطبي ومهما تصلها او بدأت براءة **اقول** هذا صدر
بيت عجزه لتنزيلها بالسيف لست مبسملا ولست مبسملا جواب الشرط حذف منه الفاء للضرورة وهو
خبر في معنى النفي اي فلا تبسمل وقوله لتنزيلها بالسيف تعليل لترك البسملة وبالسيف ظرف مستقر في
محل نصب على الحال من المضاف اليه وقوله لتنزيلها اي متلبسة بالسيف يشير الى ما روي عن ابن عباس انه سئل
عليا لم لم يكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسملة امان والبراءة ليس فيها امان نزلت
بالسيف فان قلت جاز ان يتعلق لتنزيلها اذ يمتنع ان يتعلق بلست لانها لا دلالة لها على الحدث ولو سلم
ان لها دلالة عليه امتنع لوقوعها جوابا للشرط ولا يتقدم ما في حيزه عليه قلت تجعله تعليلا لترك ذلك
لتنزيلها بالسيف والجملة معترضة بين الشرط وجوابه **قال** وان نقل قدرتها واقعة على براءة **اقول**
كل اثبات التنوين في براءة لغرض الحكاية وتكون حركته حركة نصب محكية ايضا او فتحة الاعراب مقدرة

ولكنه ترك التنوين معرضا من الحكاية فتكون الفتحة الملفوظ بها فتحة اعراب هي علامة الجر وهنا اذ براءة اريد
بها اللفظ ذي علم فيه تاء التانيث فيمتنع من الصرف وهذا ظاهر الخفاء به **قال** وهذه بخلاف ما في قوله ومهما
تصلها مع اواخر السورة **اقول** هذا صدر بيت من الشاطبية ايضا عجزه فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا والاواخر
صفة الكلمات ولكنه جمع في موضع مفرد اي اخر سورة وقوله فلا تقفن الدهر جواب الشرط نهي ونصب
فتثقلا في جوابه باضمار ان بعد الفاء والدهر ظرف وفيها بمعنى عليها ومعنى فتثقل اي فتستثقل
لان البسملة لاوائل السور لا لاواخرها قال الفارسي اعلم ان القارئ مخير في قراءة بالبسملة بين ثلثة اوجه
احدها ان يقف على اخر السورة ثم يقف على البسملة لان الوقف عليها تام ان اعتقد ان البسملة اية من السور
وان لم يعتقد فالوقف كاف والثاني ان يصل اخر السورة بالبسملة او البسملة باول السورة لانه وصل
القران بعضه ببعض جائز الا انه يؤدي وصله الى القبح كوصل انهم من اصحاب النار بما بعده وهو قوله الذين
يحملون العرش الثالث ان يقف على اخر السورة ثم يصل البسملة باول السورة وهذا الوجه هو المختار
لما فيه من الاشعار بابهام المستانفة فاما عكس هذا الوجه وهو ان توصل البسملة باخر السورة ويوقف
عليها ثم يبتدئ بالسورة فغير جائز **قال** واما وصلا فتبيين كونها ظرفا لتصل تقدير اي وقت تصل
براءة او مفعولا به حذف عاملها **اقول** لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون عبارة عن المصدر فيكون في
محل نصب على انها مفعول مطلق بمعنى اي وصل تصل سواء باخر سورة او باخر اية وان ترك البسملة
في براءة مطلوب سواء ابتداء بها او وصلتها باخر سورة اي سورة كانت الانفال وغيرها او وصلتها
باخر اية من اي سورة كانت وقول بعض شارحي الشاطبية ان المراد وصلها باخر سورة الانفال قصور
قال محاحدقه اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود **اقول** هذا مما استدل
به ابن مالك على انه يجوز اضمار الفضلة المستغنى عنها مع العامل الملغى نحو ضربته وضربني زيد وهو دليل ظاهر
والبصريون والجمهور يوجبون الحذف لانه يلزم عليه الاضمار قبل الذكر لا لحاجة اذ الغرض انه مما يجوز حذفه فلم
يوجبه ابن مالك قال الحذف اولى والاثبات قليل والبيت شاهد مع **قال** اسم بدليل التنوين
في كلمة معا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي **اقول** وجه
الاستدلال انه مع لا تخرج عن المعاني الثلثة المذكورة بعد في المتن فحيث تكون اسما لموضع الاجتماع
او لزمانه يجوز ان يلحقها التنوين وهو اية الاسمية وحيث تكون اسما مرادفا لعند يجوز ان تدخلها من
الجارة لحكاية سيبويه لذلك المثال وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من ودخول الجار
على الكلمة دليل على انها اسم **قال** وتسكين عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه **اقول**

مع

غنم بفتح

غنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون قال الجوهري ابو حي من تغلب بن وائل وفي القاموس وغنم بن تغلب
ابن وائل ابو حي وفي العرب ربيعة الفرس وهو ابن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة ولعلهم اصحاب هذه اللغة
وفي عقيل ربيعتان وفي تميم ربيعتان وربيعة ابو حي من هوازن وما اقتصر في التسهيل على حكاية هذه
اللغة عن ربيعة فقال ومع للمصاحبة اللائقة بالمذكور وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة
فما فاء لم يتعرض اليه المصنف وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت
مع الرجل وكون هذه لغة غنم ايضا حكاها صاحب المحكم ولم يحفظ سيبويه ان السكون فيها لغة فجعله من ضرورات
الشعر قال وقد جعلها الشاعر كهل حبيبنا ضطر فقال فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما
الريش بكسر الراء والرياش هو اللباس الفاخر ويقال الريش والرياش المال والخصب والمعاش والريش
مصدر قولك رشت السهم اذا الزقت عليه الريش ورشت فلانا اذا اصلحت حاله وقد جوز هذا الاخير في البيت
اي فاصلاح حالي منكم ويقال فلان يزورنا لماما بكسر اللام اي يزورنا غبا اي حينا بعد حين **قال** وقد
جاء متحركا فالجر اسمه نحو قوله افيقوا انني حرب واهواؤنا معا **اقول** مرهم تركها هم عليه من الغفلة وعدم
الاستعداد فشبه ما هم عليه من ذلك بالسكر او الاغماء وشبه تركه ذلك بالصحو فاستعمل فيه الافاقة
اذ هو من احوال السكر ونحوه والاهواء جمع الهوى مقصورا وهو هوى النفس والواو حالية اي افيقوا في حال قبل
اجتماع اهوائنا قبل ان تتفرق ولا تنفعكم الافاقة عند تفرقها لتمكن العدو واستعداد طمعه فيكم **قال**
وقيل هي حال والخبر محذوف **اقول** وذو الحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر اي واهواؤنا كائنة معا والظرف على
هذا متعلق بمحذوف ايضا اي واهواؤنا كائنة في حال كونها معا وهذا تكلف لا داعي اليه **قال** وقد يعادل
بينهما قال كنت نجي كهمع واحدة نروح جميعا ونرمي معا **اقول** لا يقصد بانشاد هذا البيت بيان وجه النظر
الذي اشار اليه في قول ثعلب انه جاءا جميعا يحتمل ان يكون فعلهما في وقت او وقتين وجاءا معا يقتضي
لاتحاد الوقت ولانه يعضد ذلك رادا على ثعلب اصلا فتامل **قال** واستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين قال
اذا حنت الاولى سجعن لها معا وقال الخنساء وافنوا رجاله فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا **اقول**
الاولى صفة لمحذوف اي اذا حنت الحمامة الاولى اي صوتت سجعن معها اي هدرن جميعا لاجل تصويتها فقد
استعمل معا في جمع المؤنث وافنى اي الدهر او الموت فبادوا هلكوا معا اي جميعا بحيث لم يبق منهم احد
فاستعمل معا في جمع المذكر ومستفز بفتح الفاء اسم مفعول اي مستخفا يقال استفزه الخوف اذا
استخفه واعلم انه اختلف في حركة مع اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة ثنائية في
حالة الافراد كما كانت في حالة الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة ياء فتى لانها حيي

متى

افردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا قال ابن الكذ وهو الصحيح لقولهم الزيدان معا
والزيدون معا فيوقعون معا في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هدى ولو كانت باقية على النقص
لقيل الزيدان مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترضوا ان مع ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما
قاله متى قال واسم شرط كقوله متى اضع العمامة تعرفوني اقول هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل صدره
انا ابن جلا وطلاع الثنايا وبعد هذا البيت فان مكاننا من حميري مكان الليث من وسط العرين و
قد انشد المصنف الصدر الاول كله في الباب الخامس في تراجم المحذوف حيث ترجم على حذف الموصوف
وانشد بعض هذا الصدر في فصل غير والظاهر ان الياء المشددة في حميري زايدة كما في دواري واحمري
ونحوهما اي فان مكاننا من حمير وهي قبيلة من اليمن منها كانت الملوك في العصور الاول ويحتمل ان يكون
ياء النسبة وصنعا اي فان مكاننا من نسب حميري والليث الاسد والعرين ماواه الذي يالف اليه يقول
انا المتقحم للامور العظام متى اضع العمامة عن راسي تعرفوني فلست بمجهول فان مكاننا من حمير مكان
الليث من وسط عرينه اي انا اشرف من حمير ويقال ان الحجاج بن يوسف لما قدم العراق واليا امر ان
ينادى الصلوة جامعة فاجتمع الناس في المسجد الجامع فصعد المنبر متلثما فوقف ساعة فانشد
انا ابن جلا وطلاع الثنايا البيتين قال وقال ساعدة اخيل برقا متى حاب له زجل اي سحاب
حاب اي ثقيل المشي له تصويت اقول اخيل بضم الهمزة مضارع اخلت يقال اخيلنا واخلنا اي
شمنا سحابة مخيلة للمطر وحاب الظاهر انه بمعنى دان قال الجوهري وكل دان فهو حاب والمصنف فسره
بثقيل المشي ولم اقف عليه والزجل بزاء وجيم مفتوحتين الصوت يقال سحاب زجل بفتح الزاء وكسر
الجيم اي ذو رعد وذلك معنى قول المصنف له تصويت قال ولذلك اختلفوا في قول ابي ذويب يصف
السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اقول هذا مما انشده شاهدا على ان الباء
ترد للتبعيض بمعنى من اي من ماء البحر واللجج جمع لجة وهي معظم الماء والنئيج المر السريع مع الصوت
ويقال ان السحاب في بعض الاماكن يدنو من البحر الملح فتمتد منه خراطيم عظيمة فتشرب منه فيكون
لها صوت شديد مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله فزعم صعودها
الى الجو ترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى والله اعلم والى هذا يشير بعضهم حيث يقول متعذرا عن هدية
لئن ارسل بها الى مخدومه كالبحر يمطره السحاب وماله فضل عليه لانه من مائه مذ ومنذ قال ومن الكثير في
شعر قوله وربع عفت ولم اقف في عرفان بكسر العين على غير قول صاحب القاموس وعرفان كعثمان
معينة مشهورة والربع المنزل وعفت درست وانمحت واثاره جمع اثر ويروى اياته وهي العلامات

مذ منذ

جمع اية ووزنه فعلة بتحريك العين وهي في الاصل واو عند سيبويه قال لان باب طويت اكثر من باب حييت وقال
الفراء وزنها في الاصل فاعلة محذوفة لامها تخفيفا قال ومن القليل مذ قوله اقوين مذ حجج ومذ دهر اقول هذا
عجز بيت من بحر الكامل صدره لمن الديار بقنة الحجر والحجر بكسر الحاء منازل ثمود بناحية الشام عند وادي
القرى قال تعالى كذب اصحاب الحجر المرسلين وقنتها اعلاها واقوين خلون من سكانهن والحجج بكسر الحاء المهملة
جمع حجة بالكسر ايضا وهي السنة قال فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدان وما بعدهما خبر اقول
هذا الاعراب هو الذي اختاره ابن الحاجب في كافيته وصرح في غيرها بانه مذهب المحققين لكنه تشكل بعده مذ ومنذ
في الظروف مع اختياره لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدائين ينافي كونهما ظرفين ولم اعثر على جواب
مع شدة البحث عنه فتامله ومما استشكلت به الابتدائية ان قيل ما المرجح لتقدم خبر المبتدا وهلا
جاز يومان مذ كما تقول يومان امد ذلك واجيب بانهم اجروهما رافعة مجراهما خافضة في انهما لا تدخل الا على اسم
الزمان قال وقال الاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين مضافين فمعنى
ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف اقول قال ابن الحاجب في المذهب
وهذا ان المعنى واللفظ يابياه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك غير محقق واما اللفظ فلان
يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم ان يكون مبتدا وقولهم قيل تقديم الخبر الظرف على المبتدا المنكر مصحح له
وهنا كذلك فكون المصحح من وجوه الخبر انه الجواب وذلك لا يكون مطلقا وانما يكون مصححا اذا كان الظرف
المتقدم ظرفا للمبتدا كقولك في الدار رجل وفي الجمعة صلوة وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا
ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زايدا عليه كرمضان في رمضان جمعات وليس جميع المدة زايدا عليه اذ ليس المعنى
في جميع مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد به هو قال كقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره اقول هذا صدر
بيت الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب عجزه فسما وادرك خمسة الاشبار وخبر زال قوله بعد هذا البيت يدني
خوافق من خوافق تلتقي في ظل معتبط الغبار مثاره وسما ارتفع وادرك لحق والمراد بخمسة الاشبار
مقدار ارتفاع قامته او موضع قبره ويدني يقرب خوافق اي رايات تخفق اي تضطرب من خوافق من رايات
اخر كذلك تلتقي تجتمع في ظل معتبط غباره اي لم يثر قبل ذلك وهو بالعين المهملة من قولك
اعتبطت الارض اذا حفرت فيها حفرة لم تحفر قبل والمثار المرفوع يقال ثار الغبار ارتفع واثاره فلان رفعه يقول
لم يزل مذ زمن قدر على عقده ازاره بيده فارتفع وبلغ مبلغ الرجال الى ان مات ودفن في خمسة اشبار من الارض
امير يقود الجيوش ويقاتل في الاماكن التي لم يقاتل فيها قبله احد ولا ثار لها غبار حتى اثاره هو قال وقوله
وما زلت ابغي المال مذ انا يافع اقول اليافع هو الغلام الذي راهق العشرين يقال يفع وايفع فهو يافع و

لا يقال يوفع كذا في القاموس ولم يحك في الصحاح يفع بدون الف وانما قال يفع الغلام اي ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهذا من النوادر **قال** واصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى النون عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم و لولا ان الاصل الضم لكسروا **اقول** يجوز ان يكون الضم على الاتباع واثروه على الكسر استثقالا للخروج الى الضم وان كانوا يفعلونه في بعض الاحيان وعليه لا يتم هذا الدليل **قال** ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن **اقول** يحتمل ان يكون قد ضم للاتباع كما مر لان اصل الكلمة منذ فحذف منها النون فلا يتم الدليل ايضا والله اعلم

حرف النون

النون المفردة قال احدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة **اقول** لا يتاتى تقسيم نون التاكيد اليهما في هذا المحل لان المقسم اولا هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا ان يقال ارادة المفرد خطا **قال** واما قوله اقائلن احضروا الشهودا فضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف **اقول** قبل هذا البيت ابيات انا جانيته المورا مرجلا ويلبس البرود اقائلن احضروا الشهودا اصله ارايت لكن حذفت الهمزة تخفيفا قال الشاعر صاح هل ريت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب وقال ابو الاسود الدؤلي ارايت امرا كنت لم ابله اتاني فقال اتخذني خليلا وقال افرايتك انفعت كلام ليلا اتمنعني على ليلى البكاء والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول اخبرني ان جانيته هذه المراة مكتابته وصار رجل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم اتامر باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه منكرا وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لا نسلم انه في قوله اقائلن توكيد لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي كما قيل فيه نعم القول بتاكيد الاسم بالنون الثقيلة في قوله يا ليت شعري منكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا متعين ولا يتاتى فيه هذا الاحتمال وحنيف مرخم حنيفة وهي قبيلة ومرخم المنادى محذوف ومستهجنه وهو انا اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الامر فانه افصح الافعال بهذه النون اذ يلحقه بلا شرط واما غيره من الافعال فانها لا تلحقه الا بشرط هذا مما لم ار فيه نصا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت الذي اورده المصنف بضم اللام من اقائلن ولم اقف عليه مضبوطا في كتاب معتمد فان ثبت الرواية فيه على هذا الوجه علم ان العرب لا يبنيه عند لحاق هذه النون المتصلة به لكن يسئال حينئذ لم اعرب مع قيام المقتضي للبناء **قال** وشذ قوله فاحرله بطول فقر واحريا **اقول** هذا عجز بيت صدره و مستبدل من بعد غضبى صريمة قال الجوهري وغضبى مائة من الابل وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف مكان ومستبدل والصرمة القطعة من الابل نحو الثلاثين

في القاموس

وفي القاموس والصرمة القطعة من الابل نحو العشرين الى الثلاثين والى الخمسين والى الاربعين او ما بين العشرين الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة **قال** وشذ قوله وام سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا **اقول** المتيم الذي ذلله الحب وعبده لمحبوبه والصبابة بالفتح رقة الشوق و جانحا مائلا قال الله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها **قال** والذي سهله انه بمعنى افعل **اقول** فلا يجلو مهما محل لم بخلاف ليدوم وقد يقال اراد بافعل ما دل عليه وهو الامر لخصوصية الصيغة وكان المصنف قال بمعنى الامر فيصدق على مثل ليدوم **قال** وان كان مستقبلا اكدتها وجوبا الى اخره **اقول** قسم المصنف في شرح على الالفية المضارع بالنسبة الى توكيده بالنون الى خمس حالات احدها ان يكون توكيده بها واجبا وذلك اذا كان مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده بها ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم او مفصولا من اللام مثل ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون والثانية ان يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تثقفنهم فاما ترين ومن ترك توكيده كقوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي وهو قليل مخصوص بالضرورة و الثالثة ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا الرابعة ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي لم تسبق بان كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث الخامسة ان يكون اقل من ذلك بعد لم وبعد اداة جزاء كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما وكقوله من تثقفن منهم فليس بآيب قلت قد اخل المصنف في المغني بذكر هذا القسم الاخير وكانه اراد بالقريب من الوجوب التاكيد الذي كثر استعماله جدا بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا وقد عرفت انه جعل منه كل من قوله ما ينبتن وقوله ما يحمدنك زائدة ولا ادري الوجه الذي عين ذلك اذ يحتمل في ما ينبتن ان تكون نافية وفي ما يحمدنك ان تكون مصدرية والتقدير قليلا به حمد الوارث اياك والعضة واحد العضاه وهي شجرة عظيمة لها شوك والشكير ما نبت حول الشجرة من اصلها **قال** على حد قوله لم يوفون بالجار **اقول** هذا بعض بيت انشده كاملا في فصل لم من حرف اللام وهو لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وقدم الكلام عليه هناك **قال** وهي نون زائدة تلحق الاخر لغير توكيد **اقول** زاد الحديثي ولا يكون جرها اسما احترازا من نحو احمد انطلق وفيه نظر لان المراد بلحوقها الاخر تبعيتها له اما بعين انها لازمة لاخر حركة الكلمة واما بمعنى عدم امكان التلفظ بها بدون حركة الاخر والنون في احمد انطلق ليست كذلك فلم تدخل فلا حاجة الى قيد يخرجها **قال** ونون ضيفن للطفيلي لانها متحركة **اقول** يعني مع انها زائدة اذا

جاء ضيف جا للضيف ضيفن فاودى بما تقري الضيوف الضيافن وفي القاموس والضيفن من يجيء مع الضيف متطفلا
فزاد قيد التطفل وهو حسن قال ونون منكر والكسر لانها تحرك اخر اقول كان الاولى ان يقول لانها لم تلحق
الاخر لان القيد المحترز به هو قوله تلحق الاخر قال ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير
اقول هذا الذي قاله المصنف هو بعينه كلام ابن الحاجب ولقائل ان يقول لا نسلم ان التنوين في رجل
حال علميته هو التنوين الذي كان فيه حال تنكيره ولم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير وبعدها للتمكين
لا بد له من دليل وايضا فانه يرد صه اذا سمي به وحكي فان التنوين ثبت فيه مع كونه علما وتنوينه في الاصل
للتنكير وايضا لا منافاة بين التنكير والتمكين فلم لا يجوز ان يقال ان التنوين في رجل قبل التسمية للتمكين
والتنكير معا اما كونه للتمكين فلان الاسم منصرف واما كونه للتنكير فلانه وضع لشيء لا بعينه فان سمي به ثبت
المانع من اعتبار التنكير دون التمكين فيمحض كونه تنوين تمكين والله اعلم بالصواب قال وقيل هو عوض من الفتحة
نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجزم الفتحة قد عوض عنها الكسر فما هذا العوض الثاني اقول حكى الرضي
عن بعضهم انه يقول عوض من تبع الفتحة فيتحمل بعض الطلبة ان هذا الذي رد به المصنف الاخير لان هذا القائل
يرى ان الكسرة عوض من الفتحة والتنوين عوض من تبعها وهذا غير ظاهر لان تبع الفتحة امر لازم لهذه الكلمة فلو
كان التنوين عوضا منه لاجتمع العوض والمعوض منه قال لا عوض من ضم الياء وفتحها النائبة عن الكسرة اقول
احسن في قوله النائبة عن الكسرة فان فيه اشارة الى الجواب عن استشكال بعضهم استثقال الفتحة على الياء
مع انها في نفسها خفيفة وذلك لانها هنا نائبة عن الكسرة التي هي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء
ثقيلة بلا شك واعطي نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فحذفت قال اذ لو صح لعوض عن حركات حبلى
اقول قد تمنع هذه الملازمة بناء على ان التعويض في نحو جوار انما هو عن حركة يمكن التلفظ بها ولكنها حذفت
استثقالا فعوض عنها والحركة في نحو حبلى متعذرة لا سبيل الى النطق بها اصلا فترك التعويض عنها واكتفي بتقديرها
ولك ان تقول مجيبا احق بالتعويض من جوار لامتناع التلفظ بالحركة فيها دون جوار قال وانه اذا قيل في
جيأل علما للرجل الى امره اقول جيأل علم للضبع وهو من قبيل المؤنث فاذا سمي به مذكر منع من الصرف لانه زائد
على الثلاثة كما لو سمي بسعاد وزينب قال والثاني كجندل اقول هو بجيم ونون مفتوحتين ودال مكسورة بعدها
لام وهو الموضع الذي فيه حجارة قال وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة اقول وكذا الصدور المقفاة
كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل فالصدور المصرعة كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان والفرق بين
المقفى والمصرع مقرر وقد اشبعت الكلام عليه في شرح الخزرجية المسمى بالعيون الغامزة على خبايا الرامزة
قال والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء به لقطع الترنم اقول ممن صرح بذلك ابن السراج في

اصوله

في اصوله قال ابن عصفور فقولهم تنوين الترنم كقولهم داود القياسي وفي الحديث القدرية مجوس هذه الامة وداود
القياسي نفي القياس والقدرية ينفون القدر ويقولون الامر انف قال المصنف في حاشيته على التسهيل
وليس بشيء لانهم اثبتوا القدر لانفسهم واما داود القياسي فلا نعلمهم يقولونه قال ولا يختص هذا التنوين
بالاسم بدليل قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن اقول هذا عجز بيت صدره اقلي اللوم عاذل والعتابن
واللوم بفتح اللام العذل بالذال المعجمة وعاذل ترخيم عاذلة والعتاب المواخذة والغضب ومحل هذا تنوين
الفعل قوله ادانت اروى والديون تقضن واروى اسم امراة قال وقوله لما تزل برحالنا وكان قدن اقول
هذا عجز بيت للنابغة صدره افد الترحل غير ان ركابنا وقد مر انشاده والكلام عليه في فصل قد من حرف القاف
قال كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن اقول هذه صفة مكان قفر خال من الانيس في مفازة بعيدة
الاطراف والقاتم الشديد السواد يقال اسود قاتم بالميم وقاتن بالنون حكاه ابن السكيت ومكان قاتم
الاعماق خاوي المخترق بضم الميم وفتح الراء المحل الذي تخترقه الريح اي تهب فيه وتمر ومعنى كونه خاويا انه لا شيء
فيه يمنع الريح من المرور به فهو خال اجوف تهب الريح فيه وتمر بسهولة من غير عائق وقد انشد المصنف هذا البيت
ثانيا في فصل الواو المفردة من حرف الواو قال وفائدته الفرق بين الوقف والفصل اقول اذ لو بقي
على اصله وقيل المخترق باسكان القاف لم يعلم السامع ان هذا المنشد واقف او واصل فان قلت
كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي هي اخر الكلمة ساكنة قلت لانه شعر فيمكن الاخر لاجل
ان الوزن يتقاضاه لا لاجل الوقف الا ترى ان في الابيات الساكنة الاخر من وصل بعضها ببعض من
غير وقف مع المحافظة على سكون الاخر من كل بيت فعلم ان ذلك للوزن لا للوقف واذا كان كذلك يجيء
هذا التنوين مؤذنا بالوقف فيحصل الفرق بين حالة وحالة الوصل كما ذكره المصنف قال وتثبت في
الوقف اقول قد نوزع في ذلك فان الزمخشري قال في احاجيه حيث اشار الى تنوين الترنم هو التنوين
الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون
في حالة الوقف قال كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة اقول هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه
فقالت لك الويلات انك مرجلي قال بعض شراح المعلقات الخدر الهودج ويستعار للستر وللحجلة
ونحوهما ومنه قولهم جارية مخدرة اي مستورة في خدرها لا تبرز منه وعنيزة بعين مهملة مضمومة فنون فياء
تصغير فزاي فهاء تانيث اسم محبوبته وهي ابنة عمه وقيل هو لقب لها واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنيزة
وفاطمة غيرها والويلات جمع ويلة والويل شدة العذاب وزعم بعضهم ان هذا ليس في معرض الدعاء عليه و
العرب تفعل ذلك صرفا للعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما افصحه ومعنى انك مرجلي

اي يصير في راحة العقرب كظهر بعير **قال** وللمنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها **اقول** هذا صدر بيت عجزه
وليس عليك يا مطر السلام ومطر اسم رجل **قال** والتقوية اقول في الثالث دون الاول لان الاول تنوين
التمكين لان الضرورة اباحت صرفه **اقول** فيه نظر لان وجود العلتين في الاسم ينافي صرفه وانما حمله على ذلك
قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرناه فينبغي ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل
غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود
العلتين المحققين وانما يكون تنوين الضرورة **قال** وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فدل هذا على
انه سمعه في الوصل دون الوقف **اقول** اذا كان النظر صحيحا امكن ان يورد مسئلة على كلام ابن مالك فيقال انه سمع
بسمي ما هو الترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويترجح بذلك ما حكيناه انفا عن الزمخشري
قال وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لانه الذي كان يقبل التسمية قبل بعدها **اقول** لكنه ليس في لفظ
الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يكون مع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم راسه
وان كان المحل تنوين صرف ونظير هذا قولك من زيدا في حكاية من قال ضربت زيدا فالفتحة على الدال في لفظ من
حكيت لفظه حركة اعرابه واما في لفظك انت فليست حركة اعراب قطعا والا لزم نصب خبر المبتداء بلا ناصب
وانما هي حركة حكيت بصورتها الحركة الاعرابية وما تقتضيه العامل في كلامك من رفع الخبر مقدر منع من ظهوره اشتغال
المحل بحركة الحكاية فان قلت قوله بانه تنوين الصرف لا يجوز ان يتعلق بالمصدر الذي هو اعتراف لانه قد وصف
بقوله منه وعمله بعد الوصف ممتنع فبماذا يتعلق قلت بمحذوف على انه ظرف مستقر وقع صفة ثانية للمصدر
اي هذا اعتراف كائن منه ملتبس بانه تنوين الصرف **قال** الرابع نون الوقاية **اقول** صرح ابن الحاجب في
اماليه بان نون الوقاية كحروف المضارعة ليست بكلمة وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى
وغضبى واطال الكلام فيه وعليه فلا ينبغي عدها في اقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة **قال** احدها الفعل
متصرفا كان نحو اكرمني او جامدا نحو عساني وقاموا ما خلاني وما عداني وحاشاني ان قدرت فعلا **اقول**
قد يعترض هذا بان نون الوقاية انما تدخل في الفعل لتقي اخره من الكسر وذلك لا يأتي في الفعل الذي اخره الف
فهلا قالوا عساي وما خلاي مثلا بغير نون والجواب انهم فعلوا ذلك اجراء للباب الفعلي مجرى واحدا وحملا
للفرع على الاصل لان الاصل في الفعل هو الصحيح اللام ولو لم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم
يكن ليدخله الكسر مع عدم النون **قال** فاما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة **اقول** هذا بيت
من مشطور السريع وقبله عددت قومي كعديد الطيس والطيس هنا الكثير من الرمل كذا فسره الجوهري في هذا
البيت بعد ان قدم ان الطيس هو الكثير من الرمل والماء وغيرهما وقد انشده المصنف في فصل قدم من حرف

القاف ما انشده هنا وسبق الكلام فيه هناك **قال** فضل نونا الباقية نون الرفع **اقول** هذا راي
ابن جني وله وجهان ان الثقل جاء بنون الوقاية لا بنون الاعراب فيحذف ما حدث به الثقل **قال** وقيل الباقي
نون الوقاية وهو الصحيح **اقول** هذا هو مذهب سيبويه ووجهه ان نون الاعراب عرضة للحذف بالجازم والناصب
فقد الفت حذفها في السعة بخلاف نون الوقاية فانه لم يؤلف حذفها فكانت احق بالبقاء عند عروض
ما يقتضي الحذف وقد جاء حذف نون الوقاية مع بقاء نون الضمير للضرورة كقوله تراه كالثغام يعل
يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني ولا يجوز ان المحذوف نون الضمير لان الفاعل لا يحذف على ان بعضهم
راى ان النون الباقية في فليني نون الوقاية واقدم على حذف الفاعل وقد تعرض المصنف لهذه المسئلة
في الباب الخامس حيث رجح قبل ذكر ما كان الحذف بقوله اذا الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا
اولى **قال** الثاني اسم الفعل **اقول** ظاهر هذا الكلام انه لا بد من الاتيان بنون الوقاية مع اسم الفعل
ونص الرضي على خلافه فقال يجوز الحاقها اسماء الافعال لاداءها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست
افعالا في الاصل **قال** وغالبة الحذف مع لعل **اقول** نحو لعلي اتيكم منها بقبس ونحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات ومن ثبوتها معها قول الشاعر فقلت اعيراني القدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد
وقليلة مع ليت ومثاله قول زيد الخير كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه واتلف بعض مالي ونص سيبويه على ان
الحذف مع ليت ضرورة وهو ما في المفصل وقال الفراء ليتي وليتني جائز وظاهره انه يجوز في الاختيار والمصنف
لم يتعرض لان ذلك ضرورة كما تعرض لذكرها في بعض المحال فاشعر ذلك بانه يستعمل في النظم والنثر قليلا
قال ويلحق ايضا قبل الياء المخفوضة بمن وعن الا في الضرورة **اقول** مثال عدم الالحاق فيهما للضرورة
قول الشاعر ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وهذا بيت واحد مقفى مصرع من الرمل **قال**
وقبل المضاف اليها لدن وقد او قط الا في قليل من الكلام **اقول** يعني وقبل الياء المضاف اليها لدن
نحو قد بلغت من لدني عذرا بالتشديد به قرا الاكثرون وقرا نافع وابو بكر لدني بالتخفيف وقال ابن مالك
وزعم سيبويه ان عدم لحاق نون الوقاية للدن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثانية في السبع
ولا يجوز ان يكون الاسم فيها لد والنون للوقاية لان لد تحرك الاخر والنون انما تاتي بها لتصون الاخر من
الحركة وانما يقال في لد مضافا لدي نص عليه سيبويه واما قد وقط المضافان لياء المتكلم فقدني وقطني
بالنون فيهما اعرف من قدي وقطي بتركها كذا قال ابن مالك وظاهر كلام المصنف جواز الوجهين في الاختيار
وقد نص قوم على ان الحذف معهما ضرورة **قال** وقوله امسلمني الى قومي شراحي **اقول** انشد المصنف
هذا المصراع ثانيا في الباب الخامس في تراجم المحذوف حيث جرى على حذف التنوين **قال** وزعم هشام ان

الذي في سلمى ونحوه تنوين لا نون وبنى ذلك على قوله في ضاربيّ ان الياء منصوبة **اقول** ولا يمكننا ان ندعي ان
الياء مخفوضة على انها مضاف اليه لان التنوين والاضافة لا يجتمعان فانه نونه بالانفصال هي نونه بالاتصال
وقد نظمت في اثناء تبييضي لهذا الشرح لغزا انشدته في يوم الخميس الثامن والعشرين من شهر ربيع الاخر سنة ثمان مائة
فقلت اتدرون من فيسأل الكيس بينه ومنه نكتة بين النحاة مبانة بقول لنا باسم يضاف حقيقة و
تنوينه عند الاضافة ثابت وحلها ان ابن كيسان يقول في كاين اذا استعملت بدون من بعدها كقول الشاعر
كاين قاتل للحق يعصي ويرى بالقبيح من الكلام ان جر الاسم الواقع بعدها انما هو باضافتها كان اليه حملا لها على
كم الخبرية لانها بمعناها وتنوينها انما هو نون اي وقد ثبتت مع الاضافة وذهب غيره الى ان الجر بعدها بمن محذوفة
لان تنوينها هو الغالب في الاستعمال واللغز انما ينحل على قول ابن كيسان وهذه قولي من فيسأل الكيس اشارة
اليه **قال** ويرده قول الشاعر وليس الموافيني ليرفد خائبا وفي الحديث غير الدجال اخوفني عليكم والتنوين
لا يجامع الالف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف **اقول** اما المصراع فقد انشده ثانيا في ترجمة
حذف التنوين في الباب الخامس والموافيني الجائي لي يقال وافيت القوم اي اتيتهم كذا في القاموس وليرفد يعطي
ويعان والخائب الذي لم ينل مطلوبه واما الحديث ففيه ثلاثة اسئلة احدها في اخوف فانه يقتضي ان غير
الدجال خائف (مخوف) فان اصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما المعنى ان غير الدجال مخوف
منه والثاني في الياء فان افعل التفضيل انما يضاف الى بعضه والياء لا تقبل ذلك والثالث في لحاق النون
وجواب هذا الاخير ان افعل التفضيل شبيه بافعل في التعجب فلحقته نون الوقاية حملا عليه وجواب الاول ان فعله
اما اخاف او خيف او اخاف وجميع معاني اخيف توافق المعنى ولكن يكون من باب اشغل من ذات النحيين و
يكون الاصل اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف وبهذا التقدير اندفع السؤال الثاني واما اخاف فعلى ان
يكون من وصف المعاني بما يوصف به الذوات مثل شعر شاعر وموت مائت وعجب عاجب فالاصل خاف
خوفه ثم قيل خوفه هذا الشيء اخوف من خوف غيره واصل الحديث خوف غير الدجال اخوف خوفي ثم حذف
الخوفان وخلفهما غير والياء وصار غير الدجال اخوفني واما اخاف فعلى ان الاصل غير الدجال اخوف مخيفاتي ثم
حذف المضاف وقد تضمن هذا الجواب الجواب عن السؤال الثاني وتبين على الاوجه الثلاثة انه لا بد من
تقدير مضاف وان على الوجه الاول فيحتاج الى تقدير مضافين **قال** وفي الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال
بجلني وليس كذلك **اقول** الذي في الصحاح نصه وبجل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة ابدا يقولون
بجلك كما يقولون قطك الا انهم لا يقولون بجلني كما يقولون قطني ولكنهم يقولون بجلي اي حسبي قال لبيد
ربعته فمتى فلا احفله بجلي الان من العيش بجل انتهى كلامه وهو يحتمل ان يكون عدم قولهم بجلني بالنون من قول

الاخفش

نعم

الاخفش **نعم قال** نعم بفتح العين **اقول** المراد بها العين المهملة لا التصريفية كما يسبق الى بعض الاذهان
ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم من حروف لا حظ لها في ذلك **قال** وكنانة بكسرها **اقول** كانهم
ارادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية فاثروا الاشرف اللفظين باخف الحركتين فقالوا نعم بالفتح في واحد
الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال دعاني عبيد الله نفسي فداؤه فيا لك من داع دعاني نعم نعم الرواية بفتح
عين الاولى وكسر عين الثانية كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل **قال** وبعضهم يكسر النون
اتباعا لكسرة العين **اقول** حكى المصنف ذلك في حواشيه على التسهيل عن ابي حيان ثم قال انما اراه
اصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز في شد ومد من اللغات
الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم **قال** وزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن **اقول** هذه جراءة من الزاعم المذكور
على منصب امام العربية ورئيس المتقدمين الذي القت اليه مقاليد الرياسة غير مدافع حسب
ابن الطراوة واجل من ان يفهم ظواهر كلام سيبويه لا جرم ان جراءة هذا المعترض اوجبت اطراح الناس له
فقلما نرى احدا يعبأ بكلامه او يلتفت اليه ولم يحمل الناس يحسن من الاعتراف بالفضل لاهله ولقد حضرت
يوما بمجلس شيخنا قاضي القضاة ولي الدين ابن خلدون رحمه الله وكان شديد المغالاة في الثناء على مصنف
هذا الكتاب ذا مبالغة في تفضيله وتفضيل كتابه بكل مذهب فقال الشيخ محب الدين ولد المصنف وقد كان حاضرا
في ذلك المجلس لو عاش سيبويه لم يمكنه الا التلمذة لوالدي والقراءة عليه فتبسم وجه الشيخ محب الدين المذكور وقال
يا سيدي اذ انهم الوالد بعض كلام سيبويه كفاه شرفا او كلاما هذا معناه رحم الله الجميع **قال** واما نعم في
بيت جحدر فحرف جواب لخبر مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو **اقول** اخبرت بمكة في اواخر
سنة ثماني عشرة وثمانمائة واوائل سنة تسع عشرة ان مولانا قاضي القضاة كمال الدين ابا الفضل النويري الشافعي
الناظر في الحكم العزيز بمكة المشرفة سأل الشيخ جمال الدين ابن هشام مصنف هذا الكتاب رحمه الله عما جرى
به العرف في هذه الازمنة من ان الانسان اذا طرق باب صاحبه يقول له نعم نعم يريد الاعلام بحضوره وهل لهذا
اصل في لسان العرب فقال نعم وقد ذكرت ذلك في كتابي مغني اللبيب قال فلك التحرير ولم اظفر بذلك
في المغني وسألت عنه جماعة فلم يحصل جواب قلت لعله في موضعين من كتابه احدهما قوله قبل هذا ان نعم
تقع جوابا للسؤال المقدر والثاني هذا وهو قول ابن عصفور ان نعم في بيت جحدر حرف جواب لخبر مذكور وهو ما قدره
السائل في اعتقاده من ان الليل يجمعه بام عمرو وكذلك قول هذا الطارق نعم نعم هو جواب لما قدر في اعتقاده
من ان صاحب المنزل اشتد احتفاله به والتفاته اليه يسأل عن حضور فلان وقاضي مكة المشار اليه فهو احد
اشياخي اخبرني بمغني اللبيب عن مصنفه واجازني اجازة عامة وكتب لي خطه بذلك **قال** [illegible]

فذاك بأنه ان هو احسن **اقول** هذا الاحتمال منقول عن ابي حيان ولعل المصنف لم يطلع عليه **قال** ولعل ابن
عباس رضي الله عنهما انما قال لهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا **اقول** هذا الكلام لا وجه له فانه معارضة للنقل الثابت
المشهور بمجرد احتمال عدمه من غير ثبت **حرف الهاء الهاء المفردة قال** احدها ان تكون ضميرا للغايب وتستعمل
في موضعي الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره **اقول** فالضمير هو الهاء المفردة والواو تقوية للحركة وقال الزجاج
مجموعها هو الضمير وعلى الاول بنى المصنف ثم هذه الهاء ان وقعت بعد متحرك اشبعت حركتها كالآية التي تلاها وان
وقعت بعد ساكن معتل نحو فيه وعليه فالحكم فيها اختيار الاختلاس اتفاقا ويجوز فيها اشباعها كما قرأه ابن
كثير وان كان الساكن صحيحا نحو منه وعنه فالصحيح اختيار الاختلاس ايضا وفاقا لابي العباس المبرد وبالاشباع
قرأ ابن كثير ايضا **قال** والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة او حرف نحو ماهيه ونحو ههناه
ووا زيداه **اقول** اراد بنحو ماهيه ما كان متحركا بحركة بنائية غير اعرابية ولا شبيهة بها فلا تتصل بنحو لا رجل لان حركته
وان لم تكن اعرابية الا انها شبيهة بالاعرابية من حيث العروض كما هو مقرر في بابه وكذا المبني لقطعه عن الاضافة نحو
من قبل ومن بعد واراد بالحرف المبين في ههناه الالف التي في آخر الاسم العريق في البناء وفي وا زيداه الالف التي
في آخر الاسم المندوب **قال** والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله واتى صواحبها فقلن هذا الذي
منح المودة غيرنا وجفانا **اقول** يحتمل ان يكون صواحبها مرفوعا على انه فاعل اتى ويحتمل ان يكون منصوبا على
انه مفعول به والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه بهذه القصة ومنح اعطى مضارعه يمنح ويمنح بالفتح
والكسر والمودة مفعول ثان قدم لان ذكره اهم وغيرنا مفعول اول وجفانا هجرنا وترك برنا ومودتنا وهو
واوي اللام تقول جفوته فهو مجفو ولا يقال جفيته قال الجوهري واما قول الراجز فلست بالجافي ولا المجفي فانما بناه
على جفي فلما انقلبت الواو ياء فيما لم يسم فاعله بني المفعول عليه **قال** والتحقيق ان لا تعد هذه لانها ليست
باصل **اقول** قد ذكر المصنف في حرف الالف معنى الاستفهام وهمزته بدل اصلها الهاء الاصلية غيره وعليه
قال وعكس البصريون **اقول** يعني انهم جعلوا التاء هي الاصل وحكموا بان الهاء في الوقف بدل عنها ومذهبهم
ارجح لانهم اعتبروا حال الوصل وهو بالنسبة الى الوقف اصل **قال** لانها جزء كلمة لا كلمة **اقول** نص الرضي على ان
هاء التانيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصارت لشدة الامتزاج ككلمة واحدة **ها قال** والثالث ان
تكون للتنبيه فتدخل على اربعة **اقول** حكى الزمخشري في المفصل انه يقال ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا
وها ليست شيئا من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان
الزمخشري انشد في المفصل قول النابغة ها ان تا عذرة اي لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد و
هذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا منطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة

حرف الهاء

ها


فلعل

فلعل الرضي يقول لا يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة فتامله والعذرة بكسر العين
المهملة واسكان الذال المعجمة نوع من الاعتذار كذا في المفصل وتاه ذهب متحيرا **قال** والثاني ضمير الرفع المخبر
عنه باسم الاشارة نحو ها انتم هؤلاء **اقول** ليس يخفى في هذا التركيب تعليم المخاطبين انفسهم واعلامهم بانكم انتم
غيركم فمثله لا يتركب وانما المعنى في ذلك وفي امثاله استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة
من المتكلم او المخاطب او الغايب فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة
لحال المستغرب به ولا محل لها اذ هي مستانفة وقول من ذهب الى انها في محل نصب على الحال فان الحال ههنا لازمة لان
الفايدة منوطة بها والعامل حرف التنبيه او اسم الاشارة منظور فيه اذ ليس المراد انتم المشار اليهم في حال
حبكم اياهم مثلا هذا معنى ما قاله الرضي **هل قال** فيمتنع هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق
بنفس النسبة **اقول** يعني ان يكون هل ح لطلب حصول الحاصل وهو محال وقال صاحب التلخيص ان ذلك قبيح لا
ممتنع وقال بعض شارحيه وانما قبح لانه يحتمل ان يكون مفعولا لمحذوف تقديره هل ضربت زيدا ضربت لكن هذا
التقدير بعيد لان فيه حذف عامل المفعول المذكور وحذف المفعول الثاني وكل ما كان الحمل عليه مرجوحا قبيحا والحمل
على غيره راجحا حسنا وقيل انما حكم بقبحه دون امتناعه لان المقتضي لهذا الامتناع هو التخصيص والتخصيص ليس
براجح في هل زيدا لا سيما في نحو هل رجل قام فلو كان التخصيص لازما لامتنع هذا التركيب فلما كان المقتضي لهذا
الامتناع راجحا كان هذا قبيحا للمخالفة للراجح **قال** ونحو هل زيد قائم ام عمرو اذا اريد بام المتصلة **اقول**
السبب فيه ظاهر وهو ان ام المتصلة لتعيين احد الامرين بعد العلم بثبوت اي ذلك لا يكون الا بعد تصديق باصل الحكم والتردد
في تعيين شيء من الاجزاء فيجب ان يكون معادلها الهمزة الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين
حصول التصديق وطلبه من المنافاة ويصح مقابلة هل بام المنقطعة لانها اضراب عن حكم وطلب لحكم آخر فلا تنافيها
هل الطالبة للتصديق وهذا كله مبني على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد اسلفنا في اوايل الكلام على
الالف المفردة ان ابن مالك قال بان هل قد تاتي بمعنى الهمزة فتعادلها ام المتصلة وفي شرح الحاجبية للرضي وربما
يجيء هل قبل ام المتصلة على الشذوذ **قال** ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة **اقول**
من ادوات الاستفهام وانها تشارك هل في انها لا تكون الا لطلب التصديق فيرد ذلك عليه حيث قال في اوايل
الكتاب بعد ذكر الهمزة وهل وبقية الادوات مختصة بطلب التصور ولا شك ان من بقية الادوات [illegible]
ام المنقطعة وليست الا للتصديق كما قرره ههنا وقد مر البحث في ذلك في محله فراجعه **قال** فانهن لطلب
التصور لا غير **اقول** قد اسلفنا في حرف الغين المعجمة ان التعبير بقولهم لا غير لحن **قال** وقال الاطعان
الا فرسان عادية **اقول** هذا صدر بيت عجزه الا تجشؤكم حول التنانير وقد مر انشاد هذا البيت تاما و

هل

الكلام عليه في فصل الالف بفتح الهمزة والتخفيف من حرف الالف قال والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال
اقول هذا الحكم الوضع كالسين وسوف وقال من تعرض لنداء النجاة قال وقال زهير فمن يبلغ الاحلاف عني رسالة
وذبيان هل اقسمتم كل مقسم اقول الاحلاف بالحاء المهملة جمع حليف كالاشهاد جمع شهيد وهم القوم يتحالفون
على التعاضد والتناصر قال الجوهري والاحلاف الذين في بيت زهير هم اسد وغطفان تحالفوا على التناصر و
ذبيان بالذال المعجمة مضمومة وتكسر ايضا والباء موحدة ساكنة والياء مثناة تحتية فالف فنون ابو قبيلة من قيس وكل
مقسم اي كل اقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي يقول ابلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها هل حلفتم على ابرام حبل
الصلح والتناصر كل حلف فتحرجوا عن الحنث وتجتنبوه وبعد هذا البيت فلا تكتمن الله ما في صدوركم ليخفى و
مهما يكتم الله يعلم يريد ان الله عالم بالخفيات في السرائر ولا يخفى عليه شيء من ضمائر العباد فلا تضمروا الغدر
ونقض العهد فانكم اذا اضمرتموه يعلمه الله وفي هذا البيت تعدية تكتم الى المفعول الثاني بدون حرف جر
قال التاسع انها يراد بالاستفهام بها النفي اقول هذا يشعر بان ثم استفهاما بها لكنه مجازي
لا حقيقي وقوله بعد هذا ان تمام انها للانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لا انها للنفي ابتداء فيقتضي انها
موضوعة للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي لا انها للاستفهام تجوز فيه بارادة منه فبين كلاميه تخالف
فتامله قال والداخلة في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم اقول ظاهر هذا انه لولا النفي المراد بهل لم تزد الباء في
الخبر ومحل هذا الانزاد في نحو قولك هل زيد بقائم اذا اردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر وقد قال المصنف
في حرف الباء ان زيادتها في خبر غير الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب قال و
صح العطف في قوله وان شفاءي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اقول انشد المصنف هذا البيت
في الباب الرابع حيث ترجم على عطف الخبر على الانشاء بالعكس وهناك نتكلم عليه ان شاء الله قال
ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعن سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا
في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل رأونا بسفح ذي الاكم
انتهى ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب عدة
ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل هي للاستفهام لم يزد على ذلك اقول لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك
عدم وقوعه وكان الاولى به تحسين الظن بالزمخشري فانه امام في هذا الظن تثبت في النقل فيه وما نقله من
سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره عنه قال في باب بيان ام لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل
على الالف ما نصه تقول ام من تقول ام هل تقول ولا تقول ام اتقول وذلك لان ام بمنزلة الالف وليست
اي ومن وما ومتى بمنزلة الالف انما هي اسماء بمنزلة هذا وذلك لانهم تركوا الالف الاستفهام اذ كان هذا النحو

الكلام

من الكلام لا يقع الا في المسئلة فلما علموا انه لا يكون الا كذلك استغنوا عن الالف فكذلك هل انما تكون بمنزلة
قد لكنهم تركوا الالف اذ كان لا تقع الا في الاستفهام انتهى ففي هذا الكلام تصريح بما نقله الزمخشري ووقع مثل
هذا ايضا في اوائل الكتاب في بعض ابواب الاشتغال قال فيه ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني
على الفعل وهو باب الاستفهام ما نصه واما الالف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في
هل لانها حرف الاستفهام الذي لا يزول الى غيره وليس للاستفهام في الاصل غيره وانما تركوا الالف
في متى وهل ونحوهما حيث امنوا الالتباس الا ترى انك تدخلها على من اذا تمت بها كقول الله عز وجل افمن
يلقى في النار خير ام من ياتي امنا يوم القيمة وتقول ام هل فانما هي بمنزلة قد ولكنهم تركوا الالف استغناء اذا
كان هذا الكلام لا يقع الا في الاستفهام انتهى فهذا نص آخر موافق لما ذكره الزمخشري عنه ووقع في بعض
النسخ مكان قوله ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله عنه ما نصه وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره في باب
ام المتصلة ولكن فيه ايضا ما قد يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم وساق الكلام الى آخر ما هنا الى
آخره وما اخال هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ان هل تاتي بمعنى قد فقوله في هذه
النسخ وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه فان قلت فما تصنع في دفع المعارضة التي اشار اليها من مخالفة
قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلام لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت احمل ذلك على
انها للاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام لا انها موضوعة للاستفهام
بنفسها جمعا بين كلاميه والفوارس جمع فارس وهو شاذ في الجموع عند سيبويه لان فواعل انما يكون جمع
فاعلة في صفات من يعقل دون فاعل واستدرك على سيبويه هالك في الهوالك ونواكس في قول الفرزدق
واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار قال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس
فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة فبعد بذلك عن الصفة لان
الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص الصفات فهو كالاسم واما هوالك فجاء في مثل واشائه كثيرا اما
تخرج من القياس واما نواكس فللضرورة ويربوع ابو حي من تميم وهو يربوع بن حنظلة وابو بطن من مرة وهو يربوع
بن غيظ بن مرة كذا في الصحاح والياء زائدة اذ ليس في كلامهم فعلول بفتح الفاء والباء من بشدتنا بمعنى
عن والشدة بالفتح الحملة الواحدة في الحرب والسفح الجبل بفتح السين المهملة اسفله حيث يسفح فيه الماء
والقاع المستوي من الارض والاكم بفتحتين واحده الاكمة وهو التل من القف من حجارة واحدة وهي دون الجبال
والموضع يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا كذا في القاموس وقد مر في فصل ب
من حرف الباء قال والدليل الثاني في قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم اقول قوله بذلك

دليلا يستندون اليه ويعتمدون في اثبات الامر عليه **اقول** وقد مضى ان سيبويه لم ينقل ذلك قاله فقول الظاهر
لم يشتهر فالاتردد فيه ثم هو لم يمض ان سيبويه لم ينقل ذلك وانما مضى له انه لم ير هذا النقل في كتاب سيبويه ولا يلزم
من ذلك عدم نقله وقد علمت انه قاله والله الموفق للصواب **قال** كقوله لا الحمام ابدا رواه **اقول** قد مضى
انشاده في النوع الثاني من الكاف المفردة وانشدنا هناك صدره وهو قوله فلا والله لا يلفى لما بي **حرف الواو الواو**
المفردة قال انتهى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر **اقول** تنقيت النسخ التي رايتها على ذلك وهو
مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسما وابطل منها سبعة وهي واو الصرف التي ينتصب المضارع بعدها وواو رب وواو
الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان
يقصد عد ما قيل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما ان يكون غرضه عد ما هو صحيح عنده
من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية **قال** وقول بعضهم ان
معناه الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق **اقول** الظاهر ان العبارتين صحيحتان وان
مؤداهما واحد لان المطلق هو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الزمان فالجمع المطلق هو الجمع
لا بقيد وذلك صادق بنوع الجمع بقيد الترتيب وقبل عدمه فلا بقيد ضرورة وجود الاعم في الاخص ومطلق الجمع
لا بقيد اعم من بقيد فيلزم وجود الاول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع
المطلق يقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يعقل
فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جاء الالتباس من توهم ان
الشيء المطلق هو الحقيقة بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد قال الشيخ بهاء الدين السبكي في
شرحه لمختصر ابن حاجب الاصول بعد ان ذكر ما تقدم والذي اوقع هذا الوهم في نفوسهم ما الفوه من الفرق
بين مطلق الماء والماء المطلق وليس ذلك على خفي فيه في شيء فان المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو
المطلق في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض انواع الماء فالفرق بينهما انما وقع من جهة ان
مطلق في قولنا مطلق الماء لغوي والمطلق في قولنا الماء المطلق شرعي اخر بخلاف ما نحن فيه **قال** بل
قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وابو عمر الزاهد وهشام والشافعي **اقول** نقل
ذلك عن الامام الشافعي طوائف منهم الشيخ بهاء الدين السبكي ولم ينص الشافعي على افادتها الترتيب
وانما اخذوه من قوله اذا قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق وطالق تقع واحدة وليس باخذ صحيح لان
الواحدة انما وقعت فقط لانها بانت قبل تعلقه بالمعطوف فلم يبق محل للطلاق وقد نقل ابن عبد البر في التمهيد
ان بعض اصحاب الشافعي حكى في كتاب له في الاصول ان الكسائي والفراء يقولان انها للترتيب وقال الفراء في

في القول المشهور عنه انها للترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل انها عنده للمعية الا لمانع
فتكون للترتيب واما حكاية الاجماع من السيرافي فقد نقلها الشيخ ابو حيان عنه وعن الفارسي والسهيلي وغلطهم
بما ذكره من الخلاف قال الشيخ بهاء الدين وفيه نظر من اوجه احدها ان قول القائل هؤلاء اجمعوا وقول الاخر
هؤلاء اختلفوا مطلقتان فلا يتناقضان فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق وانعقد الاجماع بعده فينقطع الخلاف
فان الخلاف بعد الخلاف حجة اولا وفيه خلاف في مذهبنا الشافعي محكي وكذا يجوز ان يكون ثم خلاف لاحق عن من بعد الاجماع
فلا اثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليط الثالث سلمنا ان المراد التوقيت المستمر فتغليط ناقل الاجماع
وان كثر في كلام اهل العلم كما هو المتبادر الى الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي ينبغي ان يتوقف
فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبه لها فانها كثيرة الجدوى في المباحث ولم ار من تعرض لها والذي يظهر ان يقال
اما ان نفرع على ان الاجماع السكوتي حجة او لا فان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف لانه احتمل اعتماد البعض
وناقل الاجماع يجوز ان يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت ويصير ذلك كما قال الفقهاء في تقديم
الناقلة البينة على البينة التي يحتمل ان تكون معتمدة على الاستصحاب وان قلنا ان السكوت ليس بحجة فقد
يقال يتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال يترجح ناقل الخلاف لانه نفى نسبة ذلك الى قائله وناقل الاجماع كالناقل
بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الا ضمنا وقد يقال يترجح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس
فيمكن صحة كل منهما في وقت ويصير ذلك كما ذهب اليه بعض اصحابنا من ان البينة الواقفة مقدمة على بينة الملك لان الملك
يقبل الانتقال الى الوقف من غير عكس وان كان الصحيح من مذهبنا ان بينتي الوقف والملك متعارضتان الثالث ان
هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء الى الفرق قليلون فينبغي ان يخرج ذلك على ان النادر المخالف هل يقدح في الاجماع
اولا والحق ان الكلام في ذلك مبني على ان الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو حجة اولا انتهى كلامه **قال** وتنفرد
من سائر احرف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة **اقول** هذا الحكم الاول لا
تختص به الواو بل تشاركها فيه حتى وان افترقا في وجوه اخر نص على ذلك غير واحد من النحاة وقد قال المصنف في فصل
حتى من حروف الهجاء الثلاثة من اوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه وساق تلك
الاوجه وهي ان لمعطوفها شروطا ثلاثة احدها ان يكون ظاهرا … بعضا مما قبلها غاية له في زيادة او نقص والثالث ان يكون مفردا ولا بد من
اعادة الخافض معها ان عطف على مخفوض وهذه الاوجه التي وقع الافتراق بها لا تقدح في مشاركتها للواو في احتمال
تلك المعاني الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما فلا يرد هذا قلت انما
يريد انها تنفرد بكل واحد منها بدليل قوله في الثالث عشر ولولا هذا التقييد لورد نحو اختصموا … **قال**
وانما جاز قوله فاذهب فاي فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم دعج ولا جبل لان المعنى لا فتى احرزه مثل …

الا القوم الفاسقون اقول اجزه اي جعله في حرز يمنع من الوصول اليه والحرز الموضع الحصين والحيف الموت
والظلم جمع ظلمة والدعج جمع دعجاء وهي اشد سواد العرب تسمي الليل الثامنة والعشرين من الشهر الدعجاء والحبل بالجيم و
الباء الموحدة واحد الحبال وفي بعض النسخ بالحاء المهملة والمثناة التحتية جمع حيلة لا انفكاك لازم مما ذكر المصنف
شائع كثير وان من ادوات الاستفهام في كونها للنفي فيعارض ما تقدم منه بل لانا نقول اختصاص هل بهذا
الحكم انما اورده هنا بالنسبة الى الهمزة لا الى كل الادوات الاستفهام فلا تعارض اذ هو ظاهر قال ولا نحو
ما الا تخصيص زيد ولا عمرو ولانه للمعية لا غير اقول منع المصنف من دخول لا في هذا المثال لانتفاء القيد الاول وهو عدم
قصد المعية وذلك بعينه موجود في الاية وهي قوله تعالى وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور الاية
فان الاستواء يطلب في بين المتعاطفين المستويين وقد جاز دخول لا فيها فيشكل وجوابه ان منع دخول
لا في المثال انما هو لاقتضائه تفيد كون الفعل منفيا عن متعاطفيها في حالتي الاجتماع والافتراق واما
دخولها في الاية فليس لهذا المعنى بل انما هي فيها لمجرد الصلة ولو دخلت في المثال بهذا المعنى لم يمتنع وثبت في
اكثر النسخ لا غير وفيه ما علمت غير مرة وفي بعض ليس غير فلا اشكال قال والسادس عطف العقد
على النيف نحو احد وعشرون اقول المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات والمئين والالوف والمراد بالنيف
ما كان من مرتبة الاحاد وهو مشددة الياء وتخفيفه وهو واوي العين من ناف ينوف اذا زاد وفي الصحاح و
القاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني قلت وما ذكره المصنف من هذا الحكم عنه
انما يكون عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة او غير دفعة مع انتفاء قصد الترتيب واما
فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين او ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة او بها فثبت بهذا ذلك
ان الواو لا تنفرد بعطف العقد على النيف مطلقا كما هو ظاهر كلامه قال السابع عطف الصفات المفرقة مع
اجتماع منعوتها كقوله بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال اقول البكاء في البيت مقصور وفي
شرح الشافية للجاربردي وقد جاء في مصدر بكا البكاء لا بكاء البكاء في الصراخ فاعروه بمجراه والقصر لحبلم
لكالحزن لانه قد يخلو عن الصراخ انشد ابن الانباري لحسان بن ثابت شاهدا لهذا بكت عيني وحق لها بكاها
وما يغني البكاء ولا العويل قلت في الصحاح البكاء يمد ويقصر اذا مددت اردت الصوت الذي يكون مع البكاء
واذا قصرت اردت الدموع وخروجها وانشد البيت المذكور شاهدا على ذلك وانظر كونه شاهدا عليه فان
العويل هو رفع الصوت بالبكاء فلو حمل البكاء على الصوت الذي يكون عند خروج الدموع لم تستفد فائدة و
الظاهر انه اراد ما يغني اي سكب العين لدموعها ولا العويل اي رفع الصوت بالبكاء فيستفاد من كل لفظ منهما
غير ما يستفاد من الاخر وكان الشاعر الاول اراد بالمسلوب الربع الذاهب بالكلية بحيث لا عين له ولا اثر

بالبالي الربع الذي نعتت عينه ونفي شيء من اثاره والله اعلم قال الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو قول الفرزدق
ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد اقول الرزيئة بالهمزة المصيبة ولك فيها التخفيف بقلب الهمزة ياء
فتدغم الاولى فيها والمراد بالمحمدين محمد ولد حجاج بن يوسف الثقفي ومحمد اخوه ويروى ان الحجاج لما نعيا اليه قال سبحان
الله محمد ومحمد في يوم اي محمد ابني ومحمد اخي وقول المصنف لما حقه التثنية اشارة الى ان مثل هذا الواقع في البيت
خرج عما حقه ولذا عبر بما ينبغي ان يأتي مثله فينظر وفي التسهيل ان العطف سائغ دون شذوذ مع قصد
التكثير او فصل ظاهر او مقدر فمثال التكثير قول جرير تحن فؤادي تحن افنى عن ايكها خمس وخمس وتاويب وكذى
اي تشرح والنجب من الابل جمع نجيب افنى عن ايكها اي اذهب طابعها في الجد على السير والخمس بالكسر من الظماء اي تمر
ثلثة ايام وترد اليوم الرابع والتاويب سير النهار اجمع ونزول الليل فليس المراد انها افنى عن ايكها خمسان و
تاويبان بل المراد التكثير ومثال الفصل الظاهر قوله قسم آذن لها بنفسي نفس في الشتاء ونفس في الصيف
ومثال الفصل المقدر بيت الفرزدق وقول الحجاج قال وبيت ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوم
له يوم الترحل خامس وهذا البيت يسئل اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا فالجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع و
قد وصف بانه يوم الرحيل خامس ليوم فيكون يوم الرحيل هو ثامن بالنسبة لليوم الاول اقول الصواب
ان ايام الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم اقامة ويعتذر عن ذلك على ما تقدم في اخر
هذه المقالة ويحكى ان سبب انشاد ابي نواس للقطعة التي منها هذا البيت انه مر بالمدائن فرجع الى ساباط فقال لبعض
اصحابه قد دخلنا ايوان كسرى فرأينا اثارا في مكان حسن يدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة ايام نشرب
هناك فسئلنا ابا نواس صفة الحال فقال ودار ندامى عطلوها وادلجوا بها اثر منهم جديد ودارس مساحب
من جر الزقاق على الثرى واضغاث ريحان جني ويابس ولم ادر منهم غير ما شهدت به بشرقي ساباط الديار
البسابس حبست بها صحبي فجمعت شملهم واني على امثال تلك لحابس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوم له
يوم الترحل خامس تدار علينا الراح في عسجدية حبتها بانواع التصاوير فارس قرارتها كسرى وفي جنباتها
مها تدريها بالقسي الفوارس فللراح ما زرت عليه جيوبها وللماء ما دارت عليه القلانس قلت وفي هذه
الحكاية تصريح بان ايام الاقامة كانت خمسة وقد اوردها كذا في شرح مقصورة السيد الشريف امام العلوم
اللسانية قاضي الجماعة بغرناطة ابو القاسم محمد السبتي فينبغي ان يكون الضمير من قوله يوم الترحل خامس ليس
عائدا الى اليوم الرابع وانما يعود الى مجموع الاربعة المتقدمة باعتبار المذكور يعني ان يوم الترحل خامس لما ذكر من
الايام الاربعة وجعل يوم الرحيل من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة في معظمه والله اعلم قال وشاركها
في الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت اقول هذا اعتراض منه بان الواو غير منفردة بهذا الحكم

فيعارض قوله اولا انها تنفرد من سائر احرف العطف بما ذكره **قال** ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى **اقول** يرد على
هذا ما ورد على الذي قبله ولا يقال لا اشتباه بمجيء الامرين في حتى لا تعطف العام على الخاص لانا نقول اجمل المصنف
عطف العام على الخاص حكما على حدة وعكسه حكما اخر على حدة وادعى ان الواو تنفرد بكل واحد منهما عن سائر
احرف العطف ثم اعترف بان حتى تشارك الواو في الحكم الاخير وهو مناف لما ادعاه من انفراد الواو به فجاء
الاشكال **قال** والثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله وزججن الحواجب
والعيونا **اقول** هذا عجز بيت صدره اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب اي دققنها وطولنها يقال
رجل ازج وامراة زجاء اذا كان حاجبها طويلا دقيقا **قال** ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا
اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا **اقول** تقديره ان الفاء في هذا المثال عطفت عاملا حذف وهو ذهب وبقي معموله
وهو صاعدا على العامل الاخر وهو اشتريت لكن قيد الاول بالعاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال اذ
الاشتراء وذهاب الثمن لا يجمعهما معنى واحد بخلاف التزجيج والتكحيل فانهما يجمعهما امر واحد وهو التحسين
فان قلت ما موقع الجملة التي ذكرت اولا وهي قوله يجمعهما معنى واحد قلت هي في محل نصب على الحال ونعت للمصدر
على الذي عطف وهما عامل المجرور على انها مضاف اليه وعامل المجرور ربما كان في قولك مررت بزيد وعمرو ضاحكين ولا
يجوز ان يكون صفة لذينك المعمولين لاختلاف العامل فيهما لفظا ومعنى والاتباع معه تمتنع **قال** والثالث
عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله الى اخره **اقول** زعم بعض اهل البيان ان التطويل لا
لفائدة في طرق التعبير عن المراد لا يقبل ومعنى التطويل ان يؤتى بزايد لا يتعين للزيادة واعترض بان ذكر الشيء
بمرادفه فيه فايدة التاكيد وقد قال النحاة ان الشيء يعطف على نفسه او عدم تعين الزايد لا يدفعها والفايدة
التاكيدية معتبرة في الاطناب **قال** وقول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا **اقول** هذا عجز بيت صدره
فقددت الاديم لراهشيه والشعر لعدي بن زيد العبادي يذكر الزباء وغدرها لجذيمة الابرش والقصة طويلة وقددت
قطعت والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وفي قولها
للزبا **قال** وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا **اقول** قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهو الاوفق لبقية
القصيدة للتاسيا لانها مكسورة فيها ما قبل اليا بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر انه وهم **قال** والرابع عشر
عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام **اقول** وقد قيل
انه في البيت عطف تقدم المقدم على المتبوع وكذلك … على طبقه لما دخلت عليه على ضمير رفع مستكن
في الجار والمجرور وهو خبر المبتدا المؤخر الذي هو السلام وقصاراه فيه وقوع العطف على الضمير المرفوع المتصل
بدون فصل وهو جايز في الشعر واقع قليلا في النثر وقد انشد المصنف عجز هذا البيت في الباب السادس

حيث ذكر

حيث ذكر انها من عشر الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وحكى هناك عن ابن الشجري ان الاولى
حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه ثم اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى
وهي العطف مع عدم الفصل قلت لا نسلم ان شرط هذا العطف ضرورة بدليل قول بعض العرب في النثر مررت
برجل سواء والعدم وبدليل قول عمر بن ابي ربيعة فقلت اذ اقبلت وزهر تهادى وقول جرير ما لم يكن وأب
لينالا قال ابن مالك لها افعل مختار لا مضطر اذ كان متمكنا من ان ينصب زهر وكلام المصنف صريح في ان
الواو تنفرد بهذا الحكم عن سائر احرف العطف وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المعطوف جائز بشرط
الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا صرح به المحققون
هذا كلامه **قال** والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله ثم وامسحوا برؤوسكم وارجلكم فيمن خفض الارجل
وفيه بحث سيأتي **اقول** ما قدمه اخر ابواب الكتاب في القاعدة الثانية منه ذكر هناك ان الذي عليه المحققون ان
خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور **قال**
كقولك ما الناس مجرور عليه وجار **اقول** تقدم انشاد هذا العجز في فصل او من حرف الالف وانشاده مع
انشاد صدره ايضا في الكاف المفردة **قال** والمعروف من كلام النحويين انه لو قيل جالس الحسن او ابن سيرين
كان مراجا لست كل منهما … وحصل له ذلك في باب العطف بالواو والعطف باو **اقول** تقدم البحث في فصل او
وحكينا هناك ان المصنف صحح في بعض كتبه هذا القول وقد قال سيبويه في الكتاب وتقول خذه بما عز او
هان كانك قلت خذه بهذا او بهذا اي لا تفوتنك على كل حال ومن العرب من يقول خذه بما عز وهان اي خذه بالعزيز والهين
وكل واحدة تجزي عن اختها **قال** والثالث ان تكون بمعنى … قال بعضهم في قوله وقالوا نات فاختر لها
الصبر والبكا فقلت البكا اشفى اذا الغليل قال معناه او البكا اذ لا يجتمع مع الصبر **اقول** ويحتمل وجها
اخر وهو ان يكون البكا مفعول الفعل محذوف والتقدير واترك البكا ويدل عليه السياق فان الامر باختيار
الصبر في المعنى ترك البكا وقولها ان البكا اشفى للغليل يشير الى ذلك والغليل حرارة العطش واستعمله
هنا في مطلق الحرارة مجازا وما احسن قول الاسعد بن خطير ما صرت احسد الا ... لانهم زعموا ان البكاء
فرح **قال** وقال الشاطبي في باب البسملة وصل واسكتن **اقول** هذا بعض عجز البيت وتمامه وصلك بين السورتين
فصاحة وصل واسكتن لا ياه حصلا يعني ان حمزة وهو المرموز له بالفاء كان لا يبسمل بين السورتين ويصل
احدهما بالاخرى ويذكر عنه انه كان يقول القران كله عندي كالسورة الواحدة وبين في النجز قراءة ابن عامر وورش
وابي عمرو ورمز لهم بالكاف والجيم والحاء وقد وصل هذا البيت بيت اخر يتعلق بهذا الغرض ولسنا بصدده لكن
انما ذكرنا هذا البيت لانشاد المصنف بعضه **قال** والثاني ان تكون بمعنى باء الجر كقولهم انت اعلم ومالك

وبعت الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر **اقول** الشاء بهمزة بعد الالف جمع الشاة الكثيرة وفي شرح
الحاجبية للرضي لا يجوز النصب في انت اعلم ومالك لانه لا يقصد به مصاحبة المخاطب في العلم بماله والتقدير الاصلي
فيما انت اعلم بحالك ومالك فانت ومالك ثم خفف بحذف مفعول اعلم وحذف المبتدا والمعطوف عليه مالك لقيام
القرينة على كلا المحذوفين وقولنا فانت ومالك مثل قولنا وكل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان و
المعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اثير عليك في اصلاحه فانت اعلم باصلاحه **قلت** واما بعت الشاء
شاة ودرهما فمعناه بعت كل شاة واخذت درهما عوضها فحذف المضاف والناصب في الموضعين
لقيام الدليل عليه واستظهار المصنف بكون معنى الباء في المثالين غير ظاهر **قال** قاله الكازروني **اقول**
هو بكاف معجمة فالف فزاء وراء مفتوحتين فواو فنون ساكنة فجيم فياء منسوب الى بلد تسمى كازرون ذكره في القاموس
قال والصواب انها الواو فيهن للمعية كما سياتي **اقول** ذكر ذلك في الباب الرابع في اواخر اقسام العطف
حيث قال تنبيه لا تاكل السمك وتشرب اللبن ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت
فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع اي لا يكن منك اكل مع شرب اللبن **قال**
احدهما واو الاستيناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمن
رفع ونحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فيمن رفع ايضا واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف
لانتصب نقر ولانتصب او انجزم تشرب ولجزم يذرهم كما قرا الاخرون وللزم عطف الخبر على الامر **اقول**
يمكن منع هذه الملازمة في الكل اما في قوله ونقر فلاحتمال ان يكون معطوفا على ما تعلق به لنبين لكم اي نفعل
ذلك لنبين لكم القدرة الكاملة ونقر في الارحام ما نشاء واما في ويذرهم فلاحتمال ان يكون المعتمد بالعطف
مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لا على الجزاء فقط واما في البقية فبناء على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين
بالخبرية والانشائية على ما ذهب اليه جماعة **قال** وقال الشاعر على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا
يجور ويقصد وهذا متعين للاستيناف لان العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض **اقول** هذا
حاصل كلام ابن الحاجب فانه قال ومما جاء منقطعا قول ابي اللحام التغلبي يعني هذا البيت لان العطف
على يجور غير مستقيم اذ غرضنا ان ينفي الجور ويثبت القصد ليحصل المدح واذا اشركه بينه وبين الجور دخل في النفي
فيكون نافيا للجور ونافيا للعدل فلا يصلح مدحا بل تناقض فوجب ان يحمل على الاستيناف ليكون مثبتا فيكون
الجور منفيا والقصد مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع التناقض **قلت** ويحتمل ان لا يكون ويقصد عطفا على ان يقصد اي
يعدل ثم حذفت ان ورفع الفعل كما في قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
فيمن رفع الفعل وقد سبق في فصل لو من حرف اللام ان ابن مالك على الخلاف في كون ذلك مقيسا فيه

في الصحاح قال الاخفش اراد وينبغي ان يقصد فلما حذفه واوقع يقصد موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع
وقال الفراء رفعه للمخالفة لان معناه مخالف لما قبله فخولف بينهما في الاعراب انتهى كلامه وعليك بتامل الاحتمال
الذي ابديته وما قاله الاخفش لتتعلم ما بينهما وقبل هذا البيت عمرت واكثرت التذكر خاليا بوسال التنخي كاد عمري
ينفد فاضحت امور الناس يغشين عالما بما يتقي منها وما يتعمد جدير بان لا استكين ولا ادعي اذا حل امر ساحتي
لا تلك على الحكم المأتي البيت عمرت اي عشت زمانا طويلا والعمر بضم الميم الان مصدر عمر بفتح العين وضمها
مع سكون الميم في الوجهين وكان القياس فتحها مع فتح العين كفرح فرحا وينفد يفنى يعني ان ما عندكم ينفد
وما عند الله باق ويغشين يأتين عالما يلتبس نفسه بما يتقي اي يتحرز منه وما يتعمد وما يقصد جدير اي احقيق و
خليق بان لا استكين اي اخضع وحل نزل وساحتي فنائي وما تلبث اتردد متحيرا والتبلد انعقم تكلف والمعنى
الاول اللائق بهذا المحل **قال** وكذلك قولهم دعني ولا اعود لانه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي
وتركي لما تنهاني عنه وهذا باطل لان طلبه ترك العقوبة انما هو في الحال فاذا تقيد ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل
غرض المؤدب **اقول** يعني انه اذا كان الطلب في الحال والمقصود اجتماع الامرين لزم ان يتقيد ترك المنهي عنه
بالحال ليجتمع مع طلب ترك العقوبة والا فلو كان مستقبلا لم يجتمع معه لان الغرض انه طلب وقد يقال ان طلب
الطلب في الحال لا انشاء لكن المطلوب مستقبل قطعا لانه لو كان موجودا في الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل
وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى ليجتمع في المستقبل كفك عن العقوبة وكفي عن العود الى المنهي
عنه **قال** ومن امثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم يكثر القتلى بها حين سلت
ولو قدرت العطف لانقلب المعنى الى المدح ذما **اقول** لا حاجة الى ذكره في الكلام هنا لانه بصدد ذكر واو الحال
التي يرتفع ما بعدها وهي الداخلة على الجملة الاسمية وهي هنا داخلة على الفعلية لكنه ذكر ذلك على سبيل
الاستطراد وقد يبطل كون الواو عاطفة بفساد المعنى وذلك لان مراد الشاعر مدح هؤلاء ووصفهم بالشجاعة
والاكثار من قتل اعدائهم فاذا جعلت الجملة حالية كانت قيدا للعامل ويصير النفي متسلطا على ذلك القيد و
يثبت اصل الفعل فيحصل الغرض من المدح وبيانه ان الشاعر يكون على هذا التقدير قد اخبر بانهم لم يشيموا
سيوفهم اي لم يغمدوها في حالة عدم كثرة القتلى بها فيفيد ذلك انهم اغمدوها في حالة كثرة القتلى بها
ولا شك ان هذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من قتل الاعداء وبالاثخان فيهم واما اذا جعلت الواو للعطف
فلا تصير الجملة الثانية قيدا في فعل الاول والمعنى حينئذ انهم لم يغمدوا سيوفهم وان القتلى بها لم تكثر وهذا ذم
ووصف بالتقصير في الاقدام على القتل والقتال ان لم نسع فساد المعنى بناء على ما نقرره وذلك انه لم يخبر بعدم
كثرة القتلى بها مطلقا بل قيد ذلك بقوله حين سلت ولا شك انها في اخراجها من الاغماد لا يقع القتل

بها وانما تقتل بها بعد ذلك فيحمل الكلام على مقاربة السل اي لم تكثر القتلى بها بقرب سلها يشير بذلك الى
اثبات اصحابها وعدم تهودهم وانهم لا يقدمون على القتل بارسل سيوفهم بحيث يقتلون كل من تلقى قتلا من
شيخ او صبي ومن لا يتوجه نقمة بعدم فوات غرضهم من القتل اللائم عليه من الشجاعة ولانا لغرض قتل الاكفاء و
ذوي الامجاد دون غيرهم بقتلهم قتلا ولن يكون ذلك الا بالتثبت فان توهم استقامة المعنى بتقدير كون العاطف الواو عاطفة
فان قلت لكن العطف على لم يشيموا سيوفهم وهي صفة رجال فيلزم ان يكون في الجملة المعطوفة رابط يربطها
بالموصوف ولا رابط فيمتنع العطف قلت الرابط موجود بطريق التقدير او النيابة وذلك اما بان تقول التقدير
ولم تكثر القتلى منهم حين سلت واما بان يجعل الالف واللام نائبا عن ضمير مضاف اليه والاصل ولم تكثر قتلاهم
كما قيل في قوله تعالى فان الجنة هي المأوى اي لهم او مأواهم وقد اعاد المصنف انشاد هذا البيت في الباب الثالث
عند ذكر الجملة الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ونسبه هناك الى الفرزدق قال ومرجع التقدير ان
اجمع لا تعلق بالذوات بل بالمعاني اقول قال ابن سيده في المحكم يقال جمع الشيء عن تفرقة جمعه واجمعه وذكر
استعمال اجمع في المعاني مثل اجمعت العزم وحينئذ يمكن ان يكون العطف في قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركائكم
من باب عطف المفردات ولا يرجح للتقدير لثبوت استعمال اجمع في الذوات كما قررناه وقد يقال قصاراه
ان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو في الآية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في معنييه معا
وفيه ما علم في اصول الفقه قال والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح او مأول اقول
جزمه بانها للعطف مع قوله بعد ذلك والتحقيق انها واو العطف فيه تنافر فان قوله والتحقيق ان هذه واو العطف يشعر
بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك مع انه قد جزم اولا بانها للعطف نعم لو قال ولا بانها واو الصرف لا العطف ثم
قال والتحقيق انها واو العطف لتم الكلام واتسق النظام قال كالاول كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب
الي من لبس الشفوف اقول يريد كقول من قال والا فكان ينبغي ان يقول كقولها اذ البيت لميسون زوجة
معاوية وقد انشد المصنف اولا في فصل لو من حرف اللام وانشد صدره في فصل الماء وفي الباب الرابع
في اقسام العطف قال وقوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله اقول هذا صدر بيت لابي الاسود الدؤلي عجزه
عار عليك اذا فعلت عظيم وبعده ابدأ بنفسك فانهها عن غيها فاذا انتهت عنه فانت حكيم فهناك يسمع
ما تقول ويقتدى بالرأي منك وينفع التعليم ومعنى البيت ظاهر وقد تقدم لا تفعلوا اتامرون الناس بالبر و
تنسون انفسكم وانتم تتلون الكتاب افلا تعقلون قال والحق ان هذه واو العطف كما سيأتي اقول
وذكر ذلك في الباب الرابع في اقسام العطف حيث تكلم على العطف على المعنى والذي يظهر ان التحقيق ما ذكره
الرضي في هذا المقام وذلك انه قال لما قصد في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف

الى

من معنى الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف فهو ان نحو ما والحال فاكثر دخولها على
الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال
ثبوت قيامي واما معنى مع اي قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم
فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلوا الواو عاطفة للمصدر على مصدر مقتنص من الفعل قبلها كما قال النحاة
اي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع هذا كلامه فان قلت ادعى في الوجه
الاول حذف الخبر وجوبا مع انه لا شيء يسد مسده قلت قد اشار الى الجواب بذلك في الحروف المشبهة
بالفعل حيث قال والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري اتأتيني ام لا فهذا
الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف وجوبا لا سداد مسده لكثرة الاستعمال قال والا لاحتاج
كل من الاسمين الى جواب اقول فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد اكثر المصنف في استعماله
ولا اعلم ما استنده فيه قال وواو رب كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله اقول هذا صدر بيت
من معلقة امرئ القيس المشهورة عجزه علي بانواع الهموم ليبتلي شبه ظلام الليل في هوله وصعوبته و
نكارة امره بموج البحر واستعار له سدولا هي الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وبين ادراك
المبصرات علي تعلق بارخى وبانواع الهموم للمصاحبة وليبتلي ليختبر يقول رب ليل بهذه الصفة ارخى علي
ستور ظلامه مع انواع الاحزان ليختبرني في الصبر على الشدائد ام اجزع منها قال ووجبهم افتتاح القصائد
بها كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق اقول تقدم انشاد هذا البيت في الكلام على النون المفردة
قال ويوضح كونها غير عاطفة ان واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال ووالله لولا تمره
ما حببته اقول هذا صدر بيت عجزه ولا كان ادنى من عبيد ومشرق وقبل هذا البيت احب ابا مروان من اجل
تمره واعلم ان الرفق بالمرء اوفق هذا انشد الجوهري هذين البيتين وفيهما عيب الاقواء لاختلاف حرف
حركة الروي بالضم والكسر واستشهد بذلك على انه يقال حبه يحبه بالكسر قال وهذا شاذ لانه لا يأتي في
المضاعف يفعل بالكسر الا ويشركه يفعل بالضم اذا كان متعديا ما خلا هذا الحرف قال والزيادة ظاهرة
في قوله فما بال من اسعى لاجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهة كسري اقول جبر العظم اصلاحه من الكسر
وحفاظا مفعول لاجله وهو مصدر حافظ تقول حافظت عليه محافظة وحفاظا اذا راقبته ويمكن في البيت
جعل الواو عاطفة لا زائدة والمعطوف محذوفا اي فما بال من اسعى لجبر عظمه مراقبة لحاله يهمل حقي وينوي كسري
فيعاملني بضد ما اعامله به وذلك اني اراقب مصلحته ويهمل مصلحتي واجبر كسره ويريد كسري قال
وقوله ولقد رمقتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يبغيني اقول لا نزاع في ان الزيادة في هذا البيت

ظاهرة ورمقتك نظرت اليك تقال رمقته ارمقه رمقا كقتلته اقتله قتلا ويبغيني يطلبني ومنه في كلامهم تعدي
بعلى تقول بغي عليه اذا استطال وتعدي قال الله ومن بغي عليه لينصرنه الله فاما ان يكون حذف الجار توسعا او جعله
كظلم في التعدي بنفسه لانه بمعناه او يكون اراد بيبغيني يبغي تقصدني بشر قال وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا
ستة سبعة وثمانية ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستانف اقول رايت في تفسير العماد الكندي
قاضي الاسكندرية وكان من النحاة توفي نحو عشرين وسبعمائة ما نصه ونقل الاستاذ النحوي عبد الله الكفيف
المالقي وكان ممن استوطن غرناطة واقرا فيها مدة ابن خروف انها لغة فصيحة لبعض العرب وان من شانهم ان
يقولوا واحد اثنان ثلثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذا لغتهم ومتى جاء في كلامهم لفظ الثمانية
ادخلوا الواو وقد نظم بعض اصحابنا في كون السبعة منتهى العدد ابياتا وهي يا سائلي عن سر كون العدد غايته
في سبعة لم تزد ما السر الا انحصار قسمة في واحد فرد وشيء سنده وذلك الشيء الذي تسنده ينحصر
في واحد وزايد فالفرد والفرد اذا ما اجتمعا زوج مع الفرد الذي لم يسنده واثنان واثنان اذا ما اجتمعت
اربعة تضم مع طرفي البيد فتلك سبعة اذ تكها ملك اربعة واثنان مع منفرد وما الذي من بعدها فهو تكرار
دار له الاوايل في العدد الى هنا ما رايته في التفسير المذكور وهو تفسير ضخم في ثلثة وعشرين مجلدا كبيرة وطريقته
فيه انه يتلو الاية والايات فاذا فرغ منها قال قال الزمخشري ويسوق كلامه في ذلك المحل برمته لا يغادر منه
شيئا فاذا انتهى اتبعه بما عليه من مناقشة وما يحتاج اليه من توجيه وما يكون هناك من الزيادات الواقعة في غير
الكشاف من التفاسير واكثر نظره في علم النحو فانه كان متقدما في معرفته وقد وقفت على قطعة من هذا التفسير
واسمه الكفيل بمعاني التنزيل بخط شيخنا قاضي القضاة ناصر الدين التنسي المالكي وذلك في زمن ولايته
لقضاء القضاة بالاسكندرية بعد الثمانين وسبعماية او قرب التسعين قال وقيل هي واو الحال وعلى
هذا فيقدر المبتدا اسم اشارة اي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام عامل يعمل في الحال ويرد ذلك ان حذف
عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع اقول قد لا يسلم هذا الحكم ولو سلم فلكن ان نقدر هؤلاء سبعة معدودون
في حال ان ثامنهم كلبهم فلا يكون من قبيل ما عامله معنوي محذوف قال ولهذا اوردوا على المبرد قوله في بيت
الفرزدق اذ ما مثلهم بشر اقول البيت بتمامه فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر وقد
انشد المصنف هذا البيت كاملا في فصل اذ من حروف الالف وانشد بعض العجز الذي اورده هنا في الباب
الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة وفي الباب الخامس في الجهة العاشرة منه قال قيل انما
فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى يفتح لهم اقول ورد في الحديث ان النبي صلعم اول من يقرع
باب الجنة فيفتح له وقضية ذلك انها لا تفتح لاحد قبله وذلك على ما تقدم في هذا التاويل اذ لو كان المراد بالفتح

قبل المجي

قبل المجيء للاكرام لكان عليه الصلوة والسلام احق الخلق واولهم بذلك وفي الكشاف حكاية قول
قول بان ابواب جهنم لا تفتح الا عند دخول اهلها واما ابواب الجنة فمتقدم فتحها بدليل قوله تعالى جنات عدن
مفتحة لهم الابواب فلذلك جيء بالواو كانه قيل حتى اذا جاؤها وقد فتحت ابوابها قال الطيبي اراد ان جهنم
محبس لاهلها ومن عادة المحابس ان لا تفتح الا للداخل او الخارج منه ولهذا اقترن فتحها بمجيئهم واما الجنة
فلان فيها من الحور والولدان يتشوقون الى اهلها ويتطلعون الى لقائهم فيفتحونها قبل مجيئهم استبشارا
بهم وتطلعا اليهم كما هو العادة في مجالس الانس والسرور هذا كلامه وقد يقال ان المراد بالابواب التي
تفتح قبل مجيئهم هي ابواب منازلهم من الجنان والتي لا تفتح قبل النبي صلعم هو ما كان في المحيط الذي يفضي
منه الى المنازل فحينئذ فهم السؤال المتقدم والله اعلم قال والظاهر ان العطف في هذا الوصف بخصوصيته
انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات اقول ليس التقابل
شرطا لصحة العطف او حسنه حتى يكون مدخلا في هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف فوجهها
ولكن في العطف التغاير فيبقى السؤال عن اختصاص هذين بتوسط العطف بينهما قائما قال اولان
الامر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر امر بالمعروف فاشير الى الاعتداد بكل
من الوصفين فانه لا يكتفي فيه بما يحصل في ضمن الاخر اقول يمكن ان يقال لا نسلم ان العاطف هو المقتضي
للاعتداد بكل منهما بل لو ذكر من غير عطف كان الاعتداد بكل حاصلا والذي قاله ابن المنير ان الله تعالى
لما اراد تفخيم شان الامر بالمعروف عددا وصافه وان كان احد الوصفين يتضمن الاخر تفخيما له وتنويها بقدره
فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير الذي بين الوصفين في اللفظ قال ذكرها القاضي الفاضل
اقول هو امام البراعة وفارس اليراعة عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن احمد العسقلاني كاتب الملك الناصر
صلاح الدين يوسف بن ايوب ولد بثغر عسقلان في جمادى الاخرة سنة تسع وعشرين وخمسمائة قال
وتبجح باستخراجها اقول معنى تبجح فرح قال الجوهري التبجح الفرح وقد تبجح بالشيء وتبجح به ايضا بالفتح لغة
ضعيفة وبجحته تبجيحا فتبجح اذا فرحته ففرح قال والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما
تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو
الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط اقول هذا الذي رد به القاضي الفاضل سبق اليه فقد حكى
ابن المنير في الانتصاف عن شيخه الامام ابي عمرو بن الحاجب ان القاضي الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه
الاية واو الثمانية وكان يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلثة المشهورة قبله اية براءة واية
الكهف واية تنزيل قال ابن الحاجب ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما ابو الجود

النحوي فيتبين المقرى له انه وايهم في عدها من ذلك القبيل واحال البيان على المعنى الذي ذكره الزمخشري من ادعاء
الضرورة الى الاتيان بها هنا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد وواو الثمانية ان ثبت فانما ترد
بحيث لا حاجة اليها الا الاشعار بتمام العدد الذي هو السبعة فانصفه القاضي الفاضل فاستحي ذلك
منه وقال ارشدتنا يا ابا الجود **قال** والعاشر الواو الداخلة على الموصوف الجملة بها للتاكيد لصوقها بموصوفها
وافادة ان اتصافها بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده **اقول** اعترض ابن مالك في شرح
التسهيل قائلا لما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة
مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا فانه معلل بما لا يناسب
وذلك ان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد
فلا يصح ان يقال للعاطف مؤكد وايضا ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال
انها اكدت لصوقها بها وايضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع
بها موضعا لا يصلح للحال نحو ان رجلا رايه سديد لسعيد فرايه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو
لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة تصلح في موضعها الحال لانها بعد منفي والمنفي
صالح لان يجعل صاحب حال كما هو صالح لان يجعل مبتدا وقال نجم الدين سعيد في شرح الكافية اقول على
الوجه الاول ان جار الله العلامة اعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعلول عليه عدمه قلت قوله
اعرف باللغة مجرد دعوى مع انه لو سلمت لم يصح الرد اذ هذا المذهب غير معروف للبصري والكوفي وانما وجه
الرد ان يقال بل هو معروف وهي بين من قال به منهم والزمخشري لم ينقل هذا المذهب عن احد من البصريين والكوفيين
حتى يقال انه اعرف باللغة ممن ادعى عدم العرفان بوجوده ويجوز ان يكون ذلك من اختياره ولم يسبقه اليه
احد قال وعلى الثالث ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف
والواو اكدت الالتصاق باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالصاق لا انها الان عاطفة وعلى الثالث
ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه بل هو المعنوي والواو تاكيد لذلك التاكيد دون
الاول قلت كيف يقال اللام للجمع الصفة بعقب انه شيء من الاعلام اصلا بل هو امر سماعي فيحتاج في
ادخالها على ما لم يكن للعلم على ثبوت سماعه من العرب قال وعلى الرابع ان الاتيان الاولى من تلك المواضع و
قد قارنها الواو للتاكيد قلت سيلزمه قريبا ما يرد هذا من كلام المصنف **قال** ومانع الوصفية في هذه
الآية امران احدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ في الصفات فلا نقول كما مررت باحد الا
قائم نص على ذلك ابو علي وغيره **اقول** كرر معنى هذا الكلام في اخر الباب الثاني فقال هناك وعلى اما اهلكنا

من قرية

من قرية الا ولها كتاب معلوم فالوصفية مانعان الواو والا وهذا الزمخشري وابو البقاء واحد منهما مانعا وكلام
النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير
الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل
وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائما فان قلت الا قائم جاز لانه بدل كلامه قلت ومن العجائب ان الشيخ سعد
الدين التفتازاني قال في شرح المفتاح الثالث ان ايقاع الحال عن النكرة في حكم الموصوفة لوقوعها في سياق النفي
كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وبل بالجواز لان فيه دفع الالتباس زيادة صلوح
النكرة لذي الحالية كما في المبتدا واما بيان جهة الاولوية بان فيه الا الذي لا يقع بين الصفة والموصوف كالواو
فهو ظاهر ان الخلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم هذا كلامه وهو سهو ظاهر
بالنسبة الى نفي الخلاف في المسئلة المذكورة **قال** وشذ قوله شربت بها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش
دنوا فتصوبوا **اقول** انشده الجوهري في الصحاح تمززتها والديك والتمزز تمصص الشراب قليلا قليلا قال
وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب اربعة منها نعش وثلاثة بنات وكذلك بنات النعش الصغرى وقد جاء في
الشعر بنو نعش وانشد البيت قال واتفق سيبويه والفراء على ترك صرف نعش للمعرفة والتانيث قلت الظاهر
ان المراد ترك الصرف جوازا لا وجوبا لانه ثلاثي ساكن الوسط كهند فيجوز فيه الامران عند الفارسي وبنات
نعش الكبرى سبعة اربعة منها وثلاثة بنات وكذا الصغرى بصرف نكرة لا معرفة الواحد ابن نعش ولهذا
جاء في الشعر بنو نعش قلت في تصوبوا النزول والمراد هنا النزول الى جهة الغروب **قال** وقوله يلومونني
في اشتراء النخيل قومي وكلهم الوم **اقول** البيت من بحر المتقارب ويجوز ان يكون اخر صدره لام النخيل فيكون
عروضه مقبوضة والجزء الاول مخزوما ثلم على ما زنة فعلن ويجوز ان يكون اخر الصدر ياء النخيل واول العجز لامها
فتكون العروض محذوفة والجزء الاول من العجز سالما من التغيير والنخيل والنخل بمعنى واحد والواحدة نخلة والوم
بما جاء من اسم التفضيل للمفعول اي كلهم اكثر ملومية ويروى البيت باضافة الاشتراء الى الفاعل الذي هو
ياء المتكلم ويروى بترك الياء والاضافة الى المفعول الذي هو النخيل **قال** كقوله اكلت بنيك اكل الضب
حتى بعد شمارة الكلاء الوبيل **اقول** الكلاء بغير مد العشب الوبيل الذي يستوخم ولا يوافق المزاج استعار
اولا الاكل لظلم البنين ثم استعار لهم اسم الكلاء وحيث كان المظلوم بمثابة الماكول في الاستهلاك و
الاستيصال ثم لما كان ذلك مستقبحا وخيم العاقبة جعله وبيلا وشبه ما ينشأ عنه من الفساد الذي
تنفر منه الطبايع السليمة بمرارة العشب المر الذي يرعى **قال** وسمع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة
جائزة في جانبك الملام تسمع الاسمع بالفظ جمع واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الذي جمع كان

لحاقها هنا او لان الجهة خفية الى آخر كلامه **اقول** لا يرد ما قاله ابو حيان منع واستدل بعدم سماع هذا
التركيب المجموع من العرب ولا يقدح في كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك لان الجمع يراعى لفظه فلذلك يؤتى معه
بعلامة الجمعية في الفعل المسند اليه واما من فافادتها الجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل لا يلزم العرب
رعايته ولا يكثر منه بل غالب امره ان يراعى لفظها في الافراد والتذكير وما استند اليه ابو حيان من الزمخشري لما منعه
ابو حيان لا ينهض رداً عليه وكيف والمصنف معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليها وجه رد
قال وقد رد عليه بقوله وقد اسلماه مبعد وحميم **اقول** المبعد اسم مفعول اريد به من البعد عن نسبة اذا
المسلم والحميم القريب الذي يهتم بامره ومعنى ان هذا الرجل تبرأ منه البعيد والقريب واسلماه لما اراد منه ولم يقوما
باعانته ونصره **قال** في انظور من قوله من حيثما سلكوا ادنوا فانظور **اقول** هذا عجز بيت صدره وانني حيث
ما يثني الهوى بصري ومن حيث الاولى متعلقة بانظور والثانية بيثني وفي البيت شاهد على انه يقال الحرف بالواو
بمعنى حيث وانشد ابن قاسم هذا البيت في الجنى الداني بالياء في الموضعين فعلى هذا ليس فيه شاهد على انه **قال**
وواو القوافي كقوله سقيت الغيث ايتها الخيام **اقول** هذا عجز بيت صدره متى كان الخيام بذي طلوح والخيام
جمع خيمة قال الجوهري والخيمة بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر وفي القاموس الخيمة اكمة فوق ابانين وكل
بيت مستدير او ثلاثة اعواد او اربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر او كل بيت يبنى من عيدان الشجر و
الطلوح جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك اي متى كان الخيام بمكان ذي طلوح **وا قال** واجاز بعضهم استعماله
في النداء الحقيقي **اقول** مذهب سيبويه والجمهور خلافه وهل هي اصل برأسها او واو ها بدل من الياء
فيه قولان والصحيح الاول **قال** والثاني ان يكون اسماً لاعجب كقوله وا بابي انت وفوك الاشنب كانما ذر
عليه الزرنب **اقول** اعجب بها مضارع لا امر وفي اتيان اسم الفعل لمثل ذلك خلاف مشهور والشنب حدة
في الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا قال الجوهري وفي القاموس الشنب محركة ماء ورقة وبرد وعذوبة
في الاسنان او نقط بيض فيها او حدة الانياب كالغرب تراها كالمنشار ودر بالدال المهملة اي فرق والزرنب
كعلانية فعلل كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة ولا يخفى ان التعجب في البيت للاستحسان **قال** وقد يقال
واها كقوله واها لسلمى ثم واها واها **اقول** في الصحاح اذا تعجبت من طيب الشيء قلت واها له
ما اطيبه قال ابو النجم واها لريا ثم واها واها يا ليت عيناها لنا وفاها بثمن نرضي به اباها **وي قال**
وي كقوله وي كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر **اقول** هذا بيت من مجزوء الخفيف
امر صدره الكاف وقبل هذا البيت سالتاني الطلاق ان رأتاني قال ما لي قد جئتماني بنكر واصل
سالتاني بهمزة مفتوحة بعد فتحة السين الا انها خففت بمجانس حركتها فجاءت الالف وفي تنبيه معناها

النجم

التنبيه على الحض فتستعمل وي في مقام الزجر على الوقوع في مكروه ومحذور كما اذا وجد رجل يسب احداً
او يوقعه في مكروه او يتلف او ياخذ ماله او يعرض بشيء من ذلك فيقال له ويك ايها الرجل وي ومعناه تنبه
وازدجر من فعلك ويجوز ان يوصل بكاف الخطاب ثم ذكر اختلاف العلماء في قوله تعالى ويكأن الله وقال
الصحيح ان تكون وي حرف تنبيه والله تعالى اعلم **قال** وتلحق هذه كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وابرأ سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر اقدم **اقول** يريد ان تحويل اصحابه عليه والتجائهم في هذا المقام الصعب عليه شفى
نفسه ونفى سقمه والقيل القول وعنتر منادى مرخم اي يا عنترة **قال** ومن مجيئها كان للتحقيق قريباً كانني حين
لا تكلفني منتهم نشيتهي ما ليس موجوداً **اقول** ليس غرضنا تشبيه نفسه بمتهم موصوف بهذه الحالة انما غرضنا ان تخبر
بانه في حال اسآته غير متعلم لها متهم مشتهي امراً غير موجود وهو كلامنا فمن ثم جعلت كان التشبيه للتحقيق
والله اعلم **حرف الالف قال** اذا ابن جني يرى ان هذا الحرف اسمه هو لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند
عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه كما فعل في اخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما
توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام ليتعارضا وان قول المعلمين لام
الف خطأ لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره **اقول** الذي توصل به الى النطق بلام التعريف هو
الهمزة لا الالف الهوائية والذي توصل باللام الى النطق به هو الالف الهوائية لا الهمزة فلا تعارض والظاهر
ان قول المعلمين لام الف ليس خطأ من الوجه الذي ذكره لان الذي يريد بهذكره لام مفرده والف مراد بها
الهمزة ولام الف حرف مركب من اللام والالف الهوائية ولم يمض ذكره بهذا الاعتبار لان المراد سرد اسماء الحروف
البسيطة لا المركبة **قال** ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي
بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق
بالفصاحة **اقول** نسبة العربي الفصيح المعتمد بلفظه ابي النجم بقوله الى انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على
العامة امر بعيد لا يلتفت اليه واما قوله لان الخط لا تعلق له بالفصاحة فساقط لان ما صدر عنه لفظ
لا خط ولعل مراد ابي النجم بكتبان لاما والفا وليس مراده لام الف الذي هو حرف مركب فقصد به لا فيكون
قد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون
الف مثل قوله جعل العين على الدف ابد ومراده انه يمشي تارة مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالالف
وتارة يمشي معوجا فتخط رجلاه خطا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول ابي النجم مع ما فيه **قال**
وقد مضى ان التحقيق انه لا يبعد هذا ان **اقول** مضى قريبا في اواخر الواو المفردة حيث ذكر واو الانكار نحو
الرجلوه بعد قول القائل قام الرجل ثم قال الصواب انه لا تعد هذه لانها اشباع الحركة وذكر واو التذكر

حرف الالف

كقولك إذا أردت أن تقول زيد فنسيت زيداً فعاد ومد الصوت ليتذكر إذا لم يرد قطع الكلام فيقول يو ثم قال والصوت.
ان هذه كالتي قبلها **قال** وعليه قول المتنبي ورمى وما رمتا يداه فصابني سهم يعذب والسهام تريح
اقول يعني انه نظر اليه فرمى بطرفه سهما اصاب فؤاده ولم ترم يداه على ان هذا السهم الصائب يجري على
عادة السهام التي ترميها الايدي فانها تقتل فتريح من نصب الحياة واما هذا السهم الصائب فانه يعذب دائما
بما يهيج من لوعة الغرام ويزيده من لواعج العشق وقد اولع الشعراء بجعل لحظات المحبوب كالسهام واكثروا من
ذلك فمن احسن ما رأيته فيه قول ابن الرومي نظرت فاقصدت الفؤاد بسهمها ثم انثنت عنه فكاد يهيم و
ويلاه ان نظرت وان هي اعرضت وقع السهام ونزعهن اليم اقصدت الفؤاد قتلته في الحال واصاب
السهم القرطاس يصيبه صيبا لغة في اصابه وفي المثل مع الخواطي سهم صائب يضرب للذي يكثر الخطأ و
يصيب في الاحيان الصواب **قال** كقوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف
اقول مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل ام من حرف الميم **قال** ويؤيده انها قد اضيفت الى
المفرد كقوله بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جري سلفع **اقول** انشد المصنف هذا البيت في اواخر
الباب الرابع في ترجمة الاسود التي لا يكون الفصل معها الا قاصرا واتفق لي تكلمت عليه هناك قبل كلامي
على هذه المواضع **قال** الثامن ان يكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب
كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقوله يا عجبا لهذه الفليقة وقوله حملت امرا عظيما فاصطبرت
به وقمت فيه بامر الله يا عمرا **اقول** وردت الابيات الممثل بها على ترتيب الاقسام الممثل لها فقوله يا يزيدا
مثال للمنادى المستغاث والآمل الراجي اسم فاعل من امل يامل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع
وقوله يا عجبا مثال للمتعجب منه والفليقة الداهية وبعده هل تغلبن القوباء الريقه انشد البيتين صاحب
الصحاح قال والقوباء داء معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق وهي مؤنثة لا تنصرف وجمعها قوب قال
وقد تسكن الواو منها استثقالا للحركة على الواو فان سكنتها ذكرت وصرفت والالف فيه للالحاق بقرطاس
والهمزة منقلبة منها انتهى كلامه وفيه نظر وقوله يا عمرا مثال للمندوب وعمر هذا هو عمر بن عبد العزيز الاموي خليفة
العادل مات سنة احدى ومائة واصطبرت به قويت عليه **قال** وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
اقول هذا عجز بيت للاعشى صدره وذا النصب المنصوب لا تنسكنه وقبله فاياك والميتات لا تقربنها
ولا تأخذن سهما حديدا لتفصدا يشير بعجز هذا البيت الى ما كانت العرب تفعله في زمن المجاعة من فصد عرق البعير
او الناقة ثم يؤخذ الدم المجتمع من ذلك ثم يجعل في شيء ثم يشوى ويطعم للضيف ولا تنسكنه اي لا تنسك
له يريد لا تذبح له نسيكة تتقرب بها اليه **قال** كالالف في قوله امن طلل كالأتحمي انهجا **اقول** الطلل ما شخص من آثار الدار

والاتحمي

والاتحمي بهمزة مفتوحة فمثناة فوقية ساكنة فحاء مهملة مفتوحة فميم فياء نسبة ضرب من البرود وانهج بنون فهاء فجيم
خلق وبلي **قال** او في غيره للضرورة كقوله شعر اعوذ بالله من العقراب **اقول** هذا بيت من مشطور السريع المكشوف
وبعده الشائلات عقد الاذناب فان قلت كيف وصفت العقرب مع كونها مفردة بالجمع قلت لان الالف واللام للاستغراق
فالافراد مراد فيجوز رعاية المعنى فيجمع الوصف كما في قولهم اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض وقد اجاز ذلك جماعة منهم
ابن مالك ومنعه آخرون **قال** ولا الالف التي يتبين بها الحركة في الوقف وهي الف انا عند البصريين **اقول** انما قيد
بذلك لان الكوفيين لا يرون الالف زائدة اجتلبت لتبيين الحركة في الوقف بل يرونها من سنخ الكلمة فالضمير عندهم
مجموع الهمزة والنون والالف بدليل ان بني تميم ينطقون بها كذلك في الوصل والوقف وبها قرأ نافع **قال** ولا
الالف التي للتصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا **اقول** يعني في حرف الهاء حيث علم ان التحقيق انها لا تعد فيها والتأنيث
في نحو حمراء من الكلمات لانها جزء كلمة لا كلمة **يا قال** حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب
توكيدا وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد **اقول** القول الثالث رأي ابن الحاجب والمراد بالاشتراك المعنوي وهو
اولى من القول الاول وهو رأي الزمخشري لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف
الاصل والى الاول ذهب الرضي واختار ابن المنير في تفسيره قول الزمخشري فقال لا اصل صوت ينتصب لمن كان بعيدا منك ثم
استعمل في كل نداء وان قرب المنادى كانك تقدر المخاطب ساهيا منك وغافلا بالغفلة بعيدا فتوقظه بمد الصوت
من شأنه السهو ثم لا يشترط في استعماله ان يكون المخاطب ساهيا ولا بد كانك تؤذنه بخطابك وان كان مصغيا
بان الامر الذي بعده مهم عندك فكانه في غفلة منه قبل وروده فتيقظه لتيقظه بالتصويت قلت ومن هنا تفهم المراد
بالتوكيد في قول المصنف وقد ينادى بها القريب توكيدا ثم قال ابن المنير فان قلت وقد استعمل هذا الحرف في الدعاء
وقد علم الله تعالى لا يجوز عليه السهو ولا الغفلة ولا البعد فانه اقرب الى الداعي من حبل الوريد قلت قد استقر
انها بالاتساع صارت مؤذنة بتهمم المتكلم بالمقصود الذي يأتي بعدها اعم من كون السامع غافلا او حاضرا
واظهار الاهتمام بالحاجة من قبيل الضراعة والالحاح المطلوب في الدعاء وقال الزمخشري وقول الداعي في جؤاره يا رب
ويا الله مع كونه تعالى اقرب اليه من حبل الوريد استقصار منه لنفسه واستبعاد لها من مظان الزلفى قال ابن المنير
وهو اقناعي فان الداعي يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين هذا الكلام
من الانصات في مقام البعيد **قال** وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال **اقول** هذا صدر بيت من بحر
الطويل للشماخ بشين وخاء معجمتين وفي العجز وقبل صروف عاديات واجال وسنجال بسين مهملة مكسورة فنون
ساكنة فجيم فالف فلام اسم موضع ورأيت في بعض حواشي المفصل انه اسم لاذربيجان والصروف نوائب
الدهر وحوادثه الواحد صرف كفلس وروي وقبل منايا **قال** والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم

والصالحين على اسمعان مجازا **اقول** هذا من ابيات الكتاب وروى والصالحين بالياء كما انشده المصنف وهو ظاهر وروى الصالحون بالواو والما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على المحل اذ المجرور قبل لفظا مرفوع محلا على انه فاعل المصدر وسمعان بكسر السين المهملة اسم رجل و مجازا تمييز وهو مما يؤيد ما اختاره ابن الحاجب في مثل لله دره فارسا ان نصب فارسا على التمييز لا على الحال كما اختاره غيره اذ لو كان حالا لم يدخل عليه من **قال** وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر نحو الا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط يا مالك ليقض علينا ربك والا فهي للتنبيه **اقول** كما اذا وقع بعدها ليت كما قال ابن مالك فان المنادى لم يستعمله العرب قبلها اثباتا فادعاء حذفه باطل لخلوه من دليل فتعين كونها التي تقع قبلها المجرد التنبيه كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم وكذا الواقعة قبل حبذا في قول الشاعر يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقبل رب في قول الراجز يا رب سارئات ما توسدن الاذراع العيس او كف اليدا

٥ قد فرغت من تسويد المجلد الاول من شرح الفاضل الدماميني
على المغني اللبيب وارجو من الله سبحانه ان يعطيني مهلة حتى
اكتب المجلد الثاني من الشرح المذكور انا الجاني
محمد حسن بن محمد علي الشهيد بعفي عنه
في اوايل شهر محرم الحرام
من شهور سنة ١٢٠٩
اللهم اجعل عاقبة
امورنا خيرا
بحق محمد
وآله

البابُ الثالث

قال المصنف رحمه الله تعالى **الباب الثالث من الكتاب** في تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها **اقول** الباب مبتداء والثالث صفته وفي تفسير الجملة خبره ومن الكتاب حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضرها تقديم الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما حال من المبتداء على احد ما اجازه سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما تقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به فلذا امكن فيه وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده واما صفته للمبتداء مؤكدة بان تقدر متعلقه معرفة اي الباب الثالث الكائن من الكتاب على القول بجواز

حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين خصوصا مولانا معين الدين في حواشيه المشهورة ببلاد الهند فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستتر في الثالث اذ هو اسم فاعل من ثلث يثلث قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا يتحمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان مرادا به التصيير وهو غير مراد هنا واقسامها كمثل الاسمية والفعلية والصغرى والكبرى وذات الوجهين مثلا والمراد من احكامها مثل عروض الاعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا وجزما ومثل لزوم كونها خبرية اذا كانت صفة او صلة او حالا مثلا وانشائية اذا كانت جوابا للقسم استعطافا وجوازا لاخبر اذا وقعت خبر الان المفتوحة المخففة **قال** الكلام هو القول المفيد بالقصد **اقول** اثر القول على اللفظ لانه لا يطلق على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنس الكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا مستعارا فاشيا نحو هذا القول الشافعي وقول سيبويه اشتهر ذلك حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ واحترز بقيد القصد من حديث النائم ونحوه فانه عارض عن القصد قال ابن الصائغ وهذا غير محتاج اليه لان الصادر من النائم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النائم زيد مثلا قدم ووافق ذلك قدومه فالفائدة لم تحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدوم فتامله **قال** وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما **اقول** اما المثال الاول فهو ضرب اللص بنيا الفعل للمفعول فهو بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع به نايب عن الفاعل واما على راي من ذهب الى انه فاعل اصطلاحا كالزمخشري فهو فعل وفاعل لا مما نزل منزلة ذلك واما الثاني وهو اقائم الزيدان فهو مما نزل بمنزلة المبتداء وخبره فان الوصف فيه مبتداء لكن مرفوعه ليس خبرا عنه وانما هو بمنزلة الخبر عند كثيرين وسياتي تحقيقه واما الثالث وهو كان زيد قائما فيحتمل ان يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو ظننته قائما فايراده فيما نزل منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتداء والخبر فان قلت لعله نظر الى انه مما نزل منزلة المبتداء والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني فانهما مبتداء وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ صارتا تسلط على العمل في كل واحد منهما **قال** وبهذا ظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس **اقول** لا شك ان من جملة النحاة من يرى ترادفهما بل ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل انه راي الجميع وذلك انه قال في باب المبتداء والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام فقال في مختصره الاصيل والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا لا يعد وبما

فانه اصطلاح عملي هؤلاء وتواطئوا عليه وما قاله المصنف اصطلاح لقوم اخرين فليس توهيمهم اولئك
بناء على اعتبار اصطلاحه باولى من توهيمهم هؤلاء بناء على اعتبار ذلك المصطلح والامر في هذا قريب ولا مشاحة
في الاصطلاح **قال** وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة **اقول**
ليس ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما الا بهام عموم منه على راية قال ابن الحاجب
قول الزمخشري ويسمى جملة يجوز ان يكون بالتاء او بالياء وضابطه ان كل لفظتين وضعتا لذات واحدة احدهما
مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث بهما احسن لان الجملة هنا مؤنثة
وهو خير عنها والشيخ رحمه الله الى ان اصل التركيب الكلام الجملة ثم دخل الفعل فقبل ويسمى اي الكلام الجملة ففي
وان كانت الان مفعولا ثانيا فهي خبر بحسب الاصل فالتانيث باعتباره احسن لان الخبر محط الفائدة قالوا
وسواء الذوات معلومة في الاغلب اصفاتها واحوالها ولا يخفى ان اعتباره هو محط الفائدة اولى و
في هذا التقرير اشارة الى ان الكلام والجملة مترادفان وبان في المفهوم فيلغى ما قاله المصنف فتامله **قال** و
بعد في القولين نظر **اقول** تقدير الكلام واقول تبعيض القولين نظر وقد نظرنا الى التركيب في حرف الفاء
حيث قال وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي وتكلمنا عليه هناك في مرتبة غير ذلك
الموضع ايضا وسيلة لنظيره وعند المرور بتغييبه **قال** واما قال ابن مالك فلا شكان من حقها ان بعدها ثمانية
جمل **اقول** بل كان من حقه ان بعدها على ساق راي المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فان
قلت لم بعدها الا باعتبار كان فهو من تمام الثانية قلت فيلزم ان لا يعد اسنوا الجملة لانها خبر انه ثم ليس في
كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في
الكشاف المعطوف عليه فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف
والمعطوف عليه انتهى فصرح بان مبدا الاعتراض ولو ان اهل القرى وان منتهاه يكسبون فعلم ان مقصوده
بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون غير انه ترك بعض الجملة اعتمادا على فهم المقصود
من مبداء الاعتراض ونهايته واما ابن مالك فقال في باب الحال في شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشاف
ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون
اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه فاخذناهم وافامن اهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل
انتهى فنقل كلام الزمخشري نقلا صحيحا ولم ينقل ان قوله وهم لا يشعرون مدخل في الاعتراض **قال** والمركب من
ان وصلتها مع ثبت مقدرا او مع ثابت مقدرا على الحالين اسمية او فعلية **اقول** اجراء الخلاف هنا غير
ظاهر لانه بصدد ما لزم على كلام الزمخشري وهو يرى ان هذه فعلية ليس الا **قال** وهذا هو التحقيق **اقول**

يعني عد

يعني عد جمل الاعتراض في هذه الاية ثلاثا او هذا لا تحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى ولو ان اهل
القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون
بعيد مجموعه جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا يكون الا كلاما تاما والكلام التام
هنا هو المجموع للارتباط بعضه ببعض وان اشتمل على جمل واما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله
فاخذناهم بما كانوا يكسبون فهو مناجز كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود
يفوت بترك اعتباره وعده كلاما بالنظر اليه في نفسه من على الغاء العاطف المعتبر وهو بعيد عن التحقيق وقد
استبان لك ان قول ابن مالك وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل صواب من حيث انه جعل المجموع الجمل
كلاما واحدا معترضا لكن في عدها سبعة مناقشة **انقسام الجملة** الى اسمية وفعلية وظرفية **قال** و
الفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم **اقول** المثال الاول
للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني لما فعلها ماض مبني للمفعول والثالث لما فعلها ناسخ مختلف
الاخر والخامس لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها امر وكلام المصنف يقتضي لان كل مسندة الى
اسمها وهو خلاف ما يقول به البيانيون من ان ما قيد للخبر ففي قولك كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف
بالحصول في الزمن الماضي والاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها وما قالوه واضح على الذي من فهم لها
انها مسلوبة الدلالة على الحدث ولكنه غير الصحيح واما على قول الجمهور بان لها حدثا وزمانا فهو مشكل اذ لم يعهد فعل
يقع في التركيب غير زايد ولا مؤكد ولا يكون مسندا او لو قيل انها مسندة الى اسمها ولست تقييد الخبر كما قاله
البيانيون لما نجد ولا يضر اسناد خبرها الى الاسم لانه قد عهد ان الاسم يسند اليه شيئان كما في قولك ظن زيد قائما
وجاء عمرو وضاحكا على ان بعض المتاخرين جرى كما صله جاعلا خبر الفاعل منحرفا قولك زيد القائم خبر اسند اليه
الى حضر وخبرا بالنسبة الى زيد وانه ان يقولوا ابدا كذلك وكذا في قوله تعالى جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه فجعل
من وجد في رحله خبرا عما قبله مبتدا لما بعده وهذا لا اظنه يجيزه احد لكن الشان في تمام دليل على المنع منه
فعلى شيئا الكشاف انشدنا ان في عند ما ذكر الزمخشري في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الاخرة عند الله
خالصة من دون الناس ان خالصة نصب على الحال من الدار الاخرة ما نصه ومنع بحر الحال ان اسم كان بناء على
انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللايق بالنظر النحوي انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل
على جهة القيام وان لم يكن قائما به ولذا لم يعدوه في الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفته وذلك لان الافعال الناقصة افعال عندهم ولا شيء من الفعل
بلا فاعل **قال** وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيها **اقول** فيه نظر لان محل الظرف في الضمير انما هو

قال

عند انتقاله اليه لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد ان اريد عمله فيه على ما يجب على المسئول في المسئول عنه ان
يفصل **قال** احدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا فان قلت
جوابها وصدر الكلام جملة اسمية الى اخره **اقول** الذي يظهر لي ان صدر الكلام في هذا المثال فعل من اجل
عامل اذا شرطها او في جوابها من فعل او شبهه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المانع من عمل العامل الفعل
الواقع في جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فينبغي ان تقدر فعل يدل عليه
الجواب اي اكرم زيدا اذا اكان [?] وقد تقدم في فصل اذا من حروف الالف ان المصنف قال في قوله تعالى فاذا نقر في
الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ان العامل في اذا فعل تفسيره ما بعده اي عسر الامر اليوم اذا نقر في الناقور
فقدر فعلا مع كون الجواب جملة اسمية وانما قدر العامل ولم يجعل قوله عسير عاملا فيه لكونه صفة ولا يتقدم
معمولها على الموصوف **قال** ومنه قوله فبينا نحن نرقبه اتانا **اقول** هذا صدر بيت عجزه معلق وفضة
وزناد راع ومرقبه رصده وننتظره والوفضة جعبة السهام واراد بها هنا شيئا يصنع مثل الخريطة
يكون مع الفقراء والرعاة يجعلون فيه زادهم كذا قال بعض شارحي ابيات المفصل وفي القاموس والوفضة
خريطة الراعي لزاده واداته وجعبة من ادم وفي الصحاح الوفضة شيء كالجعبة من ادم ليس فيها خشب والجمع
الوفاض وفيه ايضا والزند العود الذي يقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهي الانثى واذا
اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد وازند وازناد وفي بعض التعاليق على ابيات المفصل قوله
معلق وفضة من اضافة اسم الفاعل الى المفعول كانه قال معلقا وفضة فلذا انتصب الزناد بالعطف على
وفضة تقديرا قلت ان ثبتت الرواية بالنصب فالتوجيه ذاك على راي من جوز العطف على المحل .... مثله
والمانع وهم الحذاق على ما نقله المصنف في الباب الرابع في اقسام العطف فالنصب بمقدر اي ويعلق
زناد راع ولا مانع من العطف على اللفظ هنا بل هو الظاهر **قال** وذات فاعل نحو عن الخبر في الثانية **اقول**
جرى على ما يقوله الكثيرون من ان الفاعل يغني عن الخبر في مثل اقائم الزيدان والتحقيق ان هذا المبتدا لا خبر له اصلا
ولا يتصور ان يكون بخبر [?] كيف وهو في نفسه مسند الى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشا الغلط تسميته
مبتدا فظن ان كل مبتدا يخبر عنه وليس كذلك **قال** الثالث ما تقدم نحو ما رايته مذ يومان لما اخره **اقول**
بيانه ان محل كل اعراب ذكره مفردا اما مبتدا او خبر او فاعل واذا كان مفردا فكيف يحتمل ان يكون جملة اسمية
او فعلية نعم مذ يومان محتمل لهما لا يومان بمفرده **قال** ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر
اقول تقدم ان ثم .... ان اما من بين ادوات الاستفهام يخرج عن الصدرية ذكرنا ذلك في فصل كم من حروف
الكاف وفي فصل ام من حرف الميم **قال** وتقدير الاسمية في ءانتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا

اقول تقدم في فصل ام من حروف الالف ان تقديري الاسمية والفعلية في قوله تعالى ءانتم تخلقونه متساويان
فان للفعلية مرجحا حيث ناسبتها الاسمية المعادلة لها وهذا لا يعارض ما وقع له من ان تقدير الاسمية في
ءانتم تخلقونه راجح لان الارجحية بالنسبة الى شيء خاص وهو قوله تعالى ابشر يهدوننا فلا تعارض **قال** وتقدير
الفعلية في قوله ابي سرت ام عادني حلم **اقول** تقدم في فصل ام انشاد البيت الذي هذا بعض عجزه واوله
قوله نعمت لطيف مرتاعا وارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم وتقدم الكلام عليه هناك **قال** التاسع
قولهم ما جاءت حاجتك **اقول** عد هذا المثال مما ينبغي ان يفصل لكونها عنه الوجوه والاحتمال فيه مشكل فانه
ليس مع الرفع الا الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس معه ولا احتمال وهذا الكلام
اول من قاله الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله
عنه **قال** اذ لا بد من تقدير فعل حينئذ اي ما يكون وما تصنع **اقول** فعلى تقدير ما يكون تجعل ما خبرا لها مقدما وعلى
ما تصنع تجعل ما مفعولا به مقدما **قال** واما النصب فيجوز كونه على الحجازية والحالية **اقول** كونه على الحجازية بتقدير
ان تجعل انت اسمها التي محذوفة اي كيف تكون انت فلما حذفت يكون وحدها ابرز الضمير منفصلا بعد ان
كان مستكنا متصلا والى الحالية على تقدير كيف تصنع فحذف الفعل وانفصل الضمير المستكن فيه **قال** واما
واما نحو قام فالجملة اسمية لا غير **اقول** عبر هنا بلا غير مع تقريره فيما سبق انه لحن وقد تقدم التنبيه عليه مرات **انقسام**
الجملة الى الصغرى والكبرى .... مجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وعلاه منطلق صغرى لا غير **اقول** هذا من النمط الاول و
تقع في بعض النسخ ليس غير بدل لا غير في الموضعين **قال** ثم حذفت الهمزة اما انبساطا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت
حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا **اقول** ذكر المصنف هذين القولين فيما تقدم في ان المكسورة
المخففة من حروف الالف في الباب الاول حيث ذكر الوجه الثالث من اوجهها الاربعة وورد هناك القول الثالث المذكور
هنا بان المحذوف لعله بمنزلة الثابت ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف الياء للساكنين فهي مقدرة
الثبوت فحينئذ يمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير وقد سلف فيه بحث في ذلك المحل فراجعه **قال**
ولذلك لحن من قال صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب **اقول** هذا البيت لابي نواس ورايت
بهذه البلاد الهندية في شرح المفصل للفخر الاسفندري ما نصه قلت لقول ابي نواس وجه تصحيح وهو ان يكون تقديره
كل صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه كما في .... سائغ على
ما مر ذكره في باب الاضافة وهو لا نظير لها لانها للبيان في نحو باب حديد وباب حديد وهما عجيب وقد ظفرت بمثل هذا
التصحيح في شرح سر الصناعة في قوله .... ومن فواقعها اي فقاقيع
الخمر والفاقعة النفاخة التي تعلو الماء كالقارورة قال الجوهري الفقاقيع هذه النفاخات التي ترتفع فوق

الماء كالقارورة كما قرر في الكشاف ومن المامون انه لما زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج
من ذهب وقد نثرت عليها نساء دار الخلافة اللؤلؤ فنظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله
در ابي نواس كانه ابصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها البيت **قال** على حد قوله بين ذراعي وجبهة
الاسد **اقول** هذا عجز بيت للفرزدق وصدره يا من راى عارضا اسر به وقد انشد المصنف هذا العجز في الباب
الخامس في خاتمة الحذف حيث ترجم بقوله اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى وهناك انشد
انشد الصدر وتكلم على البيت بما يحتمل الكلام الكثير وغيره **قال** نحو اتيك به **اقول** يريد الاية التي في سورة
النمل وهي قوله تعالى انا اتيك به قبل ان يرتد اليك طرفك **قال** الثالث نحو اما انت سيرا اذ يحتمل تقدير
تسير وتقدير سايرا وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها **اقول** يشير الى الخلاف الذي جرى فيما
يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل الافعال فعند الاحتمال يكون الاولى
تقديره بما هو الاصل او هو اسم فاعل نظرا الى انه خبر واصل الخبر ان يكون مفردا فعند التردد تقديره بما هو الاصل
وهذا الخلاف معروف فلم يذكره المصنف في المسئلة السابقة واحال عليه لشهرته ومنه قوله وينبغي اشعار
بانهم لم يصرحوا باجراء الخلاف في عامل المصدر نحو اما انت سيرا وهو مثل مسئلة الظرف من غير فرق فينبغي جريان
الخلاف فيه ايضا **قال** تنبيه يتعين في قوله الامر لي مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدا ومستطاع خبره
لما مر **اقول** هذا المصراع صدر بيت عجزه فيا ليت ان الله يديل الغفلات وقد تقدم انشاد هذا البيت بكماله
والكلام عليه في فصل ان المفتوحة الهمزة والتخفيف في الباب الاول واسلف المصنف هناك ما ذكره في
هذا التنبيه المذكور هنا **الجمل التي لا محل لها من الاعراب** **قال** الثانية الجملة المقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله

الجمل التي لا محل لها من الاعراب

اقول مراده بالمقطعة التي قطع تعلقها بما قبلها لفظا ومعنى فالاول كالامثلة التي اوردها فان جملة الدعا
بالرحمة متعلقة بالاولى من جهة المعنى اذ لا ربط لفظيا يربطها والثالثة نحو الم تروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده
فالرابط المعنوي مفقود كما سيقرره المصنف بعد من ان اعادة الخلق لم يقع بعد فيقرر رؤيتها مع ان الرابط اللفظي
موجود وهو حرف العطف وقد سالني بعض مدرسي مصر وانا في بعض الايام التي اجتمعت فيها [illegible]
فيه وعظم على ما عادته فيما يورده فقال ما معناه انهم اجازوا في ما من قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا كما امن الناس
ان تكون كافة ورد عليها اشكال من وجهين احدهما ان الكاف تتسلط في المعنى على ما بعدها اذ المعنى كايمان
الناس فكيف يقطع عن العمل فيه مع قيام المقتضي له والثاني ان الجملة الواقعة بعد ما الكافة لا يدخل في شيء
من الجمل التي ضبطوها اما عدم دخولها فيما له محل من الاعراب فظاهر اذ لا محل لها بالفرض واما عدم دخولها في الجمل التي
لا محل لها فكذلك ايضا لانها مضبوطة محصورة في الصلة والاستيناف وتلك الاخر وليست هذه شيئا منها

دخولها

والجواب عن كل من الامرين سهل اما عن الاول فتعلق الحرف من جهة المعنى بلفظ اخر لا يقتضي عمله فيه وكيف والحرف
لا بد من دلالته على معنى في غيره فيلزم ان يكون كل حرف عاملا وبطلانه كالشمس في الظهور والجلا ولعمري
ماذا يصنع هذا السائل بمثل لام الابتداء في قولك لزيد قائم وقد في قولك قد يصدق الكذوب وما النافية في
قولك ما زيد فاضل الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة واذا كان كذلك فعدم عمل كاف التشبيه في الجملة الواقعة بعد ما
الكافة مع تسلطها عليها من جهة المعنى غير مستبعد ولا مستغرب وما يتخيل من ان حرف الجر لا يعلق عن
العمل كما هو مشهور من قواعدهم وقد علق هنا ساقط لان معنى تعليقه هو عمله في الجملة بحسب المحل وهنا
قطع عن العمل اصلا وراسا بادخال ما الكافة نعم لو لم يكن هنا ما يكفه عن العمل ودخل على جملة فيرما وله بعد
اشكل وليس الامر هنا كذلك واما عن الثاني فنقول هذه الجملة داخلة في المستانفة اذ هي كما عرفت نوعان
ما يفتتح به النطق كقولك ابتداء قام زيد وما يقتطع مما قبله نحو مات فلان رحمه الله وما نحن فيه من النوع الثاني
اذ هي مقتطعة مما سبقها فانها لا عامل يتسلط عليها لفظا شيء مما قبلها ولا يضر تعلق التشبيه
بها معنى اذ التعلق المعنوي لا ينفي كون الجملة ليست ذات محل من الاعراب الا ترى ان جملة الصلة تتعلق
بالموصول ولا محل لها وجملة جواب القسم تتعلق بالقسم معنى ولا محل لها وجملة العامل الملغى في نحو زيد قائم
اظن تتعلق بما قبلها معنى لانها تفيد ان قيام زيد ليس امرا ثابتا في ظن المتكلم الذي عمله ومع ذلك فلا محل
لها فقد ظهر لك انما قاله هذا المدرس السائل من قبيل استشكال الواضحات والكمال لله تعالى **قال**
وقد استوفت جملتا القول في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال
سلام **اقول** الجملة الاولى جواب لسؤال مقدر اي فماذا قالوا له حين جاؤه والثانية كذلك اي فماذا
قال لهم حين سلموا عليه **قال** ومن الاستيناف البياني ايضا قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا
ولكن غمرتي فلا تنجلي **اقول** هذا البيت مما يدل على انه قد يستعمل في القول الصحيح وهل هو كل قول قام
الدليل على بطلانه او كل قول لم يقم الدليل على صحته قولان وفي القاموس الزعم مثلثة القول الحق و
الباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما يشك فيه انتهى وفي عروس الافراح للشيخ بهاء الدين السبكي و
لم يستعمل الزعم في القران العظيم الا للباطل واستعمل في غير الصحيح لقول رجل لابي سفيان زعمت
وهو كثير لكن اذا تاملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فيه والقول لم يقم الدليل على صحته وان كان
صحيحا في نفس الامر قال وقد يشكل قوله صدقوا لضمير المذكرين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث قلت
يحل اشكاله بما قيل من ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة واطلاق مثله على المذكرين جائز تقول هؤلاء الرجال
جماعة عاذلة والمعنى زعم الجماعات العواذل الذكور فلا اشكال الغمرة الشدة ولا تنجلي لا تنكشف **قال**

اذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع وانما استيناف نحوي ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى
اقول هذا ماخوذ من كلام الزمخشري قال في الكشاف ما نصه فان قلت لا يسمعون كيف اتصل بما قبله قلت
لا يخلو اما ان يتصل بما قبله على ان يكون صفة لكل شيطان او استينافا فلا تصح الصفة لان الحفظ من
شياطين لا يسمعون ولا يتسمعون لا معنى له وكذلك الاستيناف لان سائلا لو سأل لم تحفظ
من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم فبقي ان يكون كلاما منقطعا مبتدا اقتصاصا لما عليه
حال المسترقة للسمع فانهم لا يقدرون ان يسمعوا الى كلام الملائكة او يتسمعوا وهم مقذوفون بالشهب
مدحورون عن ذلك الى اخر كلامه قلت فالاستيناف بالمعنى الاول هو الذي اشار اليه المصنف بقوله ولا يكون
استينافا بيانيا لفساد المعنى وانما يفسد بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما اشار
اليه الزمخشري ولو جعل استينافا بيانيا على ان يكون هذا الكلام جوابا للسؤال عن حال الشياطين بعد
الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم لاستقام المعنى فالاطلاق للنص المقرر كما يشاع الاستيناف
البيانية لما يترتب عليه من فساد المعنى غير ظاهر قال ابن المنير لا يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان
يكون حالا لاحد امرين اشكال الزمخشري الذي اشار اليه بقوله ان المعنى للحفظ من شيطان لا يسمع وهو ان
عدم سماع الشيطان بسبب الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه في حاله كونه لا يسمع واحد الحالين
لازمة للاخرى فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم
السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه فاعترض المعنى بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للمذكور
قبل وصفه بها والامر كما شفعه هذا الاصل والسابق الى الفهم والا فتسمية الشيء باسم ما يؤول اليه
مجاز والاصل الحقيقة هذا كلامه ولك ان تقول اذا جعل استينافا نحويا كان اخبارا عن الشياطين المحفوظ
منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو ان المعنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمع كما اخبر عنه فيكون
المصنف قد وقع فيما فر منه فان قلت المقدر لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت مع هذا التقدير يصح مع
جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بالاستيناف يكون تحكما قال وارتفع الفعل كما في قوله الا
ايهذا الزاجري احضر الوغى اقول هذا صدر بيت من معلقة طرفة بن العبد وتمامه وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وقد
انشد المصنف البيت تماما في الباب الخامس في تراجم الحذف حيث ترجم على حذف ان الناصبة قال
واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين اقول اعترض ابن المنير بان امتناع حذفين سائغ كما في قوله
تعالى يبين الله لكم ان تضلوا اذ يريد ان الاصل لئلا تضلوا على ما ذكره جماعة فحذف الجار وحرف النفي قال الطيبي وهذا
غير وارد على الزمخشري لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا قلت هذا الكلام على المثال والرد بامر كلي وهو

استضعاف الجمع بين حذفين غير متجه لانه سائغ في كلام العرب واللغة مشحونة منه فلا معنى لاستضعافه
قال فان قلت اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه اي بعد الحفظ.
قلت الذي يقدر معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الحال
المرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السمع وقد بان ان الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره
ولو قيل في المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به في الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء
كان هو المقدر او غيره واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذي يقدر هو صاحبها لا يمتنع في الاية ان يكون الشياطين
يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما راوه من الكذب بالشهب والطرد من الاستراق واما ثالثا فلان قوله
لا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما لو قال الامير للمظلوم
ادخل السجن خالدا فيه عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان
يقال هم وان لم يريدوا ذلك فمن حيث انهم ارتكبوا موجبه بالكفر قال الثاني نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك
قولهم فانه ربما يتبادر الذهن الى انه محكي بالقول اقول انما يتبادر هذا الى ذهن من لا يتامل ولا يتثبت في فهم المعنى ومن
هو بهذه الصفة لا عبرة به ولا يلتفت اليه قال الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم وهي كالتي
قبلها اقول ثبت في بعض نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيها انما هي بالواو لا بالفاء قال نحس
زعم ابو حاتم ان ذلك تثير الارض اقول ابو حاتم هذا هو سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل البصرة و
عالمها قرا كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي عالما باللغة حسن
العلم بالعروض واخراج المعمى اماما في القراءة جماعا للكتب يتجر فيها توفي بعد ذلك بما يزيد على العشرين على ما حكاه
الوزير القفطي قال ابن دريد مات ابو حاتم بالبصرة في رجب سنة خمس وخمسين ومائتين وقيل في المحرم وكتابه في القراءة
يفتخر به اهل البصرة كذا قال الوزير في كتاب تاريخ النحاة وانما ذكرت هذه الترجمة لوقوع سؤال بعض الطلبة القاهرة
عنها عند قراءة هذا المحل في سنة ثمانية عشر وثمانمائة قال ورده ابو البقاء بانه لو كان لا نافية لما عطف بها بعد النفي
اقول العاطف انما هو الواو فقط والمجموع قوله ولا والمصنف تركه هذا التعقيب بعد شعفه بمناقشة ابي
البقاء قال وبانه يجب تكرارها اقول قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصححه
السخاوي وغيره ومثل غضب على لا شيء وجئت بلا زاد لكن لكونه في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا
كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرار لانك لو قلت غير ذلول التكرير والتكرير انما هو في حرف النفي وهذه اسم
لا حرف قال وحدها اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير خبر يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل
زيد اقول ليس زيد مما يحتمل ان يكون استينافا لانه مفرد والكلام في الجمل قال قال الزمخشري الاحسن

عدم السماع ولا يريدونه اقول ما
استند اليه في منع الحال المقدرة ضعيف
اما اولا فلانا لا نسلم ان الذي يقدر

والابلغ ان يكون مستأنفا على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يألونكم وقد بدت
صفتين اي بطانة غير مانعيكم فسادا بادية بغضاؤهم **اقول** عبارته في الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل
قلت يجوز ان يكون لا يألونكم صفة للبطانة وكذلك قد بدت كانه قيل بطانة غير آليكم خبالا بادية بغضاؤهم واما قد بينا
لكم فكلام مبتدأ واحسن منه وابلغ ان يكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة انتهى
قلت التعبير بما يكون بنون الآيات او لم التعبير بكون قال التفتازاني قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا يألونكم
قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور ان قوله وما تخفي صدورهم اكبر حال وان قوله ودوا ما عنتم بيان وتأكيد لقوله لا يألونكم
خبالا فحكمه حكمه ولذا لم يذكره وهنه تفصيل المواقع وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين كونه صفة وقوله احسن منه
اي مما ذكره وذلك لما في الاستيناف من الفوائد ولما في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود او ايهامه وهو تقييد
النهي بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستأنفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلا
منها علة للنهي بالاستقلال الا ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال كما في قوله ذلك بانهم كانوا وذلك بما عصوا او يعني
عصوا او يعني انها مستأنفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة للسابق الى ان يكون الاول
علة النهي ويتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يألونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انهم
قد بدت البغضاء من افواههم وان كانوا يخفون الكبر لكن الحسن لا كان في قد بينا اذ لا يصلح تعليلا لبدو البغضاء
من افواههم ويصلح تعليلا للنهي فانا بينا الآيات الدالة على وجوب معاداة اعداء الله وان كان الاحسن ان يكون
ابتداء كلام ولا يبعد ان يكون قوله مستأنفات كلها اشارة الى ما سواه اوله هذا كلام التفتازاني **قال** وحصل للامام
في تفسير هذه الآية سهو فانه سال ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة واجاب بان محط النهي هو من دونكم لا البطانة فتقدم
الاهم وليس التلاوة كما ذكر **اقول** سهو الامام ظاهر وذلك في تلك الآية او لا على ما هي عليه ثم لما اخذ في التفسير قال
اما قوله من دونكم ففيه مسائل وذكر مسئلة ثم قال المسئلة الثانية في قوله من دونكم احتمالات احدها ان يكون متعلقا
بقوله لا تتخذوا اي لا تتخذوا من دونكم بطانة والثاني ان يجعل وصفا للبطانة والتقدير بطانة كائنة من دونكم فان قيل
ما الفرق بين قوله لا تتخذوا من دونكم بطانة والثاني ان يجعل وصفا للبطانة بين قوله لا تتخذوا بطانة من دونكم قلنا
قال سيبويه انهم يقدمون الاهم والذي هم بشأنه اعنى فههنا ليس المقصود اتخاذ البطانة
انما المقصود ان لا تتخذوا منهم بطانة فكان قوله لا تتخذوا من دونكم بطانة اقوى في افادة المقصود هذا كلامه فانت
ترى كيف جوز في قوله من دونكم ان يكون صفة لبطانة وذلك لا يتم الا بتقدير ان يكون مؤخرا ثم قال في جواب
السؤال ما قال فسهوه ظاهر لكنه لم يورد السؤال على الوجه الذي حكاه المصنف عنه **قال** ويؤيده التزامهم
في مثل ذلك كون الشرط ماضيا **اقول** وجه التأييد انه استقر في قواعدهم ان الجواب متى حذف لزم تجنب الشرط

بصيغة الماضي او المضارع المقرون بلم والمجيء على خلاف ذلك لا في الضرورة لا تقول ان تقم زيد في السعة
قال والثانية اما اذا جيء بعده بالفعل المرفوع فهل معطوف هل يجزم ام لا **اقول** الظاهر ان جملة
الاستفهامية جواب فالفاء لازمة لا تترك الا في الضرورة على ما صرح به المصنف في غير موضع والظاهر ايضا
ان ثم ام تقول لم يجزم ام لا استعارة للمهل وفيه كلام مر في اوائل الكتاب في بحث حرف الهاء وقد يدعى فيها الانقطاع
قال والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها **اقول** هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد
الفاء لا محل لها وهو خلاف ما بينه له ان الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا للشرط جازم في محل جزم **قال** الثانية
نحو شنئت وما بعدها في نحو ما انبه هذا بان نحو قال البيت في موضع نصب على الحال وليس بلازم لعدم الرابط
اقول بل هو شيء بحت وذلك ان المعنى عند بعضهم بنبئ بين لقائه بريان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر
كونه بحسب اللفظ مفقودا **قال** الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة اشكل **اقول** اذا
فرض الكلام في حتى الابتدائية جرى الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب او لا فان القائل بان
الجملة بعد حتى في محل جر بحتى ابتدائية فمع من القول بانها ابتدائية بمعنى استيناف الجملة الواقعة بعدها
ولا يتصور اجراء الخلاف في هذه الحالة وما انشده المصنف هو بعض بيت من قول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها
بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وقد انشد البيت بكماله في الباب الاول في الكلام في حتى **الجملة
الثانية المعترضة قال** احدها بين الفعل ومرفوعه كقوله شجاك اظن ربع الظاعنينا ويروى بنصب الربع
على انه مفعول اول وشجاك مفعول ثاني وفيه ضمير مستتر راجع اليه **اقول** الغالب في الفعل ومرفوعه
نحو قام ظننت زيد يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين وقوى ابن هشام الخضراوي وابو حيان مذهبهم
بانه انما ينتصب بظننت لو كان مبتدأ قبل دخولها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدم الفعل وهو كلام جيد وتمسك
البصريون بمثل المصراع الذي انشده فانه روي برفع ربع ونصبه وانما يتم ذلك على رأيهم لا على رأي
الكوفيين واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف اليه فعلى تقدير رفع الربع يكون
شجاك مبتدأ وربع الظاعنينا خبر عنه والفعلية الواقعة بينهما الغي فعلها عن العمل لاجل التوسط
بين المعمولين وهو جائز لا قبيح وعلى تقدير نصب الربع يكون شجاك منصوبا بفتحة مقدرة على الالف على انه
مفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثاني لانه اظن عامل ولا الغاء والشجو الحزن والمعنى ان سبب
حزنك ربع الاحباب المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر اوقات
الانس فان الانس الغاية هذا اشكل المعنى عند رؤية الربع لما له من الالفة **قال** وقوله وقد ادركتني
والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل **اقول** الحوادث نوازل الدهر التي وجدت بعد ان لم تكن و

الجمة بفتح الجيم الكثيرة والاسنة جمع سنان وهو الحديد المستدق الذي يجعل في طرف الرمح والضعاف جمع
ضعيف والعزل جمع اعزل وهو الذي لا سلاح له والظاهر ان هذه الواو المقترنة بالجملة المعترضة واو الاستيناف
فان قلت ليس هذا موضعه قلت انها كانت الجملة في الاصل مؤخرة عما هي معترضة بين اجزائه وكانت حينئذ
للاستيناف ثم قدمت وبقيت بحالها ابقاء لما كانت عليه **قال** وهو الظاهر في قوله الم يأتيك
والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد **اقول** هذا القول لقيس بن زهير وبعده ومحبسها على القرشي تشرى
بادراع واسياف حداد الانباء جمع النبأ وهو الخبر وتنمي تشيع وتنتشر في الاطراف واللبون هنا جماعة الابل
ذات اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته ومحبسها بفتح الموحدة اي حبسها والقرشي عبد الله بن جدعان
وتشرى تباع والادراع جمع درع وهو ما يصنع من الحديد ليلبس في الحرب وقصته هذا الشعر ان الربيع
بن زياد اخذ لقيس بن زهير درعا واخذ قيس بعد ذلك ابل الربيع وساقها الى مكة فباعها من ابن جدعان
بادراع واسياف فقد عرفت ان المصنف حكى في المتن وجهين في فاعل يأتي وحكى غيره وجهين اخرين
احدهما انه ضمير يعود الى النبأ المدلول عليه بقوله والانباء تنمي والثاني انه لبون على حذف مضاف اي الم
يأتيك خبر لبون بني زياد بما لاقت **قال** الثالث بعينه وبين مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا
دبورا بالصبا والشمال **اقول** الهيف بفتح الهاء مثل الهوف بضمها وهي ريح حارة تاتي من قبل اليمن وهي
النكباء التي تجري بين الجنوب والدبور تحت مجرى سهيل وفي المثل هبت هيف لادابها اي لعادتها لانها تجفف
كل شيء وتيبسه والصبا ريح مهبها المستوي ان تهب من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار
والشمال ريح تهب من ناحية القطب هكذا في الصحاح والشمال في البيت بهمزة ساكنة فهمزة مفتوحة
وهي احدى اللغات وقد دخلت الباء فيه على المتروك وجرد الحاصل منها على ما هو الاستعمال المشهور
وقد سمع خلافه فادخلت الباء فيه على الحاصل وجرد المتروك وعلى هذا جاء قول ابي تمام في بيت ابي
العباس هل ازلنا بخفض ورنا بعد حر زلا مدفا فادخل الباء على الخفض وهو الحاصل وجرد المتروك
منها وهو الازل اي الضيق والجزر رجوع الماء الى الخلف والمد خلافه **قال** والثالث بين المبتدأ وخبره
كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح **اقول** الذي انشده ابو علي القالي لمعقر
ابن اوس ابيات رجال لا يكرهون نبأتهم وفيهن لا يلذن نساء صوالح وفيهن والايام يعثرن بالفتى
عوائد لا يمللنه ونوائح وفي كلا البيتين شاهد لما قاله المصنف وضمير يمللنه فيما انشده القالي يعود
الى النعيم المفهوم من قوله عوائد وفيما انشده المصنف الى الذنب المفهوم من نوادب **قال** وقول
الشاعر يحيى بنات الحطاريق هذا من نظم امراة لا من نظم رجل ثم قيل لهند بنت عتبة وقيل لبنت العبد الرحا

وبعد ذلك

وبعد ذلك المسك في المفارق والدر في المخانق ان تقبلوا نعانق ونفرش النمارق او تدبروا نفارق فراق
غير وامق ولا يخفاك ان قولها ونفرش النمارق يقتضي ان يكون الروي ساكنا في الكل والا لزم الاصراف وهو اختلاف
حركة الروي بالفتح مع غيره وهو قبيح جدا فان قلت فمن اي بحر هذا فانا لم نعهد مثله في الاوزان قلت هو من مهجور
الرجز لانه دخله القطع والخبن شذوذا وذلك انه مهجور عبارة عن جزئين كل منهما مستفعلن كقوله لكيفه
فيها صبح هذا هو المعروف في استعماله وجاءت هذه القطعة في مستفعلن فعولن فحذفت نون مستفعلن
الثاني وسكنت لامه بالقطع وحذفت سينه فصار متفعل بالخبن بمعنى فعولن غير انه دخل في الاول نعم ان ما نحن
بنات طارق الطي من قولها ونفرش النمارق وقولها فراق غير وامق الحين **قال** الرابع بين اصلهما المبتدأ
والخبر كقوله ولذلك ادركها بطرف قبل انه لعل وان شطت نواها ازورها **اقول** انشد المصنف هذا البيت ثانيا
في الباب الخامس في النوع الثامن من الجهة السادسة وشطت بعدت ونواها جهته قصدها من السفر
قال وكقوله لعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء **اقول** القلوص بفتح القاف الشابة
من الابل وهو بمنزلة الجارية من النساء يجمع على قلص وقلائص والبداء انتقال الرأي من شيء الى شيء اخر كان مجهولا
قال وقوله ياليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري مجمع **اقول** المنى جمع منية وهي التمني قال كثية
جابر اذ قال المنى احاديث ونفقد بعض المال ونجمع مفرده عليه مضروبا غير منتشر واغدون الظاهر كونه تاما والجملة بعده
حال لتكميل النقصان فهذه الجملة الثانية من لكن اقتران الجملة بالواو قليل كما ستعرفه في الجملة التي لها محل من الاعراب
قال وقول الحماسي ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان **اقول** يعني ان الثمانين سنة التي انتهى
سنه اليها احدثت في سمعه ثقلا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى ترجمان يبلغه اياه ويكرره عليه وترتب
والترجمان المفسر اللسان بضم الجيم مع فتح التاء او ضمها كذا في الصحاح وظاهر كلامه ان التاء زائدة وفي القاموس
حكى لغة ثالثة وهي فتح التاء والجيم مثل زعفران قال وقد ترجمه وترجم عنه اي فترجم عنه في الفصل يدل على اصالة التاء
واعلم ان الدعاء للممدوح ببلوغ فيه تاكيد لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ صدق في احتياج سمعه الى ترجمان و
اعترض بان هذه الجملة ليس فيها تسديد للكلام وتقوية الا بهذه الطريقة التي هي للدعاء وعليه الصبر رزئه ابله
ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان **قال** وقول ابن هرمة ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها **اقول**
هذا بيت واحد مقفى من بحر المنسرح وابن هرمة بفتح الهاء وسكون الراء ويكلؤها يحفظها وضنت بخلت و
يرزؤها ينقصها يقال ما رزئته ماله اي ما نقصته وباب علم يعلم فان خففت الزاي قلت رزات الرجل فمعناه
اصبت منه خيرا **قال** وقول نعته لذو اسطار سطرن سطرا القائل يا نصر نصر نصرا **اقول** هذان بيتان
من مشطور السريع وقد انشد المصنف بعضا اولها مشيرا الى تمامه قريبا في المسئلة التي للامور التي تميز

ضنت

المعترضة من الحالية بحسب الاشتباه وانشدنا بيهما في الباب الرابع في ترجمة ما افترق فيه عطف البيان والبدل وقد
تبع المصنف سيبويه في نسبة هذا الشعر لرؤبة وكفى به قدوة لكن في العباب للصغاني قال ابن بري
هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف في الرواية يا نصر نصر بالضاد المعجمة ونصر هذا صاحب نصر بن
سيار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء وهو الخط مثل سبب واسباب ولا ينبغي ان يجعل جمع سطر بسكون
الطاء لان جمع فعل بسكون العين الصحيح على افعال قليل كافراخ وافراد والمراد بنصر المنصور بالعطاء ونصر
الاول منادى والثاني تاكيد لفظي اتبع على اللفظ قال الرضي وفي جعل الدماميني يا زيد زيد بدلا او جعل سيبويه
اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن
فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصف الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فالوهم بضم الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول
موصوف او بدل لما حصل له الوصف كما في قوله بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه
وصفا للاول لان العلم لا يوصف به وحكي يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا بنصب الثاني على انه
توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه له هذا كلامه قلت انما انشد الجوهري هذا الشعر لرؤبة
بنصب نصر الثاني والثالث وظاهر كلامه انه كلاهما بمعنى العطاء فيكون الثالث تاكيدا للثاني والثاني
ليس بتابع وانما هو مفعول بفعل محذوف قال وقوله كثير انه وتهيامي بعزة بعد ما تخليت مما بيننا و
تخلت لكالمرتجي ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت اقول التهيام بمعنى الهيام وهو شبه الجنون
من العشق وتخليت تنحيت وتخلت تنحت وتبوأ اتخذ مباءة اى منزلا واللام للتعليل اى كلما اتخذ لاجل تلك الغمامة
منزلا لاجل مقيلا اى فيكون فيه وقت الحر اضمحلت تلك الغمامة اى تقشعت وذهبت قال وقال ابو علي بينهما
بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال ابو الفتح يجوز ان يكون الواو للقسم اقول يحمل على كلا القولين معترضة
لكن الاعتراض على قول ابي علي بجملة اسمية والواو فيها اعتراضية وعلى راي ابي الفتح يرتضي بجملة فعلية والواو قسمية
قال والظاهر ان الجواب فالله اولى بهما اقول الجواب مسبب عن الشرط عند المصنف وجماعة وهنا ليس كذلك
لان اولوية الله تعالى بهما ثابتة على كل حال سواء وجد الشرط او لم يوجد فالجواب محذوف والتقدير فلا باس
وقد صرح المصنف في الباب الخامس في تراجم المحذوف في التنبيه الذي ذكره في اخر ترجمة حذف جملة جواب
الشرط بان التحقيق ان حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله اى فليبادر بالعمل فان اجل الله لات وان تجهر
بالقول اى فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك اى فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ومن يتبع
خطوات الشيطان اى يفعل الفواحش والمنكرات فانه يامر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين
امنوا اى يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق اى فلا تؤذوهن بقول ولا فعل فان الله سميع

ويعلم

ويعلمه فان تولوا اى فلا لوم علي فقد ابلغتكم ونحو ذلك كله على ما ذكره من انه لا بد من اعتبار كون الجواب مسببا
عن الشرط فاحتيج الى هذا التقدير وحينئذ فما استظهره هنا المصنف من ان الجواب هو فالله اولى بهما خارج عن
ذلك كما ذكرنا انه التحقيق قال ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لان او هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في
وجوب المطابقة نص عليه الابدي وهو الحق اقول لا يرد على وجوب المطابقة مع الواو مثل قولك اذا جائك واحد
من زيد وعمرو فاكرمه لان الحكم ساقط على واحد لا على الاثنين وكذا اذا قلت ما جائني زيد ولا عمرو الا اكرمته لان المعنى
ما جائني واحد منهما واما ما نقله المصنف هنا عن الابدي فقد حكى في حواشيه على ابن عصفور انه قال ان كانت او
جائزا فيها الجمع بين المتعاطفين جاز الافراد والجمع نحو جالس الحسن او ابن سيرين جالسه او جالسهما ولا تطع الاثم او الكفور
لا تطعه او لا تطعهما قال وهذا هو التحقيق ونص عليه الابدي فتامل هذا مع ما حكاه في المغني وفي قوله تثنية
الضمير مسامحة اذ الضمير للاثنين والجمع نعم يعود على اثنين نحو زيد وعمرو قاما او مثنى كالزيدان ذهبا وعلى
جماعة نحو زيد وعمرو وبكر ذهبوا او جمع نحو الزيدون قاموا والابدي بهمزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة
ودال مهملة وياء النسبة منسوب الى ابدة بلدة من بلاد الاندلس بقرب طليطلة عن شيخنا برهان الدين الاندلسي
وهو اعرف باقليمه لكن في القاموس في باب الدال المهملة وابدة كقبرة بلد بالاندلس والله اعلم قال احدها
انا حق غيرهما وسهل افراد الضمير امر معنوي وهو ان رضا الله رضا رسوله عليه افضل الصلاة
والسلام وبالعكس اقول تعرض الزمخشري لهذه الاية في اول سورة البقرة عند الكلام على قوله
تعالى يخادعون الله والذين امنوا وحاصل ما قاله هنا هو وشارحو كلامه ان الضمير وحد للدلالة على ان
المقصود ارضاء الرسول وانما ذكر الله تعالى لافادة قوة اختصاص الرسول به وكونه بمكان منه وكذا يؤذون
الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة الا الرسول وحده ومثله في افادة قوة اختصاص المعطوف والمعطوف
عليه قولك اعجبني زيد وكرمه ففيه دلالة على ان شخص زيد صار معجبا باعجاب كرمه وادخال العاطف على كرمه
مؤذن بالمغايرة كما في عطف جبريل على الملائكة وعول في ارادة الايهام على شهادة العقل في افادة قوة
الاختصاص قال بل في موضع رفع بدلا من احد الاسمين وحذف مثله من الاخر مثل ذلك اقول يلزم عليه
حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل فيه قال والسادس بعد القسم وجوابه كقوله لعمري
وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا على الاقارع اقول في الصحاح عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا على غير
قياس لان قياس مصدره التحريك اى عاش زمانا طويلا ومنه قولهم اطال الله عمرك وعمرك وهما وان
كانا مصدرين بمعنى الا انه استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح انتهى وكانهم لما كثر دوره في كلامهم
اثروا فيه الفتح طلبا للخفة والبطل مصدر قولك بطل الشيء يبطل بطلا اذا كان غير صحيح وهو هنا صفة

محذوف اي لقد نطقت نطقا بطلا على المبالغة او ذا بطل او هو بمعنى باطلا والاقارع جمع الاقرع وفي الصحاح
الاقرعان الاقرع ابن حابس واخوه مرثد وانشد الفرزدق وانك واجد دوني صعودا جراثيم الاقارع والحتات
والجراثيم الاصول جمع جرثومة **قال** وقال الزمخشري جر الثالث على ان المعنى واقول والحق ان هذا اللفظ فاعمل
القول في لفظ واو القسم ومجرورها على الحكاية **اقول** لم يصرح الزمخشري في الكشاف بذلك ونصه قرئ
فالحق والحق منصوبين على ان الاول مقسم به كالله في ان عليك الله لافعلن وجوابه لاملان والحق اقول
اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وعلا الذي في قوله
تعالى ان الله هو الحق المبين او الحق الذي هو نقيض الباطل عظمه الله تعالى باقسامه به ومرفوعين على ان الاول
مبتدا محذوف الخبر كقوله لعمرك اي فالحق قسمي والحق اقول اي اقوله كقوله كله لم اصنع ومجرورين على ان الاول
مقسم به اضمر حرف قسمه كقولك الله لافعلن والحق اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه
التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المنصوب والمرفوع ايضا وهو وجه دقيق حسن وقرئ برفع الاول وجره
مع نصب الثالث وتخريجه على ما ذكرنا هو كلامه وليس فيه ما حكاه المصنف عنه من ان القول عمل في لفظ
واو القسم ومجرورها وقوله وهو وجه حسن دقيق قال اليمني اي لجعل الثالث حكاية الاول ومعربا باعرابه
والتقدير على الجر والحق لاملان جهنم والحق ان هذا القسم حق وعلى النصب فالحق لاملان جهنم والحق اي هذا
القول الحق وعلى الرفع فالحق قسمي والحق اقول اي هو سنتي وعادتي فعلى هذا لا يكون ناصرا اصلا بل يكون لمجرد التوكيد
كالتكرير ثم اورد سؤالا وهو ان الحصر على قراءة النصب جاء من تقديم المعمول على عامله فمن اين استفيد على
قراءة الجر وذكر ان الطيبي اجاب بان الجر على القسم والقسم في المعنى فيقبل معنى الحصر كذا قال رحمه الله
قال ويحتمل قوله وانه لرام نظرة قبالها البيت **اقول** البيت المذكور هو وانه لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت
نواها ازورها وقد تقدم انشاده قريبا في الجمل المعترضة بين ما اصلهما المبتدا والخبر **قال** كقولهم مكره اخاك
لا بطل **اقول** هذا البعض مثل للعرب هو مكره اخاك لا بطل واصله ان شخصا اريد في موقف حرب وليس من
رجال ذلك فسئل فقال هذا الكلام الحكم اشهد الحرب لكونه بطلا شجاعا بل اكرهت على شهوده من
غير اختيار مني **قال** الثالث عشر الحرف الناسخ وما دخل عليه كان وقد تقدم حول الكميل اثافيها حمامات
مثولا كذا قال قوم ويمكن ان تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان **اقول** هذا مبني على
جواز تقديم الحال المصدرة بالواو وقد منعه المغاربة لكن نص جمع على جوازه عند الجمهور وحول السنة والكميل
الكامل اي التام يقال كمل بتثليث الميم كنصر وكرم وعلم كمالا وكمولا فهو كامل وكميل والاثافي بالمثلثة جمع اثفية
بضم الهمزة وكسرها على ما حكاه في القاموس مع تشديد الياء المثناة التحتية وهي الحجر يوضع عليه القدر

بيدها

بيدها البلف الجم ويخفف وعلى التخفيف جاء هذا البيت والمثول المنتصبات او اللاطئات بالارض يقال مثل
مثولا اذا انتصب قائما ومثل مثولا اذا لطا بالارض اي لصق بها وهو من الاضداد وكانه جمع ماثل وصف الجماعة بها
على ارادة الطائر ويحتمل ان يكون مصدرا وصف به مبالغة او على حذف مضاف **قال** على حد الحال في قوله كان
قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي **اقول** هذا البيت لامرء القيس يصف العقاب
وهو طائر معروف من الكواسر ومعرفته بانها لا تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي و
هو اردئ التمر اليابس فان قلت كيف يصح جعل رطبا ويابسا حالين من القلوب قلت على معنى قسمها رطبا
وقسمها يابسا وليس المراد بالرطب واليابس المفرد وقال التفتازاني كذا بعضا رطبا بعضها ويابسا بعضها
فان اراد ما قلناه فحسن والا لزم حذف العامل مع بقاء رافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين وما احسن
قول الشيخ جمال الدين ابن نباتة المصري وقد نام مع امراة مخضوبة البنان فلم يتفق دنوه اليها وهو كالفرخ
يطرق نحو جحرها لما دنت واولالة فقلت اسعكه بالانامل فالتقى لدى وكرها العناب والحشف البالي وقد
انشد المصنف بيت امرء القيس ثانيا في الباب الثالث حيث ترجم فيه بقوله هل يتعلق الجار باحرف المعاني
قال الثالث عشرين الحرف وتوكيده كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت
اقول ليت الثانية اسم لا حرف وكل من الاولى والثالثة حرف والتاكيد هو الثالثة والمؤكد هو الاولى و
بها انتصب شبابا وارتفع ما بعده محلا والفصل بين الحرفين حسن التاكيد كما في قولك ان في الدار ان زيدا
قائم ولو لم يكن ثم فاصل الجار مثل ان ان زيدا قائم لكن الفصل احسن وهو الان المؤكد هنا على الترجي و
ليس بحتمل الاتصال كما في حروف الجر **قال** الرابع عشر حرف التنفيس والفعل كقوله وما ادري وسوف اخال
ادري اقوم آل حصن ام نساء **اقول** تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في فصل ام
من حرف الالف **قال** الخامس عشرين قد والفعل كقوله اخالد قد والله اوطأت عشوة **اقول** هذا صدر
بيت عجزه وما قائل المعروف فينا بعنيف وقد تقدم انشاد البيت تاما في الباب الاول في فصل قد من
حرف القاف **قال** السادس عشرين حرف النفي ومنفيه كقوله ولا اراها تزال ظالمة وقوله فلا وابي دهماء
زالت عزيزة **اقول** جعل الجملة القسمية معترضة بين الناسخ والمنفي في الاخير ظاهر واما الاول فقد يتخيل فيه تسلط
الناسخ على اراها ولا يصح لان تزال ناقصة قطعا واستعمالها في النفي ام لازم فلو جعل النفي في الرتبة لزم
المحذور **قال** السابع عشرين جملتين مستقلتين نحو فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين و
يحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فانزل فاتوا حرثكم تغير لقوله تعالى من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين
اي ان المائة الذي امركم الله به هو مكان الحرث للآية على ان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا محض

السهو وتضمنت هذه الاية الاعتراض باكثر من جملة **اقول** هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه الشيخ بهاء الدين
السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان لا يكون احدهما معمولا للاخرى والاخرى في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب
التوابين جزء من قوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون ما قبله جملتين معترضتين قلت وان معمولا للاخرى
فيه نظر فان الاولى ليست العاملة قطعا وانما العامل شيء واقع فيها وهو ان وكانه اراد العامل الاخرى على تقدير
مضاف وحذفه لظهور المراد واما قوله ان الثانية معطوفة على الخبر فقد يقال ليس بمتعين لامكان كونها خبر المبتداء
محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول
اوجه والاية مثال للاول والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه والمعنى ان الله يحب
التوابين من ارتكاب ما نهوا عنه ويحب المتطهرين المتنزهين عن الفواحش والاقذار كالاتيان في الدبر والجماع في حيض
قيل ولعل ذكر التواب دون التائب لاستلزام محبة التائب حسن العمل لانه اذا كان يحب من يكثر الذنوب و
يعود فمن لم يكثر فبالطريق الاولى **قال** وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع
جمل على ما ذكر ابن مالك **اقول** وقد مر ان ابن مالك لم ينقل ذلك على هذا الوجه وانما فهمه المصنف فما هو منه
نازع فراجعه **قال** وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول الشاعر اراني ولا كفران
لله اية لنفسي قد طالبت غير منيل ان اية هي مصدر اويت له اذا رحمته ورققت له لا انصبا بفعل محذوف لئلا
يلزم الاعتراض بجملتين **اقول** ظاهر هذا الكلام انه اخذ لابي علي من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض
باكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث في هذا البيت
على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف
كذلك فهذا لا يلزم منه المنع مطلقا وللقائل ان يقول لا يلزم من تقدير اية مصدر اويت الاعتراض بجملتين لاحتمال
ان يكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لاراني وقوله قد طالبت غير منيل حال من فاعل ارى ومفعوله الاول ومنيل
اسم فاعل من انال اذا اعطى **قال** ولزمه من ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين اجازوا لا طالع
جبلا اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعلى قولهم يتخرج قوله الحديث لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت **اقول** بل يتخرج على قول البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا اما
لتركيبه معها تركيب خمسة عشر واما لتضمنه معنى من الاستغراقية على الخلاف المعروف والخبر محذوف اي لا مانع
مانع لما اعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطي
لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار وظهر من ذلك ان التنوين على راي البصريين
ممتنع لا واجب ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على الاستغراق ومع التنوين يكون

الاستغراق

الاستغراق ظاهرا لا نصا فان قلت انما يكون كان الاسم مطولا لو لا عاملة وقد تقدم انها عند العمل تكون
ناصة على الاستغراق قلت مر لنا ايضا ان بعضهم يجعل الاستغراق بحالة البناء الاسم حيث تتضمن من الاستغراقية
ولو سلم انها للاستغراق نصا عند كونها عاملة فلا نسلم انه يتعين في مانع كونه معمولا لها حتى يكون النص
على الاستغراق ثابتا لاحتمال ان يكون منصوبا بفعل محذوف اي لا نجد ولا نرى مانعا لما اعطيت فعدل
له البناء لسلامته من هذا الاحتمال وقد ذكر المصنف في الباب الخامس في المثال الثالث من الجهة الثانية
ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه الصلاة
والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ
مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين قلت تخرج الحديث على هذا جائز عند
البصريين فهو التعلق بمحذوف وفي الكشاف للحصر الفاهم استقدم المعمول من قوله وعلى قولهم اي قول البغداديين
تخرج الحديث **قال** وقد اعترض ابن مالك قول ابي علي **اقول** يعني قوله انه لا يعترض باكثر من جملة وقد جوز
الزمخشري وغيره في قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان فباي الاء ربكما تكذبان ذواتا افنان فباي الاء ربكما
تكذبان فيهما عينان تجريان فباي الاء ربكما تكذبان فيهما من كل فاكهة زوجان فباي الاء ربكما تكذبان متكئين
على فرش ان يكون متكئين حالا من المجرور في قوله ولمن خاف لكونه في معنى الخائفين فيلزم ان يكون الاعتراض
فيه واقعا بسبع جمل مستقلات اذ كان ذواتا افنان خبر مبتدا محذوف والا كان الاعتراض بست
جمل لكن متكئين ليس متعينا للحالية اذ يحتمل ان يكون منصوبا على المدح كما جوزه الزمخشري ايضا فلا يتم
على ابي علي الحالية فلا يرد نقضا عليه **قال** وبقول زهير لعمري والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي
لقد باليت مظعن ام اوفى ولكن ام اوفى لا تبالي **اقول** الاعتراض بهذا متوجه وسكت المصنف عن
المنازعة فيه اذ لا سبيل اليها لان قوله لقد باليت جواب القسم المتقدم وقد وقع بينهما جملتان مستقلتان
على سبيل الاعتراض احدهما والخطوب مغيرات اي والامور العظيمة الشديدة اسباب لتغير الانسان
وانقلابه عما يعهد منه والثانية وهي وفي طول المعاشرة التقالي اي التباغض لان طولها موجب لملل المتعاشرين
وسامة كل منهما الاخر وذلك مظنة وقوع البغضاء والمظعن مصدر ميمي بمعنى الظعن اذا ساء
وارتحل ظعنا باسكان العين وفتحها وبالفتح قرئ يوم ظعنكم ومعنى بالية عددته الكرث به وهو معد
نفسه في البيت ونطق كثير من الناس سعدها بالياء فيقولون ما باليت به وقد استعمله المصنف
كذلك في اول الكتاب حيث مثل بهمزة التسوية بنحو ما ابالي اقمت ام قعدت وقدره بقوله ما ابالي بقيامك
وقعودك **قال** وبانه يجب ان يقدر للبا متعلق محذوف اي ارسلناهم بالبينات **اقول** كيف

يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لامور شتى خلافه قال الزمخشري واما ان يتعلق بما ارسلنا داخلا تحت
حكم الاستثناء مع رجالا اي وما ارسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان اصله ما ضربت
زيدا بالسوط واما برجالا صفة له اي رجالا متلبسين بالبينات واما بارسلنا مضمرا كانه قيل بم ارسلوا فقلت
بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد واما بيوحي اي يوحي اليهم بالبينات واما بلا تعلمون على
ان الشرط في معنى التبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطني حقي وبهذا المصنف ابطل
بعض هذه المحتملات بقوله ولا يستثنى باداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا في المسائل
الثلاث الذي ذكرها فاحتمال تعلقه بلا تعلمون ظاهر البطلان شيء فثبت انه وجب تعلقه بمحذوف
منتف **قال** لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئان **اقول** كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون
عطف ليسلم النقض بنحو ما قام الا زيد وعمرو وما ضربت الا بكرا وخالدا فان مثل هذا جائز بالاتفاق واما
اذا لم يكن بالعطف ففي المسئلة خلاف فمنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك واجازه اخرون وعليه مشى صاحب
الكشاف في مواضع منها هذه الاية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الاية فقال ان المستثنى
الظرف والحال جميعا كان الحصر في كل منهما مقصود اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من
الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال **قال** او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل **اقول** يلزم
على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو ممتنع على ما صرح به المصنف في اواخر
هذا الباب نقلا عن الاخفش وارتضاه وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة واقعة في محلها مركزها الاصلي
كما اذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت باحد الا قائم بالجر فيمتنع واما حيث تكون الصفة من اهل المحل الذي
يستحقه بطريق الاصالة فلا ضير لان اصالة المحل تجد لها التقديم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع
فصل في التحقيق نظرا الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة في قولنا ما قام احد الا زيد فاضل محلها ان تقع
لجانب احد الموصوف والفصل عرض لغرض فلم يكترث فان قلت من المعلوم ان البدل في غير الموجب
هو الراجح وزيد هنا مستثنى من احد المرفوع الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فما
بال المصنف عدل عن النطق لذلك قلت ليس المستثنى منه احد بمجرده مع قطع النظر عن صفته
فالاستثناء منه منظور فيه الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد تاخر بعضه عن المستثنى فصدق ان
المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل قدم على بعضه فلذلك نصبه **قال** وهو متعلق بمحذوف مؤخر اي
لكرامته ان توي احد برتم هذا الكليد **اقول** انما قدره مؤخرا عن المعمول لان ترك العمل فيه اشعار
بمزيد اهتمام بالمعمول وقضية الاهتمام به ان يكون مقدما على العامل **قال** والثاني انه في الوجه الاول

عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة انفا **اقول** فيه نظر وذلك ان المدعي اولا ان
الوجهين صحيحان وان الثاني منهما ارجح من الاول فلا بد حينئذ من تعليل ذلك على ورده هنا لان مقتضاه بطلان
الوجه الاول البتة من حيث اشتماله على المحذور الذي اشار اليه فتامل **قال** وكالدماميني في قوله ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وقولك ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وكالقسمة
في قوله لذ واستطار البيت **اقول** تقدم انشاد هذه الابيات مع التنبيه قريبا وسبق الكلام عليها و
كان ينبغي ان يقول هذا البيتين ليشير الى الجملتين اللتين اعترضت بينهما جملة القسمة **قال** بل اذا اقدر
دلهم معطوفا على الله **اقول** الظرف متعلق بقوله محذوف اي بل انما يليك اذا اقدرا ويليك الدليل فيها اذا اقدر
قال قال فانما يصح العطف في الاية **اقول** الفاء فصيحة وثم شرط مقدر اي ان تقرر ذلك فانما يصح **قال**
وقد فهم مما اوردته من ان المعترضة تقع طلبية اذ الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع **اقول** وجه الرضي بان
بان المهم في المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال والانشائية اما طلبية او ايقاعية
بالاستقراء والانشاء في الطلب ليست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت ذلك
المضمون واما الايقاعية نحو بعت وزوجت وطلقت فان المتكلم بهذه الالفاظ لا ينظر الى وقت يحصل
فيه مضمونها بل مقصوده مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف من الالة العقل لا
من الالة اللفظية ان وقت الفراغ من لفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه وقرر الحديثي وجه اشتراط الخبرية في الحالية
بان قال الحال وان كانت كخبر المبتدا في المعنى الا انها حكم يجري لها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد
بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد وكذا لم يقع الانشاء شرطا ولا
صفة للانشاء قلت لم يجوز لو وقوع الانشاء خبرا او صفة بالتاويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتاويل ان
لا فرق وانظر ما الذي فهم من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا
من كونها لا تقع الا خبرية والاعم لا اشعار له بالاخص **قال** واما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا
تضجر من مطلب فالواو للحال وان لا ناهية فخطا **اقول** هذا المصراع الذي انشده صدر بيت عجزه فافة الطالب
ان يضجرا وبعد ذلك اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا واراد المصنف بالبعض الذي ذكره
ابن الدين المحلي فيما اثبته بخطه ان الجملة التي بعد الواو في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب حالية وان لا ناهية **قال**
وقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان **اقول** اندى لصوت اي ابعد ذهابا لصوت
والندى بفتح النون والقصر بعد ذهاب الصوت ونصب ادعو متعين في البيت لان غرضه الاجتماع بدليل
قوله ان ينادي داعيان **قال** وكالشرط في فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا **اقول** قال المصري لا تقع

جملة الشرط عاملا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسال يعط وان اردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية
خبرا لمبتدا محذوف هو الحال كقولك جاء زيد وهو ان يسال يعط وتكون الحال حينئذ الجملة الاسمية قال وانما جاز لاضربنه
ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد
اقول ومن هنا جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه
يلهث حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد الا ترى ان اللهث قد علق على الحمل وتركه ولذلك قال كانه قيل
كمثل الكلب ذليلا دائم الذلة لاهثا في الحالتين ونظيره قولك احسن الى زيد وان اساء اليك فتجعل وان
اساء حالا مع وجود الواو لانسلاخ الشرط عنها وهي التي يسمونها بان الوصلية والمتصلة قال
كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا اقول ومن كون هذه الجملة اعتراضية يفيد هنا توكيدا
الاخبار بان علم المرء ينفعه لما فيه باعث وتقوية لامتثال الامر في قوله واعلم وان مخففة من الثقيلة و
اسمها محذوف اما ضمير الشان على راي الجمهور وهو الظاهر او ضمير مخاطب للمامور بالعلم اي انك سوف
ياتيك على حد ما اجازه سيبويه وجماعة في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا والمراد ان المقدورات البتة
وان وقع فيه تاخير ففي هذا تسلية وتسهيل للامور قال الرابع ان يجوز اقترانها بالواو مع تصدرها بالمضارع
المثبت لقول المتنبي يا حاديي عيرها واحسبني اوجد ميتا قبيل افقدها قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة
ازودها اقول يعني ان الحالية اذا كانت مصدرة بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو لان المضارع المثبت
على وزن اسم الفاعل وبتقديره معنى فيجب ان يكون مثله في ان يرتبط بذي الحال بالضمير فقط واما نحو قول
بعض العرب قمت واصك وجهه اي واضرب وقول الاخر فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
فقد اعتذر عنه بوجوه احدها انا لا نسلم ان الواو للحال بل هي للعطف والمضارع بمعنى الماضي والاصل
وصككت ورهنت لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية الثاني انا سلمنا انها للحال لكن لا نسلم
ان الحال جملة فعلية بل هي جملة اسمية باعتبار حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم كما في قوله تعالى
لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون الثالث سلمنا ان الواو حالية وان الحال جملة
فعلية لكن الاول شاذ والثاني ضرورة والتقريب العين الابل التي تحمل الميرة قال والبيانيون في
الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين اقول من اهل البيان من يقول الاعتراض هو ان يؤتى
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام
ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او في اخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة
او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الابهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء

كلام او بين

كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما الجملة الثالثة التفسيرية قال وهي الفضلة
الكاشفة لحقيقة ما تليه اقول هذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النجوى
وهي ما جزاء الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى فيلزم ان لا يكون لها محل من
الاعراب وهو باطل قال الثاني ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه
وما بعده تفسير لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون اقول
بل هو تفسير لمثل ادم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره في اخر كلامه والظاهر
انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود منه وذلك لان الزمخشري قال خلقه من تراب جملة مفسرة
لما له شبه عيسى بادم فجعلها مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه به فيحتاج حينئذ الى ان يقال وجه الشبه
المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير ادم جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا ليس
مشتركا بين ادم وعيسى عليهما السلام وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة من
التولد بين ابوين وهذا القدر مشترك بينهما ونص لفظ الكشاف ان مثل عيسى اي شان عيسى وحاله
الغريبة كشان ادم وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن
ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد بغير اب ووجد ادم بغير اب وام
قلت هو مثيله في احد الطرفين قلت هو مثيله في احد الطرفين ولا يمنع اختصاصه دونه بالطرف
الاخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا
خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من
الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب
مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لهم لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فادم اولى لانه
لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى احيا اربعة نفر وحزقيل احيا ثمانية الاف
قالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه طبخ واحرق ثم قام سالما انتهى كلامه قال وقيل
مستانفة معناه الطلب اي امنوا بدليل يغفر بالجزم اقول والاستئناف عند هذا القائل بياني
كانهم لما قال هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون وكونه بمعنى امنوا تقول
عن سيبويه ويؤيده قراءة ابن مسعود امنوا بالله ورسوله وجاهدوا وانما جيء به على لفظ الخبر للايذان بوجوب
الامتثال وكانه امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين كما يقول الداعي غفر الله لك ويغفر لك جعلت
المغفرة لقوة الرجاء كانها موجودة قال وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب فيه

وجعلوا الله لا تمنز له المسبب وهو الاستئناف **اقول** هذا جواب لما استشكل الزجاج قول من ذهب الى هذا الرأي
وذلك انه قال وغلط بعض النحويين فقال يغفر لكم جواب هل ادلكم وذلك انه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه
وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم انما يغفر لهم اذا آمنوا وجاهدوا وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله لان معناه معنى الامر اي آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا يغفر لكم اي اذا فعلتم ذلك يغفر لكم وقد
عرفت ان تغليطه مندفع بما ذكره المصنف من ان هذا من قبيل تنزيل السبب منزلة المسبب وفي الاستئناف
هذا التاويل لا يحتاج اليه فانه يلتحق بقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وامثاله وقد
الكلام فيه وان كثيرا من الراسخين في الايمان لما كان مظنة لحصول الايمان والامتثال صار كالمحقق فيه وذلك
بهذا قال فتأمله **قال** الرابع ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا **اقول**
في الكشاف ما نصه مثل الذين خلوا حالهم التي هي مثل في الشدة ومستهم بيان للمثل وهو استئناف
كان قائلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم البأساء انتهى وانما فسر المثل بما ذكره لما تقرر من ان
لفظ المثل مستعار للحال والقصة العجيبة الشأن كحال الفضائل ولا يخفى ان الذي يصيبهم مثل حالهم
وشبهها لا نفسها ففي الكلام حذف قلت يريد ان معنى ولما ياتكم ولما يصبكم فلا بد من حذف اذ لا يصح
ان يقال ولما يصبكم نفس حال الماضين قبلكم وانما المصيب مثل ذلك وشبهه ليس بمحذوف في الكلام
فيقدر **قال** وجوز ابو البقاء كونها حالية على اضمار قد وهو الحال قد لا تاتي من المضاف اليه في مثل هذا **اقول**
يشير الى ما قالوه من ان الحال لا تقع من المضاف اليه الا في ثلاث صور احدها ان يكون المضاف عاملا في الحال
كقولك يعجبني ضرب اللص ملتوفا الثانية ان يكون جزءا من المضاف اليه مثل ونزعنا ما في صدورهم من
غل اخوانا الثالثة ان يكون كالجزء منه مثل ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فنزلت الملة منزلة الجزء من ابراهيم وليس
المثل الواقع في الاية شيئا من هذه الامور الثلاثة فيمتنع الحالية قلت وقد مضى قريبا ان الزمخشري جعل
الجملة الشرطية من قوله فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث حالا من الكلب فكانه نزل حاله منزلة
جزئه فاجاز وقوع الحال منه قلت فلتعتذر عن ابي البقاء بمثل ذلك علمت انما شرطوا كون المضاف اليه
جزءا او كالجزء ليحسن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه فتكون الحال كانها واقعة من غير المضاف اليه الا ترى انه
لو قيل ان اتبع ابراهيم حنيفا لحسن مع ارادة الاتباع ملته وكذا لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل لحسن
مع ارادة ما في صدورهم وما ذكره الزمخشري من هذا القبيل اذ لو قيل فمثله كالكلب لحسن مع ارادة كمثل الكلب
وهذا بخلاف ما ذكره ابو البقاء اذ لا يحسن ان يقال ولما ياتكم الذين خلوا من قبلكم مرادا به ولما ياتكم مثل الذين
خلوا فتأمله **قال** وتعرفنه باي كقولك وترميني بالطرف اي انت مذنب **اقول** هذا صدر بيت عجزه

وتقليني

مع كونه مضافا اليه فان حه

وتقليني لكن اياك لا اقلي وقد مر انشاده هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في حرف الالف في فصل
اي بالفتح والسكون وقد انشده المصنف ايضا في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب في الباب الذي
نحن فيه **قال** وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدر الباء قيل ان **اقول** يعني بان قدرت الباء خرج التركيب
عما نحن فيه لان الكلام في الجملة المفسرة وعند دخول الباء يلزم ان يكون ما بعدها في تاويل مفرد فلا يكون هذا من قبيل
ما الكلام فيه **قال** والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم
انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري **اقول** هذا الكلام فيه تدافع وذلك لانا
اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب فهذا يلزم منه
ان لا يكون للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر وقد فرضنا ان ذلك
هو التحقيق هذا خلف **قال** والثالث ان يكون مفردا مؤديا معنى الجملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا **اقول** لا
يتعين في مثل هذا الاثر سلمنا ان يكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان يكون في محل نصب
على انها بدل من المفعول به الذي هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا
قلت الجملة هنا مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكانه قيل واسروا هذا الكلام **قال**
وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفي تفسير لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة **اقول** يعني
ان الجملة باقية على انشائيتها وان ارادة النفي لا يرفع كونها انشاء وهو خلاف ما قدمه قريبا من ان الاستفهام
اذا كان واقعا في جملة بمعنى النفي فتلك الجملة خبرية وذلك حيث اعترض على ابن مالك في تمثيله للجملة المعترضة
الانشائية بآيتين ثانيهما قوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله فقال واما الثانية فنص هو وغيره على ان
الاستفهام فيها بمعنى النفي والجملة خبرية وقد تقدم له نظير ذلك في الباب الاول في فصل هل من حرف الهاء فقال
التاسع انها يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان
والثاني قول الاهل اخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف في قوله وان شفائي عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس
من معول اذ لا يعطف الانشاء على الخبر هذا كلامه والتعارض فيه ظاهر **قال** ونحو يلفظ عن زيد بكلام والله لا افعلن
كذا **اقول** يجري في هذا المثال ما جرى في اية سورة الانبياء المتلوة انفا من احتمال كون الجملة الاخيرة ذات محل
من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذي هو كلام وذلك لانها اريد بها لفظها فهي كالمفرد والمعنى يلفظ عن زيد هذا
اللفظ وهو والله لا افعلن فان قلت يلزم على ما ذكرته في هذين الموضعين حكاية الجمل بما ليس فيه احرف
القول والبصريون يأبونه قلت يمكن ان يقدر قول مضاف الى الجملة وحذف واقيمت الجملة مقامه والاصل يلفظ
عن زيد قول والله لا افعلن كما صرح بذلك في قول الشاعر قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا

فاذا لم يقع الحكاية الا بالقول واما اذا قلنا بالمذهب الكوفي فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير قال لان افعال القلوب
لافادتها التحقيق يجاب بما يجاب به القسم قال ولقد علمت لتأتين منيتي اقول تختلف في الجملة الواقعة بعد الفعل
الذي ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا عمل في جوابه وزعم ابن خروف
انه دخول معنى القسم في علم لا يكون الا مع اسم الله تعالى ويرده ما انشده المصنف قال وقال الكوفيون الجملة
فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو يعجبني يقوم زيد اقول ما اظن ان احدا من الكوفيين ووافقهم
ينازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على ان المصدر المفهوم من
الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى فاذا قلت يعجبني يقوم زيد فمعناه عندهم يعجبني قيام زيد فلم يخرج المسند اليه بهذا
التاويل عن ان يكون اسما وغايته هنا ان التاويل وقع بغير واسطة حرف مصدري فهو كما تقول النحاة في نحو قمت
حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا
مؤولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه وجد اسطرادا في الاضافة كما مثلناه وفي باب التسوية
نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك
اكل سمك مع شرب لبن فهشام وثعلب وصفا القول بهما لهما في نحو مثل يعجبني يقوم زيد تلك الاداب
والبصريون منعوا منه هذا الذي ينبغي ان يحمل كلامهم عليه فيما يظهر لي والله تعالى اعلم قال وبعد فعندي
ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف
محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب قول القائل ذلك اقول يمكن ان يكون هذا مراد الفراء
ومن نسب اليه قوله اعني ان الاسناد في التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف واقيمت
الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك مع كون المعلق استفهاما لما ذكره المصنف ولما اذا كان غير
استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لي مضمون ما قام زيد اي ظهر لي انتفاء قيام زيد لان
ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم على هذا احسن من حمله على ما تؤدي الى الخروج عن القاعدة المقررة من ان المسند
اليه لا يكون الا اسما او مؤولا في تاويله وقوله فعندي ان المسئلة صحيحة اي واقول بعد ما تقدم تنبيه فعندي كذا و
قدمنا الكلام على نظير هذا التركيب في الباب الاول من حرف الفاء قال الرابع واذا قيل لهم لا تفسدوا
زعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير اقول فيكون
المراد بالمصدر الذي هو الضمير مصدرا نوعيا بدليل تفسيره بامر خاص ولا يكون تأكيديا اذ لو كان كذلك لم
يصح نيابته عن الفاعل قال في المثل زعموا مطية الكذب اقول معناه ان من خشي ان يرد عليه قوله و
يكذب فيه يقول زعموا كذا حتى لا يفتضح اذا ظهر خلاف ما قال فكانت لفظة زعموا كالمطية التي يركبها الجهول

مع كونه مضافا اليها

قصده

قصده هكذا ذكره بعضهم قال وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم لان وعد
يتعدى لاثنين وليس الثاني هنا لهم مغفرة لان ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة
له وتقديره خيرا عظيما او الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار
الغفران والاجر اقول اجاز في الكشاف في هذه الجملة التي جعلها المصنف تفسيرية وجها فقال لهم مغفرة
واجر عظيم بيان للوعد قبل تمام الكلام فكانه قال قدم لهم وعدا فقيل اي شيء وعده لهم فقيل لهم مغفرة
واجر عظيم او يكون على ارادة القول بمعنى وعدهم وقال لهم مغفرة او على اجراء وعد مجرى قال لانه ضرب من القول
او يجعل وعد واقعا على الجملة التي هي لهم مغفرة كما وقع تركنا على قوله سلام على نوح كانه قيل وعدهم من لا
يخلف الميعاد هذا القول واذا وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا القول فقد وعدهم مضمونه من المغفرة والاجر
العظيم وهذا القول يتلقونه عند الموت ويوم القيامة فيسرون به ويستبشرون اليه ويهون عليهم السكرات
والاهوال قبل الوصول الى الثواب انتهى كلامه قال التفتازاني لما كان مقتضى الظاهر نصب مغفرة واجرا
مفعول وعد كما في اخر سورة الفتح واحتيج في ذكره بطريق الجملة الاسمية اعني لهم مغفرة الى بيان وتقرير
فبينه بوجوه الاول ان ثاني مفعولي وعد متروك وعد الله الذين امنوا كلام تام معناه قدم لهم وعدا
وقوله لهم مغفرة استيناف في موقع البيان للموعود جواب السؤال اي شيء وعده لهم اي شيء هو موعود
وقرر السؤال بهذا لئلا يلائم جواب بالجملة الاسمية ولو قيل اي شيء وعدهم مع انه ليس بحسن الترتيب
على ما قبله كان جوابه مغفرة بالنصب الثاني بتقدير القول اي وعدهم قائلا لهم مغفرة الثالث انه مفعول
وعد باعتبار كونه في معنى قال لكونه نوعا من القول الرابع انه مفعول وعد لا بهذا الاعتبار بل باعتبار الحكاية
يعني وعدهم هذا الكلام على طريقة قوله تعالى وتركنا عليه في الاخرين سلام على نوح في العالمين ثم بين
فائدة وعد هذا القول بقوله واذا وعدهم من لا يخلف هذا القول فقد وعدهم مضمونه من المغفرة والاجر العظيم
لانه يلزم من وجه عدم اخلاف الميعاد ان يقول لهم ذلك البتة واذا قال لهم في حقهم كان اخبارا لهم ووعدا
لهم بثبوت المغفرة والاجر فصح انه وعدهم مضمون القول لكن بالواسطة ثم بين ان بهذا القول يقال لهم
ويتلقونه عند الموت فيسرون ويهون عليهم السكرات ويوم القيامة فيستبشرون اليه ويهون عليهم الاهوال
التي تكون قبل الوصول الى الثواب على الموقف والصراط والحساب قال وهي الجملة المفسرة في باب
الاشتغال اقول لا تخرج الجملة المفسرة في هذا الباب بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرو يضربه لانها
هنا مفسرة للحال فهي فضلة قال ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة اقول قد اجاز ولي في قوله
تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان تكون جملة امدكم الثانية بدلا

من الاولى واجاز ولي في قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ان يكون لا تقيمن بدلا من ارحل ولم ارد انتقد
ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك وقد ذكر المصنف في النوع السادس من الجهة السادسة
في الباب الخامس اشتراط المفرد في بعض المعمولات والجمل في بعض وساق مسائل ولم يتعرض لهذه المسئلة
البتة هناك مع الحاجة بالذكر في هذا المحل **قال** كما استغني في نحو زيد ظننته قائما عن ثاني مفعولي
ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة **اقول** لا يتعين كون قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز
كونه ثاني مفعولي المقدرة وهو الاولى لان المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما اتي بها لضرورة
التفسير فينبغي ان يقتصر بها على قدر الضرورة ولا يزاد على قدر ما يحتاج اليه في التفسير وانما تدعو الحاجة
لذكر الفاعل ليعلم به صاحب الفعل المحذوف والى ذكر المفعول الاول المضمر ليحصل الربط ويتحقق
الاشتغال واما المفعول الثاني فلا ضرورة تبعث على ذكره من حيث التفسير فينبغي حيث ذكر
ان يجعل للمقدر الذي هو المقصود بالذات وبهذا رد بعضهم على من جعل ليس له ولد حالا من
ضمير هلك في قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد قال لان المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر
المعمول للفعل المحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون التقييد له فيجعل الجملة صفة له لا حالا من ضمير الفعل
الواقع في جملة التفسير **الجملة الرابعة المجاب بها القسم قال** وجوز الفراء ان يكون الاصل لا تنهي ثم
اخرج مخرج الخبر ويؤيده ان بعده وقولوا واقيموا واتوا **اقول** وجه التأييد ظاهر وهو انا جعلنا لا تعبدون
للنهي بحسب الاصل كان انشاء في المعنى وقد ذكر بعده الجمل الامرية معطوفة فيكون الانشاء لفظا
ومعنى قد عطف على الانشاء معنى بخلاف ما اذا جعلت الاولى خبرية لفظا ومعنى ويؤيده قراءة ابي
لا تعبدوا وانما اخرج النهي في القراءة المشهورة مخرج الخبر لانه ابلغ من صريح النهي كان المخبر عنه سارع الى
الانتهاء فهو يخبر عنه **قال** ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من
يا ذئب يصطحبان **اقول** قبل هذا البيت فقلت له لما تكشر ضاحكا وقائم سيفي من يدي بمكان
وبعده بيت المتن امرؤ يا ذئب والغدر كنتما اخيين كانا ارضعا بلبان **قال** يصف ذئبا اتاه في
القفر واطعمه وكان ياكل منه ثم قال ان اقسمت على عدم الخيانة كنت انا وانت بمثابة الرفيقين المصطحبين
ثم قال كيف طلبت منك ترك الخيانة واثق بما عاهدتك عليه والغدر سجيتك وطبيعته وضمير له يعود الى
الذئب وتكشر تبسم ويروى بمكان تعش تعال وهو الذي رايته في المفصل وشرح ابياته تعال كذا
للواحد المذكر وتعالي للواحدة المؤنثة بفتح اللام وحكى الزمخشري في تفسير النساء عن اهل مكة انهم
يقولون تعالي بكسر اللام للمراة ووقع مثله في شعر ابي فراس الحمداني **قال** وهو في اسر الروم وقد

سمع

سمع حمامة تنوح بجنبه **اقول** وقد ناحت بقربي حمامة ايا جارتا هل تشعرين بحالي معاذ الهوى ما ذقت طارقة
النوى **قال** ولا خطرت منك الهموم ببالي ايا جارتا ما انصف الدهر بيننا تعالي اقاسمك الهموم تعالي
تعالي ترى روحا لدي ضعيفة تردد في جسم يعذب بالي ايضحك ماسور وتبكي طليقة ويسكت محزون
ويندب سالي لقد كنت اولى منك بالدمع مقلة ولكن دمعي في الحوادث غالي والوجه فتح اللام لانها
عين الفعل كالعين في تصاعدي ولام الفعل الذي كان حقها ان تكسر قد سقطت لان الاصل تعاليي
ففعل فيه ما عرف في مثله **قال** جملة النفي الجواب لعاهدتني كما قال ارى محرزا عاهدته ليوافقن فكان كمن اغريته
بخلاف فلا محل لها **اقول** هذا هو الظاهر لان الغرض المعاهدة على ترك الخيانة لا المعاهدة على شيء اخر في حال
عدم الخيانة ومحرز اسم رجل واغريته بكذا اي حملته عليه كانك الصقته به كما تلصق الشيء بالغراء **قال** او
حال من الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية **اقول** قد بينا وجه كون المعنى
على الجواب واجازته الحال من الفاعل جارية على ما صرح به في الجهة الخامسة من الباب الخامس في ترجمة من الحال
ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة وبعض المتاخرين
يصرح بان الحال في مثل ذلك من المفعول فان اردت كونه من الفاعل اوليتها اياه فتقول ضربت ضاحكا
زيدا **قال** وقد يحتج للحالية بقوله ايضا الم ترني عاهدت ربي وانني لبين رتاج قائما ومقام على حلفة
لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام **اقول** الحجة كيف يكون اللفظ الواقع
حالا في تركيب خاص حجة على ان لفظا اخر وقع في تركيب اخر اتى بذلك التركيب حال فانما الاسهل ان
القول باصلا ما والرتاج براء مكسورة فمثناة فوقية فالف فجيم الباب العظيم والمراد به هنا باب الكعبة المشرفة
والمراد بالمقام المذكور مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام **قال** والا لزم دخول لا على اللام
اقول فيما دخال اللام على جواب الشرطية وقد صنفت منه مواقع وبلغني منه ايضا مواضع **قال**
ولم يؤت بجملة القسم لا لمجرد القسم للتوكيد لا للتاسيس **اقول** فيه العطف لا بعد الخبر بالنفي والا وقد
سبق النظر فيه في الباب الاول في حرف الالف في فصل ان المفتوحة المشددة وقد تقدم الكلام عليه
قال واما الثالث فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر
المبتدا **اقول** لا شك ان القول الاول غلط نشا من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشاء وبين
خبر المبتدا وحرر بعض المتاخرين هنا كلاما لا باس بايراده فقال المبتدا انما ذكر ليسند اليه بطريق من
الطرق حال من احواله ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه ولهذا فرق بين ضربت زيدا وزيدا ضربته فحكم
بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني مبتدا مع ان فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا وذلك

وذلك لانه ذكر في الاولى بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثانية ليسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولكن
صرحا بان زيد ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا فنقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان
كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشي فاذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب قائم بك وليس حالا من
احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا يدان الخط في وقوعه
خبرا عنه بهذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى
انه يستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه مع ربطه بالمبتدا معنى اخر لا يستفاد من قولك اضرب
زيدا واستثناؤه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني الى هنا
كلامه **قال** للاتفاق على ان اصلها الافراد **اقول** قال الرضي ولمانع ان يمنع ما قالوا انما كان اصلها الافراد
لان القول المقتضي نسبتها الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك
نسبتان او اكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضربت غلامه زيد مالك الغلام ضارب الجواب
ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى
زيد في الصورة المذكورة ضربت غلامه الذي تضمنته الجملة **قال** وقوله جئت فقلت اللذ خشيت لتأتين
اقول هذا صدر بيت عجزه وانا اتاك فلات حين مناص وفاعل جئت ضمير مستكن يعود الى النفس
تقول جئت نفسي جشوا اذا انهضت اليك وارتفعت من حزن او فزع والمناص الملجأ والفرار
قال فليكون كقوله ولو انا على حجر ذبحنا لين فؤادها نفسا استلين به للان الجندل **اقول** واو لو
مفتوحة نقلت اليها فتحة الهمزة من انا ولا يجوز التسكين وان استقام الوزن لانه يختلف بحر الصدر
والعجز اذ يكون الصدر على تقدير التسكين من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل ومثله لا يجوز ومع النقل يكون
البيت كله من بحر الكامل فان قلت لم لا تسكن واو لو وتجعل الواو التي قبلها خرما بالزاي فيكون جميع
البيت من الكامل وبلا اختلاف قلت يلزم عليه ارتكاب امر قبيح هو الاتيان بالخرم الذي هو زيادة غير معتد
بها في الوزن وهو اسم وحرف المذكورة عندهم وما بكت منفصل عن ان لانها اسمها والعائد محذوف اي به
واستلين به خبران والجندل الحجارة مرفوع باستلين على انه النائب عن الفاعل واللام جواب لو و
فاعله ضمير يعود الى الجندل والتقدير ولو ان الذي على الحجر لين فؤادها نفسي استلين به الجندل للان
فان قلت قد عطف على الصلة وهو خال عن الرابط اذ ضميره عائد الى الفؤاد لا الى ما قلت الظاهر
انها سببية فاكتفي من الجملتين بضمير واحد هو المجرور المحذوف وهو كقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
قال زعم الاخفش في قوله اذا قال قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا **اقول** تقدم البيت

انشاده هذا اصح

والكلام عليه في حرف اللام الا ان المصنف انشده هناك اذا قلت باسناد فعل القول الى ضمير المتكلم وهنا
باسناده الى ضمير الغائب عائد الى الضيف الطاعم اي الآكل وضمير قال الثانية عائد الى المضيف المطعم **قال**
واما ما استدل به فمتعلق اللام فيه محذوف اي لتكثرن لتغني وفعلنا ذلك لتصغي **اقول** تقدير المتعلق
مقدما في البيت ظاهر لمنع لام القسم من تقديره مؤخرا اذ لا يعمل ما بعد اللام فيما قبلها فان قلت المعمول
ظرف فيغتفر فيه لتوسعهم في الظرف قد اجيز في قوله تعالى ويقول الانسان أئذا ما مت لسوف
اخرج حيا كون اذا ظرفا لاخرج قلت لا يلزم من اجازة ذلك حيث يكون العامل مذكورا اجازته حيث
يكون العامل محذوفا لتضاعف الضعف واما الآية فلا مانع يمنع من تقدير المتعلق مؤخرا بل تقديره كذلك
هو المعهود في مثل لاشعار الحذف بزيادة الاهتمام بالمعمول وقد سلك المصنف هذه الطريقة اعني
تقدير العامل مؤخرا في مواضع من كتابه وفي جوابه بما ذكره ايذان بانه سلم قول الاخفش وليس فيه ما يكون
ولتصغي معطوفا عليه ويمكن ان يقال انه معطوف على غرورا باعتبار المعنى اي لتغروه ولتصغي وما بينهما
اعتراض **الجملة الخامسة قال** الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا
الفجائية **اقول** الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل
لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسيأتي الكلام في ذلك في تتمة الجملة الثانية
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ان شاء الله تعالى **قال** فالاول جواب لو ولولا ولما **اقول** هذا
مبني على انها حرف وجود لوجود كما ذهب اليه كثيرون او ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط كما ذهب اليه ابن مالك واما
على راي ابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم ممن قال بانها ظرف بمعنى حين فالظاهر انها ليست شرطية
كما مر **الجملة السادسة قال** فالاول نحو جاء الذي جاء ابوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل
لها **اقول** لانها بمنزلة الجزء من الاسم وبعض الاسم لا محل له ولانها ليست بقائمة مقام المفرد حتى
تعرب باعرابه ووقع في المختصر المسمى بالوافي ما نصه والجملة التي لها محل من الاعراب جملة لا كلام لكون اسنادها
لم يقصد لذاته والتي لا محل لها منه كلام وجملة فاعترضه شخص من مدرسي زبيد واله بان قال الصلة ليس لها
محل من الاعراب على الرواية في المدارك في سورة والليل فتكون كلاما وجملة وقد قيل انها جملة لا كلام لان
اسنادها غير مقصود لذاته وروايته كون اسنادها مقصودا لذاته في الهدي يقتضي ابتداء الفصل والكل
تناقض قلت لا باس باعتراضه الا انه ابان عن قصور راويه في الاطلاع على نصوص النحاة حيث استند
في القول الى كون جملة الصلة لا محل لها الى النص المسطور في المدارك وكتب النحاة طافحة بذلك وكان
الاولى به الاسناد الى نص الزمخشري في الكشاف فقد صرح بذلك في تفسير سورة والليل ومنه اخذ

صاحب المدارك ولقد اذكرني ذلك حكاية اخبرني بها بعض الثقات ان الاخوين السفاقسيين وكان احدهما
حافظ الفروع والاخر متقنا لاصول الفقه مشاركا في العلوم اللسانية فكانا اذا حضرا في مجلس يجمع منهما
فقيه كامل فاتفقا انهما حضرا يوما في مجلس ابن عبد الرفيع قاضي الجماعة بتونس فالقى مسئلة فاجابا عنها
بنقل من كتاب البيان والتحصيل لابن رشد وتكلما بكلام استحسنه الحاضرون فلما قام المجلس سئل
القاضي ابن عبد الرفيع عنهما فقال انهما فقيهين فسئل لم ذلك فقال لانهما اجابا وان كان صحيحا الا
انهما اعتمدا في النقل على غير مدونة في فرع هو مذكور فيها ومن ارتكب مثل هذا لا يعد عند المالكية فقيها لان
المدونة اجل كتب هذا المذهب وهي من املاء ابن القاسم اعظم تلامذة الامام مالك فكذلك فيما
نحن فيه لا ينبغي ان يعد من امة النحاة وان كان ما قاله صحيحا عندهم حيث اعتمد في نقل مسئلة اشتهرت
بها بطون كتبهم على ما في المدارك وليت شعري اي حاجة الى ذلك وقد قرر النحاة يعرف بها ما له محل
من الاعراب وما لا محل له من الجمل وهو ان ما كان منها واقعا موقع المفرد فله محل من الاعراب بحسب ما يستحقه
ذلك المفرد وما لم يكن منها واقعا موقع المفرد فلا محل له فقد علم حكم الصلة من هذه القاعدة ولا حاجة
بنا الى اخراج رواية في عين المسئلة بعد دخولها تحت القاعدة الكلية وكذا اعتماده في ان الاسناد
الواقع في جملة الصلة لم يقصد لذاته على ما في الهروي في اول بحث الفصل والوصل يغني عن ذلك
شرح التلخيص المطول لمولانا سعد الدين التفتازاني رحمه الله اقراه لو لم يجد نص الهروي على
ذلك كان يتردد في الاسناد الواقع في مثل الذي قام ابوه هل هو مقصود لذاته او لغيره وهذا مع ان
الصلة لم تؤت بها الا لتتميم جزئية الموصول وتعريفه فلم يقصد بما اشتملت عليه لذاتها بل قصدت
لغيرها وهو الموصول وهل هذا الا كالجمود على النقلية في امر لا يحتاج اليه فيه بل يدركه الفطن باول وهلة و
لا يشك فيه ثم كون اسناد الصلة لم يقصد لذاته منصوص في كتب النحاة مشهور وما اظن الهروي
اخذه الا من شرح الكافية للرضي الاسترابادي فانه كان كثير الاعتماد عليه وبالله التوفيق بقي ههنا
بحث وهو ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي ان يستثنى من ذلك
الجملة التي تقع صلة لال اما على القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول
بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت معلمة ذات مضارع كما يقول الاخفش وابن مالك مثل
قوله لا تبعين الحسب لذلك المنذر بيرانها فانه فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب
لوقوعها موقع المفرد فتامله قال وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا اقول العقيلي بضم العين
وفتح القاف قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب اللذين في لغة طي مشهور يقولون نصر اللذون امنوا

على الذين

على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا ونقلها بعضهم عن عقيل انتهى واللذون يكتب بلامين بخلافه في لغة الرتبة
البنا في جميع الحالات والسر فيه انه في حال بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول وشابهه لهما على القول
بان تعريفه في الذي بالصلة فاثروا اعدام ظهورها خطا في حالة البناء واظهروها في حالة الاعراب لان شبهه
الحرف انتفى كذا قيل قال ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لانهما ومكان بناء على قول
ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح واخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها اقول يستشكل هذا الكلام
هذا الكلام بان ما ذكره يقتضي ان ذكره في معرض الاعتذار عن ابي البقاء بما يدفع التناقض الوارد عليه وليس ذلك
اعتذارا بل يكاد ان يكون ترجيحا لوقوع التناقض فان جملة يكذبون اذا كانت صلة لها فلا محل لها ودعوى مع
ذلك عند ابي البقاء لكان فيكون لها محل وهذا هو التناقض وجوابه ان مقصود المصنف ان ابا البقاء يريد
ان الصلة مجموع قوله كانوا يكذبون غير انه اطلق اسم الكل على الجزء مجازا فقال ان يكذبون صلة باعتبار انه
هو الذي ينسبك المصدر منه ومن ما فلا تناقض حينئذ الجملة التابعة قال التابعة لما لا محل له اقول
هذا استشكل بان التابع هو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون للمتبوع محل من الاعراب فان
قلت لعله اراد التبعية اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن المبحوث فيه
لا يجدي شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات و
عيون ان الجملة الثانية لها محل لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم في نحو جاء زيد وذهب عمرو ان الثانية لا محل
لها من الاعراب لكونها معطوفة على المستانفة فاستعملوا اللفظ الموضوع للتابع المصطلح عليه قال
الجمل التي لها محل من الاعراب قال في ترجمة الجملة الاولى واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك
فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر اقول اضمار القول
لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون الجملة في محل رفع على انه نايب عن الفاعل ويجوز ان يقدر
مقول لك كذا فيه فيكون في محل نصب قال بناء على ان الجملة الانشائية لا يكون خبرا وقد مر ابطاله
اقول يشير الى ما قاله في الجملة الرابعة المجاب بها القسم من ان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر
الذي هو قسيم للانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة
الكلام وقد اسلفنا ما حرره بعض المتاخرين في ذلك وان الانشاء الواقع خبر المبتدا لا بد من صرفه بالتاويل
عن الانشاء فراجعه الجملة الثانية قال فالحالان متداخلان اقول التداخل ان يكون الحال الثانية حالا
من ضمير في الحال الاولى والترادف ويطلقون عليه التعدد ان يكون الحالان لشيء واحد فاذا جعل يلعبون
ولاهية حالين من الضمير في استمعوه فهما من قبيل الترادف والتعدد واذا جعل يلعبون حالا منه ولاهية

حالين من الضمير في استعموه فيهما من قبيل الترادف والتعدد واذا جعل يلمعون حالا منه ولاهية حالا من الضمير
في يلمعون فهما من قبيل التداخل قال اذ لا تقترن الخبر بالواو اقول حكى الرضي وقوع اقتران الخبر الافعال
الناقصة بالواو ولكنه قليل قال وقولك ما تكلم فلان الا قال خيرا كما تقول ما تكلم الا قائلا خيرا وهو استثناء
مفرغ من احوال العامة محذوفة اقول الحالية في المثال المذكور ظاهرة وانما ينظر في امثال ما نعمت عليه الا
شكرا فان المقصود منه لزوم تعقب مضمون ما بعد المضمر لما قبلها كما في الشرط والجزاء في قولك كلما انعمت
عليه شكر وجعل الاحالا لا يفيد هذا المقصود واقرب ما يخرج عليه ان يقال المعنى ما انعمت عليه الا مقدرا
شكره بعد ذلك والمقدر اسم مفعول على ان المراد المقدر من الله تعالى فيلزم وقوع متعلقه اذ كل ما قدر
الباري جل وعلى وقوعه وقع حتما فلما كان غرض المتكلم الاخبار بانه كلما انعم على زيد شكره ولم يتخلف
شكره اياه بعد انعامه عليه لزم ان يكون الانعام واقعا في حال تقدير الله تعالى شكر المنعم عليه اذ
لولا تقديره لذلك لم يقع فبوقوع الشكر بعد الانعام علم المتكلم ان انعامه كان واقعا في حال التقدير
المشار اليه فاخرج الكلام على هذه الصورة ولو جعل الحال مقدرة على معنى ما انعمت على زيد الا وهو حال
كونه مريد الشكر اي في حال كونه انا مقدرا الشكره فانه لا يلزم حصول المعنى المراد اذ وقوع الانعام في حال
ارادة العبد المنعم عليه الشكر وفي حال تقدير العبد المنعم لذلك لا يلزم منه وقوع الشكر ولابد لجواز تخلف
الارادة الحادثة عنهما وجواز وقوع الامر بخلاف ما يقدره العبد والله تعالى اعلم قال وقول الفرزدق بايدي
رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت فلان تقدير العطف يفسد المعنى اقول لان مراد
الشاعر مدح هؤلاء الرجال بان شجاعتهم حملتهم على عدم اغماد سيوفهم الا بعد الاثخان بحيث تكثر القتلى
فلو جعل ولم تكثر القتلى عطفا على لم يشيموا كان المعنى وصفهم بامرين احدهما عدم اغماد السيوف
والاخر عدم كثرة القتلى بسيوفهم مع سلها وذا غير ممدوح عند الشجعان فيفسد المعنى وقد تقدم
انشاد هذا البيت في الكلام عليه في الباب الاول في حرف الواو وابدينا هناك وجها ينتفي به فساد المعنى
فراجعه قال وقول كعب رضي الله عنه صاف بابطح اضحى وهو مشمول واضحى تامة اقول هذا عجز بيت صدره
شجت بذي شبم من ماء محنية وقبل هذا البيت تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت كانه منهل بالراح معلول
تجلو تكشف والعوارض جوانب الاسنان التي في عرض الفم جمع عارض وذي ظلم صفة لمحذوف اي عوارض
فم ذي ظلم بفتح المعجمة ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من قولك انهلته اذا اسقيته السقي الاول
والمعلول من عللته اذا اسقيته السقي الثاني والراح الخمر وشجت مزجت والضمير عائد الى الراح وذي شبم صفة
محذوف اي ماء ذي شبم اي بارد والشبم البرد والمحنية بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وكسر النون و

تخفيف

تخفيف المثناة التحتية منعطف الوادي والجمع المحاني والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والمشمول
الذي تضربه ريح الشمال حتى تبرده وحاصل المعنى انها تظهر عند ابتسامها اسنانا ذات ماء وبريق
كانها خمر ممزوجة بماء بارد خالطت ريقه وانما ادعى المصنف ان اضحى تامة لعدم دخول الضحى لوجود الواو
في الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان يكون خبرا لما سلفه من ان الخبر لا يقترن بالواو وقد حكينا عن الرضي ان ذلك
يقع قليلا فلا يمتنع حينئذ ان يكون ناقصة الجملة الثالثة قال الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب
عن الفاعل اقول انما الكلام في جملة لا يراد بها لفظها فان التي يراد بها ذلك في حكم المفرد وليس الكلام فيه
فاذن لا معنى لقوله ان لم تنب عن الفاعل فان ما هو باق على حكم الجملة لا تنوب عنه قال احدها باب الحكاية
بالقول اقول هذا من الطراز الاول فان المحكية بالقول مرادا بها لفظها فحكمها حكم المفرد قال والثاني
نوعان ما معه حرف التفسير كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وقولك كتبت
اليه ان افعل اذا لم تقدر الباء الجارة والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها اقول مورد التقسيم
يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب فيجب
ان يكون وقوعها مفعولا موجودا في كل باب على الابواب الثلاثة التي جعلها اقساما وقد جعل احد نوعي
الباب الثاني من تلك الابواب هو ما معه حرف التفسير لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون مفعولا فكيف
يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسما مما هو مفعول وله محل قال وقوله رجلان من مكة اخبرانا انا رأينا رجلا
عريانا يروى بكسر ان فهذه الجملة في محل نصب اتفاقا اقول اصل رجلان رجلان بضم الجيم سكن تخفيفا
كما يقال عضد في عضد واشار بقوله يروى بالكسر الى انه روي بفتحها وانه لم يحك ما هو بصدده لانه حرف مصدر
مقدر اي بانا رأينا وما بعدها في تاويل المفرد وانظر هذا الاتفاق مع ما ذكره بعد عن الزمخشري في قوله تعالى
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين من ان الجملة الاولى اجمال والثانية تفصيل لها فهي مفسرة
لا محل لها قال المصنف وهو الظاهر فان قلت هذا في تلك الآية خاصة قلت هو جار في صور المسئلة فنقل
الكلام اليه لما يشابهها من الاشكال قال ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال
رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني اقول فرق صاحب الكشاف
بين صاحبي الآيتين حيث اقترنت جملة القول في الاولى بالفاء ولم تقترن بها في الثانية بانه اريد بالنداء في الاولى
ارادة النداء فكانه قيل هو اراد نوح النداء فقال واريد في الثانية نفس النداء فلم تعطف جملة القول بل
جاءت مفسرة للاولى وقد سبق في الباب الاول في حرف الفاء الكلام معه في الآية الاولى فراجعه قال
كقوله الم تر انى يوم جو سويقة بكيت فقالت لي هنيدة ما ليا والاصل مالك اقول فحكى قولها بالمعنى

ويحتمل ان يكون مراده استفهامه عن حال نفسها اي ما وقع له حتى يكت فلا يكون حينئذ من قبيل ما ذكره
المصنف وفي القاموس الجو الهواء وما انخفض من الارض وداخل البيت واليمامة وثلاثة عشر من مواضع غيرها و
وفيها ايضا وسويقة كجهينة موضع وهضبة وجبل بين ينبع والمدينة وموضع بالسيالة وموضع ببطن مكة
وبنواحي المدينة يسكنها ال علي بن ابي طالب رضي الله عنه وموضع بمرو وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد
فانظر ماذا اراد في البيت والله اعلم **قال** وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه ان يدعو في
معنى يقول **اقول** في هذه الاية اشكال معروف وذلك انه تعالى قال اولا يدعو من دون الله ما لا يضره اي
انه لم يعبده وما لا ينفعه اي ان عبده ذلك هو الضلال البعيد اي عن الصواب فنفى الضر والنفع عن
الاصنام ثم قال يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وفي هذا اثبات الضر والنفع للاصنام واجيب ان الثاني
اخبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها التي كان
يعتقد وقوعها حين عبدها **قال** مثله في قول عنترة يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بئر في
لبان الادهم غير رواه عنترة بالضم على النداء **اقول** وهو ترخيم على الفتح يجعل الباقي اسما مستقلا او
ولا ينوي المحذوف فمن جاء الضم والمعنى يقولون يا عنتر وامامن رواه بالفتح فيحتمل ان يكون هكذا ايضا اي
رخما الاسم لغة من ينوي ويحتمل ان يكون مرخما غير منادى وقع ترخيمه للضرورة وعلى هذا الاحتمال فلا حكاية
بل الدعاء على ما به وعنتر مفعول يدعون والاشطان جمع شطن بفتحتين هو الحبل وقال الخليل الحبل
الطويل واللبان بالفتح على ما جرى عليه اللبب من الصدر واللبب هو ما يشد على صدر الدابة ليمنع الرحل من
الاستيخار **قال** الثالث قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو ا تقول زيد في الدار فلك ان
تقدر زيد مفعولا اولا وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدا او
خبرا على الحكاية **اقول** لم يتعرض المصنف في هذا الكتاب لشرح الحاق القول بالظن في العمل على
التفصيل ولا باس بان نتعرض اليه فنقول لغة سليم ان القول يلحق بالظن مطلقا اي سواء وجدت
الشروط الاتية او بعضها او لم يوجد شيء منها فيقولون قلت زيدا قائما ويخص الشهيرة الكثر من غير سليم
هذا الالحاق بمضارع مخاطب مفردا او غيره مذكرا او غيره وهل يشترط كون هذا المضارع حالا او لا رايان
ويشترط ايضا ان يكون بعد استفهام اما متصل نحو ان تقول زيدا قائما او منفصل بظرف كقوله ابعد
بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام دوام البعد محتوما او بجار ومجرور نحو في الدار تقول زيدا جالسا او
باحد المفعولين كما في قوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا والاستفهام قد يكون بالهمزة كما
مثلنا وقد يكون بغيرها كقوله متى تقول القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما ثم هذه الشروط

ليست

ليست شروطا لوجوب اجراء القول مجرى الظن بل هي شرط لجوازه فلك مع توفرها ان تعمله عمل الظن ولك ان
تحكي فان فقدت الشروط او بعضها تعينت الحكاية الا عند سليم ثم هذا القول الملحق بالظن في العمل ان معناه
خصوصا او الاعتقاد مطلقا حكي بعضهم الاول عن ظاهر كلام سيبويه وقال الاندلسي لو كان بمعنى الظن لم
يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتقول اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد
علما كان او ظنا **قال** وتبع الزمخشري اعمله التقدير المذكور **اقول** قال في المفصل ومن المواضع ما يحتمل
المفرد والجملة فيجوز فيه اتباع ابهامات شئت نحو قولك اول ما اقول اني احمد الله ان جعلته خبر المبتدا فتحت
كانك قلت اول مقولي حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا هذه عبارته **قال** والصواب خلاف
قولهما **اقول** لما قرر في المتن وسلطان قولك اني احمد الله اذا كان محكيا بالقول كان معمولا للقول وكذا كل
محكي بعد القول الا ترى ان قولك اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق والذي اعجبك هو نفس المقول الذي
هو ان عمرا منطلق واذا وجب ان يكون القول هو في المعنى متعلقه كان التقدير المثال اول اني احمد الله
واول افعل تفضيل وهو لا يضاف الا الى شيء هو بعضه فيكون الاخبار بقولك ثابتا او موجودا عن اول
اني احمد الله واوله باعتبار حروف الهمزة وباعتبار الكلمات اني فيكون الاخبار بثابت او موجود في المعنى
عن الهمزة او انا اي اول حروف هذا القول او اول كلماته موجود وليس مراد المتكلم هذا بل غرضه ان يخبر بان اول
اقواله احمد الله تعالى فاذن الوجه الصواب هو ان يقال القول عام يقع على الحمد وغيره فيكون الاول مضافا
الى قول عام يشمل الحمد وغيره واخبرت بان ذلك اعلى قولك اني احمد الله اي اول اقوالي هذا القول هو اني احمد
وعلى هذا فلا حاجة للخبر محذوف بل يكون اني احمد الله هو الخبر ووجب ان يكون جملة لانك اخبرت عن اسم معناه جملة
هذا معنى ما قال ابن الحاجب او توجيها ومناقضا المصنف **قال** الرابع قد تقع الجملة بعد القول محكية به و
اي نوعان محكية بقول اخر محذوف كقوله تعالى ماذا تامرون بعد قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم
لان قولهم ثم عند سجودهم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا ارجه واخاه **اقول** الاية التي فيها قال الملا من
قوم فرعون انما هي في سورة الاعراف وهي قوله تعالى قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم يريد ان يخرجكم
من ارضكم فماذا تامرون قالوا ارجه واخاه وهذه هي التي ارادها المصنف وليس فيها سهو وانما هي في سورة
الشعراء والتلاوة فيها قال للملا حوله ان هذا الساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تامرون هو
استاذنا الشيخ رحمه الله سهو في التلاوة كما سهى في انه سورة الواقعة اي قوله تعالى يطوف عليهم ولدان
مخلدون باكواب واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون
وحور عين فقال في اوائل الباب الخامس في المثال الخامس عشر من الامثلة التي يخرج فيها على ظاهر اللفظ ولم

ينطق في موجب المعنى حصل الفساد ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله يطاف عليهم بكاس
من معين والانسان محل النسيان **قال** وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثر لومي وما
عندك **اقول** هذا نصف بيتان من مشطور السريع المكشوف والضنك الضيق في كل شيء المذكر والانثى
ضنك كرم ضنكا وضناكة وضنوكة ضاق كذا في القاموس **قال** وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى
اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا اذ كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت
مقالتهم مدلولا عليها بجملة الانكار لان محل الانكار هناك محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالقول
الثاني **اقول** يعني فتخرج بذلك عما نحن فيه لان الكلام الان فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه محكية وقد
المصنف في هذه الاية الكريمة في الباب الخامس في تراجم الحذف حيث ترجم عما حذف المفعول وتكلما عليها
هناك بما فيه منازعة له في عدم جعلها محكية بالقول الثاني فانظره **قال** قد يوصل بالمحكية غير محكي
وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا **اقول** قوله هذا احد اقسام المدرج عندهم وهو ان يذكر الراوي عقب
سوقه للحديث النبوي كلاما لنفسه او لغيره فيرويه من بعده متصلا فيتوهم انه من الحديث ومن المدرج
قسم اخر وهو ان يكون عنده متنان باسنادين فيرويهما باحدهما وقسم اخر وهو ان يسمع حديثا من جماعة
مختلفين في اسناده او متنه فيرويه عنهم باتفاق ولا يبين الاختلاف وللخطيب في ذلك مصنف مستقل **قال** ومنه و
كذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستانفة لا تقدير لها قوله **اقول** وقع في الكشاف
ما نصه ثم قالت اي بلقيس وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها
كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورات ثم ذكرت بعد ذلك حديث الهدية وما رات من
الراي السديد وقيل هو تصديق من الله تعالى لقولها وقد يتعلق الساعون في الارض بالفساد بهذه
الاية ويجعلونها حجة لانفسهم ومن استباح حراما فقد كفر فاذا احتج له بالقران على وجه التحريف فقد جمع
بين كفرين الى هنا كلامه فقد اثبت ابتداء من الجزم بان وكذلك يفعلون محكي بقولها فتكون الجملة في محل
نصب واستانفه والاستيناف الذي ذكره المصنف حكاه الزمخشري تابعا لبعضهم وكان الاول
هو المرتضى عنده وقد يقال بان الاول هو الراجح لان التاسيس خير من التاكيد اذ قولها وكذلك يفعلون
كالتذييل لكلامها السابق والتقرير له **قال** وقد اجتمع وقوع خبر كان وان والثاني من مفعولي باب
ظن جملة في قول ابي ذويب فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل **اقول** ثم ترد في
ظن تنصب المفعولين الذين اصلهما المبتدا والخبر كما في قول الشاعر زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ
من يدب دبيبا وكما في بيت المتن الا ان ثاني المفعولين فيه جملة وهي كنت اجهل فيكم وفي الاخر مفرد وهو قوله

شيخا

شيخا وخبر كان جملة اجهل وخبر ان شريت الحلم الى اخره وشريت هنا بمعنى اشتريت لا بمعنى بعت **قال**
ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا
ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسألون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسالت عنه
ونظرت فيه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول اي من حيث المعنى
طالبة له على معنى ذلك الحرف **اقول** هذا الكلام وان كان ابن مالك قاله وغيره مشكل لان هذه الجملة
اما ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تعدى الى المفعول بنفسه فجعلت الجملة
الواقعة في محله منصوبة باعتبار المحل واما ان تجعل في محل جر باعتبار ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به الفعل
المذكور وكلاهما غير ثابت اما الاول فلان هذا تركيب مقيس ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد اسقاط
الجار ليس بمقيس واما الثاني فلان ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملا فيما بعده ملزوم في هذا المحل التعليق
وحرف الجر لا تعلق عن العمل والاظهر ان يجعل المعلق فعلا علميا محذوفا دل عليه المذكور فتكون الجملة في
محل مفعول الفعل العلمي المقدر اولم يتفكروا ويعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى طعاما
يسألون ايان يوم الدين واظن ان ابن عصفور رحمه الله لحظ الاشكال الذي قررناه فادعى انه لا تعلق
فعل غير علم وظن حتى تضمن معناهما اي معنى احدهما لكن التضمين لا ينقاس وما قلناه اولى لانه حذف
لدليل وهو مقيس لا يتوقف على السماع **قال** الاسم المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل
متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال **اقول** الذي عليه المحققون هو القول الثاني وهو انها
متعدية الى مفعول واحد وان الجملة الواقعة بعده حال قال التفتازاني او بدل وبيان بتاويل المصدر اي
سمعت قول زيد قائلا كذا او قوله كذا قلت يلزم عليهما حذف ان الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف
او جعله بمعنى المصدر من غير سابك في البين فيها ليس من الاعراب المعروف ومثله ليس بمقيس عند المحققين
قال وما يهمون فيه في انشاده واعرابه ستعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم للتقاضي غريمها
اقول يهمون بفتح حرف المضارعة وعين الفعل جميعا نحو يغلطون وزنا ومعنى وماضيه على هذا
وهم بالكسر كغلط ومصدره الوهم بالفتح كالغلط وفي الصحاح وهمت في الحساب اوهم وهما اذا
غلطت فيه ووهمت في الشيء بالفتح اوهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره انتهى وهو مخالف
لما ارتكبه المصنف من وهم الذي اشار اليه في الانشاد والاعراب فنحو اي الاولى وجعلها مبتدا **قال**
والصواب فيه نصب اي الاولى على حد انتصابها في اي منقلب ينقلبون الا انها مفعول به لا مفعول مطلق ورفع
اي الثانية مبتدا وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية **اقول**

يجوز ان يكون النصب في الاول على انها مفعول مطلق نظرا الى ان الدين مصدر بهم محذوف الزائد واالا صل تداين واما اذا كان النصب على انه مفعول به فالدين اسم لما يوجد في الذمة لا مصدر **قال** واضطرب في ذلك كلام الزمخشري الحاضرة **اقول** في تفسير سورة هود من الكشاف فان قلت كيف جاز تعليق البلوى قلت لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واسمع ايهم احسن صوتا صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم وقال في تفسير سورة الملك فان قلت من اين تعلق قوله ايكم احسن عملا بفعل البلوى قلت من حيث انه تضمن معنى العلم فكانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا واذا قلت علمته ازيد احسن عملا ام هو كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه كما تقول علمته هو احسن عملا فان قلت اتسمي هذا تعليقا قلت لا انما التعليق ان توقع بعده ما يسد مسد المفعولين جميعا كقولك علمت ايهما عمرو وعلمت ازيد منطلق الا ترى انه لا فصل بعد سبق احد المفعولين بين ان يقع ما بعده مصدرا بحرف الاستفهام وغير مصدر به ولو كان تعليقا لافترقت الحالان كما افترقا في قولك علمت ازيد منطلق وعلمت زيدا منطلقا هذا كلامه بنصه والاضطراب عليه لائح كما ذكر المصنف واشار اليه الطيبي حاكيا لغرض صاحب التقريب وحكى عنه استشكال وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا قال وانما تقع موقع المفعولين جميعا مثل علمت ايهم خرج لان المعنى علمت جواب الاستفهام ولا يقدر مثله في علمت ايهم خرج اذ لا تقول علمت جواب هذا الاستفهام قلت وقد كنت لحبت عن هذا الاضطراب الذي يلوح في كلام الزمخشري عند قراءة هذا المحل من المغني على بالديار المصرية في سنة ثمان عشرة وثمانمائة بانه يحتمل ان يكون مراده بالتعليق المذكور في سورة هود ليس التعليق المصطلح عليه وهو الاعمال في المحل المانع منع من الاعمال في اللفظ وانما المراد به تسليط فعل البلوى على الاستفهامية بحسب المعنى بحيث يكون بينهما ارتباط واتصال معنوي ولم ار قبل القائل لهذا الجواب احدا تعرض اليه ثم رايته تبينا في اثناء كتابتي لهذا التاليف عن والد في شرح اليمني على الكشاف ما نصه اثبت التعليق المعنوي ولم يثبت التعليق الاصطلاحي اكتفاء بذكره في سورة الملك فلا تناقض والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال انتهى وهذا عين ما كنت قلته اولا ولله الحمد والمنة وقد حاول الطيبي رفع الاعتراض بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة هود محذوف والتقدير ليبلوكم فيعلم ايكم احسن عملا ويكون المراد بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب عنه وهو العلم بالكناية بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه كالنظر والسمع واما في سورة الملك فلا حذف ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم كانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا وامتنع التعليق لانه انما يكون حيث يقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وهنا سبق المفعول الاول وهو المضمر المنصوب فامتنع القول بالتعليق والزمخشري اختار في هذا

الموضع

الموضع التضمين وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه الاشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال ولما قال صاحب الانصاف التقريب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا فضعف بانها اذا وقعت مفعولا اول في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي لننزعن من الفريق الذي يقال في حقهم ايهم اشد كما هو مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتاويل اي ليعلمكم الفريق الذين يقال في حقهم ايهم احسن عملا وقد انصف صاحب الانصاف حيث قال التعليق عن احد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذي اختاره الزمخشري وهذا النوع عشبه فيه يدرج ويعرف كيف يدخل ويخرج له انتهى كلام الطيبي قلت حاصله ان اتيه هو حذف فعل العلم منها ولم تضمن فعل البلوى معنى العلم ولم يحذف فعل العلم منها فيسال عن وجه التخصيص واما جوابه عن استشكال وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا ففيه نظر والتاما وقع في كلام الزمخشري من تعليق النظر البصري والاستماع فقد قال الرضي ان الاستفهام تقع بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت فعلقه **قال** واستدل ابن عصفور بقول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب موجعات **اقول** وجه الاستدلال ان قوله ما البكا جملة مستانفة استفهامية علق عنها ادري فهي في محل نصب وعطف على هذا المحل موجعات بالنصب وقد نازع المصنف في تعيين هذا الشاهد لذلك على ما ذكره في المتن ولا يخفى ان كلام ابن عصفور نص القول بصحة التعليق لفعل الدراية وان المصنف لم يرده وقد وجدت في المختصر المتداول بهذه البلاد المسمى بالوافي ما يقتضي ان دري لا تعلق مع ذلك انه بعد ان ساق افعال القلوب وخصائصها ذكر ان افعال الاشتباه لا تعدد نصب الجزئين وعد منها دري فاقتضى ذلك ان لا تثبت لها شيء من خصائص الافعال القلبية ومنها التعليق وانما شاركتها في نصب جزئي الاسمية خاصة وقد راج على هذا المختصر على ما يشتمل من الواضحات عن مدرسي هذه البلاد واستشكل بقول من قال من العرب لهم كحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها من حيث ان يدري من هذا الكلام معلق وقد قال صاحب الوافي ما يقتضي انه لا تعلق وغفل عن قوله تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وقوله تعالى وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين وقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وقوله تعالى قل ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا وقوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وقوله تعالى القارعة ما القارعة وما ادراك ما القارعة وقوله تعالى وما ادراك ما هيه وقوله تعالى وما ادراك ما الحطمة وعن النبي صلى الله عليه وسلم وما يدريك لعل الله اطلع

معناه واية الملك ضمن فيها فعل البلوى صح

على الولى بر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وكذا علق عن قوله نهيروا وما ادري وسوف اخال ادري اقوم
الحصن ام نساء وقول عمر بن ابي ربيعة فوالله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمار ام بثمان اراد ابسبع
والشواهد على تعليق ذلك كثيرة جدا والنص عليه موجود في التسهيل وغيره وقد مر لنا قريبا ان الرضي
صرح بان الاستفهام يعلق كل فعل بعد فعل يقبل معنى العلم وعدمه وذلك [illegible] وحينئذ فما في الجمود
على قول صاحب الولاية واطراح كلام غيره من الائمة مع اعتضاد رايهم بافصح الكلام ونصيحه والتوفيق
بيد الله تعالى **الجملة الرابعة قال** المضاف اليها ومحلها الجر **اقول** لا ينبغي ان تنتظم هذه في سلك
الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقة لا يكون في معنى المفرد بل يكون واقعة
موقعه والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقة وكيف وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تاويل الاسم قال ابن الحاجب
لان المضاف اليه في المعنى محكوم عليه لانه منسوب اليه لان غلام زيد في معنى زيد له غلام او مالك
غلاما وهو كلام فاذا قلت قمت حين قام زيد فالمعنى حين قيام زيد فلم تضف في الحقيقة الا الى المفرد
دون الجملة وقد انشد ابن جني في الخصائص لقول طرفة بجفان تعتري نادينا من سديف حين هاج
الصنبر الجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتعتري نادينا اي تغشي محلنا وناديه والسديف سنام
البعير والناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة فباء موحدة ساكنة فراء هو البرد
ثم قال ابن جني في توجيه ذلك كان حقه اذا نقلت الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه
قدر الاضافة الى الفعل يعني المصدر كانه قال حين هاج الصنبر يعني انه نقل الكسرة في الوقف الى
الباء الساكنة وسكنت الراء هذا اغرب من الغرايب فان الصنبر لا شك في كونه فاعلا بهاج لكنه غيره
بالكسر نظرا الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى هذا الفاعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك ينزل اللغز
الذي نظمته قديما وهو قولي ايا علماء الهند اني سائل فمنوا بتحقيق به يظهر السر اري فاعلا بالفعل اعرب
لفظه بجر ولا حرف يكون به الجر وليس بمجاز ولا بجوار ولا عن الخفض فالاذان للبحث مضطر فهل من
جواب عندكم نستفيده فمن بحركم ما زال يستخرج الدر قلت وقد استشهد الجوهري ببيت طرفة
على ان الصنبر بكسر الباء شدة البرد فجعل الكسرة اصلية لا منقولة وجوز ان يكون الباء ساكنة
في الاصل ولكن حركت بالكسر للضرورة وعلى هذا فلا لغز اللغز عليه وانما نظمته مرارا ببيت طرفة اعتمادا
على توجيه ابن جني المتقدم وبالله التوفيق **قال** وكقول الشاعر وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب **اقول** المخاطب في هذا البيت هو النبي صلى الله عليه وسلم وقد انشده
صاحبه بين يديه وهو سواد بن قارب المذكور فيه والمراد بمغن مغنيا فاقيم الظاهر مقام المضمر والفتيل

ما يكون

ما يكون في شق النواة وهو يقال لما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب على المصدر اي بمغن اغناء
ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا **قال** ولا شاهد في هذا البيت **اقول** انما ياتي به بعينه فيقتضي
تحريكه على وجه آخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسما ليكون محذوفا اي يوم لا يكون فيه ذو شفاعة بمغن فالاضافة الى جملة
فعلية والباء زائدة في الخبر على قوله اذا اعدت لا يدري له الا ذلم لكن ما عجلهم اذ اجتمع القوم الجمل وقد انشد المصنف
بيت سواد بن قارب في النوع السابع من الجملة السادسة من الباب الخامس وذكرنا هناك ان جواب ابن عصفور لا
ياتي فيه كما ذكرنا **قال** وزعم المهدوي شارح الدريدية وليس بالمهدي المفسر المقري ابن جني في ولمت راح
في الملبين الحجيج المازمان ومنى لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى
جملة وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشيء لما قدمنا في اسماء الزمان
اقول كل المهدويين منسوب الى المهدية بلد من بلاد المغرب والنسبة اليها كذلك على غير القياس والدريدية
هي القصيدة المقصورة المنسوبة الى ابي بكر بن دريد واولها اما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال
الدجى واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضى والملبين هو جمع ملب وهو من
يقول لبيك الحاضرة اي التلبية في حج او عمرة والحجيج اقام والمازمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة
مكان ضيق بين جمع وعرفة ومنى قرية بقرب مكة تذكر وتصرف سميت بذلك لما يمنى بها من الدماء وقيل ان جبريل لما اراد
ان يفارق ادم قال له تمن قال اتمنى الجنة فسميت بمنى لامنية ادم كذا في القاموس وما رد المصنف كلام
المهدوي على ما قدمه في اسماء الزمان يعني به كونها تضاف الى الجمل ظروفا كانت او اسماء وفيه نظر اذ لا يلزم
من ثبوت هذا الحكم في اسماء الزمان ثبوته في اسماء المكان الا ترى ان اسماء الزمان تضاف كلها الى
الجملة واسماء المكان لا تضاف منها الا حيث نعم يتوجه السؤال عن سبب البناء على راي المهدوي فانها غير
مضافة عنده اصلا وانما هي بمعنى مكانا اي الى مكان قام فيه المازمان ومنى **قال** اية بمعنى علامة
فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرفة **اقول** وجه ذلك بعضهم بان الاية بمعنى العلامة مشابهة لكون
الوقت صار تصارت علما لحادث اخر كقوله اتيتك طلوع الشمس فصار طلوعها اية الاتيان وعلما
فمن ثم عوملت معاملة اسماء الاوقات في جواز الاضافة الى الجملة واشتراط الفعلية والتصرف في الفعل
كونه مثبتا او منفيا مما يحال على السماع **قال** كقوله باية يقدمون الخيل شعثا **اقول** هذا صدر بيت
عجزه كان على سنابكها مداما اقدام الخيل تقديمها وشعثا جمع اشعث وهو المغبر الراس والسنابك
جمع سنبك كقنفذ وهو طرف مقدم الحافر والمدام الخمر يعني ان اطراف مقدم حوافرها دامية حمر كانها صبغت
بخمر وضمير يقدمون ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت قبله وسيلة **قال** كما قال اية ما تحبون

الطعام اقول هذا الحديث الموعود بابانته وصدره الا من يبلغ عني تميما اطلب من يبلغ عنه رسالة الى بني تميم وكان
قائلا اي علامة يعرفون فقال يعرفون بعلامة حبهم للطعام وبنو تميم يعيرون بشدة الشره في الاكل والمحبة
للطعام والحرص عليه ويقال لهم سر الدخان قال هو غير ثابت في قوله بابنية ما كانوا اضعافا ولا عزلا اقول
بل هو ثابت بان يكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها والمعنى بابنية كونهم لا اضعافا ولا عزلا
قال وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة وبكل صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه
اقول هذا القول مع ضعفه خارج عن فرض المسألة في كون ذو مضافة الى الجملة قال ومن شواهده قوله الا من
لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح اقول المسالمة ترك الحرب والجنوح الميل ويكون اما تامة فمنكم
متعلق بها وجنوح فاعلها وللخلاف متعلق به واما ناقصة فجنوح اسمها ومنكم خبرها وللخلاف متعلق به او
بجنوح وتقديم المعمول في كلا الوجهين على المصدر من التوسع في الظرف واضافة لدن الى الجملة اشارت
به عن عنده والذي من شواهد ذلك ايضا قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب
وقد انشد المصنف عجز هذا البيت الاخير في الباب الاول في فصل عند من حرف العين المهملة قال قال خليلي
رفقا اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا اقول اللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات جمع عرصة وهي
كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء والعهود جمع عهد وهو المنزل الذي لا يزال القوم اذا انتأوا عنه رجعوا
اليه قال ولهذا قال في قوله من لد شولا الى اتلائها ان تقديره من لدن ان كانت شولا ولم يقدر من لدن كانت اقول الشول
بفتح الشين المعجمة النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية الواحدة
شائلة وما انشده المصنف بعض بيت وتمامه فالى اتلائها مصدر اتلت الناقة اذا اتلاها ولدها اي من زمن كونها
شولا فالى زمن كونها متلوة باولادها قال والسابع والثامن قوله وقائل كقول قرانا الرجال ينهض منا من عن
الكهول والشبان وقوله واجبت قائلك كيف انت بصالح حتى ملكت وملني عوادي اقول مراد الاول ان الاستغاثة
بهم من حيث اسرع كهولهم وشبانهم الى الاغاثة ومعنى ينهض يقيم يقال نهض نهوضا اذا قام وانهضته اذا اقامه
والكهول جمع كهل قال الجوهري هو من الرجال من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب وفي القاموس الكهل من وخطه الشيب
ورايت له بجالة او من جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الى احدى وخمسين انتهى وقد كنت في زمن الشبيبة
وقفت على فصل لبعض اللغويين ذكر فيه صفات الانسان التي تختص باطلاقها عليه بحسب الازمنة المختلفة
فقلت ناظما لها اضبط لصفات الادمي وضبطها لمتلفظ راقتنيه بديعا جنين اذا ما كان في
بطن امه ومن بعد يدعى بالصبي رضيعا فان فطم فالغلام لسبعة كذا يافعا للعشر قوله مصعا
لا خمس عشر الحزور سمة لتسع فيها تسعة صنيعا ثم الى خمس وعشرين حجة ببلاك دعاه الفاصلون

جميعا ومن يدعى بالمنطط لانها ثلاثين فاحفظ لا تعد مضيعا ومن الحد الاربعين وبعده بكهل الى
الخمسين فارع سميعا وشيخ الى حد الثمانين فارعه بها ثم هم الكمات سريعا ومالك كهل اي شيخ والصدر
الملل والملال كالسلم والسامة والعواد جمع عائد من العيادة وهي زيارة المريض وليس كان تعلك انشاء ينبغي ان يعيد
البيتان اللذان انشدهما المصنف على ما قيل ابا هو بصدده لان الجملة التي اضيفت اليها كمل في قوله قابل
مرادها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه الجملة الخامسة قال الواقعة بعد الفا او اذا جوابا لشرط
جازم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كالجملة في قولك ان تقم اقم ومحلا كالجملة في قولك ان جئتني اكرمتك مثال المقرونة
بالفا من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم ويذر عطفا على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اقول الذي يظهر لي كما تقدم ذكره في الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها ان جملة
الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفا او لم تقترن وسواء كانت جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط
غير جازم لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه
مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين لافادة انعقاد السببية واللزوم بينهما فيكون
مضمون اولهما سببا في وقوع مضمون الثانية وفي الاخبار بها او يكون مضمون الثانية لازما لمضمون
الاولى على ما اختاره بعضهم وكان الداعي لهم الى جعل جملة الجواب فيما ذكره المصنف ذات محل هو المحافظة على
توفر ما تقتضيه ادوات الشرط من الجزم اما لفظا او محلا وجوابا ان توفر ذلك انما يصح فيما يقبله والجملة ليست قابلة
هنا لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل لانها ليست واقعة في موقع المفرد كما قدمناه ثم الذي في كلام
الجماعة في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وقد صرح المصنف قبل هذا في الثالث من التنبيهات
الذي ذكرها عقيب الكلام على الجمل الابتدائية من الجمل التي لا محل لها حيث حكى عن المبرد في نحو ان قمت اقوم انه
على اضمار الفا فقال وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل
الفا المقدرة وما بعدها وصرح به ايضا فيما يأتي بقريب حيث قال وقيل عطفا على محل الفا وما بعدها وهو واضح
بل صرح في اقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول الجميع وسياتي الكلام عليه وهذا الذي ذكره الجماعة
بما يحمل على ما فيه وذلك لان الفا وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدر بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه
في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض بان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفا وما بعدها وانما الواقع مجموع
الجملة التي لا محل لها من الاعراب وانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى انها لو وقعت جوابا لشرط غير جازم لا محل
لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع انه يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر
ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك فقس ولعل ما قاله المصنف من ان الجزم محكوم به لما

بعد الفاء فلا وجه له فان الجزم لا محل له في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها وقال الزمخشري في قوله تعالى
ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم انه نكفر قرئ بالنون مرفوعا
عطفا على محل الفاء الا جواب الشرط انتهى كلامه فجعل المحل في حال الجزم محكوما بالجزم للفاء او ما دخلت عليه وفيه نظر
وان جعل ما بعد الفاء في محل رفع فمشكل ايضا اذ الجملة المرفوعة المحل انما يكون خبرا او تابعا لمرفوع او مبتدا او فاعلا
على الخلاف في الاخيرين ولا شيء يمكن اعتباره ههنا فان قلت يحتمل ان يكون خبر مبتدا محذوف اي فاخفاكم
هو خير لكم فالاخفا خير لكم ولم يرد على ذلك فظاهره انه ليس ثم شيء محذوف ولو سلم كون هذه الجملة خبر مبتدا
محذوف كما ذكره السائل لم يصح عطف نكفر عليه لعدم الرابط وتقديره متكلف لا داعي اليه واعلم ان بعض
العصريين من اصحابنا البصريين حاول الجواب عن الاشكال الذي اورد على ادعائهم كون الجملة الجزائية ذات
محل بانه انما كان هذا نشا من ان معنى قولهم الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي تحل المفرد محلها انه لو اتى بمفرد
موضع تلك الجملة بقي التركيب بحاله صحيحا اذ لو قلت جاء زيد يضحك وضاحكا وليس في اسمه لا فهم والا انخلف في
المحكية مع القول والمعلق عنها وانما معناه انه يحل محلها المفرد مع تغير التركيب تغيرا ما او مع تغير المعنى
الا انه لا يشترط بقاء الكلام على حاله مع ما ذكرت فاذا قلنا ان جاء زيد فهو مكرم كان معناه اكرام زيد مترتب
على مجيئه فيما يأتي هذا كلامه قلت يظهر ان منشا الاشكال ما ذكره ليس بظاهر صادق بل منشاه تصريحهم
بان كل جملة ذات محل لا بد من صحة حلول المفرد محلها وكل من خبر المبتدا والحال والنعت وغيره مما حكموا على الجملة
فيه بانها ذات محل يصح وقوعه مفردا وليس النظر الى خصوصية التركيب وصحة بقائه على حاله لاخطا واما قوله
والا انخلف في المحكية مع القول والمعلق عنها ففيه ان ما ادعاه في جملة الشرطية وقد علمت ما عليه وهذا مبني على
ما ظنه وقد فهمت ما فيه وعلى ما قررناه من انه لا بد من صحة وقوع المفرد في موضع الجملة ذات المحل لا انخلف في
المحكية والتي المعلق عنها وذلك لان كلا منهما مفعول به وهو يقع مفردا بلا شك الا ترى انك تقول قلت
كلاما وعرفت زيدا واما ما تعلق به من كلامهم على الوجه الذي قرره فنقض له كون من جملتي الشرط والجزاء
ذات محل من الاعراب دائما وهو باطل نقض له ان تحل كل منهما الرفع ولا ريب في اضلاله فان قلت ان
كان الامر على ما ذكر من ان جملة الجزاء لا محل لها اشكل جزم الفعل في نحو قوله تعالى ويذرهم وقوله تعالى ونكفر
عنكم من سيئاتكم فماذا توجيه قلت يحتمل ان يوجه بانه مجزوم بحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه اي
وان تفعل ذلك نذرهم وان تفعلوا ذلك نكفر عنكم فالمعطوف من جملتا الشرط والجزاء جميعا لا الفعل الجزاء وحده
حتى يقال عطف على المحل فتأمله **قال** والفاء المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها **اقول**
هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان وقد انشده المصنف في الصدر في امر الكلام على الجملة

ادخال اللام م

لحاسنة التي نحن نتكلم فيها وانشده ايضا في الباب الاول في فصل اما بالفتح والتشديد وفي فصل اذا
وانشده في الباب الخامس في تراجم حذوف وحينئذ حمل على حذف فاء الجواب وانشد البيت المذكور في ترجمة الامور التي تكتسبها
الاسم بالاضافة من الرابع **قال** ومنه عند المبرد نحو ان تقت اقوم وقول زهير وان اتاه خليل يوم مسألة يقول
لا غائب مالي ولا حرم **اقول** لك في قول زهير الرفع عطفا على المضاف من قوله نحو ان تقت اقوم والجر عطفا على
المضاف اليه والمراد بالخليل هنا الفقير المحتاج وليس المراد به الصديق والمسألة مصدر سأل يقول
سأل يسأل سؤالا ومسألة ويروى مسغبة موضع مسألة وعلى هذا انشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم
بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره اي لا غائب مالي ولا عندي
حرمان ويحتمل ان يكون معطوفا على خبر ما لحقا تأويله باسم مفعول او على حذف المضاف اي مالي غائب ولا محروم
او ولا ذو حرمان ويحتمل ان يكون خبرا لمبتدا محذوف هو ضمير يعود على المال اي لا غائب مالي ولا هو حرم على التاويل
باسم المفعول او على حذف مضاف كما مر والعطف على هذا او على الاول من عطف الجمل او المفردات ولا ينبغي جعل
حرم على تقدير انه خبر عن المال او معطوف على خبره باقيا على مصدريته مرادا به المبالغة من غير تاويل ولا حذف كما في
قولها فانما هي اقبال وادبار لان مقام المدح يأباه اذ لا يلزم من نفي الحرمان البليغ نفي مطلق الحرمان وهذا الثاني هو
المطلوب **قال** وهو احد الوجهين عند سيبويه **اقول** الضمير في قوله هو عائد الى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا
بالفاء مقدرة وهذا الوجه سكت المصنف عن نقله عن سيبويه فيما تقدم حيث تعرض لهذه المسألة بعد ذكر الجملة الابتدائية
في ثالث التنبيهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل خلاف انها استئنافية ام لا **قال** وحينئذ فلا يجزم ما عطف
عليها **اقول** لان الفعل مرفوع لفظا وليس في محل جزم فلا سبيل الى جزم ما عطف عليه فان قلت ما هذه الفاء التي
قدرتها فلا نجزم قلت هي الفاء الداخلة على جواب الشرط وذلك لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيدا حين
لقيته فانا اكرمه على ما صرح به الرضي وغيره فان قلت لكن هذه الجملة فعلية تصلح ان تجعل شرطا فيمتنع الفاء قلت هي
خبر مبتدا محذوف اي فهو لا نجزم ما عطف عليه والجواب مستتب على حد ما قالوه في ومن عاد فينتقم الله منه **قال** ويجوز
ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني اكرمه **اقول** لانه قد فرض ان هذا الفعل المرفوع ليس في مركزه الا
فانتفى المحذور المانع من التفسير وهو عمل ما بعد اداة الشرط فيما قبلها اذ المفسر ما ليس بعد الاداة البتة بل
هو واقع قبلها تقديرا وهاتان المسألتان مرتبتان على الخلاف بين سيبويه والمبرد منعا وجوازا وقد
اسلف المصنف ذكرهما في اوائل الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب في ثالث التنبيهات الذي
اشرنا اليها انفا **قال** ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا
لجاز ضرب غلامه زيدا **اقول** يعني واللازم باطل عند سيبويه وغيره من الجمهور بيان الملازمة ان نحو هذا التركيب

مبني على ان الفاعل وقع في موضعه مقدما على المفعول وقد التبس بضمير يعود اليه فجواز هذا التركيب يلزم منه جواز عود
الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو باطل فلو جاز فيما وقع في موضعه ان ينوى غير ذلك الموضع لامكن انتفاء المانع المذكور
بان ينوى بالفاعل التأخير عن المفعول فينتفي عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فيزول المانع فيجوز هذا التركيب ولم يقل به
سيبويه ولا غيره من الجمهور **قلت** هذا في التحقيق غير وارد على سيبويه لانه انما منع كون اقوم مرفوعا بكونه اذا وقعت اقوم
واقعا موقعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفاء المانعة من الجزم على خلاف الاصل لا سيما وتقديرها يوجب تقدير
مبتدا ويكون اقوم خبرا عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر الى تقدير الفاء **فان قلت** حمل الشيء على محله على خلاف
الاصل فهو مشترك الالزام **قلت** لكن ترجح مذهب سيبويه بالتزام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا
وهو ان كون الجواب محذوفا **فان قلت** هل ما اختلف فيه عند سيبويه والمبرد من توجيه هذه المسئلة ثابت
مع جوازها في الاختيار او هو مع القول باختصاصها بالضرورة **قلت** صرح بعض المتأخرين من الائمة على
جوازها في السعة وصرح بعضهم بانها لا تجوز الا في الضرورة وظاهر كلام اخرين منهم ابن الحاجب جواز المسئلة
لا على ان المرفوع مؤخر من تقديم كما يقوله سيبويه ولا على اضمار الفاء كما يقوله المبرد بل على ان الشرط اذا كان
ماضيا ووقع الجزاء مضارعا فلك فيه الوجهان الرفع والجزم اما الجزم فظاهر واما الرفع فقال الرضي هو لاجل
وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل **فان قيل** فيه نظر لان كلا منهما في حال السعة وهذان الوجهان
مختصان بالضرورة قال والاولى ان يقال لما لم يظهر ان تضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لتخلل الماضي
بينها وبين معمولها فلما لم تعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لشي واحد وهو الشرط تقديرا كما تجزم
ساير الجوازم شيئا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا في النهي **قلت** وهما مشترك في ذكره في سورة تلك التي قدمناها من
ان جملة الجواب لا محل لها اصلا اذ غاية ما يلزم عليه في بعض الصور كون حرف الشرط انما عمل في شي واحد وهو
فعل الشرط وليس بمستنكر لما تقدم ونقل الرضي عن الكوفيين ان رفع الجواب في مثل ان اتيت اقوم واجب
لان جزم الجواب عندهم انما هو على الجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب ففي كلام المصنف تعالى الله على
جواب الشرطية وقد تقدم التنبيه عليه مرارا **قال** قيل ولهذا جاز نحو ان قام زيد ويقعد اخوك على اعمال
الاول لو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم العطف على الجملة قبل ان تكمل **اقول** يعني ان القائل ان هذا الملزوم
واللازم باطل لانه لا عطف على شي الا بعد ان يتم قبل الاتيان بالعاطف **قلت** وهو منتقض من وجهين
احدهما ان اللازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدل به منه والثاني ان قضية هذا الاستدلال ان يكون
المعطوف ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل المجزوم لفظا معطوفا على
الفعل المجزوم محلا وفاعل هذا الفعل المجزوم وهو الفاعل الاتي معطوفا على الفاعل الواقع بعده وهو اخوك

فقد وقع

فقد وقع هذا القائل فيما فر منه وكان المصنف رحمه الله لم يقصد هذا الدليل لما ذكرنا او لغيره فاورده على سبيل
الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض **قال** قرا غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكون **اقول** واما
ابو عمرو فقرا بالنصب عطفا على المنصوب وهو اصدق **فان قلت** المنقول ان المصاحف اتفقت على كتابة
هذا الحرف بغير واو وقرآءته **قلت** لعلها حذفت اختصارا في الخط كما وقع في كثير من المواضع وان كان ذلك
خارجا عن مصطلح اهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا **قال** ويسمى العطف على
المعنى **اقول** نظرا الى ان كون المعطوف عليه جوابا انما هو بحسب المعنى لا من حيث اللفظ لوجود الفاء المانعة من
الجزم فلاحظ اسقاطها وجزم الفعل الواقع بعدها على انه جواب التحضيض امر منظور فيه الى المعنى **قال**
ويقال له في غير القران العطف على التوهم **اقول** يعني يوهم ان ما هو موجود ليس بموجود وانما اجتنبت هذه العبارة
في القران رعاية للادب وحفظا من الاتيان بما يوهم امرا غير لائق **قال** ومحل الجزم لان جواب التحضيض يجزم
بان مقدرة **اقول** هذا قول الاكثرين ومذهب الخليل وسيبويه ان جزمه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى
ان الشرطية كما ان اسماء الشرط جزمت لذلك ومذهب السيرافي والفارسي انه بالطلب لنيابته مناب الجازم
الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وقد مرت هذه
الثلاثة المذكورة مقررة في الباب الاول في حرف اللام في اثناء الكلام على اللام العاملة للجزم **قال** وعلى هذا
فيضاف الى الضابط المذكور او جواب طلب **اقول** يعني وعلى هذا القول يترك الاقتصار على قولنا او لا الواقعة
بعد الفاء وانا جوابا للشرط جازم فيضاف الى الضابط المذكور او جواب طلب النصب عطفا على قولنا في ذلك
الضابط جوابا للشرط جازم **قال** ولا تقيد هذه المسئلة بالفاء لانهم انشدوا على ذلك قوله فابلوني بليتكم
لعلي اصالحكم واستدرج نويا **اقول** يعني ان هذه المسئلة وهي مسئلة جواب الطلب لا تتقيد بالفاء الداخلة
على المضارع المنصوب بان مضمرة بعدها بدليل انهم انشدوا على ذلك هذا البيت وليس فيه مضارع منصوب
وابلوني بهمزة قطع اي اعطوني من قولك ابليته معروفا اذا اعطيته والبلية الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية
عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت او تحفر لها حفرة وتترك فيها الى ان تموت واستدرج
معناه ادنو على التدريج شيئا فشيئا اي انوى وهي الجهة التي يريدها المسافر ولكنه قلب الالف ياء وادغمها
في ياء الضمير وهي لغة هذيل والشاعر هذلي كما صرح به المصنف في اقسام العطف حيث اعاد انشاد هذا
هناك يقول اعطوني ما قتلتم منه لعلي اصالحكم باعطائي اياها وادنو جهة سفري التي قصدتها بركوبي لها
قال وقال ابو علي عطف استدرج على محل الفاء الداخلة على لعل وما بعدها **اقول** فعلم بذلك ان هذه
المسئلة غير مقيدة بالفاء الداخلة على المضارع المنصوب وان الحكم المذكور هو العطف على محل الفاء وما

بعد ما ثبت مطلقا سواء دخلت الفاء على مضارع منصوب كما في فاصدق واكن او دخلت على غيره كما في هذا
البيت فانها دخلت فيه مقدرة على جملة اسمية لا على مضارع قلت لكن في ادعاء تقدير الفاء نظر وذلك لان
الطلب لا يلزم ان يجاب البتة حتى تحمل في الاسمية الواقعة بعده في البيت انها جواب وان الفاء مقدرة بل يجوز
ان يكون هذه الاسمية استينافا بيانيا وذلك انه لما قال البلونة بلبسكم قدر انه قيل لم تفعل ذلك فقال
لعلي اصالحكم فان قلت فيشكل اذن جزم استدرج اذ لا مجزوم قبله يعطف عليه لا لفظا ولا تقديرا قلت
لا نسلم انه مجزوم بل هو مرفوع والجملة معطوفة على خبر لعل وهي اصالحكم وتسكينه للتخفيف لا للجزم كما في
قوله تعالى وما يشعركم بسكون الراء على قراءة ابي عمرو قال وبعد فالتحقيق ان العطف في الباب من
العطف على المعنى لان المنصوب في تاويل الاسم فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم اقول قد سبق نظير
قوله وبعد فالتحقيق مرات وتكلمنا عليه في حرف الفاء من الباب الاول والتقدير واقول ايضا بعد ذلك تتمة
فالتحقيق كذا او معنى كلامه ان العطف فيما نحن فيه من قبيل العطف على المعنى وذلك لان المقدرة وصلتها
معطوف على مصدر متصيد من الفعل السابق في محل الطلب اي ليكن تاخير منك فتصدق مني واذا كان
كذلك فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم وقد علمت انه لا مجزوم على هذا التقدير لا لفظا ولا محلا قلت وقد سبق
في الباب الاول في حرف الفاء ان المنصوب بعدها منصوب بان مضمرة وانها مع صلتها في موضع رفع بالابتداء
والخبر محذوف على ما حققه الرضي فالذي في محل الجزم ليس الفاء والاسم المفرد كما يوهمه حتى يستشكل وانما الجزم
محكوم به لمحل الفاء وما بعدها وهو جملة فهو في ذلك كما لو وقعت في جواب الشرط الجازم على راي الجماعة وفيه ما مر في
قول المصنف لان المنصوب في تاويل الاسم فتامل لان المأول بالاسم هو ان وصلتها لا الفعل المنصوب
وحده الجملة السادسة قال ومن مثل المنصوبة المحل ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا
اقول لما كان تكون بمحل في الايات المذكورة اولا وهي لا تقع فيه من قوله تعالى من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه وترجعون
فيه من قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه ولا ريب فيه من قوله تعالى انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه تابعة في
الاعراب لما قبلها من المفردات من اظهار استغنيا عن ذكرها اسقاطا واحدا ثم اردفها بما هو محتمل للتبعية
وغيرها ولهذا انفصل عن سوق المثل المتقدمة وغير الاسلوب ومعنى يكون لنا عيدا يوم يكون نزولها عيدا
اي يوم سرور قيل هو يوم الاحد ومن ثم اتخذه النصارى عيدا ويحتمل ان يكون المراد بالعيد السرور العائد و
لهذا يقال يوم عيد فيكون معناه تكون لنا سرورا وفرحا عليه فضمير يكون عائد الى المائدة والاحتياج الى
التقدير الذي في الوجه الاول جعلت كانها نفس الفرح والسرور والاسناد مجازي قال ونحو
فهب لي من لدنك وليا يرثني وذلك فيمن رفع يرث اقول الذين قرأوا بالرفع من السبعة غير ابي عمرو

والكسائي

والكسائي ويجوز على قراءتهما ان تكون الجملة صفة لوليا ويجوز ان تكون مستانفة فهو من قبيل المحتمل ولهذا
نظمه المصنف في هذا السلك ولكنه لم يصرح باحتمال غير الوصف فكان ذلك لظهوره ومعنى يرثني يصلح لان
يوحى اليه ولم يرد ان نفس النبوة تورث قال واما من جزمه فهو جواب للدعاء اقول الجزم قراءة ابي عمرو والكسائي
اي ان تهبه لي يرثني قال ابو البقاء والرفع على الصفة اقوى لان سؤاله وليا هذه صفته والجزم لا يحصل هذا
المعنى وقيل الجزم اولى والرفع محمول على الاستيناف لا على الصفة لئلا يلزم انه لم يوهب له ما طلبه لموت يحيى
في حيوة زكريا عليهما الصلاة والسلام قال ومثل ذلك ارسله معي ردءا يصدقني قرئ برفع يصدق
وجزمه اقول بالجزم قرأ حمزة وعاصم على انه جواب ارسله وبالرفع قرأ الباقون اما على ان الجملة صفة كقوله ردءا و
العون اي عونا مصدقا او على انها حال من ضمير الغائب اي ارسله مصدقا فيتعدد الحال اذ ردءا حال ايضا من الضمير
المذكور ويحتمل الاستيناف ومعنى تصديقه لموسى عليه الصلاة والسلام اعانته اياه بزيادة البيان في مقام
وعداه انما احتاج لا ان يقول له صدقت فان التصديق بهذا المعنى لا يحتاج الى الفصل فصاحة قال وقال
ابو البقاء في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة الاصل فهي تصبح والضمير للقصة
وتصبح خبره او تصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا محل له اذن اقول جعل ابو البقاء جملة تصبح الارض
مخضرة محتملة لان تكون ذات محل من الاعراب وان لا تكون كذلك على التقديرين المذكورين وسترى ما فيه قريبا وانما لم
تنصب تصبح جوابا للاستفهام الواقع قبله لامرين احدهما ان يكون الاستفهام بمعنى الخبر اي قد رايت فلا يكون
له جواب والثاني ان ما بعد الفاء انما ينصب اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤية المخاطب لانزال الماء ليس سببا
لاخضرار الارض وانما السبب انزال الماء هذا المعنى كلام ابي البقاء ايضا قال والثاني تقديره الفعل المعطوف
على الفعل المخبر عنه به ولا محل له اقول يعني مع ان الامر بالعكس في المخبر به ذو محل قطعا فيلزم ان يكون المعطوف
عليه ذات محل ولا محل له من كلام المصنف جعل ما التزم الفعل اي تقديره الفعل فالبارز المحتمل في كلامه يجوز فان
المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف ايضا كذلك وانما المخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ
الجزء قال وجواب الاول انه قدر الكلام مستانفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في وتشرب
اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب وذلك لما قصده من ايضاح الاستيناف واما لانه لا استيناف الا
على هذا التقدير واللازم العطف الذي هو مقتضى الظاهر اقول يعني ان النحاة قالوا في لا تاكل السمك وتشرب اللبن
ان رفع تشرب على الاستيناف والتقدير وانت تشرب انما ارتكبوا هذا التقدير لاجل امرين اما القصد منهم
التقريب بايضاح الاستيناف للسامع لا لان تقدير المبتدأ شرط للاستيناف واما انه لا استيناف
الا بهذا الشرط ولولا ذلك لكان العطف الذي هو مقتضى الظاهر لازما اذ هو مع عدم التقدير ممكن بان يجعل

لتشرب مجزوما عطفا على تأكل المجزوم وفي كلام المصنف اشياء منها ادخال اللام في جواب ان الشرطية وقد سلف
كثيرا ومنها تسليمه لابن البقاء تقدير ضمير القصة مرفوعا ولا يعلم ان احدا اجازه ومقتضى المنع قائم لعدم الدليل
عليه لو حذف اذ الخبر مستقل ليس فيه رابط ولهذا منعوا حذف عائد الموصول اذا كان في الصلة ضمير اخر يصلح
للربط كالضمير الاول في قولك مررت بالذي مررت به في داره اذ لو حذف لم يقم عليه دليل واما حذفه منصوبا
في مثل قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء فللضرورة بالنصب ضرورة الفضلات مع قيام
الدليل عليه وهو ان الناسخ لا يدخل على اداة مجازاة كما مر ومنها تجويزه ان يكون مراد النحاة ان الاستيناف
لا يكون الا على تقدير مبتدا وفيه نظر لاطلاقهم القول بان مثل تشرب مستانف ولو قدر معه المبتدا محذوف
لم يكن مستانفا الا على تقديره وحمل الكلام على ان مرادهم بكونه مستانفا انه بعض كلام مستانف بعيد و
لو سلم لزمهم تقديره لا حاجة اليه ومنها الاستدلال على ان مرادهم ذلك بانه لو لم يقدر مبتدا لزم العطف
الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر لان لزوم العطف انما هو عند قصد المشاركة كما اذا قصد ان الشرب
منهي عنه كالاكل في المثال المتقدم واما عند انتفائها فيما اذا قصد بان يكون الغرض من الثاني افادة معناه على طريق
الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب وليت شعري ماذا يصنع
المصنف بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقل هو عنهم في الباب الاول في حرف الواو
ان يعلمكم مستانف ايمكن ان يقال فيها لو لم يقدر مبتدا اي وانتم يعلمكم الله لزم العطف الذي هو مقتضى
الظاهر **قال** ويجب على هذا ان يدعى ان الفاء في ذلك وفي نظايره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد اخلصت
لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه
اقول يعني انه يجب على هذا الذي قررناه من ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الواحدة ان يدعى كون الفاء مخلصة
للسببية كما نص عليه ابن الحاجب لتصيير الجملتان في حكم جملة واحدة وان الفاء خرج عن العطف لئلا يخرج
المعطوف عن القاعدة المقررة في انه في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله وهو محذور كما ان الفاء قد اخلصت
لمعنى السببية في جواب الشرط فلا يصح جعلها للعطف اذ لا يعطف الجواب على الشرط وكذا في نحو احسن
اليك فلان فاحسن اليه لئلا يلزم في هذا عطف الانشاء على الخبر **قال** ويكون ذكرهم لها ابقاء للعطف تجوزا
او سهوا **اقول** يكون اما مرفوع على الاستيناف او منصوب على انه معطوف على المتقدم اي ويجب على
هذا ان يدعي اخلاص الفاء للسببية وان يكون ذكرهم الفاء للعطف اما تجوزا بان يكون قد اطلق على فاء السببية
كونها عاطفة لمشابهتها في الصورة للعاطفة او سهوا بان يكون غرضه ذكر السببية فسهى فذكر العطف
واقول كل ذلك لم يكن لم يتجوزوا ولم يسهوا بناء على ما قاله الرضي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة

والصلة

والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها بمعنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا او
بعقب ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفى بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاول
سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي
بعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذي يزول الجبال ولا ازول انا اذ المعنى الذي تتقرر بعدم زوال الجبال
الجبال انا فههنا تساوي الواو والفاء وثم بحصول التعلق المعنوي مع الاقتران المعلوم من قرينة الحال كما في
قولك الذي قام وقعدت هند انا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوي مع الاقتران اذ لا دليل عليه ولو
وجد الدليل لجاز كما تقول الذي قام وقعدت هند عنده تلك الحال انا الى هنا كلامه وفيه ما يخرج الجواب
على الاشكال الثالث الذي اورده المصنف على ابن البقاء مع عدم القول بتجوزه او سهوه اذ المعنى في الاية
الم تر ان الله يعقب انزاله من السماء ماء اصباح الارض مخضرة ولكن الرضي قصر التعلق المعنوي
في مسئلة العطف بالواو على الاقتران نظرا اذ لا مانع من قيام قرينة تدل على التعقيب او التراخي فيكون
التعلق المعنوي مع ما سبق في الفاء وثم تقول الذي قام وقعدت هند بعقب تلك الحال انا وكذا
الذي قام وقعدت هند مع التراخي من تلك الحال انا فهذا تعدد على ما خص بالتقدم في الفاء وثم سواء من غير فرق
قال ومما يتخرج على هذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل
نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان القول مجموعهما وكل منهما
جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتامله **اقول** هو مما يتخرج الجواب على اشكال
اورده على صاحب التلخيص حيث يقول لمثل قال قائلهم رشوا زادها لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما
خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع ان الاولى لا محل لها فضلا عن الثانية فكيف يتأتى كون التابع لا محل لها مع
انها محكية بالقول فهي محل نصب على المفعولية واجيب بان نفي المحل عنها انما هو باعتبار كلام المحكي عنه اذ
هي فيه استينافية ومن هذه الجهة وقع التمثيل وهذه الاجابة باطلة لان كلام الجملتين على الانفراد لا محل لها الا في
كلام الحاكي فلانها جزء الحاكي وذو المحل هو المجموع لا جزؤه ولانها في كلام المحكي عنه فظاهر فاذا صح التمثيل بلا اعتبار
غير انا اقول الذي ينبغي اعتماده انا اذا وجدنا جملتين متعاطفتين بعد القول كما في المثال الذي اورده المصنف
لم نثبت القول بانهما في محل نصب بناء على ان المقول هو مجموعهما لان هذا جزم بلا اسناد كما يجوز هذا الوجه
يجوز وجه اخر وهو ان يكون المحكي عنه قال عبد الله منطلق على حدة من غير ان يكون قد عطف احدى الجملتين
على الاخرى ومع قيام هذا الاحتمال لا يتاتى الجزم بل نقول يجوز ان يكون المقول مجموعهما على الصورة المحكية
والمحل للمجموع لا لشيء من اجزائه ويجوز ان يكون كل من الجملتين مقولا على حدة بطريق الاستدلال قال والاوضح

كلام الحكاية بتقدير عامل آخر يحكى به الثانية فيكون كل من الجملتين في محل نصب ولا سبيل الى القطع باحد الاحتمالين
الابدال قال وجاز اسناد نقال الى الجملة كما جاء واذا قيل وعد الله حق اقول يعني ان المراد بالجملة لفظها
فيحكم لها بحكم المفرد وهذا الاعتذار فاسد من مواخذة على المصنف فان الكلام في الجمل التابعة على جملتها لا التي
التي لها حكم المفرد فادخال هذا النوع فيما نحن فيه غير مستقيم وقد مر التنبيه على مثله قال فاما ان كان المعنى
ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الذي بدا به الزمخشري
فالجملة استيناف اقول كانه لما كان اخباره بان كفار قومه لا يقولون له الا مثل ما قال للرسل كفار قومهم
من المطاعن والكلمات المؤذية مظنة تاسف وحزن قدر انه قيل اي اعلام فيه ففيه من الوعد له والوعيد لمن
يؤذيه ما يكون مقتضيا لعدم تاسف وحزن فكانت هذه الجملة استينافية وقعت جوابا عن سؤال علة
النهي المقدر قال وقال ابن جني في قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة ٭ وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة
الاستفهام بدل من حاجة واخرى اي اشكو حاجتين تعذر التقائهما اقول تقدم في الباب الاول في فصل
كيف من حرف الكاف انشاد هذا البيت ومر لنا كلام هنالك فراجعه الجملة السابعة قال التابعة
لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة اقول هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام ابوه قام ابوه
فان الفعلية الثانية في محل رفع على انها توكيد للجملة الخبرية فهي تابعة لجملة لها محل وليست في باب النسق ولا في باب
البدل قال والثاني شرطه كون الثانية اوفى من الاولى بتادية المعنى المراد نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى اقول فينظر في
ذلك لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من الاعراب والآية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهو قوله امدكم
بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله تعالى امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون بدل منها
فلا محل لها ايضا وقد يعتذر عنه بان التمثيل في الآية الشريفة انما هو لكون جملة البدل اوفى بالدلالة على
المقصود من الجملة المبدل منها لا لكون الثانية تابعة لما له محل قال وقوله اقول ارحل لا تقيمن عندنا اقول
انشد المصنف هذا الصدر في الباب الرابع في ترجمة ما افترق فيه عطف البيان والبدل وعجز البيت والا فكن
في السر والجهر مسلما ودعوى المصنف ان لا تقيمن عندنا جملة ذات محل من الاعراب ليست جارية على ما اسلفه
من قوله ان نحو مستقيم من قولك قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مستقيم لا محل له وان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول
وكل منهما على انفراده جزء المقول وذلك بعينه آت هنا فان مجموع الجملتين وهما قوله ارحل لا تقيمن عندنا
هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزؤه فلا يكون لها محل على ما سبق والقول بان المراد التمثيل لكون الثانية
اوفى بتادية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات محل كما اسلفنا في الاعتذار بعيد لان المصنف يكون

حينئذ

حينئذ لم يمثل للمسئلة المقصودة بالكلام عليها وانما مثل لشرطها بمثال لبن ولا يخفى ما فيه قال فان دلالة
الثانية على ما اراده من اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى اقول كذا في تلخيص المفتاح واورد
عليه التفتازاني في الشرح المطول انه لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع
للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة واجاب بان
قولك لا تقم عندي صار بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي و
لا يراد الكف عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره هذا كلامه وقد ظهر ما في قوله لا تقيمن لا ارحل لان الاول ثبت فيه
عرف يقتضي كونه حقيقة في اظهار الكراهة للاقامة واما ارحل فليس كذلك قال قيل ومن ذلك قوله
ذكرتك والخطي يخطر بيننا ٭ وقد نهلت منا المثقفة السمر فانه ابدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل
اشتمال اقول جعله من قبيل الاشتمال لان بين نهل الرمح من الدم بالطعن وخطرانه من الملابسة اللزومية والبيت
لابي عطاء السندي وهو من ابيات حماسية والخطي رمح منسوب الى الخط وهو موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب
اليه الرماح الخطية لانها خطران الرمح ارتفاعه وانخفاضه للطعن كذا في الصحاح ونهل الابل اذا شربت الشرب
الاول والمثقفة الرماح المسواة وكون الجملة الثانية بدل اشتمال من الاولى على سبيل التعيين في هذا البيت
لم اقف عليه منصوصا والذي رايته في تنبيه ابن جني على مشكل الحماسة ما نصه وقد نهلت منا المثقفة منصوب
الموضع بقوله ذكرتك الا انه بدل من قوله والخطي يخطر بيننا وذلك منصوب بقوله ذكرتك فصار ابداله منه لما في
الثاني من البيان الزايد على ما في الاول لان الرماح قد تخطر الخطي بينهم ثم لا يكون مع ذلك اطعان يكون تجاولا
من غير تطاعن ثم قال وجاز ان يبدل قوله وقد نهلت منا المثقفة وان كانت جملة من فعل وفاعل من قوله و
الخطي يخطر بيننا وان كانت من مبتدا وخبر من حيث كانت قد تقرب الماضي من الحاضر والحاضر كالاسم ثم قال ويجوز
ان يكون قوله وقد نهلت حالا من الضمير المجرور في بيننا فلا يكون اذن بدلا منه هذا كلامه فقد علمت انه لم يجعل البدلية
متعينة بل جوز الحالية ايضا لكن في جعل صاحب الضمير المضاف اليه بين نظر وكلامه مقتض لان الفعلية انما
تبدل من الاسمية عند وجود المقرب ولم اقف لغيره عليه قال ومن غريب هذا الباب قوله قلت لهم قولوا
اولكم واخركم زعم ابن مالك ان التقدير ليقم اولكم واخركم وانه بدل الجملة من الجملة اقول اورد المصنف هذه الجملة عقب قوله
في فصل القول المتمكن من دعوى كون الثانية تابعة لجملة لها محل ولا يجدي ذلك شيئا فان المجموع هو المقول
فلا محل لشيء من اجزائه كما سبق قال كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك الجنة والاصل نحو
ولا انت ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده اقول انما قال ابن مالك ذلك لانه شرط في عطف المفرد
على المفرد ان يكون المعطوف اهلا في معناه صالحا لمباشرة العامل فالاول كقام زيد وعمرو وفهم صالح لمباشرة

العامل اذ يصح ان يقال قام عمرو والثلثة كقام زيد وانت فانت لا يصلح نفسه لمباشرة العامل اذ لا يصح ان
يقال قام انت لكن العامل مباشر لما هو بمعناه كقمت فحين ثم جعل المعطوف في الامثلة التي ساقها المصنف من
باب عطف الجمل لا المفردات وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في النوع الخامس من الجهة السادسة ذكر هذه المسئلة
ايضا **قال** قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه خبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع **اقول**
فهذا ان الاستثناء راجع الى قوله لست عليهم بمصيطر ويحتمل ان يكون من تولى مبتدأ والاستثناء منه في محل
نصب على الاستثناء وهو راجع الى ما تقدم ثم يحتمل الانقطاع كما الاول والمعنى لست بمستول عليهم لكن
من تولى منهم فان لله تعالى الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم ويحتمل الاتصال اي لست
عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فانت مسلط عليه اي بالجهاد والقتل قال الزمخشري وقيل هو استثناء
من قوله فذكر اي فذكر الا من انقطع طمعك في ايمانه وقوله واستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض قلت الظاهر
على هذا ان الاستثناء متصل لكن يلزم عليه وقوع المفرغ في الايجاب ولا محذور فيه هنا لاستقامة المعنى
والمراد بقوله استثناء مفرغ انه ذكر ان الاستثناء مفرغ من قوله فذكر ففيه حذف مضاف **قال** وقال
جماعة في الا امرأتك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر **اقول** قال ابن مالك في التوضيح حق المستثنى بالا من
كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان او مكملا معناه بما بعده كقوله تعالى انا لمنجوهم اجمعين الا امرأته قدرنا انها
لمن الغابرين ولا يعرف اكثر المتاخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر
ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وابو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره
وقوله عليه الصلاة والسلام ما للشيطان من سلاح ابلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون اولئك
المطهرون المبرءون من الخنا ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ولا تدري نفس باي ارض تموت الا الله اي
لكن الله يعلم وقوله معافى الا المجاهرون اي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون **قال** وليس من ذلك ما مررت
باحد الا زيد خير منه لان الاستثناء مفرغ والجملة بعدها حال من احد باتفاق او صفة له عند الاخفش **اقول**
وقد صرح في اخر هذا الباب ان الاخفش قائل بان الا لا تفصل بين الموصوف وصفته فكيف تكون الجملة الواقعة
هنا بعد الا صفة عنده قلت يمكن ان يجاب عنه بان الضمير في قوله صفة له ليس عائدا الى احد المذكور بعينه
وانما هو عائد الى نظيره كما في قولك لي عليه درهم ونصفه اي نصف درهم اخر فهذه الجملة التي هي زيد خير منه
صفة لاحد محذوف فاحد هو بدل من احد المذكور قبله فلم يفصل الا بين الصفة والموصوف وانما فصلت بين البدل
والمبدل منه وهو عند الاخفش وغيره جائز الا ترى انه قد قال في قولك ما جاءني رجل الا راكب ان راكب صفة
لبدل محذوف اي الا رجل راكب وكذا الكل عنده ولكن هذا التخريج يلزم عليه حذف الموصوف في السعة

ان الصفة

ان الصفة جملة وموصوفها ليس بعضا من متقدم مجرور بفي او من وفيه ما لا يخفى **قال** واختلف في الفاعل ونائبه
هل يكون جملة ام لا الى اخره **اقول** تقدم في اثناء الكلام على الجمل الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي
الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب الم انصافه بهذا كرر ذلك في الباب الخامس في النوع السادس
من الجهة السادسة وفي كلامه وقوع ام معادلة لهل وهي انما تعادل الهمزة وقد تجعل منقطعة **قال** و
اجازهما هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة ومنع الاكثرون ذلك كله فاولوا ما ورد مما يوهمه
فقالوا في بدا ضمير البداء وتسمع ويسير على اضمار ان **اقول** احسن من هذا التاويل في المصراع الذي انشده
ان يقال الذي فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير به وقوله يسير جملة في محل نصب على انه حال من فاعل
راعني والاستثناء مفرغ اي ما راعني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسير وهذا اوجه حسن الاخبار عليه و
راعني افزعني والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهم طائفة من اعوان الولاة ويقال للواحد ايضا شرطي
كتركي وشرطي كجهني سموا بذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس **حكم الجملة بعد**
النكرات والمعارف ومنه حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما اعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماهم
مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه
اولى من ان تقدر الجملة جوابا لاذا لان تكرار الظاهر يعري حينئذ عن هذا المعنى وايضا فلان الجواب في قصة الغلام
قال اقتلت لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا فليكن قال هذه ايضا جوابا **اقول** هذا الفصل برمته
ماخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه فلنورده على ما هو عليه قال انما اعاد الاهل بلفظ الظاهر لاحد امرين احدهما ان
استطعما صفة لقرية فلا بد من ضمير يعود من الصفة الجارية اليها ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم
لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية لا تستطعم حقيقة فلما لم يكن بد من ذكر الضمير
العائد على القرية ولا يمكن ذكر المضاف مضمرا لتعذر اضافة المضمر تعين ذكره ظاهرا والامر الاخر علمنا ان استطعما جوابا
لاذا لا صفة لقرية لانا نقول الظاهر انه صفة لقرية وان قال هو جواب اذا في القول في القصة الاخرى حتى
اذا لقيا غلاما فقتله قال فقال هنا جواب لاذا قطعا ولا يستقيم ان يكون فقتله جوابا لاذا الماضي
الواقع في جواب اذا لا يكون بالفاء قطعا فيه قال واذا كان كذلك فالظاهر ان القصة الاخرى على هذا النمط
في ان قال هو جواب لانهما سيقا سياقا واحدا والثاني ان الاهل لو اضمر لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم
ان مدلول الاول جميع اهل القرية الا ترى انك لو قلت اتيت اهل قرية كذا انما تعني وصلت اليهم فلا خصوصية
لبعضهم دون بعض ومعلوم ان الاستطعام في العادة انما يكون لمن المنازل منهم وهو بعضهم فوجب ان يقال
استطعما اهلها لئلا يفهم انهما استطعما جميع الاهل وليس كذلك هو كلامه قلت او على كل شيء

قال م

الزيد الواقع في الاول اضافته اما على الشق الاول فهو قوله لو قيل استطعمام كان الضمير لغيرها يعني فيلزم عدم
ارتباط الصفة بالموصوف لخلوها عن ضميره فلقائل ان يمنعه بناء على اعتبار الارتباط المعنوي فيه وذلك لان هذا الضمير
المنصوب ليس عائدا الى الاول مطلقا بل الى الاول المقيد باضافته الى القرية المتقدمة الذكر فيحصل الربط بهذا الاعتبار و
سيلة فيه بحث في الباب الرابع في اواخر روابط الجملة بما هي خبر عنه واما على الشق الثاني فهو قوله تعالى ولو قيل استطعماها
لكان على التجوز فلقائل ان يلتزمه ولا ينصره ويكون مثل قوله واسئل القرية والقران العزيز مشحون بالمجاز وهو ابلغ من الحقيقة
باطباق البلغاء فان قلت الظاهر من كلام المصنف وايضا فلان الجواب هي قلت الظاهر انها زايدة وقد تجعل رابطة جوابا
لشرط محذوف اي وايضا ان ادعينا الاولوية فلان كذا فان قلت تقع في بعض نسخ المغني لان الماضي المقرون بالفا
لا يكون جوابا كما وقع في امالي ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضها لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا فما وجهه قلت
وجه ذلك ان الاقتران بالفا يقتضي تقدير قد كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه
قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين وتقدير قد يوجب تحقق المضي فيما دخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصلح اذن لان يكون
جوابا للشرط المستقبل وقد كتب الصلاح الصفدي لشيخ الاسلام تقي الدين السبكي رحمة الله عليه ابياتا يسئله
فيها عن هذه الاية الشريفة ونص الابيات اسيدنا قاضي القضاة ومن اذا بدا وجهه استحيى له القمران ومن كفه يوم الندى
ويراعه على طرسه بحران يلتقيان ومن ان دجت في المشكلات مسائل جلاها بفكر دائم اللمعان رايت كتاب
الله اكبر معجز لافضل مرسل من سائر الثقلان ومن جملة الاعجاز كون اختصاره بايجاز الفاظ وبسط معان ولكنني في الكهف
ابصرت اية بها الفكر في طول الزمان عناني وما هي الا استطعما اهلها فقد نرى استطعماهم مثله ببيان فما
الحكمة الغراء في وضع ظاهر مكان ضمير ان ذاك لشان فارشد على عادات فضلك حيرتي فما لي بها عند البيان
يدان فاجابه رضي الله عنه بان قال قوله استطعما اهلها متعين واجب لا يجوز مكانه استطعماهم لان استطعماهم
صفة القرية في محل خفض صفة جارية على غير من هي له فلو قال اتيا اهل قرية استطعما اهلها فلو حذفت اهلها هنا
وجعلت مكانه ضمير لم يجز فلذلك هذا اولا لسيع من جهة العربية شي غير ذلك اذا جعلنا استطعما صفة لقرية و
جعل لقرية سايغ عربي لا ترده الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما كون الصناعة لا ترده فلانه ليس
فيها الا وصف نكرة بجملة كما توصف ساير النكرات بالجمل والتركيب محتمل الثلاثة اعاريب احدها هذا والثاني ان تكون
الجملة في محل نصب صفة لاهل والثالث ان تكون جوابا لاذا والاعاريب المحتملة منحصرة في الثلاثة لا رابع لها وعلى
الثاني والثالث يصح ان يقال استطعماهم وعلى الاول لا يصح لما قدمنا فمن لم يتامل الاية كما ينبغي ظن ان الضمير
وقع موقع المظهر وغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله لما تعين عندنا الاعراب الاول من جهة معنى الاية ومقصودها وان الثاني
والثالث وان احتملها التركيب بعيدان عن مقاصدها اما الثالث فهو كون استطعما اهلها جوابا لاذا فلانه تصير

الجملة الشرطية

الجملة الشرطية معناه الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وان ذلك تمام معنى الكلام ويجل مقام موسى والخضر عن تجريد قصدهما
لذلك وان يكون معظم طلبهما طعما او شيا من الامور الدنيوية بل كان القصد ما اراد ربك ان يبلغ اليتيمان اشدهما و
يستخرجا كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك العجايب لموسى عليه الصلاة والسلام فجواب اذا قوله لو شئت لتخذت
الى تمام الاية واما الثاني وهو كونه صفة للاهل في محل نصب فلانه يصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث هم ولا يكون للقرية
اثر في ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها الا ترى الى قوله فوجدا فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي
قصد اصلاحه وحفظه وحفظ ما تحته جزء من قرية مذمومة مذموم اهلها وقد تقدم منهم ما وقع من الاباء من حق الضيف
مع طلبهما وللبقاع تاثير في الطباع وكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فقوبلت بالاصلاح لمجرد
الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مؤاخذة بفعل الاهل الذين منهم غادر ورايح فلذلك قلت ان الجملتين يتعين
من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معه الاظهار دون الاضمار ويتضاف الى ذلك من الفوايد ان الاهل الثاني يحتمل
ان يكونوا هم الاهل الاول او غيرهم او منهم ومن غيرهم والغالب ان من اتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع نظره اولا
على بعضهم ثم قد يستقريهم فلعل ان العبدين الصالحين لما اتياهم قدر الله لهما لما يظهر من حسن صنيعه استقراء
جميع اهلها على التدريج ليبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذته بسوء صنيع عباده ولو اعاد الضمير فقال استطعماهم
لتعين ان يكون المراد الاولين لا غير فلذا اتى بالظاهر اشعارا بتاكيد العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها حتى استطعماه
وابى ومع ذلك قابلاهم باحسن الجزاء انتهى كلامه قلت وهذا الاخير مخالف لكلام ابن الحاجب في الوجه الثالث قال و
مثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
اقول فيه استعمال لا غير وقد تقدم منه مواضع واما دعواه ان الواقعة بعد المعرفة المحضة حال لا غير فقد ينتقض
بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع
نصب على الصفة لا يقال ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسايل
قال وانما جاز ان ينتصب هذا النوع من المناديات وان كان غير منكر لان اللفظ الاول لما كان محتاجا الى اللفظ
الثاني لانه الذي يتم معناه ويخصصه اشبه المنادى المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه
وصار بمنزلة قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك سمى النحويون هذا النوع بالمنادى المشبه بالمضاف وقال
الرضي يعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شي من تمامه اما معمول الاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا
واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشي واحد نحو كذا او ساق كلامه
ذلك فقال بانه واما نعت نحو جلا او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال ايا شاعرا لا شاعر اليوم
مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال العبدا احل في شعبي غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقال دارا نخروى

الحسن لغيره وفيما رواه الهروي عن فضل ابن قرة قال لا يتخلى من ذات عرق يا ملكت رحمة الله السلام وكل هذا
ضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم
الفصل كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلثين ظرفا ويا عبدا صالحا في شيء غير باد وتقول
في المعرفة يا حسن الوجه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا
ان يجوز يا حليما لا يعجل القدوس وادارا تخوي الدارسة اي التي اندرست لكنه كره وصف الشيء المعرفة بالمعرفة
بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة
قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل اغفر الذنوب هذا كلامه وفيه ما يرشد الى الجواب على النقض الذي ذكرناه
اولا وفي الكتاب المسمى بلحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام للسكوني ويقول قائلهم يا حليما لا يعجل والصواب
ان يقال لا يعجل لان الاول نزل لا يعجل منزلة الصفة لله تعالى لجنس ذلك منزلة الوجوب لان صفات الله واجبة
والرب سبحانه وتعالى لا يجب عليه تاخير عقاب المذنبين بل ان شاء لفضل له الفضل بتعجيل عقابهم فاخرهم بفضله
وحلمه فيسال العبد بالادب معه تعالى فيقول يا حليم لان الاسم من اسمائه تعالى لا يعجل فليسال التاخير
منه والنقل في هذه المسئلة من كلام العلماء كما ذكرنا كذا قال قال ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما
بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا او
وصفا اقول قد يتوهم ان تجويز المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض لرده على
ابي البقاء تجويزه حالية مستهم البأساء والضراء من الموصول في قوله تعالى ولما يأتكم مثل الذين خلوا من
قبلكم مستهم البأساء الآية بان الحال لا تجيء من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف في كل من الآيتين كلمة مثل
فيشكل المنع في احديهما والاجازة في الاخرى وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجمعة سوغ
الحالية اذ الحال حينئذ كانها من غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في اية البقرة منع من ذلك وقد مر الكلام
في هذه الجملة في الجملة التفسيرية وهي الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ومن ظريف الحكايات التي اتفقت لي اني كنت

حكاية ظريفة

يوما بمجلس شيخنا ابن عرفة وذلك عند قدومه الى الاسكندرية في رمضان من سنة ثلاث وتسعين بالمثناة
نحو الاولى وسبعمائة وانا اقرا عليه درسا في كتاب البيع من مختصره وكان شخص من الطلبة الموسومين بالتشدق
والتكثر بما لم يعط حاضرا في المجلس فمر في موضع من كلام الشيخ عاد فيه ضمير على المضاف اليه فقال ذلك الشخص
بجراءة النحويون يقولون لا يعود الضمير على المضاف اليه فكيف اعدتموه فقال الشيخ رحمه الله على الفور من غير
تلعثم قال الله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ولم يزد على ذلك وفيه من اللطف ما لا يخفى ولا شك ان النحاة لم يقولوا
ما نقله هذا الرجل عنهم وانما قالوا اذا وجد ضمير عوده الى المضاف وعوده الى المضاف اليه فعوده الى المضاف

اولى لانه المحدث عنه ولم يمنع احد منهم عوده الى المضاف اليه قال وقوله والقدام على اللئيم يبني اقول مر في
الباب الاول في حرف الباء انشاد المصنف لهذا الصدر وعجزه فمضيت ثمت قلت لا يعنيني بفتح حرف المضارعة اي
يهمني ومنه قوله عليه الصلاة والسلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه قال لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا
اقول اما كون الانشاء لا يقع حالا فقد مر تعليله في اخر الكلام على الجملة المعترضة وهي الثانية من الجمل التي لا محل لها
من الاعراب واما كونه لا يقع نعتا فقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة
والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما
بمضمون الصلة والصفة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم حصوله قبل ذكر
تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر او طلبية كالامر والنهي و
الاستفهام والتمني والعرض وهو لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها قال ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اقول الاية في سورة النساء قال تعالى ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء فلا تتخذوا منهم اولياء
حتى يهاجروا في سبيل الله فان تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا الا الذين
يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق او جاؤكم حصرت صدورهم ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم وقوله الا الذين
استثناء من ضمير النصب في قوله فخذوهم واقتلوهم لا من المفعول في ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا وان كان
اقرب لان اتخاذ الولي منهم حرام مطلقا بخلاف الكف عن اخذهم وقتلهم فانه قد يجوز لعارض قال ثم اختلفوا
فقال جماعة منهم الاخفش هي حال على اضمار قد اقول نقل الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص عن
شيخه ابي حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا يقدر معه قد بل يجوز ان يخلو منها لفظا وتقديرا
قال ابو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لنقل المصنف عن الاخفش بل اقول هو مخالف ايضا لما نقله المصنف
نفسه في الباب الاول في فصل قد من حرف القاف حيث قال الثالث وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش
على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة
نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك
لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله هذا كلام المصنف في ذلك المحل وهو
مخالف لما ذكره هنا عن الاخفش قال وقال اخرون هي صفة لئلا يحتاج الى اضمار قد اقول هذا مبني على ان الجمل الماضية
الواقعة حالا لا بد فيها من قد ظاهرة او مقدرة وقد عرفت ما فيه قال وقيل بل اشتمال لان المجيء مشتمل
على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين اقول هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء فيمكن بدل الاشتمال لان المجيء
للجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية الكلية قال ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن مقاتلة قومهم لا يتجه اقول

لان قومهم كفار وقتالهم مطلوب والدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا مبني على ان قوله
ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت اي حصرت صدورهم عن قتالكم او قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز
ان يكون القائل بان حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاءوكم وبين ما هو متعلق
وذلك قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم اي جاءوكم كراهة الدخول في القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال
قومهم معكم بل هم ممسكون لا لكم ولا عليكم فيتجه حينئذ الدعاء عليهم بذلك لانه لم يذكر للضيق متعلق بل كانه دعي
عليهم بحرج الصدور وضيقها **قال** ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء **اقول** قد يدعى ان هذا الكلام انما
يستقيم ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شيء اما اذا جعل صفة له استقام المعنى فلا يتجه منع كونه خبرا لان المعنى
حينئذ وكل شيء مثبت في الزبر اي صحايف اعمالهم فعلوه ولا فساد فيه ويرد بوجهين اما لفظا فلانه يلزم
الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو الخبر واما معنى فلان المراد في هذه الآية ما ورد في قوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر ففعلوه صفة لكل شيء وفي الزبر الخبر اي كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا
يغادر صغيرة ولا كبيرة **قال** لان ابا الحسن حكى انه قال لا تذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر **اقول** افاد المصنف هذا
النقل عن ابي الحسن في الباب الاول في فصل لولا من حرف اللام حيث ذكر عن بعضهم في قول المعري يذيب الرعب
منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا انه يحتمل كون يمسكه حالا من الخبر المحذوف ورده بنقل الاخفش انهم لا
يذكرون الحال بعدها لانه خبر في المعنى **قال** ولا الثاني بقول الزبير رضي الله عنه ولولا بنوها حولها لخبطتها **اقول**
هكذا وقع في البيت في بعض نسخ هذا الكتاب وفي شرح الالفية لبدر الدين بن الناظم لخبطتها من الخبطة
وهو وهم وانما هو لخبطتها من الخبط وهو الضرب بليل تمامه كخبطة عصفور ولم اتلعثم اي ولم اتأن يقال تلعثم في
الامر اذا تمكث فيه وتانى وقد انشد على الصواب في كثير من نسخ هذا الكتاب واعلم ان ما ذكره المصنف
من اثبات الخبر في بيت الزبير رضي الله عنه نادر مبني على مذهب الاكثر في ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد
وقع للمصنف في اوايل خاتمة الحذف المذكورة في الباب الخامس من هذا الكتاب ان هذا المذهب مردود اي القول
بوجوب حذف الخبر بعد لولا قال وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا يريد لولا زيد موجود او نحوه واما
الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر ولا يخفى ان الخبر هنا وهو قوله حولها لو حذف لم يقم عليه
دليل فيكون ذكره واجبا على ما ذكره هناك وقد حكم هنا بندور ذكره وسيكون لنا ان شاء الله تعالى عود
الى الكلام في هذه المسألة وبحث مع المصنف في ذلك المحل **قال** واما قول ابن الشجري في ولولا فضل
الله عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدأ والخبر محذوف **اقول** ذكر المصنف في فصل لولا من الباب
الاول قول ابن الشجري هذا ولم يصرح برده وانما قال بعد حكايته هذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفعل

قال ايضا

قال احدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو زارني زيد ساكافيه
او لن انسى له ذلك **اقول** قد يمنع تعيين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذ احتمال الحالية
والاستئناف فيهما على ذلك التقدير ثابت **قال** واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان
سيهدين حال كما تقول سأذهب مهديا فسهو **اقول** من جهة جعل الجملة المقرون فعلها بالسين حالا مع
ما تقرر من ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال ومن جهة انه جعل المعنى سأذهب مهديا فحرف التنفيس للذهاب
وهو في الآية للهداية وقد يجاب عن الاخير بان مهديا وقع قيدا للذهاب الذي فيه تنفيس فيلزم ان يكون فيه
ايضا تنفيس كالمقيد ضرورة اقتران الحال بزمن عاملها **قال** وقوله زمن تعطي والناس يستشفعون بي
اقول هذا صدر بيت عجزه فهل الى ليلى الغداة شفيع وتعيين الوصفية في هذا البيت على تقدير حذف
الواو يحوج الى تقدير رابط اي يستشفعون بي فيه **قال** والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان
مارد لا يسمعون فقد مضى البحث فيها **اقول** ضمير الاثنين من قوله يمنعهما وفيهما عايد الى الوصفية والحالية
واشار بقوله وقد مضى البحث فيها الى ما ذكره في اول التنبيهات التي ساقها اثر الكلام على الاولى من الجمل
التي لا محل لها من الاعراب حيث منع هناك كون جملة لا يسمعون صفة لكل شيطان وكونها حالا واسند منع
البحث في ذلك المحل فراجعه **قال** ولم ير الزمخشري وابو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف
ذلك قال الاخفش لا يفصل بين الموصوف وصفته بالا الى اخره **اقول** مر ذكر هذه المسألة في الباب الاول في حرف
الواو في العاشر من اقسامها حيث ذكر هناك انه لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول مررت باحد الا قائم
نص على ذلك ابو علي وغيره ومر لنا هناك التنبيه على نقض كلام التفتازاني في شرح المفتاح حيث قال
انه لا خلاف في جواز التفريغ في الصفات فليلتفت الى ما ذكرناه **قال** ويشكل على ذلك قوله وقائلة تخشى
علي اظنه سيودي به ترحاله وجعائله فان جملة تخشى علي حال من الضمير في قائلة ولا يجوز ان تكون صفة لها
لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل **اقول** هذا مبني على ان سيودي به ترحاله وجعائله في محل نصب بقائلة
وليس بمتعين لجواز ان يكون محكيا بمحذوف اي تقول سيودي فلا يمتنع حينئذ كون تخشى علي صفة لارتفاع
المانع ومسئلة امتناع وصف الفاعل قبل العمل نص عليها المصنف في الباب الخامس في النوع العاشر من الجهة
السادسة ويودي بالدال المهملة اي يذهب به ويهلكه وترحاله اي كثرة رحلته وانتقاله وهو بفتح التاء مصدر
رحل مخففا لكن للمبالغة والتكثير كالترداد والتجوال من الرد والجول والجعائل جمع جعالة بكسر الجيم او جعيلة كصحيفة
وكلاهما بمعنى الجعل وهو ما يجعل للانسان على امر يفعله **الباب الثالث من الكتاب قال** وقال الكوفيون
الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ **اقول** يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او

او كانه بهو في نحو واز واجا امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفة الحديث لا يحمل على حقيقة ادحكما فلا انفعال
في نحو زيد عندك عمرو هو خالف في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي تتصف بخبرها
ولا يحتاج الى تقدير شيء يتعلق به الخبر **قال** مثال التعليق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم **اقول** قال ابن جني اسند النعمة اليه بطريق الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تادبا
وهو كلام حسن ومراده بالغيبة ترك الخطاب **قال** وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال
النار في جزل الغضا **اقول** هو يصف انتشار الشيب في شعر الراس المسود فالضمير المضاف اليه عائد
على الراس المذكور قبل في قوله اما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى والجزل ما عظم من الحطب
ويبس والغضا شجر **قال** ولا يحسن تقدير الظرف صلة والبدل لا من الضمير المستتر فيه وتقدير له في الارض
المعطوف لذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه تعسف حتى قيل باستناعه ولا يحمل على الوجه البعيد
ينبغي ان يكون سببا التخلص منه مرجحا وبعدا فاما ان يكون موقعا فيما يحوج الى تاويلين فلا **اقول** قد يكون
مراده بالتاويلين اللذين يحوج اليهما هذا التقدير ان البدل في حكم المطروح فيصير الصلة خالية من عائد
فيقال هو وان طرح تقديرا او جودها فلا يضر به طرحه وجوده لفظا فلعل هذا هو التاويل الذي
اراده ولا شك انه يحتاج في الجملة الاخرى وهي قوله وفي الارض اله الى مثل ذلك فجاء التاويلان **قال** ولا
يجوز على هذا الوجه ان يكون في الارض اله مبتدا وخبر لئلا يلزم فساد المعنى ان استونف وخلو الصلة
من عائد ان عطف **اقول** مراده بالوجه الذي اشار اليه تقدير الظرف صلة والبدل من الضمير المستتر فيه و
هذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير الاستيناف لا يختص بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل اله
خبر مبتدا محذوف وفي السماء متعلق به اي وهو الذي هو اله في السماء وجعل وفي الارض اله استينافا اذ
لو جعل الخبر مبتدا محذوف وفي السماء متعلق باله وهو الذي في السماء وجعل وفي الارض استينافا فا
المعنى ايضا **قال** ومن ذلك ايضا قوله وان لسانا شهدة يشتفي بها وهو على من صبه الله علقم **اقول** في
الصحاح الشهد العسل في شمعها والشهدة اخص منه وشين الشهد مفتوحة وحكى صاحب العالم
ضمها والعلقم كل شيء مر وتشديدا وهو لغة همدان بميم ساكنة ودال مهملة والبيت شاهد عليه من
لغتهم تشديدا اي ايضا قال والنفس ان دعيت بالعنف ابية وهي ما امرت باللطف تاتمر **قال** ومثال
التعلق بما فيه رائحة قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر **اقول** البيت الاول
مشطور السريع الموقوف والثاني مشطور الرجز وهو لعبيد بن ماوية الطائي قال الجوهري في قوله اذ جد
النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الى القاف اذا كان ساكنا ليعلم السامع انها حركة الحرف

في الوصل

في الوصل كما تقول هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك في النصب وقال قبل هذا وقد نقرت بالفرس نقرا وهو صويت
يزعجونه وذلك ان تلصق لسانك بحنكك ثم تفتح فتعلق بعضوا ذا بالاسمين العلمين لانا وهما باسم يشبه الفعل
بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد **اقول** ولو قيل ان التعلق باعتبار انا وهما باسم شبيه الفعل لم يلزم محذور
اصلا **قال** ومنها قول سيبويه استدلالا على اعمال فعيل بقولهم حتى شاها كليل موهنا عمل **اقول** شاها استهلها
والضمير للسحاب والكليل الذي حصل له كلال اي اعياء وتعب والموهن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل والعمل
بكسر الميم المطبوع على العمل يصف بذلك البرق **قال** وموهنا ظرف زمان **اقول** هو اسم لوقت مخصوص هو نحو
نصف الليل كما مر وكذا الموهن هو في البيت منصوب على تقدير في اي سبقها برق تعب في هذا الوقت **قال**
وهذا اقرب فان في الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة **اقول** مرجحان لا كلال لا يصح اتصافه
على الوقت حقيقة والقول بالمجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكل للوقت او جعل من كل مسند الى البرق فان الكلال
الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة **قال** قال ابن مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان **اقول**
تقدم في الباب الاول في فصل من حروف الميم انشاد هذا المصراع وقد انشد المصنف في بلغة رحمته بلفظه متعلقا
بالفعل الجامد البيت الذي منه هذا المصراع والبيت الذي قبله وهما وكيف ارهب امرا او اراع به وقد زكات الى
بشر بن مروان ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان واراهب اخاف واراع اخوف وزكات
لجات واستندت والمزكا الملجا **قال** وليس بشيء لان المصدر ليس بمقدر بحرف مصدري وصلته **اقول**
لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يكون مقدرا بما يسرون وما يجهرون والله تعالى اعلم **قال يتعلقان بفعل الناقص قال**
من زعم انها لا تدل على الحدث منع من ذلك **اقول** وهذا هو السبب الحقيقي لانه لا شبهة مثل في الفعل باقتضائه
حيث كونه دل على الزمان دون الحدث ينقص عن حال غيره من الافعال التي هي دالة على الزمان والحدث جميعا قال
الرضي وليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص
وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما اي شيء كان ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل
شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين
الشان مع فائدة اخرى ها هنا وهي الدلالة على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان
معا وكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده
في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر
الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح ومثله اخواته وما دام الدال
على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث

لا يدل عليه بحرف في غاية الظهور فكيف جعلها يكون ناقصة بالمعنى الذي قالوه قال والصحيح انها كاخواتها دالة على الحدث الا ليس
اقول كذا في التسهيل الا انه عبر بالاصح واستدل لذلك بامور منها انها تستعمل اوامر نحو كونوا قوامين وصيغة افعل
موضوعة لطلب تحصيل الحدث لا لتحصيل الزمان ومنها انها تستعمل لها اسم فاعل نحو كما انا كائن اخاك واسم الفاعل لفظ
دال على الحدث باعتبار حدث قام به او ومنها انها تقع صلة لحرف مصدري نحو ان لا يكون بالمكين وذلك لازم فيما دام و
منها انه قد جاء وكونك اياه عليك يسير وفيه دليل على ان المنصوب بعد الكون حال ومنها ان منها ما شرطه النفي
واذا قيل ما انفك زيد غنيا فان لم يزل انفكاك زيد غنيا وما زيد غنيا في الزمن الماضي نفي والواقع بخلافه فان هذا نفي
وذلك اثبات ومنها انها مستوية في افادة الزمان ومعانيها متمايزة فانا نقطع بان كان زيد غنيا مخالف في المعنى
لصار زيد غنيا وما به الافتراق غير ما به الاتفاق والمعنى للفعل غير الزمان الا الحدث ومنها ان دلالة الفعل على الحدث
اقوى من دلالته على الزمان لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة فكيف تجرد من المعنى الذي دلالته عليه اقوى ويترك
الذي دلالته عليه اضعف **قال** وقد يغني عن قربك المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا تمتنع
التقديم عليه **اقول** مثل له قبل هذا الترجمة بسطوه في الرد على مانع تعلق الظرف منه وهو الله في السموات
وفي الارض يعلم سركم وجهركم حذرا من تقديم معمول المصدر بان هذا ليس بشيء لان المصدر هنا ليس يقدر بحرف
مصدري وصلته وقد توارد النسخ فيما رايته على رفع قوله حرف مصدري موصول والصواب نصبه لكنه خبر ليس
ولا يجوز ان يكون قوله في التقدير حرف موصول مبتدا وخبرا والجملة خبر ليس على ان اسمها ضمير شان مستتر فيها للزوم
خلو الصلة من رابط والضمير المجرور من قوله لا تمتنع التقديم عليه انما يعود على اسم ليس وهو المصدر لا على الموصول الذي
هو صفته واظن ان الاصل كان ليس في التقدير بحرف موصول وصلته فاسقط الناسخ الجار **ومن تعلقان**
باسم في المعنى قال في قول كعب رضي الله عنه وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول
اقول الغداة البكرة او ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس كذا في القاموس ويحتمل انه استعمله في مطلق الوقت
والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا انتقلوا من مكانهم والاغن صفة للظبي يقال ظبي اغن اي يخرج صوته من خياشيمه
وغضيض الطرف فاتره والطرف العين قال الجوهري ولا يجمع لانه في الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة وقال
تعالى لا يرتد اليهم طرفهم **قال** وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي
تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما كسعاد الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف
متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه **اقول** لا ينبغي ان يكون وجه التشبيه ما وصف به الظبي في البيت من
كونه اغن غضيض الطرف مكحولا لا ان يكون مطلق الحسن لان التقدير بالظرف على هذا التقدير بعيد لغوا بل يقتضي
انتفاء التشبيه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناف للغرض من المدح بل وجه التشبيه هو النفور وحذف لما للاشتهار

الظبي

الظبي به واما ان الاشارة القيد اليه لان حالة البين في الرحيل حالة نفور وذهاب فيكون المعنى ان سعاد تشبه عند
رحيلها ونفورها بها عن محبها الظبي النافر ممن يريد الانس به على عكس التشبيه للمبالغة فان قلت ما فائدة وصف
الظبي بتلك الصفات مع انها لا مدخل لها في التشبيه قلت فائدته التنبيه على ما يوجب شدة التاسف والتلهف
على ذهابه وفوات الظفر به لتعبير مثل ذلك في جانب سعاد واما ما اعتل به المصنف من ارتكاب التشبيه المقلوب
من انه لو لم يكن كذلك لزم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه ففيه نظر لانا لا نسلم لزوم ذلك لجواز
ان يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الا حال ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه التشبيه ما قدمناه والظرف
متعلق بالحال المحذوفة كما في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت من اهلها فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه
متعلقا بالحال متعلقا بمحذوف اي واذكر حال مريم وقصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصة والنبا
والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري كقوله تعالى وهل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا
المحراب وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون
وقد الم المصنف ببعض ما ذكرناه في الباب الاول في حرف الالف في اخر الفصل الاول الذي عقده لمجيء اذ اعلم
على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بمجرده اذ الظرف يجوز ان يتقدم على
عامله المعنوي نعم ان اريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها
استقام ورد الاعتراض المتقدم والظرف متعلق على التشبيه المعكوس بخبر مبتدا محذوف والتقدير هذا كذا المعنى
انا ادعاء كون ان اصل التركيب هو ما ذكره بني على التشبيه المعكوس لئلا يكون الظرف متقدما على هذا التقدير اي تقدير
جعل التشبيه غير معكوس على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يرد بالتقدير قسيم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه
على عامله الملفوظ به لا المقدر فتامله **قال** وهذا الوجه هو اختيار ابي عمرو **اقول** المشهور في عمرو ان الصرف لكنه
ممنوعه للعلمية وشبه العجمة وعن ابي حيان انه قال نقل لي الشيخ بهاء الدين ابن النحاس انه ذكر في بعض مجالس الحديث
ان ابا عمرو يمنع الصرف وانشد نحن بنات طارق بفتح التاء وان بعض من ينتسب الى معرفة العربية انكر ذلك
وشنع به قال ابو حيان عرفت القائل قلت هذا لا يصدر من الشيخ بهاء الدين الا على وجه الافادة والتنبيه على ان
مثل ذلك بعيد ان يجوز قال ووجه منع عمرو الصرف ان الظاهر انه معدول عن ظاعن ان يكون فعلونا
من ظاعن فيكون كحمدون فيجري فيه خلاف الفارسي وبمنع الصرف فيه اما انشاده بنات طارق بفتح التاء فان
بعض العرب يفتح التاء في الجر في النصب كذا مر وما ذكره من مادة سطع مستعملا كما قال في المحكم سطع الوسر
واللائه وكذا الحكيه **قال** واذا جاء بحرف التشبيه تعلق به نحو كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها
العناب والحشف البالي **اقول** من انشاد هذا البيت في الكلام عليه في الباب الثاني عند ذكر الجملة المعترضة و

وهي الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب **قال** مع ان الحال شبيهة بالمفعول **اقول** للحال شبه بالمفعول من حيث
هو نظر اليه انها فضلة تجيء بعد تمام الكلام ولها شبه بالمفعول به من حيث ان الفعل تسلط على نصبها من غير توسط
حرف ملفوظ به ولا مقدر ولها شبه بالتمييز من حيث انها بيان لشيء فهي لبيان الهيئة وهو بيان للذات ولها شبه بالصفة
من حيث دلالتها على معنى في صاحبها والمصنف بين هنا شبهها بالمفعول به ليتوصل به الى انه يمكن احترز بالشبيه في
الظرف اولى من عمله في الحال **قال** قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل في المنصوب فيهما انه حال وتمييز وهو
الظاهر واياما كان فالحجة قائمة به **اقول** وجه كونه تمييزا انه فاعل في المعنى اذ معنى قولك زيد زهير شعرا وكذا زيد حاتم
جودا اي الكامل جوده وجعله حالا لا يؤدي الى ارتكاب كون المصدر حالا فهو غير مقيس فلذلك كان القول بالتمييز
في مثل هذا التركيب هو الظاهر لكن لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف
يسوغ ان يعمل فيه كل شيء حتى الجامد المحض من غير تاويل كعشرين درهما ففي قول المصنف واياما كان فالحجة قائمة به
نظر **قال** ومن ذلك قوله بعيرنا اباعاله ونحن صعاليك انتم ملوكا **اقول** بعيرنا بيت البنا العار والعيب والعالة
الفقراء جمع عائل يقال عال يعيل عيلة وعيولا اذا افتقر فهو عائل والصعاليك الفقراء جمع صعلوك كعصفور و
الملوك السلاطين وانما يطلق الملك في بلاد الهند على من دون السلطان من الامراء وعظماء الجند **قال** فان قلت
قد اوجبت في بيت كعب رضي الله عنه ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي **اقول**
قوله لئلا يتقدم الحال سهو والصواب الظرف لان الذي في بيت زهير ظرف لا حال **قال** سوغه الذي سوغ تقديم
بسرا في هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم في نحو هو اكفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط
المعنى **اقول** هكذا علله غير واحد قال الرضي ولا يرى بأسا ان يقال زيد احسن قائما منه قاعدا كما تقول ضرب زيد
قائما عمروا قاعدا لعدم الالتباس وفي حواشي التسهيل للمصنف ما يدفع هذا وذلك انه قال انما اغتفر نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخر التبسا فان قيل اجعل احدهما بالنا لا افعل
قلنا يؤدي الى فصل افعل من مجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف والمجرور والتمييز
قلنا ذلك فصل جائز وهذا يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا التركيب فلم يحتمل **قال** احدهما ذكره السخاوي
في كتابه سفر السعادة وهو ان حالا من على النبي اذ اثقلت ملوكا مفعول اي انا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم
ونحن انتم اي شكلكم في هذا الامر فالاخبار بهما مثله في ازواجهم امهاتهم **اقول** وصعاليك على هذا القول حال معقبة
على عاملها المعنوي فلذلك جعل المصنف الاول من جنس هذا **قال** والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت وهو
ان التقدير انا عاملة صعاليك نحن وانتم وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على
بعد فيه وهو ان يكون صعاليك مفعول عالة اي نعول صعاليك ويكون نحن توكيدا للضمير في عالة وانتم توكيدا

لضمير مستتر

لضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة ومن العجيب تنزيل قوله ملوكا كانه عنده حال
من ضمير عالة ولا دليل على قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي نعولكم صعاليك ويكون الحال الان بمنزلتها في
لقيته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على ان يكون الاول للثاني والثاني للاول لان فصلا اسهل من فصلين ويكون انتم
توكيدا للمحذوف لا للضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه اولا لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى
المعنى **اقول** فينظر من وجهين الاول ان كلام الحريري الذي حمل الكلام عليه اياه من قوله نحن وانتم يعطف
احد الضميرين على الاخر لاسيما على قوله في الوجه الثالث ان انتم توكيد للضمير نعولكم المحذوف وهو ضمير المفعول يعني
ونحن توكيد لضمير عالة فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم **الثاني** من وجهي النظر
انه عوده امتناع جعل انتم توكيدا للضمير صعاليك من تخالفهما بالحضور والغيبة غير مسلمة لان ذا الحال على تقديره
هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعولكم فيكون الضمير الذي تحمله الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك
قمت انت ضاحكا والضمير الذي تحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك والذي يظهر من كلام الحريري
انه قصد صعاليك مفعول بعالة وذلك لان الضمير المنصوب بانه ارادته في الحقيقة المتكلم ومن شركه في التكلم
هو والمخاطبون الا انه غلب المتكلم على المخاطب عند الاجتماع على القاعدة فالمراد بضمير المتكلم وعالة خبرا فيكون
فيه ضمير عائد على اسمها مشارك له في الاشتمال على المراد على متكلمين ومخاطبين فنحن تاكيده وهي المقصود
بذلك ايضا فقيل نحن كما يقول المتكلم العظيم والمشارك في مخاطبته مشاركه من غير المتكلمين في القيام مثلا
قمنا نحن وانتم وملوكا حال من ضمير عالة والمعنى الكفار بتغيير المخاطبين للمتكلمين مع اشتراكهم في مرتبة الشرف اي
نحن شرفا كما انكم اشراف وذلك لانا نعولكم وانتم الصعاليك في نفسهم فلا وجه لتغييركم ايانا مع تساوي
اقدامنا في رفعة المنزلة وعلو المرتبة لكن حصل في البيت تقديم وتاخير فكان اللائق بالحريري في الجواب عنه ان
يقول انتم ونحن ابقاء على الواو في حقيقتها من الدخول على المعطوف عليه ولا نظير له ذلك اصلا مع انه لا ضرورة تدعو
له ذلك بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فقد سمع في الشعر والمحمل الاول كالتي للثاني والصاحب ند
الثالث للاول فقد ذكره المصنف في الباب الخامس في الجهة الخامسة من قوله حالا لا يحتمل التعدد و
التداخل ذكره الا يتعلق من حرف الجر **قال** لعل ابي المغوار منك قريب **اقول** تقدم انشاد هذا المصراع والكلام
عليه في فصل لعل من حرف اللام من الباب الاول **قال** وانما جازت النيابة في المتصل ثلاثة شروط كون المنوب عنه
منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله انا لا يجاورنا الاك ديارا **اقول** هذا عجز بيت صدره
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا والشروط الثلاثة متوفرة في البيت اما انفصال المنوب عنه فالتوافق في الاعراب فلان
الاصل الا اياك ضرورة انه مستثنى متقدم وان الكاف هنا ضمير نصب واما كونه في الضرورة فواضح **قال** وعليه

خرج ابو الفتح قوله نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف **اقول** شاهدت في كراسة بخط المصنف
من هذا الكتاب في هذا المحل لفظ السدف مضبوطا بضم السين وفتح الدال جمع سدفة وهي لغة نجد الظلمة وفي لغة غيرهم
الضوء قال الجوهري وهو من الاضداد ثم قال والسدف ايضا الصبح واقباله ذكره الفراء وانشد لسعد القرقرة نحن
بغرس الودي البيت انتهى والودي صغار الفسيل وهي صغار النخل الواحدة ودية **قال** السادس حرف الاستثناء
وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لسن معدية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي
هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح في الا **اقول** قد مضى رد هذا الكلام مبينا في الكلام
على خلا في حرف الخاء المعجمة من الباب الاول **قال** الرابعة **حكم المرفوع بعدهما قال** احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف
او المجرور ويجوز كونه فاعلا **اقول** هذا يقدح في قولهم انه متى اوقع تقديم الخبر في التباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره
نحو زيد قام **قال** والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين **اقول** ووجه ما قدمناه عنهم من
ان الالتباس محذور والتعلق عندهم بفعل نحو لقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدأ
قال والمذهب المختار الثالث بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل
لم يمتنع **اقول** قد يجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا اضمر لضعفه
بالاضمار ووجوب الحذف **قال** ولقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا
يستتر الا في عامل **اقول** وقد يجاب عن هذا ايضا بانا لا نسلم ان اجمع توكيد للضمير المستتر في الظرف بل هو توكيد
للاسم الظاهر وهو فؤادي فان قلت يبعد هذا ان التاكيد مرفوع والمؤكد منصوب قلت هو في محل رفع بالابتداء
واما قول المصنف ان الطالب للمحل قد زال بعنوان الابتداء ذهب بوجود الناسخ فمبني على اشتراط المحرز اي الطالب
للمحل كما ذكر في اقسام العطف من الباب الرابع وهي مسئلة خلاف والكوفيون قاطبة وبعض البصريين على عدم
الاشتراط ولذلك اجازوا الرفع بالعطف على المحل في نحو ان زيدا قائم وعمرو بل نقل ابن مالك في التسهيل الاجماع
على جواز الرفع بالعطف على المحل في مثل هذه الصورة فان قلت ذلك في العطف والكلام في التاكيد قلت ذهب
الجرمي والزجاج الى ان حكمه حكم عطف النسق مطلقا اي سواء كان الاعراب ظاهرا او غير ظاهر وذهب اليه الفراء ايضا
لكن بشرط خفاء الاعراب وفؤادي من هذا القبيل فيكون الثلاثة متفقين على جواز تاكيده باعتبار المحل كما في النسق
قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق فان قلت كان مقتضى نظم الكلام ان
يقول وثانيهما قوله لعطفه على قوله احدهما كذا فما بال العدول الى ما ذكره قلت هو من قبيل العطف على المعنى اذ قوله
احدهما امتناع تقديم الحال في كذا في معنى التعليل اي لامتناع كذا ولقوله **قال** ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير
محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان **اقول** قد يمنع ذلك فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز

حذف المؤكد

حذف المؤكد وبقاء التاكيد ووافقهما على ذلك جماعة كما نص عليه المصنف في الباب الخامس حيث تعرض الى شروط
الحذف في الخاتمة التي عقدها لذلك ذكر منه الثالث من الشروط **قال** وان لم يعتمد الظرف والمجرور نحو في الدار او عندك
زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط **اقول**
حكى صاحب العمدة عن سيبويه انه يفصل في الاسم الواقع بعد الظرف بين ان يكون حدثا وان يكون غيره فان كان
حدثا فارتفاعه عنده بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج واما مكث اليوم فوقف ومنه
قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض اي التقدير ومن آياته رؤيتك وقوله ومن آياته ان تقوم السماء والارض اي التقدير قيام
السماء قال وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو
الاقرب الى القياس هذا كلامه ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه
عند سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب الى ان الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون
الابتداء بل جوز الوجهين **قال** يحتمل قول المتنبي نكر دار المحبوب الى بيان معاد الضمير من قوله ظلت بها تنطوي على كبد
نضيجة فوق خلبها يدها **اقول** اشار المصنف بقوله نكر دار المحبوب الى بيان معاد الضمير من قوله بها والباء ظرفية
اي ظلت في دار المحبوب واصل ظلت ظللت بلامين اولاهما مكسورة فحذفت الاولى فصار ظلت وهذه لغة سليم
ويجوز عندهم فتح الظاء وكسرها وتحرير لغتهم انهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل به الضمير نحو ظلت
قائما وقوله نحو النساء ظللن متبرجات بعصمة تحركها على الفاء وجوبا ان سكنت اي احسست وجوازا ان
تحركت بغير الفتح نحو ظلت في ظللت فلك حينئذ كسر الظاء وفتحها واما اذا كانت العين مفتوحة نحو همت فلا يكون
الفاء بعد التخفيف بحذف العين الا مفتوحة نحو همت والنضيجة من نضج اللحم وهو كمال طبخه والمراد بها شدة الحرارة
وافراطها والخلب بكسر الخاء المعجمة واسكان اللام وبالباء الموحدة فسره المصنف في المتن بزيادة الكبد او حجاب
القلب وقيل زيادتها او حجابها او شيء ابيض رقيق لازق بها ولا يصلح في البيت تفسير الخلب بالكبد لما يلزم من اضافة
الشيء الى نفسه **قال** واضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما بانهما في الشخص **اقول** الاحسن ان يفسر الملابسة
هنا بين اليد والكبد بانها فرض وضعها على خلب الكبد **قال** ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا
يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة **اقول** ينبغي ان يكون فيه الخلاف وذلك لانه قد نام منهم نحو ضرب غلامه زيدا
ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فلذلك ها هنا او فيه بحث **قال** واجاز البصريون على ان يكون
المرفوع مبتدأ لا فاعلا **اقول** لانه اذا كان مبتدأ كان مقدما بحسب الرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك جائز بخلاف
ما اذا كان فاعلا فانه يكون مؤخرا لفظا ورتبة فيمتنع عود الضمير عليه فنقل المصنف الخلاف في هذه المسئلة على
الوجه المذكور عن البصريين واما صاحب التسهيل فنقله عن الاخفش فقال ويجوز في داره زيد اجماعا وكذا في داره

قيام زيد في دارها عبده هند عند الاخفش وظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك والمنقول عنهم الاجازة
كالاخفش على نحو ما ذكره المصنف وقد علم بهذا ان الاخفش وان قال بجواز الابتدائية والفاعلية في المرفوع بالظرف
غير المعتمد لا يقول به في كل صورة الا تراه اوجب هنا الابتدائية لقيام المانع من الفاعلية وهو عود الضمير على المؤخر
لفظا ورتبة قال كقوله في الفاتح ريح الميت وقوله بمسعاته هلك الفتى او نجاته اقول يعني ان السماع شاهد
للبصريين بجواز ذلك التركيب نثرا ونظما وريح الميت طيبه وتلعيفه بدال مهملة مفتوحة فراء فجيم والمسعاة المكرمة
وفي الصحاح هي واحدة المساعي في الكرم والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بدل في الكرم في الكلام
فان قلت الكرم انما يستقيم في العرف كونه سببا للنجاة لا للهلاك فما وجه الواقع في البيت قلت الانسان
قد يترك المسعاة فيهلك وقد يفعلها فينجو فهلاكه ونجاته بسبب المسعاة تركا وفعلا قال ويجوز الفاعلية في لغة
قليلة اقول حكاها يونس عن ناس من العرب فنقلها سيبويه في الكتاب فتقول عليها مررت برجل اكرم منه ابوه
باتباع اكرم لرجل ورفع ابوه على انه فاعل اكرم كانهم اجازوا ذلك لانه بمعنى مررت برجل فاق في الكرم ابوه قال
ومن المشكل قوله فخير عنده نحن في الناس منكم اقول هذا صدر بيت عجزه اذا الداعي المثوب قال يالا وقدم الشاهد هنا
البيت تمامه والكلام عليه في حرف اللام من الباب الاول قال لانه قولا نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير
معتمد ولم يثبت اقول يعني لم تقم سيقين دليل تقتضي جوازه وما استند اليه المجيزون من قول الشاعر خبير
بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت ليس بقاطع لجواز ان يكون خبير خبرا مقدما بناء على انه فعيل يستعمل
للواحد وغيره نحو والملائكة بعد ذلك ظهير قال وعمل افعل في الظاهر في غير مسئلة الكحل اقول اراد بالظاهر الكلمة
التي يسمع التلفظ بها فدخل فيه نحن ومثله من الضمائر المنفصلة كما دخل فيه زيد وكروه والا فالظاهر في العرف
الشائع قسيم المضمر واراد بمسئلة الكحل ما اذا سبق اسم التفضيل نفي وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه
باعتبارين نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانه حينئذ يرفع الظاهر لانه حل محل الفعل الا
ترى انه يجوز ان يقال في معنى التركيب المذكور ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد والكلام في
المسئلة طويل وقد افردت بالتصنيف ما يجب فيه تعلقها بمحذوف قال احدها ان تقع صفة نحو او كصيب
من السماء اقول ذا من قبيل الظرف المستقر واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر ولغو فالمستقر
ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة ونحو افي الله شك وخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس
في الدار واما قولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف دائما على المختار وانما ذكر لبيان الواقع
وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء اوجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو زيد راكب
على الفرس فان قلت الزمخشري في اول تفسير سورة الانبياء انه قال ونحوه ما اورده سيبويه في باب ما ينتصب من

المستقر

المستقر توكيدا عليك زيد حريص عليك وفيك زيد راغب فيك فيسمي الظرف مستقرا مع ان متعلقه
خاص قلت قد اعتذر عنه بانه تجوز في الاطلاق والا فالظرف المذكور انما هو عند اهل العرف النحوي لغو فان
قلت ما وجه تسمية الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا او ملغى قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف
انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل
مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم
ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا او ملغى كانه الغي ولم يعتبر باعتبار الاول وقال اليمني مستقر لانه يتعلق
بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه اخذه من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضي
قال سيبويه في تقديم الخبر اذا كان ظرفا استحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان معناه
هو استقر مقدرا قبله فقولك كان في الدار اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف
الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه هذا كلامه واقول الحق ان اعتبار المناسبة التي ذكرتها اولا في التسمية
وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا اولى من اعتبار ما ذكره الرضي واليمني اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم
تقدير عامله باستقر بالخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم
من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا قد يقدر كقولنا صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد فيصدق
عليه انه مستقر اذ قدر باستقر في اليوم المذكور الصوم وفي المسجد الصلاة وان لم يكن متعلقه لفظ
استقر والمناسبة الاولى سالمة من ذلك كله فان قلت اذا قيل زيد على الفرس بمعنى انه راكب عليه فهل
تسميه مستقرا او لغوا قلت ان قدر راكب ابتداء بخصوصه فهو لغو والحذف جائز فان قدر مستقرا اولا
واريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب وفي حاشية الكشاف لمولانا سعد الدين التفتازاني
اشارة الى ذلك قال وربما ظهر في الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة
الهون كائن اقول هان يهون ضد عز يعز والهون بالضم الهوان والذل وبحبوحة الشيء وسطه قال جرير وفي
تميم هم القوم الذين يخفون تغلب عن بحبوحة الدار اي وسطها وباءاه مضمومتان ولقائل ان يقول لا نسلم
تعلق لدى بكائن المحذوف وهو خبر كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه يتعلق بكائن
لكن المراد به كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت المراد به ما قلناه وحينئذ
فلا شاهد في البيت قال وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست اقول المعرس اسم فاعل من قولك
اعرس الرجل اي اتخذ عرسا او بنى باهله والرفاء على زنة الكتاب هو الالتيام والاتفاق وهمزته اصلية قال
وبالوجهين قرئ في الاية اقول يريد بالاية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما

ويعني بالوجهين رفع الظالمين وهي قراءة شاذة ونصبه وهي قراءة السبعة **قال** وهل الاولى ان تقدير المحذوف
مضارعا اي ويعذب لمناسبة يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر **اقول** يعني انه محل تردد فيه النظر لاشتمال
كل من التقديرين على تحصيل مناسبة وتفويت اخرى فان تقدير المضارع يحصل المناسبة بين الجملتين المتعاطفتين
بالمضارعة وتفوت مناسبة المفسر الوارد بصيغة الماضي والتقدير الاخر يحصل المناسبة بين المفسر وتفسيره و
ويفوت تناسب الجملتين المتعاطفتين حيث وقعت اولهما مضارعة الفعل والثانية ماضية ولا شك
انه محل تردد كما ترى **قال** لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى **اقول** ذكر هذه المسئلة ثانيا في الباب الرابع
في اواخر شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا فقال هناك ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي وثالثا
في النوع الخامس من الجهة السادسة من الباب الخامس حيث ذكر انهم يشترطون الاضمار في بعض المعمولات والاظهار
في بعض قال ومن الثاني توكيد الاسم المظهر وجعل من الوهم فيه قول ابي البقاء في ان شانئك هو الابتر
انه يجوز كون هو توكيدا وفيه مبحث اذكره في ذلك المحل ان شاء الله تعالى **قال** لان العرب لا تبدل مضمرا
من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس **اقول** تبع المصنف في ذلك ابن مالك
فقد قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وسيأتي في الباب الرابع في ترجمة ما افترق فيه عطف البيان
والبدل ذكر هذه المسئلة ايضا وقد صرح ابن عصفور في قراءة من قرأ والظالمين اعد لهم بان اللام الاولى
متعلقة باعد ولهم بدل من الظالمين وهو عين ما منعه المصنف والخلاف في المسئلة ما ذكر بل المتعلق الواجب
الحذف فعل او وصف **قال** قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر
على انه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا **اقول** ينبغي ان يعلل المنع بان
شرط الحذف من الصلة انه لا يكون الباقي صالحا للوصل وهو متخلف في قولك جاء الذي في الدار ضرورة انك
اذا جعلت الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف كنت قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل به اذ الجار والمجرور يصح
وقوعهما صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا اخير من التعليل بقلة ذلك واطراد هذا **قال** وكذا يجب في الصفة
في نحو رجل في الدار فله درهم فان الفاء تجوز في نحو رجل ياتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم **اقول** السبب
في ذلك ان الفاء انما تدخل على الخبر في ذلك تشبيها له بجواب الشرط من حيث كانت صفة المبتدأ في نحو رجل ياتيني او
صلته نحو الذي ياتيني بمنزلة الشرط والمبتدأ بمنزلة اسم الشرط فيجب كون الصفة جملة عند وجود الفاء
ليحصل الشبه بالشرط ضرورة انها عند الانفراد ينتفي شبهها به اذ الشرط لا يكون مفردا ومن هنا توجه سؤال
قوي اورده شيخ الاسلام قاضي القضاة تقي الدين السبكي تغمده الله برحمته في آية الظهار وهي قوله تعالى و
الذين يظاهرون من نسائهم الآية وتقريره متوقف على اعرابها فنقول الذين مبتدأ وخبره فتحرير رقبة

اي فكفارتهم

اي فكفارتهم تحرير رقبة وجاز حذف ذلك لدلالة الكلام عليه وجاز دخول الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى
الشرط وتضمن الخبر معنى الجزاء فاذا اريد التنصيص على ان الخبر مستحق بالصلة دخلت حتما للدلالة على ذلك
واذا لم يدخل احتمل ان يكون مستحقا بها وبغيرها كما لو قيل الذين يظاهرون عليهم تحرير رقبة وان كنا نقول
ان ترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية ولكن ليس نصا ودخول الفاء نص وهذا الموضع من المواضع
المتفق على جواز دخول الفاء فيها لعموم الموصول فلو اريد بالموصول خاص حتى لا يكون فيه عموم فالصحيح
عدم جواز دخول الفاء وكذلك لو وصل بماض لم يجز دخول الفاء على الصحيح اذا عرفت هذا فالآية على
لا تشمل الا من وجد منه الظهار بعد نزولها لان معنى الشرط مستقبل فلا يدخل فيها الماضي والنبي
صلى الله عليه وسلم قد اوجب الكفارة على اوس ابن الصامت وذلك لا شك فيه من جهة ما عرف من
كونه هو السبب الذي نزلت فيه الآية فهذا الاشكال يعسره من جهة عدم شمول اللفظ له على ما تقرر من قاعدة دخول الفاء
ومن جهة اخرى وهي ان الحكم انما يثبت من حين نزول الآية واوس ظاهر قبل نزولها فكيف ينعطف حكمها
على ما سبق لا سيما اذا كان الحكم انه طلاق كما ورد انه صلى الله عليه وسلم قال ما اراك الا قد حرمت عليه
فكيف يرتفع حكم الطلاق بعد وقوعه وهذا الاشكال وارد في آية اللعان من الجهتين كما هو وارد في آية
اللعان السرقة وآية حد الزنا ونحوهما من الجهة الثانية لاثبات احكامها لمن صدر منه السبب المتقدم على
نزولها وان لم يجعل الفاء فيها داخلة في خبر المبتدأ هذا تقرير السؤال الذي اورده الشيخ تقي الدين السبكي
على ما حكاه ولده القاضي تاج الدين في شرح منهاج البيضاوي فتأمل **قال** فاما قوله كل امر متباعد
او متدان فمنوط بحكمة المتعال **اقول** المتداني المتقرب والمنوط المعلق من قولك نطت الشيء انوطه نوطا اذا
علقته والمراد بالحكمة هنا العدل وهو من جملة معانيها لغة كما صرح به في القاموس يريد ان كل امر متباعد عن الشخص
او متقرب اليه معلق بعدل الباري سبحانه وتعالى لا يقع الا بارادته **قال** قالوا اولا ان تقليل المقدر اولى
اقول مرجحا انهم سمعوا قولهم بتقدير الظرف بجملة فتوهموا ان المحذوف الذي تقدر هو الفعل وفاعله فذلك
جملة فاما هؤلاء فانما يقدرون اسم فاعل يرون ضميرا اذ هو مستتر في الظرف فلذلك قالوا ان تقليل
المقدر اولى فرده المصنف بما قال العلماء لم تحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف والمحذوف فعل او وصف
وكلاهما مفرد وهو كلام حق فان قيل فما وجه قول من قال بتقدير قلت اطلق الجملة على جزئها وهو الفعل المحذوف
مجازا **قال** والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى **اقول** يعني ان القائلين بانه يترجح
تقدير الاسم لم يفرقوا بين باب وباب آخر بل اطلقوا القول اطلاقا يقتضي ان الاسم راجح المقدر
في كل موضع من غير تفصيل وكذا القائلون بان الفعل راجح التقدير اطلقوا ايضا ولم يفصلوا وكلا التقديرين

عند المصنف غير صواب والحق عنده بين الابواب فعقده في كل باب ما يليق به من اسم وفعل على حسب ما يذكره بعد
هذا كيفية تقديره باعتبار المعنى قال وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي اقول المانع الذي تقدم
انما هو احد امرين اما صناعي واما معنوي وكان ينبغي ان يقول وليس المانعان مع كل متعد بالحرف وكل سببي ليكون
المانعان من نفي على التعدي بالحرف والسببي اي ليس المانع الصناعي مع كل متعد بالحرف وليس المانع
المعنوي مع كل سببي ووجوده كما صنع المصنف مقتض لتصور المانعين معا في بعض صور ما يتعدى بالحرف
وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم نعم يمكن تصورهما في المتعدي بالحرف كزيد امررت به باخيه فان
المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد فتامله قال
وما في البراءة نحو زيد في الدار فيقدر كونا مقدرا وهو كائن او مستقر اقول ذكر فيما تقدم ان المواضع التي يجب
فيها تعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف ثمانية فذكر منها هنا القسم بغير الباء وباب الاشتغال والمثل فالبواقي
خمسة الصفة والحال والصلة والخبر وحيث رفعا الاسم الظاهر قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند
الكلام على قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر ومما يتعين له انا اذا قيل في الظرف المستقر كان او كائن
فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت لان الظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر
كان اخر ويتسلسل التقديرات قال واذا اجملت المعنى فقدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت
حقيقته الحال اقول كيف يقدر مع جعل ما هو ظاهر في الحال الذي هو حجة الامور المجهولة بل هذا الا تهافت فان
قلت ما تصنع عند جهل المعنى قلت لا يقدم حينئذ على تقدير شيء معين بل يردد الامر ويقال ان اريد الماضي
قدر كذا وان اريد الحال قدر كذا وان اريد المستقبل قدر كذا فيخرج حينئذ من عهدة العهدة قال اللهم الا ان تقدر
مع ذلك مضافا فيهما اي قبل الجر كان تقبل الجر وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلا
من المصدرين لا بد له من فاعل اقول ومما يناسب ان يتبعهم ادعاء ان اية الكرسي اشتملت على سبعة عشر اسما لله
وذلك انه تحدى الشيخ ناصر الدين ابن المنير تغمده الله تعالى برحمته علي في الانتصاف اذ وجده كان يقول اشتملت
اية الكرسي على سبعة عشر اسما من اسماء الله عز وجل ظاهرا في بعضها ومستكنا في البعض والسابع عشر خفي
وهي الله وهو والحي والقيوم وضمير تاخذه وضمير له وعنده وضمير باذنه وضمير يعلم وضمير علمه وضمير شاء وضمير كرسيه
وضمير يؤوده والثلاثة المجتمعة في قوله وهو العلي العظيم والسابع الضمير الذي هو فاعل المصدر المضاف في حفظهما فانه
مضاف الى المفعول وفاعله محذوف والتقدير ان يحفظهما قال وكان الشيخ ابو عبد الله ابن ابي الفضل المرسي قد
رام الزيادة لما اخبرته على الحد فقال يمكن ان يعد ما في الاية من الاسماء المشتقة كل واحد باثنين لتحمله ضميرا ضرورة
كونه مشتقا فهو باعتبار الظهور اسم ويتحمل ضميرا اخر فعدها احدا وعشرين اسما فقلت له الاسم المشتق

لا يتحمل

لا يتحمل الضمير بعد صيرورته علما على الاصح وهذه المشتقات اسماء الله تعالى ثم لو سلمنا تحملها الضمير فالمشتق
انما يقع على من وصف به باعتبار تحمله الضمير فاذا قلت زيد كريم فانما وقع كريم على زيد لتحمله ضميره ولو جردته عنه لوقع على
كل موصوف بالكرم من الناس ولا يختص زيدا الا بالضمير فلا يجعل له حكم الانفراد عن الضمير مع الحكم برجوعه الى معين
البتة فرضي الشيخ من هذا البحث وصوبه قال وانما حسن الحذف ان يمثل لموضع تقديره نحو واسئل القرية اقول
موضع المقدر هو ما بين اسئل والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع
المحذوف فقال بعض المتاخرين لقائل ان يقول يحتمل ان الله تعالى خلق في القرية قدرة الكلام ويكون ذلك معجزة لذلك
النبي ويبقى اللفظ على حقيقته لا يقال الاصل عدم هذا الاضمار لانا نقول لم معارض بان الاصل عدم المجاز على ان هذا
كله متفرع على ان القرية اسم للابنية المجتمعة اما ان قلنا انها مشتركة بينها وبين الناس المجتمعين اما باشتراك لفظي او
معنوي فالاستدلال ساقط بالكلية لم الذي يدل على ان القرية حقيقة في الناس المجتمعين ايضا قوله تعالى و
كم قصمنا من قرية كانت ظالمة وكاين من قرية امليت لها وهي ظالمة وكم من قرية بطرت معيشتها فان قيل ولان القرية
مشتقة من القرى وهو الجمع ومنه قريت الماء في الحوض اي جمعته قلت المادتان مختلفتان فلا يتاتى القول باشتقاق
احدهما من الاخر لكن قال ابن سيده في المحكم يقال قريت الكتاب لغة في قرات عن ابي زيد وحكى ثعلب صحيفة مقرية
ويقال قرا الماء في الحوض قرا جمعه واقريت الناقة اجتمع الماء في رحمها فهذا اصح الاشتقاق والقول بان المراد
سؤال اهل القرية هو المرتضى وقد نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الرسالة ونقله عن اهل العلم باللسان فقال
قال الله جل ثناؤه وهو يحكي قول اخوة يوسف لابيهم وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين واسئل القرية التي
كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها وانا لصادقون فهذه الاية في معنى الايات قبلها لا يختلف اهل العلم باللسان انهم
انما يخاطبون اباهم بمسئلة اهل القرية واهل العير لان القرية والعير لا ينبئان عن صدقهم انتهى قال وقال ابن مالك
في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار اقول لم يمنع
تعلقه بالاستقرار مطلقا بل جوزه على وجه وسيتبين لك بنقل كلامه على ما هو عليه قال في شرح التسهيل زعم
الزمخشري ان الاستثناء في قوله تعالى لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله استثناء منقطع جار على
لغة تميم لان الله تعالى وان صح الاخبار عنه بانه في السموات وفي الارض فانما ذلك على المجاز لانه مقدس عن الكون
في مكان بخلاف غيره فاذا اخبر عنه بانه في السموات او في الارض فانه كائن فيهما حقيقة ولا يصح حمل اللفظة
حال واحد على الحقيقة والمجاز والصحيح عندي ان الاستثناء في الاية متصل وفي متعلقة بغير استقر من الافعال
المنسوبة على الحقيقة الى الله تعالى والى المخلوقين كذكر ويذكر فكانه قيل لا يعلم من يذكر في السموات والارض
الغيب الا الله ويجوز تعلق في باستقر مسندا الى مضاف حذف واقيم المضاف اليه مقامه اي لا يعلم من استقر

ذكره في السموات والارض الغيب الا الله ثم حذف الفعل والمضاف واستتر الضمير لكونه مرفوعا هذا بعد تسليم امتناع
ارادة الحقيقة والمجاز في حالة واحدة وليس ضروري ممتنعا لقولهم القلم احد اللسانين والخال احد الابوين ولقوله
تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي ويمكن ان يكون من في السموات والارض في موضع نصب والغيب بدل اشتمال
والفعل مفرغ لما بعد الا اي لا يعلم غيب من في السموات والارض الا الله انتهى كلامه وقد رايت اشتماله على
تجويز تعلق الظرف باستقر لكن على وجه انه مسند الى مضاف محذوف والاحتمال الذي ذكره اخيرا هو الوجه الاخر الذي
ذكره المصنف في اخر كلامه غير منسوب الى احد ويحتمل ان يكون نتيجة كلام ابن مالك الذي نقله المصنف قال والحمل
قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري رد بانه زعم ان الاستثناء منقطع اقول
ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي الى اختيار المذهب التميمي على المذهب الحجازي قلت دعت اليه نكتة سرية حيث
اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها انيس ليئول المعنى الى قولك ان كان الله ممن في السموات
والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم الغيب في استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت اليعافير
انيسا ففيها انيس بتا للقول بخلوها عن الانيس انتهى ملخصا كلام الكشاف قال صاحب التقريب وفي الكلام تعقيد يحل
ببيان امرين احدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني سر ارتباط الاية بالبيت اما الاول فلان حاصله ان كان الله فيهما
وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم الغيب لكن استحالته كاستحالته واما الثاني فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل ان
كان اليعافير انيسا ففيها انيس وهذا انما يصح على المذهب التميمي وحاصله من جنس الاول على سبيل الفرض و
التقدير ليصح تلك الشرطية واما على الحجازي فيصح على انه مستثنى منقطع اي لكن بعد الاخير يخرج فليس فيه
انه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود ولله الحمد تعيين موضع التقدير فالاول نحو في
الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا اقول انما كان اصل المبتدا ان يتقدم لانه المحكوم عليه
ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في
المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل رتبة المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقدم
المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرو عليه وقيل انما قدم الفعل في الفعلية
لاحتياج الفعل الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاذا وقع في الجملة المركبة منهما تمم الناقص بالكامل
وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر بانها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتبين الفعلية من اول الامر لاحتمال صيرورته
كلاما باسم اخر واعلم ان المصنف رجع عما جزم به هنا من الترجيح فقال في الباب الخامس عند خوضه في ذكر الحذف
في الترجمة التي نصها بيان [illegible] المقدر كما قدمناه في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في
الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل ان يقدره مقدما لمعارضته اصل اخر وهو انه عامل في

الظرف

قال مص

الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم
على المبتدا في مثل زيد قام كذا قال في ذلك المحل فان قلت ما الذي دعى المصنف الى الرجوع عن الجزم الى القول بالتعارض
ليس بداع قوي لان هذا العامل يستحق التاخر عن المبتدا ففي تقدير عامله مقدما تكثير مخالفة الاصل قلت
الظاهر انه لا مزية لتقدمه على تاخره باعتبار تقليل مخالفة الاصل وتكثيرها من وجهين احدهما تقديم الخبر على المبتدا
والثاني تقديم معمول الخبر على المبتدا ايضا واذا قدر مؤخرا لزم مخالفة الاصل من وجهين ايضا احدهما تقديم معمول
الخبر على المبتدا والثاني تقديم المعمول على عامله فجاء التعارض والله اعلم الباب الرابع من الكتاب قال
وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا او خبرا مطلقا اقول هذه مسئلة ابن السيد وابن باجة نقلها ابو حيان عنهما
وهي مسطورة في اجوبة المسائل لابن السيد قال فيها كان سبب الامر ان هذا الرجل المذكور قال لي ان قوما من
نحوي سرقسطة اختلفوا في قول كثير وانت التي حببت كل قصيرة الي وما تدري بذاك القصائر عنيت قصيرات
الحجال ولم ارد قصار الخطا شر النساء البحاتر فقال بعضهم البحاتر مبتدا وشر النساء خبره وقال بعضهم بل ان
شر النساء المبتدا والبحاتر خبره وانكرت ان هذا القول فقلت له الذي قلت الوجه المختار وما قاله النحوي الاخر
جائز فانكر وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الالفاظ المنطقية التي يستعملها اهل البرهان فقلت له انت
تريد ان تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو وصناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها
اهل المنطق وقال اهل الفلسفة يجب ان يحمل كل صيغة على ما في لغة المتعلقة بين اهلها وكانوا يرون ادخال بعض
الصناعات في بعض انما يكون من جهل المتكلم او قصد للمغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة الى اخرى اذا ضاقت
عليه طرق الكلام ثم اخذ في تقرير مذهبه وترجيحه ولا حاجة بنا الى التطويل بايراده قال وقيل المشتق خبر و
ان تقدم نحو العالم زيد اقول هذا راي الامام الرازي وتوجيهه ان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب
والذات هي المنسوب اليه فسواء قلنا زيد القائم والقائم زيد يكون زيد مبتدا والقائم خبرا واعترضه صاحب
التلخيص بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها
والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا وفي شرح التلخيص للشيخ بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال
على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق بالالف واللام فهو موصول بمعنى الذي فهو في المجموع دال على الذات كزيد
قلت ولذلك يقع المنطلق وغيره من الموصولات موصوفا مباشرا للعوامل غير محتاج الى جزئيات على موصوف
قبله بقي النظر فيما اذا قلنا المنطلق زيد فهل نقول المبتدا الالف واللام خاصة كما ان الذي هو المبتدا دون
صلته او نقول المبتدا الالف واللام وما اتصل بها فيه نظر وقد يقال بمثله في الذي الا ان اتصال الالف
واللام بصلتها اشد هذا كلامه وفيه بحث قال ويتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين اقول يريد فيما اذا

كان المبتدأ او الخبر مختلفين تعريفا وتنكيرا او لكن المنكرة مسوغ نحو حسبنا الله وانجاه الامير عنده احمال الدليلين
المذكورين مناف لما قدمه من التحقيق الذي قرره اولا وذلك لان احد هذين الدليلين هو شبه المرفوع بعينه في المثال المذكور
ونحوه بمعرفتين تأخر الاخص منهما ولا اشكال انه اقتضى للحكم بابتدائية الاخص والاخر انما تقتضي تحقيقه المقدم فما ذكر
هنا توجيها للحكم بابتدائية غير الاخص فيما هذا الذي قاله **ما يعرف به الاسم من الحال** احدها ان يكونا معرفتين الى اخره
اقول هذه طريقة المتأخرين ثم طريقة اخرى لم يذكرها المصنف هنا ولكن اشار اليها فيما تقدم وهي انك بالخيار في
جعل ايهما شئت الاسم والخبر الاخر نسبه لذلك الشلوبين وابن عصفور وغيرهما قالوا وهو ظاهر كلام سيبويه
قال ابن خروف وعلى هذا كلام العرب لان الفائدة حاصلة على كل حال **قال** واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر
معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك **اقول** هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا تقتضي تنزيله منزلة الضمير
فكم من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وان وصلتهما المعرف
بحكم الضمير لانه لا يوصف بالاضافة سواء اضيف الى مضمر او غيره بحكم الضمير مما يقتضي ان المضاف الى ذي
الاداة بمثابة الضمير ولم يقل احد فيما علمت ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية
ليس بظاهر وقد وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدري
وصلته في تأويل معرفة فلا تقع صفة النكرة ولم يخصه بان وان ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضي انهما
لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن على
ان يجعل الصفة للمصدر المقدر اي صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتأمله **قال** الثالث ان يكونا مختلفين
فيجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة **اقول** اطلق المصنف ولم يفصل
في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان مسوغ فالاحسن ان يجعلها الخبر نحو كان عبد الله
رجلا صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم
الا في الضرورة كما ذكر المصنف وخص ابن [illegible] ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل و
المفعول في ان الاسم ... وشرط في ذلك ان لا تكون النكرة متمحضة للوصفية فلا يجوز عنده كان قائم زيدا
بخلاف كان رجل ... هكذا نقل عنه واستدل بان الابيات الواردة في ذلك لا ضرورة فيها لامكان ارتكاب
نصب المعرفة بناء على ما اختاره في تفسير الضرورة من انها الاسم ما ليس للشاعر عنه مندوحة وقد تقدم البحث عنه
في الباب الاول في فصل الم حرف الالف **قال** كقوله ولا يك موقف منك الوداعا **اقول** هذا عجز بيت للقطامي
صدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وبعد هذا البيت قفي فادي اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا
ضباع مرخم ضباعة وهي بنت زفر بن الحارث الكلابي على ما قيل والوداع اسم للتوديع قال في القاموس

وهو تخليف

وهو تخليف المسافر الناس خافضين وهم يودعونه اذا سافر تفاؤلا بالدعة التي يصير اليها اذا قفل او يتركونه
وسفره ودارى لانني واخفضي جناحك قال في الصحاح ومدارات الناس يهمز ولا يهمز وهي الملاينة والملاطفة وابرك
محبك الذي اسر بحبك هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون دار داسير ابيك فانما ناهاز فر ابن الحارث كل قد اسره ثم من
عليه فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل قال بعض شراح ابيات المفصل يجوز ان يجعل كان تامة ومعروف
والوداع منصوب بموقف لانه مصدر اي قفي انت ولا يقف الوداع قلت هذا غلط اذ لا يعمل المصدر بعد
وصفه وهنا قد وصف بمنك قبل العمل ولهذا وهم من قال في قول الحطيئة ازمعت يأسا مبينا من نوالكم ولن ترى
طاردا للحر كالياس انه متعلق بيأسا ذكره المصنف في النوع العاشر من الجهة السادسة من الباب الخامس
وجوز في بيت القطامي وجوه اخر منها ان يجعل الوداع منصوبا بقفي اي قفي الوداع ولا تعجليه ولا يك
موقف منك وداعا فحذف لدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه ومنها ان يكون الوداع منصوبا بفعل
مضمر كانه قال اترك الوداع ومنها ان يكون مفعولا له وناصبه اما قفي او يك او موقف ولا يخفى عليك اختلاف
المعنى بحسب اختلاف الناصب **قال** وقوله يكون مزاجها عسل وماء **اقول** هذا عجز بيت لحسان رضي الله عنه
صدره كان سبيئة من بيت راس وقد انشد المصنف هذا البيت بتمامه في اول القاعدة العاشرة من الباب
الثامن وهناك نتكلم ان شاء الله تعالى **قال** واعتذر له بان النكرة قد تخصصت **اقول** هذا انما يتمشى على ما قدمناه
عنهم وهو ان النكرة اذا كان لها مسوغ جاز جعلها الاسم وجعل المعرفة الخبر نحو كان رجل صالح زيدا **قال**
ما الفرق بين عطف البيان والبدل **اقول** اعلم ان الكلام في الاحكام التي افترقا فيها مسبوق بالكلام على معرفة
حقيقتهما فنقول اما البدل فهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة فخرج بالفصل الاول النعت وعطف البيان
والتوكيد فانهن مكملات للمقصود بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو
وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول فواضح لان حكم السابق منفي عنه واما الاخران فلان الحكم السابق هو
نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول النوع الثاني هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم
لا انه المقصود به وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وقد علم خروج هذين النوعين
بما فهم من ان المراد بالمقصود بالحكم ما فيه القصد بالحكم بحيث لا يشاركه غيره النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم
دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو او لكن عمرو وهذا النوع خارج بقولنا
بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك للبدل واما عطف البيان فهو تابع موضح متبوعه غير صفة فقولنا موضح متبوعه
خرج التوكيد وعطف النسق والبدل اذ ليس شيء منها موضح المتبوع اما النسق فظاهر واما التوكيد فانما يفيد
تحقق النسبة الى المؤكد او شمولها لاجزائه ولا تعرض فيه لايضاح المؤكد واما البدل فلان المبدل منه

في حكم المطروح المعدوم فلم يقصد بالبدل ايضاحه فلم يبق الا الصفة فخرجت بقولنا غير صفة والمراد بذلك
انه لا يكون تابعا منوطا في متبوعه بل يوضحه باعتبار الدلالة على معنى الذات قال الرضي واني الى الآن لم يظهر لي فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف
بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو
اعرف منه ومثله انك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان وعطف البيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول وجوابه
انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون
الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في
الظاهر ولابد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى
وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله
على فائدة تصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم اخذ في ذكر الفائدة في الاتيان بهما معا واطنب
في ذلك على عادته قال واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله الا ما امرتني به فقد
مضى رده اقول مضى في الباب الاول في فصل ان المفتوحة الساكنة النون من حرف الالف حيث تكلم على ان
المفسرة والذي رده هناك هو ان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت
كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ومضى البحث معه في ذلك المحل فراجعه قال وانما امتنع الزمخشري من تجويز
كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يخلي الصلة من عائد الموصول وقد مضى رده اقول مضى في ذلك
المحل حيث قال والعائد موجود حسا فلا مانع وذكرت هناك انا قد سبقنا الى هذا الرد معارضة بما نص عليه في
المفصل من جواز مثل زيد رايت غلامه رجلا صالحا على ان يكون رجلا صالحا بدلا من غلامه وهو نظير ما منعه هنا
فان قلت في كلام المصنف اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك مفعول توهما وقد وصف
بقوله منه قلت لا نسلم انه معمول للتوهم بل الظرف المستقر والجار محذوف اي توهما صادرا منه بان ذلك
او في ان ذلك فلا اشكال قال واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات فسهو اقول
كرر المصنف الرد المذكور في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس فقال هناك ومن ذلك قول الزمخشري في
انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله ان ان تقوموا عطف بيان على واحدة وفي مقام ابراهيم انه عطف على آيات
بينات مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا ثم اعتذر عنه بقوله وقد يكون
عبر بالبدل عن عطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم انه من وجدكم عطف

بيان لقوله

بيان لقوله تعالى من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من
مسكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا مع البدل وهذا امام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد
صفة وعطف البيان صفة [illegible] كلامه هناك قال وقال القداد في المغني ام عمرو بكلمة التصغير يوم البين
لست تصغر اقول لا ينبغي ان يعد هذا مما هو بصدده لان جملة البدل هنا مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد اي لقد ادخلني (في الهامش)
بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل فيها حرف الجر وهو انما يدخل على الاسم او ما هو في تأويله فلو لم تكن الجملة هنا كالاسم
المفرد لامتنع دخول الجار لانه لا يعلق عن العمل واطلق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانها قد يراد
بها لفظها نحو قولنا كلمة الشهادة نحو معنى [illegible] المتنبي شغلتني عن النظر في احوالي بما القته الي من كلمتها المشعرة
بوقوع الفرقة وتشتت الشمل قال والرابع انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا
من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين ونحو قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا اقول صرح هنا بان
الجملة الثانية تابعة للاولى بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب لفظي او تقديري او
محلي ولا اعراب هنا فما هذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقيمن بدلا من
قوله ارحل مع ان المقول هو المجموع فيلزم ان لا يكون لشيء من اجزائه محل وقد سبق الكلام فيه وانشاد هذا
المصراع في الباب الثاني في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب وقد رايت ما صرح به المصنف في هذا الموضع
وغيره من وقوع البدل جملة مع ما صرح به في الباب الثاني في المسائل التي ذكرها في اواخر الكلام على الجملة التفسيرية
وهي الثالثة من الجمل التي لا محل لها حيث قال هناك فلم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد نبهت عليه في ذلك
المحل ايضا قال وكقول الحماسي رويد بني شيبان بعض وعيدكم * تلاقوا غدا خيلي على سفوان * تلاقوا جيادا
لا تحيد عن الوغى * اذا ما غدت في المأزق المتداني * تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم * على ما جنت فيهم يد الحدثان
اقول يتصل بهذه الابيات قوله مقاديم وصالون في الروع خطوهم * بكل رقيق الشفرتين يماني * اذا استنجدوا
لم يسألوا من دعاهم * لاية حرب ام لاي مكان * رويدا اسم فعل اي انظروا وبني شيبان منادى ويروى رويدا بالتنوين
على انه تصغير ترخيم لارواد مصدر ارود اي رفق وبعض وعيدكم مفعول لمحذوف اي كفوا وغدا على طريق التهكم
ولم يشر الى اليوم الذي يلي يومه وانما دل به على تقريب الامر كانه قال تلاقوا خيلي قريبا على سفوان وهو اسم ماء كما
اسيال من البصرة وكسر في الضرورة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد وبه بالوصف المذكور على ان المراد بالخيل الفرسان
على مجاز فيه قوله الخيل والرجل ولهذا قال بعد تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم مع تحامل الزمان عليهم وسوء تأثيره
فيهم وجنايته الكريهة والحدثان ما يكون من نوائب الدهر ومصائبه والمقاديم جمع مقدام وهو الذي يبادر الى
الدخول في الامر الشديد غير خائف وفي البيت قلب اي وصالون بكل رقيق الشفرتين خطوهم كما قال اذا

نصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب قال والثالث ان اللفظ المكرر اذا اتصل به
ما لم يتصل بالاول كما قدمنا انحكون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفايدة اقول اذا اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول
ليس على الكلام فيه فان الثاني من حيث وجود هذا المتصل فيه لا الاول من حيث فقد ذلك المتصل وما اظن ان تلك
الجماعة يمنعون البدلية عند اتصال شيء بالثاني لم يتصل بالاول وفي احتجاجهم بان الشيء لا يبين نفسه اشارة
الى ذلك فتامله قال واذا كررت نكرة خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد اقول هذا كالاول فانه قد
فرض ان الثاني قد انضم اليه ما لم يكن في الاول وهو تكرير الخطاب وليس الكلام في مثل ذلك وانما الكلام فيما اذا
لم يكن الا مجرد تكرار الاول لفظا من غير زيادة تنضم اليه قال وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة لقائل يا
نصر نصر نصرا ثم قال بعضهم ابيه وقيل لو قدر احدهما توكيد الضم اتبعه تنوين كالمؤكد اقول الظاهر ان يقال
لضم بغير الف ليعود الضمير الى قوله احدهما ولو حذف قوله كالمؤكد لاستقام الاتيان بضمير الاثنين وقد تقدم
الكلام على ذلك مشبعا وانشاد هذا البيت وما قبله في الجملة المعترضة وهي الثانية من الجمل التي لا محل لها من
الاعراب حيث ذكر الموضع الرابع من مواضع الاعتراض وهو ما بين الجزئين اللذين اصلهما المبتدا والخبر
قال ولهذا امتنع ايضا البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها اقول ذكر المصنف
هذه المسئلة ثانيا في هذا الباب في روابط الجملة بما هي خبر عنه حيث قال تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا
يحصل الربط قال ما الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة اقول اما اسم الفاعل فهو اسم المشتق من
مصدر لشيء قام به بمعنى الحدوث فخرج اسم المفعول والالة والمكان والزمان والصفة المشبهة وقولنا
لشيء قام به يشمل نحو العلم كزيد قائم وعمرو ذاهب نحو الفاعل ترتفع واما الصفة المشبهة باسم اشتق من مصدر لازم
لشيء قام به على معنى الثبوت فخرج اسم المفعول والالة والمكان والزمان واسم الفاعل من اللازم كقائم وقاعد
فانه وان اشتق من اللازم لمن قام به لكن ليس على معنى الثبوت اي الاستمرار بل على معنى الحدوث كما مر قال
الرضي والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للثبوت في جميع الازمنة
لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء
كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك و
هو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من البعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة
لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها
نحو كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان حسن فقط وظهوره في الاستمرار ليس وضعيا الى هنا كلامه
وفيه بحث قال وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل بالزمان الحاضر اقول هذا معنى ما حكاه ابو حيان

عن بعض

عن بعض الناس وذلك ان السيرافي قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي وقال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين
وابن مالك فقال ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافي بكونها للماضي ان الصفة انقطعت
وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار واستمرت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق
حينئذ بين القولين قال وقول جماعة انها لا تكون الا غير جارية مردود باتفاقهم على ان منها قولهم صديق واخو ثقة وعدو
شاحط دارا اقول من هؤلاء الجماعة صاحب المفصل فانه قال فيه الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية
وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع والشاهد في البيت شاحط بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين
اي بعيد فانه صفة مشبهة وهو مجار للمضارع وقال في التسهيل وموازنتها المضارع قليل ان كانت من الثلاثي
ولازم ان كانت من غيره الى هنا كلامه فالاول كطاهر العرض وظاهر القامة وحامل اللون خامل الذكر وساهم
الوجه اي متغيره والثاني نحو مطمئن القلب ومعتدل القامة قال الشاعر ومن يك مشتغل الغرام
تابعا هواه فان الرشد منه بعيد قال ولا يكون معمولها الا سببيا اقول قال بدر الدين ابن [illegible]
زيد بن فرح يبطل عموم قولهم ان المعمول لا يكون الا سببيا نحو غرا وهذا غير وارد عليهم لان المراد بالمعمول ما عملها فيه
بحق الشبه ما اورد وليس من هذا القبيل فان عملها في الظرف انما هو بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال
والتمييز ونحوهما قال فاما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال اقول هذا التخريج غير متعين
اذ يجوز ان يكون بفعل مقدر اي تهريق الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول كالحسن الوجه وعليها قلبت
الياء الفا كراهية اجتماعها الا مفتوحة ويجوز ان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول ثان كان الهمزة دخلت
على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي في اراق فعداه بها الى مفعول اخر كان الكوفي جعلها غير الهمزة فنقل الدماء
قال ويجوز رفع الدماء على البدل من الضمير في تهراق وكانه قيل تهراق دماؤها فجعل الفعل اولا لها ثم ابدل منه كما تقول
اعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير للعلم به الى هنا كلامه قلت تخريجه نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به مختلف
فيه وكثير من النحاة يأباه اذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال وتخريجه على توهم التعدي الى مفعول
ثان ضعيف قال الثامن انه يصح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل
ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه اقول وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان تقول برجل قاتل ابيه ويقبح في الصفة ان تقول
مررت برجل حسن وجهه فليست المسئلة مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المصنف تبهم تقييدها بذلك قال
ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج اقول ومستنده في ذلك عدم السماع من العرب على ما ادعاه فلا يقال زيد
حسن الوجه المشرق بجر المشرق على انه صفة للوجه وعلل بعضهم المنع بان معمول الصفة لما كان سببيا غير اجنبي
اشبه الضمير لكونه بارزا محالا على الاول وراجعا اليه والضمير لا ينعت فكذا ما اشبهه قال ويشكل عليهم الحديث

في صفة الدجال اعور عينه اليمنى **اقول** خرجه بعضهم على ان اليمنى خبر مبتدأ محذوف لا صفة لعينه وكأنه لما قيل
اعور عينه قيل اي عينيه فقيل اليمنى **قال** الحارث عطفا انه يجوز اتباع مجروره على المحل الى اخره **اقول** هذا اخر الوجوه
التي ذكر المصنف ان اسم الفاعل يفارق الصفة المشبهة فيها ومن الوجوه التي افترقا فيها غير ما ذكره انه اذا وقع فيها ما في
معمولها الالف واللام كان الاصل الجر هكذا في الجزولية قال الاندلسي يعني انك اذا نصبت الوجه مثلا في قولك
مررت برجل الحسن الوجه فالاصل ان يكون مجرورا بخلاف الضارب الرجل فان الاصل فيه النصب ويريد بالاصل
الاستعمال الاكثر ومنها استحسان اضافتها الى ما هو فاعل في المعنى كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض
بخلاف اسم الفاعل نحو كاتب الاب فان هذا وان كان غير ممتنع قبيح لان الصفة لا تضاف الى مرفوعها حتى
يقدر تحويل الاسناد الى موصوفها بدليلين احدهما انه لو لم يقدر ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه والثاني
انهم تؤنثون الصفة نحو هند حسنة الوجه فلهذا احسن ان يقال حسن الوجه لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن
الى جملته مجازا وقبح ان يقال كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد **قال** واجاز
البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في الباب كقوله فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل **اقول**
هذا البيت من معلقة امرء القيس وقبله فعادى عداء بين ثور ونعجة دراكا فلم ينضح بماء فيغسل عادى عدا او والى
موالاة وفاعل عادى ضمير يعود على الفرس المتقدم ذكره وذلك ان هذا الفرس بين ثور ونعجة يعني بقر الوحش في طلق واحد
ولم يعرق فيغسل اي ادركهما دون معاناة مشقة ومقاساة شدة والطهاة جمع طاه وهو الطباخ كذا في
الصحاح وقال بعض شارح المعلقات الطهو الانضاج وهو يشمل طبخ اللحم وشيه والصفيف اللحم المصفوف
على الحجارة لينضج والقدير اللحم المطبوخ في القدر يريد ان الصيد كثر فطبخ القوم واشتووا **قال** وخرج على ان الاصل
او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالخفض **اقول** لا حاجة لنا الى
التخريج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة والعجب
من اخفاء هذا الوجه على المصنف مع ظهوره وحسنه وقد اعاد في اقسام العطف كلام البغداديين وتمسكهم
ببيت امرء القيس واشار هناك الى التخريج الذي ذكره هنا **ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا قال**
والتمييز لا يكون الا اسما **اقول** يعني اسما غير ظرف حتى يكون قسيما للجملة والظرف اللذين يجوز كون الحال احدهما
ولو لم يقدر ذلك لم تتم المقابلة اذ كون التمييز لا يكون الا اسما لا يدفع وقوعه ظرفا فان الظرف اسم **قال**
وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجا **اقول** ظني ان قبل هذا البيت ليس من مات فاستراح
بميت انما الميت ميت الاحياء والكئيب السيء الحال المنكسر من الحزن يقال كئب يكأب كآبة كفرح يفرح كآبة
كرحمة وكآبة كسلامة في الصحاح ورجل كاسف البال اي سيء الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى

في النفس

في النفس والرجاء بالفتح والمد سعة الحال **قال** والثالث ان الحال مبينة للهيئات **اقول** قال المصنف في حواشي
التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة الحادثة الشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج نحو تكلم ومات مسلما
وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج منه نحو جاء زيد والشمس طالعة وجاء عمرو
جالسا قلت يعملك حيئة جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو وفي التاويل لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان
للصفة **قال** والرابع ان الحال تتعدد كقوله على اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا **اقول** في
البيت على هذه الرواية رد العجز على الصدر ويروى اذا لاقيت فلا يكون فيه ذلك ورجلان ماشيا حافيا غير
منتعل وكلاهما حال من فاعل الزيارة المحذوف اي زيارتي بيت الله فيكون من قبيل الحال المتعددة كما ذكر المصنف ويحتمل
ان يكون من قبيل الحال المتعددة بان يكون حافيا حالا من الضمير المستكن في رجلان ويجوز ان يكون صاحب الحال الضمير
المجرور بعلى قال المصنف في حواشيه على التسهيل حرف في البيت اعجمي فقرأه رجلاي مكان رجلان واعربه
فاعلا بزيارة وحافيا حالا منهما بمجاهد قولهما العينان تهمل وذكر مجاهد قوله والارض ابقل ابقالها فقيل له يقال
زرت البيت ولا يقال زارت رجلاي البيت هذا كلامه وفي شرح المفتاح للشريف كان جاز وقد صحف جماعة
رجلان برجلاي وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال قائلهم رجلاي فاعل زيارة بيت الله وحافيا
حال من ضمير المتصل في رجلاي لانه في معنى زيارة بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين
ركيكة جدا وبانه لا يخفى اذا لم يكن اجلالهم يكون له شقة عظيمة وقد ذكر هذا المصحف بمحضر جمع من ادباء الشام فاتخذوه
اضحوكة يتلهون بها انتهى كلامه **قال** لا ان نحو قول الاعلم وابن مالك ان الرحيم ليس بصفة بل علم **اقول** ظهور الوصف
فيه يمنع علميته والاستدلال عليها بما اشار اليه المصنف بعد هذا من وروده كثيرا غير تابع ضعيف فان المشتقات
الكائنة بالالف واللام لا يكون ذلك فيها نحو القائم زيد لا يخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها ان الرحيم لم يستعمل الا لله تعالى
فلا تتحقق الغلبة وقد صرح المصنف في النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائي جعل
الرحمن الرحيم من نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم بعضا لهو وفيه دليل على ان الكسائي لا يرى الرحمن علما **قال**
والخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خاشعا ابصارهم يخرجون
اقول هذا مثال لتقدم الحال على عاملها الذي هو فعل متصرف اذ خاشعا حال من ضمير يخرجون وهذا ممكن و
لكنه غير متعين لجواز ان يكون خاشعا صفة لمفعول محذوف اي يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم
وقد صرح بجواز هذا الوجه غير واحد من المعربين **قال** وقوله نجوت وهذا تحملين طليق **اقول** هذا عجز بيت صدره
عدس ما لعباد عليك امارة وعدس بفتح العين والدال المهملتين وسكون السين المهملة صوت يصوت
به للبغل لاستحثاثه وزجره عن الابطاء والاتيان بضمير المؤنث في البيت لكون المزجور انثى او على ارادة

الدابة فيجوز ان الزجر كان ذكرا ولكن انث لذلك وكون تحملين حالا انما هو على مذهب البصريين واما الكوفيون
فيرون ان ذا موصول وتحملين صلته والعايد محذوف اى والذى تحملينه طليق ويجوزون كون ذا وجميع اسماء
الاشارة موصولة سواء كانت بعد ما الاستفهامية اولا بل يجوزون ان يكون الاسم الجامد ايضا موصولا اذا
كان معرفا باللام كما نقله الرضي وغيره قالوا فى قوله لعمرى لانت البيت اكرم اهله واقعد فى افيائه بالاصايل
ان التقدير لانت الذى اكرم اهله **قال** فاما الاستدلال على الجواز بقوله ترددت بمثل السيد نهد مقلص
كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما فهو لان
عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف **اقول** ما قاله من ذلك هو كلام
ظاهر لا شك فيه ومثل ابن مالك على ماسته وجلالة مقداره لا يخفى عنه مثل هذا الامر الواضح فانما يحمل ذلك
منه على السهو ومثل السيد صفة محذوف اى ترددت على نفسى بفرس مثل السيد والسيد بكسر
السين المهملة الذئب والنهد اى جسيم مشرف ومقلص بكسر اللام اى مشرف مشمر طويل القوائم والكميش
بالشين المعجمة صغير الجردان اى القضيب والمراد بالماء هنا العرق وتحلبا سالا وقر عين الرجل اى
سكنت فلا تطمح الى شى فوقه او بردت سهادا وهو كناية عن السرور لان معه دمعة باردة وللحزن دمعة حارة
ووزن قر فعل بفتح العين وكسرها ومثريا غنيا ولم يعن بالبناء للمفعول اى لم يهتم **قال** واما قوله وما ارعويت
وشيبا راسى اشتعلا وقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا فضرورتان **اقول**
المصراع الاول عجز بيت صدره ضيعت حزمى فى ابعادى الاملا ولا يسعف لدعوى الضرورة فى هذين البيتين
مع امكان جعلهما كالبيتين السابقين اى مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوفا يفسره المذكور والتقدير
وما ارعويت واشتعل شيبا راسى اشتعل وانطيب نفسا تطيب فان قلت هذا التقدير فى البيت الثانى
ظاهر اما فى الاول فليس الجيد فيه على العطف بل الواو فيه حالية اى وما ارعويت فى حال اشتعال راسى
شيبا واذا كان كذلك فالواو حالية وراسى مبتدا واشتعل خبره ولا يصح فى مثل زيد قام تقدير زيد فاعلا
بمحذوف يفسره المذكور بعده فاذن تعين ان يكون تقديم التمييز فى هذا البيت ضرورة كما قال المصنف قلت
اما ان الجيد فيه الحالية فمسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل راسى فاعلا بمحذوف يفسره المذكور وما اوردته من
ان نحو زيد قام يتعين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان تكون فعلية حذف فعلها مفسرا بما ذكر بعده فهذا مذهب
الجمهور وجوز ابن المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير كما صرح به المصنف فى الباب
الثانى قبيل انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى واذا كان كذلك فيتجه ما قلناه لا سيما مع ابن مالك على
مقتضى مذهبه فان قلت يلزم حذف قد مع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن الا نحو اضمار قد بجره ا

قلت

قلت هذا انما يتوجه على مذهب ابن مالك وهو فلا يرد عليه اضمار قد مع الماضوية الواقعة حالا **قال** ويقع التمييز بعد ما
نحو لله دره فارسا **اقول** ذهب بعضهم الى ان فارسا ونحوه فى امثال هذا التركيب منصوب على الحال اللغوى التى
تنبه على كونه فارسا والصحيح انه تمييز كما ذكر المصنف وانتصابه على الحال ضعيف لما قاله ابن الحاجب فى امالى المفصل
من انه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم يرد
به المدح فى حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكن كاتبا للاطلاق
وكذلك لله دره عالما واما الحال المؤكدة فانها غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها ان تكون معنى الحال مفهوما من
الجملة التى قبلها وانت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها فدل ذلك على انتفاء الحال المقيدة
والحال المؤكدة واذا بطلتا ثبت التمييز وقال الرضي ولا ادرى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته
فلا يمدحه فى حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه فى حال فروسيته **قال** فاما ان عدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور عند الله واما بالنسبة الى عامله فهو
اثنا عشر شهرا فمبين **اقول** لا نسلم ان شهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور عند الله ولا مبين لاثنا عشر
اما الاول فواضح واما الثانى فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقولنا اثنا عشر شهرا فيكون التمييز
الواقع فى هذه الصورة بعد العدد الذى علم نوعه مؤكدا لا مبينا كما فى قولك الرجال الذين عندى عشرون
رجلا **قال** واما اجازة المبرد وموافقيه نعم الرجل رجلا زيد فمردودة **اقول** يعنى اجازتهم الجمع بين الفاعل
الظاهر والتمييز وسيبويه منع ذلك وهو والحق المبرد على ذلك ابن السراج والفارسى واختاره ابن مالك
واستدل عليه بالقياس والسماع اما بالقياس فهو ان التمييز قد ورد مؤكدا لا لرفع ابهام كقول ابى طالب
لقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر وروده للتوكيد ايضا لا لرفع
ابهام واستند فى السماع الى شواهد من كلام العرب اوردها منها البيت الذى انشده المصنف وهو قوله
تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا **قال** فالصحيح ان زادا معمول لتزود واما مفعول مطلق ان
اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشئ الذى تزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له فصار حالا لا
اقول خرجه ابو حيان على ان فى نعم ضميرا وزادا تمييز والمخصوص فزاد ابيك بدل منه قال وهذا تاويل الكره
من غيره **اقسام الحال قال** بخلاف بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين **اقول** ومنه علمته النحو بابا
بابا اى مفصلا ولم يزل الطلبة يستشكلون ذلك والمنقول عن ابن جنى تخريجه على ان الثانى منصوب
على انه صفة للاول يريد على حذف مضاف تقديره بعضهم بقبل اى بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب الاخير
وقدره بعضهم ببعد اى بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها وقد يقال

بمفارق اي بابا مفارقا بابا يعني انه منفصل عن غيره غير مختلط به بل كل باب على حدة ومعنى هذا لا يخرج شيء من
الابواب وفي المنقول عن الزجاج ان انتصاب الثلاثة على انه توكيد والاول يعني من شعر فان قيل لم لم يذكر الثالث
مع انه مؤكد قلنا لان ذكره امارة على المعنى الذي قصد بالاول وربما لا يلزم ابتداء ثم يلزم بعارض **قال**
ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما **اقول** الذي
يظهر انه اراد ان الحق المذكور في هذه الاية وهي قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم والمراد بما معهم التورية و
هو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب **قال** قال ابن المصـ بدر الدين فيه ومنه وهو الذي انزل
اليكم الكتاب مفصلا وهو سهو منه لان الكتاب قديم **اقول** السهو من المصنف رحمه الله فان الانزال يقتضي
الانتقال والقديم لا يقبله **قال** ومنه قائما بالقسط اذا اعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها
غير مستفاد مما قبلها **اقول** بل هو مستفاد مما قبلها فان ذا الحال المذكورة هو الاله الحق الواجب الوجود الجامع
لصفات الكمال والقائم بالقسط منها وانما قال اذا اعرب حالا لانه يجوز فيه غير ذلك فقد اجاز الزمخشري
فيه اوجها منها ان يكون حالا مؤكدة من فاعل شهد واعتذر عن افراده بالحال دون معطوفيه عليه وان كان
مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالتباس كما جاز في قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة
ان انتصب نافلة حالا عن يعقوب ولو قلت جاء زيد وهند راكبا جاز تمييزه وسكت عن بيان جهة تاخيره عن
المعطوفين قال التفتازاني وكانها الدلالة على علو رتبتهما وقرب منزلتهما ومنها ان يكون منصوبا على المدح و
بين جواز كون المنصوب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال ونقح جواز ذلك فيما اذا كان المنصوب عنه معرفة
كما في الاية والبيت الذي انشده وهو قوله تعالى ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي
كذلك قال التفتازاني والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف ومنها ان يكون صفة للمنفي قائما بالقسط لا هو و
رده ابو حيان بان فيه الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو المعطوفان اللذان هما الملائكة واولوا العلم وليسا
معمولين لشيء واحد من جملة لا اله الا هو بل هما معمولان لشهد قلت الزمخشري استشعر ذلك فقال لا يبعد كونه
صفة فقد رايناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف قال التفتازاني واعتذر عن الفصل بالا
مشكل وهو اعني المعطوفين بانه من اتساعهم في اللغة وتجويزهم بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويقل في
الاستعمال لاغراض تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا من قرب المنزلة ونفي بيان ان اتباع هذا الاتساع بحيث يفضي الى
الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة اعني ما هو في صلة ان المفتوحة ولو ثبت فلا خفاء بانه بعيد غاية
البعد فكان الانسب ان يقول نعم بعيد مكان لا يبعد قال التفتازاني واما الاستبعاد من جهة ان نفي المعبود
القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد بل انما يتم على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع النفي الى

القيد

القيد اثبات معبود اخر غير قائم بالقسط فمدفوع بان هذا الوصف صار للموصوف لان كل مستحق للعبادة
قائم بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن توجه المطالبة بفايدة هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي و
الجواب انها للتعديل بعد التوحيد واستحباب الشهادة على الامرين **قال** ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا
اقول اما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول وتقديره مقارن
فلذلك جعلت الحال فيه من قبيل المقدرة اي ادخلوها مقدرا خلودكم واما امنين في الاية الاخرى فيجب جعله من
قبيل الحال المقارنة اي ليدخلن المسجد الحرام ان شاء الله في حال امنكم المحقق فلا حاجة الى جعل الحال مقدرة
نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معرفاتي الحال بالنسبة اليهما مقدرة واما المثال فاي داع الى ارتكاب كون
الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون زيد راكبا اريد منه الماضي المقارن لزمن عامله **قال** وقال الزمخشري
في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها
وجئت والجيش مصطف في كونهما من الاحوال التي حكمها حكم الظروف ولذلك صح مجيئها عن ضمير ذي الحال **اقول**
المصراع الذي انشده صدر بيت من معلقة امرئ القيس بمنجرد قيد الاوابد هيكل اغتدي اي بغدوة
والوكنات بضم الواو مع ضم الكاف وفتحها مواقع الطير منجرد اي فرس منجرد وهو اسم فاعل من تجرد في
سيره اي مضى وقيل المتجرد القصير الشعر واراد بكونه قيد الاوابد انه لا يدعها تنجو من اصطيادها والهيكل الطويل
الضخم وظاهر كلامه ان الحال المذكورة لا تحتاج الى الضمير اصلا من حيث شبهها بالظرف كما في قوله جئت وقت اصطفاف
الجيش للقتال وغدوت وقت استقرار الطير في وكناتها وحمل البعض على خلاف ذلك فقال وتحقيقه انه اذا
رجع الى معنى الظرف يكون متضمنا للضمير اي حيث كان انه في اصطفاف الجيش كذا قال وفيه نظر للزوم كون
ظرف الزمان حالا عن الجثة واي الحال نحو فلا يصح كون امس من قولك جاء زيد امس حالا كما لا يصح كونه خبرا في قولك زيد
امس **قال** ويجوز ان تقدره وبحرها اي بحر الارض **اقول** ربما الزمخشري ان الالف واللام اقيما مقام الضمير
المضاف اليه لكن في الضمير الذي تكلف تقديره بهذه الطريقة ليس عائدا الى ذي الحال وهو ما في قوله ولو ان ما
في الارض من شجرة اقلام وقول البعض ربه انه يعود الضمير الى الارض بما به عوده الى ذي الحال في الاية وهو ما في
الارض ليس بانفع للاشكال **قال** اعراب اسماء الشرط والاستفهام ونحوها **اقول** المراد بنحوها كم الخبرية
قال واذا وقع اسم الشرط مبتدا فقيل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره
الى اخره **اقول** خبر المبتدا انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الاخر الخبر هو مجموع جملة
الجزاء لا الفعل وحده وعلى هذا ايضا في مثل قولك من يقم تقم فلذا كره ان تكون الجزاء في محل جزم لانها وقعت

مقرونة بالفاء جوابا لشرط جازم كما قرره المصنف في الباب الثالث وفي محل رفع لانها خبر المبتدا عند هذا القائل
فيثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم يقترن بالفا
ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدا وعلى هذا القول وحينئذ فتتجه مناقشة المصنف في رده على
من اقتضى كلامه في جملة انها ذات محل وانها لا محل لها كقوله في فصل ما صرح في المغني من الباب الاول والرابع البقلة في هذه الاية
اوهام متعددة اي في قوله تعالى بما كانوا يكذبون فانه قال ما مصدرية صلتها يكذبون ويكذبون خبر كان
ولا عايد على ما ولو قيل باسميتها اقتضت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب
لانه قدره خبر كان مع كونه لا موضع له لانه قدره صلة لما واستغنى الموصول الاسمي من عايد هذا كلامه وقد
عرفت اندفاع اعتراضه الثالث بان الجملة قد تكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على ان المصنف اعتذر
عن اعتراضه هذا في الباب الثالث في اخر الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب والله تعالى الموفق للصواب
مسوغات الابتداء بالنكرة قال لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفايدة اقول يريد انهم
لم يعتنوا بتعديد الاماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة وانما ذكروا ضابطا كليا لا يحتاج معه الى التعدد
قال الرضي قال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام
افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء اولا قال وراى المتاخرون انه ليس كل احد
يهتدي الى مواطن الفايدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة اقول يعني
ان المتتبعين للاماكن الفايدة لم يخلو عن قدح اما من جهة الاخلال واما من جهة ايراد ما لا يصح ايراده او تعديد امور يدخل
بعضها في بعض فلا يحصل الامتياز المطلوب في قولهم مقل مخبر مبتدا محذوف ومن للتبعيض ومقل مخل مخصوصان
على انهما صفتان لمقدر اي فمنهم بعض فريق اتصف بالاخلال والاقلال وبعض فريق اتصف بالاكثار وايراد
ما لا يصح او تعديد امور متداخلة ويحتمل ان يكون من بمعنى في نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة او بمعنى الى نحو
شممت الريحان من داري من الطريق او بمعنى عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله والتعلق في الكلام محذوف
والمعنى على الاول فالمتتبعون فريق مقل مخل وفريق مكثر الى اخره وعلى الثاني فانقسموا الى فريق صفته كذا
وفريق صفته كذا وعلى الثالث فلم يخرجوا عن فريق موصوف بكذا او فريق موصوف بكذا قال فالاول نحو و
اجل مسمى عنده اقول الكلام في جواز الابتداء في هذه الاية بالنكرة لحصول التخصيص بالوصف لكن
وقع في الكشاف ان تقديمها واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما
جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم هذا كلامه وظاهره ان هذا التعظيم مستفاد من الاستفهام المعتبر في
مثل هذا المنكر كانه لغرابته وعظم رتبته كما ما يسئل ويستفهم عن حاله والاستفهام يقتضي صدر الكلام

والاول

واما قوله تعالى ولدينا كتاب ينطق بالحق في غاية الامر انه لم يقصد فيه هذا التعظيم وان كان الكتاب
معظما في نفسه لانه ليس مقام التفرقة بين كتابين كما قصد هنا التفرقة بين الاجلين بل اجرى على
ما هو السابق قال ولعبد مؤمن خير من مشرك اقول جرى المصنف في ان المسوغ للابتداء بالنكرة في
هذه الاية هو وصفها على ما هو مشهور متعارف عند القوم وسلك ابن الحاجب فيها طريقا اخر مدعيا
ان الصفة ليست هي المصحح للابتداء هاهنا وانما مصححه كون هذه النكرة في معنى العموم واطال رحمه الله في
تقرير ذلك على ما نذكره على طوله لما فيه من الفوايد فقال ليس هذا من قبيل ما المصحح فيه الصفة في التحقيق
وانما هو من قبيل ما كانت النكرة في معنى العموم مثل قولهم تمرة خير من جرادة وبيانه ان الصفة انما تكون مصححة في
الموضع الذي تقصد باسم الجنس واحد متميز فيجيء الصفة ليحصل التمييز لذلك الواحد تخصيصا فيجعله الواضع
الجنس لذي وصفه وهو مع ذلك قليل في الاستعمال لبقاء التنكير فيه ورب نكرة من غير صفة اخص من نكرة
موصوفة ووجه ضعفه انه اذا صح جسم في الدار لحصول تخصيصه بالصفة فينبغي ان يصح رجل في الدار
لانه اخص منه بدرجات فاما اذا حصل ما ذكرناه من التعميم فقد حصل ما في معنى التعريف قبل الصفة فضاع
اعتبار الصفة وصار موازنا لقولك كل رجل عالم عندنا فانه لا يصح لقائل ان يقول المصحح الصفة اذ
التعميم حاصل قبل مجيء الصفة فاغنى عنها وانما جاءت الصفة لمعنى ثان في التخصيص لا لحاجة من جهة الابتداء
والذي يصحح لك ذلك يعني بقاء التنكير في النكرة الموصوفة ان الصفة لا تخرج الموصوف عما لو لم يكن ناقة في
التخصيص في الاحاد او في الاجناس وهو على حاله شايع اذا قلت جاءني رجل ثم قلت عالم فانه تخصيص مع
بقائه لواحد متميز على ما كان عليه واذا قلت جاء الرجال ثم قلت العالمون فانه تخصيص مع بقائه على الشيوع في العالمين
واذا ثبت ذلك علمت ان التعميم حاصل بغير الصفة واذا كان حاصلا بغير الصفة كان مجيء الصفة وانتفاؤها
واحدا على ما مثلناه في كل رجل عالم عندنا فان زعم زاعم ان مؤمن في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك قد صحح
الابتداء بالنكرة وقرر ذلك بانه لو اسقط لم يستقم ذلك كما انك اذا اسقطت عالم من قولك رجل عالم في الدار
لم يستقم وهذا معنى التصحيح فهو غير مستقيم وجمع بين امرين مختلفين وذلك انا نعني بالتصحيح الذي لولاه لم
يصح الابتداء بالنكرة لا الذي لولاه لكان الكلام كاذبا وما نحن فيه من هذا القبيل ولسنا نعني بالمصحح ذلك
الا ترى انا نحكم على الكلام بصحة الاعراب ثم نحكم بعد ذلك بكونه صدقا او كذبا فالقول القائل العالم قديم فهذا
وان كان اعرابه مستقيما الا انه كذب فكذلك ما نحن فيه فلم يكن هذا المصحح مصححا للابتداء بل مصححا للصدق والكلام
حتى لو جعلت الخبر ما يكون صدقا لاستقام فدل على ان الفساد لم يات الا من الكذب ومما يوضح ذلك انه
لو قلت كل رجل كافر في النار فلو اسقطت كافرا لم يكن مستقيما من جهة الصدق لا من جهة الابتدائية

لانك لو اخبرت عنه بخبر صدق صح ولسبيل الكذب بفقد الاعراب ولا ماخوذ اعدمه في صحة التعبير كما تقدم فاذا وضع
ذلك كان القول بان هذه الصفة مصححة للابتداء كالقول بان ما في قولك كل رجل كافر في النار مصحح الابتداء وقد
وضح بطلانه ثم اورد سؤالا وهو ان قلت الاية ليس من هذا القبيل لانه صحح باعتبار صحة الاخبار لا باعتبار الصدق
الا ترى انك لو اسقطته لم يستقم التعبير صدقا ولا كذبا فانه يكون حينئذ من مضمونه عبد خير من عبد وهذا من
قبيل اخر والحاصل ان عبدا في ضمن مشترك في الجملة فاذا اسقطت الصفة وقدر الاخبار عن المبتدا وبعبد و
قبل عبد خير من عبد لم يستقم هذا الكلام اذ لا فايدة فيه اصلا واجاب بان هذا من قبيل اخر كما ذكر السائل و
لكنه في الحكم كذلك يعني ولكن مصحح الاخبار حكمه كحكم مصحح الصدق لان الكلام ههنا وقع في شروط المفردات
فان المبتدا اسم مفرد وليس بشرط من الخبر في هذا المحل هي الصفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يستقيم
به الاخبار كما في الكذب فهو مثل قولك كل رجل عالم خير من جاهل فكما لا يستقيم ان يقال المصحح لهذا المبتداء
الصفة لانك لو اسقطتها لم يستقم الكلام فكذلك ما نحن فيه فكان كالكذب سواء والكلام في شروط
المفردات غير الكلام في جهة التركيب الا ترى انك لا تقول لمن قال كل رجل خير من جاهل هذا فاسد من جهة ان المبتداء
غير موصوف وانما تقول فاسد من جهة انك اخبرت بما لا يستقيم خبرا ولو قلت الاول لكان فاسدا فانه حينئذ
ثبت لك انه يكون مبتدا به من غير صفة فيفسد القول بان المصحح الصفة فكذلك ههنا فلا فرق فيما نحن فيه
بين ان يكون المصحح للصدق وبين ان يكون لاستقامة الكلام في ان كل واحد منهما لا يقدح في صحة الابتداء
دونه لما قررناه لان الكلام في صحة كونه صدقا وكونه مستقيما ان يخبر عنه بكذا غير الكلام في صحة كون المبتداء
مبتداء وانه لم يكن بد من الخبر فثبت ان مؤمن في قوله تعالى ولعبد مؤمن وما كان مثله لا يمكن دعوى ان يكون
الصفة فيه مصححة للابتداء بالنكرة ولنقتصر على هذا القدر من كلامه ففيه كفاية **قال** ومنه قولهم ضعيف
عاذ بقرملة **اقول** القرملة واحدة القرمل على وزن جعفر وهو شجر ضعيف بلا شوك ينفضخ اذا وطئ والمثل نجد ما
في الصحاح والقاموس ذليل عاذ بقرملة وانشد الجوهري لجرير كان الفرزدق اذ يعوذ بخاله مثل الذليل يعوذ
تحت القرملة يضرب هذا المثل لمن استعان بضعيف لا نصرة له والمعنى ضعيف التجأ الى مثله **قال**
وقولهم شر اهر ذا ناب **اقول** هذا مثل يضرب في ظهور امارات الشر والمراد بذي الناب الكلب اي شر عظيم
حمل الكلب على الهرير اي النباح وكون المسوغ في هذا المثال هو الصفة المقدرة كما ذكر المصنف ذهب اليه
جماعة وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ كونه في معنى الفاعل قال في الامالي الكافية لما ذكر شر اهر ذا ناب
وهو ان يكون المبتدا في معنى الفاعل وشرطه ان يكون الخبر جملة فعلية في معنى نفي من نسب اليه الفعل و
اثباته لذلك المبتداء في معنى الفاعل كقولك شر اهر ذا ناب بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر وامر اقعده عن الخروج

لانه في معنى

لانه في معنى ما اقعده عن الخروج الا امر وانما جاز ان يكون مبتدا وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل
يجوز ان يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك ههنا ووجه التخصيص في الفاعل
ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقرر العلم بالحكم صار كالصفة
في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل
نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدا في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة هذا كلامه رحمه الله وتحقيق كون مثل
المبتدا في معنى الفاعل حيث يستفاد الحصر وظيفة علم المعاني وقد قرره اهله بما هو معروف **قال**
وقدر احلك في المجاز **اقول** هذا بعض صدر من بيت يستشهد به النحاة والبيت بتمامه قدر احلك في المجاز و
قد ارى وابي مالك ذو المجاز بدار وذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية وقوله ابي بتشديد اليا مما تمسك
به المبرد على جواز رد لام الاب عند الاضافة الى اليا ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون جمعا لاب سلم اذ قد يجمع
فيجمع التصحيح كقول الشاعر كريم لا تغيره الليالي ولا اللاواء عن فعل الابينا اللاواء الشدة يعني ان هذا
الممدوح لا يترك الاقتداء باباية في فعل المكارم وان حصلت له شدة **قال** والثالث ان تكون عاملة اما
رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه **اقول** يعني الاخفش والكوفيون واما جمهور البصريين فيمنعون مثل ذلك
قلت في الصواب ان يمثل لهذه المسئلة نحو ضرب الزيدان حسن واما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه وذلك لان
الكلام انما هو في احد قسمي المبتداء وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النحاة الى الاعتذار
عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي ان يكون معينا فتعريفه هو المناسب لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة ليقرب
من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم الاخر من قسمي المبتداء وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشترط
ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة في وقوعه مبتداء مع تنكيره الى ان يقال تخصص بالعمل كما
ذكر المصنف **قال** او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاءني اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر
او الوصف **اقول** لا ينبغي ايراد المثال الثاني في هذا المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم مقيدا
بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف
عاذ بقرملة بانه المبتداء ولا شك ان اسم التفضيل في نحو افضل منك جاءني صفة المحذوف فيكون الصواب على
رايه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه المبتداء لا على اسم التفضيل الذي هو خلف عن الموصوف فكانه
نسي ما قدمه قريبا **قال** وشرطه هذا ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف
بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود **اقول** لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتداء
نكرة ففي نفي غنية عن التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا بمنزلة ان يقول يشترط في الابتداء بالنكرة العاملة

خبرًا ان تكون نكرة لا معرفة فيكون نحو جعل هذه الصورة شرطًا لها وهذا عين ما انتقده على ابي حيان فيما يأتي
حيث قال ومن الغريب قول ابي حيان ان من شروط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع
فجعل صورة المسألة شرطًا لها هذا كلامه ولسان الحال يقول لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
قال والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف
اقول اذا امتنع نحو رجل قائم فاي اثر للعطف على ما يجوز الابتداء به او عطف ذلك عليه في تجويز ما كان ممتنعا مع
قيام المانع واما الاية فغير متعينة لذلك اذ يجوز ان يكون طاعة وقول معروف خبر مبتدا محذوف كما صرح
به المصنف في اماكن الحذف من الباب الخامس اي المطلوب منكم على انه لو سلم كون ذلك مبتدا فلا نسلم ان
المسوغ العطف بل قصد التعميم كانه قيل طاعة خير من مرارة عند جماعة اي كل طاعة وقول معروف امثل او هو
ظاهر قال ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى اقول في الكشاف قول معروف رد
جميل ومغفرة وعفو عن السائل اذا وجد منه ما يثقل على المسئول او ونيل مغفرة من الله بسبب الرد الجميل
او وعفو من جهة السائل لانه اذا رده ردا جميلا عذره خير من صدقة يتبعها اذى وصح الاخبار عن المبتدا
النكرة لاختصاصه بالصفة الى هنا كلامه وظاهره ان مصحح الابتداء بالنكرة في المحلين كونها موصوفة اما في الابتداء
فظاهر واما في المعطوف فلما اشار اليه بان المعنى عفو من المسئول عن السائل او ومغفرة من الله او من السائل
قال التفتازاني ذكر انه ليس في القواعد احتياج المعطوف على المبتدا الى التعريف او التخصيص قلت
القاعدة ان المعطوف على المبتدا مبتدا ومثل فثبت له حكمه هذا هو القياس لكن ابن مالك وجماعة جعلوا
العطف من المسوغات وفيه ما مر والذي يظهر ان الزمخشري يخالف لهم في ذلك والا فلو وافقهم لم يحتج الى
جعل المصحح للابتداء بالنكرة اختصاصها بالوصف قال وليس من امثلة المسألة ما انشده من قوله
عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا اقول الصبر حبس النفس عن
الجزع والاصطبار ابلغ ولهذا اختاره الشاعر وشكوى الانسان بغيره اخباره عنه بسوء فعله وسمع
مفسر لعامل الجار والمجرور المرفوع اي فهل سمع باعجب من هذا امرؤ يريد ان اصطبار المظلوم وشكوى
الظالم امر غريب يتعجب منه قال ابن الرومي يشكي المحب وتشكو وهي ظالمة كالقوس تصمي الرمايا وهي مرنان
فتشكي بضم حرف المضارعة اي تفعل بالمحب ما يقتضي ان يشكوها ثم تشكو مع ظلمها كما ان القوس
تظلم الرمايا بقتلها اياها مع انك اصبت الصيد اذا رميته فقتلته وانت تراه وهي مع ظلمها تئن كما يفعله
الشاكي المظلوم قال فان الخبر فيها ظرف مختص وهذا المجرور مسوغ كما قدرناه وكانه توهم ان التسويغ مشروط
بتقدم على النكرة وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة اقول الظاهر ان قوله كما قدرناه

وقوله وقد

وقوله وقد اسلفنا سهو فانه لم يتقدم ذلك ولا اسلف في موضع من هذا الكتاب فيما ذكره بعد في الرابع
من مسوغات الابتداء بالنكرة كما تراه الان قال والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفا او مجرورا وقال
ابن مالك او جملة اقول لا يصح عطف جملة على قوله ظرفا ولا على قوله مجرورا لان ذلك يقتضي ان سيبويه قائل بما
ذكره ابن مالك ولا سبيل اليه فان ابن مالك لم يقل ذلك ناقلا له عن سيبويه ولا نقله عنه احد من المعتنين
بكلامه بل هو راي ذهب اليه ابن مالك قال ابو حيان لا اعلم هذا لغيره فحمل كلام المصنف على ما ذكره يقتضي
ان يكون التقدير هكذا والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفا او مجرورا او جملة والقول اعتراض لافادة
تعيين القائل وقد بان لك انه غير مرضي فالذي ينبغي ان يقال ان قوله جملة معطوف على محذوف في التقدير
قال ابن مالك ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا كما ذهب سيبويه او جملة فالمعطوف هو المحذوف لا المذكور قال
ولدينا كتاب مزيد ولكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل اقول هذا نشر على ترتيب اللف المتقدم فقوله و
لدينا مزيد مثال للخبر الذي هو ظرف وقوله ولكل اجل كتاب مثال لما هو مجرور والمراد لما هو جار ومجرور وكثيرا
ما يتوسعون في هذا الاطلاق وقوله وقصدك غلامه رجل مثال للخبر الذي هو جملة قال وشرط الخبر فيهن الاختصاص
اقول يلزم عليه اجازة عند رجل مال لان الظرف مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص
فالصواب ان يقال شرط الخبر الظرف وشبهه ان يكون المجرور صالحا للاخبار عنه فيخرج هذا المثال ونحوه
قال والتقديم انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا يوهم ان له مدخلا في التخصيص اقول
الاشارة بهنا اولا الى المثال الذي ذكره وهو رجل في الدار والاشارة بهنا ثانيا الى محل مسوغات الابتداء
بالنكرة اي انما وجب التقديم في قولك رجل في الدار لما يتوهم من كون الظرف صفة للنكرة لا خبرا عنها والتقديم
دافع للتوهم فوجب واشتراط التقديم ذلك في هذا المحل اي ذكر الاشتراط في باب مسوغات الابتداء يوقع
في خلل اذ هو يوهم ان التقديم له مدخل في التخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة وليس كذلك وعلى هذا ينبني
هذا ان ابن مالك نص على جواز الابتداء بالنكرة المخبر عنها بظرف نحو رجل عندي اذا كان ذلك جوابا لسؤال
كان يقال من عندك فتقول رجل اي رجل عندي قال ولا يجوز ان يكون التقدير عندي رجل لان مخالفة
الجواب للسؤال ضعيفة والسؤال تقدم فيه المبتدا وكانه اي ان توهم الصفة مندفع بقرينة السؤال
فلم يجب التقديم وفيه بحث قررناه في شرح التسهيل قال والخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسماء
الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار واله مع الله اقول اما المثال
الاول فلا خفاء في وقوع النكرة فيه في سياق النفي فتكون عامة لا بذاتها ولكن لضرورة النفي واقتضائه
لذلك واما المثال الثالث فالنكرة ليست واقعة فيه بعد نفي صريح وانما وقعت بعد ما هو في معنى النفي اي

الهمزة الداخلة عليها للانكار الابطالي فيقتضي انتفاء مدخولها فيجيء العموم واما ان النكرة في المثال الثالث
وهو قولنا هل رجل في الدار عامة فمنظور فيه لانها في سياق الاثبات وليس لنحو هل الاستفهام الحقيقي عليها
بالذي يوجب كونها عامة فان قلت عد هذا المغني في تخصيصات النكرة التي يسوغ الابتداء بها مشكل
اذ العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء قلت هذا انما يرد
على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه ما والمصنف لم يقله وانما عد هذا في مسوغات الابتداء
بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومه
ماثل المعرفة من حيث انه يصلح للتعدد على البدل فساغ الابتداء به قال وفي شرح منظومة ابن الحاجب ان
الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة كما مثل به في الكافية اقول صرح بذلك
[illegible] الكافية واعترضه الرضي بانه لو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما
في الدار للزم امتناع رجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة لعدم انقسام الدال على حصول الخبر
عند المتكلم او عدمه شيء اخر تخصص به المبتدأ هذا كلامه وقد صرح قبل هذا ببيان ان المسوغ في نحو هذه الامثلة وقوع
النكرة بعد اداة الاستفهام وحكم هنا بانه لا شيء اخر تخصص به المبتدأ فعلم انه لا عموم في شيء من ذلك وهو
خلاف ما يقتضيه المصنف من العموم في نحو هل رجل في الدار ولا ادري من اين جاء هذا العموم قال السادس ان يكون
مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة اقول جعل ابن الحاجب مثل هذا من قبيل
ما المصحح فيه معنى العموم وقرر بانه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لفرد منه
على مفرد فيحصل الشياع وقد مثل المصنف في حواشيه على التسهيل بقولهم تمرة خير من جرادة لما قصد به
العموم قال وعلى هذا افضي نحو اقائم الزيدان مسوغات اقول يعني بها فقد مر اولا من كون النكرة عاملة وما ذكره
هنا من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رايه ثلاثة امور هذان وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق
النفي وقد اسلفنا انه لا ينبغي عد ذلك في هذا الباب لان الكلام في المبتدأ الذي هو محكوم عليه لا المحكوم به و
الوصف المذكور من الثاني لا الاول قال واما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء
اقول جرى على اسلوبه واحد وقد عرفت ان هذا ليس من قبيل ما يطلب فيه للنكرة شيء يقربها من المعرفة
حتى يبتدأ بها لان ذلك انما هو في المحكوم عليه كما مر وهو محكوم به فكيف يطلب له ما يدنيه من المعرفة وحقه ان
تكون نكرة فتمام هذا الرد بقوله قال والثاني اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو
للعمل في المنصوب اقول يعني اشتراط مجموع الامرين والا فالوصف المعتمد يعمل في المرفوع مطلقا سواء كان
للحال والاستقبال او المضي كما صرح به الرضي وغيره قال والعاشر ان يقع في اول جملة حالية كقوله سرينا

ونجم قد

ونجم قد اضاء فمذ بدا ابن محياك اخفى ضوؤه كل شارق اقول سرينا سرنا ليلا واسرينا بمعناه وجاء القران بهما
جميعا وبدا ظهر والمحيا الوجه واراد بكل شارق كل كوكب طالع كانه ماخوذ من قولهم شرقت الشمس اي طلعت ولا
اذكر الان من نص على ان ذلك يستعمل في غيرها من الكواكب قال وعلة الجواز ما ذكرنا في المسئلة قبلها اقول يعني
ان الفائدة متحققة في ذلك اذ لا يوجب العادة ان السرى الا بكلام من تحت اضاءة نجم ما فالاخبار بانه وقع في هذه
الحالة مفيد لما لم تكن العادة قاضية بتحتم وجوده فلا جرم كان الابتداء بالنكرة في مثل هذه الصورة سائغا
قال ومن ذلك قوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدي اقول الطروق المجيء ليلا والضمير
المنصوب من يطرقها عائد الى الغنم اي ان الذئب يأتيها في الليل للافتراس مرة واحدة فلا اتراه كذلك الخفي حين
ما والا انا فاذبحها دائما حتى انه كل يوم ما تراني الا ومعي المدية يعني فانا اشر عليها من الذئب والمدية الشفرة
وهي السكين العظيم قال ويروى مدية بالنصب مفعولا بحال محذوف اي حاملا او ممسكا ولا يحتاج الى ان يكون
بدلا من الياء اقول بل يحسن ان يبدل اشتمال من ضمير المتكلم في تراني ولا نمنع منه اذ الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند
الجمهور اذا كان بدل بعض كاعجبني وجهك او بدل اشتمال كاعجبني كلامك او بدل كل مفيد للاحاطة نحو تكون لنا
عيدا لاولنا واخرنا والرابط موجود في البيت قال ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم
وقول الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا وتبريح من الوجد خانقه اقول عرضنا اي عرضنا له و
تصدينا اي ظهرنا له من غير قصد او على سبيل العروض والتبريح الشدة والجهد والوجد بفتح الواو الحزن
وهذا المسلم كارها يحتمل ان يكون بها شغلا بما به من شدة الوجد عن الالتفات لغير محبوبه فكره رد السلام
لذلك ويحتمل ان يكون محبوبا فكره رد السلام اما تجملا بما فيه شفاء ما بالمحب من سماع كلامه حيث رد واما خشية
من ان يفطن لكونه محبوبا للمسلم والله اعلم قال ولا دليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت
ومقدرة في الاية اي وطائفة من غيركم اقول هذا عجيب فان ابن مالك لم يذكر الاية والبيت على وجه الاستدلال
بهما بل على جهة التمثيل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيهما وكلام ابن
مالك مستقيم نعم لو ادعى انهما متعينان للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض عليه بعدم التعيين لقيام الاحتمال
قال ومما ذكروه من المسوغات اقول اخذ المصنف يذكر اشياء عدوها من مسوغات الابتداء بالنكرة مع
انها لا تسلم من القدح ولم يتعرض لما ذكره لي مسئلة ادرجها ابن مالك وغيره وهي وقوع النكرة بعد لولا كقوله
لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن اودى هلك والمقة الحب واستقلت
نهضت والظعن بظاء معجمة وعين مهملة مفتوحتين السير وليس المسوغ هنا شيئا من الامور العشرة التي
ذكرها فان قلت بل المسوغ هنا كون النكرة موصوفة بصفة مقدرة اي لولا اصطبار عظيم وهذا من جملة العشرة

قلت بل ولكن المصنف سلم في حواشيه على التسهيل ما ذكره ابن مالك في ذلك ولم يتعقبه **قال** وقولهم شهر
ثرى وشهر ترى وشهر مرعى **اقول** يوجد في بعض النسخ ثرى ذو الثلاثة ومرعى مضبوطتين بما يقتضي انهما
منونان وليس كذلك قال ابن بري في رده لمناقشات ابن الخشاب على مقامات الحريري اعلم ان السجع في
النثر ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك لالتزامهم حركوا الساكن
فيه كما يحكونه في الشعر كقولهم في صفة ليالي القمر ثلاث شدع وكان قياسه درع بسكون الراء وانما حركوا اتباعا
لقولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم قلت ليس من السجع في شيء اذ هو في العرف عبارة عن تواطي الفاصلتين
من النثر على حرف واحد وهو لا تواطؤ فيما ذكره فلا سجع فيه ثم قال وحذفوا التنوين منه كما حذفوه في الشعر
فقالوا شهر مرعى وشهر ثرى وشهر ترى حذفوا التنوين من ثرى ومرعى اتباعا لقولهم ترى لكونه فعلا انتهى كلامه
قلت الظاهر في المحافظة على السجع كما ذكر بخلاف الاول **قال** وفيهن نظر اما الاول فلان الابتداء بالنكرة
فيها صحيح قبل مجيء اما **اقول** يضعف قولهم انما في الدار رجل وما اقدح في هذا المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق القدح
الى تلك القاعدة المقررة الا ترى انها صادقة على مثل قولنا انما قائم رجل والاحتمال الذي ابداه المصنف
غير ثابت فيه **قال** واما الثانية فلاحتمال رجل الاول البدلية كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى
فيها الزمان فشلت وسمي بدل التفصيل **اقول** يضعف ان رجل في قولهم الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته
لا يتعين كونه مبتدأ بل يحتمل ان يكون بدلا من الناس فيكون خبرا وحينئذ لا يكون مما الكلام فيه وما يشكل
فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هو من قبيل بدل الكل من الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال
قلت يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى تكلف حتى يقدر الرابط فان التركيب صحيح بدونه ولم نر بدل التفصيل
ملفوظا معه بالضمير والاحتياج الى تقديره وذلك لجهة كونه بدل كل فان قلت اذا كان مجموع المتعاطفين
هو البدل فما رافع كل واحد من الخبرين على انفراده مع انه غير بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم الرمان حلو
حامض فان المجموع هو الخبر وكل من الخبرين مرفوع فيحتاج الى عامل ولم يجر فيه تجرد لبحث فلذلك حيث اشار بتعقيبه **قال**
ولاحتمال شهر الاول الخبرية والتقدير اشهر الارض الممطورة شهر ذو ثرى اي ذو تراب ندي وشهر ترى فيه
الزرع وشهر ذو مرعى **اقول** ليس كما قال بل المتعاطفات كلها هي الخبر والا لزم الاخبار عن الجمع بمفرد لفظا
ومعنى وهو باطل وهذا غلط مما تقدم في البدل وقد يقال هو اطلاق مجازي من اطلاق الكل على الجزء
كما اطلق كلام البدل الخبر على الجزء **قال** ورايت في كلام محمد بن حبيب وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه **اقول**
قال الوزير القفطي في تاريخ النحاة وحبيب اسم امه عند اكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم صرفه
بناء على انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب واخبار العرب مكثرا من رواية اللغة موثقا في روايته وذكر ابو طاهر

القاضي

القاضي ان محمد ابن حبيب صاحب كتاب المحبر نسب الى امه وهي حبيب فليس ابن ملاعنة وكان ببغداد وتوفي لسبع
بقين من ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائتين بسر من راى وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ويقال ان حبيب
اسم امه وقيل بل اسم ابيه فنقل الخلاف كالاول والمصنف اقتصر على القول بان حبيب اسم امه اما لانه قول
الاكثر واما لانه لم يطلع على غيره

اقسام العطف

قال وشرط امكان توجه العامل الى المعطوف
اقول ذا يقتضي ان قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده انه لا يكون مولود له معطوفا على والدة لتخلف
على اللفظ وهو امكان توجه العامل الى المعطوف اذ العامل مسنده وهو تضار بالتاء الفوقية لا يمكن عمله في ظاهر
مذكر فتامله **قال** وقد يمتنع العطف على اللفظ والمحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان في العطف
على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب
الرفع على اضمار مبتدأ **اقول** وعلى هذا فكل من لكن وبل ليست عاطفة وانما هي حرف ابتداء وحينئذ يتجه
الاعتراض على صاحب التلخيص ومن قبله كلام الشارحين حيث جعل نحو ما زيد شاعرا بل كاتب وما زيد قاعدا
بل قائم من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف في هذا التركيب لا على اللفظ ولا على المحل كما علمت وهو ظاهر **قال**
ولا عند المحققين بل لا بد من شرط واحد وهو امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح **اقول** ينتقض بنحو رب امراة صالحة
لقيت ورجلا صالحا فان هذا يجوز بلا نزاع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امراة صالحة
لقيت بالنصب على ان يكون الاصل رب امراة ثم حذف وقد صرح المصنف في حرف الراء حيث تكلم على رب بانها
انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا وانه لم يجر نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا **قال** وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد
وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا **اقول** زعم الرضي ان المنصوب في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم
معطوف على محل المجرور بالباء ولا يرد عليه ما ورد على ابن جني في ذلك المثال لجواز مسحت الراس في الفصيح لكنه
نزع نزعة فان الواجب عند الرافضة قاتلهم الله مسح الرجلين في الوضوء تمسكا بقراءة وارجلكم بالجر ويردون
قراءة النصب اليها بالتاويل كما فعل الرضي والمعلوم من فعل النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يغسل رجليه في الوضوء
والمسح فقط الا على الخفين فيكون ذلك مؤيدا لجعل الارجل في قراءة النصب معطوفا على المغسول وفي
قراءة الجر محمولا اما على الجوار او غير ذلك على ما قرروه كما ستقف عليه في اواخر الكتاب ان شاء الله تعالى **قال**
بدليل قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل **اقول** فلتزعك فلتكفك يقال وزعته
او زعه وزعا اي كففته والعواذل اللاتي يكثرن العذل اي اللوم فيحتمل ان يكون المراد الاناث فيكون جمع عاذلة صفة امراة
ويحتمل ان يكون المراد الذكور والاناث فيكون جمع عاذلة صفة الجماعة ومراد الشاعر انك ان لم تنتسب الى عدنان
فلتكفك العواذل عن الفخر بالنسب فانه لا افتخار لك الا بالحسب هذه **قال** واجاز الفارسي في قوله تعالى

وابتعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ان يكون القيامة عطفا على محل هذه **اقول** هذا ظاهر فيما ادعاه من
انه لا يقصر مراعاة الموضع على ما يكون فيه العامل في اللفظ زايدا لان المعطوف عليه في الاية المذكورة مجرور
بحرف غير زايد لكن هنا بحث وهو ان الدنيا اذا اريد بها الازمنة السابقة ليوم القيامة فلا اشكال في عطفه عليها
لان كلا منهما زمان واما اذا اريد بها هذه الدار من حيث هي ظرف مكان فكيف يصح العطف مع اختلاف الظرفين
وفي الكشاف ما يقتضي منعه فانه لما تكلم في تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين
قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين او
في ايام مواطن كثيرة ويوم حنين ويجوز ان يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين انتهى وفي الانتصاف لجدي رحمه الله
لا امتناع من عطف ظرف الزمان على المكان كعطف احد المفعولين على الاخر تقول ضرب زيد عمرا ويوم الجمعة و
في المسجد كما تقول ضربت زيدا وعمرا واسمعه انه لابد من تغاير الفعلين الواقعين بالمفعولين فانك اذا قلت
اضرب زيدا اليوم وعمرا غدا لم يسبك فعل فان الفعلين متغايران والظرفان كذلك والفعل واحد في الصناعة
فيجوز في الاية ان يكون كل واحد من الظرفين على حاله وقال بعض الفضلا اجوز بعضهم عطف الزمان على المكان
وكلام الزمخشري على ما نوزنا انه غير جائز ويحتمل انه يريد انه لا يجوز عطفه عليها اي في هذه الاية وذلك لان
مواطن مجرورة بفي ويوم منصوب على الظرفية فلو عطف يوم عليها لجر قلت هذا مندفع بان العطف هنا
على المحل لا على اللفظ لوجود في او لاغيرضا كما مر في كلام الفارسي قال هذا الفاضل ويحتمل انه يريد انه لا يجوز
مطلقا وانما لم يجز اما باعتبار ان الفعل يقتضي لظرف الزمان اقتضاه لظرف المكان نسبتها بها بدون الواو
فلا يجوز جعل احدهما تابعا للاخر فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول به على المفعول له ولا المفعول على الفاعل
ولا المصدر على شيء من ذلك واما باعتبار ان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان
فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا في هذا الحكم لم يجز عطف احدهما على الاخر واما باعتبار ان الاستعمال وارد
بعطف على الزمان والمكان ولم يرد بعطف الزمان على المكان الا ترى انك لو قلت ضربت زيدا في الدار يوم
الجمعة صح كلامك ولو قلت ضربت زيدا في الدار ويوم الجمعة ضربت عمرا لم يرد في كلام العرب وهذا القدر كاف في
الغرض فلنقتصر عليه **قال** واجازه البغداديون تمسكا بقوله ينضج صفيف شواء او قدير معجل **اقول** هذا
بعض بيت لامرء القيس مر انشاده بتمامه والكلام عليه في ترجمة ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
والجواب الذي ذكرناه هناك هو ان يكون الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه كقراءة بعضهم
والله يريد الاخرة بالخفض او انه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار او على توهم ان الصفيف مجرور
بالاضافة كما قال ساقي شيئا او اسلفنا هناك ما على الاول من البعد فحرره **قال** ولكن بشرط الفراء

الزمان

لهم

لصحة الرفع قبل مجئ الخفض اعراب الاسم **اقول** يصدق في الخفض بما اذا كان الاسم مبنيا نحو ان هذا و
زيد ذاهبان وما اذا كان معربا اعرابا تقديريا نحو ان موسى وزيد قائمان فان الاعراب في كل منهما خاف لا يظهر اذ هو
في الاول محكوم به للمحل وفي الثاني مقدر لا ملفوظ **قال** وحجتهما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
الاية **اقول** يعني قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعمل
صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فالصابئون معطوف على المحل قبل اتيان خبر ان وهو من امن بالله الى اخره **قال**
وليشهد بقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان **اقول** ربما عندكما طب اي معرفة بعلاج الدا
وهو بالطاء المهملة مثلثة الحركة وان لم تبوحا اي تتكلما جهرا والدنف بفتح الدال المهملة وكسر النون وبالفاء المريض
مرضا ملازما **قال** وشبهه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب **اقول** البيت لضابئ بن
الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم وضابئ بالضاد المعجمة والالف بعدها موحدة مكسورة فهمزة وقبل هذا البيت
قوله وما عاك الهوى والشوق لما ترنمت هتوف الضحى بين الغصون طروب يجاوبها ورق الحمام لصوتها فكل لكل
مسعد ومجيب الترنم ترجيع الصوت والهتوف حمامة تكثر التصويت في وقت الضحى والهتف الصوت يقال هتفت
الحمامة اذا صوتت والطروب الكثيرة الطرب والورق جمع ورقاء وهي الحمامة التي في لونها بياض الى سواد والاسعاد
الاعانة وقيار اسم جمل له او غلام او فرس وقيل المراد الوصف اي اسود كالقار ان قلت جزاء اسم الشرط
المرفوع بالابتداء لا يرتبط الا بالضمير ولا ضمير في قوله فاني وقيار بها لغريب يعود اليه فما وجهه قلت المعنى فمن
بات بالمدينة مقيما فانك على صفته فاني وقيار بها لغريبان **قال** المسئلة الرابعة اعجبني زيد وعمرو
بالرفع او عمرا بالنصب منعها الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون ذا ال او منونا او مضافا
اقول المنع هو مذهب سيبويه والجمهور وانظر تعليل المصنف للمنع بما ذكره فما بال معناه انك لو عملت المصدر
في التابع المذكور رفعا او نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف لمعموله الذي هو هنا تابع
فان كان هذا مراده اشكل بنحو اعجبني ضرب زيد عمرا فان المصدر عامل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول
بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتامل ما ذا اراد فلم يتضح لي مقصوده والله اعلم **قال** واجازها قوم **اقول** يعني الكوفيين
وجماعة من البصريين وهو راي ابن مالك قال في التسهيل في باب اعمال المصدر ويتبع مجروره لفظا ومحلا وظاهر
كلامه جواز مراعاة المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين كما مر وذهب سيبويه وغيره من
المحققين الى المنع مطلقا وفصل ابو عمر فاجازه في العطف والبدل ومنعه في التوكيد والنعت قال ابن
قاسم والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر **قال** وقوله فلم تخل من تمهيد مجد
وسوددا **اقول** هذا عجز بيت صدره هويت ثناء مستطابا مجددا هويت بكسر الواو احببت والتمهيد الامور

ليتوبها واصلاحها والمجد الكرم وقيل الشرف والسودد السيادة والمصدر الذي هو تمهيد مضاف الى المفعول اى
ممهديك كسجدا وسودا **قال** وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وهو مع ذلك اذا جعل ارادة فعل
مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصه فيتبع نصبه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته
اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة **اقول** ما صله انه تناقض حيث ادعى اولا كون اضافة جاعل محضة وانه لا
يدل العمل مع ذلك وثانيا بمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال لاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه انا لا نسلم انه بين الاضافة
المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل مثلا اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول
كقولك اعجبني ضرب الامير اللص وان شئت فلك للزمخشري ان يقول جعلت اضافته محضة حملا على اسم الفاعل
بمعنى الماضي واعملته حملا على اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر ولا
منافاة بين الامرين لما قررناه هكذا كنت رايت من قديم عهدي في دفع التناقض ظنا انا احدا لم يقله ثم وقفت بهذه
البلاد على ما هو قريب منه في شرح الكشاف للتميمي فالنور كلامه برمته فيحط به علما قال قيل ان هذا يعني
ما قاله الزمخشري في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس على الف لما ذكره في مالك يوم الدين فلنذكر الان
بهذا الكلام في عمل اسم الفاعل والمفعول لينتدفع التناقض عن كلامه اعلم ان عملهما مشروط بمشابهتهما
للفعل معنى ووزنا وذلك لكون المفعول به اجنبيا عنهما ويحصل هذا الشرط اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشبهان المضارع الصالح لها بهذه المعاني الثلاثة المراد بن على
الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته
للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم انا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع
لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولهم زيد يؤمن بالله ويسخو ويجود اي هو دعادته فاذا ثبت
ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما الى ذلك الاجنبي
لفظية لان كون الاضافة لفظية مبني على العمل وهكذا ابنية المبالغة لما كانت للاستمرار واما اذا كانا بمعنى
الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلانه
ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص به
المضاف بتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل
مترقب فلم يشتهر فيها ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل
او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع
الان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعينه وتخصصه به ولا سيما اذا كان بمعنى الاستمرار

في الفعل غير وضعي فان وضعه على الحدوث قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت
بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول مررت بزيد شبيهك اي المعروف بشبهك فاذا قصد هذا المعنى لم يعمل
اسم الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب لتعذر كانه جامد
واذا تقرر هذا فاعلم ان ما ذكره في مالك يوم الدين من اضافته بمعنى الاستمرار حقيقية محضة وما ذكره ههنا
من انها لفظية مبني على ما قررناه من الكلام وذلك لانا اذا نظرنا الى كون اسم الفاعل بمعنى الاستمرار مشابها
للمضارع كذلك فاضافته لفظية واذا نظرنا الى ان استمراره يصحح تخصيصه وتعيينه وقلنا انه بمعنى المعروف
بذلك فاضافته معنوية تقرير اخر وهو ان نقول اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته
حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية التي هي جزء العلة في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال والاستقبال
فقط يكون اضافته لانتفاء غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية للعمل واما اذا كان بمعنى الاستمرار
ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار تقع صفة للمعرفة ولا تعمل
وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار تقع صفة للنكرة وتعمل فيما اضيفت
اليه الى ههنا انتهى المقصود من كلامه وما اورده في صدر المقدمة هو من كلام الرضي بغالب حروفه وما ذكر في خاتمة
تقريره الاخير قريب مما اوردته اولا وكنت اظن ان احدا لم يقله قبلي وبالله التوفيق **قال** واما قوله قد كنت
وابنيت بها حاضنا به بمخافة الافلاس على اللبان **اقول** يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا من ولد الرجز مصرعا ويحتمل
ان يكون بيتين من مشطور السريع الموقوف في الافلاس مصدر افلس الرجل صار مفلسا كانما صارت دراهمه
فلوسا كما يقال اخبث الرجل اذا صار اصحابه خبثاء واقطف صارت دابته قطوفا ويجوز ان يراد به انه صار
الى حال يقال فيها ليس معه فلس اللبان المطل يقال لواه بدينه ليا وليانا اذا مطله قال ذو الرمة
تريدين لياني وانت مليئة واحسن يا ذات الوشاح التقاضيا كذا في الصحاح **قال** ولا بد في المفعول
له من ان يقتضي فاعله في الفاعل **اقول** هو المفعول له الذي له اللام معه والا فمع وجود اللام لا يشترط هذا الشرط
اجماعا كقولك اكرمني يا ابن المضوري بمن يديك على ان اكثر النحاة من لا يشترط ذلك مع حذف اللام قال
وهو الذي يقوى في نفسي واستدل بما في نهج البلاغة من قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه فاعطاه
النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس ويجوز ان يكون استحقاقا
حالا من المفعول لان استتماما يكون حالا من الفاعل ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول قلت و
سئلت مرة باحمدآباد حماها الله تعالى عما يدعو وجه قول صاحب المدارك في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما
اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع حزنا ان حزنا مفعول له اي الانحلال

في الفاعل اذ فاعل انقيض ضمير الاعين وفاعل اخزن القلوب او اصحابها فاجيب بان نقيض اعينهم في معنى يكون
فاما ان يجعل الفعل المعلل في المذكور مرادا فيه هذا المعنى او يجعل محذوفا يدل عليه الجملة المذكورة اي تولوا
واعينهم تفيض من الدمع ليكون حزنا فالاتحاد موجود على كلا التقديرين هذا ان التزمنا صحة هذا الشرط والا فلا
اشكال **قال** وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم **اقول** حمل بعضهم على هذا قول الشاعر وكانما
سعون في تلك الذرى ان باشروا العيوق والدبرانا اي مباشرة العيوق والدبران والعيوق نجم احمر
مضئ في طرف المجرة الايمن يتلو الثريا والدبران خمسة كواكب في الثور وهو من منازل القمر **قال** وقول الآخر اما
الحازم الشهم مقداما والابطل ان لم يكن بالهوى للحق غلابا **اقول** الحازم هو الضابط للامر الآخذ فيه بالثقة والشهم
الجلد الذكي الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع يعني هذا الشاعر ان الانسان
ان لم يكن اي على نفسه حيث يكون هواه مقهورا مغلوبا دائما او في اكثر الاوقات فلا يعد حزمه وشهامته
شجاعة **قال** وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم **اقول** جعله اخاه من جهة مشاركته له في
في الاتصاف بعامل خاص لا يكون لنوع آخر **قال** فان معنى لولا اخرتني فاصدق معنى ان اخرتني اصدق واحد
اقول قد يستشكل هذا بان التحضيضية دالة على الطلب والشرطية لا دلالة لها عليه فكيف يجعل معناهما
واحدا ويجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضعا لكن المقام يدل عليه وذلك لان التصدق والصلاح لما
كانا محبوبين مطلوبين وعلقا على التاخير الذي هو بيد المختار كان ذلك في معنى الطلب للعبد تاخير ربه اياه ليقع
التصدق والصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابدية وهذا كما تقول يا رب ان وفقتني عملت صالحا
فيكون مشعرا بطلب التوفيق فمن هذه الحيثية كانت الشرطية المذكورة في معنى التحضيضية **قال** كقول الجميع
في قراءة الآخرين من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم **اقول** المراد بالآخرين حمزة والكسائي وهذا
اعتراف منه بان الجماعة كلهم قائلون بان الفاء وما بعدها في محل جزم وهو قاض بان ما قاله ههنا وفيما تقدم ان
ما بعد الفاء في محل جزم خارج عما عليه الجماعة **قال** ويرده انهما قائلان بان الجزم في نحو ائتني اكرمك باضمار
الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان مضمرة وان والفعل في
تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم كما تقدم فكيف يكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين المفردين
المتعاطفين شرط مقدر **اقول** قد لا يجعلان المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات
فلا يمكن تقدير الشرط بل نقول ان هذا المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدا محذوف خبره والجملة جواب
شرط مقدر اي ان اخرتني فتصدقي ثابت واكن في الفاء حينئذ رابطة للجواب واكن معطوفة على محل الفاء
وما بعدها كقول الجميع فلا هادي له ويذرهم وقد اسلف المصنف الاشارة الى شيء من كلامه ههنا في

الباب الثاني عند كلامه على الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وقد اسلفنا الكلام عليه هناك
قال وفي الآية القولان في قول الهذلي فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويا **اقول** تقدم الكلام
على هذا البيت في المحل المذكور انفا والمراد بالقولين قول سيبويه والخليل وهو العطف على التوهم وقول ابي علي
الفارسي وهو العطف على المحل والفا مقدرة اي فلعلي والاتيان لبيان الرد عليهما فان هذا موضع الجملة
بالاصالة وليس ثم مفرد معطوف على مفرد **قال** وقيل انما سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في يامركم و
يشعركم **اقول** هذا القول احسن الاقوال ولا حرج في تخريج التنزيل عليه وما عداه من الاقوال ليس بطائل
فلا ينبغي الاقدام على تخريج عليه **قال** واما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق
يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا مصلحين
عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها انتهى **اقول** هنا سؤالان احدهما ان المناسب ان يقال فوهبنا لها
بالفاء والاتيان بضمير المؤنث اذ الثابت في الآية فبشرناها باسحق ومن وراء اسحق يعقوب فيكون قوله
فبشرناها في معنى فوهبنا لها ووجه تخصيصها بالبشارة ان النساء اعظم سرورا بالولد من الرجال وانها
لم يكن لها ولد وكان لابرهيم عليه السلام ولد من غيرها وهو اسماعيل وقد رايت بالديار المصرية نسخة
من الكشاف معتمدة فيها ووهبنا لها بضمير المؤنث ورايت بهذه البلاد نسخة من الكشاف صحيحة فيها و
وهبنا له بضمير المذكر ولم ار الفاء ثابتة في نسخة من النسخ السؤال الثاني ان الزمخشري لم ينشد البيت
بتمامه وانما قال على طريقة قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب والظاهر من كلام المصنف انه انشده بكماله
ووجه تشبيه الآية بالبيت انه قدر في الآية انه قيل فوهبنا لها اسحق ثم عطف عليه قوله يعقوب كما ان
الشاعر قدر انه قال ليسوا بمصلحين فقال ولا ناعب فقد قدر فيهما المعدوم موجودا قال بعضهم واستفادت
الآية والبيت باشتمالهما على تقدير الموجود معدوما ايضا يريد ان الباء الموجودة قدر عدمها وهو البيت
المذكور في المتن لابي الاحوص الرياحي وقبله وليس بمرجوع لي الفعل حاجة ولا دنس تسود منه ثيابها فكيف
ننوكح ما كنت الف فرمتم لهم هزدام كيف نعد خطابها باشتم البيت ويروى بشوم بين والنعيب صياح
والنوك الحمقى جمع انوك وقيل هو مجرور عطفا على باسحق او منصوب عطفا على محله ويرد الاول
انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو ويعني من عطفا على
اسحق من قوله اسحق ويرد هذا القول على من يرد القول بكونه منصوبا بالعطف على المحل كانه من قبيل المرتضى وفيه
نظر لان من شرط العطف على المحل امكان ظهوره في الفصيح كما مر والمحل هنا لا يظهر في الفصيح اذ حذف
الجار من مثله او نصب المجرور بعد حذفه مقصور على السماع وقد يقال انما سكت المصنف عن رد هذا

القول انكها الاعلى فهم ما قرره اولا واما القول الذي رده بامتناع الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور
فلم يبق لتنبيه عليه فلهذا خصه بالذكر قال واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا
حملا على معنى ودوا ان تدهن اقول قد مر الكلام على توجيه ذلك على وجه حسن بنوعهم بدار تكاب العطف على
المعنى وذلك بان يجعل يدهنوا منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوفا على المصدر
المسبوك من لو تدهن بناء على ان لو تقع مصدرية وقد سلف الكلام عليه قال وقيل في قراءة حفص لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب انه على معنى لعل ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان خبر لعل
يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض اقول التمثيل بالكلام المذكور وهو ليس من القرآن بان
لا له مقيدا بالكثرة ولا شك في ان ذلك كثير فقد ورد في بعض طرق الحديث المذكور لعل بعضكم ان يكون ابلغ
من بعض وقال عليه الصلاة والسلام لسعد ابن ابي وقاص لعلك ان تخلف حتى ينتفع بك اقوام و
يضر بك آخرون وقال عليه الصلوة والسلام في الحسن ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يصلح به بين فئتين
وفي بعض طرق حديث الملاعنين فلما ادبرا قال لعلها ان تجيء به اسود وفي حديث القبرين اللذين مر بهما رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاخذ جريدة رطبة فشقها نصفين فغرز في كل قبر واحدة فقالوا يا رسول الله لم
فعلت هذا قال لعله ان يخفف عنهما ما لم ييبسا وفي حديث الرجل الذي ولدت امراته غلاما اسود وانكره
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال فما الوانها قال حمر قال فهل فيها من اورق قال نعم
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فانى هو قال لعله يا رسول الله ان يكون نزعه عرق له فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم وهذا لعله ان يكون نزعه عرق له وفي صحيح مسلم في حديث المجاعة التي اصابت الناس
بغزوة تبوك وانه امرهم النبي صلى الله عليه وسلم في نحر ظهرهم ثم استاذنه فقال عمر يا رسول الله ان فعلت
قل الظهر ولكن ادعهم بفضل ازوادهم ثم ادع الله لهم عليها بالبركة لعل الله ان يجعل في ذلك بركة وفيه ايضا
حديث الحج من طرق قال بعث الي عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال اني محدثك باحاديث لعل الله
ان ينفعك بها بعدي وفي نسخة الاخرى حكاية عن عائشة رضي الله عنها فقالت هذه النعمة التي تكون عند
الرجل لعلها ان تكون قد شركته في ما رضي في العدة وفيه ايضا حكاية عنها رضي الله عنها قالت نزلت في
المراة تكون عند الرجل فلعله ان لا يستكثر منها وفيه ايضا في حديث المراة المقرة بالزنا قالت يا رسول الله
لم تردني لعلك ان تردني كما رددت ماعزا ومن هذا قول الشاعر لعلك ان تلم ملمة عليك من اللاتي
يدعنك اجدع الاجدع بالجيم والدال المهملة المقطوع الاذن او الانف او اليد او الشفة وهو هنا كناية عن
الدليل ومنها قول عمرو ابن ربيعة اقص على الحتم به حديثنا وما به من ان تعلل استاخر لعلهما ان يخفيا

لعلهما

لكن نحو جاء وان تجاسر بما كنت اخشى وقول الاخر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه قال
ويحتمل ان يعطف على الاسباب على حد ولبس عباءة وتقر عيني اقول يعني يحتمل ان يكون اطلع منصوبا
بان مضمرة والمصدر المسبوك منها معطوفا على المنصوب المتقدم اي لعلي ابلغ الاسباب فالاطلاع
فيكون على حد ما في هذا الشعر وقد انشده المصنف فيما على الصواب بالواو لا بالفاء وقد مر الكلام
عليه قال والملحق المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته
انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم اقول محل المفرد وهو مبشرات على معنى مركب وهو ليبشركم ثم عطف عليه
مركب آخر قال واما قراءة الجمهور بالنون فعلى العطف على تقاتلونهم او على القطع بتقدير او هم يسلمون
اقول قال ابن الحاجب في اماليه الرفع وجهان احدهما ان يكون مشتركا بينه وبين تقاتلونهم في العطف
والاخر ان يكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة قبلها باعتبار الجملة لا الافراد وتقاتلونهم فيه معنى الامر و
ان كانت صيغته صيغة الخبر والمستقيم ان يكون مجرى على معنى الامر لانه يؤدي الى ان لا ينفك الوجود عن احدهما
المصدق للاخبار ونحن نرى الوجود ينفك عنهما والا فقول لا يمتنع لما يؤدي اليه او من الشك وذلك في
حق العالم باطل لانا على يقين من علمنا انه تعالى لاحد الامرين انه كان المخبر عنه لا ينفك عن احدهما وليس
ذلك عن شك بل قطع انه كذلك كقولك الجسم اما ان يكون ساكنا او متحركا وكذلك ما اشبهه بما يلزم
ان يكون على احد الامرين في عقليته او وجوده وانما يلزم من الشك في الاخبار من الامر بمعنى في الوجود وقع
او سيقع على احد الامرين فهمنا قد يتوهم لزوم الشك من الخبر كقولك زيد اما مريض او صحيح واذا ثبت ذلك
ان تقاتلونهم في معنى الامر فيقتضي المعنى ويكون المعنى الواجب اما القتال منكم واما الاسلام منهم وهذا
واضح وعلى ان الاسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين من دليل آخر واما ان يكون يسلمون في
معنى الخبر فيكون المعنى الاخبار بان احد الامرين لا ينفك عن الوجود وهو اما وجوب القتال منكم او حصول
الاسلام منهم قال ومثل ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفي
الاتيان فينتفي الحديث اي ما تاتينا فكيف تحدثنا او نفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا محدثا الا فرده
اقول جعل الرضي المعنى الاول هو القياس ولا باس بسوق كلامه برمته لما اشتمل عليه من الفوائد قال
ومعنى النفي فيهما تاتينا فتحدثنا ان تاتينا فتحدثنا فانتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى
لا يقضى عليهم فيموتوا اي هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسها ان تجعل الفعل المتقدم عليها الذي هو
غير صريحا وتدخل عليه كلمة ان وتكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاء كما تقول في قوله لا تطغوا
فيه فيحل عليكم غضبي اي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون للنفي اجملة الحديث في

الحقيقة الا الاتيان اي لم يكن منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في
الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لان قولك ما تاتينا فتحدثنا ينفي مع الفاء في المعنى
لقولك ما تاتينا فتحدثنا بل انما تعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف العاطفة للاسم على الاسم
نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤول به مثل المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تاتينا
فتحدثنا بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون
المجموع وهو الاتيان المقيد بتقييد يعقبه حديث منفيا والتركيب حينئذ ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء
كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث بعده ويجوز ان يكون قوله تعالى
ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث
بعده ومنه قوله عليه السلام في النبيذ لا يخرج الكم ما ارى صنع ترضونه ولا تسخط فتجتمعون عليه ولا يجوز
ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بل ان جعلته بعد الفاء
على القطع والاستيناف ولا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا
بما يجد به المجاز اي انا قال غيره ان لم تاتنا بغيني فرجي ونكثر التاميلا اي نحن نرجو ويجوز مع الرفع ايضا ان
يكون الفاء للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه النصب لعدم اللبس
المعنى بهذا الكلام **قال** ولصحة الاستيناف يجعل ثم رب الا في هذا مع يحيى لا يعتذرون اليوم على اختلاف المراد
كما جاء فيه ويسئل لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان وقفوهم انهم مسئولون وذهب اليه ابن الحاجب **اقول** ظاهر
هذا الكلام يشعر بان هذا القول مرجح عند ابن الحاجب وله اختاره والواقع خلافه فانه قال في شرح المفصل ويجوز
ان يكون مستانفا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف اخر لان المواقف متعددة ويدل
عليه قوله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا وامثال ذلك ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع بسياقه
بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف اخر هذا كلامه وهو صريح في ضعف هذا الوجه وان الاولى
خلافه فكيف يحمل عليه بعد ذلك ان هذا القول مذهبه ولعل المصنف عثر على ذلك في موضع اخر ولم ير
ما في شرح المفصل والله اعلم **قال** لا تاكل سمكا وتشرب لبنا او جزمت فالعطف على اللفظ والنهي
محل بينهما **اقول** كذا قال غيره ايضا وله فيه نظر اذ لا موجب لتعيين ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال
ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي كل منهما على
كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول ولا ريب في انك
ان قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على سبيل الاجتماع ولا فرق

في ذلك

في ذلك بين الاسم والفعل نعم لو قيل لا تاكل سمكا ولا تشرب لبنا تعين الاول مما قالوه فتامله **قال عطف
الخبر على الانشاء وبالعكس** منعه البيانيون **اقول** هذا وان جرى على السنة الاكثرين الا انه ليس على
اطلاقه بل المنع انما يكون في الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما الجمل التي لها محل فليس ذلك ممنوعا فيها على الوجه
الذي قرروه ويدل على ذلك انهم قالوا الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول ان قصد تشريك
الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها كالمفرد وذكروا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون
بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات
واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف خبرا وانشاء بناء على ظهور فائدة العطف
بالواو اعني التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك الاختلاف في نحو من القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى
محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال القسم الثاني ضابطا اعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظايره جارية في
القسمين لكان ذكر التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضايعا فان قيل اختلاف الجملتين
خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط انما اوجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سواء كان للاولى محل
من الاعراب اولا قلنا الجواب ان الجمل التي لها محل منه واقعة موقع المفردات على النسبة بين اجزائها مقصودة بالذات
فلا التفات الى اختلاف تلك النسبة بالخبرية والانشائية خصوصا في الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ
في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف الجمل التي لا محل لها فان نسبتها مقصودة بذواتها فتعتبر احوالها
العارضة لها **قال** واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر
المؤمنين في سورة الصف **اقول** حاول الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين كلام النحاة
وكلام البيانيين في هذه المسئلة فقال وحاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر
كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة والمراد بما في سورة
البقرة قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين
وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار الاية والمراد بما في سورة الصف
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل
الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الانهار ومساكن
طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين **قال**
ونويره قوله فان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول **اقول** هذا البيت من معلقة امرء القيس
المشهورة والشفاء البرء من المرض والتخلص منه والعبرة بفتح العين المهملة وسكون الموحدة الدمع والجمع

عبرات ويقال الضاعر كبدرة وبدر حكاه ثعلب وعبراة منصوبة والاصل عبراة الالف فيها مزيدة على غير قياس والرسم
الاثر ورسم الدار ما كان من اثارها لاصقا بالارض والدارس الممحو والمعول اما مصدر ميمي من قولك عول الرجل اذا بكى ورفع
صوته وشملة اعول واسم مكان كذلك واسم مفعول من قولك عولت على فلان اي اعتمدت عليه الا ان
صلته حذفت كما في المشترك ونحوه تقول ان تخلصني مما ابتليت به دمع اصبه ثم قال على جهة الانكار وهل
عند رسم ممحو بكاء او موضع بكاء او احد يعتمد عليه في دفع المصيبة اي لا فائدة في صب الدمع واي الم بهذه
قال وكولها تناغي غزالا عند دار ابن عامر وكحل اماقيك الحسان باثمد اقول تناغي غزالا اي تكلمه بما يعجبه ويسره
والماق جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف والاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون الثاء بينهما و
اهمال الدال حجر يكتحل به قال واقول اما اية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب
له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا
بالاطلاق وجوز عطفه على فاتقوا اقول ظاهر كلام المصنف انه ساق كلام الزمخشري في معرض الجواب عن احتجاج
الخصم وقد يقال ليس فيه ما يحصل منه جواب لظاهره على ما فهمه التفتازاني اذ جواز عطف الانشاء على الخبر
من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء ولذلك قال في المطول ما نصه فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف
الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بان يرجع عطف الحاصل من مضمون
احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا
انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة
ثواب المؤمنين فهو معطوف على جملة وصف عذاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر
عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن من شرطه اتفاق الجملتين خبرا وانشاء ولا نسلم صحة
ما ذكره من المثال الا بهذا كلامه واعترضه بعض المتاخرين بانه لا حاصل لقوله بان يرجع عطف الحاصل من مضمون
احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى فانه ان اراد تاويل احدهما بحيث تتفقان في الخبرية والانشائية
فذلك عطف الانشاء على الخبر وبالعكس بناء على التاويل لا قسم اخر من العطف كما زعمه وان اريد به انه لا
تاويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على الخبرية او بالعكس من غير ان يجعل احدهما بمعنى الاخرى فلا فائدة
لقوله بان يرجع الى اخره ثم الذي ينبغي ان يفهم عليه كلام الزمخشري ان يقال انه لم يرد بلفظ الجملة الواقعة
في عبارته ما يراد به في الاصطلاح بل اراد معنى المجموع اي المعتمد بالعطف قصة بين فيها ثواب المؤمنين
على قصة مجموع بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف ليس من باب عطف الجملة ليطلب مناسبة الثانية
مع الاولى بل من باب ضم جمل مسوقة لامر الى اخرى مسوقة لاخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة

بين الغرضين فكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر الكشاف هذا القسم من العطف انتهى ثم
اورد هذا الفاضل سؤالا فقال ليس في قوله زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو و
الاطلاق عطف جملة مسوقة لغرض على عطف جملة اخرى مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان
خبرا وانشاء عطفت احدهما على الاخرى واجاب بان الزمخشري اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة
على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما شبه به من الاية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو
العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منهما فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق فما اسوء حاله وما اخسره
الخبر بذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما اربحه انتهى كلامه فان قلت فما وجه استدلال
الصفار وغيره باية البقرة على ما ادعوه من صحة عطف الانشاء على الخبر مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان
انشائيتان قلت لعل ذلك مبني على ما قدرناه من ان الانشاء لا يقبل التعليق باقيا على انشائيته
فاذا وقع معلقا احتيج الى صرفه بالتاويل المذكور به ومن ذلك في المغني كما ان التقدير في الاية المذكورة فان
لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار المعلومة منكم فال الامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت
الثانية عليها وهي انشائية لفظا ومعنى فيهما ما قالوه قال واما ما قاله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه
وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على من
اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحد وقال الصفار لما منعها سيبويه
من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار
اذ قد يكون للشيء نعتان فيقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه الكلام اقول الذي نقله ابو حيان
عن سيبويه اجازته ان تقول جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ووجه الغلط الذي
اشار اليه المصنف ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف
الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع
بوجهيه اي وجه الرفع والنصب فحمل ابو حيان كلام الصفار على النعت الصناعي واعتقد ان زواله
يصحح المسألة فقال اذا كان العاقلان خبر مبتدأ محذوف جازت المسألة لفقد النعت المصطلح عليه
وهو غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصفار انه اذا
زال النعت المقطوع البتة والفرض تعذر النعت الصناعي بان تقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب
جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ما ذكره المصنف
من انه قد يكون للشيء نعتان فيقتصر على احدهما لاقتضاء المقام عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال

والثالث المنع مطلقا حكي عن ابن جني انه قال في قوله عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ والضرس
نقد ان الضرس فاعل لمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدأ **اقول** حكي هذا القول عبد اللطيف البغدادي
في شرح مقدمة ابن بابشاذ ومما ذكره الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ووجدته في بعض نسخ
المغني في هذا المحل حكي عن ابن جني انه قال بعدم واو وفيه نظر ان يكون ذلك تنبيها على ماخذ هذا القول يعني
انما استنبط من كلام ابن جني على هذا البيت منع العطف المذكور فان كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان
يكون معنى ما ذكره ابن جني ان الضرس فاعل لا مبتدأ ان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب لانه ممنوع
ومعنى نقد تكسر وتأكل يقال نقد الضرس ينقد نقدا كفرح يفرح فرحا والمراد ان هذه المرأة عوضها الله غلاما
تزوجته بعدما وصلت في الكبر الى هذه الحالة **قال** والثالث لابن علي انه يجوز في الواو فقط **اقول** وجهه
على ما قيل النظر الى اصالة الواو في العطف **قال** واضعف الثلاثة القول الثاني **اقول** تتبع التراكيب
العربية شاهد صدق لذلك وناهيك بقوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون قيل وفيه واما ثمود
فهديناهم على قراءة النصب في غير السبع فانه معطوف على فاما عاد فاستكبروا واورد الشيخ بهاء الدين
السبكي اشكالا بقوله قالوا اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين قلت يجوز ان تكون ام في هذه منقطعة وهي
غير عاطفة على الصحيح **قال** ولقد لهج الرازي في تفسيره **اقول** يعني انه واظب عليه واكثر منه يقال لهج الرجل
بكذا بالكسر يلهج لهجا اذا اغري به وثابر عليه كذا في الصحاح **قال** ولا الاستيناف لان اصل الواو ان ترتبط
ما بعدها بما قبلها **اقول** الذي نقله عن السراج الهندي في شرح البديع انه قال وجه الاستدلال ان الواو
هنا يجب ان يكون للعطف او للحال تقليلا للاشتراك الذي هو على خلاف الاصل فنبه على اظهر ديا ثم لا يجوز كونه
للعطف لان قوله وانه لفسق جملة اسمية مؤكدة بان وما قبلها وهو قوله ولا تأكلوا جملة فعلية انشائية وعطف
الجملة الاسمية على الفعلية قبيح لانتفاء التناسب الا لضرورة كما في اية القذف والاصل عدمها فلما بطل كونها للعطف
تعين كونها للحال **قال** فتكون جملة حالية مقيدة للنهي **اقول** اعترض بان التأكيد بان واللام ينفي كون الجملة
حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بتحققه البتة والرد على منكر تحقيقا او تقديرا على ما بين في علم المعاني
والحال الواقع من الامر والنهي مبناه على التقدير كانه قيل لا تأكلوا ان كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل هو فسق
ولو سلم كونها حالية فلا نسلم انها قيد للنهي لجواز ان يكون النهي عن كل منه في هذه الحالة دون غيرها بل تكون اشارة
الى المعنى الموجب للنهي عنه كما يقال لا تهن زيدا وهو اخوك ولا تأكل مال اليتيم ولا تشرب الخمر وهو حرام
عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه حينئذ لا يكون له فايدة لان كونه منهيا عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة
الى بيانه **قال** والفسق قد فسر الله بقوله او فسقا اهل لغير الله به **اقول** ادعى الامام ان المراد من كونه فسقا

غير مذكور

غير مذكور فكان مجملا محتاجا الى البيان لانه حصل بيانه في اية اخرى وهي قوله او فسقا اهل لغير الله به واعترض
بانا لا نسلم الاجمال لان معنى الفسق شرعا مشهور في الشرع وهو الخروج عن الطاعات وان سلم انه
مجمل فلا نسلم ان بيانه قوله او فسقا اهل لغير الله به فلا بد لذلك من دليل **قال** فالمعنى لا تأكلوا منه اذا سمي عليه
غير الله **اقول** اعترض هذا ايضا بانما قرره اخص مما لم يذكر اسم الله عليه اي الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى
ما اهل لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر اسم الله عليه ولا اسم غيره وحمل الكلام على اعم المحملين اولى لانه
اعم فايدة فيحرم متروك التسمية عمدا بالعموم هذا ولا يخص التحريم بما اهل لغير الله به وايضا فالتحريم انما كان للاعراض
عن تسميته اي الرازق والاخلال بتعظيمه وهو حاصل في متروك التسمية عمدا او المهل به لغير الله وهذا
اولى من ان يجعل المناسب تسمية غير الله لانها كالاشراك لان هذا مناسب خاص من بعض الصور والاول عام مشترك
بين الصور فكانت اضافة الحكم اليه اولى من اضافته الى المناسب الخاص **قال** ولو ابطل العطف تخالف
الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا **اقول** قد عرفت ان المسئلة خلافية فللخصم ان لا يلتزم جواز
العطف في ذلك ويصير الى القول الذي ذهب اليه والله اعلم **العطف على معمولي عاملين قال** اجمعوا على جواز
العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس **اقول** هذا من قبيل عطف المفردات
على المفردات فان عمرا معطوف على زيد وجالس معطوف على ذاهب قال الشريف الجرجاني في شرح
المفتاح ونحو عطف مفردي جملة على جملة اخرى كما في كان زيد قائما وعمرو قاعدا فتأمل قلت يمكن
ان يكون الوجه في وجه ما يدفع الاشكال الوارد على ذلك وهو ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالنسبة
الى ما قبله فاذا كان المعطوف عليه خبر مبتدأ مثلا لزم كون المعطوف خبرا عن ذلك المبتدأ فيجب ان يشترط
في الثاني ما يشترط في الاول من اشتماله على ضمير يعود الى ذلك المبتدأ وغير ذلك من الشروط فكيف يتجه
مع ذلك ان يعطف خبر عمرو على خبر زيد وجوابه ان محل الاشتراط انما هو حيث يتحد ما قبل المعطوف عليه
كما في زيد يقوم ويقعد اما اذا تعدد كما في زيد يقوم وعمرو يقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجهة لا في خصوصها
فيعطف خبر عمرو على خبر زيد لاتحادهما باعتبار عموم الجهة اذ كل منهما خبر في الجملة ولا ينظر الى خصوصية المخبر عنه
وفايدة هذا الشرط ان عمرا مثلا لا يعطف على صفة زيد ولا على حاله وانما يعطف على خبره لتحقق الاشتراك
في مطلق الخبرية وانظر تمثيل الشريف بقوله كان زيد قائما وعمرو قاعد لصورة المسئلة التي فرضها وهي عطف
مفردي جملة على مفردي اخرى فلقائل ان يقول في قولك وعمرو قاعدا ان نجعل مثاله عمرو معطوفا على زيد وقائما
على قاعدا من غير ان يكون ثم شيء يقدر بعد حرف العطف فلا خفاء في ان عطف المفردين على المفردين
متحقق لكن يفوت هذا مثال المسئلة اذ ليس فيه غير جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على بعض لا جملتان

عطف المفردات من احد بهاما عمل في الاخرى وان قدر بعد العاطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي
قاعدا النصب فهو من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات والشيخ سعد الدين التفتازاني لما مثل لحذف
المسند بقوله زيد منطلق وعمرو قال يجوز بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجمل وان يكون من عطف المفردات
قلت وهو مبني على ان عامل المبتدا والخبر معا هو الابتداء وقد تقرر ان مذهب سيبويه ان الابتداء عامل
المبتدا فقط وان المبتدا عامل الخبر فعليه لا يتاتى في مثاله عطف المفردات لما يلزم عليه من العطف على
معمولي عاملين وفي الكشاف يجوز ان تكون براءة مبتدا لتخصصها بصفتها والخبر الى الذين عاهدتم وجوز
ايضا ان تكون براءة خبر مبتدا محذوف ومن لابتداء الغاية متعلقة بمحذوف وفي المغني هذه براءة واصلة من
الله ورسوله الى الذين عاهدتم ثم قال واذان ارتفاعه كارتفاع براءة على الوجهين ثم الجملة معطوفة على مثلها
ولا وجه لقول من قال انه معطوف على براءة كما لا يقال عمرو معطوف على زيد في قولك زيد قائم وعمرو قاعد
فانظر ما وجه ذلك مع انه يرى عمل الابتداء في المبتدا والخبر جميعا والله اعلم قال صاحب الكشف اراد الزمخشري
عطف اذان وحده على براءة من غير تعرض لعطف الخبر على الخبر كما في نحو ازيدان تضرب زيد عمرا وتهين بكر خالدا
فليس العطف الا في الفعلين دون معموليهما فهذا هو الذي منعه الزمخشري قلت وفيه بعد فتامل **قال**
وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استنكاره **اقول** اذا تكررت بعد واو
القسم واو نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما خلق الذكر والانثى ان سعيكم لشتى فمذهب سيبويه
والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت للقسم لاحتيج
بدلا من الياء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم
بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة
فان قلنا حذف جوابان استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للمجموع مع ان
كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فهذه اوجه استنكاره
الا اذا ما لا ان يكون الواو المتكررة واو القسم واذا كان كذلك لم يبق الا مذهبهما وهو ان يقول القسم
شيء واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قيل
اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لافعلن
وحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله واقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم
اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على معمولي عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا
على الليل وهو مجرور بحرف القسم واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى وهو منصوب بفعل القسم المحذوف

والفرض

والفرض ان العاطف واحد فلزم المحذور واجاب جار الله بان الواو المتقدمة كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا
وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل
ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار اذا تجلى كانه عطف على معمولي عامل واحد هو الواو المتقدمة هذا كله كلام
قال قال ابن الحاجب هذه قوة منه واستنباط المعنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله تعالى فلا اقسم
بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار ههنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم
فلا تنزل الباء منزلة الناصبة اي فضلة **اقول** اجاب الرضي على تقدير التزام القول بمنع العطف على معمولي
عاملين مطلقا بان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا
في اذا يغشى فتكون الواو قائمة مقام العظمة وهي عامل واحد فيكون التقدير ههنا وعظمة الليل وقت
عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد **قال** وبعد فالحق جواز العطف على معمولي
عاملين **اقول** من نظير هذا التركيب في حرف الفاء حيث قال وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام
الفارسي وفي الباب الثاني في اواخر الكلام على الجملة اي ستة من الجمل التي لها محل من الاعراب حيث
قال وبعد فالتحقيق ان العطف في الباب من العطف على المعنى ومر الكلام على ذلك **المواضع التي
يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة** **قال** احدها ان يكون مرفوعا بنعم وبئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا
زيد وبئس رجلا عمرو **اقول** ضمير الغائب يقتضي تقدم المفسر عليه لان الواضع وضعه معرفة لا بنفسه
بل بسبب ما يعود اليه فلو ذكرته ولم يتقدمه مفسر بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره ما بعده
وتنكيره خلاف وضعه هذا هو الاصل ولكنه قد يخالف لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا شيء مبهم
حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسر فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك
المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا لكن يبقى النظر في شيء اخر وهو ان الضمير الذي هذا حاله
هل يبقى على وضعه معرفا او يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر فذهب القوم انه معرفة لكن
تعريفه انقص مما كان في الاول بسبب ما فيه من الابهام قبل الوصول الى المفسر ولم يحكموا بسلب التعريف
لانه حصل جبرانه بما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل واختار الرضي انه نكرة واطال الكلام فيه **قال** والثاني
ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما **اقول** هذا مذهب البصريين واستبعد لانه يجوز تاخر المفسر
لفظا ومعنى لقصد تفخيم المفسر مع الاتيان بمجرد التفسير كما في نعم رجلا زيد وقصد التفخيم مع اتصال المفسر
كما في ضمير الشان والثلاثة في ضمير التنازع مفقودة اي قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله
بالضمير **قال** والكوفيون يمنعون ذلك **اقول** لاجل العلة التي اسلفناها وهي فقد المسوغ لتاخير المفسر

لفظا ومعنى فلم يجوزوه في التركيب المشتمل على ذلك وما انشده المصنف من قول الشاعر جفوني ولم اجف الا
خلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل شاهد للبصريين على ما ذهبوا اليه **قال** فقال الكسائي يحذف الفاعل
وقال الفراء يضمر ويؤخر المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد
اخوك فهو عنده فاعل بهما **اقول** يعني انه اذا امتنع ذلك التركيب عند الكوفيين على الوجه الذي اجازه
فكيف السبيل الى تصحيحه قال الكسائي يصح بحذف الفاعل فرارا من الاضمار قبل الذكر قيل وما فر اليه اشنع
مما فر عنه فان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده ونقل المصنف عن
الفراء ما رايته ونقل عنه ابن الحاجب منع المسئلة اي اعمال الثاني اذا كان الاول طالبا بطريق الفاعلية و
قال انه يوجب اعمال الاول في مثله قال الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثله ان الثاني ان طلب ايضا
للفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد جاز ان يعمل بما يليه في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن
اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات
الحقيقية قال وجاز ان يؤتى بفاعل الاول ضميرا بعد التنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حتى يلزم المنفصل لتعذر
المتصل للزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا
هو فتعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع كما استعمل فيه احترازا عما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل
وحذف الفاعل انتهى كلامه وفيه مخالفة لما نقله المصنف عن الفراء الا من حيث الظاهر فتامله **قال** قال ابن
مالك وهو عندي جيد كلامه ولكن في تمثيله بهن النصر ويهن العرب ضعيف لامكان جعل النصر والعرب بدلين
ومحمل ويهن العرب مفعولا او حرفين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان جعل ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون الضمير للقصة
فان اراد الزمخشري ان المثالين يحتمل حملهما على ذلك لا على انه يتعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده **اقول**
ظاهر عبارة الزمخشري ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكفي مجادل القدح في ذلك ابداء الحمل
اخر كما صنع ابن مالك الا انه يلزم ابداء جميع المحتملات في هذا المقام فلا لان الغرض ابطال دعوى التعين وهو
حاصل بابداء بعض ما يحتمله اللفظ فان قلت صرح المصنف بعد هذا بان ضمير الشان والقصة مخالف للقياس
من جهة اوجه وسردها ثم قال واذا تقرر هذا فاعلم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري
في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يتجه بعد ذلك تضعيف كلام ابن
مالك بان الضمير في المثالين يحتمل ان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا الزام لابن
مالك بان يفعل ما لا ينبغي له فعله وهو عن سنن القبول بمعزل قلت المراد ان ضمير الشان والقصة لا ينبغي
الحمل عليه اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس تساوت اقدامها

في اعتماد الحمل عليها فلا يخص بعض دون بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثالين مفسرا بالخبر او بدلا
منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة فاذن لا تنافي بين كلامي المصنف
في الموضعين لقائل ان يقول ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من ستة اوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري
وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما مزية على ذلك فلعل هذا هو الحامل لابن مالك
على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك **قال** وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله اسكران كان
ابن المراغة اذ هجا تميما بجو الشام ام متساكر **اقول** المراغة موضع التمرغ وهو التمعك والمراد بها ام جرير
الشاعر المشهور قال الجوهري لقبها به الاخطل اي تمرغ عليها الرجال قال والجو ما بين السماء والارض قال
ابو عمرو ومنه قول طرفة خلا لك الجو فبيضي واصفري والجو ايضا التمعي الادوية قلت فيمكن ان يفسر بهذا ما ثبت
في المتن والمتساكر الذي يظهر السكر وليس به **قال** واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع
والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول **اقول** هذا يقتضي ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل و
ليس كذلك والمعروف المنقول ان الكسائي منهم هو الذي يجيز حذفه وقد مر ان الفراء منهم لا يجوز حذف الفاعل
في نحو ضربني واكرمت زيدا بل يوجب الاتيان بضمير منفصلا مؤخرا عن الظاهر المتنازع فيه فتامله **قال** والثالث
انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه **اقول** اما الحكم بانه لا يؤكد فلانه شديد الابهام والنكرات
والنكرات لا تؤكد واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلئلا يزول الابهام المقصود منه فانظر ما
وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق **قال** ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان
والاولى انه ضمير الشيطان **اقول** قد ذكر المصنف في الباب الخامس في النوع السادس من الجهات التي
ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان في قوله تعالى ... فانه اسم قبله ضمير الشان مع امكان كونه
عائدا على ما وسيأتي ان شاء الله تعالى **قال** ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف
اقول لم يتبين ترجيح المصنف النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه اي يراكم مع قبيله وان كان العطف
ارجح **قال** قال ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فاجابوا **اقول** المراد بالفتية هنا الاسخياء الكرماء
قال في الصحاح والفتى السخي الكريم يقال هو فتى بين الفتوة وقد تفتى وتفاتى والجمع فتيان وفتية وفتو على
فعول وفتي مثل عصي ويورث اي يكسب على طريق الاستعارة والمجد الشرف ودائبا مستمرا **قال** و
ذلك على ان يراد سبع سموات بدلا ... ظاهر فتشبيهه بربه رجلا يا با **اقول** كان المصنف رحمه الله لم يقف على
ما يرفع هذا الاحتمال التاويل الا بشبه هذه كتب بربه رجلا ووقع له في سورة فصلت ما هو صريح في مقصوده و
ذلك انه قال في قوله تعالى فقضاهن سبع سموات يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال

طالفعين ونحوه امجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما
على الحال والثاني على التمييز فهذا ظاهر مكشوف في المراد ونص صريح في عدم ارادة البدلية قال وقوله فلا يلمه ان
سام البائسا وقال سيبويه هذا باضمار اذم اقول البائس هو الذي اشتدت حاجته فمعناه اذن صفقة رحم فلا
وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي ان يقدر ارحم وما احسن قول بعض ... جلال الدين محمد ابن خطيب
داريا رحمه الله مورها البائس وتاخذه اذ فقير لقتبه فهل من زكوة يا غني للبائس قال ومن شواهده قول حسان
ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسى حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى
نداه ذا الندى في ذرى المجد اقول مطعم اسم رجل والحلم الاناة والسودد السيادة والندى الجود والذرى بضم
الذال المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهي اعلى الشيء والمجد الشرف ومن شواهده ذلك ايضا قوله جزى ربه عني
عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقول الاخر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى
سنمار سنمار اسم رجل رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان ابن امرئ القيس فلما فرغ القاه من اعلاه
فخر ميتا لئلا يبني لغيره مثله فضربت به العرب المثل فقالوا جزاء سنمار قال الشاعر جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا
جزاء سنمار وما كان ذا ذنب فان قلت لم اعرض المصنف عن انشاده او رده من ذينك البيتين مع شهرتهما قلت
لانهما قابلان للتاويل بان يكون ضمير ربه وبنوه عائدا الى الجزاء الذي يدل عليه جزى على ما ادعاه بعضهم والتاويل بذلك
في جزى بنوه بعيد جدا واما البيتان اللذان انشدهما في المتن فلا يتطرق اليهما التاويل البتة فلذلك اثرهما ذكرهما
قال ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير
المفعول اقول في هذا الكلام اشارة الى الجواب عن سؤال يرد على الاخفش ومن قال بقوله في جواز نحو ضرب غلامه
زيدا تقرير السؤال ان يقال اذا كان عود الضمير المتصل بالفاعل على متاخر لفظا ورتبة لا يمنع صحة التركيب
فلم منعتم نحو ضرب غلامها عبد هند وانما فيه عود ضمير اتصل بالفاعل على متاخر لفظا ورتبة وجوابه ان المفسر
في الاول مفعول مجاور وفي الثاني غير مفعول فيمتنع وانما فرق بينهما لان صاحب الضمير اذا شارك الفاعل المتقدم
في عامله اشعر به العامل اذ هو حينئذ متعد والفعل المتعدي يشعر به لاقتضائه للمفعول كاقتضائه للفاعل
فاذا جيء بفعل متعد وولته فاعل مضاف الى ضمير اشعر بان صاحب الضمير مفعول مجاور واما حيث لا يشاركه
في العامل لم يكن قبله ما يشعر به فيمتنع قال وقد استشعر ورود ذلك ففرق بينهما بما لا يعول عليه اقول
وجه التفريق الذي اشار المصنف الى تضعيفه هو ان ابا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط
يوجب تاخره عنه بعود الضمير فيلزم من ذلك جملة الشرط بجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزاء لا
جملة دليله لانها ليست بعاملة فيها وجملة الدليل لا محل لها فتدافع حالها لانها من حيث هي دليل لا تقتضيها افعل

الشرط

الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضتها فتدافعا وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانهما
جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل واحد منهما تقتضي صاحبه ولذلك جاز ضرب
غلامها هندا عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد هند فرقه الذي اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف
كما اشار اليه المصنف شرح حال الضمير يسمى فصلا وعمادا قال اما الاول فلانه
جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين اقول لا نسلم انه جامد محض اذ هو في معنى مولودا في
فيكون في معنى المشتق فيتحمل الضمير وانما قال عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يؤول
بمشتق يتحمل الضمير نقله ابن مالك في شرح الالفية ونقله غيره ايضا وانما نقله في التسهيل عن الكسائي

بدر الدين صح

قال واما الثاني فلانه لا يتقدم على عامله الظرفي عند اكثرهم اقول القراءة المخرجة على ذلك
شاذة فاي حرج في تخريجها على قول غير الاكثرين وليست كثرة القائلين بحكم موجبة لاطراح قول الاقلين
بحيث لا يلتفت اليه ولا تخرج تركيب عليه ولقد صح التركيب لذلك واسعا قال وكونه معرفة او
كالمعرفة في انه لا يقبل ال اقول اطلق المصنف المعرفة كما فعل غيره فيشمل العلم نحو اذا انا زيد و
المضاف الى المعرفة نحو اذا انا خير زيد الرضي لما حكى ان الجزولي اجاز وقوعه بين افعل التفضيل نحو خير
من زيد هو افضل من عمرو وذكر ايضا ان بعضهم جوز وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو انت زيدا هو مثلك
وهو غيرك لكونه في صورة المعرفة ولامتناع دخول اللام عليهما قال والحق ان كل هذا ادعاء ولم يثبت صحتها
ببينة من قران ولا كلام موثوق به ونحو قوله تعالى اذا انا اخوك ليس نص لاحتمال ان يكون انا مبتدا وما بعده
خبره والجملة خبران بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خير منك وكان خير من زيد هو افضل
من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انت اخاك وضننتك انت زيدا بنصب
ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت في ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير
ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او بين
معرفتين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه الى هنا كلامه قال وقد يستدل [illegible]
لقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع
خبرا بعد الفصل اقول يعني والمعطوف على الخبر خبر فيلزم دخول الفصل على الفصل الواقع خبرا وانما قال
وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن ان يقال لا نسلم انه معطوف على الخبر بل هو معمول لمحذوف اي
وهو يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلمنا ولكن لا نسلم انه وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه هو خبرا
اذ الثواني تغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل وله شواهد كثيرة قال احدهما ان يكون بصيغة المرفوع

اقول لان الاصل فيه من باب المبتدأ فناسب اختيار المرفوع قال فاما قول جرير ابن الخطفى وكان بالاباطح
مصدوق من رأى لو اصبت هو المصابا اقول التى ثبت فى النسخ التى وقفت عليها من هذا الكتاب اثبات
الف ابن فينبغى ان يكون جرير منونا ولعل من امر المصنف مبنى على القول بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع
صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين انما يحذف من العلم الاول فى هذه
الصورة على هذا القول وسيأتى الكلام عليه فيما بعد ان شاء الله تعالى والخطفى ليس ابا الاقرب لجرير و
ذلك لانه جرير ابن عطية بن حذيفة وحذيفة هو الخطفى يلقب بذلك وفى القاموس فى مادة خطف والخطفى
لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفى الصحاح والخطفى لقب عوف وهو جد جرير بن عطية ابن عوف قال
والالف واللام لمفهوم الظرف اقول فيه ادخال اللام على جواب اذا الشرطية وقد مر منه فى مواضع وبانه ايضا منه
مواضع قال فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اى نافعا لان اعمالهم وزنا اقول هذا المعنى غير متعين لجواز
ان يكون المراد كما قال الزمخشرى وغيره فنزدرى بهم ولا يكون لهم عندنا وزن والمقدار ومثله فى الاستعمال
شايع يقال فلان لا نقيم لفلان وزنا اى لا نعبأ به ولا يلتفت اليه وهو من قبيل الكناية وعليه فلا حذف
فى الاية زعم ابن الحاجب فى الاشارة لو اصبت باسناد الفعل الى الضمير الصدق وان هو تأكيد له او الضمير يرى
قال اذ لا يقول عاقل انه مصابا اذا اصابته مصيبة انتهى وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض
اقول الصفة التى اشار اليها انما قدرها على جعل المصاب مصدرا لا اسم مفعول وكلام ابن الحاجب
فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول هو اليا و
لولا ذلك لما صح بحسب الظاهر قلت فى الاعتراض الذى اشار اليه ابن الحاجب غنى عن تجشم الاعتراض من تقدير
الصفة وذلك لانه بناه على ان يكون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع فى البيت ليس هو نكرة بل هو معرف
باللام وحصر مستفاد من التركيب كقولك زيد الفاضل اى هو الفاضل لا غيره وكذا المعنى فى البيت اى لو
اصبت لانه المصاب يعنى انه لا يرى المصاب الا اياى دون غيرى كانه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته
له يرى لا شئ عنده مصائب غير صديقه فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح منتجه
كما رأيت بدون تقدير صفة قال ولهذا سمى فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع اقول وذلك لانك اذا
قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئ بحرف الفصل ليتعين كونه
خبرا لا صفة قال الخليل وسيبويه يسمى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من
تمامه بل هو خبره قال الرضى ومآل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم قال وعمادا لانه
لا يعتمد عليه معنى الكلام اقول اى لانه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ

قال هو

للسقف

للسقف من السقوط وتسميته فصلا اى طريقة البصريين وتسميته عمادا اى طريقة الكوفيين قال بعضهم والفصل
اخص بهذا المحل فينبغى ان يكون تسميته بالعماد اذ كل ما وضع للفصل كنا بالثانية فى الاعراب فقد اعتمد به
على المراد منه وليس كل ما يعتمد به شئ يكون فصلا الا ترى ان زيدا فى زيد قائم يعتمد عليه فى المراد منه
ولم يفصل شيئا عن شئ واذا كان الفصل اخص كان تسميته فصلا اولى لتخصصه فصلا لان الاخص يكون مشتملا
على الاعم ضرورة عدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فايدة فيكون اولى وقرر ابن الحاجب فى شرح المفصل
وجه الاولوية على طريقة اخرى حيث قال تسمية اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشئ يسمى
باسم معناه فى اكثر الالفاظ ولما كان المعنى فى هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا احرى من تسمية
الكوفيين لها عمادا انظر الى ان المتكلم او السامع او هما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر
فسموها باسم ما يلازمها ويؤدى الى معناها فكانت تسمية البصريين اظهر قال وذكر التابع اولى من ذكر
الكثير الصفة لوقوع الفصل فى نحو كنت انت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف اقول كان الصفة ههنا
منتفية كذلك غيرها من التوابع اذ لا يصلح فى هذه الاية شئ منها البتة اما عطف النسق والتأكيد فظاهر واما
عطف البيان فلا اشتقاق وشرطه الجمود ولان الا يوصف العطف عليه عطف بيان على الصحيح واما البدل
فلانه لا يبدل الظاهر من ضمير حضور الا اذا كان بدل بعض او اشتمال وبدل كل يفيد الاحاطة والكل ههنا منتف
فالاستناد الى هذه الاية فى ان التعبير بالتابع اولى من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه والله اعلم قال والثانى
معنوى وهو التأكيد ذكره جماعة اقول قدح فيه ابن الحاجب فى اماليه بانه لو كان تأكيدا لم يخل من ان يكون
لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلان اللفظى اعادة اللفظ بعينه مثل قام زيد زيد او بمعناه مثل
قمت انت واما الثانى فلان المعنوى بالفاظ مخصوصة تحفظ ولا يقاس عليها قلت التأكيد الذى رده
بين الامرين هو الذى يذكره النحاة فى باب التوابع وليس الكلام فى الفصل بهذا المعنى وليت شعرى ماذا يقول
الشيخ رحمه الله فى التأكيد بان واللام ونحو ذلك ولعله انما اعترض على من يقول ان الفصل تأكيد للمسند
اليه فيتجه اعتراضه حينئذ ولكن الذى صرح به بعض المحققين انه تأكيد لما فيه من الزيادة الربط قال وبنوا عليه
انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل اقول منعوا ذلك لئلا يجتمع تأكيدان على شئ واحد و
هذا ابتناء منهم على انه تأكيد للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه سلمنا انه تأكيد للمسند اليه لكن ما المانع
من اجتماعه مع تأكيد اخر وانت تقول جاء زيد نفسه عينه وجاء زيد نفسه لا حاجة بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد
فاستعمالهما الى اسماعهما من العرب مجتمعين فى تركيب واحد وكذا تقول جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون
ابصعون اتبعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة قال وذكر الزمخشرى الثلاثة فى تفسير اولئك

للمحكم هو

هم المفلحون فقال فايدة الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره **اقول** يعني بالاخير انه لافادة قصر المسند على المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت انت الرقيب عليهم ونظاير ذلك وهذا انما يتم اذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو افضل من عمرو ومما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس قصره على المبتدا وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمر الشجاع قال التفتازاني وسالت مرة بعض الاصحاب عن الحكمة في التفريق بين شان المؤمنين مع الكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الاولين فقال اولئك اصحاب الميمنة والحقه في حق الاخرين فقيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشامة فتامله **قال** ثم قال الاكثرون انه حرف فلا اشكال **اقول** لان الحرف لا اعراب له اصلا فالقول بان الفصل حرف مع القول بانه لا محل له من الاعراب مستقيم لا اشكال فيه البتة قال الرضي لما كان الغرض من الاتيان بالفصل رفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة كما ذكرنا اشبه الحرف اعني افادة المعنى في غيره وصار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحروف علامة التصرف لكنه لم يقتصر فيه على صيغة واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا او مثنى او مجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم عراقته في الحرفية وشابه كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخل في الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفايدة كون اسم الاشارة الذي قبله لمخاطبه كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه الى هنا كلامه **قال** وقال الخليل اسم **اقول** يشكل من جهة ان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب **قال** ونظيره على هذا اسماء الافعال فمن لم يعربها جعل لها سمعيته **اقول** ليس فيه رافع للاشكال بل هو توسيع لدايرته فانه يرد على الاول ويرد على هذا **قال** وال الموصولة **اقول** يعني عند من يراها اسما والنظير بهذا فيه شي فان ال الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كلمة الا الكائنة بمعنى غير على ما مر ولكن ذلك يشير بعض علماء الاندلس المتاخرين بقوله حاجتكم ليجبر ال الاسمي ... واول في اعرابه في التلذذ وذاك مبني بكل حالة تجلا هو الناظر كالعيان **قال** ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده **اقول** علله بعضهم بانه يقع ما بعده كالشي الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم وهذا القول يشكل ايضا لانه لم يرد اسما يتبع ما بعده في الاعراب **قال** وقال الفرا بحسب ما قبله **اقول** ويكون على هذا توكيدا لما قبله فان ضمير الرفع قد يؤكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت كذا قيل وهو يشكل ايضا لان المضمر لا يؤكد به الظاهر كما صرح به في المتن فلا تقول جاءني زيد هو على ان الضمير تاكيد لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القائم وايضا فلان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل

في تاكيد

ملفراحيث

في تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا النفسه لكريم **قال** ووهم ابو البقا فاجاز في ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد يريد انه توكيد للضمير مستتر في شانئك لا النفس شانئك **اقول** اذا كان ابو البقا لم يصرح بان الضمير توكيد لنفس شانئك وانما اطلق القول بانه توكيد احتمل ان يريد ما ذكره المصنف من انه توكيد للضمير المستتر في شانئك وهو محمل صحيح متجه فكيف يحمل عليه بالوهم ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى حمله على الصحة وقد كرر المصنف توهيم ابي البقا في ذلك في الباب الخامس في النوع الخامس من الجهة السادسة **قال** ومن مسائل الكتاب قد جربتك فكنت انت انت الضميران مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لقلت انت اياك **اقول** على هذا يتخرج الحديث المشهور اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فانه من صلى علي صلوة صلى الله عليه عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله وارجو ان اكون انا هو فمن سال الله لي الوسيلة حلت له الشفاعة فقوله انا هو مبتدا وخبر والجملة خبر اكون ولو جعل هو توكيدا او فصلا لقيل انا اياه **ومن روابط الجملة بما هي خبر عنه حذف بعض عن قال** وانتصوا بالقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى **اقول** يعني التقدير وكل وعده الله الحسنى وحذف الضمير في مثل ذلك اعني ما كان المبتدا فيه كلمة كل ممتنع عنه فحكى ابن مالك في التسهيل الاجماع عليه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونقل ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الاديب ابن ابي الربيع فقال جاء في الشعر وقليل في الكلام في قراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك **قال** وقول ابي النجم كله لم اصنع ولو نصب على التوكيد لم يصح لان ذنبا نكرة ادعى المعولية كان فاسدا معنى لما بيناه في فصل كل **اقول** يريد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع والنصب على التوكيد لا يصح على راي اهل البلدين جميعا اما على راي البصريين فلما ذكره المصنف من ان ذنبا نكرة واما على راي الكوفيين فلانه نكرة غير محدودة والافلكانت محدودة جاز التوكيد عندهم نحو صمت شهرا كله واما الفساد المعنوي فلان نصب كل تقتضي نفي لها في حيز النفي فيتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويفيد بالمفهوم ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون ابو النجم على هذا التقدير معترفا ببعض الذنوب التي ادعتها ام الخيار عليه وليس الغرض ذلك وقد مر الكلام عليه على ذلك في فصل كل من حرف الكاف فعلى هذا قوله لما بينا في فصل كل سهو انما بين شيئا من ذلك في الكلام على لو وانما بينه في الكلام على كل **قال** وقال المراة زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب **اقول** هذه المراة احدى النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن ازواجهن وهي احدى عشرة امراة وهذه الثامنة منهن وقصتهن مذكورة في الصحيحين وتعرف بحديث ام زرع والارنب واحد الارانب دابة معروفة وهذا اللفظ قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى وقيل انه يطلق ويقال للذكر خزز على ان زنة فعل والزرنب بزاي فراء فنون فبا موحدة طيب وقيل شجر طيب

الراجح يريد ان زوجها كالارنب في نعومة الجسد ولينه وكالزرنب في طيب الرائحة وان ثناءه في الناس طيب
قال واما على الثاني فلانه لابد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره سواء قلنا
انه الجزاء ام الخبر فعل الشرط وهو الصحيح **اقول** يريد بالثاني ان تكون اللام في ولمن صبر وغفر لام الابتداء
او موطئة واذا كان كذلك فالجملة التي تقدر فيها الضمير في قوله ان ذلك لمن عزم الامور وهي اسمية فكيف
يكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال بانه هذا الكلام وقول ابي البقاء والحوفي ان الجملة
جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فهذا الذي فعله
المصنف وجوابه انه لم يجزم بانها شرطية كما جزم ابو البقاء والحوفي وانما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من
تقدير الضمير في الجواب ثم ابطل الجوابية بعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل
اللام للابتداء فتامل **قال** احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو **اقول** يعني واما
اذا كان معطوفا بالواو نحو زيد قام عمرو وهو جازت المسألة وانما كان ذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان
معها او الاسماء بمنزلة شيء اسم مثنى او مجموع فيه ضمير كذا قال المصنف في حواشيه على التسهيل **قال** و
الثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو **اقول** قال المصنف في حواشيه المذكورة وانما اشترط ان
لا يعاد العامل لانها ليست للجمع في الحكم بل في المفردات ولهذا امتنعوا الزيدان يقوم ويقعد واجازوا قائم
وقاعد واما قول بعض المعربين واظنه ابو البقاء في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية
لرجلين فمردود قلت وينبغي ان يكون هشام قائلا بصحة هذه المسألة فقد حكى المصنف عنه بعد هذا انه
اجاز نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند وانه بناه على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة
قال واذا ابدلت اخاه ونحوه من عمرو لم يجيزوا على ما مر من الاختلاف في عامل البدل **اقول** لا يصح تعليق
على ما مر بقوله لم يجيزوا لان الجزم بعدم الجواز ليس مبنيا على ما مر من الاختلاف فان قلنا عامل البدل هو عامل
المبدل منه جازت المسألة وان قلنا بانه عامل آخر مقدر نظير الاول امتنعت المسألة فعلى هذا الاختلاف
يبنى هذا التركيب جوازا وامتناعا **قال** فان قدرته بيانا جاز باتفاق **اقول** هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان
العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا ولم يثبت هذا او قد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو
العامل في المتبوع او غيره من غير تفصيل او تفصيل بين البدل وغيره لا غير ذلك على ما حكوه من الاقوال في هذه
المسألة فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل آخر مقدر سواء
كان التابع عطف بيان او غيره لم يتأت نقل القول بجواز هذه المسألة على تقدير كون التابع فيها بيانا على
سبيل الاتفاق **قال** ويحتمل ولباس التقوى ذلك خير **اقول** لان ذلك يحتمل ان يكون مبتدأ وخبره خير والجملة

خبر للباس

خبر للباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا او بيانا فالخبر مفرد لا جملة قلت والاحتمال الذي ابداه المصنف حق لكن
ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الآية يقتضي ان الآيتين اللتين تلاهما اولهما قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا
عنها اولئك اصحاب النار وقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك
اصحاب الجنة متعينان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما ايضا **قال**
والثالث اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما
اصحاب اليمين وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا **اقول** وضع الظاهر
موضع الضمير في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ
الاول وعند الاخفش يجوز في غير الشعر ونحوه وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر ان كان ابو طاهر كنية
زيد كذا في عباب اللباب في التنغيص التكدير يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا اي كدره ويروى يسبق يكان ان
ينغصه **قال** ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم **اقول** في الثاني
نظر لان الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلين وغير مصلين حتى يقال لا نضيع
اجر المصلين منهم اللهم الا ان يقال بجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية **قال** والخامس عموم يشمل المبتدأ
نحو زيد الرجل **اقول** ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا
نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لا يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل
المذكور فجعله للعموم غلط وفي اللباب لنفسه المبتدأ اذا كان جملة تشتمل على جنس يندرج فيه لم يحتج الى الضمير نحو زيد
نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق فالجنس
مشتمل على افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي **قال** وانما المثال بقبيل
الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على صحة قول ابي الحسن في صحة تلك المسألة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس
للعهد لا للجنس **اقول** المثال زيد نعم الرجل واجازته الاخفش بها ابو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقائلون بصحة هذا
التركيب وبان اعادة المبتدأ بمعناه انما يكون خلفا عن الضمير في الشعر كما يراه سيبويه فكيف يتأتى منهم تخريج
هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في السعة على مذهب الاخفش وهم لا يرون صحة هذا الا سبيل البيان **قال**
والسادس ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله انسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق **اقول** التمثيل وقع
على طريق اللف والنشر غير المرتب فالمثال الاول هو الآية مثال للصورة الثانية وهي عطف الجملة الخالية من الضمير على
المشتملة عليه والثاني المثال وهو البيت مثال للصورة الاولى وهي عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه

او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان عينو المثال الذي يرى في
سواد ها ويحسر بضم السين وكسرها مضارع حسر بفتحها اى انكشف وهذا اللازم ومصدره الحسور كالقعود
ويقال حسره بمعنى كشفه فيكون متعديا ومضارعه كالاول ضما وكسرا ومصدره الحسر كالقتل والضرب
يجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم جموما اى كثر واجتمع ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها فان قلت لم
تعلق الباء بقوله او بالعكس ولم هنا العطف قلت تعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير
او تقع الجملة العطف متلبسا بالعكس قال كذا قالوا والبيت يحتمل الا ان يكون اصله يحسر الماء عنه اى ينكشف
عنه اقول لكن ما قالوه اظهر لان الحذف على خلاف الاصل والضرورة تدعو اليه فيما في البيت كما في قولهم الذي
يطير الذباب فيغضب زيد قال وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه اقول تقدم في الباب الثاني في
الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب والتحقيق الذي اشار اليه هنا هو قوله هناك ان الفاء نزلت
الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى منهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء
الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع والكل منهما فجزء الخبر فلا محل له ويجب على هذا ان يدعى ان الفاء في ذلك
بمعنى في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وفي نظايره من نحو زيد يطير الذباب
فيغضب قد اخلصت بمعنى السببية واخرجت عن العطف وقد مر لنا في ذلك كلام فراجعه قال والثامن
شرط اشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام اقول الرابط في ذلك هو الضمير الذي
اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو صورة القسم الاول فلا يبعد فيما استقلاله قال و
العاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو نطقي الله حسبي اى وكذا لا اله الا الله اقول الجملة في هذا المثال ونحوه ليست
مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذ المراد بها لفظها والنجيري بكسر الهاء والجيم المشددة العادة وكذا الاهجيري
فان قلت ما ذكره هنا معارض لما ذكره في التنبيه الاتي بعد هذا قريبا وذلك انه صرح فيه بان الجملة التي هي
نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج الى الرابط وهو مناف لعده هنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه قلت يحتمل ان
ما ذكره في ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رابط اخر غير كونها نفس المبتدا في المعنى فالمنفي ليس مطلق الرابط
بل المنفي رابط مقيد فلا معارضة قال وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل تربص ازواجهن ثم جيء
بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الرابط
بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى الضمير اقول اعتبار ابن مالك رحمه الله للرابط بهذه الطريق ثابت في
ما وقع له في غير هذا الموضع وذلك انه قال في التسهيل في باب التنازع اذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه
متفقان لغير توكيد بما اخر غير سببي مرفوع قال في شرحه احترز بقوله غير سببي مرفوع من ان نحو زيد

منطلق

منطلق مسرع اخوه لا يجوز فيه تنازع لانك لو قصدت فيه التنازع لاسندت احد العاملين الى السببي
وهو الاخ واسندت الاخر الى ضميره فيلزم عدم الارتباط بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره ولا
سبيل الى اجازة ذلك فان سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه وفي كل
واحد منهما مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الاول ومنه قول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى
غريمها اراد وعزة غريمها ممطول معنى وفي تقييد السببي بالمرفوع تنبيه على ان السببي غير المرفوع لا يمنع
من التنازع كقولك زيد اكرم وافضل اخاه انتهى كلامه وقد اشتمل على انه منع ما اجازه وقوله لانه لم يرفع
ضميره ولا ما التبس بضميره قائل بمنع الثاني وذلك لان العامل في المثال رفع الضمير الثاني العايد الى
الاخ المضاف الى ضمير زيد فيكون رفعا لما التبس بضميره فيرتبط بالمبتدا ثم ما اجازه في السببي المنصوب
يأتي فيه العلة التي بنى عليها المنع في السببي المرفوع وذلك في نحو قولك زيد اضرب واكرم اخاه لانك
اذا اعملت الاول واعملت الاضمار في الثاني فلا رابط لان الفعلين مستندان للمتكلم الاشياء التي
تحتاج الى الرابط قال ويوما شهدناه سليما وعامرا اقول هذا صدر بيت عجزه قليل سوى الطعن النهال
نوافله الشهود الحضور اى حضرنا فيه هاتين القبيلتين سليم بضم السين وعامر والنهال جمع ناهل
كجمل وجمالة ونهل جمع ناهل كطالب وطلبة والناهل من الاضداد ويطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل
جمع نافلة وهي العطية المتطوع بها التي لا يجب فعلها ومنه نافلة الصلوة وقليل هنا للنفي اى لا عطاء فيه في ذلك
اليوم سوى الطعن المذكور فان قلت كيف وصف الطعن بالنهال وهو جمع لما ذكرته قلت يحتمل ان يكون
كقولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض جعل كل فرد من افراد الطعن ناهلا للدم اى عطشان
له لشدة الحصول على العدو او ريان له لكثرة ما وقع له من القتل ويحتمل ان يكون النهال صفة للرماح وثم مضاف
محذوف هو بدل من الطعن اى قليل نوافله سوى الطعن طعن الرماح النهال قال وفيها ما تشتهي الانفس
اقول هذه الاية في سورة الزخرف وفيها قراءتان في السبع فقرا باثبات الهاء كما اورده المصنف اولا
نافع وحفص وابن عامر وقرا الباقون بحذف الهاء كما ذكره هنا وفي سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهي انفسكم
بحذف الهاء باجماع من القراء قال والحذف من الصلة اقوى منه في الصفة ومن الصفة اقوى منه في الخبر اقول
سر ذلك هو ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغني بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدا مع
المبتدا مستقل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في استواء جواز الحذف والاثبات كذا في الملحة وشرحها
وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى
للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعد ذلك في الصفة احسن

منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت ابنه اما مع الموصوف خبر الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتحقيق فيها هو مع
غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص منه حسنا في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات
الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته **قال** وهو قليل **اقول** بل قال ابو علي الفارسي في التذكرة
من الناس من لم يجوزه وقال بعضهم هو لم يجزه سيبويه في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجوزه في الصلة وصرح المصنف في
اوايل الجهة الثالثة من الباب الخامس بان ذلك باب الشعر وليس في التسهيل ما يدل على قلته ولا على اختصاصه
بالشعر فانه قال في تعريف الموصول هو من الاسماء ما افتقر ابدا الى عائد او خلفه وجملة صريحة او مؤولة غير طلبية ولا
انشائية فاشار بقوله او خلفه الى نحو ما انشده المصنف من قوله فيا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي
في رحمة الله اطمع ومن شواهده الشعرية قوله ان حملت التي شغفت بحمل فؤادي وان ثات غير سال اي ان حمل
هي التي شغفت بها وقول الاخر سعاد الذي اضناك حب سعادا واعراضها عنك استمر وزادا اي سعاد هي التي
اضناك حبها ومنه في النثر قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه وقولهم الحجاج الذي رايت ابن يوسف
بنصب ابن اي هو الذي رايته **قال** اذ الغالب ان الذي فعل **اقول** يعني حيث يكون الموصول الخبر او غير خبر مقدم
كما في المثال الذي اورده كقول الفرزدق وانت الذي استترار بعده لدفع الاعادي والامور الشدايد واحترزنا
بقولنا مقدم عن ان يكون المخبر عنه مؤخرا نحو الذي قام انت فتعين الغيبة وهو مذهب الفراء مقتفي قول البصريين
قال ابن قاسم هو الصحيح لانهم يعتبرون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام واجاز الكسائي ذلك مع التاخير فيجوز
عنده الذي قمت انت **قال** وعلى هذا اقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل
الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم
ان يكون من هذا القبيل **اقول** يعني من وضع الظاهر موضع المضمر في مثل قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري
وذلك لان الجملة الفعلية صلة فالمعطوف عليها لا بد فيه من رابط يربطه بالموصول ولا ضمير هنا فيحتاج الى
ان يجعل ربهم خلف العائد فيكون من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير وهو قليل في هذا المحل كما صرح به المصنف
قلت من لم يجز في حرف اللام يجوز كونها في قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الاية
في قراءة حمزة بكسر اللام موصولا اسميا وسئل عن العائد في ثم جاءكم رسول واجاب بان لما معكم يعني بما
آتيتكم فكانه قيل مصدق له ثم قال وقد يضعف هذه العلة نحو قوله وانت الذي في رحمة الله اطمع اقال وقد
يرجح بان الثواني يتسامح فيها كثيرا هذا كلامه هناك والاعتراض عليه متوجه وذلك لانه انا اعتقد كون ما ذهب
اليه الزمخشري في اية الانعام من جعل الظاهر في الجملة المعطوفة على الصلة خلفا عن الضمير العائد ضعيفا لا يسوغ
تخريج التنزيل عليه فكيف لقدم هو على مثل هذا في قراءة حمزة في تلك الاية وما اعتذر به عن ذلك من انهم يتسامحون

في الثواني

في الثواني كثيرا ان كان عذرا صحيحا وسع الزمخشري ايضا الاعتذار به فلا وجه لرده عليه واعترض صاحب الانتصاف
على ملخص الكشاف من جهة المعنى فقال لا يصح العطف على قوله خلق السموات والارض نظرا لان العطف على الصلة يوجب
للدخول في حكمها ولو قلت الحمد لله الذي الذين كفروا بربهم يعدلون لم يستقم واجيب بان هذا العطف على الصلة ليس
على قصد انه صلة واحدة براسه لتتوجه الاعتراض بانه لا يستقيم لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة
بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم كان من الكفرة الكفران **قال** اما الواو
والضمير نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى **اقول** ذكر الامام عبد القاهر رحمه الله ان الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء
القوم سكارى وجاؤوا وهم سكارى ان معنى الاول جاؤوا كذلك وفي الثاني جاؤوا وهم كذلك باستيناف الاثبات
قال ونعم الزمخشري في الثالثة انها شاذة نادرة **اقول** يريد بالثالثة مسئلة ما اذا كان الرابط في الجملة الاسمية
الضمير فقط قال في المفصل فان كانت اسمية فالواو الا ما شذ من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى ان يعثر عليه
في الندرة لكنه صرح في الكشاف في بعض الجمل الاسمية التي ليس فيها غير الضمير بانها حال في قوله تعالى اهبطوا
بعضكم لبعض عدو ان الاسمية حال اي متعادين وقال في قوله والله يحكم لا معقب لحكمه انها ايضا حال كانه قيل والله
يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءني زيد لا عمامة على راسه ولا قلنسوة تريد حاسرا هذه عبارته فقد يكون مراده ان الاكتفاء
من الاسمية بالضمير انما يكون في جملة يمكن ان ينتزع منها هيئة تدل على معنى مفرد ولذلك جاءني زيد هو فارس
كذا قال اليمني قلت يرده انه حكم بالشذوذ في قولهم كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته
مشافها **قال** وليس كذلك فقد كثر وروده في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ونبذوه وراء ظهورهم
كانهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ويوم القيامة ترى
الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة **اقول** يمكن ان يكون الرؤية في الاية الاخيرة علمية فالجملة مفعول ثان لا حال وما
قبلها يمكن ان ينازع الزمخشري فيها حيث ان التقدير وما ارسلنا قبلك من المرسلين احدا فلا تجعل الاسمية
فيها حالا من المحذوف بل صفة له على ما عرف من رايه واما ما عدا ذلك من هذه الايات فقد علمت ما يقال فيه على ما
اسلفناه من اليمني **قال** اوالواو وحده نحو قوله نصف على ايدي الطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري
ما حاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري **اقول** انشد الجوهري هذا البيت ونسبه للمسيب بن علس
مستشهدا به على انه يقال نصف النهار بمعنى انتصف وقوله الماء غامره حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا
ضمير يعود على صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به عائد على الغائص فاحتيج الى تقدير الواو هذا كلامه قلت الرابط
يحصل بالواو او الضمير فحيث لا واو ولا ضمير تقدر احدهما فلم قدرتهما الواو على الخصوص مع انه يمكن تقدير
الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه وقوله بالغيب ظرف مستقر خبر

رفيقه بل هو متلبس بالامر بالفيء وما بين جبر اخر واما ظرف لغو يتعلق بيدي الا انه قدم على طريق التوسع
ومثله في الشعر مغتفر قال ونحن عن فضلك ما استغنينا **قال** وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم
الذين مبتدا او فتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر **اقول** واضل اعمالهم معطوف على الجملة التي نصب
فعلها تعسا لان المعنى فاتعسهم الله تعسا والتعس العثور وعن ابن عباس يريد في الدنيا القتل وفي
الاخرة التردي في النار في معلق كون المبتدا موصولا او اسما فعلية نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب اليم حينئذ **قال** ولا يكون الذي منصوبا بالمحذوف بعينه وتعسا كما تقول زيدا ضربا اياه
اقول بطل المصنف بكون اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر ومقتضاه انها لو تعلقت بالمصدر لجاز
النصب على شريطة التفسير ويستظهر لوجود المانع من الفا وما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا تفسير في باب
الاشتغال عاملا **قال** وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمروا سقيا له خلافا للجماعة منهم ابو حيان لان اللام متعلقة
بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة **اقول**
تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في شرح باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيا لك متعلقة
بالمصدر وهي للتبيين وقول المصنف فيه تهافت لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما
يريدون انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين فلا نسلم له وادعائه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب
في شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا وجدعا اياك **قال** وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم
اتيناهم من اية ان قدرت من زايدة فكم مبتدا او مفعول **اقول** وجه انكم اتت فيها مستكناية عن قوم او جماعة
وحذف تمييزها لفهم المعنى وانه مفعول ثان زيدت من فيه كما ذكر المصنف هنا ويحتمل انها زادت بعد الاستفهام
ولو كان بغير من والمعنى كم جماعة اتيناهم اية فكم مبتدا واتيناهم خبره ويجوز ان يكون كم في موضع نصب على
الاشتغال بتقدير الناصب لها مؤخرا عنها لان الاستفهام اذ لا يعمل ما قبله فيه **قال** وان قدرتها
بيانا لكم كما هي بيان لما في ما ننسخ من اية لم يجز احد الوجهين لعدم الراجع حينئذ وانما هي مفعول ثان مقدم
مثل اعشرين درهما اعطيتك **اقول** يعني انك اذا جعلت كم كناية عن الايات واية تمييز الكم ومن داخلة
عليها للبيان الجنسي فلا يجوز ان يجعل كم حينئذ مبتدا ولا مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور وذلك لان
الرابط لا بد منه في جملة الخبر وفي الجملة المفسرة في باب الاشتغال والفرض عدمه في هذا التركيب باعتبار هذا
الاعراب **قال** وجوز الزمخشري الخبرية والاستفهامية **اقول** وصرح بان معنى الاستفهام فيها التقرير
واعترض ابو حيان عليه في تجويز الخبرية فقال وليس بجيد لان جعلها خبرية يقتضي اقتطاع الجملة التي هي فيها
من جملة السؤال ويصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذكر المسؤول عنه ثم قال كثير من الايات اتيناهم فيصير

هذا الكلام

هذا الكلام مفلتا مما قبله لان جملة كم اتيناهم على هذا التقدير خبر صرف لا يتعلق به سل وانت ترى معنى الكلام
ومنصب السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهام وتحتاج في جعلها خبرية الى تقدير وهو المفعول
الثاني فللسبيل ويكون المعنى سل بني اسرائيل عن الايات التي اتيناهم ثم اخبر تعالى انه اتاهم كثيرا من الايات
قال ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل **اقول** هذا اعتراض من المصنف على الزمخشري غير الذي
اعترض ابو حيان وتقريره انه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل عن العمل فيها وكم الخبرية لا تعلق ففيه نظر
اما اولا فقد قال المصنف في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة وكم الخبرية تعلق خلافا
لاكثرهم فحكى الخلاف بين النحويين واختار هناك ما ذكره هنا ان النحويين لم يذكروه واما ثانيا فان نسلم انها لا
تعلق ولا نسلم ان سل عامل في الجملة التي هي فيها باعتبار المحل حتى يلزم التعليق بل عامل في محذوف اي سل
بني اسرائيل عما اتيناهم من الايات كثيرا من الايات اتيناهم كما تقدم **قال** وقال الاعشى لقد كان في حول
ثواء ثويته تقضي لبانات ويسام سائم **اقول** حول السنة وما احسن قول الشيخ جمال الدين ابن
نباتة المصري يرثي ولدا له مات قبل ان يستكمل سنة حولا بار احلام بعدما اقبلت في مخايل الخير حوله
لم يكمل حولا لا ادر تتنى ضعفا فلا حول لا قوة والثوا الاقامة والتقضي الانقضاء بمعنى الفراغ تقول انقضى
وتقضى اذا فرغ وتم واللبانات بضم اللام جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة بل من همة كذا في القاموس
والسامة الملالة ويسام منصوب باضمار ان وجوازا وهي مع صلتها في تاويل مصدر معطوف على المصدر
المذكور اي تقضي لبانات وسامة سائم **قال** وزعم ابن سيدة انه يجوز كون الهاء في ثويته للحول على الاتساع
في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس بشيء لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف **اقول** فان اراد خلوها من الضمير لفظا
وتقديرا فممنوع وان اراد خلوها لفظا فمسلم ولا يضر وحاصل انه في البيت موصوفان وهو مبدل لانه بدل
اشتمال وكل منهما يحتاج الى الضمير وليس في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتيج الى تقدير
ضمير اخر يربط البدل اي ثويته فيه كما فعل المصنف وان قدر رابطا للبدل احتيج الى ضمير اخر يربط الصفة
اي ثويته اياه فالمتصل يعود الى الحول والمنفصل يعود الى الثواء غير ان تقدير المصنف اسلم من هذا التقدير
الذي راه ابن سيدة لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل اذا قلنا ان الجار والمجرور حذفا معا
وان قلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المصنف ايضا **قال** ولاشتراط الرابطة في بدل البعض
وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير **اقول**
لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به تفصيل
الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا نوى فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم

اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر فقد روى بالرفع على القطع وهو ظاهر وروى بالنصب على
البدل وبه معطوف محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر واخواتهما وقد ثبت
تفصيل السبع في حديث اخر لكن اقتصر منها هنا على هاتين الثنتين تنبيها على انهما احق بالاجتناب قلت
ومنه تجويز الزمخشري في قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان امنا ان يذكر هاتان الايتان
ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الايات كانه قيل فيه ايات بينات مقام ابراهيم وامن من دخله و
كثير سواهما قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر قول جرير كانت حنيفة اثلاثا فثلثهم من العبيد وثلث من مواليها
ومنه قوله عليه السلام حبب الي من دنياكم ثلاث النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كلامه
فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري في هذه الاية من ذلك نظرا الى الكلام فيه وقد صرح بان مقام
ابراهيم عطف بيان لقوله ايات بينات قلت قد اعتذر عنه المصنف في اواخر النوع الثاني من
الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون بعض البدل عطف البيان لتاخيهما والا فالنحويون متفقون
على ان البيان والمبين لا يختلفان تعريفا وتنكيرا او اذا كان مراده بعطف البيان هنا البدل استقام
ما ذكرناه فتامل على انه قد ثبت لفظ ثلاث في الحديث الذي اورده كلاما التميمي والذي رواه جماعة
حبب الي من دنياكم النساء والطيب والحديث بدون ذكر ثلاث قال وقول الزمخشري انه علم على الاقامة
اقول جوزه في تفسير سورة مريم ذلك وان يكون علما لارض الجنة فقال عدن معرفة علم لمعنى العدن وهو
الاقامة كما جعلوا فينة وسحر واسر فيمن لم يصرفه اعلاما لمعاني الفينة والسحر والاسر فجرى مجرى
العدن لذلك او هو علم لارض الجنة لكونها مكان اقامة قال الجاربردي اللام في قوله لمعنى العدن لام
الجنس لانه هنا علم على ذلك الجنس واما قوله فجرى مجرى العدن فاللام فيه للعهد لان المراد به فرد معين
من افراد تلك الحقيقة فان عدنا العلم مثل العدن المعين المعهود في التعريف وان كان مدلولهما مختلفين
من حيث ان مدلول عدن العلم هو تلك الحقيقة ومدلول العدن المعرفة بلام العهد فرد معين من افراد تلك
الحقيقة وكونه لذلك اي لكونه علما لمعنى العدن وقوله هنا لمعنى العدن يريد به العدن المعرف باللام
الجنس وهو اشارة الى تلك الحقيقة كما ذكرنا في قوله لمعنى العدن وقوله فيمن لم يصرف لانه جعله معدولا
عن لام التعريف اي الاسر وقوله او هو علم عطف على ما تقدم فعلى الاول العدن علم الجنس لكن للمعنى لا
للعين وعلى الثاني هو علم الشخص وهو ارض الجنة وقوله لكونها اشارة الى المناسبة المرعية في هذا الموضع
قال والاولى ان الضعف في مررت بامراة حسنة الوجه اقول يعني في حسن ورفع الوجه ووجه الضعف
ان حسنة رافع لضمير يعود على المراة ولولا ذلك لما انث والوجه بدل من الضمير وابدال ذي اللام من الضمير

فيما يشترط

فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين قال وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشري اقول
هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار هل هي بعض من الدار او ليست بعضا منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري
نظر الى الثاني والمصنف نظر الى الاول قال وقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا
اقول وروي فاي اناس بادية ايضا والحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البداوة وهي ايضا بكسر الباء وفتحها
قال الامام المرزوقي والمراد اهل الحضارة فحذف المضاف ويدل على ذلك قوله فاي اناس بادية لان التفضيل
انما يصح بين الحضريين والبدويين يقول من اعجبه رجال الحضر فاي اناس نحن وان كنا من اهل البدو والمراد
التمدح والتبجح قال فقال الزمخشري اقول ينبغي ان لا يكون هذا جوابا لا ما الواقعة في قوله تعالى بلى
من اوفى بعهده الاية ومن يتول الله ورسوله الاية وقول الشاعر فمن تكن الحضارة البيت لان قول الزمخشري
ليس جوابا عن جميع ما سقناه ولا وانما ينبغي ان يكون الجواب محذوفا تقديره فليست مخالفة لما تقدم و
ما ذكره بعد ذلك دليل عليه قال اذ عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا اقول فيه تسامح فان
الاولى هو كان وليس عاملا في الثانية وهو الفعل فقط وانما هو عامل في محل الجملة التي منها الثانية وكذا
في بقية كلامه هنا مسامحة قال ولذلك بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرء القيس كفاني و
لم اطلب قليل من المال اقول من انشد هذا الموضع الصدر والبيت الذي بعدهما وسبق الكلام على
البيتين في الباب الاول في فصل لو من حرف اللام قال وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت انه اسعى
لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة عدم طالبي فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم
طلبه له متوقف على عدم الشيء على وجوده اقول هذا اشكل وذلك لان كلامه يقتضي ان يكون جعل
المعلق امتناع الجزاء او المعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو حذف الانتفاء وقال فيكون كفاية القليل
المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه لنا وعلى ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء
لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم فتامله قال و
لهذه القاعدة ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين
ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه كما في ضربني وضربت
زيدا اذ لا ارتباط بين تبين واعلم اقول الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لما رابطة بين الجملتين
الواقعتين بعدها وتبين خبر من الاولى وقال خبر من الثانية واعلم انه من مقولات هذا الخبر الثاني فظهر
ان بين تبين واعلم ارتباطا بهذا الاعتبار كما كان الربط متحققا في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم
ان لن يبعث الله احدا قال على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعفه بالاضمار قبل الذكر في

باب التنازع **اقول** هذا ممنوع وقد ذكر المصنف في بيان قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون
فيمن فتح بين ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل اي لقد وقع التقطع بينكم
اولى الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على الهاجر وهو يستلزم عدم التواصل او الى ما كنتم تزعمون
على ان الفعلين تنازعا فلتكن فيها التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما في هذا المحل مع انه لم
يستضعف **قال** واحترزت بذكر الاول عن اجمع واخواته فانها انما يؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة
كلهم اجمعون **اقول** هذا سهو ظاهر فقد قال الله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس
اجمعون وقال تعالى حكاية عن ابليس ولاغوينهم اجمعين وقال تعالى في سورة الاعراف لاقطعن ايديكم
وارجلكم من خلاف ثم لاصلبنكم اجمعين وفي سورة الشعراء لاقطعن ايديكم وارجلكم من خلاف ولاصلبنكم
اجمعين وقال تعالى انا لمنجوهم اجمعين وقال تعالى وان جهنم لموعدهم اجمعين وقال تعالى وتمت كلمة
ربك لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين وقال تعالى وان جهنم لموعدهم اجمعين وقال تعالى لكن حق
القول مني لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين وقال تعالى لاملان جهنم منك وممن تبعك منهم
اجمعين وقال تعالى لاملان جهنم منكم اجمعين فقد اكد في هذه الايات كلها باجمعين دون الاتيان بكل
في حالات الاسم الثلاث ومن العجب خفاء مثل هذا على المصنف رحمه الله **الاسم الذي يلتبس بها الاسم**
بالاضافة قال المراد التخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف **اقول** فيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق
التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض
في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة والاتيان له مخصص **قال**
ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضارب زيد والضاربو زيد ولا يجتمع على الاسم
تعريفان **اقول** ينتقض بالذي الموصول المضافة الى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها
من العهد واضافتها معنوية قطعا فيفيد التعريف في نحو جاءني ايهم اكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضي
وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا **قال** وقول
ابي كبير فاتت به حوش الفواد مبطنا **اقول** هذا صدر بيت عجزه سهدا اذا ما نام ليل الهوجل وابو كبير
بالباء الموحدة هذلي من شعراء الحماسة وحوش الفواد معناه حديد الفواد ذكيه والمبطن الضامر
البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق **قال**
ولكنه نقض هذا المعنى الثالث عند ما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال قرئ
بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل

هنا ليس في معنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة و
مثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وحاصله
ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لافادة حدث مستمر في الازمنة
كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك **اقول** لم يصرح الزمخشري بانه اذا كان دالا على
جعل مستمر تكون الاضافة غير حقيقية حتى يلزمه التدافع بين كلاميه كما ادعاه المصنف وعبارته في
الكشاف فان قلت كيف يكون لليل محل والاضافة حقيقية لان اسم الفاعل المضاف في معنى
المضي ولا تقول زيد ضارب عمرو امس قلت ما هو في معنى المضي وانما هو دال على جعل مستمر
في الازمنة المختلفة الى هنا كلامه قلت وليس فيه تصريح بما نسبه اليه المصنف من انه اذا كان دالا
على الحدث المستمر في الازمنة تكون الاضافة غير حقيقية وانما منع ما ادعي في السؤال من كون الاضافة
حقيقية بناء على ان اسم الفاعل في معنى المضي واردف ذلك بانه دال على الحدث المستمر فيمكن ان يقال
اذا كان للاستمرار كان متناولا للماضي والحال والاستقبال فالنظر الى حال المضي يجعل الاضافة
حقيقية كما في مالك يوم الدين والنظر الى الاخرين يجعلها غير حقيقية وليسوغ العمل وقد مر الكلام على
ذلك في اقسام العطف مبسوطا بما فيه كفاية **قال** واما قول الجوهري ان التذكير لكون التانيث مجازيا
فوهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طلعت والموعظة نفعت وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر لا
المضمر **اقول** قال في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة لانه اراد
بالرحمة الاحسان ولانه لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره انتهى ويمكن حمل كلامه على ان المؤنث
غير الحقيقي يذكر بالتاويل فيعود عليه ضمير المذكر كقوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها فاول
الارض بالمكان فقال ابقل ولو كان التانيث حقيقيا لم يجز فيه ذلك فلا يقال هند قام على تاويل هند بشخص
ويدل على ما قلناه انه لو كان مراده ان التانيث المجازي يجوز التذكير فيه مطلقا لم يحتج الى تاويل الرحمة
بالاحسان لكن عطف العلة الثانية على الاولى قد ينبو عما ذكرناه بعض نبوة **قال** وانشد سيبويه
وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم **اقول** هذا البيت للاعشى وقبله فلو
كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم اني
عنكم غير مفحم الجب البئر التي لم تطو واسباب السماء ابوابها والسلم المرقاة قيل سمي سلما لانه يسلمك
الى المرتقى الذي تريد تهره تكرهه وتبغضه افحمت فلانا اي لم تطق ان يجيبني تقول لو كنت مثلا في جب
بعيد القعر او صعدت الى السماء لم تتخلص مني واستصعد كم من الجب واستنزلكم من السماء بالقول

الذي يستدرجك حتى نكبه وتعلم انك لست متخلفا عن حبايك ولا عام اعواء ووصوله الى الغرض منك قال
الجاربردي والواو مقحمة ورقيت بمعنى او ولانه على وزان قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا
في الارض او سلما في السماء ويقال شرق يشرق شرقا اي غص كما يقال غصصت باللقمة و
ادغمنا افشينه بخاطر علاجه يا ما لا يكتم ما سمعه والمعنى انك تشرق بالقول الذي افشيته واظهرته
للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا تشربه فاستعمال الشرق في صدر القناة استعارة
من جمود الدم عليه بحيث يمكن من الظهور ويصير بمنزلة بارد عليه **قال** والى هذا البيت يشير ابن حزم
الظاهري في قوله تخشى صديقا مثلها واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب وعجم فان صديق السوء يروي
وشاهد كما شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية
عن الرجل المزيد الاخذ ما ليس له كما اخذ عمرو الواو في الخط **اقول** ليس المراد الكناية وانما المراد تشبيه
الصديق الماموري بجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص والتحذير من الشخص الذي يكون شبيها بعمرو و
في التزيد واخذ ما ليس له وقد اكثر الشعراء من ذكر واو عمرو وقال ابو نواس يهجو اشجع السلمي قل لمن
يدعي سليما شفاها لست منها ولا قلامة ظفر انما انت في سليم كواو الحقت في الهجا ظلما بعمرو
ويحكي ان بعضهم راى في منامه انه قد كتب على ظفره واو اقتص على العاكر وباه فاجزه بانه دعي
في نسبه واستشهد بهذين البيتين وقال التهامي لغز الحرف زيدا لا معنى له او واو عمرو فقد الكوجوه
وقال ابو سعيد الرستمي الحق ان يعطي ملالة ثون شاعرا ويحرم ما دون الرضي شاعر مثلنا كما ساعوا
عمرو وابو داود زيدة وصون باسم الله في الف الوصل وما احسن قول السراج الوراق ما لي اري عمرا
اذ استجرت به قد صار عمرو ابو داود فيه وانصرافه ونام عن حاجتي بي شغلا لها فالغمت عنه السهد
والاسفا والمستجير بعمرو قد عرفت به فما ازيدك تعريفا بما عرفا وتلك واو ولا والله قد عطفت
ولو اتت واو عطف ما لقيت طرفا ولو غدت واو حال لم تسر ولو اتي بها قسما ما بر اذ حلفا او واو رب
لما جرت سوى اسف وكثرته خلافا للذي الفا او واو مع لم اجد خيرا الى معها او واو جمع غدا من
فرقة تبعا وليت صدعا بها قد شهوه غدا يلكوي بناري وهذا في السلوك فقرني الله بطيسها اذا وذكرت
بها ذا الاوسطى وكانت قبل الف ا يشير بتيتم لحاجته الى قول الشاعر اذا انقطعتك صروف العدى
فنبه لها عمرا ثم نم ويشير بالمستجير بعمرو الى قول الاخر المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار
قال وشرط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه **اقول** قد قصر ابن
ابن مالك في الخلاصة حيث تعرض لذكر المسئلة الثانية على هذا القيد فقال وربما اكسب ثانيا اولا

تانيثا

تانيثا ان كان لحذف موهلا وقال في التسهيل ويونث المضاف لتانيث المضاف اليه ان صح الاستغناء
عنه وكان المضاف بعضا او كبعضه فزاد القيد والظاهر ان في الاول كفاية كما فعل المصنف وظاهر كلامه
وكلام غيره ان الحكم المذكور عند تحقق شرطه قياسي وهو ظاهر كلام الزمخشري ايضا قال في قوله تعالى و
كنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها والضمير للحفرة او للنار او للشفا وانما انث لاضافته الى
الحفرة وهو منها كما قال كما شرقت صدر القناة من الدم واستظهر جدي ابن المنير رحمه الله عوده الى
الحفرة بان المنة في الانقاذ منها اتم والكون على شفا يستلزم الهوي غالبا فامتن عليهم بانقاذهم
من الحفرة التي توقع الهوي فيها وابو حيان في التعاليق لا يرى تانيث المذكر باضافته الى المونث من
الضروريات وراى في الايضاح بخلافه والزمخشري راى انهم لا يمن عليهم بانقاذهم من حفرة لم يكونوا
فيها وهم كانوا صائرين اليها لولا الانقاذ الالهي فالمنة ثابتة بهذا الاعتبار **قال** السابع الظرفية
نحو في كلها كل حين وقولنا انا ابو المنهال بعض الاحيان **اقول** يعني ان كلا وبعضا ليسا ظرفين
ولكنهما لما اضيفا هنا الى اسم الزمان اكتسبا الظرفية باضافتهما اليه وتقدم انشاد هذا البيت
في اوايل الباب الثالث **قال** ا وقال المتنبي اي يوم سرتني بوصال لم ترعني ثلاثة بصدود **اقول**
تواردت النسخ التي رايتها على انشاده هنا لم تشوفني وانشده المصنف في فصل اي لم ترعني وكلامه
هنا مبني عليه قال لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية اذا استوفيت لم ترتبط بالاولى فقد
المعنى اقول قد استدل قبل هذا على انها ليست شرطية بانه لو قيل مكان ذلك ان سرتني انعكس المعنى
فبعد تقديره لفساد المعنى على تقدير الشرطية يتوجه السؤال وكيف يدل انتفاء الاستغناء على لزوم
الفساد عند انعكاسه على انها شرطية مع ما تقدم من ان كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى **قال** و
مروي ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط **اقول** قد اسلفنا في فصل اي عند الكلام على
هذا البيت ان الربط يحصل بتقدير ضمير اي بصدود منك فلا تمتنع الحالية حينئذ **قال** وقال ستعلم ليلي
اي دين تداينت واي غريم للتقاضي غريمها اي الافعل واجبة النصب **اقول** لا معنى لانشاد هذا
والكلام عليه هنا لانه بصدد ان يذكر ما يكتسب الاسم بالاضافة وهنا لم يكتسب الاسم بالاضافة ما لم
يكن له قبلها **قال** والى هذا يشير قول بعض الفضلاء عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب
الصدور تصدرا واياك ان ترضى بصحبة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من خفض مزمل
يبين قولي مغريا ومحذرا **اقول** بعض الفضلاء المشار اليه هو الشيخ امين الدين العريضي المحلي نسبة
الى المحلة وهي قصبة كبيرة بالغربية فيما بين الاسكندرية ومصر وقد ذكر المصنف على الامين المذكور مسئلة

في النوع الثامن من البحث السادس من الباب الخامس وورد عليه سيأتي في ذلك بحث في كلام ان شاء الله تعالى
وقوله مغربا يرجع الى قوله ولا عليك بابا الصدور وقوله محذرا يرجع الى قوله ثانيا واياك ان تضحى فان قلت
قوله بين قولي الى آخره لا يصح ان يكون من خبر المبتدأ المعطوف احدهما على الاخر في قولهم ابو يمن
ثم خفض مرتحل لاجراء احدهما على الاخر اما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل بينان واما الثاني فلاستعمال
الحال على قيد لا يصح تعليقه بكل منهما وذلك لان في ابو من لا يبين قوله مغربا ومحذرا انما يبين قوله
مغربا فقط وخفض مرتحل ايضا لا يبين في حالة التبيين وانما يبين في حالة التحذير فكيف السبيل الى تصحيح
الكلام قلت السبيل البيان يجعل قوله مغربا ومحذرا قيد المحذوف لا المذكور ويجعل بين قولي بلا تغيير
خبرا عن احدهما وخبر الاخرى محذوفا والتقدير على ان يكون الحذف من الثاني مثلا فرفع ابو يمن قولي
وخفض مرتحل كذلك هما بينان قولي مغربا ومحذرا وهنا مسئلة تتعلق بما نحن فيه لم يذكرها المصنف
في هذا الكتاب فاثرت ذكرها تكميلا للفائدة فاقول اعلم ان العاطف ثم اذا وقع بعدهما ضمير كان فان ذلك
الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف بعاطف المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم
يجب حذف الخبر عن احدهما نحو زيد ثم عمرو قام وزيد ثم عمرو قام ولا يجوز المطابقة فلا يقال في شيء من الصور نحو
قاما مثلا لان ثم تفاد بمهلة في الترتيب فيمنع الاشتراك فيها في الاضمار وجاز الباقون مطابقة الضمير قال الرضي
وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض العاطف ثم وقد
يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان سيان في احتمال
اجتماع القيامين وترتيبهما سواء وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو
فعلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقان **قال** والاشارة بقوله ثم خفض مرتحل الى قول امرء القيس
كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل **اقول** ابان جبل بعينه قال الماتن وابانا اي درس المنازل
بهذا الجبل فهذا الجبل ويقال لهما ابانان على التغليب كالقمرين والمشهور في رواية شعر امرء القيس كان ثبيرا وهو
جبل بمكة والعرانين جمع عرنين وهو الانف وقال الاكثرون هو معظم الانف والمراد في البيت بالعرانين اوايل المطر
على سبيل الاستعارة شبهت بالانوف في التقدم اذ الانوف تتقدم الوجوه واوايل المطر تتقدم ما يليه
بعده والبجاد بكسر الموحدة كساء مخطط والزميل الملفف في الثياب **قال** والعاشر الاعراب نحو
هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء **اقول** لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه
معرب مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني تقول هذه خمسة عشرك بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان
المضاف اليه مبني **قال** كانه قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

اي ويعتلل

اي ويعتلل هو اي الاعتلال ولا بد عندي من تقدير عليك هنا لدلالة عليها المذكورة ويكون من الامر الضمير لتقييد
بها ويفيد ما لم يفده الفعل **اقول** لا حاجة الى هذا الذي ذكر انه لا بد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل
راجع الى المصدر المعهود اي الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفا فقد افاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل
ضرورة ان ما دل عليه الفعل مصدر نكرة والثابت هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف في توضيح هذه الآية
المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود واعتلال تخصصه بعليك اخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات فيجوز
الامرين ولم يجعل احدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح هو الحق والاعتلال يقال اعتل عليه
بعلة اي اعتذر له عن عدم قضاء غرضه بعذر قلت وفي الصحاح وغيره اعتل اذا تجنى عليه وهو معنى
مناسب للبيت جدا لو كانت الرواية فيه تعلل بالتاء الفوقية ويسؤك يحزنك يقال ساءه كذا
يسوءه سوءا نقيض سره ويدرب بالدال المهملة وفتح الراء المضارع درب بكسرها اي اعتاد لسانه
والمعنى انه متى بخل عليك بالوصل وتعتذر لك عن تركه بعذر يحزنك فحينئذ تخضع وتذل وان يكشف
غرامك بما التثت من امك من الوصل تجد لسانك فلا يكون منك حينئذ خضوع ولا ذلة **قال** قوله ما كنتم
تزعمون على ان الفعلين تنازعا **اقول** يعني ان تقطع وضل في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما
كنتم على قراءة من فتح بينكم تنازعا قوله ما كنتم تزعمون فاعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول راجعا اليه او
تخريج التنزيل على هذا الوجه لا يليق بالمصنف فعله ولا الاقرار عليه فانه يعرف ضعفه كما مر قريبا في قوله
تعالى فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير **قال** ويؤيد التاويل قوله ايها بامر الحزم لو استطيعه
وقد حيل بين العير والنزوان اي بفتح بين مع اضافته لمعرب **اقول** يعني ان البناء والفتح في هذا البيت متعين
اذ لا سبيل الى ان يقال فيه بان فتحة بين فتحة بناء لانه مضاف الى معرب كما قال فيجب التاويل بان يدعى
بان النائب عن الفاعل ضمير مصدر معرف معهود والمعنى وقد حيل الحيل بين العير والنزوان والحزم الضبط
والاخذ بالاحتياط وحيل حجر يقال بيني وبينه كذا احايل اي حجر بيني وبينه حاجز يمنع من الوصول اليه والعير بفتح
العين المهملة الحمار الوحشي والاهلي ايضا والنزوان بفتحات الوثوب والمراد الوثوب على الانثى للضراب
قال وزعم ابن كيسان ان ذلك لا يكون في مثل [illegible] لمخالفتهما للمبهمات بانهما تثنى وتجمع **اقول** هذه المخالفة
لا تؤثر فان الزمان المبهم كيوم وحين حكمه جواز البناء على الوجه الذي ذكره مع انه يثنى ويجمع ولم يقدح ذلك
في اعطائه هذا الحكم **قال** واما بيت الفرزدق ففيه جرأة مشهورة **اقول** بيت الفرزدق المشار اليه هو قوله
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثل فان سيبويه اوله شاذ وقيل غلط و
ان الفرزدق لم يعرف شرط اعمالها عند الحجازيين لكونه تميميا وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي ما في زمانه

الوجود مثلهم لشر **قال** ومنها قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فغير
فاعل لم يمنع وقد جاء مفتوحا **اقول** تقدم في حرف الغين المعجمة الكلام على انشاد هذا البيت والكلام
على مفرداته ومعناه وقد كان بعض اصحابنا يستشكل عجز هذا البيت لم قبل الاضافة الى المبني اذ
المعنى غير نطق حمامة وهذا امر لابد منه لوجود الحرف المصدري التي جوابه ان الاضافة بحسب الظاهر الى جملة
مصدرة بحرف مصدري كما صرح به الرضي وليست من قبيل المعربات بل مبنية نعم هذه الجملة في تاويل مفرد
لوجود الحرف المصدري فالمعرب هو ذلك المفرد الذي يأول به الجملة والاضافة انما هي في الظاهر الى الجملة **قال**
اصليا كان البنا كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع **اقول**
البيت للنابغة وقبله واسبل مني عبرة فرددتها على النحر منها مستهل ودامع استهل بطل وحذف
تاء التانيث للفصل والعبرة بفتح العين الدمع والمستهل بكسر الهاء السائل والدامع مثله وعاتبت
لمت والصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل يقال صبا يصبو صبوة والصحو والوازع الكاف يعني انه
بكى لاجل شوقه وميله الى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك في سكر الصبوة ووبخها على عدم
الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بادناس الشهوات
انا البياض قليل الحمل للدنس **قال** او بناء عارضا كقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين
كل حليم **اقول** لاجتذبن بالسلب والتحلم تكلف الحلم بالكسر وهو الاناة فان الشاعر تحلم عن الادنى
واستبقوا ودهم فلن تستطيع الحلم حتى تحلما يعني لاسلبنا قلبي من تلك النسوة تكلفا مني لاظهار
الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها وتتعلق في البيت اما بالفعل
او بالمصدر ويستصبين بمعنى يصبين كما في استجيب واجيب او بمعنى يطلبن الصبوة وجعل المصنف
بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون الاناث عارضا مع ان الاصل في الفعل مطلقا هو البنا لكن
المضارع على الخصوص اشبه الاسم فاعرب وجعل ما رده الى البنا امرا طاريا عليه **قال** وقال اذا قلت
هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال الآخر الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حين
الكرام قليل وانني لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل **اقول** السلو النسيان يقال
سلاه وسلا عنه اذا نسيه وتركه ويهيجني بفتح حرف المضارعة اي يثيرني اي يحركني شوقه يقال هاج
الشيء بمعنى ثار وهاجه غيره بمعنى اثاره يتعدى ولا يتعدى وفي الصحاح الصبا ريح ومهبها المستوى
اي مهبه مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار وعمرك الله بفتح الراء منصوب على انه مفعول
مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف منصوب على اسقاط

الخافض

الخافض كما كان منصوبا على ذلك في عمرك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا انعم بقلبك ولا تخلو منه وحقيقته عمرت
قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والبا وقيل عمرك الله واما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب
ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل واخزى بفتح الهمزة مضارع خزي
بكسر الزاي ذل وهان ويجوز الضم على انه مضارع اخزى يقال اخزاه الله والمملق الفقير وذكر المصنف رحمه الله
في بعض كتبه لما تكلم على اسم الزمان انه اذا اضيف الى الجملة انه يجوز اعرابه وبناؤه وانشد شاهدا على البناء
قول الشاعر اذا قلت هذا حين اسلو البيت فقال بالرفع انشاده لهذا البيت ولقد سالني سائل
من ابناء هذا العصر عن انشاده الم تعلمي يا عمرك الله البيتين لم يرد على ذلك وجه صلاحيته هذا الجواب انه
اشتمل على بناء حين المضاف الى الجملة في قوله على حين الكرام قليل فاشار بالبيت المشارك له في
هذا الحكم حيث قيل فيه هذا حين اسلو فبنى حين المضاف الى الجملة ولا يخفى ان هذا البيت المشار اليه بانشاد
ذينك البيتين صريح في ذكر محل الصبا اذ قيل فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود ولله الحمد
قال وحكى ان ابن الخضر سيل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة اتاني ابيت اللعن انك
لمتني وتلك التي تستك منها المسامع مقالة ان قد قلت سوف انا له وذلك من تلقاء مثلك رائع
اقول اللعن الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ يستعمله العرب كثيرا في الدعا للانسان بالشرف
والعز وعلو المرتبة والمعنى جعلك ابيا اللعن ولا يكون كذلك الا اذا كان شريفا اي النفس عالي الهمة و
استكاك المسامع ضمها وضيقها والتلقا تفعال بكسر التا يقال جلس تلقاه اي حذاه ويجئ
مصدرا بمعنى اللقا والمراد هنا الاول اي في ذلك من جانب مثلك وجهته والرائع المفزع يقال اعاره [illegible] اذا
افزعه **قال** فقال لا تصحب الاردى فتردى مع الردي **اقول** هذا عجز بيت ثان من بيتين لم يحسن المراد لا تسل
وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن مقتدي اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم ولا تصحب الاردى فتردى
مع الردي وما احسن قول المجد ابن الشبل البغدادي يوقع منه من يعديك خلطته بالخير شرا وبالاخلاق
اخلاقا فالما والبرد ناش عن طبيعته بصحبة الشمس يعطي اللمس اجر اما **قال** وفي البيت اشكال لو سئل السائل
عنه لكان ذلك وهو اضافة مقالة الى ان قد قلت فانه المقدر مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه
اقول لا اشكال فان هذا من اضافة الاعم الى الاخص وذلك ان مقالة اعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها
وهذه هي المعروفة عندهم باضافة البيان كشجر اراك اي مقالة هي قولك سوف انا له **قال** وقد يكون ا
الشاعر انما قال مقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتخفيفها فاضطروا الى
حذف التنوين **اقول** هذا امر عجيب يلزم من فتح بابه التطرق الى القدح في كل ما يستدل به بان يقال

انما كان كذا ولكن حرف فعيل كذا او اكتها في ذلك امر شنيع وقد وجد في بعض النسخ مقالتين هكذا انزوي
وهو جار على طريقة العروضيين في كتابة كل ما ينطق به من الحروف على حسب اللفظ والصواب ان يكتب هكذا
مقالتان بفتحتين على التاء اشارة الى التنوين والاشارة الى الف بن بعلامة الوصل ايذانا بان حركتها
نقلت **الا ابواب التي لا يكون الفعل منها الا لازما** احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف
لانه وقف على افعال السجايا او ما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه **اقول** فمن ثم لم يجئ متعديا
لان التعدي يقتضي توقف الشيء على المتعلق اعني المتجاوز اليه وههنا لا وقف ولا تجاوز ورد على
المصنف ان فعل اذا كان محولا عن غيره فانه يتعدى نحو قلته وطلته الاصل فعل بفتح العين فلما سكن
آخره للضمير لزم حذف عينه فحول الى فعل لينقل حركته الى فائه فيعلم ان عينها التي حذفت واو كما حولوا
نحو باع الى فعل بالكسر ليدل على ان العين ياء فاستصحبوا فيه ما كان في نحوه التعدي الثابت قبل التحويل
وهو مذهب سيبويه واصحابه ولابن الحاجب خلاف في ذلك فقال ان الصحيح ان الضم لبيان بنات الواو ولا
ينتقل فيحتمل ان يجاب عن المصنف بانه اختار هذا المذهب فاطلق او رأى ان مثل هذا اللفظ انما ينصرف الى
البناء الاصلي لا العارض بالتحويل **قال** رحبتكم الطاعة **اقول** في الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار
ارحبكم الدخول في طاعة الكرماني **قال** وان بشر الطلع اليمن **اقول** هذا من كلام امير المؤمنين علي بن ابي طالب
كرم الله وجهه **قال** ولا ثالث لهما **اقول** في الصحاح حكاية عن الخليل انه لم يجئ في الصحيح فعل بضم العين
متعديا غيره وفي ارحبكم الدخول عند القاموس ورحبتكم الدخول في طاعة الكرم وسعتكم شاذا لان فعل
ليس متعديا الا ان الجماعة حكم … بتعديتها **قال** والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووصفهما
على فعيل نحو ذل وقوي **اقول** يعني على فعيل ليس الا فلا يرد نحو علم فان وصفه وان جاء على عليم الا انه جاء
على عالم ايضا **قال** وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك
التأثير **اقول** ينتقض بنحو قولك ضربت زيدا فتألم اذ الغرض الايلام على رأي المصنف كما سيجيء في اوائل الخاتمة
التي اوردها مقدمة للكلام على الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل احد الفعلين المتلاقيين
في الاشتقاق فيخرج مثل هذا **قال** والرابع عشر ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك
عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره واذاعوا به واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملأ الاعلى وقولهم سمع
الله لمن حمده وقوله يخرج في عراقيبها نصلي فانها ضمنت معنى ولا تنب ويخرجون وتحدثوا وبارك ولا يصغون
واستجاب ويعث او ينفذ **اقول** في هذا الفصل نشر مرتب فقوله ولا تنب راجع الى قوله تعالى ولا تعد عيناك
عنهم وذلك لان عدا متعد بنفسه جاز تقول عدا فلان طوره اي جاوزه وتنبو لازم بمعنى تجافى وتباعد

تقول نبي

تقول نبي ينبو وقوله يخرجون راجع الى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره وذلك لان خالف متعد
تقول خالفت فلانا اي نكبت خلافه وخرج لازم تدخل عن في صلته وقوله وتحدثوا راجع الى قوله تعالى
اذاعوا به وذلك لان اذاع تقول اذعت الحديث اي افشيته وتحدث لازم يؤتى بالباء في صلته و
بارك راجع الى قوله تعالى واصلح لي في ذريتي وذلك لان اصلح متعد تقول اصلح الله حاله وبارك
لازم يوصل بفي قال تعالى وبارك فيها وقدر فيها اقواتها وقوله ولا يصغون راجع الى قوله تعالى
لا يسمعون الى الملأ الاعلى وذلك لان سمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله واصغى لازم بمعنى
مال يوصل بالى تقول صغوت الى فلان اي ملت اليه ويقال ايضا صغي بكسر العين بمعناه ففي
الاول تكون الغين في لا يصغون مضمومة كيغزون وعلى الثاني تكون مفتوحة كيرضون وقوله و
استجاب راجع الى قولهم سمع الله لمن حمده اذ سمع متعد كما مر واستجاب لازم يوصل باللام تقول
استجبت لزيد وقوله يعث او ينفذ الفعلان بمعنى واحد وكلاهما راجع الى قوله يخرج فان خرج
متعد وعاث لازم يوصل بفي تقول عاث الذئب في الغنم وكذا افسد باقيا لازما موصولا بفي قال
تعالى ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها وما انشده المصنف بعض عجز قول الشاعر
وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يخرج في عراقيبها نصلي المحل انقطاع المطر ويبس
من الكلا والمراد بذي ضروعها اللبن والعراقيب جمع عرقوب بضم العين عرقوب الدابة في رجلها
بمنزلة الركبة في يدها وضمير تعتذر يعود الى الناقة اي تعتذر عن قلة لبنها بيبوسة الارض وعدم
المطر اعقرها للضيف وجعل ابن الحاجب منه قوله تعالى واصلح لي في ذريتي من باب فلان يعطي و
يمنع ويصل ويقطع اي ما استعمل فيه المتعدي منزلا منزلة اللازم كانه قيل يفعل الاعطاء والمنع
والوصل والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد المتكلم ذكر خصوصية متعلقه اتى بالمتعلق مجرورا
بفي كانه محل له فالمعنى في الآية والبيت اوقع الصلاح في ذريتي واوجد نصلي في عراقيبها الجرح و
في الكشاف انه يجوز ان يكون من باب يكتفي النحل … فعل الهزة كقوله يجرح في عراقيبها نصلي
قال او حلية لدعج وكحل ونحوه شنب **اقول** الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعلو
جفون العينين سواد مثل الكحل من غير اكتحال قال ليس التكحل في العينين كالكحل والشنب حدة في
الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا في الصحاح وقال في القاموس الشنب ماء ورقة وبرد وعذوبة
في الاسنان او نقط بيض او حدة الانياب التي تراها كالمنشار **قال** ويرده قوله تجاوزت احراسا
اليها ومعشرا **اقول** هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس وعجزه على حراصا لو يسرون مقتلي

اما جمع حارس كصاحب واصحاب او جمع حرس كجمل واجمال والحرس جمع حارس كخادم وخدم والمعشر القوم والحرص
جمع حريص مثل كريم وكرام والفعل منه حرص كضرب وحرص كعلم كذا في القاموس والاسرار من الاضداد ويطلق على الاظهار
والاخفاء وقد جوز ان في قوله تعالى واسروا الندامة وفي البيت وقال بعض شارحي المعلقات الاول اولى لانه
كان ملكها والملوك لا يقدر على تحملهم ملابسة قلت قد روى يشرون بالشين المعجمة وقد صرح بهذا الشارح بان
معناها الاظهار لا غير فيرجح بهذه الرواية حمل الاخر على الاظهار ولا يلزم من الحرص على الشي تحقق القدرة عليه و
والمقتل هنا القتل ولو اما مصدرية مثلها في قول قتيلة تخاطبه عليه السلام ما كان ضرك لو مننت وربما
من الفتى وهو المغيظ المحنق والمصدر المقدر منها ومن صلتها في محل جر على انه بدل من الضمير على بدل اشتمال اي حراصا
على اسرار قتلي واما استنافية والجواب محذوف اي لو يسرون قتلي اسرهم ذلك **قال** ونقل ابن عصفور عن ابن
السيد انه قال في قول ابي ذويب بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جري سلفع ان من رواه بجر التعانق فهو
مخطئ **اقول** الكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمي نفسه اي سترها بالدرع والبيضة كذا في الصحاح
والروغ مصدر راغ اي مال عن الشي وحاد عنه واتيح له بالمثناة الفوقية اي قدر له والجري بهمزة الاخر الجراة و
الاقدام على الشي والسلفع بسين مهملة فلام ففاء فعين مهملة كجعفر الجسور والتعانق جعل كل من المتعانقين
يده على الاخر والفعل منه لازم كما قال ابن السيد وغيره فلا يقال زيد تعانق عمروا وانما يقال عانقه واعتنق او
تعانقا فالبيت حينئذ مشكل سواء روي بالجر او بالرفع كما اشار اليه المصنف رحمه الله **الامور التي يتعدى
بها الفعل القاصر قال** واما قول الكرام انا استغفر ربي انتقار فمردود **اقول** يريد بان استغفار هو متعد
الى واحد بنفسه والى الثاني بحرف الجر دائما وان تعديه اليه بنفسه في بعض الحالات فعلى سبيل التوسع قال
ابو حيان في البحر اختار افتعل من الخير وهو التخير والانتقاء واختار من الافعال التي تعدت الى اثنين احدهما بنفسه و
الاخر بواسطة حرف الجر وهي مقصورة على السماع وهي اختار واستغفر وامر وسمى وكنى ودعا وزوج ثم يحذف
حرف الجر ويتعدى اليه الفعل فتقول اخترت زيدا من الرجال واخترت زيدا الرجال قال اخترتك الناس اذ رثت خلائقهم
واعتل من كان يرجى عنده السؤل وهو ما ذهب اليه المصنف على القول بان استغفر مردود وهو ان صوغ الفعل
على استفعل من الامور التي يتعدى بها الفعل فاذا كان متعديا الى واحد تعدى الى الاثنين ولا شك ان غفر متعد
الى واحد تقول غفر الله ذنبك قال الله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقد صيغ على استفعل مرادا به الطلب
فقيل استغفر اي طلب المغفرة فيتعدى الى اثنين على هذه القاعدة والقول بانه متعد الى الثاني بحرف الجر كاختار
خروج عن الاصل المقرر فيكون مردودا على ابن الحاجب في الامالي وكذا غيره بان استغفر يتعدى بنفسه تارة
وبحرف الجر اخرى كقولك استغفرت الله ذنبا واستغفرته من ذنب **قال** ويشكل على الزمخشري قوله تعالى و

قال الذين

قال الذين كفروا لولا نزل عليه القران جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة **اقول** جواب هذا الاشكال ان الزمخشري
لا يقول بان نزل يدل على التدريج الحتمي لا توجد قرينة تنافيه فقد قال هو في الكشاف في هذه الاية نزل ههنا
بمعنى انزل لا غير كخبر بمعنى اخبر والا كان متدافعا يعني لان نزل التدريج وجملة واحدة تنافيه فظهر ان مراده ما قلناه
ولا اشكال حينئذ وقال في تفسير سورة كهيعص عند الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على
معنيين بمعنى النزول على مهل وبمعنى النزول على الاطلاق كقوله فلست بانسي ولكن لملاك تنزل من جو السماء
يصوب لانه مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج واللائق بهذا الموضع هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا
في الاحايين وقتا غب وقت ليس الا بامر الله وعلى ما يراه صوابا وحكمة هذا كلامه وهو صريح في ان نزل يرد للمعنيين
فيتعين حمل كل محل على اللائق فكيف يرد عليه ما ذكره المصنف **قال** ومنه قوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب
ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية وهي
اية واحدة **اقول** يعني ان هذه الاية الواردة في سورة النساء وهي قوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم
ايات الله يكفر بها ويستهزا بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ردا على الزمخشري ايضا وذلك لانه
قد ورد نزل المضعف مبنيا للفاعل في قراءة عاصم وبالبناء للمفعول في قراءة غيره وان مخففة من الثقيلة واسمها اما
ضمير شان على اي قوم او ضمير المخاطبين على اي انه اي نزل عليكم في الكتاب ان الشان كذا او الشان ما
افادته الجملة بشرطها وجزائها او نزل عليكم في الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما في حيزها في قراءة عاصم في موضع
نصب بنزل وفي قراءة غيره في موضع رفع بنزل والمنزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رايت
الذين يخوضون في اياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره فما في سورة النساء تذكير للمؤمنين بما نزل اولا
بمكة وهو اية واحدة ومع ذلك استعمل فيها نزل المضعف وهو مناف لقول الزمخشري باقتضائه التدريج
في التنزيل والتدريج مع وحدة الاية ولا ادري لم سكت المصنف عن ايراد قوله تعالى في سورة الانعام
وقالوا لولا نزل عليه اية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل اية فاستعمل التنزيل في وحدة الاية في موضعين مع الجواب
بما تقدم من ان الحمل على التدريج انما يكون عند فقد المنافي وهو موجود فيما ذكر فحمل لذلك التضعيف على انزل
ذي الهمزة وقد قال الزمخشري في اية الانعام نزل بمعنى انزل وهو ظاهر **قال** وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا
اقول ليس مراده ما هو اعم من القاصر والمتعدي الى واحد والمتعدي الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدي الى واحد
فان الثالث لم يسمع كما قدمه وكان حقه ان يذكر قول سيبويه اولا عقب قوله والنقل بالتضعيف سماعي
في القاصر كما شئنا وفي المتعدي لواحد هذا قول سيبويه **قال** وزعم ناس انه قياسي اي في ادعى خلاف
في ذلك بين النفرين **اقول** قال المصنف في توضيحه على الالفية اشتراط ابن مالك في ان وان من اللبس

يمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف ويشكل عليه وترغبون ان
تنكحوهن بحذف الحرف مع ان المفسرين اختلفوا في المراد قلت لا بد من ذلك كما لا يخفى على ما ذكره المصنف في هذا
الكتاب في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في الباب الخامس حيث قال واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف
الجار فيها للقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف
في الحقيقة في القرينة انتهى وجوز الزمخشري الوجهين فقال في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن
لدمامتهن وروى ان عمر بن الخطاب كان اذا جاءه ولي اليتيمة نظر فان كانت جميلة غنية قال زوجها غيرك والتمس
لها من هو خير منك وان كانت دميمة ولا مال لها قال تزوجها فانت احق **قال** ومما يحتملهما قوله ورغب ان
يبني المعالي فالذي رغب فيه ضني ضيع الالام انشده ابن السيد فان قدر في اولا وعن ثانيا فمدح و
ان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن للتناقض **اقول** المعالي جمع معلاة بفتح الميم وهي
كسب الشرف والضني بفتح الصاد وزيادة ياء بعد النون فعل القبيح تقول ضنع ما ضنعا قبيحا اي
فعل والضنع بالضم مصدر قولك ضنع اليه معروفا كذا في الصحاح والالام جمع الام من قولك لؤم فهو
لئيم اي دنيء في الاصل شحيح النفس فان قلت لا شك في ان الانسان يرغب في الامر فيفعله وفي الشر
فيفعله في وقت اخر وقد يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيئا منهما ولا يريد فعله فلا تناقض في
ذلك قلت الذي في البيت للاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار
الرغبة في الخير واستمرار الرغبة في الشر لانه متى استمرت الرغبة في الخير لزم انتفاء الرغبة في الشر
لانها شر فلو فرض وجودها لم يستمر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذا العكس وكذا ايضا الاستمرار
في الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور لان الرغبة عن الخير رغبة في الشر والرغبة عن الشر رغبة في الخير فثبت
التناقض على ما تقرر في او عن في الموضعين كما ذكره المصنف **قال** ومما يشهد لدعوى الجر قوله تعالى
وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا **اقول** قال الزمخشري وان المساجد لله من جملة الموحى و
وقيل معناه ولان المساجد لله فلا تدعوا على ان اللام متعلقة فلا تدعوا اي فلا تدعوا مع الله احدا في
المساجد لانها لله قلت وعلى الاول الله فلا شاهد في الاية وعلى الثاني يشكل تقديم معمول ما بعد
الفاء عليها وقول الجاربردي ان ما بعد فاء السببية يجوز ان يعمل فيما قبلها بخلاف الجزائية اخذا [illegible]
الكلام [illegible] **قال** وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون **اقول** الامة الملة وهي اشارة
الى ملة الاسلام اي ان ملة الاسلام هي ملتكم التي يجب ان تكونوا عليها لا تنحرفون عنها يشار اليها
ملة واحدة غير مختلفة **قال** اصلهما لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله وفاعبدون لان هذه امتكم

اقول لكن

اقول لكن يشكل فيهما تقديم معمول ما بعد الفاء عليها كما تقدم فان قلت على ماذا تخرج قلت على حذف
اما الشرطية وتكون هذه الفاء الداخلة على جوابها وقد مر ان الرضي حكى ان حذفها مطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا
او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به وضابط الاطراد المذكور يشمل هذه الايتين فيكون تقديم المعمول
على الفاء مغتفرا لما تقرر في محله **قال** لذا لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا
تقول انك فاضل عرفت **اقول** ذكر المصنف في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان
السبب المقتضي لتاخير المفعول اذا كان ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا
يلتبس بان التي بمعنى لعل وعلل بعضهم وجوب تقديم الخبر اذا وقع خبرا عن ان وصلتها بخشية الالتباس بان
المكسورة وان المفتوحة لو قدمت فقيل انك قائم عندي ولا يدفع الفتحة الخفيفة هذا اللبس فيحتمل ان يجري
هذا العلة في ابواب المفعول فان قلت فهلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها مجرورة باللام
المقدرة بل اجازوا مثل انك فاضل اكرمتك ولم يبالوا بحصول اللبس قلت لان ذلك لا يوقع في محذور
اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان ان مفتوحة واللام مقدرة او ظنها
مكسورة وذلك لان التعليل مع الفتح مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة
بان المكسورة تقع في مثل ذلك جوابا لسؤال عن العلة مقدر تقول اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمرا انه
جاهل كانه قيل لم اكرمه ولم لا اكرمه فقيل انه فاضل او انه جاهل فاغتفروا هذا اللبس بين الفتح والكسر لكونه
لا يوقع في مثل خلاف الغرض المطلوب فلا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض **قال**
وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه **اقول** يحتمل ان يكون هذا من باب القلب والاصل
ولا دين انا طالبه بها ويحتمل ان تكون الباء بمعنى على نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار يؤده اليك ومنهم
من ان تامنه بدينار لا يؤده اليك الا ما دمت عليه قائما فلا قلب حينئذ اي ولا دين عليها انا طالبه **قال** يقال
كسي بفتح فيكون قاصرا قال وان يعرين ان كسي الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف **اقول** البيت
لشخص من القعدة طائفة من الخوارج يقال له ابو خالد وقبل هذا البيت لقد زاد الحياة الي حبا بناتي انهن
من الضعاف مخافة ان يرين البؤس بعدي وان يشربن رنقا غير صاف بعده ولولاهن قد سومت مهري
وفي الرحمن للضعفاء كاف البؤس بالهمزة الشدة وخلاف النعيم يقال يوم بؤس ويوم نعيم والرنق بسكون
النون الماء الكدر وتنبو تتجافى وتتباعد والعجاف الهزلى جمع عجفاء قال الجوهري على غير قياس لان افعل
وفعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب قد تبني الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة
وفعول اذا كان بمعنى فاعل لا تدخله الهاء هذا كلامه والكرم بفتح الكاف وكسر الراء المراد بالكرام يقال رجل كرم

وقوم كرم وامراة كرم ونساء كرم يعني هذا الشاعر ان حبي للحياة وتخلفي عن الحرب انما هو لاجل بناتي فاني ان قتلت
لم يبق لهن من يقوم بامرهن فيعيرن ويجعلن للنوعين من تيتم وبهن عنهن ولولاهن لسومت مهري للحرب اي جعلت له
علامة **قال** فان قلت السين هنا بمعنى تر دخطي وتعدى لمفعول واحد كقوله واركب في الروع خيفانة كسى
وجهها سعف منتشر **اقول** البيت لامرء القيس يصف فرسا والخيفانة واحد الخيفان وهو في الاصل
الجراد اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة ثم شبه بالفرس في خفتها وضمورها كذا في الصحاح و
كان الاصمعي يعيب هذا الوصف ويقول اذا غطت الناصية وجه الفرس لم يكن كريما والشعر اذا غطى
وجه الفرس فذاك هو الغمم الذي يكره في الخيل كما ان السفا وهو قصر شعر الناصية مذموم والجيد الاعتدال
قال ابن حبيب وغيره من العلماء اخطاء الاصمعي لان امرء القيس كان اعلم بالخيل منه ولم يزيدوا على ذلك و
هذا ليس بكاف في التخطئة والجواب هو ما ذكره ابن بشر الامدي فانه قال قد تخلص امرء القيس عن العيب بلفظ ازاء
معنى الغمم وهي قوله منتشر لان الغمم انما هو كثافة شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى تغطي العين
فلما قال منتشر سقط ان يكون هناك غمم لان انتشار الشعر هو تفرقه وامر القوم منتشر اي متفرق
وانتشر الحبل اي تفرقت قواه قلت وقضية هذا ان يكون السعف هو شعر ناصية الفرس وفي الصحاح
وغيره والاسعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية **قال** ومنه كسوته
الثوب فكسيه ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول **اقول** تقديره كسى وجهها جمالا او نحو ذلك واقتصر
المصنف على عد هذه الامور الثمانية مما يعدي الفعل القاصر وزاد بعض تعديا تاسعا وهو اسقاط الهمزة
على خلاف المهيع المعروف نحو كبا الرجل وكببته انا وانزفت البئر ونزفتها انا وانسل ريش الطاير ونسلته
انا ومعديا عاشرا وهو البناء على افعوعل مرادا به المبالغة نحو حلى الشيء واحلوليته ومعديا حادي عشر
وهو تكرير اللام كما قيل صعر خده وصعررته ومعديا ثاني عشر وهو واو مع تقول قام القوم فيكون قاصرا
ثم تاتي بالواو فتقول لقيت وعمرو انتصب ومعديا ثالث عشر وهو الا تقول قام القوم ثم تقول قام القوم
الا زيدا وكل هذه امور لا معول عليها عند الاكثرين والله الموفق للصواب **الباب الخامس من الكتاب قال**
اعرب كلمة لبيت المفصل لابعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم **اقول** البيت للفرزدق وهو
مدح اخر صدره هو اللام من الغارات واول عجزه الخميس نعم والتلبب مصدر تلبب اذا تحزم وتشمر والغارات
جمع غارة اسم للاغارة على العدو ويراد بها الخيل المغيرة والخميس الجيش لانهم خمس فرق المقدمة والقلب
والميمنة والميسرة والساقة والنعم واحد الانعام كما ذكر في المتن اي هذه نعم فاغنموها اي فاغيروا عليها
قال وسالني ابو حيان وقد عرض اجتماعنا علام عطف بجفلة من قوله يمر تعصي لم يكثر غنيمة بنهكة
ذي قربة

ذي قربة ولا بجفلة فقلت حتى اعرف ما الحلقد فنظرنا فاذا هو السيء الخلق **اقول** الذي اتوهمه ان المصنف
رحمه الله وعفى عنه قصد التبكيت على ابي حيان لما كان بينهما من المنافسة والشنآن المشهور فلذلك اورد
كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله فاذا هو السيء الخلق الى الحلقد او الى ابي حيان اشارة لما بين الى كثير
من المغاربة من سوء الخلق وان ابا حيان من المعروفين به والله اعلم بحقيقة الحال على ان الذي في الصحاح الحلقد الضيق البخيل
وفي القاموس الحلقد كقلمس الضيق البخيل والضعيف كزبرج السيء الخلق الثقيل الروح فلم يجعل السيء الخلق
مدلول الحلقد بفتحات مع تشديد اللام وانما جعل بكسر الحاء واللام واسكان القاف بينهما **قال** فقلت هو
معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظماه **اقول** يحتمل وجها اخر وهو ان يكون معطوفا
على نهكة ذي قربة ولكن ثم مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بنهكة جفلة والمعنى ان هذا الممدوح لا يكثر
غنيمة بنهكة قريبه ولا بنهكة شخص متصف بسوء الخلق الذي صفة نقص في صاحبها تقتضي ان لا يعتني بامره
لكان نقصه وانما يكثر الغنيمة بالاشراف واهل الكمال ممن لا ينبغي له تعزيته هذا ان كان الجفلة هو السيء الخلق كما
قال واما ان كان المراد به الضعيف كما ذكره صاحب القاموس اتجه المعنى الذي ذكرته وهذا فيما يظهر اولى من العطف على
المتوهم **قال** واما قراءة من قرا يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح البا فالذي سوغ فيها ان يذكر الفاعل
بعد ما حذف انه انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها **اقول** اورد بعضهم هنا سؤالا فقال قد فرقت للآية
الشريفة من المثال الذي حكم بامتناعه وهو ضرب اخوك رجل ابنيا وضرب للمفعول باعتبار الوجه الذي ذكره المصنف
فقد اشتركا في تفسير المعمول على اطراحه وذلك هو المقصود وكونه في جملة اخرى لا يؤثر وجوابا ان تفسير المعمول
على اطراحه في الاية وقع في محله واصاب المحز لانه جواب عن سؤال مقدر فهو محل لذكره ما صرح وسكان تحسن
فيه التفسير لوقوع مقتضيه وليس الامر كذلك في المثال فان قلت سلمنا هذا لكن نقول لم قلتم ان الاصل في
المثال ضرب الفاعل رجل حتى كان ذكره بعد بنائه للمجهول ناقضا لاول الكلام ولم لم يكن الاصل اعلم ضرب
فلان المعنى ثم قصد حذف من بعمات الفعل فوقع اللبس بين الفاعل عاقل او غير عاقل فذكر اداني فبزوه
واحد جنسه وذلك لا ينقض الغرض المقصود بحذف الفاعل من حيث كان الغرض انما هو ابهام على الفاعل
لا ابهام جنسه وذلك باق مع وجود هذا التمييز بلا شك واذا بطل كونه ناقضا لاول الكلام جازت مجامعته
له منه في جملة او شبهها ولا شيء من ذلك يصح اعتباره في المثال فامتنع التمييز **قال** وها انا مورد بعون الله
اقول تقدم نظير هذا التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وها انا بائح بما اسررته ويأتي نظيره قريبا وفي ذلك
ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس باسم اشارة وها انتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به
علم ولا ينبغي وقوع مثله لابن مالك حيث قال في صدر التسهيل وها انا ساع فيما ابتدأت اليه لان هذا

تركيبه هو الافصح من العرب او الائمة والحجة في الثاني لا في الاول ولو سلم لم يندفع لان المصنف قائل بجوازه حيثما
وقع لما في هذا الكتاب وصرح في حواشيه على التسهيل بشذوذ قول الشاعر اما حكم ها انت بحجم كالذي يشير
بذلك اليه انه قول صاحب التسهيل والاكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل او اسم اشارة معترض
بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا
قال نعم من قرئ تفعل ونشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك **اقول** هي قراءة شاذة قرء بها ابن ابي
عبلة والمراد بفعل ما يشاء هو ما كان يأمرهم به من ترك التطفيف والبخس والاقتناع بالحلال القليل من الحرام الكثير
وقيل كان نهاهم عن قطع الدراهم والدنانير وتقطيعها كذا في الكشاف وما ذكره المصنف في هذه الاية ماخوذ من
الانتصاف فانه قال على اي على قراءة ابن ابي عبلة بالخطاب يكون ان تفعل معطوفا على ان نترك وعلى المشهور
يمتنع لفساد المعنى فكانه قيل اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وان نترك فعلنا **قال** الثالث قوله تعالى
ولذ خفت الموالي من ورائي فان المتبادر تعلق من بخفت وهو فاسد في المعنى **اقول** وجه الفساد ان الخوف
واقع في الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من ورائي متعلقا بخفت لزم ان يكون الخوف واقعا في المستقبل اي
بعد موته وهو ظاهر الفساد **قال** والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي خفت ولايتهم من بعدي
وسوء خلافتهم او بمحذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اي كائنين من ورائي او فعل الموالي من ورائي
اقول في الكشاف هذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى ولكن بمحذوف او بمعنى الولاية في الموالي
اي خفت فعل الموالي وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من ورائي او خفت الذين يلون الامر من ورائي هذا كلامه
ومنه اخذ المصنف وانما يراد بتجويز الحال (?) ان بعضهم قال ويجوز ان يريد بالتعلق كونه حالا (?) قال ابن جني
من ورائي حال متوقعة محكية اي خفتهم متوقعا مصيرا كونهم بعدي ومثله مسئلة الكتاب مررت برجل معه
صقر صائدا به غدا اي متصورا الصيد به غدا **قال** وامام قرء خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء
فمن متعلقة بالفعل المذكور **اقول** قال الزمخشري وهذا على معنيين احدهما ان يكونوا وراءه بمعنى خلفه وبعده
فيتعلق الظرف بالموالي اي قلوا وعجزوا عن اقامة امر الدين فسأل ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولي يرزقه و
الثاني ان يكون بمعنى قدامه فيتعلق بخفت ويريد انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوّ واعتضاد
انتهى كلامه وفيه تفصيل لم يتعرض له المصنف فتامله **قال** والصواب ان يضمن اماته معنى البثه فكانه قيل
فالبثه الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين اي معنى اللبث
لا معنى الالباث لانه لا اماتة في عدم الاستداد **اقول** هذا انما الاحاجة اليه وذلك انه يمكن تعليق الظرف بما
في اماته من معنى الموت لا بالاماتة نفسها والموت اما عدم الحيوة عما من شانه الحيوة او وصف وجودي مضاد
للحيوة

للحيوة على الخلاف المعروف وعلى كل فاستداده ممكن ولا داعي الى هذا التكلف **قال** ونظيره قوله
عليه الصلوة والسلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه اذ لا يجوز
ان تعلق حتى بيولد لان الولادة لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعلقها
بالتعلق به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل **اقول**
انما تعلق بكائن الذي هو معنى بهذه الغاية فكيف يصح كونه حالا ومضمونه بكل الحال ان يكون مقارنا
للعامل فيها وليس الكون الممتد الى تلك الغاية مقارنا وهل هو الا بمثابة قولك جاء زيد امس راكبا
الى الغد فينبغي ان يجعل قوله يولد صفة لتاكيد العموم وعلى الفطرة خبر المبتدا وحتى يكون ابواه غاية
لدوام الكون عليها ممتد بجملة حال من التابع للتقييد بالغاية كما اسلفناه في حرف الحاء المهملة في
الكلام على حتى **قال** الرابع قول الشاعر تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح
اقول جادنا اروانا من قولهم جيدت الارض فهي مجودة اذا اصابها الجود وهو المطر الغزير والكرى النعاس تقول
تقول كرى الرجل بالكسر يكرى فهو كرو وهي كرية قال لا استمل ولا يكرى مجالسها ولا يمل من النجوى مناجيها
وثلج صفة لمحذوف اي بق ثلج بمعنى بارد كالثلج وكرمان بكسر الكاف وانكره بعضهم وقال هو بالفتح وانكر هذا
الشيخ شمس الدين الكرماني شارح البخاري وقال انما هو بالكسر ونحن اعلم بالضبط بلادنا وفي القاموس
وكرمان وقد تكسر او لحن اقليم بين فارس وسجستان والناصح الخالص كالناصع **قال** الخامس قوله
تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشري اي فلما بلغ ان يسعى مع ابيه
في اشغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا حد السعي **اقول** فتضاد
لذلك من جهة ان مع يدل على بلوغ الصحبة والحكم انها تقول خرجت مع الامير تريد مصاحبا له صرح به
في الكشاف في سورة يوسف عند قوله تعالى ودخل معه السجن فتيان وعلى هذا يلزم المحذور الذي ذكره
لان معنى المعية المصاحبة وهي مفاعلة وقد قيد الفعل بها فيجب الاشتراك **قال** ولا بالسعي لان صلة
المصدر لا تتقدم عليه **اقول** فيقدر مثله مفسرا بالمذكور كما قيل في نحو وكانوا فيه من الزاهدين **قال**
وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من
فقيل مع اعطف الناس عليه وهو ابوه **اقول** قال صاحب الفرائد اي افتقار الى ذلك والوجه ان يقال
التقدير فلما بلغ السعي كائنا معه فيكون حالا من السعي مقدما عليه قال الطيبي المعنى لا يساعد عليه
وفيه نظر **قال** السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان
لانه المعروف في استعمالها ويرده انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا انه علمه في المكان فهو مفعول

تدبير لي كلام حسن فيورده غير منسوب اليه وليس ذلك بالانصاف وما احق ابا حيان رحمه الله بان يتمثل بقول
ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * عني وما سمعوا من صالح دفنوا والله الموفق لا رب غيره **قال** العاشر قوله
تعالى فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني الا من اغترف غرفة بيده فان المتبادر تعلق الاستثناء
بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة بيده وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى
من الاولى **اقول** هذا كما قيل هو الذي يقتضيه النظر الصايب في اساليب الكلام العارف بصناعة
وذلك لانه معترض ببيان مخالفة الاكثرين للمامور به وارتكابهم المنهي عنه وقد اقتصر على ذكر الكارعين دون
المغترفين فعلم ان الاغتراف ليس منهيا عنه بل هو رخصة وهذا معنى قول الزمخشري ومعناه الرخصة في
اغتراف الغرفة باليد دون الكرع اي معنى الاستثناء الرخصة في الاغتراف باليد من غير كرع في الماء وشرب
بالفم والدليل على ان معنى الاستثناء الرخصة في الاغتراف لا زيادة المنع على ما هو مقتضى الاستثناء
من الجملة الثانية فقوله تعالى فشربوا منه وقال في الانتصاف في هذه الاية دليل على ان الاستثناء اذا
تعقب جملا لا يتعين عوده الى الاخيرة واعترضه القرافي من وجهين احدهما ان الاستثناء اما ان يعود الى
الجملة الاخيرة او الجميع الكل واختصاصه بالاولى لم يقل به احد ولا حجة في الاية لقيام دليل من خارج دل على ارادة الاو
ان عود الاستثناء الى الجملة الاخيرة اولى الكل حيث لم يقترن به ما يدل على خلافه هذا كلامه قلت اما الثاني ف
محق واما الاول فلا يرد على صاحب الانتصاف اذ ليس في عبارته ما يقتضي ان ثم قائلا باختصاص الاستثناء
بالاولى **قال** وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا اي ومروا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء
الكف غاية لغسل الكف **اقول** ولا بد من شيء اخر وهو ان يكون ايديكم مفعولا لفعل مضمر التقدير واغسلوا
اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الاية من قوله فاغسلوا وجوهكم لاستحال المعنى وانما هو على تقدير المقدر
من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف لا بالمذكور **قال** الثاني عشر قول ابن دريد فان امرؤ القيس جرى
الى مدى * فاعتاقه حمامه دون المدى * فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذلك لكان يجري قد انتهى الى ذلك
المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون خاص اي طالبا الى مدى
اقول امرؤ القيس هو ابن حجر بن عمرو الكندي الشاعر المعلق المشهور من ملوك العرب في الجاهلية يعرف بالضليل
واليه اشار ابو العلاء المعري حيث قال يمدح القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي والمالكي ابن نصر
زار في سفر بلادنا فحمدنا النأي والسفرا * اذا تفقه احيا مالكا جدلا * وينشر الملك الضليل ان شعرا والمدى
الغاية واعتاقه حبسه وحمامه بكسر الحاء المهملة وقته الذي حم له اي قدر ثم التاويل في البيت لا بد منه اذ ابقاء
اللفظ على ظاهره يفضي الى مناقضة اخر الكلام اوله فيمتنع فيجوز ان التعلق اذا بكون خاص اي جرى قاصدا

به لا مفعولا فيه **اقول** تقدم منا في حرف الى المعاني في الكلام على حتى واسلفنا هناك انه لو قيل بان المراد بعلم
الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي
رسل الله لانه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك **قال** الثالث عشر
قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن **اقول**
لان الى ليست من صلة الفعل بهذا التفسير ويقال صرت الشيء بمعنى قطعته وفصلته قال يرعى به ضربا به الحكم و
واعيى الحكما وقال توبة فادنت لي الاسباب حتى بلغتها بنهضي وقد كاد ارتقاي يصورها **قال** فاما اذا
علقه بخذ **اقول** يعني على تقدير ان يفسر صرهن بقطعهن قال في الصحاح فمن قال هذا جعل في الاية تقديما وتاخيرا
كانه قال فخذ اليك اربعة من الطير فصرهن **قال** واما ان فسر باملهن فالتعلق به **اقول** سواء كسرت الصاد كما
قرا حمزة او ضمت كما قرا غيره يقال صاره يصوره ويصيره وهما لغتان والمعنى امالة قال الشاعر فما صيد الاعناق
فيهم جبلة ولكن اطراف الرماح تصورها اي تميلها والصور الميل والاعوجاج يعني ان ميل اعناقهم انما هو من
الرماح وقال اخر وفرع يصير الجيد وحف كانه على الليت قنوان الكروم الدوالح الفرع الشعر التام والجيد
العنق والوحف الكثير والليت بكسر اللام وبالمثناة الفوقية صفحة العنق والقنوان جمع قنو وهو العنقود
والدوالح بالحاء المهملة من دلح اذا مشى غير منبسط الخطو لثقل عليه شبه الفرع بالقنوان المثقلات بالحمل
قال لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن **اقول** هذا الحصر منقوض بفقد و
فان هذا الحكم جار فيهما قال الشاعر لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما القي منهما متزحزح وقال الاخر
ندمت على ما كان مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع * وقد كتب ان المصنف استثنى في على
فقد وعدم ايضا فعليها ان يكون حذف ضميرها سهوا وقالوا الا ما تقدم في محل اخر فان قلت فاذا تصنع
في راي الحلمية نحو اني اراني اعصر خمرا او راي البصرية لقول عايشة رضي الله عنها لقد رايتنا مع النبي صلى
الله عليه وسلم وما لنا طعام الا الاسودان التمر والماء قلت اما الحلمية فباب ظن يشملها لان حكمها حكمه
واما البصرية فالحاقها بباب ظن في هذا الحكم شاذ كما صرح به **قال** في الجيم فمن ضم الباء **اقول** واما من فتح
والماء من فتح الباء وقرا بالمثناة الفوقية في اول الفعل فليس من هذا الباب اذ الفاعل هو المخاطب والمفعول
غيره **قال** وقول امرئ القيس دع عنك نهبا صيح في حجراته **اقول** هذا صدر بيت لامرئ القيس تقدم انشاده في من و
انشاده عجزه وهو ولكن حديثا ما حديث الرواحل وسبق الكلام عليه **قال** لان معنى على الاستعلاء فوق و
معنى على الاستعلاء جانبه لا يتاتيان هنا ولان ذلك لا يتاتى مع الى لانها لا تكون اسما **اقول** هذا كلام ابي
حيان ولم ينسبه اليه المصنف وفي النفس من ذلك شيء لانه حيث يريد ان غلط يصرح بالرد ويبالغ فيه و

الى مدى وتقدير المصنف طالباً فيه نظر اذ لا يقال طلب الى كذا ويقال قصده وقصدت له وقصدت اليه ويجوز ان
يتعلق بجرى على ان المعنى اراد الجرى او على ان جرى على معناه الحقيقى لكن بتقدير مضاف فى الاجراء دون قطع
المدى **قال** ونظيره قوله ايضاً يصف الحاج بحجّ الذى فضله رب العباد لما رحابه تهامه على البنا **اقول** يريد بقصد
والتى صفة الكعبة او مكة ورحابه الشعبة والبنا مقصوراً اما بضم الباء جمع بنية كغرفة وغرف او بكسرها جمع بنية كقرية وقرى والبناء
بالمد وكسر الباء **قال** وانما قيما حال اما من اسم محذوف هو وعامله اى انزله قيما **اقول** المراد بكونه قيما كونه مستقيما معتدلا
وفائدة الجمع بين نفى العوج واثبات الاستقامة وفى احدهما غنية عن الاخر التأكيد فرب مستقيم مشهود له
بالاستقامة ولا يخلو من ادنى عوج عند التصفح او المراد كونه قيما على سائر الكتب مصدقاً لها شاهداً بصحتها
قال واما من الضمير المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب لا الى المجرور بعلى **اقول** المعنى مستقيم على جعل قيما
حالا من مجرور على المجرور بلى النبى صلى الله عليه وسلم والتقدير ولم يجعل لعبده عوجا حال كونه قيما على الامة
يرشدهم الى مصالحها ويأخذ بحجزها عن اقتحام المهالك لكن سياق الاية يقتضى وصف الكتاب المنزل تعظيم
والتنويه بشأنه ففى جعل الحال من ضميره جرى على المناسبة **قال** لا يقال قد صح ذلك فى النعت نحو هذا
ذكر مبارك انزلناه **اقول** يعنى ان الحال فى المعنى نعت لصاحبها فكما ان النعت يتعدد مختلفا بالافراد
والجملة ينبغى ان تكون الحال كذلك **قال** بل قد ثبت فى الحال نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ثم قال
سبحانه ولا جنبا **اقول** يعنى ان لا حاجة فى اجازة اختلاف الحال بالافراد والجملة الى التعليق بشبهها بالنعت
فيحمل عليه فان الاختلاف فى ذلك مسموع فى الحال نفسها كما فى الاية فان وانتم سكارى حال وهو جملة وجنبا
حال اخرى وهو مفرد **قال** لان الحال بالخبر اشبه **اقول** اللام للتعليل للنفى المتقدم والمعنى انتفى ذلك القول
لاجل ان المعنى يقتضى ان الحال اشبه بالخبر من النعت الا ترى انك لو حذفت العامل من نحو جائنى زيد راكبا انتظم
من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر حيث تقول زيد راكب ولا ينتظم منها منعوت ونعت وحينئذ فحملها على ما هى
اشبه هو اللائق فيحمل على الخبر لا النعت **قال** واما جنبا فعطف على الحال لا حال **اقول** هذا اشكل اذ لو كان
المعطوف غير حال لم يصح عطفه على الحال ضرورة انتفاء الجهة التى يجب فيها تشارك المعطوف والمعطوف
عليه وحينئذ فجنبا حال قطعا لا غير حال والجواب ان نفى الحالية عنه انما هو باعتبار الاصالة والاستقلال بل
هو صحيح لان جنبا معطوف فانما جائته الحالية بطريق التبعية لا بطريق الاصالة واذا كان كذلك لم ينهض الرد به على
على الجمع الا ان الثوانى يغتفر فيها ما لا يغتفر فى الاوائل **قال** ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد
قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين اى ولهم حور **اقول** هكذا ثبت فيما رأيته من نسخ هذا الكتاب
وليست التلاوة كذلك فى الاية التى فيها وحور عين وانما التلاوة فيها يطوف عليهم ولدان مخلدون

باكواب

باكواب واباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين
قال السادس عشر قول ابن السيد فى قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل المصدر ويرده ان المعنى
حينئذ ولله على الناس ان يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع **اقول** انما ابتنى على
ان الالف واللام فى الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكرى والمراد بها حينئذ بالناس من
جرى ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو
مقدم رتبة لان رتبته التقدم فاذا قدرت المبتدأ وهو مع متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق
ثابت لله على الناس اى هؤلاء الناس المذكورين يدل عليه انك لو اتيت بالضمير فى هذا التركيب فقلت حق
ثابت لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسد الظاهر ويصح به وهو علامة الاداة التى للعهد الذكرى بل جعلها
كذلك مقدم على جعلها للعموم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها
تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة الى ذلك **قال** حتى قيل انه ضرورة كقوله اصمى فلا ادرى فما جمعت من شرع
الفواقر افواه الاباريق **اقول** التلاد بمثناة فوقية مكسورة المال القديم الاصلى الذى ولد عندك كذا فى الصحاح
واصل التاء فيه واو وفى الحديث هن من تلادى يعنى السور اى من الذى اخذ من القرآن قديما والشرع بالشين المعجمة
المال والعقار والفواقر الاقداح جمع فاقورة بالزاى قال الجوهرى والافصل قاقزة وحكى عن ابن السكيت ان
القاقزة مولد والاباريق جمع ابريق فارسى معرب وفى القاموس الابريق معرب آبريز **قال** ومن مخففه النزاغيد
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا **اقول** روى عن ابن عامر انه قرأ وذكرت رحمت ربك عبده زكريا بضم الدال والهمزة
وهو من هذا القبيل **قال** والمشهور فى مخرج الاية انها بدل من الناس بدل بعض **اقول** وحذف الرابط لفهمه اى من
استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ **قال** السابع عشر قول الزمخشرى فى
قوله تعالى يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاوارى سوءة اخى انه انتصاب وارى فى جواب الاستفهام
ووجه فساده ان جواب الشيء مسبب عنه والموارة لا تتسبب عن العجز **اقول** قال التفتازانى يحتمل ان يكون الاستفهام
فيه للانكار الابطالى فيفيد النفى وهو سبب اى لم اعجز وارتب عليه نحو قوله لم تعص ربك فيعفو عنك
بالنصب لتسبب الانكار التوبيخى على الامرين تشعرنا بان العصيان يوقع العفو ويكون خلاف العقل حيث جعل
سبب العفو سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا ههنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب الموارة دلالة
على التعكيس المؤكد للعجز والقصور عما يهتدى اليه غراب **قال** الثامن عشر قول بعضهم فى فلولا نصرهم الذين اتخذوا
من دون الله قربانا الهة ان الاصل اتخذوهم قربانا وان الضمير وقربانا مفعولان والهة بدل من قربانا وقال الزمخشرى
ان ذلك فاسد فى المعنى وان الصواب ان الهة هو المفعول الثانى وان قربانا حال ولم يبين وجه فساد المعنى ووجهه

القواقزة ص

انهم اذا داموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا كما انك اذا
قلت اتتخذ فلانا معلما من دونى كنت امرا له ان يتخذك معلما دونه والله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره
سبحانه اقول سبقه جدى صاحب الانتصاف رحمه الله الى بيان فساد المعنى فقال لو كان قربانا مفعولا
ثانيا ومعناه متقربا بهم لصار المعنى الى انهم وبخوا على ترك اتخاذ الله متقربا به لان السيد اذا قرع عبده
فقال اتخذت فلانا سيدا دونى فانما معناه اللوم على نسبة السيادة الى غيره وليس في المقصد فان
الله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره فانما وقع التوبيخ على نسبة الالهية الى غير الله تعالى وكان
نحو الكلام ان يكون الهة هو المفعول الثانى لا غير وهذا كلامه وهو على ما ذكره وما ذكره الزمخشرى من ان الصواب
ان الهة هو المفعول الثانى وان قربانا حال فيه تقييد النهى عن اتخاذهم الهة من دون الله ذلك مطلقا ولاتيانه
لقولهم مع القيد قد يقال هذه الحالة مبينة لان شان الالهة عندهم ان يكونوا قربانا والمقصود النهى
على اتخاذ الالهة من دون الله ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى وقال اليمنى يمكن ان يقال فساد المعنى انما لزم
من حيث انه لما كان هو الامر قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم
الهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم الهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية الله
تعالى مع قولهم بان للاصنام الهية والمفهوم من قوله فلولا نصرهم الذين اتخذوهم الهة من دون الله انهم قالوا
بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية الله تعالى وهذا خلاف ما اذا كان قربانا حالا لان المعنى انهم اتخذوهم الهة
حال تقربهم بهم الى الله فانه لا يفهم منه نفى الهيته قال وهذا الموضع مظنة تامل قال واما الذى يصحح
له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لم يستقم اقول صرح بعض الفضلاء بان البدل في باب
الاستثناء هو الا وما دخلت عليه فمعنى قولك ما قام احد الا زيد ليس البدل كلمة زيد بمفردها وكيف وهى لا تقوم
مقام المبدل منه للزوم عكس الواقع اذ هو موجب القيام ولو اقمته مقام احد المبدل منه لكان القيام
منفيا عنه واذا كان كذلك فكيف يتاتى ما ذكره في الاية ولو قيل فيهما على راى المبرد لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا لم يفسد المعنى وانما انما لم نحقق الكلام على ما ينبغى وقد وقع مثله لغير المصنف قال ابن هرون
يرد على من شرط صحة الاستثناء قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا بيانه انا لو حملنا الا في هذا الموضع
على الصفة كان التوحيد حاصلا لانه يكون التقدير لو كان فيهما الهة مغايرة لله لفسدتا لكنهما لم تفسدا
فليس فيهما اله غير الله فجاء التوحيد ولو حملنا الا على الاستثناء لم يحصل التوحيد لان ما بعد لو مباين لفظا و
الاستثناء من الاثبات نفى فيكون التقدير لو كان فيهما الهة ليس الله منها لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس
فيهما الهة ليس الله منها واذا ثبت ذلك احتمل ان يكون فيهما الهة منها الله فلا يحصل التوحيد ونقول ما

بعد لو

بعد لو منفى معنى والاستثناء من النفى اثبات فيكون التقدير لو كان فيهما الهة منها الله لفسدتا لكنهما لم تفسدا
فليس فيهما الهة منها الله وعند ذلك يحتمل ان يكون فيهما الهة ليس الله منهم فلا يحصل التوحيد والاية سيقت
لبيان التوحيد فثبت ان الا ليس على حقيقتها من كونها للاستثناء وانها هنا للصفة بمعنى غير وانه لا شرط
في كونها صفة صحة الاستثناء فان قيل الا هنا بدل لا صفة قلنا من شرط البدل ان يحل محل المبدل منه فيكون
التقدير لو كان فيهما الا الله لفسدتا وهذا الكفر لاسيما كلامه قلت ليس مراد السائل بقوله الا هنا بدل ان الا مفرد
بدل لانه غير معقول وانما اراد الا وما بعدها واذا كان كذلك لم يستقم الجواب فتامل وقال صاحب الكشف على
الكشاف في مما يدل على بطلان القول بالبدل هو ان قولك ما جائنى القوم الا زيد ونحوه مما يكون الا بدلا مما
قبلها عائد الى الاثبات فمعنى ما جائنى القوم الا زيد جائنى زيد فلذلك يصح لو كان فيهما الهة الا الله لو كان بدلا
لكان معناه لو كان فيهما الله لفسدتا هكذا قال وهو نظير ما قاله المصنف ولكن الملازمة التى ذكرها ممنوعة
فتامله قال وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كان اقول هذا استدراك وقوله وان كان
معنى صحيحا حال والخبر محذوف اى ليس المراد بدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع وقد مر نظير هذا
التركيب والكلام عليه في اوائل حرف الباء الموحدة قال حكى عن الحريرى انه قال في قول العرجى اظلوم ان
مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم ان الصواب رجل بالرفع خبر الان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد
في البيت ولا يتحصل له معنى البتة اقول بل يتحصل له معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك بان يجعل
المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ورفع رجلا على انه خبرها وجملة اهدى السلام تحية جملة في محل رفع
على انها صفة لرجل وقوله ظلم خبر مبتدا محذوف اى هذا ظلم والمعنى ان الذى اصبتموه بما فعلتم هو رجل اهدى
سلامه اليكم تحية وتوددا المحبة اذ ان لا يكون مصابا لان من حيى احبته وتودد باهداء السلام اليهم
جدير بان لا يجفى وان لا يصاب بمصيبة فهذا الذى فعلتموه معه ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل
على وجه المبالغة اى مظلوم كما لدرهم ضرب الامير فقد يحصل للبيت على ما ذكرناه معنى شريف سار يروجه
من انزال الصحيح من غير تكلف ولم يلم بساحته طارق فساد اصلا ثم دعوى الحريرى ان هذا هو الصواب
ليست بصحيحة اذ لا مانع من ان يكون المصاب مصدرا او رجلا منصوبا به وظلم الخبر ان وهذا ظاهر لا خفاء به الجهة
الثانية قال وها انا مورد استلة من ذلك اقول فيه ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع انه
خبره ليس اسم اشارة وقد مر الكلام عليه في الجهة الاولى قال احدها قول بعضهم في ونحو دفعا اتقى ان
نحو مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وانما هو معطوف على عارا
اذ هو مقدر وما ملك نحو اقول لصاحب ذلك القول ان يجعل الا محذوفة وهو مكان حذفها قياسا كما

تقدم على الرضي اي واما عمرو داخا انتفى فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين اما والفاء بشيء مما في حيزها ولو كان
مقرونا بالة الصدر نحو اما زيدا فاني ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب
وغيره ولو سلم امتناعه او كان هذا القائل لا يقدر اما فثم مانعان احدهما ما ذكره من صدرية النافية والآخر
وجود الفاء العاطفة وهي ايضا مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فكان الاولى التعرض اليهما جميعا وقوله وانما
هو معطوف على ما عاد اليه من قوله تعالى وانه اهلك عادا الاولى ظاهر حسن وقوله او هو بتقدير واهلك ثمود ليس
على ما ينبغي لانه حمل من عطف الجمل وفيه ارتكاب تقدير لا حاجة اليه لامكان ان يكون من عطف المفردات ولا
تقدير التنبيه كما ذكره اولا **قال** واما قراءة عمرو بن فايد من شر ما خلق فما بدل من شر بتقدير مضاف اي من
شر شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الاول **اقول** يحتمل ان تكون ما هذه هي الابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم
نكرة ابهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد اي كتاب كان وخلق صفة له والعايد
محذوف **قال** الثاني قول بعضهم في قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم
اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول او الثاني وكلاهما ممنوع اما امتناع تعلقه بالثاني
فلفساد المعنى لانهم لم يمقتوا انفسهم ذلك الوقت وانما مقتوها في الآخرة **اقول** ذكر ابن
الحاجب في اماليه الوجهين واجاب عن الفساد بان العامل في اذ تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه
لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم في الآخرة وليس فيه من
الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو اكبر الذي هو الخبر والجواب عنه ان الظرف
اتسع فيها وقيل العامل فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله اياكم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون
واعترض عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم اذ كانوا يدعون في الدنيا واجيب بان المراد اذ صح لكم انكم تدعون
مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه من ثبت ظلمكم اي ثابت الحجة فعلى هذا يكون اذ تدعون للآخرة او يكون المراد
بانفسكم امثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا قلت لا يخفى بعد هذا الوجه الثاني واما الاول فليس
ببعيد والمعنى انهم مقتوا انفسهم في الدار الآخرة وهي التي صح فيها عندهم انهم كانوا يدعون في دار الدنيا
الى ما ينجيهم وهو الايمان فيعدلون الى ما يهلكهم وهو الكفر **قال** واما امتناع تعلقه بالاول فهو راي جماعة منهم
الزمخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي **اقول** قد مر الجواب عنه بان الظروف يتسع
فيها فيغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها ومراده بالاجنبي هنا خبر المبتدا وهو اكبر وقد تعرض ابن الحاجب في الامالي الى
ضابط يعرف به الاجنبي من غيره فقال الاجنبي هو المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر و
الفاعل والمفعول فغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الجزء فاذا قلت ضربي في الدار زيدا حسن لم

يفصل

يفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت بينهما بمتعلق داخل في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن زيدا
فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله في الجزئية وانما اجريت الجمل المعترضة مجرى
التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانت اي الفصل بها عرض بين الجزئين لغرض مع انه لا لبس في ان الجملة المعترضة ليست
تتمة لاحد الجزئين لاستقلالها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم انه للثاني وهو للاول والاول هو المثال **قال** وهذا
قال الوليد قولهم من فوق يستظرف تصاف اي بضاحي غداة امره وهو ضامر **اقول** القضا الحكم والغداة ما بين صلوة
الفجر وطلوع الشمس وضاحيها اي وقت ضحاها وهو تشرق والضامر بالراء الساكن **قال** فان في الاول
الفصل بخراتة وهو لقادر **اقول** سلفنا انا ابن الحاجب قال ان ذلك مغتفر في الظروف لاتساعهم فيها
والمعمول هنا الفصل بينه وبين عامله بخراتة وهو يوم تبلى السراير ظرف **قال** وفي الثاني الفصل بمعمول
كنت وهو كاتب **اقول** بناه على تجويز عمل المصدر في الظرف مع تحمل الفاصل وانه لم يجز في غيره كما مر الان
غير مرة **قال** ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزم انفا في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد
الحرام ان المسجد الحرام عطف على سبيل الله فانه حينئذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر
قبل المجيء **اقول** ذكر اليمني وغيره ان ههنا حاشية على المصنف قد الحقت بالمتن حاصلها ان عطف وكفر به
على صد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين
الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه
ولا عطف للكفر على المصدر قبل تمامه فهو عنده كانه قال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان التقديم
لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا قال التفتازاني والاول اوجه قلت كلا الوجهين ضعيف ثم حكى ان قيل
الجيد انه يتعلق بمحذوف اي ويصدون عن المسجد الحرام قال وهو في غاية الرداءة قلت يعني انه مثل السائر
كليب بالاكف الاصابع **قال** ومن اشد ذلك قول المتنبي وفاؤكما كالربع اشجاه طاسمه بان تسعدا والدمع
اشفاه ساجمه **اقول** شجاه احزنه يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه وطاسمه دارسه قال الجوهري
وطسم الطريق مثل طمس على القلب والاسعاد الاعانة والساجم الهامل كما ذكر المصنف وهو الفايض و
السايل الذي لا مانع له معنى البيت مذكور في المتن **قال** فانشده قول الشاعر لسنا كمن جعلت
اياد دارها تكريت تمنع حبها ان يحصدا **اقول** اياد بكسر الهمزة حي من معد قال الشاعر في فتوح ... اجدهم
من اياد بن نزار بن معد وتكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة
فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت وائل كذا في القاموس **قال** الثالث تعليق جماعة الظرف من قوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي

لما انتصب الاسم لا وذلك باطل عند البصريين لان الاسم حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه **قال** الزجاج
من البصريين يرى ان الفتحة في اسم لا التبرئة وان التنوين يحذف استخفافا لكثرة الاستعمال فيمكن ان
يخرج هذا الكلام على مذهبه فان قلت على ما عنده في الاية الثانية لزوم الفصل بين الذي هو التثريب وبين معموله
الذي هو اليوم بجملة الذي هو عليكم والمصدر لا يخبر عنه الا بعد اخذه جميع معمولاته قلت قد سبق قريبا
ان مثله في الظروف مغتفر فان قلت لم لا يجعل عليكم صفة لاسم لا فلا يلزم الفصل بالاجنبي قلت يلزم عمله
بعد وصفه وهو محذور فان قلت قد اجاز الزمخشري فيه وجها اخر وهو ان لا يكون متعلقا بيغفر وهذا
وهذا الاشكال فيه وروده ايضا لانه هو متعلقه بالمقدر في عليكم من معنى الاستقرار فما الذي يظهر
في هذا الوجه قلت زعم بعضهم انه لا يخرج على مذهب سيبويه لانه يجعل الظرف والجار والمجرور اذا وقعا
خبرا او صفة او صلة او حالا انما بني عن المحذوف فالعمل لهما انفسهما لنيابتهما عن ذلك المحذوف وعوضهما
عنه حتى انه لا يجوز اظهاره في هذا الموضع فلو قلت هذا رجل في الدار ابوه لكان ابوه مرفوعا بنفس الجار و
المجرور الذي هو ماخوذ من الاستقرار او الكون وما اشبه ذلك فكلام الزمخشري في هذا الوجه يتمشى
على راي الاخفش لا على راي سيبويه وقد مضى في الباب الثالث الكلام على هذه المسئلة وما فيها من
المذاهب **قال** وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى **اقول** ضمير مضى يعود الى مذهب
البغداديين الى التعلق بمحذوف وذلك لانا الكلام على هذا الحديث انما مضى في الباب الثالث في الكلام
على الجملة الاعتراضية ولم يتعرض هناك الى تخريجه على التعلق بمحذوف اصلا وانما خرجه على راي البغداديين
في اجازتهم الطالع جبلا ترك تنوين الاسم المطول اجراء له في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في
الاعراب قال هناك واما على قول البصريين فيجب تنوينه وهذا يستلزم انه ليس عندهم على التعلق بمحذوف
بل الاسم عندهم مطول لانه عامل فيما بعده ولذا وجب تنوينه عندهم كما قال ولكن الرواية انما جاءت
بغير تنوين وقد اسلفنا الكلام على ذلك مستوفى في المحل المشار اليه **قال** ولهذا الخبر المعري في قوله
فلولا الغمد يمسكه لسالا **اقول** قد مر في الباب الاول في فصل لولا من حرف اللام انشاد بيت المعري
الذي هذا عجزه وسبق الكلام مشبعا في ذلك الموضع **قال** فاما الظرف والحال التي هي شبيهة بالمفعول به
اقول وجه ذلك ان الفعل يتسلط على النصب فيهما بغير توسط حرف ملفوظ به ولا مقدر وقد مر الكلام
على ذلك في الباب الثالث في ترجمة ما يتعلقان به حرف المعاني **قال** ومثل قول ابي حيان فاذكروا الله
كذكركم اباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا **اقول** يعني انه يلزم الفصل بين العاطف
والمعطوف بالحال وابو حيان قد استشعر هذا الاعتراض واجاب عنه فلنذكر كلامه قال في البحر والذي يتبادر

الى الذين

الى الذهن في الاية انهم امروا بان يذكروا الله ذكرا يماثل ذكر اباءهم واشد وقد ساغ لنا حمل الاية على هذا
المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون اشد منصوبا على الحال وهو نعت لقوله ذكرا لو تاخر فلما تقدم انتصب
على الحال كقوله لمية موحشا طلل فلو تاخر لكان لمية طلل موحش وكذا لو تاخر ذكرا لكان او ذكرا اشد يعني من
ذكركم اباءكم ويكون اذ ذاك ذكرا معطوفا على محل الكاف من ذكركم ويجوز ان يكون ذكرا مصدرا لقوله فاذكروا
كذكركم في موضع الحال في التقدير نعت نكرة تقدم عليها فانتصب على الحال ويكون او اشد معطوفا على محل الكاف
حالا معطوفة على حال وتصير كقولك اضرب مثل ضرب فلان ضربا التقدير ضربا مثل ضرب فلان فلما تقدم انتصب
على وحسن تاخر ذكرا كالفاصلة في حسن القطع ولو تقدم لكان فاذكروا الله ذكرا كذكركم فكان اللفظ يتكرر وهم
مما يجتنبون كثرة تكرار اللفظ فلهذا المعنى وحسن القطع تاخر انتهى اقول التوجيه الاول انه يلزم فيه الفصل بين
حرف العطف وهو او وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا على انه اذا جاز ذلك
فشرطه ان يكون المفصول به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف على اكثر من حرف واحد وقد وجد
هنا الشرط الاخير وهو كون الحرف على ازيد من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف
ولا مجرور بل هو حال لان الحال وان كان مفعولا فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف انتهى قلت
ولو قيل بانه عطف الحال على التقدير اذ ذكروا او اشد ذكرا لم يتجه السؤال من اصله وكذا التقدير في الاية الاخرى
التي تلاها قبل فيقال التقدير واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك **قال** ونظيرها قول المفسرين في ثم اذا دعاكم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل الا بما بعدها **اقول** ليس في قولهم
هذا دليل على ما ادعاه وذلك انا لا نسلم انهم قصدوا ان من الارض الملفوظة متعلق بتخرجون انما قدروا جارا
ومجرورا بعد الفصل المذكور يتعلق به والاصل في التقدير هكذا ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون منها
وغاية الامر انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى اذا انتم تخرجون من الارض ولا محذور فيه **قال** وقول اخر وكانوا
فيه من الزاهدين انه متعلق بالزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول **اقول** صرح ابن الحاجب في امالي القران بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما اني لكما
لمن الناصحين الظاهر في كلمة في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى
اني لمن الناصحين لكما فان اللام انما جيء بها للتخصيص بمعنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون لما فهموا من ان
صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل
جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقديم ففرق بينها وبين الموصولات غير ذلك كما فرق بينهما بالاتفاق
في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول ليكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بالجملة الاسمية

لتعذر ذلك فيها وهذا اوضح والحاجة الى التعسف **قال** فيجب حينئذ تعلقها باعني محذوفة او بزاهدين محذوفا مدلولا
عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين **اقول** اما التعلق بزاهدين محذوفا فممكن واما الوجهان الاخران
ففيهما نظر اما الاول فلان اعني يتعدى بنفسه لا بواسطة تقول عنيت زيدا ولا تقول عنيت فيه فان قلت المعنى
اعني الزاهدين فيه قلت فالجار اذن متعلق بالزاهدين لا باعني واما الاخر فلانه لا معنى للاخبار بانهم كائنون فيه
قال السابع قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب ابعد بعدت بياضا لا بياض له :: لانت اسود في
عيني من الظلم ان من متعلقة باسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان **اقول** امتناع ذلك مذهب
البصريين وذهب الكسائي وهشام الى انه يجوز بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا وذهب بعض الكوفيين
الى جواز بنائه من السواد والبياض خاصة قلت والمتنبي كوفي فلا حرج عليه في ارتكاب طريقته وطريقة اصحابه و
لا يعاب تخريج كلامه على مذهبهم وقوله ابعد بفتح العين امر بعد بكسرها اي هلك فقال بعدا بعد بعد الفرح نفرح
فرحا بمعنى هلك وبياضا تمييز النسبة محول عن الفاعل اي بعد بياضك ولا بياض له في محل نصب صفة التمييز المذكور
والعرب تطلق البياض على الحسن لسائر المنظر ومنه قولهم يد بيضاء والمعنى بعدت بياضا لا اسر **قال**
والصحيح ان من الظلم صفة لاسود اي اسود كائن من جملة الظلم **اقول** الظاهر انه انما قصد التفضيل بناء على مذهب
الكوفي وتخريج المصنف يفوت غرضه من كون بياض الشيب عنده اشد سوادا من سواد الظلم **قال** وكذا قوله
يلقاك مرتديا باحمر من دم :: ذهبت بخضرته الطلى والاكبد **اقول** الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة تشبيه تقلده
بالسيف بذلك والطلى بضم الطاء المهملة الاعناق قال الاصمعي واحدتها طلية وقال الفراء واحدتها طلاة كذا في
الصحاح والاكبد جمع كبد ولم اقف عليه والذي قاله الجوهري ان الكبد واحد الاكباد وفي القاموس جمع على الكباد
وكبود وباء بخضرته للتعدية اي اذهبت الطلى والاكبد خضرته بما كسته من دمها **قال** الثامن قول بعضهم في سقيا
لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا اياك **اقول** اللازم جرى على ما صرح ابن الحاجب في شرح
المفصل من جواز قولك سقيا زيدا وجدعا اياه **قال** فان قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية
لا يلزم **اقول** هي لا يلزم في ذلك بناء على ما نقلناه عن ابن الحاجب وهذا كلام المصنف مبني على رايه في امتناع
تعلق اللام بالمصدر وامتناع حذفها وهو محل نزاع وقد سلف في حرف اللام **قال** التاسع قول الزمخشري
في ومن اياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من
فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول المنام
وهو بالليل ولا يجوز في الشعر فكيف في افصح الكلام **اقول** الغى المصنف في التشنيع في غير محله وذلك انه
ليس في كلام الزمخشري ان ذلك على اللف والنشر ما يقتضي ان يكون قوله بالليل معمولا للمنام وان يكون

النهار معمولا

النهار معمولا للابتغاء كما زعم بل مقتضاه ان يكون بالليل راجعا للمنام والنهار راجعا للابتغاء الفضل ويحتمل ان يكون
رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من حيث المعنى فقط فان قلت فبماذا يتعلق الجار والمجرور
حينئذ من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدا محذوف اي ذلك بالليل والنهار والاشارة ترجع
الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وان تاخر لفظا هو متقدم تقديرا لانه نتيجة الاول والجملة معترضة
قال والمطلق والمقيد غيران **اقول** كان المصنف رحمه الله نسي ما قدمه في الباب الرابع في اواخر الامور
التي يكتسبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار ليس بعربي **قال** ويرد ان اسم التفضيل لا يشبه
باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط **اقول** يريد بعلامات الفروع علامات التانيث والتثنية
والجمع ولا شك ان اسم التفضيل الملحقة بهذه العلامات لا بشرط ان يكون مع اللام [illegible] تارة يجب مطابقته
لصاحبه فتعين لحاق تلك العلامات له على حسب حال الصاحب كما في المعرف باللام والمضاف اضافة لا يقصد
معها التفضيل على المضاف اليه بخصوصه فيقول حينئذ هند الفضلى وفضلى النساء والهندات الفضليات
او فضليا النساء والهندات الفضليات او فضليات النساء والزيدان الافضلان او افضلا بغداد
والزيدون الافضلون وافضلو بغداد وتارة يجوز فيه المطابقة فتلحقه العلامات وعدم المطابقة فلا تلحقه
وذلك في اسم التفضيل المضاف الى ما يقصد تفضيله عليه اعني تفضيل المضاف على المضاف اليه **الجهة الثالثة**
قال المثال الثالث قول ابن مهران في كتاب الشواذ **اقول** مهران بكسر الميم قال في القاموس ونهر مهران
بالسند ومهران قرية باصبهان وجد احمد بن الحسين المقرئ انتهى واظن ان هذا المقرئ هو المراد في المتن
قال وفي الاية اقوال اخر ثانيها ان الكاف مبتدا **اقول** تامل قوله اخر مع ثانيها فانه ان اعتبر القول المتقدم
اولها حتى يكون هذا ثانيها لم يصح لان الاقوال تقيد كونها اخر لا تشمل ذلك اصلا **قال** الرابع قول الحافظ ابي سعود
ابن الزكي في كتاب البديع وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين في امور كثيرة ان الذي وان المصدريتين تتقارضان
فتقع الذي مصدرية كقوله اتفرح ان اذى الباد المحبين كالذي اري كبدي حسبتني تفرح **اقول** انقرح انضعف
والكبد مؤنثة فتفرح بالتاء الفوقية وينبغي ان يكون صلة الذي على جعلها مصدرية [illegible] الاسمية وهي كبدي
حسبتني تفرح وقوله اري جملة معترضة بين الصلة والموصول والمعنى انفرح الباد المحبين مثل فرح كبدي فيما اراه
ويحتمل ان يجعل الذي موصولا اسميا وصلته اري وما بعده والعائد محذوف اي اراه وقوله تفرح في موضع نصب
على انه مفعول ثان لاري وكبدي مفعوله منصوب تفرح فيه بالباء التحتية والذي وصف لمحذوف والمعنى انفرح
المحبين كالفرح الذي اراه تفرح كبدي من ثنيته **قال** ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال وقل من
تنبه لاشكالها وظهر لي فيه توجيهان احدهما ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فتاول ان والفعل بالمصدر وتاول

المصدر بالوصف فيؤل الى المعنى الذى اراده ولكن هذا توجيه يقبله العلماء اقول الوجه الذى ذكره ابن مسعود مشكل
فى نفسه وذلك لان ان اذا كانت موصولا اسميا بمنزلة الذى عاد ضمير اثبات فى مثل قولنا انت اعقل من ان تكذب
ان صلتها يكون تكذب بالتاء الفوقية للخطاب فانما يجب ان يكون اذ ذاك بالياء التحتية ليكون متحملا الضمير غيبة يعود
له لان التى هى اسم بمعنى الذى مع ان المسموع فيه الخطاب كما اريد نحو انا اعقل من ان اكذب والمصنف سكت
لدعا ذلك واخذ يؤول بما وافقه ولا يتجه ذلك مطلع الاعتراض فتامله وقد ذكر فى حواشيه على التسهيل فى باب الاضافه
ان مثله سيبويه انت اكرم على من ان اضربك وان الزجاج قال كان بلغه انه عزم على ضربه فذكر له ذلك فقال
له هذا الكلام والمعنى من صاحب ضربك اذ لا تفضيل ههنا على الضرب واطلاق الضرب الى المخاطب
لانه قد اضاف الضرب الى نفسه حين توهم ان نضربه فقال له انت اكرم على من صاحب الضرب الذى تنسبه
الى نفسك وليس لك فاضافته اليه لانه تلبس عنده ما اعتقد انه يقع به فهذا اصح الكلام وقد يقال المراد
بصاحب ضربك المتكلم الا انه لا يستعمل فى هذا المعنى بل فى معنى ان على الكريم فلا اضربك قال وبعد فهذا
الوجه عندى ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه اذا انت فضلت امرءا ذا ابر على ناقص كان
من النقص اقول معنى كلامه واقول بعد ذكر هذا التوجيه تنبيه فهذا الوجه عندى ضعيف وقد مر للمصنف نظير
هذا التركيب فى اواخر الكلام على الف المفردة وفى الباب الثانى فى اواخر الكلام على الجملة الخامسة من الجمل التى
لها محل من الاعراب قال التوجيه الثانى ان افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب
لفضله عنه فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد اللازم فيه من
المعنى الوضعى والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل فى القصد التعميم اقول فيه نظر فان الفعل الذى يسبك
هو وما معه فى المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغى عند السبك ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير
كما تقول فى اعجبنى ما صنعت المعنى اعجبنى صنعك والى غيره فى ضمنا ان فاعل المصدر يجوز تركه واذا فعل ذلك
فى المثال صار معناه زيد ابعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس فى البعد من كذبه نفسه فيلزم
مشاركة الناس فى ذلك اعنى البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهو ما يظهر ان التوجيه بمعزل عما فى كلام المصنف
الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع وقد استبان لك ان التوجيهين اللذين
ظهر الاعول عليهما قال الرضى واما نحو انا البروات اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على
الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من
المفضول وتجاوزه عنه فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك بنت منه متعلقة بافعل التفضيل
بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز على من ان اضربك اى بائن من ان اضربك من فرط عزتك على وانما

جاز ذلك

جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل تقرب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد
افضل من عمرو فمعناه متجاوز فى الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا فى نحو معنى التفضيل
انتهى كلامه ولا مزيد عليه الجهة الرابعة قال فاما وقوله فبهم خفض بقيل الواو للقسم وما
بعده الجواب وهو اختيار الزمخشرى واما من نصب فقيل عطف على سرهم او على مفعول محذوف معمول ليكتبون
او ليعلمون اى يكتبون ذلك او يعلمون نحوى اقول حكا هذه الاقوال المذكورة هنا فى توجيه النصب
فيما هو صواب لست بجيدة لوجود التباعد الموجود فى الخطا الذى ادعى انه غير صواب بل التباعد فيما حكاه
هنا اشد قال وقيل هو حال بمعنى كفروا به اقول يعنى تخريجه فى قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم
هو مما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان المقدر حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر
يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدا وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما فى قولك الذى قام قائم و
قد يقال تقييد الكفر بحين المجيى دفع فى الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام
الاخبار قال والذى فسرت به عائشة رضى الله عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضى الله
عنه مسطورة فى صحيح البخارى اقول روينا فيه بسنده الى عروة قال سالت عائشة فقلت لها ارايت
قول الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف
بهما فوالله ما على احد جناح ان لا يطوف بالصفا والمروة قالت بئس ما قلت يا ابن اختى ان هذه لو كانت
كما اولتها عليه كانت لا جناح عليه ان لا يطوف بهما ولكنها انزلت فى الانصار وكانوا قبل ان يسلموا
يهلون لمناة الطاغية التى كانوا يعبدونها عند المشلل فكان من اهل يتحرج ان يطوف بالصفا والمروة
فلما سالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قالوا يا رسول الله انا كنا نتحرج ان نطوف بالصفا و
والمروة فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله قالت عائشة وقد سن رسول الله صلى الله
عليه وسلم الطواف بينهما فليس لاحد ان يترك الطواف بينهما انتهى ما فى البخارى فعروة رضى الله عنه راى
دلالة الاية على اباحة السعى لا على وجوبه ووجهه انه اقتصر فى الاية على رفع الاثم فى السعى فلو كان واجبا
لما اكتفى بذلك بل كان يذكر اخص منه وهو اثبات الاثم واذا كان كذلك فالحقيقة اعتبار ان احدهما عام يشملهما وغيرهما
والاخر خاص بها فالبلاغة ان يعبر عنها بما هو خاص بها كما ذكر فى الصحيح الصالح لمجدى ابن المنير رحمه الله واما
عائشة رضى الله عنها فهو تبعه فيما ذكره ان النص على عدم الوجوب ان يقال فلا جناح عليه ان لا يطوف
بهما لان هذا يتضمن سقوط الاثم عمن ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك وعدلت الاية على ما هى عليه
لم يكن نصا على انتفاء الوجوب ثم بينت رضى الله عنها ان الاقتصار هنا على نفى الاثم له سبب خاص وهو

انهم توقعوا الانتهاء في الكلام منطبقا على سؤالهم فقيل الأفتح خلافا لما توقعوه ثم لم ترد عائشة رضي الله عنها
الاكتفاء في اثبات الايجاب بما ذكرته وانما ارادت نفي دلالة الآية على كون سعيا واجبا ومناة علم صنم كان نصبه عمرو
بن يحيى بالمشلل مما يلي قديدا والطاغية صفة لها والمشلل بضم الميم وفتح الشين المعجمة وبفتح اللام مشددة
مفتوحة فلام مخففة هو الجبل الذي يهبط به الى قديد من ناحية اليمن وقال البكري هو ثنية مشرفة على قديد
وقال ابن التين هو عند الجحفة **قال** واما قول بعضهم في قوله تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به
شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال ظاهره في الآية المحوج للتأويل **اقول**
الاشكال هو ان ما حرم قوله ما حرم موصولا وان لا تشركوا بدلا او خبر مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم
الاشراك لا عدمه فيحوج ذلك الى التأويل بادعاء ان لا زايدة لا نافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم
عن ذلك وقد مر الكلام على ذلك في لا من حرف اللام **قال** وبيانه لو من قراءة حفص لها على انه جواب الامر
وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني او على ما يقع من رفع
ابلغ وهو لعلي ابلغ على حد قوله ولا سابق شيئا **اقول** مر الكلام على هذه الآية في الباب الرابع في اواخر
ترجمة اقسام العطف والوجه الاول لم يتقدم هناك واما الثاني والثالث فقد مرا ثم وكان ينبغي ان
يقول على حد قوله فاما الشعر لامرأة وهي ميسون زوج معاوية ابن ابي سفيان ولكنه اراد على حد قول
من قال **قال** وهذا التخريج قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله على ان الاستثناء
منقطع وانه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيها **اقول** مضى في اواخر الباب الثاني
قبل الكلام على تعيين موضع التقدير وقال هناك لما بين ما كان خرجا على ان الظرف متعلق بمذكور وان
الاسم الشريف مرفوع على البدلية وحكى هناك وجها آخر وهو ان يقدر من مفعولا والغيب بدل اشتمال والله
فاعل والاستثناء مفرغ **قال** ونظير حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول
بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ان الباء زايدة والنفس توكيد للنون وانما الغة
الاكثر في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل **اقول** تقدم هذا
في حرف الباء وتقدم ان توكيد المرفوع المنفصل بالنفس او العين ليس شرطا ان يكون بعد توكيده بالضمير
المنفصل على التعيين بل حقه احد الامرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل بغيره ايا ما كان الفاصل
وتقدم هناك ان الباء الزايدة يمكن الاعتداد بها فاصلة **قال** الخامس قول بعضهم لتستووا على ظهوره
ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لضعف امر المخاطب باللام كقوله
لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا **اقول** اقتصر على التمثيل بالبيت ليتروج له دعوى

الضعف

الضعف والبيت منكر وقد ذكر هو في حرف اللام انه قرئ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
قلت من قرأ بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته بشاذة اذ الصحيح ان الشاذ انه ما وراء
القراءات العشر وقراءته من العشر **قال** كما قال اذا ما شاء ضروا من ارادوا ولا يالوهم احد ضرارا **اقول** ولا يالوا
يستطيع قال الجوهري وتقول لا آلوه اي لا استطيعه قال العرجي اذا اداه السواس لا يالونه وكان
الذي يالون قرلا هلا اي يستطيعون وقال ابن السكيت فلهم لا دريته ولا ائتليته هو افتعلت من قولك
ما الوت هذا اي ما استطعت انتهى والضرار المضارة مصدر ضاره اذا شاركه في الضر اي اوقع كل الضر بصاحبه
يريد الشاعر ان احدا لا يستطيع ان يضارهم ولا يقاومهم في ذلك **قال** واما قول بعضهم في قراءة ابن
محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة ان الاصل ان يتموا بالجمع فحسن لان الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون و
لكن اظهر منه قول الجماعة انه جاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية **اقول** فيه نظر من وجهين احدهما
انه لا وجه لكون هذا اظهر فان حمل ان الناصبة على ما المصدرية في الاهمال قليل وليس بمقيس وانما وقع في شذوذ
من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ومقيس ووقوعه في فصيح الكلام سائغ والصواب ان التخريج
على هذا اظهر مما استظهره المصنف الثاني انه قد ذكر في اواخر الكلام على المثال الثاني من امثلة الجهة الثامنة
ان حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول الاصل ان يتموا
بالجمع حملا على معنى من حسن وبيان المنافاة ان كون هذا حسنا يقتضي سداده وحمله على ذلك ملزوم لحمل رسم
المصحف على خلاف الاصل من جهة اسقاط الواو والالف من يتموا خطا مع امكان حمله عنده على الاصل
باعتبار ان مهملة ويتم مسندة الى ضمير مفرد عائد الى لفظ من وذلك غير سديد فبان التدافع فان قلت
فماذا تصنع انت حيث استظهرت التخريج الاول وهو الحمل على معنى من ان فيه حمل الرسم على خلاف الاصل
قلت احمل هذا الحمل على ما وقع في المصحف على خلاف المصطلح الجاري عند اهل الخط وفيه من ذلك
اشياء ولا ادعي امكان الاصل هنا اذ هو ملزوم لاهمال ان الناصبة وهو شاذ غير مطلق في الاستعمال الفصيح
قال انه على حد قوله امك ان تصبح اخرى تصبح **اقول** قبله ايا اقرع بن حابس يا اقرع **قال** وقد يرى كثير من
الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينته **اقول** حاصل رفع التناقض عن
الزمخشري بانه امتنع من جعل ما شرطية كرفع تود من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وفيما ليس في تجويزه ما جازه
في اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه او اشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسمح فيها
وفيه نظر فانه يرى ان القراءات كلها احاد ولا متواتر فيها ولذلك يرد ويطلق لسان القول في تخطئة بعض
القراء السبعة في بعض الاماكن ولا يبالي بما يقول لظنه ان القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي

صلى الله عليه وسلم فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر **قال** والتاسع قول بعضهم ان اصله بسم الله
بكسر السين او ضمها على لغة من قال سِم او سُم ثم سكنت السين لئلا تتوالى الكسرات او لئلا يخرج من كسر
الى ضم والاولى قول جماعة ان السكون اصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يبتدئون اسما بهمزة الوصل **اقول**
هذا المثال لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يختل بها المعرب ويختلف بحسبها والنظر في
ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد ذكره في ديباجة الكتاب انه يتحرى ذكر ما لا يتعلق له بالاعراب فكان
ان يتحرى ذكر ذلك في كتابه اصلا او لا اساسا **قال** ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء اكبر من قول المؤذن
الله اكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وان الميم بكسر واحتفظ بالتفخيم
اللام كما في الم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع **اقول** بل هو خروج عن الظاهر
لداع صحيح وذلك لان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال النخعي الاذان جزم ففي نقل الحركة ايذان بانه واقف حكما
ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلية من السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا على
اواخرها فهو وان لم يقف حسا فقد يقف حكما ودرجها انما اعتبر آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها
حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استحسنه المصنف كان غير واقف
لا حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية فقد بان انه غرض صحيح وداع يضطر الى ارتكاب ما
ارتكبه المؤذن من ذلك واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا تثبت لعلة الدرج لا يفيده اذ قد فرضنا ان
الناقل لحركتها الى الراء واقف حكما لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود حكما واما الم الله فكان
مقتضى قياس الوقف وهو وجوب كون هذه الالفاظ مقطوعا بعضها عن بعض ان يقال الم بسكون الميم
وفتح الهمزة لكن اطبق القراء الا في رواية يحيى عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيبويه واكثر
النحاة الى انه تحريك لالتقاء الساكنين وآثرت الفتحة على الكسرة للخفة والمحافظة على التفخيم في الله واليه ذهب الزمخشري
في المفصل اتباعا لكتاب سيبويه واختار في الكشاف انه حركة الهمزة في الله نقلت الى الميم بعد حذف
الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما لها ثبوت
وكيف لا وابقاء حركتها ابقاء لها ودلالة عليها فاجاب بان الميم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة
في الدرج بل في الابتداء فجاز تخفيفها بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر الدال بعد حذف
الهمزة وما ذهب اليه الزمخشري في ذلك في كشافه هو نظير ما ذكرناه وبالله التوفيق **قال** وقد يكون الموضع لا
يخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين **اقول** هذا اعتراض على المصنف
بان هذه القراءة المتواترة غير فصيحة لكونها لا تخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله **باب المبتدا**

قال مسئلة

قال مسئلة يجوز في الضمير المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلاثة اوجه الفصل وهو ارجحها و
الابتداء وهو اضعفها والتوكيد ويختص بلغة تميم والتوكيد **اقول** في ظاهر العبارة تدافع لان قوله وهو ارجحها يقتضي رجحان
الوجهين الاخرين اذ رجحه الفصل وقوله وهو اضعفها يقتضي ضعفه ضعف الوجهين الاخرين واضعفية الابتداء فيكون
الفصل الذي حكم بارجحيته ضعيفا والابتداء الذي حكم باضعفيته راجحا وهو تناقض فينبغي ان يكون التفضيل
غير مراد على ان الابتداء انما يضعف حيث يكون صيغة الضمير معينة لان يكون فصلا وهنا لا تتعين لذلك
قال فان قلت اقائم انت فكذلك عند البصريين **اقول** يعني انه يجوز في انت ان يكون فاعلا وهو الارجح و
يكون مبتدأ مخبرا عنه بالوصف المتقدم كما في اقائم زيد فان قلت فماذا يقول البصريون اذا وقع التنازع في مثل
هذا الضمير نحو اقائم وذاهب انت اذا اعملت الثاني على مختارهم فان لم تضمر في الاول لزم حذف الفاعل وهو
باطل عندهم وان اضمرته فات شرط جعل الوصف مبتدأ اذ لا يكون ذلك الا اذا رفع ظاهرا او ضميرا منفصلا
قلت القياس ان يؤتى بالفاعل منفصلا فيقال اقائم انت وضاحك انت كما ان ذلك هو القياس حيث
تجري الصفة على غير من هي له ويقع التنازع نحو هند زيد ضاربته ومهينته هي فانك لو اضمرت في الاول غير بارز لزم
استتار الضمير مع جريان الصفة على غير صاحبها وهو محذور عندهم فيجب الابراز ويجري مثل ذلك في التنازع في
الظاهر نحو اقائم وذاهب زيد فتقول عند اعمال الثاني اقائم هو وقاعد زيد فان قلت قولهم اذا اعمل الثاني
اضمر الفاعل في الاول يأبى ما ذكرت لان الفاعل ليس بمضمر في العامل قلت المراد منه الاضمار بمعنى
للمعنية نحو فخرج على قومه في زينته بحيث لا يكون مانع من استتاره استتر فيه وبحيث اتى بالفاعل مضمرا
مع العامل وحيث يصد صاد عن الاستتار برز ويصدق انه اضمر فيه على معنى انه اتى بالفاعل ضميرا معه فان **قلت**
التنازع انما يكون في ظاهر قلت ممنوع وقد نص بعض المحققين على جريان التنازع في الضمير المنفصل والاغترار
بالكافية ونحوها ادى في هذا السؤال مع ان عبارتها عند التأمل لا تدفع ما ذكرناه **قال** واوجب الكوفيون
في الضمير الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب وهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذلك **اقول** قال في شرح الكافية
قوله رافعة لظاهر احتراز من مثل قولهم اقائم هو فانه يختلف في ان اقائم خبر مبتدأ او مقدم ولذلك وجب في
التثنية اقائمان هما وفي الجمع اقائمون هم ولا يجوز اقائمون هما ولا اقائم هم ولذلك جاء قوله عليه السلام او مخرجي
هم بتشديد الياء على ما ذكرناه ولو كان على غير ذلك لكان او مخرجي هم بتخفيف الياء لانه مفرد الا ترى انك
تقول اخرج ثم تضيفه فتقول مخرجي كما تقول حضري وليس كذلك في التشديد ولم يجر المضمر في ذلك مجرى
المظهر لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا لانه لا بد ان يتقدم ذكر ما يعود اليه هذا الضمير فلا يخلو اما ان يكون
في اسم الفاعل مضمر غير هذا المنفصل او لا فان كان الاول فهو المقصود ويجب ان يكون غير رافع لما بعده

فوجب الاحتراز عنه لوجوب الخبرية فيه لذلك وان لم يكن فيه ضمير فهو باطل لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا الا
ترى انك اذا جعلته مبتدأ عن الضمير المتصل جعلت الضمير المرفوع باسم الفاعل منفصلا مع امكان الاتصال هذا
ما ذكره في الاملاء ولقائل ان يختار الشق الثاني ويلتزم تقدير ضمير ويجيب عن دليله بما ذكره المصنف في المتن وقد
استبان لك ان قول الشيخ وانه غيره من شارح الكافية انه اراد بالظاهر خلاف المستتر فهو معناه اللغوي
ليدخل نحو اقائم زيد واقائم انتم **قال** ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول
الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما فان القول بان الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الاية يؤدي الى فصل العامل
من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت يؤدي الى الاخبار عن الاثنين بالواحد **اقول** ليس هذا مما يقطع به على
بطلان مذهبهم اما الاية فيحتمل تعلق الجار فيها بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب عن الهتي فلا فصل بين العامل
ومعموله باجنبي واما قول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فيحتمل ان يكون انتما مبتدأ
وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي اي ان عدم قيامكما
معي على من اقاطعه بسبب انه لا يكون احد وافيا بعهدي لاني سواكما ليس غيركما عندي في خلوص المودة و
صدق المحبة فلو لم تساعداني بالقيام على من اقاطعه انبني غيركما وتخلف عن نصرتي لتخلف من هو احق
بها منه فيكون ذلك داعيا لئلا يفي احد بعهدي وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه وبه يندفع الاحتجاج على
المخالف وقد ذكر بعض ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية تاليف العلامة الحديثي **قال** مسئلة زيد نعم الرجل
يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدأ بمعناه على الخلاف
في الالف واللام للجنس ام للعهد **اقول** يعني انا ان قلنا بان الاداة جنسية فالرابط العموم لانها للاستغراق
وان قلنا بانها عهدية فالرابط اعادة المبتدأ بمعناه اذ المراد بالرجل زيد المذكور واختار ابن الحاجب كون
الاداة عهدية وان العهد ذهني وقرر ذلك على ما حاصله ان نعم وضع لمدح فاعله مدحا عاما ويستبعد تحققه
فاقتضى التعبير تركيبه بحسب كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل اولا وفسر ثانيا والفاعل اذا كان معرفا
باللام يكون مبهما فان التعريف فيه ليس لتعريف واحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف المعهود في الذهن
وهو مبهم بحسب الخارج كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود فمعناه
ادخل الشيء المطابق للسوق المتصور في ذهنك وهو وان كان معرفة بهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار
الخارج لانه لم يعلم اي فرد هو من الافراد الخارجية قال ووزانه في الابهام والتعريف اسامة فانك اذا قلت
قتل فلانا اسامة فان اسامة ههنا وان كان معرفة باعتبار الذهن لا متعدد وليس الامر على ذلك لانه لا
يفسر العام من حيث انه عام بواحد ولذلك لا يثنى ولا يجمع العام عند ارادة العموم منه ولما في هذا التعريف

باللام بواحد ومثنى وجمع ودل على انه ليس للعموم **قال** مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل
وذا فاعل ان يكون مبتدأ مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة **اقول** القول بان حب فعل وذا فاعل هو المشهور
واختاره ابن مالك وجماعة وكون الرابط الاشارة في المثال المذكور ثابت لكنه قد يقال بعدم تأتيه في نحو قولك
حبذا هند والهندات والهندات في الزيدان والزيدون لان المفرد المذكر وما ذكر من هذه الالفاظ ليس كذلك
نحو ابا انهم التزموا هذه الصيغة وان اختلفت حال المخصوص بالتأنيث والتثنية والجمع لانه جرى مجرى المثل
نحو الصيف ضيعت اللبن فلزم طريقة واحدة **قال** وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء
عنه **اقول** قد يمنع الخصم كلا الامرين وسند الاول صحة قولك فتنت بهند حسن لها واكلت الرغيف جزء
منها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع انه لا يصح حلول شيء منهما محل المبدل منه اذ لا يقال
فتنت حسن لها ولا اكلت جزء منها وسند الثاني قول الشاعر فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه
بنيان قوم تهدما حيث يمتنع بدون المبدل اعني فما كان قيس هلك ويصح معه ولا يبعد التزام البدل في بعض
الصور مع انه المقصود بالنسبة كالتزام الوصف في مررت بهذا الطاهر وقد مر البحث **قال** وقيل عطف بيان
ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق **اقول** هذا الذي انشده صدر بيت
عجزه يأتيك من قبل الريان احيانا النفحات جمع نفحة يقال نفح الطيب ينفح اذا فاح وله نفحة طيبة ويمانية
صفة محذوف اي ريح يمانية بتخفيف الياء والاصل فيه يمنية بتشديد الياء نسبة الى اليمن فحذفت احدى
يائي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والريان اسم جبل ببلاد بني عامر وقد يجاب عما يرده المذكور بجواز ان
يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف نفسه عن الزمخشري في بعض
المواضع وحينئذ لا يضر التخالف بالتعريف والتنكير **قال** واذا قيل ان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد
خبره وبالعكس عندي يجري في قولك زيد الفاضل وجهين **اقول** القول بان حبذا اسم للمحبوب قول المبرد و
ابن السراج ومن وافقهما ادعوا ان التركيب ازال الفعلية عن حب فصار المجموع وصف ذا اسما بمعنى المحبوب فاذا
قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد وبناء الوجهان اللذان ذكرهما المصنف على راي فان قلت تعريف
حبذا من اي جهة هو قلت قال ابن مالك جاءت التعريف من جهة انه في تأويل ذي الاداة فالمعرفة اذ نظيره
من جهة التعريف وما ذكر تصريحه بهذا **قال** واذا قيل بان حبذا فعل وزيد فاعل **اقول** هذا قول جماعة منهم
الاخفش وابن خطاب قال ابن مالك وهذا قول في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجرده عن الدليل مع ما فيه
من تغليب اضعف الجزئين ومراد بما تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك **قال** وهذا اضعف ما قيل
لجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب والفاعل لا يحذف

اقول يعني الاحبذا حبيب لا اسمية فالمخصوص هو هذا اللفظ ونحوه وانما قلنا بذلك لان الكلام
دل على ان مراده ابهام المحبوب من جهة قوله لولا الحياء اي لولا الحياء تسميته هذا دليل على ان غرضه يتعلق
بعدم التسمية قال مسئلة يجوز في نحو فصبر جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الاخر اقول لم يذكر في العبارة
معاد ضمير الاثنين فيمكن ان يقال الاشكال لم يذكر في قوله تعالى فصبر جميل غير احد ركني الاسناد و
الركن الاخر محذوف فالضمير من قوله منهما عائد الى المذكور والمحذوف والمعنى ان المذكور يجوز ان يجعل مبتداء
فالمحذوف خبر وان يجعل خبرا فالمحذوف مبتداء فقد جاز في كل من المذكور والمحذوف الابتدائية والخبرية

باب كان وما جرى مجراها قال يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب
ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها اقول هذا اعتراف ان التمام او
ليس كذلك فيحتاج الى جعل افعل مستعملا لغير التفضيل ثم كيف يسوغ تخريج التنزيل على اضعف
الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوصف في هذه الجهة وهي موضوعة لذكر ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة
ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضير لانه وجه ضعيف غير ظاهر على ان اقول كيف ذكر المصنف هذه
الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب فهو مفقود لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل
من جهتها وذكر بعض الاوجه الظاهرة وترك بعضها الاتيا تضمنه خلل في الاعراب البتة اللهم الا ان يصرح
المعرب بان ما ذكره متعين لا يحتمل غيره او يكون في كلامه ما يقتضي التعيين من غير تصريح فهذا خلل من
جهة التركيب من جهة ما هو اخص منه فتأمله قال ابن عصفور يجب زيادتها في الشعر اقول ليس كذلك
فلا نزاع في جواز زيادتها بعد ما التعجبية نحو ما كان احسن زيدا وما ثبت من قول ام امامه رضي الله
عنها الاحاديث وسمي كان ادم صلوات الله عليه وفي التسهيل وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا وبجواز
زيادتها وسطا باتفاق واخرا على رأي قال الا ان الناقصة لا تكون شانية لاجل الاستفهام
ولتقدم الخبر اقول يعني ان خبر ضمير الشان لا بد ان يكون جملة خبرية متأخرة بجميع اجزائها عنه فكل من
الاستفهام وتقدم الخبر مناف لكونها شانية لتخلف الشرط المعتبر في ذلك قال فمعناه موحيا
او موحى اقول اي ان كانت الاحوال المقدرة في التنويع من فاعل يكلمه وهو الله فمعناه موحيا وان كانت
من مفعول يكلمه وهو الضمير المنصوب فمعناه موحى اليه قال او من وراء حجاب تقديره او موصلا ذلك
من وراء حجاب اقول هذا انما يتم عند جعل الحال من الفاعل والا فلو كانت من المفعول لاحتيج الى تقدير ضمير
يعود على صاحب الحال لاجل الربط فيقدر اليه وكان ينبغي للمصنف ان يذكر هذا المقدر والا فالاقتصار
على ذلك دون تقدير اصلا مع كونه جعل المعطوف عليه محتملا للحال من الفاعل او المفعول يؤدي الى تجويز

والنقصان ضعيفان صح

عطف حالا

عطف حال الفاعل على حال المفعول وهو باطل فقد يقال لما كانت صورة موصلا يحتمل الضبط فيكون
اسم فاعل بفتحها فيكون اسم مفعول ترك الضبط ليصير الاحتمال قائما فان جعلته حالا من الفاعل كسرت الصاد
وان جعلته حالا من المفعول فتحتها وهذا بخلاف المتقدم وهو قوله موحيا او موحى فان صورتهما لفظا مختلفة فلم يكن
بد من ذكرهما معا الا ان الاتيان بلفظ ذلك مع موصلا الذي هو اسم مفعول فيه بعض نبوة قال ويجعل ذلك
تعليما على حذف مضاف اقول والتقدير بتكليم وحي او تكليم ارسال واما على تقدير ان يكون من وراء حجاب
فلا حاجة الى تقدير مضاف فينبغي ان يجعل الاشارة من قوله ويجعل ذلك راجعة الى ابعد مذكور في كلامه وهو الايحاء
فيدخل الارسال بطريق الاولى واما الايصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور انه تكليم من غير احتياج الى تقدير
والمراد بالوحي في قوله وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا الالهام كما روي ان روح القدس نفث في روعي ان نفسا
لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله واجملوا في الطلب او الرؤيا في المنام فقد ثبت في الصحيح ان رؤيا
الانبياء وحي والمراد بالتكليم من وراء حجاب ان يسمع الله كلاما منه كما سمع موسى عليه السلام من غير ان يبصر
السامع من يكلمه وليس المراد به حجاب الله لانه تعالى لا يجوز عليه ما يجوز على الاجسام من الحجاب ولكن المراد به ان السامع
محجوب عن الرؤية في الدنيا والمراد بارسال الرسول ارسال الملك الى النبي صلى الله عليه وسلم فيوحي اليه قال
صاحب الكشف على الكشاف ومن وراء حجاب يتعلق بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو
عطف على وحيا ووحيا مصدر في موضع حال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا
يعمل فيما بعده قال الشيخ وقوله او يرسل رسولا في تقدير او ان يرسل رسولا وهو عطف على وحيا ولا يكون عطفا
على ان يكلمه الله لانه فاسد قال لانه لا يلزم منه نفي الرسل او نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان
لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا قال ولبشر على هذا تبيين اقول فيتعلق بمحذوف والتقدير عند المصنف
ارادتي لبشر وعند ابن عصفور اعني فان قلت قد رده المصنف في حرف اللام بان اعني يتعدى بنفسه قلت
انما يتجه الرد لو كان ابن عصفور يقدره متقدما على الجار والمجرور والا فتقديره مؤخرا لا يمنع من ادخال اللام على
المقدم كما في قولك لزيد ضربت بل الظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخرا للاهتمام بشأن الظرف المذكور للتبيين
وايضا لارادة الاختصاص فان كان في كلام ابن عصفور ما يقتضي تقديره مقدما فالرد متجه والا حمل كلامه على
تقديره مؤخرا وطاح الرد حينئذ وكان حق هذا الكلام ان يذكر هناك ولكن لم اتذكره الا الان فاثبته في هذا المحل
والله مقدر الامور قال مسئلة ان كان زيد قائما يحتمل الاوجه الثلاثة وعلى النقصان فالخبر اما قائما وانت
ظرف لها او انت فيتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وانت ظرف له ويجوز كونه ظرفا
لكان ان قدرت تامة اقول اما على التمام فيرد على بكان وقائما حال منه وانت ظرف لغو فيتعلق بكان

واما على الزيادة فزيد مبتداء وان خبره قطعا فيكون ظرفا مستقرا فيتعلق بمحذوف وجوبا وقائما حال من الضمير
المستكن فيه فكيف ينافي ان يكون ظرفا لقائما لانه لا سبيل اليه قال مسئلة وما ربك بغافل يحتمل الحجازية و
التميمية واوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع
بلى كان بزيد قائما وجوازه في لم اكن باعجلهم وفي ما ان زيد بقائم اقول الظاهر انهما انما اوجبا ذلك في القران
الشريف بناء على انه لم يقع فيه الا الحجازية قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن امهاتهم فيحمل نحو وما
ربك بغافل على المتيقن وحكم المصنف عليهما بانهما انما فعلا ذلك لظنهما ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر مجرد
سوء ظن بهما بغير ثبت نعم لو صرحا بان مقتضي الزيادة نصب الخبر اتجه الاعتراض واما مع سكوتهما عن ذلك
فحمل كلامهما على الصواب هو الوجه وقد صرح المصنف في الجهة السادسة بتخطئة القائلين في نحو وما ربك بظلام
للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية والتميمية قال والصواب الاول لان الخبر لم يجئ
في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب [illegible] بقوله لم اكن باعجلهم الى قول الشاعر اذا مدت الايدي الى الزاد
لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وقد تقدم انشاده في حرف الباء واعلم انه وقع في المفصل بعد كتابه هذا
الفصل على المصنف دخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق
هذا كلامه وهو صريح فيما نسبه المصنف الى الزمخشري وحينئذ فالاعتراض الذي اوردناه عليه مندفع بالنسبة
اليه ويبقى النظر في كلام الفارسي قال ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلاثة فالظرف
خبر للجميع عند سيبويه اقول لانه يرى ان لا المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا قبل
دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كانه قولك زيد وعمرو وبكر وخالد في الدار وكذا في الاية التقدير كائنة في
الحج وفتح جميع هذه الاسماء هو قراءة من عدا ابا عمرو وابن كثير قال وان رفعت الاولين فان قدرت لا معهما
حجازية [illegible] فعند الجميع اضمار خبرين ان قدرت الثانية كالاولى اقول رفع الاوليين وفتح الثالث هو قراءة
ابي عمرو وابن كثير ووجه التقدير قد ذكره في المتن قال وخبرا واحدا ان قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف
اقول خبرا منصوب بفعل محذوف اي واضمرت او قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت الثانية مؤكدة
للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة لتاكيد النفي فلا يتاتى تفريعه على كون لا معهما جميعا حجازية
ويحتمل ان يكون قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لا معهما حجازية فيكون قسيما له ولا يكون من
التفريع في شيء قال وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا
للاوليين او للثالث كما تقدر في زيد وعمرو قائم خبر الاول والثاني ولم يحتج لذلك عند سيبويه اقول ما وجه
التقدير عند غير سيبويه فلا يصح جعل الظرف خبرا عن الجميع لان الثالث مركب مع لا وهي عاملة في خبرها فلو قدر

الظرف خبرا

الظرف خبرا عن الجميع لان الثالث مركب مع لا وهي عاملة في خبرها فلو قدر الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا
لعاملين مختلفين الابتداء ولا لان ما بعد لا المهملة مبتداء والعامل فيه وفي خبره الابتداء عند هؤلاء و لا
عاملة عندهم ايضا في خبرها فلزم اجتماع عاملين على معمول وهو باطل فلا جرم احتيج الى التقدير فرارا من
ذلك واما سيبويه فلا يرى للا المذكورة عملا في الخبر كما مر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع
ما يحتمل المصدرية والمفعولية قال واما ولا تضروه شيئا فقصد الاستيفاء ضرر مفعولا اقول يحتمل
ان يكون الضمير المنصوب في قوله ولا تضروه عائدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به اي ولا
تضروا الضرر شيئا من الاشياء وتعبير المصنف بنضر غير مناسب لان المذكور في الاية مضارع لا ماضي
ما يحتمل المصدرية والحالية قال جاء زيد ركضا اي يركض ركضا او عامله جاء على حد قعدت جلوسا
اقول يشير بذلك الى الخلاف فيما اذا كان المصدر غير ملاق لفعله المذكور في الاشتقاق كما مثل به ومذهب
سيبويه انه منصوب بفعل مقدر اي قعدت وجلست جلوسا وكذا مذهبه ايضا فيما اذا كان المصدر
ملاقيا للفعل المذكور في الاشتقاق نحو تبتل اليه تبتيلا ونحو والله انبتكم من الارض نباتا فيقدر و
تبتل نفسك تبتيلا والله انبتكم من الارض فنبتم نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل
الظاهر قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واستدل ابو علي لسيبويه بقول
الشاعر لقد عجبت وما في الدهر من عجب انى قتلت وانت الصارم البطل السالك الثغرة اليقظان
كالئها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل فقوله مشي منصوب بمشي المقدر لا بالسالك لانه موصوف
باليقظان ولا يوصف الموصول قبل تمامه فلا يقال مررت بالضارب الظريف زيدا بل يقال بالضارب زيدا
الظريف قلت لا يلزم من التقدير لقيام المانع ارتكابه حيث لا مانع فلا دليل في البيت والثغرة بالضم
الناحية من الارض والطريقة السهلة كذا في القاموس وفي الصحاح والثغرة الثلمة وكالئها حافظها وهو
حال من ضمير اليقظان والهلوك المراة الكثيرة التثني والخيعل قميص لا كم له والفضل قميص تلبسه المراة في بيتها
قال او التقدير جاء راكضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين
فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره اقول ويحتمل بذلك ان يكون طوعا او كرها منصوبا على الحال بمعنى
طائعتين ومكرهتين قال الزمخشري فان قلت هلا قيل طائعتين على اللفظ او طائعات على المعنى لانها
سموات وارضون قلت لما جعلهن مخاطبات ومجيبات ووصفهن بالطوع والكره قيل طائعين في موضع
طائعات نحو قوله ساجدين انتهى اي عوملت معاملة من يعقل وانما ذكره وهي مؤنثة لانه لما اريد وصفها
بصفات العقلاء وليس في جمع المؤنث ما يخص العقلاء عدل الى جمع المذكر الدال على العقلاء العقلا

ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله قال فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر المعلل
وهو اختيار ابن خروف فواضح اقول وقع لابي علي الفارسي في التذكرة انه قال في توجيه القراءة الشاذة في
قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا فاجاز عدم الاتحاد
في الفاعل وعدم المقارنة في الزمان وقد سبق في اقسام العطف ان الرضي قال والذي يقوى في نفسي انه
لا يشترط اتحاد الفاعلين واستدل بما في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما
للبلية واستدل ايضا بقول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور ووجه الدليل
ان الهول معطوف على المفعول له المتقدم فيكون مفعولا له ايضا ومعنى الهول الافزاع لا الفزع ففاعله غير فاعل
الركوب اذ هو فزع لا مفزع وعليه منع ظاهر اذ يحتمل ان يكون بمعنى الفزع كما ستعرف ويكون معطوفا على
المفعول له ويحتمل ان يكون معطوفا على المفعول به وهو كل عاقر فلا يكون من المفعول لاجله في شيء والعاقر الرملة
التي لا تنبت والجمهور العظيمة المرتفعة والزعل النشاط والمحبور المسرور والهول الخوف والتهول مصدر تهوله
اي تخوفه والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض والمعنى انه يركب هذه ويعلوها لانه كان يخاف حين افلت من
ان يكون في الاماكن المنخفضة من يتعرض له فلمخافته ولنشاطه للنجاة الذي هو كنشاط المسرور يركب
هذه الرمال العالية الخالية من النبات قال وان قيل باشتراط فوجهان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل
باعتبار الرؤية لا الاراءة والاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوائد اقول لم يتعرض المصنف الى تبيين الوجه
في الاحتمال الثاني للحالية وقد تعرض له الزمخشري وزاد في توجيه المفعول لاجله وجها اخر لم يذكر في المتن واسقط
الاول قال الكشاف خوفا وطمعا لا يصح ان يكون مفعولا لهما لانهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل الا
على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوف وطمع او على معنى اخافة واطماعا ويجوز ان يكونا منتصبين على
الحال من البرق كانه في نفسه خوف وطمع او على ذا خوف وذا طمع او من المخاطبين اي خائفين وطامعين ومعنى
الخوف والطمع ان وقوع الصواعق يخاف عند لمع البرق ويطمع في الغيث قال ابو الطيب فتى كالسحاب
الجون يخشى ويرتجى يرجى الحيا منها وتخشى الصواعق وقيل يخاف المطر من له فيه ضرر كالمسافر ومن في
جرينه التمر والزبيب ومن له بيت يكف ومن البلاد ما لا ينتفع اهله بالمطر كاهل مصر ويطمع فيه من له فيه نفع ويحيى به
انتهى كلامه والجون بضم الجيم ما رواه ابن جني وهو جمع جون بالفتح والمراد هنا الاسود ومعنى البيت انه
مرجو مهيب يرجى نفعه ويخاف ضرره كالسحاب يرجى مطره وتخشى صواعقه ورعده وبرقه قال وقال المتنبي
ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدني اقول هو صدر بيت عجزه وفرق الهجر بين الجفن والوسن وبعد هذا البيت
كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني ابلى بمعنى جعله باليا اي سقيما واذهب قواه وصيره نحيفا

ضعيفا

ضعيفا والاسف اشد الحزن والوسن بفتحتين النعاس كذا في الصحاح ونقل في القاموس فيه خلافا
فقال الوسن محركة وبهاء والسنة ثقل النوم او اوله او النعاس والنحول الهزال قال والتقدير اسفه اسفا
ثم اعترض بتركيب الفاعل والمفعول به والايلاء اسفه لا لاجل الاسف اقول الترجمة معقودة لما يحتمل
الثلاثة المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية وكانه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل
وجها اخر اسهل من ذلك كله وهو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل اي ابلى اسف الهوى اي الاسف الباعث
عليه الهوى واضيف اليه لمكان هذه الملابسة وهذا التقدير لا حذف فيه ولا احتياج الى التاويل الذي
يرتكب عند جعله مفعولا لاجله ما يحتمل المفعول به والمفعول معه قال وقد اجيز في حسبك وزيدا
درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب اقول الاول ذهب اليه الزجاج وابن عطية و
الزمخشري قائلين بان حسبك اسم فعل بمعنى يكفي فالضمة بنائية والكاف به ودرهم فاعل وزيدا مفعول
معه وذهب غيرهم الى ان حسبك بمعنى كاف فالضمة اعرابية وهو مبتدا والكاف في محل جر مضافا اليها
ودرهم خبر المبتدا وزيدا مفعول به بتقدير فعل هو يحسب بمعنى يكفي والواو تعطف جملة على جملة وفاعل يحسب
ضمير عائد الى درهم لتقدمه رتبة قال وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول
به اقول هذا هو الذي اختاره ابن مالك وعلله بكلامه في التسهيل ورجحه بانه لا يعمل في المفعول معه الا فعل او ما
جرى مجراه وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل فمذهب سيبويه انه منصوب بفعل منوي وليس مفعولا معه
بل هو مفعول به هذا كلامه ومنه اخذ المصنف التعليل الذي ذكره ولكن عبارة ابن مالك سالمة من الايهام الذي
قد يسبق الى بعض الاذهان من عبارة المصنف فانها توهم ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه اذ ليس هو
من جنس ما يعمل في المفعول به فيشكل حينئذ نحو سرت والنيل وجاء البرد والطيالسة واستوى الماء والخشبة
وهذا ليس مراد المصنف وانما مراده بجنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل وما يجري مجراه قلت ولاصحاب
القول الاول ان يقولوا حكم اسم الفعل في التعدي واللزوم حكم الفعل الموافق معنى وحسب اسم فعل
بمعنى يكفي وهو متعد فيكون اسم الفعل بمعناه كذلك فاذا عمل في المفعول به على انا نقول يلزم
على ما صحح المصنف العطف على الجملة قبل ان تكمل اجزاؤها والقول الاول سالم من ذلك فيترجح قال ويجوز
جره فقيل بالعطف وقيل باضمار حسب اخرى وهو الصواب اقول القول الاول هو مقتضى قول يونس
والاخفش والكوفيين فانهم يجوزون العطف على ضمير الخفض من غير اعادة الخافض وهو اختيار ابن مالك
والمسالة مشهورة والقول الثاني الذي استصوبه المصنف هو مقتضى قول اكثر البصريين القائلين
بالمنع في هذه الصورة المذكورة فيجعلون الخفض بمقدر لا بالعطف كما قالوا بالتقدير في قول الشاعر اكل

امرء تحببين امرءا ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار فلذا يكون في المثال اي حسبك وحسب زيد درهم **قال**
ورووا بالاوجه الثلثة قوله اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند **اقول** فالنصب
في الضحاك على وجهين ان يكون مفعولا معه وان يكون مفعولا به وجره على وجهين العطف على الضمير المخفوض
بتقدير مضاف ورفعه بالعطف على الاسم المرفوع بتقدير مضاف اي وحسبك الضحاك والهيجاء الحرب
كان في البيت بقصر وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة والسيف المهند المطبوع من حديد
الهند **باب الاستثناء قال** ويجوز في نحو ما ضربت احدا الا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو
ارجحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها **اقول** فيه من التدافع مثل ما مر
قريبا وتقريره ان يقال قوله ارجحها يقتضي رجحان الجميع وارجحيته وقوله وهو اضعفها يقتضي ضعف الجميع و
اضعفية النعت فيخرج من ذلك ان البدل ارجح وضعيف وان النعت اضعف وراجح وتنافيهما ظاهر ويندفع
بما تقدم من حمل افعل على مجرد افادة الوصف دون التفضيل والحق ان الابدال ارجح لان الكلام غير موجب
وقد توفرت فيه شرائط اختيار البدل والنصب على الاستثناء جائز لكنه غير مختار على ان لقائل ان يمنع
رجحان البدل ههنا وذلك انه انما يرجح في نحو ما قام القول الا زيد لحصول المشاكلة وهي في نحو ما ضربت احدا الا
زيدا حاصلة على كلا التقديرين البدلية والنصب على الاستثناء فاستويا ولا ارجحية وسيأتي في الكلام
على قولنا لا اله الا الله في النوع الثاني كلام في ذلك واما كون الا وما بعدها نعتا فادعى المصنف مرجوحيته
بالنسبة لكل من القولين المتقدمين فان كان السبب في ذلك ان الاستثناء ههنا صالح فقد شرط حمل الا
على غير في الوصفية وهو تعذر الاستثناء فهذا اختيار منه لمذهب ابن الحاجب وقد قيما عرفت تقدم ان
ابن مالك وجماعة ذهبوا الى انها لا توصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز واعندي درهم الا دانق بالرفع
على الصفة لانه يجوز الا دانقا على الاستثناء ويمتنع الا جيد على الوصف لانه يمتنع الا جيدا على الاستثناء وقد
مضى ذلك في محله **قال** مسئلة يجوز في ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من
ضميره **اقول** من شروط اختيار الابدال في المستثنى ان يكون في المتصل نوع من المستثنى منه المشتمل عليه
استفهام ونفي او نهي فيقيد الاشتمال المذكور دخل الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح
لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه فالاول كهذا المثال وهو ما احد يقول ذلك الا زيد فان الضمير في
يقول راجع الى اسم صالح لان يبدل منه وهو احد المرفوع بالابتداء وانما جاز الابدال من هذا الضمير لان النفي قد
اشتمل عليه من حيث المعنى اذ المعنى ما يقول ذلك احد الا زيد ولاجل ذلك كان الابدال من صاحب الضمير اولى
لانه الاصل ولا يحتاج الى التأويل لكونه في غير الموجب الثاني كما سيجيء قريبا **قال** فان قلت ما رأيت احدا

بقول ذلك

يقول ذلك الا زيد بالعكس **اقول** يعني ان انتصاب زيد بعينه مرجح في الاستثناء والبدلية ورفعه من
وجه واحد وهو الابدال من ضمير يقول لان هذا هو المثال الموعود بمجيئه والى فيه علمية فهو من نواسخ الابتداء ولو كانت
بصرية لم يتأت البدل قال سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا ورأيت بمعنى ابصرت جاز نصب
المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء قال الرضي واما الا ترى ان لا سامع غير نواسخ الابتداء ايضا بالابدال من
ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي على عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يتضمن الا زيدا لان المعنى
ما تضمنني احد كلمته الا زيد **قال** ومن مجيئه مرفوعا قوله في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها **اقول** البيت
لعدي بن زيد وقد تقدم انشاده في حرف العين المهملة في الكلام على على قال الرضي ومن روى من رؤية العين
وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه بمعنى الفعل الظاهر في معنى البيت في الابصار والحكاية منفيا ثم
يعني فمن ثم جاز الابدال من ضمير يحكي ولو قلت الا الذي احدا بوجه الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد
ليس بمعنى بل للذي فقط ما يحتمل الحالية والتمييز **قال** وان نقدر نفس احتمل الحال والتمييز **اقول** يعني وان قدر زيد
في قولك كرم زيد ضيفا نفس الضيف احتمل ان يكون حالا وهو ظاهر وان يكون تمييزا وهو حينئذ من النوع القليل
في تمييز الجملة وهو الذي لا يقدر الاسناد اليه والتزام بعضهم في كل مميز وقع بعد النسبة في الجملة ان يكون في
الاصل مسندا اليه تكلف لانه غير متأت في نحو قولهم امتلأ الاناء ماء ونحو طاب زيد ابا حسيرا وانه زيدا
نفس الاب كما في مسئلتنا فمن ثم ذهب بعضهم الى انه لا يلزم في تمييز الجملة تقدير الاسناد اليه في الاصل
بل هو على قسمين غالب وهو ان يكون مقدرا اسناد الفعل اليه معنى فالاول في طاب زيد علما اذ التقدير
طاب علم زيد وغير غالب وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلأ الكوز ماء **قال** وعند فصل التمييز فالاحسن ادخال من
اقول يعني ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه **قال** وجر منهما الخفض بالاضافة **اقول** يعني
من النصب والجر بمن ووجه كونه خيرا منهما سلامته من الامر المكروه وحصول التخفيف الناشئ من الاضافة
مسئلة الحال يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول قال نحو ضربت زيدا ضاحكا **اقول** نصوا على ان الحال
اذا تعددت وتعدد صاحبها لا تجعل للاولى لكن الا قرب للابدليل تقليلا للفصل فينبغي ان يكون ههنا
كذلك لانه كونها للاقرب سالم عن الفصل وكونها للابعد يستلزم للفصل وقد يفرق بان الفصل ههنا يسير
فاغتفر وفيه نظر **قال** ويجوز الزمخشري في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد لانه اضاف
الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب
اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة **اقول** يعني اشد من الاول واشد من الثاني ولقد استطال

المصنف منتقل الى درجات التشنيع وقد وقع في اللباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا
ومثلا كافة وقاطبة واستبعد اضافتهما وقد رأيت بخط السيد عبد الله ما نصه قد وقع كافة مضافا في كلام
البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام
مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه ابن الخطاب وختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة الى
الآن فلا وجه للتخطئة والاستهجان انتهى قلت ان صح هذا سقطت الاوجه الثلاثة باسرها اذ فيه استعمال
كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن التبعية والله تعالى اعلم بالصواب **ومن الحال ما يحتمل باعتبار
عامله وجهين قال** هذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه او معنى الاشارة **اقول** رأيت في بعض حواشي المفصل
دعوى المصنف يعني الزمخشري سئلت بمكة عن ناصب الحال في قوله تعالى هذا بعلي شيخا كبيرا فقلت ما في حرف التنبيه
او ما في اسم الاشارة من معنى الفعل فقيل لي العامل في الحال وذيها يجب ان يكون واحدا وههنا قد اختلف
العامل حيث جعلت عاملها المعنى الذي ذكرته والعامل في ذيها معنى الابتداء فقلت تقديره هذا بعلي انبه
عليه شيخا او اشير اليه شيخا فالضمير هو ذو الحال والعامل فيه وفي الحال واحد كما ترى فاستحسن ذلك من كان
حضره ولما اجتمع ههنا عاملان معنى التنبيه ومعنى الاشارة فالاولى بالعمل عند الكوفيين ها في ها التنبيه
لكونه اسبق وعند البصريين هو اشير لكونه اقرب **قال** ومن الاول فيجوز ها قائما ذا زيد قال ها
بيناذا صريح النصح فاصغ له وطع فطاعة مهد نصحه رشد **اقول** صريح النصح خالصه وكل خالص صريح واصغ
امر من صغا يصغو بمعنى مال وعينه مفتوحة او من صغا يصغي بالمعنى المذكور وعينه مضمومة وطع معناه انقد
من طاع يطوع اذا انقاد والمهد معطي الهداية والرشد بفتحتين خلاف الغي **ومن الحال ما يحتمل التعدد
والتداخل قال** وذلك واجب عند من منع تعدد الحال **اقول** شبهة المانعين لتعدد الحال القياس على الزمان والمكان
فان الحال في المعنى ظرف لان معنى جاء زيد راكبا جاء في حالة الركوب فكما لا يتعدد الظرف الزماني والمكاني
والمظروف واحد لا يتعدد الحال وصاحبها واحد قال الرضي ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع فعل واحد في
زمانين ومكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بخلاف نحو جئت بالوا و
لجا لالالتنبيه على تكرار الفعل واما تقييد الفعل بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا
فلا باس به **قال** واما القبيلة مصعدا منحدرا ففي التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل
اقول التداخل ان يكون الحال الثانية حالا من ضمير في الحال الاولى والترادف ان تكون الحالان لشيء
واحد وهو الذي اطلق عليه المصنف التعدد في بعض الاسئلة وانما استحال التداخل في المثال المذكور
لتنافي الحالين فلا يمكن كون الثانية مقيدة للاولى لاستحالة الجمع بينهما **قال** ويجب كون الاولى من المفعول

والثانية

والثانية من الفاعل تقليلا للفصل **اقول** بيان ذلك انك لو جعلت الحال الاولى من القبيلة مصعدا
منحدرا حالا من الفاعل والثانية من المفعول لزم الفصل بين كل من الحالين وصاحبها فههنا فصلان واذا جعلت
الاولى حالا من المفعول والثانية من الفاعل لم يقع الفصل الا بين الثانية وصاحبها واما الاولى وصاحبها فمتجاوران
فليس ههنا الا فصل واحد وهو اقل من فصلين فلذلك اعتبر تقليلا للفصل كما قال فان قلت قال علماء البيان
جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهكذا
بل هو احسن عندهم وجعلها غير مرتبة قلت اجاب عنه المصنف في حواشيه على التسهيل بانه انما يجوز النشر
عند الوثوق بفهم المخاطب وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه وهذا ليس شرطا في تعدد الحال
مع تعدد صاحبها فكان الحمل على الاقرب هو المتعين الا عند قيام قرينة غيره وفي شرح الكافية للرضي واما الحال
عن الفاعل والمفعول معا وان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق
نحو لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف
ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى ان يجعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا
مصعدا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد
زيد وذلك انه لما كان رتبة المفعول اقدم من رتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول اذ لا اقل من ان يكون
احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى كلامه فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف
واجبا بانه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد **قال** ولا يحمل على العكس الا بدليل كقوله خرجت بها امشي تجر
وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل **اقول** البيت لامرئ القيس في معلقته المشهورة ويروى على اثرنا اذيال مرط
والاثر والاثر واحد والذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل المنقش
بنقوش تشبه رحال الابل يقول اخرجتها من خدرها في حالة كوني ماشيا وكونها تجر على آثارنا اقدامنا ذيل
مرطها لتعفي الاثر على القافة وقصد التستر **قال** ومن الاول قوله عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت و
عاد سلوا اثر اهواها **اقول** ذات هوى حال من المفعول هو سعاد ومعنى حال من الفاعل وهو تاء عهدت والمعنى
المتعب بقولك عني بالكسر يعني اي تعب ونصب وعنيته تعنية اي اتعبته وعاد كلمة من اخوات كان الناقصة والسلو
نسيان الشيء وذكر في القاموس سلاه وعنه كدعاه ورضيه سلوا وسلوا نسيه وفي الصحاح والسلوانة
بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال شربت على سلوانة ماء مزنة
فلا وجديد العيش يامي ما اسلو واسم ذلك الماء السلوان يقول كنت انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت
الى ازدياد المحبة واما هي فصارت الى السلو ونسيان المودة **باب اعراب الفعل قال** هل زيدا اخوك

فنكره لا برفع على العطف بل على الاستيناف **اقول** لا يظهر لي هنا ما نعا عن تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية
ولبس يمتنع على الصحيح واما من جهة المعنى فلا مانع اذ يمكن الاستفهام عن اخوة زيد وعن كرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة
قال ولك الالتفات اليه فتلزمه الرفع على الاستيناف والنصب على الجواب او على العطف على الالتفات
واضمار ان واجب على الاول وجائز على الثاني **اقول** بنى على ما تقدم من امتناع الرفع على العطف مع الاسمية
فيه ما مر ووجه وجوب اضمار ان على الوجه الاول هو كون النصب على الجواب فان الحذف في هذا الموضع وكذا غيره من
المواضع التي التزم فيها حذف ان انما هو لاجل ان الحرف الذي ولي في اللفظ الفعل المنصوب هو العطف في الاصل
فلو اظهرت ان بعده لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن كذا قيل وقال ابن الحاجب انما التزم الحذف
في هذه المواضع لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف اخصر وفي كل من القولين نظر ووجه جواز الاضمار
ان على الوجه الثالث وهو كون النصب على العطف على الالتفات ان الفاء دخل على الاسم الصريح نحو اعجبني ضرب زيد
فغضبه فجاز ان يظهر بها لما ينقلب الفعل الى اسم صريح **قال** ستلم لتقيم زيد فنكرمه الرفع على القطع والجزم
على العطف والنصب على الاضمار **اقول** الظاهر ضبط نكرمه بالنون للمتكلم عظيما او مشاركا ليكون الجزم فيما
نحو ولنحمل خطاياكم وضبطه بتاء الخطاب فيه جزم مضارع الخطاب باللام وهو غير مقيس عند البصريين الا انهم لا
ان يعتذر بان المراد يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل **قال** ونحو وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم
الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار ان عطفا على مصدر متوهم تقربه منا وتخضع تروده **اقول** تقدم ان الناصبة
بعد الفاء والواو الواقعتين بين الفعل الشرط وقبل الجزاء تاتي فنكر منه ذلك في نحو الاية التي مثل بها على وجه
والمصراع الذي انشده والمقدر ان يكن منك اتيان فاكرام اكرامك وان يكن منكم ابداء وتقوى يؤتكم اجوركم
ومن يقترب منا اقتراب وخضوع تؤوه واما بعد الشرط والجزاء نحو وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم
به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب نحو قول الشاعر فان يهلك ابو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
بجرادة وسنحا وتدفن منه الصالحات وان يسئ يكن ما اساء النار في راس كبكبا كبكب اسم جبل بعينه
وانما جاز النصب في هذه الصور لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده
بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع الواقع بعد ذلك
على نصب الواقع جواب النفي **باب الموصول قال** واما ذلك الذي يبشر الله عباده فيحتمل الذي مصدرية
اي ذلك تبشير الله عباده وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا وانتصب الضمير ثم حذف **اقول** كون
الذي حرفا مصدريا امر لم يقم عليه ثبت في استدلالهم بقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا اذ المعنى كخوضهم مردود
بجواز كون الذي موصولا اسميا صفة لمحذوف والتقدير وخضتم كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف

لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس وكذلك الاية المذكورة في المتن ويجوز ان يكون
التقدير ذلك التبشير الذي يبشر الله عباده فيعمل فيه ما تقدم وهذا ادل على القول الثاني ايضا اذ لو
فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكورة لوجد السبيل الى حذف كل عائد مجرور بحرف وبطلانه
معلوم **قال** وقال ابو حيان لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت بما معجب لك لاحتمال
الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لثبت ذلك انتهى ولا اعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها
السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم فبما رحمة من الله لنت لهم **اقول** يشير بذلك الى القدح في دعوى
ابي حيان احتمال الزيادة في نحو مررت بما معجب لك من حيث ان الباء فيه للالصاق لا للسببية وما
لا تزاد بعد الباء الا اذا كانت للسببية فيما علم وفي كلامه اشعار بموافقة ابي حيان على انه لو سمع سرني
ما معجب لثبت كونها موصوفة والظاهر انه لا يثبت ولو انه لو سمع ذلك لاحتمال ان تكون موصولة حذف
صدر صلتها **قال** وقد جوزوا في ومن الناس من يقول ضعف ابو البقاء الموصولة لانها تقتضي اول زيادتها
باعيانهم والمعنى على الابهام واجيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه **اقول** تقدم الكلام على ذلك
في حرف الميم عند التعرض للمباحث فيه وهنا سؤال معروف لم يتقدم هناك وهو انه لا يتصور لمثل
هذا الاخبار فائدة قال التفتازاني والجواب انه للاخبار بالبعضية والتعجب واستعظام ان يختص بعض
من الناس بمثل تلك الصفات فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا تعد المتصف بها من جنس
الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتاتى فيها مثل هذه الاعتبارات لا يقصد
فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا ومعنى
وبعض الناس متصف بكذا وكذا فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفي ذلك قول الحماسي
فمنهم ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب ثانيهما ما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم ورى
بعضهم مبتدا لا خبرا ووقوع الظرف موقع المبتدا البين مستبعد كقوله تعالى ومنا دون ذلك وما منا
الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدا والظرف المتقدم خبرا ولو
عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد اي جمع منا دون ذلك وما احد منا الا له
مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس على الاكثر ولذا شاع ذلك وفي الكشاف في تفسير
قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة لك ان المقصود اجعل من ذريتنا امة مسلمة ومن للتبعيض قال التفتازاني في شرحها
اي اجعل بعض ذريتنا امة مسلمة وهذا بيان لحاصل المعنى لا ان من ذريتنا في موضع المفعول الاول لانه هو
المبتدا في الاصل لكن يجيء مثل ان من ذريتنا امة بالنصب مع ذلك هذا كلامه قلت فبان ان الوجه الذي

ابراده منه في شرحه كما قرره والله اعلم **باب التوابع قال** نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز كون الاعلى صفة
للاسم او صفة للرب **اقول** هنا سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا
اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه صلة يرد بان زيادة الاسماء لم يثبت وايضا
فلا يتاتى على راى المصنف واجاب الامام الغزالي بانه انما يعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم
اذا وجب للمعظم عظم ما هو بسببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة
لها عن الرفث وسوء الادب واعترضه السهيلي من وجهين احدهما انه لم يرد عنه عليه الصلوة والسلام انه قال
في تسبيحه سبحان اسم ربي على كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة اخرى
والثاني انه يلزم ما ينطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله فيقول كبرت
اسم ربي وذلك على ما اجمع المسلمون على تركه قال السهيلي وتحرير السر فيه ان الذكر على الحقيقة محله القلب
لانه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك دون اللفظ
باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يتقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا
بالجنان فصار معنى الايتين يعني قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك وسبح
ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان
لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع
ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت
الحكمة التي من اجلها اقحم ذكر الاسم وبه كملت الفايدة الى هنا كلامه وفيه بحث اذا تاملت ما تقدم لاح لك
وجه التفريق بين اجازة المصنف في الاعلى ان يكون صفة للاسم وصفة للرب وجعلهم الصفة في نحو
جائني غلام زيد الظريف صفة للمضاف الا بدليل **قال** او بتقدير اعني **اقول** قال ابن مالك في شرح العمدة
اذا كان المنعوت متعينا وقطعت الى النصب بتقدير اعني بل اذكر وهو حسن **قال** وعلى التبعية هو نعت
لا بدل **اقول** ينبغي ان ينظر في وجه تعيين النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب
والمثال الاخر وهو مررت بالرجل الذي فعل وقد استدل ابن كيسان على ان ذا الاداة اعرف من الموصول
بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى وقرر الدليل بان المنعوت اخص من النعت او مساو له ولا قائل
بالمساواة فثبت كون الذي اقل تعريفا من الكتاب فاجاب ابن مالك في شرح التسهيل بان قال لا نسلم
كون الذي في الاية صفة بل هو بدل او مقطوع على اضمار ناصب او مبتدأ وهذا نص في خلاف ما ذكره المصنف
وقد اشتمل كلام ابن مالك على تسليم انه لا قائل بالمساواة بين الموصول وذي الاداة مع انه صرح في اكثر

شرح التسهيل بما يقتضي استواءهما في الرتبة **باب حروف الجر قال** قيل في نحو والضحى والليل ان الواو
الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول لعدم الاحتياج كل الى جواب **اقول** قدم الكلام على ذلك
في اقسام العطف وسنوفيه في كلامه ادخال اللام على جواب لو الشرطية وقد مر مثله مرات **باب في مسائل
مفردة قال** مسألة نحو يسبح له فيها بالغدو في فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى
او الثاني او الثالث **اقول** يحتمل ان يقال انما كان الاول اولى لانه اذا جعل النائب فلا فصل البتة وعليه فينبغي
ان يكون الثاني اولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل ان يقال الوجه في كون الاول اولى بالنيابة انه اقرب الى المفعول
به من الظرفين واما هما فلا اولوية بينهما وهذا اشبه بمراد المصنف ولذلك خير بينهما فانه الثاني والثالث من غير ترجيح
قال وبما ذكرنا من الوجهين يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تمنى ابنتاي
ان يعيش ابوهما لجواز ان يكون اصله تتمنى **اقول** انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا
محذوف احدى التائين لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه في تبيين الفساد اصلا
النوع الاول من الجهة السادسة قال من الخطأ الثاني كثير قول من المنجمين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل
نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون
الا اخص من متبوعه وليس كذلك **اقول** لا نسلم ان هذا هو الحامل لهم بل الباعث لهم على ذلك ارادة
صدق النعت الاصطلاحي عليه مع عدم التكلف في ذلك لان النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه
فاذا وجدت هذه الدلالة في لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل في المثال المذكور عند المحققين
صفة لهذا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع وانما استعمل هنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة
دال على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيه وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الاشارة بذلك اعني اسم
الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها
فاتى باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات فان قيل لم لا يجوز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا على معناه على
ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع
اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة فالجواب ان ذلك لم يجز
لتجرد الموصوف في مثله عن فايدة زائدة على ما كان يحصل باسم الجنس لو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل
يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية واما قولك هذا الرجل فللموصوف فايدة مع جعل الوصف حاضرا
معينا كذا قرره الرضي **قال** ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين **اقول** قد يمنع هذا وقد اسلفنا في
فصل ان سيبويه جعل الجمة من قولهم يا هذا الجمة عطف بيان واسم الاشارة اخص منه **قال** والنعت

دون المنعوت او مساوله **اقول** يعني في رتبة التعريف فلا يكون النعت اعرف من المنعوت فينبغي ان يعرف مراتب
التعريف وكون بعضها اقوى من بعض ليكون الناظر على بصيرة في بيان الامر على ذلك فاعلم ان المنقول عن سيبويه
وعليه الجمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ يفسره وجعله بمنزلة وضع اليه
وان كان العلم اعرف من اسماء الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما هي كذلك
عند السامع بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل
بان يقرب به الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء
الاشارة موصوفة في كلامهم ولذلك لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان
اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا و
مدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فالاول اخص من الثاني ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى
النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف
المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف
المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك
رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر
ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا فيه الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه
في اسمه احد ثم وان اتفقت مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان اعرفها المضمر ثم العلم
ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم
المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب
جعلهما في درجة واحدة ثم ضمير الغايب السالم عن ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار اليه والمنادى ثم الموصول
وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه وقال بعضهم ان ضمير النكرة نكرة لانه لا يدل على شيء بعينه والصحيح انه معرفة
لانه يعينه من حيث هو الشخص المذكور دون غيره **قال** وفيما قاله نظر لان الذي تاوله النحويون بالحاضر والمشار اليه
انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو بمعنى
ما قبله فكيف يجعل ما قبله تفسيرا له **اقول** لما احتاج النحويون الى تاويل نحو قولك مررت بزيد هذا قالوا هو بمعنى
المشار اليه او الحاضر لانهم يرون ان النعت لا بد ان يكون مشتقا او مؤولا بمشتق والتجاؤا الى التاويل وهذا لا
يقدح في تاويل ابن عصفور ولا يدفعه لان الالف واللام متى سلم كونها للحضور كما قرره هو وجب دلالة الاداة

على هذا المعنى **قال** وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز ان يكون اسم الله صفة لاسم الاشارة او بيانا وربكم الخبر **اقول** الذي
قاله في تفسير سورة فاطر نصه ذلكم مبتدا والله ربكم له الملك اخبار مترادفة او والله ربكم خبران وله الملك جملة مبتداة
واقعة في قران قوله تعالى والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة
لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا لولا ان المعنى يأباه انتهى قال ابو حيان ولا يظهر ان المعنى يأباه لانه
يكون قد اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال المذكورة ربكم وللكم ومصلحكم وهذا معنى لائق سائغ
انتهى وحاول بعضهم تقرير اباية المعنى فقال انما اباه لان ذلكم اشارة الى معلوم سبق ذكره وكونه صفة او
عطف بيان يقتضي ان يكون فيه ضرب ابهام وتحقيقه ان اسم الاشارة انما يوصف لتبيين فاذا كان معينا
لسبق ذكره كان الوصف عبثا وعطف البيان انما يؤتى به للايضاح ونحوه فاذا كان واضحا استغنى عن توضيحه
قال اليمني او نقول اسم الاشارة هنا وضع موضع الضمير بسبب سبق الذكر قصد التعظيم فلو وصف
اسم الاشارة لكان بمنزلة وصف الضمير وهو غير جائز قلت لا يلزم من وضعه موضع الضمير ان يساويه في
امتناع الوصف بدليل يا زيد الفاضل قال وجعله عطف بيان يحتمل للاشكال الاخر اي انك اذا قلت ذلك الرجل
زيد ففيه نوع شركة لان ذلك اسم مبهم ثم تفسره وقال ويحتمل انه انما لم يجز كونه صفة او عطف بيان هنا لان تخصيصه
المعرفة وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطبون الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز ويحتمل
انه لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان فحوى الكلام يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلك المشار اليه الموصوف
يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب بانه المتفرد بالملك انتهى قال الطيبي
ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق كما قررناه انفا ولو جعل موصوفا او مبينا لكان
المشار اليه ما بعده فلا يستقيم ذلك الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله صدر لما بعده لاجل اجراء تلك الصفات عليه اذ
المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة المالك المتفرد
بالالهية والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير وفيه ان ليس كل ما يصح اعرابا كان في حال الاعراب تابعا للمعنى
ولا ينعكس لتلازمهما كلامه **قال** يجوز في الشيء الواحد البيان والنعت **اقول** يعني وهو غير متنات بناء على ما تقرر
من ان عطف البيان لا يكون الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا والجمود والاشتقاق متنافيان فلا يجتمعان
وفيه ما عرفت على انه لو سلم الكون في الاسم الجامد الذي يتأتى تاويله بمشتق ان يجعل عطف بيان نظرا الى
جموده ونعتا نظرا الى كونه في معنى المشتق بطريق التاويل ولا تنافي لاختلاف الجهة **قال** ويجوز كون العلم
نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به **اقول** ذلك اعترض به ابو حيان ووقع للزمخشري في تفسير سورة ابراهيم
عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام

لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا هذا نصه فانظر ايمكن ان يكون جعله اياه
وصفا لاجل عدم علميته بل من جهة ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل **قال** ويجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا
بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه **اقول** اذا كان نعته عنده علما بالعلمية كما مر ورد هذا عليه فان جعله نعتا لاسم
الاشارة ليس باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي بمعنى المعبود واللام فيه
على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النعت بمنزلة قولك ذلكم المعبود ولا يمنع هذا احد وقد اجازوا تعلق
الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تاويله
بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله للزمخشري لاجل الوصف **النوع الثالث قال** وقول بعضهم في ما وقع في
من قول النابغة من الرقش في انيابها السم ناقع انه نعت للسم **اقول** هذا عجز بيت صدره فبت كاني ساورتني
ضئيلة المساورة المواثبة يقول ساورته فلان مساورة واسوارا والضئيلة الصغيرة الدقيقة وهي هنا
صفة لمحذوف هو حية والرقش جمع رقشاء وهي من الحيات منقطة بسواد وبياض والسم هو القاتل المعروف
وسينه مثلثة الحركة ويقال سم ناقع اي بالغ التاثير **قال** والصواب انه خبر السم والظرف متعلق به او خبر
ثان **اقول** ليس كونه صفة بخطاء فان القائل بذلك جعل اللام في السم جنسية كما في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ
منه النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقال الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني ومن جوز الكون الجملة
في ذلك كله صفة لذي الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب
المعنى وما نحن فيه كذلك وقد رجح المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا ذكره في
تراجم الحذف حيث رجح على حذف الصفة **قال** وليس من ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز
كونه صفة لاسم الله تعالى الى اخر كلامه **اقول** لا باس بايراد عبارة الزمخشري برمتها لينظر فيها قال فان
قلت كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيرا والموصوف معرفة يقتضي ان يكون مثله معارف
قلت اما غافر الذنب وقابل التوب فمعرفتان لانه لم يرد بهما حدوث الفعلين وانه يغفر الذنب ويقبل التوب
الان وغدا حتى يكون في تقدير الانفصال فتكون اضافتهما غير حقيقية وانما اريد ثبوت ذلك ودوامه
فكان حكمهما حكم اله الخلق ورب العرش واما شديد العقاب فامره مشكل لانه في تقدير شديد
عقابه لا ينفك من هذا التقدير وقد جعله الزجاج بدلا وفي كونه بدلا بين الصفات نبو ظاهر والوجه ان يقال
لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة فقد اذنت بان كلها ابدال غير اوصاف ومثال ذلك قصيدة
جاءت تفاعيلها كلها على مستفعلن فهي محكوم عليها بانها من بحر الرجز فان وقع فيها جزء واحد على متفاعلن
كانت من الكامل ولقائل ان يقول هي صفات وانما حذفت الالف واللام من شديد العقاب ليزاوج

ما قبله

ما قبله وما بعده لفظا فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج حتى قالوا ما يعرف سحادليه من عنادليه
فثنوا ما هو وتر لاجل ما هو شفع على ان الخليل قال في قولهم ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل
خير منك ان يفعل انه على نية الالف واللام كما كان الجماء الغفير على نية طرح الالف واللام ومما سهل ذلك الامن
من اللبس وجهالة الموصوف ويجوز ان يقال قد تعمد تنكيره وابهامه للدلالة على فرط الشدة وعلى ما لا شيء ادهى
منه وامر لزيادة الانذار ويجوز ان يقال هذه النكتة هي الداعية الى اختيار البدل على الوصف اذا سلكت طريقة
الابدال انتهى كلامه والسحادليه بالسين والحاء المهملتين والدال المهملة الحجارة وقيل بالذكر والعنادليه بالعين
والدال المهملتين وبعد العين نون على ما ذكره الجوهري الاثنان وقد تحصل من كلام الزمخشري كما رأيت في التوابع الواقعة
في هذه الآية ثلاثة اقوال احدها انها كلها ابدال والثاني انها كلها صفات والثالث الفرق بين شديد العقاب
وغيره فالاول صفة وغيره بدل وهذا هو قول الزجاج وقد قدح فيه الزمخشري بما علمت وناقشه ابو حيان في هذا الموضع
بما حاصله مناقشات اربع الاولى انه لا ينبغي كلام الزجاج لجريه على القواعد وكانه يريد بذلك انه يوافق النعت
الحقيقي ومنعوته في التعريف والتنكير امر لازم بخلاف البدل فجعل الصفات المعرفة نعوتا للاسم الشريف
والصفة التي اضافتها غير محضة بدلا جار على هذه القاعدة المقررة فلا نبو فيه قلت لكنه غير جار على قاعدة اخرى
وهي تقديم النعت على البدل عند الاجتماع لان النعت كالجزء من المتبوع والبدل ليس كذلك من حيث هو
كالمستقل وعلى هذا فاذا جعل شديد العقاب بدلا بعد الصفات المتقدمة وبعده صفة اخرى وهي
ذي الطول صار البدل بين صفتين فقد فصل بينهما بما هو كالاجنبي بين شيئين هما كالشيء الواحد فجاء النبو ويدل
على ان ذي الطول صفة قوله بين الصفات وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون سبب النبو ان النكرة المبدلة
من المعرفة لا تجيء الا موصوفة وتوسطها بين الصفات متقدمة عليه ومتاخرة عنه واعترضه اليمني بانه لو
كان النبو ما ذكره لما ذكر ان النكرة المبدلة من المعرفة لا تجيء الا موصوفة مطلقا لما كان للتقييد بقوله بين الصفات
فائدة لان النكرة لا تبدل من المعرفة الا موصوفة سواء كان بين الصفات او لم يكن وايضا بعد ذكر الزمخشري
بعد ان الكل ابدال مع ان هذه النكرة لم توصف اذ ذاك فيه اعلام ان ابا علي جوز ترك وصف النكرة المبدلة من
المعرفة اذا استفيد من المبدل ما ليس في المبدل منه كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل
وبعضهم قال انما يلزم وصف النكرة اذا ابدلت من المعرفة في بدل الكل قال اليمني وانا اقول يحتمل ان يكون
وجه النبو ان هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه هو المتبوع في حكم التنحي ولما كان ما قبله وما
بعده صفات ان لا يكون في حكم التنحي وايضا فكونه بدلا يقتضي ان يكون هو المقصود بالنسبة الى
المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون المتبوع هو المقصود دونه او نقول لو كان بدلا

والمبدل منه في حكم تقدير العامل كما ان مع عامله اجنبيا بين الصفات اليه هنا كلام النحوي وانما وقفت عليه
بعد شهر ورمضان بعد ان كنت قررت ما تقدم عند قراءة هذا المحل بالقاهرة في سنة ثمان عشرة والله الموفق
المناقشة الثانية تلحين الزمخشري في قوله لما صورت بابنية هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة فقد اذنت
ان كلها ابدال صحة ان قول القائل لما قام زيد فقد قام عمرو تركيب غير عربي وهي مناقشة مندفعة لانا لا نسلم ان
مثل ذلك لحن بناء على ما ذهب اليه ابن [illegible] من ان الفعلية الاسمية وهذا اسلم واولى منكر
سلمنا انه جزاء بها لا يقترن بالفاء لكن لا نسلم ان قوله فقد اذنت هو الجواب بل هو دليل جواب محذوف والتقدير
لما صورت هذه النكرة الواحدة بابنية هؤلاء المعارف علمت القواعد الصواب سلمنا انه الجواب مذكور لكن
لا نسلم ان قد حرف نعل على الجواب مقرونا بالفاء الجواب هو قوله اذنت وقد اسم بمعنى حسب والفاء كفاء
فقط اي لما صورت هذه النكرة الواحدة فحسب اذنت هذه الصادقة بان الكل ابدال المناقشة الثالثة
انه يلزم على اعراب هذه التوابع ابدالا تكرر البدل وهو ليس بالبدا قال ابو حيان ولا اعرف في جوازه او منعه
نصا عن احد من النحويين الا انه في كلام بعض اصحابنا ما يدل على المنع ومثل هذا لا ينقض ردا على الزمخشري وفي
كلام ابن الحاجب ما يقتضي الجواز المناقشة الرابعة ان التفاعيل جمع تفعال وتفعول وتفعيل وليس
شيء منها بعدد ودام اجزاء العروض فان اجزاءه منحصرة وليس فيها شيء من هذه الاوزان وصوابه ان يقول
اجزاؤه كلها مستفعلن وهذه مناقشة واهية فان التفاعيل عند العروضي جمع تفعيل لا باعتبار انه لفظ
المفرد يوزن به بل باعتبار انه اسم موضوع للفظ صحيح يوزن به ما يماثله في مطلق الحركات والسكنات على التفاعيل
تفعيل هو اسم لمفهوم الجزء عندهم لا لشيء يوزن بلفظ فعولن مثلا يطلق عليه جزء وتفعيل سماه بذلك
الخليل واضع هذا الفن واما العجب لمثل الشيخ ابي حيان كيف وقع في مثل هذا قال وقال في جعله بدلا وحده
بين الصفات هو ظاهر اقول انما كان بين الصفات على ما نقلناه اولا ولم يقل بين الصفات بل دخال من
على ابي بين العبارتين فرق لا يخفى عليك قال ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الاعشى ولست
بالاكثر منهم حصى اقول هذا احد بيت في النحو وانما العزة للكاثر الحصى العدد يقال نحن اكثر منهم حصى اي
عددا والعزة خلاف الذلة والعزة ايضا القوة والغلبة وبهذا المعنى فسرها الجوهري في البيت المذكور ولا
مانع من جعلها بالمعنى الاول فيه والكاثر هنا الكثير كذا في الصحاح قلت وقد يجعل اسم الفاعل من قولك
كثرتهم اذا غلبتهم في الكثرة قال او معرفة وهي متعلقة باكثر منكرا او مضعفا اقول يلزم عليه ابدال النكرة
غير الموصوفة من المعرفة وهو قد عرفت ما فيه قال او بالمذكور على انها تبين لتهلك في قولك انت منهم الفارسي
البطل اي انت من بينهم اقول يعني ان من في البيت ليست الجارة للمفضول كالتي في قولك زيد احسن من القوم

فلا يمتنع

فلا يمتنع حينئذ الجمع بينها وبين اسم التفضيل بان قال وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد رد بانه لا يدل
على الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه اقول ليس هذا الظرف متعلقا بمعنى النفي حتى يكون المعنى انها يدل
على الحدث عند من لم يقل في اخواتها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجه له وانما هما قولان احدهما ان اخوات
ليس دالة على الحدث الثاني انها دالة عليه واما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد
اذن قلت التنبيه على ان انتفاء تعليق الظرف بليس عند من لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث من باب
الاولى فهو مفهوم موافقة قال ومما لم يصح في الثالثة نحو قول المكي في قراءة ابن ابي عبلة فانه اثم قلبه بالنصب
ان قلبه تمييز والصواب انه شبه بالمفعول به اقول ويكون اثم على هذا صفة مشبهة بما جاء على صفة فاعل
كقولهم صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دار واعتراض المصنف انما يأتي على قول البصريين ومن وافقهم
واما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فيحمل كلام المكي على قصد التخريج على مذهبهم قال وقول
الخليل والاخفش والمازني في اياي واياك واياه ان ايا ضمير اضيف لضمير مخالف للقضية بالجملة الذي لا يكون الا
للنكرات وهو الاضافة اقول الظاهر ان هؤلاء لم يقولوا ذلك الا بما لا يهولهم من هذه القاعدة وكيف يظن بامثال
هؤلاء الائمة الاكابر مثل هذا الوهم ولعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا
يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من جهتين مختلفتين فهذا يحتمل ان يكون مذهبا لهم وان كان محل نظر
قال نعم يصح ان يقال انه حضر لا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه اقول كيف يجعل الكلمتين
معا مبتدأ مع ان تعريف المبتدأ والخبر صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسندا اليه
او صفة معتمدة على نفي او استفهام رافعة لظاهر او ضمير منفصل وليس المجموع الا اسما مجردا او لا صفة معتمدة
الى اخره قال واما الا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع اقول يعني ان حركة التابع
فيها اعرابية محمولة على لفظ الاول مع ان حركة المنادى شبهت بحركة المعرب من حيث العروض لجعلت حركة
التابع وان كانت معربا لكمال المماثلة لها في الصورة وقد وقفت صحة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين
التبريزي على استشكال لذلك بان حركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه للرفع ضرورة ان
المتبوع وهو المنادى مفعول به فانما يتسلط عليه عامل النصب هو اشكال متجه وقد مر في حرف النون
قال ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول اقول انما يتم هذا الاشكال ان لو كان
هذا امرا لا بد من اعتباره في البدلية ونحن نراه يتخلف كما اسلفناه في مثل قولك قطعت حسنها واكلت
الارغفة جزءا منها قال وقد يجاب بانه يدل على الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما و
لكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود اقول هذا لا يصلح ان يكون جوابا لانهم قالوا المرتفع بدل من محل الاسم لا

ولم يقولوا ابدل مجموع لا واسمها وعلى تقدير التسليم لانهم ارادوا ذلك يجوزوا من حيث اطلاق الجزء وارادة
الكل فما هذا البدل من الاقسام المذكورة في باب البدل وقد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح
التسهيل على اعراب هذه الكلمة الشريفة بكلام حسن اخترت ايراده هنا بجملته وان كان فيه طول لاشتماله على
فوايد جمة قال اعلم ان الاسم المعظم في هذا التركيب قد جاء فيه الرفع وهو الكثير ولم يات في القران العزيز غيره وقد ينصب
اما اذا رفع فالاقوال للناس فيه مبنية على اختلاف اعرابه خمسة منها قولان معتبران وثلاثة اقوال لا يعول على شيء
منها فاما القولان المعتبران فان يكون على البدلية وان يكون على الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري
على السنة المعربين وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل ان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع
نحو لا اله الا الله وهذا الكلام منه يدل على ان رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية وحينئذ يتعين كونه على البدلية
ثم الاقرب ان يكون البدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر وقد قيل بانه بدل من اسم لا باعتبار عمل الابتدا فيه
باعتبار محل الاسم قبل دخول لا وانما كان القول بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال من الاقرب اولى
من الابدال من الابعد ولانه لا داعي الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان
من الضمير المستكن في الخبر كان البدل فيه نظير البدل في نحو ما قام احد الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار
اللفظ وان كان من اسم لا كان البدل فيه نظير البدل في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار
المحل وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرناه في نحو ما قام احد الا زيد من جهتين احدهما انه بدل بعض و
ليس ثم ضمير يعود على المبدل منه الثانية ان بينهما مخالفة فان البدل موجب والمبدل منه منفي وقد اجيب عن
الاول بان الا وما بعدها تمام الكلام الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان تناوله الاول فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج
له الى رابط بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب
يمنع البدلية لان مذهب البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد قال ابن الضايع اعلم ان البدل
في الاستثناء انما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه فان قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل وهو الذي
يقع في موضع احد فليس زيد وحده بدلا من احد فان الا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان
للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل في الاستثناء اشبه ببدل الشيء من الشيء منه ببدل
البعض من الكل وقال في موضع اخر لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي
تبينت في غير الاستثناء لكان وجها وهو الحق انتهى واما نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه ان زيدا بدل
من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد الا
زيد اذ المعنى واحد وهذا لا يمكن فيه الاحلال بان تقول الا زيد انتهى وهو جواب حسن ثم الكلام ناظر الجيش قلت

وعلى قول

وعلى قول الشلوبين تكون كلمة لا على معنى لا يستحق العبادة احد الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل منه
بان تقول لا يستحق العبادة الا الله او يكون المعنى لا في الوجود اله الا الله فيمكن الاحلال ايضا اعاد الكلام الى نقل ما بقي
من عبارة ناظر الجيش قال ولابن عصفور في هذه المسئلة كلام فانه ادعى عدم تقرير السؤال من اصله وقرر هو الكلام
في المسئلة على وجه اخر وكانه يقصد الرد على الشلوبين وقد ذكرت ذلك في باب المستثنى من هذا الكتاب ونبهت
على ان كلام ابن عصفور في المسئلة المذكورة غير ظاهر فليتامله الواقف عليه واما القول بالخبرية فقد قال به جماعة ويظهر
لي انه ارجح من القول بالبدلية وقد ضعف القول بالخبرية بثلاثة امور وهي انه يلزم من القول به ان يكون خبر لا معرفة
ولا لا تعمل في المعارف وان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه يلزم
لم يذكر ليبين به ما قصد بالمستثنى وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام لا يقال
الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه ان لا حال تركيب لا مع
معها لا عمل لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل ذلك ابن [illegible] بانها ضعفت حين
ركبت وصارت كجزء كلمة وجزء الكلمة لا تعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم والخبر لكن ابقي عملها في الاقرب
المحمول عليه وجعلت هي ومعمولها بمنزلة المبتدا والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد واذا كان كذلك لم يثبت
عمل لا في المعرفة واما الثاني فلانا نسلم ان اسم لا هو المستثنى منه وذلك لان الاسم الاعظم اذا كان خبرا
كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه مذكورا نعم الاستثناء فيه انما هو من شيء مقدر لصحة
المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد الا قائم ان قائم خبر عن زيد ولا اشكال ان زيدا
فاعل في قولنا ما قام الا زيد مع انه المستثنى مقدر له المعنى التقدير ما قام احد الا زيد فعلى هذا لا منافاة بين
كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذ جعله خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ و
جعله مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث فهو ان يقال قولكم ان الخاص لا يكون خبرا عن العام
مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر بخاص عن عام لان العموم منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر
المذكور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ العام واما الاقوال الثلاثة الاخر فاحدها ان الا ليست اداة الاستثناء
وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني
عن بعضهم والتقدير على هذا لا اله غير الله في الوجود وقد وقفت على كلام لبعض العلماء في تقرير ذلك مع جودته
قد اطال فيه وخرج كلام غير النحاة بكلام النحاة وذكر مباحث مدخولة فاضربت عن ذكره ولا شك بان القول بان
الا في هذا التركيب بمعنى غير ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة النحوية وانما يمتنع من حيث المعنى وذلك ان المقصود
من هذا الكلام امران نفي الالهية عن غير الله تعالى واثبات الالهية له سبحانه وتعالى وهذا انما يتم اذا كانت

الا نفي فيه للاستثناء لانه لا تستفيد النفي والاثبات بالمنطوق الا اذا كانت الا بمعنى غير فلا يفيد الكلام بمنطوقه الا
نفي الالهية عن غير الله تعالى واما اثبات الالهية لله سبحانه وتعالى فلا يفيد التركيب المذكور حينئذ فكان قبل
يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا اي ولا له المفهوم من ولا له المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم لقب فلا عبرة
به انه لم يقل به الا الدقاق وان كان مفهوم صفة فقد عرف في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته فقد تبين ضعف
هذا القول لا محالة والقول الثاني ونسب الى الامام الزمخشري ان لا مع اسمه في موضع الخبر والا الله في موضع
المبتدا وقد قرر ذلك بتقرير للنظر فيه مجال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا وهي لا
يبنى معها الا المبتدا ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد جوزه كما سياتي
والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع بالاله كما رفع الاسم بالصفة في قولنا اقائم الزيدان فيكون المرفوع
قد اغنى عن الخبر وقد قرر ذلك بان الاله بمعنى المالوه من اله اي عبد فيكون الاسم المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم
مقام الفاعل واستغنى به عن الخبر كما في قولنا امضروب العمران وضعف هذا القول غير خفي لان الاله ليس وصفا
فلا يستوجب عملا ثم لو كان الاله عاملا الرفع فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه لانه معمول اذ ذاك وقد اجاب بعض الفضلاء عن
هذا بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين من ذلك وعليه يحمل لا غالب اليوم لكم من الناس ولا تثريب عليكم اليوم وفي هذا الجواب
نظر لان الذي يجيز حذف التنوين في مثل ذلك يجيز اثباته ايضا ولا نعلم ان احدا اجاز التنوين في لا اله الا الله هذا اخر
الكلام على توجيه الرفع واما النصب فقد ذكروا له توجيهين احدهما ان يكون على الاستثناء من الضمير المستكن
في الخبر المقدر والثاني ان يكون الا الله صفة لاسم لا الا انه صفة وهو لا يكون الا ان كانت الا بمعنى غير وقد عرفت
ان الامر اذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقه على اثبات الالهية لله تعالى والمقصود الاعظم هو اثبات
الالهية لله تعالى بعد نفي الالهية عن غيره وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه اعني كون الا الله صفة لاسم لا واما التوجيه
الاول فقالوا فيه لم يترجح البدل وكان حقه ان يكون راجحا لان الكلام غير موجب والمقتضي لعدم ارجحية البدل هنا
ان الترجيح في نحو ما قام القوم الا زيد انما كان لحصول المشاكلة حتى لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا نحو ما
مررت باحد الا زيد الحسن ثم قالوا اذا لم تحصل مشاكلة في الاتباع كان النصب على الاستثناء اولى قالوا وفي هذا
التركيب ترجح في القياس لكن السماع في الرفع اكثر ونقل عن الابدي انك اذا قلت لا رجل في الدار الا عمرو وكان
نصب عمرو على الاستثناء احسن من رفعه على البدل هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز
بل ولا البدل ايضا وتقرير ذلك ان يقال ان الا في الكلام التام الموجب نحو قام القوم الا زيدا مخصصة للاستثناء
فهي تخرج ما بعدها مما افاده الكلام الذي قبلها وذلك لان هذا الكلام انما قصد به الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان
زيدا منهم ولم يكن شاركهم فيما اسند اليهم فوجب اخراجه وكذا الحكم في الا في الكلام غير الموجب الذي هو تام ايضا

نحو ما قام

نحو ما قام القوم الا زيد اعني ان المقصود منها ذلك ومن ثم كان نحو هذا التركيب يفيد الحصر مع انها للاستثناء
ايضا لان المذكور بعد الا لابد ان يكون مخرجا فيتعين تقدير شيء قبل الا ليصح الاخراج منه لكن انما احتج
الى هذا التقدير ليصح المعنى فتبين من هذا الذي قلناه ان المقصود في الكلام الذي ليس بتام انما هو اثبات
الحكم المنفي قبل الا لما بعدها وان الاستثناء ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد الا
في نحو ما قام الا زيد معمول العامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود من هذا التركيب الشريف امران وهما نفي
الالهية عن كل شيء واثباتها لله تعالى كما تقدم والا لو كانت للاستثناء لمحض الاستثناء لم يتم هذا المطلوب
سواء انصبنا ام ابدلنا وذلك لانه لا ينصب ولا يبدل الا اذا كان الكلام الذي قبل الا تاما ولا يكون تاما
الا اذا قدر خبر محذوف وحينئذ ليس لنا حكم بالنفي على ما بعد الا في الكلام الموجب والاثبات على ما في غير الموجب
مجمعا عليه ان لا نقول بذلك للمفهوم بان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات ومن ليس من مذهبه
ذلك يقول ان ما بعد الا في هذا التركيب مسوق لقصد اثبات ما نفي قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك الا ان يكون
ما قبلها غير تام ولا يكون غير تام الا ان يقدر له خبر محذوف واذا لم يقدر خبر قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر
وهذا الذي تركن اليه النفس وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر للا هنا كلام
ناظر الجيش رحمه الله لا يخلو بعضه من نظر فتامله **قال** ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من
رجل ان ما مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل ثم قال والصواب انها في المثال شرطية حذف جوابها اي فهو
كذلك والصفة الجملتان معا **اقول** لا يخفى ان اللفظ على راي الفارسي لا يحمل على ظاهره من غير حذف اذ لا
معنى لقولك مررت برجل مشيئتك فلا بد من تقدير اي مثل مشيئتك اي برجل مماثل مشيئتك يعني انه على
وفقها او تقديره برجل ذي مشيئتك اي صاحبها على حذف مضاف ايضا او بتاويل المصدر باسم المفعول
من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير اي برجل مشيئتك والمعنى برجل هو الذي تشاؤه وتريده ومن شرطيته يحتاج
الى تقدير الجواب فكل من القولين لا بد فيه من تقدير فلم يرجح تقديره على تقديرهم بل ما الذي اقتضى كون قولهم
صوابا وقوله هو غير صواب **قال** وقول ابن الشجري في قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا
الله ان ان وصلتها بدل من سواء وبدل الصفة صفة والحرف المصدري سواء كان ان او انّ او غيرهما فافاد
هنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال وان وان وصلتهما محكوم لهما بحكم الضمير واجاد ايضا في نحو قوله
ذلك من حيث يكون الفعل مسندا الى معرفة كالضمير في الاية فلو كان مسندا الى نكرة كقوله لا يعجبني
ان يكذب احد لم يكن المصدر المقدر معرفة **قال** وكان حقه اذ اطلق في تركيبك وقال الجملة صفة ان يقطع
بان ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه **اقول** الذي ينبغي ان يعلل به ان معمول الجزاء لا يتقدم على اداة

وصلته في ذلك معرفة **اقول** قوله
والحرف المصدري يعم كل حرف مصدري
صح صح

الشرط وهنا قد جعل كلبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط
وهو باطل واما ما ذكره المصنف فان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم تحقق معناه ولا وجه قوله على بطلان
القول بشرطيته ما **النوع الثالث قال** منع الصرف اشتراط لتعريف العلمية وشبهه كما في اجمع
اقول يعني ان تعريف اجمع ليس بتعريف العلمية وانما هو شابه وتقريره ان اجمع ونحوه معتبر فيه
تعريف الاضافة فاذا قلت قرأت الكتاب اجمع فاصله عند هذا القائل اجمعه اي جميعه ثم حذف المضاف
اليه واعتبر عند حذفه التعريف الاضافي وعند ذلك صار في الصورة معرفا بغير معرف لفظي فاشبه العلم
في ذلك فاجري تعريف الاضافة عند حذف المضاف اليه مجرى العلمية في الاعتبار في منع الصرف وابن ابي
رحمه الله يجوز في مثل اجمع ان يكون تعريفه بالعلمية اي يكون علما جنسيا باعتبار معناه الكلي كباب
اسامة وعلى هذا فالمشترط لمنع الصرف تعريف العلمية التي تكون لاعلام واجمع مندرج فيه وجوز وجها
اخر وهو ان يكون اجمع ممنوعا من الصرف للوصف ووزن الفعل وجمع للعدل والوصف فلا يحتاج له عدها
يشبه تعريف العلمية في موانع الصرف **قال** ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن ابي عبلة
ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب التخاصم انه صفة لاسم الاشارة **اقول** وقع ذلك في الكشاف وقال في المفصل
والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسما او صفة والتصاقه باسم الجنس مما هو مستبد به عن سائر الاسماء وذلك
قولك ابصر ذلك الرجل واولئك القوم ويا ايها الرجل ويا هذا الرجل انتهى ثم المشهور ان اسم الاشارة لا توصف
الا بذي اللام او بالموصول نحو مررت بهذا الرجل وهذا الذي قام لانه مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها
اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم اخر مثله لانه لا يرفع الابهام
فلم يتوسل من المعارف ما يصح ان يكون صفة له الا الموصول وذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف
بالمضاف اليه الا انه يتكلف ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب
التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه و
حمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي قام بمعنى القائم وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو
لام وان كانت زائدة وفي كلام الزمخشري نظر اخر اهمله المصنف وهو الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر
وذلك غير جائز نبه عليه النحويون **قال** ولم يجروا على النعت لان نعت اسم الاشارة لا يكون الا طبقه في اللفظ
اقول قال المصنف في حواشيه على التسهيل ذكر لنعت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون ذا ال
الثاني ان يكون جنسا لا وصفا وهذا اغلب لا لازم الثالث كونه مفردا ويا ذا الضامر العنس مشكل واجيب
بان الضامر العنس موصولة وهو في حكم المفرد وبانه صفة محذوف الرابع الاتصال فلا يقال مررت بهذا في

الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم الخامس انه لا يقطع السادس ان لا يخالف متبوعه في افراد
وغيره فلا يجوز بهذين الرجل والمرأة **النوع الرابع قال** اشتراط الابهام في نصب الالفاظ كظروف
المكان **اقول** فلا يقبل النصب بتقدير في الا اذا كانت مبهمة كما ذكرنا واما ظروف الزمان فان جميعها يقبل ذلك
ما كان مبهما وما كان موقتا فالاول كحين وزمان والثاني كيوم وليلة ووجه التفريق ان الفعل انما نصب جميع
انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة من مدلوله فظهر النصب في مدلوله وغيره واما المكان فلما
لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لابد له من مكان نصب من المكان
ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل وهو احد الازمنة الثلاثة ونعني بالمشابه للزمان من الامكنة ما كان منها
غير محصور كالجهات الست وما كان منها محدودا كالفرسخ والميل ووجه المشابهة التبدل والتغير في هذين
النوعين من المكان كما في الازمنة الثلاثة قال الرضي والاولى قول ابن الحاجب لما كان ظرف الزمان المعين مدلول
الفعل الذي يتعدى اليه الفعل في الطرفين بلا اشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على
المعين لكن من الازمنة الثلاثة على المعنى الموقت المراد به ههنا المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة والشهر و
السنة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلطا او سهوا وذلك لان الفعل لا يدل
على المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة العقل على المكان
عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على المكان المبهم بالتفسير الذي فسره وهو ما
يثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه على ما هو مقرر في كلامه **قال** وقول ابن الطراوة في قوله كما عسل الطريق
الثعلب **اقول** هذا مجرد نحيته وتمامه لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم
انشاده والكلام عليه في ديباجة الكتاب **قال** وقول جماعة في دخلت الدار والمسجد والسوق ان هذه منصوبات
ظروف **اقول** هؤلاء الجماعة هم الاكثرون ومنهم امام الصناعة سيبويه يرون ان دخل لازم وان ما بعده من
الامكنة المعينة منصوب على الظرفية لكثرة دورها دورا في كلامهم فهو مستثنى من قولهم انما ينتصب من الظروف
المكانية ما كان مبهما ومما يدل على ان هذا الفعل لازم ان مصدره الدخول والفعول في الاغلب للازم وايضا
استعماله مع في نحو دخلت في البلد يرجح انتصاب ما بعده على الظرفية وايضا انه لا استعمل في غير الامكنة فلا
بد من لفظة في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان فنعلم انه حذفت كلمة في في الامكنة لكثرة الاستعمال
وقال الجرمي هو متعد بنفسه بناء على انه لا يعقل الا متعلقا بما بعده مفعولا به وهو ممنوع وقال ابن مالك
هو لازم ولكنه اجري مجرى المتعدي فما بعده مفعول به على طريق التوسع قال ولو انتصب البيت في دخلت
البيت على الظرفية لم يختص بدخلت لكن اختص به ان يمتنع سكنت البيت ولجاز نمت البيت لان كل

ظرف مكان انتصب بعامل ظاهر انتصب بعامل مقدر ويكون بحر فلك قد سلف ما يدفعه فانهم جعلوا علة
تقدير في كثرة استعمال دخلت فيختص به ولا يجوز في البيت **قال** والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار
توسعا **اقول** هذا هو مذهب ابن مالك في دخلت البيت كما عرفت ولا يخفى على ان التخريج على ذلك ليس باولى من
تخريجهم فان ما يريع في شئ من هذه المنصوبات انه ظرف مكان يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من
المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخريج على اسقاط الجار توسعا ليس بخيس في الذي اقتضى
كون هذا صوابا دون قولهم **قال** وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال له حاجب في كل امر يشينه **اقول** هذا
صدر بيت له وان ابن ابي حفصة ويعرف بابن ابي السمط وكثيرا ما ينشده علماء البيان والنحو وليس له عن
طالب العرف حاجب يشينه يعيبه من الشين هو العيب والعرف بضم العين المهملة المعروف وهو الاحسان
ينشدون هذا البيت على انه مثال لورود التنكير للتعظيم يعني ان المسند اليه اعظم من ان يعرف ويعين و
للتحقير يعني انحطاط شأنه الى حد لا يمكن ان يعرف اي له حاجب عظيم وليس له حاجب حقير قال بعض المتأخرين
ويجوز ان يقال نفي الحاجب الحقير يفيد عموم النكرة في سياق النفي ويجاب بان جعل النفي للتحقير لينتفي غيره من باب
الاولى انسب واستعمل الشاعر في مع حاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي يشين يمكن المانع منه تمكن
المظروف من الظرف فجعل الحاجب كائنا في ذلك الامر الذي يشين واستعمل مع حاجب الثاني عن لانه لا يقال
في طالب العرف حاجب بل يقال في الذي يشين يحجبه ويحجبه عنه كذا في شرح التلخيص لابن السبكي **قال**
وقول بدر الدين ابن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من الاستعمال كقوله تعالى في الاية والظاهر
انه نصب على المدح لما قدمناه **اقول** هذا المصراع صدر بيت عجزه غير زميل ولا نكس وكل والبيت في الحماسة
منسوب لامرأة من بني الحارث لم ار فيها النصب في فارسا وانما رايته فيها مرفوعا ولعل النصب رواية وجعله
المصنف على المدح وعلل ذلك بما قدمه من ان المنصوب في باب الاشتغال شرطه ان يكون مختصا ليصح رفعه
بالابتداء وتقرير ذلك في البيت انه لا وجه للنصب فيه الا ان يكون على المدح والاشتغال والثاني باطل لما قدمه
فتعين الاول والمغادرة الترك والملحم اطعمه للسباع والزميل بضم الزاء وفتح الميم المشددة بعدها مثناة
تحتية ساكنة فلام الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذي لا خير فيه شبه بالنكس من
السهام وهو الذي انكسر فوقه والوكل بفتح الواو والكاف العاجز **قال** وما في البيت زايدة ولهذا امكن
ان يدعى انه من الاشتغال **اقول** يعني انها اذا كانت زايدة كانت منبهة على وصف لا تقول المحل كما في قولهم لامر ما
جدع قصير انفه وحينئذ يكون فارسا قد تخصص بالوصف الذي نبهت عليه ما الزايدة فيصح نصبه على شريطة
التفسير لكونه مختصا يمكن رفعه بالابتداء وحينئذ عرف المصنف بذلك فلم كان الظاهر النصب على المدح

مع انكلا

مع ان كلا الوجهين هذا والاشتغال فيه اضمار الناصب وقد يجاب بان المقام يقتضي المدح لانه بصدد الرثا
وهو مقام تعديد المحاسن وذكر الصفات المحمودة وهذا بخلاف الاشتغال **النوع الخامس قال**
ومجرور لبي سعدي ومنه في **اقول** اما لبيك فاصله البك لبابين اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك على ارجح
عريكا كالمقيم في موضع من قولهم الب بالمكان اي اقام به والتثنية للتكثير نحو فارجع البصر كرتين والمعنى البابا
كثيرا الباب بعد الباب فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه كل ذلك ليتفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون
من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد كذا قال الرضي واما سعديك فمعناه اسعادا بعد اسعاد
اي اعانة بعد اعانة وفي شرح الكافية للمصنف ولذا معناه سعدت سعادة بعد سعادة ولم اقف لغيره عليه
وعلى الاول فهو محذوف الزوائد واما حنانيك فمعناه تحننا بعد تحنن قال طرفة ابا منذر افنيت فاستبق بعضنا
حنانيك بعض الشر اهون من بعض **قال** كما شذت اضافتها الى الظاهر في قوله فلبي فلبي يدي مسور **اقول** هذا عجز بيت
صدره دعوت لما نابني مسورا نابني يقال نابه امر وانتابه اي اصابه والنائبة المصيبة واحدة نوائب الدهر ومسور
بكسر اسم رجل كانه نقل من المسور وهو متكأ من ادم وهذا البيت مما استدل به سيبويه ورد به على يونس وذلك
لان لبيك عند سيبويه مثنى وعند يونس مفرد كلدى قلبت الفه ياء لما اضيف الى الضمير كالف لدى فقيل في الرد
لو كان كلدى لم تقلب الفه ياء عند الاضافة الى الظاهر كما في البيت وقال يونس على معتقده البيت يجوز ان يقال
اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على الفه ووقف على الفه بالياء **قال** وقول اعامة في قوله هذا عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب **اقول** هدبة بضم الهاء وسكون الدال المهملة وبالموحدة قبل هاء التانيث
ابن الخشرم الشاعر بخاء وشين معجمتين وقد تقدم انشاده هذا البيت فقد مر انه يجوز ان يكون تاء
امسيت بالضم للمتكلم وان الطيبي ضبطه في شرح الكشاف في تفسير سورة الرعد بالفتح **قال** واما قوله وقد
جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل فتوجيه بدل اشتمال من تاء جعلت لا فاعل يثقلني
اقول انهض اقوم ومصدره النهض كما في البيت والنهوض ايضا والثمل بفتح المثلثة وكسر الميم النشوان الذي
اخذ منه الشراب وفي القاموس الثمل محركة السكر كفرح فهو ثمل فان قلت قد جاء خبر جعل جملة فعلية مصدرة
باذا كقول ابن عباس رضي الله عنه فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا وكقول الشاعر وقد جعلت
اذا ما حاجة حتى نزلت بجانبه اركلها لوما باقوام لا ادنو لها استشفع لها فلم لم يخرج المصنف البيت الذي انشده
على ذلك قلت لانه قليل وقد وجدنا عنه مندوحة فكان تخريجه على ما ذكره هو الوجه على ان بعضهم انشد البيت
المذكور في السؤال شاهدا على مجيء خبر جعل جملة فعلية مصدرة باذا وتخريجه على غير ذلك يمكن فتأمله **قال** ومن

الوهم في الثاني قوله في البقا فان شانك مع الابتزاء يجوز كون هو توكيدا وقد مضى اقول مضى في شرح
حال الضمير المسمى فصلا وعمادا ومن هناك قول المصنف معتذرا لعنه وقد يرد انه توكيد لضمير مستتر في شانك
واذا كان كذلك فلا معنى للقطع بتوهيمه قال وقول النحويين في اسكن انت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير
المستتر اقول يعني ومن الوهم في الثاني قول النحويين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط
الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترطوا احد في العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه ان يكون المعطوف
اسما ظاهرا قال وجوز في قوله نطوف نطوف ثم ياوي ذوو الاموال منا والعديم الى حفر اسافلهن
جوف واعلاهن صفاح مقيم كون ذووا فاعلا بفعل عينيه محذوف اي ياوي ذوو الاموال وكونه وما بعده
توكيدا على حد ضرب زيد الظهر والبطن اقول المراد بالحفر القبور وبالجوف الواسعة واحدها اجوف والصفاح
بضم الصاد المهملة وتشديد الفا العريض من الحجر وياوي رويَ في البيت بالنون فيمتنع كون الظاهر بعده فاعلا به
فاحتيج الى التاويل وقد اجازوا في نحو ضرب زيد الظهر والبطن التاكيد كما ذكره واجازوا فيه ايضا البدل و
هو بدل البعض من الكل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما
على البدل وعلى التاكيد فان قلت فلم لم يجوز في البيت البدلية وقد نصوا على ان البدل اذا كان مفيدا
للاحاطة جاز كونه بدلا من ضمير الحاضر كما في نحو قمنا اولنا واخرنا قلت كانهم منعوا من ذلك لاجل اشتراطهم في
البدل صحة حلوله محل المبدل منه وقد علمت انه لا يمتنع ان يقال اكلت الرغيف جزء منها ولا سكنت الدار
بيت منها على ان يكون كل منهما بدل البعض مع ان الثاني لا يحل محل الاول اذ لا يقال اكلت جزء من الرغيف ولا
سكنت بيت من الدار فالقاعدة منظور فيها النوع السادس قال جر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله
اقول القول قد يحكى بالمفرد والمراد به مجرد اللفظ وهي مسئلة خلاف تعرض اليها الزمخشري في الكشاف
في الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم قيل هو خبر مبتدا محذوف او منادى
والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى قلت اطلق عليه الفاعل على مذهبه في ان مفعول
ما لم يسم فاعله يجلى ما يصدق عليه الفاعل اذ هو عنده عبارة عما اسند الفعل اليه وقدم عليه والحامل
له على ترجيح هذا الاعراب على كونه خبرا او منادى سلامته من الحذف فاذا تقرر هذا فلك ان تقول حاكيا للمفرد
المراد به مجرد اللفظ قولي ابراهيم خير دعا المصنف على القول المختار قال وعلى هذا فقوله تعالى ومن
يكتمها فانه اثم قلبه اذا قدر ضميرا للشان لزم كون اثم خبرا مقدما وقلبه مبتدا مؤخرا واذا قدر راجعا
الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون اثم الخبر وقلبه فاعل به اقول التفريع مبني على صحة كل من الوجهين والا فلو كان
احدهما باطلا كان الشروع في التفريع عبثا وحينئذ يشكل عليه ما قدمه من انه اذا امكن في الضمير ان يكون لغير

الشان

الشان لم يحمل على كونه للشان لمخالفته للقياس من غير تقال لمخالفته للقياس تقتضي ضعف الحمل عليه فعند
امكان غيره لا امتناع الحمل عليه فقد يكون قصد المصنف ذكر ما يحتمله اللفظ من الوجوه مع قطع النظر عن
رجحان محتمل وضعف آخر لارادة التدريب لكن الكلام في التنزيل الشريف قال ومن الوهم قول الكسائي
وابي حاتم في نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقد مر البحث في ذلك اقول مر في حرف اللام
وحكينا هنا ان ابا الحسن اجاز ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه هذه الاية وقال المعنى ليرضنكم وان ابا علي قال
وهذا عندي اولى من ان يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوف وان ابا الحسن انشد شاهدا على ذلك
قول الشاعر اذا قال قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا وان الجماعة يابون هذا بناء على ان القسم
انما يجاب بالجملة ويقدرون في الاية ليكونن كذا ليرضوكم وفي البيت ليشربن لتغني عني قال وقول بدر الدين
ابن مالك في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك
عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء والتقدير
الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولا اقول مضى في حرف الهمزة ان الذي ينبغي ان يقدر ذهبت نفسك عليهم
حسرات بالجمع ليوافق المقدر المنطوق الدال عليه ولان الجمع ذكر للمعنى فاذا قدر المفرد فات المعنى المراد كما
بيناه هناك ولا شك ان التقدير الثاني باطل ان كان معتقد ابن مالك ان من شرطية لا موصولة والا فقد يكون
اراد الموصول واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به في المعنى وذلك لان المبتدا الموصول بجملة
فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط وصلته لجملة الشرط وخبره لجملة الجزاء في المعنى اذ قولك الذي ياتيني
اكرمه في معنى من ياتني اكرمه فان قلت غايته انه اطلاق مجازي ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهي
عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب شرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة النوع
السابع قال مستدلين بمجاز ذلك بقول الزبا ما للجمال مشيها وئيدا فيمن رفع مشيها اقول
وجه استدلالهم بذلك ان مشيها اما ان يكون مرفوعا بالاصالة او بالتبعية ولا سبيل الى الثاني اذ لا يمكن ان
يفرض فيه غير البدل من الضمير المستكن في الظرف ويصد عنه ما ذكره المصنف من ان المبدل من ضمير اسم
الاستفهام يجب اقترانه بالهمزة كالبدل من نفس اسم الاستفهام واما الاول فهو كونه بالاصالة فلا وجه
له الا ان يكون مبتدا او فاعلا لا سبيل الى الاول اذ لا خبر له من حيث المعنى الا وئيدا وهو منصوب فامتنع كونه
خبرا للمبتدا وتعين ان يكون مرفوعا على انه فاعل وئيدا الذي هو حال من الجمال اي اي شيء ثبت للجمال في حال
كونها وئيدا مشيها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره في المتن من تقدير الخبر يكون او يوجد والزبا بالمد ملكة
الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف وقصتها مع قصير مشهورة ولما قدم عليها في آخر سفر اتاها على طريق

الغوير بالرجال القاتلة وكان قصير جعلها في جوالق وحملها على الجمال موهما انها تجارة او هدية تقدم بها مليها على
عادته معها قبل ذلك فقالت الزباء ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن ام حديدا أم صرفانا باردا شديدا أم
الرجال جثما قعودا الوئيد الرزانة والتأني كذا في القاموس وفي الصحاح مشى مشيا وئيدا اي على تؤدة والجندل
الحجارة والصرفان بفتحات ضرب من التمر قال ابو عبيدة لم يكن يهدى للزباء شيء كان احب اليها من التمر الصرفان
وانشد ولما أتتها العير قالت أبارد من التمر ام هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جاثم
وهو الذي يلبد بالارض والقعود جمع قاعد **قال** ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على
طول الصدود يدوم ان وصال مبتدأ والصواب انه فاعل على يدوم محذوفا مفسرا بالمذكور **اقول** يعني بيت
الكتاب قول المرار صددت فاطولت الصدود وقلما :: وصال على طول الصدود يدوم وانما وهم المصنف القائل
بان الوصال مبتدأ لان قل المكفوفة بما لا يدخل الا على جملة فعلية كما في قول الشاعر قلما يبرح اللبيب الى ما يورث
المجد داعيا او مجيبا صرح بذلك في حرف الميم في الكلام على ما الزائدة وكان ينبغي ذكر ذلك بما البيت عليه ما ذكره
من الوهم على ان للقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصال مبتدأ بنى على ان ما في البيت مصدرية
لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل **قال** وقول
[illegible] انك يوم زيد ملقاه انه يجوز بالرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه **اقول** وهو صواب عند غير سيبويه
فليس تخطئته هذا القائل اسنادا الى قول سيبويه باولى من تصويب كلامه اسنادا الى قول غير سيبويه من النحاة
ولا انصاف حسن وقد ضعف احد الوجهين الثابتين عن سيبويه فقال بان على الاخفش في قوله تعالى بالاخسرين اعمالا انه شبيه بالمفعول
به قال المصنف والصواب انه تمييز فخطأ سيبويه بغير مبال بعلو شأنه واما شيخ هذه الصناعة لما لاح
له من الدليل الدال على خلاف قوله فهل يجمل ان يقال للمصنف ما تمكنه في هذه الا بخطأ لا تنحى الى ما قاله
سيبويه فيها هذا مما لا ينبغي ان يركب والحق احق ان يتبع **قال** ثم هذا الجواب لا ثباتة لمنه قوله وكن لي شفيعا يوم لا
ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب **اقول** قد مضى في الباب الثاني في الكلام على الجملة الرابعة من
الجمل التي لها محل من الاعراب انشاد هذا البيت وذكرنا هناك انه يمكن تخريجه على حذف يكون اي يوم لا يكون
ذو شفاعة بمغن فتيلا فيكون الاضافة فيه الى الجملة الفعلية **قال** ومن الوهم ايضا قول بعضهم في قوله
تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه بعد ما جزم بان من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة
على كان وما بعدها ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها **اقول** هذا لا يلزم لان التوالي
يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فقد قالوا رب رجل واخيه مع امتناعهم من ان يقولوا رب اخيه كما عرف في
محله وقال الشاعر ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا :: او تنزلون فانا معشر نزل قال يونس اراد او انتم تنزلون

فعطف

فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا اغرب مما نحن فيه وقد ذكره المصنف في القاعدة الثانية من الباب الثامن فان
قلت لعل هذا النحوي استسهل في ذلك التركيب لانه شعر بخلاف ما نحن فيه قلت قد ذكر المصنف في امثلة
هذه القاعدة قوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون في الشرط
فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا ولكن اغتفر ذلك في الآية لان ظلت معطوف على الجواب لا جواب
اوله والذي سوغ له الاغتفار بذلك في هذه الآية يسوغ لخصمه الاغتفار في تلك الآية ولا فرق **قال** على انه
لو قدر من موصولة لم يصح قوله ايضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه حينئذ باسم
الشرط **اقول** ضمير انه يعود على بعضهم المتقدم ذكره فيكون قدر مبنيا للفاعل والمعنى على ان هذا البعض
القائل بما تقدم من ان به اذى من رأسه معطوف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله
المذكور ولا ينبغي ان يجعل ضمير انه ضمير الشان ويضبط حينئذ قدر بالبناء للفاعل او للمفعول لضعف
الحمل على ضمير الشان عند امكان غيره كما مر والجواب عما ذكره المصنف يعلم مما قدمناه آنفا من انهم يغتفرون
في التوالي ما لا يغتفرون في الاوائل **قال** ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة
من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو **اقول** ليس هذا من اوهامهم في هذه القاعدة بل انهم مصرحون بجواز
وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا وانما حاصل الرد عليهم ان يقال
ان الصواب خلاف قولهم في اصل المسألة ونصب الدليل على ذلك **قال** ومن العجب ان ابن الحاجب
اجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف قد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها **اقول** هذا اعتراض
متوجه وابن الحاجب رحمه الله عادل الى القضاء عنه بما لا يظهر فقال وكان القياس لزوم وقوع المبتدا والخبر
بعد اذا المفاجاة اذ يمتنع النصب فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو
لان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدا و
الخبر قال نجم الدين سعيد لما كان بعد اذا مبتدأ وخبر والخبر مشتغل عن المبتدا بضميره اجري هذا الكلام مجرى
غيره مما لم يقع بعد اذا المفاجاة نحو زيد ضربته فكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكأنهم قطعوا النظر عن
اذا ودعوى مجرد صورة المبتدا والخبر واقول جواز النصب انما هو من قطع النظر عن اذا او لا يخفى ان قطع
عما هو موجود دائم مرجوح فالنصب الناشئ منه يكون مرجوحا فالرفع يكون مختارا هذا كلامه قلت بل قطع
النظر عما هو موجود مراد الالغاء لما حققه عدم الالغاء فالنصب الناشئ عنه يكون باطلا فيكون الرفع واجبا
لا جائزا **قال** تنبيه اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله ولقائه اولئك هم الخاسرون
ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر ان تخالف

الجملتين في الاسمية والفعلية لا تمنع التعاطف **اقول** لكن التناسب مطلوب ولا يقع التخالف الا لنكتة تقتضيه
فقد يقال اريد في قصة الكافرين الدلالة على ثبات حسراتهم فناسب الاتيان بالاسمية واريد في قصة المؤمنين
تصوير نجاتهم مما اصابهم من السوء اشعارا بتعظيم منة الله عليهم وفضله فناسب الاتيان بالفعلية ذات
المضارع **النوع الثامن** **قال** من الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله بربك هل ضممت اليك ريا **اقول**
هذا صدر بيت عجزه قبيل الصبح او قبلت فاها وبعد هذا البيت وهل رفت اليك قرون ريا رفيف الاقحوان في
نداها والذي اعرفه في انشاد البيتين هل ضممت اليك ليلى ... وهل رفت اليك قرون ليلى ... وينسب في الشعر
للمجنون المشهور وريا اسم امرأة ورفت بالراء المهملة المفتوحة برقت وتلألأت يقال رف لونه يرف رفيفا
اي برق وتلألأ والاقحوانة بضم الهمزة والحاء المهملة واحدة الاقحوان والاقاحي بتشديد الياء وتخفيفها من البابونج
والندى بالفتح المطر والبلل قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم
لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف وقيل الاستعطاف يستفاد من اللفظ الذي
يشعر بالعطف والحنو **قال** فمن الاول قوله والذي لزام نظرة قبل التي لعلها وان شطت نواها ازورها **اقول**
تكرر انشاد هذا البيت في الباب الثاني وفي الكلام على جملة الاعتراض وسبق الكلام عليه **قال** وقوله جائرا
بذرق هل رايت الذئب قط **اقول** وهذا ايضا تقدم انشاده وذكره في الباب الاول في حرف اللام في الكلام على
لا ومن الكلام على معناه **قال** وقوله فانما انت اخ لا نعدمه **اقول** هذا لم يتقدم انشاده في غير هذا الموضع وجملة
لا نعدمه انشائية لانها دعاء وليس المراد بها وصف الاخ بانه غير معدوم **قال** وقول ابي الدرداء رضي الله عنه
وجدت الناس اخبر تقله اي صادفت الناس مقولا فيهم ذلك **اقول** في الصحاح خبرت الشيء اخبره خبرا بالضم
وخبرة بالكسر بلوته واختبرته وتقليه تقلاه تبغضه والجزم فيهما على انه جواب الامر الذي وقع موقع ثاني مفعولي
وجدت بتقدير القول اي وجدت الناس مقولا في حقهم هذا او مفعول اخبر محذوف اي اخبرهم تقلهم والهاء في
تقله هاء السكت او ضمير افرد نظرا الى لفظ الناس او كل واحد وقال الميداني من يصل الناس يبغضه الامر
اي اخبر الناس وجدت بمعنى عرفت في المثل والهاء في تقله للسكت بعد حذف العائد واصله اخبر الناس
تقلهم ثم حذف الضمير ثم ادخلت هاء الوقف والجملة في محل نصب وجدت اي وجدت الامر كذلك وقال ابو عبيد
جاءنا الحديث عن ابي الدرداء وقال خرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر يريد انك اذا اخبرتهم قليتهم يضرب
في ذم الناس وسوء معاشرتهم **قال** وقوله وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع **اقول** قد
يتوهم ان دلي من الدلالة لاقترانه بذكريني وليس كذلك لان هذا مصدر الدلالة لا الدلال قال في القاموس ودل
المرأة ودلالها ودالولاؤها دلها على زوجها بان تريه جراءة في تغنج وتشكل كانها تخالفه وما بها خلاف

وقد دلت

وقد دلت بدل الماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد المهملة المرأة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين
يقال امرأة صناع اليدين وامرأتان صناعان ونسوة صنع كقذال وقذل **قال** وقوله ان الذين قتلتم امس
سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما **اقول** اسناد نام الى ضمير الليل مجاز والمراد نوم اهله اي لا تحسبوهم سكتوا
عنكم وتركوا الاخذ بثار سيدهم منكم جعل سكوتهم عن الاخذ بالثار نوما على سبيل الاستعارة **قال** اذ اذا
ما القوم كانوا انجية واضطرب القوم اضطراب الارشية هناك اوصيني ولا توصي بيه **اقول** الانجية جمع نجي
على صيغة فعيل وهو الذي تساره والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو الحبل الذي يجعل في الدلو يريد ان
الناس اذا سار بعضهم بعضهم واضطربت اراؤهم كاضطراب الحبال في الابار عند الاستقاء منها فهو ثابت
الرأي لا يتزلزل لسداد فكره وحسن نظره فكان جديرا لذلك بان يوصي على غيره ولا يوصي غيره عليه **قال**
ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى وانظر الى العظام كيف ننشزها ان جملة الاستفهام حال من
العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشزها وان الجملة بدل من العظام **اقول** قد تقدم مرات ان
من شرط البدل صحة حلوله محل المبدل منه والبدل هنا وهو الجملة الاستفهامية لا يصح حلولها محل المبدل منه
وهو العظام المجرور بالى لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد مر البحث في ذلك في حرف الكاف
من الباب الاول في فصل كيف **قال** واعلم ان النظر البصري يعلق فعله كالنظر القلبي قال الله تعالى فلينظر ايها
ازكى طعاما كما قال سبحانه وتعالى انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض **اقول** سياق الحكم المذكور وهو تعليق
النظر البصري مساق الحكم المقرر المعلوم الذي لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله في الباب الثاني من الكتاب
ولم اقف على تعليق النظر البصري الا من جهة الزمخشري **النوع التاسع** **قال** وقول الشاعر الكرم من ليلى
على فتبتغي به الجاه ام كنت امرأ لا اطيعها **اقول** الظن ان هذا البيت بعد قوله وبنت لليلى ارسلت بشفاعة الي
فهلا نفس ليلى شفيعها وينبغي بمعنى تطلب وهو منصوب بعد الفاء بعد جواب الاستفهام لكنه سكن الياء
قوله ما قدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول فليس بضرورة لثبوت مثله في السعة وان
كان قليلا كقراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون الياء وام في البيت محتملة للاتصال و
الانقطاع **قال** ثم ابطل ابو علي كون الظرف من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر
اقيال متعلقا باسرى لئلا يلزم العطف على مجرور رب من صفته **اقول** البيت من بحر الخفيف وهو مدرج اخر صدره
واو اليوم واول عجزه ميمه والرفد بكسر الراء العطاء وبفتحها القدح الضخم وبكسر الراء ايضا في هذا المعنى وهرقته
ارقته ابدلت هاء يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اي صبه واصله اراق يريق اراقة وانما قالوا انا
اهريقه وهم لا يقولون انا اريقه لاستثقالهم الهمزتين وقد زال ذلك بعد الابدال كذا في الصحاح واسرى جمع

اسير المعنى جماعة من الناس والاقيال ضبط بالياء المثناة التحتية والفوقية وعلى الثاني فهو جمع قيل بكسر
القاف واسكان الياء وهو العدو وعلى الاول فهو جمع قيل بفتح القاف واسكان الياء وهو ملك من ملوك
حمير دون الملك الاعظم كذا في الصحاح ونقل في القاموس فيه خلافا فقيل هو الملك مطلقا وقيل الملك
من ملوك حمير وقيل هو دون الملك الاعلى واصله قيّل كفيعل سمي به لانه يقول ما شاء فينفذ وجمعه اقيال
واقوال حكاهما يعقوب بن السكيت فاقيال على اللفظ واقوال على الاصل لانه ماخوذ من القول كما مر
وقال جماعة لهذه الكلمة اشتقاقان فمن قال اقوال فهو من القول ومن جمعه على اقيال فهو من قولهم تقيل
اياه تبعه في السنة كما سمي تبعا من تبع الذي قبله في الملك قال هؤلاء ولو كان من القول لم يجز في جمعه
الا اقوال كما لا يقال في ميت المخفف اموات ولا يقال اميات على اللفظ قال ابن الشجري ولا يلزم ذلك
لانهم قالوا جفوت من الشوب شوب ويجفو على الاصل ويجفي وشيب على اللفظ جفي وشيب ولم يطردوا
ذلك فيقولوا مغزي ومدعي فلذلك قالوا اقيال على اللفظ قيل وان لم يقولوا اميات قلت يرد هذا بانه
لا يصار الى خلاف الاصل ما وجد عنه مندوحة ولا شك ان جمع قيل المشتق من القول على اقيال رعاية
للفظ الياء خارج عن الاصل فاذا جعل اشتقاقه عند جمعه كذلك سلم التقيل لم يخرج عن الاصل فكان قول
اولئك لحاقه بالاشتقاقين هو الراجح لا محالة وقد جوز في البيت ان يكون المراد بالرفد المكسور
الراء العطاء وهو واضح اي انه حصل منه في ذلك اليوم عطاء كثير واحسان جم وقيل اريد باراقة الرفد
صب الدماء وقتل الاعداء على طريق الكناية وجوز ان يكون المراد بالقدح كما ان ذلك هو المراد اذا كان
الراء مفتوحا اي بقدح كبير لسيد كان يطعم فيه الناس صبيحته في ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه
الدفع عنا ولكن بذلك هم قتل واما قوله على ان لا يصح تعلق رب بعشر باسر فمبني على شيئين احدهما
ان مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر وقد مر انه تقدم في الباب الاول في حرف الراء في فصل رب
ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين ونسبه في البسيط الى البصريين ومر انه
خلاف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابا طاهر وخروف وابن مالك قال وهو ثابت بالنقل الصحيح في
الكلام الفصيح والثاني ان حكم المعطوف عليه حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثاني لا يتعين كونها
ما لا يغتفر في الاوائل فكلا الوجهين الذين استند اليهما قابل للمنازعة **قال** فاما قوله فيا رب يوم قد لهوت
وليلة بآنسة كانها خط تمثال **اقول** قد مر انشاد هذا البيت في الباب الاول في فصل رب فتقدم الكلام
عليه هناك **قال** واجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلي نعم وبئس **اقول** تبع المصنف في ذلك ابن
مالك حيث قال في التسهيل وقد يوصف خلافا لابن السراج والفارسي وفي حاشية التسهيل لابن هشام

المصنف

المصنف انه لا يمتنع النعت عند جمهور النحويين يريد الاعتراض بذلك على انه ذكر ذلك عن غير الفارسي وابن
السراج الاجازة وليس كذلك وهذا تعقيب يرد به على المصنف **قال** ومنه كقوله نعم الفتى المري انت اذا
هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد **اقول** تمسكا بقول الاخر وما مري على بيت لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم زند
النزيل يسلي الرفد المرفود وهو شاهد جيد **قال** وحمله الفارسي وابن السراج على البدل **اقول** بناء على ان الصفة
تخصص والقصد العموم والابهام قال الرضي وليس بشيء لان الابهام مع شيء من التخصيص لا يعين فهو كقول العبيد
ثم **قال** وقول الزمخشري وابي البقاء وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة
لقرن **اقول** يعني لان كم شيوعها في الابهام فلم توصف فهذا لم يقم دليل على منعه وماذا يمنع المصنف مثل كم من رجل
قام ولم قرينة بالصفة فانه لا نظر فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف في رتبة محل رفع صفة لكم التي هي مبتدا
اي كثير من الرجال قام وكثير من القرون اهلك قال الرضي واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة بعينها بما يكون حينئذ نكرة
والجار والمجرور صفة لها والمعنى يساعد عليه **النوع العاشر قال** ومن الوهم في الاول قول بعضهم في قول
الحطيئة ازمعت يأسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس **اقول** الازماع تصميم العزم وثباته قال الكسائي
يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه مثل اجمعته واجمعت عليه واليأس
القنوط ومبينا اسم فاعل من ابان بمعنى بان اي ظهر واتضح والنوال العطاء وقلت قديما جر العلى من قدره اوسع
من طرق محولة ولقد سعدت بكبر ده ذكرك من نيله والصحيح جواز الوصف بعد العمل وهو مذهب البصريين والفراء لا
ما نقله بعضهم وهو جواز الوصف بزيل شبهها وتضعيفه وكذلك انما يتحقق قبل العمل لا بعده ومذهب الكسائي وباقي
الكوفيين المنع وجواز الوصف مطلقا وظاهر كلام ابن عصفور في المقرب المنع مطلقا واختاره ابن مالك ففي ثلاثة اقوال
الصحيح منها القول المفصل بين وقوع الفصل قبل العمل فيمتنع وبعده فيجوز **النوع الحادي عشر قال** اجازتهم في
اخبار النواسخ ان يتصل نحو كان قائما زيد ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم **اقول** يعني جواز واخواتها حيث
لا يكون ظرفا نحو ان عندك فضلا ولا جارا ومجرورا نحو ان في الدار زيدا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا للتوسع في الظرف
ما لا يتوسع في غيره لان كل شيء من المحدثات لا بد ان يكون في زمان ومكان فصار مع كل شيء كقرينه ولم يكن اجنبيا
منه فدخل حيث لا يدخل غيره واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج
الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف **النوع الثاني عشر قال** ايجابهم لبعض معمولي الفعل وشبهه
ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية **اقول** انما كان ذلك لان الاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمني
مما يغير معنى الكلام مدخوله فجعل له التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز
ان يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير ام مغير لما سيجي بعده من

الكلام فيه نوع شي لذلك في هذه وكم الخبرية متضمنة لانشاء التكثير كما جرت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل
الانشاء قال ولهذا قدر ضمير الشأن في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء اقول مر انشاد هذا
البيت في الباب الاول في حرف العطف في الكلام على ان المكسورة المشددة ومثله قول الشاعر ان من لام في بني
بنت حسان المه واعصه في الخطوب وانما جاز حذف ضمير الشأن منصوبا على ضعفه لصيرورته بالنصب
في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه ووجهه هنا ان نواسخ الابتداء لا يدخل على كلمة المجازاة قال و
لبعضها ان يتأخر اما الذاتية كالفاعل ونائبه وشبههما اقول المراد بشبه الفاعل اسم كان الناقصة واخواتها
وبعض المتقدمين يطلق عليه الفاعل على سبيل التجوز قال او لعارض معنوي او لفظي وذلك كالمفعول
في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره اقول هذا مثال لما حصل فيه عارض
معنوي اوجب التأخير لان الغرض في هذا الباب كون عيسى مضروبا فلو تقدم عيسى فقيل عيسى ضرب موسى لتوهم انه ضارب
بالطريق التي ذكرها المصنف وذلك عكس المعنى المراد ومن ثم لا يجب التأخير عند وجود القرينة المعينة للمقصود
نحو اكل موسى الكمثرى فلو قلت الكمثرى اكل موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة الدافعة له اذ لا يشك في ان موسى
آكل والكمثرى ماكول سواء قدمت او اخرت وسيجيء في الجهة الثامنة ان ابن الحاج ذكر في نحو ضرب موسى عيسى
ان كلام الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين وان الالباس واقع
في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات وسيأتي فيه كلام قال وكالمفعول الذي هو اي الموصول في نحو
سل ايهم جاءني تقصد الفرق بينها وبين اي الشرطية والاستفهامية اقول هذا مثال لما حصل فيه عارض
لفظي اوجب التأخير اذ لو قدمت في ذلك لم يحصل خلل في المعنى المراد ولكن يفوت الغرض اللفظي الذي
ذكره من قصد الفرق بين اي الموصولة وبين اي الشرطية والاستفهامية ووجوب تأخير المفعول في ذلك
مذهب سكت فيه على ما ذكره في التسهيل وقال في الموصول الذي هو اي ولا يلزم استقبال عامله والتقديم خلافا
للكوفيين قال ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في نحو اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل يهد اقول هذه الآية
سورة الم السجدة وهي اولم يهد لهم كم اهلكنا من قبلهم من القرون وقد مر كلام ابن عصفور هذا والرد عليه في
فصل كم من حرف الكاف من الباب الاول قال والصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله تعالى اي اولم
يبين لهم الله تعالى او الى الهدى اقول ذكر هذين الاحتمالين في فصل كم وجوز هناك وجها آخر وهو ان يكون الفاعل
ضمير العلم قال وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة اقول ذكر قول الزمخشري هذا في فصل
كم غير منسوب الى احد فقال وانما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه وتعالى او ضمير العلم او الهدى المدلول عليه بالفعل
او جملة كم اهلكنا على القول بان الفاعل يكون جملة اما مطلقا او بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل

قلبي نحو ظهر لي اقام زيد هذا الضمير في فصل كم ولم اقف على كلام الزمخشري في سورة الم السجدة لعدم حضوره الآن
عندي ووقفت له في سورة طه عند ذكر قوله تعالى افلم يهد لهم كم اهلكنا قبلهم من القرون على ما نصه فاعل
لم يهد الجملة بعده يريد الم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه ونظيره قوله تعالى وتركنا عليه في الآخرين سلام على نوح في العالمين
اي تركنا عليه هذا الكلام ويجوز ان يكون فيه ضمير الله او الرسول ويدل عليه القراءة بالنون انتهى وانما جعل الفاعل
جملة الفاعل جملة باعتبار تأويلها باللفظ فهي في حكم المفرد فيجوز وقوعها فاعلا كما في قولك زعم قام ابوه وصرح المصنف
في الباب الثالث في المثال السابع من امثلة الجملة المفسرة بان الصواب انها جملة في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض نائب عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبه جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات
فلا وجه اذن لاعتراضه الزمخشري قال وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها اقول لم يهد المفعول
صريح باعتبار تضمين يهد معنى يبين فتكون الجملة في محل مفعول صريح اي يتعدى اليه الفعل بنفسه اي الم
يبين الله لهم ذلك قال وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم اقول تقدم في الباب الرابع عند ذكر الشيء
الخامس من الاشياء التي تحتاج الى الرابط حيث تلى قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ان قال
وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية التعليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هو كلامه هناك
وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث ذهب الى ما لم يقل نحوي فيما بالاخبار هنا قولا جزم به على ان ذا اقول
انما لم يذكر النحويون ان كم الخبرية عن العمل استغناء بتصريحهم انها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك يقتضي
لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ما له الصدر يعلق وغاية ما في كلام الزمخشري التصريح بما افهمه كلامهم وان لم يكن صريحا
وعلى هذا فلا ينبغي ان يكون خلاف في ان كم الخبرية تعلق عن العمل اللهم الا عند من لا يرى لها الصدر كما نقله ابن عصفور
من لغة رديئة وليس بحجة وسكوت النحاة عن كونها تعلق مسوغا للنقل عنهم انها لا تعلق فان كان المصنف رحمه الله
ظفر بنقل صحيح عنهم صرح فيه بذلك او ظاهر فيه اشكل على قولهم انها الصدر والله اعلم قال ومن الوهم في الثاني
قول بعضهم في الكتاب وقلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل تقدم اقول مر انشاد ذلك
غير مرة ومراده لا دليل فيه على مذهب سيبويه فانه يرى تقديم الفاعل لضرورة الشعر وتمام البيت صددت فاطولت
الصدود قال وفي بيت الكتاب ايضا اظبي كان امك ام حمار اقول هذا عجز بيت صدره فانك لا تبالي
بعد حول وبعده البيت فقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي
قبيس وسيق مع المعلهجة العشار بالحول السنة وماج اللوم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا
اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد صار والعبد هنا المملوك والاقرب الانسان
مطلقا سواء كان حرا او رقيقا وابو قبيس اراد به ابا قابوس وهو النعمان بن المنذر ملك العرب ولكن صغر

المضاف اليه تصغير رخيم وردي الغضا بكسر الضاد وسكون نكان العبد وهو الجبل العظيم او قطعة منه طولا كذا
في القاموس والمراد بها هنا ابا قبيس جبل بمكة شرفها الله تعالى والمعلم تانيث المعلم وهو البهيمي من الرجال
غيرهم يقال رجل بهيمي اي ابوه حر وامه وبرذون بهيمي اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالمد
وهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر ويوم ارسل عليها الفحل يريد الشاعر انه كثر اللوم والدناءة فاشبه الاصل
والنسب واكتسب الناس اخلاق اللئام فلم يقوا على هذا الوصف سنته لا اصالة انسان انجيبا كان ام غير نجيب
وصار الخسيس مثل الرئيس وحصلت الاموال اللئام **قال** واما على الثاني فخبر ظلى انما هو الجملة والجمل نكرات
ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان اكمنها على ان ضمير النكرة عنده نكرة **اقول** يعني ان سيبويه قال في هذا
قال في هذا البيت انه اخبر عن النكرة بالمعرفة وقد علمت ان فيه اعرابين فاما على الاعراب الاول وهو ان يكون
ظلى اسم كان واكمنها خبرها فواضح واما الاعراب الثاني وهو ان يكون ظلى مبتدا اخبر عنه بالجملة الفعلية الواقعة
بعده فقد يقال لم يخبر فيه بمعرفة عن نكرة وانما اخبر بنكرة عن نكرة لان ظلى مبتدا كما فرض وهو نكرة وخبره الجملة
وهي نكرة فدفع المصنف هذا الوهم بان قال الاستشهاد انما هو لكان اكمنها فان في كان ضمير يعود
الى ظلى وهو نكرة فيكون الضمير ايضا نكرة كعاده واكمنها الخبر وهو معرفة فقول سيبويه اخبر عن النكرة
بالمعرفة في هذا الوجه مبني على ان ضمير النكرة نكرة وهي مسئلة خلاف والصحيح انه معرفة لان فيه التعيين و
الاشارة الى المرجع اليه ما ليس في المظهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة الى معلوم
من حيث هو معلوم ولو كان مبهما الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير العايد الى شيء في قولك اعطني شيئا
ما يكفيني قلت ذلك الشيء لا شيء ولهذا يجري عليه احكام المعارف بلا خلاف واما الكلام في ربه رجلا و
نعم رجلا واما قول المصنف والجمل نكرات فهو الجاري على السنتهم ووجهه بعضهم بان الجملة حكم والاحكام
نكرات يشير الى ان الحكم لشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا
نحو السماء فوقنا والارض تحتنا قال الرضي وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه
ان لا يكون الذات مشارا الى خارج في الوضع ولو سلمنا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا
ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة
الى المحكوم فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكير ما علم الخبر جاءني زيد
العالم واما زيد وجوازه مقطوع به والحق ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التنكير والتعريف من عوارض الاسم
والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها
بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد

انه يعني

انه يعني مررت برجل كان ابوه زيدا **قال** وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك
كان عنه مسئولا ان عنه مرفوع المحل بمسئول الا ظاهر **اقول** ام الكلام على ذلك كله في الباب الاول في فصل
كل من حرف الكاف في يجوز ان يكون هذا القائل اراد ان عنه مرفوع المحل بمسئول المحذوف عائدا عليه المذكور
فلا يتم رد المصنف عليه **قال** وقول بعضهم في قوله البيت على العراق الدهر اطعمه انه من باب الاشتغال لا
على اسقاط الجار على ما قال سيبويه وذلك مردود لان اطعمه بتقدير لا اطعمه **اقول** هذا الصدر
قوله والحب ياكله في القرية السوس وقد انشد المصنف هذا الصدر في الباب الاول في فصل اذا من حرف
الهمزة وفي فصل لا من حرف اللام وتقدم توجيه امتناع سيبويه من جعل حب العراق منصوبا على الاشتغال
وذكره المصنف في الجهة التاسعة الاتية فقال واما قول سيبويه في قوله البيت على العراق الدهر اطعمه ان
اصله البيت على حب العراق مع امكان حمله على الاشتغال فهو قياس بخلاف حذف الجار مجوابه
ان اطعمه بتقدير لا اطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ادوات الصدور كلام الابتداء
وما النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا **قال** وقول القرافي وان كلا لما
ليوفينهم فيمن خفف انها ايضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان
يعمل ما بعد الا فيما قبلها **اقول** فيه نظر اما اولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا ان يعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى
كلمة اخرى وهما مختلفتان في الاحكام واما ثانيا فمن المشهور من الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا فكل منهما
عامل في الاخر فيلزم ان يكون قائم في قولنا ما زيد الا قائم عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية الاجماع على هذا
مشكلة **قال** واما قوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما مت لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لاخرج وانما جاز
تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف **اقول** الظاهر ان جوابا لما هو قولنا اذا ظرف فيجب
اقترانه بالفاء ولم ارها ما ثبتت في شيء من النسخ التي وقفت عليها والتقدير واما قوله تعالى ويقول الانسان
ائذا ما مت لسوف اخرج حيا فان اذا فيه ظرفية لكن ههنا بحث وهو ان المصنف نص في فصل اذا في حرف الهمزة
على ان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله دكر بم فضلك ما استغنينا خاص بالشعر فكيف ساغ
تخريج الاية على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام **النوع الثالث عشر قال** في الاول الفاعل
ونائبه **اقول** يريد ما هو مرفوع بغير المصدر واما المرفوع به كما في قولك اعجبني ضرب الامير اللص بتنوين ضرب و
رفع الامير على انه فاعل به فلا نزاع في انه يجوز حذفه فتقول اعجبني ضرب اللص والسبب فيه شدة امتزاج الفاعل
بالفعل وتنزله منه منزلة الجزء من الكلمة فكرهوا حذف ما هو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر على انهم صرحوا
في نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد الا انت بانه تركيب صحيح وانه محمول على الحذف فالتقدير ما قام الا زيد

وما قصد الا زيد وما قام الا انت وما ادعاه بعضهم من انه من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من انه
لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما ضمير لانهما يتجاذبان الفاعل فيقال مثلا ما ضربت و
ما اكرم الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن المذكور بعينهما والمقصود حصرهما
فيه واذا كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله
فيكون اطلاق القول بامتناع حذف الفاعل كما صنع المصنف مستدركا وقد حاول بعضهم الجواب عن
ذلك فقال الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا
كذلك فان الا انت مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف
قال وللجار المبقى عمله الحذف مواضع نحو قولهم الله لافعلن وبكم درهم اشتريت اي والله وبكم من درهم
اقول الجار يحذف ويبقى عمله في مواضع فيجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا
ومع التجرد اقل وقد مر ذكر ذلك في ذكر شواهده في الباب الاول في حرف الراء ويجر ايضا بغير رب محذوفا
في جواب ما تضمن مثله كان يقال لك بأي خير اصبحت فتقول بخير بالجر وكذا في معطوف على ما تضمنه
بحرف متصل نحو وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار الآية بجر الاختلاف
بفي مقدرة لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله اياها وكذا اذا كان معطوفا على ما تضمن مثل ذلك الحرف بعاطف
منفصل بلا كقوله ما لمحب جلد ان يهجرا ولا حبيب رأفة فيجبرا وكذا لو كان العاطف في الصورة المذكورة
منفصلا بلو كقولك جئ بزيد وعمرو ولو احدهما بجر الاحد وكذا في المقرون بالهمزة بعد اللفظ الذي
تضمن الحرف الجار نحو ان يقول قائل جئت بدرهم فتقول أهلا دينارا وبان والفاء الجزائيتين نحو ما حكى
يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح قال ابن مالك في التسهيل ويقاس على جميعها خلافا للفراء في
جواب عن مررت وقد يجر بغير ما ذكر محذوفا ولا يقاس عليه الا على ما ذكر في باب كم يعني من جر تمييز الاستفهامية
بمن محذوفة اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت وهذا احد المثالين الذين ذكرهما المصنف وعلى ما
ذكر في باب كان ومثله في شرح التسهيل بقول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا
اذا كان جائيا وهذا عند غيره لا ينقاس لانه من باب التوهم وعلى ما ذكر في باب لا المشبهة بان يعني من
نحو قول الشاعر الا رجل جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت اي الا من رجل والصواب ان ذلك مسموع
لا مقيس لانه لم يكثر وعلى ما ذكر في باب القسم يعني من جر لفظ الجلالة دون عوض نحو الله لافعلن وهذا هو المثال
الاخر الذي ذكره المصنف **قال** كما عاد الضمير في قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومات من
ذكر الاولاد في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم **اقول** عليه سؤال مشهور وهو ان الخبر يفيد ما لا يفيده

الخبر غير

المخبر عنه ولا شك ان الضمير اذا جعل عائدا على البنات في كن نساء لم يفد الخبر شيئا غير ما افاد المخبر عنه وسلك
حينئذ ان الضمير اذا جعل عائدا على البنات فجوابه مفهوم من كلام الزمخشري فانه قال فان كن نساء فان كانت
البنات المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن ابن ثم قال فان قلت هل يصح ان
يكون الضميران في كن وكانت مبهمين ويكون نساء وواحدة تفسيرا لهما على ان كان تامة قلت لا ابعد ذلك
هذا كلامه يعني فتكون نساء وواحدة منصوبين على التمييز كما في ربه رجلا على ما ذكر في قوله تعالى فسواهن سبع
سموات وذلك لعدم ذكر المرجع صريحا لكنه في حكم الصريح نظرا الى ذكر الاولاد وظهر لك من ظاهر لا ابعد **قال** ويحذفها
في قوله ورب السموات العلا وربوبيته والارض وما فيها المقدر كائن وقول ابن مسعود رضي الله عنه والله الذي لا اله
غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة **اقول** ومثله قول بعض العرب اقسم من بعث النبيين مبشرين و
منذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم اجمعين **قال** لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم
اقول صرح ابن مالك بان حذف اللام من الجملة الاسمية المجاب بها القسم بدون استطالة قليل كقول ابي بكر الصديق
رضي الله عنه والله ما كنت اظلم منه قال واما ان كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن وساق المثال
المتقدم قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا الاستغناء عن اللام ومن في الجملة الاسمية فينبغي ان يحمل على المذكور
بحيث لا يقاس عليها **النوع الرابع عشر قال** وعكسه وهو غريب جدا وذلك بدل الغلط والنسيان وزعم
بعض القدماء انه لا يجوز في الشعر لانه يقع غالبا عن تردد وفكر **اقول** استدل المثبتون لوقوع بدل الغلط في كلام
العرب بقول ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس
سواد مشرب بحمرة ففي استدلالهم بذلك دليل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك
المتقدم فان قلت لا دليل في هذا البيت على ذلك فقد قال بعضهم انه محمول على التقديم والتأخير اي في شفتيها
حوة منه لثاتها لعس قلت يلزم عليه تقديم ما في حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل فان قلت ذكر المصنف
شيئين وهما بدل الغلط والنسيان ثم اعاد الضمير في قوله بصيغة الافراد فما وجهه قلت اراد ان المذكور من بدل
الغلط والنسيان لا يجوز في الشعر فان قلت ما الفرق بين هذين البدلين قلت القصد وعدمه فبدل الغلط
هو ما يستدرك به ما وقع التلفظ به على سبيل سبق اللسان من غير قصد كما اذا اردت ان تقول رأيت رجلا
فسبق لسانك من غير قصد الى ذكر الحمار فقلت رأيت حمارا فتحتاج الى استدراك ما فرط بالاتيان بالمقصود
فتقول بعد حمارا رجلا وبدل النسيان هو ما يستدرك به ما وقع قصدا كما اذا قلت اكلت خبزا قاصدا الذكر
الخبز ثم ذكرت ان ذلك لم يكن وانما كان المأكول لحما فاتيت به بعد الخبز وقال الخطابي لم يقع بدل الغلط في
نثر ولا نظم وذكر انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه **النوع الخامس عشر قال** فاما قوله و

تسخن ليلة لا يستطيع بها جابها الكلب الا هرير او قوله سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجه
حججا فنادر وهذا الحكم خفي على اكثر النحويين **اقول** كلامه كلام جمال الدين بن مالك قال في التسهيل ومن جعل ضمير
منه بجملة الى اسم الزمان المضاف اليها نادر وانشد في شرحها البيت الثاني وكذا الاول فيما اظنه وعلل
ذلك بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى مصدر معناها فكما لا يعود من المصدر المضاف
اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع ذلك نادرا قال في شرح التسهيل وهذا
مما خفي على اكثر النحويين لان الجملة حينئذ صفة والاضياف موصوفا للصفة قلت وقضية هذا امتناع عود
الضمير لطلم من الجملة المذكورة الى المضاف لندوره ولا حجة فيما استشهد به على ذلك لجواز ان يتعلق الظرف
بمحذوف فيكون الضمير حينئذ من جملة اخرى وتكون الجملة المضاف اليها خالية من الضمير على ما هو الواجب
وتسخن بضم الخاء مضارع سخن بالفتح والضم والسخونة خلاف البرودة ولا الحقوق حرف المضارعة هنا
نون اونا ونباح الكلب بضم النون صياحه والهرير صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد والسنة و
العام مترادفان ولام السنة هاء او واو وقالوا في الجمع سنهات وسنوات وعين العام واو وقالوا عاملة
معاومة كما قالوا مشاهرة والحجج بكسر الحاء المهملة السنين ايضا ونادر من قول المصنف فنادر صفة لمحذوف
اي فشيء نادر والا فالواجب المثنية للمطابقة **قال** ولو كان توكيد الكاف الثانية زايدة مثلها في قوله
فاذا وجدكم الصغار بعينه **اقول** هذا صدر بيت عجزه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب وقبل هذا البيت قوله واذا
تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب والجد بفتح الجيم الحظ والبخت في الدعاء لا ينفع ذا الجد اي
لا ينفع ذا الغنا عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك بمعنى عندك كذا في الصحاح وقد مر الكلام
عليه في فصل من الجارة من حرف الميم والصغار بالفتح الذل والضيم والكريهة الشدة في الحرب وفي الصحاح
الحيس الخلط ومنه الحيس وهو تمر يخلط بسمن قال الراجز التمر والسمن معا ثم الاقط الحيس الا انه لم يختلط
تقول منه حاس الحيس يحيسه حيسا اي اتخذه وفي القاموس الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن واقط
فيعجن شديدا ثم يندر نواه وربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحيسه وجندب بضم الجيم والدال المهملة اسم
رجل قال سيبويه نونه زايدة وحكي في داله الفتح **الجهة السابعة قال** احدها قول الزمخشري في يخرج
الميت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لان عطف الاسم
على الاسم اولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف
ذلك **اقول** سبقه ابن المنير رحمه الله الى هذا الانتقاد فقال في الانتصاف تكرر في القران يخرج الحي من
الميت ويخرج الميت من الحي في سورة يونس والروم وغيرهما فيبعد قطعها من نظيرها والوجدان قياس

الاتيان

الاتيان يكون الصفات باسم الفاعل كقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة
المضارع للدلالة على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره كقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سخرنا
الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق والطير محشورة واخراج الحي من الميت اعظم في القدرة فكانت العناية به
اتم ولذلك جاء مقدما في القران وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمعناه انتهى قلت لكن في كلام الزمخشري
ما يندفع به هذا الانتقاد وذلك انه قال الذي يخرج الحي من الميت مرتفعه موقع الجملة المبنية لقوله فالق الحب والنوى لان
فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحي من الميت لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله
يحي الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان قوله يخرج الحي في موقع البيان لفالق الحب والنوى لم يتات عطف يخرج
الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا على فالق الحب وفي تلك الايات
وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الاية وجد ما يرجح العطف على غيره فعمل في كل بمقتضاه وظهر بذلك
ان كلام المصنف غير متجه **قال** الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان
جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك
يضل الله من يشاء **اقول** جوز جماعة الامرين في الاية الاولى لاستقامتهما واما الاية الثانية فوجد فيها ما
تعين الاستيناف فصير اليه وليس بعينه بها مقتض لتعينه في محل اخر وجد فيه ما يجوز غيره **قال** الرابع
قول بعضهم في ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم
الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور
ولم يقل انكم **اقول** قد تشكل جعل الاشارة راجعة للصبر والغفران بما يلزم عدم الارتباط اذ يؤول
الامر الى قولك ولمن صبر وغفر ان الصبر والغفران لمن عزم الامور وجوابه ان الاشارة وقعت للصبر والغفران
المضاف كل منهما الى الضمير فكانه قيل ان صبره وغفرانه لحصل الربط بهذا الاعتبار واما الاية الثانية فيتعين
فيها ان يكون الاشارة راجعة الى الصبر والتقوى لا الى الصابر والمتقي لانهما مخاطبان والمخاطب لا يشار
اليه من حيث هو مخاطب فلو اريد خطاب جماعة الفريقين لقيل انكم **قال** ومن القليل فيهما قوله تمنى
شنيخا ولست بشنيخ وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها **اقول** ضمير فيهما يعود الى زعم وتعلم وما انشده
اولا صدر بيت عجزه وانما الشيخ من يدب دبيبا وما انشده ثانيا صدر بيت اخر عجزه فبالغ بلطف في التحيل
والمكر وفي القاموس الشيخ استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى
الثمانين ودب يدب دبا ودبيبا مشى على هينته والتحيل الحذق وجودة النظر والقدرة على التصرف و
القهر الغلبة والمكر الخديعة **قال** ويمكن بها في ذلك باب ظن والغالب تعديه الى صريح المفعولين

كقوله فعلت اجرني ابا مالك والا فهبني امرا هالكا **اقول** كونه مذهبا جمال القارب مذهب الكوفيين واختاره
ابن مالك وانشد عليه هذا البيت واجرني انصرني وامنع ظالمي من ان يظلمني **قال** ووقوعها اذ وصلها نادر
حتى زعم الحريري انه قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن **قال** لعله استند في ذلك الى قول صاحب الصحاح وهبني
فعلت كذا اي احسبني واعددني ولا يقال هب انك كذا نقل المصنف في حواشيه على التسهيل **قال** وذهل
عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا **اقول** يشير الى الفريضة المعروفة عند علماء الفرائض بالحمارية والمشركة وهي
زوج وام واخوان لام واخوان لاب وام حكم فيها امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فجعل الثلث للاخوين
للام ولم يجعل للاخوة للاب والام شيئا فقالوا يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حمارا اما شركنا بقرابة امنا
فاشركهم **قال** والسادس قولهم في سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستانف
او خبر لانه ما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون **اقول**
هذا اعتراض على ما تقدم قريبا فقال في وجه الرد وجعله في اية البقرة مما يصلح ان يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد
ذلك في الاية الاخرى وهي اية يس فرتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب
الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بانهما ارتكبوه خلاف الاولى فلا يكون خطأ فليس مما يدخل في ذلك
على المعرب من جهته ثم ادعى مخالفة بعض المثال الثالث والرابع بقوله والصواب وغير ذلك مما يقوله
والاولى فتامله **قال** السابع قولهم في نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في موضع رفع او
نصب على الحجازية والتميمية والصواب الاول لانه لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم
ما هذا بشرا **اقول** اذا كان هذا هو الصواب بالمعنى الذي ذكره فهلا حمل قول الفارسي والزمخشري ان الحجازية متعينة
في قوله تعالى وما الله بغافل على ذلك مع بيان النقل بها حتى جعلهما ظانين ان زيادة الباء منوطة بنصب الخبر
مع انه ليس في كلامهما تصريح بما نسبه عليهما وقد تقدم ذلك ثم ليس في التنزيل من مثل ما الحجازية المنصوبة الخبر
لفظا سوى الايتين اللتين تلاهما قوله تعالى ما هذا بشرا وقوله ما هن امهاتهم فما معنى ادخال كلمة نحو في هذا الموضع
وقد ظهر بعد كتابة هذه المقالة ما يندفع به الاعتراض على المصنف في نسبته الى كلام الزمخشري وذكرنا ذلك
في محله مبينا كان ما جرى مجرى الامر والنهي الخامسة فراجعه **قال** والصواب الحمل على الثالث بدليل ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم **اقول** هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات
البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب في سياقه
فذلك مع كلامه في خاتمة الحذف فيما رجح بقوله اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي
خبرا **قال** التاسع قولهم في البقاء في افمن اسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال اي على قصد تقوى او

مفعول

مفعول له اسس وهذا الوجه الذي اخره هو المعتمد عندي لتعينه في لمسجد اسس على التقوى **اقول** لم
يظهر لي الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا باسس مع امتناع احتماله لان يكون ظرفا
مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في اسس كما كان على الامرين بينا في تلك الاية والله اعلم بالصواب.
واختلف في المراد بالمسجد الذي اسس على التقوى فقيل مسجد قباء وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وفي صحيح مسلم والترمذي والنسائي انه تمارى رجلان في المسجد الذي اسس على التقوى فقال
رجل هو مسجد قباء وقال اخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
هو مسجدي **الجهة الثامنة قال** كان نفي الاثم عن المتاخر في فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم
عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة **اقول** وقيل ان اهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل اثما ومنهم من
جعل المتاخر اثما فورد القران بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي الاثم المتوهم على
المقدرين **قال** والصواب انهم مفعول فيهما لرسم الواو وبغير الف بعدها ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل
ان المعنى اذا اخذوا من الناس يستوفون الى اخره **اقول** اخذ الكلام في هذا المحل من عبارة الكشاف الا انه اسقط
منها ان التعلق بعدد كون الضمير مؤكدا رسم المصنف لكيف فقد اسلفنا في حرف اللام من كلام المصنف
في اوائل الباب السابع من الكتاب قوله اذا كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام
ونا فاعل او مفعول والاحسن ان يعبر عنه بقولك الضمير لئلا يلتبس بالمتصل مستقلا وعلى هذا فقوله هنا انهم
مفعولات على غير الاحسن **قال** السادس قول اكثر المعربين في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان
الا من اتبعك من الغاوين انه دليل على جواز استثناء الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم
المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى
بربك وكيلا **اقول** فيه نظر اما اولا فالقول باستثناء الاكثر من الاقل اذ هو غير متصور والصواب اسقاط من الاقل
كما وقع في بعض النسخ واما ثانيا فلان اختياره لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بانه ارتكاب لخلاف
الاصل من غير ضرورة وما ظنه ملجئا اليه ليس كذلك لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل فيه
وحينئذ يكون المراد بالعباد عموم المملوكين مخلصين وغيرهم ولا يضر في ذلك وروده في سبحان بدون استثناء
لانه اريد بالعباد فيها المخلصين فترك الاستثناء واما ثالثا فلان هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة
لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده لدعوى الجماعة وروده في سبحان
مجردة من الاستثناء فهو من امثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء ويشهد استعمال في مكان اخر
بخلافه **قال** وبعد فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر **اقول** التقدير واقول بعد ما مضى ننبه فنقول الكرم

في الاية خلاف الظاهر وقد مر مثل هذا في حروف الفاصلة قال وبعد فعندي ان ابن الشجري بنا على كلام الفارسي
ومر مثله في الباب الثالث حيث قال في فاخر الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وبعد فالتحقيق ان العطف
في الباب من العطف على المعنى **قال** ولا التباس في اقيسة العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات **اقول** لكنه
خلاف الاصل والاصل مراعاة ما يدفع الالتباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير في مسئلة جريان
الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم في نحو يا سلمة على لغة التمام وترك اعلال نحو ابيض وترك بناء فعل
التعجب واسم التفضيل من فعل المبني للمجهول **قال** وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية الحجر
اقول اجاب الرضي بما يقتضي ان الاستثناء متصل ولا تناقض وذلك انه قال اسر وان كان مطلقا في
الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر بأهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانه اسر
بها مع الالتفات فاستثنى فاستثني على هذا ان شئت من اسر ومن لا يلتفت وهذا كما تقول امش ولا
تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه فكانه قيل ولا يلتفت منكم احد في الاسراء وكذا امش ولا تتبختر في المشي فحذف
الجار والمجرور للعلم بهذا كلامه وفي شرح الكشاف للبيمني وقال ابن الحاجب هذا التفصيل باطل يعني جعل القراءة
بالرفع محمولا على البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد وقراءة النصب محمولا على الاستثناء من الموجب في قوله فاسر
بأهلك فان القرائتين ثابتتان قطعا فيمتنع حملهما على وجهين احدهما باطل قطعا والقصة واحدة فهو اما ان
يكون اسرى بها او ما اسرى فان كان قد اسرى بها فليس مستثنى الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان كان
ما اسرى بها فهو مستثنى من قوله فاسر بأهلك فقد ثبت ان احد الامرين باطل قطعا فلا يصار اليه في احدى
القرائتين الثابتتين قطعا فلا يصار اليه والاولى في هذا ان يكون الا امرأتك في الرفع والنصب مثل قوله ما فعلوه
الا قليل منهم رفعا ونصبا ولا يبعد في ان يكون اقل القراء على الوجه الذي دون الوجه الاقوى بل قد التزم بعض
الناس انه يجوز ان يجمع القراء على قراءة غير الاقوى قال البيمني والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان الاسراء وان كان
مطلقا الا انه في المعنى مقيد بعدم التفات احد من المسرى والمسرى بهم فاستثني على هذا اسر بأهلك اسرا
لا التفات فيه من احد الا امرأتك فلا تسر بها فهذا الاسر المقيد وثانيهما ان قيد على اسرى بها غير مانع من ان
يكون سرت بنفسها فيجوز ان يكون سرت بنفسها وعلى هذا يصح الاستثناء من كل واحد من المذكورين وقد سبق
علامة الاسلام الكرماني في طريق الجواز واورد على هذا السؤال الذي اورده ابن الحاجب واجيبه بالجوابين
المذكورين ارتحالا فالغ في الاستحسان ودعا له بالرحمة والرضوان ورايت بعد ذلك في حواشي الطيبي
ان بعض فضلاء العرب اجاب بالجواب الثاني ولا عجب فان الخاطر قد يوافق الخاطر انتهى كلامه قلت وقد اجاب
الرضي بالجواب الاول كما علمت وهو مسطور في شرحه للكافية بعبارة الالفاظ التي ساقها اليمني فيبعد ان
يكون

يكون وافق خاطره في المعنى وجل الالفاظ لا سيما ودين الاعتماد على شرحه للكشاف على كلام الرضي ونقله
كثيرا من عبارته بحروفها ومن طالع كلامهما تحقق ذلك **قال** ولكن قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على
التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النهي **اقول** الامر كما ذكره الا فلو جعله من جملة الامر تحتم النصب على
الحجازية والتميمية جميعا على تقدير الانقطاع والله اعلم **الجهة التاسعة قال** قال احدها زيد احصى ذهنا
وعمرو احصى مالا **اقول** قد يتوهم ان ذهنا مضبوط بالباء الموحدة بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون
واحد الاذهان **قال** واذا حمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول
ثان تكرر **اقول** مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفاعيل متعددة الكثرة ثلاثة ليس
احدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا فقيها عالما شاعرا كاتبا ظريفا وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار
عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يتاتى اما الاول فلانه مناف لغرضه من جعل كل منهما مفعولا و
اما ثانيا فلانه وصفه بالتكرر غير مستقيم اي المجموع لم يتكرر والصواب ان يقال الظرف مفعول ثان ولا يبصرون
مفعول اخر تكرر اي ذكر ثانيا بعد ان ذكر لما تركته في الثانية او لانه تكرره من حيث كونه مفعولا ثانيا الا من جهة
خصوصية المفعول فان لا يبصرون لم يذكره الامرة واحدة **الجهة العاشرة قال** كقول المتنبي لا تستطيع احسن فاقتلكم
الاية ان الكاف نعت لمصدر اي ابطالا كالذي وبلزمه ان تقدير ابطالا كابطال المنافق الذي ينفق والوجه ان يكون
كالذي حالا **اقول** ذكر الزمخشري الوجهين وصدر كلامه بالاول فقال كابطال انفاق الذي ينفق ماله رئاء الناس
ولا يريد بانفاقه رضي الله ولا ثواب الاخرة ثم قال ويجوز ان يكون الكاف في محل النصب على الحال اي لا تبطلوا صدقاتكم
مماثلين الذي ينفق **قال** وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ اصله الكلمي لفظ **اقول** وجد
في بعض النسخ حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ ابي العباس تلميذ المصنف ان المراد بهذا الرجل العصري
ابن الاكفاني الحكيم المشهور **قال** وبعضهم يحكي ان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد **اقول** سبق
الكلام على هذا في الباب الاول في فصل الام من حرف الالف وقدمنا هناك انه يمكن في هذه الاية ان تكون جملة
هلك ليس له ولد حالا من الضمير المستكن في هلك لا صفة لامرئ وذكرنا هناك ايضا انه لم يتارع في هذا الجهة بان
المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول للمحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون التقييد له اما الضمير فهي حالة
مفسرة لا موضع لها فهي كالمؤكدة واذا دار الامر بين هذين فعمدة الاسناد اولى بالتقييد فلو قلت ضربت
زيدا الجاهل انبغى ان يكون الجاهل صفة للاول لا للثاني **قال** وانما قال في قل اللهم فاطر السموات والارض
انه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لانه عنده اسم الله سبحانه تعالى لما اتصل به الميم المعوضة من حرف
النداء اشبه الاصوات فلم يجز نعته **اقول** وكذا قال في قل اللهم مالك الملك انه نداء ثان لان اللهم لا يوصف

لانه بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه منصرفا وصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائها
على معنييهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءا من الكلمة هكذا قرره بعضهم وهو خير من
تعليل المصنف وجوز قوم الوصف في ذلك ولم يلتفتوا الى هذه العلة **قال** وانما قال في قوله اعتاد قلبك
سلمى عوائده وهاج اهواءك المكنونة الطلل ربع قواء اذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل
ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه فكيف يبدل من الاكثر الاقل **اقول** الذي ذكره سيبويه
انه يرفع على اضمار مبتدا لا يجوز اظهاره وينصب على اضمار فعل لا يظهر ايضا تقديره اذكر وانما يجوز اظهار الرافع
ولا الناصب مع ذكر الدار او الديار ونحو ذلك لكثرة ما جرى في اشعارهم مع تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم كالمثل
هكذا وانشد عليه قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول الشاعر اعتاد قلبك
سلمى عوائده البيتين قال سيبويه فاذا رفعت فالذي في اظهرت واذا نصبت فالذي في نفسك غير ما اظهرت
يريد انك اذا رفعت قدرت مبتدا وهو في المعنى الخبر واذا نصبت فانما تقدر الفعل وهو غير المنصوب في المعنى
ولم يتعرض الى امتناع البدلية للعلة التي ابداها المصنف والامر فيها مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل بل كل
لعدم صدق احدهما على الاخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق ايضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بد له
من مصحح فاي شيء فرض مصححا للاخبار كان بعينه مصحح البدلية كما اذا قدر مضاف محذوف في التقدير هو طلل ربع وبهذا
التقدير يجوز البدلية ايضا والطلل ما شخص من اثار الدار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بالفتح المنزل الذي
لا انيس به والمعصرات السحائب التي اعصرت اي شارفت ان تعصرها الرياح فتمطر والحيران صفة السحاب ايضا
لكن لم اقف عليه بهذه الصيغة وانما رأيت في الصحاح ما نصه المستحير سحاب ثقيل متردد ليس له ريح يسوقه و
الخضل بفتح الخاء المعجمة وكسر الضاد المعجمة ايضا الندى الرطب فان جعل صفة للربع فواضح وان جعل خبرا عن الماء فلا
مجاز ومفعول اذاع محذوف اي الخضب او اذاع اقتضى **خاتمة قال** واذا نحر باب القول الى ذكر الحذف فلنوضح
القول فيه **اقول** كانه ادخل الفا لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله
تعالى واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف وقوله تعالى فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا
الصلوة لكنه بعيد عن تلك الوجوه فقد امتناع دخولها في الشرط **قال** ومنه واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا **اقول**
في الكشاف ما نصه خيرا انزل خيرا ثم قال وقوله للذين احسنوا وما بعده بدل من خيرا حكاية لقول الذين قالوا لانه القول
فقدم عليه تسميته خيرا ثم حكاه انتهى **قلت** هو نص في انه جعل مفعولا لانزل في قوله للذين احسنوا وما بعده بدل
من خيرا يقتضي ان يكون عامله انزل مقدرا على المختار في عامل البدل وهو مشكل من حيث ان مذهب البصريين ان الجمل
لا تحكى الا بما فيه حروف القول فالبدل غير سائغ وقوله فقدم عليه تسميته خيرا ثم حكاه تقتضي ان تكون كلمة

خير ليس

خير ليست من مقول المتقين وانما اتى بها مقدمة على مقولهم المحكي ابتداء اما اولى للامر بانه خير ثم وقعت الحكاية
فيلزم ان يكون العامل في كلمة خير فعل القول كما تقول قال زيد خيرا ان الله غفور رحيم وانما نصبها فعل القول
وان كان لفظا مفردا لتاديتها معنى الجملة وهو كلمة ما يحكى التقدير انزل خيرا فان العامل على هذا التقدير انزل
وكلمة خير من مقول المتقين من جملة اخرى محكية لا من كلام من حكى عنهم **قال** ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر
معنوي **اقول** يعني فان كان في حذفه ضرر معنوي اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا في معنى الاستثناء
مما تقدم **قال** ولا اشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رايت رجلا ابيض **اقول** يعني انك
لو حذفت الموصوف فيما نقلت رايت ابيض حصل ضرر معنوي لوجود اللبس اذ لا يدرى هل الموصوف رجل
او غيره فان قلت كيف قال لا اشتراط الدليل الى اخره مع انه لم يشترط لحذف مثله دليلا وانما اشترط
انتفاء الضرر المعنوي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء
من الاول فكانه قال ولا يشترط لحذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي فيشترط وجود الدليل حينئذ
قال بخلاف رايت رجلا كاتبا **اقول** فيه نظر لان الموصوف هو رجل بخصوصه فلو حذف لم يدل الصفة و
هي كاتبا على خصوصية الرجل وانما تدل على اعم منه وهو انسان **قال** واما نحو لا احد اغير من الله وقولك عندنا
لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع الى اخره **اقول** هذا الكلام مناف لما بعده وذلك ان قوله اثبات الخبر
مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا التركيب عند عدم اثبات الخبر على هذه الصورة امر واجب وقوله فيما بعد ولكن
يجب عند الجمهور الى اخره يقتضي ان الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب
لولا وعند تميم في باب لا وانه اذا اريد التعبير عن هذا المعنى احد بصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدا واسم لا
واضيف الى ما كان مبتدا في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فيقول في مثل زيد
زيد قائم ورجل في البيت لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل **قال** واما لولا قومك حديثو عهد بكفر فلعله مما روي
بالمعنى **اقول** يعني فلا يكون حينئذ دليل لانه يحتمل ان لا يكون لفظه عليه الصلوة والسلام وهذا مما يؤدي الى
عدم الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق
الاحتمال المذكور الى كل لفظ يستدل به منها وقد اتخذ الشيخ ابو حيان هذا المعنى وزرا له في الرد على الامام
جمال الدين ابن مالك حيث جنح الى اثبات بعض احكام النحو بالالفاظ الحديثية وكنت في عام ثلاثة وتسعين و
سبعمائة كتبت في ذلك سؤالا نصه ما جوابكم رضي الله عنكم في الاستدلال بالاحاديث النبوية على اثبات
القواعد النحوية هل هو صحيح او لا فقد منع من ذلك بعضهم مستدلا بان الحديث يجوز نقله بالمعنى فلا يجزم
بان هذا لفظه صلى الله عليه وسلم حتى يصح الاستدلال به وقد اشار الشيخ اثير الدين ابو حيان الى هذا

المعنى في بعض كتبه وخالف في ذلك بعضهم محتجا بان تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال
بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع وزعم هذا القائل
ان الاستدلال بالحديث انما يسقط اذا اثبت المنكر ان الحديث المستدل به ليس لفظه عليه الصلوة وان
لفظه كان كذا او ان الناقل غيره لكذا اي الراوي اصح بنوا النحو على ذلك مثل ابن خروف وفي كتب مولانا
شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني رحمه الله ومن خطه نقلت ما مثاله اللهم ارشد الصواب اثبات
القواعد النحوية يحتاج الى استقراء تام من كلام العرب ومجرد وجود لفظة في حديث لا يثبت بها قاعدة
نحوية وكذلك مجرد وجود لفظة في كلام العرب والذي يقع للشيخ ابن مالك من ذلك في يتعاقبون فيكم
ومن يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا ما تقدم من ذنبه وغير ذلك قال الشيخ ابن مالك رحمه الله يجد الشواهد
من كلام العرب لذلك الذي في الحديث فيأتي به للاعتضاد لا للاثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك وشيخنا ابو حيان
رحمه الله يتوقف في ذلك من جهة ما دخل من تغيير الرواة واما ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء
فذلك هو الذي تثبت به قواعد ابواب النحو والذي ذهب اليه الشيخ ابن مالك من الاعتضاد حسن يرجح والحالة
هذه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتب شيخنا قاضي القضاة ولي الدين ابن خلدون المالكي رحمه الله
ومن خطه نقلت ايضا ما مثاله الحمد لله هذه الشبهة لم تزل تعترض في هذا الاصل الذي عليه كافة العلماء في كل عصر
من الاستدلال على القواعد النحوية بمتون الاحاديث وصيغها والمروي من كلام العرب واشعارهم مع تجويز
نقل ذلك بالمعنى على راي من جوزه فيتطرق الى تلك الصيغ احتمال التبديل والتغيير ويسقط الاستدلال
بها وما ذكره المانع من سقوط الاستدلال انما هو حيث ثبت التغيير اما الفرض المستكن وعدول عن صورة
الخلاف الى صورة الوفاق لان فرض الكلام انما هو حيث يقوم احتمال التغيير ولم يتبين ثبوته من انتفائه بل يسقط
الاستدلال واما حيث يتعين التغيير بدليل فلا يكاد احد يخالف في سقوط الاستدلال حينئذ ولذلك الجواب
عن هذه الشبهة مسالك الاول ادعاء القطع بان صيغ الاحاديث وكلمات العرب التي يستدلون بها لم
تبدل ولم ينقل شيء منها بالمعنى بدليل اطباقهم في كل عصر على الاستدلال بذلك فلولا انهم قاطعون بان
صيغها لم تبدل لما كان ذلك لان العادة تحيل ان يتواطؤا على صحة الاستدلال بما ليس بصحيح فيكون
اطباقهم على الاستدلال بها دليلا قطعيا على امتناع التبديل فيها او انهم حصل لهم على يقين بانها منقولة بصيغها
لان صحة الاستدلال بها لازم خاص لعدم التبديل فيها فيتعاكس الدليل من الجانبين اعني بالملزوم على اللازم
ونظير هذا استدلالهم على اشتراط اليقين في مقدمات البرهان بان النتيجة قطعية وقولهم في المتواتر
هو ما حصل العلم عنده فيجعلون حصول العلم دليلا على حصول صفة التواتر فكذا اتفاقهم على الاستدلال

بها دليل

بها دليل على انها لم تغير صيغها ولم يكشف عن هذا وينبه على سر ما وقع لبعض المحققين في الرد على ما ذهب اليه الامام
فخر الدين الخطيب من ان الدلائل اللفظية لا تفيد اليقين لتوقفها على نقل اللغة اوضاعها واعرابها وعلى نفي
احتمال غير المراد الاشتراك او النقل او المجاز او التخصيص او التقديم والتاخير وعلى نفي احتمال النسخ والمعارض
العقلي ولا قطع بذلك في شيء من الدلائل اللفظية فقال بعض المحققين في جواب ذلك لنا القطع بالمدلولات
موجود في كثير من الالفاظ مع قيام هذه الاحتمالات الا ترى الى قول القائل للشافعي اسقني الماء وناولني الكتاب
فان المخاطب يفهم مراده على القطع ويبادر الى سقيه الماء ومناولته الكتاب مع ان هذه الاحتمالات قائمة
وما ذاك الا لوجود قرائن حالية اقترنت بالخطاب عينت المراد منه على القطع والغت الاحتمالات وانتفت
قال وكذا يجيء في الادلة الشرعية ما استفيد مدلوله على القطع مع توهم هذه الاحتمالات وذلك لانه كما نقل
لفظه الاخر عن الاول جاز ان ينقل معه تلك القرائن الحالية التي فهم بها المخاطب الاول مراده على القطع فتورث
اليقين بالمراد مع الغاء هذه الاحتمالات لانها وان كانت متوهمة من حيث مجرد اللفظ فالقرائن الحالية
المذكورة تدفعها وتنفيها قال وهذا يدفع شبهة الامام فلنا نحن ان نقول ههنا مثل ذلك وان هذه الاحاديث
النبوية والكلمات اللغوية قامت عند المستدلين بها قرائن حالية دالة بالقطع على عدم تغير الفاظها وصيغها
وتنوقلت بينهم تلك القرائن واخذها الاخر عن الاول فبنوا صحة الاستدلال بها على ذلك اليقين المتناقل
بينهم المسلك الثاني التنزل عن ادعاء القطع الى دعوى غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية كلها
وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب فليس اليقين بمطلوب في شيء من ذلك
هذا الذي يدل عليه كافة العلماء في ان اكثر مدارك الاحكام ظنية ولئن غلب على الظن ان صيغ هذه الاحاديث
والكلمات المنقولة لم تبدل كان ذلك كافيا في صحة الاستدلال بها وانما قلنا يغلب على الظن [illegible]
لان الاصل عدم التبديل والاصل هو الذي يرجح ويغلب على الظن وقوعه سيما والتشديد في الضبط والتحري
في نقل هذه الصيغ شائع بين المحدثين والناقلين وهو الاولى عندهم ومن يقول منهم بالجواز فانما هو بمعنى
التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون فيه مع قولهم
بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله انها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدح
في صحة الاستدلال بها المسلك الثالث ان هذه الاحاديث والكلمات المروية انما الخلاف في جواز النقل بالمعنى
فيها فيما لم يدون ولا كتب واما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف بينهم في
ذلك قال ابن الصلاح بعد ان ذكر خلافهم في نقل الحديث بالمعنى ان هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا اجراه الناس
فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا اخر

بمعناه فان الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الالفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب وذلك
مفقود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق والكتب حتى كلام ابن الصلاح وتدوين الاحاديث والاخبار بل وكثير
والمرويات وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ
الاحتجاج به فغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال
ثم دون ذلك المبدل في ضمن تغيير ودونه تغير ونقل بالمعنى كما قال ابن الصلاح فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال
السابق ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتاخر والله اعلم هذا كلامه برمته وقد سمعت ممن
لفظ بالقاهرة في السنة المذكورة واجاد له رعاية عنه ولا يخفى ما في مسلكه الاول من التكلف والضعف
قال ومنه انها لابل ام شاء لا انام المنقطعة لا تعطف الا بجمل **اقول** لو قال لانها لا يقع بعدها الا الجمل لكان احسن
فان كثيرا من النحاة لا يعرب المنقطعة عاطفة كبل الداخلة على الجمل **قال** ورده الفاسي بان المشبه بالفعل هو
لكن المشددة لا المخففة **اقول** يمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول
فلبنائها على الفتح كالماضي واما الثاني فلانها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن المخففة فلعل سيبويه
اعتبره ولم يبال بفقد الشبه اللفظي **قال** شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف **اقول** يعني في المعنى سواء
كان طبقه في اللفظ نحو زيد امر ببناء او لا نحو عمرا مررت به وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي بل يكفي عنده ان يكون
لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنيان **قال** بان تقدر احدهما بمعنى لغة فلا يسلم قال صاحب
الكشف العرب اسم لفعل بصورة معقولة اي معلومة وهو استعمال آلة التاديب في محل صالح للتاديب وبمعنى
مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته
لا يحنث لفوات معنى الايلام الذي هو المقصود ثم استعمال آلة التاديب هو المعنى اللغوي الذي يدل عليه اللفظ
بالوضع ومعنى الايلام هو المقصود ولغة من ذلك المعنى لا من اللفظ اذ لم يوضع للايلام **قال** ومنها اجمعوا على جواز
زيد قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان **اقول** حكاية الاجماع على منع
ذلك في ليت ولعل وكان غريب لا يحتمل سلامه المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل
وغيره وقد اعتني بالتسهيل وكتب منه بخط نسخي اوالكرم كتابة الحواشي عليه وفيه ما نصه يجوز رفع المعطوف
على اسم ان ولكن بعد الخبر باجماع ثم قال بعد كلام وان في ذلك كان على الاصح وكذلك المواقع عند الفراء انتهى
فحاصل الفراء انه يجوز عنده رفع المعطوف بعد ليت ولعل وكان كما يجوز في الاحرف الثلثة الاخر واستدل بقوله
لبيتني وانت بالمبيع ببلد ليس به انيس نحو ضرها الجماعة على ان انت مبتدا خبره محذوف اي وانت معي والجملة
حال او على ان التقدير انا وانت او انا مبتدا وانت معطوف عليه والخبر في بلد وهذه الجملة التي حذف مبتداها الخفر

المعطوف عليه

المعطوف عليه بخبر ليت واعلم ان في حكاية ابن مالك الاجماع على جواز رفع المعطوف على اسم ان ولكن نظرا
فان المجمع عليه انما هو جواز هذا التركيب نحو ان زيدا قائم وعمرو وما زيد شاعر الكن اخاه شاعر وابوه واما
توجيه ذلك فمختلف فيه فقيل المرفوع معطوف على محل الاسم وقيل على محل الحرف والاسم وقيل ليس
معطوفا على شيء من ذلك وانما هو مبتدا وخبره محذوف والجملة معطوفة على الجملة وصرح بعضهم بان هذا
القول هو الصحيح وقد قررنا ذلك في شرح التسهيل بما فيه كفاية **قال** الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى
وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم
لبعض **اقول** هذا الراي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتايج الفكر فقال
الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما
معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا ينافي على وجه
الحقيقة اذ الرحمة حقيقة هي رقة القلب **قال** ثم المثبتون يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز
قدم عليه **اقول** يعني وان حملت الصلوة على معنى كلي هو العطف كان ذلك من قبيل التواطي او التشكيك
وهو اولى من الاشتراك والمجاز وجه اولوية ذلك انهما يكونان اولى اذا دار اللفظ بين الثلاثة من غير دليل يقتضي
لاحدها بخصوصه اما اذا دل الدليل على الاشتراك والمجاز بخصوصه فانه يتعين وقد دل الدليل هنا على ان الصلوة
مشتركة بين الرحمة والاستغفار لتبادر الذهن اليه عند الاطلاق كذا قرره بعض المتاخرين **قال**
الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد
حقيقيا **اقول** بل ذلك معروف يقال رض الرجل وارض الجدع والاسناد حقيقي في الموضعين و
الفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل صعق او عدا وذكم
ومعناه عند اسناده الى الجدع معنى اكلته الارضة وهي دويبة تاكل الخشب ومنه كثا مثلثة فمرة ان
اسند الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفي الماء من تحته وان اسند الى النبت كان معناه
طلع او غلظ وطال والتف وان اسند الى القدر كان معناه ازبد ومنه قمو وان اسند الى الرجل
مثلا كان معناه ذل وصغر وان اسند الى الشيء من الاشياء كان معناه سمن ومن تتبع الافعال في اللغة
وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا **قال** وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر **اقول** في هذه المسئلة و
هي انه هل يجب صحة اقامة كل واحد من المترادفين مقام الاخر ثلاثة مذاهب احدها انه غير واجب قال الامام
وهو الحق والثاني انه واجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو اختيار ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف والثالث
التفصيل وهو اختيار البيضاوي والصفي الهندي فان كانا من لغة واحدة صح والا فلا والمسئلة مقررة

بادلتها في اصول الفقه قال وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف
لا مضمر اقول شبهتهم في ذلك قول الشاعر وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع
وذلك انه على تقدير اعمال الثاني يجب ان تقول يرجعن وعلى تقدير اعمال الاول يجب ان تقول تكشف ولم يقل ذلك
فلزم حذف الفاعل اما من الاول او الثاني قال وهذا لازم للزمخشري فانه قال تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه
على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف اقول بعد نص سيبويه على ذلك لا ينهض ردا على الزمخشري فله ان يقول
الحذف لا ينافي التمييز فقد اجمعوا على حذفه في باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال تعالى
تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة وادعاء
شذوذه ممنوع وسياق الكلام فيه قال وقولهم يا ايها المائح دلوي دونكا اقول المائح اسم فاعل من ماح
يميح وفي الصحاح المائح الذي ينزل البئر فيملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفي الحديث فنزلنا فيها ستة ماحة
وقد ماح يميح وقال يا ايها المائح دلوي دونكا * اني رايت الناس يحمدونكا قال فقالوا انما ارادوا تغير المعنى
لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوي او الزم زيدا او الزم ايجد ويجوز في دلوي ان يكون مبتدا ودونك خبره اقول
لعل نسبة هذا الكلام اليهم بصيغة قالوا كالمتبري منه لان ظاهر كلام سيبويه انه نقيض صاحبي وقد صرح ابن مالك
بجواز اعمال اسم الفعل مضمرا ونسبه الى سيبويه وفي شرح الكافية للرضي في باب اسماء الافعال ولا يتقدم
عند البصريين منصوبها على عاملها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقديم معمولها
عليها واما صوت جامد في نفسه ينتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفا
قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا
اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي
قدامك فخذها اليه هنا كلامه قال الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل
الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها اقول يعني لا يجوز
ان يقاس على تلك العوامل التي كثر استعمالها وقويت الدلالة عليها غيرها مثلا سمع الجر من مقدرة بعد كم
الاستفهامية في نحو بكم درهم اشتريت فليس لنا ان نقيس على غيرها في هذا الباب ولا غيره وسمع حذف
ان الناصبة في مواضع مخصوصة فليس لنا ان نقيس عليها غيرها من النواصب قال والسادس ان لا يكون
عوضا عن شيء فلا يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا اقول في الباب
الاول في فصل ما من حرف الميم على ان ما غير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين احدهما نحو قولهم
اما انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف

الجار وكان

الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض وادغمت النون للتقارب وفي الثاني نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت
لا تفعل غيره وهذا تصريح منه بان العوض في الثاني كلمة ما دون كلمة لا فقوله هنا انه لا فيه عوض قال فاما قوله تعالى
واقام الصلوة فمما يجب الوقوف عنده اقول يعني فلا يجوز ان يتعدى ويجعل اصلا يقاس عليه قال الزمخشري في تفسير
سورة النور التاء في اقامة عوض من العين الساقطة للاعلال والاصل اقوام فلما اضيفت اقيمت الاضافة مقام
حرف التعويض فاسقطت وفي نحوه واخلفوك عد الامر الذي وعدوا وقال بعض الفضلاء من شارحي شافية ابن
الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اجابة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل بقوله تعالى وايتاء قال
تعالى واقام الصلوة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس عليه قلت يحمل على الشايع اولى
كيلا يلزم ورود القران على اللغة النادرة وايضا نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفرا
الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادا مسد التاء وعند سيبويه الجواز
مطلقا ثابت في قولهم اريته اراء كما ذكرنا يقوي الاول انتهى قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف انه لا تحذف
من اقامة وان اقام الصلوة مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه لا يقاس عليه متعقبا في عدة واقامة واستقامة
للتعويض ولا يحذف ليس من طريقة المغربين وانما هو طريقة اهل الصرف فالبعد حاصل فحرره قال ولاجتماعها
مع الالتباس منع الجميع تقديم الخبر في زيد قائم اقول انما يريد بالجميع اهل البصرة والا فالكوفيون قاطبة مجوزون تقديم
الخبر في ذلك كما قرر بل حكاه عن جميع البصريين لانك لو قدمت الخبر في المثال المذكور فقلت قام زيد على ان يكون
زيد مبتدا وخبره قام لزم اجتماع الامرين المذكورين وهما تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه واعمال العامل الضعيف
مع امكان العامل القوي اما الاول فلان في تقديم قام على زيد تسليطه على العمل فيه مع قطعه عنه لانك
اعملته في ضمير زيد لا في زيد واما الثاني فلاعمال الابتداء في زيد اذ هو مبتدا بالفرض مع التمكن من اعمال الفعل فيه
لتقدمه وعمل الابتدا ضعيف وعمل الفعل قوي واما حصول الالتباس فظاهر اذ لا يدرى على هذا التقدير ان الجملة
اسمية او فعلية قال فالاول كقوله وخالد يحمد ساداتنا اقول هذا صدر بيت عجزه بالحق لا يحمد بالباطل والمراد
بهذا القسم الاول مخالفة الشرطين المتقدمين وهما ان لا يؤدي الحذف الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وان
لا يؤدي الى اعمال الضعيف مع التمكن من اعمال القوي ومخالفة الشرطين في البيت واضحة فان الاصل وخالد
يحمده ساداتنا فحذف هذا الضمير يؤدي الى تسليط يحمد على العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع
عن ذلك وزعم خالد بالابتداء فاجتمع الامران قال وقوله كله لم اصنع اقول يشير الى قول ابي النجم في ابياته
المشهورة قد اصبحت ام الخيار تدعي * علي ذنبا كله لم اصنع * من ان رات راسي كراس الاصلع * ميز عنه
قنزعا عن قنزع * مر الليالي ابطئي او اسرعي * افناه قيل الله للشمس اطلعي * حتى اذا واراك افق فارجعي * و

قدم الكلام على ذلك في ابيات الاول في فصل كل من حرف الكاف ورايت كلاما لليمني عند كتابتي لهذا المحل
رايت اثباته قال في قول ابي النجم هو اسعاده ان هذه المراة اصبحت تدعي علي ذنبا وهو الشيب والصلع والعجز
وغير ذلك من موجبات الشيخوخة ولم يفعل ذنبا بل قال ذنبا لان المراد كبر السن المشتمل على كل عيب فلم اضع شيئا
من ذلك الذنب فلم ينتصب كله لانه لو نصب مع تقديمه على ناصبه لافاد تخصيص النفي بالكل ويعود دليلا على
انه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تبرئة نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايذانا بانه لم يضع منه شيئا
قط بل كله بجميع اجزائه غير مصنوع والتقدير لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد
سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولقائل ان يقول لما كان الضمير في كله عائدا على
الى ذنبا وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين لابد ان يكون المضمر هو ذلك الذنب الذي ليس بمعين
فقط لاعادة الضمير اليه فلا يكون نصبه نفيه نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تبرئة نفسه من
جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة المذكورة ودخول النفي عليها يقتضي العموم
فدخول النفي عليه ايضا يقتضي ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر بين قولنا لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم
صنع ذلك الذنب المذكور ليس بمعين في اقتضاء الاول العموم دون الثاني ثم نقول فتكون القضية
حينئذ شخصية والتقدير كل ذلك الذنب غير مصنوع لي وانما يظهر ذلك اذا كان هناك ذنب دون
جزء فيكون الاتصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا اما ان يكون المراد بالكل الكل المجموعي وهو الغالب
الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضاء
شمول النفي جميع الاجزاء او يكون المراد كل واحد واحد من الاجزاء كما استعمل في الكلي باعتبار الجزئيات
فقد يظهر الفرق بينهما فانه اذا رفعت الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبته لا يلزم
ومع ان الاستعمال على هذا الوجه في الشخصي قليل فانه لا يلزم صدق ما ذكره من تبرئة نفسه من جملة
اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام متجها انتهى قال والثاني كقوله بعكاظ يعشي
الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه اقول هذا بيت مدرج من بحر الكامل المرفل وفي صدره بياء الجمع والواو والعجز
النون منه وعكاظ بعين مهملة مضمومة وظاء معجمة في اخره اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون
بها في كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام
هدم ذلك كذا في الصحاح وقال في القاموس انها سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم
هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع قبائل العرب فيتعاكظون اي يتفاخرون ويتناشدون
انتهى ويعشي الناظرين يسيء ابصارهم من العشا وهو بالقصر سوء البصر بالليل ويحتمل ان يكون بالعين

المعجمة وفتح

المعجمة وفتح حرف المضارعة وفي القاموس وشعاع الشمس وشعها بضمهما الذي تراه كانه الحبال مقبلة عليك
اذا نظرت اليها او الذي ينتشر من ضوئها او الذي تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما اشبهه الواحدة بهاء قال و
ليس فيها اعمال الضعيف دون القوي اقول لان العاملين في البيت فعلان فلا قوة لاحدهما بالنسبة الى الاخر بل هما
مستويان في اصل العمل وان رجح اعمال السابق منهما عند الكوفيين والاقرب منهما عند البصريين قال وذكر ابن مالك في قوله
عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد انه يروى غواتهم بالاوجه الثلاثة فان ثبتت رواية الرفع
فهي من الوارد من النوع الاول اقول وجه كونها من الوارد من النوع الاول هو ما عرف فيه بمقتضى الشرطين ان الجر غير
مذكور فيه بينما العامل للعمل وقطعه عنه واعمال الابتداء مع ضعفه وترك اعمال الفعل مع قوته وقد مر انشاد هذا
البيت والكلام عليه في الباب الاول في فصل حتى من حرف الحاء المهملة وشكك المصنف في ثبوت رواية الرفع
مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وايضا فهو مناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال
هناك وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم البيت بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف
وليس منه فمنها قال فيها ان يكون بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب اقول في هذا الكلام قلب والصواب
ان يقال فيها ان يكون مصدره مسندا اليه فعل كون عام قال ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الاية الاثر انه عليه
السلام انما رحمهما ان كانتا على صفة الزيادة وقومهما على السقي لكونهما يذودان غنمهما ويسقيهم الا او كذلك المقصود
من لا يسقي السقي لا المسقي ومن لم يتامل قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما ولا نسقي غنمنا اقول يشير المصنف
بذلك الى الخلاف الواقع في الاية وذلك ان الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف ذهبا الى ان ترك المفعول في
ذلك للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل وغنم
فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على
الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك
كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون
مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في الاية قال التفتازاني وهذا اقرب الى التحقيق لان
الترحم لم يكن من جهة صدور الذود منهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم
حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهم مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه
وقد اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلا منهما قال الشريف
الجرجاني وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الاخر وجعلا ما
يضاف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حاله واحدة مع تعذر تقدير المفعول

فلو قدر في الآية المفعول لأدى إلى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم
باقيا على حاله وصاحب المفتاح اعتبر ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما او المواشي المضافة اليهم والتقابل
باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول لفسد المعنى الا ترى انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون
غنمهما لم يكن هناك ترحم ولا يصح ان يقال ان ترحمه كان لاجل انهما على صفة الذود والناس على السقي وهذا
ادق نظرا واوضح سبيلا الى آخر كلامه مجموعا من شرح المفتاح وحاشية المطول **قال** وقد يكون في اللفظ ما يشعر به
فيحصل الجزم بوجود تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا **اقول** فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى
فاعله وتعلقه بمفعوله فاذا لم يذكر حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه يقتضي ذلك القصد سواء وجد في اللفظ
ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى اولم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى **بيان نكتة المقدر قال** وهي ان تقدر
المفسر في نحو زيدا رأيته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس
الامر كما توهموا **اقول** بل ليس الامر كما توهمه فانهم لا يقدرونه مؤخرا ليفيد الاختصاص الا عند وجود المقتضي
لذلك فقد وافقهم هو على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك
فما وجه اعتراضه عليهم **قال** واذا قلت كان خلقك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه
فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية **اقول** يعني ان المانع من تقديم الخبر الفعلي في نحو زيد قام
هو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الاسمية والفعلية اذ لو قدم الخبر في هذا المثال فقيل قام زيد
لم يدر هل الجملة اسمية ان قدر زيد مبتدأ او فعلية ان قدر فاعلا ولا شك ان مفاد الجملتين مختلف فارتكاب
ما يلتبس معه ما محذور وهذا بخلافه نحو كان زيد يقوم اذ الجملة فعلية سواء قدمت زيدا او اخرته فالمانع منتف
فيثبت الجواز ولقائل ان يقول الالتباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليها الناسخ وذلك لانه مع تأخير زيد يحتمل
ان يكون مرفوعا رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبر ضمير شأن دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل ان
يكون مبتدأ مؤخرا اخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهي تقوم وليس ثم ضمير شأن والفرق بين الجملتين قبل
دخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغيرهما لانهما مختلفتين باعتبار تقوي الحكم وعدمه فتجويز التقديم
يوقع الالتباس بعد دخول الناسخ ايضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان
الذي استقر في باب كان انك اذا اخذت فيها عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو اسقطتها في كان
يقوم زيد لم يرجع الى ذلك **قال** وكان تقديم الامر بالقراءة اهم فيها **اقول** يعني اهم من الامر باختصاص
القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما توهم من كون غير اسم الله تعالى اهم منه **قال** ذكروا انه اذا اعترض
شرط على آخر نحو ان كلمت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف

مدلول عليه

مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوه في الجواب المتأخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في
المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان كلمت فانت
طالق **قال** يعني بمحققي الفقهاء المحققين طائفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم ما ذكره وفي تاريخ قاضي
القضاة شمس الدين بن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لاداء شهادة فسألته عن توجيه قول الفقهاء
فيما اذا قال ان شربت ان كلمت فانت طالق انها لا تطلق حتى تأكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب
وارسل بجواب حسن كتبه **قلت** وقد ظفرت بمسطرة طويلة بهذا الجواب المشار اليه وحاصله على ما احفظه
الان انه قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس فيهما ما يصلح للجواب الا شيء واحد فلا يخلو ان يجعل
جوابا لهما معا لا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان لا يجعل جوابا
لهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بما لا مدخل له في الكلام وتركه لما دخل فيه وهو عبث واما ان يجعل
جوابا للثاني دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فيجب
الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول
وجوابه دليل جواب الثاني فالاصل ان كلمت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى
تأكل ثم تشرب فكذا ما هو في معناه هذا ما تخيل الان انني وقفت عليه من الجواب المشار اليه وانما قصد
الشيخ فيه توجيه مذهب الشافعي في المسئلة والا فالذي عليه مذهبه وهو مذهب مالك انها تطلق ان اتت
بالشرطين مرتبين كما هو في اللفظ او عكست الترتيب وبعض اصحابنا يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف
كما في قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم **قلت** في لا ادري وجه اشتراط
اهل المذهبين فعلها لمجموع الامرين في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب
الثاني اي ان كلمت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل
هو اسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني **قال** وكما في قول
الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم وقول ابن دريد فان عثرت بعدها
ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا **اقول** الاستغاثة طلب الاغاثة يقال استغاثني فاغثته والذعر
بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة الخوف والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف وهو الملجأ وزانها
زينها من الزين وهو خلاف الشين وعثرت زللت بعدها اي بعد هذه الواقعة ان وألت نفسي اي طلبت
النجاة من هاتا اي من هذه القضية فقولا لا لعا اي لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا لك وهو دعاء له بان
ينتعش اي يرتفع **بيان نقل المقدر قال** يعني تقليله ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش

في ضربه زيدا قائما اولى من تقدير البصريين حاصل اذ كان او اذا كان قائما **اقول** ذهب ابن درستويه وابن بابشاد الى انه لا خبر لهذا المبتدا لكونه بمعنى الفعل فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والمصدر المذكور الذي هو المبتدا عامل فيه والخبر مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وكلاهما باطل اذ لا خلاف بين الجميع ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه نحوه في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فاذا تقرر هذا فلنا ان المبتدا هو الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند الاخفش وجملة البصريين بالحال المخصص بل الحال عنده وعندهم في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل في حال قيامه وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال قيامه حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق ولا يمتنع حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت اخر فليس في تقديرهم اذا شيع الحصر المراد المتفق عليه وهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا اذ لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما كذا قرره الرضي واستظهره المصنف من مذهب الاخفش وان كان مفيدا للحصر المطلوب مع قلة التقدير يرد عليه حذف المصدر مع بقاء بعض معمولاته وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير الحرف المصدري وصلته والموصول لا يحذف ويبقى بعض صلته اللهم الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بالحذف كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان التقدير في مالك وزيدا ما لك وملابستك زيدا

قال وكان تقدير مكانه مني فرسخان بعد كمني فرسخان اولى من تقدير الفارسي اي بت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا فلا يحتاج معه الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير امر ثالث **اقول** اما كون ما قرره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شيء اخر يصح معه الاخبار وذلك لان الفرسخان لا يصح ان يكون نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف حتى يصح معه الاخبار اي مسافة بعدك مني فرسخان **قال** وضعف قول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط **اقول** تقدير حب العبادة ادخل في ذمهم والتشنيع عليهم والتسجيل بسوء صنيعتهم فينبغي ان يكون هو المقدر ويدل عليه قوله تعالى بكفرهم والاقليل المنفي عليهم بمجرد حب العجل بدون عبادة له **قال** وكذلك الا تقدير في الاية شيئا البتة وذلك بان تجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا تصنع في نحو زيد

في الدار وعمرو **واقول** هذا ظاهر وقد وقع للشريف الجرجاني في شرح المفتاح ما يخالفه فادعى فيه انك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو كانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست هي والهمزة داخلتين على المتساويين ثم قال فان قلت لم لا تجوز ان تجعل عمروا في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو ولا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حاصل او حصل عندك وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح جزاء عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي بعطر زيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد هذا كلامه وفيه بحث فان عمروا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر على تقدير ضمير لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين في قولك زيد او عمرو قام وقياسه على زيد قام وعمرو وليس بصحيح لان العطف بالواو في الكلام انما هو بالعطف بام التي هي لاحد الشيئين او الاشياء

بيان كيفية التقدير قال والثاني كقوله اذا قامتا تضوع المسك منهما: نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل: **اقول** ضمير الاثنين عائد الى ام الحويرث وام الرباب المذكورتين في البيت الذي قبله وهو كدابك من ام الحويرث قبلها: وجارتها ام الرباب بماسل: وتضوع المسك انتشار والريا الرائحة الطيبة وفي القاموس القرنفل والقرنفول ثمرة شجرة بسفالة الهند افضل الافاويه الحارة واذكاها ومنه زهر ويسمى الذكر ومنه ثمر ويسمى الانثى وزهره اذكى وكلاهما لطيف مصف للقلب والدماغ مقويهما نافع للخفقان والبصر والغشاوة والنكهة بمضوم وطعام مقرفل مقرقن مطيب به انتهى والداب العادة قال الزوزني في شرح المعلقات وماسل بفتح السين جبل بعينه وماسل بكسر السين ماء بعينه والرواية بفتح السين

قال والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير الحافر **اقول** هذه الجملة في الباب الرابع في ترجمة الاشياء التي تحتاج الى الرابط عند ذكر الامر الثاني منها **ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما امكن قال** فالاول نحو زيد اضرب اخاه تقدر فيه اهن دون اضرب **اقول** لان تقدير اضرب في هذا المثال يؤدي الى خلاف المقصود اذ غرض المتكلم الامر بضرب الاخ لا الامر بضرب زيد فلما تعذر تقدير اضرب لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو فعل الاهانة لكن وقع للمصنف في حواشي التسهيل ان قال لو قدرت العامل في زيدا من قولك زيدا اضربت اخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب

المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما تقرر في المغني من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف
يعني بحسب معناه كما عرفت اما فيه قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر **قال** ومما لا تقدير فيه مثل
المذكور لمانع صناعي قوله يا ايها المائح دلوي دونكا اذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى
اقول مضى في بيان الشرط الثالث من شروط الحذف المشار اليها في اول الخاتمة وقد توهم الناظر ان الشاهد
المصنف نصف بيت من الرجز وليس كذلك انما هو من مجزوء الرجز وقد انشد بتمامه يا ايها المائح دلوي
دونكا وانما قال اذا قدر دلوي منصوبا لانه يجوز ان يكون مبتدأ ودونك خبره فلا يكون مما نحن بصدده وما ذكره
هنا مذهب البصريين وقد مر الكلام فيه **قال** وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا **اقول** هذا عجز بيت صدره
بيت صدره اكر واحمى للحقيقة منهم وقبل هذا البيت فلم ار مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
والشعر للعباس بن مرداس السلمي يصف به قوما وحيا اغار عليه قومه فانتصف الفئتين في مدح الفريقين
وهذا ممن انتظم في سلك الاشعار بالمنصفة والمراد بالحي خصوم قومه واعداؤهم والمصبح
الذي يؤتى صباحا للغارة والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحميه والقوانس جمع قونس
ما رنة كونه يطلق على اعلى البيضة من الحديد وعلى اعظم ما في بين اذني الفرس في وصف الحي المغار عليهم بصدر
البيتين اي لم ار مثل الحي الذين اغرنا عليهم صباحا ولم ار اكر منهم واحمى للحقيقة ووصف بالبيتين قومه
اي لم ار مثلنا فوارس عند ملاقاتهم ولم ار اضرب منا بالسيوف تضرب القوانس **قال** ويجب ان تقدر
والذي فعلنا لانه لو ترك لان القسم لا يجاب بلن الا في الضرورة **اقول** كما يجب ان تقدير جواب القسم في قوله
تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا ماضيا مجردا من قد وان كان دليل الجواب مقترنا بها لما تبين
ان لما لا تقترن بجوابها بقد وهذا ان قلنا بانها حرف وجود لوجود وان قلنا انها ظرف بمعنى حين كان عاملها اهلكنا
المذكور ولا جواب فقدر **قال** كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا **اقول**
رايت هذا البيت في الباب الاول في فصل لن من حرف اللام وانه يحتمل ان يكون مما حذف فيه الجواب
فيه الجواب لدلالة عليه بما بعده اي والله انك لا مر على نفعك فلا دليل عليه فيه على ان الجواب يكون جملة
مصدرة بلن كما سبق **اذا دار الامر** بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولى **قال** قال
الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان
التجوز في اخر الجملة اسهل **اقول** هنا سؤال اورده بعض الفضلاء وهو انه قد تقرر انه لا بد في الحذف من
استحضار المحذوف ضرورة انه لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا كان كذلك فكيف
جاز في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة والجواب ان ذلك على ما اعتبار

باعتبار

باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف **قال** ومثال المسألة قوله تعالى فصبر جميل اي شأنه
صبر جميل او صبر جميل اجمل من غيره **اقول** رجح الاول بان حذف المبتدأ اكثر والحمل عليه اولى او بان سوق الكلام للمدح
بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اشمل لا يدل لحصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت
صبرا جميلا فانه في حالة النصب مخبر بحصول الصبر له واذا جعلت المبتدأ محذوفا كنت مخبرا ايضا باتصافك
بالصبر فالنصب والرفع متفقان في هذه الجملية وهذا بخلاف حذف الخبر وهو ظاهر وقد رجح الاول ايضا بان قيام
الصبر بسيدنا يعقوب عليه الصلاة والسلام قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس ثمة على خصوص الخبر اعني اشمل
من غيره قرينة لفظية ولا حالية واعترض بان وجود القرينة شرط الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف اصلا والقرينة
ههنا هي انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة
ورجح ايضا الاول بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف
فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ فيه معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اشمل
انه اشمل من غيره صبر جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اشمل من الجزع وبث الشكوى **اذا دار الامر** بين كون
المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى **قال** وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة
فيمن رواه مبنيا للمفعول **اقول** هذا صدر بيت عجزه ومختبط مما تطيح الطوائح وهو من ابيات سيبويه يروى للحارث
بن ضرار النهشلي وقيل للحارث بن نهيك وقيل للمرة بن عمرو النهشلي ويزيد المذكور في البيت هو يزيد بن نهشل
والضارع الذليل الخاضع والمختبط الطالب المعروف واصله الضارب للشجر ليسقط ورقها للابل وتطيح تهلك
والطوائح جمع مطيحة وقياسه المطاوح لكن جمعه على حذف الزوائد كلواقح جمع ملقحة قال بعض المتأخرين يحتمل
البيت ان لا يكون من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل
ان كانت الرواية بفتح يا ليبك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها قلت يحتاج مع فتح الياء ليبك
الى ان تثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة ليكون منادى والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على
انه مفعول فيكون ذلك مما لا شك في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى **قال** ولا تقدير بهذه المرفوعات مبتدآت
حذفت اخبارها **اقول** في العبارة قلب فان المرفوعات حذف اخبار مبتدآتها [illegible] لا مبتدآت حذفت
اخبارها **قال** والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله
لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
اقول اقتصر المصنف رحمه الله على ترجيح الفعل بالحمل على النظائر ولم يرجح بما ذكره بعضهم من ان السؤال
عن الفاعل وان القرينة فعلية فتقدير الفعلية اولى وكانه عدل عن ذلك لما يرد عليه من انه ان اريد ان السؤال

اشمل من

على الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا يعني له وان اريد ان السؤال عن فعل الفعل وصدر عنه فتقدير مبتداء
كقولنا الله خلقها يؤدي في المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل
في قولنا الله خلقها الظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتداء والخبر جملة فعلية
ليطابق السؤال الجواب لان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفاعل الفعل وتقديم المسؤول عنه اهم و
اجاب المفتاح بان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية نحو قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
فاما قوله ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة فقد اعترض بان تلك الزيادة تشتمل
على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية والتطابق
بينهما امر مهم عندهم كما صرحوا به فاذا ضعف فالحمل على جملتين اولى قلت الاهم بالجملتين
الجملة ذات الوجهين وهي الاسمية الصدر الفعلية العجز واما قوله تعالى ان الواقع عند عدم الحذف
جملة فعلية وهو الوجه الذي اقتصر عليه المصنف كما تقدم فصحيح لكن الكلام في الحكمة الباعثة على ترك
المطابقة المهمة قال بعض المتأخرين في الحوكة في الجواب انه يقال ان السؤال جملة اسمية صورة وفعلية
حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك الا انه زيد قام ام عمرو
ام خالد ونحو ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار
وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن
وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات وفي
الحقيقة هي فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم
يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا
وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب فان قصد الاختصاص
ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها
اول مرة وقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد
ورد على الاصل اذ لا مانع فيهما فتأمل فانه حسن **اذا دار الامر** بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه
ثانيا اولى **قال** الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله تسوؤ الفاليات اذا فليني **اقول** هذا
عجز بيت صدره تراه كالثغام يعل مسكا بضمير تراه عايد الى الشيب والثغام بمثلثة مفتوحة وغين
معجمة من الكلام على ما عنا منه فصل لام حرف الميم في الباب الاول ويعل مسكا يجعل فيه المسك مرة

بعد اخر

بعد اخرى من العلل وهو الشرب الثاني يقال علّه يعلّه بالضم ويعلّه بالكسر اذا سقاه السقية الثانية
وتسوؤ الفاليات بفعل من ما بكره منه والفاليات بالفاء جمع فالية وهي التي تتبع الشعر وتستخرج ما فيه من
القمل **قال** ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه **اقول** الامر كما قال ونص في التسهيل
في باب المضمر في الفصل المعقود لنون الوقاية وهي الباقية في فليني لا الاولى وفاقا لسيبويه واقول لم يرتض على
هذا الرأي ضعف الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه واصحابه **قال** ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك
لا شك فيه نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون **اقول** يعني ان وقع في القران في مواضع كثيرة من ذلك جاء فيها الفعل
مضارعا الا ماضيا والتاء محذوفة منه فتلظى لا شك في كونه مضارعا اذ لو كان ماضيا لوجب ان يقال تلظت
لاسناده الى ضمير المؤنث ولحوق علامة التانيث مثل واجب ولذا كان التانيث غير حقيقي وتمنون لا شك
في كونه مضارعا للحوق نون الرفع له ولا يتصور كونه ماضيا اصلا **قال** الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما
واو مفعول او البناء عين الكلمة خلافا للاخفش **اقول** هذه المسئلة والتي بعدها وهي الخامسة ليستا من
الامر في شيء فايرادها هنا غير مناسب واصل مقول ومبيع مقوول ومبيوع نقلت حركة الواو والياء الى الفاء
فالتقى ساكنان احدهما عين الكلمة والاخر حرف المد وهو واو مفعول فحذف احدهما ومذهب سيبويه والخليل
ان المحذوف واو مفعول كما ذكر المصنف لانها زايدة وقريبة من الطرف ومذهب الاخفش ان المحذوف هو عين الكلمة
لان واو مفعول نيت لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول وتظهر ثمرة الخلاف في مسوء
اذا خفف فعلى مذهب سيبويه والخليل تقول مسو بتخفيف الواو كما تقول في خبء خب وعلى مذهب الاخفش
تقول مسو بتشديد الواو كمقروة في تخفيف مقروءة **قال** السادسة نحو يا زيد زيد اليعملات **اقول** هذا بعض
بيت من مشطور الرجز والبيت يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اليعملات
جمع يعملة بفتح المثناة التحتية اوله والميم بعد العين الساكنة وهي الناقة النجيبة المطبوعة على العمل والجمل يعمل
قال في القاموس ولا يوصف بهما انما هما اسمان والذبل الضوامر جمع ذابل **قال** وبين ذراعي وجبهة الاسد **اقول**
الواو من لفظ المصنف وما بعدها عجز بيت للفرزدق والمغني نحو يا زيد زيد اليعملات ونحو قول الشاعر كذا وصدره
يا من رأى عارضا اسر به العارض السحاب الذي يعترض في الافق واسر مضارع مبني للمفعول اي احمل سرورا
فرحا وذراعا الاسد كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا والمنادى محذوف
اي يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان تكون موصولة وهي المنادى فلا حذف وحكى شارح من شارحي ابيات
المفصل عن مخزوم انه وصفه باستاذ العالم ان الشاعر يصف الممدوح بالشجاعة فوصفه بالاسد و
يصف قلبه بالسماحة فوصفه بالسحاب العارض بين ذراعي الاسد وجبهته قال واسر به يحتمل وجهين اوليين

احدهما أسر جعل سرورا او على هذا تكون موصولة يعني من راى عارضا بين ذراعي وجبهة الاسد سرورا به لوثوقه
بالمطر والاخر أسر اي اخفى من السر وعلى هذا تكون من استفهامية يعني من راى سحابا مخفيا بين ذراعي وجبهة الاسد
كانه يتعجب منه قال وسعوية البيت على الخطر ببال احد من الشارحين من قبل قلت ظاهر كلامه انه جعل اسر في
تاويله الاول ماضيا مبنيا للمفعول من السرور وهذا الحمل من اسناد العالم رحمه الله الفعل بهذا المعنى ثلاثي
متعد بنفسه تقول سرني الله اي جعلني الله مسرورا وفي التنزيل وينقلب الى اهله مسرورا **قال** خلافا للمبرد
اقول يعني ان الحذف من الثاني في الموضعين المذكورين فزيد الاول مضاف الى اليعملات الملفوظ بها وزيد
الثاني مضاف الى اليعملات محذوفة وذراعي مضاف الى الاسد المذكور وجبهة الى مضاف الى مثله
محذوفا وخالف المبرد فعكس حيث ذهب الى ان الحذف من الاول لا من الثاني وشبهته انه يلزم على المذهب
الاول محذوران احدهما التقديم والتاخير من غير فايدة والاخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجوابه
انما جاز ارتكبوا ذلك لاستقامته فلا تضر بيانه انه حذف المضاف اليه من الثاني وزيد الاول مضاف الى
اليعملات المذكورة فصار يا زيد اليعملات زيد فبقي زيد الثاني غير تام لان تمام الاسم اذا لم تكن فيه اللام
بالتنوين او الاضافة فاخر اليعملات ليكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام زيد الثاني وتم الاول بما بعده وهكذا
القول في بين ذراعي وجبهة الاسد وحيث قلنا بان المضاف اليه حذف من الثاني فينبغي ان يكون التقدير
بين ذراعي الاسد وجبهته وبذلك يتخلص مما اشار اليه ابن الحاجب من الاشكال في فرع ذكره في مختصره
الفقهي وذلك انه قال فيه وقالوا في نصف وربع طلقة طلقة وفي نصف طلقة وربع طلقة طلقتان
والظاهر عود الاشكال الى الفرع الاول لجريان الثاني على اصل تكميل الطلقة وتقرير الاشكال في
الاول ان نصف مضاف فتطلق على النية والنية مع اللفظ كالملفوظ فتساوى الفرعان فاشكل افتراقهما
في الحكم قال شيخنا الامام ابو عبد الله محمد ابن عرفة وجوابه على اصلين من الفقه والعربية واضح اما الفقهي
فهو لو قال لها انت طالق نصف طلقة وربعها لم يلزمه الا طلقة واحدة لاضافة الجزئين لطلقة واحدة لا يزيد
مجموعهما عليها كما تقرر في نصف طلقة واما اصل العربية فهو قول جمهور النحويين ان المضاف اليه اذا حذف
فلا بد من تنوين المضاف اليه الا ان يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف كقولهم قطع
الله يد ورجل من قاله قالوا التقدير قطع الله يد من قاله ورجل من قاله فحذف المضاف اليه من الثاني واقحم المعطوف
بين المضاف والمضاف اليه وحذف التنوين من يد لاضافته الى من وحذف من رجل لانه مضاف الى من
في المعنى وتميز المضاف ثم المضاف اليه في اللفظ وهذا الاصل يوجب تقدير تركيب لفظ المسالة انت
طالق نصف طلقة وربعها وقد قررنا ان اللازم في هذا اللفظ طلقة واحدة فقط **قال** السابعة نحو

زيد وعمرو

زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول لسلامته من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر
للمجاور ولكن مذهبه في نحو يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني **اقول** نقل الرضي عن سيبويه غير هذا وذلك انه
قال اما الضم في الاول يعني في رواية من روى يا تيم تيم عدي بضم تيم الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة فالثاني
عطف بيان او هو البدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف
اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقدم في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته
حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه
باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف لفظا بينه و
بين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء
على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك
بالظرف خاصة في الاغلب لانه لما تكرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك
انتهى كلامه **قال** وقيل ايضا كل من المبتدأين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه **اقول** جعل هذا القائل ذلك
من باب التنازع ولم يجره الجماعة فيه **قال** ومن الثاني في قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا
بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله اذ لو كان الجواب للثاني لجزم فعلنا بذلك في نحو ان كلمت ان شربت فانت طالق
اقول هذا الكلام ظاهر في ان جعلنا الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الحمل عليه على ما ثبت فيه الموجب
لذلك مع عدم تحققه في هذا المثال وليس كذلك فان المقتضي لجعل الجواب للشرط الاول لا الثاني قائم متحقق
وهو عدم الفا الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب له وهو وجوابه جوابا للاول لوجب اقترانه بالفا ولا فاء
فامتنع كونه مع الجواب المتاخر جوابا له وقد عرفت ما اسلفناه من احتمال كون الجواب للثاني وان جواب الاول محذوف
لدلالة الثاني عليه اي ان كلمت فانت طالق ان شربت فانت طالق **قال** وفي فاما ان كان من المقربين فروح
ولولا رجال مؤمنون ثم قال لو تزيلوا لعذبنا **اقول** هذا يقتضي ان يكون لعذبنا جوابا للو ولولا وجوابها للا
على جواب لو المحذوف على قاعدة توالي الشرطين وهذا مشكل في هذا والظاهر ان هذا ليس من ذلك القبيل
فيجعل جواب لولا محذوفا اي ولولا كراهة ان يهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين
بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف ايديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام قال الزمخشري
ويجوز ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعهما الى معنى واحد فيكون لعذبنا هو الجواب وفي
الانتصاف انما كان مرجعهما ههنا واحدا وان كانت لولا تدل على امتناع الشيء لوجود غيره ولو تدل
على امتناع الشيء لامتناع غيره لان لو دخلت ههنا على وجود معناه العدم اذ التزيل معناه المفارقة فصار

معناه بتوما **قال** قد تكلف بعضهم في البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راعني عجزه ولا يحفظ مثل
نحن قائم **اقول** قد يعترض بان مثله محفوظ بدليل قول الشاعر والمسجد انا دبيت نحن عامره لنا :: وزمزم و
الاركان والستر والحجاب بان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو واجتزا عنها بالضمة كما في قوله
اذا ما شاء ضروا من ارادوا ولا يالوا لهم احد ضرارا **قال** بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا
لنحن المسبحون **اقول** ليس انما الكلام فيه فان الخبر هنا وجب جمعه ليطابق ما قبله فان نحن للجماعة لا للمعظم نفسه اذ المراد
بهم الملائكة وكان الاولى به التمثيل لذلك بقوله تعالى وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون **قال** واما قال رب ارجعون
فافرد ثم جمع فلان غير المبتدأ او الخبر لا يجب فيه التطابق بما يجب فيهما **اقول** هذا مشكل فان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدأ
والخبر بل يجري في الصفة والحال نحو جاء الرجلان الفاضلان ونحو [illegible] الزيدان راكبين واقبل الذان كرمتهما
حذف الاسم المضاف قال ومن ذلك ما نص فيه حكم شرعي الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال
نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاعهن **اقول** لو قال لان الحكم لا يتعلق الا بالافعال ولم يشمل المباح
فانه حكم شرعي ولا طلب فيه على ان فخر الاسلام البزدوي وشمس الائمة وصاحب الميزان الحنفيين وتابعيهم
ذهبوا الى ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم امهاتكم حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة
الانعام وقوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها احلت لنا ميتتان ودمان الى الاعيان بطريق الحقيقة [illegible]
والتحريم المضافين الى الفعل في وصف المحل اولا بالحرمة ثم ثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما و
[illegible] لانه يصح وصف العين بالحرمة حقيقة كما يصح وصف الفعل بها بمعنى انتفاء [illegible] خروجها
عن ان يكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجه عن الاعتبار شرعا فاذا امكن العمل
بحقيقته فلا معنى للاضمار لانه ضروري يصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ ولا شك ان الحرمة عبارة
عن المنع قال الله تعالى وحرمنا عليه المراضع اي منعنا فيوصف الفعل بالحرمة على معنى ان العبد منع عن
اكتسابه وتحصيله فيصير العبد ممنوعا والفعل ممنوعا عنه ويوصف العين بالحرمة على معنى ان العين
منعت عن العبد تصرفا فيها فتصير العين ممنوعة والعبد ممنوعا عنها واذا امكن تحقيق اضافة التحريم
الى العين واتصافها بالحرمة بالطريق المذكور كان حمل ذلك على المجاز اخطاء فاحشا وقد اطال صاحب
الكشف من الحنفية الكلام فيها وما ذكرناه هنا هو بعض كلامه **قال** والتقدير في حبه بدليل شغفها
حبا وفي مراودته بدليل تراود فتاها **اقول** وفي شانه حتى يشمل الامرين الحب والمراودة **قال**
دونها اولى لانه فعلها بخلاف الحب **اقول** يعني ان تقدير في مراودته اولى من تقدير في حبه لان المراودة
فعلها والحب ليس فعلها وهي لا تقدر على دفعه لان الفرض كونه مفرطا بدليل قد شغفها والحب المفرط

يقهر صاحبه

يقهر صاحبه ولا يطيق ان يدفعه بخلاف المراودة فانها حصلت باكتسابها وهي قادرة على دفعها فيتاتى
اللوم عليها وقضيته هذا ان يكون تقدير في مراودته متعينا لا اولى كما ادعاه **قال** واسئل القرية التي
كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير **اقول** ذهب قوم الى ان القرية عبر بها عن اهلها و
الثانية فيها على اللفظ فيكون مجازا ولا حذف فيه وقيل اريد الحقيقة على سبيل المعجزة وقيل القرية
اسم مشترك بين المكان والاهل نقله ابن [illegible] والظاهري عن بعض اهل اللغة كذا في شرح التلخيص للشيخ
بهاء الدين السبكي رحمه الله تعالى **قال** وقال الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا **اقول** هذا صدر
بيت من افتتاح قصيدة وعجزه وبت كما بات السليم مسهدا :: ومن جملة هذه القصيدة بذكر باقيه و
قصده الوفادة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق له ذلك لامر اراده الله فالبيت الا ارى في لهام
لها من كلالة ولا من حفى حتى تلاقي محمدا السليم اللديغ كانهم تفاءلوا له بالسلامة كذا في الصحاح وما احسن
قول الشيخ جمال الدين ابن نباتة المصري رحمه الله ان السليم هو اللديغ كما رووا ولكم نقلوا اي لديغ كما [illegible]
ولعاد في الجمع نصري منكم انا والعدو الذي سليم الباطن قلت هو مبني على جواز تعقيبه المشترك باعتبار
معنييه معا والمسهد اسم مفعول من قولك سهدته اذا جعلته قليل النوم والتي حلفت ولا ارى في لا ارق
والكلالة الاعياء والنصب والحفى رقة الخف من كثرة المشي **حذف المضاف اليه قال** وجاء في غير
نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون اي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك اي سلام الله و
اضمار ال **اقول** لا وجه لتفريق المصنف بين الآيتين حيث جزم في الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة
للتخريج على امرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان تقدير فلا الخوف عليهم **حذف اسمين مضافين قال**
فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب **اقول** هكذا قدره الزمخشري حيث تكلم
في تفسير قوله تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم
المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به قال ابو حيان وما قدره عار من راجع من الجزاء الى
من الا ترى ان قوله فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود الى من يربط جملة
الجزاء بجملة الشرط الذي اداته من واصلاح ما قال ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير في منه عائدا
على من فيرتبط الجزاء بالشرط هذا كلامه وهذا الذي قدره ابو حيان قدره ابو البقاء ايضا واجاز عود ضمير فانها
الى الحرمة او الحرمات والخصلة وقال الصفاقسي الظاهر والله اعلم ان مراد الزمخشري بالراجع من حيث المعنى
وقد قدر مضافا ظاهرا وهو في المعنى وهو قوله ذوي ويكون قد بنى على مذهب من يكتفي في الربط بالمعنى انتهى
قلت الذي يظهر لي ان في تقدير الزمخشري اشارة الى ان الراجع لام الجهة التي ذكرها الصفاقسي بل من

جهة ان المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا
يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالربط على هذا بالضمير وهو امر مجمع عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى واضيف
المصدر الى المفعول فلزم الاتيان به متصلا وهذا الاوجه فيه ونظيره ايضا ان من الجارة تحتمل ان تكون للتعليل
اى تعظيمها لاجل التقوى او لابتداء الغاية اى تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج الى
تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلب وافرد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها **قال**
وقال رؤبة وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اى ذا مسافة اصبع **اقول** نسبة هذا الى رؤبة سهو فانه من الرجز
وهذا البيت من جزء نسبه في المفصل للاسود وصدره فادرك ابقاء العرادة ظلعها والعرادة بفتح العين
المهملة اسم فرس الشاعر وهي في الاصل اسم للجرادة والظلع بفتح الظاء المعجمة واسكان اللام عمز في المشي
وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الراء قبيلة من باهلة قال بعض شارحي ابيات المفصل والمراد بالابقاء ما ابقيته
الفرس من جهدها وهذا من عادة عتاق الخيل ان لا يعطي كل ما عنده من العدو بل تبقي منه شيئا بعد شيء تظهره وقت
الحاجة اليه فقيل مفعول ابقاء محذوف اى في جريها يريد ان هذه الفرس ادركها الظلع وقد دنت وبقي
بيني وبينها مقدار مسافة اصبع هذا معنى كلام ذلك الشارح ورايت في بعض الحواشي لفظ انقاء العرادة
مضبوطا بالنون وهو جمع نقي بالكسر وهو كل عظم ذي مخ اى ان الوجع الذي نشا منه غمز في مشيها
ادرك عظامها التي فيها المخ وذلك دليل على شدة الوجع وتمكنه والله اعلم **قال** ويحتمل انه من تقدير مضاف
اى بعدكم مني فرسخان وبهذا المقدر يتعلق من فهو اولى **اقول** مراده بهذا الكلام بيان مقدار المقدر وذكرنا هنا
انه لا بد من تقدير مضاف اخر لتصحيح الحمل اى مسافة بعدكم فرسخان ولك ان تقدره بقولك بعدكم مني بعد
فرسخين **حذف ثلاثة متضايفات قال** فقيل من على القلب فالتقدير قاب قوسين ولو اريد هذا لاكتفي
ذكر القوس **اقول** كيف يصح الاكتفاء بذكر القوس عن ذكر القابين والمراد القرب باعتبار ان ما بين طرفي القاب
هو مقبض القوس ولولا ذكر للمتقيا فيهما في غاية القرب وهذا لا يفيده ذكر القوس مجردا عن اضافة القابين
اليه **حذف الموصول الاسمي قال** من حججهم امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم **اقول** هكذا ثبتت فيما رايته
من النسخ وليس كذلك في نظم الاية وقولوا امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن
له مسلمون كذا هو في سورة العنكبوت والاحتجاج بهذه الاية قابل للدفع **قال** وقول اخر ما الذي دابه احتياط
وحزم وهواه اطاع يستويان **اقول** الداب بفتح الدال المهملة وسكون الهمزة العادة والشان وهو بفتح
الهمزة والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة **حذف الصلة قال** يجوز قليلا
لدلالة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد عدنك من العيادة وهي

زيارة المريض

زيارة المريض والاحنة الحقد والجمع احن قال الشاعر اذا كان في صدر ابن عمك احنة فلا تستثرها سوف يبدو دفينها
وفي بيت المتن تغليب المؤنث على المذكر اذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جميع من تقدم ذكره ومنه غير خوله
في ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل ان يكون على حذف عاطف ومعطوف اى كيد العوائد والعائد فلا تغليب
قال وقال بعد اللتيا والتي اذ اعلتها انفس تردت **اقول** اللتيا بفتح اللام والمثناة الفوقية بعدها ياء مشددة
المثناة الفوقية بعدها التحتية تصغير التي وسمع في لام اللتيا والذي الضم وهي لغة خارجة عن قياس تصغير
المبهمات لكنها جارية على قياس تصغير المتمكن وقال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا الا الاخفش
فانه اجاز ضمها وتردت سقطت **قال** فقيل تقديره مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية **اقول** فيكون من قبيل
حذف الصلة لدلالة صلة اخرى عليها كما في قوله وعند الذي واللات عدنك احنة **قال** وقيل بعد اللتيا دقت
لان التصغير يقتضي ذلك **اقول** فيكون من قبيل حذف الصلة لدلالة غير كقوله نحن الالى فاجمع جموعك
ثم وجههم الينا **حذف الموصوف قال** فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اى ضحكا قليلا كذا قيل وفيه بحث سيلقى
اقول هذا البحث مذكور في الباب السادس المعقود لامور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها فحكى
هناك عن بعضهم ان مذهب سيبويه والمحققين ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل وعليه فالتقدير
هنا فليضحكوا اى الضحك في حال كونه قليلا وليبكوا اى البكاء في حال كونه كثيرا او سيلقى الكلام فيه هناك
قال وذلك دين القيمة اى دين الامة القيمة **اقول** ذكر عن النضر ابن شميل انه قال سالت الخليل عنها
فقال القيمة جمع القيم والقيم القائم ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد وهذا معنى ما قدره المصنف
وقدره الزمخشري وجماعة بقولهم دين الملة القيمة اى الملة المستقيمة المعتدلة **قال** وقال سحيم انا ابن جلا
وطلاع الثنايا **اقول** هذا صدر بيت عجزه متى اضع العمامة تعرفوني وقد مر ذكر المصنف لبعضه في الباب
الاول في اواخر فصل نعم من حرف العين وانشدناه هناك تاما وتكلمنا عليه **قال** وقيل تقديره انا ابن
رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكي على انه منقول من فعل كقولك زيد جلا فيكون جملة لا مفرد كقولك جلا زيد **اقول** انما
امتنع عند هذا القائل كونه منقولا من جلا زيد لانه لو كان كذلك لكان مفردا منصرفا اذ هذا الوزن غير مؤثر في
منع الصرف عند الجمهور لانه وزن مشترك فيه وخالف فيه عيسى ابن عمر فراه مؤثرا فحكم بمنع الصرف وقال
قال بعض في هذا البيت واما اذا جعلناه جملة فهل هي مبني او لا صرح بعض شارحي الكافية ان نحو تابط شرا
من قبيل المبنيات المحكية الباقية على بنائها والحق ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت
قسما رابعا من مبني الاصل وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا استحقا
لان يجري الاعراب على اخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على

على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات
قال ونظيره قوله بنيت ثنى اخوال يزيد ظلما علينا لهم فديد فيزيد منقول كالمال يريد لا من فهو كيزيد
المال في الاعراب غير منصرف فكان فتح لانه مضاف اليه اقول هذا صريح في ان يزيد في هذا البيت بالمثناة
التحتية قال ابن يعيش في شرح المفصل تزيد بالتاء والصواب بالتاء المعجمة بنقطتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان
ابو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية وقال ابن الحاجب في قوله مفصل تمامه هو بيت اخوالنا بنى تزيد يعنى
بالمثناة الفوقية تقطع منه وصح بانه قد علم ان في العرب تزيد بالتاء واليه ينسب التزيدية وهو مردود من وجهين
احدهما ان الرواية هنا بالياء يعنى المثناة التحتية والثانى ان تزيد في كلامهم مفرد لا جملة قال الشاعر يعترن
في حد الظباة كانما كسيت تزيد تردى الادرع فاستعملها كالجملة خطا لهما كلامه في شرح المفصل
والفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا اذا صوت قال وبنى تزيد منصوب على البدل من اخوال
ولهم فديد جملة في موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بمحذوف وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه
وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه
ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع الحال او مفعول له والعامل فيه محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير
حلوا علينا او شدوا علينا ظلما ويجوز ان يكون ظلما منصوب على انه مفعول ثالث اى ذوى ظلم
ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما انتهى كلامه قلت ويجب ان يضبط الميم من قوله لهم فديد
مشبعة ليكون قوله ظلما علينا لهم فديد موافقا لقوله بنيت اخوالنا بنى يزيد في الوزن وانما نبهت على
ذلك لانه بلغنى من بعض المتصدين للاقراء انه انشده باسكان الميم من لهم واصر على ذلك ولا شك
ان الوزن لا ينكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذ الثانى من مخلع البسيط قطعا ان سكنت
الميم والاول انما نصف بيت من مشطور الرجز او مشطور السريع المكشوف ومثل ذلك محذور عندهم وفي
قول المصنف في الاعراب ادخال اللام على جواب الشرطية وقد سبق التنبيه عليه مرارا حذف الصفة قال
والا لكان مفهوم كفرا اقول هو مثل والا لاعرب فيرد عليه ما مر قال وما نريهم من اية الا هى اكبر من اختها
اقول وجه الاشكال فيها ان افعل التفضيل لزائد له على شيء يجب ان يكون فيه زيادة على المفضل
عليه فلا يستقيم ان يقال الزيدان كل واحد منهما افضل من الاخر لما يؤدى اليه من اثبات الزيادة ونفيها
في كل واحد منهما فقوله تعالى هى اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان يكون كل واحدة منها اكبر من الاخرى و
ذلك يؤدى الى ان يكون اكبر وغير اكبر واجاب ابن الحاجب عن ذلك بثلاثة اجوبة احدها ما ذكره المصنف من
تقدير الصفة اى اختها السابقة عليها الثانى ان يكون المراد الا هى اكبر من اختها من وجه فقد يكون اثنان كل

واحدمنهما

واحد منهما افضل من الاخر من وجه الثالث ان يكون المراد الا هى اكبر من اختها عندهم وقت حصولها لان لمشاهدة
الاية اثرا في النفس عظيما ليس للغائب عنها وان كان الغائب اكبر فان الانسان يعظم عنده مشاهدة عصا
تنقلب ثعبانا اكثر من عظم علمه بانها تنقلب حية وان كان نقلها حية اعظم في التحقيق وانما المشاهدة لها اثر
في تعظيم الشيء في النفس والله اعلم قال وقال فلم اعط شيئا ولم امنع وقوله فليت لى اراناها تابدار اقول
اما الشاهد الاول فهو لعباس بن مرداس السلمى بضم السين يكنى ابا الهيثم وامه الخنساء الشاعرة على ما قال
فيه وسبب قوله هذا ان النبى صلى الله عليه وسلم حين اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة اعطاه
اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبى ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا
ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع
فقال النبى صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عنى فزادوه حتى رضى والعبيد اسم فرسه ويعنى بعيينة ابن
حصن والاقرع بن حابس وروى مغيرة عن عامر الشعبى ان النبى صلى الله عليه وسلم كان [illegible]
هذا بين الاقرع وعيينة كذا في شرح امالى العلامة لابى عبيد البكرى والتدرء بضم التاء المثناة الفوقية واسكان
الدال المهملة وفتح الراء الساقطة على همزة القوة والعدة واما الشاهد الثانى فهو عجز بيت لعمران بن حطان
السدوسى الخارجى وانشده في الصحاح وليس لعيشنا هذا مهاه وليست دارنا هاتا بدار وكذا انشده
الليلى في شرح الفصيح قال والمهاة في البيت البقاء وقيل اللذة وقيل الصفى وحسن الرونق ومعنى البيت
انه يذم الدنيا وكدورة عيشها واحوالها مع استحالتها وسرعة انتقالها قال وموضع الشاهد من البيت مهاه
بالهاء واستدل بذلك بعض صاحب الفصيح على ان الهاء اصلية لان المهاة كذا بالهاء معناه الصفاء والرونق
وقيل النضارة واللين وقد رويت مهاة بالتاء التى تبدل في الوقف هاء قال دفعا للتناقض فيه اقول
يحتمل ان يكون التقدير في قوله لم اعط شيئا انما هو ليجرى فان الواقع انه اعطى شيئا كما تقدم لكنه لم يرضه فيحتاج
الى تقدير صفة يكتفى بها الكلام طلبا للصدق ويحتمل ان ينزل منزلة العدم والانعدام العطاء لا يناقض عدم المنع
حذف المعطوف قال ورد بانه يقتضى حينئذ ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين الرسل وانما فرقوا بين محمد
عليه السلام وغيره في النبوة فمفهوم هذا انظر اقول وجه النظر ان نفى التفريق بين كل الرسل تعريض بمن
لم يفعل ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض فلا يلزم ان يكون المعرض بهم فرقوا بين الكل قال والذى
يظهر لى وجه التقدير ان المقدر بين احد وبين الله تعالى اقول ليس هذا بما ذهب اليه ارجح مما ذهب اليه القائل بان
احدا هو الموضوع للعموم فان هذا يحصل المراد مع عدم الحذف وذلك لنفى التفريق بين الرسل في الايمان
يلزم منه التفريق بينهم وبين الله تعالى في ذلك فان من امن ببعضهم وكفر بباقيهم لم يؤمن بالله سبحانه و

نعلم **قال** والا يتم اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع شبهة المعتزلة والزمخشري وغيره الى اخره **اقول** يعني ان التقدير
محذوف معطوفا على فاعل ينفع وهو ايمانها والتقدير لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها فيكون نفي نفع الايمان راجعا
الى النفس التي لم يصدر منها ايمان قبل ذلك ويكون نفع الكسب راجعا الى النفس التي صدر منها الايمان قبل
ذلك ولكنها لم تكن كسبت في ايمانها خيرا قال الزمخشري لم تكن امنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله او كسبت
في ايمانها خيرا عطف على امنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت وهي ايات ملجئة مضطرة ذهب اوان
التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدمة ايمانها كاسبة
غير ناظمة بايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا امنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي امنت في
في وقته ولم تكسب خيرا هذا كلامه قال التفتازاني في وجه التمسك بالاية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه
كسب خير ليس بنافع ظاهر كلامه والاعتراض بان الا او لا احد الامرين في سياق النفي يفيد العموم كالنكرة
على ما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم تكن منها الايمان ولا
كسب الخير مدفوع بان هذا الاستعمال هنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون
ذكره لغوا من الكلام فوجب حمل الترديد على اللف الذي ذكره المصنف يعني الزمخشري وهو التسوية بين
النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا ثم قال واجيب عن التمسك بان الاية
من قبيل اللف والنشر التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن امنت من قبل او
كسبت فيه خيرا فوافق الايات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب
ولو بعد حين ويلايم مقصود الاية حيث هددت بتخيير الذين اخلفوا ما وعدوا من الرسوخ في الهداية عند
انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدفوا عنها اي يوم ياتي الايات لا ينفعهم الكهف على ترك الايمان
بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما قال ابن الحاجب المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها
وهو العمل الصالح لم يكن امنت من قبل او لم تعمل العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به انتهى كلام التفتازاني
حذف المعطوف عليه اي جوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون الفاء فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت **اقول**
نص عليه الكشاف فانفجرت الفاء متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت
كما ذكر في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى وقد يتوهم ان كون الفاء فصيحة
مختص بتقدير التعليق بالشرط لاسيما العلم والعمدة في الفاء الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى
ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا وهي على تقدير ان كان الامر كذلك فقد جئنا وفي المفتاح انها فصيحة
على التقدير الاول وهو كونها للعطف على محذوف والاكثرون انها فصيحة على التقدير الاول وهو كونها العطف

كلا التقديرين

كلا التقديرين فالاشارة في قول الزمخشري وهي على هذا راجع الى التعليق بمحذوف سواء كان شرطا او معطوفا
عليه فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن في حسن موقع ذوقه لا يمكن التعبير عنه
لكن في حذف كله قد يبعض نقصان كذا ذكر التفتازاني قال وانما يقال انه وجه فصاحتها ما يدل الا ان على ان المامور
قد امتثل من غير توقف وظهر اثره وعلى ان المقصود بالامر هو ذلك الاثر لا الضرب نفسه والايماء الى ان السبب
الاصلي هو امره لا فعل موسى عليه السلام فانما هو في مثل هذه الصورة خاصة **قال** ويرده ان ذلك يقتضي
تقديم الانفجار على الضرب في مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار
على الضرب **اقول** لا يقتضي في هذا الاستثناء شيئا في دفع الاعتراض صحيحا اذ اقتران الماضي بقد يحقق
مضيه معنى فلا يصلح ان يكون جوابا الشرط مستقبل **حذف المبتدا او الخبر** فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان اي
فالشاهد **اقول** كلا في قوله تعالى فاستشهدوا شهيدين من رجالكم ان يكون هذا من حذف الفعل
اي فليستشهدوا رجل وامراتان من اهل الاستشهاد وقدر الزمخشري فعلا من الشهادة فقال فليشهد
رجل وامراتان وما قدرناه اولى اذ المامورون هم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير ان يكون المحذوف مبتدا كما قال
المصنف فليقدر فالشهيدان لا فالشاهد **قال** وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين **اقول** تقديره
هذه اساطير الاولين والاية في سورة الفرقان قال تعالى وقالوا اساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه
بكرة واصيلا وكون اساطير الاولين خبر مبتدا محذوف كما ذكر المصنف قاله غير واحد لا مانع وكون اساطير
الاولين خبر مبتدا محذوف كما ذكر المصنف قاله غير واحد ولا مانع من ان يكون مبتدا وخبره اكتتبها فلا يكون
فيه حذف البتة وقال الزمخشري في قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين ماذا منصوب
بانزل بمعنى اي شيء انزل ربكم او مرفوع بالابتداء بمعنى اي شيء انزله ربكم فاذا نصبت فمعنى اساطير الاولين
ما يدعون نزوله اساطير الاولين واذا رفعت فالمعنى المنزل اساطير الاولين كقوله ماذا ينفقون قل العفو فيمن
رفع هذا كلامه وفيه اشكال لانه لا يظهر وجه لتخصيص ما يدعون نزوله بصورة النصب وتخصيص المنزل بصورة
الرفع اذ هذان المبتدان المقدران مرادهما بحسب المعنى واحد فانه ليس المراد بالمنزل الذي انزل حقيقة والا كان مناقضا
لاساطير الاولين وانما هو على سبيل التهكم من المشركين كما ذكر الزمخشري بعد هذا اي الذي انزل على زعمكم هو اساطير
الاولين وهذا بعينه هو معنى ما يدعون نزوله اساطير الاولين واذا استويا من حيث المعنى فكيف يتاتى القول
بان احد المقدرين يختص بصورة النصب والاخر يختص بصورة الرفع وكنت مرة سالت كتابة بهذا الى مولانا
وسيدنا وشيخنا قاضي القضاة جلال الدين البلقيني ذكره الله بالصالحات فاجاب بانه انما خصصه به
لان اساطير الاولين مرفوعة في قراءة السبعة فقدر وجه الرفع بما يظهر فيه الرفع ولا يتاول بنصب بالمعنى

وذلك لان قوله ما يدعون نزوله اساطير الاولين مرفوع اللفظ ظاهرا وهو في معنى يدعون اساطير الاولين
منصوب بيدعون ليحصل مطابقة الجواب للسؤال من حيث المعنى لا من حيث اللفظ يدل عليه قوله فيمن رفع
قل العفو وهي قراءة ابي عمرو وجوّزوا في قراءة ابي عمرو وجهين احدهما وهو الاولى ان يكون ما في موضع رفع
بالابتداء وذا موصول بمعنى الذي وهو خبره ليطابق الجواب السؤال ويكون العفو خبر مبتدأ محذوف اي قل المنفق
العفو والثاني ان يكون ماذا كلمة استفهاما منصوبا بينفقون ويكون المطابقة من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ كذلك هنا يكون ما مبتدأ وذا موصولا بمعنى الذي والمقدر المنزل اساطير الاولين ويجوز ان يكون
ماذا كلمة اسما واحدا استفهاما في موضع نصب بانزل والمقدر الذين يدعون نزوله اساطير الاولين ويتاول
مدعونا اساطير الاولين وهو ليتناول في الكشاف حسن ولم ار ذكره وتعقب الشيخ ابو حيان على الزمخشري في
قوله او مرفوع بالابتداء فقال اجاز الزمخشري ان يكون ماذا مرفوعا بالابتداء قال بمعنى اي شيء انزله ربكم وهذا لا
يجوز عند البصريين الا في ضرورة الشعر وكان الزمخشري اراد المعنى الاول الذي ذكرناه ان يكون ما مبتدأ
وذا موصولا بمعنى الذي فلم يحسن العبارة عنه والله اعلم بالصواب كله هنا كلامه ايده الله ومن خطه نقلت و
قال صاحب التقريب في كلام الزمخشري نظر اذ لا يقتضي التقدير في احدهما بما فيه صورة فعل وهو ما ندعون
وفي الاخر بالمنزل ايضا وايضا لم خالف بين لفظي الدعوى والانزال في التقدير مع انه حمل الانزال على السخرية
ثم قال ويمكن ان يجاب عن الاول بان الرفع ادل على اثبات الانزال من النصب لانه جملة اسمية فقال هنا المنزل
اساطير وفي النصب يدعون اساطير او انزل في النصب باق على فعليته فيقتضي في الجواب فعلا ولم
يمكن مطابقة الجواب للسؤال مطلقا لان اساطير مرفوع فلذا قدر بما فيه صورة فعل على الجملة وهو ما ندعون و
وانزل لكنه في الرفع مقدر بمفرد لانه خبر اي شيء المنزل فالجواب بالمجانسة فقال المنزل اساطير
الاولين انتهى وسلك ابن الحاجب رحمه الله طريقا اخر في الكلام على هذه الاية وامثالها فقال في شرح المفصل
حيث ذكر وجهي الرفع والنصب في جواب ماذا وهذا الكلام انما يكون اذا كان المجيب انقاد للسائل في احد جزئيه
فيحذفه ويستغني بدلالة كلام السائل عليه مثل قوله ما كتبته هو قد كتبت فيقول بعضا او شبهه فاما
اذا لم يكن موافقا له في الفعل فيبعد تقديره لاخلاله بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد له كما اذا
قال له وقد سمع صوتا ظنه ضربا منه من ضربت فيقول له القائل هو طرقت منادرا فالنصب هنا لا يستقيم
لان المجيب قاصد نفيه في المعنى مثبت لغيره فهو نفيه المعنى فحينئذ ليس قوله اساطير الاولين بعد
قوله ماذا انزل ربكم جواب صحيح الباب فانه لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي انزله ربنا اساطير الاولين ولا انزل
ربنا اساطير الاولين وانما قصدوا الى الكلام مستانف اي هذا اساطير الاولين او نحو ذلك في كلامه

قال ووقع

قال ووقع في غير ذلك ايضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة اقول يراد
الاية الثانية هنا سهو فان الكلام فيما اذا كان حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول والحذف انما وقع فيها بعد
القول وهذا ظاهر قال سورة انزلناها اي هذه سورة اقول اجاز الزمخشري هذا الوجه وغيره فقال سورة خبر مبتدأ
محذوف وانزلناها صفتها او هي مبتدأ موصوف والخبر محذوف اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها وقرئ بالنصب على
حذف اضمر نحو ولا محل لانزلناها لانها مفسرة للمضمر فكانت في حكمه او بما دونك سورة او اتل سورة وانزلناها
صفة هذا كلامه قلت اجازته النصب ودونك مضمرة يأباه البصريون كما حذف الجر قال والانت اعلم ومالك
فنحمل لا نعطف على انت لم يكن اعلم خبر احدهما الى اخره اقول قد اسلفنا عن الرضي في الباب الاول في فصل
الواو ان اصل التركيب انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف
عليه مالك لقيام القرينة على كل من المحذوفين والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك لان الخير عليك بما يتعلق بماله
فانت اعلم بمصلحته قال وقال لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس مجير اقول اللهف بفتح الهاء
الحزن والتحسر يقال لهف يلهف كحزن يحزن وبالضم باسكان الهاء كلمة يتحسر بها على ما فات وحرف النداء
في البيت محذوف اي يا لهفي وعليك متعلق باللهف وكذا للهفة ايضا اي الهف عليك لاجل لهفة من خائف
ويبغي يطلب والجوار بكسر الجيم ان يعطي الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره كذا في القاموس قال وقالوا ام
تالله ما اصاب او كاد ومن استعمل اخطا او كاد اقول نحو الخبر كاد في الموضعين اي اصاب او كاد يصيب
اخطأ او كاد يخطئ قال وقدر البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم
مستوفي اقول كانه سهو رحمه الله في الاحالة بورود البحث في الاية الاولى فان البحث لم يمر في شيء مما وقفت
عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفي ولا غير مستوفي والله اعلم وهذه الاية في سورة الحج قال تعالى ان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه
بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم قال الزمخشري وخبر ان محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام نذيقهم من عذاب اليم والاية الثانية في سورة حم السجدة قال تعالى
ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وانه لكتاب عزيز لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ما يقال
لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ولو جعلناه قرآنا اعجميا لقالوا لولا
فصلت آياته ءاعجمي وعربي قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى اولئك
ينادون من مكان بعيد فخبر ان في قوله ان الذين كفروا بالذكر محذوف اي يعذبون او هالكون ويحتمل ان يكون
مذكورا وهو اولئك ينادون من مكان بعيد وما بينهما اعتراض وهذه الاية مر البحث فيها مستوفي في المثال الاول

من ابيات الحماسة الرابعة فراجعه قال وقال كماسي صدر عن بزانها فانا ابن قيس لا براح اقول هذا الشاعر هو سعد ابن
مالك وقد مر انشاده هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في فصل لا من حرف اللام قال وقال غيره اذا قيل سيروا
ان ليلى لعلها جرى دون ليلى مائل القرن اعضب اقول غيره قد ذكر لعلها مع الخبر المحذوف وتاويل مثله معروف و
جواب اذا قوله جرى والاعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة هو المكسور القرن الداخل وهو المشئوم وهو استعارة
شبه ما يحول بينهم وبينه من قوم او من سبب لعله لكشف مائل قرنه وعضب في القبح وسوء الحال في نفور النفس منه و
كراهته ما يحتمل النوعين قال مثله طاعة وقول معروف اي امرنا او امثل وبيل للاول فقالت على اسم الله
امرك طاعة اقول فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذكور هو لفظ الامر ان يكون
كذلك في كل تركيب لم يذكر فيه المبتدأ ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد الاوامر وهو ضد النهي اي امرك ذو
طاعة اي مطاع ممتثل والامر المقدر في الاية واحد الامور وهو بمعنى الشان فكيف يجعل الاول دليلا على الثاني
حذف الفعل قال وعن البصريين انه لا يجوز لو زيد قام الا في الشعر او النادر نحو لو ذات سوار لطمتني اقول
قال ابن عصفور لا يلي لو الا الفعل ظاهرا فاما المضمر فلا يلي الا نادرا او نقل ابن الضائع تصريح البصريين
فصيحا وجوازه نادرا او هذا عجيب لمصادمته ما وقع في افصح الكلام قال الله تعالى قل لو انتم تملكون وقد مر
الكلام على المثال في الباب الاول في فصل لو من حرف اللام قال والكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة
يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اقول يحتمل ان يكون المحذوف حالا متعلقه هو حال اي يقولون سلام عليكم فلا يكون
الاية مثالا لما حذف فيها الفعل مع مضمر مرفوع ويحتمل ان يكون المحذوف اسم فاعل اي قائلين فلا تكون الاية
حينئذ من امثلة حذف الفعل لكنها على كل حال مما حذف فيها القول قال ومن حذف الفعل في غير ذلك نحو انتهوا
خيرا لكم اي وأتوا خيرا اقول هذا مذهب سيبويه ومنه قولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك
وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك وكذا قول الشاعر فواعديه سرحتي مالك او الربا بينهما اسهلا
اي تحولي ائت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة ائت في
هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا يرى عنه بل بما يوهم فيجب ان ينتصب
بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى كذا قال الرضي قلت لا نبا في ذلك في البيت المذكور مع انه ساقه
في الامثلة التي اوردها قال والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم واعتقدوا الايمان فصل البحر يتم
اقول فيكون الايمان على هذا التقدير باقيا على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل وقد اجيز ان يكون
من عطف المفردات على ان يكون في التجوز واقعا في الايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبه من حيث
ان المؤمنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن المالك المتسلط في مكانه ومستقره بمدينة من المدائن الحصينة

بتوابعها

بتوابعها ومرافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخييلا محضا فاطلق على المتخيل اسم الايمان
المشبه وجعلت القرينة نسبة التبوء اللازم للمشبه به على سبيل الاستعارة التخييلية لكن لكون
مانعة من ارادة الحقيقة كذا قال اليمني في شرح الكشاف قال فالزموه صحيحي بقوله طرفه لها اسبت
يعني بين المائة والشيء اقول هذا عجز بيت صدره اعمرو بن هند ما ترى راي صرمة الصرمة بكسر الصاد المهملة
واسكان الراء القطعة من الابل نحو الثلاثين على هذا اقتصر صاحب الصحاح وفي القاموس والصرمة
بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين والاربعين او ما بين العشرة الى
الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة حذف المفعول قال بكثرة بعد لو شئت اقول وكذا بعد لو اردت
ولو اضرت ونحو ذلك فانه لا يستدل على المفعول المحذوف ويبينه للابهام الا ان يكون تعلقه به غريبا كقوله
ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب
فلابد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به قال وبعد نفي العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء
ولكن لا يعلمون اقول يحتمل ان يكون هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو ابلغ في الذم قال
ومن غريبه حذف القول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر بدليل اسحر هذا اقول
كان نظر الى ان يحتمل ان يكون اسحر هذا من مقول قوم موسى فلا يكون فيه حذف اصلا ثم وقفت على هذا
الاحتمال في الكشاف وانا اسوق هذا الفصل منه برمته قال فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا الا
سحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم اتقولون اسحر هذا قلت فيه اوجه ان يكون معنى قوله اتقولون
للحق اتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس
تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر في قوله سمعنا فتى يذكرهم ثم قال اسحر هذا
فانكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه وان يحذف مفعول اتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا السحر مبين كانه
قيل اتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل اسحر هذا وان يكون جملة قوله اسحر هذا ولا
يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كانه قيل اجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح كما قال موسى للسحرة ما جئتم
به السحر ان الله سيبطله انتهى كلامه والوجه الثالث هو الذي قلته اولا وبالله التوفيق قال ويجوز حذف
مفعولي اعطى اقول هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعولاه وقرر المصنف ذلك
في المتن قبل هذا حذف التمييز قال وهو شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة
اخذ ونعمت رخصة اقول في صحيح مسلم من حديث جابر ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه
وساق الحديث الى ان قال ثم يجيء احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته فيدنيه منه ويقول نعم انت

ويخرج ذلك على هذا وهو ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم
شيطانا انت فانت هو المخصوص بالمدح **حذف واو الحال** تقدم في قوله نصف النهار الماء غامره اي انتصف
النهار والحال ان الماء غامره الغايص **اقول** تقدم في الباب الرابع في ترجمة الاشياء التي تحتاج الى الرابط
ومر هناك انشاده وتحرير هذا البيت وهو قوله دررفيقه بالغيب لا يدري والبيت للمسيب ابن علس يصف غواصا
والنهار يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصفت الشيء يعني بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر
فيه عايد على الغايص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي
الحال وهو كاف في الربط وانما الشاهد على رواية رفع النهار ونصف الشيء يعني انتصف على ما ذكره في الصحاح
فالجملة الحالية حينئذ خالية عن ضمير ذي الحال وهو النهار فاحتيج الى تقدير الواو محذوفة لتحصيل الربط وقد اسلفنا
ان البيت لا يتعين لذلك لجواز تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامره فيه **حذف قد قال** زعم البصريون ان الفعل
الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد **اقول** تقدم هذا في الباب الاول في فصل قد من حرف القاف في محل كثير دون هذا
الحكم بان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال
فصلح للحال وهو مشكل لما اشرنا اليه هناك من ان كلمة قد تقرب الماضي من الحال يعني الحاضر الذي هو زمان التكلم لا يعني
ما يبين هيئة الفاعل او المفعول فان الحال بهذا المعنى الذي فيه الكلام حسب عاملها قد يكون ماضيا وقد يكون حالا او
قد يكون مستقبلا فهذا لغلط نشأ من اشتراك لفظ الحال قال الشريف الجرجاني واعلم ان الافعال اذا وقعت
قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد لا الى
زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرنا فانهم صرحوا
بان حتى في قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا
فاذا قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب
قربه الى زمان المجيء ففهم مقارنته اياه كما في ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجيء مع الدوام هذا كلامه
وهو قريب من معنى كلام التفتازاني وقد حكينا بعضهم فيما سلف في حرف القاف وهو منظور فيه فانا لا
نسلم ان قولك جاء زيد ركب يفهم منه الركوب على المجيء ولان تقريبه من زمان المجيء في قولك قد ركب يفهم
مقارنته اياه وانما الفهم المقارنة جعله قيدا للعامل فلا فرق حينئذ في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه
الكوفيون **قال** واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لكان كقوله عليه السلام لبعض صحابته اليس قد صليت
معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة **اقول** هذا صدر بيت عجزه عشية لاقينا جذام وحميرا
جذام بجيم مضمومة وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى ويزعم نسابة مضر انهم من معد قال الكميت

بعض

بعض اشتغالهم لا الى اليمن نسبهم فما جذام بغير سوء لا قتل ولكن فراقا للدعائم والاصل وحسمى بحاء مهملة مكسورة
اسم ارض بالبادية فيها جبال شواهق ملس لا يكاد القتاد يفارقها كذا في الصحاح وحمير ابو قبيلة
من اليمن وغرض الشاعر انهم طمعوا في هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعفاء فاذا هم اقوياء ومعنى كلام المصنف
ان الكوفيين اشترطوا قد في الماضي الواقع خبر كان وادعى انها لا قران تقدير ظاهرة كما في الحديث او مقدرة كما
في البيت **قال** وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال فاضمر **اقول** هذا البيت لامرئ
القيس وقد سبق انشاده في فصل قد من حرف القاف من الباب الاول ومر هناك ان ابن عصفور ذكر ان القسم
اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وان كان بعيدا
جيء باللام وحدها وانشد هذا البيت شاهدا عليه وفيه بحث مضى هناك **قال** حذف لا النافية وغيرها
اقول يريد بغيرها لا الناهية وفي بعض النسخ حذف لا الناهية وغيرها لا النافية ولم يذكر في هذه الترجمة مثالا
لحذف لا الناهية وما اخاله جايزا بطريق الاستقلال لا يجوز ان تقول تقم على ان المراد لا تقم واما بطريق التبعية
فقد نحو لا تدن من العالم وتكرم الجاهل اي ولا تكرم **قال** وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا **اقول** هذا صدر بيت لامرئ
القيس عجزه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي وقبل هذا البيت فقالت سباك الله انك فاضحي الست ترى
السمار والناس احوالي سباك الله دعاء عليه بالسبي وهو الاسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامر
واحوالي بمعنى حولي اي بازائي يقال جلس حوله كذا وحواليه واحواله وحواليه بمعنى والاوصال المفاصل او جمع
العظام جمع وصل بالكسر والضم كما في عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره كذا في القاموس **قال** ونقل مع الماضي
كقوله فان شئت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي معي امد به امد السرمدي
اقول هذان البيتان من بحر المتقارب الاول منهما مدرج اخر صدره الف المقام واول عجزه ميمه هذا هو الاول
ويحتمل الثاني ان يكون مدرجا بان يكون اخر الصدر ميم المقام واول العجز واو الركن فيكون غير مثلم والشاهد الذي
اورده له المصنف في قوله نسيتك اي لا نسيتك وانما سهل الحذف في هذا لان الفعل مع قلم نسيتك ماض
لفظا مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل وهو قوله ما دام عقلي اذ التقدير مدة دوام عقلي فسهل حذف
النافي معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل والسرمد الدائم اي امد الزمان الدائم **قال** وبنهله
تقدم لا على القسم كقوله فلا والله يا ذي لجي قومي **اقول** هذا صدر بيت للمتنخل عجزه وهدوا بالمساءة و
العلاط ويروى صنفي مكان قومي وهدوا مصدر قولك هدأ بالهمز هدءا وهدوا اي سكن ويجوز تخفيف الهمزة
بقلبها واوا وادغم الواو الزائدة فيها كما في مقروء وبالمساءة متعلق ببادي وهي ساءه اي فعل به ما يكره
والعلاط بعين وطاء مهملتين بزنة كتاب المخصومة مصدر عالطه بشر اذا ذكره بسوء وقسم الشاعر

بالله على ان الحي لا ينادون ضيفهم بكرم ومسارة وخصومة بان يقولوا الا اسكن ولا تحرك عندنا
يريد ان ضيفهم عزيز مكرم لا يقابل الا بما يرضيه وفي ذلك وفي ذلك ايما الى شرف الشاعر وعزته و
جعل المصنف وغيره الكاف المحذوف من هذا البيت كله لا ادري قائل البيت وذلك لان الفعل هنا ماضي
لفظا ومعنى لان الانسان انما يمتدح بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي كون المقدر لا فانها لا تدخل على
الماضي لفظا ومعنى الا مكررة ولا تكرير في البيت فينبغي ان يقدر ما وزعم الكوفيون انه لا حذف في مثل
هذا البيت وان لا المذكورة اولا هي نافية للجواب قدم اعتناء بالنفي وفيه تقديم ما في جملة على جملة
اخرى مع انه لا يتاتى في نحو قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم **قال** وسمع بدون
القسم كقوله وقوله اذا ما الطلقوا امر بعيرهم ملاقونه حتى يؤوب المنخل **اقول** هذا البيت للنمر بن تولب
والمنخل بفتح الخاء المشددة شاعر قال في القاموس ومنه لا افعله حتى يؤوب المنخل انتهى واظنه احد
القارظين الذي خرج في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا اتيك او حتى يؤوب القارظان قال ابو ذويب
حتى يؤوب القارظان كلاهما وينشر في القتلى كليب لوائل وقد انشد ابن مالك رحمه الله بيت المصنف
في شرح الكافية وادعى انه مثال لما جمع فيه بين حذف القسم وحذف حرف النفي وبمثله بقول قال راده
والله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة وجماعة من النحاة يرونه فيما حذفت فيه
لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المصنف والظاهر ان راي ابن مالك اولى ليكون من قبيل ما ثبت
حذفه بقليل باعتبار حذف لا في جواب القسم والله اعلم **حذف ما النافية قال** وانشد ابن
مالك فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب وقال اصله ما ما نلتم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف
ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة **اقول** يحتمل ان يجعل قوله بمعتدل مفعولا به والباء زايدة وما
المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعا وحذف المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير
ما لا نافية ولا موصولة وفي الصحاح والوفق من الموافقة بين الشيئين كالالتحام يقال حلوبته
وفق عيال اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه **حذف اداة الاستثناء قال** لا اعلم ان احدا اجازه
الا الفراء **اقول** هذا عجيب جدا فكيف لا يعلم المصنف احدا اجازه غير السهيلي والمسألة مسطورة في
التسهيل وقد كتبت منه نسختي وعلقت بحواشيه وفيه باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد يحمل
على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا شيء
غير حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسألة ايضا واختارها
ذلك على انها محمولة على الحذف دون التنازع وقد مرت المسألة في كلامنا على النوع الثالث عشر

من يهتاك السارس **قال** والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولا مصحوبا
بان يشاء الله الى اخره **اقول** هذا الكلام ماخوذ من كلام ابن الحاجب في الامالي فلنورده برمته قال في تقرير البحث
في قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله الوجه فيه ان يكون الاستثناء مفرغا كقوله
لا يجيء الا باذن زيد او لا تخرج الا بمشيئة فلان على ان يكون الاعم المحذوف حالا او مصدرا فتقدير الحال لا تخرج
على الا مستصحبا لذلك وتقدير المصدر لا تخرج خروجا الا مصحوبا لذلك كقولك ما جئت الا بالقلم
وما خرجت الا بالقدوم وحذفت الباء لان ان يشاء الله والتقدير الا بان يشاء الله اي الا بذكر المشية فلا بد قد
علم ان ذكر المشية المستصحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل من المشية المذكورة بحرف الشرط او ما في
معناه كقولك لا افعلن ان شاء الله او لا افعل بمشية الله او الا ان يشاء الله وما اشبه ذلك على ذكر
من ان استثناء منقطع او متصل على غير ذلك فبعيد اما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدي الى ذكر النهي كل احد عن
ان يقول اني فاعل غدا كذا اطلقا قيده بشيء او لم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز
قول القائل لا افعلن غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا يرد صيغة النهي واما ما ذكره من انه متصل باعتبار
النهي فيؤدي الى ان يكون المعنى لا تتكلم الا ان شاء الله والنهي لا يتقيد بالمشية لانه ان اريد تحقيق الاخبار عن
نهي تحقق فلا يصح تعليقه بالمشية وان اريد نفس النهي الذي [illegible] تحقق انشاء
فلا يقبل تعليقه على المشية وان اريد دوامه الى ان ياتي نقيضه فذلك معلوم من كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم
ان يكون كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل غدا مطلقا لان الاستثناء بالمشية لم يتعرض له وانما تعرض
لنفس النهي او دوام النهي كما تقدم واما ما ذكر من انه متصل بقوله اني فاعل ففاسد اذ يصير المعنى اني فاعل
بكل حال الا في حال مشية الله فيصير منهيا عن ذلك فهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى النهي عن ان يقول اني فاعل
ان شاء الله ولذا فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقول له احد واما ما ذكره بعض المتاخرين من زعم ان الا هنا
ليست باستثناء فان اراد انها ليست باستثناء انفصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد انها ليست باستثناء
اصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصير لذلك الا عن جهل بعبارة والله اعلم بالصواب الى هنا كلامه رحمه الله
حذف الحال قال وقد يحذف مع بقاء الجر كقوله لمن قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله **اقول** صرح ابن
مالك بجواز حذف الجار قياسا في مثل قولك بمن مررت فتجيب زيد ابالمرء قال عمرو رب قال في هذا كقوله صلى الله عليه
وسلم اقربهما منك بابا بالجر في جواب قولها ان لي جارين فالى ايهما اهدي ولقول العرب خير بالجر لمن قال
كيف اصبحت فحذف الباء وابقى عملها لان معنى كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا وان لم يلفظ به كما ان
الدلالة اقوى وجواز الحذف اولى قال ابو حيان ينبغي ان تثبت في القياس على ذلك فقد ذكرنا طرفا صالحا

قال

من الكلام على حذف الجار وبقاء عمله حيث تكلمنا في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة **حذف حرف النداء**
وشذ في اسمي الجنس والاشارة **اقول** يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل
بالضم او لم يتعرف نحو يا رجلا بالنصب سواء كان مفردا كما مر او مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه او مضارعا
للمضاف نحو يا ضاربا زيدا فقصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او لا والسر في امتناعهم من حذفه من النكرة ان
حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة
واما المعرفة المتعرفة بحرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف
التعريف لا يحذف مما يعرف حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من
المعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف لانه مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب **فان قيل** يجوز
حذف حرف النداء من اي نحو ايها الثقلان وهو منادى متعرف بالنداء فيرد فالجواب ان المقصود بالنداء هو وصف
اي كما تقرر وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غير ان تصفها
بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بصفته نحو ايها الرجل او وصف
وصفه نحو يا ايهذا الرجل كذا قال الرضي واما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار له للمخاطب الى شيء وبين كون
الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اقترن حرف النداء عدل ذلك الاصل وجعل مخاطبا
احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء وتقييد المصنف شذوذ حذف حرف
النداء بما ذكره من اسم الجنس والاشارة ظاهر في ان حذفه من منادى غيرهما ليس بشاذ فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف
حرف النداء منها لانها الاسم تعويض الميم المشددة في الاخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم
الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف لئلا يكون اجحافا **قال** نحو اصبح ليل **اقول**
معناه يا ليل ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس تبرما به وكان مفركا وتقال النساء
عن سبب تفركه النساء فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة **قال** ولحن بعضهم
المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا **اقول** هذا صدر بيت مطلع قصيدة وعجزه ثم انصرفت وما شفيت
نسيسا الرسيس ابتداء الحب والحمى كالرس كذا في القاموس والنسيس بقية الروح وغاية جهد الانسان
كذا فيه ايضا **قال** واجيب بان هذي مفعول مطلق اي برزت هذه البرزة **اقول** يعني بدل ان يجعل هذه منادى ولا يتم
التلحين وذلك لان المتنبي كوفي ومذهب اصحابه نحاة الكوفة جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة فلا ينكر
ارتكابه لذلك والتجه تلحينه **قال** ويرده بيت انشده وهو يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال
ذلك قليل **اقول** الذي يظهر لي ان ذلك اشارة الى الملل المفهوم من قولك مللت او الى الامر الذي تضمنه هذا البيت

والمعنى انك

والمعنى انك مللت صحبتك اياي وصحبتي اياك فيما اخاله واظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله ذلك مبتدا
اخبر عنه بقليل وقوله اخال في اظنه وهو الامر جملة الغي فعلها ولذا توسط بها بعد الجملة السابقة لبيان ان الاخبار
بما تقدم عليها ناشئ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد قائم وحينئذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطلق
ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت فتامله **حذف همزة الاستفهام** تقدم ذكره في اول الباب الاول من الكتاب

قال

اقول وقع في صحيح البخاري ان الحسن او الحسين اخذ تمرة من الصدقة فجعلها في فيه فنظر اليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاخرجها من فيه وقال اما علمت وفي بعض النسخ ما علمت بدون همزة قال ابن مالك في التوضيح وقد
كثر حذف الهمزة اذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم الا بتقديرها كقوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي ان عبدت
بني اسرائيل قال ابو الفتح وغيره اراد او تلك ومن ذلك قراءة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم بهمزة واحدة
ومثله قراءة ابي جعفر سواء عليهم استغفرت لهم بهمزة وصل ومن حذف الهمزة لظهور المعنى قول الكميت
طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب اراد او ذو الشيب يلعب ومثله قول
الاخر فاصبحت فيهم آمنا لا كمعشر اتوني وقالوا من ربيعة ام مضر اراد امن ربيعة ام مضر ومن حذف الهمزة
قبل ما النافية عند قصد التقرير ما انشده البطليوسي من قول الشاعر ما زال الدهر قد اباد معدا واباد
القرون من قوم عاد قلت ومر في فصل اما من حرف الالف من الباب الاول انشاد هذا البيت على غير هذه
الصورة واسلفنا ما ابديناه فيه من احتمال ان لا يكون من قبيل ما حذفت منه الهمزة فراجعه ثم قال ابن مالك
ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله صلى الله عليه وسلم يا اباذر عيرته بامه اراد اعيرته ومنه قول
النبي صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل فبشرني انه من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة قلت وان سرق
وان زنى قال وان سرق وان زنى انتهى كلامه وقد ذكر المصنف بعض هذه المثل في حرف الهمزة اول الكتاب وقدمنا
هناك ان بعضهم ادعى ان حذف همزة الاستفهام ضرورة وان كلام سيبويه يدل عليه واسلفنا ان
ابن قاسم قال ان المختار اطراد حذفها اذا كان بعدها ام المتصلة لكثرته نظما ونثرا **حذف نون التثنية**
والجمع قال للضرورة نحو قوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فيمن رواه برفع اسار و
منة واما من خفض فبالاضافة وفصل بين المتضايفين فلم يسلم البيت من ضرورة **اقول** ظاهر كلام ابن جني
ان الفصل باما بين المتضايفين غير ضرورة فانه قال في مثل انا اقول هما غلاما اما زيد واما جعفر كذا في شرح
شكل الحماسة له والخطتان تثنية خطة وهي الامر والقصة وجوز بعض شارحي الحماسة ان يكون رفع اسار
ومنة ودم على الحكاية وان حذف النون مع ذلك للاضافة كانه قال هما خطتا قولكم لي اما اسار واما دم كانهم
كانوا يريدونه على الخصلتين فاخذ يسلم عليهم ويحكي مقالهم والمعنى ليس لي الا احدى خصلتين على زعمكم

اما الاسر والزام منكم ان ايتم العفو واما القتل فهو اولى بالجرم المتعرض لما فيه من ذلك فهما اما ان هما الخصلتان اللتان
اشار اليهما بقوله بها الخطا وقد تلثم بهما بخطا اخرى ذكرها بعد قوله واخر اصادى النفس عنها وانها لمورد حزم ان
فعلت ومصدر فرشت لها صدرى فى لغة الصفا جوجو وعبل ومن محضر والمراد بهذه الخصلة الفرار من الحيلة التى ذكرها
والمصادة ادارة الراى فى تدبير الشئ والاتيان به على اتفق وجهه والصفى الصخر الاملس والجوجو بجيمين وهمزتين
على زنة الهدهد الصدر كذا فى القاموس وقال فى الصحاح جوجو الطاير والسفينة صدرهما وعبل ضخم ومتنا الظهر
بالمثناة الفوقية مكتنفا الصلب عن يمينه وشماله ومحضر رقيق **قال** واختلفوا فى قوله لا يزالون ضاربى القباب
اقول هذا عجز بيت صدره كل حي من بدرسن ذى طلال وقد سلفت انشاده فى فصل كل من حرف الكاف فى الباب

حذف التنوين

الاول **قال** فاما قوله اسلمنى الى قومى شراحى فضرورة خلافا لهشام **اقول** يعنى ان ثبوت النون هذه فى نحو
سلمنى انما يكون فى ضرورة الشعر وخالف هشام فقال يجوز فى السعة زيد ضاربنى بنون قبل اليا واليا
فى محل نصب على المفعول لا فى محل خفض على الاضافة هذا مذهبه وفى البيت ضرورة اخرى وهى الترخيم فى غير النداء و
ذلك فى قوله شراحى قال الفراء اراد شراحيل فرخم فى غير النداء قلت يمكن ان يكون شراحى منادى وسلمنى خبر
المحذوف اى انت سلمنى الى قومى يا شراحى وشراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه فى معرفة ولا نكرة
لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش فى النكرة كذا فى الصحاح **قال** ثم هى نون وقاية لا تنوين كقوله
ليس الموافينى ليرفد خائبا اذ لا يجتمع التنوين مع الـ **اقول** قصد بهذا الكلام الرد على هشام فان مذهبه ان
النون فى نحو سلمنى ليست نون وقاية بل هى تنوين واليا مفعول لا مضاف اليه كما سبق ولا شك ان هذه
لا تاتى له فى نحو الموافينى لان اصاحبه من التنوين علم سبق الا ان يقال النون فى كلا الموضعين نون وقاية لحقت
الاسم على سبيل الشذوذ لا لاجل الضرورة **قال** ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف
الى علم من ابن وابنة اتفاقا **اقول** ظاهره سواء كان هذا العلم الذى اضيف اليه ابن او ابنة اسما لاب الرجل او
جده وبعضهم يشترط ان يكون لا بالاجداد وكان وجه ان هذا الخلاف مشروط بالكثرة والاكثر نسبة الانسان الى
ابيه لا الى جده **قال** فاما قوله جارية من قيس ابن ثعلبة فضرورة **اقول** بعده اقول كريمة اخوالها والعصبة قال
ابن جنى والذى ارى انه لم يرد فى هذا البيت وما جرى مجراه ان يجرى ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف
التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجرى ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشئ الواحد فوجب
لذلك ان ينوى انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا وعلى ذلك تقول كلمت
زيدا ابن بكر كانك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم المبدل اذ البدل فى التقدير من جملة اخرى
غير جملة المبدل منه قال بعض المتاخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جنى لكان مثل كلمت زيدا وابن بكر بالتنوين

[illegible]

٥

كثير فى كلامهم لانه وصف شايع مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجهان يحمل على انه ضرورة واعلم انه اذا وقع ابن
صفة بين علمين كان ذلك سببا فى تخفيفين احدهما لفظى وهو حذف التنوين وقد ذكره المصنف والاخر خطى
وهو حذف الالف ولم يتعرض اليه المصنف ولا باس بذكره تكميلا للفائدة فنقول تحذف الالف خطا من
ابن المذكور ان لم يقع ابتداء سطر قال ابن فى امالية وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب
كل كلمة بالحروف التى ينطق بها عند الابتداء او الوقف والدليل على ذلك كتابتهم فى الله باثبات اللام فى
واثبات الالف فى الله وكذلك اذا كتبت زيد الكتب قال فاوها الا انك لو وقفت لقلت قه فى قل على ان
قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لا تبتدا به قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولذلك
حذفت الالف لعلة التنوين من الاسم الاول فالعلة التى حذفت العرب التنوين لاجلها هى التى حذف
الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما كثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا
يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان فى محل يبتدا به غالبا لان القارى ينتهى الى اخر السطر ثم يبتدى
باول السطر الذى بعده فلهذا ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف
القياس انما كان لكونه اجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يحذف
قال ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا **اقول** البيت لابى
الاسود الدولى وقبله فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا جميلا ذاكرا بالتنوين مجرور اعطفا على مستعتب
ولا اضافة لان الله منصوب واسم الفاعل معتمد على النفى او على المبتدا فى التقدير كما تقول انت غير ضارب
زيدا اى انت لا ضارب والمعنى ذكرته ما كان بيننا من العهود والمودات وعاتبته وفى عتابه فما وجدته طالبا رضاى
يقال استعتبته فاعتبنى اى استرضيته فارضانى **حذف لام الفعل قال** تختص بالضرورة كقول عامر
ابن الطفيل فقتيل مرة اثارن فانه فرغ وان اخاكم لم يثار **اقول** مرة بضم الميم وبها تانيث ابو قبيلة من قريش
وابو قبيلة من قيس عيلان واثارن اطلب بدمه واقتل قاتله مضارع ثار بفتح المثلثة والهمزة والفرغ بكسر
وفتحها وبالغين المعجمة الهدر يقال ذهب دمه فرغا اى هدرا لم يطلب قال الشاعر فان دمك فرغا بعد
عز نابهم وبغتك اصرا على الحدث وفيه شاهد على ان الدم يجنى مضعفا **حذف جواب القسم قال**
فالاول نحو زيد قائم والله ومنه ان جائنى زيد والله اكرمته **اقول** ليس هذا المثال الثانى من القسم الاول قطعا
وانما هو من القسم الثانى وقد صرح بذلك فى اول الترجمة التى تليه وهى حذف جملة جواب الشرط والظاهر انه انما
سهوا او سبق قلم **حذف جملة الشرط قال** وجعل منه الزمخشرى وتبعه ابن الحاجب بدر الدين فلم تصلهم و
ردوه ان الجواب المنفى بلم لا يدخل عليه الفا **اقول** ليس بجوابهما فعلية فعلها منفى بلم حتى يصح الرد وانما

هو جملة اسمية محذوفة المبتدأ اي فانتم لم تقتلون وقد صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف
تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم هذا كلامه فالفاء على هذا واجبة لوقوع الجواب جملة اسمية
وهذا اظهر نظير ما قالوه في ومن عاد فينتقم الله منه انه على تقدير مبتدأ محذوف اي فهو ينتقم الله منه والا فالمضارع
بدون تقدير لا تدخل عليه الفاء وما يجاب المصنف كيف يقع منه مثل هذا **قال** وحذف جملة الشرط بدون لا اه
كثير كقوله فطلقها فلست لها بكفوء والا يعل مفرقك الحسام اي وان لا تطلقها **اقول** الاكثرون على ان حذف
جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز وذهب بعضهم الى انه لا يحذف الفعل الا مع بقاء لا النافية ايضا كهذا البيت
وهو الذي ذكره ابو حيان في تفسير قوله تعالى فتاب عليكم وان كان اختار في شرح التسهيل الجواز مطلقا قلت
لا ادري كيف وقع المخالف المتقدم وذكره في اشتراط كون فعل الشرط المحذوف منفيا بلا وكون لا النافية باقية
مع انه يسمع مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اللهم الا ان يكون مراده ان اشتراط بقاء لا
النافية انما هو حيث يكون الشرط منفيا بها وليس المعنى ان فعل الشرط لا يحذف الا اذا كان منفيا فيسهل
الامر حينئذ والله اعلم بالصواب **حذف جملة جواب الشرط قال** ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية اي ما آمنوا
به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرته اظهر **اقول** ظاهر هذا اشعار بانه مخرج
هذا التقدير وليس كذلك فقد قال الزمخشري ولو ان قرآنا سيرت به الجبال عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها او قطعت
به الارض حتى تتصدع وتتزايل قطعا او كلم به الموتى فتسمع وتجيب لكان هذا القرآن لكونه غاية في التذكير و
نهاية في الانذار والتخويف كما قال لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله وهذا
يعضده ما فسرت به قوله لتتلو عليهم الذي اوحينا اليك من ارادة تعظيم ما اوحي الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم من القرآن قبل معناه ولو ان قرآنا وقع به تسيير الجبال وتقطيع الارض وتكليم الموتى وتنبيههم
لما آمنوا او لا يؤمنوا عليه لقوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة هذا كلامه فقد رأيت حكاية القولين
صريحا وكل وجه ظاهر فلم يقدر المصنف شيئا انفرد به دون النحاة ولم يتبين كون تقديره اظهر من
تقديرهم **قال** قل ارأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله
لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا يكون جوابا الا بالفاء **اقول** لم يقع في الكشاف هذا
الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان جملة الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل اخبروني ان اجتمع
كون القرآن من عند الله مع كفركم واجتمع شهادة اعلم بني اسرائيل على نزول مثله فايمانه به مع استكباركم
عنه وعن الايمان الستم اضل الناس واظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا

للشرط

للشرط فما موقعها قلت موقعها ان يكون مفعولا لاخبروني والعامل معلق كما هي كذلك في قوله تعالى قل ارأيتم ان
اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف يدل
عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير في آية الاحقاف ان كان من عند الله اخبروني فاخبروني الستم ظالمين وكذا تقدير
الآية الاخرى ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة فاخبروني هل يهلك الا القوم الظالمون **قال** التحقيق ان حذف الجواب
مثل من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لآت الى آخره **اقول** لكن المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا على نحو وان
تجهر بالقول فانه يعلم ونحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ونحو ان يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله
يشكل على هذا التحقيق فانهم نصوا على ان الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ولذلك
عدوا من الضرورات قوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع **حذف الكلام بجملته قال** ومن ذلك قوله
قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي ما ان تزال منوطة برجائي فان بمعنى نعم **اقول** لما كان كذلك ولم يجر كونها العاملة
للزوم حذف اسمها وخبرها جميعا وهو ممتنع والمنوطة المعلقة اسم مفعول من قولك نطت الشيء انوطه اذا علقته
والرجاء توقع امر محبوب وهو ضد اليأس **قال** الرابع ان الشرطية كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا
معدما قالت وان اي وان كان كذلك رضيته **قال** الخامس في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فافعله **اقول**
لا يخفى انك اذا قلت ان فعلت زيدا اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب الشرطي وجملتاه وليس شيء من الجملتين
حالة تعلق ان به وارتباطها بها كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالحذف
في هذين الموضعين الذين ذكرهما المصنف بعض الكلام لا الكلام بجملته ولعمري فصل من التحيز بعين ما به وشناعة بحيثيته
وهو خلاف البيان **حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر قال** انشد ابو الحسن ان يك طبك الدلال فلو في سالف الدهر
والسنين الخوالي اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك **اقول** فحذف جملة شرط
لو وجملة جوابها وذلك اكثر من جملة لكنه لم يخرج عما ذكره اولا من حذف الشرط وحذف الجزاء فيكون هذا مما لا حذف
منه اكثر من جملة في غير ما ذكر نظر **قال** ولم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وانشد وهل انا الا من غزية ان غوت
غويت وان ترشد غزية ارشد **اقول** يحتمل ان يكون ارشد منصوبا بان مضمرة والعطف على المصدر المتقدم
على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستئناف والبيت لدريد بن الصمة وغزية
بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي وتشديد الياء قبيلة والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها يقال رشد يرشد كنصر ينصر
ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه انه لم يذكر بعض ما اورده في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفاء غيره
من غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى ان ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر اخر و
هو انه وضع كتابه ليفيد به متعاطي التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر **قال** واما قولهم

ذراكب الناقة طليحان انه على حذف عاطف ومعطوف اي والناقة فلا لزم لهم ليطابق الخبر المخبر عنه **اقول** قدروا
ذلك ولم يقدروا الناقة وراكب الناقة طليحان لان حق الدليل ان يتقدم ولانه يحوج الى ان يدعي ان الاصل الناقة
وراكبها ثم لما حذف المعطوف عليه عدل عن الضمير الى الظاهر ولانهم اذا حذفوا المعطوف عليه ابقوا العاطف
وفي المحكم الطلاحة الاعياء من السير ومن كلامهم راكب الناقة طليحان اي والناقة طليحان بحذف العاطف و
المعطوف كما قال تعالى فانفجرت اي فضرب فانفجرت وكما قال الثعلبي اذا ما الماء خالطها سخينا اي
خالطها فشربناها ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة لان الحذف اتساع وبابه اوسط الكلام واخره
لا اوله الا ترى ان كان تزاد وسطا واخرا لا اولا ولان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه
ابو عثمان كلت خبزا سمكا تمرا انتهى **قلت** في شرح التعليل الاول نظر لورود حذف الفاعل
وحذف المبتدا اللهم الا ان يكون مراده انه اذا وقع التردد في الحذف من الوسط او الاخير او من الاول رجح ذلك
على هذا فتامله **الباب السادس من الكتاب قال** وعلى المعرب ان يبين في كل موضع هل متضمنة لمعنى الشرط ام لا
اقول تقدم في اول الكتاب انه لا يؤتى لها بمعادل فقد يشكل ارتكاب المصنف له هنا وجوابه ان
ام هنا منقطعة لا متصلة **قال** واما الافراد والتذكير واضدادهما فهو فيها كالفعل **اقول** لكن بينهما فرق
من جهة انه ضعف مررت برجلين قائمين ابواهما معروفين اباؤهما لان الالف والواو في الفعل فاعل في الا
وتجريدهما لكونهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان
وضعا علامتين للتثنية والجمع ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قائمين وقائمين و
مررت بقائمين وقائمين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما
جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود بابه فاعلين جمعا كالقاعدين لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين
كما في قاعدين غلمانه لمشابهته لم يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الصورة الظاهرة الا ان
يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الجملة الفعلية خبرا مقدما **قال** كقوله
بكرت عليه بكرة فوجدته قعودا لديه بالصريم عواذله **اقول** البكرة بالضم الغدوة ويقال بكرت على الشيء
واليه وفيه بكورا وبكرت بالتشديد وابتكرت وباكرت كل ذلك بمعنى اتيته بكرة وكل من بادر الى شيء فقد
ابكر اليه في اي وقت كان مثل ان يقال بكروا بصلاة المغرب اي صلوها عند سقوط القرص كذا في الصحاح
والظاهر ان المراد بالصريم الصبح ويطلق على الليل وهو من الاضداد والصريم ايضا الارض المحصود زرعها و
يحتمل ان يراد في البيت **قال** والرابع قولهم في فكلا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف الى اخره

اقول لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بينهم والصواب خلافه لان الذي اشتهر بينهم تقدير ديقول سيبويه
والمحققين والمصنف قد يرى من نسبته اليهم على التحقيق فقال قيل كذا ثم زاد الاحتجاج المذكور
بما قرره فآل الامر الى ان الذي اشتهر بين المعربين صواب وان تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف
المحز **قال** اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع اجتماع مجازين **اقول** لا نسلم ان اجتماع
مجازين امر مستنكر ولانه مانع مما ذكر وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قولنا احيى الارض شباب الزمان
من مستحسنات الكلام **قال** ومما يقدح في قولهم يجوز في قولهم اشتمل الصماء اي الشملة الصماء
والحالية متعذرة لتعريفها **اقول** تعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها
عند عدم المانع والشملة بكسر الشين هيئة الاشتمال واشتمل بالثوب اداره على جسده كله حتى
لا يخرج منه يده واشتمال الصماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرد
الثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه
غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه كذا في القاموس **قال** الخامس قولهم الفاء جواب
الشرط والصواب ان يقال رابطة لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة والسادس قولهم في العطف
على عاملين والصواب العطف على معمولي عاملين **اقول** غايته انه مفهوم في هذين الامرين حذف فاستغني
لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله وكلام
من ذلك ما لا يحصى كثرة **قال** والعاشر قولهم تمتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان
للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي التانيث
ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان يعد من موانع الصرف ثمانية لا تسعة **اقول** يعني لان هذه الزيادة حكمها حكم
الفي التانيث في الاستقلال بمنع الصرف فينبغي اسقاطها استغناء بعد الف التانيث لما بين
للالفين وما من مشابهتها وفيه نظر ظاهر **قال** نحو درك الحق **اقول** اي على ادراكه وهو بفتح الدال والرا
بمعنى اللحاق **قال** وقسم تريد به البعض بعضه لكن بعض وانما يراد الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد
المعدولة كهذه الاية واية سورة فاطر **اقول** قال الزمخشري وانما منعت الصرف لما فيها من العدلين
عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكررها يعني انها خرجت عن اوزانها الاصلية الى اوزان اخر وعن تكرارها
الى التوحيد وذهب اكثر النحاة الى ان فيها العدل والصفة الاصلية لانها معدولة الا انها تكون صفة ومنع
الزمخشري اعتبار الوصفية فيها بناء على عدم اعتبارها في المعدول عنه بدليل انصراف اربع في قولك
مررت بنسوة اربع ورده ابن الحاجب بان الصفة في اسماء العدد انما لم يعتبر لان شرط الاعتبار مفقود

وهو كونه موضوعا صفة في الاصل واسماء العدد ليس كذلك وهذه الاسماء المعدولة وان كانت معدولة
عن اسماء العدد فانما عدلت عنها باعتبار وقوعها صفة لا باعتبار كونها عددا الا ترى ان مثنى اثنين اثنين لا يكون الا
صفة فلذلك مثنى وشبهه وهو الموضوع الاصالة فان قيل فينبغي ان لا ينصرف مثل قولك اشتريت الجوارى
اربعا اربعا لانه لا يستعمل الا صفة قلنا ليس ذلك بمستقيم لان هذا كان موضوعا للعدد على التحقيق
بهذا اللفظ وانما اريد التكرار بمعنى اقتضاه بخلاف مثنى وشبهه فانه موضوع في الاصل صفة واذا كان
كذلك فلا حاجة الى تكلف تقدير عدل ثان مع الاستغناء عنه **قال** وقال الشاعر ولكنما اهلي بواد انيسه
ذياب تبغي الناس مثنى وموحد **اقول** هذا البيت لساعدة ابن جوية الهذلي وهو من ابيات الكتاب و
انشده في الصحاح وفيه سباع مكان ذياب تبغي بتشديد الغين المعجمة اي تطلب واصله تتبغى بتائين
حذفت احديهما ومثنى وموحد صفة ذياب او سباع ولك ان تجعلهما خبرين لمحذوف اي بعضها مثنى
وبعضها موحد **قال** والجهل بموقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال احاد
ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتناد **اقول** قد مر في فصل ام من حرف الالف في الباب الاول الكلام
على هذا البيت وذكرنا هناك انها تستعمل للتقسيم على الوجه الذي قررناه ثم فراجعه **قال** ولو افردت لم
تكن له معنى **اقول** لو افردت وقلت اقتسموا هذا المال درهما واقتسموه ثلاثة واقتسموه اربعة لم
يكن له معنى ولم يصح جعل درهما حالا من المال الذي هو المقسوم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصد فيه الى
الوصف والتفصيل في حكم الاقتسام وكذا الطيبات في حكم النكاح **قال** ولو جيء فيها باو لاعلمت
انه لا يسوغ لهم ان تنكحوا الا على احد انواع القسمة **اقول** وجه ذلك ان او لاحد الامرين او الامور وغيره واما
الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانه يكون بدليل من خارج مثل ان مجالستهما خير وزيادة
في الفضيلة وتعلم العلم فيكون اولى بالجواز وحاصله ان او لاحد الامرين والحال بيان للكيفية الفعل و
القيد في الكلام يكون نفيا لما يقابله فمعنى او ان يكون الاقسام على هذه الانواع غير مجموع بين اثنين
منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الانواع غير متجاوز بها الى ما فوقها وهذا معنى قوله تحظروا عليهم ما وراء
ذلك وفيها اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع متمسكا بان الواو للجمع فيجوز الثنتان والثلاث
والاربع وهي تسع وذلك لانه حينئذ نكح الخمس فما فوقها لم يحافظ على القيد اعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا
التعديد والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس كذا في حاشية التفتازاني على الكشاف **قال**
ونظيره اذا دخلوا قرية الاية فان وكذلك يفعلون ليس من كلامها **اقول** تقدم ان ذلك من كلامها على ما قرره
الزمخشري وذلك انه قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير لانها

كانت بيت

كانت بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك وروات وقد مر ذكره وما عليه في الباب الثاني في اثناء الكلام
على الجمل التي لها محل من الاعراب **قال** فان قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا ابيطا شيخا قلنا العامل المعنوي
لا يحذف **اقول** الظاهر انه لا يمتنع الحذف في ذلك زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار اي زيد فيها قائما فان القوة
الدالة على المحذوف في التسهيل ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه او تقدم ذكره في استفهام او غيره
وهذا يشمل المعنوي وغيره **قال** احتج بقوله ولا ارض ابقل ابقالها **اقول** هذا عجز بيت صدره فلا مزنة ودقت
ودقها المزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها عائد الى السحابة التي شبه بها الجيش في بيت
قبل هذا وابقلت الارض خرج بقلها يريد فلا سحابة مطرت مثل مطر السحابة التي شبه بها الجيش ولا ارض
ابقلت ابقال ارض اصابها مطر تلك السحابة المشبه بها **قال** الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت
نكرة كانت غير الاولى الى اخره **اقول** حكى الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص قولين فيما اذا كان
الاسم الاول معرفة والثاني نكرة قال وقال ابن الشجري في اماليه يكون الاول غير الثاني لا نفسه
قال ابن الحاجب في اماليه في قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر الفائدة في اعادة لفظ الشهر الاعلام
بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح والالفاظ التي مبنية للمقادير لا يحسن فيها الاضمار ولو اضمر فالضمير انما يكون
لما تقدم باعتبار خصوصيته فاذا لم يكن له خصوصية وجب العدول عن المضمر الى الظاهر الا ترى لو اكرمت
رجلا وكسوته كانت العبارة عنها اكرمت رجلا وكسوته ولو اكرمت رجلا وكسوت غيره كانت العبارة
اكرمت رجلا فيفهم ان هذا ليس جعل الظاهر موضع المضمر لانه لو اتى بالمضمر لم يستقم وشرط الطيبي
في هذه القاعدة ان لا يقصد التكرير وجعل من قصد التكرير قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي
الارض اله فان فيه نكرتين والثاني هو الاول فقال هو من باب التكرير لاناطة امر زائد ويدل عليه تكرير ذكر
الرب فيما قبله من قوله سبحانه وتعالى سبحان رب السموات ورب الارض رب العالمين والذي استدعى هذا
التكرير تنزيهه عز وجل عن نسبة الولد اليه قال الشيخ بهاء الدين وهذه القاعدة تكثر ذكرها في كتب الحنفية
قال في الهداية من قال سدس مالي لفلان ثم قال في ذلك الوقت او غيره سدس مالي لفلان فله سدس
واحد لان السدس ذكر معرفا بالاضافة والمعرفة متى اعيدت يراد بالثاني عين الاول هذا هو المعهود
في اللغة وفي النهاية من كتبهم ايضا فيما لو قال انت طالق نصف تطليقة وربع تطليقة المنكر اذا اعيد
منكرا فالثاني غير الاول وان قال انت طالق نصف تطليقة وثلثها وسدسها لم تطلق الا واحدة للاضافة
وفي شرح المنار لحافظ الدين النكرة اذا اعيدت معرفة فالثاني عين الاول لدلالة العهد قال الشيخ
بهاء الدين النكرة اذا اعيدت فالظاهر ان هذه القاعدة غير محررة والتحقيق ان يقال ان كان الاسم

عاما في الموضعين فالثاني هو الاول لان ضرورة العموم ان لا يكون الثاني غير الاول ضرورة استيفاء عموم
الاول للافراد وسواء كانا معرفتين خاصتين او نكرتين خاصتين لوقوعهما في حيز النفي اما اذا كانا عامين وهما معرفة
ونكرة فسيأتي وان كان الثاني عاما فالاول داخل فيه ضرورة شمول العام لذلك المفرد سواء كان معرفا او منكرا
وسواء كان الاول معرفا بالالف واللام العهدية ام منكرا ويلتحق بهذا القسم دخول الاول في الثاني اذا كانا
عامين والاول نكرة كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق اي لا يملكون لكم شيئا من الرزق فابتغوا
عند الله كل رزق لذلك عكسه وان كانا خاصين بان يكونا معرفتين باداة عهدية فذلك بحسب القرينة الصارفة
له المعهود فان صرفتهما اليه انصرف وان صرفت الاول منهما فالظاهر ان الثاني مثله وان كانا مشتملين على الالف
واللام الجنسية فالاول هو الثاني لان الجنس لا يقبل التعدد قال التنوخي في قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما كان
العسر واحدا لان اللام طبيعية والطبيعة لا ثاني لها يعني ان الجنس كلي والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدد
وان كانا نكرتين فالظاهر ان الاول غير الثاني لانه لو كان اياه لكان اعادة النكرة وضعا للظاهر موضع المضمر
وهو خلاف الاصل فحمل على غير الثاني ويحتمل خلافه ولاجل الاحتمالين ورد في حديث الاستسقاء ثم جاء رجل من ذلك
الباب فاعاد ذكر الرجل منكرا كما بدأ به منكرا مع ترديد في انه الاول او غيره كما ورد مصرحا به في الرواية الاخرى حيث
قال ثم جاء رجل لا ادري الاول ام غيره وان كانا معرفتين باداة جنسية فالثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد
وان كان الثاني خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص كما يشتمل الاعم على
الاخص هذا هو التحقيق في هذه القاعدة انتهى ما كلامه **قال** والرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم
اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا **اقول** البيتان من بحر الهزج والثاني منهما آخر صدره عسى ان يرجعن
واول عجزه قوما ومعنى صفحنا عفونا وحقيقته اعرضنا عنهم وولينا اياهم صفحة اعناقنا ووجوهنا اي جانبها
فلم نؤاخذهم بما كان منهم ومعنى ترجعن قوما كالذي يريد ودنا مرامهم الى الائتلاف والتوادد كالذي كانوا اي كما
كانوا عليه ويجوز ان يكون المراد كالذين كانوا فحذفت النون تخفيفا كما في قول الشاعر وان الذي حانت بفلج
دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد **قال** فان ادعى ان القاعدة فيما اذا هي مستمرة مع عدم القرينة فاما
اذا وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر **اقول** لا ارتياب في ان هذا مقصدهم ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف
يتوهم انهم ارادوا حمل الثاني على انه عين الاول مع قيام القرينة الصارفة على ان المراد غيره او ارادوا حمل الثاني
على انه غير الاول مع وجود قرينة تدل على ان المراد به نفس الاول هذا مما لا ينبغي ان يتخيل اصلا وفي التلويح
للتفتازاني بعد جريان هذه المسئلة واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرينة
والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا

انزل عليه

انزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل آية الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد
قوة ضعفا وشيبة يعني قوة الشباب ومنه باب التأكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله
تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك ثم قال ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة
معرفة مع المغايرة كقوله تعالى هو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة
نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله في الكلام كثير كقولهم العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار
فرأيت دارا كذا وكذا ومنه بيت الحماسي المذكور هنا كلامه **قال** الخامس عشر قولهم يجب ان يكون العامل في الحال في
صاحبها **اقول** عد هذا الموضع في هذا الباب مبني على ان قول سيبويه في المسئلة صواب وقد رده بعد هذا فالكل
سلامة مما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغي ان يعني عليهم وعيده في قبيل امر الخطأ **قال** وقال ها
بينا ذا صريح النصح فاصغ له **اقول** هذا صدر بيت عجزه وطع فطاعة مهدي نصحه رشد وقد انشد هذا البيت في
الكلام على بنفس كتاب الحماسي في الجهة الخامسة في الترجمة التي يضاف لها ما لا يحتمل باعتبار معانيه وجدت **قال**
ولقول ابي الفتح عليك ورحمة الله السلام **اقول** هذا عجز بيت صدره الا يا نخلة من ذات عرق كنى بالنخلة عن امرأة
وذات عرق موضع بالبادية كذا في الصحاح قلت هو ميقات العراقيين الذي وقته لهم امير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله عنه **قال** لما سئلنا المضاف اليه فصلاحية المضاف فيها للسقوط جعل المضاف اليه كانه
معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا **اقول** قال التفتازاني في حاشية
الكشاف عند الكلام على قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا ما نصه حنيفا حال من المضاف اليه لا اطباق
على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه ومثل جزء له يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اي
اتبعوا ملته ورأيت هندا اي رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام هند قائمة واختلفوا في ان عامل مثل هذه الحال الفعل
بمعنى الاضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة نسبت لابراهيم حنيفا والصحيح انه العامل بما
عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو
المضاف نفسه هو ظاهر هذا كلامه قلت يرد على الاول انه اذا كان العامل معنى الاضافة بتلك الطريق فلا
معنى لتخصيص ذلك بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء ويلزم تجويز وقوع الحال حينئذ من كل مضاف اليه وهو باطل
والحاصل ان الحال لا تقع من المضاف اليه الا في الصور الثلاث وهي التي ذكرها ابن مالك في الفيته حيث يقول
ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا **قال** السادس
عشر قولهم يغلب المذكر على المؤنث في مسئلتين احدهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث و
ضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان **اقول** وكذا في الجمع ضباع في جمع ضبع وضبعان مثلا وكان القياس

ضباعين كما يقال في جمع ضبعان بحث لان معدود حكى ابن الانباري انهم قالوا للمذكر ضبع كما قالوا للانثى و على
هذا فلا تغليب **قال** والثانية التاريخ الى قوله واما المسئلة الفصيحة فقولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها
ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين **اقول** لكن لا اختصاص
لهذه المسئلة بالتاريخ فانه يقال في غيره اشتريت عشرا بين جمل وناقة بل يقع التغليب بدون هذا الضابط ففي
التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا والمراد عشرة ايام بلياليهن
لكن انث لتغليب الليالي وقوله ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا ظاهر في ان المراد بالعشر الايام فانث
تغليبا لليالي وقد علم مما ذكرناه انه لا اختصاص للتغليب بتلك المسئلتين وزعم زاعم انه عليه السلام غلب
التانيث في قوله حبب الي من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلوة لتهما بالنساء وهذا
الحديث رواه النسائي عن انس رضي الله عنه وليس فيه ذكر الثلاث ولا اعلمها ثابتة من طريق صحيح وساق
الزمخشري الحديث في الكشاف حبب الي من دنياكم ثلاث الطيب والنساء وقرة عيني في الصلوة قال و
طوى ذكر الثالث قال التفتازاني وقرة عيني في الصلوة كلام مبتدا وقصد به الاعراض عن ذكر الدنيا وما
يحب فيها وليس عطفا على الطيب كما يسبق الى الفهم انها ليست من الدنيا **قال** ولو قلت السموات مفعول
به كما تقول مفعول به لم يصح **اقول** هذه دعوى لا دليل عليها ومبنية على ان السموات في قولك خلق الله السموات
مفعول مطلق وهو ممنوع **قال** المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا الى
اخره **اقول** هذا الشرط الاول اي دليل على اعتباره **قال** والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بحقيقته
اقول فيه قال اللام على جواب الشرطية وقد كثر تكرره منه ونبهنا عليه في محاله **قال** والاحسن حرف استقبال
اقول قضية هذا ان يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب فيلزم ان يكون عدهم هذا الموضع في
هذا الباب غير صواب لان الباب معقود لان يذكر ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه وقد بينا ان عبارتهم تقتضي
ان يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطا فليس من موضوع هذا الباب في شئ **قال** تنبيهان احدهما ان الزمخشري
قال في اولئك على هدى من ربهم الى اخر ما قاله فيهما **اقول** اما التنبيه الثاني فهو تكرير محض اذ تقدم برمته في الباب
الاول في حرف السين ولم يجدد بذكره هنا فائدة واما التنبيه الاول فقد تقدم منه في حرف السين ايضا حكاية
قول الزمخشري في الاية المذكورة وزاد هنا ذكر الاعتراض عليه والجواب عنه **قال** تمام العشرين قولهم في نحو جلست
امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة **اقول** هذا تمام ما فيه تحقيق بذلك لان الصحيح
ان العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام في قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا للذي هو
المضاف اليه في التعبير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا انه خفض به من حيث هو ظرف وانما

ارادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد وادعاؤه ان الصواب ان يقال مخفوض
بالاضافة غير صحيح فان هذا قول مرجوح عندهم والنحاة تخطئة الجماعة عليه واه **قال** خاتمة ينبغي للمعرب ان يتخير
من العبارات اوجزها واجمعها للمراد الى اخره **اقول** لا معنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب اذ ليس فيها تحذير من امور
اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللائق اثباتها في الباب السابع والله الموفق للصواب
واياه نسئل حسن الخاتمة **الباب السابع من المغني** **قال** ولا يقال يت فاعل كما يلفظ به بعض المعلمين
اذ لا يكون اسم ظاهر هكذا **اقول** اذا قصد تعليم لفظها دون معناها مثل قولك ليت حرف تمن فهي علم لذلك
اللفظ لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره فيكون علما فيكون من قبيل الاسماء الظاهرة وليس
فيها ما هو موضوع على حرف واحد فمن ثم امتنع ان يعبر عن تاء حرف نحو ليت فاعل لانه خروج عن المنهج المستقر
للاسم الظاهر واعلم انهم قالوا اذا سمي بحرف واحد متحرك لم يلق بعض كلمة فانه يكمل بتضعيف مجانس حركته
فنقول في التسمية بتاء المتكلم تو وفي التسمية بتاء المخاطب المذكر تا بالف ممدود بناء على قلب الالف
الثانية همزة كما في جراء وفي التسمية بتاء المخاطبة تي ولم ارهم اجروا ذلك في اعلام الالفاظ ولا مانع منه فيما
يظهر فان قلت نمنع ان هذه الزيادة تخل بفهم المراد وذلك انه قد يسبق الى الفهم ان المراد لفظ تو مثلا وليس
كذلك قلت قد صرحوا بانه اذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعرب سواء جعلته علما للفظه او
لغيره نحو لو وفي فلم يعتبروا هذا التوهم الذي ذكرتم وانما **قال** وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف
تحقيق وهل حرف استفهام **اقول** ظاهر هذا عدم التفصيل بين ان يكون ثاني الحرفين حرف لين او لا وقد عرفت
انه ان كان حرف لين ضعف واما ان كان حرفا صحيحا كقد وهل بقيت الكلمة على حالها ولم تضعف لانه لم يقصد
الاعراب واما اذا قصد فالتضعيف تقول لمن ترده موصولة او شرطية مثلا ولم تجئ استفهامية وخبرية
بالتشديد فيهما وهذا بخلاف ما اذا جعلت مثل ذلك علما لغير اللفظ فانه لا يضعف حينئذ تقول جاءني من
ورايت كما بالتخفيف فيهما قال الرضي ويجعل من باب غد لانه ثنائي وهو حرف علة ملغى التضعيف على ما حكى سيبويه
وانما جعلتهما من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه
اكثر حذفا من غيره وانما جعلتهما من باب يد مما حذفت لامه نسيا لا من باب عصى لانه لم يكن لهما لام في الوضع فكان
جعلهما من باب يد اي مما جعل لامه كالمحذوف كانه لم يوضع اولى وتقول في الاول كثرت من الكم ومن الهل مشددين
لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصلح على اوزان المعربات
واما المنقول بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا تاما في اللفظ
والمعنى انتهى كلامه **قال** وعلى هذا فقولهم الالف في قولهم الالف واللام **اقول** هذا مناف لقوله والجوز

ان ينطق باسم شيء من ذلك كراهية الالتباس **قال** ومن هذه اسم ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض وانما فتحت
على الحكاية **اقول** اذا جعلت الكلمة المبنية علما على اللفظ سواء كان ذلك اللفظ في الاصل اسما او فعلا
او حرفا فالاكثر فيها الحكاية كقولك من يستفهم بها ومن فعل ماض وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب فتقول
مثلا ليت حرف تمن قال الشاعر ليت شعري واين مني ليت ان ليتا وان لوا عناء ثم اذا اولته بمذكر كاللفظ
فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كسوف وليت فهو كهند في
الصرف وتركه وان كان على اكثر او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا **قال** ومن هنا قلت حرف التعريف
ال فقطعت الهمزة وذلك لانك لم تقلب اللفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسماء
اقول اجراء قياس همزات الاسماء يقتضي القطع لان ال عند التسمية به يكون اسما صرفا اي ليس جاريا
مجرى الفعل وهمزة الوصل انما يكون في الاسم الصرف اذا كان من الاسماء العشرة المحفوظة وال ليس منها
فيجب قطع همزته ولا يرد المصدر كالانطلاق والاقتدار لانه ليس باسم صرف بالتفسير المذكور اذ هو جار
مجرى الفعل **قال** كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته **اقول** لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل
في شيء من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة وهذا ليس منها فوجب قطع همزته فان قلت فيلزم
اذن قطع همزة مثل الانطلاق اذا سمي به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت
ابقيت فيه همزة الوصل بحالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل واستصحب ما كان ثابتا لها قبل التسمية
بها بخلاف الفعل واضرب **قال** وانه يعني المفعول فيه فضلة ظرف زمان او ظرف مكان نحو **اقول** لانه يترتب
على تعيينه فائدة وهي البحث في كونه مختصا او غير مختص بتقدير كونه ظرف مكان فمع الاختصاص ينظر هل هو من
الالفاظ التي يتسامح في انتصابها على انها ظرف مكان مع اختصاصها او لا وان كان غير مختص لم
يبهما فلا كلام وكذا اذا كان ظرف زمان لم يحتج الى البحث في المخصص لانه ينتصب من غير شرط **قال** وتقول
في نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى **اقول** يعني في نحو نارا تلظى والمراد مثل قولك تلظى النار فيحتمل ان يكون
ان يكون ماضيا حذف منه علامة التانيث لاسناد الفعل الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي ويحتمل ان يكون مضارعا
قال وقد سمعت من يعرب الهاكم التكاثر مبتدا وخبرا ونظيرهما مثل قولك المنطلق زيد **اقول** لا يعبث على هذا
المعرب الا اذا صرح بان الهاكم نفسه هو المبتدا واما اذا اطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز ان يحمل كلامه
على ان التكاثر مبتدا مؤخر والهاكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين في تجويز تقديم مثله الخبر وان وقع
الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل الجملة على ان ذلك المعرب
قصد ان الهاكم مبتدا والتكاثر خبر ولقد سالني في صفر من سنة عشر مائة وثمان بالاسكندرية بعض المتصدرين

بها وقد عرض

بها وقد عرض اجتماعنا بضريح الشيخ ابي العباس المرسي نفع الله ببركاته والقراء يتلون هذه السورة
فقال اي شيء يظهر في الهاكم من الالف واللام فبينا له ذلك والمحسن يسال الله الهداية الى سلوك جادة الصواب
بمنه وكرمه **قال** وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى
ابيت بان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع **اقول** الريان ضد العطشان والكرى النوم و
الملسوع الذي اصابه ذو سم بابرته كالعقرب مثلا وفي البيت استعارة تبعية وذلك انه شبه امتلاء
جفون المحبوب من النوم بامتلاء الجوف من الماء المذهب لشدة العطش في حصول الراحة به فجرت
الاستعارة في الري اولا وبطريق التبع في الريان بطريق التبعية وفيه كناية وذلك انه كنى بليلة الملسوع
عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريحا والسهر
المستفاد من العجز كناية **قال** وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى كذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وابي بكر بنون
واحدة ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان اخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الياء
للتخفيف كقول بعضهم هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم واقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة
واقامة غير المفعول به مع وجوده ممتنعة بل اقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم **اقول** قد
اسلف المصنف في اخر الجهة الرابعة من الباب الخامس انه قد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج
على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين وذكر هناك التخريج الذي ذكره هنا وتخريجا اخر
وهو ان يكون نجي مضارعا على اصله ننجي بسكون ثانيه وضعفه بان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد سبقه
الى تضعيف التخريجين ما ذكر ابو علي الفارسي والزمخشري قال اليمني في شرح الكشاف واعلم ان
ما ذكره المصنف وابو علي ضعيف لانه لا يعبه في تخفيف الياء بالاسكان ولا يبعد ايضا في اقامة المصدر
مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم ومتعد لا بد
له من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون
الغرض بذلك الفعل وهو النتيجة ههنا واذا اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنون بالفعل لان
المصدر قام مقام الفاعل فبقي المؤمنين مفعولا به صريحا وتقديره ونجي النجاء المؤمنين او نقول نجي
فعل مضارع ادغم نونه في الجيم واصله ننجي ونقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية
تؤخذ من القران المعجز بفصاحته وتواتره فيقول مثله لم يجئ عن العرب غير الله انه احاط بجميع كلام العرب
وفيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله او لعدم
عدالته او بجهالة علمه وعدالته وترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط

دهو رسول الله صلى الله عليه وسلم افصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القراآت
السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء واما ما هو من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام والاخفا
فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في اصوله وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء هذه الاشياء اقل من نقل
ناقلي العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بانه لم يحكى مثله ومن عرف انه لم يحكى
مثله ولم ينقل ناقلون عن مجهول الحال فقبلوه فمقبول هذا اولى وايضا فقد ذكر المصنف في سورة الجاثية انه قرئ
ليجزي قوما وقال معناه ليجزي الجزاء قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير
هذا الموضع ايضا الى هنا كلام اليمني قلت وامتناع اقامة غير المفعول به مع وجوده مذهب بصري والكوفيون
قائلون بالجواز وضمير المصدر انما يمتنع اقامته مقام الفاعل اذا كان معاده مصدرا مؤكدا واما اذا كان مختصا
فلا يمتنع فيقدر في الاية عوده على مصدر نوعي وصحيح فالتقدير نجي هو اي النجاة المعروف كما قالوا في قوله وقالوا
متى يحل عليك وعيتل يوكف وان نكشف عن امك عن رسلي وعيتل هو اي الاعتلال المعهود وقد اسلفنا
ذلك في الباب الرابع في اواخر الترجمة التي نصها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة **قال** والاقتيل بلطت
اقول فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وكذا قوله بعد ذلك نحو ورقة والاخفش لو ضع بالكسرة
وقد انكر رحمه الله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة غيره من المصنفين **قال** فان قلت فما من ذلك
قول الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة اخرى
او حال بمعنى قد اهمتهم انفسهم ظانين او استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون
فكانه نسي المبتدا فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا له قلت لعله رأى ان خبره محذوف اي ومعكم طائفة
صفتهم كيت وكيت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اي وطائفة
من غيركم كقولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه او اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث دخل وبرمة على النار
اقول في ايراد هذا السؤال على الازراء بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق بالمصنف والادب
مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر ورسوخ قدم الزمخشري في علوم اللسان وعلو شانه فيها مما لا ينكره
منصف وفي حاشية التفتازاني على الكشاف في هذا المحل الجمل الاخبارية هي قد اهمتهم انفسهم يظنون
بالله يقولون هل لنا يخفون في انفسهم يقولون لو كان والواحدة الطلبية التي هي قل ان الامر ولم يجعل
شيئا من الجمل في موضع الخبر لطائفة فقصد القران مضمر بما مقدر معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة الى
الاخبار عنه فالخبر محذوف اي وثمة طائفة او فيكم طائفة على ان الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين
اي وطائفة اخرى لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد اهمتهم صفة ويظنون خبر ولا يبعد ان يكون

قد اهمتهم

قد اهمتهم خبرا لان النكرة موصوفة في التقدير اي وطائفة اخرى وبالجملة الواو للحال يعني وهو مسوغ نص عليه سيبويه
قال وكذلك ان مصابك المولى قبيح يذهب الوهم فيه الى ان المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول وانما
مفعوله المصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل الخبر بعده **اقول** لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال
ولا يكون مصدرا والمولى هو الخبر وقبيح خبر مبتدأ محذوف اي ان الذي اصبته هو مولاك وهذا قبيح وهذا معنى صحيح ينطبق
عليه التركيب بهذه الطريقة السابقة فلا سبيل الى انكاره **قال** ومنها اخطاء من قال في مجلس الواثق بالله قوله
اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم ان رفع رجلا وقد مضت الحكاية **اقول** مضت في اخر الجهة الاولى
من الباب الخامس واسلفنا هناك ان في رفع الرجل صوابا وذكرنا توجيهه وهو نظير توجيه هذا المثال في جعل المصاب
اسم مفعول والمولى خبر **قال** وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرتها في قولك ما احسن زيدا فقال
زائدة فما استثنى على ان المثال المسؤول عنه ما كان احسن زيدا وليس في السؤال تعيين ذلك **اقول** في السؤال
ما يشعر بان كان مذكورة في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان لا يقع فيه عند ذلك الا زائدة فلا عتب على الطالب
في عدم التفصيل اذ لا ان يقول حتى كان عبد احسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان
في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فحينئذ يخرج التركيب عن ذلك الى تركيب اخر وهو خلاف ظاهر
السؤال **الباب الثامن من الكتاب** في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الامور الجزئية وهي احدى عشرة
قاعدة **القاعدة الاولى** قال تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب **اقول** الصحيح في المثالين المنع وحكي
تغليب الكسائي جواز التقديم في الاول وحكى ابن النحاس عن بعضهم جواز التقديم في الثاني فان كان المضاف
كلمة حق نحو بعضهم انه يجوز التقديم استنادا الى قول الشاعر فانا ابن كل السماح فانني بحضر الطلى
والهام حق عليم قال ابو حيان والصحيح المنع قلت وشبهة المجوز لذلك ان هذا المضاف كلمة حق لما كان لا يفيد
شيئا سوى التأكيد محض المعنى لم يعتد به وحمل الكلام على المعنى لا على اللفظ فكانه قال فانني بطرب الطلى
والهام عليم جدا وان كان المضاف كلمة غير فثلاثة اقوال المنع مطلقا وهو راي ابن السراج واختاره ابو حيان
والجواز مطلقا وقال به السيرافي والزمخشري وابن مالك وهو ظاهر كلام المصنف والتفصيل فان كان المعمول
المقدم ظرفا جاز والا امتنع واما ان كان المضاف ليس شيئا مما ذكر فتقديم المعمول ممتنع اتفاقا **قال** ودليل
المسئلة قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين **اقول** المسئلة معروضة في تقديم معمول ما اضيفت اليه غير
عليها سواء كان ذلك المعمول ظرفا او غيره والاية دليل على جواز تقديم الجار والمجرور اذ قوله في الخصام
متعلق بالمضاف اليه من قوله غير مبين **قال** وقوله فتى هو حقا غير ملغ تولة ولا تتخذ يوما سواه خليلا
اقول هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذي ليس ظرفا ولا شبهه اذ قوله حقا مفعول به لناصبه

المضاف اليه من غير ملغ وفتى منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير اي تعلّ فتى من غير ملغ حقا وجملة
النهي معطوفة على جملة الامر المحذوفة لا المذكورة لان تلك هي المقصودة بالاصالة والمذكورة انما سيقت لغرض
التفسير قال وقوله انا مراخصني عمدا مودة على التنائي لعندي غير مكفور اقول هذا البيت دليل جواز
تقديم الظرف فان عندي متعلق بمكفور فقد استوفيت اقسام المعمول الثلاثة ومعنى خصني بكذا افردني به
بحيث لا اشارك فيه والتنائي التباعد وعلى للمصاحبة كهي في نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم
والكفر هنا جحود النعمة ويقابله الشكر اي انا مر بهذه المثابة لغير مجحود والنعمة عندي وبعد هذا البيت قوله
ارعى واروي وارثاه واظهره على العدو ونصر غير تعذر والبيتان من ابيات لابي زبيد الطائي يمدح بها اخاه
لامه الوليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان رضي الله عنه وسبب ذلك ان بني تغلب اخوال هذا الشاعر
كانوا قد اخذوا له ابلا فاقتلعها منهم الوليد بن عقبة المذكور وردها فمدحه ومعنى ارعى اجعل ابلي ترعى
الكلأ واروي اسقاها فاذهب عطشها واظهره على العدو وجعلته ظاهرا عليه غالبا له والتعذر التقصير
ويروى تقصير مكان تعذر فان قلت بم انتصب مودة قلت اما بالفعل المذكور على اسقاط الخافض
اي خصني بمودته واما على تضمينه معنى منح واعطى اي منحني مودة قال ولو قلت جاءني غير ضاربه زيدا
لم يجز التقديم لان التالي لا يحل هنا مكان غير اقول علم المصنف بجواز انا زيدا غير ضارب لانه عنده في معنى
انا زيدا لا اضرب وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تكريرها غير واجب فلذلك قال لان التالي لا يحل هنا
محل غير اذ لو قلت جاءني لا اضرب زيدا لم يجز لكن قال الزمخشري وتقول انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك
انا زيدا مثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب فهذا الكلام يجعل لا داخلة على اسم الفاعل مع
عدم التكرير قال التفتازاني في حاشيته فان قلت بل انه يصح التقديم في مثل انا زيدا لا اضرب لما
لما ذكرتم لكن ينبغي ان يمتنع في مثل انا زيدا لا ضارب لانه اسم قلت بني على ما صرح به السخاوي على انه
جعل المراد به فيما بعده لكونه على صورة الحرف يقول جاء بلا شيء ورايت لا فارسا وفي التنزيل لا فارض ولا
بكر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظرا الى صورة الحرفية
لانها كالاسم قال ودليل المسألة قوله انحير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم اقول هذا
البيت من بحر الخفيف واخر صدره ها اللهو واول عجزه الواو منه والاغترار الانخداع والطمع
غرته الدنيا اي خدعته واطمعته بالباطل فاغتر والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات والسلم بفتح السين
وكسرها الصلح يقول ان عداك ليسوا بلاهين عن حربك لاعتدادهم فاعتد انت ايضا ولا تله ولا تنخدع
بما عرض من الصلح لا ثبات له ووجه الاستدلال بالبيت ان عداك بمعنى الاعداء قال في الصحاح والعدى

بكسر العين

بكسر العين الاعداء وهو جمع لا نظير له فاما ان يرفع على انه مبتدأ وخبره ما تقدم او على انه فاعل بالوصف
لكون التركيب في معنى ما لاه عداك لا سبيل الى الاول لانه غير مضاف الى لاه وهو مفرد فيؤدي الى قولك
الاعداء غير لاه وهو ممتنع اذ لا يقال الزيدون غير قائم فتعين الثاني فثبت المطلوب قلت وللمانع
ان يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه صفة لفريق او نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى انك
لو قلت عداك غير فريق لاه لصح فيبطل الاستدلال حينئذ قال وهو احسن ما قيل في بيت ابي
نواس غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن اقول مضى انشاد هذا البيت في فصل غير من حرف
الغين المعجمة في الباب الاول ومر هناك ذكر ما فيه من الاعاريب من ثلاثة احدها هذا وهو ان غير
مرفوع بالوصف وهو مبتدأ لا خبر له والثاني انه خبر مقدم والمبتدأ محذوف وجملة ينقضي صفته
والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه والثالث انه خبر لمحذوف وماسوف مصدر كالمعسور
والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف وسبق لمع في ذلك من البحث قال والحاصل اعطاؤهم
ضارب زيدا الان او غدا حكم ضارب زيد اذا التنكير لانه في معناه ولهذا وصفوا به النكرة ونصبوه
على الحال وخفضوه برب ولم يدخلوا عليه ال اقول ظاهر هذا الكلام ان النحاة والعرب لم يجيزوا ادخال ال
على اسم الفاعل في قولك ضارب زيد الان او غدا فتقول الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور
ممتنع قال ابن الحاجب لانا لو قلنا الضارب زيد لما لانه تقدم ان لام التعريف دخلت على الصفة بعد
الحكم باضافتها فيحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قياس على الضارب
الرجل فانه جازت الاضافة فيه مع عدم التخفيف فليجز في هذا ايضا وكلا الامرين غير مستقيم اما الاول
فلانه جزم بالغيب مع ان ذلك عكس الحكم الا بالظاهر ولا يخفى ان اللام سابقة على الاضافة والاضافة
في الظاهر انما اتت بعد الحكم بحذف التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين للاضافة بلا دليل
قاطع ولا ظاهر مرجح واما الثاني فليس بوجه لان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة محمول
على ما حصل فيه تخفيف بشبهه وذلك نحو الحسن الوجه بالجر على ما تقرر في باب الصفة المشبهة قال
السابعة العطف به لا بعد الايجاب اقول فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو لا بمجموع قولك ولا وقد
تقدم التنبيه على مثله في الباب الثالث في التنبيهات التي ذكرها في اوائل الكلام على الجمل التي لا محل لها
من الاعراب قال في قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب اقول هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل وصدره
فما سودتني عامر عن وراثة قبل هذا البيت واني وان كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل موكب
عامر قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود اليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر وسودتني

جعلتني سيدا يعني انه ساد بنفسه لا بنسبه كما قال نفس عصام سودت عصاما وضران محذوف
وان متصله والجملة حالية والتقدير ولذ لا افتخر بنسبي وان كان من العظم بهذا المحل والفلذ البيت الثاني
فصيحتم اي واذا كان الامر كذلك فما سودتني عامر عن وراثة **قال** ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن
نصب الفتنة وانث الفعل **اقول** هذا مبني على ان المصدر المأول به هو القول او المقال وليس ذلك
متعينا لجواز ان يأول بالمقالة وهي مصدر ايضا تقول قال زيد كذا قولا ومقالا ومقالة فلعل التانيث
وقع بهذا الاعتبار **قال** ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء رحمه الله انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب
اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال اليس الكتاب في معنى الصحيفة **اقول** ذكر
الجوهري هذه القصة في حرف الباء في مادة لغب بالغين المعجمة وفي سياقته لها زيادة فايدة محلها في
المتن فقال ما نصه الاصمعي عن ابي عمرو بن العلا قال سمعت اعرابيا يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها
فقلت اتقول جاءته كتابي فقال اليس بصحيفة فقلت ما اللغوب فقال الاحمق انتهى **قال** وقال ابو عبيدة
لروبة بن العجاج لما انشده فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها
او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت كان ذلك ويلك **اقول** يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع
للواحد عن اشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل
لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما احسن
ذلك مثل في الكشاف وقد يقع لمثل هذا في الضمير الا انه في اسم الاشارة اكثر واشهر ولهذا قال
روبة اردت ذلك واردفه بلفظ ويلك على عادة العرب تحقيرا او تنبيها وفي الاساس شيء مولع ملمع
وفرس توليع مولع وفي لونه توليع وهو استطالة البلق وقال الاصمعي اذا كان في الدابة ضروب من الالوان
من غير بلق فذلك التوليع وولعه جعله مخططا وقيل هذين البيتين قوله فوديتمان مثل امراس الابق
اي افراس طوال الظهور والاعناق مثل حبال القنب كذا في حاشية التفتازاني والذي رايته في نسخ
المغني اردت كان ذلك بلام قبل الكاف وبيت الكشاف وغيره ذاك بدون لام **قال** فهذان مجولان
على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله **اقول** هذا صدر بيت عجزه يوما بها في ابنق جرب وبعد هذا البيت
متبذلا تبدو محاسنه يضع الهنا مواضع النقب والشعر لدريد بن الصمة وقيل للخنساء ومتبذلا
بالذال المعجمة اي ليس بمتصون مترفع والهنا بكسر الهاء وبالمد القطران والنقب بضم النون واسكان
القاف متفرقة والهنأ الطالي بالهنا والابنق جمع ناقة اصله الاول انوق كما قالوا اانوق فابدلوا العين
في ابنق باء لكن هذا الابدال صحبه قلبان احدهما انهم قلبوا العين سالمة الى موضع اللام فصار انوقا ثم فعلوا
فيها ما فعلوا

فيما فعلوا في ادل واجرو بابهما فصار انقيا ثم لما صارت الواو المتطرفة ياء لموجب ذلك قلبوها على حالها
الى موضع الفاء وهذا هو القلب الثاني فصارت ايانقا وصارت بنية الجمع الى اصلها لخروج حرف العلة عن التطرف
لنقله الى موضع الفاء فقد صار هذا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو لاخر الكلمة وبالقلب الثاني الذي هو
لاولها قال ابو القاسم الزجاجي في نوادره هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحذاق اهل التصريف و
الجرب جمع جرباء وهي التي اصابها الجرب وهو داء معروف وقوله كاليوم في موضع نصب كان في الاصل صفة لها في
ابنق ثم قدم عليه وانتصب على الحال منه والتقدير رجل الاصل ما ان رايت هنا في ابنق كهنا في اليوم فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم **قال** الحاسة ودخول لام الابتدا بعد ان التي بمعنى
نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة والله بعضهم في قراءة من قرا ان هذان لساحران وقد مضى البحث فيها **اقول**
مظنه ذلك في الباب الاول في فصل ان المكسورة المشددة من حرف الالف وعلى هناك ان تجعل ان في
الاية بمعنى نعم منقول عن المبرد واسلفنا ثم ان ابا علي الفارسي رد ذلك بان ما قيل ان المذكورة لا يصح ان
يجاب بنعم اذ لا يصح كونه جوابا لقول موسى عليه الصلوة والسلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم
بعذاب ولا كونه جوابا للكلام الاخر وهو فتنازعوا امرهم بينهم **قال** وعليه وجه قوله يا ليت خطي من جداك
الصافي والفضل ان تتركني كفافا **اقول** الجدا بفتح الجيم والدال المهملة مقصور وهو العطية والصافي السالم
من الكدر وهذا على سبيل التهكم اي يا ليت خطي من احسانك وعطائك الذي تزعم انه لا شيء يليه رم وغيره ان
تتركني كفافا عن اسانتك الي او تتركني ترك كفاف عن ذلك فلا لي ولا علي **قال** منه عند ابي حاتم قوله جارت
لتصرعني فقلت لها اقصري اني امرؤ صرعي عليك حرام **اقول** كذا ثبت صدر هذا البيت في ما وقفت عليه من
نسخ المغني جارت من المجيء واقصري بالراء وضم الصاد من قولك قصر عن الامر يقصر قصورا اي انتهى والذي رايته في
نسخة صحيحة من شعر امرء القيس مقروءة على الامام ابي زكريا الخطيب التبريزي وعليها خطه بانها قرئت عليه قراءة
تصحيح وضبط جالت من الجولان وثبت فيها اقصدي بكسر الصاد والدال من القصد وهو الرفق قال تعالى واقصد في
مشيك ووصف الشاعر فرسا جمحت به لترميه فامرها ان ترفق بنفسها اذ لا تنال الغرض من رميه لقوته و
ثباته **قال** ولو اقوى لكان اولى **اقول** الاقواء عندهم حركة الروي بالضم او الكسر والقصيدة التي منها هذا
البيت مكسورة الروي منها عوجا على الطلل المحيل لاننا نبكي الديار كما بكى ابن خذام والطلل ما شخص من رسم
الدار والمحيل الذي احال اي اتى عليه حول لاننا بفتح اللام والهمزة اي لعلنا وابن خذام بالخاء والذال المعجمتين
اول من بكى الديار من شعراء العرب فعني كلام المصنف ان الشاعر لو ارتكب الاقواء فضم ميم حرام لكان
اولى من محافظته على اتفاق حركة الروي لما نشا عنه من ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة والاقوا

وان كان عيبا الا انه اسهل من هذا الذي خرج البيت عليه لان كثيرا من فصحاء المتقدمين قد استعمله وقد وقع
لهذا الشاعر نفسه فقد روى قوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ؛ ورسم عفت اياته منذ ازمان ؛ بالاطلاق
فالنون مكسورة وبعد ذلك قوله في هذه القصيدة بنات بني عم قطاري نقبة ؛ واوجههم بيض المشافر
غران ؛ فالنون مضمومة وحينئذ فالامر فيه خفيف بالنسبة الى ما ذكر في التخريج وفيه نظر لان كلام المصنف
يقتضي ان الشاعر لم يكتب الاقوا وقد رايت في النسخة التي تقدمت الاشارة اليها انفا لهذه الكلمة وهي
حرام مضبوطة بضمة على الميم فيكون الشاعر قد اقوى **قال** الثامنة بناء حاشى في قول حاش الله لشبهها
في اللفظ بحاشى الحرفية **اقول** تقدم ان تجرد شابهة الاسم للحرف في اللفظ لا ينهض مقتضيا للبناء ذلك
الاسم **قال** ومن ثم نونها اعربها على الغاء هذه الشبهة **اقول** تقدم ايضا في فصل حاشى من حرف الحاء المهملة
في الباب الاول انه يجوز كون هذا التنوين للتنكير لا للتمكين فلا يدل ثبوته على الاعراب **قال** العاشرة اعطاء
الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شيء ولك قصورا **اقول** هذا لا مدخل له في الاعراب فما باله
قد ذكره مع انه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب **قال** وحتى اجتمعتا
رويين كقوله بني ان البر شيء هين ؛ المنطق الطيب والطعيم ؛ وقول ابي جهل ما تنقم الحرب العوان مني ؛ بازل عامين
حديث سني ؛ لمثل هذا ولدتني امي ؛ وقول الاخر اذا ركبت فاجعلوني وسطا ؛ اني كبير لا اطيق العندا وسمي
ذلك اكفاء **اقول** الاشارة راجعة الى اجتماع رويين متقاربين في المخرج اي انه سمي الاكفاء عبارة عن اجتماع
ذلك في شعر واحد اخذا من الانكفاء وهو الانقلاب لان الشاعر ينقلب بالروي عن طريقه كذا قال بعضهم واخذ
الافعال من الانفعال غير شديد وقد سمع من كلام العرب اكفات بمعنى قلبت صرح به في القاموس واكفات
بمعنى املت كما فيه وفي الصحاح فهذا كله مناسب للتسمية بالاكفاء لانه قلب للروي او امالة عن طريقه ثم ثبوته
في البيتين الاولين مقطوع به لعدم صلاحية الواو فيهما لان يكون رويا اذ هي حرف اطلاق فالروي ما قبلها
وهو النون في الاول والميم في الثاني وهما متقاربان في المخرج وكذا الكلام في البيتين الاخيرين فان الالف
فيهما للاطلاق فليست رويا والروي انما هو ما قبلها وهو الطاء في الاول والدال في الثاني وهما متقاربان
والعند بعين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فدال مهملة قال الجوهري العاند البعير الذي يحور عن الطريق
ويعدل عن القصد والجمع عند مثل راكع وركع وانشد هذا الشعر لابي عبيدة لكنه انشده فاجعلني
والذي رايته في نسخ المغني فاجعلوني واما ابيات ابي جهل لعنه الله فلا نسلم ان فيها اكفاء لجواز جعل ياء
المتكلم فيها رويا وقد نص بعض علماء القوافي على جواز مثل ذلك اعني كون الياء الساكنة التي لم ينفتح
ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم او لغيره وان كان قليلا كقوله تروح وتغدو لحاجاتنا ؛ وحاجة من عاش

لا يقتضي

لا تنقضي ؛ تموت مع المرء حاجاته ؛ وتبقى له حاجة ما بقي ؛ وكقول الراجز انا امرؤ احمي ذمار اخوتي اذا ارى الكريهة يرمون
بي ؛ رميك بالدلو في قعر الركي ؛ وقد سبق في فصل ام من حرف الالف في الباب الاول كلام على ابيات ابي جهل
هذه **قال** قال يا ما اميلح غزلانا شدن لنا **اقول** هذا صدر بيت عجزه من هؤليائكن الضال والسمر يقال شدن
الغزال يشدن شدونا اذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه وفي الصحاح انشد المذكور وفيه يحطون
مكان شدن والعطو التناول ورفع الراس والظاهر ان المراد هنا الثاني اي فعن رؤوسهن لنا والضال
السدر البري والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم من شجر الطلح وهو شجرة عظيمة ذات شوك **قال** ولم
يحك ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك **اقول** وقع هذا في التسهيل فقيه وشذ تصغير
افعل مقصورا على السماع خلافا لابن كيسان في اطراده وقياس افعل عليه هذا نصه فزاد مسئلة اخرى
لم يشر اليها المصنف وهي انه يجوز ان يقال عند ابن كيسان اميلح يريد قياسا على ما اميلح قال ابو حيان
وكلام ابن مالك كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسئلة اذ لم يحك اقتباس ذلك الا عن ابن كيسان
وما حكاه في ذلك عنه هو نص كلام البصريين بل الكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسميته افعل فهو عندهم
مقيس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس **القاعدة الثانية قال**
كبير اناس في بجاد مزمل فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس **اقول** هذا عجز بيت لامرئ القيس
صدره كان ابانا في عرانين وبله وقد تقدم في اواخر الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
في الامر التاسع منها انشاد هذا البيت بتمامه والكلام عليه وقد سئلت بمكة في سنة احدى و
عشرين وثمان مائة عن عامل المخفوض على الجوار فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس
له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي خفضه اذ هو غير مخفوض بالفرض لا ترى ان لفظ مزمل في بيت
امرئ القيس صفة لكبير وكبير مرفوع فعامله انما اقتضى فيه الرفع وكذا في صفته وصفته مرفوعة فلا يصح اسناد
العمل فيه الى عامل الموصوف لتخلف اثره وهو الرفع ولا الى عامل مجاوره لانه انما يعمل فيه وفيما يتعلق به ومزمل
غير متعلق به في المعنى قطعا فالامر مشكل فقلت السؤال مبني على ان حركة الخفض على الجوار اعرابية وهو
ممنوع وانما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فليست اعرابية ولا بنائية فلا يحتاج الى
عامل لان الاتيان بها انما هو لمجرد امر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى فلفظ مزمل في مثالنا وان كان
مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا والعامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى
ولا تسلط له على الحركة اللفظية وهذا كما تقول في الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وهو مرفوع تقديرا
مخفوض لفظا واثر العامل هو الحركة المقدرة لا الملفوظ بها والحاصل ان حركة الخفض على الجوار من جملة صور

لانه غير مقتض لها وانما يقتضيها
طلب المشاكلة اللفظية فهو

الجوار صح

الاتباع وفي قولهم على ما يشير اليه وقد ذكرت ذلك في شرحي على التسهيل قال وفي التوكيد نادر كقوله يا صاح ابلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب اقول يا صاح مما شذ ترخيمه من المناديات لانه نكرة مقصودة عارية عن التانيث اذ اصله يا صاحب ويمثله لا يرخم الا شاذا وزعم ابن خروف ان اصله يا صاحبي بالاضافة وانه اجري مجرى المركب المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم ادركه ترخيم اخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهذا تعسف لا داعي اليه وفي قوله عرى الذنب استعارة مكنية وتخييلية شبه ذلك الشيء في الشدة والتمسك بعدل يشتد متماسك بعراه المشتبك في شيء اخر ثم اثبت له ذلك ما هو من لوازم المشبه به وهو العرى وانحلت ترشيح وهو كناية عن الضعف وعدم القدرة على الوطي يعني ان الرجل متى فتر عن الوقاع ولم يستطعه بحرمة النساء وتركن مواصلته لانقطاع رغبتهن منه قال ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور اقول وقع في شرح ابن مالك لكتابه المسمى بالعمدة في النحو تفرد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم في قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو انتهى قلت اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخيمي المعروف بابن الشارف وكان من العدول الثقات رحمه الله انه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي او غيره الشك مني وفيها ان ارجلكم في اية الوضوء مخفوض على الجوار قال فجئت الى الشيخ جمال الدين بن هشام يعني صاحب المغني وهو جالس بمصر بجامع عمرو ابن العاص فاريته الكلام المذكور في تلك الاية طالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الي وقال لي يجده خذها ساوا الشط به هذا الكلام وارم به في وجه صاحبه فتركته ومضيت رحمه الله عليه قال وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجئ بالغاية اماطة لظن من ظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة انتهى اقول ان كان غرض المصنف من ايراد هذا الكلام ان الزمخشري ذهب الى ان الخفض في الاية على الجوار ففيه نظر اذ لا دلالة لكلامه على هذا قال التفتازاني فان قيل العطف على الممسوح لا للمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقة وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا الكلام في قوة الاشكال ولا محيص سوى الحمل على اعادة العامل في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فتكون الارجل معطوفة على الرؤس في الظاهر ومن عطف الجملة في التحقيق اي وامسحوا بارجلكم واغسلوها غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا يفضي الى اضمار الجار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم

محيطا

محيطا وجحر ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول والتنبيه على الاقتصاد مستفاد من صورة العطف فلما ورد علينا ان الجر بالجوار لم يجئ مع الالتباس وههنا ملبس اجاب بانه لا التباس لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع وههنا قد ذكر غاية بقوله الى الكعبين فدل على انه ليس جره وعطفه على الممسوح لقصد تعلق معلق المسح به لئلا يفضي الى ما ليس في الشرع وهذا لا يتوقف على ان يكون كل غسل في الشرع له غاية كما فهمه البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح فهو لم يضرب له غاية في الشرع والبعض بمسح الخف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب اي السنة غاية لا يصح هو بدونها وانت خبير بانه لا دلالة لكلام المصنف على المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف على الممسوح من قبيل علفتها تبنا وماء باردا وهو مع انه ليس من كلام المصنف مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد والى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا ارجلكم واقرب ما قيل في ايجاب غسل الارجل ان قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالتباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة او الجر على الجوار لانتفاء الالتباس بضرب الغاية او بتقدير وامسحوا بارجلكم مرادا به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد او بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا للاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجواز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقرينة ان في العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته ان تصير الاية بمنزلة المجمل او يدل على جوازالامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون وادخل في تحصيل الطهارة المقصودة من الوضوء واقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني وانما كان الاشكال على الزمخشري في الجمع بين الحقيقة والمجاز قويا لانه منعه قال في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فان قلت لم رفع اسم الله والله يتعالى ان يكون ممن في السموات والارض قلت جاء على لغة بني تميم حيث يقولون ما في الدار احد الا حمار ... فان قلت ما الداعي الى اختيار المذهب التميمي على الحجازي قلت دعت اليه نكتة سرية حيث اخرج المستثنى مخرج قوله ... ثم قال فان قلت هلا زعمت ان الله ممن في السموات والارض كما يقول المتكلمون الله في كل مكان على ان علمه في الاماكن كلها فكان ذاته فيها حتى لا تحمله على مذهب بني تميم قلت يابى ذلك ان كونه في السموات والارض مجاز وكونهم فيهن حقيقة وارادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازا غير صحيح هذا نصه قال ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والاصل امرأني اقول معنى هنأني اتاني هنيا بلا مشقة ومعنى امرأني جعل عيشي مريا اي حميد المعيشة مستحسنا الا ان الهمزة حذفت منه عند اقترانه بهنأني طلبا للمشاكلة وهذا لا تعلق له بالاعراب فلم يكن لذكره معنى لان المصنف التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل كما مر قال وقولهم رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتحة وكسرة الى اخره اقول هذا ايضا ليس من الاعراب في شيء والكلام فيه كما في الذي قبله قال اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن

وبنو **اقول** والفرق في ذلك بين ما عينه حرف حلق كفخذ او غير حرف حلق كما ذكره من الامثلة وانه في تخفيف ذلك
وجه اخر وهو اسكان العين وابقاء الفاء على الفتح كفخذ وكتف في لغة الاسم واما الفعل فان كان عينه
حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك فيكون لك في مثل شهد من الوجوه الفرعية ثلاثة شهد بفتح
الشين واسكان الهاء وشهد بكسر الشين واسكان الهاء وشهد بكسرهما وان لم يكن عينه حرفا
حلقيا كعلم فليس فيه من الفرعية الا وجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء على فتحها وفي
الكشاف في تفسير سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم ما نصه
وقرئ لعلمه باسكان اللام كقوله فان اجبه يضجر كما ضجر بازل من الادم دبرت صفحتاه وغاربه قلت الشاهد
منه في موضعين ضجر ودبرت باسكان العين والبازل البعير الذي في ... والادم الشديدة البياض خصها
لانها ارق جلودا وصفحتاه جانبا ظهره وغاربه ما بين سنامه وعنقه وعلى هذا تتخرج اللغز المشهور وهو
قوله دمع العين حزنا تورى القلبان وتوجيه السؤال ان يقال كيف نصب الدمع مع انه في الظاهر مبتدأ
وكيف ضمت العين مع انها مضاف اليها وجوابه انه دمع فعل لا اسم وهو مكسور العين في الاصل
مبني على ... لانها سكنت تخفيفا كما مر والعين فاعل ولم يؤت بتاء التانيث لان الفعل مسند الى ظاهر
مؤنث غير حقيقي كما في طلع الشمس وحزنا مفعول لاجله وتورى القلب صفة **قال** وقالوا اخذه ما قدم
وما حدث بضم دال حدث **اقول** والاصل فيها الفتح الا انه اوثر الضم للمزاوجة بينه وبين الفعل
الاول وهذا ايضا من نمط ما تقدم لا تعلق له بالاعراب وكذا ما ذكره من الحديث ارجعن مازورات غير ماجورات
وما بعده وكل ذلك اجنبي عما هو بصدده من ذكر ما يتعلق بالاعراب والله تعالى الموفق للصواب **القاعدة
الثالثة قال** قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى تضمينا وفائدته ان تؤدي الكلمة مؤدى
كلمتين **اقول** الظاهر انه مبني في ذلك على راي من يجوز استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها الا ترى ان الفعل
من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمن معنى يمتنعون من ... بالحلف وليس حقيقة الايلاء الا الحلف فاستعماله
في الامتناع من وطي المراة انما هو بطريق المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فاطلق فعل الايلاء مرادا
به ذانك المعنيان جميعا على ما يقتضيه قوله وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين وذلك جمع بين الحقيقة
والمجاز بلا شك وفي حاشية الكشاف للتفتازاني وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي
مع فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات
فان قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل
الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي

مع حذف

مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك فلانا معناه احمده منهيا
اليك حمده ويقلب كفيه على كذا اي نادما على كذا وقد يعكس على ما شرحه قوله اي يعترفون به يعني قول
الزمخشري في الايمان واما تعديته بالباء فلتضمنه معنى اقر واعترف اي يعترفون به ثم قال التفتازاني
ولا امتناع باعتبار الحال اي يعترفون به مؤمنين الا انه كان مجازا محضا لا تضمينا وربما يقال ان صلة المتروك
تدل على زيادة القصد اليه فجعل اصلا والمذكور حالا وتبعا ادل ويجاب بان ذكر صلته يدل على اعتباره
في الجملة لا على زيادة القصد اليه اذ لا دلالة بدونه فتعين جعل الاصل اصلا والتبع حالا **قال** وقال
ابو كبير الهذلي حملت به في ليلة مزؤودة كرها وعقد نطاقها لم يحلل وقال قبله ممن حملن به وهن عواقد حبك
النطاق فشب غير مهبل **اقول** هذا الشعر لابي كبير بالموحدة من شعر الحماسة يصف به تابط شرا واوله ولقد
ولقد سريت على الظلام بمغشم جلد من الفتيان غير مثقل ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل ومبرا
من كل غبر حيضة وفساد مرضعة وداء معضل فحملت به في ليلة ... فاتت به حوش
الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل وقد انشد المصنف صدر هذا البيت في الباب الرابع حيث
ترجم بقولنا الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة وعلى من قوله ولقد سريت على الظلام اما بمعنى في فيتعلق
بسريت او للاستعلاء فيتعلق بمحذوف هو حال من تاء سريت اي كائنا على الظلام شبهه بالمركوب لكنه
منه ففيه استعارة تبعية والمغشم بكسر الميم وبغين معجمة ساكنة وشين مفتوحة العسوف و
الجلد الصلب والمثقل البطيء الحركات الكسل ويحتمل ان يكون معنى غير مثقل انه حسن القبول محبب
الى القلوب وضمير حملن للنساء وان لم يجر لهن ذكر لان المراد مفهوم وهن عواقد حكاية الحال الماضية ولهذا
اعمله وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد والحبك جمع حباك جمع حبيكة وهي الطريقة والنطاق بكسر النون شقة
تلبسها المراة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وشب
اي كان في زمان الشباب غير مهبل اي غير مدعو عليه بالهبل او غير كثير اللحم من قولك هبله اللحم اذا اثقله
وفي حديث الافك والنساء يومئذ لم يهبلهن اللحم والمعنى ان هذا الفتى من الفتيان الذين حملت بهم
الامهات وهن غير مستعدات للفراش فنشا محمودا مرضيا وضمير به عائد على من باعتبار لفظها ومبرا
بالنصب معطوفا على المضاف من قوله غير مهبل او بالجر معطوفا على جلد او غير مثقل وغبر الحيضة بقاياها و
المعضل الشديد والمعنى ان الام حملت به طاهرا ليس بها بقية حيض ووضعته سليما ليس بها داء ولم
ترضعه على وجه يحصل به فساد وهو ان ترضعه وهي حبلى والمزؤودة المذعورة كما ذكر في المتن ويروى بالجر
على انها صفة لليلة فالاسناد مجاز وقيل على الحال وبالنصب وقد ذكر في المتن وجه الكلام عليه ولم يحلل

مفكوك على اللغة التميمية وانما ذكر انها كانت مكروهة لان ذلك عند العرب من الحالات التي تقتضي نجابة
الولد ومن كلام بعضهم اذا اردت ان تنجب المراة اي تاتي بالولد نجيبا كريما فاغضبها عند الجماع قلت و
السر فيه ان غضب المراة في تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كمال
الشهوة لابيه فيكتسب منه كمال خصال الرجولية والله تعالى اعلم قال وقال الفرزدق كيف تراني
قالبا مجني قد قتل الله زيادا اعني اقول المجن بكسر الميم والجمع مجان بفتحها اخذ من الجنة وهي السترة لان صاحبه
يستتر به عما يقصد به من مكروه وزياد هو ابن ابيه الذي استلحقه معاوية بن ابي سفيان بنسبه واعترف
باخوته من ابيه القاعدة الرابعة قال انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما فلهذا قالوا
الابوين في الاب والام اقول هذا من تغليب احد المتناسبين بان يطلق اسمه على الاخر ويثنى بهذا
الاعتبار قصدا اليه والى الاخر جميعا حتى يكون معنى الابوين المسميين بالاب قال التفتازاني فاما
بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي انواعه فلم ار احدا حام حوله قال ومنه ولابويه لكل واحد
منهما السدس اقول ادعى بعضهم ان لابويه خبر مبتدا محذوف اي لابويه الثلث ثم بين تعالى قسمة
الثلث عليهما بقوله لكل واحد منهما السدس دفعا لوهم ان يكون للاب ضعف ما للام واعترض بان
هذا غير محتاج اليه وذلك لان الحكم المعلق بالمثنى والمجموع قد يقصد تعلقه بالجميع وقد يقصد تعلقه
بكل فرد فبين بالبدل ان القصد الى الثاني وبهذا اندفع ما يقال ان البدل ينبغي ان يكون بحيث لو
اسقط لاستقام الكلام معنى وههنا لو قيل لابويه السدس لم يستقم قال وفي الاب والخالة
ومنه ورفع ابويه على العرش اقول هذا على احد القولين وهو ان ام يوسف عليه السلام كانت قد
ماتت فتزوج يعقوب عليه الصلوة والسلام اختها وقال ابن ابي اسحق كانت امه باقية فعلى هذا هو
من الاول قال ومنه الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمي خافقا مجازا
لانه مخفوق فيه اقول هو من قبيل المجاز العقلي وهو المجاز الواقع في الاسناد كما في قولهم نهر جار لان الماء
جار في النهر فالفعل للماء حقيقة لكنه اسند الى ملابس له وهو المكان الذي يجري فيه وكذا الخفوق
الذي هو الغيبوبة انما هو حقيقة للنجم لكن اسند الى المغرب الذي هو مكان الخفوق ومنهم من يجعل
الخافق هو المشرق لانه يخفق منه الكوكب اي يلمع وقال ابن السكيت الخافقان افقا المغرب والمشرق
لان الليل والنهار يخفقان فيهما اي يضطربان وعلى هذا لا يكون من التغليب في شيء قال والقمرين
في الشمس والقمر قال المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها، فارتني القمرين في وقت معا اني
الشمس هي وجهها وقمر السما اقول يعتبر في التغليب اخف الاسمين كالعمرين في ابي بكر وعمر الا ان

يكون الاثقل

يكون الاثقل ذكرا والاخر مؤنثا فتعين التذكير كالقمرين في الشمس والقمر وقال ابن الحاجب في اماليه شرط
تغليب الادنى على الاعلى ان القمر دون الشمس وابا بكر افضل من عمر قال الشيخ بهاء الدين السبكي
وقد يرد البحران للملح والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو اعظم من العذب قلت فيه نظر اما اولا فلان كون
البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من اهل اللغة الى ان البحر هو الماء
الكثير ملحا كان وعذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب واما ثانيا فلان العذب اعلى باعتبار انه تلذه
النفوس وتقوم به البنية بالشرب والازدراع به وغير ذلك مما لا يتاتى في الملح وان كان اعظم جرما وعكس
ذلك غير ابن الحاجب فقال شرط تغليب الاعلى على الادنى على ما نقله السبكي عن شرح التبيان للطيبي
قلت لا يتاتى ذلك في كثير من امثلة التغليب وقال ابن رشيق في العمدة ان الكسائي قال ان التغليب
في العمرين انما لكثرة الاستعمال فان ايام عمر اطول من ايام ابي بكر رضي الله عنهما ولذلك ذكره ابن الشجري
والذي اراده المتنبي بكونه راى القمرين معا في وقت واحد لما استقبلت قمر السماء ان وجهها لصفائه
وشدة صقاله انطبعت صورة القمر فيه كما انطبع الصورة في المراة فراى برؤيته وجهها الشمس و
القمر في آن واحد قال وقال التبريزي انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر
اقول يعني انه راى القمرين معا في وقت واحد وهما قمر السماء ووجهها الذي هو قمر الارض بالطريقة التي
اسلفناها فلا تغليب حينئذ وما احسن قول القائل رات قمر السما فاذكرتني ليالي وصلنا بالرقمتين
كلانا ناظر قمرا ولكن رايت بعينها ورات بعيني ومراد المبالغة حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان قمر
السماء ليس قمرا حقيقيا وانما اطلق عليه ذلك مجاز المشابهة لوجهها وقوله رايت بعينها ورات بعيني
يرشد اليه قال وما ذكرناه امدح والقمران في العرف الشمس والقمر اقول يعني انه يرجح ما ذكره هو على ما ذكره
التبريزي من وجهين احدهما ان جعل وجهها شمسا امدح من جعله قمرا وهذا هو الذي جزم به ابن الشجري و
الثاني ان المتبادر الى الفهم في العرف من القمرين الشمس والقمر وما حمل البيت عليه من هذا القبيل فيكون
راجحا بالنسبة الى الراي الاخر قال واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي
خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا اقول يعني ولاجل الاختلاط اطلق
اسم المخاطبين على الغائبين بطريق التغليب في هذه الاية وذلك لان لعلكم متعلقة اي لها ارتباط
وتعلق بخلقكم والخلق واقع على المخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف و
حاصل المعنى خلقكم والذين من قبلكم لاجل التقوى فكان مقتضى الظاهر ان يقول لعلكم تتقون ولعلهم
يتقون لكن غلب المخاطبين على الغائبين فقيل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا

لينتفي التغليب لظهور انه ليس المراد اعبدوا ربكم لاجل التقوى لما يفضي اليه من تعليل الشيء بنفسه قال و
المذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين اقول يعني ولاجل الاختلاط اطلق وصف المذكرين
على المؤنث وهذا هو تغليب المذكر على المؤنث في صفة مشتركة بينهما يطلق على كل منهما بصيغة يمتاز على
الصيغة الاخرى بعلامة فاذا اريد اطلاقها اتي بصيغة المذكر كقوله تعالى وكانت اي مريم من القانتين اي المطيعين
فعدت الانثى من الذكور حيث جعلت بمنزلتهم في التعبير بلفظ يختص بالذكور وضعا قال والملائكة على ابليس
حتى استثني منهم في فسجدوا الا ابليس اقول هذا تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس اخر مغمور
فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم الجنس متناولا لذلك الفرد كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا ا
الاية فان ابليس داخل فيما اريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله فسجدوا
متصلا على ما هو الاصل في الاستثناء قال ويجوز ان يكون منقطعا اقول وجهه انه ليس بملك فلا يتناوله
اسم الملائكة لكن ذكر الاباء والاستكبار يدل على انه مامور بالسجود وان لم يتناوله لفظ الملائكة قال
ومن التغليب او لتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا اقول هذا من تغليب
الاكثر من نفس على اقله فينسب الى الجميع ما هو منتسب الى الاكثر وكان في قصة شعيب عليه الصلوة والسلام
وفي الاية تغليبان احدهما تغليب اتباعه عليه في نسبة العود الى تلك الملة وهذا مذكور في المتن والثاني
تغليب شعيب عليه الصلوة والسلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن اشارة اليه لمن تامل قال
تغليب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام اقول فيها تغليبان لان المعنى جعل لكم اي خلق لكم ايها
الناس من انفسكم اي من جنسكم ازواجا حلائل ذكورا واناثا وخلق للانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم اي
يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فيه اي في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير بالتناسل والتوالد ففي لفظ
كم غلب المخاطبون اعني الناس على الغيب اي الانعام والا لقيل يذرؤكم واياهن وغلب فيها ايضا العقلاء
على غيرهم والا لقيل يذرؤكم قال بعضهم ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف لا بالهاء
ولتغليب العقلاء جيء بالميم لا بالنون انتهى اذ كر بعض الافاضل قال وزعم جماعة ان منه يا ايها الذين امنوا
ونحو بل انتم قوم تجهلون وانما هذا من اعادة المعنى والاول من اعادة اللفظ اقول يعني ان الاية الثانية من قبيل
ما روعي فيه المعنى دون اللفظ وذلك لان تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر ان يكون الضمير العائد عليه ضمير
غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان المعني به هنا المخاطبين بقوله انتم روعي معناه فجعل ضميره ضمير
خطاب واما الاية الاولى فروعي فيها اللفظ اذ الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب
فروعي فيه لفظه دون معناه فقيل امنوا بضمير الغيبة ولم يقل امنتم بضمير الخطاب القاعدة الخامسة قال

ومما لم يتقدم ذكره قوله الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر اقول الشاهد فيه
في قوله وزال الراسيات فان المراد وشارفت الزوال لا ان زوالها وقع وانفصل قال وقال فارقنا
من قبل ان نفارقه لما قضى من جماعنا وطرا اقول وقع في الحماسة لابي تمام قول ربيع بن مالك يرثي ملك
بن زهير العبسي من كان مسرورا بمقتل مالك فليات نسوتنا بوجه نهار يجد النساء حواسرا يندبنه
بالصبح قبل تبلج الاسحار ويروى يلطمن اوجههن بالاسحار وقال الامام المرزوقي انه لا يعجب من
ابي تمام مع تطلعه ذم جوانبه اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليات نسوتنا وهي لفظة شنيعة
جدا واطلق المرزوقي بقوله فليات ساحتنا قال التفتازاني وانا اتعجب من جار الله كيف لم يورده على
هذا الوجه وحافظ على لفظ الشاعر ورايه في القران ان القران يقرؤونه برايهم قلت وانا اتعجب من
انشاد صاحب المغني رحمه الله لمثل البيت الذي اورده هنا مع انه اشنع من بيت الحماسة وافحش
ولقد كان في غنية بما اورده من الكتاب والسنة عن ايراد هذا البيت الشنيع قال ابن نباتة في مطلع الفوائد
وجمع الفرائد في قوله فالصبح قبل تبلج الاسحار سؤال لطيف وهو ان الصبح لا يكون الا بعد تبلج الاسحار
فكيف يكون قبله والجواب انه اراد بقوله يندبنه بالصبح انهن يصفنه بالخلال الحسنة والمناقب الواضحة
التي كالصبح القاعدة السادسة قال مثلها قوله جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالايماض
اقول يعني ومثل الاية الاولى وهي كلبهم باسط ذراعيه في حكاية الحال الماضية ما انشده ويجوز رفع
جارية على انها خبر مبتدا محذوف يرجع الى ما تقدم ان كان والمعنى محبوبتي جارية او ما اشبه ذلك و
جرها برب محذوفة والايماض مصدر اومضت المراة اذا سارقت النظر قال ولولا حكاية الحال في قول
حسان يغشون حتى لا تهر كلابهم لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال اقول هذا صدر بيت عجزه لا
يسألون عن السواد المقبل وقد مر انشادنا هذا البيت والكلام في فصل حتى من حرف الحاء في الباب
الاول وقبل هذا البيت اولاد جفنة حول قبر ابيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل بيض الوجوه كريمة احسابهم
شم الانوف من الطراز الاول القاعدة السابعة قال ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على
تقدير اخر نحو وما كان هذا القران ان يفترى من دون الله فان يفترى مأول بالافتراء والافتراء مأول بمفترى اقول
قد اسلفت في الباب الاول في ان المفتوحة الساكنة النون في حرف الالف انه لو قيل بان كان تامة وان
يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القران لم يكن ثم حذف ولا افتقار
الى تاويل على تاويل وتقدم بحث الرضي هناك فراجعه قال وقال العرب ما الفتيان ان تنبت اللحى وانما
الفتيان كل فتى نجيب اقول ان تنبت اللحى في تاويل نبات اللحى ثم هذا المصدر في تاويل اسم الفاعل

اي ما الفتيان باتي اللحى ويحتمل ان يكون ثم مضاف محذوف والاحتياج الى هذا التاويل على التاويل ما فتوة الفتيان
بنات اللحى ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الاول واللحى بكسر اللام وضمها كلاهما جمع لحية بكسر اللام فاما الكسر
فيهما فمثل قرية وقرى واما الضم في الجمع والكسر في المفرد فمثل ذروة وذرى والندى الجواد يقال ندي اذا جاد فهو
ند **قال** والزايدة لا تعمل خلافا لابي الحسن واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان
يبين عزيزا وهو مختار يجوز كون ان زايدة فلان النصب حينئذ يكون بالعطف لا بان **اقول** غير ابي الفتح يرى انها ليست
بزايدة وانها ظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة الاضمار في الاول نظرا الى انه يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل فيكون البيت حينئذ من امثلة القاعدة الثامنة الاتية ويحكى وجه ثالث وهو ان
يكون ان مصدرية كما يراه غير ابي الفتح لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على تاويل المصدر
باسم الفاعل اي حتى يكون عزيزا او باينا فيكون البيت حينئذ من امثلة هذه القاعدة السابقة التي الكلام
الان وقبل البيت ومن تكرمهم في المحل انهم لا يعلم الجار فيهم انه جار اي من تكلفهم الكرم في زمن القحط و
المجاعة كانهم لا يرضون في مثل ذلك الوقت بما طبعوا عليه من الكرم حتى يتكلفوا الكثير منه انهم يخلون جارهم
من الغاية به والاحسان اليه على انه يسلك به في نفسه هل هو جارهم او هو من انفسهم وضميمهم وعلى هذا
يتعلق حتى من قوله حتى يكون عزيزا بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم انه جار اي يعاملون بهذه المعاملة
الى ان يكون عزيزا بمثابة واحد من انفسهم او يختار مفارقتهم ويجوز ان يكون البيت مضمنا ويكون المعنى لا يحس
الجار بمجاورته لهم حتى يكون هذا المحل كذا قيل والاول اظهر ومعنى او ان يبين جميعا او ان يفارق وهو مجتمع الحال غير
غير منتشر اي مختار الذلك غير مضطر **القاعدة الثامنة قال** ولا يجوز كل سخلتها **اقول** علله بعد هذه الكلمة المتن
بان كلا الا يضاف الى مفرد معرفة وهو مشكل فقد سبق له في الباب الاول في حرف الكاف في فصل كل انها لاستغراق
اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن وانك اذا قلت اكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد فان اضفت
الرغيف الى زيد كانت لعموم اجزاء فرد واحد فما هذا الذي قاله هنا نعم يمكن ان يمنع كل سخلتها بدرهم ابتداء
لا فضائه الى خلاف المراد لا لامتناع اضافة كل الى المفرد المعرفة وذلك لان المقصود ان كل فرد من افراد السخال
الشاة بدرهم لا ان مجموع اجزاء السخلة الواحدة بدرهم لكنهم اغتفروه في حال التبعية حيث قالوا كل شاة
سخلتها بدرهم لما ان مرادهم كل شاة وسخلة من سخالها والسخلة بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة
اسم للذكر او للانثى من ولد الضان والمعز ساعة وضعه كذا في الصحاح ووقع في القاموس ان السخلة
ولد الشاة ما كان **قال** ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو الا في الشعر كقوله ان تسمعوا سبة طاروا بها
فرحا مني وما يسمعوا من صالح دفنوا **اقول** هذا مذهب الجمهور وقال الفراء الاخفش لا يختص بالشعر بل يقع

في النثر واختار

في النثر واختار ابن مالك هذا المذهب مستدلا عليه بقوله عليه الصلوة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا
واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه **قال** ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا **اقول** اي
فايدة لهذا بعد قوله او لا ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو الا في الشعر والجواب مرفوع بالعطف على المضاف من
قوله فعل الشرط ولا يجوز خفضه بالعطف على الشرط لما يؤدي اليه من العطف على معمول عاملين وهو ممتنع
في مثل ذلك على الصحيح **قال** وقال الشاعر ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل
فقال يونس اراد او انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط **اقول** يعني وجملة الشرط لا تكون الا فعلية
فيكون عطف الاسمية عليها جاريا على قاعدة اغتفارهم يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل وينبغي
ان يكون مثل هذا عند الكوفيين والاخفش جايزا من غير حاجة الى هذا الاعتذار لانهم يجوزون في نحو وان امراة
خافت من بعلها نشوزا كون امراة مبتدا مخبرا عنه بخافت وقد سبق الكلام فيه في النوع السابع
من الجهة السادسة في الباب الخامس والنزل بضم النون والزاي جمع نازل ككبار وكبير وبزل بالموحدة والزاي
المضمومتين نص عليه في القاموس **القاعدة التاسعة قال** انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا
يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا
اقول هذا هو مذهب جمهور البصريين الا ابن السراج وابو علي الفارسي ومن تبعهما يقولون يجوز ان يلي
كان واخواتها غير الظرف وشبهه مع اتصال العامل نحو كان طعامك ياكل زيد ولا يجيزونه مع انفصال العامل
عن معموله نحو كان طعامك زيد ياكل والكوفيون يجوزون ذلك مطلقا تمسكا بقول الشاعر قنافذ هداجون
حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ويقول الاخر فاصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى تلقي المساكين
والمانعون يأولون ذلك على تقدير ضمير الشان في الفعل الناقص فلا يكون معمول خبر الناقص قد وليه
وانما كان يكون المقدم معمولا لخبر المبتدا او هذه ايضا مسئلة خلاف وانا اقول استدلال الكوفيين بالبيت
الثاني غير ثابت لعدم صلاحية المساكين ان يكون اسم ليس اذ لو كان كذلك لوجب ان يقال يلقون
او تلقى بالتاء المثناة فوق وانما هو فاعل بتلقي وكل النوى مفعوله واسم ليس ضمير شان والفعلية خبر
لا وجه لغير ذلك **قال** نحو قوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله **اقول** لا تلحني لا تلمني تقول
لحيت الرجل بفتح الحاء المهملة الحاه لحيا اذا لمته ومما اعرفه من محاسن الشيخ جمال ابن نباتة المصري رحمه الله تعالى ان
الصفدي كتب اليه بقصيدة يمدحه بها او لها لصب ادنى البعاد وفاته مذ عداه وصل الحبيب وفاته
ووقع في بعض قوافي قصيدته هذه كلمة هاته بفتح التاء فكتب اليه ابن نباتة يجيبه بقصيدة اولها ما تطبي
الحاجة اليه التفاتة بعدما كدر المشيب حياته ومر فيها الى ان قال يعرض بتلك اللحنة الواقعة في هات في

الراح بادكار لقاه لا عدمناه اذكى اللقاء وسقاته هات كاسي و قال من السكر فلا تلحني ان افلت هاته
والجم الكبير وبلا بلبل جمع بلبال وهو الهم ووسواس الصدر قال وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى
الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة اقول هذا صدر بيت عجزه شملي بهم ام دوام البعد محتوما
الشمل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم قال الجوهري جمع الله شمله اي ما تشتت من امره وفرق شمله اي ما اجتمع
من امره ومحتوما اي مقضيا موجبا وعلى المصنف هنا مؤاخذة وذلك لان الفصل بين الاستفهام والقول
مجرى الظن ليس منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون من قبيل الاتساع فيهما اذ الفصل باحد المفعولين جائز ولو
كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره قال الشاعر اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا قال فان
كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله وما كل من وافى منى انا عارف اقول هذا عجز بيت صدره وقالوا تعرفها المنازل
من منى والمنازل منصوب على اسقاط الجار ومن متعلق بالمنازل وليس ظرفا لانه اسم مكان مختص فلا ينتصب
على الظرفية فهو كقوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد مر انشاد هذا البيت
الاخير والكلام عليه في ديباجة الكتاب قال ومعمول الصلة نحو وكانوا فيه من الزاهدين في قول اقول هذا
الكلام في المثال السادس من امثلة الجهة الثانية في الباب الخامس وسلفنا هناك كلام ابن الحاجب
في اماليه وانه فرق في ذلك بين ال وغيرها من الموصولات بان ال لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا
من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم وهو مفقود في غيرها من الموصولات قال وقوله ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اقول مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في
فصل ان المفتوحة الساكنة النون من حرف الالف وقد مر انشاده ايضا في فصل ان بالفتح والتشديد في الحرف
المذكور قال واما المسئلة الاخيرة فمن اجاز زيد جالسا في الدار لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف اقول
المراد بالمسئلة الاخيرة قولهم اكل يوم لك ثوب وفي هذا الكلام من المصنف اشارة الى الاعتراض على من قال
بان تقديم الظرف وشبهه على العامل المعنوي من باب الاتساع فاغتفر وتقرير الاعتراض ان من اجاز تقدم
الحال نصبا على المعنوي نحو زيد جالسا في الدار فقد تقدم المعمول وهو غير ظرف ولا شبهه على العامل المعنوي
فلم يكن للظرف ونحوه اختصاص بذلك الحكم على هذا الراي قلت وفيه نظر اما اولا فالظاهر ان ذلك القائل يبني
على هذا المذهب الراجح في امتناع تقديم الحال على عاملها المعنوي فلا يرد هذا عليه واما ثانيا فان سلم ورود
مثل ذلك ورد بعينه على المصنف حيث ادعى فيما تقدم ان الفصل بين الفعل الناقص ومعموله بالظرف
وشبهه بذلك القاعدة الثانية قال من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضي الله عنه
كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء اقول هذا البيت له من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه

وسلم ويهجو ابا سفيان قبل اسلامه واولها عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاء السبيئة
بالهمزة الخمرة المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهري وتبعه التفتازاني
على ذلك في شرح المفتاح ووقع في القاموس ان الجوهري وهم ويروى سلافة موضع سبيئة والسلافة والسلاف
ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا وبيت راس قرية بالشام اشتهرت بجودة
خمورها وبعده على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بخمر خلطت بعسل او بطعم
تفاح كسره طري اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته قال وقوله ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون
ارضه سماؤه اقول المهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبار وارجاؤه نواحيه واطرافه جمع رجا بالقصر
قال فعكس التشبيه مبالغة اقول يعني مبالغة في غبرة لون السماء حتى كانها اصل في الغبرة قال وقال فان
انت لاقيت في نجدة فلا تتهيبك ان تقدما اقول النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول و
الفزع كذا في القاموس وكل هذه المعاني ممكن هنا والتهيب الخوف والفعل بالمثناة التحتية مسند الى ان
تقدم اي لا يخيفك الاقدام والمعنى لا تخف انت الاقدام على ملاقاة العدو والدخول في الحرب والقلب فيه ظاهر
قال وقال ابن مقبل ولا تهيبني الموماة اركبها اذا تجاوبت الاصداء بالسحر اقول الاصل تتهيبني فحذفت
احديهما والموماة المفازة والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر البوم او طائر صغير يصير بالليل ويقفز قفزا
اي يثب والسحر الزمن الذي قبل الصبح بيسير قال وقول عروة ابن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك
الا ما اطيق اقول القلب فيه واضح اذ المعنى فديت نفسه بنفسي ومالي ثم التفت فقال وما آلوك يقال الوت
الشيء الوا ولوا بمعنى ما تركته كذا في القاموس فيكون آلوك على هذا متعديا لكن ضمن في البيت معنى المنع
والاعطاء فعدي الى اثنين اي وما امنعك الا ما اطيقه واقدر عليه اقول وقول القطامي بضم القاف ووقع
لبعض المعاصرين من اهل الشام كلام عجيب في هذا البيت فقال ومن خطه نقلت التقدير كما طينت الفدن بالسياع
فقلب وليس فيه نكتة شبه تربا كثيرا عليه سمي بالقصر الذي طين بالسياع هذا كلامه فاما ادعاؤه بان الشاعر
وصف تربا عليه سمي فهو غلط فاحش نشأ من تصحيفه السمن بكسر السين وفتح الميم بفتح السين و
سكون الميم وانما وصف الشاعر ناقته بالضخامة والسمن ومن حواشيها الواقعة هنا قوله بعد ذلك امرت بها
الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا وقبل هذين البيتين فلما ان مضت سنتان عنها و
صارت حقة تعلو الجذاعا عرفنا ما ترى البصراء فيها فآلينا عليها ان تباعا وقلنا هلموا الثنيها لكي
تزداد للسفر اطلاعا فلما ان جرى سمن عليها البيت وهذا صريح في انه يصف الناقة لا التراب واما ادعاؤه
ان القلب خال عن نكتة فقد تبعه فيه صاحب التلخيص وغيره واعترض بانا لا نسلم خلوه من النكتة لانه تضمن من المبالغة

قال وقول القطامي فلما ان
جرى سمن عليها كما طينت
بالفدن السياعا

في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهام ان السياع بلغ من العظم والكثرة الى
ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة اليه قال الشيخ بهاء الدين ويروى بطنت كذا
رايته في الصحاح للجوهري وحلية المحاضرة للحاتمي والتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا وفيه نظر لانه يجوز
ان يريد انه جعل القصر بطانة للطين لا انه داخله ولا قلب وكل ما كان ظهارة لغيره كان الغير بطانة له الى
هنا كلامه قلت رايت البيت المذكور في شعر القطامي في نسخة قديمة مصحح على هذه الصورة فلما ان
جرى سمن عليها كما بطنت بالفدن السياعا والعسن بالضم الشحم القديم كذا في الصحاح قال واختاره
ابو حيان ورد على قول الزمخشري في الاية اقول قال ابو حيان لما ذكر كلام الزمخشري في ويوم يعرض الذين كفروا
على النار لا ينبغي حمل القران على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه و
ليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة
صحيحا هذا كلام ابي حيان وقال تلميذه الشيخ بهاء الدين السبكي لم ينفرد الزمخشري بجعلت الناقة على
الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض
عليه فانه قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب
لفظا وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشرنا اليه وهو ان الكفار مقهورون
فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية
على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العود قيل
عرضت العود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية
قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ والحق ما قلناه ان شاء الله تعالى
الى هنا كلامه قال ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء اقول الجوزاء برج في السماء كذا في
القاموس واذا حلت الشمس بهذا البرج قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس حلولها ببرج القوس
والى هذا المعنى يشير القائل يصف حاله عند زيارة الحبيب وعدمها فالشمس بالقوس وهي نار اذا لم تزر
وبالجوزاء ان زارا اي انه ان لم تزر كان الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا والحرباء قال الجوهري دويبة اكبر من العظاءة
شيئا تستقبل الشمس وتدور معها كيف دارت وتتلون الوانا بحر الشمس وهو ذكر ام حبين والجمع الحرابي
والانثى حرباءة وقال في العظاءة وهي دويبة اكبر من الوزغ قال ومنه حضيق ان لا اقول فمن جر بعلى ان وصلها
على ان المعنى حقيق على بادخالها على ياء المتكلم كما قرا نافع اقول توجيه القلب فيها ان المعنى واجب
على قول الحق فان وصلتها كما قرا نافع في محل رفع بالابتداء وحقيق خبر وضمير المتكلم في محل جر بعلى هذا هو الاول

ثم صار في قراءة الجماعة ضمير المتكلم مبتدأ اي انا حقيق وان وصلتها في محل جر بعلى فحصل قلب في اللفظ اذ ما
كان مبتدأ صار مجرورا بعلى وما كان مجرورا بعلى صار مبتدأ واما اذا قيل ان حقيق ضمن معنى حريص فلا قلب البتة والله
اعلم القاعدة الثامنة قال ملح كلامهم تقارض اللفظين اقول الملح الاحاديث التي تستملح وتستطرف واحدها
ملحة كغرفة وغرف والتقارض تفاعل من القرض وهو هنا استعارة شبه تلبس كل واحد من اللفظين بحكم الاخر
بالقرض الذي ياخذه الانسان من غيره فيكون بيده بغير طريق الاصالة قال اللذان اعطاء ان المصدرية حكم
ما المصدرية في الاهمال كقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا قال الشاهد فان الاولى
وليست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها اقول لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها
اذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنعه احد كما تقول عندي انك تاتي الي محبك وان تحسن الى عدوك فمع تنبيه
على ان ان مخففة من الثقيلة ونصب تحسن على ان ان ناصبة فحينئذ لا يستقيم دليله مع انه في قوله بدليل ان المعطوفة
عليها تسامح اذ الحرف لا يعطف على الحرف وقد انشد المصنف هذا البيت في اوائل الكتاب في فصل ان المفتوحة
الساكنة النون قال واعمال ما حملا على ان كما روي من قوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولى عليكم اقول الحاجة
الى جعل ما نا صبة هنا كان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوف فيه
وقد سمع ذلك نظما ونثرا قال الشاعر ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي وقد
خرجت على ذلك قراءة وردت عن ابي عمرو في قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي انتما ساحران تظاهرا
فحذف المبتدا وادغمت التاء في الظاء وحذفت نون الرفع وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى
تحابوا فحذفت النون من موضعين من لا تدخلوا ومن لا تؤمنوا فيتخرج كما تكونوا على ذلك ولا داعي الى ارتكاب امر
لم يثبت قال اعطاء ان الشرطية حكم ما في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك اقول قد مضى
في الباب الاول في فصل لو من حرف اللام ان ابن السيد البطليوسي خرج قوله كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا
على انه جاء على لغة من قال راء في راى فاصله ترا حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا ونقل
بعد فتحة ومثله في الحديث ما قال والظاهر انه يتخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي و
يصبر فان الله باثبات ياء يتقي وجزم يصبر اقول تقدم في باب الراء في اثناء الكلام على اقسام العطف ان
الظاهر تخريج هذه القراءة على انه من موصولة لا شرطية فاثبات ياء يتقي حينئذ جائز بل هو الواجب واسكان الراء
ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح وان كان قليلا فالظاهر تخريج
التنزيل عليه قال واعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة الرواية بكسر
الباء اقول مضى انشاد هذا البيت في اخر فصل لن من حرف اللام وتامل هذا مع قول المصنف قبل ذلك بنحو

سطرين وانما يصح او يحسن حمل الشيء على ما يحل محله فيه تنافيا وذلك انه اذا قال المتكلم بلى يعلم ان غرضه النفي في المستقبل لا الماضي فليس المحل للم فكيف صح او حسن حمل لن عليها **قال** اعطاء لعل حكم ليت في اقتران خبرها بان ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض **اقول** مر ايضا في الباب الرابع في العام العطف ذكر هذه المسئلة والاستشهاد عليها بهذا الحديث واوردت هناك من الشواهد النبوية وغيرها شيئا كثيرا فراجعه **قال** قد بلغت نجران او بلغت سرابهم هجرا **اقول** في هجر بيت كامل وبعض صدر بيت وتمام الصدر مثل القنافذ هداجون القنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ على وزن برثن وهو دويبة معروفة كثيرة الشوك والهداج الذي يمشي في ارتعاش ونجران على زنة سكران بلد باليمن وهجر اسم بلد مذكر مصروف كذا في الصحاح وقال في القاموس وهجر محركة بلد باليمن بينه وبين عثر يوم وليلة مذكر مصروف وقد يؤنث ويمنع والنسبة هجري وهاجري واسم لجميع ارض البحرين ومنه المثل كمبضع تمر الى هجر وقرية كانت قرب المدينة اليها تنسب القلال او تنسب الى هجر اليمن انتهى كلامه قال الجوهري والقافية مرفوعة وانما السوءة هي البالغة الا انه قلبها **قال** وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة فيمن رواه برفع اسار ومنة **اقول** مجز هذا البيت واما دم والقتل بالحر احدر وقد تقدم انشاده والكلام عليه في اواخر الباب الخامس عند الكلام على حذف نون التثنية والجمع **قال** وسمع ايضا رفعهما كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم **اقول** لا دليل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر استعمل عقعقان على لغة من يلزم المثنى بالالف في الحالات الثلاث ويكون بوم مرفوعا على انه مبتدا او حذف خبره اي ومعهما بوم والعقعق طاير ابلق بسواد وبياض يشبه صوته العين والقاف كذا في القاموس وفيه ايضا البوم والبومة بضمهما طاير كلاهما للذكر والانثى **قال** التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر **اقول** لا يخفى ان نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه ليس على جهة المفعولية اذ الصفة ماخوذة من فعل لازم لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك الضارب الرجل لما سياتي فاعطي النصب واما اعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر فتقريره ان الاضافة في المحلين لفظية اذ هي اضافة الصفة الى معمولها وشرطها ان تفيد تخفيفا في اللفظ وهذا متحقق في الحسن الوجه لان اصله الحسن وجهه برفع وجهه على انه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة واضافته الى الفاعل على خلاف لانه هو في المعنى فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيه الضمير المتصل بالوجه وعوض عن الضمير اللام لئلا يزول تعريفه ثم اضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستتاره في الحسن ومثل هذا في الضارب الرجل غير متحقق فعلم انه

محموله



محمول في الجر على الحسن الوجه وليكن انفصالي من الكلام في الشرح على هذا الوجه الحسن ولنكف القلم فقد طلت له الوسن هذا وانا مايل التقصير فمالي وللتطويل والله المسئول ان يحسن الخاتمة فهو حسبي ونعم الوكيل والصلوة على خاتم النبيين وفاتح ابواب الهداية للخلق اجمعين محمد بدر التمام ومسك الختام واله وصحبه مصابيح الظلام والتحيات الطيبات واصلة اليهم والسلام كتبه بيمناه الجانية القاصر محمد حسين ابن الحاج المرحوم محمد علي الشهير بعصر في مدة كثيرة قد ضاق صدري من طولها وسامت من استدادها اخرها بعد زوال يوم الاحد

الثالث من شهر جمادى الثاني من

شهور سنة ۱۲۶۹ اللهم اجعل

خاتمة امورنا خيرا بجاه محمد

واله الطاهرين صلى

الله عليه وعليهم

اجمعين

م